

الجزء الأول من حاشية العلامة الشيخ ابن زرين الدين الحمصي الشافعي  
المتوفى سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجبال  
عبد الله بن أحمد بن علي الفياكهي المسمى بمجيب  
السدا على المقدمة المسماة بفطر التدي وبل  
الصدى لمؤلفه سيبويه زمرانه أبي محمد  
عبد الله بن يوسف بن هشام  
الانصاري المتوفى سنة

٧٦٢ نفع الله

م.م. آمين

٢

﴿رواه مشهوراً شرح الفياكهي المذكور﴾





﴿ فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ ﴾  
 ﴿ يسر على شرح النفا كهمي على طر الندي ﴾

صفحة

خطبة الكتاب	٢
مقدمة في مبادئ فن النحو	٨
شرح الكلمة قول مفرد	١١
تقسيم الكلمة الى ثلاثة اقسام	١٩
الاسم ضربان معرب الخ	٢٥
تنبيه اختلاف في الاسماء قبل التركيب الخ	٤٩
وأما الفعل فتلاثة اقسام	٦٥
مطلب شرح الكلام	٩٨
فصل في أنواع الأعراب وعلاماته	١٠٥
فعل في الأعراب التقديرى	١٥٣
فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونهيه وجزمه	١٥٩
تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف ممولها وتبقى هي الخ	١٨٦
فصل في تسمية الاسم الى مفردة ومعرفة	١٩٩
العلم	٢١٤
الاشارة	٢٢١
الموصول	٢٢٦
المعرف باللام	٢٤٨
باب المبتدأ والخبر	٢٥٣



بلوغ المقصد والامل انه على ذلك قدبر وبالاجابة جذير ونخلصت ما يتعلق  
 بالشرح المذكور من حواشي العلامة اللهم امين الى الامراف بالله تعالى مولانا  
 الشيخ آية بكر الشنوافي رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الحلال مع أبحاث نفسه  
 ضمتها اليها وفوائد ثمينة علمها وحسنها الله ونعم الوكيل وصلى الله على  
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرفع من انخفاض اعز وساطاته) لا يخفى  
 ما فيه ونظائر الآتي من راحة الاستلال وبين الفعل المحمود عليه والتنبيه على  
 استحقاق الحمد على الصفتين كالذات ليحصل الحمد انتفع به في الالام في قوله اعز  
 لا لميل لاصلة لا تخفض لان الانخفاض لصفة بادية لا يبدل الالام وقد منع  
 عنهم كما في الامراف من قولهم سبحان من تواضع كل شيء اعظمته وقال قوم يجوز  
 بهذا الالام لاق كاللقرافي وهو الصحيح وعظمة الله هو المجموع من الذات  
 والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع  
 له في آخر المطال في كتاب الفروق ومنه وان اراد صفة واحدة من صفات الله  
 تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العادة او العادة المتعور بها كان كفرا وهو الظاهر  
 وان اراد بالتواضع غير العادة وهو الفهر والاشهاد لارادة الله تعالى وقضائه  
 وقد رده فهذا ايضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه ان يحمل المنع اذ جعلت الالام صفة  
 تواضع وان جعلت لتأويل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والباطان المحلطة  
 والبرهان (قوله المفيض على من تخاه) من افاض الاناء لانه من فاض الماء اذا  
 كثير كجوده صديق الشيء وقوله فكان الواجب ما زاد على موصوفه فسال من  
 جوانبه لا يأتي الاميع رفع محائب ولا يخفى بلالانه وبالجملة فالمفيض مستعار  
 للواهب استعارة بعبارة ان اعتبار التشبيه بين الواهية أعني احد الواهب وبين  
 الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشك في الالام المفيض عليه تعالى مع ان  
 اسماء وصفاته توقيفية على الاصح لان محل الخلاف الالام في الالاف على ذاته  
 لا الالام على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس  
 والعقور ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المؤاخذه والغفران ستر ما صدر من  
 نقص ولا يدعى سبق ذنب ولو قال تخائب جوده وامتنانه كان انساب لما قبله وان  
 كان لما قبله وجه وهو ان شأن الكريم المفعول المذنبين وفي ارادة الصفات  
 مبرورة بلا عطف تنبيه على استقلال كل صفة على حالها (قوله المفيض بواسع فضله)  
 من إضافة المفعول موصوفها وسعة الشيء كثرة أجزائه ومساحاته فصفة الفضل  
 كثرة تعلقاته مجازا والجرود كقائل السعد صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي ان ينبغي  
 لا بعض فهو احسن من الاحسان (قوله والصلاة الخ) أثر الفصل بين جملي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 خاتم النبيين والمرسلين وآله  
 وصحبه أجمعين \* الحمد لله  
 الرفع من انخفاض اعز  
 وساطاته المفيض على من  
 تخاه وقصده محائب  
 عقوره وعقرانه المفيض بواسع  
 فضله من انقصر لجوده  
 واحسانه الفاعل لما  
 يشاء فلا ممانعة في فعله  
 ولا عمان في شأنه والصلاة  
 والسلام

السمعة والحمد له تنبهم على استقلال كل بالقصودية بالآية من اختلاف الصلاة لانه  
 لم يطلب به الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى  
 والصحيح جوازها بدليل وسيد او حصورا وقيل لا يطلق الا على الله وقيل لا يمنع  
 الخلافة عليه وحكي عن مالك والسيد المنقول للسيد أي الجماعة الكريمة والذي  
 يفوق قوته ويرفع قدره عليهم وعلى الجميع الذي لا يستغفره غصبه وعلى اسكرهم  
 وعلى الثالثة (قوله من خلاصة العرب) يعني قرشسيها نهيا (قوله بالآيات  
 والمعجزات) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لغيرها  
 عطف عام على خاص ويحتمل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت  
 عند دعوى النبوة اولها العطف على عكس ما قبله (قوله الجملة) أي الذكيرة وفيه  
 نفت الجميع بالمفرد وهو سائق في جميع ما لا يهمل والا فصح الخطاب لجمع العاقل  
 مطلقا بخلاف جمع الذكيرة لما لا يهمل فالأصح فيه الافراد (قوله الابداد) جمع  
 عبود وهو يقال على أكثر منها وهو المقصود هنا عبد الابداد وهو المعنى بقوله  
 آتى الرحمن عبدا (قوله ويسان أحكامهم) تفسير لتمييز أحوال العباد ومن الحل  
 والحكمة تفسير للاحكام وشمل معانيها الاحكام كلها اذا خلل ضد الحرام فيتناول  
 الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ويتناول الصحيح والحرام  
 واليسأل شيئا على تناول الحكم لها (قوله ونعمه بصفات) أي وصفه بها بقوله  
 بأجمع النبي انا أرسلناك الآية (قوله بنطقه) أي بأن نطق صلى الله عليه وسلم  
 بذلك لان نطقه مصدر مجرد فلا يدرى من ان نطقه أي يتناقل الله نطق محمد صلى الله  
 عليه وسلم وهو مصدر مضاف للمفعول يدرى من نطقه أي يتناقل الله نطق محمد صلى الله  
 عليه وسلم ليكون وصفه الله في تناسب الكلام ولعل هذا وجه جعل المحشى المتناقل  
 متصفا به معني الجعل حيث قال أي يجعل الله نطقه وهو مصدر مضاف لمفعوله  
 (قوله بفصل الخطاب) اشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام الين فصل  
 بمعنى مفصول لانه يتبعه من يتخاطب به ولا يلتبس عليه أو معنى فاصل لفصله  
 بين الحق والباطل والارباب والخطا (قوله محموتا) أي عطيف عموم أو عطفا  
 عاما وإذا محموم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أي بقوله وما أرسلناك الا رحمة  
 للعالمين قال السيد الصفي لم يترسوا البيان في الغضب منه وقد قصد من بقرته  
 أن لا يؤمن به قوم فيه ذنبهم وليس يحصر نظرا الى العموم ولا لبعض اذا لاقى  
 حينئذ دخول اداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة فيقال ما أرسلناك  
 رحمة الا للعالمين ولا يمدخل على ما أريد اثباته ويجيب بأن المقصود بالذات الرحمة  
 والغضب بالتحية بل في حكم الله مقتصرة فيما لا يقتضيان المعنى لاجل الرحمة على

على سيدنا محمد الذي بعثه  
 الله من خلاصة العرب  
 بالآيات والمعجزات الجلية  
 ونصه تميزا بحال العباد  
 وبيان أحكامهم في الحل  
 والحكمة ونعمه بصفات  
 التكامل واكد ذلك بنطقه  
 بفصل الخطاب والحكمة  
 وعطف على الأنام محموتا  
 فارسله فكان كما أخبر  
 لا اثن رحمة ونخص من  
 أن يتخاطب به بليل الحسنة

كل لا لغضب على الكل أو لأجل الرحمة عليهم في الجملة ويكتفي في الطلب اثبات  
 رحمة (قوله عشرة أمثالها) أي جزء عشر حسنة أمثالها وهذا مأخوذ من  
 بقية الشرع في توفيقه وإن ترات في الذين آمنوا بعد الهزيمة وضعت لهم الحسنة  
 عشر أمثالها ولما أجزى به عداثة لكن الظاهر محمول من جاءهم يوم الحسنة  
 بصرا العدد فيمناز كثر كما في النهر (قوله فحصل لائقته الخ) دليله وما جعل عليكم  
 الدين من حرج أي ضيق بشكايف ما شق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الآية  
 تكاليف الشاقة كقرض موثق النجاسة والفوائد جمع فائدة وهي الغنة حاصلة في  
 علم أو مال وأصلها ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو وكذلك  
 تمت فائدة تتعلق بالفوائد (قوله صلى الله عليه الخ) كر الصلاة الظهارة  
 لمصلحة صلى الله عليه وسلم وجميعا بين الجملة الاسمية والفعلية لفائدة الأولى  
 ثبات والهدوم والثانية التجدد والحدوث والمطلوب بجملة الصلاة أمر  
 تدعى ما حصل في كل وقت فان نعمته تعالى لا نهاية لها فقيه حذف أو استعمال  
 عام في الخاص بقرينة أن طلب الحاصل غير مفعول (قوله المفتين) أي المتبعين  
 من الانتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أي اتبعته فهو متبع بنفسه إلى واحد  
 له لا موضع المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما)  
 ويان على المفعولية المطابقة أصلى وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ  
 بعضها السقاط وسلم فلا ملائم صوب بجملة ذوف على القول بجزاؤه حذف عامل  
 سدر المؤكد ويشبهه ما فطقت مسحا وعطف وسلاما حينئذ على ما قبله من  
 لف الجمل وقوله دائمين نعمت لهم ما موقوف لا اختلاف معنى عاملهما المكن يلزم  
 اسم نعمت التسمية مع أنه لم يسم بجملة نعمت آخر وقوله عدد حبات نعمت موقوف  
 كذلك لذلك ولعمري به بالإضافة إلى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لأجل  
 من ضمير دائمين لأن شرط الحال التنكير وجاز أفرادهم مع أن المنعوت متعدد لجموده  
 والنعت بالجامد لأنه مصدر لانه اسم عدد ونوص الرضى على النعت بالجامد إذا كان  
 اسم عدد لأن عدد الدس من أسماء العدد والاقرب أن عددا منصوب على الظرفية  
 على حذف مضاف أي قدر عدد دقائق هذا ويحصل لا لا في مثل هذه الصيغة أجز  
 زائدة على أجز من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل إلى مرتبة من  
 عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار (قوله لطيف) من المظافة وهي في الاصطلاح  
 قيمة القوام أو كونه شافا لا يوجب البصر من ادراك ما وراءه والمراد به مختصر  
 صغير الحجم أن يكون الشيء شافا لا يوجب قوة أجزائه وصغر حجمه فالخلق اسم السبب  
 على اللفظ ومن قال المراد بريق لا يمدى إليه لا ينظر دقيق فهو مجاز مرسل

عشرة أمثالها فما أشمل  
 حوده وما أحسنه فحصل  
 لائقته به تسهيل الفوائد بعد  
 الصعوبة \* وصولا بالمعانة  
 الابدية والامن من العذاب  
 والعقوبة \* صلى الله عليه  
 وعلى آله وأصحابه المقربين  
 لا وضع المسالك أمثلة الهدى  
 صلاة في سلاما دائمين عدد  
 حبات الأرض وقطر الندى  
 (أما بعد) فهو ذات شرح  
 لطيف وضعه

اعتدلت على فلان اعتدلت على الله بواسطة فلان (قوله والبس أضرم) أي  
أدعو بخضوع وذلة فاصدا اليه لان الضراعة لغة الذل والخضوع وقد تكرر  
استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشترط الحلافة في أسئلة أهل الشرع مراداً  
به البدء بخضوع وذلة (قوله أن ينفع) قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول  
إلى الخير وما يتوصل به إلى الخير خير ونسبه أنضر قال تعالى ولا تأسفوا على ما فاتكم ولا تفرحوا  
بما آتاكم (قوله لوجهه) أي ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالظفر  
مع حصول السلامة (قوله الامل) أي الرجاء يقال أملت الشيء تخففاً آملة بحد  
الهمزة كل كل يأكل وأتلته بالتشديد آملة أي رجوته (قوله انه خير) بكسر  
همزة ان على انه تعليل مستأنف ويصح الفتح أي لانه والموفق لا يطلق على غيره  
تعالى فغيره فعل تظليل على حد أحسن الخلقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو  
الاستئناف بيمين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال لان النفع لا يكون إلا  
بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به  
(قوله ولا أمول الا خيره) أي مرجو وخبر لا محذوف وخبر مرفوع على البدلية  
من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لاعل البدل من انهم لان الامانة  
في كبره منفية وفي الحصر ما تقدم في وعليه أتوكل (قوله اعلم) أي به زيادة  
الاهتمام واستدراار الامعاء اليه ليقبل عليه السامع فيمكن فصله عن  
والا فاعلم بكل ما في الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام محمول الشمول  
كاستعمال المتكلم في معانيه لا البدل لانه يقضي بصيرة الضمير وهو أعرف  
بالمعارف في معنى التكرار ونحوه أن أشركت ليحيط بمحلك وما أشبه ذلك فهو وصلى  
الله عليه وسلم ليس مقصود بالخطاب ولا هو الخطاب وإنما مقصود بغيره بل الخطاب  
عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسند فيه الحكم الغير من هوله كما ظن  
(قوله الخوض) أي الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكره ان للشروع مراتب  
أما للغير وع يتوقف على التصور بوجهما والتصدق بمائدة ما على نزاع للدوافع  
في ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف على ما في الشرح وشروع على كمال البصيرة  
ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخرى كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واهمه ووجوه  
تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح المرتبة الاخيرة فيمكن عليه أن ينسب على  
عدم الاختصار فيما ذكره (قوله ينبغي له) أي من حقه ذلك فلا ينشأ وجوب  
تصور ذلك عليه (قوله بحد أو رسمه) أي بأحد هما المتعارضين فيصنع توجهه اليه  
وفي قوله بحد اشكال لان معرفة الحد لا يمكن إلا بعد الوقوف على جميع الميكانات  
فلا يكون من مقدمات الشروع كأنه الشارح في شرح الحدود وعن الخط

والله أضرم وأتوسل ان  
ينفع به طالبه وان يعجله  
خالصاً لوجهه الكريم  
وسد باللفظ بجذبات الشعم  
وان يلقى أحسن الامل  
ويؤتي في القول والعمل  
انه خير موفق وسعيل لارب  
غيره ولا أمول الا خيره  
(مقتضى) اعلم ان من أراد  
الخوض في علم من العلوم  
على الوجه الاكمل ينبغي له  
أن يتصور أولاً حقيقة  
بحد أو رسمه أي يكون

ويعاين ذلك بالنسبة للواضع للطالب الذي يذكره أوائل الشروع ذلك  
 فليأتنا (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار و يحتمل أنه مصدر  
 بمعنى بصير أو تصور بامر عام كمنه وشيئا فاعمله وغيره (قوله في طلبه)  
 أي الشروع فيه وأما الطالب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب  
 وهو مسبوقة خلا بالتصور بوجه متوفان طلب مالم يعلم بوجه محال (قوله من عجا)  
 المنظر وهو قوام البصيرة تنبئ عليه أضرعائه ويستعار لاصل العلم وهو  
 أمهات مسائله اذ يتقوم بكمته ولطائفه وإضافة من إلى عجا بانية أي ركب  
 طريقة لا يمتدى سالكها لأن الأعمى لا يهتدي غيره للطريق وقيل عجا سفة مخدوف  
 أي من ناقة عجا والعشوائية في بصيرها سوء تحظى مرة وتصيب أخرى وأضاف  
 الخطب للراكب وان كان سفة للناقة على تقدير حذف موصوف عجا بالانهدول  
 الذم يضاف لراكبها ولعل وجه التشبيه حيث ذم أن المشيعة في الظاهر أقوى  
 وذلك لعدم اهتمام العجا بالكتابة للفسودان خطب العشوا اشد لعدم توقيها في  
 الحركة ووجه التشبيه هنا الخطب اذ التقدير خطب مثل خطب العشوا ووجه  
 القية في التشبيه أظهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبر أو لا بالتصور وهو هنا معرفة  
 الإشارة إلى أنه لا ينبغي تصور الموضوع على التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه  
 الذاتية) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه والعوارض الذاتية التي  
 تلحق الشيء لأنه كحق الادراك للإنسان بالقوة أو الجزئية سواء كان أعم كالخبر  
 اللاحق للإنسان لأنه جسم أو مساو له كالشكك اللاحق للإنسان لأنه ناطق أو لا مساو  
 خارج عنه مساو له كحق التعجب للإنسان لأنه مدرك وأما بالحقه لا مساو خارج  
 أعم كالحركة اللاحقة للإنسان لأنه جسم أو أخص كالحسك العارض الحيوان لأنه  
 إنسان أو ميان كالحرارة العارضة للنساء بسبب النار فعارض غريبة ومعنى البحث  
 عن اعراض الموضوع الذاتية حملها على نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف  
 أو على جزئها كالكلمة اما معربة أو مبنية أو على نوصه نحو الحروف ككلام مبنية  
 أو على اعراض النوع نحو المعرب اما مرفوع أو منصوب أو مجرور (قوله وان  
 يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل احتماري فلا بد أن يعلم  
 أو لا لذلك العلم فائدة والا لا متنع الشروع فيه كباقي في موضعه ولا بد  
 أن تكون تلك الفائدة عنداها بالنظر إلى المشقة التي تكون في تحصيل  
 ذلك العلم والابتنان شروعه فيه وطلبه بعد ذلك عبا فإو بذلك يفتح جده فيه  
 قطعيا ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم  
 تكن أياها لم يمازال اعتقاده فيها بدا الشروع فيه لعدم المناسبة في بصيرته

على بصيرة في طلبه فان من  
 ركب من عجا خطب عشوا  
 وان يعرف موضوعه وهو  
 ما يبحث في ذلك العلم عن  
 عوارضه الذاتية للاحقة له  
 وان يعرف غايته هي الثمرة  
 التي لا يطلبها ليعلم  
 شعبه من العباد فلهذا  
 العلم الذي نحن بصدده

في تحصيله عينا في نظره وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه قد كمل رغبته  
 فهو يبالغ في تضمينه كما هو حقه ويرد ذلك الاعتقاد بهذا الشروع بواسطة  
 مناسبة سبائه لتلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمة قول الشارح وان يعرف دون  
 ينصرف وتعليقه يدل على ان المراد ان يعرف انها فائدة معتد بها أو ما معرفة ان له  
 فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ما قاله السيد وان نزع في ذلك فهي عما  
 يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم بأصول الخ) المراد بالعلم هنا الادراك  
 كما هو المعنى الأصلي له وان أطلق على المسكوة والمسائل لقوله بأصول وأنى بالباء  
 لانه يقال علمه وعلم به او ضمنه معنى الاحاطة وهي جمع أصل وهو وانما عدة والاضاط  
 والافان في أفعال متبادفة والمراد باحوال الاواخر الامور العارضة وخرج بذلك  
 ما عدا النحو واصرف حتى اللغة لانها يعرف بها نفس الابنية لاهوالها وأما  
 الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الاواخر من ابنية الحكم وبقي ما يعرف  
 به ذلك كالتأنيب والادقار والتحقيق اذا كانت في الآخر اخرجه بقوله اعرابا  
 وبنياء ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنب منها ادراك جزئية هي معرفة كل فرد  
 فهو من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أى فرد يوجد منها المكتبات نعرفة  
 بذلك العلم لانها تفصل جملة بالفعل لان وجود ما لانها بماله محال فلا استفراق عرى  
 والمراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاسول  
 لا موزكية تطبق على ما تحتها من الجزئيات لتعرف احكامها ما هو الاحوال امور  
 جزئية ومن عادتهم استعمال العلم في الكتابات والمعرفة في الجزئيات وهذا تعريف  
 للنحو باعتبار باريه في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره  
 من العلوم باعتباره كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم من عاتق اللسان عن الخطأ  
 في المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب  
 المتصور وانه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغير المعلوم بالاعتبار  
 فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم فاندفع ما ورد في التقى  
 السبكي من ان المقصد من الحد تصدق الحقيقة وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة  
 بل ما ينشأ عنهما مع بقائها على جهاتها فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقي  
 ان معرفة الاحوال اعرابا وبنياء لانها في معرفة غير ما فلا يرد ان النحو يعرف به غير  
 ذلك من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والتعدي والزوم ولعل وجه  
 الانتصار على ما ذكر أن غيره ليس من النحو بل تحته له أول جوعه اليه كما يعلم  
 بتدقيق النظر (قوله لانه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لان للكلمات  
 رتبة حيثيات مختلفة تبع البحث باعتبارها واسلم يكن البحث عن سائر حيثياتها

علم بأصول يعرف بها أحوال  
 أو آخر الحكم اعرابا وبنياء  
 وموضوعه الكلمات العرفية  
 لانه يبحث فيها عن الحركات  
 الاعرابية والبنائية ونحوها  
 الاحتمال من الخطأ  
 في اللسان والاستعانة على  
 فهم معاني الكتاب والسنة  
 ومسائل الفقه ومخاطبة  
 العرب بهضمها بعض



من أجزاء العلم قيد الجلية وتخصيص الحركات بالذكريات بالاصل والافعال الحروف  
 منها وبالجث المذكور المسمى آتفاء (قوله ولما كان الخ) بيان اسباب ايراد  
 تعريف الكلمة في مقتضى هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض  
 من تخصيصه لان كتابه للصي الذي لا يكون تخصيصه الا قسرا فلا ينفعه في التخصيص  
 البصري ولا ما يوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لما والمراد ببدء معرفة وهي ذكر  
 ذكر الشيء قبل المقصود بالذات ان اراد بدأ كتابه الذي منتهى البسملة فان اراد بدأ  
 مسائل كتابه فالبدء حقيقة (قوله بيان الموضوع) ان اراد بيان ان موضوع  
 العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك وان اراد انه بين حقيقة ماهو موضوع الخوف نفس  
 الامر بدأ كتر تعريفه الذي هو من قبيل المبادئ لم يناسب سوق الكلام لان الذي  
 من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما  
 أسلفه لا الكلمة التي هي قول مفرد لان البحث في الخوف عن الكلمات في حالتي  
 الاجتماع والاقرار وهذا قال بعضهم في هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة  
 والكلام لان الخوف يبحث عن أحوالها وما من أحوال ما تنوقف معرفة على  
 معرفتها من أقسامها وما لم يعلم الشيء لا يمكن أن يحكم عليه لكن قال العصام  
 في شرح السكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهرا وأما البحث عن حال  
 الكلام ان كان مراد فالجمله فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك  
 وحديث كان الاولى تعريف الجملة لان الجملة هي ما يتبع ذكرها بالفظ الجملة  
 لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة والبحث عن الكلام خفي الا أن يجعل  
 بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام يبحث عن الكلام  
 بأنه يجب أن تكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضا لانها يبحث  
 عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فتم ما قبل الخشري  
 في الفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكأنه لم يلتفت للبحث  
 عن الكلام في قولهم الكلام اماخير واوانشاء لانه ليس بحثا نحويا محضا ولهذا  
 لم يذكره في السكافية (قوله تبركا) هو وما عطف عليه علة لا تشدد اعان جعل  
 كل علة فالتبرك علة لما تضمنه الابتداء من الايمان اذ الخاص يستلزم العام فلا يرد  
 ان التبرك في البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لا يخفى ان المحدث عنه  
 بالاضافة انما هو الكلمة لا حركاتها لانه قال السكامة بفتح الخ أفصح ولم يقل فصح  
 السكاف الخ أفصح من كسر ما فانما يلزم من كلامه وصف المفرد بالصاحفة فصار  
 ما قبل مراد من وصف الحركات والكون بالاضافة وصف اللفظ المتصف  
 ولا يرد ان الصاحفة انما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ومعنى كون ذلك

ولما كان موضوع هذا العلم  
 الكلام العربي وكان البحث  
 في كل علم عن أحوال  
 موضوعه بدأ المصنف ببيان  
 الموضوع فقال بعد الابتداء  
 بالبسملة تبركا باسمه القديم  
 واقتداء بالكتاب الكريم  
 وعلا يقول النبي العظيم كل  
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم  
 الله فهو أثبت أى أقطع  
 (الكلمة) بفتح الكاف  
 وكسر اللام أفصح من فتحها  
 كسرهما مع استحسان اللام  
 فيها

أفصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة يقال للجمع المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة يقال لأن الذي يقال أي يطلق على ما ذكره لفظ الكلمة باعتبار معناها بالنسبة لقوله واسطلاح ما قول الخ والمراد بالجمع الجنس الصادق بالجملة والاكثر لأن لام التعريف التي للجنس تبطل معني الخ مع والمراد بالمفيدة لغة على معنى يحسن السكون عليه وهذا الإطلاق مجازي كما بأن فلا حاجة لا نكاره وان كان المنسكركونه حقيقة فلم يدعه أحد و يقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الإطلاق مدلولها الخ في ولهذا سكت عن بيانها لانه علم من ذكره الإطلاق المجازي أن معناه الخ في لغة ما راد للاسما (قوله وهو من الحلاق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط ببعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شيئا بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تقييدان بالملاقة على الجملة لا يختص بالمفيدة وان اشترى التقييد وقول شجنا العلامة القنبي بعد ذلك كقوليه الاستعارة وقول رعا يؤخذ من هذه العلامة اشتغال الافادة بالارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يتعي كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه أتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط بين حر وفيها (قوله قول) لم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث لان من شروط المطابقة ان يكون الخبر مشتقا أو في حكمه وأقول هذا وان كان معنى المشتق أي مقول الا انه مصدر ويحوز اعتبارا الاصل في مثله واعتبار حاله المنتقل اليه على ان الفرضي صريح ان التأنيث لا يخلو من المصادر الاما نوسع وصفا ثم ان التأنيث في الكلمة للوحد لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعرف بها تعريف المعروف بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الاعلى ما حصل بعناه في ذهن السامع و رديان الادم انما تقتضي التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقا فالعني هذه الاقطة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاسمي ثم تغاير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والجمع لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة بل من مغايرة القول المفرد للكلمة لانه لا تأتي من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة في المفهوم لا تنافي في الاتحاد في الماسدق فانما يجري في القضية المحصورة وماها طبيعية وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها نحن فيه هذا والحق انه لا محل في التعريف والعرف بل المقصود من التعريف التصوري وسأني قريباً ما يتعلق بذلك ثم ان اخلاف لفظ المعرفة والتعريف بالافراد والتركيب لا ينافي ان مفهومهما واحد فلا يراد ان يعرف هيناً مفرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب (قوله أو تقدير) أي

وهي لغة يقال للجمع المفيدة  
كقوله تعالى كأنها كلمة  
هو قالها وكلمة الله هي العليا  
وتت كلمة ربك وهون  
الطلاق الجزم اياه اليك  
واسطلاح (قول) أي مقول  
تحقيقاً أو تقدير استعمالاً  
للمصدر بمعنى المقول  
كلفظ يعني أو قول

كالضمائر المستترة والافعال القول عليها وان كان مجازا القول بالكلمة حقيقة معرفة  
 فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقته مجازا ولا الاشتغال في الحد وتسمية ما  
 في النفس قولاً في أسر واقوالكم وبقولون في أنفسهم اغوية والافعال انما  
 تطلق بحسب معانها في الاصطلاح والقول فيه لا ينطق على ما في النفس فلا  
 اشتراك في القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك في الحد (قوله وهو اللفظ  
 الخ) انما هو لفظ حقيقة أو حكماً قد دخل كلمات الله لأن من شأنه أن يتلفظ بها  
 قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى لا يرد أنه يلزم  
 كون القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الغم فلا يقال لفظ الله كما يقال  
 قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع بقاء على ان الوضع جعل اللفظ دليلاً  
 على المعنى لا تخصيص شئ بشئ بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني لفظاً كان أو غيره  
 لان الدلالة لا التزامية معجزة في التعاريف على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع  
 والمعنى مع كونه مأخوذاً في الوضع بقاء على تجريده عنه وخرج بالموضوع المهملات  
 والاقاط الدالة بالطيع وبقوله معنى حروف الهجاء الموضوع لغرض الترتيب  
 وأوردان معنى نسكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك ولا راجع  
 بان الموضوع لعنيتين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يتلفظ به الانسان) أى حقيقة  
 ومنه المحدثات أو حكماً وذلك كالضمائر المستترة فانها كما قال الرضي ليست بحرف  
 ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبر واعنيها بامارة لفظ المنفصل اهلا للتدريج  
 ومراعاة ان المستتر ليس بموجود أصلاً بل اعتباري محض وكيف والاستدراجه  
 الاخفاء تحت شئ أو جوده والاصوات اعراض بغير قارة لا يتصور اهلا تحت ولا  
 خوف وانما يخص الحرف والصوت بالذكر لان الاحتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا  
 لكن خفي على بعض فظن انهم من مقولة أخرى فقال لا أدري من أى مقولة هو وعلى  
 بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا  
 أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الضمير الى الصوت فاطلاقه  
 انه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو  
 مدلول ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزءا للكلام كما اعترف هو به في قوله  
 اذ ارجع الضمير الى الصوت والأموال راجعية لا تكون جزءا من الكلام ومنه  
 أيضا كلمات الله والملائكة والجن وقبل في وجبه دخول ما عدا الضمائر  
 بما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يتلفظ به الانسان  
 عليه ان ما يتلفظ به الانسان مقار بالشخص لما يتلفظ به غيره راجع بان ما  
 قلنا في غير ملقت اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان تحريماً للصوت واللفظ

وهو اللفظ الموضوع  
 مفردا كان أو مركبا  
 كان أو غير مفرد  
 ما يتلفظ به الانسان

العلم واعتراض بان أخذ اللفظ في تعريف اللفظ دور واجب بان اللفظ المعرف  
 الاصطلاحي واللفظ المعرف بمعنى اتحاد اللفظ أي الكلام القوي العلوم لكل  
 أحد وان هذا شرح لمفهوم اللفظ لا مهابته لا يقال وجود اللفظ محال لان  
 الحروف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا ممتناع التلفظ بالسواكن  
 ابتداء الحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها انفسها  
 فيلزم الدور ولا نقول يجوز ان يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما  
 في الاضافات فان أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان  
 أو مستعملا) العمل الذي لم يوضح وقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من  
 المستعمل الآن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن  
 لا تظهر نكتة العمل ودعوى انها الاختصار ~~بأنه~~ من غير ابرام لان مهملا  
 أحصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأوصاف (قوله المشاركة للكلمة  
 في الدلالة على المعنى) أي الذي هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعتز من  
 الشيء أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعتز من اللفظ أي ما يعتز ان يعنى  
 أو ما يعنى بالفعل ونسب هذا على صحة الإخراج وان المعنى خرج بما يقوله المفرد  
 ويؤيده قوله بعد وضع الإخراج الخ قد كرا الإخراج صحيح وقول الحاشي والدوال  
 الاربع غير داخل في اللفظ فلا حاجة الى تبديلهما وكذا قال المصنف في شرح  
 المحقق ذكر ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار اليه الشارح بقوله وضع الخ  
 مسلك آخر فقه طين (قوله ولئن كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزء للكلمة  
 ولا شك انه اسم اقبوله علا مالت الاسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئي متناهيان  
 لخل اليك على الجزئي دون الجزء قلت القول له اعتباران فهو جزئي باعتبار  
 خصوص مادته وجزء باعتبار مفرقه ومثله يقال في مفرد لان الفصل جزء وهذا  
 الجواب يسقط ان فرد الشيء لا يكون جنسا له لان المفرد خاص (قوله هو موم من  
 وجه) أي وخصوص من وجهه في الكلام اكفاء (قوله واقول مع فصله الخ)  
 الظاهر انه لا يتنوع تركيب الماهية ولو حقيقة يمتنع من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل  
 ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقة وكذا الناطقة ان التالقي  
 يقال على غير الحيوان كالمالك لان الحيوان يعتبر فيه الفهم والمالك لا يفهمه نقل عن  
 امام الحرمين انه اضمهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح الناطقة ثم انه رد على  
 كونهما ماهية اعتبارية انه ما قول والقول موجود في الخسار وجوب بان  
 القول يكون مسموعا ومحملا وبان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية  
 لا على التامين والمركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قوله كذلك)

مهملا من أو مستعملا  
 فانقول أحصر منه لا اختصاصه  
 بالموضوع فكل قول لفظ  
 ولا ينعكس بالمعنى اللغوي  
 فخرج بالقول غيره كالدوال  
 الاربع وهو الخط والاشارة  
 والوقود والنصب المشاركة  
 للكلمة في الدلالة على المعنى  
 وهذه الإخراج به وان كان  
 جنسا لما قالوه من ان الجنس  
 اذا كان بينهما وبين فصله  
 هو موم وخص من وجهه  
 صحيح ان يخرج به ما تناوله  
 هو موم فصله والقول مع فصله  
 الذي هو (مفرد) كذلك  
 لصله فهو ما على زيد وشعوه  
 وانفراد القول بصدقه على  
 المركب والمفرد بصدقه على  
 المعنى دون اللفظ كما قال  
 مني مفرد المراد بالفرد

أى بين ما هو موصوف من وجهه وفيه نظر سبعة (قوله ما لا يدل) أى لفظ  
 وضوح لا يدل لأن هذا تعريف للأفراد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام الالفاظ  
 الموضوع ويدخل فيه عند فهم الاعلام المركبة والمحدثون من النحاة على أنها  
 مركبات وبذلك يصحح كلامهم فى ما لا يعرف والمفرد عندهم المفوظ بافظ  
 واحد بحسب التعريف انظرهم فى الالفاظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب  
 قد يشمل على اعرابين وانما كانت مفردات عند المنطقي لان نظره فى المعاني اسالة  
 وبما تقر علم ان المفرد من أقسام الالفاظ فى الاصطلاحين وعلى هذا يشكل قول  
 الشارح انه مفرد عن القول قد مر واذن خرم من تعريف المفرد والمركب لاعتد  
 الذهني بالاصطلاح البينى فلا تقيده تعريفه فانيكون الجزء فى تعريف المفرد منكرة  
 فى سياق التنقيص فبعد العموم بخلافه فى المركب فأنما فى الاثبات فالمعنى ان المفرد ما لا  
 يدل شئ من أجزائه والمركب ما يدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين  
 لمرد او عكسا لان التعريفين متلا تدين والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق  
 على ما على التعريفين لمرد او عكسا أو ان قيد الحيثية مراد فى تعريف ما يختلف  
 بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء  
 وقد صرح السيد بان الالفاظ الواحدة تكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين  
 ولا يخفى وفيه فلاحاجة الى تدوير على اعتباره فالمراد قصد الواسع أو وجوب  
 استعماله فى المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ التام والسامى ومن لم يرد معنى  
 مركبا بل مفردا أو لا يكون مفردا أيضا (قوله زى د) صوابه زه دمه بالحاقها  
 السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما فى الشرح) يمكن حمل ما فيه  
 على تقدير مضاف أى معنى الزاى والباء والدال على ان الحكم على الالفاظ وبه  
 حكم على معناها أو به الاقرب (قوله فكل منها لا يدل) أى باعتبار وضع اللفظة  
 فلا يرد دلالة الحروف فى بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف البانى)  
 سميت بذلك لان الكلمات تنبئ وتركيب منها (قوله حروف المعاني) سميت بذلك لانها  
 توصل معانى الافعال الى الاسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم وموضوع  
 للبيان فالوصف بهم هذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان سميت فلا  
 يدل الا على انه المتفق فى أهل عصره ولا يدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على  
 انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم فخصالته لغرض صحيح (قوله على الحلى) أى  
 كتابه أو معناه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال فى الشرح ما هو دال بالوضع  
 وليس بعض اسم كيانه لا بد من بعض فعل كالف تاروب وعنى هذا لا يرد ان الحرف  
 لا يتقبل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعتراض البدر

ما لا يدل خروجه على جزء معناه  
 كزى دى فان أجزائه هي ذوات  
 حروفه الثلاثة التى هي  
 زى دى وكل منها لا يدل على  
 معنى وليست أجزاؤه  
 الزاى والباء والدال خلافا  
 لما فى الشرح بل هذه أسماء  
 معانيها أجزاؤه ومعانيها  
 لا تدل على معنى انما يقال  
 لها حروف المعاني وتطلق  
 بأزاء حروف المعاني التى  
 هي قسمية للاسماء والافعال  
 كما صرح به العلامة ابن أبى  
 شمر فى حاشيته على الحلى  
 ويخرج بالمفرد المركب وهو  
 ما يدل خروجه على جزء معناه  
 سبعة لا يزيد وان مالكا  
 فى تعريفها فى التسهيل  
 مستقل لاخراجها عن  
 الكلمات الدالة على معنى

الهاماني على ابن مالك بان المشهور ان المستقل ما ليس مقتضرا الى غيره فتفسيره  
 بما ذكره كخبر ع لم تصب عليه قرية لا ينبغي مثله في مقام البيان وانما لا نسلم ان  
 شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مستخول ذلك البعض  
 بواسطته وان تعريفة المستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولا  
 شك ان معرفتهم مأمونة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله بحروف المضارعة)  
 الانضافة للابنية أي الحروف التي هي سبب المشاهدة أو المعاني حروف الكلمة  
 المضارعة التي تزد في الكلمة المشاهدة للاسم (قوله لما جع اليه الرضي) أي مال الى  
 مثله يعني ان المصنف جع لئلا ذلك فاسقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض  
 غير كلمات حقيقة وليس كذلك وانما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج وبهذا  
 يدعي ان الرضي انما ذكر ذلك اعتذارا عن ان الحارج فلا يحسن تعليل اسقاط  
 المصنف به هذا والا قرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكلمات  
 لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الهاماني والسيد فهمي خارجة بشيد القول (قوله على  
 آخره) أي آخر ما هي فيه وهذا لما هو في الابعاض المذكورة في التمرح لافي المتن  
 وجميع المذكور السالم الداخلة تحت الكاف في كلامه وصرح به ما غيره فان الاعراب  
 لم يجعل فهم ما على آخر ما فيه العلامة بل نفس آخر ما هي فيه وقد كرر الرضي  
 الابعاض التنوين ولام التعريف ولا ينبغي ان يفتقر في نحو الرجل انما هو  
 الثاني الذي استعمله لا للجهل مع المركب منه ومن الحرف الاول ولما كان أصل  
 الاسم الاعراب لم ينفوه مما كبا مع التنوين بناء الفعل مع التنوين وأيضالم يكن للتنوين  
 معه امتزاج قوي ألا ترى ان سقوطه في الوقوف في الانضافة ومع اللام ولضعف  
 الامتزاج لم يعرب على التنوين كما عر ب على ناء التانيب وانما يدر الاعراب على  
 بين التوكيد على القول بان الفعل عمل معها معرب كما دار على ياء الفسب واء التانيب  
 لما بين التنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه ولما بينه التقاب انما في نحو  
 انفسها (قوله للاستغناء بتعبير ما بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت  
 الترابية مبهورة في التعاريف (قوله لا غير) أي لا غير الموضوع لعني وهو  
 المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان محرجا له فلاحاجة لقيد آخر لا خراجها  
 (قوله لكن خاف) لادوق هذا الاستدلال ان محذوفه في تعريف الكلام  
 لانما ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول فاعني انه يحتاج  
 اسقاطه في تعريف الكلام لمصلحة والاستدراك انما يتبعه على نمكة اختيار  
 القول هنا على اللفظ فلما آخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لوقال لهذا  
 وكونه جنسا الخ فادان الاثار لا من اذلا شك ان اغناء عن قسدا الوضع يمكن

بحروف المضارعة واء  
 التنيب واء التانيب واء  
 المقابلة فانما الست بكلمات  
 لعدم استقلالها واسقطه  
 المصنف كغيره لعله لما جع  
 اليه الرضي من انما مع ما هي  
 فيه كلمتان ما رتا كالقائمة  
 الواحدة لشدة الامتزاج  
 فجعل الاعراب على آخره  
 كما ركب المزني واسقط  
 ايضا من التعريف الوضع  
 المخرج للمهملة للاستغناء  
 عنه بتعبيره بالقول الموضوع  
 لعني لا غير ولم يكن خاف  
 في تعريف الكلام فعر  
 باللفظ دون القول وآخر  
 القول على اللفظ لكونه  
 خفا قريبا

ان يكون علم لا يشاره ككونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) وقد تضحى هذا  
 انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما مر ح في الشرح نعم اللفظ متوسط  
 لانه قريب بالنسبة للحدوث بعد بالنسبة لا قول (قوله بطريق الاشتراك) ان اراد  
 بحسب الاصطلاح فمنوع لانه لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الاعلى اللفظ  
 الخاص ومنه واللفظ على غير وجه وان اراد بحسب العرف فلا يصح كالاتحفي  
 وبهذا علم ان التعريف اول من اللفظ وامامنا ذكره من الاعتماد على القرينة فلا  
 يكفي لانه قد يقال القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هي قرينة المقام  
 فيه اقتدير (قوله وقدم تعريف الكلمة) قد يقال لا حاجة لكثرة تقديمها فقد  
 اسلف ان المصنف بدأ بها لانها موضوع هذا العلم على ما فيه قوله والخزعة قد علم على  
 التحمل طبعاً الاقرب الى طبعها من مصدر محذوف بتقدير بقاء النسبة والمقدم طبعاً  
 انما يجب له التقديم وشعر اذا كان المقدم والمؤخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما  
 وزل الآخر اظهره وشعره فلا يجب تقديمه ما قبل كان الوجه ان يبدأ بتعريف  
 قول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه امر آخر كما في تقديم بعضهم  
 الكلام (قوله اذ يقع التقاهم) أي فهو المقصود بالذات لا التعريف به عن المقابلة  
 او رد ان الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما في التعداد وأجيب بان الغالب في  
 المقاصد التركيب (قوله واللام في الكلمة الخ) أي لفظ اللام كاش أو مستعمل  
 لماهية هي جنس الكلمة أي للاشارة الى المفهوم الكلي لدخوله لا افراده وقوله  
 لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعني ان مفهومها وحقيقتها مفهوم  
 قول مفرد فالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالمراد بلفظ المفهوم باللفهوم ولم يرد  
 بالجنس والماهية معاً هما المنطوق لبرادانهما لا يكونان شيئاً واحداً فلا يصح القول  
 بان الجنس والماهية قول مفرد واختار كون الجنس لانه الغالب في التعريف  
 وما قيل انه لم يكن التعريف للحقيقة لا لا فرد يرد عليه ان من جعلها للعدد اراد  
 الكلمة المستعملة عند الحاجة والمراد مفهومها الكلي لا فرد معين كزيد فرب جمع  
 العهد للجنس به يدفع قول بعضهم لا مبالغ لاهد لازوم كونه حصصاً من الجنس  
 ومنها ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة  
 ليكون المعنى المقصود بالتعريف فرداً منه ويجعل آل للجنس علم ان قوله الكلمة  
 قول مفرد طبعية مستلزمة للكتابة لا مهولة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد  
 وهو ان كل قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوص  
 بمسائل العلوم كأي عبارة بعضها لا مطلقاً فلا ينافي استعمالها في المبادئ كاهنا  
 والقول بانها محصورة كايه مبني على ان آل للاستغراق وهذا الوجه الحكم بان ما ذكر

بالنسبة الى اللفظ اذا لفظ  
 بعد في علمه وهي غيره  
 والقول وان أُلحق على غير  
 اللفظ من الرأي والاعتقاد  
 بطريق الاشتراك فالمراد به  
 هذا اللفظ القرينة الدالة  
 على ذلك فاستعمله في الحديث  
 أولي وقدم تعريف الكلمة  
 على الكلام لانها خروجه  
 والخزعة قسم على الكل  
 طبعاً أقسمت وضعا ليوافق  
 الوضع الطبع ومن قدّم  
 الكلام فلانه أهم اذ يقع  
 التقاهم والتخاطب واللام  
 في الكلمة كما قال الرضي  
 لماهية الجنس

من القضية بأى نوع مبنى على ان المعرفة محمول على المعرفة وفيه خلف فبنى السعد على  
 ان المعرفة محمول على المعرفة حل مواهبة تجعل المعرفة موضوعا ذكر بالا حقيقيا  
 اذا المقصود بالتعرف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرفة الانفراد كما أشار اليه  
 الحفيد بقوله فلا يحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف  
 تصور يحض لا حمل فيه وأجاب الدوافي بأنه لا يلزم من كونه تصور بامحضا انتفاء  
 الحمل فان المقصود من الكليات التصوير مع انها محتمل وعلى كلام السيد فانما  
 أعطى المعرفة أو أجزاءه حركة الرفع لتجرده وحسب كتابة على أول أحواله فتدبر  
 (قوله من حيث هي هي) الضمير ان فيه عائدان أحدهما على ماهية الجنس لكن الأول  
 باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها أى من حيث ان الذات المسماة بما هي  
 الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافي التناقض) جواب  
 عما يقال الالام تفيد صلاحية وفوق الكامة على الكثير لكونها بالاستغراق  
 والتماز فبعد دمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان الالام للجنس لا للاستغراق  
 بل منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس  
 يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جديلى والتحقيق  
 التناقض ليس لوحدة جنس أشار اليه الالام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في  
 كونها أفرادا له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كل من معارف هذا المفهوم وهذا الإنافي  
 المتكررة التي يستند عليها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التناقض على تقدير الاستغراق  
 الا لو كانت التناقضات لخصية ولا داعي لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية  
 كما قالوا الهندى أو الجنسية كما قاله الجامى والمعنى جميع افراد هذا النوع أو هذا  
 الجنس وهو محمل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التناقض على هذا بل في  
 تخويف حرجية واستخراجة وفي صيغة فعله بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة  
 في كمالهم نعم قد يقال التناقض للوحدة الشخصية السكينة اللازمة لحقيقة الكامة  
 ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو  
 البعض وانما التناقض بينهما وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس  
 وقوله التناقض في مثل فترة للفرق بين الجنس والواحد لا ينقض التناقض بل الخلاف  
 وكما بينهما نعم فرق بين كلمة وكلام بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون  
 الثانية على أنه يمكن تجر يد التناقض عن ارادة الوحدة بقرينة الجمع بينهما كالجمع  
 بين العام ومخصصه والنقطة الدل على الحقيقة وقرينة الجواز والالو كان معنى ال  
 الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد فردا لاعتبار الآخر امتناع وصف مدخولها  
 بالجمع يدل على المعنى الثاني واذا كان كل فرد فردا لاعتبار الآخر منافاة لا تنافي

من حيث هي هي من غير  
 دلالة تصلح قلة ولا كثرة فلا  
 تنافي التناقض الى الوحدة



بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول  
 والمزوم لا يتأق بالانزم (قوله والفائدة الخ) جوابهما يقال الجنس لاحتماله  
 القلة والكثرة لا يتأق بالوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف  
 (قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا قسم والتقسيم ضم قيد متبينة  
 أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما يجب  
 الصدق كما في ما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم  
 فان المعدوم المطلق مبان للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو  
 مجموع المقسم والقيد فاضمه بر في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها  
 ومفهومها يتقسم الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه  
 غير بقين من زمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم قالوا  
 ليست بمعنى أو اذ هي منقسمة اليها الى أحد ما فائدة فعل الضمير ان عاد للفظ  
 الكلمة فور أن لفظها لا يكون الاسما أو الى معناها و رداً له ليس بعثرة فلا يصح  
 معنى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي الخلاق ان  
 المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظاً كاسماء الاعمال  
 وأسماء المصاديق انما هي على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها  
 لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر  
 ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه راجعة الفعل وبعض النحاة يقدرون على الظرف  
 هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم  
 من النوع وزات التي لا يقام عليها الدلائل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم  
 وهو لا يتقاضى الاضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب  
 أن يكون التقسيم متضمناً لحصر المقسم في الانقسام والحصر ما عني بأن يحصر  
 العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقراءياً يحتاج في  
 الحكم به الى التمسك بالانقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبية  
 أو برهان ويسمى حصراً قطعياً يسمى جعلياً (قوله ثلاثة) إشارة الى أن مجموع  
 قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون  
 العطف مقيداً على الحمل وانما عارب كل جزء بالاعراب الذي استحققه المجموع  
 لتعذر اعرابه وكون اعرابه بعض دون آخر تحكما وعلى هذا قوله ثلاثة بيان للمراد  
 وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه إشارة الى أنه محذوف وهو الخبر  
 وقوله اسم الخبر منبأ على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر بفتح  
 ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التأني في  
 مقام التعريف التنبية من  
 أول الأمر على أن الكلمة  
 لا تصدق على افرادها  
 الا بالوحدة الصرفة دون  
 الاجتماع ولا يقال لمجموع  
 زيد قائم بثلاثة كلمة (وهي)  
 بالاستقراء والقصد  
 العرفية ثلاثة (اسم وفعل  
 وحرف) لارابعها لأن  
 علماء هذا الفن يتبعوا ألفاظ  
 العرب فلم يجدوا غير ما  
 ولان الكلمة

بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول  
 والمترجم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جوابهما يقال الجنس لاحتماله  
 القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف  
 (قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم قيد متبينة  
 أو متغيرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما يحسب  
 الصدق كما فيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم  
 فان المعدوم المطلق مبان للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو يحقق وهو  
 مجموع المقسم والقيد فانه يميز في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها  
 ومفهومها يستسم الى الثلاثة لان القول المقري يضم اليه الدال على معنى في نفسه  
 غير متغيرين برمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو  
 ليست بمعنى أو اذ هي متغيرة اليها الى أحد هاء فاندفع أراضه برمان عاد لفظ  
 الكلمة فورة أن لفظها لا يكون الاسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح  
 مي وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي الحلاق ان  
 المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به التصديق ويكون لفظا كاسماء الافعال  
 وأسماء المصادفان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها  
 لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر  
 ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رابعة الفعل وبعض النحاة قد راعوا الظرف  
 هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم  
 من الله ورات التي لا يقام عليها الدليل كالاختي لان الغرض منه تحصيل المقسم  
 وهو لا يقتضي الاضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب  
 أن يكون التقسيم متضمنا لخصر المقسم في الأقسام والخصر ما عطف على بان يحكم  
 العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمية بالاخصار وقد يكون استقراءيا يحتاج في  
 الحكم به الى التسبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتبيينه  
 أو برمان أو يسمى حصر اقطاعا و يسمى جعليا (قوله ثلاثة) إشارة الى أن مجموع  
 قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متشعبة الى هذه الثلاثة لا الى أحد هاء فيكون  
 العطف مقترنا على الحمل وانما عر ب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع  
 لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا قوله ثلاثة بيان للاراد  
 وليس المراد أنه محذوف من الكلام بل يحتمل أنه إشارة الى أنه محذوف وهو الخبر  
 وقوله اسم الجدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر بدفع  
 ذلك وقال التقدير وهي متشعبة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التأني في  
 تمام التعريف التفصيلية من  
 أول الاسم على أن الكلمة  
 لا تصدق على افرادها  
 الا بالوحدة الصرفة دون  
 الاجماع فلا يقال لمجموع  
 زيد قائم مثلا أنه كلمة (وهي)  
 بالاستقراء والفهم  
 العرفية ثلاثة (اسم وفعل  
 وحرف) لا رابع لها الآن  
 علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ  
 العرب فلم يجدوا غير هذا  
 ولان الكلمة

للباقية والعطف على الاصل (قوله من تقسيم الكل الى الخ) صدق معنى التقسيم  
والكل الذي يشترك فيه كثير واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزء يسمى  
والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية ثبوت الحقيقة  
لكل واحد بحيث لا يبق فرد ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام ويقاد به  
الجزئية وهي اثبوت بعض الافراد يكون ما هنا من ذلك التقسيم فسقط ما قبل  
ان كلام المصنف يقتضي ان تكون الكامة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان  
الواو توجب الجمع ووجه السقوط ان محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى  
اجزائه اذا لم يكن اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب الحكم على  
المجموع فلا يصح المطلق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكل الى  
جزئياته فان الواو فيه لطلب الجمع الافرادى الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم  
فيه لا بد ان يكون مشتركا فيصعح المطلق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة  
(قوله فهو من تقسيم الكل الى الخ) رد في شرح التمهيد بان تقسيم الكل الى اجزائه  
يتوقف على صدق المقسوم على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد  
من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال انتهى فسمى ليست اقسام للكلام بالمعنيين  
وقول بعضهم الكل انما يعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتبارى انما يقع في عدم  
توقف ماهية الكل على الحرف لانه جزء اعتبارى دون الفعل كمالا يخفى (قوله  
صدق اسم المقسوم) الاولى المقسم والصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل  
على وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل في التقسيم فمفيد الى امر متروك  
ليحصل امور معتددة هي اقسام له وكل من تلك الامور بالقياس الى الكل الاعم  
يعنى قسمها بالقياس الى الخاص الحاصل من ضم قيد آخر قسميا والكل الاعم  
بالقياس الى تلك الامور المخصوصة قسميا والتقسيم الذى اقسامه متباينة كما نحن  
فيه حقيقي وهو التباين عند الاطلاق وما ليس كذلك اعتبارى (قوله بخلاف الثانى)  
وما ورد مما ظاهره يهيم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة أى نظم أركانه  
هجرة وتوجه اراده على ما هنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال  
هجرة الحج والاقتسام التركيب انما يحل فيه القسم على المقسم ويردنا على كون  
الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله للاخبار به وعنه) أى لجهة ما يحب الوضع  
فلا يراد نحو غير وخبث مما هو ملازم للتدريج أو اراد بالاخبار الاستفاضة وهو ملازم  
للتدريج مستند اليه في المعنى لانه علق به طاب الاقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا  
وكذا بالابه بصيغة التدا والاثباتية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكلمة  
تفادى شيئا على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب والاسماء المستند اليها

من تقسيم الكل الى جزئياته  
كانت اقسام الحيوان الى انسان  
وفرس ومن جعلها اقسام  
للكلام أو للكلام فهو من  
تقسيم الكل الى اجزائه  
كانت اقسام السكك بنين الى نخل  
وعسل وعلامة الاصل صدق  
اسم المقسوم على كل من  
اقسامه بخلاف الساق فقد  
ظاهر الفرق بينهما وقتئذ الاسم  
في الذكور للاخبار به وعنه

في الجمل الانشائية لم يخبر عنها والاسناد اليها اعم (قوله للاخبار به) أي وفيه  
 فلا يريد أن الامر والنهي والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لأن يخبر به  
 أو يقال الامر والنهي وان لم يكن خبرا بصر محققا لكنه راجع اليه معني  
 ألا ترى أنه معني قولك اضرب المطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا الاشتراك  
 أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخبار به إنما هو باعتبار جزم معناه وهو لا يدر  
 لاسه استقلال هذا الجزء بالفهومية وأما مجموع معناه فمفهومه متعلق فلا يصلح لذلك  
 لا يصلح للاخبار به مضمرة وإن كل واحد من المحموم عليه به يكون ملحوظا  
 بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لانه اعتبار في معنى الفعل على أنه  
 قيد للحدث والحدوث الكائن في الزمان لمحض وض اعتر من حيث انه متعلق بال  
 الغير (قوله لعدمها فيه) معني قولهم الحرف لا يخبر به إنما يخبر بمعناه معيونا  
 مجرد لفظه والافاظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا وافظ الفعل يخبر عنه  
 كقولنا ذهب فعل ماض (قولا وكذا حرف فافظها كذا لعدم ذكر المصنف  
 لها (قوله وان كان حدثا شط) أو الحرف أنه أصبغ فهو أو أم فائدة أو كـ  
 تحققة قيل (قوله لا طراد وازعكسه) الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس  
 استلزام عدمه لعدم (قوله بحداتها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس  
 قبل المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز  
 كونها شاملة وقال السيد لا حاجة لعدم دل عن الظاهر لان المطرد المنعكس  
 يسمى عند النحويين حتم أي معرفا انتهى وانما قال ان معرفا لان الحد ذاته يكون  
 بالذاتيات قال بعضهم فقوله الاسم يعرف بالجر صحيح وقوله الاسم ما قبل الجر غير  
 صحيح انتهى ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما قبل الجر بالحرف قال السيد اذا كانت  
 الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيما من قصر المستدعي المستدالي  
 وبالعكس فالمرجع فيه للقرائن فقط ما قبل يجوز أن يكون معني التعريف  
 بالعلامه ان الاسم ما قبل هو ومعناه احدي هذه العلامات أو مجموعها أو ما قبل  
 بعض افرادها بالجر وهذا صحيح مطرد منعكس واعلم أنه يجوز ان يعرف بالخاصة  
 ولو انشائية لان المعبر في المعرف كونه موصلا الى التصور وما بالكنه أو بوجه  
 سواء من الشيء عن جميع ما عداه أو بعضه (قوله تسميلا) علة لأثره فهو متعلق  
 لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد اذ وقت الاشارة ليس وقت  
 التسميلا قلت اعل المراد قصد التسميلا وزنه وزن الاشارة واحد (قوا  
 على المبتدئ) بالهمز وبالداء وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه الى حاله يستقر  
 به صور المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باسمه تخضرا قال

وأنه بالفعل للاخبار به لا ضمه  
 وأخر الحرف لعدمها فيه  
 ولكن من الاقسام الثلاثة  
 علامات وكذا الحدود يعرف  
 بها ويتبين بها عن قسميه  
 وأثر التمييز بالعلامة على  
 الحدوثان كان الحد أصبغ  
 لا طراد وازعكسه بخلافها  
 اذ لا تنعكس تسميلا على

المبتدئ

الأحكام أمكنه إقامة الأدلة قولا انتهى (قوله فقال) معطوف على أثر إنشاء  
 المفيدة للعقب الذكي يرى أو انعقب مفضل على مجمل (قوله فالأسم) أي  
 ما صدقته في الجملة قال لا عهد الذهن على رأى المعانيين ويعود زحل ال للعقبة  
 والجنس وذلك لا يقتضي تعيين كل فرد إذا الجنس بي جسد و يتحقق في ضمن بعض  
 الأفراد لا التعيين لبعض الأفراد يتميز للجنس قطعا فلا يراد أنه لا يتميز بما في كيف  
 مثلا وإن تكون للشمول بناء على أن المراد بتعيين الاسم هذه العلامات ثم يتر  
 مجموعها أو مجموعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو غيره فلا يراد ما تقدم أيضا  
 والاقرب أن ال في كلامه لا عهد الخارج على أي الاسم المتقدم في التسميم ويرجع  
 ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالأسم المنكر الواقع في التسميم الحقيقة كعلم  
 مما هي زكاز المقام مقام الأضمار ولكن العدول للتأطهار لا يتوهم عود الضمير  
 للفعل أو الحرف أقرب ما ظاهرا أو وضع خصوصا للابتداء المقصود من الكتاب بالذات  
 (قوله وهو مادل) أي كلمة بقرينة التسميم فلا يراد أن في ما إليها والحدود تصان عنه  
 وتندفع التقص بالذوال الأربع وهو ظاهر وبه نفس الحد لأنه مركب والمكامة  
 قول مفرد والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين بحجاز مشهور  
 فاعني كذا ذات دلالة هنا تعرف باللفظ وهو بالهجوم فلا يترجمه أنه عرف الاسم بالاسم  
 والافعال والحرف ثم عرف كلاهما باللاتين (قوله في نفسه) في معنى البناء أو الظرفية  
 مجاز عن دلالة اللفظ عليه بالأحاجة إلى الغير والنفس تطابق حقيقة على معان من  
 جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها وأسمة قوله تعالى ولا أعلم ما في نفسي وليس ذلك  
 لكأنا أعلم ما في نفسي يدل كبريكم على نفسه الرحمة ولا مشا كات ولا تنفع من  
 حقيقة بماله حياة يكون الحلاقة على غيره مجازا فيلزم أخذ المجاز في الحدود والضمير  
 في نفسه معاني ما المراد أن لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق بخصوص بأن  
 لا يتوقف فهم معناه عليه لنخرج الحرف لا يتأخر أجم اليه قول السيد في شرح الاقتراح  
 أن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بارزا المعنى فقدم الاحتياج  
 فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وانما  
 احتاجت من مثلا في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يضع لفهوم الابتداء  
 المطابق أو المخصوص كلفظ ما بل لكل واحد من الابتداءات المخصوصة كالكاثر  
 بين السبب والمكوفه وتخصيص الابتداء بتخصيصية الطرفين فالمراد بلفظ  
 المخصوص أن لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر  
 أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كذا من أحدهما الفعل أو شبهه والآخرى  
 ما يذكر بعده لا على ذكرهما وإنما يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كفاي المبتدأ

فقال (فاما الاسم) وهو مادل  
 على معنى في نفسه

وغيره وجوز واحذف الفعل أو شمله لأن معنى الحرف لا ينفلك عن ضميره محققا  
 وتعلقا فلا ينفلك لفظه عن لفظ غيره لا محاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى  
 واكتفى بذلك بما عده له حصول المحاذاة في الجملة دون انعكاس لأن معنى الفعل  
 كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر لكل الظهور ويكون كذلك كقول بخلاف ما بعده فغالبا  
 فهو بالذكرة أولى وقد تحذف متعلق بعض الحروف بكافى بحروف الايحاب نحو زعم  
 وبلى فان قلت حيث كان من موضوع الكل ابتداء مخبر عن فعله وهو بذل وضعا على  
 الابتداء لطلق والخصوصية والمطلق مما يستعمل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء  
 اسما للحرف كالفعل دال تضمننا على معنى متعلق قلت لم يثر هذا الابتداء على مفهومه  
 مطلقة أى لا المطلق ولا المقتضى لأن حيث كونه آلة للاحطة الغير وما كان كذلك  
 لم يستعمل بخلاف الحدوث في الفعل والابتداء في اللفظ فلا يفهم منه أصلا إلا ما كان  
 رابطا فان المطلق الذى في ضمن المقدم مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بان التعبير  
 في مفهوم الحرف أمر اجالى يصدق عليه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى حيث  
 خصوصيته للزم ما ذكره فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستعمل هنا ولا يخرج نحو  
 ونحو اهدم الاحتياج في فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجب المتعلق لقرص  
 آخر ولا اسماء النسب اهدم توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص (قوله غير معتبر)  
 حال من فاعل دل على حال كونه ذلك الدال غير معتبر معناه مطلقا والمراد السلب  
 الكلى فيخرج الفعل لأن أحد معنييه المستقلين معتبر وان دفع ان معنى الفعل  
 غير معتبر لأن الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا  
 يخرج الفعل من تعريف الاسم لأن ذلك انما انشأ من جعل غير معتبره  
 أو حالاً منه لقرنه وعدم التعديل ولا حاجة لما قبل في دفعه ان معنى الاقتران  
 عدم الاتصاف كل وتمام معنى الفعل لا ينفلك عن جزئيه ولما قبل المراد به دم الاقتران  
 ان لا يجعل الواضع أحد الأجزاء جزءا للمعنى والاقتران ان يجعل أحدهما جزءا  
 بأحد الأجزاء الثلاثة أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا إشكال في وقوعها  
 في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازا مشهورة أو لم يكتب بقوله الزمان  
 اشلا يخرج بخصوصه مما اقترن بمطلق الزمان ولوحذف أحد لصلح أن ال في  
 الأزمنة تبطل معنى الجمعية الا انه ذكره في مقابلة الفعل والاقتران المضارع  
 بزمانين بوضهين وبالنظر الى كل معتبرين بواحد أو المقتبرين باثنين معتبرين بواحد ولا  
 يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لانه  
 من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود  
 منتظر وبلزهما الزمان المعين وليس مدلولهما أو مدعى الفعل ثبوت الحدوث

غير معتبر  
 أحد الأجزاء الثلاثة

الزمان المعين فعني الاول شئ ماضٍ والثاني شئ في زمن ماضٍ (قوله وضعاً) تنصيص  
على ان المراد بالدلالة على معني في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف  
الداين على معني بنفسه غير مترين الزمان عقلاً وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا  
يرد ما استعمل في زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل ولم يقرن  
في الاستعمال بالزمان من الافعال كقوله الماقر بة والمدح واسم انه لا عبرة  
بما يعرض في الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثابث فاما على الوضع الاول الا انه  
يشكل بالاهلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هي اسماء وافعال  
باعتبارين والامور المختلفة باعتبارها في الحبيثة راعى فيها أو يقال انها اسماء  
دائمة بعد التثنية لانه لم يبق فيها شئ من آثار الوضع الاول من العمل وطيب الفاعل  
بخلاف نحو وافعال الماقر بة هذا بخلاف الماقر من غير خلط في الكلام ولم يرد قوله  
وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقة كقوله هم والافعال  
تخرج الفعل بقوله في نفسه لانه في الدلالة على تمام المعنى محتاج ولان يكون المعنى  
بعض ما وضع له والافعال الاسماء الموضوعات لعلها لا جزء لها كفاظ الجلالة  
المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعا له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره  
في معناه وحده أو مع غيره فعمل الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أي كل  
فرد من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أي بدخولها (قوله من أوله) الظاهر  
تعلقه بقوله يعرف أي يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أي من الحلاق  
أل وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو معيه (قوله واختصت به) لما كان  
امتنياز الشئ بالعلامة فرعا عن اختصاصه بما بين الاختصاص (قوله لان موضوعه  
الح) أي لانها للاشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه بغير الاسم لا يصلح لهما لان  
ذلك متوقف على توجهه الى الشئ وملاحظته بالذات وأوردان جزء معني الفعل  
وهو الحدث ملاحظ لانه لم يندخله اتعيين هذا الجزء كما ان الاسماء المستقلة  
عرفت اتعيين بعض معناها لان تمام غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وعن مرجح  
بان النسبة معتمدة مبرقة في مفهوم المشتقات السيد الآن يحيا بان جزء معني الفعل انما  
هو الحدث المهم من حيث انه مهم فلو عين خرج عن وضعه وقدمت أن الواضع  
اعتبره في الفعل من حيث انه مهم بان يكون الاسم من شرط تحقق الموضوع له بل  
الظاهر انه اعتبره ساكنا عن اهمه وعدمه يمكن أن يقال لما كان الملاحظ  
في المشتقات أن لا هو الذات جاز دخول الاسم لجزءه فها أو اما بالنسبة هذه المتأمة  
فخرج دخول الاسم لانه على الابل وأر رد ايضا لم لا يجوز تفرقه بانه باعتبار  
الزمان الان يدعي اعتبار اهمه أيضا (قوله ومراده به ما يمكن للح) أي ما يصدق

وضعا (يعرف) أي يتبين  
قسميه (بال) المعرفة من أوله  
(كالحل) انهي المبادرة  
عند الاطلاق حتى اذا اريد  
غيرها قيلت فيقال بال  
الموصولة أو الزائدة  
واختصت به لانها موضوعه  
للتعريف وفتح الابهام وانما  
يقبل ذلك الاسم ومراده به  
ما يمكن دخول آل عليه  
كقوله لان كذا من الاسماء  
لا يدخلها آل كالمفردات  
والجملات

عليه الاسم في الجملة وليس ال فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل  
لا يجهى علامة الاملا ينعكس على ما مر ولا ينافي هذا ما اسلفناه من جواز ارادة  
الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ويمكن  
ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الاعلام) يومهم انما تدخل في بعض  
الاعلام وليس كذلك لان الكلام في المعرفة وال في الاعلام انما للفتح ولأنه كبير  
مادخلته (قوله ما هو أعم لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاسماء ما يقوهم انما تدخل  
على الفعل الماضي كما حكاه قطرب في قولهم آل فلنت لكن ذلك غير يب كافي المعنى  
فلا يراد (قوله وكل منهما يختص بالاسم) أى فصيحان يجعل علامة عليه (قوله  
وذلك لو افترضنا مال المعرفة ضرورة وحكما) انظر المراد بالموافقة في الحكم  
الا يصح كونها الاختصاص بالاسم لانه المعل فلزم المصادر وعبارته في الشواكه  
الخبيثة طاهرة حيث قال وأما الموصولة والزائدة فوافقتهم بالمعرفة ضرورة اعطا  
حكمها انهم في والتعجب من الخشي حيث لم يتعرض لكلام الشرح وانما قال فان  
فلت لم تختص الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قبل حملها على المعرفة  
للتعجب وفيه نظر لان الزائدة هي المعرفة لكن لم يردم التعريف فلا حاجة الى  
الحمل على انه لم يحمل تنوين التثنية والغالى على التثنيات الاربعة فالحمل في بعض  
المواضع دون بعض يتحكم انتهى فلوهم ان الشارح لم يتعرض لذلك أيضا لم يتعرض  
لاختصاص الموصولة وأغرب بين ذلك دعواه ان الزائدة هي المعرفة المتخافضة  
الكلام كما لا يخفى وأعجب العجب ان شئنا العلامة الغنيمة لم يتعجب من شئ غير انه  
كتب قوله وفيه نظرية نظر لان الزائد مؤكد وفيه كلام راجع في بحث الحقيقة  
والمجاز (قوله على انه ضرورة الخ) أى والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو  
المتبادر من اللاحقة (قوله بل قال الجر جاني الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لان تجويز  
تخطئة أرباب اللسان برفع الوثوق بالدلالة الواودة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ)  
يتأمل هذا مع مسبق من ان المعرفة هي المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير  
المتبادرة هو ظاهرا لا طلاق (قوله اذ لا يقال الخ) هذا بقضى الامتناع لا الاولوية  
لان يقال المراد لا يقال في الكثير القصص (قوله لتعوله الخ) فيه ان التعبير بال شامل  
لذلك بل وللتقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضاف التعريف لمجموعها ولا لجزئها  
والهمزة لا تارقها فلو قال اسموله حرف الذاء كان أولى وان كان المصنف لم يتعرض  
له اظهر واختصاصه وقد علم من كون العلامة اختصاص التعريف بالاسم دلالة  
التعريف مطا (قوله ولا يدها) قد يقال العلامة في الحقيقة صحيحة دخول ان  
لادخولها بالفعل وكما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم

وأكثر الاعلام ويجوز ان  
يراد بال ما هو أعم من  
المعرفة لتدخل الموصولة  
والزائدة وكل منهما من  
خواص الاسم أيضا وذلك  
لوافقتهم آل المعرفة ضرورة  
وحكما ويحصل دخول  
الموصولة على المضارع على  
انه ضرورة أو شاذ بل قال  
الجر جاني انه خطأ باجماع  
وهذا الاحتمال هو ظاهر  
الطلاقة هنا وفي الشذور  
لكن الاول هو مقتضى  
كلامه في الاوضع والجامع  
وتعبيره بال أولى من تعبير  
من غير بالافعال واللام اذ  
لا يقال في هل الهاء واللام ولا  
في بل الهاء واللام وتعبيره  
بأذا ما التعريف أحد من  
تعبيره بال اسموله لال واللام  
على قول من يراها وحدها  
هي المعرفة ولا يدها على  
لغة حمير كقوله عليه الصلاة  
والسلام ليس من امير  
امير في امير (و) يعرف  
أيضا من آخره



شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينافي الاولوية (قوله بالتونين) هو  
 في الاصل مصدر فونت الكلمة اذا اُلحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون  
 كما هو منه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك يندفع  
 اعتراض السهلي بان التونين فعل المذون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه  
 للعلامة قوله الام على لولان لونه ناعلم لارادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها  
 الجر وهذا بناء على انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان  
 مثل ذلك موضوع بوضع فمضى لا قصدى شئ بعينه غير متناول بغيره فيكون علما  
 وهو ما مضى عليه جماعة منهم السعدورده السيد في بحث تنكير المستداليه من شرح  
 المفتاح لانه مبني على دلالة الانفاط على نفسها وهي ان سَلَّتْ فايست بالوضع  
 واقتضاء التونين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت في معناها (قوله  
 بها كنه) أى امالة للتلاخيص بتون محظورا النظر عما حرك لا اتقاء الساكنين ولان  
 ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحدد فوه اذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة  
 في اضرب المقوم لانهم قصدوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة  
 للفعل اشرف الاسم وخرج المتحركة اسمالة كالتون الاولى في ضمتين وحذف قول  
 غيره لتحق الاخران قوله لاحطا يعني عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الآخر كنون  
 انطلق ومنطوق ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا  
 بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان تكتب بصورتها أو بعضها من الف ومن  
 ثم اسقط قول غيره غير توكيد المزيد لاخراجها وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها  
 في الخط لا لاجراخ نون التوكيد الخفيفة بعد الاف بناء على انه لم يراد بالخط رسم  
 النون نفسها كما هم والمراد السقوط خطا قياسا فلا يردان التونين في كثن لم يسقط  
 خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب انشبه  
 النون الاصلية ويكفي في السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد ان يثني في الالف  
 لانه يسقط رفعا وجر او ماسقوطة في المدرج فلا يكفي في دفع الالف المبنى على ثبوته  
 خطا لما قرر ان حق الكلمة ان تكتب بتقدير الابتداء او الوقف علما فتدبر  
 ولا تخو قال زيد بن عمرو او التعريف مبني على الاعمال الغلب وبهذا يجاب ايضا عن  
 الثبوت خطا في كثن (قوله واقسامه المختصة الخ) وانما اختص التونين بالاسم حتى  
 مع ان يجعل علامة عليه لان المعاني التي أتت تلك الاسماء لاجلها لا تنصرف في غير  
 الاسم وكان على الشرح ان يتعرض لذلك كما سلف في آل واستشكل الاستدلال بها  
 على الاسمية بلزوم المدور لان معرفتي تلك الاسماء فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها  
 اذا لم يعرف أن التونين للممكن الا اذا عرف ان ساد حله اسم معرف بغير صرف وهكذا

(بالتونين) وهو تونينيت  
 لفظ الخطا استغناء عنها  
 تنكير الحركة واقسامه  
 المختصة بالاسم أربعة

وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً  
 لا بخصوص الاسم وأنه تعريف لفظي بخلافه من عرف تلك الأسماء ولو  
 بالتوقيف ثم قال له التنوين في هذا للممكن وهو كذا ويرد على ما ذكره من أن المختص  
 هو الأربعة أمعاد الترتيم والغالى عما أتفه فيما يأتي يختص أيضاً وهذا قيل  
 ما عداهما راجع للأربعة وليس يتوهم لان تنوين صرف ما لا يصرف والمبادئ  
 تنوين ~~تسمى~~ لان الضم ورة لما أبحاث التنوين أبحاث الضم في الأول  
 والأعراب في الثاني وان نوزع وجود الملتين في الأول وسبب البناء في الثاني  
 وتنوين الحكاية ليس مستقلاً لان الذي كان قبل التسمية حكمي بعدها وأما تنوين  
 الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه كذا ونشئ كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظرفيه  
 في المعنى واختاره الدماميني (قوله أحدها) أي أولها عدل عنه دفعاً من أول الأمر  
 لتوهم سؤال الترجيع الإصرح (قوله تنوين التمكين) من إضافة المدال الي  
 المدلول اذ التمكين هنا رافعا على المعنى المعبر عنه بالامكانية وبه اندفع ما قيل  
 الاولي التمكين لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكينه لا على وصف  
 الواضع الذي هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر المجزول وان دفع  
 أيضاً الى الاولى التعبير بالامكانية لان التنوين يدل على ما يجب له في الاسم الفعل  
 والحرف لا على التمكين فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ما عدا الجمع بالف واء) أي  
 والمضاف والعلم الموصوف بالان والعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يحقها وقيل  
 لها متصرفه لقبولها التنوين الصريف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزلاً لما هو  
 بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد بدع نذر عن عدم استثناء  
 المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يصور فهم ما (قوله كرجل ورجال) أي كتنوينهما  
 وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتذكير لا يكون مدلوله نسكرة وغا ط بانه لو كان كذلك  
 لزال بزوال التشكيك حيث سمي به مذكراً وقد يمنع بطلان اللازم بان تنوين التشكيك  
 زال وخلق تنوين التمكين وأيضاً يرد عليه اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت فيه مع  
 كونه علماً وتنوينه في الاصل للتشكيك وأيضاً ما فافين التمكين والتشكيك معاً أما  
 كونه لتمكين فلان الاسم متصرف وأما كونه للتشكيك فلانه وضع لشيء لا يثبت فيه  
 سمي به ثبت المانع من اعتبار التشكيك دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما  
 اختاره الرضوي وعليه لا يختص تنوين التشكيك بالنيات والمختص بها التجمع كما  
 ساقى لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتشكيك لزال بزوال التشكيك حيث  
 دخلت ال لا ناقل في زواله ليس لزاله بل لان بينهما وبين ال تضاد اوله والاولى هي  
 مذكرة بحسب شي دخلت عليه أن لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتشكيك كذلك

أخذه تنوين التمكين وهو  
 اللاحق للاسم المعرب  
 المتصرف ما عدا الجمع بالف  
 واء اشبهاً ببقائه على  
 اسم التمجيد لم يشبه الحرف  
 فينبى ولا الفعل فيمنع من  
 الصريف وذلك (كرجل)  
 ورجال الثاني تنوين  
 التشكيك وهو اللاحق لبعض  
 الأسماء

رجل (قوله البنية) فهم ان التنوين فيما سكر من الاعلام نحو صحت رمضان  
ورضانا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضى وأما التنوين في نحو أحر  
واراهم فليس بمتعض للتكثير بل هو للتسمية أيضا لان الاسم منصرف وأما  
لا أرى شعاعا ان يكون تنوين واحد للتكثير والتكثير معا وعليه فالمتخصص به  
البنيات المتعض للتكثير ويرد على تعريفه تنوين هو لا فانه لحق بمبني وليس للتكثير  
الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بوجه باسم  
الصوت كان أولى ليعرف انه انما لحقه ليكون آخره صوتا ولا يفيد اختصاصه بالصوت  
واسم الفعل مطلقا وإذا كان متعضا عند الرضى ومن تبعه لكن عنده فيما عبر  
به انه انما يطرد في الاعلام المختوم بوجه من أسماء الاصوات وأما غيره فاذ كان  
الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معروفا ونكرة مع أنه بمعنى  
الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لقوله الفعل الذي هو  
جميعه كما في أسماءه اذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ  
به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار  
المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لان معنى ان حدث  
الحديث المهور وانما لم يجز التعريف والتكثير في الفعل بهذا الطريق لان اسم  
الفعل من جملة الاسماء فاجروه بمجرها ولا ضرورة تدعو له في الفعل والطلاق  
التكثير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع أسماء الافعال دليل  
التعريف وانما يكون ذلك انما يلحقه التنوين وبما تقدم راندفع قول التصريح  
كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبني على ان مدلوله المصدر واجاعلى القول  
بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه بوجه  
انه على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وأنه  
علم جنس لم يعد لان لفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفه والتكثير  
الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتكثير في ذاته باعتبار الدال على معين  
وعدمه وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة بمعنى  
وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسبو به) قال في التصريح وتقول صاحب  
الغريب غاي غاي فاذا لم ننونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونها  
كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم فانه الدال على انتهى وقوله كانت معرفة  
فانه نظر فان أسماء الاصوات المحكي بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة  
أو نكرة ومن صرح بانها ليست أسماء الجاهلي وان كان احكام الاسماء وقد  
يقال معنى كونه معرفة انه محال لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ

البنية بالشيء ما راها ان المراد  
معين وهو معنى قولهم فرأيت  
معرفة ونكرتها وبمعنى  
بها على باب اسم الفعل كصه  
وقيل اني العلم المختوم بوجه  
كسبو به الثالث تنوين  
المقابلة

فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان هذا وماصرح به  
الحاجي بخلاف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من أن أسماء الأصوات  
كلها أشتاء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فلا يراجع كلامهم فإن ما هنا  
مبنى عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف واء) وليس للتمكين كما قال الرضي  
والرحشري واللام ثبت في قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية  
والثابت وقول الرحشري أنه لم يسقط لأن الثابت في عرفات ضعيف لأن التاء  
التي كانت فيها المحض الثابت سقطت والباءية علامة الجمع مردود بأن عرفات  
مؤنث وإن قلنا أنه لا علامة ثابت فيها لا تمتصه ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها  
الأمثرتا واختار الرضي أنه للتمكين وعلى عدم سقوطه في عرفات بأنه لو سقط تبعه  
الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع إذ الكسرة فيه  
متبوع لا تابع ولا عوضا عن الفتحة واللام يوجد في الرفع والجرحم الفتحة قد عوض  
عنها الكسرة فيها هذا العوض فإن قيل هذا السائل يرى أن الكسرة عوض  
عنه للفتحة والتنوين عوض منها قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكسرة فلو  
كان للتنوين عوضا لاجتماع العوض والعوض عنه وعلى ما اختار الرضي أنه لا مانع  
من إفادة حرف فائدتين السكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة  
وعلى المقابلة قط (قوله جعلوه في مقابلة النون) في الدلالة على تمام الاسم فقط  
قال الرضي لكن خطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لأن  
لننون أقوى وأجل للسبب حركتها انتهى لكن ذكر الرضا وفي قوله تعالى  
فاذا أفهت من عرفات أن آل تدخل فيها فافهم تنوين مقابلة فليحرر (قوله تنوين  
العوض) الإضافة بيانية فمما رقبنا للتنوين الهدال على المعنى المذكور فاندفع أن  
الأولى التعبير بالتعويض لتسكون الإضافة حقيقة وهي من إضافة السبب إلى  
السبب أي تنوين سبب الاتيان به التعويض أى قصده (قوله وهو اللاحق لاذ  
الح) فيه قصور لأنه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كجاء بدل فان تنوين عوض  
عن ألف جادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وأنه تنوين صرف  
بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهب الألف التي هي علم الجمعية كذهب  
الياء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أعجم ويعمل مصغرى أعجمي  
ويعلى ومرا دهمضا فها ما تضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار بالاعراض من جملة  
أوجب نحو يومئذ تحدث أخبارها فإنه عوض عن الجمل في إذا زلزلت الخ  
والذي يظهر كما قال أبو عيان أن حذف ما تضاف إليه أجازت لا واجب وقد يحذف  
جزء الجملة فيظن من لا خبره أنه أضيفت إلى المفرد نحو

وهو اللاحق للجمع بألف  
وتاء كسمات بمعنى بذلك  
لأن العرب جعلوه في مقابلة  
النون في جمع النكرات  
الرابع تنوين العوض وهو  
اللاحق لا دوكل وبعض  
وأي عوضا عن مضافها إذا  
حذف نحو وأنتم حينئذ وكل  
في ذلك تلك الرسل فضائلا  
بعضهم على بعض أيا ما تدعوا  
وللجمع التناهي المعنى اللام  
إذا حذفت ياءه كجوار  
ونحو ش فالتنوين فيها عوض  
عن الياء المحذوفة

والعيش منقلباً ذاك أفتانا \* أي اذ ذلك كذلك وقال الاخفش التنوين  
 اللاحق لا تنوين الفسكن والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك انه  
 جعل بناء هاء التثنية من اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ويرد  
 على لازم البناء بأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر نحو وأنت اذ صحح وبأنه  
 سبق لادحكم البناء والاصل استعجابه حتى يقوم دليل على اعرابه بأن العرب بنت  
 الطرف المضاف لا ذولا لعله لا كونه مضافاً اليه وبأنهم قالوا ومثلهذا يفتح النال  
 منونا ولو كان معرباً لم يجر ففتح لانه مضاف اليه فدل على انه بنى على الكسرة تارة لانه  
 الاصل في التخلص من التثنية الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق  
 غيراذ وكل وبعض وأي للعرض عن المفرد وماذا كره في كل وبعض وافق فيه  
 الزمخشر وقبل تنوينهما تنوين تسكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقبل  
 لامحالة في الحقيقة لان تنوينهما موضع عن المضاف اليه بلا مربة لانه تنوين  
 صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حيث نذو يومه مذفاته  
 تنوين عوض لا غير لان مدخوله طرف مبنى انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما  
 يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتنكير أيضاً على أنه  
 لا يختص باسم الفاعل والصوت الا اذا كان متبعاً للتنكير فلا يتم قوله لا غير على  
 إطلاقه الاعلى المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثلاً ما مانع من  
 التنكير هذا ويرد على التعليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لم يكن  
 تنوين لا تنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيبويه ومما به  
 أقوال مذكور مع ردها في المعنى وغيره واختلاف في تفسير كلام سيبويه فيقال ان منع  
 الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فاصل  
 جوارى بالضم بلا تنوين واللام يكن منع الصرف متماوان وقيل للرفى ومن  
 بعده خلافة استعملت الضمة على الياء فحذفت ثم وجدت في آخره من يثقل الركز  
 بما مكسوراً ما قبلها وقد أعل في الرفع والجر بتقدير اعرابه استعقالاتاً فاذا خلا من ال  
 والاضافة طرق الياء التغير وأمكن فيه التحويل فحذف الياء وعوض  
 عنها بالتنوين لا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم  
 على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوارى الكلمة مقدم على منع  
 الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فاقوله جوارى بالضم والتنوين  
 استعملت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لانه الساكنين ثم وجد صيغة  
 الجمع الاقصى موجودة بتقدير الان المحذوف لعله كالتثنية ولهذا لا يجوز الاعراب  
 على الاعراب فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير

على الصحيح  
 اللاحق  
 وأما التنوين

المصرف المستعمل لفظا بكونه مقبولا ومعنى بالقرعة فعوض التنوين من الياء  
 ليقطع طاءا غير جوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف المنة كقوله وكان  
 قدى ويسمى تنوين ترتم أو عوضا عن حرف غيره ويسمى الغالى كقوله وان  
 وللا عارض المقامة والمصرعة فان كان بدلًا عن حرف مدّة تنوين ترتم نحو \*  
 ألقى اللوم عاذل والعنان هـ أو غيره فتتوين حال نحو \* قامت نبات العم بالسلي وان \*  
 والعروض اسم لا يخرج من النصف الا قول من البيت وانقضاء المائة للضرب من  
 غير تغيير والمصرعة التي غيرت لتوازي ضربا عند حذف حرف الاطلاق والضرب  
 اسم لا يخرج من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشيء باسم ما يشابهه (قوله  
 وثبوته خطأ الخ) ذكرنا المخرشي ان تنوين الترم يقع في انشاد الشعر مكان حرف  
 الاطلاق اذا وصل المنشد ولم ينف وهو نص في أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد  
 على الاطلاق هنا) أى الاطلاق للتنوين أو الاطلاق المصنف للتنوين اضافة للصنعة  
 الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن أل في التنوين للعهد اذ لا معهود  
 يصرف اللفظ اليه عنده من تذكره العلامات وانها ما اقامتها واختصاصها بالاشعر  
 لم يجهت بهما الذكر يرد على جواب الشارح ان ما عدها من أقسام التنوين غير  
 مختص بنوع على قوله ان المختص الاربعة المتقدمة (قوله زاد الخ) مراد الاشارة  
 الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا طير وتنوين الترم  
 وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بعاقلة ليبيدة وحكيمة على ما كان  
 عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف مالا يصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله  
 وتنوين المهور كقول بعضهم هم هؤلاء قومك حكاية أبو زيد انظر لم لا أدخل تنوين  
 المنادى في تنوين الضرورة \* (قوله بالحديث عنه) أى اللفظ أو اقول كما يشهد  
 بانه قول الشارح فيها ساقى الى ان جماعة اعتبروا في الاسناد القول الخ أ  
 الشيء أو مثل هذه العبارة كلفه قول به لطلب الاستعمال صار كالعلم فلا يقضي  
 الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم  
 اليتم الدوران معرفة الاسناد الى الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال في الفواكه  
 الجنيسة وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مستندا لفظا  
 جعل مستندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مستندا أى لانه  
 وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الاسناد بعض معناه الى الفاعل  
 فهو بهم هذا الاعتبار مستندا لان تمام معناه والافعال الناقصة الدالة على الحدث في أصل  
 وضعها ضرورة (قوله أى الاسناد اليه) هو اعم من الحديث والاختيار عنه على  
 ما علمت فيما سبق وفي هذه العلامة خلاف فوشام وذهب ومن واقعهما من

لروى البيت وهو الحرف الذي  
 تعزله التصديقه والاعراض  
 المقامة والمصرعة فسميته  
 تنوينا مجازا لا حقيقة  
 اصدم اختصاصه بالاسم  
 وبجماعته ال واثبوته خطأ  
 ووقفا وحذفه في الوصل نص  
 عليه ابن مالك في الحقيقة وتبعه  
 ابنه في نكت الحساجية  
 والمصنف في الاوضح فلا يرد  
 على الاطلاق وقد أنفق  
 من الجواز في شرح الجزولية  
 أقسام التنوين الى عشرة  
 وجهها بعضهم في قوله  
 أقسام تنوينهم غير ما يكمل  
 فان قسمها من خبر ما حُرزا  
 مكن وعوض وقابل والتكرور  
 رتم أو احل انظر ارغال  
 وما عزا \*  
 (و) يعرف أيضا (الحديث  
 عنه) أى الاسناد اليه

ما السكونيين على جواز الاستناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصر بين على المنع  
 مطلقا والفراغ جماعة على الجواز بشرط كون المسند اليها قلبا وبافتراضها  
 يتعلق عن العمل (قوله ان يضم اليه) أى اللفظ أو الشئ (قوله ما) أى لفظ  
 وقوله يتم به الفائدة قاصر اذ لا يشمل زيدا فى ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما  
 هو واقع فى المركبات الناقصة فلان ظاهر ان مطلق الاستناد ولو ناقصا علامة على الاسم  
 (قوله كثناه ضربت) أى كالحديث عنه والاستناد اليه الذى فى تأخره بـ  
 فى التاء الاستناد اليه بمعنى انه مسند اليه أى متصف بذلك والا فالاستناد فعل  
 الفاعل وهو ليس فى التاء (قوله بتمثيلها فى الحركات) القرينة على ذلك النظر فى  
 المعنى المتين به مساواة الحركات أو التبعين بالعبارة الصالحة للتثنية فى نفسها  
 (قوله ولكن وضرب) أى فانهم ما آمنان والسكون والفتحة فهما للكتابة ويدل  
 على أهميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب ب على حدث وزمان محصل ونحوها  
 عن الفاعل ودخول حرف الجر فى نحو مرفوع وضرب فان قبل التثنية بكلمة ضرب  
 ثم كون المضاد اليه غير اسم كافى المعنى وعدم ذكره ملق لمن وانما أعاد السكاف  
 فى قوله ولكن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول  
 حرف الجر عليه ولا ينفوخ من الاستناد ضرب ب ما قبله ولان السكاف الاول من كلام  
 المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالصدر بمعنى المفعول وما بعده يدل  
 أو بيان (قوله وهل هذا الاتفاض) أى لغة فالإشارة الى الاسمية وعدمها  
 الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك إشارة الى القاضين المندرجين بالقوة فى  
 قوله من حرف جر ضرب ب فعل ماضى اذ الاول فى قوة قولك من لم من حرف والثانى  
 فى قوة قولك ضرب ب اسم ضرب ب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمرضى  
 وحاصله ان الاخبار عنهم بما عايناهم فيها فهو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم  
 ألا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار صيغته قال السيد وما ذكره كلام طاهرى ليس  
 بصحيح لان دلالة الانفاط على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعاً لثبوتها فى الانفاط  
 المهمة كقولك جئت معهم ودعوى وضع المهمات للدلالة على أنفسهم لا بما لديهم  
 عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما فى مباحث الانفاط وذهب الى انه لا وجه  
 لاسميتها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أى يديهما ما محجور اللفظ ونحو ذلك  
 كلامه يستند اليه وما ذكره وامن اسمية المبتدأ وعمل الفعل وذكره متعلق  
 الحرف فهى أحوال كامات اذا استعملت فى معانها وعلى هذا اقتس ضرب  
 فعل ماضى لا به موضوع عليه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل فى معناه لا يستند  
 اليه متوجها الى المعنى أو موهنا لا يستند اليه معبر عنه باللفظ فقط وكذا الحرف

وهو ان يضم اليه ما تم به  
 القائسة (سواء ضربت)  
 بتمثيلها بالحركات فانها اسم  
 لانك قد حدثت عنها بالضرب  
 ولكن وضرب ب من قولك من  
 حرف جر وضرب ب فعل ماضى  
 فان قيل اذا كانا اسمين فكيف  
 اخبرت عن الاول بأمرى  
 وعن الثانى بأنه فعل وهل  
 هذا الاتفاض قلت قال  
 الرضى ليس المراد انها فى  
 هذا التركيب حرف وفعل  
 بل المراد انها اذا استعملتا  
 فيما نفعها كخبر جئت من  
 السكونية وضرب ب زيدا كان  
 من حرف وضرب ب فعلا

والحكم في المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال وفي كلام  
 العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السيد وليس بوضع  
 قصدي بل معنوي ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع اللفاظ مشتركة  
 ولا فائدة فيمكن التعريف بالاشتراك الوضعية القصدي والمطلوب مغاير للذات  
 (قوله على ان جماعة الخ) انظر ما وقع هذه العلاقة فانه يعود على الحكم الذي  
 أصله من اجمعية من وضرب فيما ذكره بالطلان لان ابن مالك لا يرى باجمعية ما  
 وأعله يحقق لما مال اليه السيد فلا يشككل عليه عدم اجمعية المبتدأ ونحو ذلك مما مر  
 وأيضا هذه العلاقة تقتضي ان الكلام أو لا مبني على ان الاسناد ولولا لفظهما  
 من علامات الاسم وان من اللفظي من وضرب في التركيبين ولو كان الامر  
 كذلك لزم اتناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضى  
 ملائمة لانه نص في ان الاسناد الى معناهما تدبر فالظاهر ان يمثل الاسناد للفظي  
 يمثل وضرب فلا تناقض ومن حرفان مما لا ادعى فيه لا يعتبر الاسناد لعنايه وعدم  
 التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكرنا هو بالظاهر لما تجرى عليه  
 في شرح التسهيل فلا ينافي انه في الكافية والشافية رافق الجمهور كما هو ظاهر  
 قوله

على ان جماعة منهم ابن مالك  
 وتبعه الخبيص اعتبروا  
 في الاسناد الى القول اسناد  
 للعنايه لخرج ما سئل اليه  
 ما لفظه كانه ابن المذكورين  
 وما اسناد خبير

وان نسبت لاداة حكما \* فاحك أو أعرب واجعلها اسما  
 وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعيف ولو كان ثانياً ما صح ما هو هذا بخلاف ما لو  
 جعل نحو ذلك علماً غير لفظ فانه لا يصف اذا كان الثاني صحيحاً ويجعل من باب  
 ما حذف لانه نسباً وهي حرف عليه قاله الرضى وبين سر ذلك وهذا الأخير هو  
 الذي اقصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علماً للفظه فلا يرد عليه انه  
 ترك ذكر التضعيف فيما ثابته صحيح ولانه كيف يعرب به من غير تضعيف والشبه  
 الوضعي موجود فيه ووجه دفع هذه ماله على التناقض بحرف بحسب الاصل  
 ثم انما حقت المقام اشكل دعوى ان الخلاف ادعى من مولانا شيخ الاسلام وغاية  
 التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد للفظي في التركيبين وجعله غير مختص  
 بالاسم وغير دلل بشبه بل جعل الاسناد معروفاً كاعلم وقوله كل حكم ورد على  
 اسم فهو على مدلوله الاقرية كن حرف جر وضرب فعل ماض مبني على كلام ابن  
 مالك والسيد وأما عند الرضى وابن هشام فانه واد ان قال الاقرية كن يندلثي  
 (قوله اسناد للعنايه) أي اسناد شيء ثابت لعنايه كزيد قائم فقام ثابت اعني زيد وهو  
 معناه وقد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمشي زيد هو القيام لا قائم حاجب  
 باننا نسلم لان معنى قائم شيء متصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لاسمه اذ هو شيء



مخفف بالقيام (قوله الى سمع) أى وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فقول) أى على حذف ان وهما فى تأويل المصدر أى سمعنا فلا سناد فى الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوى الفعل انما يجتمع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له ما لم يوافق وأزيد اللفظ أو مطلق الحذف المدلول عليه من على الاتساع فهو كلاس فى الألفاظ والسناد اليه انتهى وانظر على هذا هل فى نحو ينفع من هذا يوم ينفع منه يوم يستتر أو صار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه منه وهل ينفع وحده فى محل جر أو جر مصدر وانما أطلب قوا على التأويل فى أمثال هذا العلم اليقيني بان المعنى الفعلى غير مراد هذا وفى عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاسناد وعبارة فى القوا كده وما سمع الخ فعلى حذف ان أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب) أما قبله فمقسم ثابت لا معرب ولا مبنى وهذا مذهب ابن عمقور ومذهب ابن مالك انهم مبنية لشبهها بالحروف المهمة فى انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق ابن مالك وانما يقيد بذلك لان الإسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبنى لان انقسام الشئ الى أقسام لا يقتضى انقسام كل منها الى تلك الأقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر فى المعرب على القول بان الإسماء قبل التركيب ليست معربة كاسمى وأما بالنسبة للمبنى فقبه نظرا فقبته انه لا يتصف بالبناء الا بعد التركيب وأما قبله فلا وليس كذلك فان الاختلاف انما هو فى الإسماء القابلة للأعراب كاسم يعلم مما يأتى (قوله ضربان) الضرب والنوع واقسم بمعنى قال فى القوا كده الجنية وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى من تقسيم الشئ الى ما هو خاص منه ومطابق الامن تقسيم الشئ الى ما هو عام منه كقوله بعضهم اذ التقسيم فمختص الى مشترك فوجب كون التقسيم أخص مطلقا من التقسيم انتهى وستقف أول تعريف المعرب على ايضا حقه (قوله أى الغائب) أى الراجح فى نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاسالة والفرعية فى الأنواع على ان ذلك فى الأنواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم الاصل فى الإسماء الأعراب بسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان أسمى الاصوات لان الواضع لم يضعه الا لتستعمل مفردة لان غير كما فى الاصل والثانى أسمى حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التى ليست بكلام ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية الا لفظه لانه لم يكن مكان النطق بالالف الساكنة (قوله فى الإسماء) متعلق باصل لانه مبنى متأصل أو مخذوف أى وجوده أى وجود اعرابه على ان الضمير يحتمل رجوعه للأعراب المفهوم من قوله معربو يدل لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الأعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع

الى سمع فى قولهم سمع المعربى  
نحبرون أن تراه فقول (وهو)  
أى الاسم بعد التركيب  
(ضربان) أى نوعان  
أحد معرب (وهو)  
الاصل فى الإسماء أى  
العاب ولهذا قوله

الصغير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي  
 في حالة الافراد غير متحدة للأعراب بل منبئة فالاصل البناء لان الواضع لم يضع  
 الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخافة ان ينظر الواضع  
 فبناء المفردات وان كانت أصولا للربكات عارض لها لا يكون استعمالها مفردة  
 عارضا غير وضعي (قوله ويسمى متمسكا) أي في الالسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله  
 أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأنهم بانهم اسم تفضيل من تمسك فثبتوا ودهمه شاذ  
 ورد به جمع من كلامهم مكن كلمة فالتعريب جار على القاعدة (قوله يتعاقب  
 معان) أي تركيبة (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع  
 (قوله فيبغي الكلام عليه أولا) إشارة للاعتراض على المصنف حيث يتكلم عليه  
 ولم يتكلم على الاعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بأنه  
 قدم حد المعرب نظرا إلى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدمه بمنزلة  
 تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي اعل مراده بقوله اذ معرفة  
 المشتق الخ في الجملة والا فالعرب الاصطلاح لا لتوقف معرفة على الاعراب عند  
 التأمل الصادق ولو سلم فالجهة منه فكذا أم (قوله البيان) قال في شرح الحدود  
 ولما نسب من معانيه الابانة اذا قصد به ابانة المعاني المختلفة انتهى وقال في الفواكه  
 ان التعريب انساب المعنى الاصطلاحى هذا وقد انهمى بعضهم معاني الاعراب  
 النغوية الى عشرة منها التحجب ومناسبتها المتكلم بالاعراب يتوجب الى السامع  
 والتكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معدة  
 البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره قيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير  
 اذا فسدت واعربتها أي افسدتها والهمزة للسلب كاشكتك الرجل اذا ازارت  
 شكتيه وعليه جعل قوله تعالى ان الساعة آتية أكذأ عنها أي أزيه خفاها حتى  
 تظهر والمعنى ان الاعراب ازال عن الكلام التباسا بمعانيه وقيل انه قول من  
 قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اذا افسدتها والهمزة للتعدية  
 للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي  
 لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق  
 لكلام الشارح نعم ارد وجد في اللغة عرب واعرب من باب فعمل واجل انجها هنا  
 (قوله اثر) أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا تعريف المصنف وهو معنى  
 قول التمهيل ما جرى به لسان مقتضى العمل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف  
 لكن ابن مالك فصل الاثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وانه يكون لظاهر  
 أو مدرا مع اليجاز فنه دره (قوله ظاهر) أي موجود لان السكون والحذف غير

ويسمى متمسكا كذا أمكن ان  
 انصرف وانما كان الاصل  
 فيه الاعراب لاختصاصه  
 بتعاقب معان عليه لا غيرها  
 الا الاعراب بخلاف الفعل  
 اذ يمكن تغييرها بغيره والمعرب  
 مشتق من الاعراب فينبغي  
 الكلام عليه أولا اذ معرفة  
 المشتق موقوفة على معرفة  
 المشتق منه فالاعراب لغة  
 البيان والتعريف والتحسين  
 يقال أعرب عن حاجته اذا  
 أبان عنها وأعرب بمعدة  
 البعير اذا تبغيرت افساد  
 وجار يه صروبه أي حساء  
 واصطلاحا على القول بأنه  
 لفظي أثر ظاهر

ملفوظ بهما وان تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر  
 معنى الملفوظ بقسمة مقابلة بقدر (قوله مقدر) أى معدوم مقروض او جود  
 (قوله بجلبه العامل) أى يطلبه وبقسمته لا يجد منه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب  
 الاسماء الستة والمثنى وجع المذكر السالم رفعاً واحترز به عن حركة النون  
 والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يكون اعراباً لان العامل لم يجلبها (قوله  
 فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان العرب الحروف الاثرفية نفس الآخر لان  
 النون فى المثنى والجمع بمنزلة النون فى مكان النونين امر وضه لم يخرج ما قبله عن  
 أن يكون آخر الحروف فكذا النون وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة  
 كانه واقع بعد الكل وشملت الكلمة المرب من الاسماء والافعال ولم يقل فى آخر  
 العرب فترام من الدور وان أجيب عنه والغرض من هذا التبيان محل الاعراب  
 من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تخالف العوامل فى غير آخر الكلمة حتى  
 يحتز عنهما قال المصنف فى شرح الشذور وحركة ما قبل الآخر فى نحو امرء اما  
 اعراب عند الكوفيين فلا يحتز عنهما الو جواب دخولها أو اتباع عند البصريين  
 فدخل وأما نقل الحركه فى الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها  
 وانما يريدون انها مثلها كما قال أبو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما  
 جعل الاعراب فى الآخر لان المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن  
 الذات والبدال على الآخر متأخر (قوله أو ما نزل منزلة) أى كدال يدلان ما بعدها  
 تركبها منسيا وكألف اثني عشر لان عشر حال محل النون وهى بمنزلة النونين (قوله  
 وعليه المصنف فى الاوقع الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز  
 المعانى والتمييز انما يكون بالآثر ولو مقدر او هو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم  
 حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يمكن فى التغاير  
 كونهم من قبيل اضافة العام الى الخاص وايضا قد تفقوا على ان أنواع الاعراب  
 رفع ونصب وجز ونوع الجنس يستلزم حقيقة أى توجد حقيقة الجنس فى النوع  
 فوجب كونه افظاً ويحتاج من يقول انه معزى الى أن المراد نوع ما يدل على  
 الاعراب فغير عن المعزى بالافظى مجازاً (قوله وعلى القول بانه معزى) نسب  
 لظاهر كلام سيبويه وقواه الرضى بان البناء منه وهو عدم الاختلاف اتفاقاً  
 ولا يطابق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يتخلو عن تأمل  
 ولا يخفى ان ابن مالك يطابق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغيير الحركات للمصدر  
 وازياده الحاصل به أو هو مصرب مبنى للمفعول أى كون الاو اخر مغيرة اسكن قال أبو  
 حيان فى تفسير قوله تعالى وأوحينا اليهم فعل الخبرات ثم اعطاء البناء المصدر للمفعول

أو مقدر بجلبه العامل فى  
 آخر الكلمة أو ما نزل منزلة  
 وعابه المصنف فى الاوقع  
 والشذور وعلى القول بأنه  
 معزى تغيير

مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحح منعه (قوله أو آخر الكلام) أي ذاتا بات بتبدل  
 حرف بحرف T آخر حقيقة كالمثني والجمع حرا ونصباً أو حكماً كما في حال الرفع لان  
 الالف والواو صار الشيتين بعدما كانا الشئ واحد اذا كان اعرابه بالحروف أو مفعلة  
 بان تبدل مفعلة بمفعلة أخرى حقيقة كما في زيد نصباً أو حراً أو حكماً كما في غير المنصرف  
 حال جره بعد نصبه اذا كان اعرابه بالحركة والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب  
 الاصل فيدخل تغيير T خرا الجزء الاول من المركب الاضافي على أن T خرا الجزء  
 الاول منزل منزل لا آخر وصار الحد جامعاً وخرج به التغيير في غير الآخر لتصغير  
 أو نحوه وان أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل  
 لم يأت الا بعد وانما قلة أو آخر للكلام جنسية كلام الكلام يطلان معنى الجمع فلا يلزم  
 عدم تحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة أو آخر التي هي أقل الجمع الثلاث كالم التي هي  
 أقل الجنس الجمعي (قوله لاختلاف العوامل) أي تغييرها ودخول أحدها بعد  
 الآخر والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود  
 فيدخل اعراب المعرب ابتداءً وبغيره بالاختلاف كما في تغيير وأن في العوامل  
 للجنس فتمطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بتقل أو تبايع وتغيير نحو  
 غلامي بالياء فليس بأعراب بل الاعراب التغيير التقديري وصار الحد مطرداً منعكساً  
 (قوله الداخلة عامها) أي الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر  
 والمعنوي أو المسماة علمها كالميل عليه كلام السارح في تعريف المعرب فيدخل  
 ما ذكر ويخرج العامل الداخلة غير المسماة كالم في نحو انك انك الا لا حقون  
 فسدق ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا لاستراز اذ لا يكون التغيير بسبب  
 العوامل الا وهي داخلة على انه ولو لم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احترازاً عن  
 حركة الحركات بما به بسبب عامل غير داخل في كلام المتقدم (قوله لفظاً أو تقديرًا)  
 حالان من تغيير على أهم ما صدرت به معنى اسم المفعول أي مفعولاً ماثراً لان نفس  
 التغيير ليس مفعولاً أو مفعولاً وذلك نحو عصفافه استحق الاعراب ولم يظهر لمنازع  
 فقد رانه متغير بخلاف المبني الواقع في محن المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان  
 في محله معرب لتغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديري والمبني واعلم ان عدم  
 استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله أصلاً كما في المبني أو لان العامل لا يقتضيه  
 كما في نحو صررت بريد كذا قبل وفيه نظر لانه لا يتناول المجرر ويحذف زائد مع ان  
 اعرابه محلي وفي هذا الاعراب محلي الحال من الخبر ونوعها مصدر مذكر وهو مع  
 أكثره لا تناس ويحذف زائد مع المصير فهو ما جازي المفعول أيضاً أي تغييراً  
 مفعولاً أو مفعولاً على ما صلب وعلى التمييز المضاف اليه والاصل في تغيير

أو آخر الكلام أو منزل منزل  
 لاختلاف العوامل الداخلة  
 عليها لفظاً أو تقديرًا وعليه  
 سمي من التأخيرين

لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التفسير فلاضافة  
 لأدنى ملائمة لأن الآخر يحمل التفسير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان  
 المحذوفة مع اسمها أي سواء كان ما ذكر لفظاً الخ وتجويزاً يكون قوله لفظاً  
 أو تقديرًا تقتضي لا لتغييره إلا وأخيراً اختلاف العوامل على أنه من باب تنازع  
 المصدرين بمعنى على أن التنازع يجري في المسلمين الجاهلدين وصرح في  
 الأوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر) تعريفة الخ قال في شرح الحدود أنه نصية وذكر  
 أنه تعريف بالفهوم وأن تعريفة باللازم ماسلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي  
 أو شيء) إشارة إلى أن ما يتحمل أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة وهو أولى  
 لفظاً لأنها خبر موصوفة لقوله وهو شأن التذكير ~~لكن~~ التعريف حقيقة للفهوم  
 بالفهوم قبل ولا يلزم الاقتصاد على الفصل لأن الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد  
 فلا تكون كلمة ما جافاً فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقى أن سامع كل تقدير  
 واقعة على الاسم لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبني ثم عرف كل منهما فدل على أن  
 التعريف التسمي وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه وتجوز راجعيته  
 مؤولاً وأخطأ وكل من المعرب والمبني أعم لشموله الفعل فليس القسم إلا الاسم  
 للمعرب فدل على أنه أخذ الاسم في التعريف ولا يثبت لم تعريف الشيء بنفسه  
 لأن المحتاج إلى التعريف انما هو المعرب إذا لا قسم قد علم وما كان كذلك أشار  
 في تعريفه إلى المسامحة بما لا يفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقوله  
 الألف الألفس انقذ وقتهم يعرف كانه قال الاسم المعرب كلمة قبل آل والتبيين  
 والاسناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله ما يغير آخره) أي  
 يستحق ما هو آخره التغيير على ما ذهب إليه ابن الحارث وأما يصلح لاستحقاق  
 التغيير بعد التركيب كما هو مذهب الزنجشیری ويوافق ابن الحارث قول ابن مالك  
 أن الأسماء قبل التركيب مبنية وأعلم أن المراد بالأفعال في التعريف مجرد ثبوت  
 الحدث أو استمراره لا الاقتران بزمان وعلى كل فهمي مجاز مشهور فلا ضرر في  
 وقوعها في الحد وحينئذ لا يتناول التعريف الأسماء حال عدم تركيبها إذا سبق  
 تركيبها أفيماضى ان عبر بتغيير ماضياً أو أريد تركيبها بعد ان عبر بتغيير ان كان  
 مضارعاً لولد تلك الأفعال على الزمان تنازل التعريف ذلك لأنها تغيرت فيما مضى  
 وتغير فيما يأتي (قوله هيئة آخره) أي حالة شبيهة بالهيئة والعصاة لا هيئة وصفة  
 حقيقة لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكم اتابعه وتقدير الهيئة  
 لا لتغييره في ذاته لا يقال هذا واضح في الأعراب بالحركات والسكون أما الحروف  
 فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله لا نأقول لما وقع الحرف ناياً عن الحركة ص

وهو ظاهر تعريفة للمعرب  
 نقوله (وهو ما) أي الذي  
 أو شيء (بغير هيئة آخره)

ادراج الحروف في هذا التقدير لان المنوب عنه من الاحوال فالتقدير هنا  
 الاسم على تاء - ما عطاها لنا ثب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لان المقصود  
 والافروغ محمولة علما أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرنا  
 في مواضع التباينة اعتناء بمقام التعريف ولا يضركر الاعراب بالجر وفيه بعد  
 ذلك لانه نظريه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى  
 في القواعد على التعبير في العرب بالجر وفي تغيير الذات هذا وفي تقدير هيئة تغيير  
 لاعراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفقا (قوله لفظا وتقديرا) ان قيل المبني  
 يتغير آخره تقدير لا اختلاف العوامل أجيب بالنعم لان الاعراب التقديرى أن  
 يتغير الاعراب على محله وهو الحرف الاخير مانع من الظهور كالتقدير والاستقبال  
 والمبني لا يتغير على آخره لان السانع في حملته وهو مشابهة للمبني وقد يكون في آخره  
 كافي حملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في محل الرفع مثلا أى في موضع لو كان فيه  
 اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقه الرضى وثقوه بالتبول ومن هنا نرى كل  
 دعوى ان الاعراب المحمل لا يختص بالمبني كفاعل المصدر والجر وبه والظرف  
 اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منك (قوله بسبب العوامل) أى جنسه لان  
 اللام للجنس قطب معنى الجمعية (قوله المتعينة الخ) صفة المتعينة لبيان ان المراد  
 الاختلاف في العمل وليس لدفع النقص بمثل ان زيد ماضى وب واني ضربت  
 زيدا واني ضارب زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير  
 آخرها عرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقص أوردته  
 السامى في قول المكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك  
 ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والنساج (قوله لفظا وتقديرا) فيه فمور لانه  
 يخرج العوامل الغنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاز زيد  
 وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب  
 وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهى خبر  
 في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل  
 كزيد مفعول بفعل محذوف أى اعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تخاشا  
 عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كالاتفاق  
 الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقي ما تحتها ماهيات متحققة في الخارج  
 لكن استترض بان اللفظ كيفية تعرض للجنس الضرورى والكيفية نسمة من  
 الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها اللفظ دون لفظ كالدلالة  
 على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه في

لفظا أو تقديرا (بسبب  
 العوامل) المتعينة المتعينة  
 رفعا أو زجرا (الداخلية  
 عليه) لفظا أو تقديرا (الداخلية  
 كزيد) وموسى قوله ما يتغير  
 كالجنس للعرب فدخل فيه

والاواسط والمراد بالآخر  
ما كان آخر حقيقة كدال  
زيد أو محمدا كدال يد  
وقولنا انما أو تقدير اشارة  
الى ان المعرب نوعان لفظي  
وهو ما يظهر فيه الاعراب  
كزيد وتقدرى وهو ما يقدر  
فيه ذلك كالقسي وغلاي  
ومنه نحو القاسي رفعاً وجراً  
وجمع المذكور السالم  
المضاف الى باب التكلم رفعاً  
فقط كسلي وكذا الاسماء  
الستة والجمع المذكور مطلقاً  
واثنى رفعاً اذا انشفت الى  
كله أو لها ساكن نحو جاء  
أبو الحسن ومساو القوم  
وصالح القوم به عليه السيد  
في حاشيته وغيره وخرج  
بقوله بسبب العوامل ما تغير  
آخره لا بسبب ذلك بل بسبب  
غيرها كالاتباع والنقل  
والحكاية والظواهر الساكنين  
وقوله الداخلة عليه اشارة  
الى ان آخر المعرب لا يتغير  
لاحل العوازل الا اذا كان  
العامل مطلقاً عليه سواء  
تقدم كقصر بـت زيدا أم  
تأخر كزيد اضربت ولا فرق  
في ذلك بين ان يكون العامل  
مطلقاً عليه كاهنا أو مقدرًا كما  
في بكم درهم اشتريت اذا

الاول دون البعض الآخر كدالته على خصوص الزمان المعين فالمسماة المركبة  
من المتكفية والخاصة من وجوده في الظاهر جود جزئيات فيه والمشارك الاعم  
من احزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغير الكائن الخ) أي  
ذو التغير أو التغير بمعنى التغير لان الداخل للتغير لا التغير ولو حذف الكائن  
كان تأخره لان الظرف اذا وقع مفعولاً متعلقاً كونا عاملاً وجب حذفه الا ان يقال  
هو بمعنى كون خاص أو يستحي على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره  
تغير الخ) فيه ما علم ثم المراد خروج ذى تغيرهما اذا لم يكن معه تغير الآخر بان لم  
يكن معرباً أو مطلقاً يمكن من حيث تغير الاوائل والاواسط أما من حيث تغير  
الآخر فداخل لانه معرب ونسب خروج ما ذكره هذا التبدل بسببه وان كان  
ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظ الخ) منه يعلم ان أولى قوله أو تقدير  
في الموضعين للتقسيم لا لالتماس فلا ينافي التعريف (قوله لفظي الخ) لوقال ما يظهر  
اعرابه وما يقدر كذا أخره واولى لان الذي يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو  
بالاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أي نفسه على القول بأنه لفظي وأثره على  
القول بأنه معنوي (قوله كالقسي الخ) أي الموقوف عليه والمحكي والمتبع (قوله  
ومنه نحو القاسي) فصل عنه لتقديره بغيره وهو ما عرفت عليه ما بعده والاول  
مطلق (قوله وجمع المذكور السالم المضاف الى باب التكلم) والواو مقيدة  
استتة الاعتدالين الحاجب وتعدرا عند غيره وهو وجبه وأما المثنى المضاف الى باب  
التكلم فاعرابه ظاهر بالخرق في الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلمان فهو مرفوع  
بالالف مضاف الى باب التكلم ورأيت مسلماً منصوباً بالياء المنصوب ماقبلها المدخلة  
في باب التكلم ومررت بمسلمان مجروراً بالياء المدخلة كذلك (قوله رفعاً فقط) أما في  
حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء المدخلة في باب التكلم وانما قدرت الواو في الرفع  
لان الصاعدين يقتضي خصوصاً وهو غير موجود وان وجد له أو هو بالياء  
والثني رفعاً) أما في حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة  
بالكسرة وانما تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الف في حالة الرفع الدال عليها  
موجود وهو النقص (قوله ما تغير آخره بسبب غيرها) أي من حيث تغير آخره بسبب  
غيرها أما من حيث تغير آخره تقديرًا بسببها فدخل قبل والاولى ان يقول ما تغير آخره  
لا سببها ليشمل ما تغير آخره لا بسبب كسبب اذا تحذف بعدها أو بسبب آخر  
من الحركات انما أو نقلاً أو حكاية أو تخالفاً من سكونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم  
يغير آخرها انما لغات متعدده وهي من حيث كل لغة على حدة لم يتغير (قوله اشارة  
الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتأخر

ادراج الحروف في هذا التقدير لان المتوب عنه من الاحوال فاطلقت به  
الاسم على تأنيبه اعطاه لانايب حكم المتوب عنه وانظر الاصول لان المقصودة  
والفروع محمولة عليها اذ الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا  
في مواضع التباينة اعتناء بمقام التعريف ولا يضرد كرا لاعراب بالحروف وبعد  
ذلك لانه نظريه في الشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى  
في القواكه على التعبير في العرب بالحروف بتغيير الدات هذا وفي تقدير هيئة تغيير  
لا عراب المتغير حركته وهو لا يتجاوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قبل المبنى  
يتغير آخره تقدير لا اختلاف العوامل اوجب بالنعم لان الاعراب التقديرى أن  
تقدر الاعراب على تحله وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كالتقدير والاستتقال  
والمبنى لا يقدر على آخره لار السانغ في جملته وهو مشابه للمبنى وقد يكون في آخره  
كافي جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى في محل الرفع مثلا أى في موضع لو كان فيه  
اسم معرف كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقه الرضى وتلقوه بالتقول ومن هنا يشكك  
دعوى ان الاعراب المحذوف لا يختص بالمبنى كقاعل المعدر الجبر وبه والظرف  
اذ وقع خبرا فنحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لان  
اللام للجنس قاطل بمعنى الجمعية (قوله المتضمنة الخ) صفة مختلفة لبيان ان المراد  
الاستتلاف في العمل وليس لدفع التقض يمثل انز يد مضروب وافي ضربت  
ز يد او انضار بز يد فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير  
آخر المعرب لانه لا تقض بذلك بعد الاعتراف بان آل للجنس وهذا التقض اورد  
الباسمى في قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك  
ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والتساذ (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لانه  
يخرج العوامل المعنوية (قوله وذلك كز يد وموسى) يعنى من نحو قولك جائز  
وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصع من اشتراط التركيب في الاعراب  
وأشار الى ان قوله كز يد خبره يتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسماء فى خبر  
في محل رفع وان كانت حرفا فالجاء والجور في موضع الخبر ويجوز ان يجعل  
كز يد مفعول فعـل محذوف أى اعني كز يد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تخاشا  
عن الملاق الجنس على المشتد لانه ما هيأت الاعتبارات فانه مجاز كالملاق  
الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقى ما تحته ماهيات متحققة في الخارج  
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية تنسم من  
الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه في اللفظ دون لفظ كالدلالة  
على المعنى المترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشارك في

لفظا أو تقديرا (سبب  
العوامل) المختلفة المتضمنة  
رفعا أو نوبا أو جرا (الساخلة  
عليه) لفظا أو تقديرا وذلك  
(كز يد) وموسى قوله ما يتغير  
مك الجنس للمعرب فدخل فيه



ولا يجتمع عاملان (الخ) أى لا يجوز اجتماعهما عليه لان العوامل النحوية وان كانت  
علامات الانتم تزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ  
والانتم علامان في الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع في غير ذلك فلم يفعلوا لان لم يحل في  
تفعلاوا ان لم يفعلوا محلا وتفعلاوا لم يحل للحرف من الاعراب محمول على حالة  
انفراد وعدم التمام غير ما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا  
شبهه لانه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكره مطلوب لان اذا المعلق  
نفي الفعل لا الفعل ومعنى الباء في نحو مررت بزيد مطلوب لانه لا تسمى الاب  
بجسلاف الزائد وشبهه فلا محمل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع  
أيضا في نحو زيد عندك واركان عندك متصبا بالاستمرار في محل رفع على الخبر لان  
المنصوب لفظا بالاستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير قد بر  
والمراد انهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا بد نحو ما جاءنا من بشر  
فانه تعالى على بشر عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول  
بان المعمول لجا بمجموع من بشر وان بشر وحده لان الحرف هنا زائد فلا يجتمعان  
لكونه مع مجزؤه في محل اعراب كما اثرنا اليه آتفا وأما زيد وعمر وقائم في قوة  
معمولين ويشتق ما ذا انما ان العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جاء زيد واني  
عمر والظاهر بان لا يتماثلان لهما منزلة العامل الواحد قوله ولا يجتمع ان يكون له  
(مهمات) عدم الامتناع بصدق بالوجوب فلا ينافي ان الفعل المتعدي يجب جملة  
في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جازا لم يندفع به ما على ما يعلم من  
محله وقد انتهت المسامحات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز  
والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أى بان كانا اثنين ولا يتصور اتحاد النوع  
الا فيم لان الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله وأما اختلاف النوع  
فله ثلاث صور لان الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل  
الفعل في حرف ولا الاسم في حرف به يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله  
فلما شبه العامل الخ) أوله تخمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالأول  
كعمل اسم الفاعل والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه قال شيخنا العلامة  
القمي والظرفية تداء مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جزمه والتمييز من  
المفرد نحو بشرين درهما (قوله والصح في الاعراب انه زائد الخ) جزمه أبو حيان  
وذكر ابن مالك انه جزمها وهما أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف في الاعراب  
بالجر كانت أما بالجر وفليس زائدا وان محله أيضا على القول بان الاعراب انطوى  
(قوله ومما رت للوضع) أى والصح ذلك قال الزجاجي في أسرار النحوان الكلام

ولا يجتمع عاملان على معمول  
واحد ولا يتبع ان يكون  
له معمولات والاصل  
تخالف مع المعمول في النوع  
فان كانا من نوع واحد  
فلما شبه العامل ملا يكون  
من نوع المعمول والصح  
في الاعراب انه زائد على  
ماهية الكامة وقيل انه جزم  
الثاني (مبنى وهو) اما كان  
(بجسلاف) أى المعرب

سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت به العرب بزمانا غير معر بتم رأيت اشتباه  
 المعاني فاعر به أو نطق به معر باقي أول دليل استنها ولا يقدح ذلك في سبق  
 رتبة الكلام كعدم الجهم الاسود على السواد وان لم يزا له خلاف الناحية  
 وفي الباب لا يبقاء أن النحر بين على الثاني لأن واضع اللفظ حكيم يعلم أن الكلام  
 عند التركيب لا يدان بعرض فيه ليس بحكمة تقتضي ان يضع الكلام معر با  
 في نطق الصحيح في الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو ذهب حتى به  
 وقيل قبله وقيل بعده قال القاري وسبب هذا الخلاف اطف الامر ومخوض  
 الحال ويشهد له ان الحركة تحذف قبل الحرف اجماع النحر بين على أن الواو  
 في نظره بعد انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لا يبدل على ان الواو في بوعده بين  
 الياء التي هي ادنى الياء من فتحها وكسرة العين التي هي ادنى الياء من العين بعدها  
 ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في بوعده بين فتحة وعين ولحق قال  
 انما بعده ان الحركة ثبت أم تهاض الحرف وكان الحرف لا يجمع حرفا آخر فكذا  
 هذه لا ينشأ مع حرف آخر لأن حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز أن يستوزر  
 أن حرفا من الحروف يحدث بعضه مضافا لحرف وبقية بعده في غير ذلك الحرف  
 لا في زمان واحد ولا في زمانين وبانه لما لم يدغم الحرف التحرك فيما بعده نحو  
 طلال دل على أن بينهما ما حازوا ليس الا الحركة والمسئلة بسوطة في الاشياء والنظام  
 (قوله ما كان بخلافه) لو قدر انظ كثر كان مع اختصاره ومواقفته لقوله لم ينشأ  
 تقابل المحدث ما أمكن الظهور لامتته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول  
 وبعض صلته لأن من تمام الصلة لفظ بخلافه وهذا الظاهر ان الياق قول  
 المصنف بخلافه زائدة في الخبر ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر فلا يتعلق  
 بشئ يتجزأ ورواها لفظا والخبر واهم مقدمها ويحلى على ما فيه (قوله أي ما لم يتغير  
 آخره) أي على الوجه المتقدم في تعريف العرب قد دخل ما لا يتغير أصلا ومنه  
 الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الدخلة عليه بحيث يمكن يدخل  
 فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا يندفع بانه قد تغير قبل بسبب العوامل  
 الدخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يتحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل  
 في التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما  
 في غيره فيجوز من انك ومن اوفى ومن اكرم فلا تأمل (قوله لان الاعراب ضد البناء  
 الخ) أي فيفيد التصریح بعدم الإجماع ولا يحتاج في ذلك الى معونة فلا ينافي  
 الأولوية ان المراد من ليس بها الفتحة انها تنافيان ولا يحتاجان كما فهم من قوله  
 ومن ضا لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها والاصل في التفسير ومن قوله

أي ما لم يتغير آخره بسبب  
 العوامل الدخلة عليه ولو  
 قال وهو بضمه كان أولى  
 لان الاعراب ضد البناء  
 والاضدان لا يجتمعان  
 والحد لاف قد يجتمعان  
 كأنه هو والضمك وهو مشتق  
 من البناء وفاعله ونوعه  
 على شيء على صفة

الآتي في يوم الكسوف في يوم الفتح الخ لانه ظاهر في أن المبنى يلزم طريقة واحدة  
 قيل والاولى ان يقول وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان  
 قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال  
 صرح بعضهم في غلامى والتبسم والمحكى انه لام عرب ولا مبنى فراعاة هذا التام  
 لا بأس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل العرب والمبنى ليس تقابل النقيضين لان لغة  
 لا نقيض كل شئ رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب  
 فلا يصح التعبير بالنقيضين الاعلى وجبه المسامحة باعتبار ان أحدهما مساو  
 للنقيض لان لام عرب مثله والمبنى قد يبق هنا شئ وهو ان التضاد انما يكون بين  
 الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفاء ان العرب والمبنى ليسا من الاعراض  
 كدهما باعتبار تضاد وجهيهما واليه يشير قول الشرح لان الاعراب ضد البناء  
 ولم يقل لان العرب ضد المبنى فقط (قوله يراد بها البثوث) اخترز به عن الوضع  
 لاعلى تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمي بناء لغة (قوله لا لبيان مقتضى  
 العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس أى  
 به لرفع الاسم عن ما يشبهه بكسر الشين وسكون الياء ويقعهما مع بعضى أى من  
 الاسم المشابه للاعراب فى كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفاً وكونه فى آخر الكلمة  
 أو لا ولا فى حشو أو خرج نحو فتحة لام فليس وضمة لام فليس (قوله وليس  
 حكاية الخ) أى وليس هو أى ما جرى به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا  
 فان الحركة المذكورة ليست اعراباً ولا بناءً وكذا بقية الحركات المذكورة أكن ما جرى  
 فيه من عرب تقدير اولئك الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدور للتقدير ان كان  
 اسما غير مشبه للعرف أو فعلا غير مضارع أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فسمى  
 حركة بناءً نحو كيف وذه وذو أمس والأفدر ما يستحقه فتحو عض مبنى على سكون  
 مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقدم من قد اطلع مبنى على سكون مقدر منع من  
 ظهوره حركة الثقل وقل من قل ادعوا مبنى على سكون مقدر منع من حركة التخلص  
 من الساكنين وهذا يجمع بين ما هنا وما ساقى فى أسباب البناء على الحركات وهذا  
 هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكى عن خبر فى الرفع ومفعول فعل  
 مقدر فى التصب وبلى فى الجر وقبل انه مبنى لان الاختلاف ليس بهاملا فى العرب  
 فى الكلام الذى هو فيه وقيل المحكى بن واسطة لام عرب ولا مبنى (قوله أو اتباعا)  
 كقراءة بن على الحمد لله بكسر الهمزة والفتح واللام وقيل ان المتبع واسطة  
 وقيل انه مبنى والصحيح انه اعراب تقدير ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه

يراد بها البثوث واسطلاحا  
 على القول بأنه لفظى ما جرى  
 به لا لبيان مقتضى العامل  
 من شبه الاعراب وحركة  
 أو حرف أو سكون أو حذف  
 وليس حكاية أو اتباعا  
 أو نقلا

للحرف أو فعل لا مشارها كما مر وأما ينبغي أن كان غيرهما أو اتباع الشيء شيء هو  
 الاتيان به تبعاً ومناسبة له وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم  
 في حديث فجع الذين سميت بكسر هاء اتباعاً لاءاً ثم كسرة الاء كسرة  
 متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو فلا هم التثنية بكسر الهمزة واما الاء متأخرة كافي  
 غلامى وصيت أولياء متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين  
 ثم الكسرة التي تتبع اما الغير الاتباع كما تقدم ما واما للاتباع نحو كسرة عين عيسى فانها  
 لا تتبع كسرة الصاد التي هي اتباع لاء واولهم تسلم الباء غير محرر بدليل السلامة  
 في حيز ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامى اتباع لاء ولا شك أن  
 تسير الاء مع ما ذكر يشملها ولا نص ينافيه لكن الجمهور يرون كسرة مع نحو  
 غلامى لمناسبة الاء وعليه فبما عددها في تلك الحركات (قوله أو تتخلصا من سكنين)  
 نحو من يشاء الله يصله ولا يشك كل عدهم من أسباب البناء على الكسرة حركة  
 التخلص من الساكنين لأن ذلك لا يفرق من التقاء الساكنين والمحرز عنه ما يكون  
 للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن التقاء كان بينهما وهذا فيما هو معروف  
 فذهبوا إلى أن الاء لا تتبع عدوها حركة بناء هذا غاية ما حاوله بعض الفضلاء  
 وأسألنا من التحقيق ما يفتى عن ذلك فأمل فإن الأول خلاف الظاهر والثاني  
 منقوض بالاتباع في المبني مع كون الحركة ليست ببناء نحو فروغض وشهد وكذا  
 التماس نحو قل ادعوا بني هاشم وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا  
 والساكنون في ضربت على المختار من أن الساكنين فيهما يفتى على فتح مقدر وأن  
 الضم للناسبة والساكنون لكراهة توالي أربع مختركات فيهما وكالكلمة الواحدة  
 وليس للبناء فكأن يفتى أن يزداد في التعريف لاخراجهما ولا للناسبة ولا  
 لكراهة توالي أربع مختركات فيهما وكالكلمة الواحدة إلا أن يقال هو تعريف  
 بالاصم على القول بجواز مقدر (قوله لزوم آخر الخ) اللزوم جنس وخرج  
 بإشافته لا آخر لزوم ما عدا حركة واحدة فليس بناء كما أنه ليس أعرايا وخرج  
 بقوله حالة واحدة المرب الختلاف الآخر بقوله الغير عامل ما لم حالة واحدة  
 للزوم عامل واحد كالمظروف الغير المتصرفه ووزن النسب على المصدرية  
 وقوله ولا اعتلال لا حاجة إليه لأن المرب المعتل يختلف الآخرة مقدر إلا أن  
 يقال آخره يختلف من حيث انقضاء حال احترازه من هذه الحنية وأورد عليه  
 ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيف وقد يقال المراد بالزوم المذكور وعدم  
 تغير آخر حصيل الكلمة بسبب ما يدخل عليها من الإوامل أو أن تلك الحركات لغات وكل  
 لغة فيها لغات في الاقتطاع المقتضى لازمة حالة واحدة من تلك الحسية (قوله وإنما ينبغي)

أو تتخلصا من سكنين  
 وعلى القول بأنه معزى  
 لزوم آخر الكلمة حالة  
 واحدة الغير عامل ولا اعتلال  
 وعليه المصنف في شرح  
 الشذور ونفاه عبارة المتن  
 تقتضيه وانما ينبغي

الاسم إذا اشبه الحرف شهاقرو بالخ) اقتضى كلامه أمرين الأول حصر سبب  
 البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم يفرده خلافاً لابي حبان بل صرح به  
 غير واحد كابن جنى والزجاج وابن العطار لكن أوردناه ذكر في باب الاضافة من  
 أسباب البناء الاضافة للمنى وأجيب بأنه حذف هنا قيد الغلبة أى شبه من الحروف  
 غالباً بدليل كلامه في باب الاضافة أو ان الكلام هذا في المنى لزوماً لا سبب له الاشبه  
 الحرف بخلاف المنى جوازاً فقد يكون سببه نحو الاضافة للمنى وحينئذ لا اسم معرب  
 ومبنى وجو بالشبه من الحروف ومبنى جوازاً غير شبه من الحروف بدليل باب  
 الاضافة وظاهر حسن تعبير الالفية عنه الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد  
 من تلك الأنواع ويرد عليه أن أسماء الاصوات انما بنيت لسكونها أشهر الحروف  
 المهمة من حيث انما لا تقع عاملة ولا معدولة ولذا زاد بعضهم نوعاً آخر وهو الشبه  
 الاعمالي واجيب بأنه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالى فهو قسم منه لا زائد عليه  
 وزاد بعضهم أيضاً الشبه الجمودى وهو أخص من جسيم لما ذكر وزاد بعضهم الشبه  
 اللغظى فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ  
 وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا  
 بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الساجب الاوآين والمصنف الثلاثة في المغنى  
 لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجهم في الوضعي بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه  
 حرفين وعلى الشترط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجباً  
 للبناء بل يجوز كما هو صريح كلام المغنى في الباب الثامن والكلام في أسباب  
 البناء الواجب بقى هنا شئ وهو ان هذا الكلام يقتضى وضع الحرف قبل وضع الاسم  
 لانه لو لم ينفذ موضعه لم يتحقق عملة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم شبهه  
 وهذا بعيد لان الحرف غير مرقصود بالذات كالاسم وانما وضع للربط فكيف  
 يتقدم على ما هو المقصود ويوجب بعدم لزوم ذلك ويكفى في تحقق عملة البناء تقدمه  
 في التصور وان تأخر في الوجود انما يرجح (قوله يدينه منه) أى يقرب الشبه الاسم  
 من الحرف وبالجملة صفة كاشفة اقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم  
 موضوعاً على حرف أو حرفين إما مطلقاً أو بشرط كون الثاني حرفين كما قاله  
 الشالحي ودل كلامهم هنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافي  
 ما في الصرف ان الاصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الاصل قول بحسب  
 ما هو المناسب لطبيع وما هو المحقق من جهة الوجود الحسارى أى الكثرة  
 انما رجح بها الاصل هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب فتعرب  
 وأخويه ودم لاسم على ثلاثة أحرف وشبهها وأعلمت بحذف حرف العملة اختصاراً

الاسم إذا اشبه الحرف شهاقرو  
 قوله باليدية منه في الوضع

والظاهر أنه حذف احتياطي اذ قياس أبوا أخ القاب لتحرك حرف الهمزة واقتناع  
 ما قبله كما في عصي وقياس يدودم الأثبات لا يكون ما قبل حرف الهمزة كما في طي  
 ودلو وعما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والمختار عند  
 الرضى ولا هما المحذوفة إلا ألف المتقلبة عن ياء والاعراب مقتضى ما أنفردت  
 وظاهر على ما قبلها أن أحسبته ويرى أن ذلك انجبا يكون فها منتهى حذف لامه نسبيا  
 ولو كان حذف اللام نسبيا لم يدر الأعراب فيها أن أنفردت وجهه نسبيا في حال  
 دون أخرى ثم حكى وقيل انجبا أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثانية وضعا  
 لأن أغلب أحوالها الإضافة التي هي من خواص الأسماء فها بدت تشبه الحرف ثم  
 إن التشبيه الوضعي ذكره ابن مالك وقال أبو عبدان لم أرف عليه لغيره واعتزله  
 المستغنى بقول سيبويه إذا سميت بياء اضرب قلت اب بابج سلاب همزة الوصل  
 وبالأعراب وبالأول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والتشبيه  
 الوضعي معتبر في إسان العرب كزيادة أن بعدما الصدرية للشامية مما انفانية والثاني  
 أن كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فاتهم أعربوا بالمعنى ولو كان على  
 حرف أو حرفين نحو بنحو عن فسكان وضع التسمية لما كان لها رتبة مع شرف التسمية  
 ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالأعراب بالتسمية (قوله أو المعنى)  
 ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف  
 كالاستعانة أو لا كالإشارة فضعها لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند  
 التضمن فيخرج الظرف لأن المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانيا أو مكانيا  
 معنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بحرفي ويدخل الثاني  
 لأن المقصود عند التضمن وهو كونه مادي محاط غير حاصل بدونه واسم لأن  
 المقصود من التضمن وهو التخصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يراد على  
 هذا أن المقصود في اسم لا يحصل بأن يصرح بين الاستغرافية كما في قوله \* الألامن  
 سبيل إلى هند \* إلا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى  
 أنه خالف حرفا في معناه أي أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم لا يعني أنه  
 حل محله للحرف كتضمن الظرف معنى في التمييز معنى من فأن قيل إلا انقطاع  
 التي تشبه الحرف في المعنى حروف الأسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان  
 الشرطية لكنها رشت أغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل  
 يتضمن دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما في الأوضع أن يلزم الاسم  
 طريقة من طرائق الحروف كنوب عن الفعل فلا يدخل عليه عامل نحو ترفيه  
 وكان يقتصر رافعا راما متصلا إلى جهة قد دخل فيه الاقتضائي والاهتم إلى بناء معلمي

أو المعنى أو الاستعمال

أن الحرف أعظم من المستعملة أو المهمة وقوله إلى حجة أي إقمار الازمالي حجة  
 أي أو عوض منها كالتون في هذا وقام مقامها كالوصف في آل الموصلة ويرد  
 عليه ذوا الظانسة الذين عند من امرهم بما ويجاب بأن الكلام في الأسباب  
 الموجبة للبناء في المشهور وفي لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطالب من  
 الاوضح وشرحه (قوله فلو عارض الخ) تفريع على قوله شبهة أو يابسان لان  
 المراد به ما لم يعارض وذلك كالثنية في التاذن والتشان وهذان وهاتان وزوم  
 الاضافة لفرد في أي الشرطية والاستفهامية فان قيل كيف صرح جعل الاضافة  
 دافعة للبناء مع محي عقد زيد درهم بالسمكون وهي حالتها الغالبة فالجواب أن  
 ملازمتها للاضافة دافعة لفتح بناءها ولذا اجاز اعرابها وهو لغة قيسية قيل وأحسن  
 منه أن يبق بال المعارض لزوم الاضافة ولوسلم ولو سلمنا ذلك وما أفيد كروا أن الشبه الوضعي  
 يعارض ولوسلم فقد تمتع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو غير  
 ضرورية وان كان على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافة التي أشار إليه بقوله ولو  
 سلم لزومه غير ظاهر لانها لا تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يدكر وأن  
 الشبه الوضعي يعارض ما من القول بمعارضته ومع وجري على ذلك القول في  
 الجمع وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما سألنا من أن الشبه العنصري إذا  
 لم يكن من الوضعي مجوز للبناء لا موجب فهو ضعف لا قوى ولا حاشية إذا اختلف  
 إلى دعوى أنه عورض لان اختلافه جائز قد يرد (قوله لانه الاصل في الاسم) أي دون  
 الفعل فهو فرع فيه ما تقدم وعكس بعضهم وقالوا بالكوفيين أصل فيه ما وقوله في  
 الاسم متعلق بالاصل لانه بمعنى متأصل أو بخذوف والتقدير لان وجوده الاصل في  
 الاسم بخذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب الضمير وانصل (قوله وانما  
 لم يعرب الحرف الخ) إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب  
 أن مطلق المشابهة لا توجب اعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لابد من المشابهة  
 في علة الحكم لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الامور التي أشبه  
 الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه فشكل منها ما يشبهه الآخر في علة  
 حكمه والحق في الجواب ان الحرف لما كان قارنا لم يتزلزل عن وضعه بل يترقى المشابهة  
 اليك فلا يدفع قول السائل لابد من المشابهة في علة الحكم قد يرد (قوله اذ لا تقوره  
 المعاني) أي الطارئة بالتركيب فلان نقض المشترك من الحروف كمن والاعتوار  
 التداول يقال اعتوروا الشيء وما اوروه اذ انما اولوه أي أخذته جماعة واحدا بعد  
 واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أي هذا  
 تنبيه فهو معرب لا مبنى كما قيل لعدم كرماتة علق به فيقر أسا كذا وهو ممنوع لان

فلا يعارض شبه الحرف  
 ما يقتضي الاعراب استهيب  
 لانه الاصل في الاسم وانما لم  
 يعرب الحرف عند مشابهته  
 الاسم كما بنى الاسم لثابته  
 له لعدم مقتضى لاهوائه  
 اذ لا تقوره المعاني حتى  
 يعرب ببيان ما أثر بينهما  
 من تشابه  
 قبل التركيب

مقتضى البناء ليس للاعدام التركيب والتركيب يمكن بالتقدير فلا ضرورة الى  
 العبدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه هنا بالمعنى اللغوي وهو الانقضاء لا بالمعنى  
 الاصطلاحي وهو عنوان بحث يدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث  
 لولم يدكر علم منها بأدق تأمل كالا يخفى فالشارع لم يهتد اما الانقضاء أو المعاني ومن  
 ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسبات الانقضاء ليكون العنوان بخلاف  
 المعاني لأن عنوان الشيء ما يدل عليه وفي كون معاني الانقضاء بحيث يدل عليها  
 الانقضاء السابقة بطريق الاجمال بحيث لولم تدكر علمت منها بأدق تأمل نظر اه  
 (قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الالهائي الخ) تقدم أن الشبه الالهائي داخل  
 عند المنصف في الاستيعمالى وعليه ابن مالك وكذا ابن الحارث لم يكن عليه بعدم  
 التركيب (قوله وقيل مبنية حكم) بناء على أن عدم التركيب ليس مبنيا والشبه  
 المذكور بمنوع لانها متأثرة بعوامل لودخلت عليها ومنه يعلم أن الكلام في أسماء  
 لم تشبه الحرف شهاقو باسماء اتفق على اقتضائه البناء أمامه كالضميرات واسماء  
 الاشارة فبقية اتفقا فبقية له ولا تغتربا لالا حلاق في الأسماء ولها الأفعال قبل  
 التركيب فهل يحرى فيها هذا الخلاف محل تأمل وهذا القول اختيار النحسرى  
 وقد صرح في الكشف بأن أسماء السور التي هي من جملة تلك الأسماء مبنية  
 وسكونها للوقف لا للبناء وسط الكلام في ذلك فعمل أنه يرجع حاصل الخلاف الى  
 أن السكون في نحو باتناهل وسكون وقف أو سكون بناء وانظر هل هناك ثمة  
 فطبيعة يتوقف عليها الخلاف لو هو مجرد تخوير في الاصطلاح (قوله لعدم مقتضى  
 الخ) أى وسكون آخرها وصل بعدسا كن تخوفاً وليس في الأسماء ما يكون كذلك  
 ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر وهذا اختيار أبى حيان (قوله وهذا هو  
 المثبت للواسطة) أى التى الكلام فيها هو الأسماء قبل التركيب أو أن المقصور هو  
 المثبت للواسطة على القول بالوقف لأن القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة  
 فلا يراد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بمسأد كراذ منه من يقول ان المضاف  
 الى بناء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب وسماه  
 خصيا ومن قال بالحركة حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى فهم لوقال وهذا من  
 المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة أقسام) أى صادق عليها ولو حذف على  
 كان أخصر وأظهر وليس المقصود انحصار العدد لانه مبنية فلا يرد بناء  
 الامر والتمسك على ما يدكر فى أوام اعلى أن هذه فرعية والمقصود يعرض  
 قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرار الامر دائما أو غالبا على  
 شمس واحد وعمل بعضهم التقديم المذكور شرف الحركة لكونها وجودية ويتوقف

قبل مبنية لوجود الشبه  
 الالهائي فمبنا لالهائي  
 ولا معمولة واخساره ابن  
 مالك وقيل مبنية حكم وقيل  
 مبنية لعدم مقتضى  
 فلا حراب وسبب البناء وهذا  
 هو المبنى على أربعة أقسام  
 أن المبنى على أربعة أقسام  
 مبنى على الكسرة ومبنى  
 على النقص ومبنى على الضم  
 ومبنى على السكون وقدم  
 ما كان مبنيا على الحركة  
 جريا على العادة في تقديمها  
 وان كان الانشيب تقديم  
 السكون لانه مبنية في البناء  
 خص الكسرة بالتقديم



فهم السكون عليه فأنه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف بثبوت فهمه  
 بمعنى فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل في تحريك البناء) عبارة بعضهم لانه  
 أبعد الحركات من الاعراب وأقربها الى أصل البناء لانه لا يوم اعرابا لا يكون  
 اعرابا الا مع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤلاء أو وذلك  
 كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لافعل  
 محذوف تقديره ما عني وقوله في لزوم الكسر أي بلاتنوين في الأشهر فلا ينافي أنه  
 جاء فيه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه  
 التشبيه (قوله والواسفة للتنبيه) ها المذکور ليس بعد ألفه همزة كمنسبطة  
 اللام مبنية في باب اسماء الإشارة وهو علم على النكامة تكرر ودخلت عنه ال كاندخل  
 الاضافة في قوله هم ها التنبيه (قوله لتضمنها معنى الإشارة) علة لانه اسماء  
 الإشارة وأسماء اعراب ذين وتبين فهمه ما يجتنبات الاسماء والاسما قال على قول لان  
 ابن الحاجب قال يبنائها وان ذان وتان صيغتان مرتجتان للرفع وذين وتين  
 للتعجب والجر والاضافة في معنى الإشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) فوضع  
 فيه بأنهم قد ضروحا بأن اللام العهدية يشار بها الى المعهود ذننا وهي حرف فقد  
 وضعوا الإشارة حرفا غايته ما في الباب أنها لا الإشارة الذهبية ولا فرق بينهما وبين  
 الظاهرية وانظر وجه تنقيدها فانه يشار بها الى معهودها فراجع غير أن هذه  
 الإشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الإشارة ولا يضر ذلك  
 في المنازعة لانه لا فرق بين الذهبية والظاهرية وما ذكره من ان اسماء الإشارة ثبتت  
 لتضمنها معنى الإشارة هو ما قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان وقال الذي ذكره  
 الناس انها ثبتت اسمها بالحرف في الاقتدار الى مثار اليه قال ويمكن أن يجعل  
 لما ذهب اليه ابن مالك أن الإشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف  
 كما وضع لاسائر المعاني من الاستفهام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا  
 أشار اثار ح هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في اسماء الإشارة تضابط الاقتدار عند  
 المصنف لانه اشترط فيه الاقتدار المتأصل الى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن  
 الحروف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر  
 من الدلالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بان تضمن معنى غير  
 مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف  
 الموجودة في جميع ابن كلامه في غيره مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع  
 وهو جامع على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير ونسبه لذلك المعنى  
 المتضمن وحيدته فلا حاجة الى ما قاله أبو حيان من التمهيل لكلام ابن مالك ولا موقف

لانه الاصل في تحريك البناء  
 واليه اشار في المثال في قوله  
 (كهؤلاء في لزوم الكسر)  
 في الاحوال الثلاثة وهو من  
 اسماء الإشارة والهاء فيه  
 للتنبيه وكلها مبنية الا ذين  
 وتين على قول لتضمنها معنى  
 الإشارة فانه من معاني  
 الحروف وان لم يوضع له حرف  
 يؤدى به كما وضع لتبني والترجي  
 وانما كان موجبا للبناء لان  
 حتى الاسم أن يدل على معنى  
 في نفسه فقط فإذا وجد مع  
 ذلك قد دل على معنى في غيره  
 كان مشبها بالحرف

لنزع بعضهم قد دبر وبه تسلم في كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أي  
 ما ذكر من الدلالة على معني في غيره (قوله من شأن الحروف) أي عاداتها (قوله  
 وبنى على الكسر) أي وذلك يستلزم البناء على حركة وقوله للخص من التفاء  
 الساكنين على لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الأصلية على أن تكون الحركة  
 مخصوصا بالكسر فظهر أن كلامه مطابق لقولهم ما بنى من الأسماء على حركة يسأل  
 عنه ثلاثة أسئلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يعني عن الاتيان  
 بالكاف لأنها مقدره مع لعاطف (قوله للإشارة إلى أن النبي الخ) أي ولولا  
 السكاف توهم رجوع قوله في لغة الجاهليين لثبوت فلم يفسد الكلام البني  
 نوعا في أنه مالم يحكم في الاتيان بفظه ذلك وملا فال وكذا هو ويكون مشاركا  
 لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المعنوية للفاعل المحذوف ويكون من  
 عطف المردات وأما عن ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لأن كنهك خبر  
 مقدم وحذم وما عطف عليه مبدأ أو ناسخ له (قوله بماءه على وزن فعال) يفتح  
 أوله (أي معدولا كما قيد ذلك في التسهيل) وقال شراحنا واحتج بقوله معدولا  
 عما ليس بمعدول أسما مردا نحو جناح أو مصدرا نحو ذهاب أو صفة نحو جواد  
 أو اسم جنس نحو خجاف فلو سميت بشئ من الصرف قول واحد إلا ما كان مؤنثا  
 كدناق فهو نوع من الصرف وبه يعلم ما في الطلاق الشارح أن فعالا علمائون بمعنى  
 عند الحجازيين فإن ذلك إنما هو في العدول وفي الطلاق المحض إن هذه الأربعة  
 معرفة معرفة (قوله علمائون) أفهم أنه لو سمى به مذكرا لم يكن وهو كذلك بل  
 يكون مذكرا نوعا من الصرف للعلمية والنوع عن مؤنث غيره ويعوز صرفه لأنه إنما  
 كان مؤنثا لارادته ما عدل عنه فزال الـ بدل زال التأنيث بزواله (قوله  
 مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كالا يخفى لارادته وانصبوا جرا (قوله قيل تشبها  
 له فعال الدال على الأمر) أي فإنه مبني بما في قيم وأهل الحجاز قال في التسهيل  
 وأنه على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة مجازية مجرى الأعلام  
 أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدول عن مؤنث فان سمي ببعضها أمذ كرهه وكعناق  
 وقد يجعل كصباح وان سمي بمؤنث فهو كقراش على المذهبين انتهى وبه مع  
 ما ساق فعمل أن فعال يفتح أوله ككثير من ثمانية أقسام وان المعدول أكثر من  
 أربعة ومثال الأمر زال والمصدر غار وحماذر الحال نحو بداد من قوله  
 وذكر من لبن الحقائق شربة \* والخيل تدعو بالصعج بداد  
 والصفة الجارية مجرى الأعلام نحو خلاق للجنة وهمام للدهامة والملازمة للنداء فصح  
 بأن ساق وقوله فهو كعناق أي فيمنع الصرف وقوله وقد يجعل كصباح أي فيمنع صرف

في ذلك أذا دلالة على معني في  
 الغير وإنما هي من شأن الحروف  
 وبنى على الكسر للخص  
 من التفاء الساكنين بالحركة  
 الأصلية في ذلك ولأن الكاف  
 التشبيه مع حرف العطف  
 في قوله (وكذلك حذام وأمس  
 في لغة الحجاز) للإشارة إلى  
 أن النبي على الكسر نوعان  
 متفق على بناءه كعشلاء وقد  
 من الكلام عليه ومختلف  
 في كندام وأمس فاما حذام  
 ونحوه مما هو على وزن فعال  
 يفتح أوله علمائون كوزار  
 اسم تنبيلة ونظائرا سم لبنة  
 وسكب اسم قريش وسجاح  
 مجهول في آخره اسم السكابة  
 التي أدعت النبوة فأهل  
 الحجاز يبنونه على الكسر  
 مطلقا قيل تشبها له فعال  
 الدال على الأمر قال الشاعر  
 إذا قالت حذام فصدوها  
 فإن الله ولي ما قالت حذام

هذا وجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ووجه العدل في الشبه أن نحو نزال  
 معلول عن مصدر مؤنث معروفة وهو التزلة كما قال المبرد لأن نزل كما قال الجمهور  
 ووجه عليته نزال المؤنث أنه علم لغة أنزل وبناء ما ذكرنا من مجاز كرونا في ما سبق  
 من حصر سبب البناء بنسبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا  
 ويدونها وقيل لعل بناءه تضمنه معنى هاء التأنيث واليه ذهب الزبيدي وقيل توالي  
 الفعل واليه ذهب المبرد وقيل لأنهم إذا منعوا الصرف لسببين فليبنوا الثلاثة ورد  
 بأن أذر بيسان فيه خمسة أسباب وهو معرب وقد حجب بأنهم نهوا بأعرابه عن أن  
 اجتماع الأسباب بخلافه لا فلا موجب في أن الشارح لم يذكر سبب بناءه على  
 حركة ولا كون الحركة كسرة إذ قوله فيما سياتي وبنى على حركة الخ خاص بأمر  
 يدل ذلك في أثناء الكلام على بناءه وأعرابه ما لا ينصرف وإن كان ما قاله  
 على ما فيه يمكن إجراؤه في فعال فتدبر (قوله وأكثر بنى تميم الخ) وذلك حرصا على  
 الامالة التي هي مذهبهم فلو أعربوه أعراب ما لا ينصرف كانت الراء مضمومة أو  
 مقنونة فلا تتأنيث الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لأن الامالة مذهب الجميع  
 لا الجمهور فقط ثم إن الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فإن كان للبناء  
 سبب منهم فهو المتضمن له ولا فلا يصح البناء فتدبر (قوله قبل وهو الظاهر إذ  
 لا يعمل الخ) أي لأن العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب تبعا للمرادى وغيره بأن  
 الغالب على الاملام أن تكون مقولة فلذا جعلها سببا ومقولة عن فاعلة المقولة  
 عن الصفوة على مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيبويه لما وجد فيها اعتبار  
 العدل من غير نزاع إذا ثبت ذلك فيما ختم بالراء فحصل سبب البناء إذا السببان  
 وهما العلمية والتأنيث لا يوجدانه فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل  
 اعتبارا لعدل فيما لم يختم بالراء للعمل على النظائر لا التحصيل سبب منع الصرف وهذا  
 يحصل ما لا يجاب الخائى كغيره وهو مبنى على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالي  
 العلم وفيه ما عرفت (قوله ومردهر على وبار الخ) قال في شرح الشذور وقيل  
 إن وبار الثاني ليس باسم كوا وبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها  
 فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال ألا هلكت بالتأنيث على  
 معنى القليلة وإن أبا وبار بالتذكير على معنى الخى وعلى هذا القول فيكتب  
 بارو بالواو والالف كما يكتب سبارو (قوله وأعراب الثاني) لأن قواى القصيدة  
 مرفوعة فالثاني مرفوع على أنه فاعل هلكت (قوله مطلقا) أي رفعه وانسبا  
 وجره بالتأنيث وبه كافي الهمع (قوله إذا أريد به معين) عبارة الأوضح اليوم  
 الذى يليه يومك وعبارة البدرين مالك اليوم الذى قبل يومك ثم قالوا ذلك بما إذا

وأكثر بنى تميم يوافقهم  
 في كل ما ختم به أعني به على  
 الكسر مطلقا ويعرب غيره  
 أعراب ما لا ينصرف وغيره  
 الأكثر منهم ذهب إلى الأعراب  
 مطلقا أعراب ما لا ينصرف  
 للعلمية والعدل عن فاعلة عنه  
 سيبويه والعلمية والتأنيث  
 المعنوية عند المبرد قبل وهو  
 الظاهر إذ لا يعمل إلى العدل  
 إلا إذا لم يوجد به سبب غيره وقد  
 أمكن اعتبار التأنيث فضلا  
 وجهه لتسكين إلى غيره وقد  
 جرح الاعشى بنى اللغتين  
 التميمية بنى في قوله  
 ومردهر على وبار  
 فهما كيت جهرة وبار  
 فبنى وبار الأول على الكسر  
 وأعراب الثاني وأما مس  
 فأهل الحجاز يبنونه على  
 الكسر مطلقا إذا أريد به  
 معين ولم ينصرف ولم يعرف بالي  
 ولم يكن

نذكر في ما إذا أريد به معنى من الأيام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حديثاً  
حكم ما إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقيد بذلك لانه المتعاليق في  
ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرع تبعاً للشذور بما إذا أريد به معنى ولكن  
فهم في شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى ان أمس يصغر وليسكن  
سبويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على انه لا يصغر وكذا أخذوا استثناء تصغير  
ما هو أشد تنكراً وهو اليوم واليلة وأجيب بأن المسود ذكر انما تصغر وكذا ابن  
برهان في الغرة (قوله وعلمته بنائه تضيعة الخ) ولذا لم ينعدم كونه معرفة لانه  
لم يضمنه لانه ليس بواقع وانما يضمنه ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس  
لانه في معنى الفعل الماضي وأعراب غدا لانه في معنى الفعل المستقبل وهو معرب  
واستدل في الاشباه والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمر من أحدهما انه  
معرفة في المعنى لولا لانه على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فبدل ذلك على  
تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الالف واللام كقوله هم أمس الدابر  
ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا لما وقعته  
معرفة قبل تنكيره (قوله وبنى على الحركة الخ) قد جرى منه على التعرض  
لجواب الاستئلة الثلاث فيما بنى على حركة من الاسماء مبرحاً (قوله لم يصغر) أنه  
أصل في الاعراب) هذا وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة  
ولم يذكره ونسبنا في رقبه أن كل اسم له أصل في الاعراب فلو كان من أسباب  
البناء على الحركة لم يبن على جميع الاسماء على حركة فلاولى أن يدل بأن له حالة  
اعراب أو بالقرار من التقاء الساكنين وهو المناسب لما علم به كون للحركة كسرة  
(قوله مطلقاً) أي رده أو تعدياً وجرا وتقل في السمع أن منهم من أعرابه منصراً  
مطلقاً (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز  
بعد الظهور بخلاف التضمن فلذا أعراب المعدول وبنى التضمن به يعلم سماع اعراب  
سحر وبناء أمس عند الجوازين وقبل العدل تغيير صيغة الكلمة اللغوية مع بقاء  
معناها والتضمن استعمالها في المعنى الأصلي مزيدا عليه معنى آخر (قوله يخص  
ذلك) أي أعرابه اعراب مالا يصرف بحالة الرفع كقوله

اختصم بالرجاء عن يأس \* وتناس الذي تضمن أمس

(قوله فلا خلاف في اعرابه) فيه نظر فاد من العرب من يستعذب البناء مع ال كقوله  
واي وقت اليوم والامس قبله \* يباين حتى كادت الشمس تغرب

بمسرة السنين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم فالواو الوجه في تخريج  
تكون الزائدة غير تعريف واستعذب معنى لمعرف فاستديم البناء أو تكون هي

ولم يصغر وعلمته بنائه عندهم  
تضمنه معنى لام التعريف  
وبنى على الحركة لانه علم ان له  
أصل في الاعراب وكانت  
كسرة لان الأصل في التخصيص  
من التقاء الساكنين وأما  
بنوهم ففهم من أعرابه اعراب  
فلا يصرف مطلقاً للعلمية  
والعدل عن الامس  
وأكثرهم يخص ذلك بحالة  
الرفع وينسب على الكسر  
في غيرهما فان قدس شرط من  
الشرط المتقاة فلا خلاف  
في اعرابه وصرفه وان  
استعملت الجوز في امرائه  
معين طرفاً

المعرفة وحصل اسمها الرباءة المكسرة اعراب لابتداء (قوله فبني اجماعا) كذا  
 في الاوضح وقد تبين فيه ابن برهان واعتراض بنقل الزاج من بعضهم انه كسب  
 ظروفا ونقل الزجاجي ان من اعراب من يشبه وهو طرف على الفتح قتلخص أن فيه  
 خمس لغات جال غير الظرفية ولغات عالها (قوله كاحد عشر وأخواته) أي  
 نظائره شبه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب والتمائل ثم أطلق اسم  
 المشبه على المشبه على وجه الاستعارة التعريحية (قوله إلى تسعة عشر) بادخال  
 الغاية وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة وانه يصير  
 الاستثناء منقطعاً وشمل كلامه ثمانية عشر ولا ينافيه انه يجوز في يائه كل من الفتح  
 والاسكان وحذفها مع بقاء كسر التثنية أو فتحها لان الفتح هو الاوجه (قوله في لزوم  
 الفتح) متعلق بمعنى السكاف من قوله كاحد عشر والمراد لزوم الفتح لآخر كل  
 من الجزأين في الاحوال الثلاثة في الاوضح باعتبار القياس أو بشرط الافراد فلا  
 يرد أن العدد المركب اذا أشبه مستحق العدد نحو خمسة عشر وكسبه عشر زيد  
 يجوز فيه اعراب الجوزع بقاء الصدر مقروحا واعراب الصدر مع جواز الجزأين بالاضافة  
 لأن ذلك ليس بقباض هندسيو يخالفا لابن مالك والاضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل  
 به الاقصاء للام اتفاقاً في نحو احدى عشر وان كان الاضافة من خواص الاسماء  
 والمبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفوق الاخفش  
 والافراهين اللام والاضافة بانذا اللام كثيراً ما يكون مبنية نحو الآن والذي  
 وأخواته وأما المضاف فلا يكون الامعرب الا في وأخواته لا ترى الى اعراب أي  
 لزوم اضافته مع ثبوت هذه البناء فيه واعراب قبل وبعد وأخواته مع الاضافة  
 والبناء عند القطع عنها وبناء حيث واذا واذ نحو قوله على حين عاتبت فعارض  
 (قوله فلا فتقاره الى الثاني) أي تشابه الحرف وفيه ان الشبه الافتقاري لا يوجب  
 البناء الا اذا كان متصلاً لا يؤثر في جملة والافتقار الى مفرد لا يؤثر كسبحان الله  
 ويحسب بان ذلك في الشبه الذي هو من أسباب البناء الاصل وما هنا بناء عارض  
 بالتركيب وهو يكفي في شبهه الشبه في مطلق الافتقار وعلى الحامي بناءه بوقوع آخره  
 وسطاً للكلمة الذي ليس محلاً لا اعراب وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله فلننزل به  
 منزلة صدر الاسم واستشكل كل بأن جعل هذا سبباً للبناء عارض باعراب المركب  
 الاضافي من الاعلام فان قيل انما اعراب هذا استعصا بالاعراب السابقة قيل فهذا  
 اعراب جزو العددي الاول أيضاً فذلك فان قيل العددي صار كلمة واحدة بالزج  
 بخلاف الانشائي الا مخرج فيه قلنا مخرج بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه مخرج  
 ولهذا لا يدل شيء من أجزائه على جزم معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء

فبني اجماعا كذا في الاوضح  
 وأشار الى القسم الثاني بقوله  
 (وكاحد عشر وأخواته)  
 من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر  
 تند كسر العشرة في الذكور  
 وأنشئها في المؤنث وعكس  
 ذلك فيما دونها (في لزوم  
 الفتح) في الاحوال الثلاثة  
 وكما هي مبنية على الفتح صدر  
 ونحو أما الاول فلا فتقاره  
 الى الثاني وقيل ينزل به منزلة  
 صدر الاسم وأما الثاني

العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب منه  
 من حصره في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعاً لابن مالك بنى هنا أمر آخر وهو أن  
 البناء إنما يكون في الآخر كالأعراب ولا يخص الجواب بأن المراد أنه لم يهرب لما  
 ذكر وإذا انتفى الأعراب خلفه البناء إذ لا واسطة أو بأنه لم يبادل الأعراب على  
 وصف في المعرب ويجب آخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عندي أخذنا  
 يأتي عن شرح اللباب أن يقال إنه بنى كائناً في لفظه بمعنى الحرف ويدعى ضمن  
 المركب بقائه لذلك (قوله فلتضمنه معنى الحرف) قال في شرح اللباب وفي عبارتهم  
 أن الثاني متضمن للحرف تساهل لأن المركب يشغل على معنى اسمين وحرف فالتضمن  
 للحرف هو المركب لا أحد جزأه إلا أن الحرف لما قد ورد في الثاني قالوا أنه يتضمن  
 الحرف (قوله لئلا) أي ليعلم أنه أصل في الأعراب (قوله وانما علم عرج  
 الاسمان الخ) قال الرضي وانما عرجوا التيفع هذا الغد قد يختلف سائر  
 العتق وخمسة عشر بن وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة  
 الأحاد التي ألفها لها فرداً تتهي وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع الثوب)  
 يدل على أنه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثنا عشر لأنه كائناً كان البدن  
 ابن مالك فإن قيل كيف وقع العجز عن هذا موقع الثوب فأعرب صدره وما مضى  
 وقوع العجز في نحو خمسة عشر موقع الثوب من خمسة فأعرب صدره قلت مع ذلك  
 في اثني عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت الثوب في اثني عشر  
 أن التركيب متأخر عن الأفراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح  
 في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخر عن ثبوت الثوبين  
 في خمسة بل متقدماً عليه لأن تركيب الزج من الأوضاع المتقدمة على الأعراب  
 المقارن للتبوين والتمتد لم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى وانضم موض هذا  
 الكلام أشكل على بعضهم فلم يمتد بضيقه للبرام وإيضاحه أن الأوضاع ثلاثة أوضاع  
 المفردات وهي الأوضاع الأولى وأوضاع المركب المزجي وهي أوضاع ثوان من  
 أوضاع المفردات لأن تركيب المزج حقيقة أنه تعدد إلى مفردين فمزج منهما  
 واحد أو أوضاع المركبات الاستنادية وهي متأخرة عنه متأخرة أن مركب  
 الاستنادان تعدد إلى المفردات والمزجيات فتؤلف منها كلاماً إذا عرفت هذا فاعلم  
 أن التبوين إنما يقع بعد الأعراب والأعراب إنما يقع بعد التركيب الاستنادي  
 فالتبوين إنما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك التبوين فانها تدارن الوضع الأفرادي  
 وإن علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بحدثة دعوى وقوع المتأخر موقع  
 المتقدم واستحالة العكس وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحال عندك دعوى

فلتضمنه معنى حرف العطف  
 أي الواو لأن أصل أحد عشر  
 مثلاً أحد عشر من ألف  
 الواو قد لا المزج اليمين  
 وجعلها اسماً واحداً وكان  
 البناء على الحركة كما مروا كنت  
 فتحت صدره فالتخفيف التعليل  
 الحاصل بالتركيب وانما علم  
 يمزج الاسمان في نحو لا رجل  
 وامرأه لأن الاحد والعشرة  
 عبارة عن عدد واحد وامرأة  
 ومائة بخلاف لا رجل وامرأة  
 وأما اثنا عشر واثنتا عشرة  
 فلا يبنى الصدر من الوقوع  
 العجز في ما وقع الثوب فكيف  
 أن الأعراب ثابت مع الثوب  
 أثبت مع الوقوع موهباً وترك  
 المصنف استثناءه أحالة على  
 ما سبقت من أنه يعرب  
 مراب التي

وع العدم موقع التنوين لان التنوين انما هو جدي المرتبة الثالثة والترتيب  
جدي المرتبة الثانية ولم يمنع عندك دعوى وقوع العدم موقع التنوين لان التنوين  
وجود في المرتبة الاولى والعدم موجود في المرتبة الثانية هذا وحيث ثبت أن  
ترتيب العددي من المزجي عندهم وإن أشكل عليه ضابط المزجي بأنه كل كلمة من  
ثلاثين ثمانية منزلة ثمانية اثنا عشر حرفا بلها بجاء مع أن الأول ملازم للفتح ولا هراب على  
الثاني إلا أن يقال أنه قد ريف للمزجي المعرب فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني  
عشر واثنى عشرة لا يحل له من الاعراب لان حتى اعراب المزجي أن يكون في آخره  
لانه صار كلمة واحدة وقد تذرنا للبناء وعراب الاول لما تقدم فلا يكون لثاني محل  
من الاعراب ودو يده انه قائم مقام اثني عشر التي لا محل لها ويجعل أن يقال محله  
الرفع الذي كان له قبل التركيب لسكن قضية كلام الامام ابن هشام انه في محل جر  
بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله وبنى العجز فيما تضمنه حرف العطف) قال  
المصنف في الحواشي قلت اطالب لم يبن في اثني عشر فقال لوقوعه بموقع التنوين  
في اثنان فقط له يلزم أن تنفي الصلاة في المقيمي الصلاة فقال آخر تضمنه  
معنى الواو قلت انما تضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط بالامن جهة  
العطف كما في حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا اليها فهي كز يد في غلام زيد  
فكلا يصح ان يقال أصله غلام زيد لا يصح في اثنا عشر فكما ناولك أن تقول  
الاضافة ضر بان اضافة حقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرنا وانشافة تشبيهية  
ولا يلزم فيها ذلك نحو رمدي كرب على اقدم من يصف وكذلك هذا فلا يمنع ان يقال  
يبقى معنى الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجي بهذا الموضع ويقال لنا اضافة على  
معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا من بقية اخوانه بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا  
على اعراب الصدر ما تنبها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا من  
تركيب المزج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقضى للبناء كما ترجع من غير  
مرجح انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البدر ابن مالک المتقدم  
(قوله كالجهات الست) أي كاسمائها والست نعت للجهات وأما ما هوأها فأكثر  
من ست والمراد بعضهم والا فذات اليمين وذات الشمال عربان وسبعات الجهات  
الست باعتبار السكائن في المسكن فان له ست جهات قال الرضي واعلم ان المدحوع  
من الظروف المقطوعة عن الاضافة قيل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء  
وخلف ودون وأول ومن على ولا يقاس عليها ما هو جمعها نحو يمين وشمال وآخر  
وغير ذلك انتهى فاشبه اسماء الجهات من يمين وشمال وغيرها غيرهم مع لسكن  
لما هو الاوضح يقتضي السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى الالف فصل فيها ولم

وبنى العجز فيما تضمنه  
حرف العطف وأشار  
الى الثالث به وله (وكيف  
وبعدوا خواتمها) كالجواهر  
الست

يتعرض لسماع وعدمه في المقام وبظاهر كلامه عارض المشابه القاسمي في حواشي  
 الجاسي كلامه تبعاً للأرضي (قوله وحسب) أي يسكون السنين وأما بقوله هذا  
 بحسب هذا أي قدره ودرده فليست مرادة هنا وليس كثرة السنين استعمالاً  
 أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل الصفات فتكون نعماً للسكر  
 وحالاً من المعرفة لأنها لا تميز بالاضافة جملاً على ما هي بماء واستعمال الأسماء  
 فتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية وذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الأفعال  
 الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت  
 رجلاً بحسب كأنك قلت حسبي أو حسبك فأنصرت ذلك ولم تكون واقتضى كلام  
 الألفية أنها تعرب نصيباً إذا نسكرت كقول وكذا كلام الشارح خصوصاً ويقول  
 ومنها في جميع ما تقدمناه أسماء الجساث وما عطف عليها قال أبو حيان ولا وجه  
 لنصبها لأنها غير طرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة هذا المخلص نافي  
 الأوضح (قوله وأول) الصحيح أن أسله أو أول وزن أفعال الهزمة الثانية وأو  
 ثم إدغم بدل جمع على أوائل وأنه لا يثبت ثم تأنيباً وانما معناه ابتداء الشيء بخلاف  
 الأخيرة فتعني أولاً واستعمالاً أحدهما أن يكون صفة أي أفعال تفضيل بمعنى  
 الأسبق فيعطى حكم أفعال التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيده بالثاء ودخول من  
 عليه وما الثاني أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو لقبته عاماً وأولاً قال أبو حيان وفي  
 محققاً أن هذا الثبوت بالتاء والثاني هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف  
 كقولك حشيتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة فراجع الأوضح  
 وشرحه (قوله ودون) هو في الأصل طرف مكان اسم لادني مكان باعتبار مكان المضاف  
 إليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في التبع المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في  
 مطلق التجاوز من حكم إلى آخر نحو فعلت بزيد الأكرام دون الأهانة أو عن محكوم  
 عليه إلى آخر نحو أكرمك زيداً دون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون قدام نادرة  
 التصريف ويدخلها معيثان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك معنى أسفل نحو  
 أنت دون زيد إذا كان زيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل إلى المخاطب  
 قبل الوصول إلى زيد وفيه صرف في ما بين هذا المعنى نحو هذا شيء دون أي خساس ومعناها  
 لا خير غير ولا تصرف في هذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أأخذ من دونه آلهة كأن  
 المعنى إذا وصلت إلى الآلهة أبحق ولا أطلب الله الذي خلقهم ويراهم فهم كأنهم  
 قدامه في المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله حذف المضاف إليه) أي تزل من  
 اللفظ (قوله فبذلك) أي عنده فاللام لا بوقت لا لاهة (قوله ومن قبل الخ) قمامه  
 فما عطف مولى عليه فهو لطف ويحل الشاهد معلوم والمراد بانولى هنا ابن العم

وحسب وأول ودون  
 (في لزوم الضم) بشرط (إذا  
 حذف اللفظ) المضاف إليه  
 ونوى معناه دون أفعالته  
 لله الاسم من قبل ومن بعد  
 بالضم في قراءة السبع أي  
 من قبل الغلب ومن بعده  
 فحذف اللفظ المضاف إليه  
 ونوى معناه فبذلك  
 بخلاف ما إذا صرح بالمضاف  
 إليه كجئت قبل زيد وبعده  
 أو حذف ونوى ثبوت أفعاله  
 وقوله  
 ومن قبل نأدى كل مولى قريته  
 أو حذف ولم ينوئ أصلاً  
 كقوله



ومولى الثاني بدل من الضمير في عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته  
 ليعينه فيه ما هو فيه من خزن أو نازلة فخرجوا أحدهم ولا اجابة له عائته (قوله فساغ  
 في الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه والشاهد ظاهر قال  
 الله لم يبق معنى كنت قبلا كنت متقدما ومعنى فاشترى بواحد ما شتر بواحد آخر ولا  
 يتوحي تقدم ولا تأخر على شيء معين وإنما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر  
 من حيث هو وأما في حال الإضافة فالتقدم ما تقدم والتأخر على شيء بعينه انتهى  
 وأعص من غصص من باب علم بعلم والقرات العذب السائق ويرى بالماء الحميم  
 أي البارد من الأضداد والقرات أنسب لأن الحميم يطلق على الحار وليس مرادا  
 قال الشاطبي من قول ابن مالك «وأعربوا نصباً إذا ما نكر أفعال الخ تخصيص نصب  
 في هذه الأشياء إذا قصدت نكبرها دون الجرو والرفع ظاهر التحكم انتهى والشارح  
 لم يخص بالنصب بل ذكر الجرو لم يذكر الرفع (قوله وأخضعنا من) اختصت من  
 بذلك لتكون أم الأب والكل باب أم تخصص بخاتمة دون أخواته قال الرضي ومن  
 الدخلة في الظروف غير المصرفة أكثر ما جمعت في نحو جئت من قبلك ومن  
 بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لي من لك فلا بد من  
 الغاية وقال مالك إن من الدخلة على قبل وبعد وأخواته أزانة وافتقر ذلك مع أن  
 مذهبه أن من لا تراد في الإيجاب (قوله لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير) اذهما  
 في هذه الحالة نكرونا والتنوين فيه ما لا يمكن قال ابن مالك في شرح الكفاية  
 وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية الإضافة لأنه أعرب  
 لأنه جعل ملحقة من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فهو مل قبل مع التنوين  
 لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف إليه بما يحمل به مع المضاف إليه كإفعل بكل حين  
 قطع عن الإضافة لحقة التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار  
 الرضي ما ذهب إليه ذلك البعض وعليه لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه  
 الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الأول فإنه إذا أعرب كان المضاف  
 إليه في حكم الثابت وإذا بنى كان المضاف إليه في حكم الساقط نسباً وقيل الفرق  
 بين معرب أو مبني وإن كان المضاف إليه في الحالتين محذوفاً فإنها مبني متضمنة لمعنى  
 المضاف إليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أن الحرف الاستفهام وإذا أعربت كان  
 المضاف إليه محذوفاً في نفسه لا أن شيئاً يتضمنه فيسمى كالظروف في قولك خرجت  
 يوم الجمعة في أن الحرف محذوف في نفسه لا متضمن له وقال بعضهم إنما أعربت  
 لعدم تضمن معنى الإضافة لأن معنى وكنت قبلا أي قديما وأبدأه أو أي متقدما  
 ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتأخرا لأن من زائدة وكلام الشارح يوافق

فساغ في الشراب وكنت قبلا  
 أكاد أعص بالماء القرات  
 فانهما في هذه الأحوال  
 الثلاثة يعربان كما يفهم  
 ذلك من كلامه نصا على  
 الظرفية أو خفضا من لكان  
 بترك التنوين في الحالة  
 الثانية مراعاة للإضافة  
 وبوجوبه في الثالثة لزوال  
 ما يعارضه في اللفظ والتقدير

وأما أعراباً في الأحوال الثلاثة لأنه لم يكمل فيها شبه الحرف فيباعد على مقتضى الأصل وهو الأعراء وبنياً عند وجود الشرط المذكور أشابهت الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف مع ما بينهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإهام وفيل شبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنياً على الحركة لهما و كانت صفة جبراً بأقوى الحركتين لسلطتهما من الوهن يحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود أو بانه مكمل لهما بجميع الحركتين لأنهما في حال الأعراب ما يجزوران من أومنهو بان أول تخالف حركة بناءهما حركة أعرابهما ومثلهما في جميع ما قدناه أسماء الجهات وما عطف عليها ما مر وتسمى هذه الظرفيات أصير ورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً (تنبيه) الحق في هذه الظرف وفي البناء

(قوله أذهما في هذه الحالة تتركبان) أي دائماً بخلافه في غيرها فانتار فيكونان معرفتين و تارة تتركبتين فانه فاعمل ان كلامه يفهم انه ما في باقي الأحوال معرفة تلك وفيه نظر لأن المضاف اليه الموقوف أو المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة ويؤيد ذلك بل بعينه قول الحوفي انما يبينان على الفهم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانه ما يعرف بان سواء عرفت معناه أو لا انتهى وفي الارتشاف واذا قطعاً عن الإضافة لفظاً ونوياً ماضياً اليه وكان معرفة فبنا على الضم وقد يتوقف في تعريفه لبا الإضافة الى معرفة لانها متوغلان في الإهام كما صرح به الشارح (قوله لأنه لم يكمل فيه ما شبه الحرف الخ) انما اعتبر في بناءهما الشبه الكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء اعرا فمما يدل اعرا بهما في أكثر الأحوال (قوله مع ما بينهما الخ) احتاج لذلك في الأقل من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوي ثم ان ذكره الشبه الجوهري هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف ويحاج عن ذلك كله أن الكلام هنا في بيان سبب البناء لا العارض يحذف المضاف اليه ونية معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الأصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط كما حقق في شروح الألفية عند قراءتها شبهة من الحروف الخ وأشرنا اليه فيما مر قريباً (قوله والافتقار) يوافق قول الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لما شبهتها الحرف لا احتياجهما الى معنى ذلك المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف اليه فهل يثبت معه كلاً اسماء الموصولة مع وجود ما يحتاج اليه من صلته قلت لان ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميته الاختصاص بها بالاسماء انتهى وفيه ان الإضافة لم تظهر اذا حذف المضاف ونوى انقطعه ولم ينظر في احتياج ذلك المعنى ثابت كما لا يخفى إلا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه الإضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما حيث واذا فانهما وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتهما ليست بظاهرة اذا الإضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها بطوروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف في سبب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي (قوله لهما) أي ليعلم ان لهما أصلاً في الاعراب ومما فيه (قوله) اما مجزوران ان أومنهو بان) أي في الأغلب (قوله أصير ورتها الخ) أي الأصل فيها ان تكون مضافة لضممتها المعنى النسبي وغاية الكلمة المضافة آخر

المضاف اليه لانه من تسميه اذ هو المنسوب اليه و به تميزه فاذا حذف وتضمنه  
 المضاف صار آخر المضاف غايه ولم يسم كل واحد غايته من حصول العوض من  
 المضاف اليه (قوله والاغراب) أى مطلقه لان خصوص النصب على الظرفية  
 والجري على لايجوزى وغير واعلم ان غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة  
 ما بعده اما بالذات نحو ممرت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه  
 غير الذى خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا المساهبة والالافقة بل خصوصية غير  
 محرم وان ماهيته واحدة ثم ان الشارح لم يثقل بالحالة الاغراب فتقول اذا ذكر  
 المضاف اليه قبضت عشرة وليس غير ما رفع غير على حذف الخبر ونصبه على اضمار  
 الاسم واذا حذفه فوفيت بثبوته ليس غير بالفتح كذا فى المغنى والظاهر انه يجوز فى  
 هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر قال الدرر الدمايى ويجوز ان تكون غير  
 حيث فحقت أضيفت أو قطعت لفظا هى الاسم والفتحة بناء لما ذكره من جواز  
 بناء غير اذا أضيفت لبنى أى حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لبنى كقوله  
 لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* حمامة فى غصون ذات أو قال

قال الدمايى بنى وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال ان غيرا فى البيت  
 أضيفت الى مبنى مع ان هذا المضاف اليه فى تقديره عرب وهو اللفظ فلم تصف فى  
 الحقيقة للمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذى يؤول به رأيا الحرف المصدرى  
 وصلته مبنى الاتراهم يقولون المجموع فى موضع كذا انتهى الذى أوقع هذا  
 البعض ظنه ان المضاف اليه المبنى جملة ان نطقته لان عبارة المغنى تحتمله والذى  
 ذكره الرضى انه أن حيث قال وأما اذا أضيفت الى ان فلا خلاف فى جواز بناءها  
 وأنشد البيت وجعل ان هى المضاف اليه على التوسع باعتبار ان مصدر الجملة  
 والجزء الملاقى أولا فلا ينافى ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا تعرف ما فى قول  
 المحشى ومحمل اعراهم اذا ذكر المضاف اليه اذ لم يكن مصدر مضاف اليه ان والا  
 فيجوز فيها الاغراب والبناء كما ذكره الرضى ومثله فى المغنى ومن البناء قول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* حمامة فى غصون ذات أو قال

فتح غير مع كونها مفعولا ليع ولا يمكن ذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى  
 بسبب اضافته اليه أصلا لا نظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التى  
 تكسب سبب البناء وتلقب به فى غير ما مضى فكيف تكون داعية اليه وأول ما استدلوا  
 به انتهى فتأمله وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه فى المغنى فى الساب الرابع  
 وتقول اذا حذف المضاف اليه ولم تنوش بنائا لم يسم غيرا بالفتح والتنوين وليس غير  
 بإضم والتنوين والحركة اعراسية لان التنوين امل للممكن ولا يلحق الا المعربات

والاغراب انطه غير الواقعة  
 بعد لا أو ليس كما فى قولهم  
 قبضت عشرة لبنى غير  
 بالضم أى ليس العوض  
 غيرا

فاضمر اسم ليس فيها  
وحذف ما ضيف اليه غير  
ووي معناه ثبتت على الضم  
لشاركتها في الابهام  
وتقييد المصنف في الاوضع  
غير بالواقعة بعد ليس بقضي  
ان الواقعة بعد لا لا ثبت لها  
هذا الحكم كما مر ح به في  
شرح الشذور وقال في المغني  
وقوله لا غير لمن والظاهر  
انه لا فرق بين المنفية بليس  
أو بلا اذ الحكم ثابت لها  
على كلا الاخرين كما نص عليه  
الزمخشري في الفصل وابن  
الحاجب في الكافية وتابعه  
على ذلك شارحوا كلامه ونهزم  
المحققون وقد سمع وقوع غير  
بعد لا أنشد ابن مالك في باب  
القسم من شرح التسهيل  
قوله \* جوابه تخو اعتمد فربما  
انهم جعل أسلفت لا غير سؤال  
فيعمل به من غير توقف فيها  
وقفي في المغني وشرح الشذور  
لا يغتبر به وأشار الى الرابع  
بقوله (وكن وكن في لزوم  
السكون في الاحوال الثلاثة  
ولا ترق في من بين ان تكون  
استفهامية أو شرطية  
أو موصولة أو نكرة موصوفة  
ولا في كم بين ان تكون  
استفهامية بمعنى أى عدد  
أو خبرية بمعنى عدد كثير  
وبيتانه في الجميع

أول عوض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فاضمر اسم ليس الخ) يعتدل ان غير  
اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير ما مقبوضا ولذا قال في الاوضع فهم  
اسم أو خبر وفي المغني وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها  
ضمة بناء على اعراب وان غير اشبهت بالقائيات كقبيل وبعد فعلى هذا يعتدل ان  
تسكون اسما وأن تكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعرابا بناء على انه ليس باسم  
زمان كقبول وبعد ولا كالكموق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو  
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يعتدل الوجهين ويقول ليس غير بالفتح  
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعراسية لان التنوين اما لتعكيد  
ولا يلحقى الامتربات أو لعوض وكان المضاف اليه مذكور (قوله لشاركتها  
في الابهام) علة للالحاق ولا بهام غير لاتعرف بالاضافة امام طلقا أو اذا لم تقع  
بين شذيين وهي أشد اهما من مثل لان لا تنفي ولا تجمع وقوله غير ان وأخبار  
ليس عربي كافي للمغني ولذا لم يبين مشل على الضم (قوله أو بلا) أى التبرئة  
كإدله عليه قول الرضي لا يجد حذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس لكثرة  
استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في الكافية) أى على ما في بعض النسخ  
(قوله وقد سمع وقوع غير بعد لا) منه يستفاد ان محل الخلاف هذا المركب لخصوص  
الضم حتى انه اذا قيل لأخيرا ما لم يكن لحا بافتاق والقول بأن المراد مع وقوع  
غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الممنوع خصوص  
الضم (قوله أنشد ابن مالك) في الظاهر انه لا يستشهد بالاعمال يصح الاستشهاد به  
(قوله في لزوم السكون) أى لا خرها بما بحسب الوضع فلا يثنى في انما قد يحركا  
لعارض كالتقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أى لثلاثة فليس قضية  
كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما  
نكرتان كنظائرهما في ما تنبيه به تأتي من أيضا نكرة تامة وذلك عند أبي على  
قاله في قوله \* ونهزم من هو في سر وعلان \* فزعم ان الفاعل مستتر ومن غيبر  
وقوله هو مخصوص بالمدح فهو - ومبتدأ أخبره ما قبله أو خبرا مبتدأ محذوف  
وقال ابن مالك من موصول على ما يذهب في المغني في مواضع ورأى أيضا زائدة فيها  
زعم السكاس في قوله \* وكفى بنا فضلا على من غيرنا \* وذلك يسهل على قاعدة  
السكوفين ان الاعماء تزداد والحق انها موصوفة أى قوم غيرنا (قوله في الوضع) أى  
بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرفا ينقل الشالطي  
ان ابن جني اعترض على من اعتدل لبناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع  
الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرفين حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لانه

الموصولة لا تقتصر الى جملة لانها توصف بالمفرد ايضا نحو مرتب من معجب لك والشبه  
 في الافتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله اشبهما بالحرف في الوضع والمعنى) أما  
 الاول ففيه ما علمت وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهرا وأما في خبرية فلا نها  
 تضمنت معنى حرف التوكيد وهو من الجنسية أورب أو حرف مقدر وشبهه وعن  
 ابن الحاجب والاندلسي تضمينها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة  
 الاستفهام وحرف التخصيص فاشبهت ما تضمن معنى الحرف قال بعض شراح الكافية  
 فان قيل الخبر ياتي بالانشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أول تضمينها معنى  
 الانشاء قلت يعلم جوابه بما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم  
 رجال عندى يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فمن جهة التوكيد لان المتكلم  
 عبر عما في ياطنه من التوكيد بقوله رجال والتوكيد بمعنى تحقيق ثابت في النفس  
 لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصديق وان لم يطابق فكذب  
 والاخبار باعتبار العدم فان كونه عنده وجوده في الخارج فالكلام باعتباره محتمل  
 فلا مبرر بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى وذكر الرضوي بعد ان ذكر  
 ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتوكيد وهو دليل كونهما خبرية  
 ما حاصله ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار والمتكلم لا يصدق ان له خارجا بل  
 هو الموصولة بكلامه بل يصدق ان في الخارج كثرة الاستكثار فلا يصح ان يقال  
 لمن قال كم رجل لقيته كذبت فالتكثير كثره المقادير وان صرح أن يقال له ما قمت  
 رجلا كما لو قال ما كثرهم يصح ان يقال ليسوا بكم يرين لا ما تعجب من كثرتهم (قوله  
 وهو أصل البناء) أى أصل أنواعه ودعوى انها ليست أنواعا لعدم الجنس  
 الشامل لها منوعة سيما ان البناء لفظي أى لا يرجع منها قال المصنف وقولنا  
 الاصل كذلكه أحكام فمن الله لا يستعمل الا فيما يثبت كقولنا الاصل في الالتماء  
 الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول ابن الخياط الاصل في الحروف البناء فغلط  
 في استعمال لفظ الاصل ومنها انه لا يستعمل في شئ هو ملازم لغيره وقول ابن  
 معطي الاصل في البناء للافعال غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها ان اذا  
 قلنا في شئ امتنع السؤال عما جاء على وقفه فمن ثم لا يسأل عن بناء الحروف والفعل  
 المسامي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء  
 الاسم واعراب المضارع والبناء على الحركة وانما على بناء المضارع لان الاعراب  
 قد صار له أصلا وقال في محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن  
 الاصل ولم يعمل بمقتضاها سأل لانه راجع الى التخصيص عن علة عدم تأثير  
 ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم لا بني التميميون نحو خدام مع مشابهته لغيره

اشبهما بالحرف في الوضع  
 أو والمعنى فيما اذا كانت  
 شرطية أو استفهامية  
 وفي الافتقار فيما اذا كانت  
 موصولة أو موصوفة ونسبت  
 كم في الحالتين لاشبهما  
 بالحرف في الوضع أو في المعنى  
 ولما كان تأخير السكون  
 بهم انه خلاف الاصل  
 أشار الى رفع ذلك التوهم  
 بقوله (وهو أصل البناء)

ولم يبق المضارع مع نون التوكيد والاثبات مع قيام المشابهة المنقضية للأعراب ولم يبق  
 على السكون مع نون الاثبات مع ان كل شيء كان الجماعية بعد الاعراب استحق البناء  
 على الحركة (قوله لحقته ونقل البناء) له لانه لم يلزم حالة واحدة وعملت اصائله  
 ايضا بانته الاعراب واصل الاعراب الحركة فاصل البناء السكون وبأنه أخف  
 من الحركة فأناسب اصائله (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الاثموني وأساس باب  
 البناء على الحركة خمسة وذكروا كره الشارح وحيث ذكروا كراهة استقامت لتمكن  
 بعضهم ناد أسبابا يستغنى عنها بما ذكره من كراهة الشارح من أسباب البناء على  
 الحركة فتوة الطلب للحركة تحوزت وكيت كتابين عن الحديث ببناء على حركة لان  
 تأملها لتأنيب وهي تطلب تخويل ما قبلها فأخرى هي والفرق بين أداتين نحوانا  
 وان رخص أو ألهما بالحر كقلمزية الأهمية واقترع في البسيط على أربعة كما  
 في الاشياء والنظائر واسقط كونها عرضة الخ وإعماله ما قبله يغني عنه ان لم يكن  
 عنه (قوله وكونها لها أصل في التمكن) قد يقال هذا في قولهم ان غائدة  
 تموين التمكن الدلالة على تحفة الاسم وتمكنه في اب الاعراب حيث لم يشبه الحرف  
 فيبقى وقولهم ان المبني لا يمكن ولا يمكن فله يدل على ان كل مبني غير متمكن  
 وأظهروا ان قال بدل هذا وكونه حالة اعراب أو وكونه متمكنا في بعض أحواله  
 فانهم لم يمتثلوا الامام بعرب تارة وبني أخرى (قوله وشبهها بالاعراب) عبر  
 في البسيط عن هذا بقوله واما تفضيله على غيره كالاسمي بني على حركة تفضيله  
 على فعل الامر ~~ففيه~~ ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة وبقى  
 الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره  
 تسكرا للاقتداء فأبواب البناء على العكس الامتالة في التخاص من البناء  
 الساكنين كامن ومناسبة العمل كبناء الجر وكونه حركة الاصل نحو يا مضار  
 ترخيم مضار اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكر المرادى والاثموني ونظروا في بيان  
 حركة البناء على هذه اللغة انما هي في المحذوف والفرق بين اداة واداء كلام  
 الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لوسى عبد والاتباع كفرامز  
 من فرقوهم من أسماء الاشارة والاشعار بالانث كانت وأسباب البناء على الفتح  
 التحقيف كأم وشبه محلها بما قبل تاء التانيث كجلبك ومجازرة الاف كايان  
 وكونها حركة الاصل كيامضار ترخيم اسم المفعول وفيه ما مر والفرق بين معنى اداة  
 واحدة كيانا يدل لعمري ووالاتباع كعض امر من العض وأن وكيف عند قوم  
 والظاهر صحة كل من القول بالتحقيف والاتباع في ما ذكره قبل بعضهم لاتباع  
 بكيف والتحقيق بأن ليس لتعنيته فليدفع ما يقال ما الفرق ولا قيل بالاتباع فيه

لحقته ونقل البناء واستجابه  
 للاصل وهو عدم الحركة فلا  
 يبدل منه الا لسبب كالتقاء  
 الساكنين في نحو أمس  
 وكون الكلمة على حرف  
 واحد كعض المضمرات  
 وكونها عرضة لان يبدأ بها  
 كلام الا بتداه وكونها لها  
 أصل في التمكن كأول وشبهها  
 بالاعراب كضرب فانه مشابه  
 المضارع

إذا ساكن غير حصين فمما أوجب التخفيف فيها وأسباب الضم أن تكون في الكلمة  
 كالواو في نظيرها كحن ونظيرها هو وشبه المبني بما هي فيه كذلك نحو أخذوا  
 أقوم قاله المرادى والظاهر أن هذا الانتقاء الساكنين لا البناء كما قال السالطي أما  
 الضمة في هذا اليوم فليست بحركة بناء لمثل ما في هذا الموضوع وانما هي حركة انتقاء  
 الساكنين انتهى وقد أسلفنا أن حركة انتقاء الساكنين فيهما ن لا تغفل وأن  
 لا تكون للكلمة حال الانحراب كقبل وبعد وشبه المبني بما لا يكون له حالة الاعراب  
 كبازيد وكونه حركة الأصل نحو يا حجاج ترخيم تحتاج مصدر يحتاج إذا سمي به وفيه  
 ما علم والاتباع كرد أمر من ردو منذ (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع  
 كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبره أو المراد  
 وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغل في البناء وثني بالفعل  
 لانه الأغلب فيه (قوله ولما كان الضم والكسر ثقلين) نقل الضم لحصوله من  
 استعمال عضوين ونقل الكسر بالنسبة إلى النفع (قوله اختصا بالحرف والاسم)  
 في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظرا لأن نقل الضم والكسر ليس سببا  
 لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما  
 في الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف وهذا أول عيش الشارح  
 على سنن لانه على دخول الساكن في الكلام الثلاث بما انته في البناء والنفع يقر به  
 منه فكان المناسب لذلك أن يعزل عدم دخول الضم والكسر في الفعل بعدهما  
 عن السكون أو كان يعزل دخول السكون والنفع في الكلام الثلاث بحققتهما  
 (قوله دون الفعل) أي فلم يدخل فيهما لتساويهما بين ثقلين وإما ع وش فنيان على  
 الحذف وردبضم المبال في معنى السكون تقديرًا والضم في نحو ضرر بالاناسبة  
 للابناء والبناء على النفع تقديرًا كما سيأتي على أن الكلام في نفس الفعل مجردا  
 عن الواو (قوله لتفعله) اما أظنا فلائك لا تجد فعلًا ثلاثيًا ساكن الوسيط  
 وأما معنى فالدلالة على الحدث والزمان وإطلبه المرفوع بطريق الإزالة ودلالة  
 اسم الفاعل عند العمل عليها عارضة بواسطة جملة على الفعل كما حمل عليه في نصب  
 المفعول ونحوه (قوله وهو ما دل على معنى في نفسه) أي كلمة دل على معنى  
 بالتضمن هو الحدث كثن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج إلى  
 ذكر شيء معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما مقام معناه وهو عند المحققين الحدث  
 والزمان وانسبة المعينة إلى فاعل معين ولم يفهم منه وحده فلا أوجبوا ذكر الفاعل  
 المعين وبذلك علمت أن من قال هنا أي كلمة دل على معنى بالتضمن التمس عليه هذا  
 المقام بتفهم تقسيم الكلمة إلى ما يدل على معنى في نفسه والخ وذلك لعدم لاسم والفعل

في وقوعه صفة وشروطها  
 وخبرها وحالا ومن أجل أن  
 الأصل في البناء السكون  
 دخل في الكلام الثلاث كهل  
 وقم وكم ولما كان النفع  
 أقرب للحركة كان إلى  
 السكون لحصوله بأدنى فتح  
 الضم دخل أيضا في الكلام  
 الثلاث كسوف وقام وأين  
 ولما كان الكسر والضم  
 ثقلين اختصا بالحرف  
 والاسم لحققتهما دون الفعل  
 لقوله (وأما الفعل) وهو  
 ما دل على معنى في نفسه  
 واقترن أحده بالزملة  
 الثلاثية وضعاً (ثلاثة  
 أقسام) عند جهوز  
 البصريين وقسمان عند  
 الكوفيين والاختلاف  
 بإسقاط الأمر بناء على أنه  
 مقتطع من المضارع فهو  
 عندهم مجرد بلام الأصل  
 مقدرة

قائلة نظامة بخلافه من لان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون  
 مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وهذا القيد خرج الحرف فانه لا يفهم منه شيء  
 من معناه الوضعي الا ضمنية فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل  
 ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم  
 منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يفهمه واخر يقع عليه شيء ما  
 معلوم كل احد فلو اوجبه واذا كرمه على معين ليفهم منه الحدث فصيح انه لا يحتاج  
 الى ذكر متعلق لفهمه وانما اوجبه واذا كرمه على فاعل الفعل لاخذ التسمية المعينة  
 في مفهومه لا لاجل الحدث ولذا يجوز حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وقسم  
 في تعريف الاسم ما اشغني عن الاعادة واعلم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على  
 الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالة على الزمان بالتضمن وانما  
 خبر بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء من معناه والفعل المتبادل على الزمان  
 بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف والمخصوصة دل على الزمان نحو فعل  
 يفعل وعلى الحدث بصادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما مال على  
 معنى لا يدل عليه الاخر فيكون كل منهما مالا على معناه مطابقة لا تضام وكذا اللفظ  
 المركب منه لان دلالة اللفظ على جزء من معناه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ  
 الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين  
 وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث  
 والزمان بالانتماء لانها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخ لان ولذا قال  
 بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما اخارجة عن الدلالات (قوله وانما نصر  
 لهم المصنف في المعنى وقواه) قال فيه لان الامر معني فحقه ان يؤتى بالحرف ولانه  
 انه المنهى ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع اتقيمه بالحدث والزمان  
 المحصل وكونه امرا او خبرا خارجا عن مقصوده ولا نهى قد نطقوا بذلك الاصل كقوله  
 انتم انتم يا ابن خبيث \* فالتنقض حوايج المسلمين  
 وكقوله جماعة في ذلك وتفردوا وفي الحديث لنا احوال واصنافكم ولا نك تقول  
 اغز واخر وارم واخر يا واخر يا واخر في كما تقول في الحزم ولان البناء لم يحدد  
 كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كعبث  
 واقت وأجابوا مع ذلك عن كونها افعالا بان تجرد ما عارض لها عند نقلها عن الخبر  
 لا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قولهم لانه ليس له حالة غير هذه وهذه قدش كل فعلية  
 فاذا ادعى ان اصله لثمة كان الدال على الانشاء للام لا الفعل انتهى وزاد ما ذهبوا  
 اليه بان اضممار الجازم ضعيف كاضمار الجازم قبل وانه خاف من القول ببناء على

وانما نصر لهم المصنف  
 في المعنى وقواه وانما كانت  
 الافعال ثلاثة لا تخص  
 الزمان في ذلك



راعى امامهم السكافي ان حرف المضارع هو علة الاعراب وهو متفق فيجب انتقاء  
 الاعراب وفيه نظر لحوازا الاعتماد على التقدير وفي الهمع ومنشأ الخلاف ان  
 الاعراب أصل في الافعال أيضا أولا فبلى الأول هو معرب أيضا لانه أصل فيه  
 ولا مقتضى لبثائه وعلى الثاني هو مبني لانه الأصل ولا مقتضى لا عرابه ورجع على  
 المكوفين لثباته مقطوع من المضارع فاعرب كأصله والبصر بولايرون ذلك بل  
 يقولون انه أصل برأسه كما قدم الخلاف في اعرابه مبني على الخلاف في اصله (قوله  
 لأن للفعل) أى وانما تنحصر الزمان في ثلاثة لأن الفعل الخ (قوله علم اليوم والامس)  
 اما أن يجعل نصباً على المصدرية أى أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أو يجعل  
 مفعولا به بأن يقال أعلم بمعنى أحصل (قوله علم) صفة مشبهة يقال رجل عليم القلب  
 أى جاهل (قوله ماض) أصله ماضى استعملت الضمة على الياء فخذت ثم الباء لالتقاء  
 الساكنين (قوله مادل وضع الخ) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث  
 أو زمان بان يكون جزءه تاما حدثا أو زمانا انتهى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى  
 تكلم فيه أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية بخوبة قول زيد خير جت فإن  
 التلقظ به ليس متأخرا عن الزمان المدلول عليه بخروجت عند صدوره قبلية بالذات  
 كقبالية أمس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشك التعريف  
 بالمفرد الماضى فانه ليس بفعل إلا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا أراده  
 الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضى وان اراده شئ كان  
 في الماضى فلان الفعل مادل على معنى أى حدث معين وهذا لا يدل إلا على شئ من  
 الاشياء غير معين ولا يعرب في لم يعرب لان دلالة على الزمان الماضى عارضة  
 ولا بالماضى المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كقافي الانشاء وعند الاشارة الى  
 القطع بالوقوع أو عند التيقن بلاوان في جواب القسم وهدكهم الحجاز غير لو وعد  
 ما التائبة عن الظرف نحو مادامت السموات وهدهم مرة التسوية وهدك كما  
 وحيث وحرف التخصيص الطلبي وعدو عصلة عام أو صفة عام نحو كل رجل  
 أنانى وفي التعاريف أيضا لانه في أصل الوضع للغير وهذا الاستعمال عارض بقى  
 أن مقتضى التمرين وجوب اقتران حدث الفعل مطلقا بزمانه وحينئذ مقتضى عما  
 لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع  
 الارادة والخلق ويجاب به بـ **كفى** في ذلك توهم الفعل للزمان ولا ناصر اللغوى  
 في حواشى التصريف بتحقيق تشييع به من ليس له فراجع ما شئت (قوله اذهو  
 متفق على بناءه) هذا انما ياسب عند كرايمنى من الافعال الآن يقال ما جاء  
 على الأصل له قوة تنقضى تشييعه في كل مقام (قوله الاباز يادة) هي حروف

لان الفعل الذى هو الحدث  
 امامة قدم على زمان الانباء  
 أو مقارن له أو متأخر عنه  
 فالأول هو الماضى والثاني  
 الحاضر والثالث المستقبل  
 وقال ابن الجوزي لا يدل على  
 ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى  
 له ما بين أيدينا وما خلفنا  
 بين ذلك وقول زهير  
 وأعلم علم اليوم والامس قبله  
 وليكننى من علم ما في غد  
 (ماض) وهو مادل وضع على  
 حدث زمان انقضى وحسبى  
 ماضيا باعتباره زمانه المستفاد  
 منه وقدمه على فعل الامر  
 لانه جاء على الأصل اذهو  
 متفق على بناءه ولان  
 علامته مفردة وقدمهما على  
 المضارع لانهما قد يكونان  
 مجردين والمضارع لا يكون  
 الا بالزيادة والنزول

المضارع (قوله فرع عن الجرد) لا يشكل بالفعول من عهد إذا قبل بأشياء أتت  
 من الفعول لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يمين الفعول  
 بانه زيد من قد وان كان أز يد بمعنى ان الحر وفيه أكثر كما ان استخرج أكثر  
 من ضرب وليس فرعه (قوله لما شبه الاسم قوي وشرف) لان مشابهة الاشرف  
 شرف وشبهه اشرف على الاشرف هو رجع تقديره أيضا بانه عرب وهو اشرف من  
 المبنى والاشرف حقه التقديم في كل مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر  
 العرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتسميته توطئة للبحث عن اعرابه وبنيانه  
 وبارعناه امام جودا ومترقب وكالاهم اخبر من المعلوم وان سبق له وجود  
 (قوله تأخره في الوجود) أي باعتبار الانصاف بالماثوية والحالية والاستقبالية  
 بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن الذاتي  
 متقدمة ولا باعتبار الانصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع طرفيه الا لترتيب  
 في الانصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الخميس محقق انصافه بالحالية والماثوية  
 بالماثوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله ثناء التأنيث) أي بمقدور دخول  
 سمي ثناء التأنيث وأقبلوه والمراد بمقدور المدخول استقامة المعنى وعدم الاختناص  
 بحسب اللغة ومعرفة ذلك تتحقق بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فادفع  
 ان معرفة الفعل بمقدور دخوله ادور لتعرف كل على الآخر (قوله الدالة على  
 تأنيث فاعله) مفعلة لانه يدون التبدل لان المتحركة اللاحقة للصفات كذلك قضاء  
 التأنيث مطاقا لا تخفى الامالة فاعل كالافعال والصفات يمكن سكنت مع الافعال  
 وحركت مع الصفات لما ذكره لولاق مرفوعة مكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله  
 الافعال التي تجب الخ) أي وتبازك على مرفوعة شرح الكفاية الشافية وان نقل الجاني  
 في شرح الاخر ومية قبلها ثناء التأنيث ومثله نحو تباركت اسماء الله والظاهر ان  
 مثله لا يقال الا عن سماع (قوله وحذا) عبارة غيره وحجب من حذا (قوله في قولهم  
 كفي من يد) أي من كل تركب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوفاية  
 فانها تسبق التاء نحو كنت هذا بين أي وقته ومن استعما لها بهذا المعنى قوله تعالى  
 وكفي الله المؤمنين فقط ما قيل لا ينبغي انهم التزموا قد كبروا فاعل في غير كفي  
 المذكورة (قوله ولا يشدح ذلك الخ) يعني لا ترده هذه المذكورات لانها تقبل التاعق  
 الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض وأيضا الامالة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من  
 عدم قبولها للتاء عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت به كبر فاعله انظر  
 بالنسبة لسكني في كفي مدينا على أن هذا فاعل فالظاهر أن يعلى عدم التمسك بالنسبة  
 لسكني بان العرب التزمت بتجريد ما من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا فاعلة

مخرج عن الجرد وعكس  
 في الاوقع فقدم المضارع  
 لانما مشابه الاسم قوي  
 وشرف وأخر المماضي  
 تأخره في الوجود لانه  
 مسبوق بالحال والاستعمال  
 ولزم على هذا توسيع الاسم  
 (ويعرف) أي عن قسمه  
 (ثناء التأنيث الساكنة)  
 الدالة على تأنيث فاعله  
 وتكفنه متصرفا فكان  
 أوجها في الاول والتعجب  
 وجبنا في المدح وأفعال  
 الاستثناء وكفي في قولهم كفي  
 بهندولا قدح ذلك في كونها  
 فضلا عما يشدح لان العرب  
 التزمت بكبر فاعله

ز ياء الياء فيه فصار الغائب على فاعلها كونه في صورة الغضلة وهي لا تؤنث  
 لاجلها وفي المعنى في حرف الياء ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب  
 حيث قال والغالبة أي الزائدة الغالبة في فاعل كفي نحو كفي بالله شهيداً وقال الزجاج  
 دخلت تضمن كفي معني كفف وهو من الحسن بكان وبعينه قولهم اتقى الله  
 أمر وفعل خبراً يثيب عليه أي ليتق بدليل خبر يثيب وتوجيه قولهم كفي من بدليل  
 التاء فان احتج بالناصل فهو محذور لا موجب بدليل وناقص من ورقة وما  
 يخرج من شرة فان عورض بقولنا أحسن من هذا فالتاء لا تلحق صيغ الامروان كان  
 معناه الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير التاء وصحة قوله موقوفة على  
 جواز تعلق أخبار بضمير المصارع وهو قول الفارسي والبر في أجاز امر ورى يزيد  
 حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اهماله في الظرف ومنع جمهور البصريين  
 اهماله مطلقاً وافعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرمهم بلان الاصح  
 ان الجبر وفاعل فالأظهر ان يعمل بنحو ما ذكر في فاعل كفي وفي بعض النسخ الأفعال  
 في التعجب فلا اشكال لان فاعله مذكر وهو ضمير ماوكذا أفعال الاستثناء لان  
 فاعلها ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في يابه (قوله وانما اختصت التاء  
 الساكنة) أي التاء المتقدمة والياء الداخلة على المقصور عليه واقتصر حتى بقي بناء  
 على ان المراد من التاء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفته اختصاص التاء الساكنة  
 بالفعل يعلم مرجعها علامة عليه (قوله فيخيز تكرر الخ) كان عليه ان يزيد وتفتح  
 نحو قائماً (قوله ولا بحركة التاء الساكنين) أي من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفرق  
 الخ) لو على تخفها وتقل الفعل لم يفتح قوله ولم يفتح الخ (قوله الى ثل الفعل) أي  
 ز ياءة ثقله (قوله الساكنة بالذات) أي التي وضعت على السكون (قوله ولهذا قال  
 المرادى الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا بانما تحرك الثقل أيضاً لكنه اكتفى بدخوله  
 تحت المكاف (قوله بحركة الثقل) نحو قالت امية (قوله المتحركة) أي وضعا (قوله وعلى  
 الحرف) فيه ان الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف  
 لتأنيث اللفظ كما يصير ح في الساكنة للاحققة ولهذا ناصح غير بان المتحركة  
 مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولاً وأخيراً والمراد من التاء المتعوضة للدالة على  
 التأنيث فلا ريد ان الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء  
 الاحققة آخراً وعلى كل لا ريد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تأنيثه تاء ساكنة  
 تطلق آخراً لماضي أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم حركة  
 بناء أي فاعض وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هذا وعليه قد دخل المتحركة بحركة  
 بناء أصل الاسم كذا قبل وفيه ان هنت ههنا كنة لانه استدلل عليها في الشرح

وانما اختصت التاء الساكنة  
 به للفرق بين تاء الافعال  
 وتاء الاسماء ولم يعكس التلا  
 يفضي ثقل الحركة الى ثقل  
 الفعل والمراد بها الساكنة  
 بالذات فلا يضر ضميرها  
 فاعرض كأن يلاحظها  
 ساكن فيخيز تكرر نحو  
 قالت امرأه العزيز أو تضم  
 نحو وقالت اخرج عليهن  
 ولهذا قال المرادى  
 ولا اعتد بدحركة الثقل  
 ولا بحركة التاء الساكنين  
 لغير وضهما وخارج  
 بالساكنة المتحركة قائماً  
 تدخل على الاسم كقائمة  
 وعلى الحرف كزيت  
 إلا ان حركتها في الاسم حركة  
 اعراب وفي الحرف حركة بناء  
 نحو لاحول ولا قوة وأما  
 قولهم زيت وثبت بالسكون  
 على قلة حيث دخلت على  
 الحرف فلا ريد على الإطلاق  
 لعدم دلالتها على تأنيث  
 الفاعل بل هي في مثل ذلك

بقوله وذكرها هنت وانما حركت الثانية للروى وقد رأيتهم مضبوطة بخط المصنف  
بالسكون وفي بعض تعليل التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم انصاته  
تاء التأنيث الساكنة الا هذه انتهى وحينئذ المراد باختصاص الساكنة بالفاعل  
ما لا شذوذه فيه (قوله لتأنيث اللفظ) معناه كما قال التميمي مخالفا لاداميني ان دخول  
التاء في هذه الكلمات لم يكن لفظها وإنما مع انما امرادها معانيها التي لا تنصف  
بتأنيث (قوله فالمراد به تأنيث المعنى) لكن يرد عليه نحو قالت فمعة اذا كان  
لذكر فانه يجوز لحاق الفعل انما وليس ذلك على تأنيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله  
في بيان حكمهم) أى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخسروا واطهروا وكان وجه  
اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس  
بالتصديق ثم قصد بيانها بالكيفية والتلفظ بيان امام صدر من بان أمه يظهر  
فانضاف الحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين أى أظهر فانه انما  
اضافة الى المفعول (قوله لفظا) بخوضه وضرب بثلث ومنه ضرب باعلى الاصح كما قال  
التهذيب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الانفة يبقى النظر  
في بخوضه ما قبل قال انه مبنى على فتحه مقصورة عن ابعاء هذه الوجودة لاجل  
الالف فلا تكون هي العلامة وتظهر ذلك مررت غلامى فاهم قد يكون كسرة للجر لان  
الموجود لاجل المناسبة أو يقال انه مبنى على فتحه طاهرة يفرق بينهما بين نحو  
غلامى محل تأمل انتهى والفرق طاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل  
فلم يكن بد من التفسير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتح في ضربا  
فانهم موجود قبل وجود الالف ولم توجد لاجل مناسبتها بل اكتفى بما قد ير (قوله  
أو تقدير) بخوضه وقضى وغزا (قوله أو راعيا) نسبة الى أربعة على غير قياس  
وكذا ما بعده (قوله لمشابهة المضارع فيما مر) أى في وقوعه مفعولة وحالا وخبر  
وقفة التعليل والمضارع معرب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق  
أن يعد عن السكون الذي هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذي هو الحركة  
(قوله والاسم بوقعه موقعه) بخوضه برب رجل ضرب أى ضارب بالمضارع على مشابهة  
الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو بمشابهة مشابهة ناقصة استحق البناء  
على الحركة (قوله طلبا للغة) ولانه لو بنى على الهم اجتمع همتان في مثل شرف  
وظرف ولو بنى على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله اذا كان الخ  
مستثنى من اعم عام محذوف والتقدير وبناء على التقضى كل حالة الاحالة كونه  
مع واو الجماعة فهو تقرىع في الحال كما هو ظاهر (قوله للمناسبة) أى مناسبة الواو  
واعترض بان كونها للمناسبة ينافى كونها منسبة بناء على انما فاما اذ قد

تأنيث اللفظ والمصنف  
وان الحاق التأنيث بالمراد به  
تأنيث المعنى كما مرنا اليه  
اذهوا المتبادر عند الالحاق  
والمفرغ من تميزه شرع  
في بيان حكمه فقال  
(وبناءؤه على الفتح) لفظا  
أو تقدير ثلاثا كان  
أو راعيا أو راعيا  
أو راعيا ولا يزيد على  
ثلاث بنى على الحركة  
لمشابهة المضارع فيما مر  
والاسم بوقعه موقعه  
بالفتح طلبا للغة  
وخص بالفتح طلبا للغة  
(الا اذا كان مع)  
واو الجماعة فيضم آخره  
(كضربوا) للمناسبة الواو  
وأما بخوضه واو اشتروا

صرحوا بانها الكسرة في امس البناء مع كونها للتخاص من اتقاء الساكنين فتأمل  
 (قوله فبها اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعوا واشتروا وتغزل كل من الواو  
 والياء وانفتح ما قبله فقلب الفاقم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو  
 مضموما تدبرا (قوله المتحرك) اراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببدنه المتصل بالفعل  
 كثنائي في ضربنا زيد لان الحرف المتصل بالفعل من تامتحرك (قوله كراهة توالي  
 أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بانها فاصرة اذ لا يوجد التوالي  
 الا في الثلاثي الصحيح وبعض الحماشي نحو انطلق والكثير لا توالي فيه مفعرا عنه  
 أولى بان توالي الميم قبل بدليل علبط وعرش وحينئذ دل ولو كان مقصودا لا همال  
 وضعه علم بتموضعه دون ضرورة ولابد ان التانيث التاء نحو شجرة قال وانما  
 سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو اكرم متاوأ اكرمنا ثم حلت التاء والنون على نا  
 للساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو تضمنت الالف على  
 الاكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه  
 أربع اقساما عنه أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكذلك لم يتوال  
 في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلندوة  
 وقعدوة فلو لم يعتبر التاء لو حب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفعهم الواو  
 المتطرفة المضموما قبلها قلت الأصل في قلندوة وقعدوة وهو الفرد موضوع  
 على التاء والحذف طار كافي الجمع نحو لانس وقاحد بخلاف نحو شجرة  
 فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وعرش وحينئذ دل فراعين الأصل والأصل  
 علبط وعرش مثل قرنفل وحينئذ دل ثم ما ذكر من منع العلة تاء صرة أحدهما  
 ذكرهما ابن الانباري وصحح الجواز اني ان الساكنون حينئذ لا تاء كما لا يخفى  
 وبناء الفعل على الساكن جار على الأصل فلا يسأل عنه ليجتاز تعديله (قوله  
 كجزء من الفعل) سيأتي وجهه في باب الفاعل (قوله وخرج بالرفع المنصوب)  
 نحو ضربت اذ لا يلزم توالي ما ذكرنا من ضمير المنصب في معنى الانفصال (قوله  
 والمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربت فانه مبني على الفتحة الظاهرة والمقدرة  
 على ما صرحوا بالواو فبني معها على الضم على ما قدمه (قوله وقد شمل ذلك كله محمول  
 المستثنى) وهو قوله وبناءه على الفتح (قوله عارضان أو جهما مامر) أي المناسبة  
 وكراهة ما ذكره على هذا فمما ينبغي ان يفتحه مقدرة استقفا لا منع من ظهورها  
 اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل  
 ولا يجوز أن تأمل أما تقدير الفتحة استقفا لا في ضربت فظاهر وصريح به بعضهم  
 وأما تقديرها استقفا لا في ضربوا فهو مشكل والتبادر ان يكون التقدير فيه لا تعذر اذ

فبها اعلال معروف (أو)  
 كان مع (الضمير المرفوع  
 المتحرك فيمكن) آخره  
 تسكين ياء (كضربت)  
 بتعليق التاء كراهة توالي  
 أربع متحركات فيما هو  
 وأربع متحركات فيما هو  
 كالسكامة الواحدة لأن  
 الفاعل كجزء من فعله  
 وخرج بالرفع المنصوب  
 والمتحرك الساكن غير  
 الواو في ما بين الحالتين يبنى  
 على الفتح كما اذا تجرد وقد  
 شمل ذلك كله محمول المستثنى  
 منه مذهب بعضهم وأما نحو  
 على الفتح مطلقا وأما نحو  
 ضربت وضربوا فالسكون  
 والضم عارضان أو جهما  
 مامر وعليه المصنف في  
 الاوضح  
 كالشرح

يستحيل تحريك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد وما يؤيد انهم المتعذر ماض حوا  
 به من ان تقدير الحركة في المحرك والمضاف لباء المتكلم للتعذر لا شغل المحل بحركة  
 الحركات الثلاثة (قوله توهم ان الماضي الخ) أي وانه مبني على السكون  
 مع الضمير المذكور اسكن بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شيء بخلاف بناءه على الضم  
 مع الواو فن شمسكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك شرح الشارح الكلام  
 ولعل الاقرب ان مراد المصنف وبنائه على الفتح انظرا لامع الخ أي فلا يبنى على  
 الفتح لفظا بل تقدير او اعمل هذا حكمه قول الشارح توهم دون يقتضي لكن جملة  
 الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله فيضم فيسكن دون ان  
 يقول فيسكن على الضم فيبنى على السكون مشعر بموافقة في الاوضح وبما تقرر علم  
 ان ما في بعض النسخ من قوله وما ذكرته من انه مبني على الضم مع الواو الجماعة هو  
 مقتضى ما في المتن والشرح وبصرح قرينه في حاشيته على الاوضح عن بعضهم  
 اسكن صرحوا بهذا الكلام على ألقاب البناء على ان الضم لا يدخل الفعل كالسكر  
 فليتنامل انتهى مع انه غير ظاهر زائد لا حاجة اليه في المحب التحسية عليه وعلم  
 التعرض لما في اثباته فعليه بالتدبر التام هذا راقال الراعي في شرح الانسية عند  
 الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها بما حاوره الواو الضمير في الفعل الماضي  
 فتخبره بوابلصه هكذا قالوا اظاهروا في الماضي والامر المندرج الى الالف والواو  
 امر ما يبينان على حذف النون فانهم اخوان والامر يبنى على ما يجزم به مضارعه  
 من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبنى على حذف النون لأن  
 سيمبو يدرجه الله قال في باب التسمية بالحر وف انك تعيد اليه النون اذا سميت به  
 فتقول يا ضرر يا ضرر بون وهذا دليل على انه مبني على حذفها (قوله ومنه) أي  
 مع جميع البصريين والكسائي من الكوفيين (قوله لقبولهما) أي عند جميع  
 النحويين (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لان التاء المذكورة الدالة على تأنيث  
 الفاعل والتاء الاخيرة لهم وبئس ليست كذلك لأن مرفوعهم ليس فاعلا  
 لمعناهم ما لان معناه ما ان كان أمده أو أذم فواضح وان كان حسن وفتح فلا ن  
 الفاعل هو النفس الذي هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بكسرة ولا اذنة  
 او هو مذكر الا ان يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فردة المقصود بالحكم وقال  
 الرضي ودليل فعلية ما لحاق التاء التي لا تعقب هاء في الوقف ما وهي انما تلحق  
 الفعل واربعة أحرف لات وعت وبرت ولعلت (قوله من توضع الخ) من شرطية  
 وتوضا فعل ماض والفاء في فهم اربطة الضمير يرجع الى الرخصة والتجارعة  
 بمحذوف أي فبالرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل

توهم ان الماضي مع واو  
 الجماعة مبني على الضم  
 وليس كذلك فتدبر حوا  
 عند الكلام على ألقاب  
 البناء ان الضم لا يدخل  
 الفعل كالسكر وقد مر  
 ذلك تنامل (ومنه) أي من  
 الماضي (نعم وبئس)  
 لقبولهما التاء المذكورة في  
 الحديث من نون يوم الجمعة  
 فمما ونعت وفيه أيضا أو عوذ  
 بك من الخيانة فانما بئس  
 البطانة (و) هكذا (عسى  
 وليس)

مستتره مفسر بغير محذوف وكذا المحذوف بالمدح محذوف والتقدير ونعمت  
 رخصة الموضوع ولكن قال بعضهم ان تمييز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم  
 مفسر الضمير حيث لا نه كالعوض من الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما يقبل ال  
 فلا يكون مثلاً وغيره او فعل من ولا تامة ما خلا لا فاعوا والتمشيري ولا كما يجمع  
 بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التمييز في الحديث لانه عوض منه البناء وفي  
 الرضى واعلم ان الضمير المهم في نعم ويشس على الاظهر الاغلب لا يبنى ولا يجمع ولا  
 يثبت اتفاقاً بين أهل البصرة وكذا في كلام غيره وعمله به اثنين لكن في بعض شروح  
 الاقنية ما يخالفه في التأنيت وجعل منه الحديث (قوله لقبولهما التاء الخ) فيه  
 ما عرفت لان مر فوهما ليس فاعلاً لانهما التني والرجاء ومر فوهما  
 لم يفعل التني والرجاء الا ان قال معنى ليس الاتقاء وهو قائم بمر فوهما فهو مثل ماتت  
 هند ومن قال معناها التني فراحه الاتقاء لان المصدر كثير ما يراد به الحاصل  
 بالمصدر او ملحقه مصدر المبني للفعل والمراد بفعل الفعل ما يشعل من قام به الفعل  
 (قوله بويكيل) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توليت) خبر عصى وعند السكوفيين  
 بدل اشتمال (قوله أى الصبح) أشار بذلك الى ان المقار في غاية الضعف حتى انه  
 لا صفة له (قوله وقيل ان نعم وبش اسمان عند جمهور السكوفيين) لعل وجه بناءهما  
 حيثما تضمنهما الانشاء بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشاء  
 بالجملة لا بنعم أو وبش وحدها وهذا يختلف في حكاية الخلاف على طريقين  
 أحدهما ما ذكره الشرح والطريق الثانية حطرها ان عصفور قال لا خلاف في  
 أن نعم وبش فعلا وانما الخلاف في ما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون  
 الى ان نعم الى جل جملة فعليه وكذلك بش وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها  
 اسم يوم أو المدح نقلت عن اصلها وهي ما وذهب الفراء الى ان الاصل  
 في نعم الى جل زيد جل نعم الى جل زيد حذف الموصوف واقبت الصفة التي هي  
 الجملة من نعم وبش وفاعلهما مقامه فيكم لهما بحكمه فنعهم الرجل وبش الرجل  
 عندهما رافعان لزيد كالوقات مدح زيد وندموم محرو وذهب الرضى الى طريقة  
 اخرى قال انها تعرب من دعوى الغيب لولان الاصول تدعو اليها وحاصلها انهما  
 صار مع فاعلهما بتقدير المقدر كصفة مقدمة على موصوفها كعند قطيفة فنعهم  
 جيد فيكم كصفة مشبهة وكان تقدير نعم الرجل زيد في غاية الجودة فصار اجراً  
 جملة بعد ان كان جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبراً مقدماً وزيد مبتدأ وخرأى  
 زيد رجل جيد قال ولم يوجع الى الضمير العائد الى المبتدأ لأن الخبر في تقدير المفرد  
 واعلم ان السلام في نعم وبش الجامدين وذلك اذا استعمل لا انشاء المدح أو الذم

لقبولهما التاء أيضاً  
 فتعربت هند ان نقل  
 وليست مفقودة ولا تصالهما  
 بضمائر الرفع نحو ليسوا سوءاً  
 است علمهم بويكيل قول  
 صبيح ان توليت والحكم  
 على هذه الاربع بالفعلية  
 اتعاهد (على) قول (الاصح)  
 أى الصبح وقيل ان نعم  
 وبش اسمان

فانه ما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معاني الافعال من البدالة  
على الحدوث والزمان فاشبه الحرف لذلك أما اذا استعمل استعمال الافعال المتصرفية  
وبدنى منها المضارع والامر واسما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالجمعة  
والبنوس فليس اسمان محل النزاع وان عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشروط  
اسمه ان يكون ضميرا او وحيدة حذف وقا لا يسيرا في ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور  
في الملاقاة القول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا وخلافا لابن السراج وتعليل  
في الملاقاة القول بالحرفية وان محل الخلاف في عصى الجملة أما عصى المتصرفية  
فمفعول باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الجباء وان رأسي قد عسى \* فيه المشيب لزرت أم القاسم  
أي قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عامها) أي بالطراد وكثرة كقَالَ الرضى  
بـخلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أي لانه فعل متفق عليه بخلاف نعم  
و بنس (قوله نعم السيرة على بنس العير) قاله شخص قد سار الى محبوبته على حمار  
«طبي» السيرة وقول الدماميني في المنهل الصافي ان السيرة هنا جلد بوضـح في عنق  
الحمار عقلة عن أصل الفصة والعير بنوع العين الهمة الحمار وحشيا كان أو انسيا  
ووقع الى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المستف وكسر العين فقلت  
له فورا افزع عينك ولا تتخفى لطفا لاضافة (قوله أي يقول فيه) عبارة التصريح  
وأجيب بان الأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السيرة على غير مقول فيه نعم  
العير حذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الفصة مقامها بحرف الجر في الحقيقة  
انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون  
في الضرورة أو حيث يكون الانتم بعضهم متقدم جرحين أو في نحو منا طعن ومنا  
أقام ومنا قومها يفضلها أي فريق طعن وفريق أقام وواحد يفضلها وكلا الاسمين  
متنفي في التامين وانما احتجج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لا تقع نقبا الا  
بالتأويل بخلاف نحو ما يلي بنام صاحبه فالتقدير بليلى نام صاحبه لان نام صاحبه  
جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف  
علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما انفا كما في بنام وما ذكر  
من الجواب يقال في قوله

سبحك الله بخير يا كرم \* بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مر فوالد كرم ذكران مالان في شرح التمهيد ان البيت محمول على  
جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبيل عروض الاسمية  
كقَالَ

لدخول حرف الجر عامها  
في قوله ما هي بنعم الولد ونعم  
السيرة على بنس العير وأجيب  
بان مدخول حرف الجر  
محذوف أي يقول فيه نعم  
الولد وعنى غير مقول فيه بنس  
العير وسبق في الكلام في باب  
الفاعل على اعراب مر فوعدها  
على هذا القول



ثين الزمي لان لان زمنه \* على كثرة الواشين أي معون

فوقع الزمي على لانه داخل علمه ان فاجراها بجري اسم حين دعت الحاجة الى ان  
يعامل لفظها عاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عيسى  
وايس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما  
فقد قول فالق الفارسي وأما الحاق الضمير في لست ولستم فليس بهما بالفعل لكونه على  
ثلاثة احرف و بمعنى كان وكونه رافعا وانصبيا كالحق الضمير هانا وهاوا وها في مع  
كونه اسم فعل لقوة مشابهته الافعال لفظا كذا نقله الرضي قال الدماميني خلاص  
من ذلك ان ابا علي تخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل وان يرى جهة  
لحاقه ما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها (قوله  
والثاني حرف نفى) في الارشاد فرغم الكو فيون انها تكون عاطفة في المفردات  
تقول قام القوم ليس زيد وضررت القوم ليس زيدا وضررت يا قوم ليس زيدا ولا  
يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالة على الحدث والزمان) بين بعضهم  
عدم دلالة اسم على الضمير يجوز ليس زيدا بقا غدا اذ دللت على الضمير لم يحج  
ذلك كالا يجوز كان زيدا قاعا غدا واستدل على حرفيهما أيضا بعدم تصرفهما  
واجبب بان عدم التصرف لا يقتضي الحرفية (قوله ولان افادة الخ) هذا هو  
الدليل المتيقن للثبوت وهو الحرفية وما قبله انما يبعد عدم الحرفية ولا يلزم منه  
الحرفية (قوله يجمع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أي لان اسم انما  
لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أي المذكور والافاقيا من ذلك  
قال في المكشاف في تفسير قوله تعالى عوان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشاربه  
الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكرناه انتهى والتأويل بالمدكور كالتأويل  
بما ذكر بناء على ان ال في الوصف الصريح موصولة وان اريد به الثبوت وما يقتضاه  
كلامه من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا و مرجعه متعدد فيقول بالوصول  
يخالف ما أشار اليه في سورة الانعام في تفسير قوله من الغد غير انه يأتى بكم بذلك  
اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة أو بما أخذ وختم عليه انتهى فانه صريح  
في ان اسم الاشارة اذا خالف اشار اليه يحتاج الى التأويل وهو الحق اذ لا معنى  
للتأويل بل يحتاج الى التأويل مع امكان التأويل بالشأن أولا وقد اعترف بها  
أشار اليه في سورة الانعام في سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه فليقل كالا يقتضي  
على من راجع كلامه ولم يبق فيه الما ظرون فيه بما فيه من التناقض واعلم انه انما  
لم يحج اسم الاشارة الى التأويل بل لانه كل وصول في كون تنبيهه او جمعه ما  
وتأنيبهما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد منهما بعينه من

وقيل ان عيسى وايس  
حرفان الاول حرف نرج  
كامل والثاني حرف نفى كما  
الناقبة لعدم دلالة على  
الحدث والزمان ولان افادة  
معناها متوقفة على  
غيرها كسائر الحروف  
واجبب يجمع الاول ولو سلم  
فعدم دلالة على الحدث  
والزمان فافادته على ذكر  
المعنى بعدهما انما هو  
لشبههما بالحرف في عدم  
التصرف في الشا بهما اعطيا  
حكمه في التوقف المذكور  
اذ بعض السكمان قد يعطى  
حكم بعض  
بينهما كالفان ع

المفرد والثني والمجموع تذكيرا وتأنينا انما هو ليقترن عند الخطاب وذلك انما يحتاج  
 اليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمان الغيبة التي هي محل هذا  
 الكلام بخلاف اسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانها انما تستعمل اذا  
 كان المذكور معه ودأب المتكلم والمخاطب فهما بركة في التمييز واعلم انه اذا  
 خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الاشارة لان جبره أقوى وهذا الحس الظاهر  
 ولان فيه تدليل التأويل لان في تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ  
 هذا فانه مهم وفي عبارة الشرح حجازة لانه لا وجه للنسج المذكور لان عدم  
 دلائلها على الحدث والزمان عارضة في الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان  
 الاظهر في الجواب ان يقال ان أر يد عدم دلائلها على ذلك وشدها فهو ممنوع  
 وان أر يد استعمالها فهو مسلم لكنه لا يفيد لان الاعتبار بالدلالة الوضعية وقوله وبأن  
 توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والظاهر ان يقال وبسليم الثاني الا ان توقف  
 افادة المعنى على الغير لا يقتضي الحرفية مطاقا بل اذا كانت لذات الكناية  
 لا الامر عارض كما هنا فان توقف معناها على ذكر المتعلق بعدهما انما هو الخ  
 فليتأمل (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو طوف على متوهم أى قال كذا وأشار  
 ومثله شائع والاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وفي عرف اليانين الكناية عن  
 الشئ بوساطة قليلة غير خفية فقوله وأشار بمعنى قصد انعارة (قوله وهو مستقبل  
 أبدا) أى مستقبل زمنه لا يتفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار  
 الحدث المأمور بابقاعه وأما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء  
 هو ايقاع معنى بالفظه فإقراره في الوجود ان كل انشاء في لزمن حال من حيث كونه  
 انشاء وان من الانشاء ما حدث منه مسند الى المتكلم باللفظ الانشاء في نحو بعث واشترت  
 وهذا حال لا غير وايست فعملية هذا الاعتبار ومنه ما حدث منه مسند الى غير المتكلم  
 باللفظ الانشاء وهو الامر وهذا الزمان حال من حيث هو انشاء ومستقبل من  
 حيث الحدث المطلوب به وفعلية به هذا الاعتبار لا بالآل واثبات الحال للافعال  
 الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع وانما ثبوتها له من ضرورة الوقوع  
 فلا يتأني هذا اني ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الانشاء وان ذلك لا يقدح  
 في فعلية العروضة لان ذلك بالنظر الى الزمان الذي كانت دلالة عليه في أصل الوضع  
 فلم يتوارد النفي والاثبات على محمل واحد (قوله أو دوام ما حصل نحو بابها  
 النبي اتق الله) قال المصنف الان براديه الخبر نحو ارم ولا خرج فاه بمعنى رمت  
 والحالة هذه والاسكان أمر الله بتجديد الرمي وايس كذلك انتهى ويجوز ان يكون  
 بمعنى اعتد بالرمي أى اعتقد الاعتد ادبه فيكون باقيا على الطلب ولذا كره

وأشار الى القسم الثاني من  
 أقسام التعليل بقوله (وأما)  
 وهو مستقبل أبدا اذ  
 المقصود به حصول مالم  
 يحصل أو دوام ما حصل  
 (ويعرف) أى يقترن  
 فسميه (بدلته)

من التمهيد بالأمر هو الأصل وقد يخرج عن ذلك لعل الخ (قوله على الطلب)  
 أي لحدته (قوله لا يا ضمما الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله لخرج نحو لا تضرب)  
 أو تضرب فإن دلالة على الطلب بواسطة اللام والتمثيل به أولى لأنه طلب فعل قومه  
 دخوله أقرب ونحو توذنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله فانه وإن دل على الطلب  
 بدليل جزم المضارع في جوابه وقيل ياء المخاطبة ليست دلالة على ذلك بنفسه بل  
 باللام المقصورة ونحوه المطلقات يترى بصن وما أشبهه بماد دلالة على الطلب عارضة  
 وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى وكان عليه أن يقول وليد دخل ما استعمل من  
 ضبيعة الأمر في نحو الياحة بقرينة دلالة على الطلب بنفسه وانما استفيد الياحة  
 بقرينة أو بما قرر علمه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتمهيد مع مالا يترافع  
 قوله بنفسه إلى قيد الوضع (قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر  
 أن هذا التركيب على حذف زائد كان غنيا فهو يخيل (قوله ولا يدع ذلك الخ) الظاهر  
 أنه حمل معنى ولم يرد أن مع متعلقة باسم لا المحذوف لأن ثبوت مثل ذلك محتمل نظر  
 والظاهر أن سمع في موقع الحال من الضمير في بدلته أي حالة كونه مصكوبا مع قبول  
 الخ (قوله نحو كل الخ) الأولى التمثيل بالمجرى من الياء لانه الذي يقبلها (قوله ياء  
 الفاعلة) أي الموضوع بطريق الأصل للفاعلة أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو  
 اللاحقة للفعل المضارع فلا بد على قوله الآتي فهي فعل مضارع نحو ضرب زيد  
 إذا كان المتكلم بمؤنثا (قوله عند سيبويه والجمهور) وقيل إنها حرف والفاعل  
 مستتر في الفعل وكذا الألف والواو والنون وعليه المأزني ورد بانها لو كانت حروفا  
 لسكنت النون ولم يكن آخر الفعل لها ولثبت الياء في التنبيه كناء التأنيت وبان  
 علامة التأنيت لم تلحق آخر المضارع في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا  
 القنبي رحمه الله ظاهره أن ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر وقد صرحوا  
 بأن اسم الفعل جمعه منقول ما عن المصادر الأصلية الكائنة في الأصل أصواتا  
 أو من الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى وهذا يحجب لما سأتى في هذا الشرح  
 من أن اسم الفعل إما مخرج وهو ما وضع من أول الأمر اسم للفعل أو متقول وهو  
 ما وضع لغيره ثم نقل إليه وذلك أمر مشهور ومنه لو لم يخل بزال ونحوه بما يدل على  
 الطلب (قوله بمعنى أنه) تفسير المقصود من الردع والافتعالي انتهى بمعنى الارتداع  
 لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسير معنى الحرف بضمون الكلام على أنه منع دلالاته  
 على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر ألا يقبل ياء  
 المخاطبة ولا نون التوكيد الاشتداد على ما في القنبي (قوله فانه ليس أمرا) بل هو  
 فعل ماض جى به على صورة الأمر وعليه فالظاهر أنه مبنى على فتحة مقدرة على آخره

على الطلب) أي بنفسه  
 لا يا ضمما غيره الياء يخرج  
 نحو لا تضرب فإن الدلالة  
 على الطلب وان فهمت منه  
 فهي بواسطة حرف النسي  
 الذي هو طلب الترك ولا بد  
 (مع) ذلك من (قبوله ياء  
 المخاطبة) نحو كل ياء تترقى  
 وقرى عينا أو نون التوكيد  
 كاذن والمراد ياء المخاطبة  
 ياء الفاعلة وهي اسم مضمرة  
 عند سيبويه والجمهور وقيل  
 دلت كلمة على الطلب ولم  
 تقبل الياء أو النون فهي  
 اسم فعل كترأ أو مصدر  
 كضرب زيد أو حرف نحو  
 كلا بمعنى أنه أو قبلتها  
 وإن لم تدل على الطلب  
 فهي فعل مضارع نحو  
 ليس بضم ونبتكون أو فعل  
 تعجب نحو أحسن زيد فانه  
 ليس أمرا على الأصح بل  
 على صورته وانما قال ياء  
 المخاطبة لم يدل ياء التكميم  
 لأن هذه تكون في الاسم  
 والفعل والحرف نحو مربي  
 أخى فأكرمه مربي ولم يفرغ  
 من تمييزه شرعا في بيان  
 حكمه فقال (و بناؤه على  
 السكون)

منع من ظهورها مجيئها على صورة الامر أو مبني على السكون لكونه على حقيقة الامر وان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضر ب أو تقديرًا نحو اضر ب الرجل وعض وهلم وقد اجتمع على قوله

من أيا قاسم وأم آياه \* ولزيدا ومن آياه الجهول

وذلك لان من في المؤنثين أمر من المين وأيا قاسم مفعول به أي كذب أيا قاسم يافلان وان شئت نصبت أيا قاسم على النداء وأم فعل أمر من أم يؤم وأياه مفعول به منصوب بأم أي أقصد ول فعل أمر مبني على حذف الياء من ولي بلي وزيداء مفعول به أي قاريه وآياه الثاني مفعول من الثاني أي كذب آياه والجهول انعتب آياه وانفسه للاطلاق والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ قيد المتبذل حتى يصير الاستثناء الآتي منقطع الابدان المعتدل لا يدخل في الصحيح ونحو قوم الخ لا يدخل في الميم متصل به التميمي المذكور واغما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى ليس داخل تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه ~~تتبعه~~ علم محاسر في ول زيد ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد ومثله

تفحذ زيد الخ الجود والفضل \* واهمال ما ر جوه منكن من البسل

لان محمد محم منادي مرخصم ودفعل أمر من ودي بدي وزيداء مفعول به والبسل الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه الحركة كما أشار اليه الدماميني ملفظا بقوله أقول بأسماء قولي ثم يازيد قل \* وذالجتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل أي بدي بدي عذمت حذف الياء لثبوتها وتبقت حركة الهضرة للام قبلها وحذفت (قوله ضمير تنفية) نحو قومافانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو قوموافانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو قوموفانه يبنى على حذف النون ومحل بناءه على السكون أيضا اذ لم يتأثره نون التوكيد لفظا وتقديرًا والابني على الفتح نحو اضر بن واخر بن ومنه

يارا كبا بلغا خوا نسا \* ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلعن بالنون الحفيفة فحذفت لانتفاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا (قوله وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتدل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ إضافة المعتدل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتوحيده الى ما يشبه ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف آخره خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أو لا أو بناؤه على السكون ولذا لم يقدري ببنى مثلا ولم يقدري المبتدأ بعد انقضاء كون الاصل تقديم المبتدأ كراهة الفصل بين انشاء البسيطة ومداخلها في كلام المصنف بما ليس منه ولا به

اذا كان صحيح الآخر ولم  
يصل به ضمير تنفية ولا ضمير  
جمع ولا ضمير المؤنثة  
المخاطبة (كاضر ب) وانطلق  
واستخرج اذ مضارع مجزوم  
بالسكون (الا المعتدل) وهو  
ما آخره أو أو الع أو آراء  
(فعل حذف آخره) بناؤه  
وهو حرف العلة

لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو يؤن النسوة (٧٩) (كأغزو واخش وارم) اذ مضارع مجزوم بحذف

آخره فأغزيتني على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعهما مثلها (و) (الاغزو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تنبيه (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف التون) بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك مجزوم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزى وان اتصل بالمعتل ونون النسوة بنى على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحوون واقعدن واعلم ان المضارع لو قال كافي الاوضع بناؤه على ما يحجز به مضارعه لكان أحسن لكن لما ذكر ان للماضى ثلاثة أحوال أراد ان يذكر ما انما يصح ان لا امر كذلك (ومنه) أى من فعل الامر (هلم فى لغة) بنى (قيم) المحققين بها الضمائر بحسب من هي مستندة اليه نحو هلم يازيد واحدة لا يختلف بحسب من استند اليه بل عنهم جاء التثنية نحو

و بنى على ما هو من كلامه (قوله لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم) أى من الضمائر فانه حينئذ ينبنى على حذف التون كالصحيح كما بقى وقد قال هذا معلوم من قول المصنف ونحو قوما الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتثنية بالصحيح ان المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو يؤن النسوة) أى أو يؤن التوكيد المباشرة لفظا وتديرا والابنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله في البناء المذكور) الانسب ان يقول فان اتصل بالمعتل ذلك فكما صحح كما صنع فى لاحقه لان كلامه بيان انه هو قوله السابق لكن بشرط الخ قد عبر (قوله اغزوا) أصله اغزوا وبواو الاولى لام اليكامة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو تقيله ثم اللام لا اتقاء الساكنين مضار اغزوا على وزن افعوا (قوله اغزى) أصله اغزى استعملت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لا اتقاء الساكنين بينها وبين باء الضمير ثم كسرت الزاى للناسية الياء لا اتقاء الياء واو الوقوعا ساكنة بعد تنبيه وان شئت قلت نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركتها ثم حذفت لا اتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو ارمين ياء نداء وظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به النون المذكورة ينبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصلى ذهب فليجز (قوله ولو قال كافي الاوضع وبناؤه الخ) فيم انه لا يظهر فى امر جمع المؤنث صحتها كان أو متصلا فانه مبنى على السكون ومضارعه ليس مجزوم ما بناؤه على السكون وكونه فى محل جزم على السكون بعيد يخصر ساقى المعتل ولا حظ منه مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل وله ان زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج هذا لو كان معر يا ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم اذا باشرة نون التوكيد فانه ينبنى على الفتح صحيحا ومعتلا ولا يقال ان مضارعه مجزوم بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارعه له كنهات على مقاله الجوهرى ولا يعلم منها حكم الامر الذى مضارعه ليس معر باعلى تلك الزيادة فدعوى الاحاد غير حسن (قوله ومنه) فصله عنه لان فيه خلافا لقوله هلم فى لغة (قيم) أى على لغة تميم لانهم استعملوه على وجه علم منه انه فعل أمر نبنى على لغتهم فعل امر لا يتصرف ملزما ادغامه واستعمل له مضارعا من قيل له هلم فقال لا اهل وقيل هي فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب القلبية لا التزام فتح معها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاطهار واجب بأن التزام احد الجائزين لا يجزى جها عن الفعل وحكى الجرى فتح الميم وكسرها عن بعض

وهي ياء موهما يازيدان وهما يازيدون وهن ياء نداء وانما هى الجازفة عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من استند اليه بل عنهم جاء التثنية نحو

بني تميم واذا اتصل بها الغائب نحو هلم لم تضم بل تفتح أيضا وكذا اذا اتصل  
 بها ساكن نحو هلم الرجل ولا ينافي اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها المسافر في صبي  
 وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم والقائلين) نبيه المصنف في شرحه على آيتين من هاتين  
 الآيتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان كانت بمعنى قرب وأجسر كانت متعدية  
 وان كانت بمعنى أخبل فهي لازمة وقد تعدى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هاتان)  
 أشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه منسيع المتن ومنه الى ان قوله في الاصح  
 عائد الى هات وتعال فقط لا الى هلم وقوله الآتي بعد قول المصنف على الاصح صريح  
 في ذلك الساكن قد عرف مما عرفت الخلاف فيه اعتد النحويين في لغة تميم وحينئذ  
 فقول المصنف في الاصح راجع للجميع كما أثرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضي  
 هات بمعنى أعط وتصرف بحسب المأمور افراد وتثنية وجعبا وقد كبروا تأنيبا  
 تقول هات هاتيا هاتوا هاتي الى هاتين وتصرف دليل فعليته تقول هات لاهاتين  
 وهات ان كان بك مهاباة وما هاتيك كما أعطيك قال الجوهر ي لا يقال منه  
 هاتيت ولا يبي منه مضارع فهو على ما قال ليس يتسام التصرف ثم قال ومن قال هاتي  
 اسم قل قال لحوق الضمائر قوة مشابهة لا لانفعال وبقول في مهاباة وهاتيت انه  
 مشتق من هاتي كأحاشي من حاشي ويسمى من يسم الله انتهى وقال صاحب المفتاح  
 والاصح عندي انه ليس باسم فعل وانما هو فعل أمر من أتى الشيء اذا أعطاه  
 أبدلت همزة هاء وهو مذهب الخليل (قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة الخ) فان اتصل  
 به ضمير الاثنين نحو هاتيا يازيدان أو ياهذان استقر على كسر التاء وكان مبنيا  
 على حذف النون (قوله لا غير) أي وان اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو قل  
 زعالوا لم يضم مع الواو ونقطة الفتحة بخلاف ما اذا كان قبيل الواو كمرقة فتعلمب ضمة  
 لأن ثن أو ضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قبل أصل تعال ان يدعى بالانسان  
 الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم أسأله من العلو وهو  
 ارتفاع المنزل مكانه دعاء الى ما فيه رفعة كقولك غير ما غرت شرعيا للقول له قال تعالى  
 قل تعالوا لنمحرر بكم عليكم (قوله وقبولهما مع ذلك باء المخاطبة) لم يقل أو نون  
 التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال في التصريح ثم انظر في هات وتعال هل  
 يقبلان نون التوكيد فيه خلاف في علامة الامر أو لا فيجاء ما اختاره أولا فهما  
 (قوله وتعال) أسأله تعالى قلت الواو ياء لوقوعها رابعة فتع عدم انضمام  
 ما قبلها انبي تعالى ياء من حذف كسرة الباء الأولى للاستئصال والياء لا لتقاء  
 الساكنين بينهما وبين ياء الضمير (قوله فلان أمرت به ما ذكرنا) أي مفردا  
 (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أي ان لم تبشرهما نون التوكيد

قل هلم شهداءكم والقائلين  
 لاخوانهم هلم البنا (و) كذا  
 (هات) بكسر التاء ما لم يتصل  
 به ضمير جماعة المذكورين  
 فيضم نحو هاتوا (وتعال) يفتح  
 اللام (لا غير) في (الاصح) أي  
 الصحيح لا أنهم ما على الطلب  
 وقبولهما مع ذلك ياء  
 المخاطبة كهااتي وتعال  
 فاذا أمرت بهما ذكرنا  
 كان بناؤهما على حذف  
 حرف العلة فتقول هات  
 وتعال كإرم وانحس

لفظ أو قدس برأوا لا كان بناؤه على الفتح (قوله وان أمرت بهما مؤثنا) أي  
مفردا وأما إذا أمرت بهما جمع مؤنث فأنهما يثبتان على السكون نحو قمتا نين  
وهاتين يانهن في المثال المقدري في البناء على حذف النون إذا أمرت بهما متى مطلقا  
أو جمع مذ كرنحو تعال يا وهاتين يا زيدان أو يانهن في المثني وهاتين أو تعالوا  
في جمع المذكور ولولا وحكم بناؤه ما علم من حكم بناء المقتل كان أول (قوله وقيل  
انهما اسماء فعلين الخ) قاله الزحشمري للز وهو ما الامر والحق الضمائر بهما القوة  
مشابهة لفظا للافعال فالخاتمة واغترض بأنه يدل على ان هاتين لا تستعمل الا  
على صيغة الامر وليس كذلك فإنه يقال هاتين للماضى كعاطي وتصريفه كقصر يفه  
ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال ولله ما يعطى وما يعطى أى  
ياخذ (قوله ما دل وضعا الخ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير  
احتياج الى ذكر شيء معه ولا يقتضى ذلك انه تمام مدلوله لما عرف ان لمطابق الفعل  
الذى ههنا من جزئياته مدلول ثالثا وهو النسبة المعينة الى فاعل معين ولذا أوجبوا  
ذكر الفاعل العزير ودخل بقوله وضعا المفعول المتعدي بـ لا فإنه يدل بالوضع  
على حدث غير منقضى وان كانت لم تغلب معناه الى المفعول فيما مضى ومثله  
المضارع في سياق لو تقول يطعمكم وخروج نحو نعم ونس وعسى وجذا وسأوى  
الماضى في سياق الشرط فان دلالتهم على الحال والاستقبال وتجرد هاتين  
لما مضى أمر عارض والعبارة بأصل الوضع وبذلك سار التعريف فاجامعا ما انه لا يمكن  
يرد على عموم قوله غير منقضى الخ الامر لانه يصح ان يدل على حدث وزمان غير  
منقضى وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقضى حاضرا كان أو مستقبلا  
محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غايته انه نص في ان المضارع مشترك وتصح  
التعريف أولى من الإشارة للاقوال قدس بر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم  
كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم واو مستقبلا عاطف ومعطوف  
والمراد بالخاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى  
وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النخبة الآن وهو الزمان  
الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا سمعهم يقولون يصلى من قول  
انما دل زيد يصلى للحال مع ان بعض أفعال صلاته ماضى وبعضها باق ففعلوا الصلاة  
الواقعة فى الآتات السكتية المتتالية واقعة فى الحال وطاهر كلامه ان المضارع من  
قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بان الملاحقة على كل منهما  
لا يحتاج الى استغنى بخلاف الملاحقة على الماضى فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ  
واختبار بعض المحققين انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه اذا تجرد عن

وان أمرت بهما مؤثنا  
بناؤه على حذف النون  
تقول هاتين وعلى كبرى  
واختفى انبناء الامر على  
ما يجزم به مضارعه وقيل  
انهما اسماء فعلين وأشار الى  
القسم الثالث بقوله  
(ومضارع) وهو ما دل  
ونشأ على حدث وزمان غير  
منقضى حاضرا كان  
او مستقبلا

الفراسخ لم يعمل الاعلى الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة قوله اذا كان  
 الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون الحال صيغة خاصة كالأخويه واختار  
 بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم  
 حالته ما يشبه المستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بانه لا يلزم من أسبقية المعنى  
 أسبقية المثال وقيل انه لا يكون الحال وعليه ابن الطراوة لأن المستقبل غير محقق  
 في الوجود فاذا قلت زيد يقوم فمعناه بنوى ان يقوم غدا وقيل لا يكون الحال مستقبل  
 وعليه الزاج وانكر أن يكون الحال صيغة تعصمه فلا يسع العبارة لأنك تقدر  
 ما ينطبق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ورد بان المراد بالحال الماضى غير  
 المنقطع الآن التاميل بين الماضى والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور  
 المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضى كسرهما اسم فاعل لانه مستقبل كما  
 يقال الماضى (قوله وسعى مضارعا الخ) علات التعمية في هذا دون الاخر للتحقق عليه  
 (قوله هذا التركيب) احترز بذلك عن المعانى الفردية فلا يردان نحو من يعمل  
 معانى كبيان الجنس والتعويض والابتداء وان الالباس يحصل في بعض الحروف  
 كلام الامر ولا مكي لان صورته ما واحدة والمعنى مختلف وكذلك فى النفي  
 ولا فى النهى ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقديم العامل على لامكى  
 ووقوع لام الامر ابتداء وانتهى بوقوعه لا من أدوات النفي اذا خيف التباسها بلا  
 التامة على انه لا يفيد فى نحو حيثك انصرف زيد افا ان اللام تحتل أن تكون  
 للامر والتركيب جملتان وأن تكون لامكى والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شئ  
 آخر لو أقاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تعاقب على صيغة واحدة) وذلك  
 فى الاسم نحو ما أحسن زيد فى الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان كل من  
 التركيبين تحتل لمعان تقررها واختر وهذا التعليل مختار من ماله وجعله سببا  
 لا عراب المضارع وأورد عليه اب المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور  
 كما يعلم قريب ان الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه فى تركيب  
 واحد وليس كذلك وبان الماضى قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه  
 يحتتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو لو كان اعتكف أو ما اعتكف فافا لحق ان الاسم  
 انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والضافة عليه ومن جملة الاماكن التي  
 تظهر فيها المثال المذكور كالا يعنى وهذه تصورى الفعل المضارع كالماتوارد  
 عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشاهقة فاعرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك  
 فى الاعراب) انما تتحقق هذه القضية لؤذكر ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم  
 يحذر ذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكره سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع

وتسمى مضارعا من المضارعة  
 وهى المشابهة لثابتة الاسم  
 فى ان كلامهما يطرق عليه  
 بعد التركيب معان مختلفة  
 متماثلة على صيغة واحدة  
 وقضية ذلك الاشتراك فى  
 الاعراب



فيه ثم ان كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الاعراب وليس كذلك فكان ينبغي  
 أن يقول وقضية ذلك اما ان في الاعراب امكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية  
 كلامه والمعنى الاشتراك في الاعراب على وجه الاصالة فتدبر (قوله امكن لما  
 كانت المعاني الخ) أو رداً على ما يمكن تقدير كل من التثنية والاستفهام والتعجب من غيره  
 كان يقال ما أحسن الى زيد بشئ في التثنية وما أحسن ز يدعيه أم أنه في الاستفهام  
 وما أحسن ز يد اعطى غيره في التعجب وهذا كان الخلق ان توار المعاني المقتضية  
 لاعراب الاسم انما هي الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله يميزها غيره) كظهور  
 العوامل القديمة من ان في التصب ولا الناهية في الحزم والقطع في الرفع (قوله فرعاً  
 في المضارع) هذا قول البصريين وقال السكوفيون أصل فيهما وقال بعض المتأخرين  
 أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله  
 في الابهام والتخصيص) لان الاسم يكون بهما بالتكثير ويخصص بالتعريف  
 والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويخصص للزمان المستقبل نحو الواسين  
 وسوف ولا ينافي هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسماً لانه  
 يستفيد من المضاف اليه تعريفاً أو تخصيصاً وكلاهما لا يكون الا في الاسم  
 لان ما هناك حكم على المجموع أي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم  
 أولاً يكون أسالة الافية على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع عناء  
 على أنه مشترك وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا اشكال أصلاً (قوله وقول لام  
 الابتداء) لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك اعبدة وعلى الفعل نحو  
 ان ربك الحكيم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات  
 لاشخصها فمدخل نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله والميم اذا الجريان لفظاً أو تقديرًا  
 ليدخل يقوم بالنسبة لفاعله لان أصل يقوم يقوم بكون الفاعل ضم الواو فنقلت  
 الحركات من الواو لساكن الصحيح قبلها (قوله برده ابن مالك) فيه ان ابن مالك لم يرده  
 من جهة انه علة في التسمية وانما رده من جهة انه علة لا عرابه فقال أما الاول والثاني  
 ولان الماضي يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت  
 قدومه فتخصص وأما الثالث لان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع  
 جواباً للو وأما الرابع فليس بطرد ولو سلم فالماضي يجري أيضاً على الاسم كقبح  
 فهو فرح وأشرفه وأشرفه وأشر وغلب غلباً وجلب جلباً وقال ان المشابهة في تلك الامور  
 بمنزلة مما جى بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني وحاصل ما ذكر  
 ان مقالوه ليس بنام في نفسه وتقدر تمام لا يفيد لان تلك الامور الاربع ليست  
 هي السبب في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط

امكن لما كانت المعاني  
 المتعاقبة على الاسم لا يميزها  
 الا الاعراب وعلى المضارع  
 يميزها غيره أيضاً كان الاسم  
 اشتد احتياجاً الى الاعراب  
 من المضارع فعمل الاعراب  
 أصلاً فيه فرعاً في المضارع  
 وما قيل من ان العلة في التسمية  
 مشابهة للاسم في الابهام  
 والتخصيص وقول لام  
 الابتداء والجريان على  
 حركات اسم الفاعل وسكانه  
 فرده ابن مالك في مخرج  
 التسميل (ويعرف) أي يميز  
 عن فميه

(لم) أي بدخوله اعليه نحو  
لم يلد ولم يولد وما يعجز به  
أي بدخول حرف التنفيس  
عليه كسوف وكذا دخول  
اللام أزالا الطليتين وانما  
اقتصرا المصنف على لم كان  
مألا في أفضله لأن لها  
امتزايا بالفعل بتغير معناه  
إلى الماضي حتى سارت  
كجزء من قوله الرضي (واقترحه)  
بالرفع على الابتداء كما هو  
قضية كلامه في التبرج  
يكون (بحرف) واحدا زائد  
(من) أحرف (نابت) أي  
بعدها أو نابت أي أدركت  
(نحو) قولك (نقوم وأقوم  
ويقوم) زيد (وتقوم)  
ياصغر ولم يذكر هذه الأحرف  
ليعرف بها المضارع  
لوجودها في أول الماضي  
وانما ذكرها تهديد الحكم  
الذي بعدها كما يأتي ومن  
الخاصة من جعل افتتاحه  
بأحد ما من علامته أيضا  
وهو ظاهر كلام المصنف بل  
قبل أن يتميز بها أولى من  
التمييز بل لعدم انشكاكها  
منه ولا تصالها به والتنصيص  
على جميع أمثله بخلاف  
لم وعليها اقتصرا بن مالك  
في التسهيل وعليه فيشرط  
في المزنة أن تكون

الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك أن تقول إنها وإن لم تكن سبب الأعراب  
إلا أنه يصح الإلحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشيء لكن فيه انقياس  
الشيء لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة لأن يجب أن يقياس العلة بمقتضى  
لأن علة أعراب الاسم تواردا لما في التي لا يعجزها إلا الأعراب لا مطلقا (قوله لم)  
أي بحد دخوله اعليه والميراث المستقامة المعنى وعدم الإتيان بحسب اللغة  
ولا خفاء في إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع ولا دور  
في تعذر المضارع ما (قوله الطليتين) أي الموضوعتين لطلب الفعل والكف  
سواء استعمل فيهما أو في غيره وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو يكفي  
الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لأن لها امتزايا) هذا انما يتجلى على قول المبرد  
من صرفها معنى المضارع إلى الماضي ونألفه وأما على قول سيديوه أنها تصرف  
لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه كما فعله أبو حيان فلا يتجلى هذا التعليل وأيضا  
انما يتجلى على القول بأن لما كنه من لم وهو قول الأكثرين أما على القول  
بالبساطة فتحتاج إلى زيادة في التعليل كان يقال مثلا انما تصرف على لم لأنها  
أول حرف وفاسي كالأصل لأنها أدخلت في الجزئية من لم لا بدليل حذف الفعل  
بعد ما دونها وعلى بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوالمه في أن حرف التنفيس  
يخصص المضارع بالاستقبال ومنزلة منزلة الجزء ولما لم يعمل ويحجب بالتمتع لا تغيير  
في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ أقوله بحرف  
من نابت ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من  
أحرف نابت) أي من الأحرف المجموعة في نابت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو  
أكرم وترجس وبرأ وتعلم (قوله تهديد الحكم الخ) هو قوله ويضم أوله الخ كما يصرح  
به الشارح قريبا والتهديد التوطئة قوله وهو ظاهر كلام المصنف (أي في المتن) قوله  
لعدم انشكاكها عنه (هذا ظاهر على كلام سيديويه والبصر بين فيما إذا اجتمع ما آن  
مفتوحات في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعل تحوفا تله تسمى ونارا تطلق  
من أن المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى وعزى إلهام السكونين وعدم  
الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما تصدر  
فيه وتوان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلا وفي هذه  
القراءة دليل على أن المحذوف من نزل التاء الثانية لأن المحذوف في القراءة  
المذكورة انما هي التون الثانية ومنه على الظاهر قوله تعالى وكذلك نجى  
المؤمنين في قراءة طاعم أصه له نجى ولذلك سكن آخره (قوله ولا تصالها به) أي  
على أنها كالجزء منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه فيشرط في الهزنة الخ)

لا حاجة للعرض لذلك في العبارة لان أحرف تأت صارت علما في الاصطلاح على  
ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غير ما وانما قال المصنف ما تقدم لان الطالبا  
قد يجعل ذلك ويغفل عنه سيما المتدئ (قوله للتمسككم وحده) أي مذكرا كان  
أو مؤنثا والمراد التمسككم التمسك فاندفع ما قيل الصواب ان يقول للتمسككم مع الانفراد  
وقس عليه ما بعده لان ما ذكره هو يجب صدق حده الضمير على أحرف المضارعة  
واحترز به عن هتمزة لا تكون للتمسككم نحو أقاموا أكرم فان قيل لك ما تقول في اخفي  
من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم قل من سكن الباء فهو عنده مضارع ومن  
فقطها فاض وقوله وحده حال من التمسك لتأويله بالنكرة أي متفرا أو التعريف  
فيه العهد الذهنى والعهد ذهنا نكرة في المعنى فيعامل مع ما ملأه أو منقول مطلق  
للحال المقدرة أي يتوحد التمسك بكون الهتمزة له توحدا أو نصب على الظرفية  
بمعنى في حال وحدته لا مع غيره (قوله للتمسككم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن  
الموضوع لجموع التمسككم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للتمسككم مع غيره قال  
الدمايني والذي يظهر ان النون في هذا المقام للتمسككم ومن يشرك في ذلك الفعل  
منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الإناث  
أو منهما ومقتضى عبارة المصنف بمعنى ابن مالك وكثيرين ان النون للتمسككم حالة  
كونه مشاركا للشاركة قيد في ثبوت التمسك ولا يلزم من ذلك أن تكون التمسككم ومن  
يشاركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للعظم نفسه  
ولو ادعاء) أي أو للتمسككم المعظم نفسه إما كونه عظمها ما يحبب الواقع أو بحسب  
الادعاء وقيل انما يستعمله المعظم نفسه بحددها حيث نزل نفسه منزلة الجماعة  
أو لان اتباعه يشاركونه في غالب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع  
لعدم المعظم كالجماعة ولم يعش منه في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به  
كأى المطول لا في الضمير ولا في غيره وأما فادته الملازمة والمنادى جبريل وحده  
فلان الجمع المحلى باللام ينسج عنه في مثل هذا الموضوع معنى الجمعية فيكون مفردا  
في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح السعدى المطول في بحث ان استغراق المفرد  
اشتمل ان الجمع لا ينتمى بالتخصيص لواحد وان قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب  
واحد محجاز فالأولى الجواب عنه عن فادته الملازمة وأنه محجاز وانما نحو بالها  
التي اذا ملقمتها لتساعف باب تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طاعت أنت  
وأنتك وانما خص بالنداء إعلان الكلام معه ولانه امام أمة وأما تجويز الكشف  
والقاضي في فان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع تعظيم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وتجويز القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون

للمتمسككم وحده وفي النون  
أن تكون للتمسككم ومن معه  
أو للعظم نفسه ولو ادعاء  
وفي الماء ان تكون

راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فلا يدل على  
 مجيئه بل على ان المحو يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل  
 انقضاه من غير الواحد عن القيام به ومنه انك تعبد وتحمده كالمهم (قوله  
 للغائب المذكور مطلقا) أى مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره المراد اللفظ الغائب فلا  
 يرد ان الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منفرد عن التذكير والتانيث  
 اذ هما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دونها آخر  
 فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله وجمع الغائبين) أى ظاهرا كان الاسم  
 كيقوم الهندات أو مضمررا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كأمير أو غيره نحو  
 السموات فيظن جمع اسمها كان الاسم كأمير أو كسر نحو الهندات يقمن والاعين  
 يدعون ومذهب البصري ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كقوله (قوله  
 ان يكون للخطاطب مطلقا) أى مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع  
 مخاطب وغائب فالقياس تغليب الخطاب لتقدمه استكون الخطاب معه كقوله تعالى  
 فن تبعلن منهن فان جهنم جزاؤكم جزاء موفور واذا اجتمع مع كبر ومؤنث  
 فالقياس تغليب المذكور (قوله وللغائبة) أى انشاؤا وتأويل فيدخل لظاهرها  
 نحو تقوم هن ومضمرها نحو هي تقوم والحقيق كامل مثل المجازي نحو تنظر السماء  
 وهي تنظر وما هو للغائبة التأويل بل نحو تجي السكبات على معنى العفة ونحو  
 تقوم الرجال والمرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبة) تنفية غائبة وشمل  
 الظاهر نحو تقوم الهندات والمضمر نحو الهندات تقومان والحقيق كاتقدم  
 والمجازي نحو تدع العينات والعينات تدعسان لكن لو كانت الغائبات بلنظ فغير  
 الغيبة فهل تقول هما تفعلان شاع فوقية تعني امرأتين حملا للمضمر على المظهر ورعا  
 للمعنى وانظرا الى ان الضم امر تراد الاشياء الى أسولها وهو قول ابن ابي العافية  
 وتقول هما تفعلان بياء تختمه رعا لفظ فان هذا اللفظ يكون لذكرين وهو  
 قول ابن الباذش والريح الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أفر سبعة  
 اتص على أخى بدم حدينا \* وما لهما ان تعلمتا متأخر  
 لعلهما ان تغيا الى حاجة \* وان ترجيا مرابجا كت أحصر  
 (قوله وهو قوله يضم أوله الخ) أى هو ما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل  
 حرفه أو لا) ينحصر في الرابعي الجرد كمثل والمخبر كتحورب وتغارب (قوله  
 أم بعضها راند) هو اللان المزب فيه وهو ثلاثة أبواب الاعمال كذكر  
 والتفصيل كمن فرح والمفاعلة كمن راند (قوله ويفتح أوله في غيره) أى في اللغة المشهورة  
 وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان) لا يرد فيهما (أما حرف واحد نحو يدرج

للغائب المذكور مطلقا  
 لتوليع الغائبات وفي التاء  
 أن تكون للخطاب  
 مطلقا أولا لغائبة أو للغائبين  
 وبهذا يظهر ان التعبير  
 بأنيت أنسب بالنسبة  
 للتصغير فيمن تعبيره بأنيت  
 والحكم الذي أشرنا اليه فيما  
 مر وهو قوله (ويضم أوله)  
 أى المضارع أى الحرف  
 المتفتح (ان كان ماضميه  
 رباعيا) سواء كان كل  
 حرفه أو لا (كيدرج)  
 اذ ماضميه دخرج أم بعضها  
 زاندا كيجيب (وه بكرم)  
 اذ ماضميه ما أجاب وأكرم  
 والهمزة فيه ما زاندا لان  
 وزنه ما فعمل (ويفتح) أوله  
 (في غيره) أى غير المضارع  
 الذي ماضميه راعي بأن كان  
 ماضميه ثلاثيا (كضرب)  
 اذ ماضميه ضرب ولا يكون  
 الا أصلى الحروف أو خماسيا  
 أو سداسيا كيطلق  
 (ويخرج) اذ ماضميه  
 انطلق واستخرج ولا يكونان  
 الا مزيدا فيهما ومن  
 انهما أى نحو

بما حزن نحو انطلق أو ثلاثة نحو استخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز في تأنيها  
 فتحذف من حركة المدغم الياء والكسر لا لتقاء الساكنين وهذا أولى لأن لا دال  
 تاء استغنى عن التبعيل ومن العرب من إذا كسر الفاء تبعها كسر العين فتقول  
 خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والفاء والتاء وقياس المضارع من الأول في قتل  
 مثلاً يقتل بفتح الفاء ومن الأخير ينقتل بكسر هاو يقتل بكسر حرف المضارعة  
 أيضاً اتباعاً لتوافق ثم هذا التقدير متعاس في كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال (قوله  
 أدغمت التاء) أي بعد نقل حركتها إلى ما قبلها (قوله وحذفت الهمزة) أي همزة  
 الوصل استغناء عنها بفتح ما بعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الأفصح)  
 قال الجوهري الكسر أفصح من الشب والفتح لغة بني أسد وهو القياس (قوله وكذا  
 نحو اهريق واسطبع) أي يستثنى ذلك وأهريق يسكون الهاء يصح التقرير  
 الآتي ما هو رقيق يقتضيه ومن هراق بدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها  
 لأنهم اتخاذه حرفاً يسكونها همزة في رقيق فلما صارت مثل دحرج فكيف قالوا يدحرج  
 فهو مدحرج قالوا يريق فهو هريق (قوله فان الهمزة فيها مضمومة) احتراز عن  
 مضارع استطاع حذف تاءه لجانسة الطاء كحذف أحد المثلين نحو ظلمت ومست  
 ففتح مضارعه كما يفتح يستطبع (قوله ليس رباعي) بل خماسي (قوله فلا استثناء) لأن  
 الشاذ لا يجب ان يدخل في القواعد (قوله وأن الهاء والسين زائدتان على خلاف  
 القياس) والاصل اراقوا طاع هذا مذهب سيبويه ان الاصل الطوع منه لا نقلت  
 حركة العين ثم قلبت الفاء لتحررها في الاصل وانما حذفت ما قبلها في اللفظ ثم زيدت  
 السين عوضاً من ذهاب العين أي من ذهاب حركة العين أو من العلة وان لم يذهب  
 من الكلمة لأن العين لما سكنت توهنت ونهت للتعذر عند سكون الادم في نحو لم  
 يطع وأطاعت فلا حاجة لقول ابن عصفور رمؤ ولا ان السين زيدت لتكون عوضاً  
 عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضر الأبي كون الحرف عوضاً من شيء  
 في حال دون آخر معدوم التنظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشيء انما يعوض اذا لم يكن  
 موجوداً وحركة العين موجودة لانها نقلت إلى التاء انتهى وانما حكم بان أصلها  
 اراقوا طاع لانهم ليسوا من أبنية الافعال ومعناها ما معني الرباعي كذا قيل  
 ويوافقه في استطاع قول سيبويه انما هي الطاع اسكنه معترض كما نقله ابن الزبير  
 من المغاربة بان معنى استطاع نذر ومعنى طاع انقاد ولم يقل أحد من أهل اللغة  
 عن العرب ان استطاع بمعنى الطاع انتهى واجود ما يتسلسل به في دفعه ما ذهب إليه  
 ابن الطبري ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وبذلك فلا يبعد

خصم وقتل بالتشديد فان  
 أصلهما الاختصم واقتل  
 أدغمت التاء فيما بعدها  
 وحذفت الهمزة ولهذا فتح  
 حرف المضارعة فهم  
 ويستثنى من كلامه نحو انا  
 فان الهمزة منه مكسورة  
 على الأفصح وكذا نحو  
 أهريق واسطبع فان  
 الهمزة فيها مضمومة مع ان  
 ما ضمها وهو اهريق وقد  
 واسطاع ليس رباعي وقد  
 يقال بانهم من الشواذ فلا  
 استثناء وأن الهاء والسين  
 زائدتان على خلاف القياس

ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره متقادا فاعلم ان طاع واذا كان كذلك فقد  
 آ. ل. فني اطاع اعني استطاع من حيث ان الفاعل اطعت بمعنى صيرت غيري متقادا  
 كانه قال قدرت واستطعت فيكون سيدي به انما جعل استطاع من اطاع  
 لا لتقائه ما معنى لان كل اقلعة عين الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل  
 استطاع حذف الفاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل في الاختيار  
 من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرق تقديرًا) ممكن للتحقيق نحو  
 كأن الأرض ليس بها شام \* فاندفع ان في الكلام تسامح لان كلامهما في التقدير  
 ربا على قطعا (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدح في قول ابن مالك في شرح التسهيل  
 ينفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به تون الالف ومقابل الاصح ما ذهب اليه  
 ابن طحطحة والسهيلي وابن درستو به وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه  
 فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا او منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه  
 بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل  
 كما سيأتي في كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودي والثانية عذمي (قوله افوات  
 ش: بالاسم الخ) فيه نظر اذ الشبه لم يفت نعم قد عورض اتصاله بالتون التي لا تلحق  
 الأسماء وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كالم يمنع ذلك الاسم  
 خروجه عن الاعراب لما شابه الحرف انتهى وهذا كما هو مرجح في أن سبب  
 الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال التون التي ترات منزلة الجزء من  
 الفعل فصارا كائتي الواحد وصر عن المصنف عند قوله وهو أسل البناء ما يدل  
 لذلك وقد يدبوجه كلام الشارح باحسين الاول ان الشبه المقضي لا عرابه مشروط  
 بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فأت الشبه بقوات شرطه اذ يلزم من عدم  
 الشرط عدم مشروطه الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشئ لكن  
 لا سلم ان الشبه المذكور ياق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكانته وقد  
 فات هذا لان التون صارت كالجزء من الفعل ولهذا يمكن آخره كالماضي وان لم  
 يتوال فيه أر: ببع حركات فاشبه الماضي كما صرحوا به والماضي لا يلزم الجري على  
 حركات اسم الفاعل وسكانته فكذلك ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغني عن وهو مني  
 على أن الشبه الاهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكانته وليس  
 مرضى عند الشارح تبعا لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم مرر عن  
 ابن مالك ان الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكانته اللهم  
 الا أن يقال ما هنا مبني على كلام الجوهري (قوله باتصاله بالتون الخ) أورد عليه  
 بأنه يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنين أو الواو الجمع أو ياء المخاطبة واجب

فكأنهما على أربعة  
 أحرف تقديرًا (ويستكن  
 آخر) تسكين بناء على الاصح  
 ان كان (مع تون النسوة  
 نحو) والمطافات (بتربعين  
 والا ان يعنون) وبني الفعل  
 معناه رجوع الى الاصل من  
 بناء الفعل افوات ش: به  
 بالاسم المقضي لا سبابه  
 باتصاله بالتون التي لا تتصل  
 الا بالفعل وبني على  
 السكون لانه الاصل في البناء

وحمل على الماضي التصل

بهم أو إذا دخل عليه عامل نحو  
لم يضرب أولون يضرب لم  
يؤثر فيه لفظا والى ذلك أشار  
بعضهم مفلح حيث قال .  
وما ناسب للشعر أرجاز لم  
ولا حكم للأعراب فيه يشاهد  
وزن يعفون يفعل والواو فيه  
لام الكلمة لأصغير الجماعة  
والنون ضمير النسوة لأنون  
الرفع بخلاف الرجال يعفون  
فان الواو فيه ضمير الجماعة  
ولام الكلمة مخذوفة والنون  
عسالة الرفع والفعل معها  
معرب وأصله يعفون ويأوين  
أولاهما لام الكلمة فاستقبلت  
الضمة على واو قبلها ضمة  
فحذفت الضمة فأتى ساكنان  
فحذفت الواو الأولى فبقى  
يعفون على وزن يعفون  
ونصت بالحذف لأنها جزء  
كلمة ولأنها آخر الفعل  
ولام الأندل على معنى بخلاف  
الثانية ولذلك حذفوا لام  
الكلمة في نحو قاض ونخازدون  
التنوين لأنه كلمة مستقلة ولا  
يوصف بأنه آخر وجبى على معنى  
وكأب من معن النسوة يسكن  
مع نون الذكور كقولهم  
ويخرجون من دارين بحجر  
الحقائب

بأنه إنما عرّبوا الحالة هذه اسمهم بالثني والجمع وأورد أيضا عليه أنه يلزم بناء  
التيرون بحرف التثنية وبنحو قول الجازمة واجب بالفرق بين النون وما ذكر ان  
النون لما انتصت بالآخر وصارت كالحزبة تعذر الأعراب بالحركة والحرف  
وتقديرهم إلا حجة إليه ولاداعي له لأنه يرجع إلى الأصل (قوله وحمل على الماضي)  
الأقرب أنه عطف على قوله لأنه فهو تعليل ثان للبناء على السكون ويرد عليه أن  
البناء على السكون غير محتاج للتعليل لأنه الأصل وأيضا الصحيح أن الماضي مع  
النون مبني على الفتح المقدّر لا السكون الظاهر ويمكن أن يعاب عن الأول بأن  
الحمل لعدم اجتماع أرباع متحركات الذي هو السبب في بناء الماضي كما يؤخذ من  
كلام الرضي قال شيخنا القتيبي الظاهر أنه عطف على رجوعنا فأنمله انتهى وعليه  
فهو تعليل ثان لأصل بناءه لأنه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك ما مر وهذه  
والثالثة تركيبه معها لأنها كالجزء لان الفاعل كالجزء من فعله ويعد هذا بحسب  
الظاهر تأخير ما هو حمل على قوله وعلى السكون فتدبر وار رد على هذه العلة أنه ان  
أريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناء الماضي لأجل اتصال النون به بدل اسمائه  
مبني قبلها ومع غيرها وحاصله ان شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم الآن  
بحسب نظير ما مر من الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للام وان  
أريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف وأما العلة الثالثة فترد على كون  
التركيب مبداء للبناء على ما سلف تعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نون التوكيد وأما  
لزم بناءه حينئذ مع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التثنية ونحوه فقد عرف  
جوابه مما سلف وانما علل بناء المضارع وان كان البناء أصلا في الأفعال لان  
الأعراب قد صار له أصلا ثانيا أو ما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء  
فراجعهم (قوله لم يؤثر فيه لفظا) بل محال فيكون الفعل في محل جزم ولم نصيب بلن  
وعلى مقابل الأصح يكون معربا (قوله ونصت) أي الواو التي هي لام الكلمة  
(قوله بخلاف الثانية) أي وأصغير (قوله لأنها كلمة) متعلق بمحذوف وهو يدل من  
قوله ولذلك أتى به لأنه أدل على المقصود فلا يراد أن الفعل لا يتعدى إلى معمولين من  
نوع واحد الاتباع وهذا قد كرت همة الفعل أولا وقوله ولذلك (قوله ويرجع) فإنه  
أعشى ممدان على الصحيح ومصدره \* يمرن بالهنا خفا فاعياهم \* والدهنا بالتصير  
والدلكة مقصور ههنا وضع بلا تميم وعياهم جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب  
ويجعل خلاب الرأكب ويخرج من عطف على يمرن وانت فاعله يتأر بل الجماعة  
ويمر وي بدله ويرجع من ديارين بكسر الراء موضع في البحر يؤتي منه بالطيب ويحجر  
الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بحيرة وهي الممتلئة والحقائب جمع حقيبة وهي

وعاء يجعل فيه الرجل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع اسكان أولى) أى لا بد من قبله  
 نون التذكير ضميرا كما مشى أو علامة كقوله يعصرون السط اقرار به واجب  
 بانهم ما بنون الاناث استهينت لذلك كرين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة  
 وان لم تستعمل ففهم هذا وقد يقال الاولى نون المؤنث ويحاج بان المصنف له اصطلاح  
 على ان النسوة بمعنى المؤنث (قوله ففتح بناء) أى على الاعم قال الامام ابو حيان  
 والحركة التي قبل النون ذهب قوم الى أنها حركة بناء وقوم الى أنها حركة عارضة  
 لا لتمام الساكنين وهو نص صديقه وفي الغرة فتحها قبل نون التوكيد في مثل هل  
 تضر من عند صديقه والمبرد وابن السراج والفراسي فتحه بناء وقيل فتحه اتقاء  
 الساكنين وهو مقتضى قول السرا في وزبه الزجاج الى صديقه والصحح القول  
 الاول بدليل هل تضر من ولم يلق ساكنات انتهى (قوله انظروا تقديرا) بالواو لا بأو  
 كما في بعض النسخ (قوله تركيبه مع هاء التر كيب خمسة عشر) أى ولا اعراب في الوسط  
 والنون حرف لا حظ له في الاعراب فبنى الجزآن لم تضر باب الكلمة على النون عند  
 الابتداء كما عرّب الاسم بالياء على التاء عنده ولا على ما قبل النون كما عرّب الاسم  
 مع امتزاجه بالتونين على ما قبله لان الاسم لاصاته في الاعراب روي اعرابه بقدر  
 الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى أصله بأدنى سبب وبما تقرظظهر الدليل والا  
 فمعجزة التركيب ليس من أسباب البناء لانهم لم يعدوه وفيها وقد رأيت بخط المصنف  
 مانعه الذي تحصل في ان التركيب لا يدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بليلت  
 وحضر موت لان حقيقة جعل السكنتين كلمة واحدة ومن أن يقتضى هذا البناء  
 انهما يقتضى التثنية فيصعب ان يجتمع على كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة  
 في أصل البناء لا ترى ان بناء الاسم دائما أو غالبا اسمه الحرف ولا تركيب في  
 الجروف عن أن يقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد في الحرف أصلا ولا يليق به  
 فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى انه من خصائص الاسماء انتهى  
 والاولى ما في المتوسط انه انما بنى لانه لو عرّب مع نون التوكيد لم يلزم انه مستند الى  
 الواحد أو الى الجمع في مثل هل تضر من ولو عرّب على نفس النون لجري الاعراب  
 على ما يشبه التونين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل انه لو فصل الخ) بدل على انه  
 معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤنث  
 بالحقيقة تقول هل تعان ياريدون فاذا وقفت على الفعل حذف النون وردت  
 واذا بنى ونون الرفع وقفت هل تعان ولو كان منيا لم يختلف حاله ولا وقفا  
 (قوله لا يلزم لا يركب ثلاثا شيئا) يشك في نحو لا يركب بالبناء على الفتح وسبب اني  
 فيه (قوله ما طاقا) سواء اتصل به الف تسعين أو اوجع أو بابه الحماط لانه قال في

فلو عبر بنون الجمع اسكان  
 أولى ولو صدق عموم قوله  
 فيما بعد وبعرب فيما عدا  
 ذلك (ويفتح) آخره فتح بناء  
 ان كان (مع نون التوكيد)  
 خفيفة كانت أو ثقيلة  
 (المباشرة) وهي المتصلة به من  
 غير جازم (انظروا تقديرا)  
 هذا مذبح الجوهري وبه  
 جزم ابن مالك وطائفة وعلة  
 البناء عندهم تركيبه مع هاء  
 تركيب خمسة عشر بدليل  
 انه لو فصل بين الفعل والنون  
 فاقبل لم يحكم ببناءه لانهم  
 لا يركبون ثلاثا شيئا كشي  
 واحد ومعنى مباشرته انه  
 تقديرا أن لا ينوي هذا  
 فاصل وذهب قوم الى البناء  
 مطلعا لان النون لما لحقه



أكدت فيه الفعلية وردته إلى أصله من البناء (و) وذهب جمع إلى الأعراب مطعنا والاصح القول ولم يقدون  
 النسوة بما قبله بهون التوكيد  
 لأن الاتباع لا تكون الاتباع  
 بخلاف المؤكدة فأنما قد  
 تكون مباشرة (فهم يقولون)  
 بالبناء لأنه قول وقد لا تكون  
 كسباني (ويعرب) أحي  
 المضارع (فيما عدا ذلك)  
 المتقدم وهو ما إذا عر  
 عن النونين (فهم يقولون زيد)  
 وما إذا لم يتأخر بهون التوكيد  
 لفظا أو تقديرًا وان اتصلت  
 به لفظا بأن فعل يندم ويذهب  
 فاعل حسبا كان أو مقدرًا  
 فالقول نحو (ولا تبعدان)  
 أصله قبل التوكيد والنبه  
 قبعان بخفيف نون الرفع  
 فدخل الحازم فحذف نون  
 الرفع ثم أكد بالنون الفعلية  
 فالتى ساكنان الالف والنون  
 المدغمه ولم يجر حذف الالف  
 لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا  
 النون لقوات المقصود منها  
 فحركات النون بالكسر  
 تشبهان النون التثنية الواقعة  
 بعد الالف (ولتبون)  
 مضارع يلبى يلبى للمجهول  
 مستند لجماعة الذكور أصله  
 قبل التوكيد لئلا يلبون يوابون  
 أولا مما لا م السكامة بحركة  
 حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت  
 الواو ألفا ثم حذف لانهاء

السالكين وصار لتبواب ثم أكد بالتثنية فاجتمع ثلاث نون فحذف نون الرفع

الارتشاف فحذف نون الرفع للبناء عدا التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج و  
 على في الايضاح (قوله أكدت فيه الفعلية) لانها من خصائص الفعل فإذا أكدها  
 بعد من مشابهة الاسم ونهضت شبهة لانه لا يتخلص بها الاستقبال فليقرب فيهما ما ورد  
 ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المحزوم والمعمرون بحرف التنفيس والمستدلى بآء المخاطبة  
 لانهم انحصروا بالفعل بل هي آئين بالنون من جهة انها ناسبت الفعل لفظا ومعنى  
 والنون ناسبت لفظا اذ معناها ما يصلح للاسم وهو التأكيد (قوله وذهب جمع إلى  
 الأعراب) كما أنه قبل ان تدخل عليه النون قال الشاطبي ومن الناس من يطلق  
 على الفعل هاءا لا معرب ولا مبني كما ضاف إلى آء المتكلم فله حال بين حالين (قوله  
 وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثير للمصنفين واستعمله المناطقة في سور السالبة  
 الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المتني ونص في المعنى على اختصاصها بالفعل  
 المتصرف الخبري المثبت ومثله في الجمع فاحفظ (قوله المتقدم) اعذار عن افراد  
 اسم الإشارة مع ان المثار اليه جمع (قوله بأن) فصل يندم ويذهب فاعل وهو آف  
 الاشياء وواو الجمع وآء المخاطبة ولا فرق فيها بين ان تكون ضمارة كما هو الاصح  
 أو علامات على مقابلة (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال لانه ليس لان النون  
 مع فعل الواحد مفتوحة ومع فصل الاثنين مكسورة لانه انما هو شرط كسرهما مع فعل  
 الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يندم عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل  
 التمييز وهذا التعليل يعلم الجواب عما قاله ينبغي ابقاء الواو في لغتين ياقوم  
 كما بقيت الالف وقيل في الجواب ان الالف فيها زائدة متسوقة اجتماع الساكنين  
 وقيل ايضا ان حذف الواو مع الحقيقة متفق عليه فحذف مع التثنية قياسا على  
 الحقيقة والالف لم تحذف مع الحقيقة ليعاين حذفها مع التثنية عليها ثم ان اغترار  
 الساكنين لما ذكر بناعى انه على غير حده اعدم كونهما في كلمة واحدة على القول  
 باشتراطه والاف على القول بأنه على حدة اعدم اشتراط ذلك فلا شك (قوله  
 فحركات النون بالكسر) لا يخفى ان الحركة بالكسر انما هي النون المدغمه في لا  
 المدغمه وان أهم كلامه بخلاف ذلك (قوله مضارع يلبى) فهو من البلاء وهو  
 التجربة والاحتياط (قوله مبني للمجهول) أي مبني للانداد للمفعول المجهول فاعلاى  
 المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أي لضمير جماعة الذكور رأى المخاطب  
 (قوله فحذف نون الرفع) انما خصت بالحذف دون نون التوكيد وان كان كل منهما  
 لمعنى لان نون الأعراب اذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس لان نون  
 التوكيد انما هي مفتوحة أو خفيفة ساكنة فونان اعراب خفيفة مكسورة أو  
 مفتوحة فادبى نون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا

أحدهما فحركات الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار ثلثون على وزن تعنون (ظلماتين) أصله قبل التوكيد ثرايين ثقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ثرين بنشغ الراء وكسر الباء الاولى واسكان الثانية فحركات الباء انفتحت ما قبلها فقلبت الفاء ثم حذفت لانهاء الساكنين فصار ثرين ثم دخل الحازم فحذف تون الرفع ثم أكد بالتون التسمية فالتقى سا كذا والواو المحذوفة والتون المدحمة فحركات الباء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ثرين على وزن ثسين والساق نحو (ولا يصدونك) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الحازم فحذف تون الرفع ثم أكد بالتون فالتقى سا كذا والواو والتون المدحمة فحذفت الواو لاعتلالها لوجود الضمة المذلة علم او قوله في الشرح أصله قبل دخول الحازم يصدونك فلما دخل الحازم حذفت تون الرفع انما أتى على شذوذ وهو تأكيد الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني من معرب لفظا اذا اعراب فيها فاعاد هو محذوف لتون الحازم فصار وقع في الاول انه معرب في الاول والثالث تقديره كالثاني وهو ثون سهر ونحوه في ما عدا على الاصح لانه في تركيبه ثون ثلاثة اشياء فيه اولها ككشي واحد والاضا

طاهرة  
حذف تون الرفع انما أتى على شذوذ وهو تأكيد الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني من معرب لفظا اذا اعراب فيها فاعاد هو محذوف لتون الحازم فصار وقع في الاول انه معرب في الاول والثالث تقديره كالثاني وهو ثون سهر ونحوه في ما عدا على الاصح لانه في تركيبه ثون ثلاثة اشياء فيه اولها ككشي واحد والاضا

فذلك ان ما كان من المضارع  
رفعه بالضمّة اذا اكد  
باتون بنى على الفتح وما كان  
رفعه بشات التون اذا اكد  
باتون يبقى على اعرابه لفظا  
أو تقدير العدم مباشرته اليه  
وانما بنى مع عدم مباشرته اليه  
في نحو هل تضرر من اعمدان  
لوجود المقضي لبنائه وهو  
ظاهر وانما قدم المصنف  
حالة بنائه على اعرابه لانه  
الاسهل فيه (وأما الحرف)  
وهو ما دل على معنى في غيره  
فقط (يعرف) أى يتميز عن  
قسيميه (بأن لا يقبل شيأ من  
علامات الاعم) المتقدمة  
ولا غيرها (ولا) شيأ من  
علامات (الفعل) المتقدمة  
ولا غيرها فينبذ مجتمع كونه  
واحدا منها ما يقتضيه كونه  
حرفا لا يخرج من ذلك كما  
دل عليه الاستقراء (نحو هل)  
من حروف الاستفهام ويدخل  
على الجسملتين اللامبية  
والفعلية بحيث لم يكن في  
حيزها فصل

فما قرره التعميم وليس كذلك ذكرهما ليلتبهما على ان التعميم ليس مراد وانما  
هذا اعني كونه مع غير المباشرة يعرب تقديره في بعض الصور كما في تابلون (قوله في  
ذلك) أى المذكر فمما سبق (قوله ان ما كان من المضارع) أى ما تضمن ذلك لان  
الضابط القضية الكتابية لان ما كان الخ لانه مفرد (قوله وانما بنى الخ) اشارة الى  
الجواب مما يقال يستثنى من اعراب المضارع الذى اتصلت به التون ولم يتأثره  
هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثناء لان البناء في ذلك ليس لتون التوكيد  
بل لتون الاناث (قوله وهو ما دل على معنى في غيره فقط) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة  
على معنى في العبرة فلا حاجة للتطويل باعادة وزاد قوله فقط تبعا للجزولى وغيره من  
المحققين لاخراج الفعل لانه يدل على معنى في غيره أيضا وهو النسبة على ما علم في  
في تعريضا ولا خارج ما دل من الاسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كما هي  
الشرط والاستثناء فحسن الشرطية مثلا الدلالة على شيئين أحدهما الشخص  
العاقل وهذا هو المعنى الذى صارت به اسم لانه معنى في نفس الكلمة كما  
في المثال انسان وهو معناها الوشعي والثاني معنى الشرطية أى عقدا سببية  
والمسببية بين الجسملتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها بالضم فيها معنى  
ان الشرطية رالهاذا يقولون اسماء الشرط بنيت لضمها معنى الحرف (قوله من  
علامات الاعم المتقدمة ولا غيرها) اشارة الى ان المراد بعلامات الاعم عما  
ذكره هنا وما لم يذكره واعتبر بأنه حواله على مجهول وأيضالا يحسن التعريف  
به لانه يقتضى ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المتساقفة له يعلم  
أنشاء تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفاء فيه وأجيب بأن المقصود  
بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف بين له ما لم يذكره  
المصنف وقيل المراد بالعلامات المذكورة واعتبر بأن من الكلمات ما لا يقبل  
المذكور هنا وليس بحرف كنزال وأخواته رط في قولك ما فعلته قط وأجيب بأن  
هذا من التعريف بالاعم وقد أجاز المتقدمون لافادته التميز في الجملة فان قيل  
المخاطب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مودة لخطابه اذا قد  
يعتقد خيرية بعض الاسماء لا نقول الموقف بين له ما يستفاد به عدم حرفية تلك  
الكلمات التى انضمت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصدق  
على الجملة فاهل لا يقبل شيأ مما ذكر أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة  
لخاصة ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل علامات الاعم والفعل  
حروف فلا يكون عندها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور أجيب بأن المعروف  
جسملتين جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة

أما إذا كان فختص بالفعل فلا تافأ حيث ينبغي ما ذكره هنا (٩٤) وبين قولهم في باب الاشتغال من أنه

للمعرف لا من الأولى فلا دور على أن هذا البراد لا يتوجه على التام صنف أصلا لانه  
لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين ألفاظا مخصوصة يمكن معرفتها  
بدون معرفة كونها حروفا وان كانت في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفاء قبول  
العلامات على انتفاء الفعلية واللامعة مع أن العلامة ملزمة للضرورة فهي مطردة  
غير منعكسة واجب بانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فليزم  
من عدم قبولها لعدم من جهة كونها شرط ولا زلا من جهة كونها علامة لكن  
كون الشيء شرطاً وعلامة بعيدة في مفهومهما فلا يمتنع ما على شيء واحد إلا  
أن يمتنع في التباين الاعتباري والأولى أن يجيب بأن اللازم في العلامة عدم  
لزم الانكسار ولا ينافي أنه قد تنعكس أو أن محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا  
حيث أريد بالعلامات المبدأ كونه غير هاتين العكس فليحرج (قوله) أما إذا كان  
فختص به أي فلا تدخل الاعليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها شيء فلا يقال  
هل زيد قام في الشعر وفاطمة سبويه (قوله) أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله  
جماعة وأنك وأخرون منهم أبو حيان وقال الرمضاني أن معناه أقدم الاستفهام  
المتهمون بها من همزة مقدرة وقال ابن مالك أنه معناه إذا قرئت بالهمزة نحو  
أهل يعرف الدار بالقرين (قوله) لما نظمت على همزة الاستفهام في عدم  
الاختصاص كهل إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما  
أو فاعلا بخلاف هل فاعل لا تدخل على اسمية خبرها فاعل نحو هل زيد قام الأعلى  
شئوذ قاله الرضي (قوله) وحديث) بالتحقيق بمعنى مالت وعطف من حنا  
يخونونوا بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحسن حينها (قوله) أعود الضمير  
علم الخ) ظاهر كلامه تبعاً للمصنف أن القائل بالخرفية يزعم أنها ملازمة للخرفية  
ومنع بعضهم ذلك فقال إن زاعم الخرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير  
علم الخ) في بعض الصور وإنما ادعى أنها قد تكون حرفاً فلا ينقض الاستدلال عليه  
(قوله) وأضمر لا يعود الأعلى الاسم أي بالاستقراء ولا يرد نحو أعادوا هو  
أقرب للضرورة حيث عاد الضمير على فعل الأمر لأن الضمير عائد على المفعول وهو  
منه وهو العادل الأعلى بالفعل نفسه (قوله) وأجيب عما تقدم أي من القول  
بالاسمية وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازماً والظاهر أنه غير مراد إذا الزمان معنى  
مستعمل يدل عليه المنظر بنفسه فلا يكون معنى الحرف وأن المراد أنها للشرط في  
الزمان المستقبل كما رأوا للشرط في الماضي مع عدم دلالة على الزمان قطعاً وفي  
الارتكاف والفرق بين إذا وان أن لا تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب  
الالتزام لكن قد قصد المراد مجازاً وعلى ضعف نقول إن أحمر البير فأنى

يجب التنبه إذا وقع الاسم  
بهذا يختص بالفعل كقول  
والعلة في ذلك ما قاله الرضي  
وعبره من أن أصلها أن  
تكون بمعنى قد كما في هل  
أنى على الإنسان وقد منته  
بالفعل فكذا هل لكها  
لما تظلمت على همزة  
الاستفهام انحط رتبها  
من قد في اختصاصها بالفعل  
فانحصرت فيها إذا كان في  
خبرها الاسم إذا رأت في خبرها  
تذكرت عهوداً بالحمسى  
وحسن إلى الألف المألوف  
وعاطفته ولم ترض بافتراق  
الاسم بينهما وإذا لم ترق  
خبرها تسلت عنه ذاهلة  
(وبل) من حروف العطف  
ومعناها الاضرب (و)  
الحرف (ليس منه) هما  
لعود الضمير عليه في نحو هما  
تأنيبه من آية والضمير  
لا يعود الأعلى الاسم عوقل  
أنه حرف (و) لا (إذا) بل هي  
طرف زمان بمنزلة متى فإذا  
قالت إذا تم أقم فعنا معنى  
تقم أقم ويدل على أنها  
كانت قبل دخول ما اسما  
والأصل بناء شيء على ما كان  
عليه ونيل أن حروف بمنزلة  
إن الحلية وإن المعنى في

وانما تدخل على المشكوك أو المعلوم المهم زمانه كقوله تعالى أمان مت فهم  
الخالفون انتهى ولعلك تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الأصلي)  
وهو الزمان الماضي وفيه إشارة إلى عدم ما قبل من ان نقله لا يخرجها عن وضعها  
فانما اقتدأتني للاستقبال (قوله كانت للماضي) أي موضوعة له (قوله واستعملت  
مع ما الزائدة الخ) أي على القول بالخرقية وما عتد المبرد القائل بالاسمية فكذا  
لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم ونظر فيه بأن اذ فيه معنى الشرط وهو  
الاستقبال ولا تعمل عند ملوق ما لها فكيف تعمل اذا الموضوع للماضي كذا  
في شرح الباب وفي الرضي وأما الاعتراض باذ فلا يلزم - بما اختص بعض  
الكلمات ببعض أحكام اختيارها منهم - بل مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا تضمن  
لمعنى الشرط بل اذا أقدم فيه وتجزم حيث مع ما دون اذا أو ما حيث ما فتقول ما فيها  
كافة حيث عن الإضافة لازادة كفاي متى ما واذاما وذلك ان حيث كانت لازمة  
للاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكيفها مع طلب الإضافة تصير  
مهمة كسائر كلمات الشرط وفيه أيضا ما منه وأما اذ ما فهي عند سيبويه حرف  
كان ولعله نظر الى أن لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو الاستقبال  
وان دخل على الماضي كاذ فلا تصير لازمة معه فكيف اذا الخالبة عن معنى الشرط  
الموضوعة للماضي فاذا عتد غير مركبة قال السيرافي ما علمت أخذ من النجاة  
ذ كراذ ما غير سيبويه وأنها انتهى فانظر قوله فاذا عتد غير مركبة قول  
الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان بحريره (قوله بداي أر المضارع الخ)  
قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كتمان واذا وما صارا كلمة واحدة (قوله موضوع  
للحال أو الاستقبال) أشار الى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال صحت  
(قوله وهي المسبوكة الخ) الاظهر وهي المسبوكة هي وما بعدها المصدر بل لأن  
تقول ان الذي يسبب بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أي التحقق ضمنون  
الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ولذا  
قال بعضهم ان جوابا قد يفتقر بانفاق وقد يحذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف  
وجود لوجود) ظاهره ان سيبويه نص على حرفته ما وفي المطول قال سيبويه لما  
لوجود أمر لوجود غيره وانما تكون مثل لوجودهم منه بعضهم انما حرف شرط  
كاو لأن لولا تنافي الثاني لانتفاء الاول ولما ثبت الثاني لثبوت الاول انتهى  
وصحح بعضهم حرفته اورجج أيضا باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت طرفا  
والجملة بعدها في موضع خفض لزم الاتصال بين المضاف والمضاف اليه بأن قال في  
عروس الأفراح ولما التعالبة عند سيبويه يتبدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية

معناها الأصلي بعد دخول ما  
بدليل انها كانت للماضي  
فصارت للاستقبال واستعملت  
مع ما الزائدة استعمال ان  
فكانت حرفا وفي الشرط وفيه  
نظرت ولعل وجه النظر  
انه لا يلزم من تغيير زمانها  
انسلاخها عن الاسمية الى  
الخرقية بدليل أن المضارع  
موضوع للحال أو له  
وللاستقبال واذا دخلت عليه  
لم قامت معناه الى الماضي ولم  
تخرج افظمه عن كونه مضارعا  
(بل منه) (ما المصدرية)  
وهي المسبوكة مع ما بعدها  
بالمصدر نحو ودوا ما عتد أي  
عتدكم وقبل انها اسم (ولما  
الرابطة) أي لوجود شيئين  
وهي عند سيبويه حرف وجود  
لوجود

وعلى هذا إذا لام في قوله هم حرف وجود لوجود قوله هم حرف وجوب لوجوب لام  
 التعليل انتهى في معنى سند سبويه حرف بمعنى اللام بمعنى المجاز بدخا عر وان  
 محكي عز بدلا لجل محكي وهو (قوله وقيل انهم اطرف) رديجوا لما اكرمتمني أمس  
 اكرمتمك اليوم لان ما اذا كانت ظرفا عامها اجواب او الواقع في اليوم لا يكون أمس  
 وأجيب بأن المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي أمس اكرمتمك (قوله بمعنى حين)  
 وايض فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قامز بدقت لادلالة على سببية  
 الاقول للثاني (قوله وفيه معنى الشرط) نظرفيه بأنم انما يدل عند القائل بالاسمية  
 على مجر الوقت والقائل بالحرفية على ارتباط احدى جملتين بأخرى ولم يقتض أن  
 وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول وهل ذلك لتدبيه عنه أو  
 بطريق الاتصاف لا تعرض في اللفظ لذلك وأجيب أنه هذا مجرد دعوى لا تنفي  
 ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالمضى) أي يلزم فعل ماض ولو تقديره كما في قوله  
 أقول بعد الله ما سقاؤنا \* ونحن بوادي عيشه سبه هانم  
 فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسر وهو ما معنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت  
 بإيل أقول (قوله والاشافة الى الجملة) أي الفعلية فانها مختصة بها كما في الاوضح  
 (قوله وعليه) أي اقول بالطرفية (قوله فعامها اجوابها) الظاهر ان المراد ما في  
 جوابهم من فعل أو شبهه وانما كان هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية  
 يزعمون أنهم مضافا قبلها يلزم اراضاف اليه وشبهه وخزوه لا يعملان في المضاف ولا فيما  
 قبله الا اذا كان المضاف غيرا وقدمه ما الذي فيجوز أن يقدم عليها معول ما أنشئت  
 اليه كما تقدم مع مول المتني بلا تخويز داغتر شارب قال شيخنا العلامة الغنيمي لكن  
 يظهر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو الجاني الرجلان فزيد أحدهما  
 انتهى وهو مبني على انما انتساب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك اسكنه لم يذكرا لا  
 اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا واول المثال  
 المذكور غير عربي (قوله ورد بأنها أجيب بما الخ) فالاول كقوله تعالى فلما  
 قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وان الثاني كقوله تعالى فلما انتحاهم الى البر اذا هم  
 بشر كون وفي قوله ورد مع انتصاره على أن القائل الجواب مبني الى القول بالطرفية  
 ولكن هذا منه تبعاً للصنف مبني على أن شرطها لا يعمل لما مر وقد منع لان القائلين  
 باجبيتها لا يقولون بانها قائم الى ما بعد ها وقد صرح في المعنى بذلك في اذا على قول  
 المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لان اذا عزم هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع  
 اذا جزمتم (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهره اختصاصا لما في الالهيانية التي بمعنى  
 الاوالتافية والوجودية مع انها قد تجبى فاعلا لا تحول لما انما من لمات الشيء

وقيل انهم اطرف وقال ابن  
 تيمية معنى حين وقال ابن مالك  
 بمعنى انفسه معنى الشرط  
 واستظهره المصنف في المعنى  
 وعظه بأنها مختصة بالماضى  
 والاشافة الى الجمل كما هو  
 شأنه وعليه فعامها  
 جوابها ورد بأنها أحدثت  
 التافيه واذا القاتبة وما  
 بعدهما لا يعمل فيما قبلهما  
 ولا خلاف بينهم أن التافيه  
 حرف ويختص بالاضارع  
 وكذا لما الاتعاضة الا انها  
 تدخل على الجملة الاسمية  
 وعلى الماضى لفظا لا معنى  
 كما امرج به في المعنى  
 والحكم على ما هو ما واما  
 بالاسمية وعلى ما ولما  
 بالطرفية انما هو (على الاصح)  
 من القوانين فيها وقد مر أن  
 الاصح في اذا انهم اطرف  
 فقوله على الاصح منظور فيه  
 بالنسبة اليها وما حكم من  
 الخلاف في ما المصدرية  
 حكاه غيره وحكى ابن خروف  
 الاتفاق على حرفيتها وورد على  
 من تقل فيها خلافا قال في  
 المعنى والصواب مع نازل  
 الخلاف قد صرح الاخص  
 رأوا بكر باعتمها

أي جمعه (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحرف  
ثلاثة أقسام مشتركة يختص بالاسماء ويختص بالافعال وان حق المشترك الاهمال  
وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وان لم يصرورة  
الاقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن أفاد أن الاصل في المشترك الاهمال وفي  
المختص العمل الخاص لا الاهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان  
مخالف ذلك خارج عن الاصل وما ذكره الشارح لا يقيد ذلك بل يوهن ان كل  
ذلك على الاصل فمن الجيب التعرض في شرح كلامه ليكون حق المختص العمل  
وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ونحن  
نبين في كل قسم حكمه اثبات على ترتيب الشارح وهذا شبهة سقطت وهي  
ما مقتضى ليكون حق المشترك الاهمال والظاهر أن هذه عدم العمل  
الخاص لا عدم العمل مطلقا حتى اذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج الى كونه انكهم  
بين وان كنه ذلك كما تعرفه (قوله ما لا يختص بالاسماء والافعال) أي بواحد  
منهما والا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما  
(قوله ولا يعمل) أي على ما هو الاصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل)  
أي على خلاف الاصل (قوله كالأحرف المشبهة بليس) أفادتها انما عملت  
لعارض الحمل على ايس قال غيره على ان من العرب من يعملون على الاصل وهذا  
مبنى على أن حق المشترك الاهمال وفيه ما عرفت وظاهر صنيعهم هنا أنه ليس  
في المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال أن حق حرف مشترك وعملت الجرفي  
الاسماء وهو عمل خاص وأما النصب في الافعال فليس مختصا مع أن الجمع انه ليس  
بما يل بأن ضمرة بعدهما ويجب بأن حق الجارة ليست مشتركة ودخولها على  
الافعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة انما دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث  
ما يختص بالاسماء ويعمل) أي على الاصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما  
كان الاختصاص موجبا للعمل لظهور أثر الاختصاص وايضا حاه أن اختصاص  
الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فاذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على  
حسب المعنى (قوله أو والنصب والرفع) هذا ليس على الاصل بخلاف ما قبله لان الرفع  
والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليقه ولما قال الاشعري ان حق المختص  
ان يعمل العمل الخاص بقبيله قال وانما لم يعمل ان واخواتها وحرف التثنية الجر  
لما يذكر في موضعه وانما عملت ان واخواتها بالنصب دون الجرزم عملا  
على لا التافهة للنفس لانها تبعها على أن بعضهم جزمها كما سيأتي انتهى (قوله  
ولا يعمل فيها كلام التعريف) أي على خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجزء

واعلم أن الحروف ستة أنواع  
أحدها ما لا يختص بالاسماء  
ولا بالافعال بل يدخل على  
كل واحد منهما ولا يعمل  
كهل الثاني ما لا يختص بهما  
ولكنه يعمل سلا حرف  
المشبهة بليس الثالث ما يختص  
بالاسماء ويعمل في الجر  
كفي أو والنصب والرفع كن  
وأخواتها الرابع ما يختص  
بالاسماء ولا يعمل فيها كلام  
التعريف الخامس ما يختص  
بالافعال

ويعمل فيها الجزم كالم أو  
النصب كان السادس ما يتخص  
بالاقتبال ولا يعمل فيها كقذف  
والسين وسوف (و جميع  
الحروف مبنية) باجاء لاحظ  
أما في الاعراب لانها  
لا تنصرف ولا يتعاقب عليها  
من المعاني التركيبية تماثلا  
مقتضى الاعراب ثم منها ما هو  
مبنى على السكون كقذف ولم  
وما هو على الفتح كان وليت  
وما هو على الكسر كلام الجر  
وبائه وما هو على الضم كقذف  
في لغة من جزمه اوقد تقدم  
أن الاصل في البناء السكون  
لما مر فاذا جاء ثبتي على الاصل  
فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن  
سبب بناءه لانه على أصله ثم  
ان جاء مبنيا على السكون فلا  
يسأل أيضا عن سبب بناءه  
عليه لذلك أو على حركة مثل  
عنه في الاصل عدل الى الحركة  
ولم كانت الحركة كذا وان  
جاء ثبتي على الاصل في الاعراب  
مبنيا على السكون مثل عنه  
سؤال واحد لم يبن على حركة  
مثل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن  
ولم عدل الى الحركة ولم كانت  
الحركة فيه كذا (والكلام)  
لغة عبارة عن القول وما  
كان مكتوبا بنفسه كذا  
في القاموس

من الاسم لان تعين المسمى تعين الاوصاف (قوله و يعمل فيها الجزم كالم) أي  
على ما هو الاصل والحق الواجب (قوله والنصب كالم) فبسه ما علمت ان النصب  
لا يتخصص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقذف الخ) أما السين وسوف فلا ينهما كجزء  
من الفعل اذا الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يتخصصانه حتى يدل على ما وضع  
له فها معهما بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك واما قد  
قد دخل على الماضي والمستقبل ثم انهما تقربا لماضي من الحال وهذا تأثير في زمان  
الفعل فصارت كالسين وليكونها كالجزم من الفعل لم يفصل بينهما فافصل (قوله  
و جميع الحروف مبنية) ولو وليت في نحو الام على لو وهل يقع شيأ ليت اسمان  
لان المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلهما ما أشبههما (قوله لا تنصرف) أي  
تنصرف الافعال فلا بد نحو سوف سوف (قوله ولا يتعاقب عليها الخ) هذا كاف  
في البناء من غير حاجة الى عدم التنصرف (قوله والكلام) آل فيه للمعنية لان آل  
الداخل على العرفات لها كافي المطور لو بواقعه ما مر في بحث الكلمة لكن قال  
بعنه في الكلام للضرورة أي هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به  
اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كما وقع في عبارة من قال  
الكلام عند الغمر بين عبارة الخ وحقيقة فاعر من الطول مفروض فيما لم يتبع منه مانع  
فتدبر (قوله لغة) بين المعنى الغوي لظهور المناسبة بينهما وبين المفعول اليه (قوله  
عبارة) أي معبر به وهي مصدر غير كسر أي تلفظ بما يدل استعماله بمعنى اسم  
المفعول (قوله عن القول) أي ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا (قوله وما كان  
مكتوبا بنفسه) أي وعبارة عما كان مكتوبا بنفسه في أداء المراد غير القول من  
إشارة وكتابة وعقد وعبارة وان حال فبها في نفسه في أداء المراد غير القول من  
والهنا قبل انه أشبه مناسبة لما اصطلح عليه فلا ولي أن يجعل النقل عنه وأفادته لا بد  
من كون الإشارة مفهومة فتوكلذا الكتابة فلو كتب بدو وحده لم يسم كلاما لان  
الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام قال المصنف وقد يعترض ذلك بأنه  
ينبغي تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازي لاحقي فلا يشترط فيه ما ذكر قال  
شيخنا وفيه أن المجاز لا يبدل من علاقة وقريبة وان تكون تلك العلاقة معتبرتها كل  
علاقة تشكي في المجاز (قوله لفظ) أي عربي لان الجوامع والنوع للبحث عن  
أحوال اللفظ العربي (قوله أي ملهوظ) أي لا ترى فانه فعل الرأى والسكاهات  
حاصلة منه فهي مرمية وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه وبها  
ذكر من أن اللفظ بمعنى الملهوظ اندفع أن اللفظ جمع لفظه ولم أن لا يكون كلاما  
الا يوجد فيه ثلاث (قوله كالتلفظ بمعنى المتخوف) في انه مصدر بمعنى اسم المفعول

أي ما فرط كالتلفظ بمعنى المتخوف وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي



الآن الأول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الهم) اعلم انه اختاف في اللفظ في اللغة فقل انه معني الرمي مطلقا فقال أكانت التمرة واقظت التمرة ولو لم يدون ادخالها الهم كذا في الحواشي العصامية على الجاهل وقال في شرحه لمعني انه الرمي من الهم لا مطلقا كما يتوهم من انظمت الرمي المذيق لانه مجاز صريح في الأساس وكلام الشارح موافق لذلك لانه قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة لان هذا المعنى يحتاج الى انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الهم اما من حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على المفعول من اطلاق المصدر على اسم المفعول أي على معني اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه أعم من ان يكون المفعول بالحروف أو غيرهما كالترجمة من الهم وقال غيره ان الاطلاق يحوي وانه خاص بكون المفعول بالحروف الهجائية (قوله ما ليس بلفظ) أي مما تناوله عموم مفيد وهذا صريح قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم بتصدير الحد باللفظ لم يدخل الدوال الاربع كما أثرنا اليه في تعريف السكامة منه يظهر أنه كان الاظهر أن يقول بما هو مفيد لا يهاجم قوله وان كان مفيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيدا أو غير مفيد مع أن الذي أخرجه من ذلك هو المفيد لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وان كان مفيدا اجسلة حالية وهي حال لازمة (قوله أي دال) المراد بالدلالة الوضعية بأن يدل على معنى عينه الواقع بآرائه فان قيل فيلزم خروج المجاز فانه غير موضوع قلت مجموع بل هو موضوع بالتوسع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا (قوله من التسكيم) هو أوسع الاقوال لان السكوت خلاف التسكيم فكأن التسكيم صفة التسكيم كذلك السكوت صفة السكوت (قوله منتظر الشيء آخر) أي انتظارا تاما كالذي يبقى مع المستدبدون المستدبوه وبالعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول والحق أن الفعل المتعدي انما يتوقف على فعل شيء تام لا على فعل المفعول به بخلافه لا بل بالحاجب والمصنف وشئ ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر التسكيم المفعول به لتعقل وانما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع وذكر الفاعل قد علم في الجملة وتحصل الربط فلا يبقى انتظارا تاما لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل له ولو لم يكن الفعل كفي المفعول (قوله فالمراد بخصوص الفاعل لأجل بناء الفعل له ولو لم يكن للفعل كفي المفعول) (قوله فالمراد بها الفائدة التامة) محمول توقف (قوله أي التركيبية) يوهم أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفصيل بالاعم (قوله والاستنادي المسمى به) أي ما فيه استناد في الأصل لا الحال لانه لا يكون

ثم خص بالرمي من الهم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الكامة لكان أولى لما سطر وخرج بما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحيا وصح الاخراج به وان كان جزءا للمسمى (مفيد) أو دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير اسامع منتظر الشيء آخر لان الفائدة حيث وقعت قيما للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير مبنية عليها في نظرهم وخرج بما لا فائدة فيه كالركب الإضافي والمزجي والاستنادي المسمى به كبرق نوره

ودخل فيه ما لا يحيل معناه  
كالمعناه فوجدنا والارض  
تحتنا الآن يراد بالمضيد  
المتجدد بالفعل فلا يسمى كلاما  
وعليه جرى بعضهم واقتصاره  
منعنا على ذكر المفيد كما في  
الامضع مغس عن ذكر  
المركب اذ المفيد بالمعنى  
المذكور يستلزم التركيب  
واعترافهم في الكلام  
القصد لخرج كلام التام  
ونحوه فانه من القصد  
يجرى عليه في المعنى والشذور  
وأستطع قوم اعدم اعتباره  
عندهم وصححه أبو حيان  
وتبعهم المصنف هنا وفي  
الامضع وما قبل في الاقتدار  
عن المصنف في عدم ذكره  
من أن المفيد يستلزمه اذ  
حين سكوت المتكلم عليه  
يستدعي أن يكون قاصدا  
لمساكنه به فغير مسلم وتوسل  
فيكون قوله في المعنى وغيره  
مقصود مستدركا اذ أن  
يقال انه من قبيل التصريح  
بمعالم التزام ما علم أن بين  
اللفظ والافادة هو ما من  
وجه لصدقهما على ما زيد  
ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه  
على المفيد والافادة بصدقه  
على الإشارة والصور التي  
يتألف منها الكلام

الامضد او بقى عليه أن يقول والاستنادى الموقوف على غيره نحو ان قام زيد  
واسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة النامة بالتركيبة لكنه غير ظاهر كما  
ودخل فيه ما لا يحيل معناه سابق عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله  
المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بان يفيد مخاطب ما يحيل فانه  
اختلف هل يشترط في الكلام ذلك أو تكفي الفائدة الواضحة بان يحسن السكوت  
بالمعنى السابق ولو فيما لا يحيل أحد الوجه الثاني قال أبو حيان والالكان الشيء  
الواحد كلاما ما غير كلام اذ اخوطب به من يحيله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يحيل  
وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرج عنه كونه واحدا لغة وعرفا ومحل الخلاف ما اذا  
ابتدئ به فيضع أن يقال زيد قائم كان النار حارة انتهى وقد يؤخذ من تعليل  
أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يحيل ويفيد بالوضع وحيد في أن ما هو معلوم  
الثبوت أو لا يتقاه بالضرورة غير مفيد اتفاقا أنه لا يحيل أحد لكن كلام الشارح  
وكلامه عام بدليل ما منه سلا به من نحو السماء فوقنا والنار حارة فليجوز أن قوله  
ومحل الخلاف الخ لا يتخلو عن اشكال لانه أن أراد مجموع المشبه والمشبّه فليس  
الكلام فيه أو المشبه فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفرد أو بلا فخر  
والوجه أن النائدة المعبرة في الكلام هي المعبرة في باب الابتداء وان كل ما صيغ  
الابتداء كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لا اعتبارا للفائدة  
الجديدة وعدم اعتبارها لان كلامهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعروفة ولو فيما  
لا يحيل ولو اختلف البايان لزم ما وجود كلام اصطلاحا مع عدم صحة الابتداء  
أو بالعكس وكلاهما بعيد (قوله مغس عن ذكر التركيب) أي بناء على الاكتفاء  
بدلالة الالتزام في التعارض عند أهل هذه القسوم (قوله يستلزم التركيب) أي  
انظروا أو تقديرا كنتم وبلى في الجواب بذلك يبطل زعم ابن طلحة أنه قد يكون مستطاعا  
مستدلا بمحصل الافادة بما ذكر من غير تركيب لكن قد يراد أن الافادة توجب  
التركيب في الاعداد المسروقة (قوله غير مسلم) نقل في السكت أن المصنف  
قال في تعليقه على الاقيسة ان المخبر في حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما  
هو موصود ولم يعلم بالضرورة وثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحيد فلا اعتذار لم  
موافق لكلام المصنف غاية الأمر ان زيادته مقصود في المعنى والشذور وتصريح بما  
علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام  
الشيخ خالد من الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر لانه يقتضي أن بعضهم يقول  
بان ما ينال بظنه المجنون والساهي قد يكون كلاما مقديلا وأن المصنف في هذا  
اكتساب يرى بذلك وهو في غاية البعد (قوله يستلزم اللفظ والافادة) أي وذی

الافادة أو الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لابن اللفظ  
والافادة (قوله ستة) بقي عليه سابعة وهي تألفه من اسم وجلة وثامنة وهي تألفه من  
حرف واسم نحو الاماء لان الالف التي للثني لا خبر لها عند سيبويه لا فاعلا ولا تقدير او تم  
الكلام حمل على المعنى وهو أتمى ماء وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم  
كما قالوا في الجواب عن نحو يا زيد وان أمكن الفرق بأن الثانية عن أدعو وألايت  
ثابتة عن أتمى بل ع: اه هذا والذي في أكثر النسخ ستة بآشاء وفيه نظر لان المعداد  
مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويجاب بان محمول تذكير العدد مع  
المؤنث ثانياً مع المذكر اذا كان المميز وهو المعداد مذكوراً بعد اسم العدد  
وأما إذا قدم فيجوز في اسم العدد الحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث  
على ما نقله الاستاذ الصفوي عن الثوري وسيأتي ما فيه في باب العدد وجمعا عرفت  
من أن المميز هنا مذكور لكنه قد عرفت أنه لا يصح الجواب بان المميز هنا  
مخذوف وعند حذفه يجوز ان تذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو وأنبهت  
من شوال أي ستة أيام على ان السبكي فيه كلاماً يأتي (قوله اسمان) قال المصنف  
في شرحه قوله أربع سور وذكرها قال شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدأ الذي  
لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الاربعه لانه في الحقيقة من تركيب  
اسم والمبتدأ وجملة هي الصفة والمضاف الى المبتدأ خارج ثم ان أباحيان حين  
عددوا صوراً قال مائة واسمان مع حرف نحو أقام الزيدان وهم ماديون حرف على  
مذهب أبي الحسن فقام له (قوله جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه) تبس  
فيه المصنف والذي في الرضي أن جزء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة  
الشرطية والقسمية لانه قيد الاستناد المعترف في الكلام بالقسم ولذلك انه وأخرج الذي  
في الجملة القسمية لان التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزاء  
وقال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط فبمعنى الخلق أن  
الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق  
والكذب انما اتعاقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر  
بأناتة لي في قولك ان ضربتني ضربت فانه قد لا يوجد من ذلك ضرب المخاطب أصلاً  
ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكيفية وتحقيق البحث يعلم  
من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبر ان احتمال  
الصدق والكذب) أي جواز العقل صدق مضمونه وكذبه لولم يعلم تحقق مضمونه  
أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحدسها فلا  
نتقض بالخبر الراتبي يجوز العقل صدقها أو كذبها كالارض فوقنا وال نار حارة

سبعة اسمان فعل واسم فعل  
واسمان فعل وثلاثة اسماء  
فعل وأربعة اسماء جملة الشرط  
وجوابه أو القسم وجوابه  
وهو خبر ان احتمال الصدق  
والكذب والافانشاء

والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معننى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابله أنه ينقسم الى ثلاثة أقسام لأن ما يحتمل الصدق والكذب أن تأخرو وجود معناه عن وجود لفظه كضرب فطلب وإن قارنه فأنشاء قال الشمس البر ماوى ويظهر ترجيحه لأنه اما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا فقائله قدم بين الطلب والانشاء وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء معنى واحدا متداوفاً أفراداً ومن ثلثها جعل كلامهم - ما لزم من ذلك المعنى انتهى ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الأفراد لأن نحو ضرب مدلوله طاب الضرب وهو مقارن للفظه وإنما يتأخر الامثال واليجاد المطلوب فتدبر واعلم أن قولهم إن اللفظ في الكلام الانشائي لانشاء المعنى يتم في الاصطلاحات كعبث فانه يشئ معناه الذي هو التمسك ويوجده فلا يتحقق بدونه لا في نحو وضرب وما أحسن زيدا فلا بد من تأويل قولهم بالنسبة له اما على ما المراد في نحو وضرب أنه لانشاء الطلب اللفظي وهو اللفظ في هذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قولهم أنه لانشاء المعنى على المشاحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لتبويه وإن لم يوجد اللفظ لان الطلب ميسل النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذا التجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا واما على أن المراد بانشاء المعنى ويجاد فهم ذات المعنى منه وان اللفظ ونوع المعنى للحكمة وببيان ثبوته كافي الخبر (قوله وان الجملة اعم منه) اى والاصح أن الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا ان شرطه الا فادخلها وهذا معهم بقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصح في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مقيدا ليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الركن شري والطلاق الجملة على ما قدم مجازى باعتبار ما كان لان كلامها كان جملة قال في شرح الحدود والاصح هنا معنى العام فمن مجرد الانشاء هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى الاستعمال فهو على ما انتهى (قوله وأقل اختلافه) يرد على الأما على ما مضى (قوله كهذا زيد) لو أقطها التنبية كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل زيد بغيره ونحوه لا يعرف فلا يكون فيه تنوين لان التنوين حرف (قوله واوحكا) منه نحو جنى مهمل لان اللفظ اذا ريد به نفسه تجري عليه أحكام الاسم وإن كان مهملأ واما القول بان تقديره لفظ جنى فليس بجائز لاشتماله على الاشكال في أنه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما (قوله مع مرفوعة المستتر) كذا

والاصح انحصاره فيهما وان  
الجملة اعم منه (وأقل  
اختلافه) عند الحاجة خبرا  
كان أو انشاء (من اعم  
حقيقة كهذا زيد أو حكا  
(كثير فاقم) فان الوصف  
مع مرفوعة المستتر في حكم  
الاسم المفرد

قيد في التضرع وقضية أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس في حكم المرفرد  
 وهو ما اقتضاه كلام المغنبي في تقسيم الجملة الى صغرى وكبرى وفي المختصر للسعد  
 في بحث تقديم المسند اليه أنه كالوصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدأ والخبر  
 وعلمه في المطول بأنه جعل تابعاً للمبتدأ الى الضمير وجعل عليه قال وهذا معنى قول  
 السكاكي وأتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه أي جعل تابعاً لعارف المسند  
 الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكم بأنه مرفرد انتهى وقضية كلام الشارح  
 كالنصر في أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المرفرد مطلقاً وفي المطول بعد  
 قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مانصة وأما في صلة الموصول فاعلم حكم  
 بذلك لكونه فيها لا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخوله ما هو في صورة  
 لام التعريف على سر مع الفعل انتهى وفيه أن المرفرد أنه شبه الجملة كالظرف  
 لاجلة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفعل  
 والوصل وسند في كلامه اسكن قال السبكي حواشيه هناك وأما نحو أقائم  
 الزيدان فكلام جملة لانه مؤول بالفعل فاستاده أصلي وإيضاح مقصود بالذات  
 والصفة الواقعة صلة مع فاعله لاجلة لكون استادها أصلياً وتأويلها بالفعل وليست  
 بكلام اذ ليس استادها مقصود الذات انتهى وذكر نحوه في حواشيه شرح المفاتيح  
 وصوم قوله والصفة الواقعة صلة الخ تشمل الفاعل المضمرة فيكون موافقاً لما مر  
 عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذة من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه  
 معتمداً ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ أو غيره مما قرر في باب أعمال الصفات  
 وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو أقائم أبوه جملة وهذا يحتاج ما ذكره السعد  
 والسكاكي في بحث تقديم المسند اليه مرفرداً يستلزم المصنف في هو أمش ابن الناطم  
 في باب المبتدأ والخبر ان قلت اذا قلنا زيد أقائم أبوه هـ لا كان الوصف مع مرفوعه  
 جملة فهذه صلة كغيرها ما يدل عنها فوجها جواباً بأن أحدهما ان جريان الوصف  
 مجرى الفعل في العمل انما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ أو غيره المبتدأ  
 شرطاً في كون الوصف وفاعله جملة فاصديق انما جئنا للمبتدأ بخبر هو جملة اعترض  
 بأنه يلزم منه أن لا يكون قائم في زيد قائم جملة لان الفاعل انما جاء بعد المبتدأ اذ لو قدر  
 أصلاً قائم كان لا مرجع له والجواب ان قائم مع فاعله جملة قطعاً جاء المبتدأ أو لم يجئ  
 ولا يتوقف فاعله على أن يجيئ مبتدأً بدليل قائم زيد وانما توقف على المبتدأ هنا  
 هذا الفاعل الظاهر وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف  
 فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون خبراً عنه الجواب الثاني أن الوصف وفاعله  
 اسمي واخبر بهما كثيراً واحداً والتى الواحد ليس جملة فكذلك ما نزل منزلة التى

الواحد ولا كذلك الفعل والقاعدل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما  
 غيران فلا يمكن أن يترلا مقولة الشيء الواحد وهذا الجواب قد يعترض بان المبتدا  
 والخبر جملة مع انهما مجعولة الشيء الواحد لانهما لمسمى واحد وقد يعجاب بالفرق  
 وهو أن مشابهة الوصف مرفوعة للشيء الواحد من ثلاثة أوجه ~~مكونه~~ المسماة  
 واحد وهذا يشارك فيه المبتدا والخبر وأن الفاعل ابداء مع رافعه كالشيء الواحد  
 وهذا يشارك فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشيء  
 الواحد الذي لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضمير الم يكن له لفظ اذا لم يفصل سواء  
 كان لغائب أو غير بقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر في الفعل  
 ضمير الغائب فقط قبل على شدة اشتباه الوصف للزوم استناده فيه فان قلت  
 هلا قيدت بكلاما بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمان وقائمون  
 مثلهما جاني بقومان ويقومون بدليل اشتباههما للعوام وانما هما مجعولتان لجلان  
 و زيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعة الظاهر ليس جملة وان اعتمد  
 على المبتدا ولا فرق بين الاعتماد على المبتدا أو غيره من نفى أو استنفهام فتخوفا قائم  
 الزيدان وما قائم العمران ليس جملة ويحمل الشرق بين الوصف المعتمد على المبتدا  
 الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو ممرت برجل قائم أبوه وبين  
 غيره تقديره وبان هذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجه  
 ان لا شبهة أن الوصف مع مرفوعة الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند  
 الاختلاف وإن مالنا ومن تبعه لانه لا يشترط في الكلام الاستناد الا على نعم من  
 يشترطه كالرشي لا يحتمل المصدر والصفات المسندة الى فاعلها كلاما وتبعه في المطول  
 فقال في أول باب الفصل والوسائل الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام  
 لان الكلام ما تضمنه الاستناد الا على وكان مقصود الذاتية والجملة ما تضمن الاستناد  
 الا على سواء كان مقصود الذاتية أو لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست  
 جملة ولا كلاما لان استنادها ليس أسليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطاً  
 أو حالا جملة وليست بكلام لان استنادها ليس مقصود لذاته انتهى وهذا غير معهود  
 فان القوم لم يذكروا في النسبة بينهما الاتساوي أو العموم والخصوص المطلق  
 نعم أو رد بعضهم على ذلك ان الأماء كلام لا جملة ويتعجب بأن ذلك ليس متفقاً عليه  
 وأيضاً فهو رد نادر نظريه بجانب المعنى وبجلا حظه به يكون جملة ولولا ملاحظة  
 المعنى لزم وجود الكلام بلا استناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تنفي ولا جمع)  
 أي والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انهما لهما الواو كما  
 مر عن المصنف لا ضمير كما في بقومان ويقومون واستدل السكاكي بعدم تغيره في

بدليل انه لا يبرز في التنفية  
 أو الجامع بخلاف الفعل مع  
 مرفوعة المستتر بسقط ما قبل  
 ان زيد قائم ثلاثة أسماء  
 لا اسمان فقط كذا قيل

التسكيم والخطاب والغيبة نحو أنافتم وأنت قائم وهو قائم كالاتغير الخالي عن  
 الضمير نحو أنارجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فلي تأمل) لعل وجه الامر  
 بالتأمل أن كون الاسم في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين  
 (قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه  
 تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) اشار به الى انه لا فرق في الفعل  
 بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على  
 كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر أو الجملة قبله خبره فتأمل أي لانه حينئذ يكون  
 من التألف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص خبر المبتدأ محذوف أو مبتدأ  
 خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم امكن أنت  
 خير بأن المخصوص في المثال غير مذكور فلا يمتد من اجزاء الكلام (قوله أن  
 يتألف بهما معا) معية انظر لاخر عني البعدية أو مع لا تقتضي الاتحاد في الزمن  
 كما صرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابله ما ذهب اليه ابن طحمة وصرح به فيه  
 (قوله وقوع الالفة الخ) الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين  
 باسناد احدهما الى الأخرى أو اتحادهما اليها وصفها بهما أو يحذف ذلك بخلاف  
 ضمها اليها بدون شيء من ذلك كإعاقم (قوله فهو خاص من التركيب) أي مطلعا  
**فصل** هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة اليه على تلك المعاني  
 المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنها أو موصولة عنها وتقدم عند قول  
 الشارح تنبيه من جهة الاعراب ما يعجز نظيره هنا (قوله وعلاماته) أي علامات  
 أنواعه وكان الظاهر وعلاماته المذكورة انواع قبل الضمير التي العلامات لها في  
 الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أي من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب  
 اسم أو فعل فلا يرد أنه ان أراد انواع اعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط وان  
 أراد انواع اعراب ما فهمي ستة والواو في قوله وأنواع استثنائية وهو قابل جدا  
 والمعهود في الجملة للاستثناء بدون الواو كما قاله الشهاب الفاسي في حواشي  
 الحفيدي على المختصر والوزع والضرب والصنف والقسم الناطق متعارفة المعنى  
 أو متحدته يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا  
 منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع  
 كالمعقول والواو والالاف والنون للرفع وهو مشكل اذا اقتدر المشتك في هذه  
 الاربعة مثيلا وهو مذهب الالفاظ ليس تمام حقيقة لها والا كان جميع افراد الانواع  
 الاربعة نوعا واحدا وقيل الشارح الذي هو جنس لها عند النحاة يشبه بذلك  
 (قوله أربعة) ذكر ولم يقتصر على التفصيل بحفاظة على فوائد الاجمال

فلي تأمل (أو من فعل واسم  
 كتابا زيدا) ونعم العبد ولا  
 يشترط في جر أي الكلام  
 أن يلفظ بهما معا كما فعل  
 بل قد يلفظ باحدهما دون  
 الآخر كما ستعلم وقد لا يلفظ  
 بهما كما لفت زيدا بعد نعم في جواب  
 من قال أقام زيدا اذا الكلام  
 هو المقتدر بعد ما على الصحيح  
 والتأليف وهو ع الالفاظ بين  
 الحسنيين فهو خاص من  
 التركيب اذ هو ضم كلمة الى  
 أخرى فأكثرت في كل مؤلف  
 مركب ولا عكس بالمعنى  
 اللغوي

**فصل**  
 عده لأنواع الاعراب  
 وعلاماته وقد تقدم معنى  
 الاعراب لغة واصطلاحا  
 (وأنواع الاعراب) الذي  
 هو جنس لها عند النحاة  
 (أربعة)

والتمهيد ولا نه يحتمل الزيادة والنقص ويذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك  
 الاحتمال ولاشارة الى أن الخبر مجموع رفع وماعطف عليه كحركات الاشارة  
 لنظيره (قوله بالاستعقراء) أي لا العتق (قوله وهي رفع) جعل قوله رفع  
 وماعطف عليه خبرا لمبتدأ محذوف والظاهر انه بدل مفصل من مجمل وعلى كل  
 يحتاج لجعل العطف سابقا على الاخبار والبديلية على ما علم مما صرفي نظائره ثم  
 الاولى وهو بالتدكير مرعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أي يتحقق ويتصور  
 بهم فلا يثنى ان الرفع هو الحركة والحرف على الاصح من أن الاعراب لفظي فـ كان  
 الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص ونفس عليه ما بعده  
 والاولى ترجيح فانه قد قيل ان الرفع ليس احد الامرين من غير تعيين ومثله ما بعده  
 (قوله بذلك) أي المذكور وليس افراد الاشارة لانها بعد العطف بالولان أو التي  
 يفرد بعدها نحو الاشارة التي لاشكال التي للتوبيخ كما هنا (قوله وحذف) أي  
 للتبوت (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره انه جعل قوله في اسم وتعمل خبر مبتدأ  
 محذوف وهو غير متعين لجواز جعله مفعلة لرفع ونصب والمزج لا يصير المجموع كلاما  
 واحدا حقيقة بل يصير كالكلام الواحد فلا يصير التصريح بتعلق الخبر مع كونه  
 كونا عاميا في المزج على أن ما ذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا  
 تقديره يوجد هذا وقد روي التصريح هنا بـ لا يشتر كان وفيما بعده مختص فقال رفع  
 ونصب يشتر كان في اسم وفعل وجر مختص بمعنى في اسم وجر مختص بمعنى في فعل  
 اهـ وذلك هو المناسب لأنه انما يقدر المتعلق عام ما حدث لم يتم قرينة على الخصوص  
 وكان المشارح عدل عنه لان الرفع والنصب لا يشتر كان في الاسم والفعل بل الامر  
 بالعكس ثم انه قد روي أن الفعل وثانيا الاسم اشارة لجواز الامرين وأما تقديره ثانيا  
 بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى في بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم) أي نحو الرفع  
 في ذلك نفس عليه ما بعده (قوله ولان كل مجرور) أي مجرور أو بالاضاف فلا حاجة  
 الى زيادة أو المضاف اليه في الاضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف اليه  
 أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والاضافة اللفظية فرع المعنوية وبحمولة علمها  
 (قوله يسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف اعلامة من المثل أو النون  
 من الأفعال الخمسة ولوقال وجرم بحذف كان أخصر (قوله وقيل انما اختص  
 الخ) نقله ابن مالك وذكر قبله ما نصه انما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول  
 عامل على النعر وانما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخوله على الاسم وقيل  
 الى آخر ما هنا وأصل وجهه أن الرض انما لا يولد دون الاسم لأدنى وجوده الى  
 عدمه وذلك لان التقاء الساكنين يندفع بتحريل التزوين فلا يؤدي وجوده الى

بالاستعقراء وهي (رفع) بحركة  
 أو حرف (نصب) بذلك أو  
 محذوف وكلاهما يوجد (في)  
 المعرب (من اسم وفعل)  
 فالرفع فمما نحو (زيد يقوم)  
 والنصب فمما نحو (ان زيدا)  
 ان يقوم وجرم بحركة أو حرف  
 ولا يوجد الا (في اسم) لحفته  
 ولان كل مجرور ونحوه  
 في المعنى والمجرور لا يكون  
 الاسما (نحو) مهرب  
 (زيد) فزيد في المعنى مخبر  
 عنه بانه مبرور به (وخرم)  
 يسكون أو حذف ولا يوجد  
 الا (في فعل) وذلك (نحو)  
 يقوم) لثقله وليكون الجزم  
 فيه كالمعرض من الحرف في  
 الاسم لمسايقته من المشاركة  
 فيه فيحصل لكل من صنف  
 المعرب ثلاثة أوجه من  
 الاعراب وقيل انما اختص  
 به لانه لو دخل الاسم لادى  
 وجوده الى عدمه وما أدى  
 وجوده الى عدمه كان باطلا  
 وذلك أن النون من الاءاء  
 ان جزم اتفق فيها كئنان  
 الحرف المجزوم والنون



عنده وأيضاً فحق بكه يؤتى الى عدمه في اللفظ لافي التقدير نحو لم يكن الذين  
 كفروا قال شيخنا الغنيمي يمكن أن توجه بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤتى الى محذور  
 بأن يدخل الأسماء التي لا تنوين فيها ككان الجر بالكسرة لا يدخل كل الأسماء  
 وإنما يدخل المصروف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله (قوله فيحرك الساكن)  
 الاول) يعنى كالحواشي (قوله لغدم استغناء الكلام عنه) اى بالنسبة الى  
 النصب والجر وأدغمنا في جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنها  
 دائماً فاندفع ما قيل ان الكلام قد يتألف من كلمتين مبتدئين وان أجيب عنه  
 بأن المسرد بالرفع ولو حكوا واندفع أيضاً أراد فتحوراً لأماعفاته كلام ولا رفع فيه (قوله  
 لأشترك الاسم والفعل فيه) اى فهو وأعم والاعم أقدم واسبق الى البال فتاسب  
 أن يقدم في ذلك كرايكم فيه أن المشترك كالمركب والمختص كال بسيط والمركب  
 من شيئين يؤخر عنهما وما يجب أن التمكن لا تتراحم (قوله وكون الحركات)  
 أى والخروف والحذف لا يقال اذا كانت الحركات والحروف أنواع الاعراب وقد  
 نقرر رأيناها أنواع البناء لزم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو  
 مستحيل لانها أشد ان لا نقول ليست المذكورات مجردة اعراباً ولا بناءً حتى  
 يلزم ما ذكر بل ان كانت مجعولة للأعمال فهى اعراب والأقلى لزم الأخر فهى  
 بناء والأفهى أعم من الاعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجر من خصصة  
 عند البصرى بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء وأما الضمة والفتحة  
 والكسرة فتعلم الحركات الاعرابية والبناءية وغيرها كصفة قاف وقول والكوفى  
 يطلق كلاء على كل فان قيل جعل المذكورات أنواعاً يتما في جعل بعضها اصولاً  
 وبعضها فروعاً ولان الاسالة والفروعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات قلت  
 الأنواع التي لا يعقل في ذلك المنطقية وليست مرادة ولولم ارادتم فاعلمت تنفع ففرع  
 بعض افراد النوع على بعض من حيث كونهما افراد ذلك النوع والمراد بالاسالة  
 هنا أن يكون بعض الافراد كتراسة مالا وأغلب أو ارجح في نظر الواضع ومثل  
 هذه ما يعقل في الأنواع أو أدغمنا في جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى  
 عنها دائماً (قوله ما اختلف به آخر العرب) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون  
 أو حذف فاندفع التقص بالاعمال والمقتضى والاسناد والمتكلم والسكون المقدم  
 أو الملاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلامها وان كان سبباً للاختلاف لا يمكن  
 ليس بحركة ولا حرف وبى التقص بما اذا كان العامل حرفاً واحداً كحرف الجر  
 فلو أن يد بحرف حرف المسألة وهو والتبادر حين مقارنته بالحركة أو أن يد بحرف آخر لم  
 يتجه ورو ذلك ولو جهات ما على عمومها خرج العامل وما بعده بالسببية القرية

فيحرك الساكن الاول  
 فيؤدى وجود الجزم الى  
 عدمه وغير النون محمول  
 عليه وقدم الرفع لعدم  
 استغناء الكلام عنه لعدم  
 زيادته النصب لا شتراف  
 الاسم والفعل فيه ولا عاملة  
 قد يكون فعلاً والعمل له  
 بالاسالة فيكون معه وله  
 أصلاً بالنسبة لا مجرد ورف  
 الجرا خصاصة بالاشرف  
 وكون الحركات أنواع  
 الاعراب جار على مذهبه  
 المصنف من ان الاعراب  
 ما اختلف به آخر العرب

المفهومة من الماوان توزع فيه بالنسبة للركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب  
 وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرؤ فان ما قبل الآخر تابع  
 للآخر وبإضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني نحو من ابنك ومن  
 أبوك وآخر الحروف نحو من أليك ومن البصر ومن زيد وخرج ما به اختلاف  
 آخر غلامى وبصرى وشاربى بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبني لان كسر آخر  
 الغلام وباء بصرى وفتح شاربى كان قبل التركيب فاختلاف به آخر المبني ومن  
 قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحقيقة اى يختلف آخر المعرب من حيث انه معرب  
 لا خارج هو لا لم يتقدم لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه  
 آخر الكلمة ولا يكون الشيء سببا للاختلاف فيه قلت الآخر أعظم من كل حرف  
 مخصوص فالألف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه أشأ ولولاها لكان  
 بعاله فان قيل لا يتحصل الاختلاف بالبحر كدين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما  
 ولا على اعراب المعرب ابتداء فلا اختلاف فيه أجب بأن المراد بالسببية ان يكون له  
 دخل في الاختلاف أو ما يحصل بحصوله بلا احتياج الى شيء بعده وكل حركة كذلك  
 في نفس الامر ولو في بعض المواضع لا يفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون  
 (قوله لا أنه) أى الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) أى تغييره ذاتا أو صفة حقيقة  
 أو حكمًا وبقي من التعريف لا اختلاف العوازل انظروا تقديره وشرحه يعلم بأمس  
 (قوله لان الاعراب عند لفظي) قال شيخنا الغني عنى يعنى فيكون الرفع نفسه وكذا  
 ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذا معنى كلامه ولك فيه نظر وهو انه  
 يجوز ان يكون لفظ الرفع وما بعده لقب على الاعراب يعنى على أنواعه وهى الآثار  
 الخمسة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظا لا مفاهمة الشارح  
 وبتأمل ما قررنا ندفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب  
 ألقاب أنواعه فكلامه على مضاف كجواهر واضح وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب  
 لفظي ففسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوي ففسره بأنه تغيير  
 شخصي وحينئذ فلا فرق بين التعبير بالأنواع الاعراب وألقاب الاعراب اذ من البين  
 انه ليس المراد بالأنواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من غير القاب الاعراب  
 أراد أن لفظ الرفع مثل اللقب على النوع وتفسيره حينئذ ثابت  
 فان فسر بأنه لفظي ففسر معنى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه أثر مخصوص ففسر بأنه  
 معنوي ففسر بأنه تغيير مخصوص فتأمل انه انتهى (المرفوع) إشارة الى  
 أن نائب الفاعل ففسر يعود الى المرفوع الرفع مرفوع وأراد بالمرفوع  
 ما يصرفه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحذف أو أراد بغير معنى يوجب

لأنه اختلاف آخر المعرب  
 على ما هو ذهب الكوفيون  
 وعبر بالأنواع دون الألقاب  
 المعبر بها بعضهم لان الاعراب  
 عنده لفظي ولان من حق  
 اللقب أن يصدق على ما لقب  
 به كان يقال الاعراب الرفع  
 وكذا البواقي وهو متنع  
 لا يلتزم حمل الاخص على  
 الاعم ولولاه الأنواع الأربعة  
 علامات أصول وعلامات  
 فروع ثابتة عنها أشار الى  
 الاول بقوله (فبرقع) اى  
 المرفوع من اسم وفعل  
 (نصحة ونصب) أى التعيوب  
 منها (نقطة وتعبير) اى  
 المجزوم من اسم (ركزة  
 ويحذف) اى المجزوم من فعل  
 (يخفف بحركة)

ويحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضمير عاذا على اسم وفعل يتأويلهما  
بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله فبعضه أى يوجد الرفع ويحقق وجود  
الضم من تحقق النكاح في خبره ولكنه لا يناسب الاستثناء الآتى ويحتمل أن  
يقرأ قترع بالبناء للفاعل على انه ممدد لضمير المخاطب وقس على جميع ذلك نظائره  
بعده (قوله فالفظة علم ومسموعة الرفع) اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعه لقوم  
ولهذه الانواع الاربع علامات الخبائه انما يتجه على القول بأن الاعراب معنوية  
لا لفظية وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد العلامات جميع علامته معنوية علم  
أو جمع علم كما طبلات جمع اصطبل فالفظة علم الخ ودمحا حمله انه ان اراد علم  
الجنس لزم منع لفظ الفظة من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه مصر وفقطا أو علم  
الشخص فكذلك مع عدم تناولها لاثار افراد الرفع وأجيب أيضا عن الاعتراض  
بأنه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب فهي اعراب من  
حيث عموم كونها اثرا جليلة العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبأن  
العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الضم والفتح والكسر والسكون  
وذا العلامات هي الحركات والجزئات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجزم  
والجزم وان اتحد في الخارج كفى الحد والمحدود وهذا ان رد الى ما قبله فذلك  
والافالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون محمولة للعامل والحركات الاعرابية  
يعتبر فيها أن تكون محمولة وتحتاج الى واحد لا يكون محمولا وغير محمول فمكيف يتصور  
اتحادهما في الخارج وأيضافا لاعراب هو الاثر الخارجى والقصد من وضع العلامة  
تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول واختيار  
بعضهم في الجواب ان هذه عبارة المتقدمين الفاعلين بأن الاعراب معنوية جرت على  
ألسنة المتأخرين المتأخرين فهم في ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا  
لا يقيد أصالة النسخة بالنسبة للكسرة في الجمع بالف وناء ولا سالة الكسرة بالنسبة  
للتخفة فيما لا يصرّف ولا سالة الفتح بالنسبة الى حذف النون في الافعال الخمسة  
(قوله الاعندة مذكروهما) قد يقال مأعرب بالحروف لا يمتد فيه الاعراب  
بالحركات لجواز تقدير الحركات وهما اذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه  
وقد مر في الاسماء الستة بأن اعرابها بالحركات ممكن (قوله باعتبار المحل)  
أى المواضع التي تقع فيها النباية (قوله لا النائب) أما باعتباره فعشرة ثلاثة توب  
عن الضمة وأربعة عن الفتح واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله  
لشبهه بالفعل) فيبدأنا خيره مما قبله وما تقدمه على الأمثلة الخمسة فانه أشرف

بالحركات والسكون أصل  
للاعراب الحروف والحذف  
اذلا يعدل عنهما الاعندة  
تعدروهما وخارج عن ذلك  
الاصل باعتبار المحل لا النائب  
سبعة أبواب أعربت بغير  
ما ذكر وتسمى ابواب النباية  
لان الاعراب الواقعة فيها تأتلف  
عن الاصل ووجه انحصارها  
في سبعة أن النائب فيها  
ما حرف عن حركة وهو نائب  
الاسماء الستة واباب المتنى  
وباب جمع المذكر السالم  
أو حركه عن حركة وهو باب  
الجمع بالفتوة وباب المبالا  
ينصرف أو حرف عن حركة  
وحذف عن حركة أو سكون  
وهو باب الأمثلة الخمسة  
أو حذف حرف فقط عن  
سكون وهو باب الفعل المعتل  
وقدم الاسماء الستة كونها  
مفردة والمفرد سابق على  
المتنى والمجموع وأتبعه بالمتنى  
لكونه يليه ثم أتى بجمع المذكر  
السالم قبل جمع المؤنث  
السالم شرف المذكر ثم  
لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم  
بالأمثلة الخمسة قبل الفعل  
المعتل لانه آخرها في غالب  
الاحوال لكن كان الاولى

أن تبدأ بآيات فيه حركه عن حركه كفى التسهيل والشذو لان ذلك أقرب الى الاصل وحدثت بالاسماء الستة

منه لانه اسم (قوله فسكان ينبغي الخ) فيه ان السكات لا تتزاحم وقد أسلف ان تأخيرهم لشبهه بالفعل (قوله وان لم يثبت منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارع لم يبال بقطع النظر عن نظيره فسقط ما قيل ان المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى جانب الاسماء الستة لانهم اشرى بها في الاعراب بالحروف: تأخيرهما عنها بقطع النظر عن نظيره ثم ان المصنف لم يذكر شيئا من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة التباين فلا معنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارع القطع في الاحكام وانما كان نظيره لو تسكّم المصنف على شيء من أحكامهما كضابط ما يجمع بالانفصال والثناء وذ كر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس في كلامه اشارة ما يقتضي انه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر عدم المثنى يلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الاعراب بالحركات وقد ساءم انه أراد ذلك فقولا يسالي بالفصل بين النظائر (قوله الا لاسماء الستة) أى في احدى لغاتها (قوله وما عطف عليه) أى القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا لاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدأ وهو قوله تعالى مقوله وما بعده وهو قوله الا لاسماء الستة قبل أو بان وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بشرية الاستثناء لان التذكّر في الاثباته قد تم بخبر علمت نفس ما قدمت وأخرت أى الرفق بالضعفة والنصب بالضعفة ثابت في كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت في كل فعل الا لاسماء الستة وما عطف عليها (قوله بنقص الهن) قال شيخنا الغنيمي لم يقل بأسقاط الهن لما في التعبير بمبدأ كرم من التورية الظرفية والمقابلة اللطيفة (قوله جواز اتانها) أى اثباته واعرابه بالحروف (قوله على هذه الامثلة) أى على كتابتها (قوله وان أطلقت على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن أطلقت على ما يشعل ذوا الطائفة (قوله على أقارب الزوجية) وعليه فيضاف للذكر ويقال جوه أى اقارب زوجته (قوله يكتبى بعن اسماء الاجناس) فاذا لم يضاف كان كتابة عن التكرار واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم انه اذا لم يضاف يكتبى بعن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيتك \* على من وهن فيما مضى وهن \* يعنى حسنا وعبد الله و ابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن في كلامه الحفسير وظاهر كلام الشارع كلامه في الشرح انما كناية عن الاقوال المأثورة على الاجناس وهو ظاهر قول بعضهم انها تكون كتابة عن العلم لكن في الصحاح انها كناية عن نفس الشيء لاعتناظهم ويمكن ارجاع القوانين ليعنى (قوله بما يستقيم التصريح به) أى من

فكان ينبغي أن يثنى على ما لا ينصرف لكونه مفردا وان لم يثبت منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله (الا لاسماء الستة) وما عطف عليها من المثنى وغيره مما ساقى منصوب على الاستثناء بما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الأصل وهو أبوه وأخوه وجوهها وفوه وهنوه وذو مال \* أى صاحبها وبعضهم عدّها خمسة بنقص الهن منسكرا جواز اتانها كاسياق والاسماء الستة علم الغلبة على هذه الامثلة كافة على العبادلة والعشرة بالنسبة الى العجالة رضى الله عنهم وان أطلقت على غيرها فتوسع والحلم أقارب الزوج أبا كان أو أختا أو غيرها ولهذا أثبت الضمير وقد يطلق على أقارب الزوجية والهن اسم يكتبى بعن اسماء الاجناس وقيل يختص بما يستقيم التصريح به وقيل عن الفرج خاصة

العورة والافعال القبيحة (قوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أى  
 المضافة لزمانهم ملازمة للانسانة لغير الباء كما في الاوضع ومثل مبتدأ خبره قوله ذو  
 المضافة وقوله أو وصف عطف على علم وقوله أو جملة عطف على علم أيضا ومراده  
 بالوصف المعنى الثابت بالغير لا الوصف النحوى ومراده أيضا غير المشتق كما مثله  
 بقوله وفوق كل ذى علم عليم لا المشتق فان المضاف اليه لانه أى فى ما واصله لما اصبحت  
 الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والمذهب والفضة وجوز بعضهم انضافتها  
 للمشتق وخروج علمها اقراءة ابن مسعود وفوق كل ذى عالم عليم وأجاب الاكثرون  
 عن ما بان العلم هنا مصدر كالباطل أو بان ذى زائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل  
 الصفة كما قاله الفهامة الدماميني فى شرح التسهيل فان عبارة المشتق ولا يصح من أى  
 ذو وفروعه الا الى اسم جنس ظاهر قال فى الشرح أى يشترط فى الاسم الذى يصفن  
 اليه ان يكون ظاهرا احتراز من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال  
 واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أى المشتق ولهذا صرح قوله بعد ذلك  
 ظاهر فلا يقال ذو عاقل وعال ذلك ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم  
 الجنس التكررة واستشكل بسببها الوجه الفاسد ما وقع فى الحديث ان اصل  
 ذارحك وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذوا مرش المجيد ذى  
 الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا وتعين مراجعته ليعلم منه ما وقع  
 للشارح هناك من الاختصار المحل فان قوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس ظاهر  
 ذواضافة الخ ان أراد انهم امثلهما فى مطلق الاعراب بتلك الحروف فهو مسلم لكن يرد  
 عليه ان قوله أو وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم يقتضى انه ليس باسم جنس ظاهر  
 وقد علمت من كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ يدخل  
 فيه نحو وفوق كل ذى علم وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو وذات  
 حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أو وصف المقتضى للغايرة أو تشبيه الشئ  
 بنفسه أى ما يصدق عليه فقام له وان أراد بقوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس  
 ظاهر ذواضافة الى العلم الخ ان التشبيه فيها باطراد كان انضافتها الى اسم جنس  
 باطراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة الى المذكورات ليست قياسية  
 مطردة كما صرح بها أيضا الدماميني راد على ابي حيان ومن تبعه هذا ما حرره شيخنا  
 العلامة الغنيمي قال وما كشف عن غممة هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضى  
 انه انما جازت الاضافة الى العلم فى ذو زيد وذو آل محمد لتأويل العلم بالجنس أى  
 صاحب هذه الاسم وأصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بذى تسلم) أى فى وقت  
 صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزم من محذوف نكرة وهى بمعنى صاحب وقبل

ومثل ذو مال أى المضافة  
 الى اسم جنس ظاهر ذو  
 المضافة الى علم نحو أو الله ذو  
 بركة أو وصف نحو وفوق كل  
 ذى علم عليم أو جملة نحو  
 اذهب بذى تسلم فلو قال كما  
 فى العمدة وذو العرب

بمعنى الذي والموصوف معرفة والجملة صالحة والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه  
 ورده في الباب الثاني من الغني وقيل الباء للمصاحبة أي اذهب مقرونا بسلامتك  
 كما تقول اذهبه مقرونا بسلامته اذ لك وقيل للجمع وهو غير في معنى الباء أي والله يسلمك  
 (قوله اسكان أحسن) أشموله للمضافة اليه وما بعد قال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره  
 اكتفى بالانطلاق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام في الاسماء العربية  
 التي خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهرا لان المصنف نطق  
 بنى بمضافة لاسم الجنس واعرابها المذكر لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام  
 لم يظهر معناه (قوله والتقيد بالعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للتقيد بهذا القيد  
 فانه نطق بمضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول  
 وبعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذوا الطائفة) فانه موصولة بمعنى الذي وأخواته  
 والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب ان التي بمعنى الذي لا تتبع صفة الا لمعرفة لانها  
 معرفة بالصلة والتي بمعنى صاحب بوصفها التسمية ان أضيفت التسمية والمعرفة ان  
 أضيفت لمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أي على السكون كما في الشذور وسأيت  
 في التشرح في الموصولات ولزوم الواو في الاحوال كما هنا غالبا وفي الجمع انما بمقتضى  
 على الواو وقيل بمقتضى الضم قال الشارح في الموصولات وهو وهم وليست حرفا  
 واحدا بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أي فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة  
 بالالف ومجزومة بالياء ولا يشك اعرابها على كون الشبهة اللاحقة ترى موجبا للبناء  
 اما لان ذلك في المشهور ونغمة الجمهور أو لان افتقارها الياء متصلا ولا على حصر  
 أبواب النيبات في سبعين لان من اعرابها أدراجها في تلك الأبواب كما يؤخذ من قول  
 الشارح فالاسماء حينئذ تسبعة ويجري ما ذكر في اعراب الذين رفعا عند بعضهم  
 (قوله فالاسماء الخ) أي التي تعرب الاعراب المذكر كورال الاسماء الستة قال شيخنا  
 الغنيبي ويمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علميا بالغة على ما أعرب  
 به في الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غاية الامر انما تستحق اللفظ  
 وان كانت معانها أكثر وقرئ من ذلك ما قيل في الافعال الخمسة (قوله وترفع  
 بالواو) علة لسكون باب الاسماء الستة من أبواب النيبات ولوقال فان رفعها الواو كان  
 أولى (قوله فلو ثبت) نحو أو ان وأخوان وحوان وبه استدلل على ان لاه واو وقيل  
 بآمن الجماعة لان احواء المرأفة جمع مونث واذوا مال وهوان وفوا الزيد (قوله  
 والمجموع الخ) ظاهر كلامه انما تجمع بالالف والتاء وفي الخاشية وان جمعت  
 بالالف والتاء بأن أريد بالاب وما ذكره مما يحجب مع بالواو والنون من لا يعقل  
 أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيبي وعموم كلامه شامل

لكان أحسن والتعريف  
 بالاعراب لاخراج ذوا الطائفة  
 فان المشهور بناؤها وقد  
 تعرب فتعرب مجرى ذي  
 العرب كما قال ابن مالك فالاسماء  
 حينئذ تسبعة (ترفع بالواو)  
 نيبات عن الضمة نحو أو ان  
 نيبات كغير (وتنصب  
 شيخ بالالف) نيبات عن الفتحة  
 نحو أو انما في ضلاله بين  
 (وتعرب بالياء) نيبات عن  
 الكسرة نحو أو انما  
 آيسكم ولا عراب بمقتضى  
 الاحرف ثم لو أرعدت  
 تكون مرفوعة فلو ثبت أو  
 جمعت أعربت وان تكون  
 المشي والجمع أعربت  
 مكبرة فلو غبرت أعربت  
 مجزومة فلو غبرت وان تكون  
 متناقضة

للحم والهن فليجوز وقال المصنف في شرحه لم يجمع مع منها جمع تعهيد الا الاب والآخر  
والحم انتهى وظاهره - مع هذا الجمع في اللحم وقال ابن مالك ولو قيل في حم جوز  
لم يمنع لكن لا أعلم لم يسمع قال أبو حيان ينبغي ان يمنع لان اقياس يأباه وحكي  
بعضهم سماع هون وذوون وعن ثعلب انه يقال في دم فون وفون - قال أبو حيان  
وهذا في غاية الغرابة (قوله لغرياء المتكلم) التقيد بالمتكلم ايضا لان الياء المضاف  
اليها لا تكون غير مودخل في كلامه لا بالزيادة جاز بدوز شذوذ ولا نه مضاف  
واللام متعجمة بين المضاف والمضاف اليه عند سبويه والخليل والجمهور وغير معتد بها  
ولهذا أعرب ما قبلها بـ لا يسئل ثبوت الالف وانما يعرب اسمها اذا كان مضافا أو  
شبهها بالمضاف ويشكل علمهم لا بالي وانما يعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا  
كانت مضافة للالياء واسمها معتد بها من جهة ان اسمها لا تثبت بـ لا يضاف معرفة  
(قوله ولو تقدير) هو ما جوزه ابن مالك تبعه الكوفيين والاعفش وخصه البصريون  
بالضرورة (قوله كقوله) أي النجاس وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي  
له (قوله على الاصح) بحر كانت مقدرة أي كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد  
والكوفيون وابن مالك يجوز مدحذف منها وادغامه فيقال أي بالتشديد قال

فلا وأبى لأن النحوي \* ينسب اليه الالف الصب الحنينا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع أبا  
جميع سلامة وذكر ابن مالك ان المبرد جوزه ذلك حتى في اللحم والهن فلا عبرة بما ذكره  
ابن الحناجب كانه محشور من انه لا يجوز الرد في اللحم والهن قطعا لان الانيات في  
كلام النقات مقدم على التي ويقال في دم في الاكثر ويجوز في وأصله فوه بالفتح  
والسكون حذفت الهاء وانقلبت الواو ومما لانهم اشقوا بان حذرا من سقوطها  
وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ما قبلها قال الشهاب  
ابن قاسم في حواشي ابن الناطم والثاني يعني من الامر من ان هذه يعني أخي وأبي  
وفي الادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو لا مقدرة  
لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جميع المذكر السالم اذا أضيف للياء  
نحو جاء مسجى فيه نظروا لا يمدأه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أو الكتاب  
وشرط ذلك الاعراب في يضمن لا لئلا ينافيه على عدم رده هذه الاسماء عند الاضافة  
الى الياء انتهى واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرورين وواقعه وانما اقتصر  
على الثلاثة لانها محتمل وفان والافاقه لا يجوز في اللحم والهن على ما نقله ابن مالك  
والذي لم يستبعد كلامهم يصرح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصح من  
ان الاعراب بحر كانت مقدرة بقوله على الاصح متعلق بقوله بحر كانت مقدرة أو

لغرياء المتكلم ولو تقدير  
كقوله \* خالط من على  
خياشيم وفا \* أي  
خياشيمها وفاها فلا أضيفت  
الى الياء أعرب على الاء  
بحر كانت مقدرة وكما أضاف  
الى الياء

ياء بت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعر بت بقطع النظر عن ذلك ليكون إشارة  
 إلى القول بأنها مبنية أولاً ولأن ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للياء  
 الذي من أفرادها ما هنا بقي متائلي وهو انهم اذا أضف إلى الياء رقت له الواو  
 وقلت ياء عند الجمهور أيضاً فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة فعوا ونصباً للثقل  
 والظاهرة جزاً أو معرب ببحركات مقدرة كما هو الظاهر من إطلاقهم انها اذا  
 أنشبت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن الاعراب  
 بالحركة لا يظهر اذا افرق بينه وبين سبلي تحسكهم الا ان يقال لو قيل في حال النصب  
 فاي لو جيب الحكم بأن الياء في اعراب فلما قيل في مطلقاً علم ان الياء المدغمة في  
 الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابها ما كان عليه في حال أفرادها دون  
 اضافته انتهى وحاصله انه لو كان معرباً بالحروف اظهرت الالف حال النصب ولم  
 تقلب ياء لعدم الاقتضى لقبولها كالم تقلب ألف التثنية لكن نقل في الاشياء والنظائر  
 عن ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد في ألف التثنية سبب واحد يقتضي قلبها  
 وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان قلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور  
 وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها فتقوى سبب  
 قلبه ولم يمتد بالمعارض (قوله الاذو) فانها الاتصاف للمضمر مطعاً بل تلزم الاضافة  
 الى اسم جنس غير مضافة فلا تفي كلام الشارح السابق وذهب بعضهم الى جواز  
 اضافتها الى المضمر واضح بكثرة ما جاء من ذلك ويدل على شذوذه انه لم يستعمل  
 مضافاً الى مضمر الاجزاء المفردة (قوله باشتراط الانشافة) اذ لا توجد الاضافة مع  
 النسبة وأما ما أوجب للمضاف فيه الشخص المذهب الى الالف لا الالف الذي هو من  
 الاسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الخ) يقال عليه  
 الاستغناء ظاهراً فيما هذا كونه مضافة لغيرها المتكلم فان المفهوم من النطق بها  
 مضافة ما مخصوص ما أنشبت اليه وحينئذ قلزم ان يخص اعراباً بالحروف فيما  
 اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به وأما عمومه فيشمل ما اذا أنشبت  
 إلى ياء المتكلم وقد قرر عدم اعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم  
 على اشتراط اضافتها لغير ياء المتكلم وأحال بقية الشرط على النطق بها كذلك  
 (قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطقاً وخالياً من الميم وبدون مضافاً وبدون لا يحسن  
 صاحب لا يضاف واعلم ان صاحباً أعم من ذواتها تضاف الى اسم الجنس وغيره  
 (قوله ودونه) أي التضعيف وقوله متوصلاً أي محذوف الآخر حال من ضمير ميمه  
 وان كان مضافاً اليه لان المضاف جزؤه (قوله وبحركات) عطف على بحركات السابق  
 (قوله قصر وانقصا) قيل كان ينبغي ان يقول وتضعيفاً فان من اللغات العشر تثليث

الاذو وان تكون غير منسوب  
 اليها فلو نسب اليها كانت  
 معرفة بالحركات نسبة عليه ابن  
 الصانع والهاواري وغيرهما  
 وهو مستغنى عنه باستعماله  
 الانشافة ماذا انوفرت هذه  
 التبرير لم أعربت بالحروف  
 واستغنى عن التصريح  
 بذكرها في النطق بها كذلك  
 كما استغنى عن تعيينه ليدنو  
 بمعنى صاحب وفوقه بالعلوم  
 الميم فان لم تغل منها أعربت  
 بحركات ظاهرة مع تضعيف  
 ميمه ودونه متوصلاً بحركات  
 مقدرة مقدوراً كونه في ثلاث  
 قلباً فانه تضرعاً ونقصاً



وأتباعها المهمة فهذه عشرتان  
 أفضهن فتح فانه مقوصا  
 واقتصر في التسهيل على تسع  
 وانما عرفت بالحروف  
 لان الحروف وان كانت  
 فروعا عن الحركات الا انها  
 أقوى منها لان كل حرف علة  
 بحركتين فذكره استعبداد  
 المتى والمجموع الفرعين  
 عن المفرد بالاعراب الا أقوى  
 فاخترنا وهذه الاسماء  
 وجعلناها معرفة بالحروف  
 ليكون في المفردات الاعراب  
 بالاصل وهو الحركة والا أقوى  
 وهو الحرف وخصوصا هذه  
 الاسماء المشابهة المتى  
 والمجموع في أن آخرها  
 حرف علة يصلح للاعراب وفي  
 استلزام كل منها ذاتا أخرى  
 كالآخ لا آخ والاب لا ابن  
 وخصوصا ما ذكر بحال  
 ما تم التظهر تلك الألام الزائدة  
 فتقوى المشابهة وفضلت على  
 المتى والمجموع باستيفاء  
 الحروف الثلاثة لاصالتها  
 بالافراد وما تقدم من انها معرفة  
 بالحروف

القضاء مع التضعيف وهو وهم سرى من قول التسهيل أو يصف مقصود القاء  
 أو ضمومها بعد قوله بتثنية فاء الفم مقصودا أو مقصودا فتوهم منه ان التضعيف  
 ليس مقصودا وليس كذلك وعذر ابن مالك في افراد التضعيف عن المقصود والمقصود  
 انه لم يذكر في التضعيف اللغات الثلاث في المقصود والمقصود والشارح ذكرها في  
 التضعيف فانه شاذ (قوله واتباعها المعية) لم يقل لحركة اعرابه ليدخل مثل هذا في  
 بكسر الفاء مع الحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية (قوله أفضهن)  
 أي النصيحة من بينها (قوله واقتصر في التسهيل الخ) لانه أسقط الكسر مع التضعيف  
 وهي أضعف اللغات وحكاها صاحب البواقي (قوله لان الحروف وان كانت الخ)  
 مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الا والاولا لكن يستخرج من بل  
 هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقتدر حسب ما يقتضيه المقام  
 (قوله فاخترنا وهذه الاسماء) لوقال اسماء لكان أولى بقوله بعد وخصوصا هذه الاسماء  
 الخ (قوله في أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب) أي سمها بخلاف سائر الاسماء  
 المحذوفة لا ليجاز كيد فانه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عند الاعراب والمراد ان في  
 آخرها ذلك في الجملة ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وانما  
 هي باء حذفت اعتباطا وان المراد آخرها حرف علة أي الموجود المنطوق به وان لم  
 يكن لا ما وعبارة بعضهم وخصوصا من بين المفردات المشابهة للثني اصطلاحية لا من  
 بعضها وهي الآخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح (قوله وفي استلزام كل  
 منها الخ) أي معاني كل منها لان كلام المتى والمجموع لفظ لا معنى والاستلزام  
 المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما منهم ما فقيه خفاء ثم ان ظاهر كلامه جعل  
 كل وجهه للشبه وفيه ان الولد والوالدوا أقرب الى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى  
 فالاولى واستلزام بدون إعادة في ولا يرد ان مجموعها يوجد في ابن لان همزة الوصل  
 فيه بدل من اللام فكانها ليست حرف علة ثم الاول ان يجعل وجهه الشبه ان فيها  
 حرفا بعده ما يتبعه الاسم فان تمام الاسمين التثنية والجمع المضاف اليه والتثنية  
 واللام هذان قد بين الحامى وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار  
 كونها ستة ظاهرا وجمع وقال العصام الأقرب ان يقال المغرب بالحروف في الوقوع  
 والمحلى ستة المتى وكلاهما ان والجمع وألوه عشرتون فجعلوا في مقابلة كل فرع  
 أصله انتهى وفيه ان الوقوع أزيد كما يعلم من الاضطرار وغيره (قوله لتظهر تلك الألام  
 الزائدة) فيه أمران الاول ليس المراد بالزائدة الزائدة على الحروف الاصول  
 بل المراد به الزائدة على الكلمة في حال افرادها وعدم اضافتها بدليل جعل الزائدة  
 وصفا للام الثاني ان كون الظاهر للام لا يأتي في قولك وذو مال فان الظاهر انما هو

العين ولام الكلمة محذوفة اما قولك فاصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في  
 الجمع أقواه وفي التصغير فويوت فوه فلان بكذا وهاذا أفوه من هذا وافواه لاندل  
 على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو  
 حوض وأحواض فخذت الهاء اعتبارا لما غير مطرد وتليت الواو مما لا اله الا الله لم تقلب  
 لا تقلبت ألفا المتحركة وانفتاح ما قبلها وحبذا بلقي ساكنان في الألف والتسوين  
 فتخذف الألف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية  
 الكوفيين شربت ماشا ذة فلا يعتد بهم او كان القلب الى الميم لانهم من أحرف  
 الزيادة وهي من مخارج الواو وفيها غنة كفي الواو ومذ فكانت أول من غيرها  
 من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغزي ميم والامران في الحاشية وأقول  
 في الرضى مانعه وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليعطى ذلك اللازم فتقوى المشابهة  
 انتهى المقصود منه وحينئذ في الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات  
 اللازمة فيسقط الامران وأما افرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجوز على  
 الكلامين لان قوة المشابهة تظهر واللام التي هي حرف علة وتظهر واللازم الذي  
 هو الذات الاخرى بقي هنا شي وهو انه على ما في نسخ الشرح يقتضى اسم الوالم فتدفع  
 لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله من هـ م في  
 توجيه اعرابهم بالحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطاوعا  
 وفي المعرف حال كونه موصوفا ونحو الابوا الكريم والابا الكريم والابا الكريم  
 وأما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل أبو العلاء لانه قليل بالنسبة  
 الى ما يلزم في حال غير الاضافة (قوله هو المثلث ورمز أقوال عشرة) نصه ابن مالك  
 بأن الاعراب انما سجي به ليبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه  
 دايلا والغناء ظاهر وراف بالدلالة المطلوبة هذا وفي الهمع ان الأقوال في اعراب هذه  
 الاسماء اثنا عشر فراجع (قوله ورد بأن الاعراب الخ) رد أيضا ثبوت الواو قبل  
 العامل وأجب بأن ذلك لا يخفى من كونها اعرابا (قوله بأنه لا محذور الخ) أي فلم يبق  
 الكلمة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضى بقاء الكلمة  
 على حرف واحد فتقول الراد الاعراب يزيد على الكلمة ان أراد به زيادته تحقيقا  
 دلتها منوع وان أراد ولو اعتبارا فاعلم اسكتها لا يلزم ما ذكره من البقاء على  
 حرف واحد (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر فعاوجرا) أي ثم يمكن الآخر لانه بعد  
 الاتباع استعملت الضمة والسكرة على الواو فخذت ثم قلبت الواو في حالة الجر ياء  
 لكونها بعد كسرة وقيدة قوله فعاوجرا لانه قبل في حالة النسب ان الواو تتحرك  
 وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهب تحرك الباء ثم حركت التاء على الحركة

هو المثلث ورمز أقوال عشرة  
 ورد بأن الاعراب الزائدة على  
 الكلمة فتؤدي الى بقاء فيك  
 وفي ما له على حرف واحد ولا  
 تظهر لذلك وأجب بأنه لا  
 محذور في جعل الاعراب حرفا  
 من نفس الكلمة اذا صلح  
 له كما جعلوه في المثني والمجموع  
 من نفسهما وهو علامة  
 التثنية والمجمع وقيل انما معرفة  
 بحركاته فتدفع على أحرف  
 العلة كما في المقصور وتابع  
 فيما قبل الآخر لا آخر فعا  
 وجرا وهو لهيب الجمع ورمز

الواو ثم انقلب الواو الفاقيل وهذا أولى لتوافق الحركات كلها في الاتباع فان  
 قلت حركة الباء عارضة فلا تنضف موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا قلت حركة الباء  
 في الاصل غير عارضة لبقاء السكامة علم اغنياهم قدروا حركاتها والانيان بحركة  
 الاتباع ليجري الباب كله على سنن واحدة فعملت هذه الحركة مع عروضها معاملة  
 الاصلية في انجاء القلب حرف العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروض  
 من حيث الاتباع وجهة الاصلية من حيث انجاءها عن الحركة الاصلية (قوله وصححه  
 المصنف) أي في غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول  
 المشهور ويحتمل انه تسامح في جعله الاعراب بالاخر اسكون الحركات لا تظهر  
 والحروف تقيدها فبقيت الحركات لو ظهرت (قوله ورجمه بغير ذلك الخ) حيث قال  
 ولهذا القول مرجح آخر وهو ان الاسماء الستة ما يعرض استعمله دون عامن  
 فيكون بالواو كقوله أبو جاد هو زفلو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام  
 تسعة الاعراب اسأوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الامر  
 بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هي الحروف  
 مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال  
 المذكور وما أشبهه واذا طابت تلك الاقوال صح ما اختاره سيدي ويوتعين المصير اليه  
 ولعل الشارح أراد بعبارة عقبه به ما نصربه القول المشهور وابن مالك قدّم ذكره قبل  
 ذلك فتم في كلام الشرح الترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أي غير الياء كما علم بما  
 مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في الضم اليه لكونه مصدرا وقيد  
 بذلك لانه اذا كان مفردا كان المنقص واجبا لا أفصح (قوله أي منقوص معرب)  
 الظاهر ما في بعض النسخ أي منقوصا معربا بالخ لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد  
 أي عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتشكيك  
 كانهت كذا بخط شخصنا الغني وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكره على  
 التسخين لان التفسير لمجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والمجموع في محل  
 نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تتخالف البيان والمبين تعريفا  
 وتشكيكا قلنا يعرب ما بعد أي هائلا لا يأتاهاهم جوز وفيه الامرين والبدل يجوز  
 تخالفه مع البدل منه في ذلك (قوله ما حذف لانه) من فيه للبيان لكن على تقدير  
 مضاف أي من باقي ما حذف لانه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعم من المبين (قوله  
 اعتبارا) أي لانه موجه للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل  
 من الحديث ومعنى تعزى انتسب وانتمى وهو الذي يقول بالفسلات وقوله فأعضوه  
 بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة بحجة أي قول اله اعضاء

وضحه جماعة منهم المصنف

وابن مالك ورجمه بان الاصل

في الاعراب ان يكون حركات

ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن

التقدير مع وجود الظاهر لم

يعدل عنه وقد أمكن في هذه

ورجمه بغير ذلك مما يطول

ايراده ثم عقبه (والأفصح

استعمال هن) مضافا (كرد)

أي منقوصا معربا بحركات

ظاهرة كاعراب عدو بحوه

كما حذف لانه اعتبارا

وجعل الاعراب على عينه

فهذا هو لا أفصح من هذا

هو كونه الحديث من تعزى

بغير الجاهلية فأعضوه

بهم آيه ولا تسكنوا

واعلم ان لغة النقص مع كونها  
 اكبر اسم ما هي اقص  
 قياسا لان ما كان ناقصا في  
 الافراد فحقه ان يبقى على نفسه  
 في الانساقه كما في يد ما حذفت  
 لامها في الافراد وجعل  
 الاعراب على ما قبل اللام  
 استعجبوا ذلك حال الانساقه  
 فأعربت بالحر كات قاله في  
 شرح الشذور وفي كلامه  
 هذا اشارة الى ان اعرابه  
 بالحر وفي لغة قبله وهو  
 كذلك واقامه اول كونها غير  
 مشهورة ولم يطبع علم الفراء  
 ولا الزجاج فادعى ان المغرب  
 بالحر وفي خمسة أسماء لاستة  
 وكثير من الضميمة كرويه مع  
 هذه الاسماء ولم ينه وعلی  
 قلنا عرابه بالحر وفيهم  
 ذلك فسار انه ابن ماله  
 ومن لم ينه على قائمه فليس  
 تصيب وان خطي من الفضل  
 بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد  
 بالنقص هنا النقص الغوي أي  
 حذف الآخر وجعل ما قبله آخر  
 ولا يتخص بالهن بل يجوز قوله  
 في الاب والآخر والحلم ومنه قوله  
 به باب اعدى عدی في الكرم \*  
 ومن يشابهه فاطم \*  
 وحكي أبو زيد جاني أخن  
 الفراء هذا حمل فدل على  
 نه لغة

استهزأ به ولا تجيبوه الى القتال الذي أرادوه وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف  
 ومعنى لا تكتنوا اذكروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم ان لغة النقص الخ)  
 جواب عما قال لغة النقص وان كانت أقصص معني اكبر استعمالا الا ان البت  
 أقصص معني انها غير مختصة للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة عند  
 الانساقه لان الانساقه تزداد الكلمة الى أصلها وحاصل الجواب ان الانساقه لا تزداد كل  
 أصل بل الذي حذف لعله والذي لم يحذف لعله كيد حذفت ان يبقى على نفسه حال  
 الانساقه ان كان بقي انها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع  
 تحريكها وانما نتاج ما قبلها وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الانتماء في هن وفي باقي  
 الاسماء الستة وبه تعلم ان القصر في أبوأخ وحده جاء على وفق هذا القياس وان  
 الانتماء في هن بخلاف القياسين هذا والمذكور في الشرح وللانتماء مال الكثير  
 فتمدروا وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتي وفي كلامه اشارة الخ يدل على نفسه  
 الفصاحة تكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي واللام يكن اهنا الكلام موقع  
 ولم يصح الاشارة اذ لو لا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحر وفي غير فصيح لا قبل  
 ومن ثم صرح قول المصنف والافصح الخ الدال على انه في الحما ابن فصيح مع ان حذف  
 الفصاحة باصطلاح المعاني لا يطبق على المنقوص لمخالفة للقياس وهو قاب الواو  
 أنف التحريكها وانما نتاج ما قبلها اذ حذفوا ولا على التام لمخالفة للقياس المذكور في  
 في الشرح وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعاني مالا  
 يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوي كما في المختصر والمطول  
 ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح الفصاحة نحوي (قوله فحقه ان يبقى) أي ما ينبغي  
 ان يكون عليه (قوله ان اعرابه بالحر وفي) لو قال الى ان انتماء لغة قبله يعني سواء  
 كان معر يا بالحر وفي أو بغيره كانت مقدرة عليها أو غير ذلك من الاقوال لكان أولى  
 (قوله النقص اللغوي) أي أحد ما سدقات النقص اللغوي وقد يقال يدخل فيه قولك  
 وذو مال لان الآخر فيه محذوف والموجود انما هو اعين كما صرح به الرضي واحتج  
 بالغر في عن الاصطلاح كفاض (قوله ومنه قوله بابه الخ) أي ومن النقص في  
 الثلاثة المذكورة النقص في أبوأخ وأخ وحده في قول رتبة بمدح عدی بن  
 حاتم الطائي وما عطف عليه واختلف في معني في الظلم قبل ما ظلم في وضع الشبه  
 موضعه وقبل ما ظلم أبو حنيفة وضع ربه حيث أدى اليه الشبه وقبل ما ظلمت  
 أمه حيث لم ترز بدليل مشابهة الولد لابه ورد هذين القولين بأن اسم الشرط عليهما  
 لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الالف مطلقا) أي المتقابلة عن لامهن  
 في الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات مستندرة (قوله فدل ذلك على انه لغة

(لا ضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف في البيت الاول الباء من الاول والا ف  
 من الثاني لا ضرورة فان نقل أحدهم الائمة انه لغة فذلك والامة ثبت بقص أب  
 بهذا الشاهد ومعلوم انه لا فاعل بالفرقة بين أب وأخ وحتم في ان النقص فممن لغة  
 وقد يجاب أيضا بان السئلة ظنية ولا شك ان الظاهر انقص (قوله ان أباهما  
 الخ) صدر بيت قاله أبو النجم يحضره \* قد بلغنا في الجد غايتها \* والشاهد  
 في أبيات المواضع الثلاثة لانه لما ثبت القصر في الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان  
 كانت ان بمعنى نعم فالقصر قطعا في الجميع وأفا غايتها للاشباع اذ لا معنى للثنية  
 والصبر المتصل به لا محذوراته حملها على معنى الرفع ويحتمل أمم للثنية وجاء على  
 لغة من يعرب المتبى بالحركات المقدرة على اذاف وضمر غايتها السلي في قوله واهما  
 السلي واراد غايتها المجد من جهة أبيها وغايتها من جهة أمها (قوله مكره أخاك لا بطل)  
 مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مفعول ع بضمة مقدرة على الاف وذكرا لاخ  
 للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسددا لخبر اعدم  
 اعتمادوه بطل معطوف بالا على كره كما أعرب غير واحد قال شينوا وهو يشك  
 عليه قوله ثم شرط العطف بالاراد لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر وهل يجاب  
 بهذا ان السليم ان مكره في قوة قولك جبان فلم يصدق أحد متعاطفهما على الآخر (قوله  
 انه يقال للمرأة حماة) استدلال على القصر في الحم ووجهه انه اذا قيل للمرأة ما ذكر  
 استدعى ان يقال للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث  
 فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الاف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكور على  
 أصله فيقدر الاعراب فيه وتظهر ذلك في وقتاة (قوله والامثلي) أي في إحدى  
 لغاتهما سياتي انه في بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الخ) أي اسم  
 دل وضع على شيتين اثنين مذكرين أو مؤنثين أو مذكرا ومؤنثا وأغنى عن  
 المتعاطفين فبادل جنس وعلى اثنين فبصل أول يخرج لما دل على أقل كرجلان  
 ورجلمان أو أكثر كصنوان ومنه فار جمع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة  
 اذ البصر لا يقلب خاسما وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثني وانما  
 هو ملحق به كالبث وسعد بثل ولا دلالة للفعل في التعريف على زمان فلا نقض بما  
 سمي به من المثني وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج لنحو كلا وكلتا وأما قوله  
 في كاست رجلها سلا في زائدة على ألف محذوفة للضرورة وشق وز كالتنوين اسم  
 للشيتين بناء على قول البذر ان مالكا انه ما يدلان على اثنين وفيه نظر لان ما يصدقان  
 على اثنين لا يدلان عليهما لان شفعهما قابل الفرد وهذا أهم من اثنين والاعم يصدق  
 على الاحص ولا يدل عليه فخرج جابا الفصل بالاول وان أوجب بانه يدل عليه محوما

لا ضرورة ويجوز في الاب  
 والبيهة انصرف أيضا وهو  
 التزام الاف مطابقة في آخرها  
 وهو أشهر فيها من النقص كقوله  
 \* ان أباهما وأبأبها \*  
 وقول بعضهم  
 مكره أخاك لا بطل وحكي  
 الاصحى انه يقال للمرأة  
 حماة (و) الا (المثلي) وهو  
 ما دل على اثنين وأغنى عن  
 المتعاطفين كالزبدان أصله  
 زبد وزيد

لا خصوصاً وأورد على التعريف انه صادق على الضمير في اتيقافئمان وعلى التثنية  
 واثنيتن اذهى مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجب ان  
 الاول بان المراد متعاطفين معربين أخذ من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره  
 عن باب التغليب أو المراد بما في قوله ما دل اسم مغرب بقوله ينساق الكلام في باب  
 المعربات وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من افظه لامن معناه (قوله)  
 فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أي عدلوا عن أصله لتلك ومثله الجمع  
 ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصله مرفوض ممنوع الا في الضرورة  
 كقوله \* كان بين فسكه والفتك \* ورجع الجاه في الترشد اذا أولق صد التكنين  
 كقوله \* لوعده قبر وقبر كان أكرمهم ميتاً \* أو نسل طاهر نحو جاء في رجل طويل  
 ورجل قصير أو مقدر كقول الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم أراد محمد ابني ومحمد أخى  
 قال الرضى وقد تكررت التكنين بدون عطف نحو صفاتنا وكذا كراهية بقاء مخففة  
 (قوله اشموله لنحو العمرين) فانه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال  
 أبو بكر وعمر هذا واشمول عند اصنف غير مضر لان باب التغليب عنده معني  
 حقيقة نعم في أصله تجوز ولا ينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والمجاز لعدم  
 الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتي بل في  
 كلام السعد ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله)  
 مما يشترط) قيل في شرط ان آخر ان أحدهما ان يكون فيه فائدة فلا يشي كل  
 ولا يجمع لعدم الفائدة فمما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كأحد وعرب لا فائدة  
 العموم وكذا اسم الشرط وان كان معرباً بالفائدة ذلك لانهم ما لا يشبهه المعنى فلا  
 ينفي ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون  
 الاعلى لغة أو كوفي البراءة قال شيخنا الغني يمكن ان يقال ان شرط الفائدة  
 معلوم من قوله واتفق المعنى فانه يقتضي تعدده وفي تثنية كل المعنى واحداً لا تعد فيه  
 بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعدد وذلك فيما اذا أريد  
 بكل منة للجمع والرجال وبكل أخرى مجموع النساء فتقول في التثنية كلان  
 عندي من الرجال والنساء قلت الذي يظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة  
 كما رأيت وبقوله ذلك فانه في اسم الجنس لا يشي الا اذا تجوز به فالهاتق على بعضه  
 نحو لمين ومين أي ضربين منهما أو اما لاشتراط الثاني فلما منع فيه عارض نشأ من  
 التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان ينفي (قوله الافراد) فلا يجوز تثنية  
 المثنى ولا الجمع السالم لاسيما ذلك اجتماع اعراب في كلمة واحدة ومنهما  
 ما يسمي به منهما اذا أعرب اعراباً للزوم المحذور وفيه فان أعرب بالحرركات جاز

فعدلوا عنه كراهية  
 التطويل والتكرار أو المراد  
 بالتعاطفين المتفقين  
 في اللفظ مدليل اشتراطهم  
 في التثنية اتفاق اللفظ  
 فسط ما قبل من ان هذا  
 الحدس بر مانع لشموله نحو  
 العمرين ويشترط في كل  
 ما ينفي عما يشترط ولو هي  
 الافراد

تثنية وجميعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول في رجلان ويدان رجلان ويدان  
لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف وان اجتمع في آخره  
أربعين واثنين لاف ما فيها وخمسة أحرف فانه يخرج عن مناج كلامهم مع  
اجتماع ما ذكر ونحوه فتخرج ان جاوز الاسود لم يجتمع في آخره ذلك ولا  
المكسر التثنية لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم  
الجمع ولا اسم الجنس الا ان يتجاوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماءن أى ضربين  
منهما ونذر قواهم في الجمع لقاحان سوداوان وقولهم عند التفرق في الهجاء جأين  
وفي اسم قوله قواهم اخوان وجوزاين مالت تثنية اسم الجمع قال ومها قد كان  
لكم آية في اثنين يوم اتقى الجمعان واسم الجمع والجمع المكسر مالم ينعيم عن ذلك عدم  
شبه الواحد كساجد ومصابيح قال ومقتضى الدليل ان لا يثنى ما دل على جمع لان  
الجمع يتضمن التثنية الا ان الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن  
العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والاعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا  
للبرود منه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال والزائدة في زمان ومكان  
للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع في بابي  
لا والنداء سابق على البناء ونحو ذلك والاندان وضع للثنى وليس منه أو ما نفي أعرب  
والاندان وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيب استناد  
نحو تابط شر ولا يجمع اتفاقا ولا المزجي خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم  
بوجه خلافا لبعضهم واختاره السبوطي فان ثبت أو جمعت المزجي على من جعل  
الاعراب في الآخر قلت حضر موتان وحضر موتون أو على من أعربه اعراب المتضامين  
فلنا حضر موت وحضر موت والمختوم بوجه الحقة العلامة بالاحذف وقيل بحذف  
هجزه وأما الاعلام المضافة فيستغنى بنية المضاف وجميعه وجوز الكوفيون تثنيتهما  
وجمعهما فيقولون أبوا البكرين وأبا البكرين وتوصل الى تثنية ما منع منه وجهه  
يدوا وذو وقال الرضي وإضافة ذوهما وتصرفانه من إضافة المسمى الى الاسم كما  
في ذات حمزة واستشعر كل بما قرره من ان ذولا تضاف الى اسم جنس فينبغي  
التوصل بتثنية صاحب وجميعه وذكر الجوهري انه يتوصل الى التثنية بكلا الى الجمع  
بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الافراد ان يراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا  
ولا مركبا لان المفرد يطلق على ما يقابل كلام المثنى والمجموع والأسماء الخمسة  
ومن المركب الى غير ذلك من العلاقات وليس له الحلاق على ما ينهل الا اعم (قوله  
والتسكير) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا أريد ذلك قدر تسكيره  
ولهذا كان الاجود ان يحل بالعرضا محاسن من تعريف العلمية وان اختلف

والاعراب وعدم التركيب  
والتسكير

التعريفان لانه غاية المجهول وفي الحاصل من التسمية الشبه وطريق تذكيره ان  
 يقول بواحد من الامة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيحصل  
 بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قوله -م لكل فرعون موسي والطريق الثاني  
 لا يجري في اعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمعنى يعلم  
 الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين  
 مختلفين ثم ورد الالاسم فيهما مراد به واحد من المسمين به ولا يثنى ويجمع  
 ما لا يقبل التسمية كالكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الاشارة  
 والموصولات اللازمة - ما لا تعرف وفورع فيه ويستثنى من سلب التسمية والجمع  
 العلمية نحو جادين اسمي الشهر بن وعمانين اسمي جبلين وأردعات وعرفات فلا تسلب  
 العلمية ولذا لم يندخاها آل ولم تضاف وقضية الاستثناء ان اشتراط التسمية لا يختص  
 بالمتن وجمع المذكرفاتهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواقعة  
 على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقر والتريا اذا قصدت الحقيقة وأما قولهم شموس  
 وأقمار فتكثرت مطايعها جعلوها متكاثرة وأما قوله -م قران للشمس والقمر  
 فتغليب ومما فيه والكلام على تعريفه وشروطه ومحازبه بطلب من رسالتنا  
 الموضوع على ذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة علمية فتنبه المجاز  
 والمشتراك وجهها باعتبار دلولا تهما المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيكون ذلك  
 قياسا على العطف ولوروده في والذآبلك ابراهيم وإسماعيل وإسحاق والابدي  
 ثلاثا والقلم أحد السانين والثالث الجواز ان اتفق في المعنى الموجب لتسمية نحو  
 الاحمران للذهب والزعفران والافالمنع (قوله وجودتان في الخارج) فلا يثنى  
 ولا يجمع نحو شمس وقر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وان  
 لا يستغنى بتسمية غيره عن تسميته) الاولى ان يقال وان لا يستغنى بغيره عن تسميته فلا  
 يثنى بعض وسواء وضبه ان اسم المذكور للاستغناء بجزء تسمية جزء فسيان تسمية سمي  
 وضبه ان تسمية ضبع اسم المؤنث على انه حكى شعبانان وسوا آل ولا يثنى ولا يجمع  
 أسماء العدد خلا لا حذف غير مائه وألف لانه يغنى عن تسمية فلا تسميته اسمته  
 وتسعة والمسلم يمكن ان يظن يغنى عن تسمية مائه وألف رجمهما ثانيا وجمعا ولا يثنى  
 أجمع وجمعا على رأى البصريين للاستغناء عنهم ما بكلوا كلمة لم يجمع بسلام استغناء  
 عنه يجمع -م قال (قوله فاذا توفرت الخ) لوقال فاذا توفرت فيه هذه الشروط  
 كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسميع لان الميم حرف ميمى ليس بكامة فضلا عن  
 كونه منزها بارائهاه ومحل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السلام أى على انه  
 صفة جمع أى السلام مفردة عن التغيير ولا ينعين دلالة بل يجوز جزمه على انه صفة

واتفاق اللفظ واتفاق  
 المعنى ووجود ثان له  
 في الخارج وان لا يستغنى  
 بتسمية غيره عن تسميته فاذا  
 توفرت هذه الشروط  
 (تبريق) حينئذ (بالالف)  
 نيباية عن الضمة كجاء  
 الزيدان ويقال فيه  
 مثنى حقيقة (و) الا (جمع  
 المذكور السلام) بنصب الميم



لأنه هو أولي لانه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أي  
وهو الاسماء الستة على الرابع والمتى على غيره (قوله ايجمه بها الخ) علة في الحقيقة  
لعدم انهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما  
دل على أكثر من اثنين (قوله مع سلامة بناء واحدة) أي لفظاً أو تقديرًا فخرج به جمع  
التكثير المتغير. واحدة لفظاً كرجال أو تقديرًا كصبيان والمراد مع سلامة ما ذكر  
غير الاعلال للتأخير. منه ما نفى فيه بناء واحدة للاعلال فهو قاضون والاعلون  
(قوله ما اشترط في المتى) قد نفى فيها تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط في المتى  
التكثير وحينئذ فلا بد من اشتراط التكثير اعلم اذا جمع مع انهم اشترطوا الفرد  
الجمع اذ لم يكن صفة ان يكون علماً كاذكراً الشارح ومن هنا انضج قول الهمامي  
في سؤال ما أمر شرط تم وجوده \* لا امر فلم تقض النجاة برده  
فلما وجدت ذلك الامر حاصلًا \* ايتم حصول الحكم الابقده  
والجواب ان العلمية شرط للاعدام على جمعه والتكثير شرط لثبوت الجمع بالفعل  
(قوله علماً) أي غير معدول عند المازني فانه منع ثبوتية عمر وجمعه فجمعه او تكثيره  
وقال أقول جاءني رجلان كلاهما امرور رجال كلهم عمر وقال أوجيان ولا أعلم  
أحدًا واقفه مع قول العرب عمران وكالعلم المتغير وان لم يكن علماً كرجيل وغليم  
وسكيران (قوله لذكركنا دل) أي فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف ان ذلك لم يسميت  
رجلاً برب أو سلمي جمعه بالواو والتون واذا اجتمع مذكرو مؤنث غلب المذكر الا  
ما شذ من شعبان والقياس شعبانان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيدوا والهندان  
مقبولون وزيدوا الجمير من مطلقون فاشترط ان يكون بعض الآحاد مذكراً عاتلاً  
والتعيب برأعاقل أولى من التعيب بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرد جمعه أحماؤه  
تعالى لان أسماءه توقيفية وما جمعه منها مقصود وعلى السماع وليس لأحد غيره  
ان يجمع شيئاً منها وكذا لا يرد جمعه صفاته تعالى على قوله بعد اوصافه لذكركنا دل  
لان الجمع فيها أيضاً لا ينقاس ولا يرد على التعيين به ما جمعه صفات من لا يعقل  
ولا يعلم نحو آتينا نبيك لان ذلك التشبيه غير أولى العلم بهم في الصفات لكون مصدر  
تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الأصل وكل في ذلك يسجدون هذا شعر ير  
المقام وخص أولى العلم بالجمع الصحيح الواو والتون لانهم أشرف من غيرهم والصفة  
في الجمع أشرف من التكثير (قوله خال) صوابه خالياً لانه صفة العلماء ويمكن  
أن يقال انه نعت مقطوع ونعت التكثير يقطع اذا كان قبله نعت والامر هنا  
كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجروراً على الجوار (قوله من ناء التأنيث)  
احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبل وحمل وأما جراً اعدلاً بالرجال

وعطفه على ما قبله قبل انهاء  
الكلام على المتى ايجمه بها  
في حالي الجبر والنصب  
لاشتراكهما فيهما بما حافظه  
على الاختصار وتقييداً  
في العبارة وهو مدلل على  
أكثر من اثنين مع سلامة  
بناء مفردة ويشترط فيه  
ما اشترط في المتى زيادة  
على ذلك ان يكون مفردة  
علماً لذكركنا قبل خال من  
ناه التأنيث

وعبر ثاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو أخت و بنت ومسلات اعلام رجال ثم انقله  
 فيما ذكر أنه لا يخلو اما ان يحذف له التاء أولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين  
 متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معني وقد سارت لازمة بالعلمية لان  
 الاعلام تصان عن التغير وخالف الكوفون في هذا الشرط فجوز واجمع في  
 التاء هذا الجمع فقالوا طهون لانه سمع علافون ووربعون في جنح عناية لارجل  
 المشهور ووربعه اعتدل القائمة وقباسا على ماورد من جمعه جمع فكسبر وان أدنى  
 الى حذف التاء كقوله وعقبه الاعقاب في الشهر الاصم وأجيب عن السماع  
 بشدود ومن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث  
 في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسير غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا  
 يقاس عليه مع امكان ان يجعل الأقباب جمع عقبة بمعنى الاعقاب لا العلم (قوله  
 المغيرة لتاء عدة وثبة) أي ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التأنيث  
 فانه يجمع هذا الجمع وترك بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس يجمع بهج بل  
 ملحق بكسبية أي (قوله أو صفه الخ) عطف على علما وانما خاص من بين العقلاء العلم  
 والوصف دون غيرهما نحو رجل و انسان جبر العلم بالهجوم لما فاته من زوال  
 التعمير في العلم وصونه عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التغير المان في التصب  
 العلامة وتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع  
 كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا عنه ملاءم لعله لا يفسد بضمه  
 وهي في الف على وافسكذافي الوصف وان كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسماء  
 (قوله قابلة لها) أي تاء التأنيث والاولى ان يجعل الضمير للضاف بدون المضاف  
 اليه أي قاله لتاء وان لم تكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا  
 صفة تقبلها الا المعنى التأنيث أن تكون للبناء لغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول  
 نحو رحيم لانه يقال امرأه رحيمه كما صرحوا به وأما رحمن فينبغي امتناع جمعه  
 شخص بالله تعالى واسما وتوقفية لئلا يكن صرحوا به لا يقال الرحيمون ولا  
 لما ذكره يؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اراد به غيره تعالى والظن  
 فيما اذا الملق على الله وعلى فردين آخرين قال أوجيان في صفة قبل التاء  
 وتضع كذلك لا خلاف وهو ما كان خاصا بالذكر كخصي لمرادى اذ لا تصدبه  
 معنى التأنيث ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا نحو مسكين فانهم قالوا  
 مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقاس (قوله دالة على التفضيل) أي  
 أول تقيها لئلا يكتفى على التفضيل يعني وهي معرل أو مضانة الى نكرة نحو  
 الافقون وأفضلهم بنى فلان بخلاف اسم التفضيل ليس كذلك فلا يجمع بل

المغيرة لتاء عدة وثبة علمين  
 أو صفة لئلا يكتفى على التفضيل  
 من تاء التأنيث قابلة لها أو  
 دالة على التفضيل فلا يجمع  
 هذا الجمع

يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أهل التفضيل فلا اعتراض على الملاق قوله  
أودع الله على التفضيل فان قيل الشرطان منقوضان بجمع ذو شاذلانه  
ليس بعلم ولا صفة فهو من المحقق تأمل وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان  
القابلة للتاء شبهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ويعرى منها  
عند التأنيث كير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقا به في أنه اذا وصفه  
المد كرحمة بعد سلامة انظره الواو نحو قاموا ويقومون ولذا يجمع الاسم الجامد  
وانما يجمع الأفضل لا التزام التعريف فيه وهو فرع التثنية فأنشبه الفعل  
في الفرعية فعمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا  
يقبل التاء واستدلوا بقوله

منا الذي هو مان طر شاره \* والعازدون ومنا المردو الشيب

يجمع عازنا وهو من الصفات التي تقع على الذكرو المؤنث بلفظ واحد وذلك عند  
البصريين من السادر الذي لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أي مما ليس بعلم  
ولا صفة فان جعل علما لمد كرا عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أي ونحو زينب  
عما كان علما للمؤنث فان جعل علما لمد كرجع هذا الجمع قال البدر الدماميني  
وانظر لاي شيء قيل زينب فترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء  
التأنيث ولم يقل في زينب من قولوا الى المد كرز زينبات تنزيلا منزلة طحمة (قوله  
وواشق) أي ونحو واشق عا كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل جمع هذا  
الجمع (قوله وطلحة) أي من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع  
نحو طحون وقيل طلمات فاعطى حكم المؤنث اعادة بارا لفظه وقيل في العدد ثلاثة  
طحلات بالحق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المد كرا اعتبارا بجمعها  
انتهى قال بعض الأفاضل المراعي المعتبر عندهم أولا وبالذات انما سموا والمعنى فاذا  
وجدنا مع من مراعاته روعي اللفظ تأنيبا بالعرض في باب العدد ليس هذا لما يمنع  
من مراعاة المعنى في طلمات فراعوه وفي باب جمع المد كرا لاسمها التام منع من  
مراعاة المعنى في طحمة وهوتا التأنيث فلم يقولوا طحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع  
المؤنث لثلاثة اوجه الامران (قوله وسيدويه و برق نخره) لاجه لا كذا لانه  
بصددين ما زاد من الشروط على ما سبق في المثني والاذا كرهية محترزات الشروط  
السابقة و برق بفتح الراء بمعنى لم (قوله ولا نحو حائض) أي عا كان صفة لمؤنث  
فهذا شرط في محترزات قوله أوصة وماذا كرهية محترزة قوله ان يكون مفردة علما  
(قوله وسائق) أي ونحو سائق عا كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أي ونحو  
علامة من كل بابية التاء وليست للتأنيث بل للبا اعادة نحو ملول ولولة وفروق وفروقة

نحو رجل وزينب واشق  
وطحمة وسيدويه و برق نخره  
ولا نحو حائض وسائق  
وعلامة

وراو روية (قوله جرج الخ) أي ونحو جرج وما عطف عليه من كل ما لا يقبل  
 التاء ولا يدل على التفضيل لمكرهه على وزن فاعيل بمعنى مفعول فانه يستوي فيه  
 المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرقا بين وبين ما هو بمعنى فاعل ولم يعكس  
 لان الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعلى الأصل  
 للأصل والفرع والفرع والحكم المذكر كوران غائبان ويؤخذ مما تقرر أن محل منع  
 جمع ما ذكر اذا ذكر الموصوف لانه انما يستوي المذكر والمؤنث حينئذ اما اذا  
 لم يذكر فينبغي أن يجمع هذا الجمع فلجرح أو فاعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول  
 لحقته التاء بخلافه كونه أو صفة مؤنثا فعلى ما في الأصل لا يقبل الا عند بني أحد  
 أو مؤنثا على فعلا (قوله فاذا توفرت هذه الشر وط). الاولى فاذا جمع ما توفرت فيه  
 هذه الشر وط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أي من جمعها (قوله ولو تقدير)  
 نحو جاء مصطفون بفتح قبل الواو وأصله مصطفون استقبلت الصفة فذفت ثم  
 الباء لساكنين ويبدو أن يرجع قوله ولو تقدير الى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكره  
 في المثني (قوله ويجرح) قدم الجر لما ساقى من أن التثنية محمول عليه (قوله ولو  
 تقدير) نحو صمرت ورأيت المصطفين وأصله مصطفين استقبلت الكسرة على  
 الباء فذفت ثم الباء لساكنين وهل التقدير يجري في المثني أم لا فلجرح (قوله وفي  
 المثني بالعكس) أي والنون في المثني ملتبسة بالعكس أو ما ذكر في المثني كالمعكس  
 فيفتح ما قبل الباء وتسكّر النون (قوله حلا لتثنية على الجر) ولم يعكس لما  
 ساقى في قوله وانما الخ (قوله في كون كل منهما فضلة) أي اعراب فضلة كالمفعول  
 والمراد انهما كذلك في الجملة وبسبب الأصل فلا يرد خبر كان واسم من وصفه فعلى  
 ظن ولا يخالفه قول ابن مالك في التسهيل ان التثنية لافضلة والجر لما بين العمدة  
 والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت  
 غلاما زيدا ويقع في موضع العمدة نحو يجيئني قيام زيد وفي موضع الفضلة نحو هذا  
 ضارب عمرو وانما كان التثنية لافضلة لان علامته الأصلية الفتحة وهي أخف  
 الحركات والفضلة أكثر دورا فاسباب ان يجعل اه التثنية خلفه علامته والجر لما  
 بينهما لان علامته الأصلية الكسرة وهي متوسط بين الخفة والثقيل فاسباب جعلها  
 للوسط بين المرتين وهو المضاف بواسطة حرف جر مفعول به أو مفعول (قوله فانه  
 عمدة) أي اعراب ما هو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة اليها) وكذا بالنسبة لالباء  
 لان الباء أخف من الواو (قوله وحرك ما بعد علامة التثنية) ما نائب فاعل حرك  
 وهي عبارة عن النون (قوله الزيد ليدفع توهم الخ) برفع المزيد على ثمة صفة ما ما  
 توهم الاضافة في نحو جاء خدي لان موسى وعيسى اذنوا النون اتوهمت الاضافة وما

وتلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها ولو تقدير  
 نياية عن الضمة كياء  
 الزيدون والعاقلون وأشار  
 الى ما شتر كافيه بقوله  
 (ويجرحان وينصبان بالياء)  
 المسكور ما قبلها ولو تقدير  
 المفتوح ما بعدها في الجمع  
 وفي المثني بالعكس نياية من  
 الكسرة والفتحة وجعلت  
 الباء علامة لهما أحلا  
 لأنصب على الجردون الرفع  
 لا شتر اكهما في كون كل منهما  
 فضلة مستغنى عنه بخلاف  
 الرفع فانه عمدة الكلام  
 وانما حملوا التثنية على  
 الجر لان حق الباء أن تكون  
 للجر اذ علامته الأصلية  
 الكسرة وهي بعض الباء  
 الباء واختص المثني في الرفع  
 بالالف والجمع وفيه بالواو  
 ولان المثني أكثر ورأى في  
 الكلام من الجمع والالف  
 خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة  
 اليها فجعلوا الخفيف في  
 الكثير والثقيل في القليل  
 ليكثر في كلامهم ما يستخفون  
 ويقل ما يستثقلون فانه ابن  
 انا في شرح الفصول وحرك  
 ما بعد علامة التثنية المزيد

توهم الأفراد في نحو جاني هذان اذ لولا النون لتوهم الأفراد كذا مثل المرادى  
وليس بجسد لان هذان ليس منى حقيقة فالأولى التمثيل بنحو الخو زلان تسمية  
الخو زلى في لغة وقال الكثير قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاثاء ثم حمل مالم  
يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحرق الالباء على سن واحد وقوله لدفع الخ علة  
اقوله المزيد وقوله فرار علة اقوله وحرك (قوله بالحركة الاسلية) يعني ان أصل  
هذه النون ان تكون ساكنة لانهما حرف مبني الا انها حركت لانتقاء الساكنين  
والأصل في تحريك الساكن الساكن وكونها حركت لذلك لا ينشأ في اهما حركت  
لتكونا على حرف واحد وقوله في ذلك أى فى الفرار من انتقاء الساكنين (قوله  
وربما فتح) أى ما به علامة التقية وهو النون (قوله مع الياء) هو لغة لبي أسد  
كقوله \* على أحوزين استقلت عشبة \* الرواية بفتح النون وفيل لا يتخصص فتح النون  
بصاحبة الياء بل يكون معها ومع الالف في لغة من يلزم المنى الالف ويعرب  
بحركات مقدرة عليها كلفصو كقيد بذلك ابن عصفور لكن المصنف أطلق  
في الاوضح ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف بقول المحشى ان ظاهر  
كلامه كالأوضح ان الفتح يجري مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب  
بقى انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله

أعرفهم الجدد والعينانا \* ونحرقن أشباه طيئانا

وروده هكذا ونحرقن بياياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بلغة  
من يلزمه الالف قد عبر (قوله وضم مع الالف) هو كقوله الشيباني لغة لاها شبت  
بالف عصبان ومنه قوله

يا بئى أرقى القصدان \* فالنوم لانا لغة العينان

(قوله وفتح ما قبلها) عطف على حركة لافتح كما قد توهم (قوله دلالة على شدة  
الامتزاج) يقتضي بظاهرة أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد  
وجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها  
الماخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا  
كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمل كذا انحط شيخنا  
الغنى (قوله وليسما) أى الواو والياء من التغير عما هو المتأصل بها وقوله  
والانتقاء لاب من عطف الاخص على الاعم وذلك لان كسر ما قبل الواو لا تقلبت  
ياء لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ولو ضم ما قبل الياء لا تقلبت  
وارا لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا (قوله وحركت بنون الجمع المزيدة  
الخ) أم توهم الاضافة في نحو مررت ببنين كرام أو كرماء اذ لولا النون لتوهم

بالحركة الاسلية في ذلك  
وربما فتح مع الياء وضم  
مع الالف وفتح ما قبلها لان  
الالف لا يكون قبلها  
الافتحة والياء مجزولة عليها  
وضم ما قبل الواو وكسر  
ما قبل الياء في الجمع ليكون  
ذلك دلالة على شدة الامتزاج  
وليس لما من التغير والانتقاء  
وحركت بنون الجمع المزيدة  
ايضا لدفع توهم  
أفراد

الاضافة مؤاوتهم الافراد في نحو مررت بالمعتدين وبالعاشرين وبالتين اذ لولا  
التون لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد في ليجرى الباب  
على سبيل واحد وما ذكره من أن التون في المتني والجمع زدت لما ذكره  
ما اختاره ابن مالك وأوردناه لاعتبار توهم الافراد لا ميةت اضافة الجمع  
المفرد المنسوب أو الجذر وكررت فاضيل ومررت بقاضيل لانه لا يسهل بالمرء  
واجيب بان ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه  
لانه توقف عليه حينئذ يرد التون ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد  
التون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء ما اتى وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل  
أن سقوط التون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن  
فيه على ذلك التقدير وقال سيدي به التون عوض عن حركة الواحد وتوحيده أى لفظا  
كالزبد أو قديرا كالأخرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لكن لم يسم  
نظير كانت كاعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام فثبت التون معها ثبات الحركة  
وجانب التنوين مع الاضافة فثبت معها ولم يعمد الى الالزام الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه وهو قول بل منه بعضهم بغير الظرف لا يقال في القول بان الاحرف  
فانتم مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانه قول الاحرف عوض عما فات  
من الاعراب بالحركات والتون عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا  
الح) علة قوله وحركت والتعبير هنا بهر باو فمات قدس بهر ارا الظاهر انه نقى  
قوله هنا وحركت تون الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله وفحت  
تخفيما في اللفظ) علة بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما لم يكن بحركة ما قبل  
الياء فارقا لاختلافه في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذا ما نزل ان يقول هذا الاختلاف  
لانصرف لوصول التميز في نحو المصطفين بين المتني والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان  
الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المتني في الجمع وقال جاء  
المصطفون وفي المتني المصطفيان كما سيأتي وحينئذ يقال في النصب والجرفي الجمع  
المصطفين يامين الفاء والتون وفي المتني المصطفين يامين بينهما لان الفاء المتني  
تقلب ياء لا شذبا فيها على أنه اذا كان الفرق بحركة التون لاختلاف الفرق بحركة  
ما قبل الاخر في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين اسقوط التون الذي  
فرق بحركته او كان يكفي أن يقال لم يكن بماء كرم اللغة في الفرق (قوله انقل  
اللفظ جدا) أى نقلنا ليعاخذ ما تنصب على انه مفعول مطلق (قوله خرو) أى  
وليس بلغه خلافا لابن مالك وذلك كقوله

عرفنا جعفر اوبى ابيه \* وانكرنا زنا فآخرين

هربا من التواء الساكنين  
وفحت تخفيما في الانطلاق  
قبلها في الرفع واو قبلها  
وفي الجرو النصب يا قبلها  
كسرة فلو ضمت أو كسرت  
لنقل اللفظ جدا ويرى  
كسرت بعد الياء خرو  
واعرابا بالحروف ملبا  
للتناسب من حيث انهما  
كالفرع بالنسبة للفرع  
انكرونا ما نزيد عليه  
فلاعراب بالحروف فرغ  
بالنسبة الى الاعراب  
بالحركات

(قوله ثم الاسم) أي المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا نبي أي يريد تنبيهه (قوله وكان صحيحا) وهو ليس آخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه لكن عطف قوله أو هموز الخ بقية في تخصيصه بغير الهموز (قوله أو هموزا جارا مجرا) وهو ما كان آخره واو أو ياء قبله ما ساء كن كظي ودلوو على ومسمى ومغزوة (قوله أو هموزا) قول المراد به النقص اللغوي حتى يشمل أو ان وفيه نظر طاهر لان قوله بعد ذلك ورد بالهموز يعني أن المراد به المنقوص اضطلاحا لا يمكن بصير المعنى و ردها ان كانت مخدوفة كفاض منكر او على العموم فشدأ بان وأخان وفي شرح المكافاة لابن مالك واذا نبي ما ليس مقصورا ولا معدودا ردا اليه ما حذف منه ان كان يرد في الاضافة والافلا فيرد نحو قاض وأب وأخ وح م ومن الاسم وابن ويدوم وحر وغدوم وشدفيان وفوان وقوله هيدبان يضاوان عند محكم ضرورة انتهى قبله على لغة من قال في المفرد ي كرجي كاجار حبان وديبان على الغنم قال يحيى (قوله أو هموزا غير معدود) كرشأود دخل فيه نحو ما فان أصله موه قلبت الواو لقا والهاء همزة فلا يسمي معدودا كإصص عليه الفارسي لغرض المد فيه اذا لقه أو في الأصل (قوله أو معدودا همزة أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضيء وخرج ماذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا عن ألف التانيث كعمر اقلبته واوا ككونها زائدة مخضة فهي بالابدال الذي يناسب الحذف أولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب في القتل وجلاء على التسبب وان كانت بدلا من أصل ككسساء فان أصله كسا وقلبت الواو همزة لطرفها اثر ألف زائدة ترجح اقرار الهمزة على قلها واوا نظرا للصورة الأصلية وان كانت بدلا من حرف الخاف كعلاء وأصله عليا ي ساخر زائدة لا لاخاف فخر طاس ثم أبدلت الياء همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيها بهمزة حرام من جهة أن كلابد من حرف زائد غير أصلي وكل ذلك باعتبار الأصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشدفي آلية وخصبة البيان وخصبان والقبيلس ألبتان وخصبتان وقيل هما تنبيه على وخصي المذكورين وشدقراوان بقلب الهمزة الأصلية واوا وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع وأما قولهم قائمان في قائم وقائمة فلأن العلامة انما خلقت قائما لانه الغالب (قوله وأما المقصور) لم يأت لاما بمعدل والظاهر ان كان مقصورا (قوله فالقمة ان كانت زائدة الخ) أي بان تكون رابعة ككبر وهلمى أو خامسة كعطى أو سادسة كستدعي فقلب الألف ياء فتقول حيلبان وملبان ومطبان ومعدبان ومشدعيان وشدقراولهم مذروان لطر في الآلية والأصل مذر بان لانه تنبيه مذكر في التقدير لكن علة تصحيحه

ثم الاسم اذا نبي وكان صحيحا  
أو هموزا جارا مجرا أو  
معدودا أو هموزا غير  
معدودا أو هموزا أصلية  
لحقته العلامة من غير تغيير  
سوى فتح ما قبلها ورد  
ياء المنقوص وأما المقصور  
فالقمة ان كانت زائدة على  
بلازمة

أنه لم يستعمل الالمثني فلم تثبت ألف قط في مقدره حتى تقلب وقهقران وخبر لان  
 بالحذف (قوله أو بدلا) يعني أولم تكن زائدة لمكن كانت بدلا عن ياء  
 تنفقتي فترجع الى أصلها في التنبيه قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان  
 وشذ في تنبيه على بكسر الحاء المهملة حكاها القراء فان ألفه مبدلة من  
 ياء تقول حيث المكان جماعة واقباس حبان وقد يكون للالاقية أصلان باعتبار التثنية  
 فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية في لغة من قال رحبت واو ية في لغة من قال  
 رحوت فيجوز رحبان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الاجل أو أصاية  
 وأمليت) أي أو ثالثة مجهولة الأصل وأمليت أو ثالثة أصلية وأمليت فقوله  
 وأمليت راجع للأصلية والمجهولة قال الرضي وان كانت الالف الثالثة أصلا غير  
 منتقلة عن شيء يكتفى وعلى وإذا أعلام فان الالف في الاسماء العربية البناء أصل  
 أو كانت مجهولة الأصل وذلك بان تقع في ممكن الأصل ولم يعرف أصلها فان مع فيها  
 الامة ولم يكن هناك سبب للامة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قبلها ياء وان لم  
 يسم فالواو أولى لانه أكثر وقال بعضهم بل الياء في الواو عن أولى سمعت الامة أولا  
 لتكون أخف من الواو وانتهى وصريح اللاماني يرجع عقيدتهما لكنه لم يثبت  
 للمجهولة الامة فليكن (قوله والافواو) أي وان لم يكن كذلك تقلب واو وذلك  
 أن كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفاو عفا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة  
 الأصل ولم تقل نحو دواو هو والهو فانه استعمل منقوصا كما في الحديث است من  
 الددولا المددني ومما بالنون ددن ومنقصورا فلا يدري هل ألفه عن واو أو عن ياء  
 لان الالف في السلاشي المعرب لا بد أن تكون عن أحدهما والثاني أكثر فتقول  
 ددوان حلا على الأكثر أو كانت أصلية ولم تقل نحو على وإذا إذا سمى بها فتقول  
 علوان وإذا وان هذا ذهب به وهو ناك أقوال آخرتها ان الالف الأصلية  
 والمجهولة تقلب ياء مطلقا (قوله وحكه) أي حكم الاسم (قوله من غير تغيير)  
 أي زائد على المتن فلا يرد أن الممدود الذي همزته غير أصلية غير (قوله ولا يستثنى  
 الا المنقوص والمقصود) قال في التسهيل الا أن آخر المنقوص والمقصود يحذف  
 في جميع التذكير وتلى علامته فتحة المنقوص ومطلقا قل الإمام بنى أي سواء كانت  
 منتقلة عن أصل نحو ما هي أو زائدة كالف أرطى وحلى إذا هي هم ماو علم من قوله  
 في جميع التذكير ان آخر المنقوص والمقصود لا يحذف في جميع التأنيب ووجه  
 الفرق ان علامة جمع التذكير تنبيهة وهي الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص  
 ولا الياء الواو المنتقلة عن ألف المنقصور وعلامة التنبيه علامة جمع المؤنث حقيقة  
 فيازان تجامع من اماء لامة جمع تهجج المؤنث فالالف مطلقا ولا حرف أخف منها

أو بدلا عن ياء أو مجهولة  
 الأصل أو أصلية وأمليت  
 قلت ياء والافواو وكبيرة  
 اذا جمع كما اذا تقي من لحوق  
 العلامة من غير تغيير ولا  
 يستثنى الا المنقصور والمقصود



وأما علامة التثنية فالألف رفعها والياء المقنوح ما قبلها جروا ونصبها بخلاف ياء الجمع  
 فإنها مكسورة ما قبلها انتهى وقد انما قلبت في المثني ولم تحذف مع التقاء الساكنين  
 فيه إلا ياتسب في الرفع إذا أضيف بالفردي نحو جاءني أعلا اخوتك بخلاف الجمع  
 فإنك تقول أعلا اخوتك وأعلمهم فلا ياتسب به (قوله فان آخرهما) وهو الالف  
 في المقصور والياء في المثقوض (قوله يحذف لاتقاء الساكنين) كافي وانتم  
 الاعلون في المقصور فان أصله الاعلون ثم حركت الياء المبدلة من واو في الاصل لانه  
 من العلو وانفتح ما قبلها فقلت القاء ثم حذفت لساكنين وبقيت الفتحة دليلا  
 عليها وهذا بخلاف المثني من ذلك لان حذف فيه بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء  
 في المثقوض ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ما قبل آخر المنقوص) فتقول  
 في جميع القاضى مما يؤه أصلية والداعى مما يؤه منقلبة عن واو القاضون  
 والداعون والاصل فيه والقاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستتقال  
 ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا  
 يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة ان كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة المناسبة  
 الواو وان شئت قلت استقلت الضمة على الياء فمما فتقلت من الالف ما قبلها  
 بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين (قوله وان لم تكن منهما) حال  
 أى والحال انهم لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بقوله (قوله هنا) أى في هذا  
 الكتاب وانما قد يه لان سا الحلق لا يخسر في الأربعة المذكورة بل منه ما يسمى به  
 كاسياني في الشرخ وغير ذلك فانظر انكسك وغيره ما هو ما ذكره في كلاوكتا هو اللغة  
 المشهورة وكنتا تدعى بونما مضافين الى المظهر أيضا اعراب المثني ومن العرب من  
 يلزمهما الالف في الأحوال كلها أضيفا الى مضمر او مظهر نفعه صاحب العبر قال  
 الرضى ولا أدري ما هيته (قوله وهما كلاوكتا) فيه تغيير لاعراب المثني فان كلاوكتا  
 مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالتى وكذا جعله مع المضمر خبر المكان المحذوف مع  
 اسمها وانما هو حال من ضمير كلاوكتا المستتر في الخبر مع ان حذف كان هنا غير  
 مشهور وتقدم ما فيه وألف كلا أصل اذ لا يتصل الاسم من ثلاثة عن ياء عند سيبويه  
 لانه الغالب في المتطرفة ولا نأصبت وقيل عن واو لاختلاف مع كتابا فان لامها  
 عن واو مثل تجاء وبنت واخت لا عن ياء كيان اذ لا تلي له وأما الالف فالكسرة  
 أو للرجوع الى الياء جروا ونصبها وألف كتاء عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو  
 وقال الحرى الالف لام والتاء للتأنيث فلو سمي به ثم نسك لم ينصرف عند سيبويه  
 وانصرف عند الحرى ويرد عليه انه لا يعرف وزن فعنل وان التاء لا تقع حشاوا  
 ولا بعد سائر صحيح فلا يجوز على انما أبدوا لام كتالا انما وقعت قبل ألف التأنيث

فان آخرهما يحذف  
 لاتقاء الساكنين ثم  
 يتفتح ما قبل آخر المقصور  
 دلالة على ما حذف ويضم  
 ما قبل آخر المقوص في الرفع  
 ويكسر في غيره مناسبة  
 للعرف وتدل الحلق بكل من  
 المثني والجروا علقا  
 شامتا في الدلالة على  
 معناهما وان لم تكن منهما  
 لغة كما اعتبر فمما من  
 الشرط منها قال المحقق  
 بالمثني هنا أربعة ألقاظ  
 انظنان بشرط (و) هما  
 (كلاوكتا)

ولا يتفكان عن الاضافة  
الى ظاهر ارضهم والشرط  
في الجملة ما كونهما  
(مع المضمرة) في متذير فغان  
بالايف ويحمران وينصبان  
بالياء (كلمتي) لانهما في  
الاغلب اذا اضيفا الى ضمير  
قائب كانا تابعين للمثنى تأكيذا  
له كجاء الزيدان كلاهما  
في جملة واقعين لمتبوعهما في  
الاعراب ثم طرد ذلك فيما  
اذا اضيفا الى ضمير متكلم  
أو مخاطب بخلاف ما اذا  
اضيفا الى ظاهر فانهما  
لا يعربان على المثنى أصلا  
فلذا لم يلحق به وجعل اعرابهما  
بمحركات متبذرة على الآخر  
كلفصور نظيرا الى افراد  
اللفظ كقوله تعالى كلنا  
الجنين أنت أكلها ولما  
كان الاعراب بالحروف فرعا  
عن الاعراب بالحركات  
والاضافة الى المضمرة فرعا  
عن الاضافة الى المظهر جعل  
الفرع للفرع والاصل للاصل  
ولفظان بلا شرط واليهما  
أشار بقوله  
(وكذا اثنتان واثنتان مطلقا)  
أي ضمير اضيفا

ولا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما بعد العلامة اذا كانت الفاعل انثى انهم  
قالوا أحد واحد وأما الذا ان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر  
والمؤنث الذي علامته تأنيده التاء (قوله ولا يتفكان عن الاضافة الخ) قال الرضي  
واعلم ان كلا وكلا لا يضافان الا الى المعارف كيجي في باه والمضاف اليه يجب  
ان يكون مثنى ما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى فنحو كلا ولا يجوز نقر بن  
المثنى الا في الشعر نحو كلاز يدوهر والحاق التاء بكلاما الى المؤنث أفصح  
من نحر يده نحو كلا المرأتين انتهى وفي المعنى نحو مع سبط وقيل في المعنى ان ابن  
الانباري أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تذكر رها نحو كلاي وكلاك مسنان  
وأجاز ~~الضمير~~ ويون اضافتهما الى التكررة فنحو كلا رجلين عندك محمدان فان رجلين  
قد تخصص بوصف من باب الظرف وحكوا كاتجاريتين عندك مقطوع بها أي تاركة  
للفعل وبه يعلم ما في اطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو  
والضمير بالذلة على اثنين (قوله مع المضمرة) قال الرضي وهو ثلاثة أشياء كلاهما  
وكلا كما وكلا تا انتهى وهو ظاهر كافي المعنى أيضا في امتناع كلا كما نه جمع اللهم  
لا انما يجوز به عن الاثنين (قوله لانهما في الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول  
كلاهما ما في بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيذا وكذا كلا كاجتنده او كلا تا  
جنتاهل يقال ان من غير الاغلب أيضا ز يدوهر وكلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما  
اذا اضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو جنتا كلا تا وجنتا كلا كما فانهما ارجا  
ما ذكر وان كانا تابعين للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى في  
الاصطلاح لان شرطه كما تقدم أن يكون مفردة معربا فلا يصح في ذلك أن تكون كلا  
تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مثنى قبل بالطردهذا معي كلامه وحينئذ فلا يخالف  
قول الرضي انه ما في هذه الجملة جاريان على المثنى لانه أراد بالمثنى ما دل على اثنين  
لا المثنى في الاصطلاح قال شيخنا الغني عن ~~الضمير~~ قضية وقضية كلام الرضي انه  
اذا اضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثنى العرب وأقول قد صرحوا في باب  
التداء انه يقال بالغيم كلهم وكلهم ومنه ما لا ماز يد كلا كما وكلاهما على الاصل  
وحينئذ في هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم  
الآن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم نظرا اليه (قوله فانما لا يعربان  
على المثنى أصلا) قال الرضي لا يقال جاءني أخوالك كلا أخويك انتهى (قوله  
وكذا اثنتان واثنتان) أي ومن المذكر كورين كلا وكلا في انهما كلتي اثنتان  
بالمثنية لشد كرين والمذكر والمؤنث اثنتان بالمثنية للمؤنثين وعشله ثندان في لغة  
تهم وهما من أسماء التنبيه وقيل انهما مثنيتان حقيقة (قوله مطلقا) أي حال

كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فسهل ما قاله الشارح (قوله الى ظاهر)  
 أى غير متنى قال فى التوضيح فى باب العدد ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين  
 وبين العدد ولا تقول واحداً رجل ولا اثنين رجلين لان قولك رجل فيفيد الجنسية  
 والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد لا حاجة الى الجمع بينهما  
 انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدود ابل كان المراد من الاثنين شخصين  
 مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الاضافة لانتفاء اضافة  
 الشئ الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك فى اضافتهما الى ضمير المتنى ويتعين ذلك  
 فى الاضافة الى المفرد وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن يحمل  
 الامتناع اذا أضيف الى العدد واما اذا أضيف الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثنتاهما  
 أى غلامهما (قوله فيعر بان اعرابه) اضافة للسمية والمعنى لان وضعهما وضع  
 المتنى فبسبب ذلك يعر بان اعراب المتنى وليست هى اعراب الشئ ينصب المضارع  
 بعدها اذا تقدم بنى كما يقع فى الوهم افساده (قوله وكلامه بوهسم الخ) يقال عليه  
 هذا الهم بام بعتمة لازم لا حيث اهلقت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان  
 اضافتهما الى المتنى ممنوعة كما تقدمت (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة)  
 قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلاً اثنان واثناهم  
 وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ تقول وكذا القول  
 فى الاضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذي تحرر عندي فى تحرير المسألة  
 ولم أره متقولاً انه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه محتمل الاضافة مطلقاً لا فرق بين  
 المتنى وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شئ واحد امتنعت  
 الاضافة مطلقاً اما المتنى فلما نسبته من اضافة الشئ الى نفسه واما الى غيره فلعدم  
 التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض شيخنا الغنيوى (قوله  
 نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه) يؤخذ منه امتناع  
 اضافتهما الى مادل على اثنين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال  
 بل ذكره لانه أراد بالمتنى ما سمي متنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما أتى  
 بالمتنى كذا قيل ولا يخفى انه لا يذيق الأولى به الوجهة بالقياس على الجمع (قوله  
 فيرفع بالاب الخ) هذا واضح اذا سمي بصورة حال الرفع فهل كذلك اذا سمي بصورة  
 حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده  
 انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجوز فكذا اذا سمي بغير  
 المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضاً مع التسمية بصورة المنصوب أن  
 يعرب اعراباً بالنصب بل بان يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالجر كات على

الى ظاهره والى مضموره لم  
 يضاف لان وضعهما وضع المتنى  
 وان لم يذكر نامتئين حقيقة  
 اذ لم يثبت لهما مفرد فيعران  
 اعرابه (وان ركبا) مع العشرة  
 كما فى اثنا عشر واثنا عشرة  
 وكلامه بوهسم جواز اضافتهما  
 الى كل مضمور وليس كذلك  
 فان اضافتهما الى ضمير التثنية  
 ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان  
 اثناهما أو المرأتان اثنتاهما  
 أو ثنتاهما لان ضمير التثنية  
 نص فى الاثنين فاضافة الاثنين  
 اليه من اضافة الشئ الى نفسه  
 نبه عليه فى شرح اللوحة  
 (توبيه) لم يذكر فيما ألحق  
 بالمتنى فى الاعراب ما سمي به  
 منه كزبدان علمافكان  
 الأولى ذكره كما ذكر فيما  
 ألحق بالجمع الاتى ما سمي به  
 منه فرفع بالالف ويجوز  
 وينصب بالياء ويجوز فيه  
 أن يجرى مجرى سلمان

ادعاء أن الزاد المردد المقلع فقط يتدبر (قوله ليسا علمين ولا صفتين) اعترض  
 بأن الأول صفة لقولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل يعني  
 ذى القرابة لا بمعنى المستحق للشئ ولوسلم أن الكلام فيه فهو لا يميل الباء المقصود  
 بها التانيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهى ما لم يعلم فيها بناء واحدها) أى  
 اعتبار اعلال فلا تنقض يتخو اعلالون من جمع التهجج المتغير لا اعلال والمراد عدم  
 السلامة اما لفظا أو تقدير الابدخل تخوضه وان جمع صنو مما تغير تقديره أن تدبر  
 حركة صنو وسكونه مثلها ما فى سلم وحركة صنوان وسكونه مثلها ما فى علمان وأما  
 دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التهجج فتدبركم الآن يفرق بأن تلك زائدة  
 على حقيقة الجمع بمعنى بخلافها فى التكسير والقول بأن تخوضه وان جمع تهجج  
 اسكن ليس كل جمع تهجج يعرب بالحرز والخلاف ذلك فيما لم يستوف الشرط  
 لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من بابسين لان مفردة  
 أرض وهى لفظ ثلاثى لم يحذف منه شئ فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين وذكره  
 مع نين لينبى على شذوذهما (قوله بفتح الراء) انما فتحته لانه تاب عن أرضات  
 قال المصنف ويجوز اسكانها فى الشعر وعبارة الدمامى وحكى اسكانها وانما كان  
 الاصل أرضات لان الارض مؤنثة نحو قوله تعالى ان الارض لله توريثها من يشاء  
 من عباده وقولهم فى تصغيرها أربضة (قوله ولا ماها واوها) أوفيه ثلاث  
 العاوض من الجمع ومن مجىء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم فى الجمع الخ) أى  
 لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها واعترض بأن فيه ورا لان الجمع فرع الافراد  
 وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على أصالة فى الجمع وأجيب بمنع الدور  
 لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اسالة الحرف على  
 ما ذكر توقف علم لا توقف وجوده فتدبر جهة التوقف (قوله ولجىء الفعل الخ) أى  
 والفعل المستند الى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الاشياء الى أصولها وانما شذوذها  
 الواو والهاء عوضا عنه التاء فى محسن المعوض منه على التماس كراهة تعاقب  
 حركات الاعراب على الواو اعلالها وعلى الهاء اعلالها وقد يقال لادلالة فى الجمع  
 ومجىء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له  
 أصلان باعتبارهما الاختلاف الجمع ومجىء الفعل على ما ذكر (قوله جمعا ثلاثى)  
 عبارة ابن الناطم ثلاثى فى الأصل وفى بعض النسخ ثلاثى الأصول وقصبتها أن منه  
 مزيد الثلاثى لانه لم يتعرض اسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع  
 الذى هو محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة فتدبر فى الجمع وقد  
 تقدم حكى ابن مالك سنون لغتهم ومكسورها كصفة فتدبر فى جمعه غالبا وقد تضمن

ليس علمين ولا صفتين (د)  
 الثالث جوع تسكير وهى  
 ما لم يعلم فيها بناء واحدها  
 منها (أرضون) بفتح الراء جمع  
 أرض بكسر الهمزة وجمع هذا  
 الجمع لانه ما يورد فى مقام  
 الاستعظام كقوله  
 انما شذبت الارضون اذ قام  
 من بنى سدوس خطيب فوق  
 أعواد منبر (وسنون) بكسر  
 السين جمع سنة يتنحها ولامها  
 واوؤها وقولهم فى الجمع  
 سنوات وسنوات ولجىء الفعل  
 على سائيت وسائيت وأصل  
 سائيت سائون فقلب الواو  
 باء اتجاها مظهرة ثلاثة  
 أحرف (وبابه) وهو كل  
 ما كان جمعا ثلاثى حذف  
 لامه وعوض عنها التانيث

نقله الصاغاني في هذين ومضمونها كنية فيجوز في الجمع ضمها وكثرها (قوله  
ولم يكسر) أي تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافي قوله أولا والثاني مجموع تكسيرا  
(قوله كعزة) بكسر العين المهملة وفتح الراء الفرقة من الناس وأصلها عزى فإلهاء  
عوض من الباء التي هي لامها وتجمع على عزى وعز بن والعز من الفرق من الناس  
المتعلقة لأن كل فرقة تعزى إلى غير من تعزى إليه الأخرى (قوله وعضة) أصله  
عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا  
فلامها هاء وقيل أصلها عضون فوالهم فضيته فعضبة إذا فرقته فلامها واو وبديل  
للاول تصغيرها على عضية والثاني جمعها على عضوان لأن كلا من التصغير والجمع  
يرد الشيء إلى أصله (قوله بتخلاف غيره) أي وبخلاف الرابعي (قوله ونحو عدة  
وزنة) أي من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن ألفاء وأصلها ووزن بكسر  
أولها ما وسكون ثانيها فاستقلت الكسرة على الفاء فنقلت إلى ما بعدها ثم حذف  
الواو وعوض منها الهاء وشذذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهي المداوى في البدن  
ومحل ما ذكره المصنفون على كذا كانا على لدة جمعها هذا الجمع فيقال  
عدون وزنون وهذا بتخلاف شفة وشاة إذا جعلنا على فلان يجمعها هذا الجمع لما  
شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلية كما صرح به الدماميني وكان  
ينبغي للشارح أن يذكر محذوف العين في المختزعه (قوله ونحو يدوم) أي مما  
حذف لامه ولم يعوض منها شيء وأصلها ما يدومى يسكون الدال والميم وذهب  
السكوفيون إلى فتح الدال والميم إلى فتح الميم (قوله وشذذ أبون) أي أدم التعويض  
ولو قال فشد بألفاء لكان أولى وكأين ما جمع بالواو والنون من الأسماء الستة على ما صر  
(قوله لأن العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل في اسم وتاء التانيث في بنت والفرق  
بين التاء والهاء أن تاء التانيث لا تبدل في الوقف هاء وتسكت بجرورة وهما التانيث  
بوقف عليها بالهاء وتسكت مربوطلة وقيل إن التاء في بنت وأخت ليست للتانيث  
لأن ما قبلها ساكن صحيح والهيعة كلها للتانيث وقيل للحاق بجذع أول التانيث  
بالتثاني ولو هي بأخت وبنت مذ كر لم يجمعها هذا الجمع خلافا للفرأ فانه أجاز  
حذف التاء وجهها بالواو والثون (قوله ونحو شاة وشفة) أصل شاة شوهة  
يسكون الواو فلما أقيمت الواو والهاء لزم افتتاحها فانقلبت الفاء فصار شاة فحذفت  
لامها وهي الهاء وعوض منها التانيث وأصل شاة شواء فابت الواو بالانكسار  
ما قبلها وأصل شاة شوهة فحذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها التانيث  
والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسيرا وانما يجمعها بالجرور لأن العرب  
استغنت بتكسيرا هاء عن تصغيرها وشذذ بخططين جمع طيبة مع انهم كسروها

ولم يكسر كعزة وعز بن وعضة  
وعضين بتخلاف نحو عدة لعدم  
الحدف ونحو عدة وزنة لأن  
المحذوف الفاء ونحو يدوم  
لعدم التعويض وشذذ أبون  
وأخرون ونحو واسم وبنت  
لأن العوض غير الهاء ونحو  
شاة وشفة تكسيرا هاء على  
شاه وشناه

على طباء ولا مظهرية المحذوفة واولوا الخبوتة اذا اصبته بالظبة وهي طرف السيف  
 (قوله وينون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهي ليست من  
 الانواع الاربع والعلة قصدها الاشارة الى انها اخافت باب سين ولوجعلها  
 الشارح ما خرج بقيد ما التأييد وقال بعد اسم وشذبه وحاد (قوله لعله تصير رقيقة  
 الخ) قيل هي خفة التثنية وقيل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وينون جمع  
 ابن وقباسه ابنون لكنه جمع على اصل ابن وهو بنو محذوف اللام بسيا مسميا في الجمع  
 كما حذف في الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا ان  
 منهم واعي ان الفاء في الاصل مقبوضة انتهى وهو مأخوذ من كلام الدماميني في شرح  
 التسهيل وكتب شيخنا الغنيبي قد بدا قال ولم أره مقولا ان صورة المعروض عنه وهو  
 الواو وجوده في الجمع ولا كذلك في التثنية أو قال لم تحذف في التثنية ويقال بنان  
 لوجود اللبس بالبنان وهي الأصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدونوري  
 بما مضى نستخذه شرح التوضيح ما مضى وذلك لان ابنه أصله بنو محذوف لانه  
 للتخفيف وعرض عنها هزة الوصل والجمع يراد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت  
 الواو فذهبت الهزة ثم حذف في الواو لعله والمحذوف لعله كالثابت فلم تأن الهزة  
 وأما في التثنية فلم يرجعت الواو لم يكن هناك ما يعضى حذفها لانها متحركة بالنفع  
 والنفع حذف وقد حذف في الواو لغرض التخفيف فلم يرجعت لزال ذلك الغرض  
 والماضي من حذف الواو رجعت ومن قلم ألفها ~~مكون~~ ما مضى ولوحذف لصار  
 اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون (قوله فنه علميون) أي عامي  
 بالحق وانظر حكمه التمثيل به دون أن يمثل عامي به من الجمع (قوله اسم لأعلى  
 الجنة) استدل على ذلك في النص بجميع بقوله تعالى ان كتاب الابرار في عليين وفيه  
 أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم لأن يشار الى اضماروا التقدير  
 محل كتاب وفي الرضى وهو اسم لدنوان الخير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب  
 مرقوم يشهد المقر بون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما مقبولا عن جميع  
 المنسوب الى عليية وهي العزقة والقياس أن يقال في المنسوب اليها على ككبري  
 في المنسوب الى كبري وان كان عليون غير علم بل هو جميع عليية وليس بمنسوب اليها  
 بمعنى الاماكن المرتفعة على أن معنى قوله كتاب مرقوم هو ان كتاب مرقوم فهو  
 شاذ لعدم العقل (قوله جميع على) لم يفتوق الشر وطم فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل  
 علما فان قيل ما بعد الشارح في ان المصنف أراد عليون المسمى به انيحتل انه  
 من جوع التعجب التي لم يفتوق الشر ولانه مفرد ليس به علم ولا مفعلة قلت لو أراد  
 ذلك ذكره مع أهلين ولم يسمه ليدل بينهما بسنون وبابه ومعلوم انه ليس من باب سمن

(وينون) جمع ابن وقباس  
 جمعه جمع السلامة  
 ابنون كما قال في التثنية  
 ابنان واسكن خالف تصحكه  
 تثنيت لعله تصير رقيقة أدت  
 الى حذف الهزة (و)  
 الرابع ما مضى به منه أوعا  
 أطلقه فيه (عليون) اسم  
 لا على الجنة وهو في الاصل  
 جميع على بكسر العين واللام  
 مع تشديد اللام والياء وزنه  
 فعيل من العلو

لعدم تغيير واحد (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله اولو والضمير يرجع  
 للجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى علمين مع العطف عليه أو على اولو تأمل (قوله  
 وهذا وما قبله الخ) اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله اولو وما عطف (قوله ويجوز  
 في هذا ان يجري مجرى غلين) اي يجوز في هذا النوع الرابع ان يجري مجرى  
 غلين والغلين هو ما يسيل من جلود أهل النار وسد يدهم وبعضهم يطرده هذه  
 اللغة في الجمع نفسه كالخق به والشروط في الاجزاء المذكورة ان لا يتجاوز سبعة أحرف  
 كشهيباين فان تجاوزها غرب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالأول  
 اعرابها بالحروف ومما استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير  
 خروج عن الأصل الثاني ان الاعراب مقبدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأى  
 الاختش ومن جملة ما رده انه قد قدر في غير الآخروا الاعراب لا يكون الا آخرها بأنه  
 لم يحتاج الى تغييرهما كالم يحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ما المتكلم الثالث  
 ان الحروف دلالة الاعراب بمعنى انك اذا رأيت افعالها فكأنك رأيت الاعراب وبه فسر  
 أبو علي مذهب الاختش واستشكل بأنه يؤدي الى ان تكون الكلمة معرفة  
 وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع أن الاعراب ببقاء  
 الالف والواو فغاوا نقلها ما فيها من اجزاء عليه المازني وطائفة وهو يني على ان  
 الاعراب بمعنى قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون  
 فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل  
 النصب والجواب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا  
 اعراب ظاهر ولا مقرر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات  
 ما ترك العلامة له علامة وهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل  
 وسيدو به الخ خارج عن المذاهب الاربعة خلافاً لمن خلط وخطب قاله شيخنا (قوله  
 قد رددت بما هو مذكور الخ) قال الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف يسهل  
 هذا القول ورده ابن مالك أيضاً بلزوم ظهور النصب في الياء بلزوم نسبة النصب  
 والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما  
 جعلوا النصب على حالة الجر أجزوا الحكم على الياء حكوا واحداً فبكوا قدر والذكر  
 قدر والفتحة تحقيقاً للعمل وعن الثاني بان المانع من فهم اقصد الفرق بين المتني  
 المذكور وغيره وان كان القياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظته من العرب  
 من يجري المتني بالالف مطلقاً انتهى وأجيب أيضاً بأنه ليس للمقدر حكم الملقوط  
 وأوردوا على جواب أبي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات  
 قد رددت ولا حصل على ذلك التقدير لار النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة

(وشبهه) مما سقى به كزيدون  
 علمانهذا وما قبله من الانواع  
 (كلمة) المذكور السالم في  
 اعرابه بالحروف ويجوز  
 في هذا أن يجري مجرى  
 غلين في لزوم الياء والاعراب  
 بالحركات الظاهرة على  
 الثبوت متونة ان لم يكن  
 أعجباً فان كان كفسرين  
 امنع التنوين وأعراب  
 اعراب ما لا تصرف وما  
 تقدم من أن المتني والجمع  
 مهران بالحروف هو  
 المشهور من أربعة مذاهب  
 فهم ما وكلها متكاة ومذهب  
 الخليل وسيدو به ان هذه  
 الاحرف محال للاعراب  
 كالدال من زيد والحركات  
 مقدرة في اختياره الاعلم  
 هو أقوى  
 قد رددت بما  
 كور مع ذلك  
 جوابه في المولات وذهب  
 الزجاج الى أنهم ما منان  
 لتضمنه ما معنى واو العطف  
 كتمسة عشر وليس  
 الاختلاف اعراباً عنده  
 بل كل واحدة صيغة  
 مستأنفة كما قيل في هذان  
 والدان عند غيره

مقدرة على الباء فاعني ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بان المراد بانهم قلبوا الالف  
 الباء في حالة الجر وان يكن اعرا بالباء صورة الكامة في أحواها والما كانت الباء  
 أنسب بحالة الجر لتناسبها الكسرة التي هي الجر حملوا النصب على الجر لتناسبه  
 له في أن كلاً فضيلة ولما حملوه عليه ناسب أن يوافق في تقدير اعرايه وان قلب الباء  
 موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله وردة الرضى) بانه لم يحذف المعطوف في  
 خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبني اما المتنى والمجموع فقد حذف المعطوف  
 مع حرف العطف لوسلم انه كان مكرراً بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف  
 العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف  
 العطف لوقوعه على الشئين أو الاشياء علامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد  
 واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو فلما بل اهدر معنى العطف  
 لوسلما ان أصله كان كذلك وجعل المفرد في المتنى واقعاً على شئين بلفظ واحد  
 لا على وجه العطف كلفظة كلاً إلا ان كلاً لم تقع على المفرد لم تتجسج الى علامة المتنى  
 لعدم اللبس بخلاف زيدو كذا جعل المفرد في الجمع واقعاً على أشياء كلفظ كل إلا ان  
 كل لم يتجسج الى علامة الجمع اذ لا تلبس بالمفرد لانهم لم يوضع له وليس كل لفظ مفرد  
 يطابق على ذي اجزاء تضمنها الواو والعطف والاوجب بناءً افاظ العدد كخمسة وشحو  
 كل ورجال بل اذ لم يوضع كلمة واحدة للمجموع ويطلب مذهب الزجاء اعرايه  
 نحو مسلمات ورجال اتفاقاً مع الطراد ما ذكره في المتن مختصاً (قوله كلاً في صور)  
 وأما بوني في هذه الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن عصفو ويجوز ان فتحها  
 على هذه اللغة (قوله ويعر به بحركات ظاهرة الخ) حتى الشيا في هذان خيلان  
 (قوله والاولات) قبل انما قدمه مع كونه ملحفاً له لظنهم باعرايه كذلك  
 ولا يخفى ما فيه اذ في جميع المذكور كلاً السالم نطقاً بكنة بر من المخفات ومع ذلك اخرها الا  
 أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نفسه وقال بعض الافاضل انما  
 قدمه ليتصل بالمخفات قبله وان لم يكن من جنسها ويمكن أن يقال انما قدمه على  
 قوله وما جمع لا يلبس في الوهم ان قوله وما جمع الخ عطف على مدخول الكسرة  
 في قوله كلاً لجمع فيقوم انه من الملحق بجمع المذكور وان قوله فينصب بالكسرة  
 يختص بالاولات قال شيخنا وأصل أولات أوليات بضم الهمزة وفتح اللام فابت الباء  
 أفاثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزديين ووزنه فعات وهو كذا يلزم  
 الانصاف الى اسم جنس ظاهر (قوله ولما كرا الخ) أي بناء على ما في بعض النسخ  
 والذي في غالبها يكرروا معي به منهم أي من أولات وما جمع بالف وتا معني يدين  
 (قوله كاذرات وعرفاء) قيل في التمثيل بذلك نظراً لا واحداً لكل منهما فانه

وردته الرضى ومن العرب  
 من يلزم المتنى الالف مطلقاً  
 ويعر به بحركات مقدرة  
 على الالف كلفه ووردته  
 من يلزمه الالف دائماً  
 ويعر به بحركات ظاهرة  
 على التثنية اجراءه بحركتي  
 المفرد (و) الا (أولات)  
 بمعنى ذوات وهو اسم جمع  
 لا واحداً من لفظة بل من  
 معناها وذوات ونظيره  
 أولوف كونه اسم جمع الآن  
 أولو مختص بالعاقل ولم يذكر  
 هنا اهل على جميع المؤنث  
 السالم غيره ومنه ما سمع به  
 به منه كاذرات وعرفاء



لم يوجد اذرة وعرفة وقول الناس عرفته شبهة بمولد وليس بموت محض كما في الصراح  
 عن القراءات وبأن ما في الصراح عجيب فقد ثبت في الحديث الحج عرفة وعرفة  
 كلها موقوف لكنة يبقى النظر بالنسبة لاذاعات ويمكن الجواب على بعدان الضمير  
 في قول الشارح منه راجع الى ما في قوله مما حل عليه أو راجع الى جمع المؤنث  
 السالم بناء على انه علم أو كالعلم على ما أعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا  
 ويكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغبر أولان وجملة ومثله  
 ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمتثل له اظهروه (قوله  
 بالتثنية فيهما) وهو للتأنيذ فلا يردان حقه ما منع الصرف (قوله مراعاة للعلمية  
 والتأنيذ) أي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية في ذلك مراعاة للجمع  
 في الاعراب وما لا يصرف في حذف التثنية وان لم يكن للصرف ليكون مشما  
 له في العورة قال الاثموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر تأنيذ  
 عن الشبهة لانه عنده مؤلفا غير منصرف للعلمية والتأنيذ انتهى وقضية ذلك انه لو سمي  
 به مذكر كان مصروفا ووجه ان التأنيذ لا يظني هذا غير معتبر فيهم ممرحوبان  
 مثل هذه التسمية للتأنيذ وبان تاء التأنيذ التي تقع في الصرف هي التي تقلب  
 في الوقف هاء فاقضاه كلام ابن عقيل في شرح التمهيد من انه لا فرق حيث  
 مثل له يندت علم لرجل او امرأة محل نظرا لا على قول غير الجمعه وراها كهاء  
 التأنيذ (قوله تنورتها من اذاعات وأهلها) صدر بيت لاسرائيل القيس السكندري  
 في شجر وبته شجرة \* يثرب ادنى دارها انظر على \* ومعنى تنورتها انظرت الى ثارها  
 بقلبي وأدنى اقرب الى الارض وهو مبتدأ خبره نظرا أي منظوراً وذو نظره شجنا  
 عبد الله الذي تسمى المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظره على أي الراي  
 اذا أراد أن ينظر الى دارها لا بد أن ينظر في محراب فكيف بينه وياذاعات  
 فالاجابة بالصدر أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظره على (قوله بألف  
 وتاء فريدين على مفردة) أي بان لا يكونا في المفرد أصلاً أو يكونا سكن لا يقلابان  
 بالتاء والعين واللام كفاطمة وبنيت وأخت كاتبة عليه السلام في شرح لامية  
 النجم رد على الصفدي وانما وجبت له علمان ليكونا كز ياد في جمع المذكر  
 وخصت الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيذ غير حقيقي وكل  
 واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلي والجملة وضاربة لسكن  
 قل الراعي في شرح الألفية دلالة الالف والتاء على التأنيذ مسلمة دون الجمعية  
 وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جريا على الغالب) وقد  
 يقال انه صار في الاصطلاح اسما للجمع بألف وتاء فريدين ومع ذلك فتعبر المصنف

بالتثنية فيهم - ما وبعضهم  
 يتخذونه مراعاة للعلمية  
 والتأنيذ وبعضهم يعرب  
 هذا النوع اعرابا لا  
 تنصرف مراعاة للتسمية  
 المندرجة بالوجه الثلاثة  
 وقوله وي بالوجه الثلاثة  
 يقول اسرائيل القيس \* تنورتها  
 من اذاعات وأهلها \* (وما  
 يجمع بألف وتاء فريدين)  
 على مفردة وعدل عن تعبير  
 هو بهم يجمع المؤنث السالم  
 وان كان جريا على الغالب  
 يقال الخبيصة الى ما قاله تبعها  
 التي حبان لبس على ما كان  
 مفردة مذكرة

كحما مات وما سلم فيه بناء  
 الواحد كذا كر وما تكرر  
 فيه ذلك كسجدات لم يكن  
 برده عليه ان الذي جمع بألف  
 راء من يدين هو المفرد  
 وهو لا ينسب بالكسرة  
 ويحجب بما قاله ابن الصائغ  
 ان الذي جمع بماء معناه  
 الذي وقع عليه ما يجمع  
 بهما وهو الجمع مع ما فهو  
 المفرد بوصف ضم غيره اليه  
 لا المفرد قبل ضم غيره اليه  
 واشترط كغيره أن تكون  
 الالف وان شاء من يدين  
 اخترازا عن نحو قضاة  
 وأيات اذ الالف في الاول  
 واتاء في الثاني أصليتان  
 قال جدي رحمه الله تعالى  
 في شرحه على الأجر ومبة  
 ولا حاجة الى هذه الزيادة  
 لان ذلك غير داخل  
 قولنا ما جمع بألف واتاء اذ  
 التبادر من ذلك أن تكون  
 الالف والاتاء مستخدمتين  
 لاجل الجمع ولهذا اقتصر  
 ابن مالك على قوله  
 وما تاء وألف قد جمعوا  
 والذي يجمع بألف واتاء  
 قياسا على طرد خمسة أنواع  
 ذواته مطلقا

أولى لانه لا اسم فيه (قوله كحما مات) لوقال طه الحات كان أولى وجمع حمام على  
 حمامات غير مطرد على ما سبق (قوله كذا كر) أي في قوله خلق الله السموات وهذا  
 بناء على ان ذكر بصيغة المضاف المبنى للعلوم فان كان بصيغة المبنى للمجهول فالمراد  
 كذا كر في قول الشارح حمام وحمامات (قوله كسجدات) ينفع الجمع مع سجدة  
 يسكونها وكلمة فحبلان وصحراء وصحراوات ألا ترى ان الالف قلبت ياء والهمزة  
 قلبت واوا وكفر فقه وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الهمزة وفتحها  
 (قوله فهو المفرد الخ) أنت خير بيان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب  
 بل المعرب هذا الاعراب بجموع المضموم والمضموم اليه فالأولى الجواب بان المراد  
 الجمع الذي جمع بماء أي الذي آله جمعية الخاتمة (قوله ضم غيره) وهو الالف  
 والهاء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) اذ لا يصدق عليه والحال ما ذكرناه جمع بماء  
 بخلافه مع اعتبار الضم اليه وهو ما له ان الذي يعرب هذا الاعراب هو المسمى  
 بالجمع بماء يعني ما يطبق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهي الياء في الأول  
 والواو في الثاني لا تقلب ألف قصاصة وغزارة عن أصل فان أصلها قضية وغزوة  
 بفتح الفاف والغين كسائر وحركة فضموها بعد قلب اللام ألفا فخرجوها واذا فتاج  
 ما قبلها فزادتها وبن المفرد كفتاة وغزاة قدر وا كذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا  
 الوزن في الصحيح والاعتزال اذا شك كل أمره يجعل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك  
 وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يتجمع على فعلة (قوله قال جدي الخ) أي تبع الغيرة  
 من شراح الالفية وغيرها وهو مبني على ان الباء صلة جمع وذلك لانه يؤخذ من ياء  
 الالة المتعلقة بجمع زيادة الالف والاتاء فلا حاجة للتعيين بآدم او ما عا نبتعا  
 للتسهيل مبني على ان الباء لا لا صلة وهي مع مجرورها في موضع الحال من فاعل جمع  
 أي ما جمع ملتبسا بذلك فزيد من يدين لا بد منه فكذا لا من صحيح وينفذ من  
 هذا ان يتحقق الاحتراز بتوقف على ذلك لان زيادة خروج الخبر عنه بدونها  
 مبني على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يتبع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها  
 بالالف والاتاء واصالة اجدهم الاتفاقي ذلك (قوله لان ذلك) أي قضاء وأيات  
 (قوله قياسا مطردا) أي بما قياسا او اذا قياس وقوله مطردا وصفه فيدلنا تأكيد  
 (قوله خمسة أنواع) أي وما واهاهم معور على السماع وذلك كإرشادات وسجلات  
 وحما مات وسدرات وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر  
 من نحو سراق وحمام وهو ما نقله الرضي عن الشراء في كل خماسي أصلى الحروف  
 لا يستكرهه منكم (قوله ذواته مطلقا) أي تاء التأنيث المبني على الوقت  
 ما كتبه  
 من ثمانية كتب وأحت وكذا كتب وكتب لوسمي ما واولو

المفعول به بالنسبة الى الاتحاد فلا يقتضى أن يكون موجوداً دائماً أو وجد الفاعل فيه  
 هو جود بل يقتضى أن لا يكون موجوداً والا كان تحصيله للحاصل (قوله وبعضه  
 مسموع) كسموات لان مفردة ليس واحداً من الانواع الخمسة المقتضية فانه وان  
 كان اسم جنس ~~فليس~~ كنه ليس مؤنثاً بالالف المفردة ولذا صرف في قوله تعالى  
 وأوحى في كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهمزة بدل من واو أصلية لانها  
 لام الكلمة فلبت همزة لطرفها بعد ألف زائدة كفى كساء ولست الهمزة  
 بدلا من ألف التانيث لان ألف التانيث لا بد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من  
 أقسام الالف الزائدة (قوله وأن فية تاء التانيث الخ) أى كفى بنت وأخت  
 وهذا بناء على ان التاء فية التانيث وتفصل الكلام في ذلك في باب النسب  
 من التوضيح (قوله والاملا نصرف) أى ما يصدق عليه ما لا ينصرف أى  
 الاسم الفاعل للصرف وهو الفاعل والزائدة على علامة الاعراب وهى التنوين  
 أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات قال الرضى وانما يظهر  
 أثر منع الصرف في المتن وجمع المذكور السالم مع اجتماع السببين في نحو أحران  
 وسلمان علمين للثبوت لان التون فية ليست للتمكين كذا كرنا حتى يحذف  
 فيقبه الكسر وأضافان النصب فية ما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل  
 ان سمي بهما اعرابا معربا أى جعل التون مقراً لاعراب وجب منع  
 صرفهما للعلمين لان فية ما تنوين التمكين ولا يتبع نفعهما الجر (قوله الذى هو  
 التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم أمكن  
 وذلك المعنى هو عدم مشابهة للحرف والفعل فدخل جوار واسع تصغير أعمى  
 (قوله وحده) أى دون الجر بالـ ~~كسرة~~ عند المحققين لوجوه منها انه مطابق  
 للاشتقاق من العبرى فالف الذى بمعنى التصويت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين  
 ومنها ان الشاعرى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب وتوهمه وقيل مرفعه للضرورة  
 مع انه لا جرفيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين  
 بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب فى الجهات والجر  
 زائدة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفاً فى حركات الاعراب من  
 غير المنصرف ونوع فية يانه ان سلم انه مشتق من التصرف فى الجهات مع امكان  
 منعه لكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من حلة الصرف لانه لا يزداد تصرفه به  
 فى الحركات (قوله لوجود علمتين الخ) أى شيئين مسميين بعلمتى منع الصرف  
 معتبرين فلا يشكل من هذا اذا صرف والعلة فى اللغة عارض غير طبعى يستدعى حالة  
 غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى المرجب بل بمعنى ما ينبغي ان يحتار

وهذه مفسر كينات في جميع  
 بنت وبعضه مسموع كسموات  
 جميع سماء وان فية تاء  
 التانيث اذا أريد جمع هذا  
 الجمع تعطف تاءه هربا من  
 اجتماع علامتى تانيث  
 فى كلمة واحدة (و) لا (لاما)  
 ينصرف وهو الاسم  
 المعرب الفاعل للصرف  
 الذى هو التنوين وحده  
 لوجود علمتين فرعيتين فيه  
 من ملل أربع أو واحدة تقوم  
 مقامهما كما سبأى آخر  
 السكتاب وأما الجر فليس  
 داخلا فى مسمياه

المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا  
 يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازا لأن كل واحد جزء لالة تامة إذا الحكم  
 انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وادعى العصامان الإطلاق العلة على  
 المجموع هو الجواز وإن كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل في التعريف  
 المذكور ما يدخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف واء  
 ضربتين علميا كاذرعان وما جمع واو ونون علميا لمؤنث كسبلون وإن لم يحدف  
 منهما الكسر والتنوين لثبوت العلة في جميع ذلك ولم يبين الاسم لمشابهة الفعل  
 في علةين بما ذكرناه ففهما اذ لم يشبه الفعل لظهور ضعف الفعل في البناء ولم يعط  
 به العمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطائفة للفاعل والمفعول وانما يقتنع  
 في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير  
 ظاهرة ولا قوية إذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها  
 إلى تكافؤ وكذا اثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة  
 كما يحسنى فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين وكان إعطاء الاسم حكم  
 الفعل أولى من العكس مع أن الاسم لم يشابه الفعل قد شابه الفعل لأن الاسم  
 تفضل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لما تطلق المناسبة وحصر العمل  
 في التسعة استمرافي (قوله بديلان الشاعر الخ) قيل في توجيه ذلك أن الجرايم الكسرة  
 عادية في حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته إذا لوزن يستقيم بالتنوين  
 وحده ولو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرور وقوله  
 أذمع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله  
 فليس داخل الخ وضمير حذف للجر بالكسرة قال الرضي وقوا هذا القول بأنه لما لم  
 يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر أن  
 سقوطه بتبعية التنوين لا بالأصل انتهى وقال بعضهم السرف هو الجر والتنوين  
 مع الحذف فاما العلة في أو ما يقوم مقامهما منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام أن  
 غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما معزومان منه  
 معاً بطريق الأصل أو المنعوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبعية  
 (قوله لا تلبس بالمبنى على الكسر) لأن الكسرة لا تكون أعزاً بالامع التنوين  
 أو الألف واللام أو بالإضافة وقيل لا يثبتونهم انه مضاف إلى ما المتكلم وانما حذف  
 واحتزى بالكسرة كافي هذا غلام بالكسر من غير ياء فدهسكى أبو عثمان انها  
 لغت في غير التثنية وعليه أنشد شرفتمو مع من فهمي يحوم هـ أراد دموى  
 وقيل لأن التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضاً بتبع الخصاص الخاص

بديلان الشاعر منى اضطرالى  
 صرف المنعوت تونه وانما  
 حذف تبع الحذف التنوين  
 ولا نه لوجز بعد حذف التنوين  
 لا تلبس بالمبنى على الكسر  
 سترال ودرانه

الكسرة جهلا للجبر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فعملت على الاقرب (نحو) منرت بأفضل منه) وبعساجد وصحراء وهذا الحكم سقم قبه (الامع ال) أو بدلها سواء كانت ال موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالفضل) وباليزيد ونحو قوله \* تبت ببليل أم رمد اعتاد أو قما \* (أو) مع (الاضافة) ولو تقدير (نحو) مررت (بافضلكم) وقوله ابدأ من أول \* في رواية الكسر بالتونين على نيابة المضاف اليه فانه حينئذ يجبر بالكسرة لفظاً أو تقديرًا على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعاً لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال لا قبله لان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ما لا يتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك بان على منع صرفه لانه يجبر بالكسرة وفي المسألة ثلاثة أقوال الصرف مطلقاً بناء على ان الصرف هو الحذف والمنع مطلقاً لا يفقد التنوين

(قوله فيجبر بالفتحة) لانه قد يسمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما لحق ببناءه على انه معرب اعراب أصله لان الاسم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري أولاً يوصف بالانصراف وعدمه سلباً ولكن ما سبق يتخصص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة النحوية يعرب بأعراب جميع المؤنث السالم (قوله الامع ال) استينافاً من محذوف والتقدير فيجبر بالفتحة في سائر أحواله الاحالة كونه مع ال أو مع الاضافة (قوله) أو بدلها كأم في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله \* وهن الشائيات الحوائثم \* بخفض الحوائثم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع حائثة (قوله بالفضل) مثال لما فيه ال المعرفة فان ال الداخلة على أفعال التفضيل معرفة وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالأعشى والأصم والمقظان على الأصح كافي المعنى وغيره) وقوله وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو

رأيت الوليد بن الزبير مباركا \* شديداً بعباءة الخلافة كاهله

بخفض ي زيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علمته ويحتمل انه قد روي به الشبوع فصار ذكره ثم ادخل ال عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه وعليه فلا شاهد (قوله تبت ببليل الخ) مثال للمامة بدل أي بيت ببليل الارمد والولوق شبهه الجنون (قوله نحو افضل لكم) التمثيل به أولى من نعمنا لان الاعلام لا تضاف حتى تنسكروا ذا سار ونحو عثمان نكرة زالت عنها احدى العلتين ودخل في باب ما يصرّف وليس الكلام فيه ولم يذ كر المصنف جواز الصرف للضرورة والتماساً لعلنا نعرض في المختصرات للامور المشهورات (قوله) ونظائر كلامه) فان الحكم الثابت للامتثال فيض ما قبله وما قبله هو الجبر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجبر بالفتحة والظاهر دعاء ما كان على ما كان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لا ثمة لهذا الخلاف وبعد هذا البناء الذي ذكره الشارح يجعل الخلاف بالكافية (قوله الصرف مطلقاً) وذلك لان عدم انصرافه انما كان لما يشابه الفعل فلما ضعف هذا المشابهة بدخول ما ذكر قوت جهة الاسم في جميع ال أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع ال ولا الاضافة (قوله افتقد التنوين) لم يبدل كما يقم بناء على ان الصرف هو التنوين بل انه لان القول بالمنع مطلقاً يمتشي على القول بأن الصرف هو التنوين وحده أو مع الجر وذلك لان المنوع بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو ببيعة التنوين بحيث ضعفت مشابهاً له لأفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تأنيده الذي هو الكسرة فاداء الكسر الى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضاً

من خصائص الاسماء انما تقول هوليس من الخصائص المترتبة بالاسم الصائفة معه  
 كلمة واحدة بخلاف ما ذكره الأثرى ان العامل يتخطى آل ويعمل فيها هو مدخولها  
 وان المضاف يكتب من المضاف اليه التعريف وغيره ويصير المضاف اليه علامة  
 تمامه وقوله بالتفصيل ان زالت الخ قال الاستاذ الصفوي وفي وجه الخلاف اشكال  
 لان الظاهر منه انهم من قال انه غير منصرف سواء بقي العلتان أولا واذ المتبق  
 العلتان في وجه القول يمنع الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولولا كنفوا  
 بالعتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الاصلية كالعلمية والمجتمعة  
 والتأنيث ان زالت انتهى وقوله وان زالت كان يقال مثلاً في ابراهيم اذا نكرانه  
 غير منصرف لان العلتين فيه قبل التنكير وقد يلزم ذلك القائل هذا المقدار النسبة  
 للتسمية بذلك لا لاجراء حكمه لا يصرف عليه فتأمله وقال ابن جماعة الحق انه  
 لا خلاف وتخرج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله ودخول آل) أي  
 المعرفة اذ الزائدة لا تتروك في العلمية (قوله والا الامة الخمسة) أي ما يصدق عليه  
 الامة الخمسة لانفسها (قوله سميت بذلك) أي بالامة الخمسة كما هو الظاهر  
 المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوله لانها  
 ليست الى الخ ناظر للوصف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضي رجوع الضمير  
 الى الموصوف فقط الخالف للظاهر اذا اعتبار الصفة لا ينافي التعليل (قوله لانها  
 ليست الخ) انظر هل هذا يقتضي منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها  
 ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكتب بها) أي يعبر بها فالمراد الكتابة اللغوية  
 لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كالاتفي (قوله وسميت خمسة) الظاهر ان يقول  
 وعددت خمسة لانه المطابق للارداد الموافق لقوله بعدد الاحسن ان تعدتة (قوله  
 والاحسن ان تعدتة) قال الشهاب القاسمي وأقول على قياسه تكون سبعة لاسنة  
 نظرا للعتبتين كاستعارته (قوله فله المصنف الخ) أي ما ذكر من قوله سميت بذلك الى  
 هنا (قوله وهي كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل في التعريف بوجهين الاول  
 ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثاني انه يفهم  
 ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فكل يصدق الحد على المحدود وأجيب بأن  
 التعريف بجاءه كل وانما يجيء به البيان الأطراد بأن المحدود في الحقيقة اتحاد  
 الامة الخمسة (قوله ألف اثنين) أي شخصين اثنين مخاطبين كان نحواً انما فعلان  
 أو مخاطبتين نحواً انما هما فعلان أو غائبين أو غائبتين نحو الزيدان فعلان  
 والهندان فعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف اثنين لشموله لنحو  
 زيد وعمر وبقولان (قوله أو أو جماعة) أي جماعة الذكور حاضرة نحو انهم يقومون

والتمهيد ان زالت منه احببت  
 العلتين بالاضافة أو بال  
 صرف كالعلاقة تروك منه  
 العلمية بالاضافة أو بدخول  
 آل عليه والا فلا كالوصف  
 وهو المختار وسكت عن رفعه  
 ونصبه لانهما على الاصل  
 وحينئذ يعلم أيضاً استواء  
 جرد نصبه في الاعراب بالفتحة  
 ويطور الفرق بينهما كما قال  
 ابن مالك بالاعمال أو التابيع  
 (و) الا (الامة الخمسة)  
 سميت بذلك لانها ليست افعالا  
 بأعيانها كما كان الاسماء الستة  
 أعياناً بأعيانها وانما هي أمثلة  
 يكتسب بها من كل فعل كان جرت لها  
 فان فعلان كتابة عن يدهما  
 أو يستخرجان ونحوهما  
 وكذلك الباقي وسميت خمسة  
 على ادراج المخاطبتين تحت  
 المخاطبين والاحسن ان تعدتة  
 ستة فله المصنف في شرح  
 اللوحة (وهي) كل فعل مضارع  
 اتصل به ألف اثنين أو اوجه  
 أو باء مخاطبة نحو (يفعلان)  
 بالباء التثنية

أوغائبته نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع ليعمله  
 لنحو يدومرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أي المذكر من نحو الزيدان بفعلان  
 (قوله للغائبين) أي المذكر من نحو الزيدون يقومون والمراد بالغائب غير المخاطب  
 (قوله للمخاطبين) أي المذكر من نحو أيديان تقومان وكذلك المؤنثين نحو أيديا  
 ياهندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغائبتين المؤنثتين نحو أيديان تقومان فانه  
 مغاير لما قبله لان النساء فيه للتأنيث دون الخطاب لان الفاعل غائب وفي الاول  
 للخطاب لان الفاعل مخاطب بقي لو كانت الغائبتان بلافظ ضمير الغيبة فهل يقال  
 هما تفعلان بالفوقية حملا لضمير على الظهور وربما المعنى ونظر الى ان الضمائر ترو  
 الاشياء الى اصولها أو بفعلان بالتحكية رعا للفظ بهذا اللفظ يكون للمذكر من ذهب  
 الى الاول ابن ابي العافية وهو المرجح وبجاء الجمع الى الثاني ابن الباذش كما  
 قد تقدم في بحث الفعل المضارع فظهر ان المعاني سبعة والافاط خمسة (قوله ولا  
 فرق بين ان تكون الاف الخ) ولهذا كان تعبيرة فيما سلف بألف الاثنين الخ أولى  
 من تعبيرة بضمير الخ (قوله وأعلامه) أي حرفا دال على التثنية والجمع وذلك في  
 فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المسد كراغائب وقدم مثل السارح  
 للغائبين وجمع الغائبين وبقي عليه المؤنثين الغائبتين نحو تقومان الهندان وكان  
 ينبغي ذكر ذلك لحفاؤه وشهرته ما ذكره وليكون توطئة لما يأتي عن المسكودي (قوله فلا  
 يكون الا ضميرا على الاصح) وقيل انها حرف خطاب عند المازني والافخش (قوله  
 واذا بسطت) من حيث كون الاف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لان  
 الواو تكون علامة في جميع المسد كروا الاف تكون علامة في مثني الغائب المذكر  
 وفي مثني الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المصنف  
 وابن قاسم فهي عشرة كاملة ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر الى أنه قد يغلب مذكرة على  
 مؤنث وان كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالاء  
 الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أيديا ياهندان والزيدان فهل يقال تفعلون  
 بالفوقية تقليدا للمخاطبين على الغائبين وان كانا مذكرين أو محال الكلام فيها اذا  
 اتخذوا مذكرا وتأنثا وحديثه يقال في المثال المذكور بفعلون بالتحكية تقليدا  
 للذكور وغير ذلك وإلى انقسام المؤنث الى حقيقي التأنث ومجازيه وما تأنثه باعتبار  
 اللفظ وما تأنثه بالتأويل نحو السكتا بن بجيتان على تأويلهما بالهيفتين وقد يقال  
 ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها فلي تأمل (قوله بثبوت النون)  
 أي بالنون التامة وتوابعها أعربت هذا الاعراب لانهم أرادوا ان يميزوها بالحروف  
 كما عروا نواظيرها من الاسماء لانها مثل ضار بون وضار بان وضار بين في مطلق

لغائبين (و تفعلون) بالياء  
 كذلك للغائبين (و) نحو  
 (تفعلان) باتباء الفوقية  
 للمخاطبين (وتفعلون) بالياء  
 وكذلك للمخاطبين (وتفعلون)  
 باتباء ذلك للمخاطبة ولا  
 فرق بين ان تكون الاف  
 والواو ضمير من نحو الزيدان  
 بفعلان والزيدون بفعلون  
 أو علامتين في لغة نحو  
 بفعلان الزيدان وبفعلون  
 الزيدون وأما ما للمخاطبة فلا  
 تكون الا ضميرا واذا بسطت  
 هذه الامة كانت ثمانية كما  
 قاله المسكودي وكما اخرجت  
 عن الاصل في جميع الاحوال  
 (وترفع بثبوت النون)

الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة فيها الا داء الى  
اجتماع مثلين فعملوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف اعملة ولذا اندغم في  
الواو والياء وزيدت ساكنة في نحو جفيل كان زيد واو ذوكس وياء حميد وعواف  
عذافروا ياءات منها الف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قول هو الله أحد الله  
الصمد ثم حذفوا لاجل الجازم ثم جعلوا النصب عليه كحمله على الجر في نظيره من  
الاسماء لان الجزم نظير الجر في الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد التفاعل  
لان الضمير المرفوع المتصل بالجر خصوصاً اذا كان على حرف من حروف المد واللين  
فالمكاملة معها كصور وسدين وعماو وعارها بما ذكره هو المشهور وقيل انها  
معربة بالالف والواو والياء كما انها في المثنى كذلك وعليه فهي حرف وافي التفاعل  
مستتر فلحذف وقيل الاربعة مقتر قبل هذه الاحرف (قوله المكسورة بعد الف)  
أى على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وقيل تشبهاً بالمثنى (قوله غالباً)  
وقد تقع بعد الفاء فقرأت بعد اني ان أخرج وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح  
في تفسيره واستدل بما قرئ شاذاً لطعام ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد  
اختتم) أى الواو والياء للغمسة وقيل تشبهاً بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا  
انما يظهر في ما كان متصلاً بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلاً بالالف والياء  
عليه وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف اعملة العامة لا يجوز  
الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضى واتباعه على التخصيص (قوله فالتام  
تفعّلوا) تفعّلوا مجزوم ولم تفعّلوا في محض جزم بان وعدم اعراب الحذف انما هو  
حيث لم يضم غيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلامه ما عامل في  
تفعّلوا على جهة التنازع اذ لا تنارع في الحرف الا قول ابن العلي (قوله أنت تدعين)  
أصله تدعون حذف حركة اللام التي هي الواو ثم حذف لالتقاء الساكنين وقيل  
الضمة التي كانت قبل الواو كسرة فانسابت الياء عليه لا تنقلب الواو ياء فصارت وزه  
تدعين بعد ان كان تفعّلين (قوله وأما نحو أبحا جوى) جواب سؤال متدرشاً من ان  
الاتعمال الخمسة ترفع بثبوت النون فإياها احدثت فأجاب بأن المحذوف انما هو نون  
الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف  
والاثبات مع الادغام والف وقراً نافع بالحذف في تأمروني أعبد أي الجاهلون وقراً  
ابن عامر تأمروني بالف وقراً الباقر بالادغام وأراد بنحو نحو جوى ما اجتمع  
فسمعتون الاعراب مع نون الوقاية واحذفوا نون الاعراب عن نون الضمير وبنو  
التوكيد فالتام لا يجوز حذفها مع أحدها واقامتها مقامها لان نون الاعراب  
كفون الوقاية في أن كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر بخلاف نون الضمير وبنو التوكيد

المكسورة بعد الف  
المفتوحة بعد اختتم ياءة عن  
الضمة نحو أنتم تفعّلون لانها  
شبيهة بالواو من حيث الغنة  
ومن حيث انها تحذف للجازم  
(وتحذف وتنصب بحذفها) ياءة  
عن السكون والفتحة (نحو فان  
لم تفعّلوا وان تفعّلوا) ولا فرق  
فيما ذكر بين أن يكون الفعل  
المتصل به ما تقدم صحيح الآخر  
أو معسلة وان لحقه شيء من  
الحذف أو التعبير كما في نحو  
أنت تدعين لعملة تصريفية  
وقدم الجزم على النصب لان  
النصب محمول على الجزم كما  
حمل على الحرف المثنى والمجموع  
على حده لان الجزم نظير الجزم  
في الاختصاص وما نحو  
أبحا جوى المحذوف من نون  
الوقاية على الاصح



جىء بها لاجله متظورة اذ هو اصل تون الرفع هذا ما جرى عليه في السذور وكس في الاصح فصح ان المحذوف تون الرفع تعالىن مالا وقد تقدم انما تحذف أيضا تعالى الى الامثال وأما حذفها الغير ذلك فشا نرا ونظما كقوله

أبيت أسرى وتبني تداعي \* وجهك بالغبر والمسلل الذي  
(و) الالف المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء وهبت أحرف علة لأن من شأنها ان تقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتبديله الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرف من الانفعال سواء (فيجزم تحذف آخره) وهو حرف العلة نسبة من السكون لان أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت للحركات فتسلط عليها العاسل تسلطه على الحركات (تخو) زيد (لم يغير ولم يخش ولم يرم) تحذف وأخرهن والحركات أدلة علمن وأما مخو قوله ألم يأنبث والانباء تنهى \*

(قوله لا تون الرفع الخ) ولان تون الرفع علامة الاعراب فينبغي الحسافة عليها ولان تون الوقاية هي التي حصل بها التثنية والذكر اذ كانت أولى بالحذف (قوله فصح ان المحذوف تون الرفع) لا مرمي بان تون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعمد ذلك في تون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعراه بقدر (قوله وقد تقدم الخ) أى في نحو لئسمعن بضم العين والحذف لتو الى الامثال واجب وتو الى المثنى كما هنا جازم (قوله فشا ذ) فلا قياس عليه في الاختيار (قوله نرا) كقوله تعالى في قراءة سحران تظاهرا أى أنهما سحران تظاهرا ان الحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الحنة حتى تؤموا ولا تؤموا حتى تغابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤموا (قوله كقوله أبيت أسرى الخ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجو باوجهه أسرى في محل نصب خبره الشاهد في تبني وتدل على ان كان المقصود مجرد الاختيار وان كان المقصود انكار حالها أو التمجيب وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبني منصوبا بأن مضمره بعدوا والعبية في جواب الاستفهام والتقدير أبيت أسرى وتبني تداعي انكر فضيلة الجمع بين الحسنيين أو التمجيب منها فالشاهد اذن في تدليكي فقط اذهو مخروص قطعاً قاله الدماميني قال شيخنا الغنيمي لم لا يجوز ان يكون بدل من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعاً فاعمل باطاف (قوله المعتل الآخر) بأنه افتحة المعتل الى الآخر اضافة افظية أى الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافة افظية وقوعه من قبل انكرة نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر يدل أو نعت مقطوع ولا يصح كونه عطفاً فسان أو نعتا غير مقطوع لانه تابع معرفة (قوله وهو ما آخره) أى فعل آخره في اللفظ ما ذكر ان كان الضمير راجعاً للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعاً ويصير رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلاً مضارعاً فدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ومثل للمضارع فقط لانه المقصود (قوله ألم يأنبث الخ) البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نأ وهو الخبر وتبنى وقع البناء الفوقية تنتشر في الاطراف وفاعل يأتي مالاقت والانباء زائدة فيه وحمله والانباء تنهى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما بناء على ان يأتي وتبنى تبايناً فاعل الثاني وأضر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول أوجه اذا لانباء من شأنها أن تنهى عن هذا وبغيره واللبون جماعة الابل ذات اللبن والشاهد في يأتي حيث أثبت البناء قد اخرجتها ونحوه لم تخمعو ولا ترهاها فأثبت الواو والالف مقدار جرهما ومنع بعضهم ذلك في الالف مخجفاً بان الواو والياء يجوزان نصباً في النثر ورفعا في الشعر قياساً للرفع على النصب

عند الضرورة فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف  
ولا يتأني ذلك في الالف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف اخذ لافهم فيما حذفه الجازم  
فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل  
المقتضية عليه فيجوز اقرار الالف وشبهه بقوله ولا ترشاهما والاولى تأويله على الحال  
أو الاستثناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدمايني أن السكون مقدر على  
أحرف العلة ويصير فيها اسكونان وخصوصا في الالف ظاهرة ومقدرا لأجل  
الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضى فتقدرا أنها كانت متحركة فحذفت حركتها  
للجزم (قوله واخذ عند ابن مالك) لعله في غير التمهيد اما فيه فقال فيقدر لا جلهما  
أي الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التي هي الالامات والحروف  
الموجودة نحو وفاشياع وتولدت عن الحركات (قوله وهو محل الاعراب) أي  
آخر السكامة المطلقة ويحتمل آخر السكامة المعتلة لان السكامة فيها وقوله ظاهر  
أو مقدر المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل ايضا تأمل (قوله مقول  
عنه) في شرح التمهيد (من ان من موصولة لا شرطية فثبتت بآية تبقى جائز بل هو  
الواجب واسكان الرأى ليس جزمًا وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم  
باسكان الرأى وهو فصيح وان كان قابلا ولا الظاهر يخرج التنزيل عليه انتهى ودخلت  
الفاء في الخبر لان المبدأ أشبه الشرطي العدم وقيل انه جار على القول بأن  
الاثبات مع الجازم لغة وعليه مخرج لا تخف در كوا لا تخشى (قوله نحو وبعج الله  
الباطل) أي بناء على أن محمرفوع وليس محمرفع بالاعطف على يختم قال المصنف  
في حواشي الالفية يدل عندي على رفعه أمران احدهما استثناف الظاهر معه  
وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصرح به في ويحق والثاني رفع ويحق  
وهذا عديله فليكن منه انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله  
تعالى بخبره وبعض الباطل واقع لان المراد هنا بالاطلاع معناه أن الله هو الذي  
قاله (قوله اذا كان أصليا) أي ليس مبدلا من همزة لا يراد أن الف يخشى ليس  
أصليا بل هو مبدل من ياء ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة  
مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم (قوله وأجاز ابن عصفور الخ) اعلم أن  
الابدال قبل دخول الجازم شاذل يكون الهمزة متحركة فهي متعاضية بالحركة  
من الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها اشاذ وقد قال ابن  
عصفور وتبعه المصنف في الاوضع في هذه الحالة يجوز الحذف والاثبات بناء  
على الاعتداد بالعروض وهو الابدال وعدم الاعتداد بالعروض فعلى الأول  
يحذف حرف العلة للجازم لانه كالاصلي وعلى الثاني ثبت حرف العلة لانه لا يحذف

واخذ عند ابن مالك والجزم  
مقدر على حرف العلة لانه  
آخر السكامة وهو محل  
الاعراب لظاهره وقدر  
وقوله تعالى انه من تبقى  
ويصير على قراءة فتبدل مقول  
وقد يحذف حرف العلة الغيب  
جازم نحو وبعج الله الباطل  
نزع الزبانية ~~في تنبيه~~ محل  
حذف حرف العلة للجازم  
اذا كان أصليا وأما  
العارض فلا يحذف عند  
الاكثر وأجاز ابن عصفور  
فيما اذا كان الابدال قبل  
دخول الجازم وجرى عليه  
في الاوضع وما ذهب اليه  
من أن علامة الجزم فيها  
حذف حرف العلة

الا الحرف الاصلي وعدم الاعتداد هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثر  
 واما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لكون الهمزة  
 قياسا كنه لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جفس حركة ما قبله  
 قياسا وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازمة متضاو وهو حذف الحركة  
 التي كانت موجودة قبل الابدال ولا يحذف شيئا آخر هذا ما في الاوضع وشرحه  
 قال شيخنا وبأمله يظهر ما في كلام الشارح من الابعاز المحض فان ظاهره انه  
 لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك  
 فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد  
 أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ معلة ابقوله فلا يحذف عند الاكثر فتأمله  
 واذا اثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم  
 يسكون مقدورا كما قلوه لكن هل يقدر على الافعال سلا أو على ما قبلها وهل تقديره  
 لا ثقل أولاته تعذر (قوله انما يشبه على قول ابن السراج الخ) كلام الرضي يدل على  
 أنه يشبه على غير قوله لانه ذكر في تعليل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع  
 مانعه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستتقال  
 اي أو التعذر فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الاحرف علة مشاهم للحركة فحذفه  
 انتهى لكنه لا يأتي في كلام المصنف انصر يحذف في شرح اللمعة بأن الجازم على  
 قول سيدي به ما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى بها في ما صارت الخ وأورد على  
 ما قاله الرضي انه لا حذف للحركة المقدرة التي هي علامة الرفع (قوله فلاحاجة  
 لتقديره) يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا نخط شيخنا الغنيمي أي  
 لانه اذا لم يقدر الاعراب في الاعراب ولهذا قيل انما عنده مبنية وقيل معرفة  
 ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام أخذ ما من تحقيق أي حيان انما عند ابن  
 السراج مرفوعة نفس الاحرف لكن بقي النظر فيما عنده في حالة انصب (قوله  
 وذهب سيدي به الخ) أيده او حيان بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع  
 وهذه الحروف ليست علامة بل اعلامة مفعلة مقدرة ولان الاعراب زائدة على  
 ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو متعاقبة عن أصل والجازم  
 لا يحذف فيها فالقياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور  
 ومنع الثماب القاء في ما قلناه اما المنع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع  
 ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء  
 الستة ولا مانع من حذف الاصلي كما جازجه اعرابا كما في الاسماء الستة وما قبل  
 على ان الحذف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز ليزوال منصوب عنه أيضا ولو اعتبروا

من ان هذه الاعمال لا يقدر  
 فيها الاعراب في حالتها الرفع  
 وانصب لانا انما قدرنا  
 الاعراب في الاسم لانه فيه  
 أصل فوجب المحافظة عليه  
 وفي الفعل فرع فلاحاجة  
 لتقديره وجعل الجازم  
 كالذوات المسهل والحركة  
 كالفضلة في الجسم فالجازم  
 ان وجد فضلة أزاها أو لا  
 أخذ من قوى البدن وذهب  
 سيدي به الى تقدير الاعراب  
 فيما فعل قوله لما دخل الجازم  
 حذف الحركة المقدرة  
 واكتفى بها في ما صارت صورة  
 الجزم والمرفوع واحدة  
 فرقوا بينهما بحذف حرف  
 العلة فحرف العلة محذوف  
 عند الجازم لانه أو على قول  
 ابن السراج الجازم حذف  
 بحرف العلة نفسه فقد ظهر  
 ان من يقول بعدم التقدير  
 يقول ان الجزم يحذف حرف  
 العلة ومن يقول بالتقدير  
 يقول ان الجزم ليس يحذف  
 الآخر بل يحذف الحركة  
 وحذف الآخر للفرق بينه  
 عليه المصنف وغيره وقوله  
 هذان الجزم يحذف الآخر  
 لا تناسب ما سبق في قولنا  
 من ان الفعل المضارع يقدر  
 فيه الاعراب

التعبير بالاعمال لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن الجزوم لان عامل أحدهما ما فلفظي  
والآخر معنوي الا أن يقال قد يظن حذف العامل

**فصل في الاعراب التقديرية** (قوله اما جميع حركته) لم يقل جميع الحركات  
بل أتى به مضافا لما ساقى ان نحو يحشى يقدر فيه حركتان فقط لان الجر لا يدخل  
الافعال كما هو ظاهر فافتر فيه جميع حركته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث  
(قوله شيئا نهما الخ) في نسخة بدل ههنا وهي حنة لما فهم من الاشارة الى  
أن الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو غلامي) دخل فيه  
ما يشبه الصحيح نحو دلو وطبي وكرمي فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى  
ياء المتكلم وهو كذلك (قوله الى ياء المتكلم) أي ملفوظة كانت أو متدرة نحو  
يا غلام ولبدل الباء محكم الباء نحو يا غلاما بقلب الياء الفاء وبأنت وبأنت يا ثناء  
وبأنت يا ثناء والنمائل الآتي واف لان مراده بحركة المناسبة ما هم الكسرة  
والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكان التعبير بذلك وقع في بعض  
نسخ الشارح فاعتراه الحشيش بالقصور (قوله وليس مني) ولوم مقصور أو متدرة  
أما المثني فمعرب بالالف رفعا وبالياء جارا ونصباً من غير تقدير تقول جاء عيسى  
ورأيت مسلي ومررت بمسلي وقوله ولا مجموعا الخ ولوم مقصور أو متدرة أيضاً أما  
الجمع فيقدر فيه الواو وحالة الرفع للاستقلال فقوله جاء مسلي وتظهر الباء جارا ونصباً  
نحو رأيت مسلي ومررت بمسلي وخرج بقوله جميع سلامة التكسير وظاهره  
ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته الى ياء المتكلم مطلقا لاشتغال المحل وليس  
كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش وليس اذا أضيف الى ياء  
المتكلم وكذلك جمع التكسير المقصور نحو حبالى جميع حبالى يقدر فيه الحركات  
الثلاث لكن للمعذرة في الاول لاجل الادغام وفي الثاني كذلك لكن لاجل ان ذات  
الالف لا تقبل الحركة فقوله حبالى والحاصل ان جميع التكسير فيه تفصيل  
فيه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محل بحركة المناسبة نحو رجالى  
وغلامي ومنه ما يقدر غير ذلك كاتقدهم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جميع  
سلامة كروا دخل في المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محل بحركة  
المناسبة كغلامي فقوله فيه مسلمانى وهنداقى في الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه  
لهذه آخره بخلاف جميع التكسير فيه التفصيل كما سبق وحينئذ فقوله ولا مقصورا  
ولا مقصورا يمكن أن يكون مفيد الفهوم وقوله ولا مجموعا جميع سلامة كرفى  
الجملة لما علمت من التفصيل في جمع التكسير وقوله ولا مقصورا أما لو كان مقصورا  
فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للمعذرة تقول جاء قاصى بادغام الباء في ياء المتكلم

**فصل في الاعراب التقديرية**  
جار في الاسماء والافعال  
وهو في كل منها اسمان  
لان المستدر في العرب اما  
جميع حركته أو بعضها  
فانقسم الاول من الاسماء  
وهو ما يقدر فيه جميع حركته  
شياء ههنا المضاف الى ياء  
المتكلم والمقصود قد أشار  
اليها بقوله (وتقدر جميع  
الحركات) الثلاث (في نحو  
غلامي) من كل ما أضيف الى  
ياء المتكلم وليس مني ولا  
مجهوجا جميع سلامة كد كبر  
ولا مقصورا ولا مقصورا

وكذا رأيت قاضى ومررت بقاضى توجه استثنائه فظاهر لان التقدير فيه ليس  
لاشغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف عنه حركة الكسرة التى  
انضمها الياء لا حركة الاعراب وأيضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم فيها  
مقابلا لكل من المقصور والمفتوح فوجب أن لا يكون شاملا لهما بالان اسهل  
تباين الاقسام وأما المقصود ونحو جاء فتأى ورأيت فتأى ومررت فتأى فيقدر فيه  
الاعراب قبل الانفاقة وبقي هها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب  
فيه باشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة وانما هو عدم تقدير حركة المناسبة على  
ألف فتأى وعلى ياء المقصور نحو دأى (قوله لاشغال محل بحركة المناسبة)  
المقدمة على الاعمال لوجوده متضمن وهو الاضافة الى الياء والاعمال انما يدخل  
على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الحركة أثر للاعمال والألزم  
تخصيص الحاصل وانما جاز جعل علاماته ثنية والجمع ومعنى الثنية والجمع لتخصيص  
وهما الالف والياء في الثنية والوارد الى الياء في الجمع ومعنى الثنية والجمع لتخصيص  
أحدهما الاعلى التعيين والاعمال لتخصيص خصوصية أحدهما ما قبل والمراد  
لاشغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو فتأى ودأى فيكون  
التقدير فيها لا تقدير لكون ما قبل الآخر فيها وانما هو انه لا تقدير للكسرة فيها  
للمناسبة للياء وفيه انما يحتاج للعبية لو كان المقصور والمفتوح يختلف  
اعرابهما عند الاضافة للياء المتكلم وادخل في الاسم المضاف اليها في بيان نحو  
غلامى لصكن الشارح أخرجهما كإثري فلا حاجة لقبدها (قوله ورديا أنها  
مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف فى المثنى والواو فى الجمع  
مستحقة قبل التركيب فكأن القياس فيهما تقدير أف ووا انتهى ومر جوابه  
فان قيل لم لا يجوز في حال الجر زوال الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها  
مع بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر  
خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكسرة لجران تقديره (قوله من كل اسم معرب)  
خرج بالاسم الفعل نحو يخشى والحرف نحو على والى وبالمعرب المبني نحو اذا وهذا  
وما وسمى (قوله آخره) أى فى اللفظ (قوله لازمة) المراد بالزوم فى الالف والياء  
لزوم الوجود فى أحوال الاعراب كما هو الظاهر كالفى والقاضى أو تقديره كفى  
وقاضى يمكنه بشكل خروج ما فيه الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما  
من همزة كالمقضى والمقضى اسمى فمفعول وفاعل من يقرى مضارع آخرى فان  
التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجوار انطق بالهمزة التى هى  
الاسل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض

لاشغال محل بحركة  
للمناسبة والمحل الواحد  
لا يقبل حركتين فى آن واحد  
ومذهب ابن مالك ان التقدير  
فيه انما هو الضمة والثنية  
وأما الكسرة فهى ظاهرة  
فيه ورد بأنها مستحقة قبل  
التركيب وانما يدخل عامل  
الجر بعد استقراءها (و)  
يقدر جمعها أيضا فى نحو  
(الفى) من كل اسم معرب  
آخره الف لازمة قبلها فتحة

بالشاذ (قوله تعذر نحو بك الالف الخ) لانها هوائية تجري مع النفس  
 لا اعتمادها في الهم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطع عنه الاستطالة فلم  
 يحتملها ولهذا اذا حركت الالف انقلبتمزة (قوله لامتناع هذه) لانه منع  
 المد لان صوت الالف يغربهمزة بعدهم اذا قصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعده  
 ويقال له المدود وهو ما حرف اعراه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو  
 مدودا لان الالف التي قبل الهمزة أصلية متعاقبة عن العين (قوله أولانه قصر  
 الخ) قال في شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو يخشى يسمى مقصورا  
 قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم طرادها كالقارورة فلزاجاجة المعرفة  
 هيبت بذلك تعري الماء فيها أي اجتماعه ولا يلزم منه تهمة الزبروخوة قارورة  
 انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لانه اسم وبالجملة فالتعليل  
 الأول أولى (قوله ومثله المدغم) أي المدغم آخره فيما بعده نحو وقيل داود  
 جالوت وترى الناس سكارى والعاديان شيئا والمتبادران مثلية المدغم والمحكي  
 المقصود في تقدير الحركات الثلاث أن ما في المدغم فائضا قاروا ما في المحكي عن فعله  
 الأصح فيما اذا كان المحكي مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب  
 التقدير ويحتمل أن المثلية في ذلك وفي كونه للتعذر وسكون السبب التعذر  
 صرح به المحكي في حواشي الازهرية في المدغم وقياس قوله الآتي في المسكن  
 للتحقيق وقول الرضي في الموقوف عليه أن يكون السبب في المدغم الاستتقال  
 والخاص ان سبب التقدير اما التعذر أو الاستتقال وانما الكلام في تعيين واحد  
 منهما في كل موضع ومعلوم ان التعذر في المقصور ذاتي وفيما استغل آخره بحركة  
 المناسبة عرضي وفي المقصور لا تعذرا صلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه معروض  
 المانع يقبل المدغم غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستتقال أو يلاحظ  
 خصوص العارض للمعدل مع قطع النظر عن قبوله نفسه فالسبب التعذر هكذا  
 ينبغي تحقيق المقام وينبغي أن يعلم أن الجاري على أسنة المعربين فيما عدا  
 المقصور والمقصود من قولهم منع من ظهورها الاعراب حركة كذا أو السكون  
 العارض لكذا المحتمل للامرين وظاهر في أن التقدير في تلك الأحوال واسطة  
 بين التعذر والنقل فليظن لذلك (قوله والمحكي عن) الوجه ترك التقييد بين  
 لأن مما يقدر فيه الأعراب الجملة اذا جعلت علميا نحوناط ثم افان الذي رجمه  
 السيد انه معرب تقدير والمحكي في نحو قولك في الاعراب زيادة فمعهول به قال في  
 جمع الجوامع قال في السهل ويحكي المنرد للمسبب للفظه كالأو يحكى معربا بوجه

التعذر نحو بك الالف الخ  
 بقا كونها ألفا (وبسمي)  
 هذا (مقصودا) لامتناع  
 مسدده أولانه قصر من  
 ظهور الحركات فيه أي  
 منع منها ومثله المدغم  
 والمحكي عن وعراه  
 بالحركات الثلاث مخصوص  
 بالنصرف منه أما غير النصرف  
 منه كوصي فالتقدير في الضمة  
 والفتحة فقط دون الكسرة  
 لعدم دخولها فيه هذا مذهب  
 الجمهور ومذهب ابن فلاح  
 المبي إلى تقديرها أيضا فيه  
 لانها انما انتفعت فيما  
 لا ينصرف كالحمد للعل

الاعراب اسماء للكافة أولفظ انتهى فاندفع ان في الارتفاع وشرح به ان حكاية  
 المقدر في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل  
 ذلك الاعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوعه جاز من منه من  
 كلام من يوقن بعريته فالامر منه ورعى ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره  
**في** الفتحة اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة  
 لعدم الحصر تقصير فيما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وقفا والتقدير فيه  
 للثقل لا لئلا مذكور كما صرح به الرضي وان وقع لبعض الفضلاء خلافا فان قيل اذا وقف  
 باليسكون تعذر ظهور الحركة معه لانها تقيضان قلت الوقف بالسكون  
 ليس متعيناً لانه قد يراد بالحركة فيقف بالر وهو الاتيان ببعض الحركة لكن  
 الاتيان بالحركة ولو ببعضها فيه نقل بالنسبة إلى السكون وما شغرت آخره بحركة  
 الاتباع وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستئصال كما صرح به المحتش في  
 حواشي الازهرية وان وقع لذلك البعض انه لا تعذر ثم ان الحركات كما تقدر في  
 الفعل المعقل تقدر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلافا لما يوهمه  
 اقصر المصنف والشارح فتقدر الحركة في الفعل الصحيح اذا سكن آخره  
 لا ادغام نحو يضرب بكر وألم يضرب بكر فلا يقدر فيه مسكون الجزم لان الجزم  
 قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الحازم عليه وهو مدغم  
 وما سكن آخره للتخفيف نحو وان الله يأمركم بسكون آخره وكذا رأتو بعولتهن  
 بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال في النشر  
 كما شعر كما ذهب اليه ابن مالك وقال ان ابا عمر وحكامه عن نسخة تميم خلافا لمن منعه  
 مطلقا ولدن نعه في النشر ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين  
 نحو لم يكن الذين كفر واوفى الله هو راذا ابدل لبنا محضاعلى اللغة الضعيفة  
 وفي نحو لم يلد ضارع ولدا اذا سكن لانه وفقت الدال لالتقاء الساكنين  
 أو وصل بعضهم وفقت الدال أو كسرت نحو لم يلد آيوان وفيما كان الحسوف  
 الاخير منه مدغم فيه نحو لم يشهدوهل التقدير في ذلك للتعذر أو للتثقل وما حركه  
 في الوقف من القوافي وتقدم انه قد يدر فيها ثبت فيه حرف العلة للضرورة  
 (قوله ولا نقل مع التقدير) قال المحتش رديان الفتحة فقلت لتباينها عن قبيل انتهى  
 وهذا مما يتجرب منه وكأه التباس لان هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو مررت  
 بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح حواياهما قاله ابن فلاح لانه اذا لم يدر  
 الفتحة في نحو مررت بموسى لتباينها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فاذا  
 تدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغني لم يمتنع من هذا المثل بشئ في هامش

ولا نقل مع التقدير والقسم  
 الثاني من الاسماء وهو ما يقدر  
 فيه بعض حركاته والاسم  
 المنفرد وهو الشارح اليه قوله  
 (والفتحة والكسرة في نحو  
 التمامي)

الجمع المتشابه فان كان  
فأقترفه حينئذ الضمة  
والفتحة كجوارب والمغرب  
المصور وانما تظهر الفتحة  
فيه حالة الجري لابتها عن حركة  
تدلية فعومات معاملةها  
(و يسمى هذا متقوصا) لانه  
نقص منه بعض الحركات أو  
لانه تحذف لامه لاجل  
التنوين كذا قيل هذا ما  
يقدّر في الأسماء وأما ما  
يقدّر في الأفعال فإشار إلى  
القسم الأول منها وهو ما يقدّر  
في جميع حركاته بقوله (والضمة  
والفتحة في نحو) زيد يغشى  
وان يغشى من كل فعل معتل  
بالالف لا تعذر تحريكه أو إلى  
الثاني منها بقوله (والضمة في  
نحو) زيد (يدعو بقضى) من  
كل فعل معتل بالواو والياء  
انقلها عليها (وتظهر الفتحة  
في) المتقوص حالة النصب  
والمعتل بالواو والياء (نحو ان  
القاضي ان يقضى وان يدعو)  
لحقها \* تنبيه \* قد مر ان من  
يقول بتقدير الحركات في  
المعتل يرى ان جزمه بحذف  
الحركة ومن يقول بعدم تقديرها  
فيه يرى أن جزمه بحذف آخره  
والمصنف جمع بين دعوى

الناشئة ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو يرى  
والمغرب المبني نحو الذي وذو وباللازمة غيرها كياء المتبني جوارب ونسبها وبقيلها  
كسرة نحو طي (قوله انقلها على الياء) أي الياء المذكورة وهي المكسورة ما قبلها  
وذلك نحو من اضعف الياء ونقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة تدلية فان سكن  
ما قبلها لم تستثن من الحركات كطبي وكسرى (قوله هذا اذا لم يكن الخ) املوا كان على  
جميعه من تنوين الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو مررت بجوارب بالتثنية  
للعوض وهو مجرور وعلامة جزمه فتحة مقدّرة على الياء المحذوفة لا انتفاء الساكنين  
المعوض عنها التنوين ولا يتخص هذا بصيغة الجمع بل كل متقوص مستحق لان  
الصرف كذلك نحو أعيم فغيرا عي فان مازعه من الصرف الوصف ووزن الفعل  
وكذا نحو قاض علم امرأة فان مازعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذلك نحو يرى  
علم فان مازعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءني جوارب وأعيم وقاض  
و يرى ومررت بجوارب وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة  
الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان متصرفا  
سكان أهل ور بما أشار الشارح قوله كما مر في المصور يعني من كونه متقوصا  
بالمصرف الى هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المتصرف بخصيص  
كلامه فاما تقدمه فيما لا يصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ما سبق قال  
في التصريح وكلا التعليلين لا يتخلو عن نظرنا الأول فلان نحو يدعو ويرى نقص  
منه بعض الحركات وهو لا يسمى متقوصا وأما الثاني فلان نحو في حذف لامه لاجل  
التنوين ولا يسمى متقوصا انتهى ومما يؤخذ من الجواب وهو ان وحدا التسمية  
لا يلزم المراده (قوله وتظهر الفتحة في المتقوص) يستثنى منه الموكب المزجي اذا  
أعراب العرب المتضامين وكان آخر الجزء الأول ياء كعدى كرب فلا يظهر في آخر  
الأول الفتحة بخلاف استعها بالحكمه بحالتي البناء ومع الصرف فله أبو حيان  
ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصفار جوارب تقع الياء راسا كنها حالة النصب  
اذا كان الاعراب مبدوءة ولا في ساكنة سواء كان مضاعفا ولا نحو والمقيم الصلاة  
بنصب الصلاة فخرج نحو مصطف والناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء  
وحذف ثوبه للاضافة واعرابه ليس مبدوءة فتع ما قبلها ولا جمل ذلك لم يحذف حرف  
اعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جمع المذكر السالم الخ) وكالواو الياء فيه  
بواسطة شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز بن الحموي مع بلاغة المعنى  
وظف المبني -

تقدير الحركات وحذف الحرف للجواز وهو في ذلك مخالف للقوانين جميعا ثم اقتصره على الحركات يوم اختصص  
ان تقديرها وليس كذلك بل الجوز أيضا قد تدرك الواو في جميع المذكر السالم المضاف للياء نحو وسلمي كانه



التدليل مشروط له رزقه \* والحرب لا تنار مرفوض  
لذلك المقصود لم يخفف \* وأشرف الاسماء مخفف

والا في المتن اذا في سائر كذا بخلاف اليا فلا تنذر لان لا تنحذف لعدم  
ما يدل عليها بل بقي وتحرك بالكسر والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضف  
الى كلمة اولها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستئصال كما هو في ابن الجايب  
واعترض عليه بان اللفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال مستعمل وبعده مستعمل  
جهل اعراب نحو الفتي من المتعذر ونحو مسلمي من المستعمل وأجيب بان اعراب  
نحو الفتي قبل الاعلال بالحركة ونقلها يوجب ابدال حرف ما قبلت الياء أو  
الواو انما تعذر الاعراب لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتي  
للتعذر لا للاستئصال الحركة لان نقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر  
فجعل مما تعذر أو ما مسلمي فاعراه قبل الاعلال بالحرف ونقله يوجب تقديره فالتقدير  
في مثله للاستئصال لا للتعذر فان قبل نقل الحركة في نحو فاض يوجب الاسكان وتقدير  
الحركة فلا يصح قولك ونقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد  
النقل المعهود وهو النقل الحاصل بتحويل حرف الهلة وانفتاح ما قبله ويجرى كل  
من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمقصود للاستئصال مع  
انه في ما قبل الاعلال مستعمل وبعده متعذر وكلتني والجمع حال الحسكية فانه  
يقدر اعراب ما للتعذر كقولهم دعنا من تمران في جواب ألك تمران أو نحو ذلك  
ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمران لم يؤد هذا المعنى وكقولك من  
الزبد من قال ضربت الزبد وأما الاسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علمًا نحو أبو  
بكر فتحكي بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفي حكايتها خلاف وتارة  
مضافة الى نكرة فراجع باب الحسكية (قوله والتون في نحو لضر بان) أي من كل  
مضارع اصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو اكد بالتون النقية  
أو ما عد ألف الاثنين أو كد بالخفية وانما حذف التون في الاول لتوالي الامثال  
والثاني حلالا للخفية على النقية (قوله مطلقا) أي صلا ووقف (قوله وصلا) خرج  
الوقف لان تون التوكيد الخفية لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة  
يجب حذفها في الوقف ورمما كان حذف لاجلها فتقول في اخر من يا قوم واضرب  
يا هند اذا وقعت علم ما اضرب يا واضرب يا ووا الضمير ويائه وتقول في هل  
تضرب من وهل تضرب اذا وقعت علم ما هل تضرب من وهل تضرب بين رد الواو والياء  
والتون هذا وقال أوجب ان الذي يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لان لا تخيل  
المعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاء له انتهى وأما اذا

والتون في نحو اضرب بان  
واضرب من وتضرب من مطلقا  
وتضرب من وتضرب من وصلا  
عليه في الجامع ومن ذهب  
الى أن الاعراب في الاسماء  
الستة انتهى والجمع تحركات  
مقدرة فصاح الى هذا في  
العلم التقديري

بأنه بعد فتحه فانه يجب ابد الالف كما تقول في فن اذا وقعت عليه فما

**فصل** يرفع المضارع **قوله** يرفع المضارع ان قلت فنية تصديه حيث قال في  
المصوب نصب بكذا وفي الجزم يجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلا ان  
الرفع له ليس هو التجرد قلت اهل وجه عدوله ليكون جانبا على كل المذهب مع  
ما فيه من الالغاء الى ما اختاروه من ان يرفع التجرد على ما في الاوضح لان تعليل  
الحكم على الوصفية هو بالاعلية **قوله** اذا سلم الخ لم يقيد المصنف بذلك الا كفاء  
بما سلمه أو أراد بيان رفعه ولو محلا و قد اقول لكونه أقوى الحركات والانصب بتوقفه  
على معرفة الناصب والجازم تأخيره عن النصب والجزم **قوله** وكان مع ذلك خاليا  
أشار الى ان خاليا خبرا كان محذوف وفيه انه من غير الاشهر والاولى جهة له حال من  
المضارع **قوله** عن ناصب نصبه وجازم يجزمه **احذر** بقوله تصديه ويجزمه عن  
الناصب والجازم المهم ان يتحوا نقرآن ولم يوفون والمصنف لم يحتاج للتفصيل لان  
الوصف حقيقة في المنفصل بالفعل **قوله** محمد بن محمد حذف منه حرف  
اللام ونفسه مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبالي الوبال  
أبدت واوهنا كافي تجاه وتراث وقال العيني الفساده قيل الحقدوا العداوة فالجازم  
فيه مذكرا في فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم  
لان المراد اذا خلا لفظا وتقديره ان يرفع على الجازم تقديره **قوله** فاليوم أشرب الخ  
صديق ويجزمه \* انما من الله ولا اغل \* فضرورة أي والضرورة لا ترد نقضا  
وقضية انه يجزم مع خلوه مما ذكر والذي قاله المصنف وغيره انه مرفوع وله كن  
حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربيع منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل مجرى  
المتصل كما في شرح الشذور والقول بان الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أحكمها  
الجواز في السعة كما اختاره ابن مالك **قوله** وهو الاصح أبد أن يرفع يدور مع ذلك  
التجرد وجودا وعدما والذوران يشعرا بالاعلية **قوله** بل والانيان الخ هو أولى من  
قول البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله متحاشا عن  
إقطة يقتضي تغييره اذ الوجودي له معنيان أحدهما الموجود ذاته ما ليس في  
مفهومه سلب والعدي يقابله فهو ما والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجودا بواحد  
من المعنيين أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان في مفهومه ما لان التخاص فيه معنى  
التي وتصوره ما في التصريح من انه كون المضارع خاليا من ناصب وجازم لان الخلو  
فيه معنى النبي ولو سلم ان التجرد بالمعنى الذي قاله وجودي بالمعنى الثاني لكان  
الجواب هينئذ وقت على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الأول لوجودي بالمعنى  
الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو التون على وجه مخصوص وكل منهما أمر

### فصل

في الكلام على الفعل  
المضارع اعتبار رفعه ونصبه  
جزءه **رفع** الفعل **المضارع**  
اذ سلم من فني التوكيد  
والاناث وكان مع ذلك خاليا  
من ناصب نصبه **وجازم**  
يجزمه **نحو** يقوم زيد  
باجتماع من الخاة وأما قول  
على رضى الله عنه  
محمد بن محمد لما كل فن  
فالجازم فيه مذكرا أي لتفد  
وقول بعضهم **فاليوم أشرب**  
غير مستحب **فضرورة** ورافعه  
تجرده من الناصب والجازم  
عند الفراء موافقه وهو  
الاصح وما قيل من ان التجرد  
أمر عديم الرفع وجودي  
والعدي لا يكون له الوجودي  
منوع. بل هو الانيان بالمضارع  
على أول أحواله وهذا ليس  
بعدي ولو لم فلا نسلم انه لا  
يعمل في الوجودي بل يعمل

موجود (قوله لانه هنا علامة لا مؤثر) أي حقيقة فلا يرد ان الرضي صرح بان عوامل  
 الخو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا من اجتماع عامين على معمول  
 واحد (قوله وقيل رافعه حلولة محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم  
 مرفوع كما في زيد يضرب أو مجرور كما في ممررت برجل يضرب أو منصوب نحو  
 رأيت رجلا يضرب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو  
 مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه يكون اذن كالاسم فأعطى أسبق اعراجه  
 وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك في الماضي وان وجد فيه لانه مبني الاصل فلا يؤثر فيه  
 العامل واعتصر على هذا القول بان المصارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع  
 الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب ونحو سيقوم ونحو خير كاذب ونحو يديهم وفي  
 نحو يقوم الزيدان وفي نحو هذا لا اقرب فان الاسم لا يقع بعد التخصيص ويمكن  
 الجواب عنها كلها اما ما يقوم الزيدان بان الرفع استغرق قبل دخول تلك الامور فلم  
 تغيره اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر أو ما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضي بما فيه  
 تكافؤ أجاب في الفصل بأنه من مظان محضة وقوع الاسم لأن من ابتداء كلاما  
 منتهى الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يقوله بها اسما أو فعلا بل  
 مبتدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من الغير قول  
 الكسائي ان رافعه حروف المضارعة وريد بان جزء النفي لا يعمل فهو بانه يلزم ان  
 يكون مرفوعا أبدا وريد بان عامل النصب والجزم أي فعله عن عمله قال أبو حنيفة  
 ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبق (قوله وعامل الرفع معنوي) فيه قصور  
 بالنسبة لقول الكسائي ان العامل أحرف المضارعة لانه انبست من العامل المعنوي  
 فلما اقتصر على قوله لانه يكونه قويا كان أولى الا ان يقال لم يعد بذهب ذلك لانه لا ينبغي  
 لان الرضي قوام على مذهب البصريين فذهب كراما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث  
 الحروف فالحال انه عليها أولى من حالته على المعنى الخفي كما هو مذهب البصريين  
 بقي هنا شبهة تستحق بالبال وهي ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع عاملين  
 وهما لا يجتمعان على القول بان الرفع التجرد ولا للحلول محل الاسم اذ بد حول عامل  
 النصب والجزم اتفق كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه  
 كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله لازمتهما النصب) أي في الأكثر  
 المشهور ولفظة الجهور والافتقار حتى الكسائي ان الجزم بها تغلبه بعض العرب  
 كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع في صحيح البخاري من قول المالك في النوم لعبد الله  
 ابن عمر ان ترع بحذف الالف وقضية كلام الماشرح ان الالف الباقية غير لازمة  
 للنصب وفيه انه قيد كي يكون مفسدة وهي لا تكون الاناصبة فالأولى تقديرا

لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل  
 رافعه حلولة محل الاسم وقيل  
 غير ذلك وانما صح عامل النصب  
 والجزم على عامل الرفع اذا  
 دخل على الفعل لانه يكونه قويا  
 اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع  
 معنوي (وينصب) المضارع  
 بحرف واحد من غير تعدياً  
 منها (بان) اللازم النصب

المشاركتان في ذلك وتتميزها بالافتراق على بساطتها بخلاف ان تقبل بان امر كية  
 (قوله وهي حرف نفى الخ) أي انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فالمراد بالنفي الحاصل  
 بالصدر أو هو مصدر المسمى للفعول ولا يخفى ان النصب ليس معنى اهل بل حكم من  
 أحكامه وليس المراد ان كل من هذه الثلاثة داخل في معناها كما يتوهم من هذه  
 العبارة (قوله هي لنا كية الخ) أراد باننا كيد ما يشمل التأنييد الذي هو غاية  
 التأنييد ولا ينبغي ان يحمل على تأنييد لا يشمل التأنييد (قوله وفي الانموذج) أي  
 في بعض نسخها وفي بعضها على التأنييد وانصر الحفيد للزخشرى فقال واعلم ان  
 قول الخويين ان ليس تأنييد النفي مع ان النفي سيقول متناقض وذلك لان سيقول  
 مطلقا ونقيضه ان يفعل الدائم ولم تكن تأنييد النفي لم يكن قولنا ان يفعل نقيضا  
 لقوله سيقول لانه على ما قولهم من عدم التأنييد يجوز ان يكون النفي على حالة  
 والاثبات على أخرى فالنفي انما التأنييد النفي كذا ذكره الزخشرى لاسيما ومدلولات  
 الالفاظ ليست راجعة الى احد ما أحد وهو مدلول وقد نقله انتهى واعترض باننا  
 لانسلم الملازمة ولا نسلم بطلان الثاني ومن أين وجب أن يكون ان يفعل نقيضا  
 لسيقول حتى يلزم ان تكون لن تأنييد النفي بل نقيضه ان يفعل أبدا وكما علم ان  
 نقيض الموجه سالتهم مطلقا وليس كذلك بل نقيضه السالبة على وجه مخصوص  
 ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جمادا نقيضا لبعض الانسان جمادا فبطل  
 قوله فالنفي الخ وما قوله وهو مدلول الخ فخواه انه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل  
 نقل خلافا مع ما نقله لانه في نقل غيره لجواز ان يكون استعما اهم اها في التأنييد  
 لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الاطلاق قاله الشهاب القاسمي (قوله  
 فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغني لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذا خلاف  
 بين الزخشرى وغيره انما هو في موضوع لغة فالزخشرى فهم عن اللغة ان معناها  
 الحقيقي هو التأنييد فاذا استعمت في غيره كما في الآية كانت من باب المجاز وغير  
 الزخشرى فهم انهم اوضحوا لطلقات النفي فاستعموا اها في الآية المذكور ونحوها  
 من استعمال الشيء في بعض ما مدققاته فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى ان في اللغة  
 حقيقة فلا يحسن تقييد بحمل اختلاف اصلا بما ذكره اللهم الا ان ثبت عن  
 الزخشرى انه يقول ان اها في حالة الاطلاق وشعأ في حالة التقييد وشعأ آخر فيجوز  
 تقييد الخلاف حينئذ يمكن لزمه عن الزخشرى وانما ظاهر خلافه قرار من  
 دعوى الاشتراك في الحرف (قوله من رد الخ) كما في حاشية الاوضح وقال لو  
 كانت ان التأنييد كان ذكر الابد في وان يمتدوه ابدأت تكرارا انتهى قال الشيخ  
 ولها دل أن يقول ليس هذا تكرارا بالنظر وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبدا

وهي حرف نفى وزنوب  
 واستقبال ولا دلالة لها على  
 تأنييد النفي ولا تأنييد خلافا  
 للزخشرى في ذلك قال في  
 الفصل هي لنا كيد نفى  
 المستقبل وفي الانموذج نفى  
 المستقبل على التأنييد وحمل  
 الخلاف في انها هل تقتضي  
 التأنييد أم لا فيما اذا اطلاق  
 النفي أو قيد بالتأنييد اما اذا  
 قيد بغيره فحقولن أسكن  
 اليوم انسيا فلا خلاف بينهم  
 في انها لا تقيده فقد ظهروا ان  
 من رد على الزخشرى في قوله  
 بتأنييد النفي بهذه الآية وشبهها  
 بما قيد فيها بغيرها من غير  
 تأنييد ليس على تخفيف في  
 المسألة ورد ما ذهب اليه  
 الزخشرى بأنه لا دليل عليه  
 قال ابن مالك والحال له على  
 أن ان تأنييد النفي

لا يرادف ان لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأنيد نفس معني أبدأ وجزء معني  
 لن وانما هو قصر مج ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا طائفة وهي رفع  
 ما توفهم من ان لن لمجرد التي بناء على استبعادني معني الموت منهم على جهة التأنيد  
 (قوله اعتقاده الباطل الخ) نظريه بعضهم بان الاعتقادات لا تدخل اها في الاوضاع  
 اللغوية اذ هو ثقة في النقل وهذا وقد يقال المنفي على التأنيده هو الرتبة على وجه  
 اتصال شماع من الباصرة متعلق بالمرقي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل  
 (قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائلون مكى كعلمت الا انه عبر بقوله للتكبر  
 ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتي للدعاء) أي لكون الفعل  
 الذي بعده المادعاء وليس المراد انهم امشروا دعاء وليس كلامه ما يدل على  
 اختصاصها بهذا المعنى واعترض عليه بأن هذا ليس خاصا بابل جميع أدوات  
 التي كذلك نحو لازلت منصورا على الاعداء على أن دعواه لعموم غير صحيحة فلم  
 يأت لذلك غير لا (قوله والحجة في قوله ان ترالوا الخ) أي لان المعطوف يتم في البيت  
 دعاء لا خبر وعطف لانشاء على الخبر لانشاء هو اللائق للناسبة وان لم يعين كون  
 المعطوف عليه دعاء والمسألة طنية فاندفع المالدعائي وقول بعضهم ان الفراء قائل  
 بجواز الاستئناف يتم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه  
 دعاء يعنى عن التأويل اقل باعتناء عطف الانشاء على الخبر بأن بقدر القول بعد  
 ثم أي ثم أقول لازلت لكم أي ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا  
 أي أقول ان ترالوا فيكون المعطوف عليه محمول على ما فيه فيجوز عطف الانشاء  
 عليه لان محل المنع بما لا محمل قال الشامي وأيضا قوله ان ترالوا لو كان خيرا  
 لكان المنفي في الاستقبال ولا معنى له هنا ويحاج بان معناه الاخبار بيقينهم على  
 هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على ما عرفت من القرائن المقضية للبقاء عادة  
 أي أنتم لا ترول عنكم في المستقبل بهذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في  
 المستقبل وهذا معني صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب  
 وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل سدوي على بطلانها  
 بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيد المن أضر به وظاهر أن السكلام في غير القاع  
 ومثله التمييز فيجوز تقديمه عليها بقله وان قال أبو حيان كان ينبغي استثناءهم من الجواز  
 هذا ووجه الاستدلال انه متبع تقديم معمول معمول أن عليها ونفوس في الدليل  
 بأنه يجوز أن يغير حكم الشيء بالتركيب ومنع الاخفش جواز التقديم لان المنفي له  
 صدر الكلام وقبل مركبة من لا النافية نظر المعناها ومن أن المصدر بربطه نظرا  
 لعمالها في ذمتهم من تخفيفا والالف لساكنين وردت أمور أوها انه انما يصح

اعتقاده الباطل من ان الله  
 تعالى لا يرى في الآخرة  
 جعلنا الله من أهل الروية  
 وأما استفادة التأنيدي في نحو  
 لن فيجوز ان يأتوا بنحو لن يخاف  
 الله وعدمه فنخرج كافي  
 قوله تعالى ولن يفتنوه أبدا  
 وكون أبدا فيه للتأكيد  
 كما قيل خلاف الظاهر وهل  
 تأتي للدعاء أم لا فيه خلاف  
 اختار في المعنى الأول قال فيه  
 ونأتي لن للدعاء وفاقا لجماعة  
 والحنفية في قوله  
 لن ترالوا كذلككم ثم لازلت  
 لكم خالد اخذوا الجبال  
 لكم سر في الشرح وفي  
 لا وضع بخلافه والاصح انها  
 بسيطة

التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كقوله الشلو بين  
 (قوله على وضعها الاصل) وقال الفراء أصلها لا التافية بأدلت الاف نونا و رة بأن  
 الايد لا لا يغير حكم المعمل فيجعل مفعلا و بأن المعهود ابدال النون الفا كندفعها  
 لا العكس (قوله ولا يفصل) أى والاصح انها لا تفصل لان نحو لوة على سيف فعل  
 ولذا لم يحزن ان تفعل ولا تضرب زيد ان تضرب لان الواو كعامل فلا يفصل  
 بينهما وبين الفعل بلا كما يقال أن لا تضرب زيد هذا مذهب البصريين وهشام  
 وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالاقول والظن والشرط  
 (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدخمت النون في الميم لا تضارب وصل خطا للاغز  
 وانما حقه ما أن يكتب بمقتضى الميم والاغز فيه أن قال ابن جوبلسا وجم انتصب  
 أدع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم فنها في ما فصل بينهما وبين معمولها  
 بما الظرفية وصلها للضرورة فان ادع عامل فيما وصلتها والتقدير ان ادع القتال  
 فذوق و بنى أياز يد مقابلة لا حينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع مع قوله لن أشهد  
 الهجاء وجوابه ان أشهد ان نصب ليس عطفاً على ادع بل منصوب أن مضمر بعد  
 حرف العطف وان والفعل عطف على القتال أى لن ادع القتال وشهود الهجاء  
 على حد وليس عباءة وتقرعنى (قوله وأنبهها) عطى على بدأ (قوله بكى المصدرية)  
 يعنى التى بمعنى ان (قوله تقدم اللام عليها) لفظاً أو تقدير (قوله نحو لا كيلاً تأسوا)  
 أى تنجز نوافلتقدير لعدم أسأكم قال فى المصباح وأسمى أسأمن باب تعجب حزن  
 فهو أسمى مثل حزين انتهى و به تعرف أن قول بعضهم التقدير اهدم تأسكم  
 اشتباه لان تأسيت به واتيت بمعنى اقدت وليس المعنى فى الآية عليه كمالا يخفى  
 (قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد فى الفصح أو مع امكان الاحتراز عنه  
 بدليل ما بآنى (قوله تخرج اسكى التعليمية) فان انتصب بان مضمر وجوابه ما عند  
 البصريين ولا تظهر الا ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ)  
 أى مع عدم اذم قبلها سانسأنى (قوله كى أن تكرمنى) قال أبو حيان والمحفوظ  
 اظهار أن بعد كى الموصولة بما تقولون كما أن تغرو وتخدعون ولا يحفظ من كلامهم  
 جئت كى أن تكرمنى (قوله واللام مجبىء كى قبل اللام نادر (قوله وأما فى الاقل)  
 وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله) أى مع امكان  
 الاحتراز عنه بدليل ما بآنى (قوله وأما فى الثانية الخ) وهى ما اذا ظهرت اللام  
 بعد كى فلا يجوز أن تكون كى مصدرية بلما ذكره الشارح فتعين انها جارة وهى  
 داخلة على اللام الجارة لتوكيد وحينئذ يشكك هذا على قول الشارح السابق  
 لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل السر والله أعلم فى جواز دخول الجارة على

على وضعها الاصل ولا يفضل  
 بينهما وبين معمولها الا فى  
 ضرورة كقوله  
 لما رأيت أياز يد مقابلة  
 أدع القتال وأشهد الهجاء  
 (و) أنبها (بكى المصدرية)  
 لما رأيت الهجاء فى العمل من  
 غير شرط وعلامة المصدرية  
 تقدم اللام عليها (نحو لا كيلاً  
 تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ  
 كونها جارة لان حرف الجر  
 لا يباشر مثله والتقيد  
 بالمصدرية تخرج اسكى التعليمية  
 الجارة وعلامتها ظهور أن  
 المفتوحة بعدها نحو جئت  
 كى أن تكرمنى أو اللام نحو  
 جئت كى أن تكرمنى اذ لا يجوز  
 حينئذ جعلها مصدرية أما  
 فى الاول فلوجود أن المصدرية  
 بعدها والحرف المصدرى  
 لا يباشر مثله وأما فى الثاني

الحار هنا وعدم جوارزه فيما اذا تأخرت كي ان كي عند التأخر يصح أن تكون ناصبة  
 بنفسها مصدر يفتلازم ورة الى جعلها جارة مؤ كدة وما في سورة تأخر اللام عنها  
 اضطررنا الى جعلها حرف جرا اذا يصح أن تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح أن  
 تكون اللام ناصبة مؤ كدة لها لان اللام ليست ناصبة فتعين أنها جارة واللام مؤ كدة  
 لها فتأمل كذا انحط شيخنا وهو شرح اقوالهم المراد لا يباشر مثله مع امكان الاحتراز  
 عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبلا وأن  
 بعدها مما أوفضحه شيخنا وأشاروا للجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد في  
 المباشرة في التصريح ومحسوس اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فتلازم الخ) ودعوى  
 زيادة كي مردودة بأنه لم يعمدز يادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه (قوله  
 أردت لكيم الخ) صدر بيت يحجزه فتنزكها شيئا يبرء بلفع يقال طار به اذا  
 ذهب سر بها وتتركها بالنصب عطف على تطير والشن ينفع الشن المجعومة اقرب به  
 الخلق مقول نافي لتتركه ويسل حال من مفعوله والبيداء الأرض الفقراء التي تبين  
 أي تم للشمس يدخل فيها والبلقع الأرض التي لا شيء فيها (قوله جاز الامر ان جواب  
 المدحين اما جواز الامر في الأول نظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي مصدرة  
 قدرت اللام قبلا وان جعلتها تعليلية قدرت أن بعدها عند البصر بين قال أبو جحان  
 وانبي على هذا فزعموه وان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها اعلى لان قدرناها  
 الناصبة جاز وأما جواز الامر في الثانية فيلزم ارتكاب أحد محذورين اما  
 دخول حرف مصدرى على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك  
 لعدم امكان الاحتراز عنه كما علم عامر فان جعلت مصدر بقان مؤ كدة لعنى  
 السبل وتعليلية فهي مؤ كدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) انما ترجح  
 كون أن ناصبة في هذه الحالة لأنها أم الباب فاعتنى بشأنها ولان ما كان أم لا  
 لا ينعى أن يجعل تأكيدها غير ولان أن وابت الفعل فكانت أحق بالعمل لجوارتها  
 بخلاف البعد فإله المصنف في الحواشي ولان تو كيد الجار مجاز سهل من تو كيد  
 حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الأولى وقبل في  
 التصريح عن المصنف في باب حرف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة  
 بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والجمع على  
 الغائب عند التردد أولى (قوله كي تخنون) أي كيف تخنون أي تملكون والسلم  
 بالكسر والفتح الصلح وثبتت مبني للجهول من تأثرت التثليل قنات فاته ولظني  
 مبتدأ وجهه تنظيرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله اطول الكلام عليها) فيه  
 أن هذا انما ياسب أن يكون علة لتأخير أن لما ذكره وقد يقال انه علة له

فلا يلزم الفصل بين الحرف  
 المصدرى واصله باللام فان لم  
 تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها  
 تخنونا لا يكون دولة أو ظهرنا  
 كقوله  
 أردت لكيم أن تطير بقرتي  
 جاز الامر أن أي كونهما  
 مصدرة أو كونهما جارة والثاني  
 أرجح عند بعضهم بالنسبة  
 لظهورهما معا وقد تكون  
 مختصرة من كيف كقوله  
 كي تخنون الى سلم وما نثرت  
 قناتكم والى الهيجا تنظرم  
 أي كيف تخنون (و) أي  
 (بافن) قبل أن اطول الكلام  
 عليها

بأكثر ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أى معناها الجواب  
 والجزاء ومعنى كونها جوابا لأنها لا تقع إلا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر أما  
 تحقيقا وما تنفيرا فلا تقع فى كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى  
 الجواب لا لفظا ولا تقديرًا والجواب فى الحقيقة هو الجملة التى وقعت اذن فم لا اذن  
 وحدها ومعنى كونها جزءا أن مضمون الكلام الذى هو فيه جزء المضمون ككلام آخر  
 كما قاله اللامعنى يرد على ما رده المصنف فى حواشى التسهيل (قوله وتكلف تخريج  
 الخ) فقال فى المثال الآتى ان كنت قلت ذلك حقة صدقتك (قوله أحبك) أى أنا  
 مصنف الآر محبتي لك (قوله اذن أصدقك) أى أو أطقت صادقًا ومدخول اذن فيه  
 مرفوع لا لنقاء استقباله المشروط فى نفسها (قوله ولا تصوره) الجزاء) الضرورة  
 ان التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع فى الحال ولا يصلح أن يكون جزءا لذلك الفعل  
 اذا الشرط والجزاء كما قال الرضى ما فى المستقبل أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى  
 الحال (قوله والاصح انما حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين انما  
 اسم والاصلى اذن أكرمك اذا جئتنى أكرمك برفع أكرم ثم حذف الجملة التى  
 أضيفت اذا الما و عوض عنها التنوين كفى حيث ذوأضمرت أن فانتصب الفعل  
 الواقع صدر الجملة الجواصة والعلة المفرد المؤول أن عنده فاعل أى اذا جئتنى وقع  
 اكرامك لا مبتدأ وخبره محذوف أى حاصل والاوجبى الفاء الرابطة الواجبة  
 مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئتنى فاكرا مكال حاصل (قوله وعليه فلا يصح انما  
 بسبطة) أى لا امر كبسة من اذن ثم حذف الهمزة ونقلت حركتها الى الدال  
 الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل فى أحد أقواله (قوله وأنها الناصبة بنفسها)  
 (قوله لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه جماعة عنهم الفارسي ولما جرت  
 والمعادتهم أن يقولوا نصب بأن مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذى أضمرت  
 أن بعده ليس الناصب وانما الناصب أن صرحوا بقوله بنفسه ادفعها هذا (قوله  
 لعدم اختصاصها) قال المصنف فى بعض تعاليمه ووجه الضعف اللاحق لاذن  
 انها غير مختصة كذا قال الناطم ولا أعرفه لغيره وكأنه نظر الى نحو ولن تقلحوا اذا  
 أبدا فرائى لفظه اذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى  
 ومن خطه نقلت (قوله وشرط اعماها الخ) الغاؤها مع استيفاء الشروط لغة  
 حكاهما عيسى بن عمرو ونقلها البصريون بالقبول لانها نادرة جدا ولذلك أنكرها  
 الكسافى والأفراء (قوله بأن كان ما بعدها الخ) سيأتى قريباً أن الإهمال لا ينحصر  
 فى هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها  
 العاطف الأهم الآن يقال ان المراد منه هذه الصور يتعين الإهمال ولا يجوز

وهي حرف جواب وجزاء فاذا  
 قلت ان قال أو ورك غدا  
 اذن أكرمك قل راجية  
 وحملت اكرامك جزاء زيارته  
 ومحبتها اللهم اوصى به  
 واختلف فيه فحمله الشاويين  
 على ظاهره وقال انما هما  
 فى كل موضع وتكلف تخريج  
 ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي  
 على العباب وقد تهمض  
 عنده للجواب فاذا قلت ان  
 قال أحبك اذا صدقت فقد  
 أجبته ولا تصوره انما  
 والاصح انما حرف وعليه  
 فلا يصح انما بسبطة وانما  
 الناصبة بنفسها وكان القياس  
 الغرضها عدم اختصاصها  
 ولكن أحملوها على الإهمال  
 ظن لانها مثلها فى جواز  
 تقديمها على الجملة وتأخيرها  
 عنها وتوسطها بين جزئها كما  
 حملت ما على ليس وان كانت  
 غير مختصة بشرط اعماها  
 ثلاثة أمور الأول أن تكون  
 (مصدرة) فى أول الكلام  
 فان وقعت خشوا فيه بأن كان  
 ما بعدها معتمدا على ما قبلها



غيره وفيما ساقى يحوز الوجهان وإن كان بالنظر إلى الاعتبار بتعين الاهد مال أو  
للاعمال وقضية المحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو ياز يداذن أكرمك  
بل وفضته أيضا الاعمال فيما إذا تقدم المعمول نحو زيد إذا أكرم وفي المسألة  
خلاف فذهب القراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز اليكساق إذا ذاك الرفع والنصب  
قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التمدير في  
عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لأنها مصدر في التية لان التية في المفعول  
التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثاني عدم العمل قطعاً عند البصريين في نحو  
ياز يداذن أكرمك (قوله أهملت) أضعفه بأسباب وقوعها حشواً (قوله خبر  
لما قبلها) أي في الأصل أو في الحال كما أشار إليه بالثالثين (قوله إن يكون جزء  
للشرط الذي قبلها) أي صناعة لا معنى فلا يرد أن أكرمك جواباً بل قال  
أزور لعدا أجزاء الشرط مقدراً أي إن ترز في عدا اذن أكرمك لأنه انما هو جواب  
الشرط مقدراً من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجهما عن الصدارة ولا يبطل عملها فان  
المبطل هو تعلق ما بعدها بصناعة لا معنى (قوله وقوله) أي ونحو قول كثير غيره (قوله  
لئن عادلى الخ) اللام موطئة ليجي الجواب بالقسم السابق في البيت قبله وهو  
حلفت برب الرافعات إلى منى \* تقول الفاعل في نصها وضمها  
والضمير في مثلهلها ومنها يعود للقالة الاولى وذلك ان كثير ممدح عبد العزيز فعصيدة  
فأعجب بها فقال تن على أعطك فقال أكون كاتباً لك فلم يجبه به إلى ذلك وأعطاه  
جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة  
عجبت لتركى حظه المجد بعدما \* يدالي من عبد العزيز قبواها  
فانه يدل ان كثير لم يرض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا قبلها جواب  
القسم السابق وجواب شرط محذوف وجعل في المعنى الجملة جواب الشرط  
وجواب القسم محذوف وهو مخالف لما عدا المشهورة انه اذا تولى شرط وقسم  
فالجواب للاسبق اسكن ما قاله جزأ أيضاً ولم يجزم الجواب لان الشرط ناض  
(قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بان لا يقع المضارع بعدها أصلاً  
وبان يقع غير مقدم على ما قبلها والذي ذكره في قوله بل يقع الخ هو الاول فالتقي  
في قوله ولا يقع الخ متوجه إلى الفيد والمقدم معاً هذا وكون اذن فيما ذكره من نحو  
من يبعد اذن زيد الخ التي الكلام فيها محتمل نظر يقوى بما مر عن ابن هشام فتدبر  
(قوله نعم ان تقدمها أو أوفاء) أطلق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيده بالفاء  
والأو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو المضمرة ان بعدها وجوب أو بن النصب  
بإذن نحو لا زمة لك أو اذن تقضي حتى (قوله جازا النصب بها على قلة) أي وجاز

أهملت قال الرضي وذلك  
في ثلاثة مواضع الاول أن  
يكون ما بعدها خبراً لما  
قبلها نحو أنا اذن أكرمك  
وإن اذن أكرمك الثاني  
أن يكون جزء الشرط الذي  
قبلها نحو ان تأتي اذن  
أكرمك الثالث أن يكون  
جواباً للقسم الذي قبلها نحو  
والله اذن لا يخرجني وقوله  
لئن عادلى عبد العزيز عملها  
لئن عادلى منها اذن لا قبلها  
وأمكنني منها اذن لا قبلها  
ولا يقع المضارع بعدها في  
غير هذه المواضع الثلاثة  
معمداً على ما قبلها  
بالاستعارة بل تقع متوسطة  
في غيرها نحو يقبل اذن  
زيد عمراً ليس الرجل اذن  
زيد انتهى نعم ان تقدمها  
أو أوفاء جازا النصب بها على  
قلة الشرط الثاني واليه  
أشار بقوله (وهو) أي  
المضارع الذي يليها

(مستقبل) فان كان حالا  
 أهملت كما اذا كان انسان  
 حدثت فقلت له اذن  
 أصدرت فلان نواصب الفعل  
 تخصه للاستقبال فلان يعمل  
 في الحال للدفاع وماؤهم  
 خلاف ذلك فضرورة  
 أو مؤول الشرط الثالث  
 واليه أشار بقوله (متصل)  
 ذلك المضارع بها  
 (أو منفصل) عنها اما (قسم)  
 أو بلا النافية كما في المغني  
 والاشدور وأشار الى معنى  
 الأفعال والانفصال بقوله  
 (نحو اذن أكرمك واذن  
 والله نرهم بحرب) على  
 طريق اللف والشر المرتب  
 ومثال الانفصال بلا النافية  
 نحو اذن لا افعل واغتفر  
 الفصل بالقسم لانها زائدة  
 به لئلا كبدا لا يمنع النصب  
 كما لا يمنع الجرفي قولهم ان  
 الشاة اختبر فسمع صوت  
 والله ربح أو بلا النافية لان  
 الثاني كالجزم من الثاني  
 فكما لا فاصل واغتفر  
 بادا الفصل بالبدء وابن  
 عصفور الفصل بالطرف  
 وشبهه والى ذلك أشار  
 بعضهم حيث قال وفيه أيضا  
 ذكر الشرط الثلاثة

الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارح على النصب لان الكلام فيه  
 قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان ترى أركب واذن أحسن اليك فان قدرت  
 العطف على الجواب حرمت وبطل محمل اذن لو وقعها حشا وأعلى الجملةتين معا  
 جاز الرفع والنصب تقدم العطف وقيل بتعين النصب لان ما بعدهما مستأنف  
 أولان المعطوف على الأول أول انتهى ووجه جواز الأمرين عند تقدم العطف  
 إلى الأمرين في حيث ان اذن في أول جملة مستقلة هومتم در في نصب الفعل  
 ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبلها سبب ربط العطف ببعض الكلام به بعض  
 هو متوسط فيرفع لفقد الشرط ومثل ذلك لا يدققوم واذن أحسن اليه ان عطفت  
 على الفعل. نرفت قولوا واحدا أو على الأسماء جاز الرفع والنصب باعتبارين كما  
 صرح به في المغني أيضا (قوله مستقبل) نظرا مستقبالية بالنظر الى ما قبلها كما اذا  
 قال شخص جاني زيدا مس فقالت واذن أكرمه وكان الأكرام وقع عقب مجيئه  
 في الأمر والتسليم بذلك حالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شيء  
 اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وماؤهم خلاف ذلك الخ) كان  
 ينبغي أن يذ كر قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الأول فن  
 ذلك قوله

لا تتركني فهم شطرا \* اني اذن أهلك أو أطيرا

ينصب أهلك باذن مع انها وقعت حشا وابن اسم ان وخبرها فهو ما من ضرورة أو مؤول  
 على حذف خبر ان أي اني لأستطيع ذلك أو نحوها ثم استأنف ما بعدهما النصب  
 لتحقيق شرطه (قوله بقسم) قال في الارشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب  
 (قوله أو بلا لنافية) أو به ما ما كما يؤخذ من كلامهم والصحح معناه غير لا اذ لم يسمع  
 وان كان التعليل الذي يفيد جواز الفصل بكل نافي (قوله ابن باب شاذ) هو طاهر بن  
 أحمد بن باب شاذ النشيد والذال المجتمعتين معناه الفرح والسرور وكذا صح  
 السيوطي والظاهر أن بابه النافية مفتوحة كالاولى على ما هو قاعدة المركبات  
 المزجية (قوله نرهم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من  
 اجتماع شرط وقسم واذن هنا كاسترادات الجزاء (قوله بالثدا) نحو اذن يا عبد  
 ما كرمك وزاد أبو جيان نقلا عن ابن باب شاذ الفصل بينهما بالبدء نحو اذن يغفر  
 لي بخلاف الجنة (قوله بالطرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور ونحو اذن يوم  
 سعة أو في الدار أكرمك أو ما انفصل بفعول الفعل نحو اذن زيدا أكرمه  
 يرجع عند السكاني النصب وهشام الرفع لضعف عملها وجود الفصل وكان  
 قياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن السكاني بطلان

العمل في الفصل بين كي والفعل معموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية  
الاتصال بالفعل لانهما اسم واحد قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز الفصل بالظرف  
وشبهه وقيل في توجيهه فانه جزء من الجملة فلا يقرى اذن معه على العمل فيما بعدها  
وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الظرف معمولاً بالفعل اذن أو ولو كان معمولاً  
لعمولها في الرضى ما يقتضي الأول فراجع (قوله العمل اذن الخ) ذيل بعضهم  
هذه الايات بهت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال

وان تجيء بحرف عطف أولاً \* فأحسن الوجهين ان لا نعمل

(قوله المنسبك مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعة والاصالة ألا  
تري انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة أن  
المنسبك هو ان وحدها خلا فالمن وهم فيه بل تقيد أن المنسبك هو المجموع والاصل  
ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للفسرة الخ) اخرجه لما ذكر لا ينافي  
اخرجه لغيره ايضا فانه مخرج لان الاسمية فانهم ترد ضمير المتكلم في قول بعض  
الغربان فعلت وضمير الخطاب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوق بجملة  
الخ) خرج بقوله المسبوق بجملة نحو وخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فأخر  
مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان محففة من الثقيلة وهي عالة في ضمير شان مقدر  
وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبران وهي وخبرها خبر آخر دعواهم بقوله فيها  
معنى القول نحو فعلت ان افعل لوجوده وف القول فلا يقال لعدم وجوده في  
كلامهم وبتقدير وجوده لا تدعين ان فيه لمة تفسير لجواز أن تكون زائدة وفي شرح  
الحمل انها تكون مفسرة بعد سر مج القول قال الدماميني ولم أقف على العلة  
المناسبة لاشتراط عدم القول الصريح قال شيخنا الغني قال السيد في شرح  
الكتاب عند قول المتن ويختص أي ان التفسيرية بجانبه بمعنى القول دون صريحه  
ماضيه أي سر مج القول لان سر مج القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع  
مفعولاً لصر مج القول بقوله المأخر عنها جملة نحو كرت عبيدا ان ذهب لعدم  
تأخر الجملة بل يجب الا يتنأى أو ترك حرف التفسير وبقوله ولم تقتن بجار نحو  
كربت اليه بان افعل وكربت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي  
مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم سر مج أو مؤول (قوله  
وأوحينا اليه أن اصنع) الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف  
انها مفسرة للفعل وحالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال  
الكافيي والظاهر ان الايجاء متعلق بما هي متعلقة مفعولية فتسكون منصوب  
المحل اتمى فتأمله (قوله التالية للما) أي التوقفية كافي المغنى احتراز عن

أعمل اذن اذا أتتك أولاً  
وسقت فعلا بعدها مستقبلا  
واحد اذا أغرتك بأن تفصلا  
الاجفاف أو ندأ أو بلا  
وافصل بظرف أو بمجر وورع  
رأى ابن عمه فور رئيس النبلا  
وان تجيء بحرف عطف أولاً  
فأحسن الوجهين أن لا نعمل  
وينصب المضارع أيضا  
(بأن المصدرية) أي  
المنسبك مع مدخولها بالمصدر  
وهي ام الباب لعمليها  
(ظاهر نحو) والذي أجمع  
(أن يغفر لي) ومضمرة كـ  
سبأني والتعديد بالمصدرية  
مخرج للمفسرة والزائدة  
فالاولى هي المسبوق بجملة  
فهامعنى القول دون حروفه  
المأخرة عنها جملة ولم تقتن  
يجاز نحو وأوحينا اليه أن  
اصنع الفلك والثانية قال  
في أو نسجه هي التالية للما  
نحو قوله أن جاء البشير والوقعة  
بين الكاف ومجرورها  
كتوله

الثانية وهى الجازمة ومنه جبهته وهى التى بمعنى الا (قوله كأن طبيعة الخ) صدره  
 ولو توافقنا وجه مقسمه والبيت لارقم الشكرى وتعطو تتناول الى الشجر  
 لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أ ورق أى صار ذورق  
 والسلم ينفتح من شجرة والشاهد فى كأن طبيعة بجزئية وان زائدة بين الجار ومجروره  
 وروى نصب طبيعة على انها اسم كأن الحقيقة من كأن ورفعها على انها مهلة أو عاملة  
 فى ضمير محذوف أى كأنها الطبيعية (قوله فاقسم أن لو الخ) غمامه \* لكان لكم يوم من  
 الشر مظلم \* والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة  
 المعروفة من انه اذا تولى شرط وقسم وليس هناك الاحواب واحذفه وللأبواب منها  
 لا فرق فى ذلك بين الشرط الامتناعى وغيره عند جماعة واضطررب كلام ابن مالك فى  
 التسميل فى الشرط الامتناعى فدل كلامه فى الجواز من على ان جواب القسم محذوف  
 أعنى عنه جواب لو وفى باب القسم ان الاحواب لا وانما مع جوابها جواب القسم  
 (قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللحسة بضم اللام وبالجم معظم الماء وغامر  
 اسم فاعل بمعنى المفعول كعشرة راضية من غمره الماء اذا غطاه ووعلى خبر كان  
 وفى لجة متعلق بغامر وغامر صفة تعاطى والمعنى انه ترك هذا الرجل وتقهل فى  
 انقاده ا كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور فى اللجة يخرج  
 يده ليتناول منه ينقذه وهذه حالة الغريق والشاهد فى البيت ظاهر (قوله وان لم  
 يكن بلفظ العلم) تنور أى وتحقق وتيقن وتبين وطن مستعملا فى العلم وخروج  
 بتفسير العلم بما ذكرنا من أول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك  
 اجاز سيبويه ما علمت الآن أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة  
 لغيرى بجري قولك أشبر عليك ان تقوم أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون  
 أن لا يرجع بالنصب (قوله اهملت) أى لم تعمل بالنصب فى المضارع ولو عير به كان  
 أولى اذى لم تعمل بالسكينة بل اسمها ضمير شأن محذوف غالباً فيها والجملة خبرها  
 واظهار ان الضمير فى قوله ما لم تسبق يرجع الى ان المصدر لا يقدّم الناصبة  
 للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوقه بعلم ثلاثية الوضع لانها مخففة كذا حره  
 شيخنا العلامة الغنيمى وبهذا يدفع ان كلامه يومهم ام ا بعد العلم هى أن الناصبة  
 وأهملت وليس كذلك وانما هى المخففة من الثقبلة وانما أهملت لان الناصبة  
 تدخل على ما ليس بمسبوق ولا ثابت لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد  
 أفعال التحقق بخلاف المخففة فانها تنقض تأكيد الشئ وثبوته وقال فى المتوسط  
 وليست يعنى المخففة الواقعة بعد العلم هى الناصبة للفعل المضارع لمتنازع اجتماع  
 الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدهما غير معلوم

سكن طبيعة تعطو الى وارق  
 السلم أو بين القسم ولو  
 كنه قوله \* فاقسم ان لو التقينا  
 وأنتم \* زاد فى المعنى والواقعة  
 بعد اذا كنه قوله  
 فامهله حتى اذا أن كنه  
 مع على يد فى لجة الماء غامر  
 ومحل النصب بأن المصدرية  
 (ما لم تسبق بعلم) أى بلفظ  
 دال على اليقين وان لم يكن  
 بألفظ العلم فانه سبقت به  
 أهملت

التحقق وكوف العلم دال على ان ما بعده ما هو معلوم التحقيق انتهى بمعنى فيلزم التثافي  
 (قوله ونسبى حينئذ مخففة من الثقلية) وهي ثلاثية الوضع اذهى مخففة من الثقلية  
 وهي مصدرية ايضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بأن المصدرية  
 ما لم تسبق كما ان أصلها المخففة هي منه كذلك وكان التثاينة الوضع التي تنصب  
 المضارع وتوصل به وبالماضي والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أى  
 ولم يكن هذا الفاصل غير لا فان كان هذا الفاصل غير لا نحو خلت ان سبقت ان او خلت  
 ان لن تقوم لم يجر النصب للفتل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلغظ الظن)  
 كأن كان بلغظ العلم مثلا لا يمكن استعماله في معنى الظن الغالب القريب من العلم  
 أوجرى مجرى الإشارة كما علم مما مر (قوله اجزاء للظن مجرى العلم) أى لتأويله به  
 بأن يجعل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة  
 (قوله وهو أرفع جمع) أى في القياس لانه الاسل والا كثرت كلامهم \* **تمت**  
 افهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل  
 علم أو ظن ومشله في كلام ابن الحارث واعترض عليه بأنه اذا كان عاريا عما يكون  
 على وجهين لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون سالما للمخففة كفعال الرجاء  
 والطمع أولا يكون فان كان منافيا لكونه ان ناسبة ولم يكن منافيا لجور الوجهان  
 قوله التعميد ويجوز الوجهين فيه مخرج أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم  
 الخ) قال في المغني نقله اللحياني عن بعض بني صباح (قوله ادا ماء ونا الخ) البيت  
 لا مري القيس وغدونا بكرنا ونخطب بكسر الطاء المهملة مضارع خطب جمع  
 الخطب (قوله حملا على ما اختها) أى المصدرية يتجاءع ان كلامها محارف مصدرية  
 ثنائى وطاهر كلامه اختصاص الالهال بها وعليه فيقال لم يختصت بهذا الحكم  
 دون كع ان الاخرى مصدرية (قوله أرقر أن الخ) تقرأ انما في محل نصب بدلا  
 من تتحملا ومن حاجة في قوله قبله

وتحمله الحاجة الى حذف محملها \* وتصنعانمة عندى بما ويدا  
 واما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائدا الى حاجة أى هي ان تقرأ قال المصنف في  
 المغني والشاهد في أن الاولى وايمت مخففة من الثقلية بدليل ان المعطوفة عليها  
 واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وسلمت اعلى ان المخففة وسلمت اذهو  
 عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روى في الحديث الخ) كذا في المغني قال  
 الدمايني ولا حاجة الى أن يجعل ما هنا ناصبة فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في  
 غيره هذا المحل بل الفعل مرفوع ويؤن الرفع محذوف وقد سمع نظام ونثرالى ان قال  
 ولا داعى الى ارتكاب لم لم يثبت قال في المغني والمعروف في الرواية كما تذكرون

ونسمى حينئذ مخففة  
 من الثقلية (نحو علم  
 أن سيكون) أفلا ير و أن  
 لا يرجع (فان سبقت بظن)  
 أى بلغظ دال عليه وان لم  
 يكن بلغظا الظن (فوجهان)  
 الرفع والنصب (نحو  
 وحسبوا أن لا تكون) قرئ  
 بالرفع اجزاء للظن مجرى  
 العلم والنصب اجزاه على  
 أصله من غير تأويل وهو  
 أرجح ولهذا أجمعوا عليه  
 في الم أحسب الناس أن  
 يتركوا ومن العرب من  
 يجزم بأن كقوله  
 اذا ما غدا ونا قال ولدان أهانا  
 تعالوا الى أن أتانا الصبد  
 يخطب \* ومنهم من  
 أهملوا حملا على ما اختها أى  
 المصدرية كقوله  
 أن تقرأ أن على أسماء ويحكما  
 نى السلام وان لا تشعرا أحدا  
 كأسماء المصدرية قليلا  
 حملا عليها نحو ما روى في  
 الحديث كما ذكرنا واولى  
 عليه (ومضرة)  
 وأصعابها

امجازاً أو وجوباً أما

(جوازاً) ففي موضعين

أحدهما (بعد عطف) وهو

هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو

(مستوف) ذلك العطف

(باسم خاص) من تأويله

بالفعل مثله بعد الواو

(نحو) قول ميسونز وج

معاً وبه رضى الله عنه

(وليس عبارة عن عيني)

أحب إلى من ليس الشفوف

فتقرر منسوب بأن مضمرة

جوازاً بعد عطف وهو الواو

وإن والفعل في تأويل مصدر

مرفوع العطف على ليس

الخاص من التأويل بالفعل

والتقدير وليس عبارة موقرة

عني وور عبارة في بعض

النسخ ليس باللام مكان

الواو العاطفة على قولها قبله

ليست تتحقق إلا بإحاطة

أحب إلى من قصر منيف

وهو تحريف به عليه

المصنف في شرح بآنت سعاد

ومثله هذا الفاء قول الشاعر

لولا توقع معتز فارضيه

ما كنت أوتر أتراباً على ترب

وبعد ثم قوله

إني وقتي ساجداً ثم أعفله

كأنه يضرب لمساغات النهر

وبعد أو قوله تعالى أو

يرسل رسولا بالنصب في

قراءة غير نافع

وهي الرضى وتبقى ما الكاف بعد الكاف فيكونانها ثلاثة معان أحدها تشبيه  
مضمون جملة بمضمون أخرى فلا تقتضي الكاف ما تعاقبه لأن الخبر إنما يطلب  
ذلك ليكون المجرور مفعولاً والمفعول لا بد له من فعل أو معناه إلى أن قال ومنه قوله  
عليه السلام كأنه يكون بولي عليكم شبه التولية عليهم المكره بكونهم لمكرهه أي  
بجأهم المكرهية ثم ذكر أنه يجوز أن تكون نافية وما أشبه مصدرية (قوله أما  
جوازاً أو وجوباً) أي جائزاً أو واجباً وإذا جازاً أو واجباً (قوله وهو هنا الخ) أي  
لأنه لم يسمع النصب إلا مع الرفع قال أبو جحان ولا يجوز في غيرها (قوله باسم خاص  
الخ) أي سواء كان ذلك الاسم مصدراً كما مثل أو غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة \* وآل سبيع أو أسولك علقما .

فأسولك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم الحجة  
وفاء في الأصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذي لا يحبب عن ادراك ما وراءه  
(قوله فتقرر منسوب) يجوز رفعه تنزيلاً له منزلة المصدر نحو تسع بالمعدي خير  
من أن تراه كذا قاله المحشي تبعاً للعيني وغيره وقال المصنف في الحواشي لا يجوز الرفع  
لأن العيني يفسده أنه لا يصير المعنى وليس عبارة أحب إلى من ليس الشفوف ثم يقول  
وتقرر عيني وليس المراد ذلك وإن ليس العبارة مطلقاً أحب إليه من ليس الشفوف  
بل المراد أن اجتماع هذين الشيئين أحب والواو عطف المصدر المنسبك على  
الاسم المتقدم وفيها معنى مع تقدير آيت الرفع يحل بالمقصود والنصب لازم به عليه  
عبد القاهر انتهى والظاهر أن هذا الاختلاف مائة العيني والمحشي لأنهم الميجز  
الرفع على الاستثناء بل على أن يكون الفعل معطوفاً على المبتدأ قبله لتنزيله منزلة  
المصدر وأحب خبراً عنه لأنه أفعل تفضيل بجر من آل والاضافة وهذا يؤدّي  
معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله لولا توقع معتز الخ) مصدر بيت محزه \* ما كنت أوتر  
أتراباً على ترب \* الاعتبار بعبر المهمة والثناء المنة فوق السائل أو العترض للسؤال  
وأرضى منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاعل أو أن أرضى في تأويل مصدر معطوف  
على توقع والتقدير لولا توقع معتز لأرضى أياه وتوقع ليس في تأويل الفعل والأترب  
جميع ترب بكسر التاء المنة فوق وسكون الراء وترب الرجل لفته وهو الذي يولد في  
الوقت الذي ولد فيه (قوله إني وقتي ساجداً) صدر بيت لأنس بن مدركة الخنزي  
محزه \* كأنه يضرب لمساغات البقر \* وسليكا اسم رجل مفعول قبل المضاف  
إلى فاعله وأعفل مضارع عقل القتل أعطى ديتة منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد  
ثم وإن أعفل في تأويل مصدر معطوف على قبل وهو ليس في تأويل الفعل وكونه  
عاملاً بشرط العمل أن يصح حلول أن أو ما أو الفعل محله لا يقتضي تأويله بالفعل

كلا يخفى وكالتور خبيران والمراد بالثور ثور البقر وقيل ثور الطعاب وهو الذي  
 يملو الماء (قوله عطف على وجبا) أى من قوله وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا  
 أو من وراء حجاب كنه قيل وما صح له أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء  
 حجاب أو مرسلا فيكون الكل مصادر وقعت أحوال من القاعل اما الوحي  
 والارسال فامرهم ما هيين وأما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف  
 كأنه قيل أو امما عامن وراء حجاب أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا  
 أو امما عامن وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطابعا على هذا  
 التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بان يوحى  
 أو بان يجمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به  
 بواسطة حرف الجر وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ عن كل تقدير وأما قول من قال  
 الاستثناء ههنا متقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوى لعدم امتداده على  
 تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العطف المان كور  
 وبشكل عليه القراءة بالرفع فى أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل  
 خبر مبتدأ محذوف لامعطوف على الاسم وبلزومه أن تكون أو للاستئناف  
 والاستئناف بعد الواو والفاء خبر في الاخبار وأما بعد أو فمفعول نوع مامن  
 الاخبار بالانك اذا قلت الزم زيدا أو قضيت حلفت وجعلته مستأنفا فاعلى أو هو  
 بقضيت حلفت أى يقضيه على كل حال - واء الزمته أم لم يلزمه فكانه قال بل يقضيت  
 (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذ كر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفا  
 على فعل كقوله تعالى أن فضل احداهم ما أخذ كرفى قراءة من نصب وقوله تعالى  
 يريد الله ليميز لكم ويهديكم وقولهم امان تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيها  
 ذ كر ليس بأن مضرة جوازها وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذ كر  
 هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر  
 متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما منع المرادى فانه يجب فيه اضافتان  
 بخلاف مستثنى فان الاضمار جائز بل نص في شرح العدة على ان الاظهار احسن  
 لان هذا انما يخرج بتقبيد الاسم بكونه مفعولا قيد في الشارح لانه  
 مفعول لا يخرج ذلك (قوله الطائر بغضب الخ) الاسم موصول مبتدأ قبل  
 اعرابها الى ما بعدهما لكونها بصورة الحرف وبغضب زيد جملة معطوفة على صلة  
 آل والعطف بها بالفاء لم يتجوز الى رابط والذباب خبر المبتدأ كذا فى التمرى مع قال شيخنا  
 اذا كان من عطف الجملة فى اخراجها حينئذ نظرا لان المحترز عن انما هو المفعول

عطف على وجبا وخرج  
 بقوله خالص غيره فلا  
 نصب الفاعل المعطوف  
 عليه كقولهم الطائر  
 بغضب زيد الذباب مفعول  
 بغضب وجوبا لان الاسم  
 بغضب عليه مفعول بالفعل  
 المعطوف لآل أى الذى  
 لوقوعه صلة لآل أى الذى  
 يطير (والذباب بعد الاسم)  
 الجاز سواء كانت لا تميل  
 كما فى نحو) انما فتحنا لك فتحنا  
 مينا

(ليغفر الله لك) ما تقدم من  
 ذنبك وما تأخر أم لغاية قبسة  
 المسماة بلام الصيرورة ولام  
 المآل وهي التي يكون  
 ما بعدها نقيضا لمتنفي  
 ما قبلها نحو فالتقططه آل  
 فرعون ليكون لهم عدوا  
 وحزنا فالتقططهم إنما كان  
 لرأفهم عليه لما أتى الله  
 عليه من المحبة فلا يراه أحد  
 إلا أحبه فقصدهوا ان يصير  
 قرة عين لهم فأل بهم الامر  
 إلى أن صار لهم عدوا وحرزا  
 أم لتأكيده وهي الانية  
 بعده فعل متعد نحو وأمرنا  
 أنسلم رب العالمين فان مضمرة  
 جواز الا اذا قربن الفعل  
 بعدها بلا سواء كانت  
 مؤكدة كالتى (في نحو لثلاث  
 يعلم أهل الكتاب) أم نافية  
 نحو (لئلا يكون للناس  
 فتنظروا) ان وجوبا (لاغير)  
 كراهة اجتماع لامين  
 (و) الا في نحو ما كان الله  
 ليعذبهم) مما هو مبدوق  
 يكون

المعطوف على اسم غير خالص للجملة فتأمل ههنا وقال الشاطبي وأما اسم  
 الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتم ما فيه بحيث يكون نحو قائم  
 في حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يجنى  
 ما نسل ويتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبتم من رجل ضارب ويشتم  
 بالنصب والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف  
 الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذي يعطى معنى الفعل  
 اسمها لا معناها واهـ ما لا للفظه فسكانه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن  
 الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشي تبعا لما ذهب القاسمي في حواشي  
 ابن الناطم هـ لا يمكن أن نصب ويجعل أن والفعل في تأويل مصدر معطوف على  
 مصدر متأول من اسم الفاعل فانه كالفعل في دلالة على الحدث وسواء أتى أن الفعل  
 يتأول منه المصدر مع ولا يكون مخدوف والتقدير ههنا الذي يكون منه مطهران  
 في غضب زيد الذباب (قوله ليغفر لك الله) علة لا اجتماع الامور الاربع في الآية  
 للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم لغاية الخ) قال ابو حيان  
 في شرح التمهيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهب البصريين وإنما هو مذهب  
 الكوفيين وقد عزا بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انه مآل  
 السبب على جهة المجاز لا نهـ ما كان ناشئا عن التقاطع كونه صار عدوا صار كأنه  
 التقط لذلك وان كان التقاطع في الحقيقة إنما كان لأن يكون لهم جديا وابنا وهذا  
 أحسن لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لان الوضع  
 يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم لتأكيده) وهي  
 الزائدة وبعضهم أدخلها في لام التعليل (قوله فان مضمرة جوارا) واجازان  
 كيدان والسبب في أن يكون النصب بعد اللام باضا هو ان لا يصح النطق بها بعدها  
 نحو وحيث ليكى أكرمك ومذهب الجمهور أن لا تنضم لانه لم يثبت اضممارها في  
 غير هذا الموضع (قوله بعدها) أى اللام (قوله بلا) ولا يجوز ان انفصل بين اللام  
 والفاء على الابلأ وإنما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفسل بينهما بين الجار  
 والمجوروف فيصح الكلام نحو غضبت من لاشئ وحيث بلا زادو يجب ادغام التون  
 في لا نافية أو زائدة ليغارب فخرج ما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلقط به  
 تقبل جدا (قوله بكون) أى ناقص كاهو المتبادر ويعلم من كلامه الآتى اختصاصه  
 بذلك دون بقية اخوانه كاسم ودون غيرها ككتاب طن لانه لم يسمع وان أجاز كلا  
 بعض وأجازها بعضهم في كل فعل منفى قد مره فعل نحو ما جئتني التكرمني وهو فاسد



لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز ان يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول  
 - اتوب ابغفر الله لي قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقيداً بنظر فلا يجوز  
 ما كان زيدا من ان يضرب عمرا بخلاف لام كي وظاهرة ولو كان غير نظرف زمان  
 نحو ما كان زيد في الدار ليقوم فانظر عاتمة وخرزرة (قوله ولو لمعني) هو المضارع  
 المنفي يلم (قوله في عما أول) يعني لم يقض فلا يجوز ما كان زيدا لا يضرب  
 عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو لم اجاز زيدا لا يضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال والفرق  
 ان الثاني مساط مع لام المجعود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعاقب به اللام فلازم  
 من نفيه في ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفي لام كي يتسلط على ما بعدهما  
 نحو ولم اجاز زيد لا يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا يقتضي المجيء الا بقرينة تتبدل على  
 انتفاءه وخرج بالتمديد فقط ان لانه اختصر بالمستقبل ولا كذلك ما لم اذني غيره  
 بها قليل ولما لانا وان نعت الماضي لمكنما تبدل على اتصال نفيه بالخال بخلاف لم  
 وأما ان فهم اختلف قوى واستدل المرادى على وقوع لام المجعود بعد المنفي بما  
 بقراءة غير السكاسقي وان كان مكرهم انزول منه الجبال ونظر فيه في المعنى واستظهر  
 انما لام كي وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن  
 لام المجعود نحو ما كان زيد لا يذهب عمر و ويجوز ذلك في لام كي نحو ما كان زيد لا يذهب  
 عمر و (قوله فيضمر وجوبا) عال بأن ما كان زيد ليعمل في كان زيد سيفعل  
 أو سوف والموجب ليس معه ان لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينها  
 في كلا يجمع بين ابن والسيف وسوف لا يجمع بين ابن واللام وأجاز بعض النحويين  
 حذف اللام وظاهرا ان نحو وما كان هذا القرآن أن يفتري أي ليقترى وأجيب  
 بأنه لا يخفى في الآية لان أن وما بعدها في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر  
 عن المصدر بمصدر وهو بمعنى المفتري والافاق قرآن هنا بمعنى المقرء فلا داعي  
 لتقدير اللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لان المجعود في اللغة انكار ما تعرفه  
 لا مطلق الانكار وهذا يدفع قول ابن الخناس الصواب تسميتها بالام الثاني (قوله  
 الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيد يقوم فالتفي مساط على المنصوب (قوله واللام  
 للتوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشئ لان الزائد لو كان جاريا لالتقى فكيف وهي  
 عنده غير جارية بل هي ناصبة بنفسها عندهم وجه التوكيد فيها عندهم أن اصل  
 ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زائدة لتقوية الثاني كما دخلت الباء  
 فيما زيد بقا ثم فهم عندهم حرف زائد مؤكدا ناصب بنفسه واعترض قولهم بأن  
 اللام الزائدة تعمل الجرف في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب  
 بأنهم لعالمهم لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوبي في

ماض ولو لمعني في عما أول  
 فقط مسندا إلى أسند اليه  
 الفعل المقرون باللام  
 كفي المعنى (قضمه)  
 وجوبا (لا غير) وتسمى هذه  
 اللام لام المجعود بن تسمية  
 اعام بالخاص واختلاف في  
 الفعل الواقع بعدها فذهب  
 الكوفي الى أنه خبر كان  
 واللام للتوكيد

لكنه يقول بوجوب اضماع انما عالم بصري فهو

قول مركب من قولين

وذهب البصري الى ان خبر

كان محذوف وان هذه اللام

متعلقة بذلك الخبر المحذوف

من الفعل ليس بخبر بل

المصدر المنسب اليه من ان

المضرة والفعل المنصوب

هما على الاصح في موضع جر

واتمة بربى نحو ما كان الله

ايدهم ما كان الله مريدا

لتعذيبهم وقد روي في كل

موضع ما يليق به على حسب

سياق الكلام والله ليل على

هذا التقدير انه قد جاء

مصرحاً في بعض كلام

العرب قال «موت ولم تكن

أهلاً لهم» فصرح بالخبر

الذي هو قوله أهلاً مع وجود

اللام والفعل بعدها وفي

كلامه استعمال لا غير وقد

صرح في الغني بأن قولهم

لا غير نحن وفي الشذور بأنه

لم تتكلم به العرب وقدم

ما فيه وأما اضماع ان رجوا

ففي خمسة مواضع أحدها

هذا والثاني أشار إليه بقوله

(كأضمارها) أي أن وجوباً

(بعد حتى) الجارة نظيماً

ونحو محجور رها ان كان اسمها

صرحاً فهي فيه بمعنى الى

نحو حتى مطلع الفجر وان

كان مريداً ما غاها لما قبله ان

قولك ما كان محمد طعماً لياً كل فانه لا يجوز على رأى البصري لان ما في خبر ان  
لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها  
ويشمل للكوفيين قوله

لقد عدتني أم عمر ولم أكن \* مقامها ما كنت حبلاً معاً

(قوله وجري عليه ابن مالك) أي على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله

لكنه يقول الخ) أي فيلزمه أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله أم

مؤكدة وصرح ولده لكنه قال في شرحه على التسهيل سميت مؤكدة لجهة الكلام

بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لتعب الفعل بعدها وجه صحيح وانما

هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو ما لا يفعل

انتهى وحينئذ قد يقال ما قاله ليخالف قول البصريين فليتأمل فان قلت اذا كانت

ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجئسة وهو لا يجوز رأياً يجب بأن

الاخبار بالفعل المقدراً بالمصدر عن الجئسة جائز وان لم يجوز الاخبار بالمصدر عنها

لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد ائتم اضماع ان

فصار مخبر طافى سلك الفعل على انه محتمل أن يكون في الكلام حذف كالا يخفى على

عارف نحو هذا وقال المسنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا

في الطرف والجرو راته خبر نحو زالا تخفها (قوله وان هذه اللام متعلقة بالخ)

أي فهي عندهم حرف جر متعلقة بخبر قال المرادى قولهم اها متعلقة بالخبر

يقضى اها ليست بزايدة وتقديرهم من يدا يقتضى أنها زايدة موقوفة لفاعل انتهى

وفي الغني ان المقوية ليست بزايدة مخضة ولا معدية مخضة بل هي بينهما وفيه وجه

كونها للثابت كد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصداً للفعل ونفي قصد الفعل

أبلغ من نفيه واستشكاله الدماغي بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفد من

نفي السبب واردة في السبب (قوله ولم تكن أهلاً لهم) هل للكوفيين ان قولوا

ان ذلك ضرورية أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الا حيث لم يوجد خبر فخر

(قوله في خمسة مواضع مثل ذلك في التوضيح) وأقره شارحهم بكرم الاضمار

الواجب اضماعاً بأن بعدى التعليلية (قوله أحدها هذا) وهو الاضمار بعد لام

الجنود المنتقمة (قوله حتى مطلع الفجر) أي الى مطلع الفجر والجار والمجرور

متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بنزل وجملة بسلام هي ليست أجنبية لانها متعلقة

بما لا كلام ويستدل به فلان فاصلات بين العماول والمجموعول وهي في موضع الحال من

الضهير في نزل وهي مبتدأ أو سلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع الفجر خبر

لانه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالي بقضاء كل مظنة لتغاييرها الحال

كان مؤولاً من ان والفعل قد لا يكون معنى الى وذلك إذا كان مريداً ما غاها لما قبله ان

سائرهما فأخبر عنها بأنهما على حال غيرهما فحصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هي على  
 الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لا سبرن حتى قطع الشمس)  
 أي إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى  
 كي لأن السبر لا يكون سببا لظهور الشمس (قوله وتارة بمعنى كي) وذلك عند بعضهم  
 مجاز وعند المتأخرين حقيقة موضوعة واختلاف في علاقة الجازة فحينئذ انتهاء الحكم  
 بما بعدهما لأن الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والسبب كما ينتهي  
 بوجود الغاية وتعبه السبب أن لا يوضح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل  
 الصدور لا امتداد وهو السبب والجزاء أعنى السبب الانتهاء إليه واختار أن العلاقة  
 مقصوديته أي كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من الغاية ونقش فيه بأن  
 الغاية لا تستلزم بدليل أكت السبب حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا  
 بالكل ولا توجه السبب إلى ابن الهمام الأول (قوله علة لما بعدها) أي مقضيا إلى  
 المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصلح المصدر قبلها إلى الامتداد  
 إلى ما بعدها رارا لا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده  
 نعم أن أريد بالسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا كما يكون الدخول منتهاه وحتى  
 حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالأمر سبب السلام والاسلام  
 سبب دخول الجنة (قوله حتى تفي) حتى حرف جر وإن والفعل في محل جر بها  
 متعلق بشأنها أو متعلق بالغاية أي إلى أن تفي وهو الظاهر المناسب لسباق الآية  
 وأما متعلق التعليل أي كي تفي فيكون للتعليل (قوله بمعنى الآن) كذا في النسخ  
 تبعاً للتعليل والصواب حذف أن لأن حتى بمعنى الاستثناءية استثناء منقطعاً كما  
 ذكر ابن مالك وابن هشام الخضر أوى وإن مضمر قبله ما وقال ألد ما مني وسواء  
 كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً وجعل الاستثناء في والله لا أفعل الآن تفعل  
 متصلاً من غير ما النسبة إلى الظرف إذا عني لا أفعل وقتاً من الاوقات الا وقت ذلك  
 وفي البيت الآتي منقطعاً كما يستعرفه ولا يضر كونها جارة مع اسم بمعنى الآن عمل  
 الجزئية مع فائدة الاستثناء كما شأوا خلا عند الجزئية ما (قوله في قوله ليس العطاء  
 الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وقد يعنى العطيبة اسم ليس  
 ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمرداد زيادات  
 المال وهي لا يحتاج إليه منه وما حقه خبر ليس والمماحة الخود وإن والفعل  
 اسم تأويل في محل جر يعنى متعلق بليس والمعنى أن اعطاء له من زيادات ماله  
 لا يعد مباحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والواو في  
 وماله لك للمال وما مبتدأ موصولة وموصوفة ولديك صلتها وصفته وقيل خبر ما

لا سبرن حتى تطلع الشمس  
 وتارة تكون بمعنى كي ذلك  
 إذا كان ما قبلها علة لما بعدها  
 نحو وأسلم حتى تدخل الجنة  
 وتحتها ما في نحو حتى تفي  
 إلى أمر الله هذا مذهب  
 الجوهري وأثبت ابن مالك  
 لهام معنى ثالثاً وهو أن تكون  
 بمعنى الآن واستظهره  
 المصنف في قوله  
 ليس العطاء من الفضول  
 مباحة \* ولديك وقيل

والجملة حال من مفعول تجود المحذوف أى حتى تجود شئ حال كونه قبل لا عندك  
ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم أن حتى  
تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها ورد بأنه خارج عن موارد  
استعمالها وعن قانونها (قوله مع احتمال الخ) هذا لا ينافي استظهار المصنف  
لأنه احتمال مرجوح وإنما ينافي الاستظهار الاحتمال إذا كان راجحا وقول  
الحشي وإنما ينافيه القطع بوجه أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده  
لا يخفى على ذوى البصائر والمعنى على الغاية إن انقضاء كون إعطاء تلك معدودا من  
السماحة تمتد إلى زمن إعطاء تلك في حالة ذلك مالاك فإذا أعطيت في تلك اللحظة ثبتت  
سماحتك والمعنى على التعليل أني أحكم بأن إعطاءك من فضول المال ليس سماحة  
لأن أن أعطيتك على الإعطاء حالة الأقل من المال (قوله لا ينافي) أى نفسها  
سواء كانت جارية بأعمالها إلى كذا ذهب إليه الكوفي في بعض مذهب البصريين  
أم نفسها كذا ذهب إليه بعض الكوفيين لشبهها بالمى (قوله لا يكون عواملا في  
الافعال) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب أضرب فان الجملة في أى  
مختلفة فان جزمها من جهة تضمينها معنى الشرط وجزمها من جهة الاضافة ومع اتحاد  
المعنى فلا يرد الالام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارية وقتها ثم تزيى فى الام  
الجمود ان الكوفي لا يرى كلمة هذه القاعدة (قوله والاشتراك خلاف  
الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره ان الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصية  
بنفسها فتكون مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بأن الاشتراك خلاف  
الاصل (قوله ولا تامة معنى واحد) تعليل ثان يستناد منه الفرق وحاصله انه لم يكن  
أن تكون ناصية للفعل وجارية للاسم لان معناه ما مع الاسماء غير معناه ما مع الافعال  
فلم يلزم أن عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا)  
لان نصبه بأعماله ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله نحو ان يبرح عليه  
ما كفين) مثل به تبعا لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم ايضا وقد يقال  
ان هذا من القسم الثانى فان الكوفى عليه رجوع موسى فانيان بالنسبة الى  
زمن النزول والرجوع مستقبلا بالنسبة الى الكوفى فهو على حد الزلزال وقول  
الرسول فى الآية الآتية وأجيب بأن قوله قالوا لن يبرح عليه ما كفين فيه حكاية  
لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذلك لا يلائم  
ولا شأن ان رجوع موسى مستقبلا بالنسبة الى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية  
بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية قول آخر وإنما هو اخبار من الله سبحانه  
أو امره فالنظور فيه انما هو زمن النزول لان زمن التكلم بالنسبة اليه قدام

مع ان احتمال الغاية ممتنع  
وكذا التسعيل والاصح ان  
النصب بعدها بأن مضمر  
لايها لانه قد ثبت جزمها  
للاسماء فوجب نسبة العمل  
هنا لان لما تقرر من ان  
عواملا الاسماء لا تكون  
عواملا الافعال لان ذلك  
ينفى الاختصاص وانما لم  
تسكن مثل كى جارية وناصبه  
بنفسه اقال أبو حيان لان  
النصب بكي أكثر من الجر  
ولم يكن تأويل الجر في حكم  
به وحتى ثبت جزم الاسماء  
وأمكن حمل ما نصب  
بعدها على ذلك بما قدمنا  
من الاخبار والاشتراك  
خلاف الاصل ولا تامة معنى  
واحد فى الفعل والاسم  
بخلاف كى فانما سبكت  
الفعل وخلصته للاستقبال  
ولا نصب المضارع بأن  
بعدها (الا ان كان مستقبلا)  
بالنظر الى ما قبلها سواء كان  
مستقبلا ايضا بالنظر الى  
زمن التكلم (نحو) ان يبرح  
عليه ما كفين (حتى يرجع  
اليها موسى) أم لا نحو •

وحتى يرجع متعلق بنرجع على تقدير مضاف أي زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا)  
أي انزعجوا انزعاجا شديدا مشها بالزلزلة لها أصابهم من الاهوال (قوله في قراءة  
غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة متأنفة لاتعلق من حيث الاعراب بما  
قبلها والفاعل مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك  
(قوله بالنظر الى زمن التسكك) أي قص ذلك علينا والمراد بزمن التسكك في الآية  
السابقة ليس زمن القص بل زمن التسكك المحكي عنهم (قوله بالنظر الى زلزالهم)  
أي الماضي الذي أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله.

ومن يكلمهم في المحل انهم \* لا يعلم الجار منهم انه جار

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أي يعلم انه هذه المعاملة  
التي أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختارهم فارتفعتم وقوله أو أن تبين جميعا  
أي من ارق وهو مجتسم الحال غير متشراختار لذلك غير مضطر (قوله قال  
أبو حيان الخ) قال شيخنا قد وقعت عليه في شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا  
الكلام يسير ما نصه ومع قول الكوفيين انها الناصبة تنصبها الجار والظاهر ان  
بعدها قالوا لو قلت لأسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب يحكي وأن  
توكيدا كما أجاز واذل في لامية الجحود انتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على  
ما ادعاه فأنما ثم أقول أيضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهما تبين  
عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة  
بنفسها وذلك كما تقول جئت لكي تكرمي وأن تحسن اليّ فهل يتمتع عطف أن  
تحسن اليّ على كي تكرمي فحرره (قوله لأن التواني تحتل الخ) ادعى بعضهم  
أن في البيت زيادة فيكون الناصب بالعطف لأن وجوز بعضهم أن تكون  
مصدرية لكن ليس العطف على ما بعده حتى يدل على خبر يكون وهو عزيزا على  
تأويل المصدر باسم الفاعل أي كي يكون عزيزا أو بانها (قوله والابتدائية)  
أي التي تبدأ الجمل أي تستأنف بعدها لا التي يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها  
لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح  
وليس كذلك ما جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لأنه لا يدخل الاعلى  
المفردات أو ما في تأويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعموا انها جارة  
وأن الجملة في محل جر بها أو مما يطل من صمهاهم إذا وقعوا ان بعدها كسر وا  
همزتا (قوله حتى ما دجلة) اشكل بحزبيت لجر يصدده \* فخرات القتلى  
تجدماءها \* والاشكل الذي فيه يماض وخره تحتلطان (قوله أو مؤولاه) قال  
المنصف الان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالقول كقولك سرت

وزلزلوا حتى يقول الرسول  
بالنصب في قراءة غير نافع  
فان قول الرسول وان كان  
ماضيا بالنظر الى زمن  
التسكك مستقبلا بالنظر الى  
زلزالهم وقد تظاهران مع  
المعطوف على منصوبه كما قوله  
حتى يكون عزيزا من نفوسهم \*  
أو أن تبين جميعا وهو مختار  
قال أبو حيان وفي هذا دليل  
على دعوى البصريين من  
ان أن ضميرة بعد حتى ولذلك  
ظهرت في المعطوف لأن  
التواني تحتل ما لا تحتمله  
الاولى والثانية بالجار  
مخرج للعاطفة وهي التي  
تعطف بعضا على كل كما يأتي  
والابتدائية وهي الداخلة  
على جملة مضمونها غاية شيء  
قبلها كقوله

\* حتى ما دجلة أشكل \*  
وقوله هم شربت الابل حتى  
يجي البعير يجربطه ولا يكون  
الشغل الذي بعدها الاحالا  
أو مؤولاه بخلاف الجارة

حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور  
 إذا كان السير والدخول قدمضيا وليكنك أردت حكاية الحال (قوله فانه يعين  
 أن يكون مستقبلا أيضا) لماذا كررنا ذلك؟ لأن النصب بعدها باضماران وهي  
 تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الامر كذلك فهو لا شرط وان يكون الفعل  
 مستقبلا في كل ما ينصب بعده باضماران وما للخصوصية حتى الجارة (قوله  
 فان اتفق وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه ان الفعل الحالى لا يكون  
 الامر فورا وانه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينصب ويوافق كلام الدماميني  
 حيث قال وتلخيص مسئلة حتى بأسهل طريق ان يقال ان سأل المضارع بعدها  
 نوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والافان كان  
 حاضر ارفع أو مستقبلا لا نصب انتهى يعنى بالنسبة الى زمن آتة كلام فانه الذى  
 يجب نصبه كما صرح به فى المعنى وأما ان كان استقبالا بالنظر الى ما قبلها فالوجوب  
 وإذا تقرره هذا قول الشارح وقد علم من كلامه الخمش كل لانه ان أراد ان  
 الاستقبال بضميه الذى قد علم فى شرح قوله مستقبلا شرط في وجوب النصب  
 فجاء نفسه كلام الغنى وان أراد ان الاستقبال الذى هو شرط للوجوب انما هو  
 الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم فخصوص هذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه  
 أيضا قوله فان اتفق وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة (قوله  
 سببا عما قبلها) لانه لما بطل الاتصال اللغوي بينهما المنع وجب الاتصال  
 المعنوي جبر المسافات ولتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو ايهم سار حتى يدخلها لان  
 الاستفهام عن السائر لا عن السير فانه محقق وأما فلما سرت حتى أدخلها فان أردت  
 نفي السير وهو الاغاب في كلامهم وجب النصب وان أردت الحكم بوقوع سير  
 قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها لنحو  
 لاسيرن حتى تطلع الشمس وسارت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها  
 وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الاول ودخول البلد  
 لا يتسبب عن عدم السير في الثاني وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع  
 لزم ان يكون مستأنفا مطلقا ووقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير  
 سبب فليزم وقوع السبب مع نفي السبب أو الشك فيه وأجاز الاخفش الرفع بعد  
 النفي على ان يكون الكلام ابتعاثا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل  
 حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة لهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعته  
 اذا كان النفي مساطعا على السبب خاصة وكل أحد يدعي ذلك قال بعضهم ويجزى  
 مثل ذلك في الاستفهام قال الرضى ويجوز ما سرت اليوم ما حتى أدخلها بالرفع

فانه يعين أن يكون الفعل  
 مستقبلا كما تقدم وقد علم  
 من كلامه ان الاستقبال  
 شرط في وجوب النصب  
 فان اتفق وجب الرفع لكن  
 يجب مع ذلك ان يكون  
 الفعل مسببا عما  
 قبلها

وماسرت الاقلية لان في التفضيل بالا وأما نحو وانما سرت حتى ادخلها فلفظ انما  
 يستعمل معنيين اما المحصر الشيء كقولك انما سرت أو وقعت اذا حصرت سيرة فيجوز  
 الرفع على قبح لان المحصر كالنفي وأما الاختصار على الشيء كقولك ان ادعى اشجاعة  
 والكرم انما انت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح (قوله فضلة)  
 فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى ادخلها فان سيري مبتدأ وحتى  
 ادخلها خبر ولو رفع الفعل اصرار المبتدأ بالخبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء  
 والجملة بعدها مستأنفة فيجوز المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقدير الانه  
 لا دليل عليه فقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر أى سيري حاصل وكذلك كان سيري  
 أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يتقدر الظرف  
 وهو أمس خبر المكان فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري أو ناقصة وامس  
 متعلقا بخبر حتى على انه خبر كان رفعت لان ما بعده حتى حينئذ حال مسبب فضلة  
 وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤؤلا به صلاحية جعل الفاء في موضع  
 حتى (قوله مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك  
 فهو الآن لا يرجو ويستعجب فله الان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان  
 الكلام تم قبله بالجملة العلية ويحتمل انه مثال الحال التأويل على معنى انه بحيث  
 لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله)  
 العاطفة) أى لمصدر مؤؤل من ان والفعل بعدها على مصدر متصيد عما قبلها كما  
 اشار اليه الشارح فيما سياتى وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان وحرف  
 عطف لا يعمل اليها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينهما وبين الفعل  
 لكن انظر الفصل بالضم وما قبل بجوزا الفصل به في اذن وتقل ابن مالك عن  
 الاختش انه يجوز الفصل بالشرط وذهب السكاكي الى ان أو ناقصة بنفسها  
 والقراء الى ان النصب بالخالفة (قوله الصالح في موضعها الى أولا) أجود من  
 قول بعضهم التي بمعنى الى أولا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم ان أو زائد  
 الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخالصة اذا يصلح في  
 موضعها حتى أو الا لان الحتى معنيين كلاهما يصح هنا الأول الغاية مثل الى والثاني  
 التعليل مثل كي فشم كلهم نحو لا أرضي الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى  
 ولا معنى الا لانه يوهم انتطاع الارضاء اذا حصل الغفران فمعنيين هنا التعليل وتعيين  
 الغاية في لا تنظره أو يجي والاسمئة في لا تفتن الكافرا أو يسلمو يصلح للتعديرات  
 الثلاث لانك أو تعضيني حتى وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها  
 واحدة منهما فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوارا كما تقدم لكن يرد عليه

فضلة نحو مرض زيد  
 حتى أنهم لا يرجونه (و)  
 الموضوع الثالث مما يجب  
 فيه انما ان أشار اليه  
 بقوله (بعد أو) العاطفة  
 الصالح في موضعها الى أولا  
 فلا قول (نحو) قولك  
 لازم أنك أو تعضيني حتى  
 أى الى ان تعضيني حتى  
 وصح قوله

الصالح في موضعها كي كما عرفت (قوله لاستسمل الخ) صدرت بحجته فما انفادت  
 الآمال الاصابه وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال الله اميرني  
 وليس بشئ وفيه نظر لان كون أو بمعنى الاجتماع عليه كما في شرح العمدة وهو  
 الذي اقتصصر عليه سببو به قال الرضي أوفى الاصل لاحد الشئين فاذا قصد مع  
 افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التخصيص على حصول أحدهما  
 عقب الآخر وان الأول امتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعداً وفيه يوجب تقديره بالآ  
 وغيره بالي والمعتبر برهان إلى شئ واحد فان فسرته بالاضاف بعده محذوف  
 وهو الظرف أي لا زمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على أنه ظرف لما  
 قبل أو عند من فسرته بالي ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى إلى انتهى  
 ومع هذا لا يقال ان كلام أبي حيان ليس بشئ وقول الرضي ان الجر بأو خلاف  
 ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكانه جعل تقديرها بالواو تقدير معنى واعراب  
 ونص ابن مالك في شرح الكافية على أنه تقدير لفظ فيه المعنى دون الاعراب  
 والتقدير الاعراب المرتب على اللفظ ان يقدّر قبل أو مصدر وبعدها انما مامة  
 للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدّر قبلها (قوله متصيد من الفعل  
 السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور وما يؤول  
 منه المصدر (قوله بعدفاء السببية أو والوالمعية) أي العاطفتين كما يعلم من متن  
 التوضيح وغيره وألحق المكوفين بذلك لفظه ثم في قوله سبى الله عليه وسلم لا يبولن  
 أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه  
 يصير المعنى انتهى عن الجمع بين البول والغتسال وليس الحكم خاصاً به بل لو قال  
 في الماء فقط كان ذلك اختلاصاً للمعنى ويجوز فيه الجزم أيضاً (قوله وهي التي  
 قصد الخ) أي التي قصد بها سببية ما قبلها ما بعده لان العدول عن العطف إلى  
 النصب للتخصيص على السببية حتى يدل بتغيير اللفظ على تغيير المعنى ما ذالم قصد  
 السببية لاحتياج إلى الدلالة عليها قال المصنف في بعض تعاليقه انما نصبوا بعد الفاء  
 في تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فتحذف لم يمكن عطف تحفوك على  
 تنقطع والجزم فيصير المعنى ولا تنقطع والمراد ان ينهوا على ان لا تنقطع بسبب  
 الحفاء فنزلوا لا تنقطع متزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف  
 اسم على اسم أي لا يمكن منك انقطاع فجاء متافه هذا يدل على السببية وهكذا الكلام  
 في اخواته لو شاركوها الثاني مع الأول في اعرابه علم انه داخل في معناه ولما عدله  
 عن اعرابه علم انه غير داخل وبهذا علم انه لا يغني عن أن تأو بالفاعل اتيانهم  
 بالمصدر لانهم لو قالوا لا يمكن منك اتيان فاعطاء متاجازان يظن انك تنفي كلا

لاستسمل المصعب أو أدرك  
 المصعب (و) الثاني (نحو) قوله  
 وكنت اذا غزيت قذاة قوم  
 (كسرت كعوبها أو تسعيا  
 أي لأن تستقيم الفعل في  
 هذه الامثلة ونحوها مؤول  
 بمصدر معطوف على مصدر  
 متصيد من الفعل المتقدم  
 أي لا يكون لزوم مني  
 أو قضاء منك ولا يكون مني  
 كسر كعوبها أو استقامة  
 منها (و) أشار إلى الرابع  
 والخامس بقوله (بعدفاء  
 السببية) وهي التي قصد بها  
 الجزء (أو والوالمعية)



المصدرين بخلاف ما إذا أثبت بالفعلين وخالف بين اعرابهما وعلى هذا إذا كان  
 الفعل موجبا نحو يطير الدباب فيغضب زيد لا يحتاج الى اضمماران لان دخول  
 الثاني في اعراب الأول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للعدول عن الاصل وجه  
 فأما فالحق بالحجاز فاستريحا \* فضرورة وإذا كان الفعل الثاني موافقا للأول في  
 المعنى لا يجوز ان ينصب نحو ما أقوم فأحدثك إذا أردت اني الفعلين وانما ينصب إذا  
 كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المقيدة بمعنى مع) أي  
 التي قصدت صراحة ما قبلها المأبدها في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد الواو  
 ليس على معنى النصب بعد الناء وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا نحو زطاهر  
 فان الكلام بالعطف جملة واحدة كاسترا الموقوفات لكن الثاني يترتب على حصول  
 الأول كالجزاء (قوله فخرج نحو ألم تاتنا فذكرت) أي من كل نفي دخل عليه  
 ادعاء استفهام واريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري  
 لا يجاب واليه المذهب جوابه في قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح  
 الأرض خضرة وهذا ما في التوضيح لذكر صرح بعضهم في هذا يجوز ان النصب بل  
 والجزم أيضا ووافقهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله  
 ألم أأنزل جاركم ويصكون بيني \* وينصكم المودة والائاخ  
 ولا شأن المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى أولم يسيروا في الأرض  
 فتكون لهم قلوب يوتون بها ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الاحتياج ومعنى  
 وهو الاحتياج فيكون ان يرعى لفظه في نصب وان يرعى معناه فلا نصب وقيل ان  
 عدم النصب في قصص أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاسباب الأرض  
 مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعل الرؤية عندهم في مثل هذا ما في  
 ولذا أجاز والبديل في ما رأيت أحدا يقول ذلك لا يزيد ادون ما جاءني أحد الا زيد  
 فلم ترق معني ألم ينزل الله قلت ذلك وان صرح في فعل الرؤية بقا لانه ليس على سبيل  
 الوجوب والمراد صفة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا  
 كماه يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بأنه لا يحتاج الاستفهام نفسه  
 وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانما هل يحتاج اذا تقدمت الاستفهام  
 المذكور لا فليحرم رشم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم  
 ينصب أو النفي اجيب قالو جمهان بالاعتبارين فليحرم (قوله وما تزال تاتينا  
 فتحدثنا) فانه بمعنى الاحتياج وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو قلما  
 تلقاني فأكرمك (قوله وما تاتينا الا فتحدثنا) أي ما انتقص النفي فيه بالاقبل  
 الفعل بخلاف المنتقص بالابده نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار كما ناتي في كلام

وهي المقيدة بمعنى مع حال  
 كونهما (مبوقين بنفي  
 محض) أي خالص من معنى  
 الاثبات فخرج نحو ألم تاتينا  
 فتكرمت وما تزال تاتينا  
 فتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا

الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع  
 ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاني أحد الزيد أو أكرمته فان جعلت الهاء لا جند  
 نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلت الـ زيد رفعت لتأخره عنه  
 (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى انه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة  
 الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغة (قوله حسبك فينام الناس) الجمهور  
 على ان ضمة حسب ضمة اعراب وانه مبتدأ خبره مخذوف أي حسبك السمكوت  
 وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ لا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه وهو اكتم وقيل  
 ان الضمة ضمة بناء وهو اسم يسمي به الفعل وبنى على الضم لانه كان معروفا وأجاز  
 الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله بالمصدر) قال المصنف  
 في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغي ان  
 لا يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله باسم الفعل) هذا قول  
 الجمهور لان اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم  
 الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور ما جازاه اذا كان اسم  
 الفعل من لفظ الفعل نحو زال فحذف ذلك ولا من معناه اذ لم يكن من لفظه ونحو  
 فتسكرك قال في شرح الشذور وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على  
 صريح الفعل) فان انما مجرد اعطف من غير بنية نحو ما تينا فتجد ثنا فيجب الرفع  
 أي فتاخذ ثنا أو كذا الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا خرجت تشرب (قوله  
 والمستأثقتان) فان الفاعل مجرد السببية حينئذ لا لعطف نحو ما تيني فأكرمك بمعنى  
 فأنأأأكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كاره لا تمانه والواو مجرد الاستثنا  
 لا للعطف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا  
 نصب تشرب تسكون الواو عاطفة ويوافقه ما صرح به في شرح الجملة انه لا يصح كونه  
 مفعولا معه لانه لا يكتفي فيه الاسم أو لا لكن قال حفيد الموصف كغيره انه مفعول معه  
 وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضرمان بعدها وانما تضر بعد العاطفة كما  
 صرحوا به هنا فيجوز (قوله نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضى عليهم  
 فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمنع أن يقضى عليهم  
 ولا يموتون أي لا يكره قضاء عليهم فموتهم وانما قدر واحد التثنية فيه وفيما يأتي لان  
 أن تجعل ما بعده في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه  
 وهو ما قبل الفاء في تلويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها  
 من الاعراب (قوله بالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سيأتي  
 في الاستفهام (قوله بالاسم) نحو غير أن فتجد ثنا بالنصب نظرا الى أن غير قائم

(أو طلب بالفعل) لا غير  
 لاصالته في ذلك فخرج  
 الطلب بلفظ الخبر نحو  
 حسبك حديث فينام الناس  
 و بالمصدر نحو سقيا بريدك  
 وباسم الفعل نحو  
 فتسكرك ولا يجوز زالنصب  
 بعد شيئا منها وخرج بقيد  
 السببية والجملة العاطفتان  
 على صريح الفعل  
 والمستأثقتان وعلى قوله بنفي  
 محض النفي بالحرف (نحو  
 لا يقضى عليهم فيموتوا) وما  
 تأتينا فتجد ثنا إلا في الدار  
 وبالفعل نحو ليس زيدا  
 حاضر أفيكلمت وبالاسم  
 نحو أنت غير أن فتجد ثنا  
 والنفي مع الواو كذلك نحو

مقام التقى في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراها في الاستعمال بخلاف نحو قلما تلقاني فيكروني  
وكذا قل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى التقى المعروف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشنور والمعنى والله أعلم انكم  
تجاملون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لاكم الطمع في ذلك اذا  
اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم  
والواو في قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم  
هذه الحالة انتهى وحاصل ما اشار اليه بأن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وأنه اتفق  
لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال للمالفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه  
بتعلق بالواجب والخائر والمستحيل في تدبر (قوله وشمل قوله أو طلب الخ) في شموله  
للاستفهام والعرض والتخصيص نظروا قد يقال له أراد بالفعل مقابل الاسم  
فيدخل فيه الحرف وليتقرر لم كان الطالب به هذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس  
مختصا بكونه كان نحو وليت وعل طلبا محضا عما انه قد قبل انهما ليسا بמושوعين  
للتطلب بل للحالة تستلزمه فان اريد انه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم  
الفعل على القول بانه موضوع لعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية)  
ففيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية أو المعبر عنها بدنى  
الاجوبة (قوله قول الشاعر) أى بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو  
النجم البجلي (قوله يانا الخ) ناق متأدى مرخم أى ياناقة والعنق بفكتين  
مرب من السير ونصبه على انه تاب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أى سيرا عنقا  
والشبح الواسع نعم (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعى مثل  
آخر جى فاستنزل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها حذف لواء ثم كثرت  
العين لمجاورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة  
نظرا الى ضم الثالت في أصل الامر وانه يجوز والكسرة ذكره في فصل همزة الوصل  
وكذا قال أبووه في شرح الكافية وفي ابضاح أبي على مانسه وتقول للاراة اغزى  
ادعى فقم الزاى والعين الضمة وقم الهمزة لان الضمة في حكم الشيات وقوله  
وأدعو محل الشاهد وأندى بعده وتا وانداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم وان ينادى  
في تأويل مصدر مرفوع على انه الخبر ونظيره في معنى أى تذكره وخبرها معرفة  
قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهى الخ) شرط  
النهى عدم التقص بالا قال في شرح الشذور ولو تنص النهى بالاقبل الفاعل لم ينصب  
نحو لا تقصرب الا يزيد ان يغضب فيجب في يغضب الربيع ويغضب النصب انتهى

ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله أو طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمسنى والتخصيص فهذه سبع جموع التقى المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد القراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك مما عاينتموه على هذا التسعة وقد جمعا بعضهم في بيت وهو مروانه وأدع وسل وأعرض لخصهم \* وتراج كذلك التقى قد كلاً \* مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر ياناق سبرى عتقا فاسجما الى سليمان قد تريتجا \* وقوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى لصوت أن ينادى داعيان وفي جواب النهى قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقوله الشاعر

انتهى فان تقضى بعد هذا المصنف النصب نحو لا تضرب زيدا في غضب عليك الا تأديبا  
وانظر تقييده بالاهل يخرج غيرها (قوله لانه عن خلق الخ) صدر بيت لاني لا اسود  
الله على عزمي \* عار عليك اذا فعلت عظيم \* والشاهد في وثاق وعار خبر مبتدأ محذوف  
أي ذلك عار عليك وعظيم صفة وما اذا فعلت معترض بينهما والخلق ضم للام ملكة  
تصدر بها الافعال بسهولة (قوله وفي خواب الدعاء) بشرط ان يكون بفعل أسنى  
يخرج الدعاء بالاسم نحو سقيا لك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل  
الاجابة (قوله هل لنا من شفاعة الخ) من مزيدة في المبتدأ وانا خبره مقدم ويجوز ان  
يكون شفاعة مفعلا ومن مزيدة لا اعتمادا الجار والمجرور على الاستفهام والفاء  
حاطة للمصدر المؤول على المصدر والمصنف مما قبلها أي هل حصول شفاعة شفاعة  
منهم انا (قوله نبيت ربان الخ) كذا أنشد بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو  
مفعول أو مصنوع انتهى أقول هو من كلام الشريف الرضي تسبب الطالبيين وهو  
وان كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال صاحب القيمة لك من المولدين  
كما يعرف من ترجمته في القيمة والريان ضد الظمان والكبرى النعاس والمراد به في  
البيت النوم والمصنوع اسم مفعول من أسعته الحية والعقرب ولبلة المصنوع كناية  
عن لبلة السهر قال في المعنى وذكري رجل عن كثر من يقرأ علم العربية أنه  
استكمل قول الشريف المرتضى وأنشد هذا البيت وقال كيف فهم التام من نبيت  
وهو المعطال لانه تكلم وفقهها من أبيات وهو لا تكلم لا للمخاطب فينت للهاكي  
ان الفاعلين مضارعان وان التام فيهم الامام الكاظم وان الخطاب في الاول مستفاد  
من تاء المضارعة يعني والهمزة فيه للاستفهام لاهمزة المضارعة والتكلم في الثاني  
مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع للمؤولة بحمل الاسم والثاني منصوب بأن  
مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) ويشترط في الاستفهام  
ايضا أن لا يتضمن وتوقع الفعل نحو لم يضربته فيجاء بلفظ الضرب اذا وقع بتعذر  
سبب مصدر مستعمل منه قاله ابن مالك اخذ من ردائي على نحو الزاوي والرجاج  
في وكنهون من قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكفون الحق وانتم تعلمون  
النصب قسقط النون من حيث العربية على معنى لم تكفون ذوا ذان اضهاران هنا  
قبح لان تكفون معطوف على موجب قبح وليس بمستفهم عنه وانما استفهم  
من السبب في التام واللبس موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من  
المصنفين اذا تعلقت بملك مصدر مما قبله اما ان يكونه ليس ثم فعل ولا مافى معناه واما  
لاستحالة سبب مصدر مراد استنباله لاجل مضى الفعل فانما يقدر فيه مصدره در  
استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم يضربت زيدا فاضربك أي لم يكن منك نهر ب

لانه عن خلق وثاق مثله  
وفي جواب الدعاء نحو  
قوله اللهم تسبب على قاتوب  
وقوله اللهم ارزقني بهيلا  
وأجمع عليه وفي جواب  
الاستفهام نحو هل لنا من  
شفاعة فيشفعوا تارة قوله  
أتيت ربان الجفون من  
الكبرى \* وأنت ملك  
بلبلة المصنوع \*  
الكن يشترط فيه أن  
لا يكون باداءه بالمصاحبة  
اسمية خبرها جامد فلا  
يجوز هل أضربك زيدا  
فأضركه بالنصب وفي  
جواب العرض قوله

جواب القديس نحو يا ابني  
كنت منهم فأنور فورا  
عظيمة ما تنحو يا ابن تارة  
ولا تكذب بآيات ربنا وتكون  
من المؤمنين في قراءة  
النصب وفي جواب التخصيص  
نحو هلا اتيت الله فيغفر أو  
ويغفر لك وفي جواب الترجي  
عند القائل به على أبلغ  
الأسباب أسباب السموات  
فأطلع بالنصب في قراءة  
حفص عن عامر ونحوه على  
أرجح الشئ وبه معنى ولم  
يسمع النصب بعد الواو في  
المواضع المذكورة إلا في  
خمسة التي والأمرو والهي  
والقنى والاستفهام وقامه  
النحو من في الباقي صرح  
بذلك في شرح الشذور  
تبيينه فواصب المضارع  
لا يجوز أن يحذف معمولها  
وتبقى هي لولها دليل فلو قيل  
أريد أن تنحرج لم يجوز أن  
يتجيب بقولك أريد أن تنحذف  
أخرج وأجازه بعضهم محجبا  
بما وقع في صحيح البخاري  
فيذهب كما يعود ظهوه  
طحاوا واحداً يرد كما يسجد  
قال وهذا كقولهم جئت  
ولما قال أبو حيان وليس

بضر بزيدة ضرب منا وتقدم الكلام على الاستفهام التقريري (قوله يا ابن  
الكرام الخ) الشاهد في فتبصر والأداة عرض ومأمولة والبناء نحو في  
تقديره ما قد حدثت لك به والفاء في المثالين وراء مبتدأ خبيرة كن معاً أي كن  
معهم والفعلا لاطلاق (قوله وفي جواب القنى) سواء كان الفعل المنصوب ههنا الفاء  
لن له الفعل الأول أو غيره نحو يا ابنك أنتنا فتحدثت وليته بآيتنا فيحدثنا إذا التقدير  
ليت أنينا نامنك فحدث منا وليت أنينا نامنك فحدثنا منه ولا نحو زان يكون التقدير  
ليته كان منه أتيان فحدث لأن ذلك زيادة متجاوزة الحد وما إذا كانت ليت داخلية  
على غير الشأن وكان الفعل المنصوب غير من له الفعل الأول فيجب الرفع فإن كان  
الفعل المنصوب بلسن له الأول فيكون زال وجهان نحو وليته بآيتي فيكرمني فيصع أن  
يقال أنه في تقدير ليت الشأن يكون من الشأن أتيان فأكرام وليت الشأن تفعل أنينا  
فاكراماً والتقدير في الآية يا ابني كونا معهم ففوراً (قوله في قراءة النصب)  
وأما في قراءة الرفع فليس مما نحن فيه (قوله عند القائل به) وهو انقراء قال في  
السياح الخامس من المعنى وهذا لا يخبره بصري ويتأولون قراءة حفص ما على أنه  
جواب للأمرو وهو ابن لى صرحاً وعلى العطف على الاستعارة على حد قوله وليس قراءة  
وتقرعني \* أو على معنى ما يقع موقعه ببلغ وهو أن بلغ على حد قوله ولا سابق شيئاً  
إذا كان جانياً ثم ان ثبت قول القراء أن جواب الترجي منصوب بجواب المعنى فهو  
قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انتهى وظاهره أن التقرع على حد  
ولاً سابق قليل وهو كذلك لأنه وقع في القرآن كثيراً كما يعلم من كلامه في العطف  
على المعنى من الباب الرابع (قوله وأجازه بعضهم) أي بعض المغاربة (قوله محجبا  
بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كما الخ) هذا وقع في تفسير قوله تعالى وجود يومئذ  
ناصرة من كتاب التوحيد قال الحافظ ابن حجر الزايت في النسخ التي وقعت عليها  
ذكر اللفظة بسجدة حتى ابن طال ذكر ما لاحظ كي يسجد بحذف ما أو الضمير في  
يذهب عائداً على ما كان يسجد لله رباً وسجدة لأن اللفظ الحديث كل مؤمن وبقى من  
كان يسجد لله رباً وسجدة فيذهب الخ (قوله فان سقطت الفاء الخ) أي لم توجد  
مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود (قوله ولو لفظ الخبر)  
أشار إلى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهى إعادة اللفظة معرفة  
الغالبية في التوافق بل ما يعهده وغيره كسم الفعل والجملة الاسمية الموسومة  
للطلب والخبرة إذا أريد بها الطلب وقال بعضهم الفعل الخبري لفظ الأمر  
معنى لا يتقام والموع اتقى الله أمر وتعمل خيراً شب عليه وجعل بعضهم منه

قوله

مأله لأن حذف الفعل بعد ما للدليل جازم فتقول في فصيح الكلام ولم تنقل من

نحوه في كلام العرب (فان سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) ولو لفظ الخبر

(وقصد) به (الجزء)

لأطلب السابق عليه  
 بأن قدر مسبقا عنه  
 (جزء) فلا مضارع وجوبا  
 باداء شرط مقدره وفي فعل  
 اشترط (نحو) قل (تعالوا  
 أنل) فأذن تقدمه طلب وهو  
 تسالوا وقصد به الجزء المجزئ  
 وعلامة جزؤه حذف الواو  
 والمعنى تعالوا فان تأتى أنل  
 عليكم فاللواة عليهم مسببة  
 عن مجزئهم والله أين ينك  
 أترك وحديث ينم  
 الناس وقوله مكانك تحمدي  
 أو تستريحى وكذلك يجوز  
 المضارع بعد الترجي إذا  
 سقطت الفاء عند من أجاز  
 نصبه قال أبو حيان في  
 الارتشاق وقد منع الجزم  
 بعد الترجي واستشهد به  
 في شرح التمهيل بقول  
 الشاعر  
 على اتفاقا منك نحوى ميسر  
 على منك بعد العسر عطفيل  
 للمسر \*  
 قال المرادى وهذا دليل على  
 صحة مذهب الكوفيين فإن  
 سقطت الفاء بعد غير الطلب  
 وهو الخبر المتيقن والمقي أو  
 بعد الطلب ولم قصد بها  
 بعد الجزاء ووجب الرفع  
 وما ذكرناه من أن المضارع بعد

قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تخيبركم من عذاب ألم إلى قوله يغفر لكم  
 ذنوبكم فإن الجزم في جواب تؤمنون بالله وتجاهدون لأنهم استأنفوه معناه  
 الطالب أى آمنوا وجاهدوا وليس الجزم في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب  
 لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد وقبل الجزم في جوابه تزيل  
 السبب وهو الدلالة المنزلة للسبب وهو الامتنال (قوله وقصد به) أى المضارع  
 (قوله لأطلب السابق) أى لأطلب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسبقا  
 منه أى عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزء) أى الجزء المجزئ كلامه على  
 كل الأحوال الآتية وفي شرح الكافية الجزم عند التعرّى من القضاء جائز بإجماع  
 (قوله باداء شرط مقدره) أى بعد الطلب مدلولاً على ما به وهل تعين تقديره قال  
 الرضى وأبعد ذلك لاستيعابهم أنه نادى الجزم للأفعل وليس ما استبعدوه به دلاله  
 إذا جاز أن يجوز الاسم المتضمن معنى أن تعين فالمتابع من جزم الفعل المتضمن  
 معناه فلا واحد انتهى وفيه أن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير  
 كثير كىأتى (قوله فان تأتى الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز أن يقدّر فان  
 تعالوا لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا معنى حتى تؤم بعضهم أنه اسم فعل  
 (قوله أين ينك أترك) أى أن تعرف فيه أترك (قوله وحديث حديث بن الناس)  
 أى أن تكلف عن الحديث بن الناس وذكرنا في حديث وقع في النسخ ثابتاً وفى  
 خط الحشى وهو لا يوافق ما مر من أنه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدي الخ)  
 محذوبت لامه وبن الأطنابية تدره وقول كاه أجشأت وجاشت \* وحشأت  
 اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو فى الأصل طرف مكان  
 ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الرضى مكانك تحمدي بالجماعة  
 أو تستريحى بالقل من آلام الدنيا (قوله يل) مضارع مجزوء فى جواب أترجى  
 وعلامة جزؤه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه أنه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط  
 القضاء التصلب مع ذواته سادليل الجزم بعد اسم الفعل والخبرى انقطاع الأمرى معنى  
 (قوله وهو الخبر المتيقن والمقي) لأن الجزم يتوقف على السببية وهو موقوفه فمما  
 أمالاً أو قل فظاهر وأما الثاني فلأنك إذا قلت مايتا فتحدتها لا يكون استفاء  
 الاتيان سبباً للحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج فى اجازه الجزم فى جواب  
 النفي بأنه لا جماع معهم ولا قياس لكن قد يشال النفي قد يكون سبباً نحو ما عظمنا  
 ثم نك (قوله ووجب الرفع) أماله الوصف أن كان قبله نكرة لا تصلح للعالم نحو  
 هوب لى من لذلك وإيسارتنى على وراء الرفع كذا فى الوافى تفسيراً بقاى المسمى  
 بالناسبات وقد استشكل القاضى العضد فى الفوائد الغيبية كون يرت على

وما ذكرناه من أن المضارع بعد ربط القضاء مجزئ وبالإدانة المقدره هو مذهب الجوهري



المستفاد منها والافغني لم هو انفي لا غير (قوله وقد تامل) كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرهم \* يوم الصلابة لم يوفون بالجار

(قوله جلا على ما أي كما يقول الجمهور وقوله أولاً أي كما يقول ابن مالك وقوله هم أولى لأن ما تنفي الماسخ كثيراً وهو الاقنيل (قوله لكن هل هو الخ) القول بأنه ضرورة هو ما ذهب اليه السعدوظاهر كلام ابن مالك أنه ثلثة (قوله حكاهما اللغويان) بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ ألم تشرح) قال في الفنى اعطاهم حكم ان في عمل التصيد ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ألم تشرح بفتح الحاء وفيه نظر إذ لا تلحق لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل بحله وقيل أصله تشرحن ثم حذف التثنية الحقيقية وأبقى الفتح دليلاً على ما في هذا شد وذان فكذلك المنفي يلزم مع أنه كالفعل الماسخ وحذف التثنية غير مقتضى مع ان المتر كدليل على الخلف وقال اللما ماني يتحمل ان حركة الحاء اتباعاً لحركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها (قوله أختها) احتراز من الوجودية والتي بمعنى الاوانتقيد بأن هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لوجه ما بقوله انفي المضارع الا ان يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم أعني في المضارع لثابتهم محرم هذا الحكم لا افراد لما في هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح إطلاق الحكم وتنبه على اتفاقه مع ما غير النافية (قوله من لم) أي الجازمة وماى النافية وهذا ما ذهب الجمهور وقيل انها بسبب (قوله متوقفاً بثبوته) بفتح القاف أي متظراً وقوع حصول الفعل وذلك لأن لما تنفي قد يفعل بخلاف لم فانما انفي يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من انهما قبلان زمن المضارع وان كان المناسب للمذهب سيبويه قول المحشي لان لما تنفي قد فعل بخلاف لم فانما تنفي فمسل وجعله الزنى نفي لما المتوقع غالباً قال وقد تستعمل في غير اتوقع قبل المتوقع أيضاً بخلاف لم ابلس ولم ينفعه اندم (قوله لما يشق ما أمره) أي لم يفعل ما أمره به وما واصله والعائد محذوف فان قدر مجرور أي ما أمره به وردا بشرط حذف الجور وان مجرور الموصول بمثل ما جربه وان قدر غير مجرور لان أمر قد تعنى للثاني بنفسه فان قدرته ملازم اتصال الضمير مع اتحاد التثنية وهو واجب الانفصال أو منه ما ولا يحذف لان حذفه موقوف للغرض الذي انفصله ويجاب عن الأول بأنه لا يلزم من منع ذلك ما عطف به من قدر الروال الفعج المنطوق وعن الثاني بأنه انما يمنع لاجل اللبس الحاصل ولا لئس هنا (قوله وجوز دخول هـ في الاستفهام عنهم ما) دخوله على لم أكثر من دخوله على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم لا تقرير والاعتراف بما بعد النفي فيجاب بلى وقد تأتي غير ذلك كالإبطاء نحو ألم يأن للذين

وقد تامل جلا على ما أولاً  
ثبوت مع المضارع بعد ما  
لكن هل هو ضرورة أو لغة  
ففيه خلاف والنصب  
بما أنه حكاهما اللغويان  
وقرئ ألم تشرح (ولما)  
أختها وهي مركبة من لم وما  
وبالفتح حرف جر انتهى  
المضارع وقوله ما شياً متصلاً  
ففيه متوقفاً بثبوته (تدوماً)  
بما أمره ويشتركان  
بفتح ما أمره والاختصاص  
في الحوقلة والاختصاص  
بالمضارع والنفي والجزم  
والنصب للثاني وجوز  
دخول هـ في الاستفهام  
عليهما وتقدم



آمنوا (قوله بمصاحبة أداة الشرط) أي يجوز ذلك بخلاف لما قال الرضي وكان ذلك  
 لئلا تكون فاصلة قوية بين العامل الحرفي وأشبهه ومعموله بر يد شبه الحرفي أسماء  
 الشرط كمن تقول من لم يكرمني أهنته ولا تقول من لما قال الدماميني هذا قصر صحيح من  
 الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزء في المضارع المقترن بحرف النفي وليس  
 كذلك وقال السمين في أعراب قال لم تفعلوا الآية أن الشرطية داخلة على جملة لم  
 تفعلوا وتفعّلوا يجوز ولم (قوله تفعلوه هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعتزله فليجده  
 الماء السبكي في العروس بأن الحال هنا مقبدة بالحين التدبير ولم يكن فيه شيئا  
 مذ كوروا ولم يقطع ذلك أصلا كقولك لم يهتم زيد أمس والتحقق أن النفي الذي تكلم  
 في انقطاعه ونفي الحدث المحكوم بنفيه فإذا كان مقبدا بظرف فاقصاه باستغراق  
 النفي الظرف كقولك لم يهتم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما القيام فيما بعد أمس فلا  
 تعرض في النفي إليه لاسيما ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فإنه يستغرق  
 الاوقات التي لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أي من أجل انفراد لم بما  
 ذكرنا لا لازم منه انما لا يجوز انقطاع نفي منها وحوال لم يكن ثم كان مترتب على  
 الحكم المصريح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله يجوز حذف  
 مجزومه) أي لدليل كافٍ الغنى والتسهيل لاسيما في دفعه وقديح جرح حذف  
 مدخولها كقوله وكان قد دخل النفي على الاثبات وأورد الدماميني ان لم لنفي فعل  
 وهو ما يجوز حذفه للدليل (قوله يوم الاغارب) يروي بالعين المهملة والراء الموحدة  
 و بالعين الموحدة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أي فلا بد من نقض (قوله  
 وما يدخل الايمان في قلوبكم جملة) مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وايمنت  
 نسكرا ابعاد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله وما يدخل  
 نوقيت ما أمروا به ان يقولوه وقال الزنجشيري ومافي ما من معنى التوقع دليل على  
 ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أي وجه يكون النفي لما يقع بعد  
 و ربأنهم النفي قد فعل وقد لا توقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان الحال  
 وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى ان المحال قد يعني (قوله الداليتين  
 على الطلب) لو قال الموضوع تبيين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها وجهها  
 الخبر نحو قول من كان في الضلالة فليدله الرحمن مذا والتمس يدفعوه ومن شاء فليكفر  
 ولا قد تستعمل في التديد كقولك لعل يدلك لا تعني وأما ليكفروا بآياتنا فليست  
 وليتمتعوا فيحصل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتمس يدفعوه فيكون  
 يجوز ما ولا لكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بها  
 غيرها كإلا التعليل والحدود ولا النافية والرائدة وسمع الجزم بالانافية إذا صلح

بمصاحبة أداة الشرط نحو  
 ان لم ولولم ويجوز انقطاع  
 نفي منها نحو هل أتى على  
 الانسان حين من الدهر لم  
 يكن شيئا مذ كوروا ومن ثم  
 جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما  
 يكن ثم كان قال الدماميني لما  
 فيه من التناقض لان اعتداد  
 النفي واستقراره الى زمن  
 التكلم يمنع من الاخبار  
 بأن ذلك النفي المستقر فيه  
 وجد في الماضي نعم الاخبار  
 بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح  
 ولأنما في استمرار النفي في  
 الحال وتنفرد لما يجوز  
 حذف مجزومه اختصارا تقول  
 قاربت البلد ولما أي ولما  
 أدخلها أو أضافه  
 احفظ وديعتك التي  
 استودعتها \* يوم الاغارب  
 ان وصلت وان لم \* فضرورة  
 و يتوقع منها نحو وما يدخل  
 الايمان في قلوبكم ومن ثم  
 امتنع ان يقال لما يجتمع  
 الاضدان لاحتالة اجتماعهما  
 وتوقع المستحيل محال (و) يجوز  
 المضارع أيضا (باللام ولا  
 الطلبيتين) أي الداليتين على  
 الطلب

قد دخل في ذلك كلام الامر بخول ينفق دوسعه من شعته ولام الدعاء (١٩٤) (تخويله قصص) علينا ربك ولا التاهية فقولوا

(لا تشرك بالله) ولا الدعائية  
 تخويله (لا تؤاخذنا) ان  
 نسبنا أو أخطأنا أو جرمنا فعل  
 الغائب والمخاطب بلا كثير  
 قال الرضي على السواء ولا  
 يخص بالغائب كاللام وفي  
 الارشاف ما يحذفه وأما  
 جزمه فافعل المتكلم فقليل  
 جزمه أصوات بني للفعل أم  
 للفعل وما في الاوضع من  
 التفصيل فهو طريقه قلبه ضم  
 وأما اللام الظلية فجزمها  
 بل المتكلم مبنيا للفعل فقليل  
 أقل منه جزمه فافعل المخاطب  
 مبنيا أيضا للفعل وهذه  
 الاحرف الاربعة المتقدمة  
 مع الطاب ان قلنا انه الحجاز  
 بنفسه تجزم فعلا واحدا كما  
 قلنا (وقية الادوات الآتية  
 تجزم فعلاين) متفقين أو  
 مختلفين فان كانتا متفقين  
 كمضارعين فالجزم للفعلين  
 تخويله تعودوا فاعلوا مضارعين  
 فالجزم للجزم مضارعين  
 عدنا وان كانتا مختلفتين مضارعين  
 ومضارعا وعكسه فافعل  
 منهم ما حكمه بخموله كان يريد  
 جزم الآخرة نزله في جزمه  
 وتخويله يقيم الجلة التقدير ايانا  
 واحتسابا غير لما تقدم وهو  
 (ان واذا) وهما متشبهتان

قلها كما تخويله لا يكون له على محبة وهو قليل ولا التاهية مرض له (قوله قد دخل في ذلك  
 الخ) دخول ماذ كرلا شافي دخول غيره كالاتساق كقولك لمسا ويلك ليعمل فلان  
 كذا وما ذكر من انقسام الطاب لما ذكر ظاهره على القول المرجوح في الاصول  
 والراجح ان كل ذلك يسمى أمرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما غير ذلك تأذبا (قوله  
 تخويله لا تؤاخذنا ان نسبنا أو أخطأنا) قال في الكشف ان ثلث التسيان والمخاطب  
 متجاوز عنهم اخامعني الدعاء بترك المؤاخذة فهم ما قالت الدعاء راجع الى سببها  
 وهو التشريط والغفلة قال السبوطي وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق  
 لانه دعاء يحصل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لانه يمكن  
 باعتبار الامالة (قوله وفي الارشاف ما يحذفه) وهو ان الاكثر كونها للمخاطب  
 ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته فلا يصر في القتل (قوله فقليل جدا)  
 منه نحو \* لا أعرفن ربنا حور امدامعها \* وهو مما أقيم فيه السبب مقام السبب  
 والامال لا يكون ريب فاعرفه والرب القاطع من البقر الوحشية وانما كان قليلا  
 لان الانسان لا ينهي نفسه الا تخويله وانما لاها منزلة المخاطب (قوله قليل)  
 تعالى واتحمل خطاياكم وقوله على الله عليه وسلم قوموا فلا تترككم أي لا تترككم  
 والاعزائدة وانما كان قليلا لتخويله ما صرف في انتهى (قوله وأقل منه الخ) وذلك لان له  
 صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره  
 بالامال لان امر المخاطب أكثر استعماله لان كان التخصيف فيه أولى (قوله فعلا  
 واحدا) أي بالامالة والاقدي بعد الجزم به امره طاف وأخبره تخويله لا تضرب زيد  
 وتضربهموا (قوله تجزم فعلاين) اعلم أريد بالآتي ما يشتمل الجملة ولو اسمية بقرينة  
 تمثله الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فان اذا جيء بها في مقام التوكيد  
 مع الواو الحال لمجرد الوصل والى بط جزم فعلا واحدا ولا يحتاج الى جزء تخويله  
 وان كثرت له تجزئيل وكذلك اذا كان الشرط ماشيا وجاء بعده مضارع مرفوع على  
 ما مر من جميع (قوله كمضارعين) أي معربين والسكاف للانفراد الذهبية وكان  
 الاولى فان كانتا متفقين مضارعين وليست الصور على جزمه أو قال أوجدان نصوا  
 على ان الاحسن ان يكونا مضارعين فظهور تأثير العمل فها ثم مضارعين للشا كافة  
 في عدم التأثير ثم ان يكون الاول مضارعا والى الجواب مضارع لان فيه الخروج من  
 الاشعاف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما حكمه فالجزم وبخموله  
 بالضرورة وجوز به ابن مالك تبة الاقراء اختيارا (قوله وكسبه) لاحاجة اليه مع  
 التعبير في ساقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايماننا) أي تصديقنا بانما حق وطاعة  
 واحتسابا أي طابا لرضا الله وثوابه للرباء وتخويله (قوله لا لالة على مجرد الخ)

اللام لتعالميل والغاية لاصلة لاوضع لان ماوضع له مجرى ذات المتعلق لا الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما يضاف اليه) اجل المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى انه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه (قوله لا العقل) ومنه الحدوث نحو أي ضرب أضربنا أضرب (قوله معنى الشرط) أي معنى هو الشرط الذي هو التعليق أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد ينطبق على ذاته (قوله وهما موضوعان الخ) ظاهره انهما مستويان وذكر البدرين مالكا انهما أعم من ما (قوله نحو وان يشا يذهبكم) أي نحو جزم ما ذكر أو الجزم بمعنى المجزوم وقس عليه (قوله وانك اذا مالخ) الشاهد فيه ظاهر وتأتيا من الاتيان وتلف من أي اذا واحد (قوله آيا ما تدعوا الخ) أي أي اسم دعو افأى واقعة على الاسماء مفعول مقدم لدعوا بمعنى تسعوا وما زائدة (قوله خليلي الخ) الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب بتجاول من حاولت الشيء أردنه (قوله بأن الخ) مصدر بيت محذره \* وأذا لم تدرك الامن من التزلزل حذرا \* والشاهد فيه ظاهر وما حال ولم تزل جواب اذا وحذرا بفتح الحاء الهمزة وكسر الذال المحذوف لم تزل (قوله متى تأله الخ) الشاهد فيه ظاهر وتعضو من عشا يعشواذ أني ناروا جملة تعشون من الفعل والقاعل المستتر فيه حال أي عاشيا (قوله من ما تأتيا الخ) الضمير ان في به وبها عائدان كقائل الزمخشري على مهما حلا على اللفظ وحلا على المعنى لانها بمعنى الآية والاولى كافي المغني ان يعود ضميرهما الى الآتيقون آية في موضع نصب على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تأت لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع قصر بحكمه بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صلة قلت الملاق الحال على نفس الجار والمجرور مع محتمة قبيل الملاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدي الى الغناء لصح جوابه اذا لا يقع الجار والمجرور حالا للاحتمة وناق فيما نحن لك مؤثر بخاريزم والجار والمجرور في محل نصب على الخبر بقوله لان الخبر لم يتبع في التثنية بل مجردا من الباء بعدما لا وهو منصوب (قوله ما ننسخ من آية الخ) من لاتبعض متعلقة بمحذوف لانها صلة لاسم الشرط ووضعه كافي المغني جعلها زائدة وآية محذوفة وقسم موقع الجمع أي أي شيء ننسخ من الآيات وهذا الجواب هو الصحيح المبين لاسم الشرط والمزينا لاجماده الحامل من عموم (قوله حيثما تنتم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال في المغني وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أي اتصير بعه بالزمان في قوله في غابر الزمان

من آية لتسخرها لها من الخ لثبوتهم ومن نحو (من يعمل عمل أو يحجزه) وبتأنيخ (ما ننسخ من آية أو ننسها) تأت بخبر منها أو مثلها) وحيثما ننسخ \* حيثما تنتم بقدرك الله سبحانه في غابر الزمان فعلم ان هذه الأدوات بالنظر في موضوعها ستة أقسام

وذلك ظاهر في ان حيث للزمان وان لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض عليه  
 باحتمال خلافة (قوله ولها مصدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والغنى  
 تغير معنى الكلام والسامع يبنى الكلام الذي يصدر بالغير على أصله فلو جوز ان  
 يعنى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك الغير أهو راجع الى ما قبله بالتحسين  
 أم مغير لما سمحي بعده من الكلام فيثبت ومن لذلك ذهنه وليكون لها المصدر لا يتقدم  
 عامليها عليها أو أما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلقى فيها حاذرا وطبا

ففي ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقة ما) أى والاتفاق  
 عليها (قوله فظرف) محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والنائب لما كان ظرفا  
 لفعل الشرط (قوله أو حدث ففعل مطلق) وذلك يتصور في أى لانها بحسب  
 ما مضاف اليه وقد تضاف للحدث نحو أى ضرب تضرب أو ضرب وفي ما لا نه موضوعه  
 ما لا يعقل ومن جملة الحدث وقد جوز في ما من قوله تعالى ما ننسخ من آية أن تكون  
 مفعولا له لننسخ أى أى شئ ننسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو  
 المنعول به والتقدير أى نسخ نسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا يجي ما مصدره  
 جائز ولكن رد على هذا القول بأنه يلزم خروج جملة الجزء من ضمير يعود على  
 اسم شرط وان من لا تزداد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في  
 المعنى) قال فيه لان الفائدة به تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان  
 نظيره هو الخبر في الذى يأتي في فله درهم انتهى وقال في المباحث الضيقة المتفقة بين  
 الشرطية ويشبه لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وأنه  
 لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه  
 الامام أحمد من ملأنا ذارحم محرم فهو حرفان ضمير هو حرفان يعمدان الى المملوك  
 لا الى من الواقعة على المال ومن ذهب الى انه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب  
 الى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في الباب وساق عبارته ومقابل ما صححه في المعنى  
 ان الخبر على الشرط وحده أو مجعوعهما (قوله أو على ضميره أو متعنه ما شغال)  
 فالاول نحو من رأيت فأكرمه ويحتمل ان يكون منه هما أنا أتابعه والتقدير منهما  
 يحضر رأيت أنه فأتابعه فمضرا لا نه من معناه والثاني نحو من رأيت فأكرمه  
 واذا جرى الاشتغال فيماله المصدر قدر المحذوف، وخراجه كما شرتا اليه في الآية  
 هذا وبقى ما لو وقع بعدما لا يكون واقعا على زمان أو مكان فعل ناقص فانه  
 لا يصف به عدولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولا ولا مبتدأ بل يكون في محل  
 نصب على الخبر به لذلك الفعل نحو من كان أبوك وأما لو وقع الناقص بعدما هو واقع

ولو اصدر الكلام هو بالنظر  
 الى الخلاف في حقيقة ما أربعة  
 أقسام الاول ما هو حرف  
 باتفاق وهو ان الثاني ما هو  
 اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا  
 اذا ومهما الثالث ما فيه  
 خلاف والاصح انه حرف وهو  
 اذا الرابع ما فيه خلاف أيضا  
 والاصح انه اسم وهو مهما  
 ثم ما هو اسم ان وقع على زمان  
 أو مكان فظرف أو حدث  
 ففعل مطلق والا فان وقع  
 بعده فعل لازم فمبتدأ خبره  
 جملة الشرط على ما صححه في  
 المعنى أو متعنه واقع عليه ففعل  
 به أو على ضميره أو متعنه  
 فاشتغال وكذا القول في أسماء  
 الاستفهام (ويسمى) الفعل  
 (الاول) من الفعلين المحذوفين  
 بأحد هذه الادوات شرطاً

على الزمان أو المكان فهو باق على انه طرف وهو مع ذلك خبر وكونه طرفا ولا ينافي  
 كونه خبرا كما قالوه في آياته انكم لو تدركون الموت وبقى أيضا ما اذا وقع بعده فعل  
 متعدي لكانه عمل في غير مولى يطاق عليه ولا عمل في ضميره فانه في هذه الحالة يكون  
 مبتدأ كافي من يعمل سواء أجزبه وجوزوا فيهما تائنا من آياته انكم لو تدركون  
 في محذوف رفع على الابتداء (قوله لتعلمون الحكم عليه) لوقال لانه شرط لتحقيق الثاني لكان  
 أولى والمراد ان الاداة دلت على جعله شرطا وان الثاني مسبب له اذا كان على صورته  
 الطبيعية وليس المراد سببية في الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس  
 بالنظر الى الخارج عكس ما قبل واحترزوا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من  
 نحو انت طالق ان دخالت الدار فان شرطية مع الثاني ليس بسبب والحاصل ان  
 معنى شرطية الاول ان العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الاول معلما عليه لانه  
 شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كفي الطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط  
 ما تدخل على شئين فتدخل أو لهما سببا تائنا ما والمراد يجعلها الشيء سببا ان المتكلم  
 اعتبر سببية شئ في آخر بل ملزم ومبني وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل  
 الاول سببا حقيقة للتأني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح  
 ان يوردها في صورة السبب بل اللازم والمترجم كقولك ان شئتم أي كرمتم فالتشم  
 ليس سببا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة الظاهر والمكرم الاخلاق يعني انه منها  
 يمكن بصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله  
 جوابا وجزاء) قال الدماميني فهما عندهم لفظان مرادفان وشرط الجواب الافادة  
 كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقر زيد يقرم فان دخله معنى يخرج به للافادة جاز ومنه من  
 كانت هجرته الى الله ورسوله فحججته الى الله ورسوله (قوله لان ضمونه الخ) فهو  
 ينبغي على الاول انشاء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جوابا الخ) هو ما قاله أبو حيان  
 وقد عني كونهم ما يجازوا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة  
 باعتبار اللغة (قوله لا تجوز الا في الشعر خاصة) لانها موضوع لزمن معين واجب  
 الوقوع والشرط المقضي للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه وهذا  
 ما جرى عليه ابن مالك في الكافية وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على  
 فقه وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله  
 عليه السلام اعلى وفالامة فرضي الله عنهما اذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعا  
 وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى ان التجزم في النثر اذا زيد بعد ما قال أبو حيان  
 في شرح التسهيل اذا استعمت اذا شرطها فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا  
 ولان قيل تكون مضافة وضمت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست

اتعلق الحكم عليه ويسمى  
 الثاني منه ما جوابا لانه  
 مترتب على الشرط كما يترتب  
 الجواب على السؤال وجزاء  
 أيضا لان ضمونه جزاء المضمون  
 الشرط وتسميته جوابا مجازا  
 وكذا اجزاء لان الجزاء هو الفعل  
 المترتب على فعل آخر نوا با عليه  
 أو عسما وهذا مقود هذا  
 وأسقط المصنف من الجوانم  
 ما ذكره بعضهم وهو اذن  
 وكيفما ولولأن التسمي في  
 اذا انما لا تجزم الا في الشعر  
 خاصة كقوله

وفي كيفية عدم الجزم بعدم  
السمع بذلك وأجاز السكوني  
الجزم بها قياسا على غيرها  
وكذا أجاز الجزم بها دون  
ما أوامرنا فالصحيح أنها لا تجزم  
أصلا ومن أجاز مخصصه بالشعر  
كقول  
لو يشأ طار بها ذو مبيعة \*  
لاحق الظاهر قد دخل  
وفهم من كلامه أن الجزم بحيث  
واحد مخصوص باقتراح ما بهما  
كالقسط وهو الأصح وأما  
غيرهما فهو قسمان قسم لا  
تحققهما وهو من وما وهما  
وأنى وقسم يجوز فيه الأمران  
وهو أين وإن وأي ومعنى وأيان  
وما ذكره من أن هذه  
الأدوات جائزة للشرط  
والجواب معاه ومذهب  
صديقه ومحقق أهل البصرة  
واعترض بأن الجازم كالجار  
فلا يعمل في شيئين وأنه ليس  
لنا مائة تعدد عمله ولا يختلف  
كرفع وزصب وأجيب  
بالفرق بأن الجازم لما كان  
لتعليق حكمه على آخر عمل فبما  
يختلف الجار وبأن تعدد  
العمل قد هدم من غير  
اختلاف كفعلى طن  
مقابل العلم وقيل إن الشرط  
يجزوم بالآداة والجواب

مضافة بل معموله للفعل بعدها لا ثم الو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا  
يحصل بها الربط قال وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها فن قال إنها مضافة لعمل  
الجزء لا بد ومن منع ذلك جعل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات انتهى وظاهره  
أن الخلاف جار فيها وإن كانت حازمة وهو خلاف ما في المغني فليراجع (قوله وإذا  
تصيبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رد بأن معنى أدوات الشرط  
تعلق فعل بفعل وكيف لوعلت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل  
يمكن الوقوف عليه أظهره والحال لا يمكن فيه ذلك لحالها وبأن من الانفعال  
ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح أن يتعلق عليه حال فوفقا فطرب الكوفيين  
ومذهب سائر البصريين الجازمة أي لا عمل لها فتأمل الأدوات الشرط بوجوب  
موافقة شرطها للجواب أقل في المعنى فالواو من ورودها شرطها أقوله تعالى يتفق كيف  
يشاء بصورتكم في الأرحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا  
يشكل على الحلقاتهم أن جوابها ما يجب ثمانية لشرطها انتهى (قوله ومن أجازها) هو  
ابن السجري كما في المغني (قوله لو يشاء الخ) الضمير في يشاء عائذ إلى فارس في البيت  
قبه والمبيعة النشاة وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع الطل بكسر  
الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة وقد فسح الذون وسكون الهاء أي  
جسيم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة  
وغرف وهي أقبعة من شعر وخرج الماعزون الجزم بل وهذا البيت على لغة من يقول  
شائشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حذف الواو هم العام والخمير يؤيدها أنه  
لا يجوز نجي أن الشرطية في هذا الموضع لأنه أخبار عما مضى فالعنى لو شاء (قوله  
وهو الأصح) لأنه لم يسمع فيها إلا مقررين ما وقال الفراء يجوز الجزم به مادونها  
قياسا على اب وأخواتها (قوله وهو ابن) في نسخة بدل أين أن وينبغي ذكرهما لأن  
حكمهما في ذلك واحد (قوله وبأنه ليس لنا مائة تعدد عمله الخ) أي ليس لنا عامل  
تعدد عمله إلا والحال أن عمله يكون مختلفا كرفع وزصب سواء تعدد أحد المختلفين  
أم لا ولا يجوز أن تعدد من غير اختلاف والجواب عن هذا القول تعدد عمله  
لم يتخلف وبما نعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله إن قول الشاعر  
فيما يأتي وبأن تعدد العمل لا يقع جوابا عن هذا الاعتراض لأن العامل في بابي  
ظن وعلم اختلف عمله لرفع الفاعل فبما وعدم اختلاف ما تعدد من بقتة  
معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان لتعلق حكم الخ) أي فهو مقتض  
للفعلين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لأن فعل الشرط مستدع للجواب بما  
أحدثت فيه الآداة من المعنى والاستلزام والآداة حقيقة عن عملين وردت باستغراب

هل الفعل الجزم وأما ضعف الاداة عن علمين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت  
 شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لأرتباطهما بالان حرف الشرط  
 لا يقدر على علمين فيقوى بالثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بأن العامل المركب  
 لا يحذف أحدهما جزأيه ويبقى الآخر كما ذكرنا في عامل الشرط فذبحذف وبأن  
 العامل لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحدهم المشترك استجارك  
 وأجيب عن الثاني بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له ورد أيضاً بأن الجازم  
 لا يحذف بغيره وله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجعول الاداة والشرط  
 لزوم بقاء الجازم مع حذفه وله بخلاف ما إذا كان العامل الاداة لبقاء أحد  
 معموليها فيكتفي به (قوله جملة اسمية) أو رد عليه نحو وان أهتمهم فانكم  
 لشركون وأشار الرضي الى الجواب بأن القسم مقترقبيل الشرط والجواب له  
 ويجوز حذف القسم من غير لام مقترفة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم  
 لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغيرفاء فيكون المقتر كذلك فيبقى اليراد  
 لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها  
 اذا عتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية فذي الجواب (قوله  
 غير لازم) أي غير المضارع المتفي بهما أما المضارع المتفي بهما فيجوز بشرط امالا  
 فلا تكثر استعمالها فيخطاها العامل نحو جئت بلالاً وأماماً فلتغيرها معنى  
 المضارع الى الماضي صارت كيجز مع فلة حروفها أماً لاختلافها فكثيرة الحروف  
 وأما الماضي المتفي بالانقضاء الرضى على أنه لا يصح بشرط فلا يجوز ان لا ضرب  
 وان لا شتم اقسمة دخولها في الماضي فاذا وقع جوابا بوجبت الفاء (قوله أو مقرون  
 بقدر) ماضياً ومضارعاً (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعة وصرح في المغنى في  
 محال ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها و يستثنى من وجوب الشرط بالفاء ذلك ان  
 الجواب مصدر مهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء  
 لان المهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم  
 الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمك أتكرمك كذا قلت ان  
 أكرمك أتكرمك قال الله تعالى أرأت الذي يكذب الآية وأما غير الهمزة فيجوز  
 حمله عليها لانها الاصل ويجوز دخول النساء فيه لعدم عراقته فليجبع الرضى  
 (قوله لا تمنع دخولها عليه) طاهر كلام الائمة عدم وجوب الاقران بالفاء لا تمنعها  
 وأقره المصنف في الحواشي ونقل في الصريح عن ابن الناطم ان الجواب اذا كان  
 صالحاً للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانهما نحو ومن جاء بالسيدة فكبت  
 ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية

كلاهما جزم الجواب كما قيل  
 ان الابتداء بالمبتدأ كلاهما

ان الخبر وقيل ان الشرط  
 رفع الخبر وقيل ان الشرط

والجواب تجزما كما قيل  
 ان المبتدأ والخبر تجزما

(واذا لم يصلح) الحساب  
 (المباشرة الاداة) أي أداة

الشرط كأن كان جملة اسمية  
 أو فعلية فعلاها علمي أو جامد

أو متفي بحرف ناف غير لازم  
 أو مقرون بقدر أو بحرف

تنفيس (قرن بالفاء) وجوبا  
 ليحصل الربط بين الجواب

وشرطه ونخصت الفاء بذلك  
 لما قام من معنى السببية

ولما سبقتها الجزاء معنى من  
 حيث ان معناها التعقيب

بلا فصل كان الجزاء تعقيب  
 على الشرط كذلك مان صلح

لذلك امتنع دخولها عليه  
 ان كان مضارعاً متبوعاً

قانون كل حسن في ضبط  
مأذخه القاع قدس به اليه  
ابن الثالث قال أبو حيان وهذا  
أحسن وأقرب مما ذهب  
اليه بعض أصحابنا من تعداد  
مأذخه القاع الجملة الاسمية  
(فخو وان عسل بخير فهو  
على كل شيء قدير) والفعلية  
التي فعلها لم يلى فخو ان كنتم  
تحبون الله فاحببوني وفس  
عليه رقيقة أنواع الطلب  
المتقدمة والتي فعلها جامد  
فخو ان ترفي أنا أقل من ذلك مالا  
وولده ان عسى ربى والنفى نحو  
وما تفعلوا من خير فان تكذروه  
ونحو وان توليت فامساككم  
من أجروا المقرون قد نحو ان  
يسرق قد سرق أخ له من  
قبل ونحو ان تفس نحو  
وان خدمت عبلة قد سوف يغنيكم  
الله من فضله وقد تحذف القاء  
ضم ورة كقوله  
من يفعل الحسنات الله يشكرها  
والشر بالشر عند الله ملائ  
أو دورا كقوله عليه الصلاة  
والسلام فان جاء صاحبها  
والاستمعية بها ولا يختص  
حذفها اذا كان الجواب  
جملة اسمية بدليل هذا

انتهى وفي جمع الجوامع للسيوطى رفع الجواب وجوبا ان قرن بالقاء سواء كان فعل  
الشرط مضيا نحو ومن عاد فبنته ثم الله منه أم ضارعا نحو من يؤمن به فلا يخاف  
واختار رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله  
منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك الحكم لزيادة القاء كان الفعل يجوز ولكن العرب  
الترتمت رفع الفعل فلم انها غير زائدة (قوله أو مضيا بالا) أما المبنى فلم يدخله القاء  
أصلا على القاء لانه يقع شرطا كما هو قال أبو جعفر يجوز دخول القاء وتركه  
ولم يثبت (قوله وخرم به الرضى) قال أما القاء فلا نهما كانا قبل أداء الشرط صالحين  
للاستعانة قال فلم تؤثر الاداة فيهما متأثرا طاهرا كما أثرت في فعلات ولم أفعال وأما تركه  
فله تقدير تأنيدها فهم الانهما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله  
أحسن وأقرب بالرفع) امل وجه ذلك انه أحسن ولان تعليق حكم بأصل أو عب من  
تعليقه بالقاء عتبت بالتعداد لجواز القلة في الثانى عن بعضها (قوله نحو وان  
بمسلك الخ) هذا جرى على ما هو الظاهر والتحقى في كافى المعنى في الباب الخامس  
أن الجواب في هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وسكون الله على كل  
شيء قدير ثابت سواء وجد الامساس بخير أو لا (قوله فان تكذروه) ضمن كفره معنى  
حرم فلذا عدا له اثنين أولهما قام مقام القاع وهو انما يهدى لواحد (قوله وقد  
سرق أخ له من قبل) أو رد على جعله جوابا بأن الماضي بعد قد متحقق معنى فيبقى  
قد سرق مرة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا بالشرط مستقبلا وأجيب بأن المراد قد  
حكمه ثابته قد سرق ورد أنه لا يفيد دفع الازداد كالتعقيل والأظهر الجواب بأن  
حرف الشرط خلص الماضي الداخلة عليه قد للاستعانة بالوفاء قد متحقق  
ترتب نسبة السرقة الى أخ له لكان لا بد من التأويل لا مجرد وقوع الجزاء مضيا بقدر  
بل لان السرقة المنسوبة الى الأخ مقدمة في نفس الامر والمعنى قد حكمه ثابته  
سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقرر حكمه ناقص قد والمعنى ان يسرق في حكمه ثابته  
أنه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه \* والشر  
بالشر عند الله سيان \* ويزوي مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ خبره بالشر  
وسيان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والا استمع بها) قال ابن مالك  
تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الأولى وحذف شرطان الثانية وحذف القاء  
من جوابها والأصل فان جاء صاحبها فأذها اليه وان لا يعصى فاستمع بها والضمير  
في صاحبها عائدا على اللقطة (قوله ومن لا يرل الخ) ألقى الضلال والشاهد في سلبني

الحديث وقوله \* ومن لا يرل يفاد لى والهوى \* سلبني على طول السلامة نادا \* ونادما  
والربط بينهما من غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كالتقدم (أو باذا الفجائية) اسمها بالفاء في كونها  
لا تبدأ بها ما هو مقتضى



بها أن لا تكون طليعية نحو  
ان أطامع زيد فسلاط  
عليه ولا مقرونة بأداة في نحو  
ان قام زيد فقامرو قائم ولا  
بان نحو ان قام زيد فان عمرا  
فائم فان كانت أحد هذه الثلاثة  
وجبت الفاء واستغنى عن  
ذكرها الحالة على المثال فانه  
جامع للشرط الثلاثة وظاهر  
الاطلاق ان اذا شرط بها  
الجواب وان كان جملة فعلية  
وليس كذلك وقد اعتذر عنه  
في الشرع وظاهره أيضا  
كغيره ان اذا شرط بها

الجواب بعد ان وغيرهما من  
أدوات الشرط ووقع في بعض  
نسخ التسهيل تخصيص ذلك  
بأن يجري عليه المصنف في  
أوضحه والمعتمد الالحاق  
بقوله تعالى فاذا أصاب به  
من يشاء من عباده اذا هم  
يسمونه ولكن قال أبو  
حيان السماع انما ورد في  
ان واذا من أدوات الشرط  
فحينما ج في إثبات ذلك في غير  
ان واذا الى السماع وقد  
يجمع بين الفاء واذا الفعائية

وتاد ما فعل ثان (قوله بما قبلها) اعله نحو يف من النامخ وصوابه بما بعدها  
و يجوز ان يقرأ قوله قبلها بنسخ القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر (قوله واستغنى  
عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعتذر  
عنه في الشرح) بقوله وانما لم أقيد في الاصل اذا الفعائية بالجملة الاسمية لانها  
لا تدخل الاعلما فأعنانى ذلك عن الاشتراط (قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل  
الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يراد عليه ما ورد الر بط اذا  
الفعائية بعنا اذا الشرطية (قوله لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان) فيؤخذ من  
التعليل أن محل المنع اذا كانت ناقبة عن الفاء وعوضا عنها فلا يجتمعان  
تجاءعها اذا كانت مقوية ومؤكد لها لا ناقبة عنها فستقط قول بعضهم قضية هذا  
انها لا تجتمعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار  
الذين كفروا اذا هي اذا الفعائية وهي تقع في الجزاء سادة مسددة الفاء كقوله  
تعالى اذا هم يشطون فاذا جاءت الفاء معها وتنا على وصل الجزاء فينا كد ولو قيل  
اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا

فصل في تقسيم الاسم الى مذكورة ومعرفة

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أى باعتبارهما (قوله فقط) هو ما ذهب اليه  
الجمه وهو من انه لا واسطة بين التنكير والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من  
التنوين وانما نحو ما ومن (قوله لا اندراج كل معرفة تحتها) لأن أنكرنا تنكيرات  
شيء ومعلوم وكل موجود ومعلوم يدرج تحتها والاندراج دليل على الاسالة كماله  
العام بالنسبة الى الخاص ولا مالة التنكير قدمت على المعرفة وان كانت المعرفة  
أشرف لان التنكير لا يتزاحم وهذا مذهب سيويدي والجمهور وخالف الكوفيون  
وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لم التعريف كالضميرات وما التعريف فيه  
قبل التنكير كمرت زيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هذا سيويدي الاحال للوجود  
لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان  
الاجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط  
بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لا يختلط بعضها ببعض ولا  
يتحقق أن ما قاله الشلوبين هو الذى أشار اليه الشارح بقوله ولا الشئ أول وجوده

لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنه بعضهم لانها عوض عن الفاء ولا يجتمعان فعلى الأول  
كافة أو في عبارة المنع الأول أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظه وقد في قولنا وقد يجمع  
الى مذكورة ومعرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (مضربان) فقط (مذكورة) وهي الاصل لا اندراج كل معرفة تحتها  
منعكس ولان الشئ أول وجوده لزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالأدنى اذا أوله  
يسمى ذكرا أو أنثى أو إنسانا أو مملوكا أو رضيعا أو بعد ذلك يوضع له الاسم واليكنية والملقب (وهو)

الح فذلك ينبغي أن يستقط العاطف ليكون تعاملا لانه لا يدرج الخ لا تعاملا  
 ثانيا لا لاصالة قدبر (قوله أى الاسم النكرة) لاجابة في تذ كبر الضمير الى جعله  
 راجعا الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مؤنث وأخير عنه بمذكر  
 أو بالعكس جازما بقتنه للخبر كيجوز مطابقة ما عاد اليه والأولى مراعاة الخبر  
 نحو من كانت أمث (قوله مشاع في جنس الخ) ظاهره صنيع الشارح أن لفظ  
 النكرة شائع في الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق  
 أن الشباع في افراد الجنس أى المفهوم الكلّي الصادق بالتويع والصنف  
 وغيرهما لا خصوص الجنس المنطوق لافي الجنس نفسه لانه شئ واحد ومعنى  
 الشباع في الافراد أن لفظ النكرة موضوع للجنس المصادق على كل من تلك  
 الافراد لا يخص بعضا دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا لفظ  
 رجلا مثلا شائع في زيد وعمر و بكر وغيرهما من الافراد المفهوم الأدنى الموضوع  
 لهذا اللفظ فانه يطابق على كل منها المصلا فحقيقيا من حيث كونه فردا لتلك  
 المفهوم لان حيث خصومه وحيثه في كلام المصنف مضاف مقدر أى ماشاع  
 في افراد جنسه والحق أيضا أن الموصوف بالوجود في الخارج هو افراد الجنس  
 لاهو وانما يحصل في الخارج ج في ضمن افراده على نزاع كبرى في محله وأما  
 الحصول الذهني فهو ثابت لاسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم  
 الحاصلة في نفس الامر سواء كانت مما له تحقق في الالمان أو لا والمراد بفرد  
 المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر كما يجب لو وجد ما فرض منها صدق  
 عليه ذلك المفهوم فان أراد الشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس  
 أمر معنوي لا وجود له وان أراد الافراد فكان اللائق تقدير لفظ الافراد أو لا  
 وثانيا فتدبر هذا وتعرف النكرة بما ذكره غير مانع لصدقه على غيره من  
 المعارف بناء على مختار السعدانها كليات وضعها كما لا يخفى والشارح جاز عليه  
 كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله وان لم يوجد الخبار ج غير  
 هذا الفرد (قوله ما قبل آل المؤثرة الخ) فالقول كرجل وامرأة والثاني كمن معني  
 انسان وما معني شئ فانه مما لا يقبلان آل لكنهما واقعان موقع ما قبلها وهوانسان  
 وشئ والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة للتنكير كما حد وعرب  
 لانها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام  
 الواضع استعمالها على وجه التنكير واجتزأ بكون آل مؤثرة للتعريف من العلم  
 المنقول من منه أو صدر كفضل وخارث فانه قابل لآل لانها لا تؤثر فيه التعريف  
 بل مدلول فضل والفضل سواء واعلم أن القبول يزول بحصول القبول فلا يرد النقض

أى الاسم النكرة (ماشاع  
 في جنس موجود) في الخارج  
 تعدده كرجل فانه شائع في  
 جنس الرجال الصادق على  
 كل حيوان ناطق ذكر بالغ  
 من بني آدم وتعدده في  
 الخارج موجود مشاهد  
 (أو مقدر) وجود تعدده  
 في الخارج (كجنس) فانه  
 تصدق بتعدد لانها موضوعة  
 للذكور والنهارى التامخ  
 ظهوره وجوده للبل وان لم  
 يوجد في الخارج الا هذا  
 الفرد الواحد فالمعتبر في  
 النكرة صلاحيتها للتعدد  
 لا وجود التعدد وأما جمعها  
 كما في قوله

فكانه لعمان بر  
 في أو شعاع شموس  
 فباعتبار تعدد الشمس في  
 كل يوم خاصتها انها ما قبل  
 آل المؤثرة للتعريف أو تقع  
 موقع ما قبلها والنكرات  
 متفاوتة في بعضها كالعارف  
 وبعضها أنكر من بعض

المعروف باللام وأما اسمها الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما نكرة ويقبل  
 أل الموصولة وهي معرفة لا تعرفه ولكن كل منهما واقع وموقع شئ ثابت له الضرب  
 مثلاً واقع عليه وكذلك المقر وان بأن نكرتان أيضاً ولا يقبلان أل المعرفة  
 ولا يقعان موقع ما قبلها الفهم على انهما مع أل فعل في صورة الاسم وأجيب بأن اسم  
 الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف  
 فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف بالدلالة  
 عليه ولو وقع غيره قد دخل الموصولة لا فاعل مع التعريف على الذات أيضاً (قوله  
 فأذكر هاشي) قيل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالموجود فلا يظهر أن أنكر  
 النكرات معلوم لشموله للوجود والمعدوم (قوله ثم تحين) أي لشموله للجسم  
 وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ والجوهر الفرد الذي لا ينقسم إلى جسماً (قوله  
 ثم حيوان) لشموله إلى ليس بحيوان كالجمادات (قوله ما وضع ليستعمل  
 في معين) كذا في المطول قال السيد أي المتعريف في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال  
 دون الوضع ليندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمهمات وسائر  
 المعارف فان لفظ أنا مثلاً لا يستعمل إلا في أشخاص معينة فلا يصح أن يقال أنا  
 ويراد به تكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والالكانت في غيره مجاز ولا  
 لكل واحد منها والالكانت مشتركة موضوعة أوضاعاً جدد افراد التكلم فوجب  
 أن تكون موضوعة لفهوم كل شئ شامل لتلك الافراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء  
 من انهما موضوعة لكل معين منها وضعا واحداً عاماً لا يلزم كونهما مجازاً في شئ منها  
 ولا الاشتراك وتعدد الأوضاع ولوضع ما يتوهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات  
 لاحقاً فيهما لا يلزم استعمالها فيها أصلاً وهذا مستبعد جداً وكيف لا ولو كانت  
 كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام الجازم للحقيقة ولما احتاج من نفي  
 الاستلزام إلى أن يقسم في ذلك بأئمة نادرة انتهى وأورد على التعريف المعروف  
 باللام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين وأجيب بأنه في حكم  
 النكرة والسكلام في معرفة ليست في حكمه أو بأنه يستعمل في الجنس والجنس معين  
 في نفسه تعيناً بمعرفة برافيه بخلاف النكرة فان تعينها غير معتبر على القول بأنها  
 موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف إلى  
 واحد منها) أي إضافة محضة وليس المضاف متوغل في الأقسام كإسائي وسواء  
 كان مضافاً بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة (قوله  
 وهو الثاني الخ) أي به على ما صححه من أن تعريفه بالفضل لا بالمحذوف وقالوا  
 لم يجز أن يادته (قوله ويقال له المضمر) تسميته مضمر أخرى على قياس التصريف

فأذكر هاشي ثم محذوف ثم  
 جسم تمام ثم حيوان ثم ماش  
 ثم ذور جان ثم انسان ثم رجل  
 والمضابط أن النكرة اذا  
 دخل غير هاشيها لم تدخل  
 تحت غير هاشيها أنكر  
 النكرات فان دخلت تحت  
 غير هاشيها ودخل غير هاشيها  
 فهي بالاضافة إلى ما يدخل  
 تحتها أعسم وبالاضافة إلى  
 ما يدخل تحتها أنخص (و)  
 الضرب الثاني معرفة وهي  
 الفرع باسم وهي ما وضع  
 ليستعمل في معين (وهي  
 ستة) أقسام الضمير والعلم  
 واسم الإشارة والموصول  
 والمحلى بال والمضاف إلى  
 واحد منها وزاد ابن مالك  
 سابعاً وهو المنادى المقصود  
 وتبعه المصنف في الأوضح  
 وعمله الغائر كذلكه  
 في باب المنادى كما سيجي  
 الأول (الضمير) ويقال له  
 المضمر أيضاً والكري يسبغ  
 كناية ومثاله

لأنه من أشهره أي أحسنه فهو مضمروا ما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العمل  
فهو عقد أي معقد (قوله ليس بصر مج) أي باسم صريح (قوله لأنه أعرف المعارف  
على الأصح) قال المصنف في بعض تعاليمه مراد النكاح بقوله لم بعض المعارف  
أعرف من بعض أن ما طرق الاحتمال إليه أقل أعرف من الذي تطرق الاحتمال  
إليه أكثر وبهذا نحل ما عترض به عليهم أبو محمد بن خزم حيث قال المعارف كلها  
سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لأنك لا تقول عرفت هذا  
أكثر من هذا انتهى هذا أو ورد على التعبير بأعرف إن أفعل التفضيل لا يبنى بما  
لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الأصح أقوال مشهورة في  
مخارجها ستعرف بعضها واعلم أنه كما تفاوتت أنواع المعرفة في التعريف فافتردت تلك  
الأنواع متفاوتة أيضا فمسمى المتكلم أعرف من مسمى المخاطب وهو أعرف من  
مسمى الغائب وأعرف الأعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الانحاس  
وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الأداة  
ما كانت فيه الحضور ثم للعهدى شخص ثم للجنس في هذا أمران الأول جعل الضمير  
أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضع آخرى استعمالا كما مشى عليه طائفة  
منهم المباح كمر في غاية الاشكال بل ولو قيل بأنه جزئى وضعه لا ينبغي أن يقول بأنه  
أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعه بخلافه وقد يؤخذ من كلام  
المصنف السابق في بيان مراد النكاح بالأعرافية دفع الاشكال فليتأمل الثاني  
جعل الموصولات من المعارف مخالفا لما ذكره الأصوليون من أنها من أفعال  
المعموم وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون  
الأخرى لكن ذكر الأصوليون خلافا في أن الصيغ المذكورة للعموم هل هي حقيقة  
فيه أو في الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أولا يدري الحال فيها وجميع  
السبب في الأول وقضيته أنه ليس لها الاستعمال واحد حتى وهو العموم وإن  
الخصوص معنى مجازى أو أفلا شكال بحاله وحمل كلام النحويين على سبب معنى  
مجازى للموصولات في غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضى الموصولات معارف وضعها  
لما قلنا أن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة  
المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبتت عندهم وضعها للخصوص  
وهو القول الثاني أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحد المعنيين وهو  
الخصوص في هذا الباب ويؤيدانهم عندهم موضوعه على الاشتراك أنهم في باب  
المبتدأ قالوا إن المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم دخلت العامة في خبره وتلوا  
ذلك بالموصول نحو الذى يأتي في فله درهم وهذا يدل على أن الموصولات عندهم تأتي في

ليس بصر مج والكناية  
تقابل الصريح وقوله لأنه  
أعرف المعارف على الأصح  
بعد اسم الله تعالى ويليها  
العلم ثم الذى بعده

للعوم ثم رأيت في شرح ألفية البرماوى له مانعه استنتج كل جعل الموصولات من  
صنيع اللغوم مع اشتراطهم في الصلة أن تكون معهودة معلومة للخطاطب الا  
اذا قصد الالهام فهو لا لاذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشهم من  
اليم ما غشهم وبهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لمن قال ان المعروف له  
هو ال ظاهر أو مقدره فيها ليست فيه كمن وما والعهد ينال في الغموم كما سأتى  
وصرح به ابن الخطيب وغيره قلت فيجب ان العهد ليس في نفس الموصول  
الذي هو موه بل في قبده وقد العلم انما يخص محل موه ولا يقطع موه  
كما عدت اعبادى الصالحين مالا عين رأيت الحديث فوسفهم بالصلاح لم يخرج  
عبادى عن الغموم بانكاه فان قلت العهد يجعل المدلول موهبا والغموم استغراق  
بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قبل الوصفية وتجوها قلت لم يجعل له الاعمينا  
في الذهن لافي الخارج فاذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذلك بحسب الواقع  
ولهذا قال البيانيون في التعريف بالموصولية انه قد يكون لتثنية الخطاطب  
على خطاهم تجووه

ان الذين تروهم اخوانكم \* يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا  
فانه ليس التصود معينة في الخارج بل كل من ظن به هذه الصفة وقد يكون بالايحاء  
الى وجه بناء الخبر نحو ان الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوم ما يعاينهم وهذا  
التقرير يعلم أن تجووه غشهم من اليم ما غشهم لم يخرج عن العهد لان كل ما يتجوله  
الخطاطب في ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم العهد فيه الصلة لا عهدا خارجيا ولا  
ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقدير اتمأله فان قيل الحكم بانه معهود في المحل بال  
اشتمال في الاسم الداخلة عليه أل وهو الذي يقتضي بعمومه حيث لا عهد فلم لا قيل  
بعمومه ولو كان فيه عهد كافي الموصول قلت المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد  
واما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بما فيه العهد  
انتهى بقوله برمه لنفسه وكثرة فوائد (قوله وهكذا الى آخرها) أى ومثل هذا  
القول وعلى قياسه يقال قولنا انتهى الى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعروف بأن  
وسأتى ان المضاف في رتبة ما أنشئ في اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم  
ويجوز انما ليست حرف تبيين بل اسم فعل بمعنى خست فية عاق به كذا أى وخذ  
الباقي وعده كذا أى خذ المذكور اب وانتهى في العذر والاخذ الى آخر المعارف (قوله  
وشسها) خرج به قول من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يارب افعله كذا وقولك لزيد  
زيد الغائب زيد ففعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والخطاطب  
والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله هل متكم) أى شخص يحكي به عن نفسه

وهكذا الى آخرها كما يؤخذ  
من كلامه فيما بعد حيث  
عطف بعضها على بعض ثم  
(و) الضمير (هو مادل)  
ونعما (على متكم) كانا  
(أو مخاطب) كانت  
(أو غائب) كده ولا بد له  
من مفسر فان كان متكم  
أو مخاطب فيفسر محض  
من موله أو غائب فيفسر اما  
معلوم أى متقبل في الذهن

فخرج لفظ متكم قوله أو مخاطب أي شخص توجه إليه الخطاب به فخرج  
 لفظ مخاطب وقوله أو غائب أي شخص غير متكم ولا مخاطب بالمعنى المذكور  
 وخرج بقوله المتكم الخ الواضح في أي أي وأيها وإياه لانها دالة على التكم  
 والخطاب والغيبة لأعلى متكم الخ فهي حرف دالة على المعاني ولادلالة لها  
 على الذات البتة ونحوها حرف وانضارعه وكذا السكاف اللاحقة لاسم الإشارة  
 وليس قول الشارح كانوا ما بعده من جر السكاف الضمير المنفصل على حد ما نا  
 كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات (قوله انا أنزلناه)  
 الضمير لقرآن نفسه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنبأ المعنوية عن التصريح  
 كعظمه بأن أسند أنزاله إليه ونقل بعضهم ان الضمير لخيريل وقيل لغيره فمدعى  
 الامام اتفاق المفسرين على أنه لقرآن محمل نظر ثم انه مرد على كونه للقرآن ان من  
 القرآن نفس انا أنزلناه فيلزم الاختصاص عن الشيء بنفسه لانه قد أخبر بلفظ انا أنزلناه  
 عن لفظ انا أنزلناه لانه من القرآن المخبر عنه بالانزال واجب بانه لا محذور  
 في ذلك بناء على جواز مثل أنكم مخبر عن متكم حاصل بهذا اللفظ وبأن الضمير  
 راجع للقرآن باعتبار جملة لا باعتبار آخرائه على التفصيل فيكون الاخبار  
 بلفظ انا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه انا أنزلناه لان الاخبار عنه حينئذ في  
 ضمن الجملة لأعلى التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشيء إشارة الى نفسه في  
 ضم من غيره لاستقلاله بأن الضمير راجع للقرآن ما عدا انا أنزلناه (قوله مقدم)  
 أي اعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على مقدم فتارة يعود عليه  
 لفظا وتارة يدبر من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغالب وتارة يعود عليه لفظا  
 لا تدبر نحو عندي درهم ونصفه أي ونصفه أي درهم أي درهم آخر لا نصف درهم  
 الاول الذي أخبرت بانه عندك ومنه قوله تعالى وقد خلقنا الانسان من سلاله من  
 طين يعني آدم ثم قال جاءنا نطفة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى  
 لا تسأعن أشياء ان تبدلكن تسوكن ثم قال قدسأله أي أشياء أخرى فهو سة  
 من لفظ أشياء السابقة وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطي  
 في الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون اللفظ معنيين ويدكر مراداه أحدهما  
 ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويدكر معنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى  
 ثم ضمير آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والأشياء ليس له المعنى واحد لكن  
 ما صدقانه متعددة وهي التي اختلفت بالارادة في الآية كما ختفت ما صدقت  
 الدرهم في له عندي درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى لي من له اتقان ولا يحتاج  
 الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من أحد أو من جميعه وذلك كقوله سبحانه وما يعود

فقد انا أنزلناه وامامنا كور من قديم  
 وهو الاصل لفظا وتارة نحو  
 والله قد أنزلناه أو لفظا لارتبة

من معمر ولا ينقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذي  
ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح ان تقول لا ينقص من معمر معمر آخر  
لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير  
عاده عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فتدبره فانه  
مما يجوز به **فاغدة** اذا تعددت الضمائر فالاصل توافقه في المرجع وقد يخرج  
عن الاصل كما في قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم أحد فان ضمير فهم لا يحجب الكهف  
ومهم لهم وقوله تعالى والمبرذوم مثله ولما جاءت رسلنا لوطا سيئ بهم وضاق بهم ذرعا  
قال ابن عباس ساء ظنهم وقومه وضاق بهم ذرعا بأضيافه وبه يعلم انه لا عيب على من  
جعل في قوله تعالى ان اقد فيه في التابوت فاقد فيه في التابوت للتأنيب والثاني  
لموسى وانه لا حاجة في ذلك ولا تنافر خلافا للزخمشري وان أقوره المصنف في شرحه  
بانت سعادوا السيموطي في الاتفاق وهو عجيب منه لانه معترف بان ذلك انما هو  
الاصل وقد عدل عنه في التبريل كما مثلنا ولو كان فيه هيئته وتناسل ارضين النظم المجز  
عنه وعجبت من الزخمشري أيضا لانه اعترف في قوله تعالى فن بدله بعلم ما معهم  
فانما الله على الذين يبدلونه فانه أشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع الى الایضاء  
الوافع من المختصر والثالث راجع الى التبديل والى الایضاء المبدل المفسر وقد  
أشار الى ضاوي في آيته الى الرد على الزخمشري حيث جعل ارجاع الضمائر كلها  
لموسى أولى فأشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلاف في مخالفة واعلم ان اختلاف  
مرجع الضمائر انما يكون مخدلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس  
في الكلام واشبهه في المرام بسب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام  
وآيته ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله فتدبر  
واذا تبلى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لانه مفعول  
ورتيبه التأخير عن الفاعل (قوله فتأوجس الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا  
متقدم رتبة لانه فاعل ورتيبه الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من القسائل  
وقيل فاعل أو جس ضمه مبرهنتر وموسى بدل منه فلا دليل في الآية لا يقال البديل  
حقه ان يعمل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانه مفعول هو على نية تكرار العامل فهو من  
جملة اخرى (قوله ذكرها في الغنى والشدور) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير  
الخبر عنه بفسره فتدبر ما هي الاحياء الدنيا أى ما الحياة الاحياء الدنيا والضمير  
في باب نعم ورب و باب التنازع ان أمملت الثاني واحتاج الأول لرفع والمبدل  
منه ما عداه والمفضل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله فتدبر) أى معرفة  
(قوله مطلقا) سواء عاد الى واجب التكبير أو جائزه (قوله وقيل نسكرة مطلقا) لانه

فتدبر واذا تبلى ابراهيم ربه  
أورتيبه لا لفظا فتدبر واذا تبلى  
في نفسه حقيقة موسى أو متأخر  
لفظا أورتيبه وهو منصرف في  
سبعة وواحد ذكرها في الغنى  
والشدور واعلم ان ضمير  
الغنية ان كان مرجعه  
مختصا فهو معروف والا فغيره  
لانه متناهي قبل معرفة  
مطلقا وهو لها مخرطة  
هنا وفي الاوضح وقيل نسكرة  
مطلقا وقيل ان كان مرجعه  
جائز التكبير فهو رتبة

لا يخص من عاد اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بأنه  
 بخصه من حيث هو مذكو وواعترض بأنه انما يتبع اذا كان المعود اليه مخصوصا  
 قبل محكم نحو جاءني رجل فاكرمه بخلاف ما اذا لم يخص شيء قبله كره رجلا  
 فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو جاءني رجل فاكرمه) انما كان المرجح فيه جائز  
 التنكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا) انما كان  
 المرجح فيه واجب التنكير لانه في المثال الأول تمييز وهو لا يكون الانكرة وفي  
 الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصح الانكرة (قوله امامه) انما باديه  
 لان أصل الضمائر المتصلة المستتر لانه أخص ثم المتصل بالبارز عند خوف اللبس  
 بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون  
 الأمر فاعلا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والنصب والجر ووضلة  
 لانهم عامة فعولان فيوز وا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار  
 الفاعل واكتفاء بالفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون  
 ما بقي دال على ما أتى (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير ليس له صورة  
 وهيئة في اللفظ أي التلطف وانما له صورة في العقل ويجوز أن يراد في اللفظ الملقوف  
 به وشمل التعريف المستتر جواز فانه وان جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة  
 الاستتار لا صورة له واذا برز صار نظاها فلا يضر أن له صورة في اللفظ على أن  
 التحقيق ان الضمير المستتر في قوله لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي  
 وقول النحويين أي هو مثلا الضمير في العبارة عبر واعنه بالرادف وأورد أنهم  
 اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شيء لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام  
 من كلمة واحدة وان تنفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين  
 بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما  
 سبأني (قوله وجوبا) أي تقدير اوجوب أي ذا وجوب أو تقدير اوجبا فهو وصف  
 مصدر محذوف لا تمييز والا كلا محذوف عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير  
 الوجود وهو فاسد (قوله وهو لا يتخلفه الخ) أي لا يصلح أن يتخلفه ذلك في اعرابه  
 والوقوف موقعه (قوله المبدؤ بالهمزة) أي همزة المتكلم وأطلقها لان المضارع  
 لا يبدؤ بهمزة الا بهام وكذا قوله والون وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة  
 لان معناه ما يشهد الى الضمير فكأن الضمير بارز لان الاثبات بالبارز انما هو للدلالة  
 على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم فلا تنفي عن الضمير بانه  
 بارز (قوله بتأخطاب الواحد) خرج المبدؤ بالباء التثنية والمبدؤ بتاء الغيبة  
 كونه تقوم فانه مستتر فيه جوارا والمبدؤ بتاء خطاب الواحد والمتى والجمع فانه

نحو جاءني رجل فاكرمه  
 أو واجبه فأكرة نحو ربه  
 رجلا وره رجل وأخيه  
 وعليه جرى في شرح النذور  
 (وهو) أي الضمير (اما  
 سنتر) ولا يكون الأمر فاعلا  
 وهو ما ليس له صورة في اللفظ  
 بل يبدؤ (كما) الضمير (المقدر)  
 (اما) وجوبا وهو لا يتخلفه  
 فاعله ولا ضمير متصل  
 وذلك (في) تأنيده مانع  
 أحدها وانما المضارع  
 المبدؤ بالهمزة والون نحو  
 (أقوم ويقوم) ثالثا  
 المضارع المبدؤ بتاء خطاب  
 الواحد نحو يقوم



يرزولا يستمر (قوله المستند الى الواحد) خرج المستند الى الواحد كقومي  
 والمستند الى الاثنين والجماعة كقوما وقوم وانه يرزولا يستمر (قوله افعال  
 الاستثناء) قال ابن مالك وانما اترجم الاضمار في هذه الافعال الخمسة تجزئ بانها  
 تجري اداة الاستثناء التي هي أسل فيه وهي الافعال كما لا يظهر بعدها سوى اسم  
 واحد فكذلك ما أجرى مجزأها انتهى (قوله ونحوهما) اعمل من فوائد العطف  
 مع وقوع العطف عليه في خبر الكاف بان عدم الاختصاص في الخارج اذا الكاف  
 ربما تكون باعتبار الافراد الذهبية (قوله اعمل في التحجب) اعمل لم يصفه المحاكاة  
 هيمنة كتي به عنه (قوله غير ماض) اما الماضي فيرفع الظاهر تخوفه من العقب  
 فلا يكون الاستنار واجبا وغیر نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أي  
 الباقية على الوصفية بعمل الفعل التفضيل واحترس بها عما غلبت عليها الالسمية  
 كالابطح والارجح والساحب كالصفات المذكورة ومعنى صاحب والنسب  
 كدمشق (قوله نحو زيد هيأت) في هيأت ضمير مستتر جواز عائد على زيدا هيأت  
 خبرية كون مرفوع المحل بزيد قد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه شكا لقله كلامهم  
 والاول التمثيل هيأت اتعقب هيأت وهو حينئذ من تو كيد الحمل وقد يقال  
 الواقع خبر الجملة والذي قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل  
 ونظيره انهم اجمعوا على ان الحرف لا يحظله في الاعراب ومرادهم لا يحظله فيه  
 وحده فلا ينافي حكمهم في مواضع على حرف الجر مع مجزوءه بأنه مقول أو نائب  
 فاعل هذا وقد أشار في شرح التوضيح في باب أسماء الافعال أن المراد من كون أسماء  
 الافعال أيداعا لم غيرهم معمولة أنهم غير معمولة ليعمل يقتضي الفاعلية أو  
 المفعولية فلا ينافي انما تكون معمولة ليعمل لا يقتضي ذلك كاستدراك حافظهم من  
 المستتر جواز المرفوع بوصف نحو زيد ضارب ومجر ومضروب وبكر حسن والظرف  
 نحو زيدا عندك ومجر وفي الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكره قسم ابن مالك  
 وغيره ونظر فيه في الاوضاع فلما اجمع مع ما يتعقبه (قوله فهو قسم له) طاهر هذا ان  
 المستتر ليس بم متصل لان المتصل قسم من البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسميا  
 للشيء وقد جعل في الاوضاع في باب العطف المتصل مقسما وقسمه الى مستتر وبارز لا  
 أن يقال المتصل الذي هو قسم من البارز فوقع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل  
 فجاز أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به والمستتر فلا يلزم  
 من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما (قوله ماله صورة في اللفظ) أي ضمير له  
 صورة في اللفظ أو المفعول به يريد بغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمصدرية تناول  
 الحد البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن

يراد بها فعل الامر المستند  
 الى واحد نحو استقيم  
 خامسها أفعال الاستثناء  
 كخلا وعدد ونحوهما نحو  
 قاموا ما خلا زيدا وما عدا  
 عمر اسادها أفعال في التحجب  
 نحو ما أحسن زيدا ما بها  
 اسم الفعل غير ماض كآثره  
 ونزال ثامه بالمصدر الواقع  
 بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا  
 زيدا وعد في الاوضاع مما  
 يجب فيه الاستنار أفعال  
 التفضيل نحوهم أحسن أنا  
 فعلى هذا تكون ثمة وهو  
 غير طاهر لانه قد يرفع الظاهر  
 في مسألة السكحل كما سيأتي  
 (أو جواز) وهو ما يحل في ذلك  
 كما يرفع فعل الغائب  
 أو الغائبة (في زيدا يقوم)  
 وهذا تقوم أو بالصفة  
 المحضة نحو زيدا قائم  
 أو مضروب أو حسن أو باس  
 الفعل الماضي نحو زيد  
 هيأت فالضمير في هذه  
 الائمة مستتر جواز بديل  
 جواز زيدا يقوم أبوه أو ما  
 يقوم الا هو وكذا الباقي  
 (أو بارز) عطف على  
 مستتر فهو قسم له (وهو)  
 ماله صورة في اللفظ ثم هو  
 (اما متصل) بعامله

والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر  
بتخلافه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر مصف بدلالة العقل والمحذوف زالت  
غته بدلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى فرقة ودلائلها أضف من دلائلها كذا  
قاله الناصر اللقاني وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على  
ان المستتر ليس لفظا على ما مر فيكون في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن  
النطق به بتخلاف المستتر (قوله وهو ما لا يتبدأ به الخ) أي ضمير لا يصح أن يتبدأ به  
بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالتصل في الافتتاح يمكن عمدا  
وقائدا الوصفين مع ان أحدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة  
الفعل من آخره لفظا وتخصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدؤا للكلام ولا بعد  
الفعل مفعولا له وممراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا يتقص  
التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له بخواتم  
وحكمهم بأنه يبرز في نحو زيد هذا ضارح هو حتى مخرج البسارين مالك بأنه فاعل  
الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكرنا في العبارة ولان البارز ليس بفاعل  
بل تأكيد فان قلت يرد على الخوض من الغائب نحو ضربتهم فانه يتبدأ به نحو قولك  
هـم فسلوا قلت المراد أن المتصل ما لا يتبع في أول الكلام على معناه الذي كان  
عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه في نحو ضربتهم مفعول  
به واذا قيل هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ وانما يرد لوضع أن يقال هم ضربت  
على ان هم مفعول به الضمير بت لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال  
والانفصال ولا نظيره في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المتصل  
فالاولى الجواب بان الضمير الغائب في ما ذكره هو اللفظ والخروف اللاحقة  
ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هـم ضربوا كلهم بنماها (قوله  
اختيرا) بتخلاف الضرورة كقوله \* ان لا يحاورنا الا لداير \* قل في التسهيل هنا  
وشذذ الالف لا يقاس عليه وذكر في شرحه في باب الاستثناء انه يلزم الاختيارا  
والصواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما  
بعده من اقسام العرب والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع  
ونحوه قلت ذاك مجاز وقربته التمهيد على ان الضمائر كلها مبنيية والمراد ان  
بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا وقال الناصر اللقاني الاسناد  
في قولهم الضمير مرفوع حقيقي اذا المرفوعة ثابتة له حقيقة اذا الرفع محله فالعنى  
مرفوع برفع محله (قوله مواقع الاعراب) أي أنواع جمع موقع أي أما كن  
وسميت مواقع لآل المبني يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاشاق بيانية أي مواقع هي

وهو لا يتبدأ به ولا يقع بعد  
الاختيارا وينقسم الى مرفوع  
(كناقت) والى منصوب  
(كناقت) كفا (كناقت)  
نحو (كناقت) كفا (كناقت)  
الى مجزور نحو (كناقت)  
وينقسم أيضا بحسب  
مواقع الاعراب الى ثلاثة  
اقسام

ما يختص بحل الرفع وهو أربعة التاء (٢٠٩) كذمت والاف كقاما والواو كقاما والواو كقاما والواو كقاما والواو كقاما

بين محل النصب والجر وهو  
ثلاثة يا المتكلم نحو ربي  
أكرمني وكان الخطاب  
نحو ماودة على ربك وهاء  
الغائب نحو قال له صاحبه  
وهو يحاوره وما هو مشترك  
بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو  
ربنا اننا معنا وكأعرف  
فاننا نلتا الخ (أو منفصل)  
عطف على متصرف هو قسم  
له وهو ما يشدأه ويقع بعد  
الاختيارا ويقسم إلى  
مرفوع (كانا) للمتكلم  
وحده ومرفوع نحن له ومعه  
غيره أو للعظم نفسه حقيقة  
أرادعاء (وأنت) للخطاب  
ومرفوعه أنت للخطابة  
وأنتما للخطابين وأنتن  
للخطابتين وأنتن للخطابتين  
(وهو) للغائب ومرفوعه  
هي للغائبة وهما للغائبتين  
مطلقا وهن للغائبتين وهن  
للائيات (و) إلى منصوب  
نحو (ياي) للمتكلم وحده  
ومرفوعا يا ناله ومعه غيره  
أو للعظم نفسه (وياك)  
للخطاب ومرفوعا ناله  
للخطابة وياي كالخطابين  
مطلقا ويايكن للخطابتين  
وياكم للخطابين (وياه)  
للائيات ولا يكون الضمير المتفصل مجرورا لا يلزم تقديم الجر وعلى الجار

الاعراب كما في قوله محل الرفع (قوله ما يختص بحل الرفع) أي ضمير متصل يختص  
بحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا ينبغي أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان  
له محل فلا يكون الرفع فلا ينافي أنه قد لا يكون له محل كما لو كان فصلا وقلة أنه  
لا محل له وهو الإيجاج وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) سوابه  
خمس كما في الأوجه زيادة يا الخطاب (قوله التاء) أي تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها  
ليعم تاء المتكلم والخطاب وتبنيها على أن الضمير في المتن والمجموع مطلقا هو التاء  
وما اتصل به آخر وقد الت على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيه لأن  
فعله أغما يهدي إلى المفعول في فاسم مفعوله كذلك كقولك أشتركتاني كذا فهو  
مشارك فيه لكن حذف الجار للضمير رفع بالفعول توسعا فله متفرقة (قوله وهو نا  
خاصة) يرد عليه أن الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر قد تقع في محل  
رفع أيضا نحو عجب من كوفي أو كونك أو كونه قائما ولك أن تقول أن وقوع الضمير  
فيما ذكر في محل رفع عارض والدكلام فيها هو مشترك بين الثلاثة بطريق الإصالة  
والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الباء قد تكون في محل رفع بطريق  
الإصالة نحو أضررتني لأني في حالة الرفع للخطابة وفي حالة النصب والجر للمتكلم  
وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على أنه مفعول  
مطلق محذوف تقديره أخصص على الأصح من جواز حذف عامل المؤكد وينبغي  
منع الحالبة لأنك تقول جاء الرجال أو تزيدون خاصة والتمسدير علم وهو نا حالة  
كونها مخصوصة بالاشترائك المذكور خاصة (قوله وهو ما يشدأه الخ) يعلم بالقياس  
على ما مر في الفصل (قوله ومعه غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم يمكن  
مشرط بمصاحبة غيره والظاهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله  
مطلقا) أي ذكرين كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والخطاب  
اصطلاحا فان الخطاب الذي لا يخاطب يكتفي عنه بضمير الغيبة وكذا يكتفي عن  
الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى لأن الغيبة تستلزم الاختصاص  
بمجرد أن آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله ومرفوعه يا ناله الخ) جعل  
المنصوب على وتيرة المرفوع في الأصول والفروع ويمكن كما قال بعضهم أن يكون  
أصل منصب المنصوب كلها إياي لأن الواو حقه كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة  
وهي إياي بخلاف المرفوع فاه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة قد مر (قوله ولا يكون  
الضمير المنفصل - مجرورا) أي بطريق الإصالة ولا قد تبعد تعارض ضمير الرفع  
مكان ضمير الجر نحو ما نا كاسولا أنت كنا (قوله لا يلزم الخ) عبارة غير دلالة

في ذلك حرف تبيين الاحوال  
من افراد وتثنية وجمع  
وتذكير وتأنيت وتكلم  
وخطاب وغيبة وظاهر  
كلامه ان كلا من المتصل  
والمنفصل أصل برأيه  
وذهب بعضهم الى أن المتصل  
أصل برأيه للمنفصل محتجا  
بان مبني الضمير على  
الاختصار والمتصل أخصر  
من المنفصل والضمير تكلمها  
مبنية اشبهها بالحروف  
وضعا كالتاء في ضربت  
والكاف في أكرمك  
ثم أجزبت بغيبة الضمير  
كحين جرحها طرد للباب  
وقيل لشبهها به في احتياجها  
الى التمسك أغنى الحضور في  
التكلم والمخاطبة وتقدم  
الذكر في الغائب كاحتياج  
الحرف الى لفظ يفهم به  
معناه الافراد وأخصها  
أعرفها فضمير المتكلم أخص  
من ضمير المخاطب وهذا  
أخص من ضمير الغائب  
واذا جمعت الأخص وغيره  
غلب الأخص تقدم أو تأخر  
ولما كان المقصود من وضع  
الضمير الاختصار والمتصل  
أخص من المنفصل قال (ولا  
فصل) للضمير في الاختصار

ما يصح الابتداء به والمفروض لا يصح الابتداء به لان خافضه المخر أو مضاف  
ولا يتقدم المخر وزعي المخر والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار  
الح) أبدأ بان في أنت وفز وعه لاقى أنا لقوله وما عداهما حرف تبيين الخ اذ ليس  
في أنا الذي للتكلم حرف بين حال وانما هي الاقوله وهي زائدة عند البصريين ومن  
حالة الضمير عند الكوفيين وأيضاً قوله أنا فتوحه لاسما كتزيت بعدها الاكاف  
لتخفيف الهمزة كلام الغني يقتضي أن الضمير في أنا بضاهو التو انسا كنه فتأهل فان  
قيل كون الضمير هو ان وايا والواحق حرف بين الحال لا يجب عدم صدق تعريف  
الضمير على ان وايا واجب بانهم على هذا ونسبها لاشتراكه للتكلم والمخاطبة  
والغائب وكل مشترك دال على معناه فإبى الامر ان يحتاج الى قرينة معينة فلو كان  
القرينة تلك الواحق والقرينة لا يوقف عليها أصل الدلالة بل تعيين المدلول فان  
قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والمخاطبة والغيبة مدلول تلك الواحق فلا  
يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات المابعد  
التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت دال على  
المخاطبة بشرط اقترانه بالواحق لان الخطاب مدلول الواحق والام بصديق  
التعريف حينئذ عليه فليتأمل ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل والمائز في اختاره  
ابن مالك ان الواحق اسماء مضمرة وأضيف اليها الضمير الذي هو بالظهور والاضافة  
في قوله فاياه وايا الشواب فاياه ضمير ان أحدهم مضاف الى الآخر وهو مردود  
بشدة ودون ولم يبعد اضافة الضمير ولو كانت اياه مضافة لزم اعرابها لام الملامز فلما  
أدعو اضافة اليه والمبني اذا لزم الاضافة اعرب وما ذهب اليه الفرع من ان  
الواحق هي الضمائر وايا حرف زيدد عامة يعتمد عليها الواحق ليقصر عن المتصل  
وما ذهب اليه الكوفيون من ان مجموع ايا والواحق هو الضمير (قوله أصل برأيه)  
لما كان الرأس في كل شيء أصله الذي يبنى عليه سائر غيره عنه والباء الدخلة  
عليه للابستة في محصل نصب على الحال ويجوز ان تكون للبيسة والرأس بمعنى  
التمس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازاً أي أسهل بالنظر الى نفسها  
لا الى شيء آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو مذهب الجهمي (قوله وقيل  
لشبهها به الخ) وقيل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير بني لهزة  
العلل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) انما كان يحسن هذا الواسف اختلاف مرتبة  
الضمير في التعريف (قوله غلب الأخص الخ) فقال أنا وأنت وأنا فعلنسا وانا  
وهو وهو وانا فعلنسا ولا يقال فعلنسا ولا فعلنسا ولا أنت وهو وهو وأنت فعلنسا ولا  
يقال فعلنسا (قوله مع امكان الوصل) احتجوا بما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية

آخر الباب في قوله وبه من الانفصال ان انحصر الخ (قوله فحقوق وأكرمك) مبتدأ خبره لا يقال فهمها وإلا أنه محذوف أي لا يقال فهمها منه أي من نحو وأنى بالغاء لان معرفة هذا ناشئة مما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وأما صاحب الخ) مجتزؤه في الاختيار والبيت لزيادة التبعي ومن زائدة وقوم مقول وفأذ كرههم بالنصب جواب أنفي ونحو والرفع عطفا على أصحاب وجبا من حبيب مجهول لوصله بالي والألوص له بلهم أو فهم مقول ثان ليزيد وسطا لثون لان فاعله ليس واو ولا الفاء ولا ياء فهم في يزيد هم مقول أول ليزيد وهم في آخر البيت فاعل يزيد وفي الشاهد حيث فصله للضر وره وهل الاصل اليزيدون أنفسهم أو اليزيدونهم خلاف بين ابن مالك والمصنف مبنى على ان الضمير من لسمى واحدا فلا يجمع بينهما في فعل واحد من غير أن قال المقلب وإسالة فليراجع المعنى في بحث على (قوله في ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب الفصل نحو العبد بدل زيدا إياه أو كان عاملا في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو أعطا إياك أو إياي وأعطاك إياي أو كان أعرف أكنه مرفوع فيجب الوصل نحو ضربته (قوله نحو سلمه) أي استعطيته أي فهو من سأل بمعنى استعطي لا بمعنى استفهم (قوله لئكنه فوالخ) قد يقال الاتصال الارجح لم يفرقه من ذلك فدل على انه ليس مرجعا لان انفصال وأيضا في كل بقوله الآتي ولا مرجع لغيره (قوله ان يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو في هذا ونحوه تولدت من اشتباع الضمة (قوله أنزكموها) الاستفهام فيه لان النكر التوبيخي أي لا ينبغي ان يكون أي أنزكم تلك الهدية أو الخفية أي أنكرهكم على قبولها ونفركم على الاهتمام او احوال انكم اياها كرهون بمعنى لا يكون هذا الا لزام (قوله اللهم الآن يكون العامل اسما) دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم انما عطيكوه عطيتك إياه والمصدر وسواء كان الاول مجرورا أو منصوبا ولا يكون منصوبا بالاعتدال ثم والاختش كما ذكره الرضي وانما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيماولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيماولى الضمير المصوب لان الفصل اتقنى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غير تام غير بدليل انه ذكره عقبه قبل ذكر التامخ وسكت عن الاسم من الفعل التامخ ويحتمل ان يلحق به كما ألحق الاسم غير التامخ به وهما شبيهة وهي ان الضمير المتقدم في حسي إياه كانه مجرور ومحلا بلاضافة مرفوع محلا على الفاعلة وشروط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المتقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة إلا ان

فحقوق وأكرمك  
لا يقال فهمها  
أكرمك إياك وأما قوله  
وأما صاحب من قوم فأذ كرههم  
اليزيدهم حيا إلى فهم  
فصر وزر (الافى) صورتين  
يجوز فهمها الانفصال مع ثباتي  
الاتصال احدهما ان يكون  
عامل الضمير عاملا في ضمير  
آخر أعرف منه مقدم عليه غير  
مرفوع وذلك (نحو اللهم ان)  
ذلك الشخص في عدد (سلمته)  
في يجوز فهمها الانفصال  
(مجرورية) ومنه قوله عليه  
السلام ان الله لم يككم إياهم  
ولو وصل لقابل ما ككم ومهم  
لمكنه فمن الثقل الحاصل  
من اجتماع الواو مع ثلاث  
ضمانات والاتصال برحانه  
الاصل ولا مرجع لغيره ولهذا  
لم يأت التنزيل إلا بمقال  
تعالى ان يسألكموها  
ألزكموها واللهم الآن يكون  
ذلك العامل اسما فالفصل  
أرجح نحو عجت من حبي  
إياه وكذا ان كان فعلا تامخا  
من باب نون نحو خلتني  
(ولم تنتسك) فالفصل أرجح  
أيضا عند الجمهور ولاه  
خبر في الاصل وحق الخبر  
الفصل قبل دخول التامخ  
ومنه قوله

يقال المراد أن لا يكون مرفوعاً فقط (قوله أخى حسبك الخ) أخى ما مبتدأ خبره  
 ما بعده واما ما قبله فإن الفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده وليس منادى محذوف  
 حرف النداء كما زعم العيني اذ كيف ينادى بالاخوة وهو محذوف نواحي صدره  
 ملئت بما ذكره والاراء النواحي جمع جابوزن عصا والاضقان جمع نسفن  
 بكسر الضاء وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وقع الخاء جمع اخنة بكسر الهمزة  
 وهى الحقد أيضاً ومن عطف المرادف (قوله اذير بكهم الله) أشار به الى أن  
 تهابيل الجمهو ولا يتأتى فى ذلك لأنه ليس خبراً فى الأصل بل هو مبتدأ والخبر فى الأصل  
 هو قوله قليلا (قوله باغت صنيع امرئ الخ) صدر بيت يحجزه \* أن لم ترل لا كسباب  
 الحمد مبتدأ \* رأى صادق وخاله كسب الهمزة وهو الافصح وان كان القياس  
 فتحذفه وافيه الشاهد حيث لم يفسد خالاً اياه (قوله قنارة واق الخ) واقهم فى  
 التسهيل وقرئ بينهم وبين باب كان بأن الضمير هنا يحجزه عن الفعل منصوص آخر  
 بخلافه فى كنهه فانه لم يتجزه الامر فوع والمرقوع كجزء من الفعل فكأن الفعل  
 مباشر له فهو شبيهه بـ اضرب بنسبه ولأن الوارد عن العرب در انفصال باب نطن  
 واتصال باب كان أكثر من خلافاً وخالفهم فى الخلاصة فاختارهم فى الاتصال وعلى  
 ما فيها فالسؤال ثلاث باب سلتيه باب خلتيه باب كنهه وقد ذكر الشارح وجهه مغايرة  
 باب كان لباب سلتيه وبذلك يغير باب خلتيه اسلميه ووجه مغايرة باب خلتيه ان  
 الفعل فى باب سلتيه يشترط أن لا يكون ناسخاً وبغيره أيضاً ما مر من ابن مالك (قوله  
 بأن ذلك يقتضى الخ) أى لان الأول مبتدأ فى الأصل وحق المبتدأ الانفصال واجب  
 بأنه عارض ذلك قرب الأول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن  
 يكون الخ) أى ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع فى المستله وهى  
 القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبره عنها والمراد الضمير الذى يتأتى  
 اتصاله (قوله أو احدى أخواتها) هو ما فى شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن  
 الحاجب والذى جزمه أبو حيان فى شرح التسهيل نقله عن البديع القرطبي أن ذلك  
 خاص بـ كان وان انفصل معين فى أخواتها وقواهم ليسى وليس شاذ فعلى الأول  
 لا تدخل كادلان خبرها يندر كونه غير مضارع والتأدير أن يكون مضياً فاسقط تردد  
 الشهاب القاسمى فى ذلك (قوله نحو الصديق كنهه) أى هو الضمير الذى يتحقق  
 فى هذا الكلام ولأن فى الصديق النصب والرفع على حد يندر بنسبه (قوله لئن كان الخ)  
 قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة الخزرجى واللام موطئة للقسمة والمراد بالانسان الانسان  
 الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالظرفى الاولى والتقدير فإنا لنكذب  
 بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل اوجح) تكون الاسم كالفاعل والخبر كالفعل

أخى حسبك اياه  
 وعند جماعة الوصل أرجح  
 لأنه الأصل وقد آمدن وبه  
 جاء التزيل قالوا نحو اذير بكهم  
 الله وورده الشعر كقوله  
 بلفت صنيع امرئ براخاله  
 وابن مالك اضطرب كلامه  
 قنارة واق الجمهو ورواية  
 خالفهم ورده ما قالوه من كونه  
 خبراً فى الأصل بأن ذلك  
 يقتضى جواز الانفصال فى  
 الأول وذلك يمتنع وما أفضى  
 الى الممتنع يمتنع والصورة  
 الثانية أن يكون الضمير  
 منصوباً بـ كان أو احدى  
 أخواتها سواء كان قبله ضمير  
 أم لا وبذلك فارتقت الاولى  
 (و) ذلك نحو الصديق (كنهه)  
 وكأنه زيد فيجوز فى الهاء  
 الانفصال (برجنان)  
 كظنته كنهه عند الجمهور  
 ومنه قوله  
 لو كان اياه قد حال بعدناه  
 عن العهد والادان قد يتغير  
 وعند جماعة الوصل أرجح  
 ومنه الجدلان بكنهه فلن  
 تسلط عليه ووجه الجميع  
 ما تقدم

فسكرته كضربه (قوله ويتعين الانفصال) أي انفصال الضمير القابل للفصل  
والانفصال بنحو انما صررت بك (قوله بالا) مثاله أمران لا تعبدوا الاياه (قوله  
أوانما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احسانهم انا أو مثل ذلك بناء  
على ان ما كاتبة وقد يقال انما موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما  
ولا يضر فوات الحصر المستفاد من انما بالوصولة على طريق المطلق بل يمكن فيه  
الملاقاة ما على من يعقل غير ضرورية وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا  
آيات شريفة بنحو انما أشكوك بني وحزني الى الله قال ولو كان كازعم لكان التركيب  
انما أشكوك بني وحزني أنا قال الهاء السبكية والصواب مع ابن مالك وإن حاله يتلو  
انما أشكوك بني وحزني الى الله وذلك لانه بني كلامه على ان انما للحصر وإن  
المحصور بها هو لا خبر فاعل أو لا أثر عليه أكثر الناس والثاني أجمع عليه البيانين  
وحينئذ يصح مادامه لان الومل يؤدي الى الاتباس وبين ذلك بظاهر لا يتحقق  
(قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد \* أغرى العدو بكم استسلامكم فتلا  
فلو نصب بمصدره مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربك  
ومن ضربك اياه ولا يجب الفصل الا اذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت  
من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارع ويحتاج اتيقيد كلامه بأن  
يكون المرفوع ضمير الجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضامين نحو عجبت من ضرب  
الامير بغير الامير كقوله \* فان نسكاحها مطلق حرام في رواية جرهم وفي رواية قتل  
أولادهم ثم كاتهم بنصب الاولاد وجر الشكر كاعلى أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل  
لا اعتراض عليه (قوله أرسفة جرت على غيرها) كقولك زيد هند ضاربها  
هو ويعتدل أن الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كافي كافية ابن الحاجب ولا تكون  
مسندة الى المستكن والبارز أن كيدته اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين وكالصفة  
التي هل اذا حصل اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو كما قال ابن مالك والحال الصفة  
مردود بمسئلة زيد قائم أبوه لا قاعدان فقد جرت الصفة على غيرها ولم يفصل  
الضمير (قوله أو ضمير عاملة) نحو اياه لمن قال من أضرب ومنه قال ياك المراء (قوله  
أو آخر) نحو اياك تعبدوا ياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد باعمال المعنوي  
الابتداء نحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفى) أي أو كان العامل حرف نفى نحو ما من  
أمتهم وما أنتم بمجزيين (قوله أو فصله متبوع) أي فصل العامل عن اتصاله  
بالضمير متبوع بنحو تغرجون الرسول واياكم وكرمتم حتى اياك فان أردت  
حتى الجارة لم يجز لانها لا تتجر الضمير والمبرد يحسبه فيظهر الفرق بين العاطفة

ويتعين الانفصال ان  
بالأ أو انما أو رفع بمصدر  
مضاف لمصدر أو صفة  
جرت على غيرها أو  
الضمير عاملة أو آخر أو كان  
معنويا أو حرف نفى أو فصله  
متبوع

والجارية بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعاً له للشمول مسددةً عن غيره  
ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى وإبى فاتقون فإنه جعل إبى مفعولاً  
مقدماً والياء في اتقون توكيداً لهذه صيغة وقع فيها الضمير تابعاً ولم يفصل لاتصاله  
بالمعامل فقط ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصلاً عن مباشره الضمير  
بمبتوع فتعين الفصل (قوله أو ولي وأومع) كقوله  
فأثبت لا أنفك أخذ وقصيدة \* تكون وإياها هم أمثلاً بعدى  
(قوله أو أوما) أى أو ولي الضمير أوما كقولك قام أماناً أو أمانات (قوله أو لا مافارقة)  
كقوله

أو ولي وأومع أو أوما أو لا ما  
فارقة أو نصب عام على في  
مضمرة قبله غير مرفوع  
ان اتحاداً رتبة وربما اتصالاً  
غلبة ان اختلافاً فقط واتحاداً  
رتبة (ثم) الثاني من المعارف  
(العلم وهو) ما وضع لعين  
لأية أول غيره

انى وجدت الصديق حقلاً ياك فخرى فلان أزل مطيعاً  
ولم يشل لام ابتداء وان شمل نحو ان السكر يهيم لانت لان الفارقة ليست لام ابتداء  
عند أبى على الفارسي وابن جني فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل في نحو ان  
السكر يهيم لانت ليس من جهة اللام لمصولة قبلها من جهة كونه خبراً لان (قوله  
ان اتحاداً رتبة) وذلك بأن يكونا خبرى متكامل أو مخاطب أو غائب نحو علمنى إبى  
وعلمنى ياك وعلمته أياه فان كان الضمير الذى قبله مرفوعاً نحو علمنى لم يحز الفصل  
(قوله وربما اتصالاً) من ذلك ما حكاه الكسافى من قول بعض العرب هم أحسن  
الناس وجوهاً وانضربهم وها هو قليل جداً والوجه الانفعال فان اتفاقاً في الغيبة  
وفي التثنية كبراً والتأنيب وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعاً  
وجب كون الثاني بلفظ الانفعال نحو فأعطاء أياه وأعطاه أياه وها هو كذلك  
والعلم \* هذا نافي المعارف وعن السكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره  
ابن معطى ووجهه ان الاشتراك في العلم بطريق العرف ولا كذلك الضمير  
حتى قيل انه كلى لا جزئى ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولا يعود على  
التكرار ولا يغير برب (قوله ما وضع لعين الخ) أى تعييناً خارجياً أو ذهنياً  
فيقول علم الشخص وعلم الجنس وناقل العلم واضع بالقسمة اليه فيدخل المقول  
من غير احتياج الى التمييز بغيره على بدل وضع والمواد عدم التناول من حيث الوضع له  
كما بأتى في تعريف العلم الشخصى فلا يخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها  
بأوضاع متعددة والامور التى تختلف بالاعتبار قسمة الحيشية مراد في تعريفها فلا  
حاجة الى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغبية لان المراد  
الوضع حقيقة أو تفريلاً وحكم وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم  
الغالب بقدر معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له  
ذلك ولا يتنقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لان الانتقاص يتوقف على كونه



موضوعا واضحا متعددا للخصوصيات وهو ممنوع لادلائل عليه لاحتمال انه موضوع  
لأفهوم السلكي أو للخصوصيات بوضع واحد فن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته  
ودون ذلك خبط القناد (قوله فخرج بالمعين التكررات) لانها لا تعين سمهاها من حيث  
الوضع وان عرض بعد الوضع لاهم عارض كشمس وقمر ولا حاجة في اخراج نحو ذلك  
لزيادة قيد على وجه منع التكررة وأورد أن الواضع انما يضع لعين وأجيب بأن المراد  
وضع لعين باعتبار تعيينه والتكررة وان وضعت لعين لم يرد تعيينها (قوله والصالحة  
الح) المتناهي بقوله وبما هذه بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بالصالح لكل  
واحد من افرادها فذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شئ بعينه وقول التوضيح  
فخو الرجل انما يعين سمها ما دامت فيه أل وهو معان المعين للمسمى هو حافظ رجل  
في قولك الرجل لأل ولا محجة وغمها بل أل قرية فقط (قوله وهذا معني قولهم الخ)  
أي قول بعضهم ومرفعه هو بيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخصه الخ) أي  
تشخص سمها ودفعه والتشخص ما به يصير الشئ بحيث يمنع العقل عن فرض  
التكررة فيه (قوله وهو قسمان) أي على الاصع وفيل الاعلام كما هي مقولة وقيل كما  
مرتجلة قال أبو جيان التقسيم الهما في العلم الوضعي وأما العلم بالبقية فمخرج عنه  
انتهى وتديعي أن فهم يفهم القول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ)  
اشهر وقوله استعمل أنه لا يفي العلم من أن يستعمل وكلام العلم ظاهر في عدم  
اشتراط الاستعمال وأورد على الحد انه غير مانع لصدقه بما استعمل علمنا ثم قيل  
علما أيضا كما أنه فانه استعمل علم جنس ثم قيل علم تشخص مع أنه منقول لا مرتجل  
(قوله كعاد الخ) أشار إلى أن المرتجل اما مقيس بأن يكون موافقا حكم نظيره  
من التكررات وهو كثير كعاد ووقعس قال في القاموس وقعس من طريق أبي يحيى  
من اسم علم مرتجل قياسي وما شاذ بأن يكون مخالفا حكم نظيره من التكررات  
كوهب فانه مفعل من وهب فالقياس يقتضي أن يكون موهبا بكسر الهمزة لأن ذلك  
حكم كل مفعل مما فاعله هو ولا ملامحة وفي التسهيل العلم المرتجل اما مقيس  
واما شاذ لم يندغم أوقع ما يكسر أو كسر ما يفتح أو يفتح ما يعل أو اعلال ما يصح  
انتهى فالشاذ ما قلنا كجهب فانه مفعل من الحب فالقياس يقتضي أن يكون محبا  
بالادغام لأن ذلك حكم مفعل مما بعينه ولا ملامحة من مخرج واحد والشاذ يفتح  
ما بكسر كذا كالمشارح والشاذ بكسر ما يفتح كمد يكر ب فان القياس يقتضي أن  
يكون معدى لا نظيره من التكررات المعتلة اللام بلزمه الشخ كرم يوم سبي والشاذ  
يفتح ما يعل كدين وكوزة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والياء  
أفأوال الشاذ باعلال ما حقه التصح كداران وماهان والقياس دوران وموهان

فخرج بالمعين التكررات  
وبما هذه بقية المعارف فان  
الضمير صالح لكل  
متكلم وشاغل وبغائب  
وليس موضوعا لان يستعمل  
في معين خاص بحيث لا يستعمل  
في غيره لكن اذا استعمل  
فيه صار جزئيا ولم يشرك  
أحد فيما أسند اليه واسم  
الاشارة صالح لكل مشار  
اليه فاذا استعمل في واحد  
لم يشرك فيما أسند  
واحد أو الصالحة لان يعرف  
بما ذكره فاذا استعملت  
في واحد عرفه وقصرته على  
شئ بعينه وهذا معني قولهم  
اما كليات وضعها جزئيات  
استعملت لا بتقسيم باعتبار  
تشخصه وعدم ذلك إلى  
قسمين لانه (المتشخص)  
وهو ما وضع لعين في الخارج  
لا يتناول غيره من حيث  
الوضع (الزبد) وشبهه  
فدخل العلم العارض  
الاشارة كهر ومسمى به  
كل من جماعة وهو ما  
مرتجل وهو ما استعمل  
من أول الامر علما كعاد  
وقهس وموهب ومنقول  
وهو الغالب وهو ما استعمل  
قبل العلمية في غيرها

يكونان وطوفان ودوران (قوله كزيد الخ) الأول منقول من مصدر والثاني من  
 اسمين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع  
 والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لصفته ان هذا غير صحيح لوجهين  
 أحدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من أصمت واما ان يكون من صمت فالذي  
 من أصمت مفتوح الهمزة والذي من صمت مغنومها ومضغوم الميم وأصمت  
 بخلاف ذلك والمتقول لا يغير والثاني انه قد قيل فيه أصمت بهاء التأنيت ولو كان فعل  
 أمر لم تلحقه هاء التأنيت وإذا التفتي كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال  
 في غير العملية تعين كونه من تعجلا انتهى وبجواب بانه جاء في صمت بصمت بكسر  
 الميم أيضاً ولا حاجة له عوى الرضى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كبير اما بغير  
 لفظها عند النقل ولحقاق الهاء له اعلام بانه فارق موضعهم من الفعلية والسابع من  
 جملة فعلية والثامن من جملة اسمية ولم تتبع التسمية بالمتقول من الاسمية وانما قامه  
 النحاة بقي ان حكم المتقول من جملة الحكاية كما في الاوضع وغيره وفي حواشي  
 المتوسط لابد من انصافه جعل الشارح مثل تأبط شرعيا من قبيل المبنيات المحكية  
 على بناءها فيقول والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما لم يسبق له عتت  
 فسمارها من مبنى الاصل وان كانت أجزاؤها عربية واما اذا جعلت علما فقد صار  
 المجموع اسما واحداً مستحقا لان يعبري الاعراب على آخره كعربك لكن لما  
 كان الجزأ والآخرين تأبط شرعيا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية  
 امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديرية فيكون من المعربات  
 التقديرية لا من المبنيات لمكن الحكاية تقتضي التعدد في أجزائها الجملة فلا يلاحظ  
 مع ذلك كونها اسما واحداً فلا يحكم عليها بفتح العرف (قوله وهو ما وضع لمعين  
 في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله في الذهن يخرج ما خرج به لا ان يادة من  
 بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضاً (قوله أى ملاحظ الوجود فيه) خرج  
 به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع اسماء الاجناس  
 الذكورات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه مانه في اسم الجنس  
 النسكرة مذهباً أحدهما انه موضوع لا فردا للتشريع وعلى هذا الاشكال  
 لان علم الجنس ليس موضوعاً لفرد بل للحقيقة وثانها انه موضوع للماهية  
 وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور والذهبي  
 وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قامت الواضع اذ اوضع انظمة بازامه معنى لا بد  
 ان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاني زيدا لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله  
 ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور والذهبي وان كان حاصل لم يلاحظ في النسكرة

كزيد واسم وحادث وشعر  
 ويشكر وأصمت وشاب  
 قوماها وزيد منطلق  
 (أو جنسي) وهو ما وضع  
 في الذهن أى ملاحظ  
 لوجود فيه (كاسامة) علم  
 مسبق أى الماهية الجامعة  
 في الذهن فهو في التعيين  
 كاسم الجنس المعترف بلام  
 الحقيقة فهو ان اسامة أجزا  
 من ثعالة غير لغة قولك الاسد  
 أجزا من الثعالب

بجذلاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تعتبر من التعريف وثبوت المزمع يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن وليس مغاير له الا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين ليعتبر عن سائر الصور الذهنية اذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع لان هذا غفلة عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح لو قيل أى موجود الوجود فتدبر (قوله يقال أسد أجراء من ثعلب) جعل الجراء انظر الى نفس الماهية بدون الملاحظة لا لافراد لا يخرج من خفاء (قوله أى بلا تعيين) أى بلا ملاحظة تعيين كعلم خاص (قوله بلا قيد) أى بلا اعتبار قديم وحديث وغيرها ودخل في غيرها قيد التعيين الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه (قوله بالا اعتبار) أى اعتبار الواقع لان الدلالة انما تتوقف على اعتبار دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا لم يلق دل على معناه الوضعي اعتبره المتكلم وأرادهم لا (قوله ومنها في الابهام الخ) الا ان التسمية قد بدلت ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة فتحوادخل سوقا بخلاف المعروف فتحوادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والعضوية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كما مضى ووصف بالقرينة فالجذر وذو اللام ينظر الى القرينة سواء والنظر الى أنفسها مختلفة فان (قوله ان كانت من حيث اشتغالها على الماهية) أى مع قطع النظر عن الشخص (قوله حقيقة) أى لانه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء وهذا مبنى على المرجح من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي اما على مقابلته وهو انه وضع امردهم فلا يستعمله معروفا بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معتبر ضاهي الطلاق السعدانية حقيقى لانه اذا كان موضوعا لفرد منهم من افراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة اراد به مفهوم المسمى من غير اعتبار اما صدق عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعاً وفيما ذكره الشارح بحث وهو ان التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد كيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الفرض الطلاقة من حيث الحقيقة بشرطها كما مرحت به عبارة ولا يخفى في ان مال هذا هو الطلاق على الحقيقة بشرطها في شدة من الفرد المعين او المهم فلا اشكال واوردان قضية توقف كون الاستعمال حقيقة ما حيث كان هذا الحمل على الحقيقة مجازية زيد في تخويز يدحيوان حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتغاله على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد واجيب بفتح اقتضائه ذلك بل انما يقتضى

ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجزاء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كتنسبه من آل والاضافة والصرف مع سبب كالتأنيث في أسامة وثمالة وبهي الحال منه كهذا أسامة مقبلا وعدم نعتهم بالسكره واما علم الجنس التسمية العبر عنه في الاصول بالطلاق فهو موضع للماهية مطلقا أى بلا تعيين كأسد اسم الماهية السبع يقال أسد أجراء من ثعلب كما يقال أسامة أجراء من ثعلب ويعبر عنه بالسكره ايضا يمكن الفرق بينهما بالا اعتبار ان اعتبار في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد يسمى اسم جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة السابقة يسمى سكره ومنها في الابهام المعروف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين فتوان رأيت الأسد أى فردا منه ففرد منه ثم استعمال علم الجنس أو اسمه مع رفاً ومذكراً في الفرد المعين أو المهم ان كان من حيث اشتغاله على الماهية حقيقة والا فعجاز ومن العلم ما كفى به عنه

مجارية لفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه  
من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لا علمان من باب  
اسماء لان فلانها على كل علم منها فهم موضوعان لحقيقة اعلام اناسي من عقل  
فان لها حقيقة ذهنية كان الجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسما وما تشكّل  
كونها عليا لما ذكر بأنهم ألقاها فاذا قلت قال زيد جاني فلان فمعنا جاني مسمى  
فلان وانما سمى فلان ولفظ وليس هذا كزيد في جاني زيد لان مسماه ذات واجب  
بان معني جاني فلان جاني مسمى مسمى فلان فكذلك الاسناد الى لفظ زيد والمراد  
مسماه صرح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطلقة)  
أى التي لم يقدّر بعدد ودمد كورا ومحمد وف وانما دل بها على مجرد العدد والدليل  
على علميتها ان كلامها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشبهة فاذا انضم الى العلمية  
ما يتبعه منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله  
والاصح ان أسماء الايام الخ) هذا مذهب الجمهور فافهم قالوا انها اعلام توهمت  
فيها الصفة فدخلت عندها ال التي للعج الصفة ثم غلبت فصارت كالديران ما سبت  
مشقة من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وبقاها من الواحد والثلاثي  
والثلاث والرابع والخامس وقال المبرد انها غير اعلام ولا ماتها للتعريف فاذا  
زالت صارت تذكيرات (قوله وان التسمية الخ) أى والاصح ان التسمية غير مطلقة  
لا يطلها وقيل يطلها تصغيرا لترخيم ورد ابن جني بقوله \* وكان حرب  
في عطاء جامدا \* يريد الحارث بن وعله قال فلو كان منكرا لادخل عليه آل  
(قوله أو جنسيا) لا يلزم جريار جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف في حواشي  
الافقية ما نصه وفهم من هذا أعني الاقتصار على التمثيل بالكنية والاسم ان اسم  
الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو  
ما أشعر الخ) أى باعتباره فهو هو الأصل فان ذلك قد قصد تبعه قاله السيد في حواشي  
الاصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار القاب بالمدح انما هو من جهة ان له فهو ما  
آخر يلاحظ في الجملة وبلغت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل  
المقصود هو المعنى العلى وهو الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير  
على لم يتصور فيه اشعار فانه ما يدعى على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد  
بهقة كمال كما اشتهر جاتم بالجو فانه يشعر بذلك السكال فيلزم أن يكون اقبا والقرامه  
به يدعهم اذ اسمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشهار لا مانع من كونه اقبا وهذا  
يعلم وجه التعبير بالعدد دل أو وضع لأن العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد  
اشعار قوي بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضى وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا

كفلان وفلانة وكذا بعض  
الاعداد المطلقة والاصح  
ان أسماء الايام اعلام  
ولامها الملح وان التسمية  
مطلقة لا يطل العلمية (و)  
العلم (هو) باعتبار ذاته  
شخصيا كان او جنسيا (اما  
اسم) وهو باعتبار الكنية  
واللقب (كثلاثا) من زيد  
وأسماء (أو لقب) وهو ما  
أشعر برقة المسمى (كثري  
العايدن) أو بضمته كبطه  
(أو بضمته كبطه)

من تفسير اللقب والمكنية صادق على نحو أني الخدير وأنني اهب فيلزم أن يكون  
 بينهما محمول وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو كرز والمكنية  
 في نحو أني بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق بين المكنية واللقب  
 بالحقيقة فاشبه بجار بعض المكنى بالمدح أو الذم لا بصفة قول الشارح والفرق بينهما  
 وبين اللقب المحمول على غير مادة الاجتماع بقى هنا شئ وهو ان ظاهر كلامهم ان  
 ما أشعر بما ذكر انب وما صدر بما ذكر ككنية وان وضعه الايون ونحوهما ابتداء  
 والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على  
 أمر آخر بقية في تكتيته بأني القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسم لا كنية وقد  
 يقال ان الفرق بين الاسم وبين ما اعتنى بأري أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل  
 في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلى أي لا شمارهما بالمدح اشعارا فويا  
 وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر باب أو أم كنية مطلقة ثم يعتبر  
 الاشعار وعليه تكون الاقسام متباينة ولا يكفي في تباينها اعتباران ما وضع أولا اسم  
 ثم ما استعمل بعد ذلك ان اشهر لقب أو صدر كنية لانه يبقى ان ما أشعر ومصدر كاني  
 الخبر يصدق عليه تعريف الأخيرين فتفطن (قوله وهي ما صدر باب أو أم) أي علم  
 مركب مضاف مصدر بذلك فخرج بالضاف نحو قولك اب ز يدجاء اذا سميت به  
 أو أبو زيد قائم اذا سميت به فان الأول لا إضافة فيه والثاني الاضافة لحز العلم لا لكاه  
 وزاد النضر الرازي في العلم الجنسي مصدر بابن أو بنت كبن دابة للغراب وبنت  
 طبق انوع من الحيات (قوله تصريح بتلقيب الاناث) فيه نظر فقد مر حوا في قول  
 امرئ القيس يوم دخلت الخدر خدر عنيزة \* بان عنيزة لقب فاطمة المأداة على  
 طريق الترخيم في قوله افاطم هلا وبان ماء الحية لقب أم المنذر اشهر به  
 وورد ان لقب الصديقة رضي الله عنهما حميراء (قوله ويؤخر اللقب الخ) لانه في الغالب  
 منقول من اسم غير انسان كبطه بلوقم توهيم ان المراد معناه الاصل وذلك مأثور  
 بتأخيره فلم يعدل عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلامة مع شئ من معنى التعت  
 فلواتي به أولا لا عنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيره عن المكنية أيضا  
 واختاره بعضهم وقصيته أيضا ان المكنية التي من افراد اللقب كاني الخبر على ما مر  
 يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المسانعة اذا اجتمع مع مقتضى  
 (قوله غالبا) احتراز عن قوله بان ذا الكلب عمر احبهم حسبا فان تقديم اللقب  
 شاذ وعما اذا اشهر واللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كائنه ابن الانباري  
 ومنه نم السبع عيسى وقول الشاطبي وقولون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان)  
 قال شيخنا العلامة أو توكيد اوله من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد

وهو ما صدر باب أو أم  
 (كأنى عمرو وأم عمرو)  
 قال الرضي والمكنية عند  
 العرب قديمة قصد من التظيم  
 والفرق بينهما وبين اللقب  
 معنى أن اللقب يدح المكنية  
 به أو يذم معنى ذلك اللقب  
 بخلاف المكنية فانه لا يعظم  
 المكنى بمفاتها بل بعدم  
 التصريح بالاسم فان بعض  
 الفروع تأنف من ان  
 تتخاطب باسمها فائدة  
 ليس في كلامهم تصريح  
 بتلقيب الاناث وانما  
 صرحوا بكنتهن (ويؤخر  
 اللقب) في اللفظ (عن  
 الاسم) غالبا اذا اجتمعا  
 ويحتمل (بانه) في اعرابه  
 بدلا أو عطف بيان (مطلقا)  
 أي سواء كانا مفردين  
 كسميد كرز أم مركبين  
 كعبد الله زين العابدين أم  
 مختلفين افسراد أو تركيبة  
 كزبد زين العابدين وعبد  
 الله كرزو كيعوزا لا اتباع

يجوز أن قطع من التسمية ما يرفع خبر المبتدأ المحذوف جوازاً أو نصبه (٢٢٠) مفعولاً لفعل محذوف (أو محذوفاً

بإضافته) أي الاسم إلى  
 اللقب جوازاً إما إذا بالاول  
 المسمى والثاني إلى الاسم ان  
 أفرد أو ذلك (كسعيد  
 كرز) فيجوز فيه حينئذ  
 الاتباع للأول وهو الأقبس  
 والقطع عنه كالأول كان مركباً  
 والاضافة حيث لا مانع منها  
 وهي الأكثر وجهور  
 البصريين وجوزها أخذوا  
 من اقتصار سيبويه على  
 ذكرها أو واقعهم من ثالث  
 في الألفية وخالفهم في  
 التسهيل واعتد في شرحه  
 من سيبويه بأن الاضافة  
 لما كانت على خلاف  
 الأصل لان الاسم واللقب  
 مدلولهما واحد فيلزم من  
 اضافة أحدهما إلى الآخر  
 اضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج  
 إلى تأويل الأول بالمسمى  
 والثاني بالاسم حتى يخلص  
 من اضافة الشيء إلى نفسه  
 والاتباع والقطع لا يجوزان  
 إلى تأويل ولا يوقعان في  
 محضافة أصـل بين سيبويه  
 استعمال العرب للاضافة  
 إذا لم يندلها إلا اسماع  
 بخلاف الاتباع والقطع  
 فأنهما على الأصل واستغنى  
 بالتمية عليهما عن التنية  
 عليهما وإذا اجتمع الاسم والكسبة أو الكسبة واللقب كتبت في تقديم أحدهما بالخيار  
 اعتناع

اللفظي حيث قالوا فيه إعادة الأول بلقطه أو مرادفه واللقب مرادف للاسم قال في  
 بعض مشايخنا عمل اللقب لمّا أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يرفعوه ولو كيدا  
 فأورد عليه الكسبة التي لم تشعر بشيء من ذلك فالترجم اعرابها أو كبدل كادان  
 يعين فيها ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم إلا أن يكون أشهر  
 من الاسم فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج إلى شعور (قوله يجوز القطع الخ)  
 ظاهره جواز قطع البديل وعطف البيان وسبق في باب البديل النص على أنه يقطع  
 جوازاً ووجوباً واستحساناً أو ما البيان فلم أر زناً فيه والظاهر أنه كالبديل لأنه أخوه  
 فلا حاجة لقول بعضهم أنه ليس قطعاً اصطلاحياً بل يرفع رفعاً مستقلاً أو نصب  
 كذلك إذا البديل والبيان لا قطعان الأشياء تنحكي عن بعضهم في البيان ومسئلة  
 في البديل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك الأعمى القطع اصطلاحياً  
 (قوله محذوف جوازاً) قياس ما قلناه في التمت المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفاً  
 وجواباً وكذا الفعل وإن سككت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله  
 أو محذوفاً بإضافته) أي بسبب اضافة الاسم إليه فلا يبقى أن الخافض على الصحيح  
 هو المضاف لان السبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين  
 (قوله مرادفاً بالاول المسمى والثاني الاسم) أي فهم من اضافة المسمى إلى الاسم  
 فعني جائز سيبويه كرز جاعني لقب هذا القب وانعكس ويجعل من اضافة  
 الاسم إلى المسمى قال الرضي لأنه لم ينسبون إلى الأول ملاحظاً تقع نسبة إلى اللاحق  
 نحو ضربت سعيد كرزاً انتهى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون إلى الأول  
 ملاحظاً تصح نسبة إلى المعاني نحو كتبت سعيد كرزاً فليتأمل أقول هذا شيء خارج عن  
 القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم كل حكم ورد على اسم فهو  
 على مدلوله الاقرسته (قوله ان أفردا) قضيته امتناع الاضافة إذا كان الأول مفرداً  
 والثاني مركباً والوجه خلافه فآل الرضي حيث قال وإن كانا مرفدين أو أحدهما  
 جاز اضافة الاسم إلى اللقب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز أن يكون مركباً  
 كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) السكرز للشم والحدائق  
 (قوله وهو الأقبس) لعل وجهه الألفية ما يلزم على الاضافة من المحذوران الآتي  
 في رد اعجاب الاضافة (قوله حيث لا مانع منها) مان كان مانع من الاضافة كان  
 في الأول آل فليس الا اتباع وفقاً نحو الحارث كرز ذكره أبو حبان وغيره  
 والحصر انما في لا الاضافة والافاق قطع جائز كما وصرح كلام الشارح إذا لا مانع  
 منه (قوله بين سيبويه) جواب لما في قوله بان الاضافة لما كتبت الخ (قوله كتبت  
 في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم ان مقتضى تعليق تقديم الاسم على اللقب

امتناع تقديم القلب على الكنية راب الكنية التي من افراد اللقب كاللقب المحض  
 بالاشارة \* هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه أوله الا ان تمر به العين  
 والقلب وغيره لا يعرف الا بوجه واحد ولا يتقبل التذكير بطريقا خلافا للضمير  
 والعلم (قوله علي حذف مضاف) لا ضرورة الى ذلك لان الاسماء الانية كما تسمى  
 بأسماء الاشارة تسمى بالاشارة فلها اسمان (قوله واشارة اليه) أي حسية بالخوارج  
 لأعقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الأولى فلا يرد ان الضمير يشار به للعهد  
 عليه والمظهر التسمية يشار به الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد  
 معين فلا يطرأ تعذر يشار به الى ان تكون أي الاشارة اليه من جملة  
 الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له كإيدل عليه اخراج اسم  
 الاشارة بمطابقا من تعريف العلم باسم معين التسمية مطابقة لو كانت من جملة الموضوع  
 له لم يصلح لذلك لان جزء الشيء لا يكون قرينة على تعين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية  
 التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار بهذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان  
 أشبه بها التي غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فتصير كالمشاهد قال الرضي  
 اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعمله فيما لا يدرك  
 الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما  
 بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعد أعني ذلك ونحوه ان كضمير  
 الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع اليه قبله  
 تنهي واما ما لم تصر بهما للقرينة البعيد مع تصر بهما بالوضع له الا ان يكون  
 نحن يرى الوضع في المجاز والاشارة المحدودة للاستلزامية الواقعة في التعريف  
 لغوية فلا دور (قوله ان لم يرد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا  
 اقليل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كيدوهند ونحو ذلك (قوله للذ كر المذ كر)  
 أي ولو حكمنا بوجه نول ذلك الجمع رذ الفريق وقال المصنف في حواشي الالفية وقد  
 يشار بها الى الاثنين ونحوه وان بين ذلك والى الجمع كقوله \* وسؤال هذا الناس  
 كيف لم يد \* والى كل شيء وذلك في حيزا على القول بأن كلامها باق على أصله ولا  
 يرد على كونها للذ كر قوله

ثبتت نعمي على السجرات زاوية \* سقا ورعي الذالك العائب الزاوي  
 لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الترخيم الى الاشارة للصيغة مثل ذلك  
 الكتاب مردود فبال الصيغة ذكرت (قوله وذى) تكسر الذال ثم ياءا ككتبة عن  
 ألف ذ (قوله وذو) فقلب ياء ذى ما عرفت فالياء ثم أجرى الوصل بحجرا  
 (قوله وذى) بناء مكسورة متلوقة عن ذال ذى فباءا ككتبة فبهاء الجمع بين البدلين

وبناءه الآخر معر بابا غيراته  
 مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع  
 الثلاثة وقدمت الكنية  
 على الاسم ثم حىء القلب  
 فيظهر وجوب تأخير القلب  
 عن الكنية كما يؤخذ  
 من كلامهم وان لم أر  
 في ذلك نقلا لانه يلزم من  
 تقديمه على ما حينئذ تقديمه  
 على الاسم نفسه وهو ممنوع  
 (ثم) الثالث من المعارف  
 (اشارة) على حذف مضاف  
 أى أسماءها حذفه  
 للقرينة الدالة عليه وهي  
 ما وضع تسمى واشارة اليه  
 والاشارة اما المفرد مذ كر  
 أو مؤنث أو لمثى كذلك  
 أو الجمع كذلك فهذه  
 ستة الاقسام اكتفوا  
 بالاشارة الى الجمع المذ كر  
 والمؤنث لفظ واحد فصارت  
 الاقسام الاربعة لاسماء  
 الاشارة بحسب من هي له  
 خمسة وان تعددت ألفاظها  
 بعضها كالمسيحي (وهي  
 ذال) للذ كر المفرد (وذى  
 وذو ذى

اتاء والياء (قوله وه) بناء مكسورة مقبولة عن ذال فهاء (قوله وتا) بقلب  
 ذال ذاتاء (قوله بالاختلاس) أى بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشتباع  
 (قوله بالضم) قال المصنف في حواشي القيد هل في السهم مضبوطة بكسر التاء  
 واست على بقتين من ذلك فان صح قسكون حركة التاء الساكنين وهو ظاهر كرفقاني  
 وقال أيضا الإشارة ذوالياء لا تثبت وهى التاءى امرأ ونحوه بحذف تاء الفرق  
 وليست بصفة (قوله المفرد) أى ولو كالحجة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة رذى  
 الطائفة (قوله وذان وتان) اما دار فتثنية ذوا أمثان فتثنية تالاميرين أحدهما  
 ان يكون المؤنث كذلك وناظريه ذالمتسكن هى المثناة دور غيرها والتانى انها  
 التى تثبت فى أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف للساكنين وزعم السيرافى  
 انه يصلح ان يكون تثنية لتساوق وه وانهم لم يشترطوا ذى هذه الثلاث لتبس المؤنثان  
 بالذكورين (قوله ويشار بالاول منهما للمثنى الخ) جعل المثنى فى كلام المصنف  
 بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين  
 فى الاول وتجرورين أو مفعولين فى التانى ومجتمعا ان المعنى وذان وتان ثابتان  
 للمثنى فى حالة الرفع وذين وتين ثابتان فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا  
 ونصباً من ثوب الجزى اسكبه (قوله والاصح الخ) أى لقيام صلة البناء فيها كما  
 فى المفرد والجمع وهى صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لزم ذيان  
 والحوار انهم خالفوا تثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المغرب  
 المبنية عليه تمييزاً بينهما فهى صيغة مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر  
 ولا سند له الا ما ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغة تثنية فالتثنية التى هى  
 من خواص الاسم معارضة شبه الحرف كما عارضت اضافة أى شبهه فأعربت  
 ودعوى ان هذه الاءاء مما توغل فى شبه الحرف ومشابه ذلك بمعزل عن الاعراب  
 ممنوعة لانهما فارت سائر المبنيات ببعض تعريفها ألا ترى انها تثبت وتنت  
 بها ونحوه (قوله وأسماء الاشارة ملازمة لتعريف) لان مالاً ابينع انها  
 لا تقبل تقدير التنكير وان لم يقبل التنكير (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) حاصله  
 الاعتراض عليه بأن ساذكره ملحق من قولين ويحاج بأن الوصف بصورة المثنى  
 لا ينافى أنه مثنى حقيقة اذ به صدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية امرانه  
 موهم فالتلفيق ممنوع (قوله بمدود او مقصورا) حالان من أولاً ونحى عالين  
 متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصود والممدود ضربان من  
 ضرب الاءاء المتكثرة لا يقالان فى الافعال والحروف فقوله هم وهؤلاء  
 مقصور وممدود تسحق فى العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فبهما قالوا ذلك مع ما فى

وته) باسكان الاء وهى  
 وتمى وتا وذوته بالاختلاس  
 وذات بالضم للمؤنث المفرد  
 (وذان وتان) ويشار بالاول  
 منهما للمثنى المذكور  
 وبالتانى للمثنى المؤنث  
 ويعربان (بالالف رفعاً  
 والياء جر أو نصباً) عند  
 المسائل فتثنيتهما حقيقة  
 والاصح وعليه ابن الحاجب  
 انهما مبنيان بجى بهما على  
 صورة المثنى وليسا مثنيين  
 حقيقة لان من شرط التثنية  
 قبول التنكير كما مر وأسماء  
 الاشارة ملازمة لتعريف  
 فى حالة الرفع وضعا على  
 صيغة المثنى المرفوع وفى  
 حالة الجر والنصب  
 وضعا على صيغة المثنى  
 المجرور والنصب وكلامه  
 الاوضح عند أنواع الشبه  
 بمعنى ان ثم لتا قولاً يقول  
 باعتبارهما مع عدم تثنيتهما  
 ولا فائز به تبه عليه العلامة  
 خاله (وأولاً) بمدوداً  
 ومقصوراً



جاء التنزيل نحو هؤلاء عبادي  
واقصر لغة أهل نجد من  
تيم وقيس وريعة وأسد  
ذكر ذلك الفراء في لغات  
القرآن ولم يخصه بقم كاهو  
صريح عبارة الأوضح  
والأكثر مجيئة للغة لا وقد  
يجسأ فيهم كقوله  
والعيش بعد أوائل الأيام  
وهذه الألفاظ المتقدمة في  
المشار إليه القريب (و) اما  
(البعيد) فيشار إليهما  
بصن ملحقة وجوبا  
(بالكاف) الحرفية في  
الآخر تدل على البعد ولا  
فرق في السكاف بين أن  
تكون (مجردة من اللام)  
في جميع أسماء الإشارة  
(مطلقا) أي سواء كان  
المشار إليه مفردا أم متنى  
أم مجعوعا وهذه السكاف  
تتصرف في السكاف وتصرف  
السكاف الاسمية غالبا  
اليتين بها أحوال المخاطبة  
من أفراد وتثنية وجمع  
وتد كبر وتأنيت كالتين بها  
لو كانت أسماء تفتح لاذكر  
وتكسر للمؤنث وتصل بها  
علامة التثنية والجمع  
فلهذا طاب خمسة أحوال  
وان كان أصلها ستة وتند

أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله  
لجملتهما) أي موضوع لجماعة المذكور والآن فالمراد بالجمع الجماعة وهي  
الأحاد المجتمعة لتلايتهم ان أولا جمع أو المراد بالجمع الأفراد المذكور والمفرد  
المؤنث لا لجمع ذين وتدين لأن أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه الجمع مجازا (قوله  
والعيش الخ) يحذف بيت طر يرصد به ذم المنازل بعد منزلة اللوى \* وبعد متعلق  
بمحذوف حال من المنازل على تقديره ضاف بين الظرف ومجروره أي كائنة بعد مفارقة  
منزلة اللوى واللواء أحد ودون قصره للضرورة والشاهد في أولئك حيث استعمله  
في غير العلاء وهو الأيام ويرى الأقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا  
بالكاف) قضية الملاحقة ان السكاف تلحق بجمع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بأنها  
لا تلحق منها الا في تناوذي قالوا تيتك وتلك وتيتك بكسر التاء في التلافة وتيتك وتلك  
بفتح التاء فيهما وتلك وذلك فقد أوردتها الرخمشى وابن مالك في الصحاح لا تفرق  
ذلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار لأقرب ذواللام أعظم المشير نحو وما تلك بعيتك  
باموسى واعظمة المشار إليه نحو ذلكم الله ربى ونحو ذلك لكن الذى لمنى فيه بعد أن  
قأن ما هذا اشرا والمجلس واحد لانه كان عندها أعظم منزلة منه عندهم ويستعار  
لأبعد المجدد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعارفان مشارا  
بهما الى ما وياه كقوله تعالى ذلك تلوه ثم قال ان هذا هو الواقص كذا في الجامع  
وفي الرضى وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلافظ الغائب  
وذلك اذا كان المشار اليه لفظا معروفا لانه باللفظ به زال سماعه كقوله تعالى  
كذلك يضرب الله للناس أمثاله ثم المشار إليه ضرب المتسل الحاضر وقد ذكر  
البعيد بلافظ القريب تقريرا لمصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله  
تصرف السكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم باشباع ضمة الكاف  
كقوله \* وقد يكون القول الا ذلك (قوله غالبا) إشارة الى اللغتين الآيتين (قوله  
خسة أحوال) أي وان كان أصلها ستة وقوله ذلك خمسة وعشرون أي حاصلة من  
خسة أحوال المشار إليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطبة الخارجية ولا شك  
ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية  
للمشار اليه في الاحوال الخارجية للمخاطب فلا ضربت الاحوال المقلبة  
لاحدهما في الاحوال العقلية للآخر وأسقط القسمين المتداخلين لزم أن تكون  
الاقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى به فمهم وذلك لانه اذا ضربت  
السة في مثلهما حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنا عشر وبقي ستة باثني عشر  
فأثبت ان هذه طريقة صحيحة في الحساب فالموجب لاختلافها وقد بحثت مع

تقدم ان المشار إليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون ضرورة بحسب التسميم الوضحي

جماعة من الفضلاء فلم يحجبوا بشئ في ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في  
 الستة بل في خمسة فقلت يلزم ان تكون الاقسام الخارجية ستة وعشرين والله اعلم  
 قوله وانما حكموا بالحرفية فيه انه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بل يدل  
 أن ضمير الفصل اسم على الاصح ولا يحل لمن الاعراب ثم في الحصر نظر فقد قال  
 بعضهم والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فهم انما تغردت عن معنى الاسمية  
 ودخلها معنى الحرفية في افادتها معني في غيرها وتلك الفائدة هي كون اسم الإشارة  
 الذي قبلها محاطا بابه واحدا أو معني أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع  
 انه بقي فيه انصرف الذي كان له في حالة الاسمية وأو رد الرضى عليه اننا انما نسمي  
 كثير فمفيدة للمعنى في غيرها كما سماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها  
 ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك  
 وأجاب بان بينهم ما فرقان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى  
 معنى في غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للعرف هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره  
 وقال أيضا ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهرات متاع وقوع الظاهر موقعا ولو  
 كان اسما لم يتعق ذلك كافي كاف ضرب ثلث قوله الثمانية افرادها مفتوحة الخ فمنه ذلك  
 خير حكم وجه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لئلا التمتع ان  
 المراد الجميع أو انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكله قيل يا فريق  
 أو يا جميع وعلى هذا يجوز لافرادها التأنيت تأو بل الثمة والفرقة وقال الرضى  
 وقد يستعمل ذلك في موضع ذلككم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك  
 ادنى أن لا تقولوا كما يشار بها لواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى  
 الجمع كقوله تعالى كل ذلك كاسيةم تأو بل المسمى والجمع بالذكور (قولهما) أى  
 باللام وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم  
 يقص وانما حركت بالكسر لساكنين وكذلك في تلك لان الياء التي بعدها الفتحة  
 قريبة من الالف في الخففة وأما تلك فادخلت اللام التي فيها على في ولم تحرك الياء  
 بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين  
 وأما ذلك بقاى أفع ياء فلهة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك  
 مشكلى لانك تقول ان ذا الإشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف  
 زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قواهم ولمك أن لا تقول ذا للبعيد  
 لان الذي أفاد البعد اللام وكلمته لبراء فان قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل  
 الخطاب الامع البعيد قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل الامع ومع المتوسط ولم  
 يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الإشارة

الكاف في ذلك لعدم محل  
 اها من الاعراب لا تداء  
 الرابع والناصب والحرف  
 الجار وانما المضاف لان  
 أسماء الإشارة لا تصاف  
 لانها لا تقبل التنكير  
 والمضاف لا بد ان يكون  
 تذكر حتى لو كان معرفة  
 نوى تنكيره لاجل الانساق  
 وفي الكاف المذكورة ثلاث  
 لغات الاولى ان تختلف  
 لاختلاف أحوال الخطاب  
 وهذه هي الفصحى الثانية  
 افرادها مفتوحة في  
 الاحوال كلها فيكون  
 المقصود بها على هذه اللغة  
 التنبيه على مطلق الخطاب  
 فقط الثالثة افرادها  
 مفتوحة في التذكير مكسورة  
 في التانيث فلهما على هذه  
 اللغة حالتان أو (مقرونة)  
 تلك الكاف (هما) مبالغه  
 في البعد (الا) في ثلاث  
 مسائل (في المسمى مطلقا)  
 من غير تقييد بلغة دون  
 أخرى ولا فرق بين تنبيه  
 المذكور والمؤنث (وفي الجمع  
 في لغة من مذهبه) وهم  
 الجعازيون دون من  
 قصدهم أهل نجد كدوس  
 سبعة وأسد وأما بوقيم

اليه بحرف الخطاب لبقية ظ له ويثبه لمحله فالكاف في ذلك بمنزلة أن تقول ذاباز يد  
فأفهمه كذا في التذكير لأصناف وفي قوله ان قامت حرف زائد وال على البعد نظر لان  
الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكداً لبعد  
الحاصل بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناطم مانصه ومن ثم اتجه لناظم في  
التصريف الحكم بأن اللام زائدة ولو كانت لا بعد كما قيل كانت حرف بمعنى بمنزلة  
الكاف وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما  
كلمة وذلك كبر السبكي قولاً غير بيان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثاً أقوال المجرد  
التوكيد لبعد المشار اليه بعد الخطاب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنية  
على أنها لا تدل على معنى أصلاً والتأكيد (قوله لا يأتون باللام مطعماً) يستثنى  
منه الجمع كما صرح به الأشموني في شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموزة) قال  
الهاميني ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء  
وألف ثم تذكر وأضيف الى التثنية ليتضح المراد به كقوله \* عاز يدنا يوم النقي رأس  
بكلم \* ولا يصح أن يضطربهم همزة بعد الألف إذ ليس لناها، تسكون لتثنية أصلاً  
واعلم أن دخولها للتثنية المجرد من الكاف كثير والمفردون بها قليل وانها لا تدخل  
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على  
المفردون بالكاف في المثني والجمع فلا يقال هذانك ولا هؤلاءك قال أبو حيان وهذا  
بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الأمر تبتان وقد ورد في السماع بخلاف من قال  
في قوله \* من خير ليا يكن الضال والعمر \* وهو أصح غير مؤلاً وقد يجب بأن كلام ابن  
مالك فيما يكون مطرد أو هو هذا لا يرد ضرورة ويتخلفه وأنه يجوز فصلها التثنية  
من اسم الاشارة المجرد من كاف الخطاب بأن واخواته من الضمائر كثير انحر  
ها أنتم أولاً ولا يقال ها أناذ لأن لا نه غير مجرد ولما قلها قائل وأماها أنا ذلك  
فمتمم عن أصله ولذا وقع الفصل كثيراً بالأكاد، فخوراً كذا عرشك \* وما هكذا يا بعد  
تورد الابل \* وقد تستعمل على الأصل كقوله \* ولا هكذا الذي هو مطلوب \* وباسم  
الله تعالى في التسم عند حذف حرف الجر من متخولها الله ذاقا لقطع الهمزة  
ووصلها وكلامه امع اثبات الاقدم من غير ما وحذفها وغير ذلك قليل على ما قاله  
الهاميني والذي في الرضي والتسليم أن الأصل غير الضمير قليل (قوله كراهية  
كثرة الروايد) علامة تنوع اللام في هذه المواضع الثلاثة وقيل علمه لأنها تدل على  
قرب المشار اليه واللام على بعده وهو منتهض بالكاف فانها تتجمع مع هاء وهي للتوسط  
أوالبعد وقيل لأنه يشوهم أنها ما كلمتان ها كلمة وكلمة (قوله لسن الجمعه وراخ)  
وردة ابن مالك بأشياء منها أن الشاعر قال

لا يأتون باللام مطعماً (وفيها  
تقدمه) من أسماء الاشارة  
(ها التثنية) بألف غير  
هموزة كراهية كثرة الزوائد  
فتقول هذانك ولا يجوز هذا  
لأن وجهيت الهاءها التثنية  
لأنها تثنية المخاطب على  
المشار اليه وفصلية كلامه  
انه ليس باسم الاشارة الا  
مستبتان قريب ويهدى وهي  
خبرية ان مالاً وغيره من  
المختفين لسن الجمعه وراخ  
ان له ثلاث مراتب قريب  
وهي المجردة من اللام  
والكاف وبهدى وهي  
المقرونة بهما في غير التي

أولئك قومي لم يكونوا أشابة \* وهل يوظ الضليل الأولئك  
 فأشار بأولئك وأولئك إلى شيء واحد وهو قومه فلو كان ذوا اللام لا يعيد وذو الكف  
 دون اللام لذي التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض بالحل فدل على الترادف  
 ومن أن الحجاز بين لا يأتون بهم ماعا فلو كان كمال الاكثر لم يسل ذلك وأما غيرهم  
 فتشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد وقال المرادى هذا الوجه أهواها قال  
 بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجاز بين والتبيين أن لا  
 يعلم غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد  
 فلهذا لا مانع من ذلك وكونه عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الألفية  
 والنون من دين وتين شديدا \* أيضا وتعويض بذلك قصدا  
 (الموصول) هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات على أن يطفأها المتكلم  
 على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لا اشتراط كونها معهودة له بخلاف  
 النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فعنى  
 اقيمت من ضربته على الموصولية لقيت الانسان المعهود بكونه مضرو بالث وعلى  
 الموصوفة اقيمت انسانيته مضرو بالث فتخصيصه بكونه مضرو بالث لا بالوضع لانه  
 موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجملة تكررت فكيف تعرف الموصولات  
 قلت لا نسلم تكرير الجملة ولو سلم فلنخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا  
 وطورا لا لا تخصيص في كل منهما مفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم أعم من أن  
 يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من  
 حيث هو أو في ضمن جميع الافراد أو بعضهم فلا ينافي ان الموصول يتقسم انقسام  
 المعرفة بأل وان انقسامه كذلك لا يتخرج عن كونه معرفة كالمعرف والموصول في  
 الاصل اسم مفعول واسطلاحا ماسيا في (قوله حرفي) فدل لانه أشبهه من الاسمي  
 بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك  
 وقدم غيره الاسمي لانه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أول الخ) أي ماصح أن يؤول  
 وقوله ما أول حاس ينناول خصوصه فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون ونذكر ان  
 نون والفعل المضاف اليه هو نحو هو من اعدوا هو أقرب للمقوى ويتخرج بقوله مع  
 صلتها بمصدر لانها مؤولة لامع شيء لها وأورد على الحد همة التسوية وأوجب أن  
 المراد به ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همة التسوية لا يسمى صلة والجواب  
 بان المؤول بالصدر الفعل وحده لا مع الهمزة يدل على أن الأثر لا استهتام فيه وفيها  
 استهتام لا يخفى ما فيه وأوردان العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور  
 وأوجب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأنه تعريف لفظي واحترز بقوله

وبالنون المشددة والكاف  
 في التثنية وسطي وهي  
 القروية بالكاف وحدها لان  
 زيادة الحرف تشعر بزيادة  
 المسافة وعليه المصنف في  
 شرح المعجمة ووجهه ان  
 الحاجب (الموصول) وهو  
 المعارف حرفي وهو ما أول  
 ضربان حرفي وهو ما أول  
 منع صلتها بمصدر ولم يتج

ولم يخرج الخ عن الذي الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذي خاضوا اذا قبل التقدير  
 كالخوض الذي خاضوه و يظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السيل بل  
 التفسير ولذا صرح أن يقال دخل في المصدر وغير ذلك مما يبقى أن عذم  
 الاحتياج الى البائت لا يفي صحة تعاقب العائده والمراد الثاني لا الأول وكان الأولى  
 التفسير بما يقتضيه وان الظاهر أن المترق بالمصدر الصلة فقط لا هو محو با  
 بصلته (قوله وهو أن) أي يفتح الهمزة وتشديد الهمزة وتوصل بعده ما هو أو تووول  
 بمصدر خبرها مضافا الى اسمها يعني بلغني أن زيد اذهب بلغني ذهاب زيد وكذا  
 بلغني انك في الدار أي استقرارك في الدار الخبر في الحقيقة هو المحذوف وكذا ان  
 كان الخبر جملة نحو بلغني انك زيد أي زيد بك فان جاء النصب اذ اخلت آخر  
 الاسم بعد ما انما أفادت معنى المصدر نحو الفرسية وقال المصنف بقدر ما يكون  
 وحكم الختلفة من التثنية - كم المشرقة (قوله وان) أي المفتوحة الهمزة الساكنة  
 التامة للضارع لا الختلفة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا  
 فانظر المعنى (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمرا  $\llcorner$  كثر ما يكون ما يشيا  
 ولا يشترط أن يكون عامرا نحو أعجني ما صنع من لا خاسا نحو ما جلست بدليل قوله  
 تعالى عمار حبت خلا فالسهملي وشذو صلاها بليس في قوله

أليس أميري في الامور بأنما \* بما استما أهل الخيانة والغدر

وتوصل بجملة اسمية على الاختيار ابن مالك محضا انما الجمهور واستدل بقوله  
 كادموكم تشفي من الكلب \* فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها  
 كافة لانها تكون مع صلته في موضع جزئي لم يصرف شي عما هو له بخلاف ما اذا جاءت  
 كافة ولان المصدرية تنوب عن الظرف الزماني وهو يوصل بالجملةتين مضافا  
 اليهما فاذا وصلت بالجملةتين كان في ذلك اعطاهما حكما ما هي مناسبة له حتى  
 انها ثابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جواز في غيرها (قوله وكى) وتوصل  
 بمضارع مقرونة باللام لفظا وتقديرا (قوله ولو) قال في التسهيل وصلتهما كلمة ما  
 أي فتوصل بفعل متصرف غير أمر ومقتضاه جواز وصلها بفعل مني نحو وددت  
 لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك  
 في لو فينبغي أن يفيد ومراعاة انهم لم توصل باسمية نصة لانها قد وقع بعدها أن وصلتهما  
 نحو لو انهم يادون في الاعراب وقد قبل ان موضع أن وصلتهما رفع بالابتداء والخبر  
 محذوف فقدم وصلته بالاسمية تنهنا على هذا الرأي (قوله وهو ما تقر الخ) أي  
 ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فانما انما تنقصر  
 اليها حال وصفها بما فقط وبقوله وعائد أو خلفه أي أو ما يقوم مقامه وهو الاسم

الى عائد وهو ان وأن وما وكى  
 ولو واي وهو المراد هنا بقرينة  
 ذكره في المعارف التي هي  
 أحد قسمي الاسماء وهو  
 ما ينقسم الى الوصل بجملة  
 خبرية أو ظرف أو مجرور  
 تامين أو وصف مبرج والى  
 عائد أو خلفه وهو قسمان

فمن ومشتراكا فنص ما وضع  
 للمنى واحد (وهو الذى) للفرد  
 العالم وغيره (والذى) للفرد  
 الموثب العاقل وغيره  
 (واللذان) للمنى المذكور  
 (واللتان) للمنى الموثب  
 ويعربان (بالاف رفعاً  
 وبالياء جرّاً ونصباً) عند  
 القائل بتثنيتهما حقيقة  
 والاصح انهما مثنيان حتى  
 بهما على صورة المثنى وايضا  
 منفيين حقيقة الامر وكلامه  
 فى الاوضح عند أنواع الشبه  
 يقتضى ما قلناه فى دين وثين  
 فكيف على بصيرة فى ذلك ولك  
 فى نوهمنا وجهان اثباتهما  
 محقة ومشددة وحذفها  
 والاصل التخفيف والتبوت  
 قاله فى شرح المشهور وظاهر  
 كلامه فى الاوضح تخصيص  
 حذفها بحالة الرفع (ولجمع  
 المذكور) شيان (الذين)  
 وبستهمل (بالياء) رفعاً  
 وجرّاً ونصباً ولذلك (مطابقاً)  
 ور بمجاوعة فى حالة الرفع بالواو  
 كقوله نحن الذنون سبحوا  
 الصياح وانما لم يعرب كما  
 أعرب اللذان واللتان لعدم  
 مجيئه على سنن الجموع من  
 جهة انه أخص من مفردة  
 النص بالعاقل والذى

الظاهر كقوله \* سعد الذى أضنا لحب سعاد \* كما يأتى قريباً فى كلام الشارح  
 يخرج نحو اذواذ مما يفتقد انما الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه (قوله  
 نص) أى مختص بمعنى رضى له بقرينة مقابلة (قوله الذى) أصله عند البصريين  
 لذى زيد اللام لا يشوهم أن الجملة التى بعدهما صفة لان الجملة لا تكون صفة  
 للعارفة ولما كان وزنه ووزن الصفات جازاً أن يكون صفة كان ذوالطائفة لما شاكل  
 ذو جمعنى صاحب جازاً أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفى الذى والذى  
 خمس لغات منها ثبوت الياء مشددة جارية بوقب وجه الاعراب كما فى التصريح  
 وظاهره انها تعرب على هذه الغة وبذلك شرح الجزولى وهو مشكل لوجود  
 المقضى لثباتها وائس التشديد وجاله كما قال الرضى (قوله المنذر) وان دل على  
 جماعة كلفريق والجمع المركب كذا قيل وانما يأتى لأورد ما لشرذمة المانظ  
 لا الواحد كى هو الظاهر (قوله للفرد العالم) وقع فى عبارة غيرة للفرد المذكور  
 العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمدح كالمستحيل تصاقفه تعالى لا فرق بين  
 التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث فمدول  
 الشارح الى قوله للفرد حسن لوجهين اسلامته من المطلاق المذكور على الله  
 وليكون للتعرب بالعالم فائدة (قوله والاصح انهما مثنيان) يحىى فيه  
 ما تقدم فى ذان وتان (قوله لما سر) من أن شرط التثنية قبول التكثير ومرافيه  
 (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) مرافيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة  
 الابصار أو على تبصر (قوله لجمع المذكور) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقاً)  
 أى تلبس بالياء حالة كونه مطلقاً عن التقييد بخالى الجر والنصب أى فى أحواله  
 كلها لثباته عند أكثر العرب على الفتح (قوله نحن الذنون) صدر بيت للعقبلى  
 بحزبه \* يوم النخيل غارة ملحقاً \* الذنون خبر نحن وسبحوا جعلوا واصحاباً مفعول  
 أول ويوم النخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب الذنون على هذه اللفظة  
 بلام دون لغة من أرمه الياء لانه حاله يشابهه بالحرف واللام للتعريف  
 على قول وشابهة لها على القول بأن تعربه بالعهد الذى فى العلة فأتروا عدم  
 ظهورها خطأ حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيها هو شبيهه  
 بالحروف وأظهر وما حال الاعراب لا غنا شبيه الاعراب لكن المقرر فى علم  
 الرسم أن لام التعريف تحذف من الوصول الامتنى الذى خاصة فتثبت فيه قربان  
 الجمع وبينه (قوله لعدم محبة على سنن الجموع) ظاهراً للذين واللتين جآ  
 على سنن المنهاة لفظاً ومعنى وبذلك شرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول  
 بأنهما تثنية الذنون للالتى والذى والافى تأية على سنن اللفظ اذ القياس اللذان

والتيان (قوله كذا قبل) قائله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لمتعه  
 كون العاملين جميعا العالم ويرد عليه في الحين أن المشرّد يخص بالعاقل ثم يجمع أو  
 انه غاب العاقل على غيره فجمع الجميع جميع العاقل كما قاله ابن مالك نفسه في باب  
 التبع فان قيل فلم يدرب حينئذ قلت لان ذلك لا يخرج عن نفي التبع من الجمع  
 لان شأنها أن لا يكون الواحد أعم في نفسه منها حتى يحتاج لخصص أو نحوه عند  
 جمعه وعلى بعضهم كونه اسم جمع لاجتماعه وإطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى  
 بأن الجمع دلت على سبق التنكير والذي معرفة بصلتها وهي لا تقارقه أو بأن الجمع  
 من علامات الأعراب والموصولات متبعية لاحظاها فيه ويرد عليه بأن الذين والذين  
 من المثني اتفاقا والمثني كالجمع فيعياذ كرو ولا يمكن أن يقال نظير ما سلا مانع من  
 تقدير التنكير بأن بقدر عدم عهدية الصلوات المثني والجمع ههنا من المعارف فليزم  
 أن الصلة قد ردم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه (قوله وحذف  
 فونه بحقه) قال الرضى وقد تحذف النون من الذين تحققة فاقال فومى الذوبع كالم  
 الذين أيضا قال وان الذى حانت بنجده وهم ويجوز في هذا البيت أن يكون مفردا  
 وصفه مدم مفرد اللفظ مجموع المعنى أى وان الجمع الذى كقولك كمثل الذى  
 استوفى تارة أى الجمع الذى فعمل على المعظم قال بنورهم فعمل على المعنى ولو كان  
 فى الآية مخففا من الذين لم يجز إذا العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما فرئ  
 صراط الذين وفى التسهيل انه لا تحذف أيضا من لذي والاعذان والى والذان  
 واللاتى ونزعه أبو حيان فانه لم يذكّر شاهد الجمع ذلك ولا ينبغي التماس في مثله  
 (قوله الإلى) تكتب غير واو بخلاف الموصولة (قوله أيضا) أى كالمجمع المذكور ليس  
 فى كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافى أن الجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا وأزيد  
 والمراد الجمع الغوى لا الصناعى (قوله وقد تحذف) أى الياء اجتزاء بالذكورة  
 (قوله وقدية ماض الخ) أى يقع كل منهما مكان الآخر وبين المراد منهما عود الضمير  
 اليهما من الصلة (قوله متحاجها الخ) صدر بيت الجنون ليسلى بحزبه \* وحلت مكانا  
 لم يكن حل من قبل \* والشاهد فى الإلى حيث أوقعه مكان اللاتى بدليل عود ضمير  
 المؤنث عليها وحل امامه لى للفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن  
 فاعله لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما به معنى ليس وبأمن خبر  
 والباء زائدة والضمير فى منه راجع للمدح والشاهد فى اللاتى حيث أوقعه موقع  
 الإلى (قوله بمعنى الجميع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من  
 الصبيغ المذكورة لكونه موضوعا له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير  
 بالعاقل لان من نطق على الله كقوله تعالى آمنن يتخاكن لا يتخاكن ومن عنده

كذا قبل وحذف فونه لغة  
 وكذا حذف أل منه (و)  
 الثانى (الإلى) بالقصر أشهر  
 من التبع (ولجمع المؤنث)  
 شيأت أيضا (اللاتى واللاتى)  
 بإثبات الياء وقد تحذف وقد  
 يتعارض الإلى واللاتى فيقع  
 كل منهما مكان الآخر قال  
 الشاعر

بحاجبها حب الأولى كن  
 قبلها أى اللاتى وقال  
 فما آباؤنا بأمن منه \*  
 علينا اللاء قد مره والنجورا  
 أى الإلى والمشتك هو  
 الموضوع اعان متعددة لفظ  
 واحد فبأنى للأفرد المذكور  
 والمؤنث ولتثنية كل منهما  
 وجمعه واليه أشار بقوله  
 (وبمعنى الجميع) من الذى  
 وفروعه (من) وهو موضوع  
 له المفعول وعرفت من قام ومن  
 قامت ومن قاما ومن قامتا  
 ومن قاموا ومن قمن

علم الكتاب ولا يوصف الباري تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهاه ولهذا انهم  
العقلاء الى ثلاث انواع فقط الملائكة والانس والجن وبهذا يعلم ان الكتاب العزيز  
ورد بالاطلاق المهمات عليه فلا حاجة لما ذكره في الحاشية الخ. فمنهم من  
الاعتدال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي غيره في ثلاث مسائل) هي فيها  
مجاز استعماها في غير موضع له الاولي من مجاز الاستعارة والاخر بان من  
مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل اعم من ان يكون من التكلم أو من  
غيره وحقبة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه ان لا ينسب  
نفسا أو اثباتا الا الى العقلاء أجزء عليه حكم العاقل ولا مدخل في تعيين المعتقد  
له لث فيه (قوله فصل بين اى الموصولة أو بين بكسر الميم) قوله ففهمهم من عشي على  
بطنه انما يذكروهم من عشي على رجليه لانه اجتمع مع العالم كالأدي فيها  
وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله ومنهم من عشي على رأسه لانه  
مثل من عشي على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فهم تكررة  
موصوفة بالجملة بعدها (قوله وهو موضوع لغبر العالم) ذهب جماعة الى انها  
تطلق على من يعقل بالشرط وادعى ابن خروف انه مذاهب سيمويه وفي التلويح  
كون ما لغبر العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثر ونحوه انه للعقلاء وعوضهم  
(قوله وقد يأتي لمع العالم) لو قال وقد تأتي للعالم مع غيره كان جيدا فان الذي يحتاج  
الى التدارع الحلقاها على العالم والاطلاقاها على غيره على أصلها وقد تقدم  
فالاختلاط انما كان سببا في اطلاقها على العالم قال في الشوا كالحكمة والظاهر  
ار هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى أقول بل الظاهر ان هذا من  
مجاز التغليب والظاهر أيضا انه يصح استعماله من هنا نظر للعاقل ويكون أيضا  
من مجاز التغليب قال في الكافية

وعند الاختلاط خبر من نطق \* فان يجي عنهم بما اتفق

فاما ان يغلب لا أكثر أو لا شرف ويدل على ذلك استعماله في المسئلة الثانية مع  
المسائل الثلاثة السابقة به يعلم ما في قول المحشي عند قوله تعالى والله يشهد  
ما في السموات وما في الأرض فان قلت فهلا جى بمن تغليب للعقلاء قلت لو جى بمن لم  
يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة جى عبادهما صالح للعقلاء  
واغبرهم ارادة للعلوم (قوله وللهم أمره الخ) استعماها في هذا الذي بعده  
حقيقة ولا يجوز استعماله من فهمه الا انما ليس من أما كن استعماها كما هو ظاهر  
وقوله لا يدري ما هو أى لا يعرف انسانية وعدم انسانية وكذا لو عرف انسانية  
واستفهم من حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه اني قد نزلت ما في بطني

وقد يأتي غيره في ثلاث  
مسائل احدها ان ينزل  
مسئلة العالم نحو يدعون  
دون الله ممن لا يستجيب له  
اذ يدعاهم الا صام تولوهم  
مسئلة العلماء الثانية أن  
يجتمع مع العالم فيما وقعت  
عليه من نحو كن لا يتخا  
لثموله الأدميين والملائكة  
والاصنام فان الجموع  
لا يتخافون شيئا الثالثة أن  
يجتمع مع عشي في عموم سابق  
حصل بين نحو فهم من عشي  
على بطنه اشمول دابة لهما  
من قوله والله خلق كل دابة  
من ماء (وما) وهو موضوع  
لغير العالم نحو ما عندكم ينفذ  
وما عند الله باق ونحو أعجبي  
ما شترته وما شترتهم  
ما شترتهم وما شترتهم  
وما شترتهم وقد تأتي له مع  
العالم نحو يسبح لله ما في  
السموات وما في الأرض وللهم  
أمره كقول من رأى شيئا  
من بعد لا يدري ما هو أو نظر  
اليه ما ظهر



محور باقي ان الظاهر ان يقال يدل ولهم امره. ولما لا يكون للتكلم التفات الا اليه  
 من حيث هو فيجعله متعلقا بالحكم من غير اعتبار وصفه رائد لتناول نحو لما  
 خلقت سمري فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لذلك مع كون  
 المسجود له عاقلا (قوله ولا نوع من يعقل) عبارة غير واصفات من يعقل وفي  
 كلاهما انظر كافي التصريح قال في شرح الحمل أى أنكحوا الانواع الطبيعية  
 لكم أى الابكار والذئب أو العغار أو البكار أو الحرائر أو الأماء واعلم ان  
 بعضهم زاد كونها الاحاد من يعقل واستدل بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما عبد وعبر  
 من ذلك السجود بقوله أو وقع على من يعلم اذا أراد تعظيمه كقوله تعالى والسماء  
 وما بينهما وما بينهن بأن ما فيهن ما مصدرية ولا يرده في الآية الثانية ضمير الفعل  
 لا حياجه الى ما يرجع اليه لانه راجع الى غير عمد كورمقل ما ترك على ظهرها  
 من دابة ومن أقسام المصدرة سبحان ما تحركن اناس سبحان ما سبح الرعد بحمده  
 لسمكها ظرفية وحذف ثبوت سبحان لعلية أو تقدير مضاف فان قيل ليس المراد  
 التسبيح في هذه المدة فقط قلنا انما معناه ما دام متصفا بذلك (قوله الى معرفة) قال  
 الرضى لشكون معرفة انتهى واستشكل على القول بأن تدرى الموصولات  
 بصلاتها وان لم فيما فيه ألزامة وأجيب بأن الاحتجاجة الى ما يعرف جنس  
 من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية  
 الموصولات فانها تحتاج الى الثاني فقط وطائفة من الموصولات ليس فيها ما معناه  
 نسي سوا أى فهمى مفعلة الى مضاف اليه لتوضيح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر  
 الى جنسه ومفعلة الى الصلة لتوضيحه بالنظر الى تخصصه وهذا من غرائب العربية  
 ان اسمها يحتاج الى معرفين وليكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس  
 يقتضى جواز إضافة أى الى نكرة لا تهرىفها لخصوله بالصلة بل ابيان الجنس التى  
 هى بعض منه لخصوله بالنكرة فكأنهم أرادوا بالاتزام كون المضاف اليه معرفة  
 اصلا لا لفظ كيلا يضاف ما ريدته التعريف الى ما هو نكرة فيحصل تدافع في  
 الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا تخصص معناها  
 علم جنسها قلت ممنوع فان الفرد قد يتخصص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى  
 انك قد تشاهد شخصا براء ذلك ببعض الصفات ولا تعرف من أى جنس  
 هو فعد هذا اذا جعلت الصفة الميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا  
 ليهبرى) المقول عن البصر بين انه لا يشترط التقديم بل يجوز عندهم ان يتقدم  
 العامل وان يتأخر نحو أكرم أبيهم جاء وأكرمهم جاء كرم (قوله فلم تلج له العلة الخ)  
 ادعى ابن المراج ان العلة لا هت له وان مراده بقوله أى كذا خلقت انما خلقت

ولأنواع من يعقل نحو  
 فانكحوا ما طاب لكم  
 من النساء فسنى وثلاث  
 (وأى) فنحو انتر عن من كل  
 شعبة أكرم أو تقديرها الى  
 للانواع لغة أو تقديرها الى  
 معرفة ولا تضاف الى نكرة  
 خلافا لابن عصفور ولا يعمل  
 فيها الاستنبال متقدم كما  
 في الآية خلافا ليهبرى  
 وسئل الكشافى لم لا يعمل فيها  
 الما فى فلم تلج له العلة فقال  
 أى كذا خلقت

على العموم والاهتمام وعبر عن الوضع بالخلق مجازاً والمضار عن مناسبها بخلاف  
 السابق فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن الباذش  
 أيضاً بأن أياً موضوعاً على الاهتمام والاهتمام لا يتحقق الا في المستقبل الذي  
 لا يدري قطعه ولا مبدؤ بختلاف السابق والحال فانهما مشهوران فلما كان  
 الاهتمام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوع على الاهتمام ورد  
 الجوابان لاختلاف الاهتمامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث  
 منها) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل وبنو نصر والكوفيون الى اعرابهم اطلاقاً قال  
 ابن الناجم واعر بت أي دون أخواتها الا لشهها بالحروف في الاتقار الى جملة  
 معارض المزوم الاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء انتهى أي  
 من الاعراب قال العزيز جماعة وفي هذا الشارة الى تحقيق تفسير لما قبله من  
 الاشياخ من ان محل قول أئمة الاصول المانع مقدم على المقتضى اذ لم يتعدد  
 المقتضى والا فالتقضى مقدم اسلامته حينئذ من المانع انتهى وكان المراد بالمقتضى  
 المتعدد هنا الاسمية ولزوم الانشافة (قوله وتبني في الرابعة) قال الزاج ما تبني لي  
 أن سيمويه غلط الا في موضعين هـ ثـ أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا فردت  
 فكيف يقول دبناؤها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بانه عند ظهور  
 الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الانشافة عليه لا فبقار المضاف الى المضاف اليه  
 وأما عند عدم الانشافة لفظاً فيحتاج الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثراً من  
 الخفي أي هو وأظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم الاحتياج اليه أقوى  
 من الاحتياج اليه مع وجوده لو جود دفع ضرراً للاحتياج في الثاني دون الاول لانا  
 نقول لانه لم اندفع الاحتياج لو جود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع  
 وجوده ويريد بظهور احتياجه اليه فليتأمل أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناء أي  
 حيث أضيفت بطلانها والغرض حكمه تخصيص بناءها بما اذا أضيفت وحذف  
 سدر صلتها فاطهر مما ذكره قول بعضهم انما تبني والحالة هذه لانه كالمقطعة  
 عن الانشافة لفظاً ونية مع قيام وجوب البناء وهو الا فتقار الى جملة ما لفظاً فقيام  
 ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة ليكون ما بعده في اللفظ غير صالح  
 للوصول لانه مفرد وامانية فلانه لا ينوي المضاف اليه الا عند تقدم اللفظ وهو  
 موجود (قوله تشبهاً بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كاحذف  
 من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله وهم ما رد على ثعلب) أي بالآية  
 والبيت لانهما لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما  
 ويصح من استفهاميتها في الآية ان ينزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانما هي

وأجاب غيره بأن ايا وضعت  
 على العموم والاهتمام والمضارع  
 منهم فقيه مناسبة ما بخلاف  
 السابق اذ الاهتمام فيه  
 فيحصل التنافي والخروج  
 عما وضعت له واشترط كون  
 العامل متقدماً لمتأخر عن  
 الشرطية والاستفهامية  
 لانهم لا يعمل فيهما الا متأخر  
 واعلم ان لأني أربع حالات  
 تعرب في ثلاثة منها وهي  
 ما اذا أضيفت وذ كر صدر  
 صلتها نحو يعجبني أيهم هو  
 قائم أو ذ كر صدر صلتها  
 ولم تحذف نحو يعجبني أي  
 هو قائم أو لم تحذف ولم يذكر  
 صدر صلتها نحو يعجبني أي  
 قائم وتبني في الرابعة على  
 الضم تشبهاً بالغايات وهي  
 ما اذا أضيفت لفظاً وكان  
 صدر صلتها ضميراً محذوفاً  
 نحو أيهم أشد وقوله فلم  
 على أيهم أفضل وهما ردة  
 على ثعلب المنكر او موصولة  
 أي

موصولة وهي المفعول وضمتها بناء على اعراب وأشد خبير لهو محذوف والجمله صلة  
 وينع من استفهامها في البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعاق وتعلق الجار  
 بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة وان  
 يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعمتا الحجر ور على  
 محذوفاً أيضاً سلم على شخص مفعول فيه أى في طلبه أيهم أفضل كما قيل في مائلي  
 سام صاحبه واعلم انه كثر بدلالة البيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث  
 ذهب الى ان أياهما ما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول نزع في الآية محذوف  
 والتقدير نزع من كل فريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز أن يقال  
 لأمر بن الفاسق بالرفع تقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجمله وعلى  
 نزع عن العمل لاجل الاستفهام ورد بها ما سكن نقل الرضي انه يجيز ان يعلق  
 في غير أفعال القلوب نحو ضرب أراقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعاق  
 يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو ضرب أو اقتل لا يكون جملة والمعق  
 استفهام أو في أو لام ابتداء وأي بعد نحو ضرب واقتل لا يكون جملة ادلاً  
 نهالها على وجه الحكاية كقول الخليل بل هي موصولة بعده ويطلب مذهبهما  
 واقوله فلم على أيهم أفضل في رواية من رواه يضم أى لان حرف الجر لا يعاق  
 ولا يجوز حذف الجرور ودخول الجار على معمول صلت له (قوله وأل) مذهب  
 الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه وفي الكشاف عند  
 قوله تعالى كثر الذي استوفدناها ان أل في الصفات بعض الذي وانه لكثرة  
 الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمع ثم كونه بالحذف فخذ فواترة الباء  
 وحدها وفاترة الباء والكسرة وفاترة اقصر واعلى أل قال الرضي والأولى ان يقول  
 اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان  
 الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل  
 ابراهيم الى صلتها عارضة كأي الا الكائنة بمعنى غير انتهى وبذلك يجاب عن  
 استدلال المازني ان كونهما موصولا حرفياً والاختفاء لكونهما حرفين فبان  
 العامل يخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسمها لكان لها موضع قيل  
 ويشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان  
 صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا يخلص من ذلك  
 الا بأن يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكانت المجموع اسم  
 واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه بقي ان كون الكلمة على  
 صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها في محدد

روا

الفعول والمفعول

(كالضارب والمضروب)

بجذلاف الداخلة على

الاسم السالم من الوصفية

كالرجل أو على ما غلبت

عليه اللاحقة كالابطخ

والاجر أو على ما دل على

تفضيل كالأفضل والاعلم

فان أُل في ذلك كاسم حرف

تعريف أو ما الداخلة على

الصفة المشبهة كالحسن بفتح

ابن مالك الى انما موصول

اسمى وجرى عليه المصنف

في الشرح والوضع في باب

مالا يتصرف لكن قال

في المغنى وليس بشئ لان

الصفة المشبهة لا تثبت فلا

تؤول بالفعل الدال على

الحدث ولهذا كانت أُل

الداخلة على اسم التفضيل

ليست موصولة باتفاق

وقضيتها انها حرف تعريف

وبه صرح في الاوقع في باب

الصفة المشبهة وعلى الاول

أجيب بأن اصفة المشبهة

تدخل في الناعن الظاهر

اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في آخر الصلة لان بتمامه نسبة بغير المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالاعمال فلما كانت صلة أُل مفردا جى بالاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بان حق الاعراب فيه ان يبدو على الموصول وانما جى بالصلة لتوضيحه والدليل عليه مظهر الاعراب في أى الموصولة وفي اللذان والثلاثين والمذكور على رأيه اعراب من (قوله في وصف) أى مع وصف (قوله كاسمى الفاعل والمفعول) أى المراد بهما الحدث فان أُر يذهبما الثبوت كالثمن والعنان كانت أُل الداخلة عليهما حرف تعريف كفى الطول وقال ان كلام صاحبى المتنازع والكشاف يفتق عنه في غير ما هو موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجها عن كونها اسمى فاعل ومفعول و يصير اصفة مشبهة كما يعلم من حداسمى الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعية في ذلك (قوله كالأبطح والاجر) معنى الاول في الاصل ذات ثابت لها البطح ثم صار مختصا بالاسم الواسع الذى فيه دفاق الحصى وارجع معناه في الاصل ذات ثابت لها الجرع ثم صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تثبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير الخ) أى والضمير بالاسم متفردا انما يعود على الاسماء وقول المارني يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها وان حذف الموصوف لوجاز مع تعريف الموصوف لجواز مع تنكيره بل أولى لان حذف المنكر أكثر (قوله لاسمى) من عود الضمير علم (قوله ولاها الاثؤل الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لاؤات مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستعارة واللام باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أى لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز ورد أيضا اقول بانها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترضى واليحدع (قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو قولنا غيرات صحبا أثرن ان المصدقين والمصدقات واقرضوا وفيه انه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وان لم يكن أُل وبالعكس كما قال في الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا له بما من جملة فائق الاستباح وجعل الدليل سكا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الاخفش بالتزامه

عمل الفعل بالطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان أُل الداخلة على هذا الوصف قد ذهب

الصريح موصول اسمى هو الاصح بدليل عود الضمير اليها في نحو قد أفلم المتقرب به وليست موصولا حرفيا لما سر ولاها الاثؤل لم يصلها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدحها عليها ولجواز عطف الفعل على مدحها وإياها وأيضا لو كانت حرف تعريف لفتح الحاقها في اعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال ويجوز منه عن مشابهة الفعل واللام متب قال الرضى وهذا الخلاف ان لم تكن اللام للبعد اما اذا كانت له كما قلنا لك جاعى ضارب فظا كرمات الضارب فلا كلام في حرفية او وصلها بالظرف كفى قوله

قد ذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع آل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت  
 بحزبه \* فهو حر بعيشة ذات سعة \* والشاهد فيه ظاهر أى الذى معه ومن مبتدأ  
 وخبره فهو حر ودخلت انشاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط وحر بفتح الحاء المهملة  
 وكسر الراء أى فهو حدير بهيشة واسعة وعلم انه ينبغي بل يجب تقديره تعالى الظرف  
 اسماءو يستغنى من قولهم ان الظرف انما وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من  
 القوم الخ) صدر بيت بحزبه \* لهم دانت رقاب بنى معد \* والشاهد فيه ظاهر حيث  
 وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنهم خبر أى من القوم الذى  
 رسول الله منهم ولهم يدل من القوم وقيل اللام من الذين بمباقة والباقي محذوف  
 للضرورة (قوله ضرورة) فيه ان اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على  
 ما حكى الفراء ان رجلاً أقبل فقال له آخرها هوذا فقال السا مع نعم الهاموذا  
 (قوله ما أنت بالحقكم الخ) صدر بيت للفرزدق بحزبه \* ولا الاسيل ولا ذى الرأى  
 را الجدل \* والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على رضى وهو مضارع \* وتنبه  
 قاله امينى في حاشية المغنى ان الجماعة املوا والقول بان جملة الصلة لا محلي  
 اهامان الا رب وبنى ان يستغنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لال امام القول  
 بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجوهري وأومع القول بان ذلك يجوز  
 في السعة قليلا لان كانت فعلة ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة  
 الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعبه  
 الشئى بقوله لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد آل ليس  
 للمفرد بطريق الاصاله لانهم قالوا ان صلة آل فعل في صورة الاسم وهذا يعمل بمعنى  
 الماضى ولو سلم فاعلم ذلك لواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة آل  
 لا محله والاعراب الذى فيه بطر يقى العار بيقن آل فاعلم ان كان في صورة  
 الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العاربة كفاى للاعنى غير انتهى المراد منه  
 وعليه فاذا قلت جاء المضرب فاعلم هو آل قط وهى في محل رفع كأنه فعل في قولك  
 جاء ابنى يضرب وهو واضع يلزم على كلام الدمامينى وقوع الجملة غير مرادها  
 لفظها فاعلا وذلك متنع ويؤخذ مما قرره الشئى ان صلة آل اذا كانت وصفا  
 جملة في المعنى وبه صرح صاحب المنصل وتبعه السعدى المطولى في بحث تقديم المسند  
 اليه يمكن رد ذلك السخاوى في شرح المنصل وتعبه الشهاب ابن قاسم في حواشى  
 ابن الناطم وذكرا المصنف في حواشى ابن الناطم ان الوصف من شبه الجملة وعلى  
 كل يقابله للجملة وشبهها في قولهم صفة آل الوصف الصريح وصفة غيرها جملة  
 أرشدها باعتبار اللفظ فتظن (قوله على المختار في تفسير الضرورة) وهوانه

من لا يزال شاكرا على  
 المعية وبالجملة الاسمية كما  
 في قوله \* من انوم الرسول  
 الله منهم \* ضرورة وكذا  
 وصلها بالمضارع كما في قوله  
 ما أنت بالحقكم الترضى  
 حكومته \* على المختار في تفسير  
 الضرورة (ودون في السعة  
 لمين)

خاصة دون غيرهم من العرب كقوله \* وبثري ذو حفرت وذو طوبى \* (٢٣٦) والمشهور عنهم افرادها وتذكروا

وبناؤها على السكون  
لا على الفتح كما تلوهم بعض  
المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا  
بل حرفين الثاني منها ما ساكن  
والبناء انما يسكور في الآخر  
ومهم من يعربها بالجر وف  
اعراب ذي المعرب كما مر  
وخصه ابن الضائع بحالة الجبر  
لانه المشهور كقوله \* غنبي  
من ذي عندهم ما كفايا  
واستكمل اعرابا بان  
سبب البناء موجود مع عدم  
المعارض وما جزم به هنام  
ان ذو تطلق عند طي على  
المؤنث ايضا والجرزوم به  
في سائر كتب ابن مالك  
وخصه في الجامع بعضهم  
فقال وذو لكل مذكرو ذات  
لكل مؤنث ويختصمان  
طى ومنهم من يصرفهما  
ويعربهما ومن يستعمل  
ذو للجميع فيكى العموم  
من بعض طي بعد تصديره  
بالاول ويؤيده قول ابن  
الهاشم الافصح امتناع  
الطلاق على المؤنث (وذا)  
حالة كونه (معدما) بانفاق  
البصر بين (أر) بعد (من)  
الاستفهاميتين على الاصح  
عندهم والمرجح في ذلك ان  
السماع وكلاهما مشهور

مالا يوجد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما اذا  
قبرت بمالامد وحلة للشاعر عنه ليتمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرصوف  
حكومته وانما كان المختار التثنية بالاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة  
اذ كل ما يدعي انه ضرورة يمكن ان يدعي تمكن الشاعر من تغييره امكن يلزم  
تقبل الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله)  
خاصة) أي موصولة خاصة بطي لانهم الذين يستعملونها كذلك وطى على وزن  
سيد أو قبله من اليمن (قوله من العرب) احتريه عن تشبه بطي من المولدين  
(قوله وبثري الخ) الحفرة معروف والطي بناء البئر بالخجارة والشاهد في ذوحسين  
جاءت موصولة بمعنى التي أي التي حفرتها والطي وهاو زعم ابن عصفور انه ذكر  
البئر على معنى القلب (قوله والمشهور عندهم افرادها الخ) أي في كل الاحوال  
ويظهر المعنى بالاعداء فعداها من المشترك باعتبار المشهور (قوله ومهم من يعربها  
الخ) تشبها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه مقولة منها الاشرا كما في  
التوصل الى الوصف بها (قوله بل حرفين) صواب بل هما حرفان والنصب يقتضي  
انه معطوف على الخبر فيكون التي مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو  
غير صحيح (قوله انما يسكور في الآخر) انظر هذا مع قوله من الجزء الاول من تعليمي  
لانه وسط الكلمة الا ان يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا ينافي البناء  
(قوله غنبي من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستكمل الخ) يمكن الجواب  
بما أسلفناه في الاحماء الستة وبان الافتقار الى جملة عارضه لزومها للاضافة في  
المعنى فيقيت على مقتضى الاسل في الاسماء وهو الاعراب (قوله ومنهم من يصرفهما  
ويعربهما) صريح في أن تصرف ذو والطائفة تصرف ذو بمعنى صاحب  
خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضى امكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن  
التصرف يجري على البناء ايضا ووافقه ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم  
من يصرفهما ومن يعربهما ثم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع  
المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط في ذي بمعنى  
صاحب لا إضافة اذ لا إضافة هنا الا ان سلم ما قبل ان ذو الطائفة ملازمة للاضافة  
معنى ثم الظاهر أن كلاما من اثنتي عشرة وجمع المذكور يختم بالثون فيقال ذو وان وذو ين  
وذواتان وذواتين وذوون وذوون وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من  
التثنية وجمع المذكور معربين وان كان المفرد مبنيا وجمع المبنيا لان اعراب  
الجمع هنا حلا على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فيكى العموم الخ) أي بقوله  
ومن يستعمل ذو للجميع (قوله بعدما) أي واقعا بعدها (قوله على الاصح)

ان سقا به الصحيح في ذاك كونه الاشارة فلما دخلت عليها ما وهي في غاية الاجام  
 بردها عن معنى الاشارة وجذبته الى الاجام فجعلت موصولة ولا كذلك من  
 تخصيصهم اجن يعقل فليس في الاجام الذي في ما (قوله وقصيدة الخ) الشاهد فيه  
 ظاهر حيث استعمل من ذا معنى الذي أى من الذي قالها (قوله أنت الخ) عجز  
 بيت صدره \* عدس ما اعباد عليك اماره \* وعدس ان كان اسما للبغل فهو نادى  
 حذف منه حرف الذا وان كان زجرا للبغل فلا محمل له من الاعراب وامارة بكسر  
 الهمزة أى حكم مبتدأ خبره العباد واجتجوا أيضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء  
 تقولون أنفسكم وبقوله وما تلك بينك وأجيب بأن جملة تقولون حال وكذا بينك  
 يجوز ان يعمد في تعليق بينك بأنى محمد وقالا ينبغي أن يقول عليه لان أغنى  
 بعد بنفسه لا بالياء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان اسم اشارة بدل  
 دخولها التنبيه عليه مبتدأ وطلق خبر وتحملي حال من ضميره والتقدير وهذا  
 طابق محمولا لك أو خبر أول وطلق خبر ثان وهو أظهر لان طليقة مصدقة مشبهة  
 وعضهم جميع تصديق الحال على عاملها اذا كان مصدقة مشبهة هذا وقد قال المصنف  
 في حواشي الالفية وهذا معنى ما قيل في تخريج البيت وان الاشارة لا تسمى  
 لان الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه  
 وهل لا حد ان يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير الى نفسه ولا أظن أحدا يقول  
 ذلك ولا يفويه وله أن يقول الذي كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك  
 الكتاب خطه انتهى وفي شرح الالفية للجلال السيوطي وقال السراج البلقيني  
 يجوز أن يكون محذوف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا  
 الذي تحملي على حديثه

فوالله ما نلت ولا نيل منكم \* جمعتل وفق ولا متقارب

أى ما الذى نلت قال ولم أر أحد اخر جه انتهى أقول نص في المعنى على أن حذف  
 الموصول الاسمى مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكن شرط في بعض  
 كتبهم ~~ونه~~ موطا على موصول آخر وأنت خبر بأن المقصود تخريج  
 البيت على طريق البصر بين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) قد قدمنا أنهم  
 اجتجوا بما ظاهره مجرى هؤلاء تلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ)  
 من الموصولات عندهم أيضا الا أسماء المضافة نحو \* يادار مية بالعباءة فالسند \*  
 فالعباءة موصولة دارمية والتكررة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربه فضر به  
 صلة زر جبل قال أبو حيان ولا يطرع على مذهبهم في الأسماء المذكورة هل هي مبنية  
 أو مفعلة وعلى الاعراب يشك كل بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض (قوله

وقصيدة تاني الملوك غريبة  
 قد قلتم ايقال من ذاقها  
 والاكوفيين لا يلتزون هذا  
 الشرط احتجوا بقوله \* امنت  
 وهذا تعملينه طليق \* أى  
 والذي تعملينه طليق ولا حجة  
 فيه ولا يخص دامن بين أسماء  
 الاشارة بذلك عندهم بل  
 بجميع أسماء الاشارة يجوز  
 أن تكون عندهم موصولات  
 وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم  
 المحلى بال من قبيل الموصولات  
 كقولهم

اعلمك أنت البيت الخ) كأن الله اعني للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت  
 وأقعد من اقتائه بالاصائل  
 أي لانت الذي اكرم أهله  
 فاكرم صلة البيت ومحل كون  
 ذاموصولة اذ المبلغ ولم تكن  
 للإشارة فإن أغيت بأن  
 كانت مركبة مع ما أو من لم  
 تكن موصولة بل تكون مع  
 ما قبلها اسم واحد الاعلى  
 الاستفهام لا يعمل فيه  
 فعل متقدم ويظهر أثر  
 ذلك في البديل اذا قلت مثلا  
 من ذا ضربت زيداً أم همرا  
 قادر فبعت البديل فذا  
 غير مانعة وان نصبته  
 كانت ملغاة وبديل على  
 انغائها أيضاً اثبات أف  
 ما مع دخول الجار عليها  
 في نحو قولهم همرا اذا سال  
 وكذا ان كانت للإشارة  
 لانها حينئذ تدخل على  
 المفرد نحو من ذا الذاهب  
 وماذا اتواني والمفرد لا يكون  
 صلة لغيره بل ولما أعني  
 الكلام على الموصولات  
 شرع في بيان الصلة فقال  
 (وصلة أل) الموصولة  
 (الوصف) الصريح وقد مر  
 الكلام عليه (وصلة غيرها)  
 من الموصولات (ما جلة)

اعلمك أنت البيت الخ) كأن الله اعني للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت  
 اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسماً مرفقاً  
 ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أي أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم  
 فعل مضارع وأهله مفعوله كأيدي عليه وقول الشارح أي أنت الذي أكرم أهله  
 لان الصلة لا تكون الاجملة في بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل  
 واصله الى أهله ليس كما ينبغي فتدبر (قوله لا على الاستفهام) فيه أن الانغاء  
 لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني انهما حين الانغاء مجعنين أحدهما  
 الاستفهام والثاني أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً أو مذكراً موصوفاً  
 وعليه بيت الكتاب \* دعي ماذا علمت سأتقيه \* فالجاءه ورعى أن ماذا كلمة مفعول  
 دعي ثم قال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي مذكراً بمعنى  
 شيء لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح  
 له قلته حتى قبل انه لا يوجد الا في الشعر (قوله لا يعمل فيه من مقدم) بذلك رد  
 ابن عصفور بكون ماذا في قوله دعي ماذا علمت منتهى ولا لدعي بناء على انها  
 للاستفهام لان من صرح بعضهم بان ماذا من بين أدوات الاستفهام خصوصاً  
 بجواز عمل ما قبلها فهم او قد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه واستشهد عليها  
 بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الألف أقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله  
 عنهم فكان ماذا السكت هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لأن المعنى ليس عليه  
 (قوله فذا غير ملغاة) لانه بديل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة)  
 لانه حينئذ بديل من ذا لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ)  
 أي لتوسطها في اسم الاستفهام بالترتيب ولولا ذلك لحذفت الألف لان  
 الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت ألفة بالنظر في افرقابينها وبين الموصولة  
 نحو همرا يقولون لان الصلة والموصول كلاهما الواحد الا ما شد كما ورد في الصحيح مسلم  
 وأقول بمذاخر من ضبطه بحذف الألف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان  
 كانت للإشارة الخ) تلخص بما ذكره الشارح ان ماذا لها ثلاث استعمالات  
 وبقى عليه رابع وهو أحد قسمي الالء وهو ان يكون اسماً واحداً موصولاً وقد  
 ذكرناه وتفضيل ذلك يطلب من المعنى وحواشيه (قوله لانها حينئذ تدخل على  
 المفرد) أي وهو لا يكون صلة لغيره قال الناصر الثاني لا يخفى ان ذام مشترك بين  
 الإشارة والموصولة وقد نص الأصاوين على الإطلاق المشترك على معنييه معاً  
 حقيقة على الصحيح فاشترط أن لا تكون للإشارة انما ينبغي على المرجوح  
 اذا استعملت في اجتماع معرفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك



لا كور ليس مبنياً على ما ذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارة  
 رد كما يؤخذ من كلام الشارح فقد بر (قوله وشرطها الخ) قال ابن مالك في شرح  
 (قوله خبرية) لانه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوماً فوق وقوع الخطأ  
 قبل حال الخطأ والجل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها وأما قوله  
 واني لراج نظرة قبل التي \* اعلى وان سطت نونها أزرورها

على اضممار القول أى التي أقول على أو الصلة جملة أزرورها وخبرها على محذوف كذا  
 في المغني في بحث الجملة المعترضة وقال في حواشي الألفية وقوله قبل التي التي وان  
 شطت نونها أزرورها عندى كقولهم ان جئتني لا كرمك أعنى انه في نسبة التقديم  
 في قوله لا كرمك على ما قبله وهو ان جئتني على تقدير حذف شيء مدلول عليه بالموخر  
 وأصله قبل التي أزرورها ولا كرمك قدم انترجى وأما تقدير القول فلا بد منه غافل وتقع  
 القسمية صلة نحو وان منك لم يكن لم يظن فهى مستثناة من الانشائية وقيل الصلة  
 جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فمبذورة كذا تأمل  
 لقوية ما بعدها وتأكيده ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على انها فلا توصل  
 بها لانه عرض فيما يعنى بناقص الصلة لان التعجب انما يكون فيما حقيق سببه فيه  
 ايهام مناف ما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهى المحتملة الخ) مر  
 في بحث الكلام ما يتعلق به (قوله فيحسن ايهامها) لا يتحقق ان المبهمة ضد الموصولة  
 والمجهولة ضد الموهودة فاستثناء المبهمة من الموهودة ليس على ما ينبغي اذ المبهمة معلومة  
 للخطأ طبع على الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقول موهودة  
 مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة موهودة للخطأ طبع باعتبار الصلة فلا  
 ايهام قلنا اذا ذلك بالنظر الى أصل الوضع ولكن قديمه بدل عنه كمالى الموعرف بلام  
 العهد الذى قيل ووردت أيضا غير موهودة في غير ذلك كقوله تعالى واتقوا النار  
 التى وقودها الناس والحجارة وكون النار وقودا للناس والحجارة غير معلوم عندهم  
 وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل اللغات أرمز النبي صلى الله  
 عليه وسلم أو معهوده قبل هذه الآيات من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية  
 التحريم وان كانت سورة مدنية لا لانها مكية كما يقصده قول النخشي في توجيه  
 تعريف النار في سورة البقرة وتشكيكه في سورة التحريم ان الآية في سورة  
 التحريم نزلت أولا ولا يجب كونه فمرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة  
 البقرة متارها الى ما عرفه انتهى فبعد اعتراضه الجلال الباقى بانه يلزم عليه ان  
 تكون سورة التحريم مكية وليس كذلك لانها مدنية والبقرة مدنية قال والعجب

وشرطها اسمية كانت  
 أو فعلية ان تكون خبرية  
 وهى المحتملة للصحة  
 والكذب فى نفسه من غير  
 نظر الى قائدها وان تكون  
 معهودة للخطأ طبع  
 بها الموصول الا فى مقام  
 التمهيد والتبيين فيحسن  
 ايهامها نحو وأوحى الى عبده  
 ما أوحى وان لا تكون  
 مستدعية كلاماً قبلها

ان أبا حبان تبع الزمخشري في سورة البقرة مع حرمه في سورة التحریم بانما د  
ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء الا بقول يدل على  
أيضا مدنية تزاولها في شرب العسل عند ذنب بنت جحش وظاهر عائش  
وحفصة على الكلام الذي قاله كائنت في الصحبين عن عائشة أيضا فلم ينزل فيه  
الآية ولا معارضة بينهما وبين القصة الأولى خلافا للثوري في شرح مسلم لان  
القصة متعددة والأولى ترأت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شيء ولذا انى الضمير  
في ان تنو بان تظاهرا (قوله ولا يقال جاء الذي لتكلم الخ) ولاجا الذي حني  
أبو قائم لان فيه استعمال حتى من غير تقدم. فبما ونفس عليه ما شبهه (قوله  
غالبا) من غير الغالب ما أشار اليه بقوله وقد يتخلفه الظاهر بقوله أجاز ابن  
الصائع (قوله لم يبق الموصول) المراد بالمطابقة ما شمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث  
يجوز الامران أو يتبين أحدهما على ما بقى (قوله لم يبق بالموصول) لان ما تضمنته  
الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو وأسببه وأحكامه به هو وأسببه فلا بد من ذكر  
نائب الموصول في الصلة ليمتلك الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو  
الضمير ولم يذ كر في الصلة لبق الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها (قوله  
وقد يتخلفه الظاهر) ليس هذا نكرا را مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد  
بجاء العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستقدم ذلك قسلة وجود الخلف (قوله  
سعاد الخ) صبر بيت يحز به \* وعارضها اعلم استمر زادا \* ومثله \* وانت الذي  
في رحمة الله أطمع \* قال بعضهم وسببه لا يجوز هذا في خبر المبتدأ تأخرى لا  
يجوز في الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) أي ملحوظة أو مرموزة بديل قوله  
ويجوز زجدها الخ وانما اقتصر الموصول اليها ليتعرف بالعهدي الذي فيها كالم  
(قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شيء من أجزائها على الموصول لان  
الموصول كصدر الكرامة والصلة كحزها تحقيق أن اتصاله لا يتقدم الصلة و شيء  
يتعلق بها وأما كونها فيه من الزاهدين أي الحكم من القائل ان السك من الناصحين  
وأنا على ذلك من انشاهدين حرف آخر في ذلك وأما له متعلق بخدوف يدل عليه  
الصلة والتقدير مثلا زاهدين فيهم من الزاهدين لا أعني من الزاهدين كما قول المبرد  
لان أعني لا تعدى بحرف الجر وهو من الزاهدين صفة الزاهدين مؤكدة  
تقول عالم من العلماء أو صفة مبدية أي زاهدين بانهم الزهدي ان به دوا في  
الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريفا في الزهد بحيث يعدنى الزاهدين اذا عدوا  
أو يكون خيرا ثانيا كل محتمل وذهب ابن الحاجب في الامالى الى ان الظرف في  
ذلك كاهمة على بنفس الصلة لا رأل ما كانت صورتها سورة الحرف المنزل جراً  
من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التسليم فيها واهو سدا رقب

فلا يقال جاء الذي لكنه قائم  
لان فيه استعمال لكن من  
غير استدراك ولا بد ان  
تكون الصلة (ذات ضمير)  
غالبا (طبق الموصول) أى  
مطابق له في الافراد  
والتركيب وفروعهما  
لم يبطها به وهذا الضمير  
يسمى (عائدا) اهوده الى  
الموصول وقد يتخلفه الظاهر  
فيقوم مقامه كقوله

سعاد التي أنت نالك حب سعاد  
أى حبا وأجاز ابن الصائع  
خلوا الصفة منه اذا عطف  
عليها بالفاء جملة مشتامة  
عليه نحو الذي يقوم أخوك  
فيغضب هو زيد لموصول  
الارتباط بالاناء وصيرورتها  
جملة واحدة ولا بد للموصولة  
من الصلة ومن تأخرها عنه  
لانها من كلمة ومنزلة منزلة  
جزءه المتأخر

ما يجعل صلته الوصف الصريح لا يكون. **وهو** كالاتم الواحد (قوله ولهذا معنى  
 صا) أى لأجل أن الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفواصل)  
 كذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض المراد فاصل أجنبي ومنه تابع  
 الموصول وما استثنى منه يتخالف غيره كعمول الصلة فيكون الفصل به نحو الذى  
 ياهضرت ومثله الجملة المستترضة كقوله \* ذلك الذى وأبىك يعرف ما لك \*  
 ثم اتفيمد الكلام تقوية فليست كالاجنبى الصريف وهذا الفصل بالاجنبى كقوله  
 وأنقض من وصفته الى فيه \* لسانى وعشر عنهم اذود  
 الى متعلق ببعض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو أجنبي  
 من وصفت الذى هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف الى الموصول وهو أنقض  
 والاصل تأخير بعد لسانى أى وأنقض من وصفته فيه لسانى الى عشر ويستثنى  
 من الموصول أل فلا تفصل من صلته ولا يغير الاجنبى كالمعمول كالموصول الحرفى  
 (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الالف  
 واللام ومن صلة غيرهما انتهت وفيها استثناء الالف واللام من الموصول وصلتهما  
 من الصلة واشترط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبارة الشارح لا تقيد ذهني  
 الامرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاحفش ومذهب البصريين  
 المتروك وما ورد مخصص بالشعر وأما قوله تعالى آمننا بالذى أنزل النسا وأنزل اليكم  
 فأنزل اليكم معطوف على الصلة المنقذة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا  
 احداث المراد كل مكتوب والاف واللام فى الكتاب للنفوس لا لا هذا  
 مراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع  
 كتمان معطوفاتها التى اذا قصدها وهى ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة  
 والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ايهامها بغير صلة معينة  
 اقوله جازى العائد وجهان يستثنى منه أل فيلزم فى نفسه غير اعتبار المعنى كافى  
 الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لانهم لما نزلوا معاملة الموصول فى  
 الاعراب نزلوا معاملة فى المعنى والمراد بانها عود الى الموصول المذكور سواء  
 كان هو العائد اصطلاحاً أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ  
 له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية اللفظ ورعاية معناه نحو كرم وكأى ومن ربا  
 الشريطةين واعلم انه قد يجمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال فى الجامع  
 فقد ربي مراعاة اللفظ نحو بلى من أعلم وجه الآية أولى من تأخيرها نحو لانت  
 الهلالى الذى كنت مرثمة معناه انتهى أى فراعى معنى الذى وقال أنت بالخطاب  
 ثم لفظه فقال به بالغة وفى التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو

ولهذا معنى ناقصا ولا يجوز  
 الفصل بينهما وبينه بفواصل  
 ويجوز حذفها كالموصول  
 ان دل علم ادليل كقوله  
 نحن الى فاجمع جوى  
 على ثم وجههم اليها  
 أى نحن الى عرفوا  
 بالجماعة **فمنه** اعلم  
 ان الموصول ان لم يكن لفظه  
 معناه وجب مطابقة العائد  
 له لفظا ومعنى وان خالف  
 لفظه معناه بأن كان مفرد  
 اللفظ مذكرا أو أريده غير  
 ذلك كان واجازى العائد  
 وجهان أحدهما وهو  
 الأكثر مراعاة اللفظ نحو  
 ومنهم من يستمع اليك والثاني  
 مراعاة المعنى نحو ومنهم من  
 يستمعون اليك الم يحصل  
 من مطابقة اللفظ ليس نحو  
 أعط من سألتك

موضوع المسئلة أولاً ولي التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث  
 ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها عزواً وأولئك لهم عذاب مهين وإذا نتلى علم  
 آياتنا وبه يعلم ما في قول العلم القرأى ولم يجئ في القرآن إلا إساءة بالحمل على المعنى  
 الآتي موضع واحد هو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكور  
 ومحرم على أزواجنا فانت خالصة لجملا على معنى ما شاعراحي اللفظ فذكر وقال  
 محرم انتهى وقد يقال كلام القرأى فيما ذالم يكن الأمر إعادة لفظ ومعنى مرة  
 واحدة وهنار وعي اللفظ مرة أولاً في يشتري ثم المعنى في أولئك ثم اللفظ في عليه  
 في الحقيقة المنقبة ثم مرعاة اللفظ تأخذ وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارته و يعتبر  
 المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ويعتبر اللفظ كذلك وفي شرحه للدمامي  
 والرضي ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من ألك) إذلوله لحن علامة التأنيث مع  
 ارادة المؤنث حصل الالباس بالذكور فان قيل الالباس بالمفرد وجوده لو قيل فيما  
 سالف يستمع فسلاروعى دونه أجيب بان في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل  
 في سياقتها فلا يس (قوله أو يبع نخوم من هي الخ) لانه لو قيل من هي آخر أمك أو من  
 هو حمراء أمك لزم الاخبار في جملة الصلة بالذكر عن المؤنث وبالعكس ولو قيل  
 من هو آخر أمك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشي واحد  
 فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مدكر بمؤنث وظاهر الإطلاق انه لا فرق في  
 الوصف الواقع خبراً في جملة الصلة بين أن يكون عملاً يستوي فيه الذكر والمؤنث  
 أو مما يستوي وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوي فيه الذكر  
 والمؤنث نخوم هو محسن أمك لان محسن تشبيه بموضع ونحوه من الصفات الحاراية  
 على الاناث بل لفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قرأ في القبح من قولنا هي  
 آخر أمك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التذكير بقول من محسن  
 أمك اذا ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها قال بعضهم وبقي أن يجوز زعمه  
 من هي نظري فون هي كريم أمك تشبيهه بظريف وكريم بجر مجزول بل يلزمه  
 ان يميز من هي آخر أمك من هو أفضل لك منه منها واعلم ان المصنف في الجامع  
 ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز  
 اجتماعها وضم الهمامسئلة أخرى وأشار لجملة كلام ابن السراج فقال ويمنع أي  
 من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلي لا الخبرية عنه نخوم كان  
 ية وما أن خوالك بخلاف الامن كان هوذا أو الى ابداع ما يؤنث بالانعام وصف  
 خاص بالذكور على المؤنث أو بالعكس نخوم كانت حمراء وشجار برك ومن  
 كان حمراء أو عجوزاً أمك انتهى (قوله سابق) أي سابق على الضمير سواء سقى

ولا يقال من سالك أو يبع  
 نخوم من هي حمراء أمك  
 فيجب حينئذ مراعاة المعنى  
 وما لم يعضد المعنى سابق  
 فينتار مراعاته كقوله

الموصول كما في البيت أولا كقوله تعالى ومن بقنت منكن لله ورسوله وتعمل  
 لحافين أنت تعمل وانما اختير مراعاة المعنى حيث دللنا حمل من الاعتقاد  
 الذي قوى جانبه ولا يمكن لمبدأ أن يترك مراعاته بخلافه فلم ينته الى رتبة التي جوب  
 قوله كقوله وان من النسوان الخ فان قوله من النسوان عايشة للمعنى الثابت  
 في هي ويقال هاج البنت ييس وكذا متوح (قوله ان كان فاعلا الخ) ولا يجوز  
 الحذف في نحو جاء الالف ان قاما أو ضربا ببناء ضربا للمفعول ولا في نحو جاء الذي القائم  
 هو ولا في نحو جاء الذي ان عمره هو ولا في نحو جاء الذي ما هو مطلقا ولا في نحو  
 جاء الذي ان كاتمة مطلقين لان الفاعل ونائبه لا يحذفان وكون الضمير خبر مبدأ قليل  
 فلا يكون في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يعمل على ان المحذوف  
 هو المبتدأ الأكثره وقومهم ميرا وحكم خبرا لانما حكم خبر المبتدأ واسم التامع  
 كان فاعل كذا قالوا برتهم قل شيئا العلامة أنت خبر بان الفاعل يحذف  
 في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها اخذ من  
 لتعليل وان اقتضى الالفهم خلافا فيجوز جاء الذي ضرب بن يد حسن على انه  
 مصدر مضف الى المفعول أي الذي ضرب به زيد حسن فحذف مبدأ مضاف الى  
 الفاعل وهو الالف العائدة على الموصول وزيد مفعول وحسن خبر فليحذف (قوله  
 ان اخبر عنه بمفرد) احتراز به عن نحو جاء الذي هو يشوم أو هو في الدار أو هو  
 عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير ممدوح الخ لكونه صلة تامة  
 فلم يكن فيما أتى دليل ما أتى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح  
 لان تكون صلة لعدم العائد وبصرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد نفي الخ) احتراز  
 به عن نحو جاء الذي ما هو مسافر والذي ما قائم الا هو والذي انما في الدار هو  
 والذي زيد هو منطابقان والذي هو زيد مطلقان لان حذفه وحده في الأول  
 من هذين يؤدي الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه ضرورة  
 الاختيار عن مفرد جمعي وحذفه في الثاني يؤدي الى وقوع حرف العطف سدا  
 و يشترط أيضا ان لا يكون سدا لولا نحو جاء الذي لولا هو اقامت لان الخبر بعد  
 لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع لا يحتاج (قوله الا ان طالت الصلة) اما بمجمول  
 الخبر أو بغيره سواء قدم المفعول على الخبر كالأية أو تأخر نحو ما نانا الذي فأن لك  
 سواء وانما لم يشترطوا الطول في صلة أي لان ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم  
 مقام الطول (قوله وهو الذي في السماء) أي اطول الصلة بالعطف وبالمفعول  
 وانما احتجج الى الاستمرار في الآية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير  
 اللمبة أو مبدأ في الظرف ضمير للمبتدأ للموصول قال في الباب الثامن من الغني ولا

وان من النسوان من هي  
 روضة \* فتح الرياض نحوها  
 وتروح \* والغالب في  
 الامائد المشتملة عليها الصلة  
 ذكره في اللفظ (وقد  
 يحذف) مرفوعا ومنصوبا  
 ومجرورا فالرفوع ان كان  
 فاعلا رانما عايشة أو خبرا  
 لمبتدأ أو ناسخ أو اسمها لم  
 يحذف حذفه وان كان مبدأ  
 جاز حذفه ان اخبر عنه  
 بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا أداة  
 حصر ولا معطوفا على غيره  
 ولا معطوفا عليه غيره  
 (نحو) انزع من كل  
 شجرة (أي الذي  
 هو) سدا ولا فرق في جواز  
 حذف المرفوع عن صلة أي  
 وغيرها السكن لا يكثر الحذف  
 في صلة غيرهما الا اذا لم  
 الصلة نحو وهو الذي في  
 السماء والاولا الحذف

بحسن تقدير الظرف صلة والهدا من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الارض  
 كذلك تضمه الابدال من ضمير العائد مرين وفيه بعد حتى قيل بائنا هولاء  
 الحول على الوجه العبد ينبغي أن يكون سمي التخاص من محذور فاما ان يكون  
 موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض  
 الهمة اذا خسر مثلا يلزم فساد المعنى ان استوفى وخلو الصفة من عائدات عطف  
 (قوله قليل شاذ) لو اتصر على قوله شاذ كفي وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضه  
 شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر عما على الذي أحسن يضم التون أي  
 على الذي هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طأت فيه الصلة أي على الذي  
 أحسن من غيره (قوله لا سيما زيد بالرفع) أي بناء على ان ما موصولة لا تنكر  
 موصوفة والاصل لا مثل الذي هو زيد لا مثل شيء موزيد (قوله ان كان  
 منفصلا لم يجوز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه فحري مجرى الظاهر وأيضا لو حذف  
 فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال في التصريح وانما  
 حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان  
 تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير بالمتحدى الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل  
 انتهى وأنت خير بان هذا انما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لا حذفه لان قال  
 ان مراده هذا المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خوفا  
 ما ذكر وهو أمر افطى فليأمل وهذا ينبغي على مسألة هي ان المنفصل هل يمنع  
 حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوي كالمحصول في قولك جاء الذي لم أضرب الاياه  
 والمخصوص كقولك جاء الذي اياه لم أضرب لان حذف الاول يستلزم حذف الا  
 فيتموه في الفعل عن المذكور والمراد فيه عن غيره والثاني مشوب للاختصاص  
 لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهرا للعليل الاول الاول  
 وهو ظاهرا لخلق التسهيل وشروحه والوضع وظاهر التعديل الثاني الثاني وبه  
 صرح في الجامع فقال وهو امام متصل أو منفصل لغرض افطى تخوفا كمين بما آتاهم  
 ربه انتهى أي بالذي آتاهم اياه ولا يقدر اياه هو لما قال في التصريح فان فصل  
 في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان الامتنع حذفه هو المنفصل بالاقط  
 (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذي  
 ضربت به في داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذا يستغنى عنه بالمجرور  
 ولا يدرى حينئذ زيد المضروب أم غيره وبذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد  
 حذفه مع ملاحظة كونه رابطا بالتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم  
 في المقام وقول المصنف في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد أحد هـ

قليل شاذ الا في قولهم لا سيما  
 زيد بالرفع فانه متبعين غير  
 شاذ تنزيلا لا سيما متعلقة الا  
 الاستثناء وتوابعه والمنصوب ان  
 كان منفصلا لم يجوز حذفه  
 أو متصلا متعينا للربط

لا يعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً انتهى ووجه دفعه ان صلاحية المجرور  
 للربط بحسب الظاهر لا ياتي في هذين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام (قوله)  
 وانصبه فعل تام أو وصف لان الضمير حذفت ففعله وخرج بالتام التناقص نحو  
 جاء الذي ليس به يداو كانه يداو وينبغي اعتبار التمام في الوصف وخرج بالفعل  
 الوصف ما ناسبه حرف فلا يحذف لعدم فضله وعدم استعلال الحرف بدونه  
 ان لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذفه ولا يشك على ذلك تجوزهم  
 على أن شركا الذين كنتم ترعون أن يكون التقدير ترعون انهم شركاء لان الذي  
 اعتمد بالحذف الموصول المستعمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شي  
 يجوز ترعيا ولا يجوز زمة فتلا كحذف الناعل تبعاً للفاعل في نحو زيد اضر به  
 هذا ولما قيل أن يقول بحذف ما ذكر من الشرط اذ لم يبدن العائد ببعض معمول  
 الصلة والجار حذفه مطلقاً بالشرط نحو أين الرجل الذي قلت انه تريد قات  
 انه يأتي أو نحو هذا نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب بشرط ما  
 منها أن يكون غير متبوع فلا يجوز الحذف في نحو جاء الذي اضر به زيد نفسه أو زيد  
 (قوله غير صلة آل العائد عليها) نحو جاءني اضر به زيد فلا يجوز حذفه لحفاء  
 موصوليتها والضمير أحد الال لآل عليها واحترز بقوله العائد اليها محالو عاد لوصول  
 قبلها نحو جاء الذي انا اضر به فان العائد المنصوب ليس عائد الال بل للذي فلا  
 يمتنع حذفه والعائد لآل الضمير مستتر في الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة اليه  
 لانه موضوع المسئلة (قوله ما عملت أيديهم) مثال لما نصبه فعل (قوله ما الله موليك  
 الخ) مثال لما نصبه وصف غير ملة آل وهو صدر بيت بحجزة \* فالذي غير نفع  
 ولا ضرر \* فقام موصول اسمي مية بدأ خبره ففضل والله موليك صلة ما والعائد محذوف  
 (قوله وأما قوله ما المستفزع الخ) جواب عما قال ان في هذا البيت حذف العائد  
 المنصوب بوصف هو صلة وتقرر بالجواب ان البيت شاذ فلا يرتفع نقضاً وعجز البيت  
 \* ولو أنج له صفو بلا كدر \* والمستفزع بمعنى المستحب اسم ما ان قدرت بحجاز به  
 وخبرها المحمود وأنج بمعنى قدر بالمعنى ليس الذي استخفه الهوى محمودة عاقبته ولو  
 قدر له صفو خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف في البيت بأن  
 يقال في مستفزع مية مستفزع له والهوى مفعول والمستفزع بمعنى المختبر (قوله)  
 كذبرا لان الاصل في العمل للفاعل فكثيراً صرفهم في معموله بالحذف (قوله كما  
 توهمه عبارة الاقنية) توهم أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة لآل  
 والذي هو صلة ما مع انه منصوب صلة آل لا يحذف وما ذكره الشارح من قلة حذف  
 المنصوب بغیر صلة آل هو ما في الاوضح وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطي

ونصبه فعل تام أو وصف  
 غير صلة آل العائد عليها  
 المنصوب جار حذفه نحو  
 (وما عملت أيديهم) أي عمله  
 كما قرئ به وقوله  
 ما الله موليك فضل ما حذبه  
 به أي الذي الله موليكه  
 فضل وأما قوله  
 ما المستفزع الهوى محمودة  
 عاقبة فشاو حذف منصوب  
 الفعل كسرى الوصف قليل  
 جدا وان اشتر كافي الجواز  
 وليسا جساو بين في الحذف  
 كما توهمه عبارة الاقنية  
 والمجرور نوعان مجرور  
 بالضاف ومجرور بالحرف  
 فالاول يجوز حذفه ان كان  
 المضاف

صريح في تسليم كثرة حذفه (قوله وصفا عاملا) أي ناصبا للعاقل تقديره بان تو  
فيه تير وط العمل لان اضافته حينئذ كلاضافة الضمير في محمل نصبه ومحل  
النصب في المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لوقال بدله وليس نائباً عن الفاعل كما  
عر في المختار ز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول بحال تبعه إلى اثنين  
أولاً ثلاثة ولا يكون المضاف إليه نائباً عن الفاعل فلا يمنع حذفه قوله فاقض ما أنت  
قاض أي ما أنت قاضيه يجوز عند الرضي أن يكون الأصل قاض إياه لانه انما يمنع  
حذف المنفصل الواقع بعد الاقوالهم متى تأتى الاتصال لا يعيد عنه إلى الاتصال  
يتمول على الاستعمال بالفاعل لا التقدير قال المصنف في الخواشي وما عده بجملة  
أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مودة قضاءك بدليل انما تقتضي هذه  
الحياة الدنيا (قوله ما لله صانع) أي ما لله صانع (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد  
بعد حذف الجذر ومن حذف الجذر أيضاً لا بد في حرف جر بلا جبرور فيه يعني ان  
يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وربما حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت  
ويبدأ امرى مررت به وان احتمل مررت له أو معه ومذهب السكاكي في مثله التزييح  
في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفاعل فيصير مفعولاً  
فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر  
قياساً في كل موضع والمخوّل له هنا استطالة الصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفها  
مع الجبرور بها (قوله وكان الموصول الخ) ستأق أمثلها على الترتيب اعلم ان هذه  
شروط لتعريف التباسي في يرد على ما قلناه نحو ذلك الذي يشتر الله عباده حيث  
حذف الضمير الجبرور ومع انقضاء جريان موصول فان الحذف فيه جائز غير قياسي وانما  
كان جائزاً لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعيناً جائز الحذف كما اعلينا ما  
كما قاله ابن لان ونارعه أبو حيان بانهم انما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة فلا يذهب  
اليه الا بسماع ولا يفي القياس وذهب يونس ومن تبعه إلى ان الذي في الآية  
موصول حرق وحذف وانما كان حذفه عند الشرط المذكور قياساً لان  
الضمير عبارة عن الموصول والجار لها من جهة المعنى واحذفها حذف الجار مع  
الجبرور كان في الكلام ما يدل على ما وما كانه بدل عنهما (قوله والمضاف للموصول)  
أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ويجوز ان المضاف للموصوف  
بالموصول كذلك نحو مررت بفلام الرجل الذي مررت به (قوله أو الموصوف  
بالموصول) انما أقام الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه في المعنى (قوله معنى)  
أي سواء انما لا لفظاً أولاً وقوله ومتملأ أي لفظاً ومعنى أو بمعنى فقط نحو قوله  
تسالي فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك انا أشرب بالماء الذي شربت

ومما عاملا ليس اسم مفعول  
نحو (فاقض ما أنت قاض)  
أي ما أنت قاضيه وقوله  
اعمرك يتدري الطوارق  
بالحمى ولا زاحرات الطير  
ما لله صانع واما في يجوز  
حذفه أيضاً ان تعين للربط  
وكان الموصول أو المضاف  
للموصول أو الموصوف  
بالموصول جبروراً متصل  
بما جره العائد معنى ومتملأ  
ولم يكن العائد محصوراً  
ولا نائباً عن الشاعل  
ولا موقفاً حذفه في ليس نحو  
(ويشرب بما تشربون)



لا تركزن الى الامر الذي ركزت \* ابتداء بصرحين

اضطررها القدر \* أي ركزت اليه وقولك مررت بغير لام الذي مررت أي به ان لم يتبع العائد للربط كمررت بالذي مررت به في داره أو جرحا معا بغير حرف ككاه غلام الذي أنت غلامه أو لم يحذف الموصول أصلا ككاه الذي مررت به أو جرح بغير مثال لما جرحه العائد لفظا لا معني كمررت بالذي مررت به لان أحد الحرفين للسببية أي كمررت به أو كإن محصورا كمررت بالذي ما مررت الا به أو نائباً عن الفاعل كمررت بالذي مررت به أو حذوه ملبسا كمررت فيما رغبت فيه لم يحذف الحذف في الموصولة أو اعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها ليجوز حذف العائد من حيث هو لم يصحح بها ولعله انما سار كحالها على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير آل ما جملة كامر (أو ظرف أو) جار ومجرور تامان أي تتم بهما الفائدة ككاه الذي عندك أو في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلامه ما اذا وقع اسنتين (متعلقان باستقر)

فان كلام الباع ومن للتعويض فها محققان لان معنى ومتعلقا وان اختلف لفظهما وقال المرادى وان تحاشا لا معنى وان اختلفا لفظا لم يحذف فاشترط التولية في اللفظ وكان الشارح لم يمتد به لان ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقدموا على ما \* فبح لان ما بالذي أنت بائع \* ومثل في الالفية ع بالذي مررت وحذف واقي الأول ان يكون مفعلا للفاعل وان يكون مفعلا للفاعل (قوله أي منه) ولا يقدّر شربه اذ الذي يستقر مشرو بالهم لا يشربه أحد (قوله لا تركزن الخ) فأنه كعب بن زهير ولا امر القرامن القتل ويعصر عي سمات بوزن شعر لا يصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذي مررت به) القتل به أولى من القتل بغيره يكون اختلاف الجار معنى مستقلا يتبع الحذف فانه في مررت مع لذلك ولان الجار ونائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل أمثلة المنع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أي والآخر للاصاق (قوله أو كان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله أو نائباً عن الفاعل) لان نائب الفاعل لا يحذف مع ان نائب الفاعل في المثال المذكور انما هو الجار والمجرور (قوله أو حذوه ملبسا كمررت الخ) فانه لم يحذف لتبادر الى ذهن ان المحذوف عنه (قوله لم يحذف الحذف) أجاز ابن مالك في الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول به بدالة قوله

لو ان ما عالجت ابن فؤادها \* فقام اسنتين به لان الجنيدل أي عالجته به وذلك كغيره انه ضرورية (قوله من حيث هو) أي لان من حيث كونه مجرورا أي سواء كان مفعولا أو منصوبا أو مجرورا (قوله فانما جامعة لاشروط) فيه ان من جملة شروط حذف المنصوب ان يكون ناسبا مفعلا أو موصفا والمجرور وان يكون الموصول أو انصاف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بمنشأ ما جرح به العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنها انما يلزم أن يدكره ثمان الشروط ما هو خاص بهذا الباب وقد علم أن كل ما وقع في إيس امتنع حذفه وان نائب الفاعل كالنائب في أحكامه وسما امتناع حذفه وان الفصلة اذا حضرت امتنع حذفها (قوله أي تتم بهما الفائدة) أي بدون ملاحظة المتعلق والافتقار الى الذي يربط وجاء الذي أمس من أمثلة غيراته من تنبيه الفائدة اذا لوحظ أن التقدير حصل بذكر واحد من رأسه ولا يوجدان ضابط التماسه أن يكون تعلقه بما بالكون العام يحصل به فائدة عورية في الدار ويزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أي تاما فلا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لان الصلة أتت بما يحصل للعامل العلم بالمرتبلا لتمامه حتى يحصل له البيان ولا يتبع الياسر به الا اذا

كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوه مما سماه كوناً عاماً أو  
مطلقاً بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل منه في  
الموصول نحو نزلنا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي  
البارحة وبحث بعض المتأخرين بتقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يقم  
الدليل عليه والالم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد  
فتقول بلن زيد الذي في المسجد وعمر الذي في الجامع وهو قياس ما ذكره في خبر  
المبتدأ (قوله محذوفاً) والعائدة المتقل إلى الظرف نحو جاء الذي عندك أو  
في الدار أو ما لا يسه فاعله نحو جاء الذي عندك أخوه والذي في الدار أخوه (قوله  
لأفراد) قال في المعنى قال ابن يعيش وانما يجوز في الصلة أن يقال أن نحو جاء  
الذي في الدار بتقدير ممتنع على أنه خبر لمحذوف على حذفه بعضهم تمام على  
الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك والطراد هذا قال الدماميني ينبغي أن يعمل المنع  
بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحاً للوصل به وهو متعاقف في  
قولك جاء الذي في الدار ضرورة أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت  
قد حذفته مع صلاحية الباقي للوصل به إذا الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة  
فيحصل اللمس على هذا التقدير وهذا خبر من التعليل بقلة ذلك والطراد هذا  
المعترف باللام (قوله أي أداة التعريف) أي آتية وأداة التعريف  
تصرف إلى أل فهو في حكم المقيد لا يقال هذا المطلق في محل التقييد  
(قوله وسيدو) يخالفه الخ) حاصل قوله أن أل يجهلها تعرف وان الهمزة زائدة  
لأصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن أل يجهلها تعرف إلا  
أنها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة منافية لكون الهمزة زائدة لأن يجب  
بأن الثاني لوضع أل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لازمة  
في حرف التعريف بمعنى أنها ليست بحرفاً أصلياً بدليل سقوطها ولذلك نظائر منها  
استعمل فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسير والتاء فيعزوا وندوم العمل فأنها  
موضوعة للترجي مع أن لامها الأولى زائدة ودمها العلم الذي فارت أل وضعه فأنها  
زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجود) قال الصحيح عندى قول الخليل سلامته  
من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظر أحدتها تصدير زيادة فيها  
لأهلية فيه لزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة حقيقة لتصدير على حرف واحد  
سكان ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف همزة وصل ولا نظير لذلك الرابع  
لزم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا بالزوم ونفي السبب  
من همزة أيمن في القسم فأنها تكسر وتفتح وكسرها هو الأصل وفتحها الثلاثي نقل

وشبهه مما هو فعل حال كونه  
(محذوفاً) وجوبه بالاعتقار  
ولاشبهه مما هو اسم لأفاده  
وهما في اصطلاح النحاة  
كالقهر والسكن في اصطلاح  
الفتهاء إذا أطلق أحدهما  
شمل الآخر وإذا ذكر  
فكله معنى ولذلك نظائر  
منها الأمان والاسلام  
والشرك والكافر\* (ث)  
الخامس من المعارف (ذو  
الأداة) أي أداة التعريف  
(وهي أل) يجهلها التعريف  
(عند الخليل وسيدويه) لكن  
الخليل الهمزة عنده أصلية  
فهى همزة قطع كهمزة ألم  
وان حذف في الوصل لكثرة  
الاستعمال وسيدو يخالفه  
في أصل الهمزة فهى  
عنده همزة وصل زائدة لكنها  
معتد بها في الوضع هذا  
ما ذكره ابن مالك في شرح  
السهيل من الخلاف بينهما  
ورافق فيه الخليل فيذهب  
إليه واستدل على صحته بوجوده  
ذكرها فيه وأما ال في تويرها

أمن كسرة إلى فتمين دون ما جرحه من الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة  
المقولة إلى السادس عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الاشتداد السادس  
أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم يا الله ولا في قولهم أنا الله لأنين (قوله  
وتأخره أبو حيان الخ) وذلك لأنه اعتبر في الأول بلام فان اللام الأولى زائدة  
والثاني بأنه لا يلزم سيبويه إنما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث  
بأنه مشترك الإلزام بأن عدم الظاهر يلزم على مذهب الخليل لأنه لا توجد همزة  
قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التحقيف لسكونه دورها والخامس  
بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طردمان للتعريف ليس أحدهما شاذ وان كان  
الإقرار أشهر وقراءتهما ورش السادس بأن في قطعها في هذين الموضعين ليس بجعة  
لقوله ذلك وإنما العمل بالأكثر (قوله وضعت ساكنة الخ) فان قيل ما فائدة وضع  
اللفظ ساكناً أو ساكراً الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة الوصل في ابتداء  
الكلام فالجواب حصول الخفة في أثناء التركيب يحذف الهمزة مع سهولة الكلام  
(قوله ورجم ابن مالك في سبيل المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب  
جزم فيه كثيراً بخلاف ما رجح في سائر كتبه لأنه قصد فيه تلخيص المفصل فأتى  
بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتمه لذلك (قوله وهو ظاهر  
عبارة هنا) فيه أن كلام المصنف هنا مرشح في ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله  
فلا تقبلها) يرد في لغته من ضم الميم وقيل بحذفها (قوله وتكون إلى العهد) أي  
لغير ذي العهد أي الشيء المعهود وفي كلامه حذف مضافين (قوله التي عهد  
معهو بها) أي عهد مدلول معهود أي مسمى الاسم الذي خص به (قوله ما ذكرنا)  
وذلك قد فهم ذكره مصرحاً كما مثل به أو كناية كافي لقوله تعالى وليس الذي ذكر  
كلاً شيء فان الذي ذكرنا إشارة إلى ما سبق كناية في رباني فذكرت لك ما في طبعي محورا  
(قوله توهم أنه غيره) لان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير لأولى غالباً  
ما نظر المعنى في الباب السادس (قوله وأذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعاني  
مع العهد الذي كرى تحت العهد الخارجي وجهه هو الذي أن تكون الإشارة باللام  
إلى الحقيقة من حيث وجودها في ضم بعض الأفراد بل هذا مراد النسخة بلام  
الحسن الذي ذكرنا في باب النعت انه يجوز أن ينعت بالجمع الخبرية بتأويل وصفهم  
له بأنه نكرة معني لافظا ويعتدل ان تركهم له هنا لذلك أعني كونه نكرة في المعنى  
والكلام في المعارف (قوله أو حضوراً) ظاهره ضمهم من الهمزة بآل المحصورة

مذهبها لوقال ليس في كلام  
الخليل ما يدل على أن الهمزة  
أصلية مقطوعة في الوصل  
كهمزة أم وأن (لا اللام  
وحدها) لم يعرف وضعت  
ساكنة فاجتابت همزة الوصل  
للتمكن من الابتداء بالسكن  
وفتحه لسكونه استعمالها  
مع اللام خلافاً للاختصاص  
وسيبويه في أحد قوليه  
المشهور عنه ورجم ابن مالك  
في سبيل المنظوم واختاره  
المصنف في حواشيه وقال انه  
من الحسن عكس وجميع  
ما اعتبر شوابه عليه مقابل  
بمثلته أو بحجاب عنه لكن رجح في  
الجامع قول الخليل وهو ظاهر  
عبارة هنا وفي النذور وإنما  
لم تترك الهمزة وتحرك اللام  
صلى قول الاخفش لام ان  
حركات الكسرة حصل  
التملح كثرة الاستعمال  
والتبسيط بلام الجواز بالفتح  
التبسيط بلام الابتداء أو  
بالضم فظاهره هو أن الهمزة  
للتعريف واللام  
زائدة للفرق بينهما وبين  
همزة الاستفهام وتلحق

كغيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف وقد قضى ما نقله المصنف في  
 المغنى في بحث أل في الباب الخامس في جواب الشك في تجوزهم في مررت بهذا  
 الرجل كونه تعتار بياناً والتع لا يكون أعرف من المعلوم والبيان لا يكون إلا  
 بالاعرف من أن أل إذا جعلت للحضور فهو بيان لأن مصحوب أل الحضور به  
 أعرف من اسم الإشارة وإن كانت الجنس فهو بياناً فليحذف فلم أر من تعرض  
 لذلك (قوله أول الجنس) أي اتعريفه (قوله هو التي لم يعهد معها) أي  
 مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي هو صفة (قوله أي لا باعتبار شيء) أي بقوله  
 من حيث هي ولا يتحقق أنه لا يلزم من عدم اعتبار الشيء عدمه فصع جعل بعضهم  
 العهد الذهني باسقاط المعاني فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن المعروف  
 بالام الجنس أي المشارية إلى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة اقرنة وجوده  
 اما في ضمن بعض الافراد كما في العهد الذهني أو في ضمن السك كفي الاستغراق  
 فصارت المباشرة مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود  
 خارجاً كما في قولنا الانسان نوع أو لا يعتبر الوجود والعدم أصلاً كما في المعارف فان  
 التعريف صادق على الافراد كالأول وبعضاً (قوله من الماء) قيل أل فيه حقيقة  
 ماصدق عليه ماء ولو مثل بالرجل خبر من المرات كان أظهر فان الحقيقة لا وجودها  
 في الخارج (قوله المعروف) أي لا من كل شيء اسمه ماء (قوله وهذه لا يتخلفها كل  
 لاحقيقة ولا مجازاً) نقض بخلاف السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي  
 ادخل سوقاً كان كلاً لا تتخاف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد مدخلها  
 فردمهم ويستعرف جوابه واعلم أنه لا يصح الاستثناء من المعروف بلام الحقيقة قطعاً  
 لأن النظر فيه إلى الحقيقة والمباشرة من حيث هي لا الافراد حتى يخرج منها فرد  
 أو أكثر (قوله أو لا استغراق افراده) أي لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق  
 افراده فالأمر يدهو في ضمن جميعها أو المراد بالافراد المستغرة فيما إذا كان مصحوبها  
 جمعاً أو أحياناً لا الجموع على ما في شرح التلخيص واستدل به بصحة جاني  
 القوم أو العلماء لا يزادوا متاع جاني كل جماعة من العلماء لا يزاد على سبيل  
 الاستثناء المتصل سكن في التلويح في بحث ألفاظ العام أنه يصح الاستثناء في قولنا  
 جاء القوم لا يزاد مع أنه لا يتناول كل فرد باعتبار أن مجيء المجموع لا يتصور  
 بدون كل فرد بذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء وما يؤيد ذلك  
 أنه يصح الاستثناء أعني أسماء العدد في قولنا أ كانت الشاة الأربعة مع أن المستثنى  
 جزء لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجمعية معني استغراق  
 الأفراد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل والجملة إذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار

(أول الجنس) وهي التي لم يعهد  
 معها أصلاً وهي ثلاثة  
 أنواع كالتالي العهد  
 أن تكون بيان الحقيقة  
 من حيث هي هي أي  
 لا باعتبار شيء (كذلك  
 الناس الذين رأوا الدرهم)  
 أي جنسهما (وجعلنا  
 من الماء) أي من حقيقة  
 الماء المعروف وقيل المني  
 (كل شيء) وهذه  
 لا تتخلفها كل لاحقيقة ولا  
 مجازاً (أو لا استغراق افراده)  
 وهي التي تتخلفها كل حقيقة  
 (فخو خلق الانسان) أي  
 كل فرد من افراد الانسان  
 (تسعيها) وتعرف بصحة  
 الاستثناء من مدخلها نحو  
 ان الانسان لفي خمس

لفظة فمما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت ظهور  
والخارجي التصريفي والجار الحنب لا يصلح إلا لاشقي الذي كذب وتولى وقد  
يقال إن آل في ذلك تعريف المساهمة واعتبار المعنى كالمثل الناس الذين لا يعرفون  
والدرهم الأبيض كالمثل به بعضهم وفيه نظر إذ ليس المراد أهل الناس كل دينار  
وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على  
ذلك لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في غير النعت نحو وخلق  
الإنسان ضعيفا أي كل إنسان فاعتبر اللفظ في الحال الواقعة منه فافردوا ما  
اعتبار المعنى فيه كقوله تعالى يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك ثم قال تركب  
بفتح الباء على خطاب الإنسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بعضهم  
الجمع وإن كان مصحوبا بمثنى نحو نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى  
قد أفلح المؤمنون لم يجوز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ (قوله إلا الذين آمنوا)  
قد بين الرضي أن المفرد المعروف بالام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع  
المثنى فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد فالمعنى أن كل إنسان في خسرة في مساهمة ومصرفة  
مصرفة مطالية لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أولا استغراق صفاته) أي  
لتعريف الجنس الذي أريد به استغراق صفاته مباغته في المدح أو الذم (قوله وهي  
تختلفها كالمجاز) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العربي نحو جمع الأمير  
الصاغية فإن كالتخلف الاداءية به بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول  
بعض ما يصلح له اللفظ وليست آل في المباشرة موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد  
خلاف ما في التصريح وأجيب بأن الاستغراق العربي أن يراد كل فرد مما يتناول  
اللفظ بحسب اللغة فلم يختلف كل بالاستغراق العربي اللام مجاز بل حقيقة وبأن  
الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييز عن شيء معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه  
وبأنه يجوز التعريف بالأعم عند الاداء (قوله أي الجامع صفات الرجال الخ) بأن  
الحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مباغته ثم التمييز في أنت  
الرجل علمانيا في أن آل لخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق للمميزات أفرادا  
أو غيره والمميز إذا كان هو خصائص الجنس العلم والسكينة وغيرهما أو التمييز  
نوع منه فالصواب أن آل في نحو الجنس أي المساهمة مباغته فيه قال في التخصيص  
في ذكره في المستدل باللام وقد قصد قصر الجنس شقة بقا نحو زيد الأمير أو مباغته  
لكماله فيه نحو عمرو والشجاع وقد يقال المراد أنها الشمول لخصائص الجنس باعتبار  
العنوان الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله فإن الجنة هي المأوى) وذلك  
أن هذه الجنة خير من خاف مقام ربها فلم تكن آل في المأوى نائبة عن

إلا الذين آمنوا (أو)  
لا استغراق (صفاته) وهي  
التي تختلفها كل مجازا  
(نحو زيد الرجل) أي الجامع  
لصفات الرجال المحمودة  
أذ لو قيل زيد كل رجل على  
وجه المجاز والمباغته أصح  
بمعنى أنه اجتماع فيه  
ما اقترق في غيره من الرجال  
من جهة كماله ولا اعتداد  
بغيره له صورة عن رتبة الكمال  
والختار جوارزياتهم عن  
الضمير المتضاف اليه نحو وان  
الجنة هي المأوى وتبين

مأوى

الضمير تحت الجملة الواقعة خبر عنه عن عائدة المبتدا (قوله بغير اصله) فخرج نحو  
 زيد الذي ضربت الظهر والبطن أى ضربت ظهره و بطنه وكثير لم يتعرض لذلك  
 فلا يقوم آل عند فهم مقام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى  
 أى عنه فلا يطرده (قوله وجوز الزخشرى الخ) فإنه قال في وعلم آدم الأسماء  
 كلها أى أسماء المسميات فحذف المضاف إليه ليكون معلوما مدلولاً عليه  
 بذلك كالأسماء لأن الاسم لا بد له مسمى وعوض عنه اللام كقوله واشتغل الرأس  
 شيبا قال السعد إنما احتاج إلى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من  
 مرضهم وينتظم معه أن يؤتى بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافاً إلى مسميات  
 الأسماء لينتظم تعاقب الأسماء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد بقي أن  
 تكون آل ثابتة عن المضاف إليه في قوله تعالى فان الحميم من المأوى فوجب أن  
 يحذف كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات وان الأسماء أراد بها أسماء معرفة  
 معروفة فأقرب بالتعريف باللامى قائما مقام التعريف بالاضافى وإست اللام عوضاً  
 عن المضاف إليه توفيقاً بين كلاميه (قوله وأبوشامة نيا بها الخ) فإنه قال في قوله  
 \* بدأت بسم الله في التظم أولاً \* أن الأصل في تظمي ولا يخفى إسماء أجازها وبأشامة  
 أجازها الزخشرى كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتغل الرأس شيبا لأن الأصل  
 رأى (قوله وقد تكون آل زائدة) المراد بآل زائدة غير المؤثرة للتعريف فلا الصالحة  
 للسقوط لأنها قد تكون لازمة أو لازمة لا تصلح للاستتوط فأنه قد يترك ذلك قول الدمامنى  
 العلم هو مجموع انظر آل وما بعده فافهم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال أنه  
 زائد (قوله كاللات) جزم في التصريح بأن اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو  
 مع قوله أنه علم مؤنث محذوف نظر ظاهر (قوله ونحو دخلوا الأول فلا قول) اعلم  
 أنه قصد التنسك به الإشارة إلى لاؤل في علم المتخاطبين ثم الأول بعده في علمهما  
 أيضاً فاللام فيهما العهد الذي لا زائدة ثم لما كان ذلك حالاً والحال واجبة التذكير  
 أولوا ذات بوصف نسكرة يفيد المراد وهو مترتين ومر الكلام على أول في المبنى على  
 الضم (قوله لغة حميرية) أى منسوبة إلى حمير قيلة يالين وزعم بعضهم أن لغة  
 ابدال اللام ميماً مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام  
 وكتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف وأول ذلك لغة بعضهم للجمعية هم  
 بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخ (قوله ذات الخليلي  
 الخ) ذلك مبتدأ خبره خليلي أى صاحبى وسلمه هنا بكسر اللام وهى واحدة السلام  
 وهى الجسارة كفى الصالح (قوله إضافة محضة) خرج ما إضافة لفظية  
 بكاء ضمير بزيد الآن أو غيراً فإنه لا يعرف بالاضافة إلى ما ذكر لأن إضافته

بضمير الضلالة وجوز  
 الزخشرى نيا بها عن الاسم  
 الظاهر وأبوشامة نيا بها عن  
 ضمير التنسك قال في المغنى  
 والمعروف من كلامهم إنما  
 هو التنبيل بضمير الغائب  
 وقد تلخص من كلام المصنف  
 أن آل المعرفة إما هدية أو  
 جنسية وكل منهما ثلاثة  
 أنواع كما مر وقد تكون آل  
 زائدة كاللات ونحو دخلوا  
 الأول فلا قول وقد مر أنها  
 تكون موصولة (وابدال  
 اللام) في آل المعرفة (ميماً  
 الغميرية) كقولهم في الرجل  
 وأفرس ام جل وأفرس  
 راحد نطق بها عليه الصلاة  
 نحو السلام حين قال له السائل  
 آمن امبرامصيام في امسفر  
 فقال ليس من امبرامصيام  
 في امسفر ونقل هذه اللغة  
 أيضاً عن نثر من طئ قال  
 شاعرهم  
 ذاك خليلي وذو يواصلى يرى  
 ولا يبا مسهم وأمسلة  
 (ثم) السادس من المعارف  
 (المضاف) إضافة محضة إلى  
 واحد كما ذكر من الخطة  
 المتقدمة

في الامام كغيره مثل ولا واقفا

موقع ذكره كجاء وحده (وهو)

في التعريف بالمتعريف بالمتعريف

(اليه) عند الاكثر فاضاف

للعلم في رتبة العلم والمضاف

لاسم الاشارة في رتبة اسم

الاشارة وكذا البواقي (الا

المضاف الى الضمير) كذلا في

(فد) ليس في رتبة الضمير

وانما هو (كاهل) أي في

رتبه والا لما صغرت نحو مررت

بريد صاحبك اذا الصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

وقيل ان ما أضيف الى معرفة

فهو في رتبة ما تحتمل ان لم يصف

ويدل على بطلانه قوله

كعذر وف الوليد المتعقب

فوصف المضاف الى العرف

بأن يعرف هو والصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

ولا يرد على الملاق في قولهم

هنا ان المضاف الى المعرفة

معرفة لا يتعرف بالانضافة

كالصفة الاضافة الى معمولها

والمتموع في الامام الواقع

موقع ذكره فلما تقر في باب

الاشارة من ان كلامها

لا يعرف بالاضافة والحكم

اذا علم في بابها شيء كان قيدا

للعلم الذي يذكره كملحق في

باب آخر

في رتبة الانهصال (قوله ولو بواسطة) فيه خفاء لان قوله جاء غلاما ليس  
 الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله  
 كغيره ومثل) أي اذا أريد به ما يطلق المغايرة والمماثلة لا كما هو الآن صفات  
 الخطاب المشتمل هو علم ما علمت فاذا أريد كما هو الشخص أو ثبوت انضمامها  
 كما هو الشخص فقد تبين ومنها ما هو معها ما من نظيرك وشبهك لسؤالك وشبهها  
 وقال ابن بري اذا أضيفت غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا يخصار  
 الغير به وحيد فقط ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل ما لماعير الذي  
 كانهم على والجواب انه على البدل لا الصفة (قوله وانما هو كالعالم) يستتبي  
 من ذلك المصدر والمعرف المقدر من ان وان فانهم حكمه والضمير كفي في الباب  
 الرابع من المعنى واقضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره  
 كما ينبغي في باب انما هو في قولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف  
 الى المعرفة في رتبة ما يخصه بخير ذلك ففطن (قوله والا لما صغرت نحو مررت الخ)  
 كذا في شرح الشذور ولان أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك  
 بدلا لاعتبار وقد ذكر في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك  
 فليعز (قوله اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحسنة  
 تقتضي أن يبدأ التمسك بما هو أعرف فانما كفي به الخطاب في ذلك ولم يمتنع  
 الى نعت والازادة من النعت ما زاد به الخطاب معرفة وهو طاهر على رأي  
 الجمهور وصحح ابن مالك وازادت المعرفة بما هو أعرف أي أعرف من المتعوت  
 نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالخاص أي الاقل شيوعا نحو رجل فصيح  
 وأيده بعضهم بقول ابن خرف يوصف كل معرفة بكل معرفة كل يوصف كل فذكر  
 بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور ولا دليل عليه انتهى وحيد فليظن ما وجه  
 أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عنده ولا يمتنع عليهم خلاف هنا (قوله قال  
 المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد بينا لمراده في رتبة ما تحتمل ان كان ليا تحت  
 والا لما صغرت اليها في رتبة ما تحتمل ليدل بما قاله المصنف لان اذا لا تحت له  
 فالمضاف اليه في رتبته وحيد فليظن ما وجه ما في رتبته لا أعرف فقام له (قوله  
 كعذر وف الخ) كعذر وف بالذال المجتمعة ما يدور به الصبي وهو المراد بالوليد  
 بحيث اسمع له دوى كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشية من تطيلة فمما تعقب  
 فيه خيط وتدون تلك الخشية بذلك الخيط

باب المتدا والخبير

(قوله هو الاسم) أي الصريح والمؤول ومنه تسميع بالمعنى خير من ان تراه لانه

ومائة علقهم ما من الاحكام والمبتدأ هو الاسم

على تقدير ان وقع الفعل اذا أريد به مجرد الحدث مع أن يستندوا بضاف اليه وهو  
 اسم حكما فالاسم أعم من الحقيق والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أي  
 لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أي المنسوبة الى اللفظ  
 نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلخيص والجزئيات الى الكليات فاللفظ  
 بمعنى الملفوظ أي العوامل المنسوبة الى الأشياء المملوطة فالأشياء المملوطة كناية  
 والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم  
 يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط لانه يتقدم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود  
 كضيق فم البئر واللام في للعوامل للجنس فيبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد  
 في الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي  
 وفي الكل يوجد في العموم والعموم النقي وفي العموم لا ينفيد في الحذف عن كل  
 فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل من جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض  
 العوامل ووجود البعض على أن في العموم محتمل شمول العدم والافتراق  
 ويتعين الأول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة  
 الاملطلاح هذا كله ان لم أن التجرد عن السلب البسيط قد يمنع بل هو سلب على  
 وجهه العدول اذ النسبة هنا ايجابية واثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد  
 عامل على سبيل عموم النقي وأورد على الحداسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع  
 صفة على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب في لا بأنها بمنزلة الزوائد وان أمكن  
 في ان لا لا تغير المعنى قطعاً وان لا تغيره وانما هي مقويته ولا يصح الجواب بأن  
 الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لاء اسمها لا على الاسم وحده والمركب  
 مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم الا أن يدعى انه صار  
 بالتركيب كالاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا  
 كان مضافاً ولا يصح دعوى التركيب بهذا أو أطلق بعضهم اعتبار كون المحل  
 للجمهور بأن القضية سالبة لامعدولة والوجه أن يجب أن كلام اسم ان  
 ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتبارها وانما يعتد بها اذا اعتبر  
 النصب (قوله أوحكاما) ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب  
 ناهيك أن زيد ناهيك أن زيد مبتدأ زيد فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لان  
 المعنى أن زيد ناهيك عن تطلب خبره فيه من الكشافه ويحتمل أن يكون  
 ناهيك مبتدأ ويزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهي مع خولها  
 خبر ناهيك أي ناهيك حاصل يزيد من ذلك هل من خالق غير الله يرتزقكم فان خالق  
 مبتدأ خبر محذوف تقديره اسكنكم ويرزقكم صفة خالق لا خبر لان هل لا تدخل

المجرد عن العوامل اللفظية  
 لفظاً أوحكاماً



على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالارضية قلت  
 التوصيف ههنا مجرد تصويري لا يثبت في الالفاظ فان الاستفهام فيه للانكار وكم من  
 مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحلى في برزخكم هو الخبر فاعل محل ما ذكر اذا  
 كانت هــل مستعملة في الاستفهام (قوله خبرا عنه أو وها الخ) حال ومعطوف  
 عليه من الاسم بناء على مجيئ الحال من الخبر وأخيرا لكان المحذوف من خلاف  
 المشهور وأول التقسيم والمراد أن المبتدأ اما ذو خبر أو ذو مرفوع يعنى عن الخبر  
 فخرج نحو زال لانه ليس واحدا منهم ما وكذا الاعداد المسروقة وعلم منه صريحا  
 اشتراط الخبر يد في الوصف بخلاف صنيع الا وضح فخرج من المحذوف لاهية  
 فلو لم يسم والمراد بالوصف ما أتى والأولى اسما طه وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه  
 قد يأتي في غيره نحو لا نولك أن تفعل فأنهم اعرابوا نولك مبتدأ وان تفعل فاعله  
 أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويذكر  
 أن المضاف والمضاف اليه كاشئ الواحد في أنهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجاه  
 هذا لانه في معنى قل رجل فهذا لا وصف ولا فعل بل صفة التكرار بعد هــمغية  
 من الخبر كاصح به في التسهيل وأشار لقول آخر اخرج الخبر لاقول خبرا وقوله رافعا  
 أى من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجهه وهو كيف  
 به لان الحسن قام مقام وصفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لأن  
 يثبت انه وصف على أنه لا حاجة له لذلك لان مرفوع الوصف خبر لا معنى عنه  
 وقوله لما انفصل أى لا يسم مستقلة غير متصلة الى الاتصال بخبره فخرج الضمير  
 المتصل فانه لا يسم مستقلة فلا يقال في أقام زيد وقاعدان قاعدة مبتدأ وضميره المستتر  
 فيه سـمـد الخبر قال المصنف في الحواشي خرج عن قوله لما انفصل حكاية المازني  
 أقام أخوالهم قاعدان قاعدان مبتدأ لانه عطوف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له  
 خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني ثم قال وقد يقال ان  
 التثنية رثم هما قاعدان وان المعطوف الجملة انتهى والوجه انه انما أغنى فيه  
 فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزا وتفيدهم بالبارز جري على الغالب أو بناء  
 على أن المراد البارز ولو حكوا الضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لا يمكن التنازع  
 والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المتفصل ولو عبي بقوله لما  
 استعمل كان أظهر ثلاثتهم ان المراد الضمير المتفصل وذلك غير متعين اتفاقا  
 بل مخرج ابن الحاجب في الامالي بأن الصفة لا ترفع ضمير ما انفصل الا وحكى  
 الإجماع في ذلك لكن نسب الى الوهم فقل رد السماع بالجواز وقوله وأغنى  
 أى ذلك المتفصل عن الخبر احترازا من نحو أقام أبواه زيد فقام ليس مبتدأ

مخبراً عنه أو وصفاً رافعا  
 لما انفصل وأغنى عن الخبر

اذ لا يغى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة  
التباه بالضمير المفتقر الى زيدا الموعود عليه فبتعين كون زيد في المثال المذكور  
مبتدأ أو قائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع قائم وفيه نظر اذا علم المرجع كما اذا  
جرى ذكر زيد فقيس أقام أبواه وهو بمنزلة أقام أبوا زيد وذلك يحسن السكوت  
عليه قطعاً والافتناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته  
محصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق  
مع عدم الامكان فاندفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا  
المبتدأ الخاص من خبره الا حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يدممه ولو نكف  
له تقدير خبر لم يأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له من ثم ثم ينعاه كلاماً  
وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف وورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه  
وزعم آخر انه الذي يليه (قوله والخبر الخ) أو رده بانه يلزم الدور اذا الخبر حينئذ  
يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه خبراً عنه وهو مشتق  
من الخبر وأجيب بالمراد من الخبر الاخبار الاغوي والتعريف صادق على  
نحو النار حارة لمحصل الفائدة فيه باصل اوضح وعلى نحو شعري شعري لانه يتأويل  
شعري الآن شعري الذي تعهده وعلى خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب  
الاصل قبل ان تجعل جملة خبره ولا يرد ان الجملة الواقعة خبراً لا اسناد فيها فلا يكون  
فيه الفائدة التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب أبواه لانه خارج  
بالخبر المتبادر من التعريف وهو أبوا لا يكون غيرهما ما دخل فاندفع انه حصلت  
به الفائدة مع مبتدأ وليس خبراً بل الخبر الجملة بقي ان التعريف متقضى بنحو ذاهبة  
مرز يد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير  
الغائب (قوله لمن يرى انه اصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيدويه ووجهه انه  
مبدوء به في الكلام وانه لا يزل عن كونه مبتدأ وان باخراً والتفاعل ترو لفاعليته  
اذا تقدم وانه عامل معمول والتفاعل معمول لا غير (قوله نظر الى انه أصلها) عزى  
القول بذلك للخليل ووجهه بأ عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي  
وانه انما رافع للفرق بينه وبين المفعول وايس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب  
أن يكون للفرق بين المعاني (قوله لا يجدي فائدة) تعنيه الدماميني بان فائدة تظهر  
في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فتقول  
في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلاً في مثل ذلك فيجوز تقدير ما قبله  
الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بطبيعة الحال فانه جهة اسمية وأجاب بانه اسمية  
في الصورة وفيه في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المرجع فيكون

والخبر والمحصل به الفائدة  
مع مبتدأ غير الوصف  
المذكور وبدونها وفي الجامع  
بالمبتدأ قبل التفاعل تبعاً للمان  
يرى انه اصل المرفوعات  
وخالف في السند وفيداً  
بأننا نل نظر الى انه أصلها  
كما قال ذهب جميع الى ان  
كلامها اصل واحتماره  
الرضي قال أبو جديان وهذا  
الخلاف لا يجدي فائدة  
(المبتدأ والخبر) كلامهما  
(مرفوعات) بانها في كل  
وبنا وحمد عليه الصلاة  
والسلام (نينا)

الترجيح بالايمانية لا ينافي التراجع بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتمد عدم ايمانه) أي  
 كقول الشخص الخاطب اعتمد عدم ايمان القائل ماذا كره ولعل هذا ميقى على  
 مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يصحكتفي بالفائدة الوضعية  
 أو المقصود بيان الكلام المعتمد لا مطلق الكلام (قوله أضحها الخ) ايه المصنف  
 الراجع ليكون جاري على كل الأقوال (قوله وهو التجرد الخ) مر في رافع المضارع  
 ما يعلق بكون التجرد عاملا والمراد لا سنادا له إلى غيره كالوصف أو اسنادا غيره إليه  
 كالاسم وأل في التجرد للعهد أي التجرد المعنوي وهو تجرد الاسم عن العوامل  
 اللفظية حقيقة أو حكما فدخل ابتداء المبتدأ المقترون بالحرف الزائد أو ما أشبهه  
 وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد لا سنادا فهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان  
 المضارع واقع مبتدأ بقي ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا  
 مرفوع غنى عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك الزيد (قوله وضع  
 رفعه به الخ) جواب عمااء تعرضه على القول بان الرفع المبتدأ أو اعتراضه أيضا  
 ابن عسوم وبان العامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدأ  
 يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل  
 والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الاصله وان المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قائم أبوه  
 ضاحك فلو كان رافعا للتجريد لى الجمال عامل واحد في معمولين رفعهما عن غير  
 تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما يعتنع اذا اتحدت الجهة وهي هنا مخالفة  
 لان طلبه لافعال يخالف طلبه للخبر (قوله يعمل فيه عند طائفة) أي وان كان  
 الفعل لا يعمل في الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم  
 ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة) وأما الخبر فلا صل تنكيره لانه مبتدأ  
 فاشبه الفعل والشغل خال من التعريف والتشكيك اذ هما من عوارض الاسم ولا  
 يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه عما يطروا ويتجأ الى علامه وهو التعريف  
 وبقيناه على الاصل وهو التشكيك وأما التعديل بما مسند فينبغي أن يكون مجهولا  
 فليس بشئ لان المسند فينبغي أن يكون معلوما والذي ينبغي أن يكون مجهولا هو  
 انتساب ذلك المسند الى المسند اليه (قوله والاخبار عن غيره من لا يفيد) أي  
 غالباً أو ودان هذه العلامة لا تقتضي خصوص التعريف بان يكون معلوماً بوجه ما  
 بحيث يفيد الحكم عليه والكلام في مبتدأ خبر عنه كإيد عليه الكلام اذا وصف  
 الرفع لمكتنفه لا يفيد عن كونه نكرة (قوله يخص بالخدم المتقدم  
 عليه) أو رادنه يقتضي ان يجوز الابداء بالندرة عند تقدم الخبر وان لم يكن  
 مختصاً ويحجب بأنه اذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص يفر السامع من استماعه

ف يستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع أصالة لينسب الي غيره فلا يكون نسكرة  
متبعنا لان يكون حديثا محما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت  
وحما تسبحت فانه صحيح مع تقديم المبتدأ النسكرة المحضة لان الحكم لما كان  
غريبا عادت النفس الى الاصغاف فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع أصالة لينسب  
الي غيره ولا يصلح الا لذلك فلا يفرأ الدامع عند سماعه لعلمه بانه حديث عن الآتي  
بعده فيتنظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحكم هو المتكلم وهو عالم به  
قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف  
وانتسكبر (قوله والفائدة تحصل) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول  
الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله في الغالب) من  
غير الغالب اذ لم يعلم كون رجل قاتل الرجل قاتما في الدار فان الفائدة تحصل  
بقولك رجل قاتل في الدار ولا يخص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة  
جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضى وقال  
شاطب يجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد (قوله اذا تخصصت) أى  
تعيبت وقل اشتركا كما وايها ما أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كفى النسكرة  
الموصوفة أو حكميا كفى النسكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى زيف وثلاثين  
موضعا) في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو زيف حتى يبلغ العقد  
الثاني وهو مشدد اليا ويخفف وهو واوى العينين من ناف يتوف (قوله رد كر  
بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته

وكل ما ذكر في التفسير \* يرجع للتخصيص والتعميم  
وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتأمل ويتجمل ان مقصوده التوصية  
على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده  
التظهير فلهذا فيه من التكليف والاوق بجزءه في المتن الاول وأوردان  
العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم تخصيص وأوجب  
بانه ليس لغنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو ان يجعل لبعض الجملة شيئا  
ليس اسما مثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليدها فيه كما ينبغي عنه قول  
الشارح الآتي فأشبهت الخ ولا شأن ان بذلك تقطع الاحتمالات ويتعين ان  
المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أى بذاته كاهتمام الشروط والاستفهام  
أو بغيره كالنسكرة في خبر النفي والاستفهام الانكارى وسواء كان العموم شوليا  
أو بدليا كفى النسكرة بعد الاستفهام الغير الانكارى ولا يلزم منه الابتداء  
بالنسكرة المحضة لان عمومها بدلى لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكرناه نص

وهذا وهم لانه اذا حصل  
تخصيصه بالحكم فقط كان  
بغير الحكم غير متخص  
فقد يكون قد حكمت على  
الشئ قبل معرفته وقد  
قالوا ان الحكم على الشئ  
لا يكون الا بعد معرفته  
اذا علمت ذلك فلا يمتدأ  
بنسكرة الا اذا افادت  
والفائدة تحصل في الغالب  
اذا تخصصت النسكرة  
بمخصص من الخصصات وهى  
كثيرة وأما ما بعضهم الى  
زيف وثلاثين موضعا وكر  
بعضهم انها ترجع الى شئ  
العموم والخصوص وظاهر  
كلامه اعتماده حيث  
قال (ويقع المبتدأ نسكرة ان  
هم) كل فرد من جنسه (أو  
تخص) فردا من ذلك الجنس  
فالعام (نحو ما رجل في الدار)  
لان النسكرة في سياق النفي  
نعم فاذا سمعت كان مدلولها  
بجميع افراد الجنس

(قوله فاشبهت المعروف بأل الجنسية) عبارة ان تصريح الاستفراغية هي الظاهر  
 لان الجنسية أهم فان قيل ما الفرق بين المبدأ المحسلي بلام الاستغراق والمبدأ  
 العام الواقع في سابق التفسير من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة متع  
 تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعنيين فهو  
 معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين لعارض أم لم يتعين والملاء وضعت  
 للتعريف والتي لموضع لذلك (قوله ومنه أله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة  
 الى الخلاف في نحو المثال لان ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوق للابتداء  
 أن يكون بالهـ مزة المعادلة بأن (قوله واعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرة  
 الأولى جعل المسوق في ولعبد مؤمن لأم الابداء (قوله لان الوصف الخ) اقتضى  
 المقام جواز حيوان آدمي في الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم  
 الوصف ولا معنى لذلك مع الاتحاد معناه ما وأجاب الاستاذ الصفوي بعمالة الصام بان  
 العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لكونه قو جدي في بعض المواضع وحكموا  
 بالمراد الحكم تلك النكته وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكره لأم مرعوى  
 بل لقاعدة حكمها باظهار أثرها في مواضع أخر طرد الباب انتهى وفي التصريح  
 ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والاوراد على الظرف  
 والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رطل وعلى النقي سحارنا الحق وعلى الاستفهام  
 هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب الماء  
 نافع وغسلان انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة  
 مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمل مع كلام الصفوي  
 (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل  
 المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم قرة خبير من جرادة  
 وألما في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبه) أي أو جهن يحتمل انه  
 خبر وانه نعت لصوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى اذ يلزم على الاول  
 ان في اليوم متعاقب يكتب والتكثير هو القرض سابق على اليوم والليلة الا ان  
 يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبر ثانيا (قوله أمر به وفصدقة  
 التخصيص فيه بالعلم اذا نظرت منسوب المحل بالمصدر (قوله رجل جاءني) ليس  
 فيه مضافة مفعلة حتى يكون محمدا (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة  
 بغير مضافة اليه فاشبهت المثنى والجمع مع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه  
 وعرفه بعضهم بالعوامى الاسماء تسلط على اقظه عاريا من اضافة وشبهها أولمسا  
 بأحد من نحو زيد نطق وعمر وقائم أبوه وذكر ابن مالك ان قولك قائم أبوه من

فأشبهت المعروف بأل  
 الجنسية (و) منه نحو (أله  
 مع الله) وكل له فانتون ومن  
 يتم أقدم معه (و) الخاص نحو  
 (اعبد مؤمن خير) من مشترك  
 لان الوصف يخص  
 الموصوف النكرة فتجعل  
 به فائدة ليست للعبارة الذي  
 لم يوصف ويحتمل ان يكون  
 من الاول أيضا (و) من  
 الخاص قوله عليه الصلاة  
 والسلام (تسبى صلوات  
 كتبه الله على العباد)  
 لتخصيصه بالاضافة وقوله  
 أمر به وفصدقة ونهى  
 عن منكر صدقة وقولك  
 رجل جاءني لانه بمعنى رجل  
 صغير جاءني (و) يقع الخبر  
 مفردا

هذا المثال ونحوه ليس بحملة عند المحققين ومبرهانه في بحث الكلام بما لا مزيد  
عليه وقدم المقرر دلالة الأصل في خبر المبتدأ لأن الخبر يتحد بالمبتدأ دائماً ولا يتصور  
الاتحاد بلا تأويل إلا في المفرد (قوله جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد  
بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحر وفشو هذا يزهد هذا أسد مشير إلى  
البيع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه مالم يؤول بالمشق لأن الجامد لا يصلح لعمل  
الضمير إلا على تأويله بالمشق والجامد إذا كان خبراً لا يحتاج إلى ذلك لأنه يكفي  
في صحة الأخبار كونه صادقاً على ما صدق عليه المبتدأ أو خالف الكسائي في ذلك  
فذهب إلى أن الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك الإطلاق وقال الأشيه  
أن يكون حكماً بذلك في جامد معروف لسماء معنى ملازم لأنفسك أنه كلاً قدام  
واقول فلا سدوهذا ير جمع لاوافق في المسئلة لأن ما قبله معنى التأويل بالمشق  
وقيل إن هذا القول عن الكوفيين وسبقه إلى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن  
الرماني قال أبو حيان وقد رد بأنه لو تحمل ضمير الجازا لعطف عليه مؤكداً فيقال  
هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمر (قوله أو مشتقاً فيجمله)  
المراد بالمشق ما تضمن معنى فعل وحر وفهم الصفات كذا في شرح السكاكية لابن  
مالك وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب التعت مالم يؤخذ من  
مصدر للدلالة على حدث وسأجبه قد دخل أسماء الزمان والمكان والآلة وبالمشق  
مأخوذ من مصدر لذلك قال ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل  
ضمير نحو هذه البطحاء وإنما يتحمل المشتق الضمير لأنه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد  
له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل إما ظاهراً أو مضمراً ولا يتحمل إلا ضميراً  
واحداً وقيل إن قدر خلفاً من موصوف استغنى فيه ضميران أحدهما للمبتدأ والآخر  
للموصوف الذي صار خلفاً عنه نحو زيد ضارب أي رجل ضارب وإن كانت صلة آل  
ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفاً عنه ولآل فإذا كد قيل فيه  
زيد القاسم نفسه نفسه نفسه (قوله مالم يرفع ظاهراً) أي لفظاً ونحو الزيدان قائم  
أولاً ما ومجلاً نحو الكافر مغضوب عليه أما إذا رفع ظاهراً فلا يرفع ضميراً  
(قوله أو ضميراً بارزاً) فإن رفع ضميراً بارزاً لم يتحمل ضميراً نحو زيد قائم  
الاهو إذا قدر هو مرفوعاً بما لا يمتد إلى بدله ومنه ما ساقى في قوله ويجب  
إبراز المحتمل (قوله ويجب إبراز المحتمل) بشق الميم (قوله إذا جرى الوصف على  
غير من هولة) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما لبس غلاماً يزده  
هو إذا كانت الهاء لا تلام فإن كانت زيدة فجرى الوصف على من هولة وإنما  
وجب الإبراز إذا كان اللبس مأوياً ونحو غلام هذا ضاربها أي اجراء هذا النوع

جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ  
ومشتقاً فيجمله مالم يرفع  
ظاهراً أو ضميراً بارزاً  
ويجب إبراز المحتمل وإن  
أمن اللبس إذا جرى الوصف  
على غير من هولة

من الخبر على سن واحد وما ذكر من ابراز المتحمل لا يأتي على قول الرضي ان البارز  
 تأكيدي للشيء تتر اما اذا جرى الخبر بان شؤله فيستتر فيه وجوبه لان ابراز موضوع  
 لا يكون الخبر غير من شؤله فاذا وقع ابراز مع كون الخبر بان شؤله لم يفهم منه الا كون  
 الخبر غير من شؤله هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى فيجوز به همد  
 ضار به هي فينبغي جواز ابراز هي على الفاعلية على ما أجازه سيدي في مرت  
 برجل مكرم هو من جواز فاعلية هو هذا الخبر بر المقام ومثل الوصف فيما ذكر  
 الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التكميل وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال  
 الرضي وأما الفعل فقد اتفقوا عليه على انه لا يجب تأكيده به أبس أرم  
 يلبس انتهى لمخالفة قول وانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد  
 وحكم المشتق اذا وقع حالا ونعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال أبو حيان الا في مسألة  
 واحدة وهي مرت برجل حسن أبواه جميلين فيمليان صفة جارية على رجل  
 وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيها بان يقال جميلين هما وسو غ ذلك كونه  
 عائدا على الابوين المضافين الى ضمير فصار كأنه قال مرت برجل حسن أبواه  
 جميل أبواه ولأن تقول بتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن أبواه جميلان  
 فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كضم  
 المفعول له في المعنى وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيدو المبتدأ وخبره كزيد  
 قائم وما كان بمنزلة أحد هما متخو ضرب اللص وأقام الزيدان وكان زيد قائما أو ظننته  
 قائما ولاد ما يعني في هذا المقام ما ينبغي مراعاة وقضية الحلافة انه لا فرق بين أن  
 تكون الجملة خبرية أو انشائية أو قسمية أو مصدرية بان أو حرف تنفيس حتى  
 يصح زيد اضرب به على الخبر نفس جملة اضرب به من غير تنقيح القول وهو كذلك  
 خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الظلية خبرا لانها لا تحتل الصدق والكذب  
 والخبر حقيقة ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قبل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو  
 ما أسند للبتدأ الا ترى انه يقع مفردا واجما ولا تحتل ذلك وقال ابن السراج اذا  
 وقعت خبرا فاقول قباهم مقترود ذلك المقتر هو الخبر والمذكور معه موله وادعى وفي  
 المطول ان تقديرا لقول تعف وتازعه السديد بما حاصله انك اذا قلت زيد  
 اضرب به فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حاله من احوال زيد الا باعتبار  
 تعاقبه أو كونه مقولا في حقه وانما تحققه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه  
 خبرا عنه هذه الحقيقة فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا معنى  
 الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه  
 ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من

ويقع الخبر جملة لها

احتمال الصدق والكذب بحسب الأول أى طلب خبره لا ينافي احتمالهما  
بحسب المعنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمة تجوز يد والله لا ضربته  
قال الرضى والاولى الجواز اذا لمعنى للجمع وفى الغنى ان الساكن عنده اما كون جملة  
القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملة من هنا ليست كجملة الشرح  
والجزء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشي من الجملة الاولى واما كون جملة  
القسم انشائية فمرد كلامنا للتعليل ثم ينبغي الوقوف على ما نلاحظه فى الباب الثالث  
(قوله فيها رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا  
قصده جعلنا جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية كوت  
أو فعلية) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أى  
بقسرية واحترز به من تجوز يدا كرمته فى داره فلا يجوز أن كرمته فى داره ولا  
أكرمه فى دار ومن تجوز الرغيف أكرمه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه  
الذى يحذف (قوله ونصب بفتح الخ) سيأتى فى كلامه مثال مانصب بفعل ومثال  
النصب بوصف الدرهم أنامه عظمى أى معطيك ومثال المحرور باسم الفاعل  
\* وما كل من وفى منى أنا عارف \* وأنهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز  
حذفه سواء رفعه بفعل تجوز زيدان قام أو بغيره تجوز زيده والفاء قائم أو زيد  
الفاء مجرور وبصرح الرضى وشمل هذا اسم كان المحذوف أو المذكور تجوز زيدان  
كار قائم يقوم مجرور فلا تقول زيدان قائما يقوم مجرور ومثل ان لوفاته يكتر حذف  
كان بعدها وابتداء الخبر هذا وفى الغنى مانصه محذوف ومرفوع أى ولهذا خبر بط  
به محذوف ومرفوعا تجوز هذا ان اسأرحا ان اذا قدر لهما اسأرحا ومنه نحو بالخ  
وأنهم أيضا ان الجمرور باضافة غير صفة لا يحذف تجوز زيد أبوهم قائم ومثال المجرور  
بحرف تبعيض اذا الناس اذا ذلك من عزيز أى منهم والمجرور بحرف ظرفية \* يوم  
نساء يوم نمر \* أى فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكروه الشارح فانظر  
حكمة التمسيد لاول الصور واخرها فافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف تجوز  
زيد مرتبه ووقع لآى البقاء فى قوله تعالى فى سورة الاعراف والذين عملوا الآيات  
ثم يأتوا من بعدها وأمنوا الذر بل من بعدها الغفوة ورحيم ان الذين مبتدأ وما بعدهما  
خبر والعائد محذوف أى اغفروا لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة  
من الصور المذكورة واعلم ان فى التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال  
مانصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شمله فى العجوم  
والافتة أو يصف ان كان المبتدأ غير ذلك ونازعه الما يبنى فى الاجماع لكن  
صنيعه يقتضى ان حكم كل معار لمسا قبله فلا ينبغي ادراجه فيه كما صنع الشارح

أى فيها (رابط) وجوبا  
تربطها بالمبتدأ الذى سبق  
له اسمية كانت أو فعلية  
ويجوز حذفه ان علم ونصب  
فعل أو وصف أو جري اسم  
فعل أو حرف تبعيض  
أو ظرفية أو مسبوق بمائل  
لنظا ومعدولا نحو وكلا  
وعدا لله الحسنى وقوله



ثم انه على كلام التسهيل ينظر ما مشال المنسوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث  
كلهن قنلت محمدا وغيره بقوله تعالى انفسكم الجاهلية يدعون قال الدماميني  
وفهم ما نظر لان كلام من السمتين سياقي فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر  
فخره وان الحذف في غير مسئلة كل وشبهه ضاعف وهو خلاف ما فهمه قول  
الشارح ويجوز حذفه (قوله اصح الخ) صدر بيت بحجزة فلانك الا في الحجاز  
منافسا والشاهد فيه طاهر حيث حذف العائد المحرور لكونه قد جرح بحرف  
سابق عليه مماثل للحجاز لفظا ومعنى ولا يصح استمع (قوله واقصر منها هنا على  
أربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بعنانه نحو زيد جاعني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله  
كناية له السادسة ان يعطف بفاء السمية جملة ذات ضمير على جملة خالية عنه  
أو بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير  
مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد قوم عمر وراقم التاسعة ال الثابتة عن الضمير  
العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ أو المعنى (قوله وهو الاصل في الابط) اذ هو  
موضوع مثل هذا الغرض قال في المعنى قد وجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط  
وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمر و  
فهو أو ثم وهو الثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمر ووقام هو والثالثة أن  
يكون بدلا نحو حبس الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر  
العائدة على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجعل  
العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تضع المسئلة (قوله ومن ثم ربط به  
الخ) وأما غيره فلا يربط به الا مذكور الان وضع الظاهر موضع الضمير كناية  
تقوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير (قوله  
نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاج ان المسئلة مخصوصة بما  
اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعدهم لتشمل الآية على  
قراءة الرفع وقرآنه وابن عمر والكسائي بالنصب فساق على لباس أي ارتدنا لباسا  
موازي اوزية وأثرنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) أي لانعت  
خلاف القاري ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت (قوله اعادة المبتدأ  
بلفظه) أي ومعناه كما في الارض (قوله في مقام التحويل الخ) أي فوضع الظاهر  
موضوع الضمير لهذا السبب وهو في معرض ذلك جائز قياسا في غيره يجوز عند  
سبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول وعند الاخفش يجوز في الشعر  
وغیره وان لم يكن بانظ الاول نحو زيد قائم أو طاهر اذا كان أو طاهر كناية زيد  
(قوله التحويل) أي التحويل (قوله والقارة خبره الخ) يجوز ان تكون القارة

أصح ما الذي توصي به أنت مدح  
وروابط الجملة بجأهي خبر  
عنه أو صلها في المعنى الى  
عشرة على خلاف في بعضها  
واقصر منها هنا على أربعة  
أحدها الضمير وهو الاصل  
في الربط ومن ثم ربط به  
مذكورا (كرى بدو قائم)  
ومحرو قام أخوه ومحمد وفا كما  
مر (و الثاني الاشارة نحو  
ولباس التقوى ذلك خير)  
ان قد رد ذلك مبتدأ ثانيا  
والابان قد راد باللباس على  
انه بدل أو عطف بيان فالخبر  
مفرد والثالث اعادة المبتدأ  
بلفظه نحو زيد قام زيد  
وأكثر وقوع ذلك في مقام  
التحويل والتعظيم نحو  
(القارة ما القارة)  
فالقارة مبتدأ أول وما  
اسم اسم فمفهوم مبتدأ ثان  
والقارة خبر وهو ما خبر  
الاول والتقدير القارة أي  
شيء كما تقول أي رجل  
زيد اذا أردت التعظيم

والتفخيم لثانته (و) الرابع  
العموم بان يكون جملة الخبر  
مشتبهة على اسم أعم من  
المبتدأ فيكون المبتدأ  
داخلا تحتها نحو (زيد نعم  
الرجل) فأن في الرجل  
للجنس وهو مشتغل على كل  
أفراد زيد فرد منها فدخل  
في العموم فحصل الربط  
ومنه قوله  
وأما الصبر عنها فلا صبر  
والربط بالعموم تبسع  
فيه هنا وفي أوفى فصح جماعته  
من التكاثر ذكره في المعنى  
كالتبري منه ثم قال ويلزمهم  
أن يعينوا زيدات الناس  
وهم وكل الناس فيكون  
وخالد لا رجل في الدار  
وخرج المثال والبيت جمعا  
هو مذكور فيه فراجع  
ولما كان من الجملة الواقعة  
خبر لا يحتاج إلى رابطته  
على ذلك بقوله (الافى نحو  
الله أحد) مما الجملة  
التي فيها نفس المبتدأ في  
المعنى أى فلا يحتاج إلى رابط  
الكتفاء بها عنه لأنها  
مفسرة للمبتدأ والمفسرين  
المفسر هذا ان قدر هو ضميرا  
لألا شأنه والأبأن قدر

مبتدأ أو ما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أى شئ هي  
(قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدأ) أراد بعميته منه صدقه عليه  
حتى لا ينافي قوله فأن في الرجل للجنس ولا ما قرر وفي باب نعم ونس من أن آل  
في فاعلهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتغل على كل أفراد) أى صادق  
عليه (قوله كالتبري منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله جمعا هو مذكور  
فيه) هو أن الرابط في المثال المذكر كإعادة المبتدأ بعينه بناء على أنه من الروابط  
كما أجازه أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا  
الصلاة أن لا يفسح أحرار المصلحين واجيب بجمع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور  
بالعطف على الذين يتقون إلى غير ذلك وعلى القول بأن آل في فاعل نعم ونس  
للعهد لا للجنس وفي البيت إعادة المبتدأ بلغة وليس العموم فيه مرادا إذا المراد  
أن لا يصبر له عنها لأنه لا صبر له عن شئ انتهى قال اللاماني في ظاهره أن العموم  
جاء من قبل أن الآف والآف لا استغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لا يقطع  
أن التكرار بقوله نعم العبد سبب لم يقدح في جميع من في العالم وإنما قصد ما يأتى  
هذا النافع المذكور فجعله للعموم غلط انتهى في أنه قد يقال العموم باعتبار  
أنه ليس لاحدا عنها صبر وفي العيني والشاهد فيه حيث سدا العموم هنا مسددا  
الضمير الراجع إلى المبتدأ لأن قوله فلا صبر في أن يكون لاحدا صبر عنها وهو عام  
فصبره داخل فيه هنا وفي التمهيد والمطرود من هذا الرابط هو الضمير لا غير ما  
الاشارة فلا بد لا يقال زيد قام هذا الذي يدور خرج أو أمك وأما إعادة المبتدأ  
بعينه فقد تقدم مرده وأما إعادة المبتدأ بالفظه ومعناه فقد نص سيدو على ضعفه  
وهو مخصوص بموضعين أي العبد والذو عبيدى وإنهما ما حيث قصد التحويل والتعظيم  
وأما العموم فلا بد لا يجوز زيدات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء  
أورد البيت وأجاب عنه وحاصل هذا أنه لا بد في هذه الروابط من مرعاة معنى  
صحح مقصود وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالذكرة أن يفيد الرابط  
بها بذلك ثم يقول والالورد على الرابط بالاشارة كذا الخ فإن ما سلكه هنا هو  
ضعف الرابط جمعا بعد الضمير واعلم أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلغة ولا يصح  
أنه ليس نسفا ولا خاصا بالشهر ولا موضع التفخيم نحو الحاقه ما الحاقه لا جازتهم  
أهر زيد أحرز زيدا انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات  
الشئ والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى أنها وقعت خبرا عن مفرد دلولة  
جملة كما قاله ابن مالك في شرح التفسير فلذفعه أن كان المراد أنها نفسه بحسب  
المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك يصح الحمل والحاصل

ان حق الخبر ان يكون صادقا على المتبدا على معنى ان ما يقال له المتبدا يقال له الخبر  
وهو الذي يعبر عنه به وهو وهذا يقتضى اتحادهما اذا توافقا فيهما معهما  
فان تغاير الذاتين في هو هو واتحاد المفهوم يمنع استناد أحدهما الى الآخر  
فان الاستناد نسبة والنسبة مستدعية للتعيين المستلزمة للثبوتية الإضافية لاتحاد  
المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في زيد  
يقوم أبوه مضموما استناد القيام الى الأب وهو غير زيد فهو ما وخارجا اليكنا انقول  
بفرد صادق على المتبدا أى قائم الأب ﴿تبيين﴾ كل من الخبر المشتق وغيره  
مغاير لا تبدأ انظروا واللازم انهاء الحمل مقصده معنى واللازم حل أحد المتباينين على  
الآخر حل هو هو يتحد به لفظا دادا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعري  
شعري أى شعري على ما ثبت في النصوص من جزائه لم يتغير عن ذلك وقال  
ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو منحل وصح تشبيهه الشيء بنفسه باعتبار  
أى وشعري الآن ثم شعري فيما مضى أولكل منهما مائة على مغايرته على الآخر نحو  
والسابقون السابقون أى الى الخبرات والى الجنات ومغايرته لفظا ومعنى دال على  
التساوى حقيقة نحو وأرواحهم امهاتهم أى مساويات لامهاتهم في التخريم  
والاحترام أو مجازا كقوله

ومجاشع نصب خوت أجوانها \* لو ينشقون من الطوارة طاروا  
أى مساوول له نصب الطارية الاجواف في طيرها بالفتح أو قائم مقام مضاف نحو  
هم درجت عند الله أى ذو درجات أو مشعر بلزوم حال الحق مجازا العين بالمعنى  
نحو زيد صوم جعل نفس الصوم بهالقصة وليس بتقدير ذولا نه يصديق على  
القبيل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أذن الصوم والمعنى ثم امره سائمه  
(قوله ضمير المسئول) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أى بناء على حسن ابدال  
الشكره الغير الموصوفة من المعرفة اذا استعقدها عالم يستفد من البذل منه  
وأجاز التخصي ان يكون خبر مبتدا محذوف وأبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو  
وأحد خبر هو وتفسير الاحدية بحسب الوصف به معنى انه أحدى في وصفه مثل  
الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أى لا تركيب فيه أصلا  
وعلى ابو جهم نظره فائدة جعل الأحد عليه تعالى ولا يكون مشر زيدا أحد ولم يورد  
الماطف بين الجملة بين اسكال الازدواج بينهما من التنية كالثقة للاولى وتعرف  
المصدمع تشكيلا أحد العلماء بعدد يتبعه خلاف أحدية (قوله والحقين ان مثل هذا  
الح) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذن المعلوم انه  
ليس المراد بهما اللط ولا يخفى ان المصنف لم يعلل هذا لم يذكرنا شارح مثالا

ضمير المسئول عنه فالجواب  
مفرد لله والله وأحد خبر به  
نه بر أو بدل قال الدمامي  
تبع المرادى والحقين أن  
مثل هذا ليس من الاخبار  
بالجمله

غيرها فلا وجه لايراد الشارح هذا التحقيق عند اهله هذا يمكن الاعتذار  
بأنهم نظر والاصل فاطلقوا الهملة باعتبار انه مركب اسنادى غايته التجوز  
(قوله بل بالمفرد) يؤيده ما مر ح في المعنى ان الهملة التي يراد بها افظها يحكم لها  
بحكم المفردات ولهذا تقع فعلا (قوله ويقع الخبر) أي في الظاهر قال بعضهم  
تسمية الظرف والمجرور خبرا مجازا لانه ليس بنفس المبتدأ ولا مشبها به المبتدأ  
ولان الظرف ليس بمرجع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب  
اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق بالمقدر (قوله أيضا) أي كاي جملة (قوله  
منصوبا) قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينقل عن النصيب  
لثلاثتهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتدفع المبتدأ  
معنى والخبر عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا ذكر في هذا الخبر وصيته  
(قوله افظا) أي ان كان معربا فان كان مبنيًا كان منصوبا محلا (قوله بما يتعلق به)  
وهو الاصح وقيل المناسب له المبتدأ وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاوّل في  
المعنى ورد تحتها الفتح المشهور من غير دليل وانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب  
ومنصوب بدون ثالث وقيل بالخاتفة ورد بها معنى لا يختص بالاسماء دون الافعال  
فلا يصح أن تكون عاملة لان العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا بالمتنوى  
الاضعف أوى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أي بما يتعلق به والتحقيق ان الذي في  
محل نصب هو المجرور وحده لان الجار هو الموصل للعامل اليه كالمهزوز والتضعيف  
لأنه لما كان المهزوز والتضعيف تمام لصيغة الفعل والجار منه فلا منه  
كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هو في محل نصب (قوله كالحمد لله)  
نوعهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعل بناء على عمل الظرف وان لم  
يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور مفعول للمصدر  
واللام للتقرينة كما في قولك أعجبتني الحمد لله (قوله بالمعنى التذييل) أي في الموصل  
والتمهيد بان تمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يتعد أسكرة  
الان تحت أو خصصت الذي هو عبارة عن حصول الفائدة وكونه لذلك حذف  
النصف هذا الصيغة بخلاف في الموصل (قوله ولا يجوز زيد اس الخ) ظاهره  
ولو عن قرينة تدل على المتعلق الخاص أي سافر أمس وواثق بل يمكن التعليق بعدم  
الفائدة لئلا يخدمه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نية به على ان تعبيره  
بمستقر للتميز لا للتمييز (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو  
الظرف والمجرور والعامل ضارسيه منبسطا وقيل بجموعهما ان المقصود الاخبار  
بوجود اشياء في ظرف الامم حذفوا بعضه (و ما هو الباقي باسم الخبر مجازا

بل بالمفرد على ارادة  
اللفظ كما في ~~ع~~  
تحوّل حول ولا قوة الا بالله  
كتر من كنوز الجنة (و)  
يقع الخبر أيضا (ظرفا)  
فانما أوم كانه حالة كونه  
(منصوبا) افظا بما يتعلق به  
(نحو والركب أسفل منكم)  
والرجل عدا (و) يقع  
أيضا (جارا ومجرورا)  
منصوبا أيضا محلا لذلك  
(كالحمد لله) رب العالمين  
وشبههما ان يكونا تامين  
بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد  
أمس ولا زيد لما كان  
الخبر اذا وقع ظرفا ومجرورا  
راجع في التقدير الى المفرد  
أو الى الجملة قال  
(ونعاقبهما) حينئذ اما  
(بمستقر) ونحوه مما هو  
اسم فاعل وهو اختيار  
لما تمة محققين بأن المحذوف  
هو الخبر في الجملة والاصل  
في الخبر الافراد وصحة في  
الاوضح وبرحمته ابن مالك  
أمر

وقال شيخ الاسلام الخلاف انضى لان القائل بأنه المحذوف تظاير الى العامل  
الذى هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره واقتضاه بأنه المذكور تظاير الى  
الظاهر المفقود به وهو معمول عامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما  
نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لكأن تنوع دلالة هذا على  
الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله فأنتم لدى بجموحه الخ) عجز  
بمعن صدره \* لك العزان ولا لغيره وان بين \* والهون بالضم الهوان والذل  
وتجرح حصة الشيء بحسب ما بين مهملةتين وبألفين مضمة ومن وسطه قال الدماميني واقتضاه  
أن يقول لا نسلم قتلنى لدى بكاش بل محذوف وهو كاش الذى هو اسم فاعل من كان  
التأصية سلما انه متعلق بكاش الا ان كاشا فى البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم  
الترزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد فى البيت وقال الشعمى  
الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذى يقدرا تسمى وهذا لا يدفع  
كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطابق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقضى  
للسوخ وعدم الترزل (قوله لا مئةناع بالهم ما الفعل) أى لا تظاهروا ولا مئةندرا  
وربانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بغير المفرد  
أو جعله الشرط لانه لازم المحذوف وهم يقتضون فى المقدرات ما لا يقتضون  
فى الماشوطات كما أجاب به الزعفرانى وابن جنى لما أجاز النصب فى فاذا ز يدشر به  
وقال له ابن جنى الزمنا اى الاما اذا التعمية الفعل ولو سلم أن المحذوف أعمن من ذلك فلا  
يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معوله أما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال  
أما فى الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا فى اذا (قوله والاصل فى العامل أن يكون  
فعلا) لان العامل انما يعمل لا يقتضاه الى غيره والفعل أشد اقتضاه لانه حدث  
يقتضى صاحبا وزمانا محلا وعلة فيكون اقتضاه من جهة الاحداث ومن جهة  
التحقق وليس فى الاسم الا الثانى (قوله والحق عندى الخ) أى لان المسئلة متخاذا  
الاطراف لان اسئلة افراد الخبر واصالة الفعل فى العمل متغايران وتعين الاسم  
بعد أما واذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما مخصص المحل فلا يصلح  
واحد منهما مبرر بخلاف قول بعضهم فى ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل  
فما ذكر مانصه واذا تعين اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى  
بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد غير  
جاء على سنن الصواب المعلمت من تعين الفعل فى الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ)  
معنى كلام المعنى كما يعلم بمرآة ان جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد الماضى والحال  
أو الاستقبال وليس مناهل جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد معنى الاسم أو معنى

منها أن اجتماع اسم  
الفاعل والظرف قد ورد  
كقوله فأنتم لدى بجموحه  
الهون كاش \* ولم يرد اجتماع  
الفعل والظرف فى كلام  
يقتضيه ومنها أن الفعل  
المقدر جملة باجماع وانتم  
الفاعل ليس بجملة والمفرد  
أصل وقد أمكن فلا عدول  
عنه ومنها تعينه انفاقا بعد  
أما واذا الفعائية لا متناع  
ايلاهما الفعل (أو)  
(استقر) ونحوه مما هو فعل  
وهو اختصارا كثر البصريين  
مختجين بان المحذوف عامل  
فى الظرف والجزرور  
والاصل فى العامل أن يكون  
فعلا ويرجح ابن الحاجب  
بوجوب تقديره فى الصلة قال  
فى المعنى والحق عندى أنه  
لا يرجح تقديره اسماء ولا  
فعلا بل بحسب المعنى ثم قال  
وان جهلت المعنى فقدر  
الوصف لانه صالح لازمة  
كلها وان كان حقيقته فى  
الحال (محذوفين)

وجو باو ذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر (٢٦٨) على ما سيظهر في الاوضح لا الظرف وانما

أطلق عليه الخبر لما به من  
المحذوف وهذا لا يجمع بينهما  
الاشدودا وظاهر كلامه ان  
المتعلق لا يكون الا كونا  
مطلقا وبه صرح في التسهيل  
قال في المغنى وهو شرط  
لوجوب الحذف وهو مخرج فيه  
يجوز تقدير الكون  
الخاص لدليل ويجوز حذفه  
حينئذ وعليه خرج قولهم  
من لي بكذا أى من يتكفل  
لي بكندا وقوله تعالى الحر  
بالحر والعبد بالعبد والانثى  
بالانثى أى فتقول أو يتكفل  
والاصل فيه ان يقدّم مقدما  
على الظرف كسائر العوامل  
مع مفعولاتها وتديره  
ما يقتضى رجع تقديره  
مؤخرا وما يقتضى ابعاده  
وفيه أيضا ويلزم من قدر  
المتعلق فعلا ان يقدّمه مؤخرا  
في جميع المسائل لان الخبر اذا  
كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ  
وفي حاشية الكشف  
للتفتازاني مما يجب اقتضيه  
عليه أنه اذا قدر في الظرف

الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هذا وقال الدماعيني كيف يقدّم مع الجمل مفعول  
ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الاتهام قال الشنقي  
لاتهام لان تقدير الوصف انما هو اوصلا لا لازمة كما هادون غيره انتمى بقى ان  
كلامهما يقتضى ان المراد بالحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال الحال الذي هو  
أحد الازمنة وهو ما جئ اليه الشهاب القراني وبني عليه الاشكال المشهور في  
المشتقات الواقعة في القرآن والحق كانه عليه التقي السبكي ان المراد به حال التمس  
فلاشكل في كلام المغنى (قوله وجوبا) اقيام القرينة وسد الظرف مبدء وقوله  
الاشدودا منه فانت لى بحجة اليه ان كثر (قوله ويجوز حذفه حينئذ) أى  
حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبطله انما تقولون  
على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود مفعول فكيف يكون وجود  
المفعول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مفعولا للدليل (قوله وقد  
يهرض الخ) فالأول يخفى الدارز يدلان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن  
المبتدأ والثاني يخفى ان الدارز يدلان ان لا يلزم امر فوعا وهذا ما ذكره في المغنى في  
الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكنا قد متنا في تخوفي الدار  
ز يدان متعلق الظرف يقدّمه مؤخرا عن ز يدان في الحقيقة والخبر وأصل الخبر ان يتأخر  
عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما معارضة أصل آخر وهو انه عال في  
الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المفعول الا أن بقدر المتعلق فعلا الخ (قوله  
و يلزم من قدوا الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في  
امتناع تقدم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية  
وذلك مع الالتفات لامع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدّم عندهم في حكم المفعول  
فامتنع المقدّم وان كان علة المنع لا توجد في المقدّم (قوله ويسلسل التقديرات) قال  
شيخنا لك أن تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله  
ما كالم متعلقة خاما) يدخل فيه ما كالم متعلقة مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو  
مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف  
مع المتعلق ثم اظهر ان الانتقال مع الحذف ويجوز ان يضر انه يلزم

كان أو كان فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لقولنا بالصفة والالكان  
الظرف في موضع الخبر تقدير كان أخرى ويسلسل التقديرات فافادهم اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه  
تسمان مستقر ينشأ القاف واغوا والمستقرا كان متعلقه عاملا واجب الحذف نحو وعدته عم الساعة والقوما كان  
متعلقه خاصا كاتى بام القوم وعدوا ووجب حذفه نحو يوم الجمعة صحت فيه أوجاز نحو يوم الجمعة جوا بالن قال متى  
فت وجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق انما لما كان اذا حذف انتقل الضمير الى كان مستقرا فيه  
الى الظرف معي ذلك الظرف مستقرا

نفس الخذف من الضمير وهو متعمد لا نالنا سلم امتناع بدليل انه بعد الخذف فارغ  
 الا ان يقال انه بعد الخذف تاب الطرف عنه في تحمل الضمير فلم يضره ان غمته  
 بخلافه قبل الخذف ويحتمل انه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ولا يضر انه يلزم  
 حذف الفاعل لانه امر اعتقاري تقديرى غير مستقر (قوله لا استقرار الضمير فيه)  
 قضيه انه لا يسمى لك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار اياه أو عنده أخوه لأن رفع  
 الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه الا ان يريد ما من شأنه أن يستقر فيه على فرض  
 كون الفاعل ضميرا فلجزم على انه لا يأتي على قول من يقول يحذف الضمير  
 مطلقا وإذا تقدم وقد جعل السيد الطرف المستقر ما كان عاملا المحذوف مفهوما  
 منه وان كان كونا خاصا وعلا بانه استقراره بمعنى عامله (قوله ليس بزانة) أى  
 حقيقة أو حكما ففعل الباء من كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله وهل في لغة  
 عقل \* نحو وهل أبى للقرار من ذلك قريب \* ولولا فممن قال لولاى ولولا لا ولولا على  
 قول سيدويه أن لولا جارة للضمير وانما لم يحذف الزائدة لعل لان معنى التعلق الارتباط  
 المعنوى والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول الى الاءاء فاحتج على ذلك  
 بحرف الجر والزائدة اذ دخل في الكلام بقوله ولم يدخل لربط (قوله ولا عما  
 يستنتج به) وهو خلا وعدا وحاشا اذا خضعن وحيدته فوضع الجر ونصب لانه  
 مستنتج به عن تمام الكلام فيه نصب كما نصب في قام القوم الا ان يدور ترك عند تكاف  
 التثنية من ذلك وان قال لا خضعن وان عصفور بأنهما التعلق بشئ لانه اذا قيل زيد  
 كعمر وفان قد رالتعلق استقراره لا ليل للذكاء عليه أو فعلا مناسب للذكاء وهو  
 أشبه فهو متعدي به لا بالحرف لما قاله في المعنى والحق ان جميع الحروف الجارة  
 الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا يدان تعلق بالفاعل أو ما يشبهه)  
 كقوله تعالى أنعمت عليهم غير الغضوب عليهم أو ما أول ما يشبهه كقوله تعالى وهو  
 الذى فى السماء أى وهو الذى هو الله فى السماء وفى السماء متعلقة به وهو اسم  
 غير صفة بدليل انه يوصف ولا يوصف به وانما سمع التعلق به لتأويله بعبود (قوله أو ما  
 يشبهه الى معناه) عبارة المعنى أو بما فيه راحة الفعل كقوله انا أو المال منك  
 فى بعض الأحيان وقوله انا ابن مائة اذ حدث الشرف فتعلق بعض واذا بالاسمين  
 العلمين لانه أو ما باسم شبه الفعل بل لاسمهما من معنى قولك الشجاع والجواد  
 (قوله في ثمانية واضع) أحدها أن معاصفة نحووا وكسب من السماء الثاني أن  
 بهما حالا نحو خرج على قومه في زينته فلما رأه مستقرا عنده فهناه عدم التكرار  
 لامطلق الوجود والحصول فهو كونه خاص الثالث أن بهما صلة نحو وله من فى  
 السموات والارض الرابع أن بهما خبر الخامس أن بهما الاسم الظاهر نحو وأنى

لا استقرار الضمير فيه فهو  
 الاصل مستقر فيه ثم حذف  
 الصلة وهي فيه اختصارا  
 لكثرة دور بينهم كقولهم  
 في المشتركة فيه مشتركين  
 كان الآخر لم ينتقل اليه شئ  
 من متعلقه سمي اغوا أو ملغى  
 سلكه أنقى ولم يعتبر اعتبار  
 الاول فله الدامنى \* فاعلم  
 كل طرف أو جار ومجرور  
 ليس بزانة ولا بما يستنتج به  
 لا بد أن تعلق بالفاعل أو ما  
 يشبهه أو ما أول ما يشبهه  
 أو ما يربط الى معناه والتعلق  
 اما أن يكون ملفوظا أو  
 مقدر او المقدر اما واجب  
 المحذف أولا وواجب  
 المحذف في ثمانية واضع  
 ذكرها في المعنى

(ولا يخبر باسم الزمان)

هي) المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فإن حصلت جاز كان يسكون المبتدأ أعاما والزمان خاصة فخصوص في شهر كذا أو في زمان طيب وفهم منتهان المكان يخبر به عن الجوهر فخور زيدا ما ملئ من اسم المعنى فخور الخير عندك وإن اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك إذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والاضلال لعدم الفائدة (و) أما نحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأول) بخلاف اسم معنى مضافا هو المبتدأ في الحقيقة كروية الهلال الليلة فلاخبارا عما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث أنه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر به لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يعنى عنه منه عليه بقوله (ويغنى عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف) بكنى به فاعلا كان أو نائبه

الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه كقوله ارذكر ما تقدم عهده حينئذ الآن وأصله حين إذ كان ذلك واستعمل الآن السابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شرطية كقوله غير نحو أيام الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل إذا يغنى والله لا كيدن أسنانكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أي منصوباً كان أو مجزوءاً رابعي بل أو مرفوعاً قالوا باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحاً وهذا تفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفاً وزيادة فائدة (قوله المعبر عنه) أي عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما شتر استعماله فيه في الألفاظ بما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته (قوله لعدم الفائدة) لأن من شأن الذات الاستمرار في جميع الأزمنة فلا فائدة بالأخبار عما يبرز من مخصوص لانه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة ما بناء على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المتقدمة لمطلق الكلام أو بناء على أنه يعتبر في الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مظنة أن يعجز عن تقديره فادته والذوات التي لا تتحدد كمكوناتها معلومة الوجود في حائر الأزمنة ثابت كذلك بخلاف ما يتحدد كالوحد ويختلأ فيها باعتبار إمكانية الوجودها بعم الأزمنة ولا يعم إمكانية (قوله كأن يكون المبتدأ الخ) قد يوجه حصول الفائدة في ذلك بأن اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد يتغير الاجتماع فيه نحو موت البعض وقصته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال المداميني لا أدري كيف يصح التمثيل فنحن لاسم العيين العام ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى وقيل وجه التعميم صلاحية نحن لكل متكامل لعدم اختصاصه بمتكامل دون آخر وقيل شبهه المتكامل وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاص لقرينة حاله أي داخلون في شهر كذا هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناطم ما منه سؤال طالب أي يجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يريدون في أم تتعين في فقامت مقتضى ضابطهم أن أي يجوز وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز لأنهم من لوازمه أمثلة التزامها به كذا كقوله (قوله) وفهم منتهان المكان إلى قوله وهو كذلك أي أن أفاد فان لم يفد الأخبار بالمكان من الذات أو والمعنى امتنع فخور يدمكاناوا انتقال مكاناوا لم يفد الأخبار بالزمان عن المعنى نحو القاتل زمان أو حين امتنع ولهذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان



وياسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات  
 يفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن  
 المعنى هذا واذ ينبغي أن تلحق المعاني المستقرة كالاولان والطعوم والنعمومة والخشونة  
 لاستقرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقديعرض للشئ طعم ولا يستقر في شئ  
 جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقال في النعمومة والخشونة اللذين يعرضان  
 ويزولان والحركات التي لا استقرار لها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل  
 اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها بأسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا  
 كالجمعة والسبت والعيد والاطر والاعشى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز  
 النصب نظر الاجمل كاجتماع ~~المسكون~~ والعهد بخلاف ما لا يتضمن العمل  
 كالا حد فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم  
 وأجاز افرأ وهشام النصب لتأخرهما اليوم بالآن فعنى اليوم الاحداث الآن الاحداث  
 والآن اعم فصح أن يكون لمرفة قال أبو حيان وقد نفي قواعدا البصريين في غير  
 أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة الحرم  
~~فائدة~~ اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او  
 أكثره وكان الزمان مذكرا رفع غالبا نحو وجهه وفصاله ثلاثون شهرا أو الصوم يوم  
 والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه با- تعرافه اياه كانه هو ولا سيما مع  
 التنكير المناسب للتبعية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره في خلاف  
 للسكوتين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب  
 السكوتين النصب وان وقع لا في الاكثر فالأغلب نصبه أو جره في وفاقا معروفا  
 كان الزمان أو مذكرا نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة  
 وأما الحج أشهر معلومات فلأن كذا أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى  
 كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة وربما رفع نحو موعدكم يوم الزينة  
 واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لاقان كان غير متصرف نحو  
 زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو مذكور فالرفع راجع نحو  
 أنت منى مكان قريب \* ودارك منى بين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف امامن المبتدأ الى مكانك  
 منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع  
 مرجوح نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحدود المتصرف من الطرفين بعد اسم عين  
 قدر اضافة بعد اليه نحو زيد منى يومان أو فرسخان وأما الملمم نحو أنت منى زمان  
 فلا يجوز رفعه ولا نصبه وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستائك وغير المتصرف

والمراد بالوصف اسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة  
المشبهة واسم التفضيل  
والمنسوب (مقدم) ذلك  
الوصف ليصح الاكتفاء  
بالمرفوع (على) أداة  
(استفهام) حرفا كانت  
أوامسا (أو) أداة (نفي)  
كذلك أيضا فلا استفهام  
بالحرف (نحوه) فألمن قوم  
سلي) أم نواظعا وب الاسم  
نحو كيف جالس العمران  
(و) التي بالحرف نحو  
(ما ضر وب العمران)  
و بالفعل نحو ليس قائم  
الزيدان وب الاسم نحو غير  
قائم الزيدان ومنه قوله  
غير مأسوف على زمن  
ينقضي بالهم والحزن  
والتي في المعنى كالتي  
المرجع نحو انما قائم  
الزيدان ولا فرق في المرفوع  
أيضا بين أن يكون اسما  
ظاهرا كإبراهيم وإبراهيم  
كقوله  
خليلي ما واف بهدي أنفا  
وجعل التي بالفعل والاسم  
كالخرف فيه نحو زلزل  
الوصف عن كونه متبدا  
حقيقة واما محاده على مذكرة

نحوه نحو يلزم النصب على الظرفية وبه من النصب في نحو أنت متى فرسخين أي من  
أشباحي ماسرنا فرسخين وهذا نفسه مرفوعا لا نقطا فلا يراد عليه أنه لا دليل على  
المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وصلة وغير ذلك مما أورده وان أردت تفصيل  
المقام فالرجع الى الرضى وشرح التسهيل (قوله والمراد بالوصف الخ) مثل لاسمي  
الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل  
ما أضل منك أحد وهب أحسن في غير هذا الكمال منه في غير غيره ومثال  
المنسوب ما قرشي أبوا وأقرشي أبواك والمعنى أنسوب الى قرشي أبواك (قوله حرفا  
ليصح الاكتفاء بالمرفوع) هذا مراد به في المعنى وقيل هو شرط للأعمال (قوله حرفا  
كانت أوامسا وقوله أو أداة نفي كذلك) أي حرفا أوامسا ههنا كذا زعم ابن مالك  
فباسم على سماع ما هو المرفوع وقصره أبو جيان علم ما اذ لم يسمع سواه ما لم يكن  
لا بد أن يكون الباقي صالحا للبشارة الاسم بخلاف لم ولن (قوله فألمن الخ) صدر بيت  
عجزه \* ان نظمه واف عجيب عيش من قطنا \* واقطن الإقامة والظمن الرحيل  
والظاهر ان العطف في أم نواظعا ومن عطف القطبية على الاسمية والشاهد في البيت  
ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسمها وافعله  
سدمه سد خبرها وفي شرح العمدة ان التواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له  
مرفوع يعني عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء  
كلا تعمل في الفعل ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتداء لانه من عوامل  
الاسماء لانه معنى فاشبه المعنى الذي يرفع به الفعل اذا قيل ايقوم زيد فخازان  
يعمل فيه (قوله غير مأسوف الخ) فانه أبو نواس وغيره يتدا وروى معنى النبي  
والوصف بعده مخصوص لفظا بالاضافة وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه  
قيل ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن والتائب عن القاءل  
الطرف وهذا ما قاله ابن السجري وتبعه ابن مالك وفي البيت اعرابا آخران  
ذكرهما المصنف في المعنى في بحث غير (قوله خليلي الخ) صدر بيت عجزه  
\* اذالم تكونالي على من أقطع \* والشاهد في أنما سدمه سد الخبر بعد الذي  
وهو ضمير متصل وهو قوله تعالى إلى أراغب انت عن آهتي يا إبراهيم فما قطع به  
على مذمب المانعين لرفع الوصف المذكر وضمير انا مفعلا على انه فاعل به لان  
القول بان الضمير مبتدأ يؤدي في البيت الى الاخبار عن المتبى بالواحد وفي الآية  
الى فصل العامل من معوله باجتنبي انتهى وأجيب عن الاول باحتمال أن  
يكون انهما مبتدأ خبر الجملة لاشروطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف  
بهدي والتقدير انما يا خليلي اذالم تكونالي على من أقطع فله حدواف بهدي

وعن الثاني بان عن آلهي متعلق بخنوف والتقدير أرغب أنت ترغب عن آلهي  
وما أجاب به في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدي لما مرح في  
الامالي من أن الصفة لا ترفع تميزاً من فصل لا كما مر (قوله شرط لازم الخ) يجوز  
الاختصاص والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد (قوله وما  
أوهم الخ) منه قوله

خبر بنو لهب فلا تنكحاً ملغياً \* مقالة آلهي اذا الطير مرت

خبر مبتدأ بنو لهب فاعل به لا خبر واللازم عدم المطابقة وتوابعه ان فاعل لا  
يسمى فيه المذكور وغيره على حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله  
الابتدائية) أي فيكون المرفوع غنياً عن الخبر وقوله والخبر فيكون المرفوع  
مبتدأً. وخيراً (قوله الا في نحو الخ) لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في  
التذكير والتأنيث وقد كسر الوصف الرفع لخبر المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز  
وأفهم المحصر انه لا يتعين في أرغب أنت عن آلهي خلافاً من عينه وعلمه بانه على  
الثاني يلزم الفصل بين أرغب ومعموله وهو انظر يا حسي لان المازوم ممنوع كما  
عرفت ولا في أقام رجل كما قيل لانه على الثاني يلزم وقوع التكرار مبتدأً بلام موع  
وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا بعد الخ) أي جواز الوجهين  
وأجيب عن القدرح بان اللازم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين متماثلان  
للاصل لان جعل المبتدأ مندواً تأخيراً بخلاف الأصل بخلاف الوجهين في قام زيد  
فان كون زيد فاعلاً موافقاً للاصل فسبق ذهن البسه فحصل الالتباس وأو رد  
انهم أجازوا في حيث أنا وزيد وجهين مع ان أصل الواو وأن تنكون للعطف وأجيب  
بان الحمل على الوجهين انما يتحقق اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل  
على المنعولية والرفع على العطف واعترض عمل حيث أنا وموسى وأجيب بتعديد  
المسئلة بما يمكن التخصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن  
القدرح بانه لا ضرر ورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها  
وفي أقام زيد يجب تقديم قائم تضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والتمس على  
الاستفهام يجب تقديمه فان قلت الضرر ورة حاصلة في أقام زيد قلت لا ضرر ورة لجواز  
زيد أقام بخلاف زيد أقام (قوله وجمعا) أي جمع تصحيح كيدل عليه المثال ونص  
الشاطبي على ان جمع التكسير من مثله وقال السيوطي الجمع المذكور كالقرد وكذا  
الوصف المنطوق على الثاني والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أحب الزيدان (قوله  
على اللغة النحوي) احترازاً من اللغة الضعيفة وهي لغة كافي البراغيث فانه لا يتعين  
عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فن أطلق التبيين مراده على اللغة الفصحى

شرط لازم عند جمهور  
البصريين وما أوهم خلاف  
ذلك مؤول عندهم هذا  
الوصف مع مرفوعه اما أن  
يتطابقاً أولاً فان تطابقها  
افراداً نحو أقام زيد يجازي  
الوصف وجهان الابتدائية  
والخبرية الا في نحو أقام  
اليوم امرأة فتعين الاول  
وهذا يقدح في قوله سم انه  
متمم وقع تقدم الخبر في الالتباس  
المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره  
وان تطابقاً تنبيهية وجمعا  
نحو أقامان الزيدان  
وأقامون الزيدون تعين  
خبرية الوصف على اللغة  
النحوي

بدليل ما في باب الأفعال (قوله لتحمله الضمير) وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ قال  
المصنف في حواشي ابن الناظم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظاً وزناً  
ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده على قول سيبويه في خبر منه أبو  
ومقدراً الضمير موصوف مقدراً لله ويلزمه في ما جوزه الاخبار عن التكرار  
بالعرف في غير ما استثنى إلا أن يجاب بان ابن مالك أجاز ذلك هنا. حيث يجوز في أقام  
أبوه زيد كوزيد خبراً عن قائم (قوله وقد تقدم الخبر) أي في الحال أو الأصل  
ومنه يعلم جواز تعدد المفعول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء والطلاقه يشمل التعدد  
مع اختلاف الجنس بالأفراد والجملة كما أشار إليه الشارح بقوله وان اختلف  
الجنس ولوقدمه على قوله على الأصح كان أولى ومقابل الأصح المنع مطلقاً واختاره  
ابن عصفور وروى كثير من المغاربة. مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الأول  
مبتدأ وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبي علي (قوله فإذا هي حية تسمى)  
يجوز أن يكون جملة تسمى صفة للحية (قوله فإنها أن يتعد الخ) نشاط هذا النوع  
أن لا يصح الأخبار ببعضه عن المبتدأ وهذا النشاط يتناول نحو قوله للابن بقا هذا  
أيضاً أسود لانه لا يصح الأخبار ببعضه عن المبتدأ أي حقيقة أنه لا يجوز أن يصح  
الأخبار ولو جاز أخرجه نحو هذا حالاً وماض عنه وقضية ذلك امتناع العطف  
فيه. لكن مخرج الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تنصير محبة أيضاً بأنه مثل  
قوله ما عالم وجهه بل قضية وجوب العطف وقال السيدان نظراً إلى تأويله  
بالباقى كان الأولى تركه أي العطف وان نظراً إلى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى  
أي بعضه أبيض وبعضه أسود كان الأولى أن يؤتى به (قوله اقيام المتعدد فيه مقام  
خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبراً واحداً بمنزلة مفرد لزم  
خلو كل منهما على انفراد من الضمير فلم يخلو الخبر المشتق عن الضمير على انه  
يبطل وجوب التثنية في قولك هذاان حلوان حامضان أجيب بان في كل منهما ضميراً  
استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما ما عراب استحقه المجموع دفعاً للعجم لأن  
المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرا به وتحملاً أحدهما  
للضمير واعرا به دون الآخر تحكيمه وبان في كل منهما ضمير مخرج به الرضى وغيره  
ونقل عن أبي علي ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول تزل من الثاني بمنزلة الجزء  
وفي المقام تطو بل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني  
بدلاً لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا مفعلة لامتناع وصف الشيء بما ينقضه  
ونقل عن الأخفش جواز الصفة على معنى حلوله في حوضه والصفة توصف اذا تزلت  
منزلة الجامد نحو مررت بالضارب القاتل وديان الصفة كالأفعال وهو لا يوصف

لتحملة الضمير وان لم يتطابقا  
تعين ابتدائية الوصف وما  
يعده مفعلاً وأنبأ عنه  
مغيباً عن الخبر والأصل  
أن يخبر عن المبتدأ الواحد  
بضمير واحد كما مر (وقد  
يتم عدد الخبر) جوازاً على  
الأصح لأن الخبر كان هت  
فجاز تعدده وان اختلف  
الجنس نحو فإذا هي حية  
تسمى والتعدد على ثلاثة  
أنواع أحدها أن يتعدد  
الظواهر معنى لا تعدد الخبر  
عنه وعلامة هذا النوع  
صفة الاختصار على كل واحد  
من الخبرين أو الأخبار نحو  
لا يدق به شاعر كاتب فاذا  
استتمت له بالعطف جاز  
انفاقاً فإنها أن يتعدد لفظاً  
لامتنع اقيام المتعدد فيه  
مقام خبر واحد نحو هذا  
حلولاً ماض ولا يجوز في هذا  
العطف لان مجموعهم بمنزلة  
الخبر الواحد

بينهما وقد تقدم ما عليه على  
الامح نالهما أن يتعدد  
لتعدد صاحبه اما حقيقة  
نحو بنوك فبعبه وشاهو  
وكاتب وقوله

بدالك بدخير هارنجي  
وأخرى لاعداها غاطمه  
أو حكم نخوانا الحياة الدنيا  
امب ولهو وزيتوقاخر  
بينكم وتكثر وهذا يجب  
فيه العطف وصرح ابن  
مالك في التسهيل بعدم  
التعدد فيه وفي النوع الثاني  
وفي شرحه بأن التعبير فيها  
بغيرفاظ الوحدة لا يقال إلا  
تجاوزا عما في الشرح من  
حكاية الاجماع على التعدد  
فيها من منظور فيه اللهم إلا  
ان يراد اجماع من تقدم  
فائدة إذا تعددت مبتدآت  
متوالية فلان في الاخبار عنها  
طريقان احدهما ان تجعل  
الروابط في المبتدآت فتخير  
عن آخرها وتجعله مع خبره  
خبرا متباعدة وهكذا الى ان  
تختبر عن الاول بتاليه مع  
ما بعده وتضيف غير الاول  
الى ضمير متعلقه فتخويز  
عنه خاله أخوه أووه قائم  
والمعنى أبوأخي خال عمر بن  
قائم والآخر ان تجعل الروابط  
في الاخبار

لوضع هذا الردم يصح التعغير وهو جائز بالاخلاف ولا خيرة متدا محذوف لأن  
المراد انه جمع الطعنين (قوله اذالمعنى هذا من) أي يضم الميم وهو المتوسط بين  
الحلاوة والحموضة والموازنة كبقية متوسطة بين الحلاوة والحموضة اذ هما ضدان  
لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين (قوله ولهذا المنع توسط المبتدأ الخ)  
أي ليكون مجموعه بمنزلة خبر واحد يمكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط  
ظاهرا لان بعض الكامة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمنع  
تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما عليه بعضهم بان الرمان حلوا حامض جار مجرى المثل  
(قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعددا الصاحب حقيقة له سررتان احدهما أن يكون  
اسما متعاطفا للثانية ان يكون مثنى أو جموعا فإذا اختلفت الاخبار فالعطف  
بالواو قالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يدالك الخ) انشده الخليل وقيل انه اطرفة  
(قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدري في مثله العطف سابقا على الاخبار وان  
لكل جزء اعراب بما يستحقه الجموع ودفعنا لكم (قوله لا يقال الامحار) وانته  
ما في النوع حبيب اعترض على ابن الناطم في جعله النوع الثاني والثالث من  
باب تعدد الخبر بما حاصله ان نحو حلوا حامض في معنى خبر واحد وان قوله يدالك  
الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا لهو ولعب الثاني  
تابع لآخر ونظيره الاشعري فقال اماما قاله في الاول فليس بشئ اذ لم يصادم  
الشارح بل وعتبه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكره  
ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ أو ما الثاني فهو وان كون يدالك  
في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ لا الى المعنى  
وأما الثالث فلا نلاما فاقا بين كونه تابعيا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط  
الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما  
ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ انتهى وفي الجهة الاولى  
من الباب الخامس من معنى الاسباب في أثناء كلام مانصه وأما حينما فتعطف على  
الحال لا حال انتهى فله عليه لا يعلم الجواب عن الاعتراض الثالث واما الجوابان  
الاولان فاعلم ان التعدد مجاز وليس هو مناط الاعتراض والحاصل ان  
الاختلاف انطوى كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فمما في الشرح الخ) الذي  
في الشرح حكايه على عدم التعدد ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من  
سبق القم في عبارة الشارح لانه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ  
لان قضية الجواب على هذا انه قد بران ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم  
التعدد (قوله والمعنى أبوأخي الخ) في شرح القواعد لا كما ينبغي في زيد أووه غلامه

مطلق خاص ل المعنى زيد غلام أي به مطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام  
 أي زيد مطلق فقد سها معننى وبمقلنا مل انتهى وقياسه ان ما ذكره الشارح  
 كذلك والصواب زيد مع خال أخى إليه قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد انما هو  
 بين المبتدأ الاول وخبره بخلاف غيره فاعلم انه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله  
 فتأتى بعد خبر الاخبار) هذه عبارة التسهيل وقوله المتلو لا ينفى بمراده بل لابد  
 أن يقال وكذا الفعل في الباقي إلى أن تنتهى المبتدأ وانكته ترك ذلك لوضوحه  
 وإشارة إلى أنه لا يتعين الترتيب المذكور وإذا أمن اللبس فلو قيل زيد يهتد  
 الغلامان أحسن الهماعته في دارهما لم يتنع وكذا أحسن في دارها الهماعته  
 (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع من هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما  
 وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو زيد يهتد الهماعته  
 شار يوهما (قوله الاصل في الخبر) أى الاولى (قوله لانه وصف له في المعنى) أى غالبا  
 فلا نقض بالمطلق زيد والمراد لان معناه وصف لعنا لان المبتدأ والخبر اصطلاحا  
 لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابق  
 وأوردان الدليل جار في الفاعل ولم يقدم وأجيب بان تقديم الخدم في الجملة  
 الفعلية لكونه عاملا في المحكوم ومربية العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر  
 الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طار والاعتبار بالطارى دون المطروء  
 عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة  
 المركبة معهما تقيم الناقص بالسكامل (قوله فله أن يتأخر الخ) أى الاتاق والمناسب  
 أن يتأخر عنه كران تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب  
 الاقفاط على وفق ترتيب المعاني أمر لائق (قوله حيث لا مانع) أى من التقديم  
 وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ أو عمل المصنف ذكرها وهي مذكورة  
 في الاشبعة (قوله اما جوارا) أى تقديم جوارا أو جوار (قوله في الدار زيد)  
 الجمه ووجوده في نحو هذا الابتداء والاختفاء والادقون يجوزون ذلك  
 وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر  
 السكامل) شرطه كما قال ابن مالك في السكافية الكبرى وابن الخاحب أن يكون  
 مفردا ولو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد أين أبوه اذا ليطل بتأخير صدره  
 اذ خبر المبتدأ الاول ليس له صدر بل جزؤه وهو أين لان ما يقتضى صدر الكلام  
 يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يقدم عليه شيء من ركبي تلك الجملة ولا ما صار  
 من تمامها من الكلام المغيرة لغناها كان وسائر ما يجده من المعاني في  
 الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضر به أثره وانما جاز الذي ان تضر به

فتأتى بعد خبر الاخبار  
 آخر الاول وتأتى لتلو  
 زيد يهتد الاخوان الذين  
 شار يوهما عندها ياتيه  
 والمعنى الذين يهتدون  
 الاخوين عندهم ياتون  
 زيد يهتد المثال ونحوه لم  
 يوجد مثله في كلام العرب  
 وانما وضعه النحاة للاختبار  
 والتميز بين قوله ابو جيان واعلم  
 ان الاصل في الخبر يتأخر  
 عن المبتدأ لانه وصف له في  
 المعنى فله ان يتأخر عنه  
 وضعها كما هو متأخر عنه طبعها  
 (و) لكنه قد تقدم عليه  
 حيث لا مانع اما جوارا (نحو)  
 في الدار زيد أو جوارا  
 بان يكون له صدر الكلام  
 اما ينقصه كلاسته فيام  
 (و) ذلك نحو

يضم بالشان الموصول لا يؤثر في صلته معني (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وإن اسم  
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقة المحذوف  
وليس له صدر الكلام لأن الخبر هو الظرف في الصورة وإنما جازت التقديم الخبر  
في هذه الصورة مع التماس المبتدأ بالفاعل لأن الضرورات تتبع المحظورات ولا  
ضرورة في التقديم في زيدا فمختلف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقد عرفت  
الفرق بينه وبين زيد فقام بقي ابن الحجاج مثل هذا المثال للخبر المفرد الذي له  
الصدر وأورد عليه أن قوله إن أين هنا مفرد ناقض قوله قبل وما وقع ظرفا فالأكثر  
أنه مقدر بجملة وأجاب الرضوي بأن لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة  
أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظر مع قوله المفرد في هذا الباب ما قبل الجملة  
وشبهها الظرف وعدليه (قوله صبيحة أي يوم سفر) أي لان الاستفهام له الصدر  
والضام اليه يسرى ويصير المجرع ككامة واحدة (قوله لنوهم أنه صفة للذكورة)  
أي ابتداء والافتعال في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم أن الظرف هو الخبر ووجه  
النوهم ابتداء أن حاجة الذكرة المحضة إلى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد  
بمثالها أكد من حاجتها إلى الخبر لتوقف الاخبار على حصول النافذة ولهذا لو كان  
المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة كافي بخور يده عندك ورجل يعمى في الدارج فيه  
التقديم والآخر فإن قيل مع تقديم الخبر أيضا يمتنع الخال فينبغي امتناع التقديم  
أجيب بأنه احتمال في غاية البعد فلا تنفاته اليه وبذلك يدفع ما في حواشي اشهاب  
الفاصي على المختصر من أن التقديم وان رفع التماس الصفة لكن احتمال الخالية  
بأن لا نعت الذكرة إذا تقدم كان حالا (قوله اذلو آخر أو هم الخ) وإنما لم يقدم المحصور  
بالأمرها وإن اتقى المحذور رجلا على المحصور بالتمسا وطرده الباب (قوله أو يعود  
ضمير الخ) إنما قال بعض متعلق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور  
والمراد متصل بالمبتدأ الذي يمتنع تقديمه على الخبر فلا يريد على الله عبده وكل إذا  
يجب التأخير فيه في نوع في صحة المثال للفصل بين العامل وموكل والمعمول وهو  
على الله بالاجنبي وهو عبده إذا المبتدأ اجنبي من الخير وأجيب بأن الفصل بالاجنبي  
إنما يمتنع إذا لم يكن مستقرا في مركزه بدليل أنهم جوزوا في كانت زيدا الحمى  
تأخذ إن يكون الضمير في كانت للقصص والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيد مفعول  
تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لأن الاجنبي في الوجه الأول مستقر في  
مركزه بخلافه في الوجه الثاني وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم  
يوقنون ونارع الله في ذلك بما يضيقة المقام ولو قال أو يعود ضمير ملتبس  
بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى لأن الضمير في عندهم من يحتمل ليس

(أين زيد) اذلو آخر الخ  
ماله صدر الكلام عن

صدر به أو به فتكون صبيحة

أي يوم سفر أو يوقع

تأخير في ليس لما هو نحو

عندي درهم ولولوا اذلو

آخر لنوهم أنه صفة للذكورة

فالتزم تقديمه دفعا لالاتماس

أو يكون المبتدأ محصورا

فيه بالانتظار نحو مالنا إلا

اتباع أحمد عليه الصلاة

والسلام أو معنى نحو اعل

فأتمم زيدا اذلو آخر لا وهم

الاتصاف في الخبر أو يعود

ضمير متصل بالمبتدأ على

بعض متعلق الخبر نحو

على القرعة مثلها من بدو اوعلى  
 مضاف اليه الخبر كقوله  
 ولكن من عين حبيبها  
 اذ لو اخلازم عود الضمير  
 على متأخر انظا ورنية (وقد  
 يحذف كل من المبتدأ والخبر)  
 جواز العلم به وقد اجتمع  
 حذف كل منه ما ر بقاء  
 الآخري (نحو سلام قوم  
 منكرون) فسلام مبتدأ  
 والمستوفى له الدعاء والخبر  
 محذوف (اي عليه السلام)  
 وقوم خبر مبتدأ محذوف أي  
 (أنتم) قال ابن اياز واذا  
 دار الامر بين كون المحذوف  
 مبتدأ او كونه خبر فافهما  
 أولى قال الواسطي الأولى  
 كون المحذوف المبتدأ  
 لان الخبر يحط النائدة  
 وقال العبدى الأولى الخبر  
 لان التحوز في آخر الجملة  
 أهمل وفي المحذوف من نحو  
 زيد وعمر وقام أقوال ثالثها  
 الخبر وقد يجب حذف  
 كل منهما فيجب حذف المبتدأ  
 ولم يبق عليه هذا إذا خبر  
 عنه مبتدأ مقطوع ليجرد  
 مدح أو ذم أو ترحم كمررت  
 بزيد المكرم أو بمخصوص  
 نعم وبئس مؤخر عنهم أو  
 يصريح القسم نحو في ذمتي  
 لأفعلن أي يعني أو يصدر

متصلا بالمبتدأ بل بما يتعاقبه (قوله على القرعة مثلها من بدو) كناية عن كثرة بدو  
 بالقرعة واظهار على القرع بلا تاء لانه تعريف للقرعة الواحدة الا ان يدعى انه  
 تعريف للقرع بانه على كل قرعة مثلها من بدو (قوله من عين حبيبها) يحذف بيت النصيب  
 ابن رباح الا كبر صدره \* أهابل أجلا ولا وابل قدرة \* على ولكن والشاهد في  
 من عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله لا علم به) وذلك بأن يدل  
 عليه دليل حالي أو قالي ثم المكايمة منتقضة بنحو أن يقال أريد حسن جميل فيقال  
 ما أحسنه وما أحله فلا يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يغيران  
 لكن الصورة الثانية لا تنقض بها لان الحذف بلا دليل وأريد كرا الدوامي المنتقضة  
 للعنف لانها وطيفة أهل المعاني (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز في الكلام  
 الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لا بد  
 من القرينة المرشدة انه باعتبار تعاض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين  
 محذوف ويوضح ذلك ما ذكر في التلخيص في باب الاختصاص في قوله تعالى فذلكم  
 الذي لمننني فيه من انه يحتمل في حبه لقوله قد شفعتها حبا أو في مرادونه لقوله تراود  
 فهاهنا فلا حاجة لما قيل انه في صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لانها دلت  
 على ارادة غير المراد ولا يضرب ذلك لان القرينة أمر ظني والظني يجوز تخالف مدلوله  
 عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيبويه الى ان المذكور خبر الأول  
 وخبر الثاني محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه وآخرين الى التخيير  
 وفي الغنى ان مذهب سيبويه ان المحذوف فيه من الأول اسما له من الفصل وكان  
 فيه اعطاء الخبر للجاء وربع ان مذهب في يازيد بن ابي عمير ان الحذف من الثاني  
 انتهى وعابه يخرج قول المنهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل  
 منهما مائة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف من الأول في نحو  
 نحن معك عندنا وانت معك عندك راض والرأي مختلف

وابتكاف بعضهم خلافا ومن الثاني في قوله \* وانى وقبارهم بالغريب \*  
 (قوله بنعت مقطوع) أي بنعت في الاصل والافه وفي حال كونه خبرا لا يكون نعتا  
 وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها  
 قبل جعله خبرا وهو بالوثة المنعوت ولا كذلك الا لو صرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله  
 مؤخر عنهم) هذا القيد وان كان لا يضرب لكنه مغرب يحتاج اليه اذا دل الكلام فيما  
 وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو يصريح القسم  
 نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس مريحا في القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما  
 يتعين له بقوله لا فعلن وسيأتي ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون التاليف مقسما



به وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى ثم إن قوله نحو في ذمتي بفتح ذى  
 أن المسئلة أفراداً غير هذا وظاهر قول الأوضح وفي قوله هم في ذمتي لا فعلان  
 بخلافه وإنما وجب الحذف هنا لأن جواب القسم سدمده وإن كان ذلك لا يلزم  
 في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله  
 بدلا من اللفظ بفعله) ما يدل من التلفظ بفعله فلا يجمع بينهما ما لا يجوز الجمع  
 بين العوض والمعوض فأصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفاعل وعوض  
 عنه المصدر ثم عدل عن النصب إلى الرفع ليعرف الدوام والثبوت وأوجبوا حذف  
 مبتدأ استعجابا بحالة النصب وأجازوا الحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية (قوله  
 كما صبر جميل) أي بناء على أن المحذوف المبتدأ أو قيل المحذوف الخبر والتقدير صبر  
 جميل أمثل من غيره وإسكنا ما لم يجرى المحذوف أو قيل المحذوف الخبر والتقدير صبر  
 وجواب ما ذكره في النكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أي على ما في كلام  
 المصنف وبقي صور أخرى ذكرها المسكت وغيره منها خبر من في حكاية السكران  
 إذا حقه ما عدا المسئلة لأعراب في الاسم فقول من ومناموي فذلك العلامة دليل  
 الأعراب في الاسم السابق ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت  
 مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال من الرجل بل منوا ومن الرجل وبلغ في هذه المسئلة  
 فيقال ما الذي بيني وفي آخره دليل الأعراب وقد أشار إلى ذلك أبو سعيد فخرج من باب  
 الاندلس في نونته بأربعة أبيات يمكن إخصارها في بيت واحد وهو  
 ما حرف أعراب بمبني وقد \* نال عن اسم حل في المسكن  
 (قوله الامتناعية) احتراز عن التخصيصية فائدة التنبيه على بيان المحل الذي يقع  
 فيه المبتدأ المذكور والألف التخصيصية لا تدخل الأعلى الأفعال فلا حاجة للاحتراز  
 وما ذكره المصنف مفرع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مفعولها وهو مذهب  
 الجمهور ورواه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة  
 على جملتين اسمية تفعيلية بط امتناع الثانية في وجود الأولى قال الرضوي وبما  
 دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قالت امامة لما جئت زائرها \* هلا رميت ببعض الاسهم السود  
 لادرتك اني قد رميتهم \* لولا حدثت ولا عذرتا لحدود

أي لولا الحدوث وهو الحرمان (قوله لعمرك) الأصل تعمييرك فقيه زياتان التاء  
 والياء فخر فخرهما ومعناه البقاء قال في الفاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح  
 الدين أيضا ومنه لعمري فان قيل حكم الفقهاء بان لعمرك كناية لا ينعقد به اليقين  
 إلا بالآلة فالواو والمراد من العمر البقاء والحياة وإنما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع

بدلا من اللفظ بفعله كما صبر  
 جميل أي صبري وأما حذف  
 الخبر وجوبا فتدبره عليه  
 بقوله (ويجب) أي الحذف  
 (في الخبرين) في أربع  
 مسائل الأولى والثانية (قيل  
 جوابي لولا) الامتناعية أي  
 الدالة على امتناع الثاني  
 لوجه ود الأول (والقسم  
 الصريح) وهو ما يعلم بمجرد  
 انقضاء كون الناقض به  
 مقصدا لخواص عمره

ذلك على العبادات والمفروضات أوجب بأمكن الجمع بان مراد الخو بين بصراحة  
العمر اشعاره بالخلاف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حمل  
على العبادات ومراد الشقها عني في صراحته في كونه عينا معتد به شرعا على  
الاطلاق والحاصل اذ المرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف الا انه لا يعتد به  
شرعا **بالتدبير** **عمر** في قوله **عمر** الله كيف يلقين ونحوه منصوب  
على انه مفعول مطلق وهو مصدر مخوف الزوائد والاصل تعبيرك الله والاسم  
الشريف امام منصوب على اسم فاعل الخافض كما كان منصوبا على فاعل ذلك مع فعله  
في عمرتك الله والمعنى ذكر تلك الله تذكر يا عمر قلبك ولا يخاف منه وحقيقة  
عمرت قلبك وامام فروغ على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر  
أضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشر يف لانه فاعل (قوله وأعين الله) ينشع همزة  
ايم وضمة ميم وفيه لغات اخرى من اليم وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ  
لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز ان يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي  
أعين الله بخلاف المثال الاول لكان لام الابتداء انتهى ويجاب بان المثال يكتبه  
الاحتمال ولعل الحذف حينئذ غير واجب فلم يرد الجواب مسددا وان اقتضى  
كلام ابن الناطم الوجوب وقول المنظر لكان اللام فيه يجوز ان تكون اللام داخلة  
على المبتدأ المقدس بينها وبين عمرتك كما قالوا في أم الخليلس يجوز (قوله وأمانة  
الله) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعة ذكرهم وأمانته تعالى يجب عليهم  
ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله الوفاة  
وعهد الله ايضا وادوا وادوا وهو عهدنا الذي يوجب له الى عباده  
من الملاق المصدق على المفعول وهو الذي يقسم به وعلمنا فهد الله من اضافة  
المصدر لفاعل صورته مني لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله  
أى أقسمت له به وهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف)  
فتقول على عهد الله لا فعلن كذا وعهد الله لا فعلن كذا ولا أن تقول القياس وجوب  
الحذف أيضا عند الترتيب للتحقق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسدائنه  
مسدده ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا معه  
أن يكون الخبر مودلا عليه من الكلام لان قول من تخارجة عن الكلام اعتناء بالخبر  
لكونه ركن الاستناد ومخط الفائدة وقضية اطلاق ابن الحاجب ههنا وفيما يأتي  
في ضبط الوجوب بما مودسه غيره الوجوب في عهد الله لا فعلن لان الجواب في  
موضع الخبر ويجاب أيضا بان المصنف اعلمه لا يشترط أن يكون ذلك الغير معتنا  
لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لا فعلن فان الجواب فيه معتن لذلك الموضع

وأعين الله وأمانة الله بخلاف  
غيره فتقول عهد الله فلا  
يعلم ذلك الا بقرينة كذا  
جواب بعده فهذا يجوز فيه  
الاثبات والحذف ويجمل  
وجوب الحذف في الاولى  
ان تعاقب الامتناع

الجواز ان لا يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قيل جواب لولا اذا كان كونها  
 خاصا وفي الواو التي ليست نصافي المعية نحو زيد وعمر وجاءني معا (قوله على نفس  
 المبتدأ) أي وجوده اذ المبتدأ ذات والذات لا يتعلق بها (قوله كونها مطلقا) هو الذي  
 لا يتخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوه مامن الأفعال العامة التي  
 لا يتخلو عنها فاعلى والمقيد هو السكون الخاص بقيام وحدانية عهد وهل المصنف  
 لم يقيد هنا بالسكون المطلق وان قيد به في الاوضع لانه جرى على مذهب الجمهور  
 حيث قالوا لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل السكون الخاص مبدءا فيقال  
 لولا ما لمزيد انا أي موجودة (قوله فان يتعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب أنه هنا  
 وفيه امر يتعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ لكن المراد فيها امر النسبة المطلقة  
 وهذا النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونها مطلقا  
 وفي هذا بأن يكون كونها مقيدا (قوله وقيل الحال) لا فرق فيما بين ان تكون اسمها  
 أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها  
 لو رردا السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا)  
 وهل يجوز اتباع هذا المصدر التوابع نحو ضربي زيد كما أضرب في زيد الشدید  
 قائما اختار ابن مالك وقال لا يسكن في الجواز ولم يذكر عليه شاهدا وقيل بالنسبة الغلبة  
 معنى الفعل عليه لا سيما لم يجمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستی به  
 الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما شرب زيد الا قائما وهل يجوز ادخال  
 كان التافهة عليه نحو كان ضربي زيد قائما اختار السيرافي وابن العمراج الجواز  
 وابن عصفور المنع ووجهه ان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف  
 خبره كما قبض (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر ضمير هو صاحب  
 الحال وشمل كلامه كون المفسر فعولا كما قيل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد  
 ضاحكا وكونه فاعلا ومفعولا نحو تضل بنافقين ولا يتجسده ان الاضافة الى الفاعل  
 والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة وشمل أيضا نحو ضربي زيد  
 محمرا قائما بالاضافة وأورد على الضابط المذکور ضربني قائما شديدا فان المصدر  
 لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومراجع (قوله  
 أو مضاف الى المصدر المذکور) أي أو يكون المبتدأ مضافا الى مصدر عامل في  
 مفسر صاحب الحال المذکور كوزة اضافة بعض اكل أو كل للجمع (قوله أخطب  
 ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور والتقدير اخطب أكون الامرو انما  
 قدرناه بالاكو ان لا محل اضافة أفعال التفضل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه  
 فلا بد من تعدده ولا يقدر بين ما والمصدر شئو بعضهم يقدر بين ما والمصدر شئو

على نفس المبتدأ كما هو  
 الغالب في لولا وهذا هو المراد  
 بقولهم يجب الحذف اذا  
 كان الخبر كونها مطلقا نحو لولا  
 زيد لا كرمك أي لولا زيد  
 موجود فان يتعلق على نسبة  
 الخبر الى المبتدأ يجوز الحذف  
 ان دل على الخبر دليل والا  
 وجب ذكره ونحو لولا قولك  
 حديثي عهد بالاسلام  
 له سمت الكهنة (و)  
 المسئلة قبل (الحال المعينة  
 كونها خيرا) عن المبتدأ  
 المذکور فيلها بأن يكون  
 صاحب الحال كما سباني  
 أو مضافا الى المصدر المذکور  
 نحو أكثر شربي الوريق  
 ملتوا والى مؤثر به نحو  
 أخطب ما يكون الامير قائما

و بعضهم بقدر محذوف أى أخطب أزمان كون الامير قائما وقيل ما نكرة موصوفة  
بالجملة بعدها وهى يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف  
والتقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيبا اذا كان قائما فيه الذى قدرته خبر  
يكون والاعمال فيه هو العائد الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ)  
سواء تعدى المصدر ام كان لازما وقيل يمتنع وعليه القراء سواء كانت من ظاهرا أو  
مضمرا وقيل يجوز اذا كانت من مضمرا وعليه الكسافى وهشام وقيل يجوز اذا  
كان المصدر لازما (قوله وتوسط معمولها الخ) عليها ابصر يون والكسافى نحو  
ضرب زيد فرسارا كيا وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل  
يتمتع وعليه القراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو ضرب  
ملتونا السوق وهذا ما عليه الكسافى وهشام والقراء (قوله وخرج بقوله الممتنع  
الخ) وخرج بكون المصدر عاملا فى مضمرا صاحب الحال ملوقا والمصدر  
عاملا فى صاحب الحال نفسه لا فى مضمره فانه لا يفتى الحال حينئذ عن الخبر نحو  
ضرب زيد قائما على جعل قائما حالا من زيد فاعمل فى الحال هو العامل فى زيد  
وهو ضرب فى فلا يفتى الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر يتخالف ما اذا كان عاملا  
فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضرب زيد شديدا لا يصح الضم على انه سد  
سد الخبر لا ندر بما وقع عليه بالسكون على التعقيد وهم انه خبر لاجال ولان شديدا  
يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه ففتح رفعه ولا وجه لانه صبه واذا كان  
الخبر ملوقا فطابقه فلا يصح شاك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة  
وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد بقتيد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال  
المذكورة فالاعتيان مختلفان وفى مثال الشارح نظران شديدا وان كان صالحا لان  
يكون خبرا عن ضربى لا معنى للاحتمية لكونه حالا من ضمير زيد وقد علمنا ان  
مالك يقول الراجحة \* مال للحال مشهورا ويداى وقولهم حكمت مسطوا والاولى فى  
مثله ان زيد كالعامل أو تبعاء بالنصب مرفوعا ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع  
الحال فى الصورة الاولى اختيارا وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفعه لا على انه خبر  
ضربى بل خبر مبتدأ محذوف فاذا قيل ضربى زيد قائم فالتقدير ضربى زيد وهو قائم  
والجملة حال سد سد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد أفعل مضافا الى ما الموصولة  
بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائم ووافقه ابن مالك وقال فيه  
مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو فى  
تأويل السكون والثانى الاخبار بقائمه مع انه فى الاصل من صفات الاعيان عن  
أخطب ما يكون مع انه من المعانى لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل

ويجوز تقديم هذا الحال على  
المصدر عند البصر بين  
وتوسط معمولها بينها  
وبين المصدر ومعموله  
لا توسطها بين المصدر ومعموله  
للفصل بينهما وخرج بقوله  
الممتنع الخ الصالح جعلها  
خبر لا يندفع الرفع فيه واجب  
كضرب زيد شديدا أى  
قوله حكمت مسطوا أى  
حكمت لك مسطوا

كاسياني فان لم تكن ناصا فيها كما  
اذا قلت يد وعجز وأردت  
الاخبار اية التزم ما جاز ذكره  
لعدم النصص على المعية  
والخلف اعتمادا على ان  
السامع يفهم من اقتصارك  
على ذكر المتعاطفين معنى  
الاقتتران والاصطحاب  
وأشار الى أمثلة ما تقدم من  
المسائل الاربعة على طريق  
الافسوس النشر المرتب بقوله  
(تخولوا أنتم لكذا مؤمنين)  
فأنتم مبتدأ والخبر محذوف  
أي صدقتمونا بدليل أنتم  
صددناكم وهذا كما ترى  
عما تعلق فيه الامتناع على  
النسبة وقد تقدم أن حذف  
الخبر فيه للدليل جاز لا واجب  
فالاولى التمثيل بما يكون  
فيه الخبر كونهامطلقا وانما  
حذف لانه معلوم بمقتضى  
لولا انه في الدلالة على امتناع  
لوجوده والمندول على امتناعه  
هو الجواب والمندول على  
وجوده هو المبتدأ واذا قيل

على ذلك قصد الدلالة وقد فتح باب اقول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وحديث  
فأعل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي انه يجوز مجازا لكنه  
قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع في المصدر  
الصريح وان لم يوجد مجاز لان باب المجاز لا يجوز فيه ولا يشترط السماع في شخصه  
ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعبرة (قوله فشاذ)  
وشذوه من وجهين النصب مع صلاحية الحال الخبرية وكون الحال ليست من ضمير  
معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون  
الحال من النكف المضاف اليه في حكم حلت لان الذات لا توصف بالتفوذ (قوله  
الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون ناصا في المعية) الظاهر انهم أرادوا بالصريح  
والنص هنا معنى الظاهر والمبتدأ لا معنى النص المشهور والافعال وفي مثالهم  
تجمل العطف والمعنى كل رجل وضعته مخلوقا أو معلوما له تعالى أو نحو ذلك  
وقوله الصريحة الواو أي الصريحة في المصاحبة بأن لا تختصم غيرهما أو  
المصاحبة المصريح بها فهم باب عيشة راضية والمعنى المصريح بها أي بالواو بأن  
لا تختصم غيرها (قوله فالاولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونهامطلقا والاصل  
حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا (قوله لسا الجواب مسده)  
أي وان كان محذوفا (قوله وهو مسده بالخبر) هذا بيان لكون الحذف واجبا  
ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كقيمة المواضع وقال في الفواكه الخفية حذف الخبر  
وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو اذا أو اذا كان عليه لان الحال بثابه ظرف الزمان  
الآتري ان معنى جاعلي زيدا كذا جاعلي زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر  
بواسطته انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الظرف دون غيره ان الحذف توسع  
والظرف أبقى والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به  
وإعل وجه ان الحدث يتصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان وخصوصا  
اذا وامن ظرف الزمان لان الكلام فيه معنى الشرط لانه في قوة انما ضرب  
زيد بشرط أن يكون قائما (قوله والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما) هو

لولا زيدا لانه لم يشك في أن وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف اتعين المحذوف وجب اسد الجواب مسده (و) نحو  
(لعمرك لا فعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي العلم به وجب اسد الجواب مسده وعمرك بشغ العين  
من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادها الحياة (و) نحو (ضرب زيد قائما)  
فضمي به مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير انما يمكن في كان المحذوفة وهو مسده بالخبر  
والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما حذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال  
لا يصح جعلها خبرا عن ضرب لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان نافية والمنصوب  
خبرها لا يمين أحدهما التزم تنكير الحال فانهم لا يقولون ضرب زيد قائما فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر

مذهب جمهور البصريين ورواه أقوال كثيرة قال الاستاذ الصفوي وأقول  
في المثال شبهة ساخنة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف إذا وقع  
خبراً فالأصل والأولى أن يكون الخبران قد رُفعا بالهم الطبق وهاهنا على تقدير  
اسم الفاعل ويمكن أن يقال إن الخلاف إذا لم يكن قربة أو أمر مخرج لاجدهما  
وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الأزمته أو المراد بوجه قول والآخر حينئذ  
تقدير الصفة قال في المغني وإذا جهلت المعنى فقد رُفعا الوصف لأنه صالح للأزمته وإن  
كان حقيقة في الحال انتهى وبشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الأزمته  
قول المصنف في الأوضح وخبر ذلك مقدر إذا كان أو إذا كان عند جمهور البصريين  
انتهى فظهر أن إذا كان لخصوص الزمان الماضي وإذا كان لخصوص الزمان  
المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضي فهو وإذا قيل لهم لا تفسد وفي الأرض وإذا  
ما غص بواهم بغضون وعليه في قدر إذا أريد الحال أيضاً (قوله الثاني وقوع  
الجملة الاسمية الخ) إذا لم يكن من مدخل الواد الأعلى وجه التقبيح بالحال  
على خلاف الأصل كقوله \* فلما سرح الشرف ما سعى وهو عريان \* (قوله كل رجل  
وضبعته) استشكل بأنه لا يصح أن يعود الضمير من ضبعته إلى كل أدم تقترن  
بضبعته كل رجل كل رجل ولا إلى رجل أذ ليس المقصود أن كل رجل مقرون  
بضبعته رجل ما والحوار أن كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضبعته ناب عن  
أسماء كثيرة وضبعته أجمالاً فصار متعددة كل ضمير في هذا الجمل راجع إلى  
ظاهر في ذلك الجمل فمكانه قيل زيد وضبعته وهكذا إلى ما لا يحصى هذا وقال  
الرضي والظاهر أن الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه  
أنتم والساعة في قرن والقرن الجمعية وحيل بشد به بغيران وفيه أنا لا نسلم أنه قصد  
بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضبعته مقرونان  
أهدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم أن قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقصد المقارنة  
على أن الساعة ليست نصاً في المقارنة كالضبعة (قوله ووجب إتيان الواو مقام مع)  
هذا مشكل فإن الخبر ليس مع حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده وكون  
الحذف وجباً وإنما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قدر بهذا المعطوف والمعطوف  
عليه وليس ثم شيء يسد مسده وقال بعضهم إنما وجب الحذف لإتيان المعطوف  
منامه قال في الفواكه الخنية واستشكل بأنه من تمة الميزة فكيف يسد عن الخبر  
ويجب عنه وليس لأن أن تقول إن التقدير كل رجل مقترن بضبعته وضبعته  
مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين لأنه لا يجوز إتيانها في وجوب حذف خبر  
المعطوف وهو وضبعته لهدم سد شيء مسده انتهى وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثاني

الثاني وقوع الجملة الاسمية  
مقترنة بالواو موضعه  
كلما دلت أقرب ما يكون  
العبد من ربه وهو ساجد  
(و) نحو (كل رجل  
وضبعته) بالاضافة للجملة  
والنواة الخنية وهي الخفة  
سميت بذلك لأنهم إذا نزلوها  
ضاعت فيكون قد ضيعوها  
أوضاع تركها أو كل مبتدأ  
ورجل مضاف إليه وضبعته  
معطوف على المبتدأ والخبر  
محذوف أي مقرونان للدلالة  
على إتيانها على الصاحبة  
الواو وإتيانها على وجوب إتيان  
الواو مقام مع

يسد سد الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد  
 مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه وقال  
 الكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام في كل رجل مع ضيعته  
 بدون تقدير فكذلك هذا ورفع ضيعته للخبر به لانه كونه تابعه لكان تستحقه  
 الاول انه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفاً وأجرى  
 على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام  
 والله لوفى لئيل المرام والمأمول من فض  
 فضله حسن الختام بحمد سيدنا محمد  
 عليه وعلى آله وصحبه  
 أفضل الصلاة  
 والسلام  
 تم

﴿تم الجزء الاول من حاشية يمس على الفا كهى ويليه الجزء الثانى﴾  
 ﴿أوله باب التواضع﴾

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)



الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ ابن زرين الدين الحمصي الشافعي  
المتوفى سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجبال  
عبد الله بن أحمد بن علي الفياكهي المسمى بمجيب  
السدا على المقدمة المسماة بفطر التدي وبل  
الصدى المؤلفة لسيبويه زمانه أبي محمد  
عبد الله بن يوسف بن هشام  
الانصاري المتوفى سنة

٧٦٢ نفع الله

بهم آمين

٢

﴿رواهما شرح الفياكهي المذكور﴾



(فهرست الجزء الثاني من حاشية يس على شرح الفاصكه على القطار)

مقدمة	
باب التواضع النوع الاول كان واخوانها	٢
ما حمل على ليس	١٩
النوع الثاني ان واخوانها	٢٥
تقمة تفتح ان وجو بالخ	٢٩
النوع الثالث من التواضع ظن واخوانها	٥٣
باب القاعل	٥٨
باب النائب عن القاعل	٧٥
باب الاشتغال	٨٢
باب التنازع	٩٣
باب المنصوبات	١٠١
فصل في الكلام على المنادى الصحيح الآخر	١٠٩
فصل في أحكام توابع المنادى	١١١
فصل في الترخيم	١١٤
فصل في الاستغاثة والندبة	١١٦
المفعول المطلق	١٢١
المفعول له	١٢٩
المفعول فيه	١٣٣
المفعول معه	١٣٧
الحال	١٤١
التمييز	١٤٦
المستثنى	١٥٧
باب في ذكر المحفوضات	١٧٠
فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها الخ	١٩٢
الانفاة	١٩٣
باب في ذكر الاسماء العامة عمل افعالها أحدها اسم الفعل	٢٠٣
الكلام على اعمال المصدر	٢٠٨
تقمة يجوز في تابع الفاعل المحرور الخ	٢١٢

٢١٣	أجمال اسم الفاعل
٢١٨	اسم المفعول
٢١٩	الصفة المشبهة
٢٢٥	اسم التفضيل
٢٣٢	باب التوابع
٢٣٤	التعش
٢٤٠	التوكيد
٢٤٩	عطف البيان
٢٥٢	عطف النسق
٢٥٧	تنبيه قال الرضي وقد تكون ثم والفاء مجزأة الدرس في الارتقاء الخ
٢٦٧	تنبيه يجوز عطف الفعل على مثله
٢٧٠	البديل
٢٧٦	تنبيه علم أن البديل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الاعراب الخ
٢٨١	باب العدد
٢٨٣	باب موانع الصرف
٢٩٤	باب سبغى التعجب واسم التفضيل
٢٩٩	باب الوقف
٣٠٤	فصل في الكلام على همزة الوصل

(ثم فهرست الجزء الثاني من يش على الفا كهي)

باب

في ذكر ما يقع المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ أو ينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والساقى عكسه وهوان وأخواتها وما حمل على ان والناث ما ينصبها معا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وسيت نواسخ لازالتهم الحكم المبتدأ والخبر أخذ من النسخ وهو لغة الازالة ويدأ بالتووع الأقل غير معرض لأفعال المقاربة ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأسسى وأصبح وأفصحى وظن وبات وصار وليس) وفي معنى صار أص ورجع وعاد واستحال ومار وراح وتحول الثاني ما يعمل

باب النواسخ

جميع ناسخ لأن فاعلا وصفه الخبر عاقل بطرده جمعه على فواعل بخلافه موصفا لعاقل واقتض باب بقر بألفهم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الإضافة ولا يردان الباب ليس مما يضاف للجملة لأن الراد من الجملة هنا انقطعا ويجوز الوقف على سبيل التعدد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والخبر فبأنواع (قوله وأخواتها) أي التي حوت عاداتهم بذكرها مع كان في ترجمة واحدة ولذا احتاج إلى قوله وما حمل الخ وإن كان ذلك من الأخوات في العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ويجوز اختصاص ما حمل الأحكام لا يقتضي العطف على الأخوات لأن ما ذكر في هذا الباب يختص بالأحكام كما لا يخفى (قوله على ثلاثة أقسام) أي صادة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أي مما سباني في تقديم التثني وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافي ما سباني من الشرط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفي معنى صار أص الخ) كقوله

ربيتهم حتى إذا تعددا \* وأصغرها كالخسان أجردا  
وقوله \* ويرجع من دارين بجرا الحناب \* وقوله  
وكان مضى من هديت برشد \* فلهه وعو عاد بالرشدا أمرا  
وقوله

إن العداوة تستحيل مودة \* بتدارك الهفوات بالحسنات

وقوله

وما لراي الا كالشهاب وضوءه \* يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقولك راح عبدالله منطلقا وقوله \* لعل منابا ناخو ان أبوسا \*

ومن الخو بين من منع ذلك في آض وعاد تحتها بانهم ما فعد لان تامان يتعديان بالي  
والمقصود بعد هذه الحال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزا  
الجز ورواخذنا الا ان يكون التقدير مثل جزا الجز وروا كان من المعرفة عن معنى  
مثل فعد يتجعله العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى سار أو وقع فعلة في وقت  
الروح هو ما عليه جنح وألحقوا بأفعال الباب غدا بمعنى سار أو وقع فعلة في وقت  
الغداة واشتهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تعد وخواسا وروح طمانا ومع الجمهور  
الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد الا لا تذكره وألحق أيضا أفعال آخر  
مد كورة في المطولات منها فعد في قدمت كأنها حربة وجاء في قولهم ما جاء حاجتك  
وحاجتك يروى بالرفع فبالسنة فهمامية في محمل نصب على انها خبر فعد لم لا جل  
الاستفهام هو التقدير أية حاجة سأوت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاء  
واسمها ضمير ماضى تأنيده للاخبار عنه الحاجة مثل من كانت أمك ومعه نضى كلام  
ابن الخاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب محي عما بمعنى صار فانه قال الاولى  
في جاء البرق فبين ان يكون قهين خبر لان الحال فضلة والمعنى على الصيرورة  
والخبر محط الامانة ونظرفية تليذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عالما  
بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيئا الى العالم بعينه  
قهي من وهذا بيان لوحده صحة الطلاق المحي على القهي من (قوله بشرط تقدم في  
الخ) انما اشترط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النسبي فلما دخل علمها اليق انقلب  
اثباتا فبني ما زال زيدا قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقضاءه انه لا يجوز  
ما زال زيدا قائما كما يجوز ما كان زيدا قائما (قوله ما زال الخ) أي ما تصرف منها  
أي المواد وهو مادة أربعة فاندفع المذكو رأت أفعال ماضية والنهي لا يدخل  
على الماضي (قوله ماضى زال) زال هذه واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل  
بفتحها كخاف يخاف (قوله ماضى زال) بفتح الياء وكان عليه أن يقول  
لا ماضى زال بمعنى ما زال انكسافي والشرع حتى زال الناقصة مضارعا آخر  
وهو زال فيكون مشتركا بين التام والناقص ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البينة  
كترك هنا الاحتراز بقية الافعال عنها اذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعده هذا  
(قوله متعدي واحد) وعناء ما زاي ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه  
من باب ضرب ولم يذكروا زال اتى من هذا الباب مصدر لانه لا مصدر لها ولا أمر

بشرط تقدم في أوله - أو  
دعاه (و) هو أربعة (ما زال)  
ماضي زال لا ماضى زال  
ولا زال فانه ما تامان الاول  
منهما متعدي الى واحد  
ومصدره الزيل

(قوله والثاني قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ونصناه  
الانتقال ولا يخفى أن الانتقال معني زال ماضى زال وأما قولهم معناه الاستمرار  
فهو معني مازال بواسطة النفي الداخلة عليها لأن النفي يستلزم الإثبات أى  
استمر ثبوت الحبيب وإنما سارت الأولى تامة والثانية ناقصة لأن الأولى قصد فيها  
نفي الانتقال النسبة التي هي بضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية  
قصدها نفي الانتقال عن المفرد كزيد مثلا في قولك مازال زيد فثبتت تامة  
أى مستغنية برفعها (قوله ومصدره الزوال) أى الانتقال (قوله وهذه  
الاربعة معانيها متفقة) لأنها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها الفاعل ما قبله أى  
من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله فتش) أى لا  
وليس منه قوله \* فلا وأبى دهمى زالت عزيزة \* أى زالت لان الخلف لم يسمع  
الام من مضارعها بل هذا من الفصل بين لا والفاعل بالجملة التسمية وإن كان  
خلاف الأولى قال الرضى والأولى أن لا يفصل بين لا وما بينهما بطرف وشبهه وإن  
جازى غير هذه الأفعال فتعولاً اليوم جئتني ولأمس وذلك أتركب حرف النفي  
معها لإفادة الإثبات (قوله إذا الأصل لا تقتضى الخ) إنما جاز حذف لعدم  
اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ولا تلو كان انبأنا لم يكن بد من اللام  
والنون والحذف في جواب القسم كسبيل لأنه ثابت في غير هذه الأفعال نحو والله  
أقوم أى لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت عيى الله الخ) صدر بيت لامرئ القيس  
عجزة \* ولو قطعه وأرأسى لذيك وأوصالى \* وعيى الله مبتدأ خبره محذوف أى على  
ويجوز النصب لان الحرف لا محذوف وصل فعل القسم بنفسه الى القسم به ثم حذف  
وايحيى القسم والجمع أعيى والواصل المأمول وأمر ج جواب القسم وجواب  
لو محذوف للدلالة مقابلة عليه والتقدير ولو قطعه وأرأسى لأبرح (قوله ولا زال منها  
بجبر عائل القطر) عجز بيت لذي الرمة صدره \* الا يا سلى يا دارمى على البلى \*  
ومنها لا يسألنا بشدة خبرها مقدم والقطر اسماء مؤخر والخرفاء ثابت الاجرع  
رمة مستوية لا تثبت شيئا (قوله وقيد الخ) أى بناء على أن لا ترد للدعاء (قوله  
كأعط مادمت الخ) محل مادمت مصيد انصب لان ما مع صلته نائب عن ظرف الزمان  
فاستحق اعراجه كما يصرح به كلام الغنى فإنه قال والزمانية نحو مادمت حيا أى  
مدة دواي حيا فحذف الظرف وخلقه ما وصاتها كما جاء في المصدر اصر بفتح  
جئتلك صلاة العصر ثم قال وإنما سادت عن قولهم ظرفية الى قولى زمانية للشمل  
نحو كلما أنشأهم مشوا فيه فان الزمن المقدرة هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة  
والخفوض لا يسمي ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤثر قول يوجب عن اسم الزمان

والثاني قاصر ومصدره  
الزوال (وما تى وما انفك  
وما برح) وهذه الاربعة  
معانيها متفقة لا خلاف مثال  
النفي نحو ولا يزالون مختلفين  
ان يبرح عليه ما كفين ومنه  
تالله فتش وقوله  
فقات عيى الله أبرح قاعدا  
إذا الأصل لا تقتضى ولا أبرح  
ومثال النهى قوله  
صاح تفر ولا تزال ذا كرامو  
ت فسيبانه شلال مبيت  
والدعاء قوله  
ولا زال منها لجبر عائل القطر  
وقيد في الارتشاف بلا  
خاصة كفى البيت والقسم  
الثالث ما يعمل هذا العمل  
بشرط تقدم (ما) المصدرية  
الظرفية وهو (دام) لا غير  
كأعط مادمت مصيد ابرهما  
أى مدة دواي مصيدا  
وسميت ما هذه مصدرية  
ظرفية لأنها تقدم  
بالمصدر والظرف فلولم  
يقدها ما أو كانت مصدرية  
غير ظرفية

فان كان مستحقا لتعصب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالإضافة فكذلك وليتأية  
 ماهذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها انتهى الجملة لان الظرف فضلة ومن  
 هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام زيد مقبلا لانه عند التأويل لا يكون للظرف عامل  
 (قوله لم تعمل) أى العمل المذكور فلا ينافي انهما ترفع الفاعل (قوله مادامت  
 السموات والارض) أى بقيت وقد يقال ان دام في الآية تامة وسياق ان غير دام  
 بمالم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فان الفارسي ومن تبعه  
 يذهب الخ) هو نظير زيد وعمر وقائم فقط ما قبل الاولى يذهبان وانه يتأويل كل  
 (قوله هذه الافعال) لوقال أى هذه الافعال كان أولي (قوله وكذا ما تصرف منها)  
 التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يجي ثانيا في التصريف الفاعل عارة عن تحويل  
 الفعل الى أمثله أخرى من المصدر وغيره ما على طريقة السكوفيين أو بطريق  
 الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهي في التصريف ثلاثة أقسام مالا  
 يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا دام عند افراد ومن تبعه والتصرف المراد هناك ان  
 تثبت بقية المشتقات عامله ذلك العمل فلا اشكال في الحكم بان دام غير مصرفة  
 مع ثبوت يدوم دائم والدوام وغيرها خلافا للقاني حيث استشكل ذلك وقال تخفف  
 العمل لا يوجب تخلف التصرف لان أفعال النقصين من المتعدي مشتق من غير ان  
 يعمل عمله اه على اننا لنسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكره قدس  
 وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فلم لا يستعمل منها أمر ولا مصدر  
 وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقها ولينظر اذا قيل من فعلك عمر وقائم ثمة فلا خلاف  
 مبتدأ لانه وصف جمعة وعمر واسمه وقائم خبره لكنه يحتاج الى ما يغني عن خبره  
 من حيث الابتداء نهى بل ومجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط وبشكل الأول  
 بانه يلزم ان يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني ان الفائدة  
 لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل وكذلك قولك ما كان زيد قائما فكأن مبتدأ  
 والغنى عن الخبر ماذا (قوله وفعلا مجازا) شبه به وتسمية المرفوع باسمه المانصوب  
 بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذا المرفوع ليس اسما لها حقيقة وإنما  
 اصطلاحا على تسمية بذلك وكذا المانصوب ليس خبرا لها حقيقة وإنما خبرا لاسمها  
 حقيقة فلا حاجة الى تقديره مضاف أى خبرا اسمها وان دفع بذلك ما قيل من ان المرفوع  
 ليس اسما وإنما هو اسم لاذي وضعه واعلم أن دخول هذه الافعال على المبتدأ  
 والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانها الى المفردات لا الى  
 الجمل فان ذلك للعرف ولكم توسعوا فيها وتوسعوا فيها الى الجمل ورفعوها  
 ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانهم ليست بافعال حقيقة وإنما دخلت لتدل على

لم تعمل وان ولي مرفوعها  
 منصوب فهو حال كحجبت  
 مادام زيد صحبها أى من  
 دوامه صحبها ولا يلزم من  
 وجود المصدرية الظرفية  
 وجود العمل المذكور  
 يدل على قوله تعالى مادامت  
 السموات والارض اذ لا يلزم  
 من وجود الشرط وجود  
 المشروط ولا توجد الظرفية  
 بدون المصدرية واتفق النحاة  
 على ان كان وأخواتها  
 أفعال الاليس فان الفارسي  
 ومن تبعه يذهب الى حرفيتها  
 والصحيح فعليتها لاتصال  
 ضمائر رفع البارز وقوله  
 التائب لساكنه بها كما  
 تقدم (فيرفعن) هذه  
 الافعال وكذا ما تصرف منها  
 (المبتدأ) تشبها بالفاعل  
 ويسمى (اسما لهن) حقيقة  
 وفعلا مجازا (وينصب خبره)  
 تشبها بالمفعول ويسمى  
 (خبرا لهن) حقيقة  
 ومفعولا مجازا لكن يشترط  
 في المبتدأ الذي تدخل عليه



تقديم الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو  
 في قوة أمر زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائما فهو في قوة غده ازيد قائما لانما  
 جى بهم التقرير المستدأ على صفة وهي الخبر أعمالها في الجزأين وجوزوا الجمهور  
 رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد بالاسماع قال  
 اذا مت كان الناس صفان شامت \* وآخرين بالذي كذت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة في  
 موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية  
 ولا انشائية) فان أخبر عنه لم يتدخل عليه فلا يقال كان زيدا خبر به أولا ثم نه أو غفر  
 الله له ملغاة الجملة المذكورة لهذه الأفعال لم يعرف من معناها أو بين ذلك الرضى  
 بما ينبغي مراجعته ومقضية كلامه ان الطاب قسم للانشاء والهجج انه قسم منه كاسر  
 وأما اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام جازا لم تصدر هذه الأفعال  
 بحال ان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو وأين تكمن أكر وأين كنت (قوله وان  
 لا يلزم التصدير) فالزم التصدير كما جاء الشرط والاستفهام وما أضيف اليه والمقررون  
 بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الهجج لا تدخل عليه وانما لم يجوز أن يكون الاسم  
 محالة الصدر ويذكر مقدما كما جاز في الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمنع تقديمه  
 كما يمنع تقديم الفاعل لا لتمامه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الخذف) فالزم  
 الخذف كالتحريك منه مقتطوع نحو والحمد لله أهل الحمد يرفع أهل لا تدخل  
 عليه (قوله ولا عدم التصرف) أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر  
 وثنى ويجمع وهذا هو المراد لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو  
 عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الاعراب كما توهمه جماعة لا يلزم التكرار بما  
 بعده هذا الشرط وعلى الرضى اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه بالحرف والناسخ  
 لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبه به ونظر فيه ما يلزم من ان من وما الموصولين  
 لا تدخل عليهما هذه التواضع والالانة مقتطوع به ومن ذلك أين الله في القسم  
 وطوبى للمؤمن وويل للكافر وما التجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم  
 أذل رجل بقول ذلك الا زيد وقولهم فوالك أن تفعل كذا كما مشى به ابن مالك ورده  
 أبو حيان بقول التابعة \* فلم نلتوا لئلكم أن تشقوني \* يضم أوله مضارع أشقذ  
 به زنة فشين ففاف فزال مجعمة أي طرده ونازعه ابن هشام هذا واعترض على  
 المتأين بانهم ما امتنع اسامع معنوى لانهم أقاموه مقام ما لا تدخل عليه التواضع  
 لان الأول بمعنى ما يقول ذلك الرجل والثاني بمعنى ينبغي لك أن تفعل (قوله أم المحبوب  
 انقل) مثله ابن قاسم عباد لولا الامنة أصيبة واذا التبعائية وفيه نظرا لا يمنع في لولا

أن لا يخبر عنه بجملة طلبية  
 ولا انشائية وأن لا يلزم  
 التصدير ولا الخذف ولا عدم  
 التصرف ولا الابتداء  
 سواء كانت لنفسه أو هوب  
 انقل

أم معنوى (نحو وكان وبك  
قدريا) وأما قوله

وكوفى بالكسر ذ كرى نبي  
فقد انزل وأعله استغنى عن

ذ كرهذه الشرح وط احاطة  
على المثال فانه جامع لها وما

اقصاه كلامه من نسبة الرفع  
الى هذه الافعال هو مذهب

البصريين وأما الكوفيون  
فأما لا ينعلمون لها عملا الا

في الخبر لان الاسم لم يتغير  
عما كان عليه والصحيح الاول

بدليل اتصال الاسم بها اذا  
كان ضميرا نحو وكافواهم

الظالمين والضمير بالاستفراء  
لا يتصل الابعاد ولا يرفع

على مقامه أن تكون هذه  
الافعال ناصبة لرافعة

وهذا لا يعهد في الافعال  
والاصول تأخير الخبر عن

الاسم كما في باب المبتدأ (وقد  
يتوسط الخبر) بين الاسم

واله مع جميعها ولو كان  
جملة على الاصح ثم تارة يكون

التوسط جائزا (نحو) وكان  
خفا عليه فانصر المؤمنين

وقوله  
(فليس سواء عالم وجهول)

وتأبئة يكون واجبا

زيد سالم لعل ان يقال لولا كون زيد سالما لفاعل المراد امتناع دخول التامع الفعلي  
(قوله أم معنوى) نحو ما أحسن زيد والله ذلك ومثل ابن مالك لذلك وقواهم  
الكتاب على المبر وقد يعترض بقوله لم الكتاب بالنصب بتقديمه وأمر أن لزوم  
الابتداءية الأثر يبدنه اذا وقع لزوم الابتدائية واعلم أن شرط ما تدخل عليه  
دام ولين والثاني بمازادة على ما سبق أن لا يكون خبره مقدر الما لعل لان له الصدر  
وهذه لا يتقدم خبرها وقد صحت الإشارة اليه وسيأتي أن شرط ما تدخل عليه صار  
وما عهدها أو دام وزال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا مضيا وبين ما يتعاقب به (قوله  
وكوفى الخ) صدر بيت يحجز به ودلى دل ما جده تاناع (قوله فنادى) ومنه بدوره  
هو مؤول بالخبر مثل فليدله الرحمن مداى كوفى تذ كرى (قوله وهذا لا يعهد  
في الافعال) وأما العمل الناصب للفاعل والفعول كما ذكر في باب الفاعل فشاذا  
لا يرد نقضا (قوله كما في باب المبتدأ) أى الخبر الذى في باب المبتدأ فان الاصل فيه  
التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أى يدخل بينهما فقط التوسط مجرد عن بعض  
معناه والمراتب مجرد الدخول ويتوسط تحتل الزمان والمكان وخصه بالمكان  
قوله بين الاسم والفاعل والاعذب يدخل والتعريف بالفاعل ذكره غيره وانظر  
هل هو لان الحكم مختص به أولا لانه الاصل وغيره مثله (قوله على الاصح) راجع  
لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في  
الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه وابن معطى في دام  
وبعضهم في ليس مثله أوجب ان عن حكمية ابن درستويه ولم يظفر به من حكمى  
الاجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق في الجملة بين الاسمية والفعلية  
ولا الفعلية بين التي فعلها رافع للضمير الاسم أو لا خلافا لمن منع مطلقا لمن منع اذا  
كان رافعا للضمير الاسم نحو كان زيد يقوم وصحبه ابن عصفور قال لان الذى  
استقر في باب كان انك اذا حدثتها اعادة خبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطها  
في ما ذكر على ان يقوم خبرا مقدمه الى ذلك (قوله فليس سواء عالم وجهول)  
يحجز بيت لله مال صدره على ان جهلت الناس عنادهم والشاهد فيه ظاهر  
(قوله لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول اصله) هذا وقع في كلام جماعة  
منهم الشهاب السامعي والحق كما بينا في حاشية المختصر عند قوله في المديحة وعلم  
من البيان ما لم يعلم ان الممتع تقديم الصلة أو ثبوت من اجزائها على الموصول واما  
تقديم بعض اجزاء الجملة على بعض اجزائها ومنه تقديم معمول الصلة على العامل  
وايلاؤه الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك اذا كان المفعول  
خبر الخبر في الاسم نحو ليس قائما الا زيد وهذا راجع في ليس لان خبرها لا يتقدم

فجوز يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز فيه تقدم (٨) الخبر على التاسع لاجل الحرف المصدرى

ولا تأخير عن الاسم لاجل الضمة قال الدماميني وأما تنبيههم في هذا المقام فنحو كان في الدار صاحبها فليس يعجب اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على التاسع لم يمنع وتارة يكون متمها لما منع كصاحب الخبر نحو وما كان سلاتهم عند البيت الامكنة وتصديقهم وكشفاء عراهم ما نحو وكان موسى صديقي وكذا آخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حبا وتوجه اذ لو قدم وقيل كان حبا زيد وجهه أو حبا كان زيد وجهه لم ينهض بين العامل ومعموله الذي هو كثره بالاجنبي (وقد تقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاستبدال لعل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقديم تقدم المعمول حيث لا تقدم العامل بدليل فأما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيد الم ضرب وعمرا لن ضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى أن يستشهد بيت العروض وهو قوله

علموا وانظروا لو كان التاسع غيرها نحو ما كان قائما الا زيد هل يجوز تقديم الخبر على التاسع وتأخير عن ما قبله قال ما قائما كان الا زيد أو يفرق بين ما بشرط في عمله تقدم الثاني وبين غيره صرح في الاوضح في غير مسئلة الحصر بالجواز مطلقا واظهار جريانه فيها وصرح الرضى بالاتفاق على المتع فيما اشترط عمله تقدم نفي وعمله بان الثاني نزل معه منزلة الجزء أو ما تقدمه على الثاني فغير جائزا بل يأتي ومن ذلك اذا كان الخبر منه موصول بنحو كما زيد كافي الشكك وقوله المصنف عن المغرب ورده بأن الفعل هنا جائز اتفاقا بخلاف صريحه زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله آتيل مادام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الاطهم لان ما مصدرية فيجري فيه تعليل الشرح (قوله لاجل الحرف المصدرى) شامل لتقديم الخبر الذي هو في الدار على التاسع دون الحرف المصدرى الذي هو ان وعلم ما جريا لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولان تقدم عليه لان الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لاجل الضمير) لانه لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لم يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فليس يعجب) اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على التاسع لم يمنع وجوابه انهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الانساني أي بالنسبة للتأخير لا مطاق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله كصاحب الخبر) لان المحصور فيه يجب تأخير عن المحصور ولو كان الحصر بالافان قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل التاسع بأن يقال الا قائما لم يكن زيد قلقت لامتناع تصدير الا (قوله وكشفاء عراهم ما) لخوف التباس الاسم بالخبر (قوله وكذا آخر مرفوع الخبر) أما تأخير المنصوب نحو كلا كان زيد طعا ما لم فلا يمنع تقدمه لكن يقع ما لم يكن نظرا فنحو ما فرا كان زيد اليوم وراغباً كان زيد فيسأل والا فلا يقع (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا وما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الآية التي استدلت بها الشارح (قوله كذا قيل) فانه ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للفارسي وابن جنى وغيرهما من البصريين وابن مالك وان أطلق القاعدة صراده ان ذلك هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك في شرح الكفاية فقال وتقدم المعمول يؤذن بتقدمه اما غلبا واحترز بقوله غلبا عما ذكره الشارح في بيان عدم اللزوم (قوله بدليل فأما اليتيم فلا تقهر) لانه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لان املاها فاعر (قوله وجوازهم زيد الم ضرب) انما منع تقدمه ضرب لانه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديم زيد لانه معمول لعامل قوي ولا يصلح هذا

جوابا

شاهدا ما كتبت أو غائبا \* وقد يجب التقديم

اعلموا أني لكم حافظ

كان يكون له صدر الكلام الخوين (٩) كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال

(الاخبار ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجماع الجمهور ما احتج به المحيز من قوله تعالى الا يوم انهم ليس مصر فاعلم بالجهة فيه لجواز ان يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أى يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ولذلك جازما عندك زيد اذها ولم يحزما طعما لمزيدا كلا لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الاخبار (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما يتفق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفه او ثلها بلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وظاهر كلام الاقضية كاشرح أن هذا يجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلمين وكل منهما لا ينقض ما عاين اتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيجبى أن تكون عالما واذنى الفعل

جوابا عن التزم كالا يخفى (قوله كان يكون له صدر الكلام) أى ما لم يصدر الناصح بما كالم (قوله مما مر) أى فى وجوب التوسط من هذه الافعال أى من خبر هذه الافعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بل مضافا على الفتح لضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء أو ليس مصر فاعلم كما قاله ابن الانبارى ويحتاج على هذا الى تقديم اما ثدوان يكون ظرفا ليس لما فيها من معنى التثنية كما قاله الدمامى تبع الارضى (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الامر كذلك بدليل قوله فيما سبق الاخبار ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهورا لهم الان يقال مراد ان المحققين اعدم الجواز فى الخبر يجوزون تقديمه - عمله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهى انهم يتوسعون فى الظرف والمجرورات فلا يتوسع فى غيرها فاعلم هذا من جملة ما توسع فيه فى الآية لا ترى انهم يقولون ان بلزدا ما أخذوا نغدا أكلنا راحل فيقدم الظرف والمجرور وهما معولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا يفرق فى ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المنع من تقديمه ان ليس أشبهت أختها ما ولا لا يتقدم خبرها عليها مطلقا واما تلك القاعدة وهى ان تقديم المعمول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل فهى منازع فى ما ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كالم مالك والخواب عنها كما ذكرنا ما هو بعد التسلية على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبى بما لمزيد عليه (قوله بعلمين) هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها وأجاز كثيرا الفصل بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال اختلافهم فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام لمدر ك يخصها أو أيضا يلزم من الاختلاف فى الفصل المذكور فى الجملة لاختلاف فيه هنا وتقدم يقال أيضا لعله لم يعدد بالخلاف أو سبق له هذا وفى شرح التوسيع عند قوله الاخبار دام فلان ما نصه فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل بين صلته ومعمولها وان قلنا يفصل اذ يمكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا ان لم تصرف دام فيخفى أن لا يخبر فيه الخلاف الذى فى ليس وان قلنا يتصرف فى خبره أن يجوز فقط ما قاله الموضع فى حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح للفعل المتى بما دام مع قوله لا توسطه لا يتخلو عن اجمال واهام فليتبنا مل فى نفسه ويجزى به (قوله واذنى الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والقرء ولا فرق بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم التثنية بما امتنع تقديم الخبر على ما كجتمنع على مادام لان ما لها صدر الكلام



كضعف الاخبار بالضمير محمولونه في التعميم انتهى وبين هذا وما اجاز ابن  
 مالك من الاخبار بالعرف عن النكرة المحضة في باب التواضع كما يأتي بون عظيم  
 الاثر في كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل الختار الضمير كالواسعوا  
 لا ينافوا وتقيده في المعنى بأن وان اتفقا في اللاحترز بزيادة اللاحترز في الجهة  
 السادسة من الباب انما مس ان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع  
 صفة للنكرة ولم يخصه بأن وان وقد بقا الفرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم  
 الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانا مقدرين بمصدرين نكرة  
 لم يثبت لهما احكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن ولك  
 على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن الان يقال لا يلزم من  
 عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما مجاوز وصفهما الان امتناع الوصف أعم من مرتبة  
 الضمير هذا وأورد ان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكذلك اسم لا يوصف  
 وليس بتلك المنزلة وأجيب بأنه جاز ان يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة  
 الضمير لان عدم المانع ليس حزاما من مقتضى ولا شرطاً في وجوده واقتضى كلامه  
 ان المصدر المقدر ماذ كرم المعرفة بالانفاة سواء أضيف الى ضميراً أو غير بمثابة  
 الضمير ولم يتصل عن أحد من الائمة ما يحا افعوا لا امام ابن هشام فقد قبل منه ما بقى  
 اذا لم يخالف المنقول وليس في كلامه ما يقتضي ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان  
 غير موصول بمنزلة الضمير خلافاً لما بينى قوله فان علمه الخ فيه اشارة الى أن كون  
 المبتدأ والخبر معلولين لا ينافي كون الكلام مفعولاً لان العلم به لا يوجب العلم  
 انتساب أحدهما الى الآخر لان الجمع علم أمرين لكنه يجوز ان يكونا متعديين  
 في الخار ج فاستهوا انهما متحدان في الوجود الخار جى بحسب الذات (قوله ما لم  
 يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ماذ كر تعين للاهمية لكان  
 المنفعية المتصل به فيقال كان هذا أمك وكان هذا زيد الامع الضمير فان الافصح  
 ان المبتدأ ان يتجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك  
 في باب التواضع لان الضمير يتصل بالعمل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على انه جمع  
 في بابنا أنا (قوله فان لم يكن أحدهما اعرف) فالتحذير فتقول كزيد  
 قليلاً وكان أخو عمر وزيدا (قوله وكذلك ان كانا الخ) أى مثل ذلك في التعبير  
 بأن أحدهما رخص من زيد ثم ان عمر وفتكس (قوله وان كان لاحدهما) نحو كان  
 فتقول كذا (قوله وان احتلفا الخ) فتقول كان زيد قائماً وأما اذا كان للنكرة  
 خبر من زيد بن كمالوا ان جعله الخبر فتقول كان عبد الله رجلاً صالحاً والحوالك  
 مرسوم فالاحتمال كس (قوله ولا تعكس الا في الضرورة) كقوله لا يك موقوف  
 أن تجعله الاسم

فان علمه ما وجعل انتساب  
 أحدهما الى الآخر فالاسم  
 هو الاعرف على الختار ما لم  
 يكن الآخر اسم اشارة اتصل  
 به ما التنبيه فان لم يكن  
 أحدهما أعرف والضمير  
 وكذلك ان كانا نكرة في كل  
 منهما مرسوم وان كان  
 لاحدهما فقط فهو الاسم  
 وان اختلفا في كبر او تعريفاً  
 ولا مرسوم فالعرف هو الاسم  
 والآخر هو الخبر ولا يعكس  
 الا في الضرورة فتجوز ابن  
 مالك

اختياراً شرط الفائدة  
 وكون التكررة غير مفعلة  
 محضة ومن وروده قوله  
 يكون من اجهاهـ سـلـ وماء  
 (وتختص الخمسة الاولى)  
 وهي كان وظل وما بينهما  
 (بمرادفة صار) الدالة على  
 تحوّل الموصوف عن صفته  
 التي كان عليها الى صفة  
 أخرى اما باعتبار العوارض  
 أو الحقائق فيصير المعنى  
 واحداً نحو فكانت هباء  
 منبثاً وكنتم أرواجاً ثلاثة  
 وقوله  
 أمست خلاء وأمسى أهلها  
 احتملوا \* وقوله تعالى  
 فأصبحتم بنعمته إخواناً واثقال  
 الشاعر  
 أخفى منى أنوبى وضربى  
 وقوله تعالى ظننت أعدائهم  
 لها خاتمين وكما تختص  
 هذه الخمسة بمرادفة صار  
 تختص صار وويس وما بعدهما  
 بعدم الدخول على مبتدأ  
 خبره ماض فلا يقال صار زيد  
 علم ولا مادام زيد تعد وكذا  
 البراقى لان هذه الأفعال  
 تفهم الدوام على الفعل  
 واتصاله بزمن الاخبار  
 والماضي يفهم الانقطاع  
 فتدافع

منك الوداع \* والبيت الآتى وأما قرأه ابن عامر ولم تكن لهم آية أن يعلم بتأنيث  
 تكن ورفع آية فان قدرت تكثر تأمة فاللام متعلقة بها أو آية فاعلمها وان يعلم بدل من  
 آية أو خبر لمحذوف أى هي أن يعلم وان قدرتها قصة فاعلمها ضمير القصة وان يعلم  
 مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان وآية اسمها وان يعلم خبرها فزعموا لما ذكرنا من أن  
 المحذوف را ما يجوز الزحاج كون آية اسمها وان يعلم خبرها فزعموا لما ذكرنا من أن  
 الاسم والخبر اذا اختلفا تحول المعرفة الاسم واعتذر له بأن التكررة قد تخصصت بهم  
 كذا فى المعنى (قوله اختياراً) بناء على طريقته فى تفسير الضرورة لم يكن الشاعر من  
 أن يقول وفى الباء ويرفع من اجهاهـ على ان كان شائفة وقيل ان البتين ونحوهما من  
 القلب (قوله غير مفعلة محضة) فلا يجوز زعمه كان قائم زيد باختلاف كان قرشى زيد  
 (قوله وتختص الخمسة الاولى بمرادفة صار) فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير  
 ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السموطى وغيره  
 وأما بجى \* بات بمعنى صار وان ذكر صاحب الكشاف فليس بهمجاء عدم شاهد  
 عليه وأما أن بات يده والنوم قد يكون بالهلم فحتمل أن يقال انها خرجت فى هذا  
 الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار  
 زيد غنياً فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي  
 الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار  
 الطيب خزاناً وجعل تحول الحقيقة سبباً لتحول الصفة لانه يلزم من تحول الحقيقة  
 تحول الصفة وعبارته فى شرح المتممة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من  
 صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة ويكون أيضاً الانتقال من مكان الى مكان نحو  
 صار زيد الى عمر و وانظر هل تكون الانتقال فى الزمان كان تقول مسلاً صار  
 الربيع الى الصيف ام لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فخره بالانقل  
 (قوله فكانت هباء منبثاً) أى صارت غيراً منبثراً (قوله أمست خلاء) صارت  
 عجزه \* اخنى علم الذى اخنى على ليد \* والاستهزاء انما هو باعتبار أمست  
 لا باعتبار أمسى أهلها اختلفوا اذ لو كان بجى صار لرفع الماضى خبراً ومثال  
 عليه أتى عليه وأهلكه ولما آخر نسو راقعان وهو معروف لانه ليس  
 (قوله أمضى الخ) صارت عجزه \* بعد شيبى بجى عنى الادباء \* (قوله وما زال) أى  
 وهو ما زال وما فتئ وما انشك وما برح وما دام وكذا ما جـ عنى صار كما  
 كلام الشارح خلافاً وأما بنية أفعال هذا الباب فالصيريون على حكمه واللافتة  
 ماضيان وان كان بدون قد وشرط المكوفون اقترابه بقدر ظاهره فان قوله فأدوفى  
 الصحيح خلافاً لما يرويه كلام السعدى حاشية الكشاف مشيراً الى الوارف كان انتهى  
 مسبب انتهى

قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير مدحها بآية النسخة لكانه  
واقع في التقريل نحو ان كان قبضه قد من قبل فلا وجه للمنع انتهى وقد علمت  
التفصيل في المسألة **فائدة** قال في المنهول وشرحه بقوله خبر السكبان نحو  
كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما وذلك لان كان يدل  
على كون مطلق وأخواته تدل على كون مقيد وفي وقوعها خبر السكبان فائدة جديدة  
تفصيل في زوال الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوق لاخبار اذا  
السكون المطلق الذي تدل عليه كان في ضمن السكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها  
وانظر في عموم قول المتن وبقوله خبر السكبان بلا عكس فانه يعمل ما زال وأخواتها  
والظاهر انه ليس مراد **قوله** وتخصص غريليس الخ **شمل** ظل وبه صرح ابن  
مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أو دام وقال الرضى قالوا لم تستعمل ظل الاناقصة  
انتهى ونقل عن المهاباذي قال أبو حيان وهو مخالف لآئمة اللغة والنحو انها  
تكون تامة **قوله** والصحيح ان الخ لانها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف  
الا لحدث فنعين انه مدلولها قاله الثاني وفيه بحث لان لازمة الماضية مختلفة في  
نفسها بالاصباح والمساءر الضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها  
أنفسها وأيضا اذا كانت هذه الأفعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص  
كان التامة بتفسيرها بحصول ودام التامة يتيقز وهكذا الآن يقال اذا كانت ناقصة  
فالتصنيف بها انتهى النسبة لا المرفوع بعدها وإذا كانت تامة فهو المرفوع وحده  
وحينئذ فلا إشكال في التخصيص وبفتح البحث بأن هذا لا يطرد لانه لا يظهر في نحو  
أصبح زيد متيما وأمسى مسافرا حيث يقال ان الزمان يختلف فهم ما لانه في الاول  
ماض صياحي والثاني ماض مسائي ولا يظهر في نحو كان زيد غنيا أو صار زيد غنيا  
اذا الماضي في أحدهما لم يميز عنه في الآخر فان قلت اذا كنت دالة على الحدث  
فأين فاعله قلت مصدر خبر مضاف الى اسمه أو قوله الاليس أى فانها لا تدل على  
الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعماله الأول فكل فعل يدل على الحدث وضع  
وحيث قد فلا ينافي قول الرضى انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضع  
لا يخرط **قوله** بعشر أمور **أحدها** أن الحكم يكون أفعالا يستلزم دلالة على  
غيرها لان الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لودائعه الزمان فقط لا يمكن تركيب  
وتجميع **قوله** بعضها ومن اسم معنى الثالث لم تكن دالة على الحدث لم يعين بعضها عن  
والاخر في كونه **قوله** لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الآن يكونا  
دلالة على **قوله** بعضها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبين منها اسم  
واقطعه **قوله** لانه على الزمان بل الحدث السادس انما لم تدل عليه لم يبين منها

(و) تختص (غريليس) وقتي  
وزال من هذه الأفعال  
(يجوز ان تمام أى الاستثناء)  
بالرفوع (عن الخبر) وقال  
لما فعل حقيقة هذا هو الصحيح  
فقد ابن مالك وذهب  
الكثيرون الى أن معنى غامها  
دلالتها على الحدث والزمان  
فعل الاول معنى نقصانها  
عدم اكتفائها بالرفوع  
وعلى الثاني دلالتها على  
الزمان فقط قال في المغنى  
والصحيح انها كالأفعال على  
الحدث لا ليس وأهل ابن  
مالك مذهب الاكثرين  
بشرة أمور كرها في  
مخرجها على التسهيل وفي  
الارتشاف وهذا الخلاف  
ينبغي عليه خلاف من انما



أمر لانه لا يبنى محالاً لدلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث  
 أقوى من دلالة على الزمان لان الأولى لا تتغير بالقراءتين بخلاف الثانية فالأولى  
 أولى بالبقاء الثامن أن من جهتها دام ومن شرط اعمالها تقدمها بالمصدرية  
 ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جهتها انشك ولا يدمعها من ناف فلولم  
 تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أن يكون بمعنى ما انفكز يدغنيا ما زيد  
 غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك ذهب المراد العاشر الاصل في كل فعل  
 الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بالادليل ولا يخفى ما في  
 بعضهما من النظر (فوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حتى أوجبنا الخلاف في  
 عملها في الحال وأما نصها المصدر فالاصح منعها على القول بأنها لها انهم عوضوا  
 عن النطق به الخبر وأجازوا السير في وطأ ثلثة فيقال كان زيد قائماً كونا قال في  
 المعنى واستدل المتبني بالثاني بقوله تعالى أكان للناص عجا ان أو حينا فان الام  
 لا تتعلق بعجا لانه مصدر ومؤخر لا بأوحيا القاء المعنى ولانه صلة لان وقدمه في  
 عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وسلته لا يمنع التقديم  
 عليه ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بحذوف هو حال من عجا على حذف قوله لية  
 موحش الحان انتهى وقوله وقدمه في عن قريب أى في الكلام على قوله تعالى  
 وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز تعلق في الارض  
 بسركم وجهركم ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس مقدراً  
 بحرف مصدرى وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بعجا  
 واعلم أن المصنف لم يضح في المعنى عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر  
 بان الفعل وسببه كما قال في شرح الفصيدة انه ليس فيه معنى الحدث وقال  
 ولا يصدق ذلك عمله في الظرف لان الظرف يعمل فيه راحة الفعل وبذلك يسقط  
 قول الدماميني لم يجوز أن يكون مقدراً بما تسرون وما علمون (قوله كانت بمعنى  
 فعل لازم) كذا في شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية  
 ومن التسهيل ذكر ان كان تأتي بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو كان فلان الصائم  
 اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وأن صار تأتي بمعنى ضم نحو سار فلان الشيء  
 ضعه اليه وزاد في التسهيل ان صار تأتي بمعنى قطع فاعل المراد أن الاغلب كونا  
 فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال نبوت كل شيء بمعنى  
 يعبر عنه بالارادة نحو كان الله ولا شيء معه وتارة تحدث نحو اذا كان الشئ فادفوني  
 وتارة يحضر نحو وان كان ذو عسيرة وتارة بقدر أو وقع نحو ماشاء الله فادفوني  
 قيل والتعبر بقدره مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحذف السبب مسبب انتهى

هل يتعلق بها الظرف والجاء  
 والمجوز وأما لا في قال بدلتها  
 على الحدث أجاز ذلك واد  
 بها ومن قال لا يمنع ذلك واد  
 استعملت تأمة كانت بمعنى  
 فعل لازم فكان بمعنى حصل  
 (نحو وان كان ذو عسيرة) أى  
 وان حصل وأسمى وأصح  
 بمعنى سار في المساء وفي  
 الصباح نحو فسبحان الله  
 (حين يمشون) أى تدخلون  
 في المساء (وحين تصبحون) أى  
 تدخلون في الصباح ودام

بمعنى يقي نحو خالد بن زهبا  
 (مادامت السموات والأرض)  
 أى بقيت وأضحى بمعنى  
 دخل فى الضحى نحو وأضحى  
 أى دخلنا فى الضحى وبات  
 بمعنى عرس كقول عمر رضى  
 الله عنه أما رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فبات بجنى  
 أى عرس مهارفة تركون  
 بمعنى نزل قالوا بات بالقوم أى  
 نزلهم ليل لا وصار بمعنى  
 انتقل نحو صار الأرض إليك  
 أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع  
 نحو ألا إلى الله تصير الأمور  
 أى ترجع وطل بمعنى دام  
 واستقر نحو طل اليوم أى  
 دام طله وبرح بمعنى ذهب  
 نحو وإذا قال موسى اقتناه  
 لا أبرح أى لا أذهب وانفك  
 بمعنى انفصل نحو فككت  
 الخطم فأنفك أى انفصل  
 وأما ليس وقتئذى وزال فانها  
 ملازمة للنقص ومأوهم  
 خلاف ذلك يقول (و) تختص  
 (كان) بمراجعة نزل فنفيد  
 استمرار خبرها لا استمرار  
 وكان الله على كل شئ مقتدرا  
 (و) بجوارز يادها متوسطة  
 بين شئين متلازمين

وفيه نظر كما قال شيخنا لا نشاء بمعنى أراد كما هو مقرر فى الأصول (قوله بمعنى يقي)  
 أى أرسى سكون ومنه فى الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) جهملات والراء مشبهة  
 والتعريس نزول استراحة بغير إقامة أو أكثر ما يكون فى آخر الليل وخصه  
 بذلك إلا بمعنى أو يوزيد (قوله بمعنى نزل) أى ليل لا بد ليل ما بعده (قوله قالوا بات  
 الخ) وقالوا بات فلان القوم ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لانه تعادى بنفسه ونزل  
 بالباء بل باني (قوله بمعنى دام واستقر) العطف تفسرى (قوله بمعنى ذهب) أى  
 أو ظهر كفى التسهيل وفى الصحاح ذهب الخفاء أى طهر الأمر كأنه ذهب السر  
 وظل فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أو خلاص قالوا انفككت الأسير فانفك  
 أى خلاص وانفك فمما طواع انفك بخلاف ثمانية فانها كانت طاق ومعناها زال  
 وتختص بالجد فهذه فروق ثلاثة (قوله وقتئذى) كسر التاء ذهى الملازمة للاقص  
 وأما فأنفك التاء فتستعمل ثمانية بمعنى كسر أو أطفأ كما فى شرح التسهيل عن  
 القراء يقال فأنفك عن الأمر كسرتة والنار طفاها أو توهم أو حيان انه تصحيف  
 من ابن مالك وانما ذلك فثبات بالتاء المثلثة وفيه ليس بمنتهى أن تكون المادان  
 قد توافقتا على هذا المعنى ولابن مالك كتاب سماه ما اختلف المعناه واذنق  
 افهامه وقد انتصر صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم لزمتى زوال النقص  
 دون انفك ورجع مع أن المعنى واحد وماسره غير السماع (قوله وما أوهم خلاف  
 ذلك يقول) نحو قول الراجز

وفى جمابغة تفجس \* ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الخالبة عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف والنفك دبر ولا يزال  
 متفجسا وهو ألوى أليس والتفجس التكبر والأليس التجماع وقوله \* انما يعجزى  
 الفتى ليس الجملة \* وتأويله على جعل الجملة اسم ليس وخبرها ضمير متصلا عائدا  
 على الفتى أى ليس الجملة ثم حذف لاتصاله (قوله وتختص كان الخ) أى هذه اللفظة  
 من حيث هى لا لاقصاصة تخصوصها لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة  
 قسمتها لاقسم منها والمراد أن تختص بكل واحدة من الخصائص التى تذكر  
 لا ياجتماعها فلا يشار كها غير ما فى شئ منها لا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافى أن  
 غيرها يختص بأمور كما لا يخفى (قوله بمراجعة) لم يزل فيه نظرا ذلا ترادف بين فعل  
 ومجموع حرف وفعل والذي يظهر أن يقال تختص كان بإفادة استمرار خبرها لا اجتماعها  
 والإعرافى كان أن لا تدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من  
 دلائل ما على المضى الانقطاع خلافا لافان حبان لانه لا لازمة بين مضى الشئ  
 وانما ناعه (قوله متوسطة) أى داخله كما مر وأطلق قوم منهم الجوهري الزيادة

وخبه تخو زيد كان عالم والأفعل  
مرفوعة نحو لم يوجد كان  
مثلك والموصول وصلة نحو  
لجاء الذي كان ضربه  
والموصوف وصفته نحو جاء  
وجلس كان عالم والحداد  
زيادتها بين ما وفعل التعجب  
(نحو ما كان أحسن زيدا)  
ومعنى زيادتها أنه لم يؤت بها  
للاعتداف عنهم من قوله كان  
انما تراد بلفظ الماضي وان  
غيرها من اخواتها لايزاد  
وهو كذلك وما ورد بخلاف  
ذلك فساد ومن قوله متوسط  
انما التراد في صدر الكلام  
ولا آخره وهو كذلك لان  
ما ذكر أولاً لا يكون معتنى  
بشأنه وما ذكر آخره يكون  
محط الفائدة وكلاهما ينافي  
الزيادة ويجوز انما زيادتها  
آخرها قياساً على الغاء لمن  
آخرها ولا يصح المنع لان الزيادة  
خلاف الأصل فلا تستعمل  
الافعال اعتدافاً استعمالاً بانيه  
(و) تختص بيجوز (حذف  
نون مضارعها المجزوم) أي  
بالسكون اذ هو الأصل  
والمتبادر عند الإطلاق فلا  
تخذف من غير المجزوم  
والمجزوم بالخذف (وسلام) فلا

عليها في مثل وكان الله غفوراً رحيماً مع تصديرها (قوله ليساجار ومجزور) فلا  
تراد بينهما الشدة للاتصال بينهما فكأنهما كل واحد نحو \* على كان المسومة  
العرباء ومضرورة أو شاذ خلافاً للبدوين مالك والرضي (قوله ومعنى زيادتها) (الج)  
أي والأفعل على الماضي مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضي  
نحو من كان في المهد صديداً والأفان المعجزة صديداً على هذا حال وذكر الرضي  
ما حمله ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي وان ما تدل عليه كالزائدة نحو  
ما كان أحسن زيدا فالحكم بزيادتها في قوله لا تدل على الزمن الماضي وانما  
جردت عن الحدث ووجه ذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن ذلك لم يبق الا الزمان  
وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً بقيت كالظرف قال الشهاب انما هي ان  
تجردت عن ذلك غير ضروري بل لا مانع من بقاء ذلك الدلالة في يؤيده أن سيدويه قال  
زيادتها في قوله \* وجيراننا كانوا كرام \* وقالوا ان عملها في الضمير ليس ما دعاهن  
زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر بل جوز ان مالك في نحو أنك أنك اللاحقون  
الغناء الثاني ونسبة العمل لهما واذا جاز الغناء مع الظاهر الذي لا يتأق معه  
دعوى التجرد عن الحدث فلتجوز زيادة كان مع قاعداً لها على الحدث انتهى لـكن  
نقل في المعنى في جملة فعل في الكلام على هذا البيت أن الجمع هو على أن الزائدة لا  
يعمل (قوله بلفظ الماضي) خلفته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فساد) نحو قولهم ما أصبح  
أبردها أي اغداه قوماً أمسي أدفأها أي افشيتها وقيل الضمير ان لا تدل على نحو قول  
أم قبل \* أنت تكون ما حذر نيل (قوله وجوز انما الفراء) (الج) أجاز أيضاً زيادة  
افعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غير ما اذا لم ينتقض الماضي (قوله تون  
مضارعها) (الج) لم يقل وتون يكون بيجوز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان  
ولا يقيده ما ذكره لا يتأول بخلاف ما اذا أنشأ المضارع الى ضمير كان وحذف  
هذه التون شاذ في القياس لانهم ان نفس الكامة لـكن سوغه كثرة الاستعمال  
وشبه التون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من تكون له  
عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لـك الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوماً  
لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو التون أو الحركة والحذف يؤنس بالحرف  
ولان التون في غير المجزوم محركة هي تعاضد على الحذف اقوتها بالحركة ولا يخفى  
أن شرط الجزم يخرج نحو التون لم تكن قائمات اذهوبن وليس بمجزوم وان  
دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالسكون  
لانه لو كان بحذف التون لم تحذف فونه لانها انما تحذف لسكون آخرها وما  
اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر التون آخرها لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئته

عليه ما اكتت كنه ولم

يعلم بكن كالم بيع فالوقف

عليه ما عاده الحرف الذي كان

فيه أولى من اجتناب حرف

لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم

بيع لان اعادة الياء تؤدى

الى الغناء الحارم بخلاف

لم اكن فان الحارم انما اقتضو

حذف الضمة لا حذف التون

(ان لم يبقها ساكن) فلا

تتحذف من المتصل بالساكن

انما صاع من الحذف لقومها

بالحركة العارضة لالتقاء

الساكنين خلافاً لما ينس

مستندا الى نحو قوله

اذالم تلك الحاجات من همة الفتى

وهذا ونحوه محمول عند المانع

المعتد في المنع عطاف الحركة

على الضرورة كقوله

ولان اسقى ان كان ماؤك

ذافضل \* (ولا ضمة)

نصب متصل فلا تحذف

من المتصل به بخوان يكتبه

فان تسلط عليه اذا ضمائر

(قوله لان الفعل المحزوم الخ) ما قاله الشارح تبعاً للمصنف من ان الحذف في  
الاولى قال الناطق وكذا أى تجب ما اكتت في الفعل اذا بقي على حرفين  
أحدهما ما زاد نحو لم يه انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف  
اذا أرادوا الوقف نحو ولم أكن ممن أتى بترك الهاء انتهى وعلى ذلك بخوف الالتباس  
بالضمير المتصوب (قوله اذالم تلك الخ) صدرت بحجزة \* فليس بمن عنك عقد  
التمام \* والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله

اذالم تلك المرأة أيدت وسامة \* فقد أبداً المرء فجهت مضغ  
(قوله ولا لا اسقى الخ) يحذف بيت الخجاشي بصف حاله مع ذنب عرض له في السفر  
صدره \* قلت بأنهم لا يستطيعون ان يقرأوا ذلك فيكون من الممكن وهي  
متحركة (قوله لا رد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل  
الى أصولها المستعملة فلا يرد مثل ذلك وذلك لان اليد أو نحوه أصله غير  
مستعمل (قوله بكان الناقصة) أى بخسارها الساكن الحذف في التامة أقول (قوله بعد  
الحذف) أشار به الى أن معوضاً حال متظرة من هاء (قوله ما الزائدة) خصت  
ما بالزيادة للحمية الزائدة في قوله تعالى فيمارحمة من الله ولكثرة مشابهتها باباخت  
كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زائدة  
للتعويض هو الصحيح وبقى فيها أقوال مذكورة في المطولات (قوله أصله فخرت على  
الخ) أشار الى أن الحارمة تعلق بالمحذوف بدل عليه اقترية وقال اللقاني تقدير فخرت  
بورث في التركيب ركابة وفي المعنى فساداً لا يتجه أن يقال فخرت لكون ذلك ذا فخر  
لان قومي لم يأكلهم الضبيع بل المتبعه أن يقال مهما نذ كرأت في حال كونك  
مذكوراً بالانفراق في مثلك ذونفراذ قومي لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على بقومك  
ونفرك وهذا ينادى بكون اماناتية عن معها كما هي انتهى ويجوز أن يكون فان قومي  
تعليلاً للمحذوف أى ولا اعتبار بنفرك فان قومي لم تأكلهم الضبيع وبعضهم جعل  
التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واقع وانما بين تقديره هذا المثال بقوله لان كنت

٣ يس في رد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت

هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم أكن بغيراً أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو الساكن والتون للتخفيف

ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان ذلك حسنة رضاعها فربح حسنة (و) تختص أيضاً

بوجوب حذفها دون اسمها وخبرها (معوضاً عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة

في كل موضع أريد به تعليل فعل بفعل كما (في مثل) قوله (أيا خراشة أمأنت ذا فخر) \* فان قومي لم تأكلهم

الضبيع \* أصله افتخرت على لان كنت ذا فخر ثم قدمت اللفظة على المعلوم

وضار ان أنت ذانقر ثم زيدت  
ما فوضاعن كان الحذفوة  
وأدعت النون في الميم لما  
يتم ما من التناز في الخارج  
فصار أما أنت ذانقر  
وقام ضمير المخاطب فيه  
وقد مثل سيدويه بما زيد  
ذاهبا وأما خص ضمير  
المخاطب بالذكر لانه لم يسمع  
من العرب حذفها الا معه  
ولا يجوز الجمع بين ماوكان  
لامتناع الجمع بين العوض  
والهـ وقض عنه وجوز المبرد  
وجرى عليه في الشرح  
(و) تنخص أيضا بجوار  
حذفها (مع اسمها) ضميرا  
كان أظهار ادرن خبرها  
وذلك مطرد بعد ان ولو  
الشرطيتين كما (في مثل)  
قول الحريري

فان وصل الألفه فوصل  
وان مر ما فمرم كالطلاق  
وفولهم الناس مجزون  
بأعمالهم (ان مر الخبر)  
وان شرافتر أي ان كان  
معلوم خبر اجزاؤه من خير  
وقوله عليه السلام (التمس  
ولو خاتما من حديد) أي ولو  
كان مائتة خاتما من  
حديد وقول الشاعر  
لا يأتين الدهر ذو بني ولو ملكا  
أي ولو كان الباغي ملكا

الحل الرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كالمكسورة ورجح في  
المعنى مذهبهم وللتنبية على ان اما هذه مفتوحة (قوله لأفادة الاختصاص) أي  
والاهتمام (قوله فان فصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به (قوله وجوز  
المبرد) أي يجوز الجمع بين ماوكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يبدف من جهة  
السمعاع (قوله وجرى عليه في الشرح) كانه ليس مرصعا في الجواز لما بل للوجوب  
لجواز ان يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقربة نصريحه بان  
ما زيد عوضا (قوله وتنخص أيضا بجوار حذفها) هذا خاص بعادة كان لا بصيغة  
الماضي لما يذكر وكلامه يفهم انها لا تحذف وحدها جواز في الاثني عند قول  
الخلاصة ويحذفونها ويثبون الخبر ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها  
وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شأن ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقا الخبر لا ينافي  
بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضمير المتكلم بخولا ربحان ان فارسا  
وان راجلا والمخاطب كشوله انطق بحق ولو مستخرجا احنا والغائب كالمخاطب العلم  
ولو باهين ولا يجوز عند عدم اظهار الفعل الا انصب ورجح في رفعه والجر  
فالا قول اذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك والثاني بعد ان فقط اذا عا د اسم  
كان على مجزور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كقولهم مررت برجل صالح ان لاصالح  
فطاح وقيد التمهيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدوم تنفرد انه (قوله وذلك مطرد  
بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لان ما من الادوات الطالبة لفعل فيطول الكلام  
فتتوقف بالحذف وخص بأن ولولان الاولى أم الادوات الجازمة والثانية أم غير  
الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال في التصريح الغائب في ان ان  
تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى  
وحقه أن يقيد ولو باقي ما بعدها يدرج فيما قبله أو غاية له في شيء كالتنبي بداية ولو  
جمارا أو يقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشي ولك في ثلاث سور بعد  
هـ لا والاولد أقول وبق سورة رابعة وهي بعد لكن نحو ولدكن رسول الله أي  
واسكن كن رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة ولاست لكن عاطفة لا فترانها  
بالواو الواو عاطفة لفردين على مفردين لان معطوفها المقرب لا يجتمع لفان سلبا  
واجبا (قوله الناس مجزون بأعمالهم) فيه حذف مضاف أي يتنفس أعمالهم  
اذ الأعمال يعازي علمها لا بها (قوله جزاؤه من خير) أي فالتى يجوزون به خبرا وأشار به  
الى أن خبر خبره يتدأ بحذف (قوله لا يأتين الدهر الخ) لانافية فبانهما من فروع  
ويحتمل أن تكون ناهية فبانهما مجزوم وكسرا لاتقاء الساكنين والدهر  
منصوب على الظرفية أي لا يأتين الدهر الخواص أو المفعولية أي لا يأتين

غدرات الدهر والشاهد في ولولها كإحدى حذف كان واسمها بعد ولول وجنوده  
 مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على التمام  
 ملوكا وفي البيت وقولهم الأحشف ولولوا ردة على أي حيان حيث شرط أن لا يكون  
 ما بعده لولا على عاقبتها ولا أعلم فإن الملك أعلى مما قبله والتمراهم (قوله وأما حذف  
 كان الخ) هذا خاص بجملة كان لا يصح في الماضي وجوه الضعف أن الخبر  
 منصوب في بقائه دلالة على كان المحذوف بجملة بقاء الاسم قبل ولولها فيه من كثرة  
 الحذف وفيه انه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم الآن يقال الخبر في سورة الفضة  
 والاسم كالجزء لا سيما أنه كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف  
 وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي لأنه إذا كان  
 في العمل خبر لا يلزم أن يكون جزءا لجميع الأعمال خبرا (قوله أي ان كان في عملهم  
 خبر) اعترض بأن الخبر جزء الخبر الذي في العمل لا العمل الذي فيه خبر كما هو  
 المتبادر الآن يقال انه على الخبر بدو يكون الكلام حينئذ مثلهم فيها دار الخلد  
 والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى انها نفسها دار الخلد قال في التسهيل  
 واضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار التامة انتهى فتقدير ان كان في عملهم  
 خيرا أولى من تقدير ان كان خبر وان كان أقول لان كمال التامة قليلة الاستعمال  
 ولا يحذف الا كثيرا الاستعمال للتخفيف وتسكوب الشهرة دلالة على المحذوف وأيضا  
 في ضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كأنه اجنبي عن الاول والمعنى على  
 تعلقه به (قوله وقد يحذف الخ) أشار الى قلته وصرح بذلك في التسهيل (قوله أي ان  
 كنت الخ) قال اللطائف لا يحذف الفعل مع المكسورة عوضا عنه الا في هذا فهو  
 قلت أما كنت متطلقا انطلقت كانت مازائدة ولا يجوز ما أنت متطلقا انطلقت  
 قال اللطائف ولا حاجة لما تكافوه بالدليل اذا الظاهر ان ما مزيدة لتأكيده  
 الشرطية ولا نافية للفعل المقدور ولا ومنه هو الشرط ان أداة شرطية تركبها  
 نظيرها ما في قوله تعالى فامترين والشرط المقدور محذوف الجواب لدلالة ما سبقه  
 عليه نظير ذلك في التقدير

فطلقها فليس لها بكفاء \* والايعل مفرق الحسام

والاصل افعل هذا ان تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غير عليه ومليح بالحق وان  
 اقتل الناس وأقول (قوله ولا هي النافية للخبر) كذا في الاوضح والظاهر ان الخبر  
 هو المجموع الثاني والثاني والثاني جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله  
 عليه وتقديره فافعله (قوله تشبها بما في في الحال الخ) المصحح من مذاهب أربعة انه  
 لا يلزم محالية الماني بما وليس نعم الاصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فيجسبه

وأما حذف كان مع خبرها  
 وابقاء الاسم فضعيف  
 وعليه ان خبرا يرفع أي ان  
 كان في عملهم خيرا وفي هذا  
 ونحوه أربعة أوجه مشهورة  
 وان ضعفت اليه ان شرا  
 فشر كان المجموع بالنسبة  
 العقلية ستة عشر وجهها وقد  
 تحذف مع اسمها وخبرها بعد  
 ان الشرطية كقولهم افعل  
 هذا املا أي ان كنت لا تفعل  
 غيره فاعوض من كان  
 ولا هي النافية للخبر ولما فرغ  
 من كان وأخواتها أخذ  
 بكلام على ما حل على ابن  
 وهو ما ولالات وبدأ بها  
 فقال (وما الناقية عند  
 الحجاز بين كليس) في رفع  
 الاسم ونصب الخبر تشبها  
 بما في في الحال والدخول  
 على المعارف والسكرات

هذا وقد يقال انما يتوجه الالتحاق ويظهر اثر جبهه بلو كان حمل ليس لمسا فها من  
 التي وليس كذلك بل عملها مع انتقاض نفيها الا ان يقال يصح الالتحاق بسبب  
 المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس المشابهة لقياس العلة  
 والقياس في اللغة انما يتحقق في المدلولات ما في الاحكام كما هنا فلا يتبعه عليه  
 العزم جماعا على اننا لنعلم ان ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاستقراء  
 وما ذكره محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) طاهره ان تقيما لا تدخل الباء في الخبر  
 وفي الجنب الذي وفي زيادة الباء بعد ما التعميمية خلاف منعه الفارسي والشيخ تهرى  
 والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم (قوله وينوعم لا يعملونها الخ) لم يرأ على  
 لغتهم الا اذا روى الفضل عن عاصم ما من امهاتهم بالرفع وأما قول سيوريه وينو  
 نعيم يرفعون الامن درى كيف هي في المحقق فانه يؤخذ بان لكل أحد أن يقرأ على  
 حسب لغته من غير توقف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأني ان درى  
 ان ينطق بغير لغته مع ان العرب لا ينطق بغير لغته كما قيل لكن الحق خلافه وانه  
 انما يتحقق نطقه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أى فاضطربت عن ليس وليس تعمل  
 دون شرط منها والاصل أقوى من الترفع وتعمل وان توسط خبرها وكذا ان تقدم  
 على قول غير ابن مالك من البصريين واما عدم الحق بأن فأسر لازم وجمعه مول  
 الخبر فان ولي ليس فلا حمل لها وان ورد شيء منه كانت شاذية وان سبق على نفس  
 ليس فقيمه اضطراب فليجزم مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك  
 ويتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وان سبق الخبر بالاعذار الجواز بين  
 دون التعميمين نحو ليس الطبيب الا المالك فانظر المغنى في بحث ليس (قوله ان تقدم  
 الخ) لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر  
 وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقدمه علمه لان مالها الصد ولا يتقدم ما في خبرها  
 عليها فلا يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر طرفا (قوله ما مسمى الخ) يحتل ان مسمى  
 مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذي عاد الى مسرته بعد  
 ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بأن) هو ان صدق بسبق أن على ما في غير ما ذلك  
 الصدق قطعاً والمداراة من التعليل على وجوده وان اقترن بأحد هـ ما دون  
 الآخر فيها اذا فصل بين ما والاسم بجمعه مول الخبر ولو عبر بالرفع كان أولى اذا اقترن  
 به ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتي وأول  
 على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها ورجو يا عند البصريين) يومهم انما لا يبط عملها  
 عند الكوفيين وليس كذلك فام عندهم لا تعمل وما بعده حاجته وأخبر وان تصاب  
 الثاني بترج الخافض (قوله وأول على ان ان نافية الخ) هذا الخبر يخرج انما يتأني

وينوعم لا يعملونها بل هي  
 عندهم مهملة وهو التماس  
 لانها حرف لا يختص بشي  
 بل تدخل على الاسماء  
 والافعال فاما ان لا تعمل  
 قال شعاعهم  
 ومهتف الاعطاف قلت  
 له انتيب \*  
 فأجاب ما قبل المحب حرام  
 أى هو تيمى لا يجازى وما  
 كان معهما على خلاف  
 الاصل شرط الجواز بول  
 أربعة شروط أشار الى الأول  
 بقوله ان يتقدم الاسم على  
 الخبر فلو قدم الخبر نحو ما  
 مسمى من أعتب بطل عملها  
 خلافا لقراءه وان كان طرفا  
 او مجزورا خلافا لابن عصفور  
 والى الثاني بقوله (ولم يسبق)  
 الاسم (بأن) الزائدة فلو  
 سبق بها كقوله  
 نبي غدانه ما ان أنتم ذهب  
 بل هما ارجح وباعتد  
 البصريين انهم اجمعوا له على  
 ليس في العمل وليس  
 لا اقترن اسمها ان قدمت  
 عن النسخة وروى ذهب  
 بالنصب وأول على أن ان  
 نافية مؤكدة لازادة  
 والى الثالث بقوله

على قول السكوفين ان ان المقترنة بما هي الزاوية هي ممتدة كيدا قال ابن المثلث في  
شرح التمهيد والذي قال قوله مردود بوجهين أحدهما انه لو كانت زاوية مؤكدة  
لم يتغير العمل كالا يتغير بنسكركر ما كما قال \*

لا ينسكركر الا في ناسيا فاما \* ما من حمام أحدهم عتصما

فكر ما النافية تو كيدا أو أبقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد  
ما التي بمعنى الذي و بعد ما المصدرية التوقفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلم تكن  
ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزادته بعد الموصولين مسوغ انتهى وفيه أمور  
الاول يتم في الرد مع انه نقل عنهم اهم يقولون ان ما لا عمل لها الثاني دل كلامه  
على ان ما اذا كررت لا يطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في شرح  
التوضيح خلافا كما يأتي الثالث اهم يقولون ان زائدة ان الاستفاحية ومدة  
الانكار وحيدة فلا يخصص المسوغ للزائدة في المشابهة قوله ولا يعمل الخبير يعني  
ولم يسبق معمول الخبير وفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبير بين الاسم والخبير  
وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبير عليه  
دون الاسم جاز اعمالها كقولك ماز يدطعا ملت الا اذا انتهى  
فلا يجوز اعمالها خلافا لكسائي والقراء كقولك ماز يدطعا ملت الا اذا انتهى  
وانه لو سبق الاسم معموله لم يبطل عملها وان كان غير ظرف نحو قولك ماز يدطعا ملت  
فأشياء وعبارة اللباب وشرحهم بها أنهم مت خلافة ونقصها ولا يجوز الفصل بأجنبي  
بينه أي بين اسم لا وماو بين عاملة وهو ما ولا تقول ماطعا ملت يد بآ كل نصب  
طعا ملت انتهى وانظر حكم معمول الخبير (قوله وما كل من وافي معنى الخ) يجوز  
بيت لزاحم بن الحارث العقيلي صدره وقالوا تعرفه المنازل من مئ \* والشاهد  
فيه حيث أبطل عمل ما بالها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور  
وعند اعلی رواية نصب كل وامام من روى رفع كل فهو على المجازية والجملة  
في موضع نصب على خبر ما والهاء محذوف أي عارفه (قوله لضعفها الخ) قضية  
التعليل عدم تقدمه على مانته بالاولى وامتناع الفصل بين ما واسمها معمول  
اسمها نحو ما زيد اضر باقائما وقضية ايضا امتناع الفصل بما ليس معمول لا اسمها  
ولا خبرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضية ايضا انه يجوز تقدم معمول الخبير  
عليه اذ توسط بينه وبين الاسم وسيأتي جواز توسط معمول خبره بين اسمها  
وخبرها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور والان ان أقوى من ما كافي يسانه  
(قوله بالتقدم) انظر حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أي فانه  
لا يبطل ولو اجتمع الامر ان فعل يجوز الفصل بما لا يعد الجواز في كلامه

(ولا يعمل معمول الخبير) فان  
سبق به نحو  
وما كل من وافي معنى أنا عارف  
بطل عملها وجوابا لضعفها في  
العمل فلا يصح في معمول  
خبرها بالتقدم (الا) اذا كان  
المعمول (ظرفا أو) جاروا  
(مجرورا) فانه لا يبطل نحو  
ما عدك زيد تقبلا وافي  
أدت دعيا بالتوسط فهم ما  
ما لا يتوسع في غيرهما ولم يندبه  
على هذا الشرط في الشرح  
والى الرابع بقوله (ولا  
الخبير) بالرفع عطف على  
الضمير المستكن في يسبق أي



ما دعه خلوه وكذا لا بعد الجواز اذا تعدد الطرف أو الجاز والمجور (قوله ولم يسبق  
 الخبر بالا) فيه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض نفى معمول خبره نحو ما زيد مقية الا  
 عند عهروا والا في الدار وهو مظهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء ضمها بالنسبة  
 اليه وان انتقض نفى خبرها بغير الاوجب انصب عند البصر بين نحو ما زيد غير  
 قائم وأجاز الفراء الرفع في ان التبادر الكلام من انه لا يكون لا يجب الخبر وحيد  
 فلو كانت سابقة على الخبر لم يكن من تعلقات الامم نحو ما تقوم الارز ندا قائمون  
 يذبحي ان لا يبطل عملها لان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان التقص بانما كالتقص  
 بالا على ما في جميع الجوامع ولم يمتل في شرحه فانظر مثاله (قوله ان لا تكسر) فان  
 تكررت بطل عملها ومنه ان المالك خلافه (قوله وان لا يبدل الخ) وذلك لان اتحاد  
 حكم البدل والبدل منه والاقدر على عملها بعد قصد الاثبات لان عملها المشابهة ليس  
 في التفي وقد انتقض التفي بالأي لم يبق معناه بعد الا لان الاستثناء من التفي اثبات  
 للتفي بما بعد الا ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يمكن عملها فيه ومقتضى  
 هذا التعليل ان التفت وعطف البيان كالبديل فالاول نحو ما زيد رجل الا كرى بما  
 والثاني ما هذا عهرا لا يوجد فصوله ارجع جواز اقتران عطف البيان بالا (قوله  
 ما زيد بشي الخ) اي هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا أحقر من فضلا عن العظيم وقوله  
 الاشئ خبر لان التمكن للتخفيف وقوله لا يعا به أي لا يالي به ولا يلفت اليه وهو  
 سعة اشئ وانظروا انه من تأكيد الهم بما يشبه المدح وشئ بالرفع بدل من شئ وهو  
 خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب البديل باعراب المحل ولا يجوز ان يعرب  
 البديل باعراب البديل منه الا فظي لان شئ حينئذ يكون مجرورا بالباء كالبديل منه  
 قد يكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور وأوحى الظهور أثره فيه  
 والمقدر كاللفظ والباء هذه زائدة اذا المعنى ما زيد بشي الاشئ لا يعا به فانه اثبت له  
 الشئية فقله الاشئ يفيد الاثبات فيلزم زيادة الباء في خبره مبتدأ مثبت وهي لا تتراد  
 قياسا الا في خبره مبتدأ في الحال والاصل ويكون في الكلام استهزاء به ل (قوله  
 تعين في المعطوف الرفع) أي على انه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر  
 وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع  
 والاستثناء لان بل ولكن لا يعطيان الحمل وقد ذهب بعضهم الى أن الرفع حمل  
 على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الى الاصل وكلامه يوجه تساوي بل ولا يمكن وهو  
 في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سأل في باب العطف لان  
 العطف هنا المتع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لان المعطوف  
 به مما وجب) هذا رأى الجمهور وما على مذهب البرد فيما بعد بل فيجوز فيه

ولم يسبق الخبر (بالا) قاله  
 قبحا نحو وما محمد الا رسول  
 بطل عملها لبطان معنى  
 ليس وزاد بعضهم شرطين  
 ان لا تكسر وأن لا يبدل  
 من خبرها موجب نحو ما زيد  
 بشي الاشئ لا يعا به فاذا  
 توفرت هذه الشروط عرفت  
 كايس (نحو ما هذا اشئ)  
 ما من أمهاتهم واذا عطف  
 على خبرها بل يمكن أو يبدل  
 زه في المعطوف الرفع على  
 انه خبر مبتدأ محذوف نحو  
 ما زيد قائما لا يمكن قاعدة  
 أو يبدل قاعدة ولا يجوز ان نصب  
 لان المعطوف به مما وجب  
 وما لا يعمل الا في

النصب لانه متفي لان بل عنده تنقل النفي جوار من الاول الى الثاني بقياسه انه  
يجوز ما زيد فاعماله بما سدا و يختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول  
يونس أن لا يتمتع نصب المعطوف ببسول ولكن لا يري ان بقاء النفي ليس بشرط في  
محل ملانه أجاز اسمها مع انتفاض النفي بالا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ)  
أما النصب فيها عطف على خبر ما وأما الرفع فعلى انها ماره وقيل اتباعا على المحل  
وفيه ان الرفع مفسوخ فلا محمل للرفع ومراجعة المحل بشرط لها وجود المحرز أى  
الطالب لذلك المحل ~~بوجه~~ لا يجوز حذف اسم ما قياسا ولا خبرها كذلك فان  
كفت بان جاز تشبها بالانحوصاف ان من حديث ولا سال التقدير فاذى حديث  
ولاسال متبوعه واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغربها عن العمل وأجاز  
الكسافى انها ماره وأنشد قصبت والله يدري مفاخر أى ما يدري ووجهه  
البصر بون وشذباء المنكرة معها تشبها بلا جمع ما بأس عليك ولا يغنى عن اسمها  
يدل موجب خلاف للانحوصاف (قوله عند الحجازين) قال أبو حيان لم يصرح أحد  
بأن اسمها لا يعمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا ماطرزى فانه قال بنوعه  
لا يعملون وغربهم بغيرهم لاهوى كلام المخشري أهل الحجاز وهم لو لم يدون طيء  
وفى البسيط القياس عندى بنى تقدم عدم اسمها لاهوى يحتمل أن يكونوا وافقوا أهل  
الحجاز (قوله كليس فيما تقدم) أى فى رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد اقوال ثلاثة  
ثانيها انها عاملة فى الاسم وهما جميعا فى موضع الاستدعاء ولا تعمل فى الخبر أصلا وثالثها  
انها غير عاملة واختاره الرضى وجميعا نصب الخبر بطلهما (قوله الا فى الشعر)  
لم يقبل أن الخاجب به بل عبر بقوله وهو أى عمل ليس فى لاشاذ قال الجاهلي فيقتصر  
محل لا على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده  
فى الشعر وقول التمهيل يلحق بها ان النافية قابلا ولا كثيرا طاهرها بخلاف ذلك  
ولكن أبو حيان قال الصواب العكس فيجوز وعنى كل حال لا تعمل الا بالشروط  
الذكورة فلا توههم ان الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ما عدا  
الثاني منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبي لانه لا يتأق معها  
دخول ان فى القياس وان دخلت عليها فالحكم الالهال انتهى وجند في هذا الشرط  
لا يحتاج اليه وان صح اعتباره (قوله فتكثير معولها) لعل وجه ذلك انه النفي الجنس  
رابحا ونفى الوحدة المطلقة مخرجها وكل منهما بالنكرات أنسب وانظر هل يكون  
الخبر جملة لام انكرة فى المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل علم اجاز كاذ كر  
ذلك فى لا العامة عمل ان فانظر من ذلك (قوله فلا تعمل فى معرفة) وذلك انتقصا  
مشابها ما ليس لان للنفي المطلق بخلاف ما (قوله مع نصريحه فى التمهيل بالنذور)

وأما المعطوف بغيرهما فيجوز  
فيه الاسمان والنصب  
أجود (وكذا الانافية)  
للوحدة أو للجنس ظاهرا  
عند الحجازين كليس فيما  
تقدم لكن محملها قليل جدا  
لم يرد الا (فى الشعر) خاصة  
(وبشرط) له مع ما تقدم  
فى محل ما من الشروط الاربعة  
ما عدا الثاني وزيادة على  
ما مر (تسكير معولها) فلا  
تعمل فى معرفة خلافا لى  
جنى مستندا بقول النافعة  
وجاءت سواد القابل لا ناغيا  
سواها ولا عن جهام تراخيا  
واجاز فى شرح التمهيل  
القياس عليه مع نصريحه  
فى التمهيل بالنذور وثاقوله  
المازوني على جعل أنا  
مفعولا مع مضموم وباعيا

التاس سينا وهو الملام  
القول البيانين ان زيدا  
ايضا فاقم نفسه توكيد ان  
لكن ذكروا في باب  
لا التبرئة ما ينافي الاطلاق  
(ولكن) بالتشديد وهي  
موضوعة (للاستدراك)  
وهو رفع ما يتوهم من الكلام  
السابق رفعاً شديداً بالاستثناء  
تقول زيدا شجاعاً فهو هم  
اثبات الشجاعة لزيد اثبات  
الكرم له لان من سمع  
الشجاعة الكرم فاذا أردت  
رفع هذا التوهم تأتي بلـكن  
فتقول لـكنه تخيل وقس  
على هذا النفي ولا بد ان  
يتقدمها كلام امامنا فوض  
لما بعدها نحو ما هذا اسما كان  
لـكنه مخرباً أو ضربه  
نحو ما هذا اسود لـكنه أيضاً  
أو خلافه على الاصح نحو  
ما قمز يـلكن همرو وأشار به  
ويجتمع أن يكون مماثلة  
باتفاق قال أبو حيان في  
انسكت الحسان وقد تأتي  
للتوكيد نحو لوجأني  
أحسنت اليه لـكنه لم يبعث  
(ومكان) بسنخ الهمزة  
والتشديد (للتشبيه) المؤكد  
فقد اجمهوا وارتكبوا

سادة مسد جزأى امت وهي في محمل نصب ورفع باعتبار قيام مقام مرفوع  
ومصوب ولا مانع من اثبات محملين مختلفين لشي واحد باعتبار بن (قوله وظاهر  
المخلافه الخ) بذلك صرح المصنف في النفي في بحث انما (قوله ويشهد له الخ)  
يمكن أن يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة لـكن فيه مدغم من اصطلاح  
النحويين كقوله حفيد الموضع ثم الظاهر ان ان المفتوحة كالـكسورة (قوله  
للاستدراك) أي التدارك (قوله رفعاً شديداً الخ) لان قوله لـكنه تخيل بمعنى الا انه  
يخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون من ما تقدم من نحو ما هذا اسما كان  
لـكنه مخرباً وعلى القول بأن لا الاستدراك فيه فلهل وجه كون هذا استدراكاً  
مع ان معناه على توهم الخلاف انه قد يدل عن منقضة الحركة كما يكون في توهم  
انتفاء الحركة أيضاً عند انتفاء الركوب لتوهم امكان الواسطة (قوله لوجأني  
الخ) وذلك لان امتناع المجيء مفهوماً من لولا انما حارفي يقتضي امتناع ما يليه فقوله  
بعد ذلك لـكنه لم يبعث توكيداً لـلادل عليه الكلام السابق وهذا مبنى على عرف  
أهل العربية من أن لولا دلالة على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط وأما  
على عرف الناطقة من ان الدلالة على الازمنة بين مقدمها وتأملها والاستدلال  
بوجود المقدم على وجود التالي أو انتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا يدل عندهم  
على وجود مقدمه ولا انتفاءه وكذا تأملها وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلا من  
الفرقيين لا يكره استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره اذا لم يجمع بينهما عن  
أحكام اللغة العربية (قوله لا تشبيه المؤكد) أي لا تشابه تشبيه اسمها بخبرها أي  
ليبان ان اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب  
التأكيدي المشبه لا التشبيه للمؤكد لان السكاف قد يشبه ما دخلت عليه وقد  
دخلت على التأكيدي المستفاد أن قلت قد ادعى ان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا  
كلا سد وهذا تشبيه مؤكدهم قدمت السكاف ابداً تأييداً الكلام مبنى على التشبيه  
من أول الامر (قوله لتركها الخ) أي وانما كان كأن للتشبيه المؤكدهم لتركها الخ (قوله  
سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفون هي للتشبيه ان كان الخبر جامداً  
نحو كأن زيدا أسد ولـلشئو بعبرتها باطن ان كان مشتقاً نحو كأنك فاعلم ان  
الخبر هو الاسم والشي لا يشبهه بـفـ وهو جوابه ان المعنى كأنك شخص قائم ولما قام  
الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كما هو الخبر بعينه صار  
الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر لهذا يقولون كأنك اشئ  
وكأنك تشئ وأجاب بعضهم بأن الشي يشبهه في حالة عابيه في حالة أخرى فكأنك

السكاف المقيدة للتشبيه وان لفظة للتا كـد سواء كان خبرها جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيدا  
أسد اذا ضمه ان زيدا كـد سواء قدمت السكاف على ان يدل الكلام على التشبيه من أول قوله

شبهت

شئت زيدا وهو غير قائم به قائما بالتقدير كأن هيئة زيد هيئته قائما (قوله وفتحت  
 همزة كان) لوقال أن كان احضر واختلف على هذا من تتعلق هذه الكاف شئ  
 على قوانين أحدهما لانهما غارت الموضوع الذي يمكن ان تتعلق فيه نحو ذوق فزال  
 ما كان ايا من التعلق (قوله فهو موقوف به) قد مر ما يتعلق بالظن ومثال ما قبل  
 انه لتحقيق قوله \* كأن الاوص ليس بها مشام \* اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس  
 في الارض حقيقة وتأويله ان المراد بالظرفية الكون في بطنه الا الكون على ظهرها  
 فالعنى انه كان ينبغي أن لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه كالغيب لها ومثال  
 التفر يب كأنك بالندى لم تكن وبالآخر لم تزل وتأويله من وجوه منها أن الكان  
 حرف خطاب والباء اضافة في اسم كان (قوله وليت) يقال فيها ليت بابدال الياء  
 رادغا بها في التاء (قوله للتمنى) أى لا تشاء واحدا منه لا للاخبار بأن التنى حاصل  
 وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه الخ) لا يتجنى ان هذا التعريف  
 يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغيره مع المحبة أو كون  
 المطلوب لا طمع فيه أو فيه عدم فاما أنه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين أو المراد أن  
 المعترف به فهو هو ما ذكره قط وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاتى على الامر  
 أولا يعتبر فيه هذا بل بعضه كالتداء لا يعتبر فيه المحبة بقى ان التحقيق ان التنى اسم  
 لحالة نفسانية يلزمها الطلب والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء  
 امكن الحصول أولا فلا يراد ان التنى قد يكون بحالاه بالمعنى الاستحالة والما قبل  
 لا يطلب ما علم استحالة وقس عليه الترجي (قوله فان عوده الخ) أى ان نسر  
 يعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشخوخة واقول بأنه يمكن عقلا معنى على  
 تفسيره بالسنان الذى لم يتجاوزا في سنة فامكان عوده يستلزم الجمع بين التقيضين  
 (قوله ليت لي مالا) عبارة منه فقوله منقطع الرجاء ليت الخ فان قلت هذا من  
 النوع الذى قبله اذ لا طمع لتقطع الرجاء فى الخ قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه  
 ان لا يطمع فيه أحد والمال الذى يتجنى به يتعلق به الا طمع غالبا (قوله ولا يكون فى  
 الواجب) فيمتنع على وقوعه وقتها بمرسة قولهم فلا يقال ليت غدا تجنى فلا يرتدى  
 الموت فى قوله تعالى وانقر كنتم تقولون الموت من قبل أن توفوه (قوله وطماعية)  
 بخلاف الباء على وزن كراهيه مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طمع  
 وطمع بكسر الميم وضعها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ وله آخر الطماعية  
 ويدعمل فى الاول اهل وفى الثاني عسى (قوله والامارة جيجا) يؤخذ منه  
 أن الترجي والتنى متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن  
 الترجي ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كالمسبق (قوله أو الاشفاق) أى

وفتحت همزة كان للجار ومما  
 جرفا واحدا مدلولهما  
 على التشبيه وانما كيد وقيل  
 انها بسيطة لان الاصل عدم  
 التركيب ويدرهم عليه  
 أن يكون لطلق التشبيه  
 وبلها المشبه دائما بخلاف  
 الكاف ومثل فان التنى  
 بليها المشبه (أولظن)  
 على رأى بعضهم نحو كأن  
 زيدا كاذب والصحيح ان الا  
 تكون اللاتشبيه فلا تافى  
 للظن بل ولا للتقريب ولا  
 للتحقيق وما أوهم خلاف  
 التشبيه فقول به (وليت)  
 وهى موضوعة (للتنى) وهو  
 طلب ما لا طمع فيه  
 نحو ليت الشا ب يهودونا  
 فان عوده مستحيل عادة أو ما  
 فيه عسر نحو ليت لي مالا  
 فأخرج منه فان حصول المال  
 ممكن ولا يمكن فيه عسر  
 وتعلق التنى بالمستحيل كذا  
 وبالممكن قليل فلا يكون  
 فى الواجب ويحبب فى التنى  
 اذا كان متعلقه ممكنا  
 لا يكون لك توقع وطماعية  
 فى وقوعه والامارة جيجا  
 (ولعل وهى موضوعة  
 للترجي) وهو توقع المحبوب  
 المستقر حصوله نحو لعل

الله رجحنا (أو لا شفاء) وهو توقع الميكروه

لخوله لك باخه نفسك  
ولا يكون الترجي الا في الشيء  
المكن بخلاف التخي فانه  
يكون فيه وفي الممتنع فانه ترجي  
واما قول فرعون لعل ابلغ  
الاسباب اسباب السموات  
بفعل منه واذا قاله في الغني  
ولو عبر بالترجع لكان اخصر  
لشموله لما ذكر (أولاً لتبل)  
على رأى الكسافي والاخصر  
بفعله وقوله قولنا لعله  
بشد كراى لى بشد كروهذا  
وتجوه عند الجمهور للترجي  
وترد للاستهام عند بعض  
الكونيين كقوله تعالى وما  
يذكر بك انه لى كى وقوله عليه  
الصلاة والسلام ليعض  
أصابعه وقد سخر ج اليه  
مستجلاً لعلنا أعجلناك والآية  
عند المانع محمولة على الترجي  
والحدث على الاشتقاق  
وقيل شيز حذف لامها  
الاولى وجزاها وكسر لامها  
الاخيرة وهى حيث لا غير  
فأما عمل ان كافي الغني  
وكلامه في الاوضح يشتر  
بخلانسه (فينصن) هذه  
الاحرف المتقدمة (المبتدأ)  
انما قاب دخولها عليه ويسمى  
(المجاهل) ويرفعه الخبر  
أى خبر المبتدأ ويسمى (خبر

(هـ)

الخرى اذا عدى عن فان عدى على كان بمعنى العطف (قوله لعل باخه نفسك)  
أى قال نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فالتى من اسلام  
قومت (قوله لما ذكر) أى من الترجي أو الاشتقاق قال التفناني في حواشي  
الكشاف والتوقع على الوجهين قد يكون من التكميم وقد يكون من الخطاب وقيل  
يكون من غيرهما كما بهديه موارد الاستعمال (قوله للترجي) أى مصر وط  
للخطابين أى اذهب على رجائك (قوله وترد للاستهام) ولهذا علق القول في  
الآية المذكورة وفي لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً والتقدير لا تدرى الله  
يحدث وما يدركك أى والى لا تدرى جواب ذلك اكن قال صاحب الكشاف  
في وما يدركك لعل كى أى أى شىء يحملك دار يا محال هذا الهمى لعله لى كى أى  
يطهر بما يلقى اليه من الشرائع وحيث لا يدرك بالمايس متعلماً بما بهد لعل حتى  
يعاق عنه لانه جعل معموله بحال هذا الهمى وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة  
الاستهزام (قوله وعقيل تجيز الخ) مقتضاه أن غيرهم وهو الناصب به الاياقهم  
في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله  
وجزاها) أى فاجزأها لغة وليس شاذاً ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما  
جروا بها تنبيه على أن الاصل في الحروف المختصة بالامعاء أن تعمل العمل الخاص  
بها (قوله فينصن الخ) أى في المشهور وبه بعض العرب ينصب بهم الجزأين كقوله  
\* ان حراسنا أشدا \* وقوله كن أذنيه اذا تشوقا \* فادمة وقوله \* باليت أيام الصبا  
رواجعاً \* وقد يرتفع بهذين المبتدأ فيكون الاسم ضميرشان محذوف كقوله عليه  
الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون أى ان من أشد  
والمصرون مبتدأ أخيره الظرف المتقدم ويجوز حذف ضميرشان نظماً ونثراً عند  
ابن مالك بلا ضعف خلافاً لابن الحاجب واعلم انه قال في التسهيل والجزأين بعد  
دخولهن مالهن مجزئين انتهى قال شراحه من كون المبتدعياً أو معنى وكون  
الخبر مفرداً أو جملة الى غيره بما بينوه وبقى انه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الاحرف  
وقال أبو حيان الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها  
انما عملت تشبيهاً بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين مع انه لم يسع وانه يقتضى جواز  
الاثبات بخبر واحد من متعاطفين تذكر يران نحو ان زيدا وان عمران متعلقان  
ونعنه السبوطى لان الخبر يكون معهما لعمالين لكن نص الرضى في باب لا على  
جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الاحرف) لوقال أى هذه الاحرف  
لكن أطهر وسيبويه عبر بالحروف التمانية واتعدا واعتذر عنه بأنه من وضع جمع  
الكثرة موضع جمع القلة مجازاً ولا حاجة اليه على ما قال السهول من أن الجمع عين انما

يفترقان

٢٩ يشترط في اتفهون ما تقدم في اسم (٢٩) كان واخوانها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين وأما  
 الكوفيون فذهبوا الى ان  
 الحسب مرفوع بما كان  
 مرفوعا به قبل دخوله الامة  
 لم يتغير بها كان عليه ولهنا  
 لا يجوز ان ياتي زيدا ولو كان  
 معه ولا الهالجاز والاصح  
 الاول لان لهذه الاحرف اسم  
 مكان النانصة في لزوم  
 دخولهن على المبتدأ والخبر  
 والاستغناء بهما فاعملن  
 عملهما معكوا الى كون المبتدأ  
 والخبر وهن كفعول قدم  
 وفاعل آخر تقيمه اعلى الفرعية  
 ولان معانيها في الاخبار  
 فكذلك كالعهد والاسماء  
 كافضلات فاعطيا اعراب  
 العمد والفضلات كذا قيل  
 في تقرير الامة وفي تأنيده  
 في الحجاز به ولم يتقدم  
 منصوبا ويبنى على هذا  
 الخلاف خلاف في جواز  
 العطف بالرفع على اسم ان  
 قبل استكمال الخبر في نسبة  
 الرفع اليها منع العطف لئلا  
 يتوارد عاملان على معمول  
 واحد ومن منع اجزاء العطف  
 لا نزاع ذلك وما اقتضاه  
 كلامه من نسبة العمل لهن  
 محله (ان لم يقرن بهن  
 بالخبرية) الزائدة فان اقررت  
 بهن (نحو انما الله واحد)  
 وقيل انما يوحى الى انما الهكم الواحد كما عاينوا من الموت وليكن كما انما يوحى

يقران في الغاية لا في المبدأ فجمع الفعلة مختص بال عشرة فادونها والكثرة غير مختص  
 لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا أوفق بالاستعمال وان مرع بخلافه  
 كما مر من الثقات واستدل على ذلك بان القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يفيد  
 الاستغراق بينهم احيث جعلوا كلاما من اقل المشر كين وأكرم العلماء حيث  
 جعلوا كلاما للاثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهما منكرين انما هو في  
 جانب الزيادة بذلك يدخل الاشكال محالوا أقر بدراهم حيث يقبل بغيره بثلاثة  
 وأما الجواب بأن جميع السكتة قد يطلق على الفعلة مجازا فانه لا يقبل من الالفاظ  
 بحقا اثنى الاضاف في الافار يراد بغير المجاز لا ترى ان من أقر بافلس لا يقبل منه  
 التفسير به لمس واحد مع صحة اخلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط  
 الخ) أي فلا تدخل على مبتدا أخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية الى آخر ما تقدم  
 ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبئس خبر بئان لا انشائية لقوله تعالى ان الله نعم  
 يعظمكم به واقوله تعالى انهم ساعما كانوا يعملون ور بما أدخلت ان على ما خبره  
 فهي في قول نحو قوله  
 ان الذين قد اتهم من سيدهم \* لا تخشوا الله واطيعواكم عن لاهم تاما  
 وقد يكون خبرا مخففة من الثقيلة طلبا ذكر أبو حيان في تفسير ان غضب الله عليهما  
 انها مخففة من الثقيلة ورد بأن الشهور بأ الطلبية تقع خبران ولهذا أولوا ان الذين  
 قد اتهم اليك ان عيت صائغا وفي المكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد  
 من قد وقال بعضهم الحق أن الطلبية هي الخبرية لفظا يجوز ومنع مبرمان وتعب  
 الحريري وقوع الماضي خبرا عن فعل لان فعل للترجي وهو انما يتعلق بالمستفعل  
 ويرده وما يدبر بل اعمل الله اطلع على أهل بدر الحديث ومنع الاخفش وقوع حرف  
 خبر اللبت لان لبت لم يثبت وسوف لما ثبت (قوله في لزوم دخولهن) خرج  
 بالزوم الاول اما الاستغناء فثبت انهم ايدخلان على الاحمية تارة وعلى الفعلية  
 أخرى (قوله والاستغناء بهما) أي عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام  
 ولا يحتاج معها الى شيء آخر وخرج هذا القيد لولا الامتناعية واذا القعائية  
 فانها وان اشبه كان في لزوم المبتدأ والخبر لكانهما ايقار فانها من حيث افتقار لولا  
 الى جواب واذا الى كلام سابق (قوله في تقرير الامة) أي جنسها الصادق بالعتين  
 لا تنفاد ذلك لان الرفع المبتدأ د غير (قوله بالخبرية الزائدة) ماذ كرس ان  
 ما هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف وقيل مانع هذه الحروف اسم مهم بمنزلة تهيير  
 الشأن في التثني والانهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ونحو بها عمو يرده  
 انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان واخوانها وقيل ان ما نافية وان ذلك

ولهذا سميت ما سنده كافة  
لكنها ما اتفرت به عن الحمل  
ولا يستثنى من ذلك  
(الايات فيجوز) حينئذ  
نهما (الامر ان) أى الاعمال  
وهو الاربع بقاها عن  
اختصاصها بالاسماء مع ما  
على الاصح والاهمال حملا  
على أخواتها وقد روى بهما  
قول النابغة  
فالت ألا لبقها هذا الحمام  
الاج قال ابن مالك في شرح  
الكافية ورفع أفس وما  
اتضاء كلامه من الالقاء  
قيامه باليت وجوارزه نهما  
هو التاراجع وقيل يجوز  
في الكل وهو ظاهر اللفية  
وقيل بوجوب الاعمال في  
لبت وخرج بالحرف الاسمية  
فلا تكف عن العمل كقوله  
ولكن ما يعضى فسوف يكون  
ومثلها ما المصدرية نحو ان ما  
فعلت حسن أى ان فعلك  
حسن ويحتملها قوله  
انما صنعوا كيد ساحر  
وليس لك أن تفدها كافة  
لان ذلك يوجب نصب كيد  
ساحر ووقع في الترح وفي  
بعض نسخ الاوضع الاستعداد  
بقوله واك ما يعضى فسوف

سبب افادتها المحصر ورد في المعنى (قوله ولعلها الخ) صدره \* أعد نظرا يا عبد  
قيس \* وغرض الشاعر هجا عبد قيس بأنه يفعل في الحمام الفعلة الشنعاء (قوله  
على الاصح) مقابلة ما ذهب اليه ابن أبي الريح وطاهرا فتزوي من جواز لبقها  
زيدا ألفاء على الاعمار ويمتنع على افعال فعل على شريطة التفتير لان ذلك يزيل  
اختصاصها بالاسم وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الريح وطاهرا وان اجملت كان ما  
لجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد يشوب في صحة الحمل لعدم مشاركتها  
لاخواتها في علة الاهد مال التي هي زوال الاختصاص (قوله وفوالا رجع)  
ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبصرح بعضهم (قوله ورفع أفس في المعنى  
وأما قول النابغة \* قالت ألا لبقها هذا الحمام لنا \* فحين نصب الحمام وهو الاربع  
عند النحر بين في لبقها بدقاع فزادة غير كافة وهذا احدها وانما الحرف  
سيدويه وكان رؤيته في الجماع ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون  
ما كافة وهذا محتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمخوف أى لبت الذي  
هو هذا الحمام وهو ضعيف لمذف الضمير المرفوع في صلة غير أى مع عدم طول  
الصلة وقوى تضمنه ابقاء الاعمال (قوله وقيل يجوز في الكل) أى قياسا  
على ما مع وان كان نادرا قال الجار بردي المراد بالشاذى كلامهم ما يكون بخلاف  
القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرت كقولهم والتادير ما قبل وجوده وان لم يكن  
بخلاف اقياس كثير عال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كثير طاس بالضم انتهى  
فلم من كلامه أن التادير بقاس عليه وان يثبه وبين الشاذى هو ما وخصوصا من وجه  
تمام ولا يهيكلي في صحة الاعمال قليلا لاختصاصه الاصل ولا يضر عرض زواله  
ولذلك نظائر اعترفهم الاصل منها ان المذكورة المحقة (قوله وقيل بوجوب الاعمال  
في لبت) يشك على قول ابن مالك ان جواز الامر من فهم الجماع (قوله ولكن ما يعضى  
الخ) يجوز بصدقه \* فوالله ما فارقتكم قالوا لكم \* والدليل على أن ما فيه موصولة عود  
الضمير المستتر في يعضى علمه ودخول الفاعل على حرف التفتيس المصدرية خبرها شبه  
المرسول بالشرط في عمومها واستقبال الفعل بعدم (قوله ويحتملها) أى الاسمية  
والصدرية وقضية ان ما سبق لا يحتملها وفيه ان ما فعلت حسن يحتمل الاسمية  
أيضا أى ان الذي فعلته حسن (قوله ان ما صنعوا كيد ساحر) محل احتماله انما في  
قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول محتمل للاسمى والحرف أى ان الذي صنعوه أو  
ان صنعهم ومن نصب فيها كافة كما أشار اليه التاراج (قوله وهو غير ظاهر) لما  
مرأها فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتي ان

المقتضى ان كان المذكورة أى كما يجوز في ان المذكورة ذلك حال يكونها (مخففة) من المثبتة بأن سكن فوم الين الاحمال كثير زوال اختصاصها بالاسماء

المقتضى لعمل هذه الأدوات الاختصاص وفيه مخالف ما قالوه من أن عمله هذا  
 العمل كونهما أشبهت الأفعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سيأتي عن ابن مالك من  
 الفرق بين أن الخفة الميكسورة والمفتوحة. وتوان الاختصاص انما يقتضى العمل  
 الخاص وانما اجرت عقيل بله لا هذا العمل تدبر (قوله وانما أنعمت قلبا الخ)  
 انما اجاز انما قلبا ولا يطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العمل في  
 الموضوعين زوال الاختصاص لأن الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي  
 عنها وهو ما جاز لانه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال  
 انما هو اسم فان لم يفعل فلو اجب انما لا يجوز زاء دعاء الاعمال بانها ماضية غير  
 قاله شيخنا **الشيخ** انما هو ان المهملة في ظاهر الامة لا في نفس الامر اذا ولى اسم  
 يجوز معها **الشيخ** بهما الشأن كما فتوحه فيكون عاملة وهو ما جاز في بعضهم ومنه  
 أو على بل ظاهر إطلاق الرضى ان ذلك البعض يحوز ذلك فيما اذا ولى الفعل أيضا  
 (قوله ويكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما أخر جواهره عن  
 وضعها بدخولها على الفعل آخر في ذلك الفعل أن يكون من افعال الميتة والغير  
 لئلا يزول عنها ونسخها بالاسكابة لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها موقرا عليها  
 اذا الالهام مذكوران بعدها انك اذا قلت ان كان زيد السامع فعنه ان زيد القاتم  
 وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان اخواتها شابهة لافعل لفظا ومعنى فنصدوا  
 بعد تخفيفها أن بدخلوها غالبا على ما هو مشابه لافعالا ومعنى وهو الماضى ولان  
 لماضى أشبه بالماضى كيد من المضارع لدلالتهم على وقوع والحصول فيما مضى دون  
 المضارع وشروط النسخ كونه غير نافي كليس وغير منفي كزال واخواتها وغير  
 صلبة كادام وأفهم قوله ولا كثرانه بكثير كونه مضارعا والمراد انه كثير في نفسه  
 فلا ينافي كونه قليلا كما صرح به ابن الناطم ومع قلته في قياس عليه خلافا لابن  
 مالك في شرح التمهيد وهو مع قوله في مثله يقاس على نحو ان قلت لمسا عيب  
 لو ورد الاوّل في القرآن نحو وان نظمت لمن الكاذبين بخلاف الثاني (قوله ان يزينك  
 الخ) بفتح حرف المضارعة من يزينك ويشينك والهاء من الهبة للذكر ولا يقاس على  
 مثل هذا التركيب باجتماع (قوله وأما ما بين الخ) اعلم انك لو تكون خفيفة باصل  
 الوضع وانظر ثم تفتقر الخفة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية من الخفيفة  
 باصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان فظها كلفظ عضو مقصود به المضى  
 أو الامر والميكسورة لا تشبه الا الامر كيد وفرق الرضى بما حاصله ان المفتوحة  
 لكونها مصدرية بعض حروف المقدربخلاف الميكسورة وحاصله انما كان بين  
 الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوي أراد ان يكون بينهما ارتباطا

وانما عملت قلبا لاستحبابا  
 للاصل وقد فرغ من ما قوله  
 تعالى وان كلا لما يوفينهم  
 ويكثر كون الفعل الداخلة  
 عليه ناسخا والاكثر فيه كونه  
 ماضيا نحو وان كانت الميكسورة  
 وان وجدنا أكثرهم  
 لفاسقين ووقع غير  
 النسخ بعدها نادرا والمضارع  
 أكثر قوله ان يزينك  
 لنفسك وان يشينك الهبة  
 واذا عملت لزم الخبر للام  
 في الغالب كما سيأتي لئلا  
 يتوهم كونه نافية (وأما  
 انك) اذا كانت (مخففة)  
 من المثقلة (ثم مل) وجوا  
 لزوال اختصاصها بالاسماء  
 بدليل ولكن كانوا هم  
 الظالمين وعن يونس  
 والاختصاص جواز الاعمال  
 فياسا وعن يونس انه حكاه  
 عن العرب (وأما ان)  
 المفتوحة اذا خفت  
 (تعمل) وجوبا كما اذا لم  
 تخف بخلاف الميكسورة  
 فانما أشبه بالفعل منها فله  
 ابن مالك في شرح السكاكية  
 (و) لكن (يجب في غير  
 ضرورة حذف اسمها



اللفظي ليطابق اللفظي والمعنوي وبهذا يدفع ما قبل ما وجه التفرقة بين المفتوحة  
والمكسورة وكلاهما يحمل شبه الفعل لظاهرها معني وبالتخفيف زال اللفظي وأنه  
حيث فرقوا فيبقي ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة أصل والاصل  
أقوى من الفرع ووجه دفع الأول ظاهر والثاني انه لا يعد في اختصاص الفرع لما  
لم يوجد في أصله (قوله وكونه) فيما أشاره الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير الشأن  
خبر العطف المقدر ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الأوضح  
(قوله تبسغ في هذا الخ) فيه نظر اذ ليس في كلامه ظاهر او لا صريح بذلك بل ظاهره  
خلاف ذلك لان قوله ضمير الشأن حال من المضاف اليه قال ابن الحارث في شرح  
المفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وان العرب تفقهه قال

في قسمة كسوف الهند قد علموا \* ان هالك كل من يخفى ويتعمل

فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبرهنا فالذي يسوغ التقديم كونه جملة  
واقعة خبره فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لاطلاق عمل انفسا مبتدأ وخبر  
والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان مطلق لزيد يدل على انهم يعتبرون  
بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر باعتبارونه من التشديد وانما وجبوا بحمل أن  
في مقدر لا يظهر وحيث تزوا عمل المكسورة أهملا في ظاهره لا مقدر لانه لما  
كانت المفتوحة فرعاً كان في التزام اعمالها في الظاهر منزلة للفرع على أصله في  
الظاهر فعملوها في الظاهر كاللغات وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر ليرى في الظاهر  
انه قدر بالاصل على الفرع اذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا  
يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لانه فرع عن الظاهر الذي نشره (قوله حيث  
لم يدكر الاسم) وأما اذ كفر فيوزان يكون مفردا كما يأتي (قوله كقوله) أي  
الفاعل أو الشخص لان الميت لجوب أخت عمر وذى النكبات قبله

لقد علم الضيف والمربون \* اذا غبرأفق وهبت شمسا

وبذلك مع الاستشهاد به على الحقيقة لان الابتدأ بتقديم عملها لفظ دال على اليقين  
والغيب المطر والشمس لا ومربيع يضم الميم على الأول ويفتحها على الثاني  
والثالث بكسر المثلثة الغمات (قوله وكون الجملة مفصلة الخ) انما اجمع الى ذلك  
للتمييز بين المصدرية والحقيقة لان المصدرية مع الفعل وتأويل مصدر فلا يفصل بينها  
وبين ما تفرقه لضعفها ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسم ولا الفعلية  
الشرطية ولا التي فعلها جامدا ودعا لم يتج مع ذلك الى فارق آخر كذا قالوا ويرد عليهم  
ان لا التافئة تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وانه ما الحوج الى المميز اذ تقدم  
على الحقيقة ما يدل على اليقين فانه لا تشبهه بالمصدرية بل لأن قال لما احتمل التأويل

وكونه (ضمير شأن) تبسغ  
في هذا ابن الحارث وأما  
ابن مالك فلم يوجب ذلك بل  
يعوز أن يكون غيره وهو  
ظاهره بارة المصنف في  
التذور والافصح (وكون  
خبرها جملة) اسمية كانت  
أو فعلية لا شتمها لها على  
المستند والمستند اليه مخالفة  
على الأصل حيث لم يدكر  
الاسم وأما في الضرورة فلا  
يجب شي مما تقدم كقوله  
بأنه يربيع وفيه مريب  
وأما هالك تكون التماسا  
وكون الجملة (مفصلة من  
أن ان بدت يقول متصرف  
خبر دعا)

فأعلم قبل أن يصدق

أن سوف يأتي كل ما نذرا  
(أو) نحو (في) نحو  
وحسبوا أن لا تكون فتنة  
علم أن أن نحو هو يجب أن  
لم يره أحد (أول) الامتناعية  
نحو أن لو نشأ أحدنا ثم  
من بعده من الخاتمة  
وربما جاء ذلك بلا فصل  
كقوله

علموا أن يؤتوا فادوا  
وأطلق الثاني هنا وقيد  
في الارفع بلا ولن ولم  
فانقضي ذلك أنه مقصور على  
أحدهما أو فهم كلامه ان  
الجملة ان بدئت باسم أو فعل  
جامد أو دعائي لم تنح  
الى فاصل بينهما وبين ان نحو  
وأخرد عوامهم أن الحمد لله رب  
العالمين وأن ليس للانسان  
الاماسي والخامسة أن  
غضب الله علما في قراءة  
بعضهم (وأما) اذا خفت  
(فتمعمل) وجوابه الحمد لله  
استحيا بالاصل وحلها  
على أن المقحوضة لكن  
تخالفها في أن خبرها لا يلزم

احتاجوا لذلك وبعضهم هنا كلام لا يحصى في معنى المرام (قوله اما بعد الخ)  
زاد في التسهيل والشذور أو أداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم في الكتاب  
أن اذا سمعتم آيات الله قال الدماميني هذه فاعلموا السلام في الاسمية نحو وأعلم من  
زيدان من يسأله فهو محسن عليه والظاهر ان في الآية فسر فلا نزل عليكم  
نص من المعنى القول وفي التسهيل والجامع أو برب كقوله

تبت أن رب امرئ نيل خائنا \* أمين وخوان يخال أمينا

(قوله علما الخ) صدر بيت عجزه \* قبل أن يسألوا بأعظم سؤال \* والشاهد ظاهر  
والسؤال بمعنى السؤال (قوله فاقضى أنه مقصور على أحدها) قال حفيده ولم أعلم له  
مخالفاً وينبغي أن يتأمل وجه الاقتصار على هذه فان فيه دقة (قوله وأخرد عوامهم  
الخ) يتأمل في التمهيد بذلك للحقيقة مع أنه لم يتقدم علما ما يدل على اليقين إلا أن يقال  
اشترط تقدمه أعني كافي التصريح (قوله فتمعمل وجوابه الحمد لله) وقيل تمعمل  
وعليه الكوفون وقيل تمعمل في المصغر لا بالرز واستظهر الحفيد القول بغلبة  
أعماله لا بالحقا بالمسكورة أولى لما بهتموا بالحصول القادة بكل منهما مع  
مدخوله بخلاف المشوخله أنهم مع معمولها بمنزلة المشرّد (قوله لا يجب كونه ضمير  
شان) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قيل ولا يظهريه لجوار كونه ضميرا عائدا الى المتقدم ذكره أي كأن الصدر  
وقد يكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع طيبة (قوله كان طيبة) عجز بيت  
لعليها من أرقم البشكري صدره \* ويومئذ يفتينا بوجه مقسم \* والموافاة الاتيان  
والمقسم الحسن (قوله في رواية نصب طيبة) على أنها الاسم والجملة بعدها صفة  
والنصب محذوف أي كأن طيبة عالمة هذه المرأة على عكس التسمية وقيل غير ذلك  
(قوله ويفصل الفعل الخ) أي ليحصل الفرق بين كان المنقحة من الثقبلة وبين كان  
المركبة من كاف الجر وان الناصبة للضارع لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور وبين  
كونه دعائيا أولا وكان قياس ما تقدم في أن ذلك (قوله لم) ذكر الجلال السمو على أن  
مألهما الما لكن أبو حيان قال لم يحفظ الفصل بلما وينبغي أن يتوقف في جواز (قوله  
أوقد) أي ان كان الفعل ما شبها متبنا (قوله فمخذورها كأن الخ) قبله \* لا هوائل

يس في كونه جملة وفي ان اسمه لا يجب كونه ضمير شأن ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال

(و يقلد كراسها) في الالفاظ كقوله \* كان طيبة تعطوا الى وارق السلم \* في رواية نصب طيبة (وفصل الفعل)  
انصرف الواقع بعدها ولا يكون الاخباريا (منها) بيا مشيئين لا غيرا ما (لم) نحو كان لم تذن بالامس (أو قد) نحو  
فمخذورها كأن قد أسأ \* فان كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم ينح الى فاصل كقوله  
وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان وروي كأن ثدييه حقان وزلذ كركيت واهل لانهم لا يفتحان

اصطلاح على الحرب والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن  
التوسط بذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنسوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم  
انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار  
والمحجور (قوله لذلك) أي لضعفهن في العمل وعلل أيضا بأن هذه الاحرف  
صدرت كلاما مسمى ان المفتوحة فهي معكها ولم يحز تقديم خبر المفتوحة حلالها  
على المكسورة فانما فرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز  
تقديم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف  
العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لمقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب  
التوسط كما سيأتي قال في الغرر ويجب أن يقدم العامل في الطرف بعد الاسم كما قدر  
الخبر وهو غير طرف ومثله في المغنى وقيل يقدم في الطرف لانه الاصل في العامل  
ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار (قوله وقد يجب ذلك) أي التوسط وقوله  
لعارض وهو لزوم عود الخبر على متأخر انظار رتبة في ما مثله بقي انه قد يجب  
تأخير الخبر كونه طرفا فتحوان زيد الى المدار به قد يكون اللام داخلة على الخبر  
وحينئذ فلخبر الظرفي ثلاث حالات (قوله مطلقا) أي سواء كان ظرفا أو محجورا  
أم لا وعليه ما تقدم (قوله الا اذا كان) ظرفا كقوله

فلا تخفى فم فان يحجم \* أخل المصباح القلب جم بلا له

ومنع الاختفص قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمله ورعي على المنع  
وطاهره ولو ظرفا أو محجورا وأجازها الحلواني قال لانهم أجروا الحال بحجى الظرف  
وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمعه ورفلحجرو بقى معمول  
اسمها فتحوان ضرب في زيد يوم الجمعة عند بكر شديد ومعمول صفة اسمها أو خبرها  
تحوان رجلا صار بارز في الآن حاضر وان زيد رجلا ضرب غدا عند عمرو يريد  
السفر هل يجوز بلاؤه فليحرو ويظهر ان معمول الصفة لا يجوز بلاؤه الا ان  
معمول الصفة لا يجوز تقديمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم  
مطلقا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت ان أم لا وذهب ابن مالك الى  
انه لا يحذف الا اذا كان نكرة فتحوان محلا وان مر تحلا وذهب الفراء الى انه  
لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كالبيت ورد المذهبان بالسماع في التنزيل  
ان الذين كفروا بالذ كر اسما لهم الآية وان الذين كفروا وصدون عن سبيل  
الله فان الخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تذكر ان أي لهم عذاب شديد ويجوز  
تقديمه في الآية الثانية فالكوا وقيل الخبر وصدون والوا وزائدة فان قيل تقدم  
امتناع حذف خبر كان مطلقا فما الفرق قلت اما مع تقديم الخبر في هذا الباب جبر

والحاصل أن ما حذف من هذه  
الاحرف على ثلاثة أقسام قسم  
يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة

وقسم يجب الغاؤه وهو

لكن وقسم يمنع الغاؤه  
وهو ان المفتوحة وكل

المحققة بها (و) هذه الاحرف

(لا توسط خبرهن) يبين

و بين اسمائهن لضعفهن

في العمل لعدم تصرفهن

وان عمن عمل الافعال وكذا

لا بد تقدم عليهن ولو ظرفا لذلك

كما يفهم بالاولى (الا) اذا

كان الخبر (ظرفا أو) جارا

و (محجورا) فيجوز توسطه

لتوسعه فم تأخرهما

عن العامل فتحوان في ذلك

مرة مثال المحجور ان لدا

أنسلا مثال للظرف وقد

يجب ذلك لعارض فتحوان

هذه عند هاء وان في المدار

صاحبها وكذا لا يجوز تقديم

معمول خبرهن عليهن مطلقا

ولا بلاؤه لهن الا اذا كان

ظرفا أو محجورا أو يجوز

وسطه بين الاسم والخبر

مطلقا ويجوز حذف

خبرهن اذا علم مطلقا عند

سببهم به وقد يجب

يجوز حذفه (قوله اذا سمد منه واوا المصاحبة) حكى سيدي به انك ما و خبر أي انك  
مع خبر ومازائدة والخبر محذوف وجو باو وحكي الكسائي ان كل ثوب لو تمته باذخال  
اللام على الواو (قوله أوحال) نحو ان ضريح زيد قائما (قوله أو مصدر مكرر) نحو ان  
زيد سمر سمر أي سمر سمر (قوله و بعد ليت شعري الخ) الشعر بمعنى القطنة  
مصدر قولك شعرت أشعر ك: شعرت أنصروا المعنى ليت علي يجواب هذا الاستفهام  
حاصل فحذف الخبر لكونه في معنى ليت أشعر والتزم الحذف لان الاستفهام  
مدمج في الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري على المصدرية لكن  
استعمل الرضي ذلك بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذوله من فاعله  
و لا يحوله فاعله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده  
بل هو خبر وجب حذفه بلا سمد منه لكثر الاستعمال وذهب المبرد والزياج  
إلى أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت ونسبه في الايضاح إلى سيدي به قال  
تحقيقه ان شعري بمعنى مشعور والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط والذي  
يذهب على تقدير كون شعري بمعنى مشعور يرى أن يكون الأصل ليت مشعور و  
جواب هل زيد قائم والجملة مرادها افظها أي جوابي هذا اللفظ ثم حذف المضاف  
وأقيم المضاف اليه مقامه فاعني ليت معلوم قيام زيد وعدم قيامه لان أحد هذين  
الامرئين هو جواب هذا الاستفهام والا فلولم يعتبر هذا الحذف لم يستقم نظرها  
وهذا يدفع أن ذلك يؤدي إلى الاخبار في هذا الباب بالجملة الظلمية (قوله قاله  
في الكافية الكبرى) وكذا في التسهيل (قوله ومن حوزة خصه الخ) هذا أحد  
أقوال منها انه حسن في الشعر وغيره مالم يؤدي حذفه إلى أن يلي ان وأخواتها فاعل  
فانه حينئذ قبيح ومنها أنه حسن فيما لم يؤدي الحذف إلى أن يلي ان وأخواتها باسم  
يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بأن (قوله غالبا) ومن غير الغالب ولكن ينبغي  
عظم المشافر \* أي وليكنك \* ليت رفعت الهم حتى ساعة \* أي ليتك  
تتمتع \* سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الحرف ما وحدها أو مع  
الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل وفي كلام المصنف ما يقتضي جواز عمل  
ليت محذوفة وذكر الهمام يني في الكلام على قوله فلولا الغمد سكتك اسلا لأن  
الاصل ان الغمد ثم حذفت ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت  
لا تعمل ثم رأيت الشاطبي وأبالبقاء وجهاء قراءة حمزة والكسائي ينصب آيات  
في سورة الحاثية يكون أن مضمرة وهي العاملة للنصب وردة الساقس يانه  
لا يصح لان لا عمل مضمرة واذالم تضمن وان وهي أم الباب فغيرها لا يضم بالاولى  
انتمى وورده المصنف في باب العطف على مولى عاملين بقوله واغميران بعيد

اذا سمد منه واوا المصاحبة  
أوحال أو مصدر مكرر  
و بعد ليت شعري اذا أردت  
بأنه فهم قاله في الكافية  
الكبرى وأما حذف الاسم  
نفاص بالضرورة كما صححه  
ابن عصفور وخبر به في  
سبك المنظوم ومن حوزة  
اختبارا خصه بضمير ان  
غالب ما علم أن له حوزة  
ثلاث حالات وجوب الكسر

وكان الساقصى أراد عدم الصحة عند الجمهو ووقد ذكرنا في باب الاستثناء ان  
 السبيل في حكمي عن المكسائي ان ناصب المستثنى أن يفتح الهمزة وتثنية النون  
 محذوفة هي وخبرها وفي المعنى وغيره يجوز أن يكون تنوين شرطي أو نون التثنية  
 ترتفعون ثم يحذفون ثم كافي وفيه حذف أن ومعمولها وأما حذف الاسم والخبر  
 وبقاء الحرف فقال في المعنى في بحث ان المكسورة أنه لا يجوز وأيد بذلك كون  
 ان في قول ابن الزبير رضي الله عنهما انورا كلها بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت  
 وابن وقوله وكان (قوله ان لم يسد المصدر الخ) قال اللقاني انما أن يقول ان اريد  
 سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شرطي آخر انتقض بالواحدة بعد فاء الجزاء  
 قائم لا تنفتح جواز الانهاية سد مصدرها مصدر هو مبتدأ بقدر له خبر كسبي وان اريد  
 سد المصدر أعني من أن تم الفائدة بما ذكرنا وبعده تقدير شرطي فما المانع من وقوع  
 المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعا على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بأن  
 الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجوز أن يقع المصدر  
 موقعا وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مستدالة أو موقعة ولا أو غير ما جاز  
 سد المصدر مسددا سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع قدر وفيه نظر اذ يعود  
 الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بان ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة  
 التقييدية الخ انتهى قال الشهاب الشامي وقد يقال بأنه لم يكف المصدر وحده  
 تعيين المكسر لا غناؤه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير بهما أمكن لان  
 الاختصار بهما أمكن مطلوب اه فتأمل فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما  
 قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا اوقات بمفرد غير مصدر لم تنفتح كما في قولنا ظننت  
 زيدا أنه قائم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول  
 الثاني كذلك واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جزئها في محل مفرد فصحيح وأما  
 انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة المحسوسة المفردان يؤول  
 والتأويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض التمازعي في  
 التعبير بالتأويل والشارح كان ملالت انما عبر بالسد وحذف فيقال لم يقل المفرد  
 لانها اذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تنفتح كظننت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتبار ان)  
 أي السد وعدمه فلا اعتبار ان بمعنى المعبرين (قوله أي في ابتداء الكلام)  
 أي لا الخرد للاستاذان الواقعة فيه مشقوقة قال أبو حيان وليس وجوب كسرها  
 مجعما عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بان المفتوحة أول الكلام  
 فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله نحو انما أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقي وقد يتوقف  
 فيه سبق النسبة عليه وخه وصاعلي القول بأن البدئية آية من كل سورة وتقدم

ان لم يسد المصدر مسددا  
 ومسددا معول او وجوب  
 الفتح ان سدت ذلك وجوز  
 الامرين ان صح الاعتبار ان  
 وعلى الحالة الاولى انفس  
 المصنوع كمن مورها  
 أو بعدة فقال (وكسرا من)  
 اذا وقعت (في الابتداء) أي  
 في ابتداء الكلام حقيقة  
 ارجحكم (نحو انما أنزلناه)

الكلام إلى الآية وبحت الضمير (قوله ألان أولياء الله) مثال للابتداء الحكمي  
 (تقدم ألا الاستقضية عليها ومن الابتداء الحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم إذا  
 كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم زيد انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع  
 على ما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يجوز لك قولهم ان العزة لله جميعا (قوله بأن تقع  
 جوابا له) أي للاسم المقسم به وما ذكره مذهب البصر بين رقيبيل يختار الشفع وقيل  
 يجب وأصل الخلاف ان جملة القسم والمقسم عليه هل احدهما معمولة للأخرى  
 فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا فن قال نعم فصح ومن قال لا وانما هي  
 تؤكد للقسم عليه لا عاملة فيه كسروهم وحززالا من ان أجازوا وجهين (قوله  
 والكتاب المبين) الوارد للعطف ان كان جمده مقسما به باضماء حرف القسم للقسم حتى  
 لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد والافل قسم وجواب القسم انما أثرناه لا  
 اعتراض تخفيهما للقسم به والجواب انما مذكرون خلافا لابن عطية للسبق واسلامته  
 عن الفل فان قوله يفرق الآية من تقية الاعتراض وقد تخالفت بينهما المقسم عليه  
 (قوله لم يعملها جوابا بالقسم) وانما يجعلها مع معمولها مفعولا لفعل القسم وهو  
 تخالفي بواسطة نزاع الخطافض أي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه  
 والمجروره ناه والمحلوف عليه وفي التصريح ان الفعل على النفع اخبار بمعنى  
 الخطاب للقسم لا قسم اذا لا يصل في الجواب أن يكون مذكورا او المفتوحة  
 لا تصلح له لانها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمي  
 وكونه ليس قسميا واضع في مثل هذا البيت اذ التسكيم هذا الفعل ليس مقسما  
 بل طاب من غيره ان قسم وأما في حقوقنا حلفت بالله على كذا لا مانع أن  
 يكون قسميا ولهذا قال فقهاؤنا في حلفت أو أحنف أو أقسم أو أقسمت انه معين  
 ان نواهها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور بوقوم مقامه  
 وان لم يكن الجواب مطلقا (قوله محكية) أو بعد ما فيه معنى القول (نحو  
 ألكم كتاب فيم تدرسون اياكم فيم لتأخيرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ  
 أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما أن يكونوا خطوبوا بذلك في الكتاب على  
 زعمهم أو الاصل انهم سياتخبرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم (قوله  
 قال في عبد الله) الظاهر ان مفعول القول في عبد الله الى قوله جابوا الله بر يقال  
 اما بعد ابراهيم وفي ثباته أو بجعل الحق وقوعه كالواقع وقيل كمال الله عقله  
 واستنباه لطفه (قوله أو ما يؤدى معناها) أو المفرد اذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله  
 تعالى قال ابراهيم ونائب الفاعل مفعول في المعنى (قوله نحو ولا يجوز لك الخ)  
 فان العزة للح ليس محكية الفساد المعنى لان ذلك ليس من مفهولهم لانه لا يجوز له قولهم

ألان أولياء الله اذ لو فكت  
 اصارت مبتدأ بلا خبر تأويلها  
 بالمفرد وهو لا يستعمل به  
 الكلام (و بعد القسم) أي  
 بأن تقع جوابا له سواء وجدت  
 معه الاسم (نحو ويس  
 والقرآن الحكيم انك لمن  
 المرسلين) أم لا كما في  
 (والكتاب المبين انما أثرناه)  
 لان جواب القسم يجب أن  
 يكون جملة ولا يمارض  
 ما هنا الجارة الوجهين بعد  
 فعل القسم حيث لا لام معه  
 كما في الأوضح وغيره نحو  
 أو تخلفي بر بلك العلي  
 أي بوأ ذاك العصبى  
 لان من فكتها لم يجعلها  
 جوابا للقسم (و بعد القول)  
 بأن تقع مع معمولها محكية  
 به (نحو قال في عبد الله) لان  
 محكية القول لا يكون الا جملة  
 أو ما يردى معناها فان وقعت  
 بعد القول غير محكية وجب  
 كسرهما نحو ولا يجوز لك  
 قولهم ان العزة لله جميعا  
 وفكتها

في نحو

أخبرنا بالقول أنك صالح  
 ونحو أن تقول ان زيد عاقل  
 (وقيل اللام) الابتدائية  
 المتعلقة بالعمل من العمل  
 (نحو والله يعلم أنك لرسول)  
 لوجود اللام اذ لو فتحت ان  
 انزمت فسلطت العامل عليها  
 ولام الابتداء لها صدر  
 الكلام ومصدر الكلام  
 لا يعمل ما قبله فيما بعده  
 وهذه اللام وان تأخرت لفظا  
 لم تمنع فرتبتها التقديم على  
 ان وتسكسر أيضا اذا وقعت  
 في أول الجملة الخبر بها عن  
 اسم من وفي أول الصلة  
 والصفة والجملة الحالية  
 والمضاف إليها ما يختص  
 بالعمل كذو حيث وأضحية  
 كلام ابن الحاجب في كافيته  
 وجوب النفع بعد ما يختص  
 بالجملة

ذلك وكونه من مقولهم على جهة الخبرية فيكونه خلافا لظاهر لا قرينة عليه (قوله  
 في نحو) أحصل الخ) فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول  
 بمعنى الظن (قوله وقيل اللام الخ) سكنت عن بقية العلاقات فليست نظرا لفرق بين اللام  
 وغيرهما من بقية العلاقات التي تنصتو رجع ان هذا وقال الرضي وتسكسر أيضا اذا  
 دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانما للاتخامع الا المسكسرة لان وضع لام  
 الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المسكسرة رفعة لها سواء في المعنى انتهى وعلى  
 هذا كان الاولى ابقاء المتن على الملاحظة لان اللام أعم من العلاقة اذ العلاقة خاصة  
 بأنفسه فالقلاوب وانما فتحت في نحو علقت ان زيدا عدلان اللام ليست للابتداء  
 لدخولها على الفعل الماضي من غير قدا ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما  
 أخرت لتلايدخل حرف التوكيد على مثله ولم يؤخر ان فتحتها بالاعمال (قوله وتسكسر  
 أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل في قول المصنف وتسكسر في الابتداء وأمثلة  
 الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله في أول الجملة الخ) انما وجب التسكسر في ذلك  
 لان المصدر لا يتغير به عن أسماء الذوات المتأويل ذلك فتنفتح مع ان وجوب  
 التسكسر من على اجازة ذلك وهو رأي البصريين والسكوفيون عينون صحة التركيب  
 أصلا والخلاف عائد الى أصل المسئلة لا التسكسر وهما متلازمان وأما الواقعة خبرا  
 عن اسم المعنى فتفتح نحو عاقل اذ أنت فاضل (قوله وفي أول الصلة) أي صورة  
 واقظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي وانما وجب التسكسر لان الصلة  
 لا تكون الاسمية بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظا نحو جاء الذي عندي  
 انه فاضل والافهية واقعة في أولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة أول الصلة  
 لوقوعها مع معمولها في محل المبتدأ والظرف قبله خبره وانما وجب تسكسرها  
 في نحو ما يحبني الذي ابوه انه فاضل مع وقوعها حشوا للصلة لانها خبر عن اسم عين  
 (قوله والصفة) أي وتسكسر أيضا اذا وقعت ان مع معمولها في أول صفة قال في  
 التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محذور وانما وجب التسكسر لان الفتح  
 يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتأويل بل مقفود مع  
 ان وأما الواقعة في حشو الصلة لفظا وصورة فتفتح نحو مررت برجل عندي انه  
 فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أي وتسكسر أيضا اذا  
 وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد دو والخال أم لا لان  
 الجملة تقع حالا ولادليل على كونها في تأويل المفرد \* فان قلت افتتحها التكون  
 في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا \* قلت ذلك اذا كان طر يجمع المصدر لا المؤول  
 به لانه يؤول بعرفة وشروط الحال التسكير لكن ذكر السباني أن موضع الموصول

وصلته في خوفهما ما خلا زيدا نصب على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو  
 ارسلها امر الله وهذا الاحتياج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله  
 قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله الشافعي وبؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين  
 لا يختص بتعجب (قوله اذا وقعت فعلا) أي اذا وقعت هي ومعها ولاها ما عا لا نحو  
 أولم يكفهم أنا أنزلنا أو أناب فاعل نحو قول أرحمى إلى أنه استمع نفر من الجن لان  
 الفاعل وثأبه لا يكون الا مفردين (قوله أو مفعولاه) نحو ولا تخافون انكم  
 اشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى أن لا يقيد بقوله لتدخل  
 الواقعة مفعولا نحو جئتكم اني أحبك ومفعولا معه كما قال ابن الخبر نحو يجني  
 جالوسك عندنا وانك تخدمنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول غير خبر لا احترام  
 من نحو طلبت زيدا انه قائم فيجب الكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال نحو  
 ومن آياته انك ترى الارض اولى الاصل نحو كان عندى انك فاضل لان المبتدأ  
 لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو  
 اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يؤدي الى وقوع الجملة خبرا  
 من غير رابط بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيدانه حق فيجب الكسر لان الجملة  
 في الاول مصدر محكية لفظها فهي نفس المبتدأ لا تحتاج لرابط أي قولي هذا اللفظ  
 لا غير وفي الثاني الرابط اسم وقاله كي لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير وعله  
 لذلك أسقطه الشارح ولانه يريد عليه نحو سمى ابي أحمد الله فان حمد الله صادق على  
 عمل مع ان الفتح واجب وتخبر المقام يطلب من حاشي التوضيح (قوله أو مجرورة  
 بالحرف) نحو ذلك بأن الله والحق لان الجرح وبالحرف لا يكون الا مفردا (قوله أو  
 بما لا يختص بالجملة) نحو مثل - أنكم تظنون فقل مضاف وانكم تظنون مضاف  
 اليه وبصلة وذ كرا الحفيدان هذان مما يجوز فيه الامران ووجه ظاهر اقوله أو  
 بالهة لشي من ذلك) أي مما يجب فيه فتح ان ومخل في التابعة المعطوفة نحو اذا كروا  
 نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتهم والمبدلة نحو اذا عبدكم الله احدي الطائفتين  
 أنهم السكم والمؤكدة في كيد الغيا نحو يجني انك قائم انك قائم فالتعبير بالتابعة  
 أولى من تعبير الموضع بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد اذا الفجائية) نحو اذا الله عبد  
 التقوا والاله ازم فالكسر على معنى فاذا هو عبد التقوا والفتح على معنى فاذا العبودية  
 أي حاصلة (قوله أو فاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل مثكم سواء  
 بجهالة الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة  
 أي حاصلان أي فالحاصل الغفران والرحمة (قوله أو ما) بفتح الهمزة وتختص الميم  
 نحو أما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح والفتح على انها بمعنى حقنا وهو

قال بعض العلماء والأوجه  
 جواز الوجهين بعد حيث  
 الكسر باعتباره كون المضاف  
 اليه جملة والفتح باعتبار  
 كونه في معنى المصدر ولزم  
 اضافتها الى الجملة لا يقتضي  
 وجوب الكسر لان الاصل  
 في المضاف اليه أن يكون  
 مفردا واعتناع اضافتها الى  
 المفرد انما هو في اللفظ  
 لا في المعنى على أن الكسائي  
 يجوز اضافتها اليه ومن ثم  
 قال المرادى ويخرج الفتح  
 على مذهب الكسائي وعلى  
 ذلك يفتي جوازه أيضا  
 وهذا ذو يديه جوازه ما  
 في اذا الفجائية مع اختصاصها  
 بالجملة ~~بفتح الهمزة~~ تقع أن وجوبا  
 اذا وقعت فعلا أو تابعه  
 أو مفعولاه غير محكية  
 أو مبتدأ أو خبرا عن اسم  
 معنى غير قول ولا صادق  
 عليه خبرها أو مجرورة بحرف  
 أو بما لا يختص بالجملة  
 أو تابعة لشي من ذلك  
 وتكسر ان أو تفتح اذا  
 وقعت بعد اذا الفجائية  
 أو فاء الجزاء أو ما



قابل (قوله أولا جرم) نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح وهو الغالب على ان جرم فعل  
ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه  
وقال الفراء لا جرم كسرة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا يدوم بعدها مقدرة أى لا بد من  
ان الله يعلم والكسرة على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليين بقول  
لا جرم لا تنبتك (قوله أو أو الخ) نحو ان لا تنجوع فها ولا تعرى وان لا تنظما  
فيها ولا تضحي فالكسرة اما على الاستئناف أو بالعطف على جملة ان الاولى والفتح  
بالعطف على ان لا تنجوع واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك نلى مالا  
وان همرا فاضل فان سلامة مدغم غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال انلى وفضل  
همروف يجب كسر ان (قوله أو وقت الخ) نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا  
من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسرة على انه تعليل  
مستأنف استئنافا سائلا لا به في المعنى جواب عن سؤال كأنه قبل لم فعلتم ذلك (قوله  
أر خبرا عن قول الخ) نحو قولى انى أحمد الله فالفتح على ان القول على حقيقة من  
المصدرية أى قولى حمد الله فالجهر مشرد الكسرة على انه بمعنى القول أى مقول أى  
أحمد الله والخبر جملة وهى مستغنية عن العائد لام النفس المبته فى المعنى ولو اتفق  
القول الاول فتح نحو على انى أحمد الله والقول الثانى أو اختلف القائل كسرت  
فالاول نحو قولى انى مؤمن والثانى نحو قولى انى يداي حمد الله واعلم ان الضابط  
يصدق على أول قولى انى أحمد الله لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيصدق  
على ان ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من  
حيث هو بأى عبارة كانت والكسرة على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين  
قال شيخنا فيكون انى أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا انما يتجه اذا كان القول  
مؤولا بالقول أى أول مقولا فى هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى القول  
بل باقيا على مصدرية اللهم الا أن يقال بقدر مضاف قبل قوله انى أحمد الله أى  
قولى انى أحمد الله ويحتمل أن قولى هذا المقدر خبر عن أول جملة انى أحمد الله مقولة  
فان قلت قد نزل من كلامك أولا ان جملة أحمد الله مضاف اليها والجمع لا يضاف  
اليها قلت اذا كانت فى تأويل مفرد صح أن تكون مضافا اليها كما فى قوله هذا يوم  
يقع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدمامينى على الرضى فى تقدير القول  
بمعنى القول وقد علمت رده بما قدمناه انتهى وفى شروح التسهيل فى هذا التركيب  
ما نبغى مراجعته لا ريب (قوله عند ارادة المبالغة فى التأكيد) أشار الى ان الفائدة  
اللام ذلك قال فى المعنى وله انما زحافوه على باب ان عن صدق الجملة كراهة ابتداء  
الكلام بمؤ كدين انتهى ولها فائدة ثانية وهى تخليص المضارع للجمال وكأن

أولا جرم أو أو وسبوقه  
بمجرد صالح للعطف عليه  
أو وقت فى موضع التعليل  
أو خبرا عن قول وخبرها  
قول وفاعل القولين واحد  
وقد بسط فى الاوضح الكلام  
على هذه الامور (ويجوز  
دخول اللام) الابتدائية  
عند ارادة المبالغة فى  
التأكيد

الشارح تركها لان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة  
 افي الخبر نفي ان تذهب وانه فان الذهاب كان مستقبلا فلا يمكن بحوزة حال الزم تقدم الفعل  
 في الوجود على فاعله مع انه أثره واجب بان اللام في ذلك الحيز التوكيدية على وجه  
 الدلالة على تخصيص المضارع للاستقبال وأجاب في المغني عنه بذلك فليراجع  
 (قوله على ما تأخر من خبران الخ) قال الرضي فاذا أردت دخولها في خبران الذي في  
 أوله لام قسم وجب الفصل بينهما بالكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلامنا  
 ليوفينهم فصل بينهما بما جاء الزائدة انتهى وانظر جعله مازا فانه غير جعلها موصولة  
 أو موصولة وراجع المغني والتعريض وأهـ قوله على ما تأخرنا لا تدخل على ان  
 وعلمته ما مر من المغني اسكن اذا أبدلت همزة ان هاء جاز دخول اللام عليها عند  
 سبويه كقوله \* لو نلت من برق على كريم \* زوال لفظة ان وظاهر كلامه انه  
 لا يشترط في الخبر ان لا يكون جملة شرطية وقال الرضي لا تدخل هذه اللام على حروف  
 الشرط فلا تقول ان زيدا ان ضربته يضرب بك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان  
 اللام والشرط مرتبة كلاما الصدر فتأفروا وحذر من التباسها بالموطئة لانها  
 تعصب اداة الشرط كثيرا ولذلك يجوز ان لا يبارى دخولها على جوابه لانه غير صالح  
 للموطئة نحو ان زيدا ان يأتى الحسن اليه لانه غير صالح للموطئة ورد بان لم يسمع ونص  
 الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان  
 زيدا ان اتى الحسن (قوله وان تقدم معموله) نحو ان زيدا لمطعمك لا كل وان منع  
 البدر ان مالك من ذلك فقد روه المصنف والوارد من ذلك في التبريل كثير نحو  
 ان ربه يم يومئذ تخيير فلا تقابل ان تعقب المصنف بأن لام الابتداء هي الصدر  
 لما يأتي انما الاصدارة لها في باب ان (قوله وان زيدا لا يوه قائم) شبه به على انه لا فرق بين  
 الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضي واذا وقعت الالامية في خبران فالوجه دخول  
 اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه الحسن وهو ضعيف لان حقها ما  
 سقطت عن التصديران لا تتأخر عن الاسم وعن أول اجزاء الخبر وصرح المرادى  
 في شرح التمهيل بأنه شاذ في كلام بعضهم ما يقتضي ان دخولها على الاول أولى  
 وان دخولها على الثاني جائز من غير ضعف منه قوله \* وانك من حاربه لم حارب \*  
 وعلى هذا يخرج ان هذان اسأحران ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ (قوله منقبا)  
 أى بحرف لان أكثر المنفي عما أوله لام فذكره دخول لام على لام ثم أجرى النفي على  
 سنن واحد أو فصل فلا يقال ان زيدا لاس قائما وتدخل على الثاني اذا كان اسما  
 نحو ان زيدا الغير قائم ويدل عليه ما عندى غير مكثورة دخلت على معمول ما عمت  
 فيه غير وعلم من قوله كالمو كان مع تأخره منقبا أو ما نسب اليه الخ أى انه يمتنع دخولها

(على ما) أى الذى أوتى  
 تأخر من خبران المكسورة  
 وان تأخر مع قوله نحو ان  
 لوزيروا زيدا لا يوه قائم فلو  
 قدم الخبر امتنع دخول اللام  
 عليه كالمو كان مع تأخره  
 منقبا أو ما نسب اليه الخ  
 من قوله

عليه في ذلك انه المتخلف على ما ليس واحدا عما ذكر وهو المفرد نحو ان ربي لجميع  
الدعاء والجملة الفعلية التي فعلها ماضارع نحو ان ربي لا يحكم لشهه بالاسم ولا  
فرق في المضارع بين المتصرف كاتقدم وغيره نحو ان زيد البذر الشر والجملة الاسمية  
وتقدم الكلام عليها والظرف والمجاز والمجرور نحو وانك اعلى خلق عظيم ومجمله  
اذ لم يقدر متعلقهما ماضيا وماضي والماضى الجملة نحو ان زيد النعم الرجل والمقرون بعد  
الظاهرة نحو ان زيد التقدم والمقرون بعد المقدرة كايضا في الملاقاة نحو ان زيد  
لقام بتقديره وفي الثلاثة الاخيرة خلاف فانظرا لتوضيح وظاهر كلامهم انه لا  
فرق في المضارع والماضى بين الناسخ وغيره فقد دخل على الاول مطلقا والثاني مع  
قد اكتمل ببقى الكلام في دخوله على معمولاته فلم ينصوا على حكمه ههنا قال  
ابن مالك ورمي بدخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضي الله  
عنها في قوله اني كتبت عن هذا الغاية فأشار الى فاته من جهة دخول اللام على الجزء  
المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما ساف عن الرضى والمرادى في الاسمية كما  
لا يخفى وسيأتى عن الرضى انها لا تدخل بعد الافعال الناصخة الاعلى الجزء الاخير  
(قوله وهذه اللام الخ) قضية انه ليس حقها الدخول على ان وفي المغنى ما يخالفه فانه  
قال وليس لها الصدر يرقى باب ان لانها مؤخره من تقديم ولهذا تسمى المرحلة لان  
أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم ذكرهوا افتتاح الكلام بتوكيد بن الخ (قوله كراهة  
اجتماع حرفي توكيد) احترز باجتماع عن نحو ان زيدا قائم ويجوز عن نحو قائم  
زيد نفسه عينه وفي المغنى وان لم يقيد بحرفين اسكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا  
الاخير والاول خارج عما هو المتبادر من اجتماعهما الساكن يرد على ذلك ان  
الساكن كما ادعى أن سبب افادة انما للحصر ان لانا كيد وما كذلك وان ابن مالك  
قال في التوضيح قد يجمع بين الاوامر كيدا للتنبيه وان في مثل اسوف تقدم زيد  
اجتماع حرفي توكيد فليحذر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على  
ما تأخر من اسمها الخ وحكى الكسافى دخولها على الاسم غير مفصول بشئ وذلك  
قول بعض العرب بخرجت فاذا ان لغدا أنا وبني أن يقدر الفاصل أى فاذا ان  
بالمكان لغدا أنا (قوله أورد عن معمول خبرها) قال الرضى ولا يسكر حمل ما بعد لام  
الاتداء فيما قبله لثبوت حقه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو  
الاصح وبعده المغاربه وجرى عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تعدد  
معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك  
انظر الخبر اذا تكرران قلنا يجوز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه في  
دخول اللام عليه انتهى وفي شرح التسهيل للمرادى أن في جواز الفصل بجمع معمول

فهذه اللام هي الداخلة على  
المبتدأ وانما أخرت مع الخبر  
كراهة اجتماع حرفي توكيد  
وتسمى اللام المرحلة  
وزحقت دون ان لثلاثة تقدم  
معمولها عليها (أو من اسمها)  
عن خبرها نحو ان في ذلك  
لعبرة لأولى الابصار ولا  
يكون الخبر في ذلك الاطرافا  
أوجارا ومجرورا أو عن  
معمول خبرها نحو ان فيك  
لزيد اراغب وعبارة بعضهم  
تقتضى أن تأخر الاسم على  
الخبر شرط في دخول اللام  
وليس كذلك بل الشرط أن  
لا يلى ان لثلاثة يجمع بين حرفي  
توكيد كما مثلنا (أو ما  
توسط) بين الخبر والاسم  
أو بين الاسم وغيره (من  
معمول الخبر) نحو ان زيدا  
اطعامك أكل وان في الدار  
لغندل زيد اجالس فلأخر  
عن الخبر امتنع دخولها عليه

أيضاً وهو ما صحبه ابن مالك  
وأوجبنا وجه بعضهم  
المتح لأن الحرف إذا أعيد  
لأن كيد لم يعد إلا مع ما دخل  
عليه بأو مع غيره ولا يعاد  
مع غيره إلا في ضرورة  
وقضية كلام بعضهم أن  
توسط المفعول بين الاسم  
والخبير شرط لدخول اللام  
عليه وليس كذلك بل الشرط  
أن يفصل المفعول عن  
أن تكاملنا (أو من ضمير  
الفصل) نحو أن هذا هو  
القبص الحق سمي به الكوفة  
فصلابن الخبير والتابع  
والكوفيون يسعون به عمداً  
لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى  
أولاً لأنه حافظ لما بعده حتى  
لا يقطع عن الخبرية  
كالعماد في البيت الحافظ  
للسقف من السقوط والصحح  
أنه اسم وأنه لا محل له من  
الأعراب ومن في قوله من  
خبران للبيان في تنبيهه لا يدخل  
اللام في غير ما ذكر وسهم  
في مواضع وخرج على  
زيادتها نحو  
أم الحليس الجوزية

سم نحو أن في الدار لسا كناراً ينظر (قوله كالأول كان مع توسطه حالاً) فإنه يتبع لانه  
وسهم وإن اقتضاه القياس على المفعول مع أنه فرق بين الحال وبين ما ينظر  
لصريح ومقتضى الفرق أن التمييز كالحال بناء على الأصح أنه لا يجوز زيادة من  
المفاعل وقال بعضهم ودخل في المفعول المذكور الخبير على القول بجواز تقديمه  
على عامه إذا كان فعلاً متصرفاً انتهى قال أوجبنا وأما إذا كان المفعول مصدرًا  
أو مفعولاً له نحو أن زيداً أقام ما قائم وإن زيداً الاحساناً يزورك فهو مندرج في قوله  
أنه تدخل على مفعول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بجماع  
(قوله غير صالح للام) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يريد ما لو كان الخبر ظرفاً  
مقدماً وتعلق به جار ومجرور نحو أن عندك في الدار زيداً أو قلنا يجوز دخول اللام على  
مفعول الخبر المذكور لأن الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما  
يقدم بخلاف أن زيداً جالس في الدار وإن زيداً راكباً منطلق وإن زيداً راكباً منطلقاً  
لأن آخر مفعول الخبر في الأول ولأنه حال في الثاني ولا يكون به فعلاً متصرفاً فإخباراً  
قد في الثالث لأن دخوله على المفعول فرع دخوله على العامل (قوله وخرجت على  
زيادتها الخ) ظاهر الكلام أنها في هذه الحالة لا تدخل على التأكيد كلام الابتداء  
وعما سمعت زيادتها في أو المعبة المغنية عن الخبر حتى السكافي عن بعض العرب  
أنه قال إن كل ثوب لو شتمه وقاس عليه بناء على قوله أنه لا حذف وإن الخبر وشتمه لانه  
الواو بمعنى مع (قوله أم الحليس الخ) صدرت لرؤية تجزئه وترضى من اللعم بعظم  
الرقبة \* والشاهدة في ظاهرها والشهرية الجوزية الفانية (قوله ولا سكني الخ) لا يعرف  
له قائل ولا تنه ولا رواه عدل والشاهدة في ظاهر (قوله أن الحلاقة الخ) دمية  
بالدال المهملة من الهمامة وهي الحفارة والخلائق جمع خليفة وظرف بضم الظاء  
المجمعة جمع طريق وما بمعنى من أي لمن الذين أحقرهم بالنسبة إلى من سلف  
وإن كان الذين أحقرهم طرفاً والشاهدة في دخول اللام في قوله للمساواة كان  
حسناً لدخوله قبل ذلك على خبران (قوله دفع اللبس) يؤخذ منه أنه إذا كانت عاملة  
وخيف اللبس بأن كان الاسم مبنيًا أو معرباً مقصوراً والزمنة اللام كافي الرضى قال  
الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العامة بالهمامة نحو أن هذا قائم وإن الفتى  
لما عادت انتهى قال شيخنا قد يقال لأمر في هذا اللبس إذا المعنى الأصلي لم يتغير بخلاف  
اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب تسلم اللام مع

ولكنني عنهما العيب \* قال البرزبان مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله أن الحلاقة بعدهم لدمية \*  
وخلاف طرف لما أحقر \* (ويجب) دخولها (مع) أن (الحقة) المكسورة الهوزة (أن أهملت وإن لم يظهر  
المعنى) لأن ما أهملت صارت بصورة أن النافية خفيف اللبس في بعضها باللام دفعه له ونسبها اللام الحفارة فإن  
أهملت أو ظهر المعنى لو جردت بقرينة دفعه لا حلال النفي لفظية

بأن يكون الخبر متبعا بخوان زيدان يقوم أو معنوية (٤٤) كان يكون الكلام في اللوح كقوله

أنا ابن آباء الضم من آل مالك  
وان مالك كنت كرام المعادن  
لم يجب دخولها بر قد يجب  
تركتها كالمثال المذكور  
وقضية كلامه في الشرح أن  
هذه اللام هي لام الابتداء  
وبه صرح في الاوضح وهو  
مذهب سيبويه واختاره  
ابن مالك وذهب بعضهم الى  
أن اللام أخرى اجتناب  
الفرق رقة الخلاف تظهر  
فيما اذا تقدم علم افعلي  
كقوله عليه الصلاة والسلام  
قد علمنا ان كنت مؤمنا فمن  
جعلها لام الابتداء كسر  
همزة ان ومن جعلها لا  
أخرى فتحها (ومثل ان)  
المشدة في نصب الاسم ورفع  
الخبر (لا التافية للجنس)  
لشأنها لها في التوكيد  
ولزوم الصدور والدخول على  
الجملة الاسمية وتسمى  
لا التبرئة لأنها تدل على نفى  
الجنس فكان تدل على  
البراءة منه وخرج بالتافية  
لالتأني فأنها تخص  
المضارع والزائدة فلا تعمل  
سواء هي التي دخلوا

التخفيف مطلقة أمام الهمال فلا ذكر وأما مع الاعمال فللطرد (قوله بأن يكون  
الخبر متبعا) لأنه يبعد ارادة التافية حينئذ والا كان نفعيا للنفى وفي التي اثبات فلا  
حاجة للنفى بل الوضع موضع الاثبات (قوله ان ابن الخ) قاله الطرمح وأباه كمنصاة  
جمع آب بمعنى ممنوع والضم الظلم ومالك اسم أبي القيلة والثاني القيلة ولو ساقا  
كانت وصرفها صراعا للحي وصرف الماد لدخول أن عليه لا ضرورة كقوله  
والقبيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الهمال وان دخلت على الفاعل (قوله  
وذهب بعضهم - م الخ) من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا  
بأنهم لو كانت لا ابتداء لوجب التعليق في علمت زيد القائل لما دخلت فيما لا دخله  
لام الابتداء بخوان فتات لسماء وان ينسك لنفسك والجواب ان المثال مجتمع ويلزم  
تعليقها لافعال التعليل لدخول على أول مفعولها السكتة لا تدخل بعد الافعال  
الناخضة الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الأول لخلوه عن المسانع فلا بد من  
نصب الثاني وان دخله لام الابتداء واما ان فتات لسماء وان ينسك لنفسك فتشاذ  
فان قلت هذا يدل على ان اللام مع الفتوحة للفرق مع ان لا تنبس بالتافية قلت  
قد يقال انها دخلت بعد المسكورة للفرق ثم لا أدخل الفعل على ان فافتحت لاجل  
الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون السكسر وقد صد الفرق سابقا عليه ثم تغير  
الحال بدخوله أو قال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما يدخل  
بعد المسكورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الاعلى  
المسكورة (قوله فتحها) اذا مانع من تساطع الفعل قبلها علم قال أبو حيان وهذا  
البناء عاقل هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم  
بمعنى الا وان تافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت مؤمنا  
الا لا كسر لانهم عندهم حرف نفى والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا انتهى (قوله  
التافية للجنس) أي اصفته وحكمه والافالجنس لا ينفى واستاد النقي اليها مجاز من  
استاد الشيء الى آله (قوله وكانها تدل على البراءة منه) عبارة الدماغي كأنه  
مأخوذ من قولك برأت فلا ناعن كذا اذا نفيت عنه فهي مبرئة للجنس أي تافية  
له والملاق الصدور عليها القصد المبالغة كافي زيد عدل (قوله وهي التي دخلوا الخ)  
يعني باعتبار اواصل المسمى والافسكل زائد في بدخوله التأكيدي وخر وجهه بخلاف ذلك  
(قوله ويشرق بين ارادة الجنس الخ) من قرأت ارادة الجنس بل امرأه ومن قرأت

كلام تكرر وجها بقوله للجنس لا التافية للوحدة لأنها لا تعمل عمل ليس لكن تقدم ارادة  
س قد تكون تافية للجنس فكان الاولى بالتعبير بلا المحمولة على ان كمال ابن مالك في نكته على مقدمة  
فرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل أن لا تعمل

ارادة خبره بل رجالاً أو رجلاً (قوله لا تقدم في ما) أي من انما حرف لا يختص بقيل  
فأصلها أن لا تعمل وذكر ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها النفي  
العام اختصت بالاسم فليست اذن المدخلة على الفعل فقال اذا قصد بالنفي الجنس  
على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التخصيص  
يستلزم وجود من انطأ أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء لسكرات فوجب للاعتد  
ذلك القصد عمل فيما يلزم ولا يمكن أن يكون جراثيلاً ليعتقد انه بمن فانه في حكم  
الموجودة لظهورها بعض الاحيان ولا ريب ان اللاحقة قد انه بالابتداء في عين النصب  
انتهى مع اختصار (قوله في الجنس) أي جنس اسمها من حيث انصافه بالخبر والالا  
فليس النفي بالاسم بل الخبر ان مفرداً فرداً أو جمعاً فمضى أو جمعاً فمضى ومعنى في  
الجنس والوحدة في المتن والجمع في كل متنى وجمع ونفي فرد من افرادهما لكن  
كونها في الجنس في المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد أشار السيد في  
حواشي المطول الى أن في الجمع يحتمل في كل فرد وفي قيد الجمعية وانه ليس نصاً  
في نفي الجنس فراجعوه ولعل المراد انما في الجنس نصاً في الجملة وقضية كلام السيد  
ان ذلك جار على القول بأن افراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك في غير النكرة المتفدية  
بلا فيجوز (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافاً نحو هو وان لا شيء  
أو حرف جر نحو غضبت من لا شيء جراثيل نكرة ولم تعمل لأن الجار انما يتعلق  
بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقاً بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها  
معمولاً للجار لا لها (قوله أن لا يعمل الخ) فان فصل بطل عملها خلافاً لما في لانها  
عامل ضعيف وأما كذلك رجلاً ولا كزيد رجلاً ولا كالعشيرة زائر فاسم  
لا في الاوّلين محذوف أي لا أحد ورجلاً تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان  
خبرها ظرفاً أو مجروراً ولا يمكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو معوله  
أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليجوز وأفهم كلامه انه  
يشترط في لاهذه عدم تقدم خبرها وان اشترط في العمالة عمل ليس قال في الباب  
وحكمه حكم خبر ان الا في جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبر ان اذا كان  
ظرفاً يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا تقدم على اسمها فان غطت مرتبتها  
عن مرتبة أصلها انتهى \* بقي ان محموم كلامه يقتضي انه لا يشترط في لاهذه عدم  
انتفاض نفسها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله  
يحشر الناس لائن ولا آباء الا وقد عنهم شؤون  
ان جلة وقد عنهم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها يمكن  
صرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرح حوايه في باب

لما تقدم في ما النافية لكن  
ورد السماع بعملها على خلاف  
القياس وانما تعمل بشروط  
أربعة الأول أن يقصد بها نفي  
الجنس على سبيل  
الاستغراق الثاني أن  
لا يدخل عليها جار الثالث  
والرابع أن لا يعمل بينهما  
وبين اسمها فاصل

الاستثناء وما في شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما تعمل  
مع الانتفاء وهم مطبقون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم  
في لا العاملة عمل ليس انه يجوز الفصل بينهما وبين اسمها مع عمل الخبر اذا كان ظرفا  
أو مجرورا فاعمل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر  
نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة  
بالنكرات واما الخبر فعلى الاصل وخالف البكوفيون في هذا الشرط وتفضيل  
مذاهبهم يطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم تحولا إلى الالة ولا غلاحي له  
ولا مسلي له فانه جائز بدون شذوذ مع انه مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى  
واللام تقتضي بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيدويه وجهه ر  
النجاة وان اعترض واجب عنه بما هو مقر في موضعه وأجاب الثاني بانها نكرة  
صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى وأشار لذلك في المعنى في بحث اللام  
حيث قرأناها مع تنبيه من وجهه دون وجهه وان لها منزلة بين منزلتين فراجع  
(قوله واليهما أشار الخ) في كونه إشارة الى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى  
(قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضي واعلم انه قد  
يؤول العلم المشهور ببعض النحاة بنكرة في نصب بلا التبرئة وتزعمه لأم  
التعريف ان كانت فيه تحولا حسن في الحسن البصري أو بما أشيف اليه نحو  
لا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن  
لا يطلقان على غيره تعالى واتماؤ به بالنكرة وجهان أحدهما ان بقدر مضاف  
هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغمه في الابهام وذلك المضاف هو المنفي بالحقيقة  
واستترع اللام من المضاف اليه لعل اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة  
ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش واما أن يجعل العلم لاشتهاره  
بتلك الخلقة كانه اسم جنس موضوع لفائدة ذلك المعنى فعني والا باحسن لها ولا فصل  
لها وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرات انتهى لمخصا وقد ربه بعضهم بلامهي هذا الاسم  
أو بلا واحد من سميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ماله  
سميات كثيرة فقد ربه بمساذ ككذب واعترض تقدير مثل بأنه قد ذكر مثل في  
قوله يبيكي على زيد ولا زيد مثله وبأن المتكلم انما يقصد في مسمى العلم المقرون بلا  
فتقدير مثل خلاف المقصود بان المقابل لهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد  
فلا يكون في نفي مثله فائدة فتحو لا نصرة لكم قال فالصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد  
بل يقتضي كل موضع ما يليق (قوله ان كررت) أي على سبيل العطف ولم يذكر  
الاخير واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يراد مثل لا رجل في الدار ولا امرأة

وان يكون هو والخبر نكرتين  
والله أشار بقوله (لكن)  
عملها خاص بالنكرات  
المتصلة بها فلا تعمل في  
معرفة وما أوهم خلاف ذلك  
يؤول بما يناسبه ولا في  
نكرة من متصلة فاذا وجبت  
هذه الشروط عملت وجوبا  
ان أفردت وجوارا ان  
كررت ثم انه ان كان  
مضافا (نحو لا احب علم  
يموت) أو شبيه به نحو  
لا حسنا وجهه في الدار  
(ولا عشرين درهما عندى)

زجها فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لارجل في الدار لامرأة ولا في الدار رجل  
 ثم امرأ أو لا يرد ولا يحذف فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثاني ولا  
 امرأ فاجزأ على كون لا الثانية مريدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم  
 الحبر على الخبر (قوله ظهر نصيبه وكان معر بابا اتفاق) هذا مبني على الاعمال الغالب  
 المردوخولا كزيد عنده فان اسم لا فيه مبني على انه مضاف وانما المضاف  
 المفرد لم تعذر التركيب والحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصص به قال  
 التسهيل وقد يعمل على المضاف مشابهة بالعمل فيزعم تنوينه انتهى وذلك نحو  
 طالع جبلا لا تنوين وهذا مبني على ان الاسم معرب بل يمكن ترك تنوينه اشبه  
 بما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما أعطيت  
 سابق في كلام الشارح انه من المفرد يعرف روجه (قوله ما تعلق به شيء الخ) ان  
 يبدى الشيء اللفظ وهو بوصف بالتعلق فيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الآن يقدر  
 مضاف أى من مفهم تمام معناه وأيضاً فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانيها  
 وان أريد المعنى في وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز و قول الشارح سواء الخ  
 صريح في الأول (قوله مرفوعاً) نحو لا قبها قوله (قوله أو منصوباً) نحو لا طالعاً جبلاً  
 حاضر (قوله أو مجروراً) نحو لا خيراً من زيد عندنا (قوله اعمله فيما بعده) قال  
 شيخنا فيه نظر وقد عد بعضهم من الشبه بالمضاف المعطوف المعطوف عليه نحو  
 زيد ومحمرون ثلاثة وثلاثين مسمى به فانه نصب لانه مطول كما نصب في باب النداء  
 فالشرط فيه أن يكون تابعاً له من تمام معناه ولا يشترط أن يكون عاملاً فيما بعده  
 بعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شيء من تمام معناه استمد من قول بعضهم  
 في ضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده صريح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على  
 ما نصب به) أى على شيء نصب به من حركة أو حرف وقضيت به انه مبني على حركة  
 لاستحقاقه لها في الأصل قبل البناء عكس ما عمل به بناء المنادى على الضم من  
 مخالفة حركة بناءه لحركة اعرابه ولعله للإشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة  
 في الخيال لخطو واحد هما عند خطو الآخر والمخالفة في الخارج ثم المراد  
 انه مبني غالباً لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتخصه  
 معنى من الجنسية) أى الاستغراقية اما لان لارجل في الدار جواب سؤال محقق  
 أو مدهدر هو هل من رجل في الدار وكان الواجب ذكر من في الجواب ايضاً  
 السؤال الا أنه استغنى بذلك في السؤال واما لان لارجل بالفتح أبلغ في النفي من لا  
 رجل لما أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقديره بما يكون الكلام  
 به كذلك لا يحذف مؤكداً لنفي في المسند اليه وهو من فانه يؤكد النفي في المسند

ظهر نصيبه وكان معرباً  
 باتفاق والمراد بشبه ما تعلق  
 به شيء من تمام معناه سواء  
 كان ذلك الشيء مرفوعاً  
 أو منصوباً أو مجروراً وانما  
 سمى شيئاً بالمضاف لعمله  
 فيما بعده كالمضاف (فان  
 كان اسمها غير مضاف الى  
 نكرة) ولا شبهة بأن كان  
 مفرداً أو مبني أو مجعوماً  
 (بني) معهما على ما نصب  
 به لو كان معرباً لتضمنه معنى  
 من الجنس معان كان مفرداً  
 افظاً ومعنى أو افظاً فقط  
 أو جمع ككسر بك حكر  
 أو مؤنث بني (على الفتح)



اليمين مثل مجا في من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدر او ابناء وان كانت  
 مما تزداد كبد النفي الا انها تسمى كبد نفي الحكم في الخبر نحو ان زيد يطلق  
 والقول بأن هلة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور واعترض بأن المتضمن لمعنى من  
 لانفسه الا الاسم بعدها وان اذا ظهرت يحكمون عليها بأنهم زائدة مؤكدة  
 لتخصيص عموم النفي ولا يذوقه الادعوى ان كلام لا ومن نص في النفي الاستغراق  
 فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لا معها وفيه  
 ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف وردوا أيضا هو مذكور في  
 التصريح بهذا و يظهر من كلام بعضهم ان التخصيص على العموم مخصوص بما  
 اذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل بخالفه وهو الحق ولا يشك كل اعراب  
 المضاف وشبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها الى ما يستحقه  
 وهو الاعراب والحق ما شبهه الاسم وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض  
 وقد استشكل البناء لاجله لا شتر اطمع في البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون  
 بأصل الوضع ومن ثم لم يبين الطرف مع تعينه مع معنى في الا أن يقال التضمن الطارئ  
 يجوز للبناء بالنسبة للواضع فارتكبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن  
 الناطم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كافي نحو الخ) عتيل لقوله فان كان  
 مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمردها ما ليس مضافا ولا شبهه  
 وان مشي أو جعا وقوله في الدار ما خبره وقوله لا هندوخ خبر الباقى محذوف أو خبر  
 للجمع يسع لان توارد العوامل المختلفة المتماثلة معقولة لتتفرق بها منزلة الواحد (قوله  
 ومنه لا مانع الخ) أى من كل ما وقع فيه بعد اسم لا طرف احتمل أن يكون متعلقا به  
 وان يكون متعلقا محذوف نحو لا عامم اليوم من أمر الله لا تتريب عليكم اليوم  
 فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شيئا بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن  
 التسهيل وان جعل متعلقا محذوف كان من المفرد أى لا مانع مانع لما أعطيت وجوز  
 الحذف ذكره مثل ما حذف وحذفه دفع التكرار واللام للثبوتية ذلك أن تقول  
 تتعلق ولك أن تقول لا تتعلق وقد بين في الجملة الثانية من الباب الخامس في غنى  
 اللبيب ذلك وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة فاقصر على ابد ذلك مخرج  
 على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بأن ذلك لا يتعين وأطال في الكلام  
 وأطاب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن للتنوين لكنه مشابه له فنع  
 من الدخول على المبني ومنهم من يذهب على السكسر مع التنوين قياسا لاسماء اعظرا  
 الى ان التنوين للقبالة (قوله نال الخ) هو بعض من بيت الامة بن جندب لا مقبل  
 خلافا لابن عصفور ومما \* ان الشهاب الذي مجد عواقبه \* فيه وتذال التا

كافي (نحو ولا رجل) ولا قوم  
 (ولا رجال) ولا هندوخ  
 الدار ومنه لا مانع لما أعطيت  
 ولا عطيت لما منعت (و) بنى  
 (عليه أو على السكسر) مع  
 عدم التنوين عند الجمهور  
 ان كان مما جمع بألف وناه  
 كافي (في نحو لا مسلمة) وقد  
 روى به ما قوله  
 نال ولا لذات للشيب  
 فالسكسر استعجابا بالاصل  
 والفتح نظر بالاصل في بناء  
 المركبات قال المصنف وهو  
 أر جع وانزهه اس عصفور  
 (و) بنى (على الباء)

فوقية على انه تجزى بأو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال في التصريح  
 فتح الشين (قوله على الأصح) مقابله قول المبرد أن لاعلمة في لفظ المنى والمجموع  
 على حده فهما عند معمر بن لا ميبان وعمل مذهبه بتبارده الرضى فان قيل يشكل  
 على الأصح أنهم جعلوا بجى اللذين واللتين على صورة اللتى معارضاً لشبه الحرف  
 لهذا أعر بانهلا كانت التثنية هنا على ضمة لشبه الحرف قلت أجاب الشهاب  
 بقاسمى بأن الشبه هنا هو تضمين معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هنا  
 وهو الافتقار الى جملة وبأن التثنية هناك وردت على المبني فانهفت سبب البناء لان  
 للوارد قوة وهما بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فانهفت المثلث ويرد على  
 الاول اعراب هذان وتان مع تضمين معنى الحرف وعلى الثانى اعراب المضاف مع  
 ورود سبب البناء على الاضافة ويفرق بأن الاضافة أخص بالاسم لوجود صورة  
 التثنية والمجموع في الفعل بل قيل يجمع انفع انتهى فان قلت قد ينبنى المنى على  
 الاف في نحو لا وتران في ليلة على لغة من يجرى المنى بالالف على كل حال قلت  
 الظاهر انه على هذه اللغة مبنى على فتحه مقدرة على الاف لانه لو نصب على هذه  
 اللغة كان منصوباً بالالف ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان نصب  
 به (قوله من كل تركيب تكرر الخ) أى ولم يذكرا الخبر واحد الى آخر  
 ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والاسم حينئذ جملتان)  
 أى بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهما معا  
 خبر واحد والاسم حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيبويه فواضح لان  
 لا المفتوح اسمها الاعمى في الخبر وأما على مذهب غيره فلا نعم وان كانتا عاملتين  
 الا انهما متماثلان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملاً واحداً (قوله زائدة) أى  
 لتأكيد النفي (قوله على محل اسم لا قبلها) أى اسم لا قبلها باعتبار محله الذى  
 هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية  
 كما في التثنية والرضى (قوله لا نصب اليوم الخ) صدر بيت للعباس السلمي  
 مجرزه \* اتسع المرق على الراقع ويرى بدل الرفع الراقع وهو انصب بالبيت قبله  
 (قوله والاسم حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد هما لان العامل  
 لا وحدها فان قد راسل خبر وهو واجب عند سيبويه فلما بينه في التصريح فالاسم  
 جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس  
 خاص بالشعر (قوله أوز يادتها) أى لتأكيد النفي الاولى (قوله على محل لا الاولى  
 مع اسمها) أى على لام اسمها باعتبار المحل وقضيت ان لا من جملة المعطوف  
 عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي

على الأصح ان كان مبنى  
 أو مجعوعاً على حده كما (في)  
 نحو ولا رجاين ولا مسلمين  
 عندك وقد تقدم أن لا  
 اذا كررت كان عملاً اجتراراً  
 لا واجبة لذلك قال (ولكن في)  
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله)  
 من كل تركيب تكرر فيه  
 لا واسمها مفرد (فتح الاول)  
 من الاسمين واذا افتحت (في)  
 الثانى ثلاثة أوجه (الفتح)  
 على اسم لا الثانية نحو  
 فلا رث ولا فوق بالفتح  
 فهما والاسم حينئذ  
 جملتان (والنصب على)  
 جعلها زائدة وعطف الاسم  
 بعدها على محل اسم لا قبلها  
 فان محله نصب نحو \* لا نسب  
 اليوم ولا خلة \* نصب الثانى  
 والاسم حينئذ جملة  
 واحدة (والرفع على)  
 اعمالها عمل ليس أوز يادتها  
 وعطف ما بعدها على محل  
 الا الاولى مع اسمها فان  
 موضعها ما رفع بالابتداء

والوجه ان المراد المطف على اسم لا باعتبار محله معلا (قوله لانهم ما بالتركيب  
صارا كالشي الواحد) استثنى كل بانه كيف تجعل السكمان معاً مبتدأ مع أن  
تعريف المبتدأ غير صادق عليهم لان مجموع لا واسمه ليس اسماً مجرداً ولا  
صفة معتدة وأجيب بأن لا نسلم انه ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من  
مركب من كلمتين تكمة عشر ولا يخفى علينا انه ليس هنالك تركيب اذ لو كان  
لم يكن لامستعلا في التثنية وانما هنا شبه تركيب (قوله والكلام على اسم العمل  
ليس جملتان) لانه لا يجوز ان يقدرا خبراً واحداً ما جميعاً الثلاث لمزج اجتماعاً على  
معمول واحد بل هما اثنتان لان خبراً لا تبرؤ مرفوعاً أو مجاز يقع به خبر  
المبتدأ ولا العاملة عمل ليس خبراً منصوب (قوله وهذه الواجهة الثلاثة الخ)  
لا يخفى ان النسب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله فصلة باسم لا المبني)  
أى على فصلة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثني والجمع عند التركيب فان المفرد  
يشمله ما ويستوى فهمما المفتوح والمضروب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز  
بناء صفة جمع المذكور السالم على الفتح ان كانت جميع تكسيران كان هو مبني  
على الياء نحو لامين طرفاء انتهى وانظر لو نعت جمع المؤنث المبني على الكسر  
بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كتركيب في لارجل طرف على الفتح قال  
بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يشتمل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد  
تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هذام فصلة القول هم يجوز الوجهان أى  
ان لم يركب فليخرج بخرجه قوله المتصلة النعت الثاني وما بعده فلا يجوز فيه البناء نحو  
لارجل طرف عاقق والضابط المذكور صادق بنحو بارد في المثال الآتي (قوله  
ولاء ما بارد اعتدنا) قال في التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه  
تأكيده خطأ انتهى ونحو ير المقام يطلب من شرحه والحواشي (قوله فافتح على  
أن الفصلة الخ) هذا قول ابن برهان والسيرافي وقد يقال أى حاجة الى اعتبار  
التركيب قبل دخول لا على القول بانه بقاء الاسم لفصله مع معنى من الذى قدمه  
الشارح وما المانع على هذا من أن تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان  
تركيب الصفة مع الموصوف بفضي البناء فلا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم  
اجراء لصفة والموصوف في علة بناؤها على سنين واحد هذا التركيب قبل دخول  
لا لا يقتضي البناء لان كلام الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم  
تركيباً يتحقق معه العاملة على قول من يقول ان الاء قبل التركيب معربة أما  
على القول بانه مبنية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فبناؤه في نفسه لا يدل  
قبل جمع الآن يقال لم يدركوا الثلاث لمزج تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لا عليهم

لانهم ما بالتركيب صار  
كاشي الواحد وحق الاسم  
الخبر منه أن يرفع بالابتداء  
والكلام على اسم العمل  
ليس جملتان وهذه الواجهة  
الثلاثة جائزة في المثاني  
أي اذا كان اسم لا الاولى  
معر بانحو غلام رجل  
ولا امرأة (كك الصفة)  
اذا كانت مفردة متصلة  
باسم لا المبني كما (في نحو  
لارجل طرف) ولا ماء  
بارد اعتدنا فافتح على ان  
الصفة والموصوف ركباً  
تركيب بصفة عشر ثم ادخلت  
لا عليهم ما بعد ان سلما  
كلهم واحد

كلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا محلا في آخر جمعه وعه ما لا في  
 كل منهما و يؤيده التشبيه بجمعة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة  
 من اسم لا) لانه في محل نصب بلا فالنصب باعتبار محل لا وهذا أولى بأنه حمل على  
 التثنية لان فتيحة لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب كما  
 في الذاء ووجه الاولوية طهر اذ لا ضرورة الى التشبيه المقضي الى وجود حركة  
 عرابية من غير عامل حقيقي ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بأنه هنا ممكن اتباع  
 النصب للاعراب الاشراف فيكون أولى بخلافه في النداء اذ لا اعراب رفعه للتنادي  
 المبني لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها للمحل لامع اسمها) لان وضع لامع  
 اسمها رفع بالابتداء كما مر اصرارهم بالتركيب كثنى واحد وفيه ماصر ولا يتخص  
 ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك كما في التثنية بل بقي أهم ان أرادوا مع ذلك ان  
 الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التي بنى اسمها غير طاملة في الخبر فهو منافي  
 لتكون لان في الجنس أي في الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر  
 خبرا عن مجموع لامع اسمها لا يتصور أن تكون لفي الخبر بل ولا يتصور ما قالوه  
 من أن لا التثنية في تحولا حول ولا قوة الا بالقراءة مؤكدة لاني الاولى فلعلهم  
 سمحوا في قولهم ان لامع اسمها مبتدأ أو أرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما  
 هو منسوب أي بالثني للاسم وحده فليتأمل (قوله التوكيد للفظي المتصل) نحو  
 لا رجل رجل في الدار وخرج باللفظي المعنوي فلا يتأتى هنا الامتناع توكيد النكرة  
 به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو  
 لا رجل في الدار رجلا ورجلا (قوله فيكافة المفعولة) أي فيجوز فيه النصب نظرا  
 لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو  
 في نية تكرار الاعمال ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك  
 وقبل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة  
 ويجوز رفعهما وهذا هو ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لا مكان بدل  
 البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا انما تعمل  
 في التكرار لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده  
 على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما يجعل البدل  
 مستقلا هنا كالتداء لان اسمها لا يقضي تركيبه وهو يمتنع اذ لا جائز أن يركب مع  
 المبدل منه لفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معدومة من اللفظ والتركيب  
 يحكم لفظي فلا يتصور رفع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل  
 لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل

والنصب على اتباع الصفة  
 لمحل الاسم والرفع على  
 اتباعها لمحل لامع اسمها  
 وكالصفة في ذلك التوكيد  
 اللفظي المتصل وأما البدل  
 فان كان نكرة فكالصفة  
 المنصولة على ما يأتي نحو  
 لا أحد رجلا وامرأة  
 في الدار ومثله عطف البيان  
 ان أجريناه في التكرار  
 وان كان معرفة

وجوب الرفع كانساق المعرفة نحو لا أحد يزبد فيها (و) لك (٥٢) فيه أيضا (رفع) أي الأول على

الابتداء وعلى أعمال لا عمل  
ليس وإذا رفعته (فيمنع  
حينئذ في الثاني (النصب  
لعدم نصب المعطوف عليه  
لفظا أو محلا وعوز فيه  
الفتح على أعمال لا الثانية  
نحو فلا تقولوا تأمينا فيها \*  
والرفع على أعمالها عمل  
ليس أوز يادتها وعطف  
الاسم بعدها على ما قبلها نحو  
لأننا قلنا فيها ولا عمل \* ففي  
جملة التركيب خمسة أوجه  
وحوال في الأولى وثلاثة  
في الثانية ولو قلت لأرجل  
ولا طامعاجلا امتنع الفتح  
لامتناع تركيب غير المشرقة  
(وان لم تذكر لا) مع المعطوف  
نحو لا حول وقوة (أو فعلت  
الصفة) عن موصوفا  
نحو لا رجل فيها كرميا  
(أو كانت غير مفردة)  
بأن كانت مضافة أو شبيهة  
به سواء أكان الموصوف  
مفردا أم لا نحو لا رجل  
ساحب برعندنا ولا غلام  
سفر صاحب برعندنا  
أو كانت مفردة وهو غير مفرد

وان لم يكن فيه مانع لأنه في معنى البدل ولهذا كلما جازع رابعا بنا جازع رابعا بدلا  
الاساس انتهى (قوله وجوب الرفع) لأن مقتضى النصب منصرف (قوله أو على أعمال  
لا عمل ليس) قال الحفيد ليس يجيد لأن أعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيها  
هو أنهم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا تقولوا  
الخ) صدر بيت لامية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه  
\* وما فاهوا به أبدا مقيم \* (قوله والرفع على أعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى أنه يتصور  
حينئذ أوجه لا لاناملا غاة أو لا وثانيا أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الأولى لغة  
والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبرها بكل  
وتقديره لهما أما في الأول فظاهر إذا عامل إلا الابتداء إذا فرق بين - يديه وغيره  
وأما في الثاني فلتمثيل العاملين وعلى الأخيرين يجب تقدير خبرها بكل إلا لا يتم  
اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب  
(قوله ولا ناقة الخ) يحسن بيت لعبد الراعي صدره \* ودهجرتك حتى قلت معلنة \*  
وقوله لا ناقة الخ معمول القول وهو مثل لبراعتها منه وهو مثل - شهور في هذا المعنى  
(قوله لعدم لا في الأولى) وربما فتح منو يامعه لاحكى الاختش لا رجلا وامرأة  
يشق المعطوف وانظر هل يجوز على هذا أن ترفع الأولى كما لو صرحت بلا (قوله فلا  
أب الخ) صدر بيت عجزه \* إذا هو بالجدارتى وتأزرا \* وأراد بانه عبد الملك (قوله  
إذا علم) أي بقدرية حاله أو مقالية (قوله ووجب عند بنى عيم والطائين) هذا نقل  
ابن مالك ونقل ابن خروف عن بنى عيم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ولا يظهرون  
المجروروا الظرف وهو ظاهر كلام سيديويه (قوله ولا اله الا الله) قد أكترا الناس من  
من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نظيل بذلك (قوله لا أحد أغبر  
من الله) في صحيح البخارى باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أغبر من الله  
قال الحافظ ابن حجر كذا وقع لهم ووقع عند ابن طلال بلفظ أحد بدل شخص فكأنه  
من تعبيره انتهى فيمكن الشارح اعتمد على رواية ابن طلال ثم انه لا دلالة على الرواية  
المشهورة على أن الشخص يطلق على الله ولذا الميضي البخارى بالهلاق الشخص  
على الله بل أو رد ذلك على طريق الاحتمال وخبره بعدة تعميمه شيئا أظهر ذلك فما  
استدل به من قوله تعالى قل أى شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم

نحو لا غلام مفرد ظرف عندنا (امتنع) في المسائل الأربع في المعطوف والصفة (الفتح) اعدم (قوله  
لا في الأولى وامتناع التركيب في الباقي لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشي واحد جازع فيها الرفع والنصب  
كقوله فلا أب وابنة مثل مروان وابنه \* يروى بنصب ابن ورفعه في نسخة \* إذا علم خبر لا جازع حذفه كثيرا  
عند الخازن ووجب عند بنى عيم والطائين نحو قالوا لا نسبر أى علينا ولا اله الا الله أى موجود فان جهل وجوب  
ذكر العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد غير من الله عز وجل

(قوله وقد يحدف اسم لا) أى مع وجود الخبر ولا يحدفان مع التثنية يكون إحداهما خلافا  
 لأفراء وأصحابه ولا حاجة لهم فى قوله \* إذا دل على المثوب قال بالا \* بناء على أن أصل  
 بالزبداء آ زبد على وزن ان يكون الأصل ياقومى لا فارق حذف المتأدى وخبره لا (قوله  
 بمعنى الحسبان) بكسر الحاء مصدر حاسب فتفيد الراجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما  
 الذى جمعناه نحو طننت زيد أى اتهمته فتعدي لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى  
 علم) أى فتفيد اليقين نحو انى طننت أى ملاق حاسبه (قوله بمعنى علم) أى فتفيد  
 اليقين لانه المتبادر من العلم فىصرف اليه الاطلاق انه جمعناه ولا يأتى ان العلم  
 قد يأتى للراجحان (قوله لا من الرأى) أما التى منه فتارة تعدي لمفعولين كراى  
 أبو حنيفة كذا خلا لا وتارة الى واحد وهو مصدر رآه مضاف الى أولهما كراى  
 أبو حنيفة حل كذا كان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضى وبهذا  
 يعلم تصور قول من قال رأى من الرأى نحو رأى فلان كذا أى اعتقده انما تعدي  
 لواحد خلافا لمن قال انها تعدي لاثنتين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أى فتفيد الراجحان  
 لانه المتبادر من الظن اذا أطلق وان جاء لليقين كما مر وقد اجتمع جميعها لليقين  
 والراجحان فى قوله تعالى انهم يرونه بعد اوزاره قريبا (قوله وهى كظن) فالغالب  
 كونه للراجحان كقوله \* وكذا حجبنا كل بيضاء شحمة \* وقد تأتى لليقين كقول  
 الآخر \* حجب التقي والوجود خبر تجارة \* ومن الحجب ما قبل ان يظهر كلام الشارح  
 انها لا تأتى لليقين (قوله ودرى فى لغية بمعنى علم) أى فتفيد اليقين قال أبو حنبل لم  
 يمدّها أصحابنا فيما تعدى لاثنتين وإلعل قوله \* دريت الوفى العهد يا عروفا غنيط \*  
 من باب التضمن فمن دريت معنى علمت والتضمن لا ينفاس (قوله فان دخلت  
 علمها الهزيمة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكهم وحمل هذا اذا لم تدخل الفعل اداة  
 الاستفهام والا تعدى الفعل الى ثلاثة وقوله تعالى وما أدراك ما القارعة  
 فالسكاف مفعول أول والحللة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقين (قوله  
 وهو كظن) أى فتفيد الراجحان غالبا وقد يمد اليقين فالأول كقوله \* اخلاك ان لم  
 تقضضى الطرف ذاهوى \* والثانى كقول الآخر \* ما خلفنى زيات بعد كم ضمنا \*  
 (قوله لا ماضى يتجول بمعنى تكبر) لكن خال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب  
 فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها فانه فى باقى الأفعال لم يكثر زعم ذلك مع انها  
 تأتى بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها اسبغى (قوله وهو كظن) أى  
 فالغالب كونه للراجحان وقد تعدي اليقين وظاهر صنيع الاوضح انه لا يستعمل الا فى  
 الراجحان (قوله والاكثر ونوعه على لث وان الخ) نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا  
 أن لن يبعثوا قول الشاعر \* وقد زعمت انى تغيرت بعد هذا \* (قوله بمعنى علم)

الواسع (ظن) من الظن  
 بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم  
 وقد ترد بمعنى علم (ورأى)  
 بمعنى علم لا من الرأى وقد  
 ترد بمعنى ظن (وحسب)  
 وهى كظن (ودرى فى لغية)  
 بمعنى علم والاكثر تعديها  
 بالياء لواحد فان دخلت  
 علمها الهزيمة تعديت لآخر  
 بنفسها (وخال) ماضى  
 يتجول وهى كظن لا ماضى  
 يتجول بمعنى تكبر (وزعم)  
 وهى كظن والاكثر وقوعها  
 على أن رأت وسلمت ما تسد  
 مسد معروها والزم قول  
 يطلق على الحق والباطل  
 وأثر ما قال فيما يشك  
 فيه وفى شرح المختص  
 للسبكي ولم يستعمل الزعم  
 فى القرآن الا للباطل  
 واستعمل فى غيره للصح  
 كقول هرقل لاني سفيان  
 زعمت وهو كظن ولكن  
 اذا تأملت متعده يستعمل  
 حيث يكون التكلم شاكاً  
 فهو كقول لم يقم الدليل على  
 صحته وان كان صحا فى  
 نفس الامر انتهى ومن  
 استعماله فى الصحح قول أبى  
 طالب  
 ودعوتى وزعمت انك ناهى

أي القائم معانيها ما قبل  
ما إذا كانت معانيها غير  
قلبية قائمات تكون لازمة غالباً  
كراى بمعنى أبصر كرايت  
الهلل أى أبصرته وحسب  
بمعنى أحمر لونه وايض يقال  
حسب الرجل إذا أحمر لونه  
وايض كالبرص ودرى  
بمعنى خذل تخودرى الذهب  
الصديد إذا خذله واستخفى له  
لذة ترسو خال بمعنى ظلم  
يقال خال الفرس إذا ظلم  
نوزع بمعنى سمن أو هزل  
نحو زعمت الشاة أى  
سممت أو هزلت ووجد بمعنى  
استغنى يقال وجد زيد إذا  
استغنى فصار ذا جدة وعلم  
بمعنى اشتاق الشقة العليا  
يقال علت الشقة إذا  
انشقت وهذه الأفعال  
المدكورة وكذا متصرفاتها  
تدخل على المبتدأ والخبر بعد  
استيفاء فعلها (فتنصبهما)  
معاً (مفعولين) إلهما عند  
الجمهور (نحو) ونظروا أن  
لا يلجأ من الله إلا باله وقوله  
(وأيت الله أكبر كل شئ)  
مخاولة أو كثرهم جنوداً  
وثوله

حسبت التو والجد خير تجارة

ظاهراً أنه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابة الشئ على صفة والعلم لازم له  
لأن من وجد الشئ على صفة فقد علمه عليها وهذا هو المحذور لأنه من أفعال القلوب  
كوجدوا إلا أنهم باعتبار معانيها الأصلية ليسامها (قوله لا بمعنى خزن أو حقد)  
فإنه ما لا زمان (قوله بمعنى تيقن) ظاهراً أنه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح  
في التوضيح بأنه يريد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم أنه لا اله  
إلا الله أى تيقن وقال فان علمته وهن مؤمنات أى ظننوهن وليس في قول العصام  
في شرح الكفاية وهو أى علمت لليقين اتفاقاً ما يقتضى أنه لا يستعمل إلا فيه كما  
لا ينبغي (قوله لا بمعنى عرف) أما الذى بمعنى عرف فيتمتعى لواحد فتعول الشئ  
وهل ذلك مقتضى لفرق معنوي بينهما أم لا بل هو معكول الى اختصار العرب فإنهم  
قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم اللفظي وذهب ابن الخاحب الى الأول  
والرضى الى الثاني لكن ناقض الرضى نفسه في الكلام على كاد حيث قال كاد في  
أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن الجيء  
وبمعنى أو شئت في الأصل امرع وتستعمل على الأصل فيقال أو شئت فلان في الدين  
انتهى فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد في المعنى عدم  
الاختلاف في التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء ونفتحها الحن لازم  
الفعل (قوله قائمات تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيها أن لا تدخل إلا على ما فلا يرد  
حسببت أن يداف قائم أو أن يقوم زيد على مذهب سيبويه أن لا حذف فيه وذهب  
المبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير حسببت قيام زيد ثابتاً أو مستقراً وذهب  
السيبى الى أن منعولى ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كفعول أعطى  
بدليل ظننت زيداً معهما وأجاب الكفاية بأنه من أقول بأن المعنى ظننت الشخص  
المسمى بز يدعى بعمر وكان قولك زيد قائم بمعنى زيد مثل قائم بشهادة المعنى  
(قوله بعد استيفاء فعلها) جرى على الباب فلا يرد أن الفاعل قد يدأخروا بتقديم  
المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يدأخمان على العامل (قوله فتنصبهما مفعولين) أن  
قبل الفاعل فتعنى نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معاً والحال أن نصب المبتدأ  
حقب الدخول عليه لا علم ما مفاعلاً جواب أن المراد تعقيب المجموع للمجموع  
ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد المراد تعقيب نصب الأول للأول وأصب الثاني  
للتأني (قوله عند الجمهور) مقابله قول السبى السابق (قوله فاعظمت) من الغبطة  
وهو أن يفتنى مثل حال المغبوط من غير أن يذرواها (قوله ضمناً) بفتح الصاد  
المجمعة وكسر الميم الزن المبتلى (قوله فان علمته وهن مؤمنات) قد سلف أن العلم هنا

وقوله \* وقوله \* ما خلعتني زات بعدكم ضمناً \* وقوله \* وقوله \*  
زعمت شخاوست شيخ \* وقوله \* ما الى أن وجدناه ما برأ وقوله فان علمته وهن مؤمنات

يعني الظن والشارح اقتصر على ان علم معنى يقين فكان ينبغي ان يعمل بالعلم أنه لا اله الا الله (قوله وبلغين برهان) قال الحفيد وانما جاز الغاء هذه الأفعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه تضعيفها ان معانيها قائمة بخارجة ضعيفة وهي القلب ثم ينضم الى ذلك ما تأخرها عن المعقولين أو توسطها بينهم ما والعامل اذا تأخر عن المعقول ولو كان قويا يحصل له نوع وبدل لن يضر بتواضع ضرب لن يذبح الغاؤها ولا كذلك غيرها من الأفعال انتهى و به يعلم جواب ما قبل لم تضعف هذه الأفعال عما ذكر حتى يطل عليها بخلاف كان وأخواتها (قوله برهان الخ) محل ذلك ما لم يؤكد العامل المتأخر والمتوسط بمصدر منصوب والافلاحي حسن الغاء قال الرضي وتأكد الفعل المعنى بمصدر منصوب مع اذا التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبهة التناهي وأما توكيده بالضمير وأسم الإشارة المراد به المصدر فأسهل اذا لم يصح في المصدرية (قوله القوم في أثرى ظننت الخ) بعض مصدر بيت بقيته فان يكن \* ما قد ظننت فتدلت على ضعفه ونحوه \* (قوله بالاراجيز الخ) قاله منازل بن ربيعة والقوم بالقوم بالهمز ان يجتمع في الانسان الشرح ومهانة النفس ودية الآباء والخور يفتح الخاء المعجمة الضعيف (قوله جائز لا واجب قد يكون) سبب الالغاء موجه قال الرضي ومصدر الفعل القلي اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام مفعوله في الاعمال والتعليق نحو وأجبتني ظننت زيد قائما وعلمت لن زيد قائم وأما الالغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو زيد قائم ظني غالب أي ظني زيد قائما غالب اذا المصدر لا نصب ما قبله كقيل وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فاعمل للفعل وكذا اذا حذف جوارا في صورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطة ومتأخر الكين الالغاء فيجب وأما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا أضيف الى الفاعل نحو ظننت زيد قائما أي ظننت لما نفعه من قال العامل الفاعل دون المصدر وهو كالحذف جوارا نحو ظني زيد ظننت قائم ومتى زيد قائم ظننت ويجوز الاعمال أيضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيام مقام الفعل لانه لا يكون مقدرا بأن والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرها أي المعمولين ووجه الافراد التأويل بما ذكر (قوله على المشهور) مقابلة قول السكوفيين والاختصاص وابن مالك حيث جاوزوا ذلك لكن من غير رفع عند غير ابن مالك وبتج عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله \* وما خال لبيتا من تبيين \* ما يقتضي مراعاتهم (قوله مطلقا) أي سواء كانت في جواب قسم ولم تكن في جزائه (قوله في جواب قسم) هذا هو الهمج كافي المعنى في بحث اذا قيل له المصدر مطلقا وقيل

معه بحر حوصية (و يلفظ برهان) والالغاء ابطال العمل لفظا ومحا للضعف العامل بتوسطه أو تأخره (ان تأخر) عن المعولين (نحو) قوله (القوم في أثرى ظننت) فأخر الفعل وأعمل لضعفه بآخرة وما قبله مبتدأ وخبر (و يلفظ) بمساواة لاعماله (ان توسطن) بينهما (نحو) قوله

أبالاراجيز يا ابن المؤم فوعدي

(وفي الاراجيز خلت المؤم

والطور) فتوسط الفعل بين

المؤم والاراجيز وأعمل

الضعف بالتوسط أيضا

وانما كان الالغاء والاعمال

مع التوسط على حد سواء

لان ضعف العامل بالتوسط

سرع مقاومة الابتدائه

فلكل منها مرجع قال أبو

حيان وقيل الاعمال أرجح

لان العامل المقتضى أقوى

من العامل المعنوي وبه

جزم في الاوضع وفهم من

كلامه ان الالغاء حينئذ

جائزا واجب وأنه لا يجوز

مع تقدم العامل على المعمولين

وان تقدم عليه غيره وهو

كذلك على المشهور (و) ههـ

الأفعال (ان ولهم) ماله صدر الكلام وهو واجبه من ستة قومي (ما) مطلقا (ولا وان) في جواب قسمه ماقوط به أو مقدري



ليس اها مطلقا (قوله التانيات لما وامن) احترازه من غير التانيات كما في الموصولة  
ولا وان الزائدتين وكان الخفيفة وقيد لا في شرح الباب التي نفى الجنس احتراز ا  
عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضي (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان  
للقسم الظاهر واذا سقط القسم كانا مثالين للفقد وجه القسم وجوابه في الجمع  
معلق عنها العامل فهي في محل نصب على الفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان  
المعلق متأخر من القسم لان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه  
بمصدر عليه الا ان يحاجب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه  
كاشي الواحد وكان المصدر عليه متصدا على القسم \* ان قلت ثم يترقى الاعمال  
والانغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك الجملة  
ما هو لا يطقون لا يحمل لها بل لا جرائها و بعد التعليق لا يحسن لا جرائها بل لها  
فليتأمل (قوله اولام الابتداء) يدرج فيه نحو ان زيد قائم ان قبل يرد عليه عدم  
الطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انما لا تدخل الاعلى جملة فان لام الابتداء  
تدخل على المفرد في نحو ان زيد قائم فالجواب قصص حوا بان الاصل فيها التقديم  
واصله لان زيد قائم ثم اخرت اللام لاصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رايت الخ)  
اي لان الاصل للمالك و بذلك يدفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو  
لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق  
العامل وليس كذلك والامساق تتردد في انه على التعليق ولا يصح لابن عصفور  
في القرب وغيره ولا بن مالك في شرح الكافية ان يستدلوا على جواز الانغاء لجن  
تقديم اني على رايت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل  
والله يعلم انك لرسوله وهذا يحجز بيت صدره \* كذلك اذبت حتى صار من ادبي \*  
(قوله ولم علمت الخ) صدر بيت لابن عاصم يحجزه \* ان المنايا لا تطيش بها \*  
وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان التانيين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني  
ان افعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يحاجب به القسم كقوله واقيد علمت  
الخ ونحوه في الرضي (قوله واستفهام) الملاحظة تشمل الاستفهام هل وفيه خلاف  
واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ان زيد عندك أم عمرو واجب  
بان هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما  
أخبرناه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب  
ثلاثة أقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو اظن ان  
تقوم فانه جائز دون اظن قيامك لا شتمال ان تقوم على جزء الاسناد وغلبة اللفظ  
للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا

اذ ليس له ما صدر الكلام  
الاجنب (التانيات) لما  
وامن نحو علمت ما زيد قائم  
وعلمت والله لا زيدا في الدار  
ولا عمرو وعلمت والله ان  
زيد قائم (اولام الابتداء)  
نحو ولقد علموا ان اشتراه  
الآية ومنه قوله  
في رأيت مالك التسمية الادب  
(أو لام) القسم نحو علمت  
والله ليه ومن زيد وقوله  
واقيد علمت لتأنيين مني  
(أو الاستفهام) سواء تقدمت  
ادانه على المفعول الاول  
نحو وان أدري أقر بأم  
بعيد ما قد عدون أم كان  
المفعول اسم استفهام كما  
سبأني أم أضيف الى مافيه  
معنى الاستفهام كعلمت  
أبو من زيد فان كان  
الاستفهام في الثاني  
كعلمت زيدا أبو من هو

الكلام \* فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام اراءك زيد ما صنع وأراءك  
زيد أبوم هو فانه واجب الاعمال \* قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية  
(قوله فالارجح نصب الاول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق  
موجبا وانظرا الغنى في بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد انما  
كان له أى المعلق محل في المحل أى محل الجملة دون محل كل واحد من جزئى الجملة  
لان هذه الافعال انما اطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون  
الجملة ليس طريق الاصل وحب امتنع عملها في الجزأين رجع الى الاصل  
وهو محل الجملة قال الشهاب القاضى ان قول المعلق له صدر فاعبده جملة  
لا مفرد فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق \* قلت العمل ثابت  
لمحل المعلق وما بعده معا للمحل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أى بينها وبين  
معمولها ويرد عليه بعض الامثلة فان المعلق فمه أحد المفعولين (قوله لا بد لى صحة  
العطف بالنصب الخ) قال في التوضيح فيوزع علمت لزيد قائم وغير ذلك من أمور وقال  
شارحه كغيره استعبد من المثال انه لا بد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة  
فلا يقال علمت لزيد قائم وعمرها وهو يدل على منع عمرها بالنصب وفي كلام  
الرضي انصرح بجواز ذلك ولعل وجهه انه عمرها جالسا يتضمن معنى الجملة  
لانه جزأه ويستأذن من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل  
بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها وبقضى ان المعلق انما يعلق  
عن المعطوف عليه دون المعطوف وان سادته بالنسبة للمعطوف عليه دون  
المعطوف اسكن هل اعراب المعطوف مراعاة لعمل على سبيل اللزوم ولا كما يدل  
عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة الملاحظات لعل) وافقه أبو حيان لانه  
مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه وقال في الجامع  
ويختص بدرى شعوره بذكر المعلقة تركى (قوله وجزم به في التسهيل) لم ار له ذكر  
في التسهيل عند ذكر الملاحظات (قوله لو) قيد في شرح الشذور لولا الشرطية ولم  
يذكر المختار عنه وعذ في الشذور وشرحه من الملاحظات كم الخبرية وبسط الكلام  
عليها في شرح الشذور وفي بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع من  
المعنى ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفي النوع الثاني  
عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم  
ونص في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة ان من الملاحظات ان التي في خبرها  
اللام شعور علمت ان زيد قائم ثم قال وانظرا فان المعلق اللام لان الان ابن الحبار  
حكى انه يجوز علمت ان زيد قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك منه ذهب سيويه

فالأرجح نصب الاول لانه  
غير مستفهم به ولا مضاف  
اليه قاله ابن مالك في شرح  
الكافية (نظر محليون) أى  
عمل هذه الافعال (في اللفظ)  
دون المحل (وجوبا) لوجود  
المانع من العمل وهو  
اعتراض ماله صدر الكلام  
(ويسمى ذلك تعليقا) لانه  
اطال عملها في الاقظ مع  
تعلق العامل بالمحل فهو  
كأراءة المعلقة التي هي  
لا مفرقة ولا مطلقة بدليل  
صحة العطف بالنصب على  
محل الجملة التي تعلق  
العامل عنها ولا فرق  
في الاستفهام بين أن يكون  
عمدة (فخواتم أى الخبرين  
أحصى) وشعور علمت  
السفر أو فضلة شعور وسعلم  
الذين ظلموا أى متقلب  
يتقلبون فأى متقلب مفعول  
مطلق منصوب بهما لعدم  
لام مفعول به منصوب بمقابله  
لان الاستفهام له صدر الكلام  
تتمة \* ذكر أبو علي في  
التذكرة ان من جملة الملاحظات  
لعل كقوله تعالى وان  
أدري اهله فنته لكم وجزم  
به في الشذور وشرحه وذكر  
بعضهم من جهات الوو جزم به  
في التسهيل والمصنف في  
الشذور وشرحه أيضا كقوله

فعلی هذا المعاني ان انتهى وليس مراد ان الخباز بالجواز التخيير بل انه جائز بعد امتناعه قبل كمران وهو صادق بالواجب الذي هو المراد لما عرفت ان المتعلق واجب ولم يستثنوا الا صورة واحدة وعلى الاول فانظروا ان الاسم كالخبز نحو علمت ان في ذلك المعرة ويستفاد من قوله والظاهر ان المتعلق انما هو اللام ان المتعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المتعلق عنها وقد يقال ان اللام حقه في الاصل صدر الجملة لكن زحمت عنه كما تقدم فهي مصدرية حكم (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر ورثاء المال كثرته ونحوه والوفرا اكثير يقال وفرا المال ككثير ووعد كثير (قوله ولا يجوز الخ) أمعدهم جواز حذفهما فمن سيموه بالاختفاء وان ملكا وعن الاكثيرين الاجازة مطلقا وعن الاعمى الاجازة في أفعال الظن دون أفعال العلم وأمعدهم جواز أحدهما قبالا لاجتماع (قوله لا نك اذا اقتضت الخ) تعليل للمسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى وأورد ان قولك هل ان يعطى يراد به كثرة الاعطاء والافلا انسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو في الاغلب عن اعطاء شيء فلان يعلم بهذا المعنى بقيدانه كثير العلم على انه لا يتحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة معتد بها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن أو تقول علمت علما أو ظننت ظنا السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهوان المفعولين هذا أصلهما المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يوقى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بل ادليل قبل دخول الناصح في كذا هذه انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أي حذفهما وحذف أحدهما أما الاول فبالاجتماع وأما الثاني فبقوله ابن مسكون وطائفة من المغاربة ووجه مع رده في التصريح (قوله مطلقا) أي نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا ويحتمل ان يحال من الضمير المستتر في نصب أي سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شيء (قوله بمضارع مبدوء ببناء الخطاب) خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير بناء الخطاب (قوله بعد استقها) أي بحرف أو باسم ويستفاد من قولهم بعد استقها ان لا يشترط أن يكون مستقها عنه فصح قول التوسيع الحق ان معنى طرف الجملة ان لا تقول في قوله \* فتى تقول الدار شمه عنها \* فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع أن يكون حالا خلافا لمن رده عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستقها عنه فلا يكون عاملا (قوله نحو أو قول الخ) الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى

### (باب الفاعل)

(قوله هو اسم) أي صريح ظاهر أو مضمهر بارز أو مستتر بقدرية مقابلة بما أو قول

(قوله)

لقد علم الاقوام لو أن حاشا اراد ثراء المال كان له وفر ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما الغير دليل لانك اذا اقتضت على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة فلا يخلو الانسان من ظن متافان دل دليل جاز ذلك \* تنبيه \* قد يفهم القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء ببناء الخطاب بعد استقها مفضل به أو منفصل عنه نظرا أو مفعول نحو أقول زيدا مطلقا وأنى الدار تقول محمدا مشبها وأجها الا تقول بنى لوى فان لم يستوف الشر وط تعينت الحكاية

### (باب)

في ذكر الفاعل وأحكامه (الفاعل) وهو اسم

(قوله أو مافى تأويله) ما وافقة على انظ وفي النظر فية وتأويله مصدر بمعنى اسم  
المفعول تام مضاف أى لفظ حاصل فى عدد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك  
ما بعده ولو قل أو مؤقوله به كان الظاهر واخصر ثم التأويل لابد أن يكون بحرف  
سألت وهو هنا ن وان وما دون كى ولو أو بغيره فى باب النسبة فلا يشع الفاعل جملة  
خلافاً لبعضهم فانظر المغنى وشراح الشذور فى بحث الجملة التفسيرية وأجاز ابن  
مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا  
بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفى أولم  
يهدهم كم أهله كأنه على تأويل أولم يهدهم كثير هلا كنا (قوله قدم عليه  
قيل تام أو مافى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكماً كفى الفاعل المستتر  
فان التقدم هنا حكمى كوجوده والضم يرفى عليه وتأويله وكذا ما بعده مما راجع  
الى أحد الامرين المستفاد من انظمة أو التقدم المأخوذ فى الحد تقدم العامل الذى  
هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيما سأتى حكماً والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع  
فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لا مكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه  
يدون تصور الفاعل وخرج بقوله تقدم الخ يجوز يقدم أو قائم فان كلام السعد  
فى بحث التقوى صريح فى أن المسند إليه عمل وحده لأن الفعل مسند الى ضميره  
وهو المسند ان الى زيد ومثله شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يقف اسناد الفعل فى  
ضمها بل هو المقصود بالاسناد فيصير عليه هو أسند اليه فعل أو مافى تأويله فيحتاج الى  
اخراجهم ولو سلم فهو لدفع التوهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع  
التوهم أمر مهم وما جوزه الا علم وابن عصفورى \* وقيل \* وصال على طول  
الصدر ويدوم \* من ان وصال فاعل يدوم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ  
خبره يدوم ولو سلم لا يرد فضاء ان الضرورة لا يجب ان تدخل فى التعريف  
فان دفع مافى شرح التسهيل للمامنى وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى  
فاعلاً لابلطاحاوا السراجم فى تأويله ما يشبه فى العمل والدلالة على المعنى  
المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثله المبالغة واسم التفضيل  
والمصدر واسم الفعل والظرف وعد به المعتمدان قال أبو حيان واسم موضوع  
موضوع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تغرقا فى اياك ضمير مستتر مرفوع على  
الفاعلية ولذلك أكد بالمتفصل وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر  
انتهى والجواب الملاحظ فيما معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد  
فى أسد ضمير مستتر مرفوع محال على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد أسد  
غلامه (قوله أو مسند اليه) أى نسب اليه وربط به بأسالة اسطلاحاً ما ذكر باعتبار

أو مافى تأويله قدم عليه فعل  
تام أو مافى تأويله وأسند  
البيه على جهة قيام به أو  
وقوعه منه

مدلوله وحيث فسر الاستناد بالنسبة دخل فاعل شبهة الفعل ويد في ان ضرب زيد  
ولم يضرب زيد فظاهر ويتحقق النسبة والربط ولا يشعل حينئذ القاعيل ونحوها  
نظرونها بقيد الاصطلاح فانها تدعى منعافا لا مندوبا والمتبادر من الاستناد  
الاستناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه اتم تعريف نخرج التواضع أي بعضها وهو  
المعطوف بالحرف والبدل اذ الاستناد الى التابع لانها بخلاف البقية على أنها  
لا تسلم الاستناد في البدل بناء على أن عامله تدبر من جنس الأول (قوله وله أحكام)  
جميع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أي على المشهور واتعة الجمهور وجاء  
نصبه ورفع الفعل نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا  
وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان  
المعنى بخلافه وبوجه ما قيل انهم القلب وان الاعراب أيد على حسب العلامة  
التي تكون في المعرب ألا ترى ان القرية من واسئل ان قرية انما معرب على حسب  
حركتها لا على حسب الأصل (قوله أو حكما كالحجور من الزائدة الخ) هذا ما ذكره  
جميع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبني على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات  
وقدمت في بحث الاعراب انه يشكك عليه قول الرضي ان معنى ككون الكلمة  
معربة بخلاف انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابا كذا وكذا فانه يقتضي  
ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة يشكك عليه أيضا فترفعهم بين  
الاعراب المحلى والتقديرى بأل المانع في المحلى قائم بحملة الكلمة وفي التقديرى  
بالحرف الأخير ولا شأن المانع في الجبرور من الزائدة ونحوه قائم بالحرف الأخير  
فاظهار أن يكون الاعراب فيها تقديرى أو بظن صرح العيني في شرح الشواهد في  
الكلام على قوله \* ما أنت بالكلمة الترضى حكومته في محل رفع لانها صفة للحكمة  
وهو مرفوع تقديرى لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكية  
والمدغم ونحوها لان اعرابها تقديرى اتفاقا (قوله بما استند اليه) أي على الأصح  
وراءه أفعال لا تظلمها والمصنف أهم الرفع ليجرى على كل الأقوال (قوله اما  
حقيقة) أي اعطا أو تقديرى أو غير ذلك كالأولى (قوله كقام زيد) أي كرفع  
زيد من قام زيد (قوله أو بضافة المصدر اليه) الباقية للسببية والسبب أعم من  
العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو بضافة بمعنى مضاف وإضافتها الى  
المصدر بيانية ولا ينافي أن الصحاح العامل في المضاف اليه هو المضاف وكل مصدر  
اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوشوء وقال الشافعي ان فاعل المصدر اذا اضيف  
لا يسمى فاعلا عارفا بل هو مضاف اليه كالا يسمى زيد في زيد فاعلا ولا في زيد  
مضروب فاعلا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وفيه ما ان الجبرور بالحرف

وله أحكام منها انه (مرفوع)  
بما استند اليه ورفعها  
حقيقة (كقام زيد) وعجرو  
قامت أبوه (وكان مجرور)  
وظالميت أبوه أو حكما  
كل الجبرور من الزائدة نحو  
وما ياتهم من ذكر  
أو بضافة المصدر اليه نحو  
ولو لا دفع الله الناس

وتمثل بمثلين تدبها على ان الفاعل (٦١) نوعان نوع يكون المسند وانعام الفاعل كالقول ونوع يكون المسند قائما به كالقائي

(و) منها (أ) أنه لا يتأخر ما له عنه بأن تقدم الفاعل عليه لأنهما معا ككلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمنع تقديم بحز الكلمة على صدرها واستدل أبو البقاء في الباب على أنهما ككلمة الواحدة باني عشر وجها أخذها من سر الصناعة لابن جني فإن وجد في اللفظ ما ظاهرا أنه فاعل مقدم وجب تقديم الفاعل على ضمير مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام وأما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو وان أحدم المشركين استخارك وأما نحو قول

الرائد كذلك وحيدته فلا يراد أن ذلك على اعتبار مدفع الفاعل لاحتياج الرفع لدخالها (قوله ومثل تين الخ) وزاد الشارح مائتين تدبها على أن ما في تأويل الفعل مثله في كونه نوعين (قوله لأنهما معا ككلمة) قد يقال هذا كونه متضيقا التقديم بقصده منع فصله عن عامله فلم يجز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال في الباب والذليل على أن الفاعل كـ ز من آخر الفعل ابتداء وشروها أحدها أن آخر الفعل يسكن ضمير الفاعل مثلا يوالى أربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لأنه في حكم المنفصل والثاني أنهم جعلوا النون في الألفظة علامة مرفوعة الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولو لانه كجزء من الفعل لم يكن كذلك والثالث أنهم لم يوطئوا على ضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد لربانته مجرى الجزء من الفعل واختلافه به والرابع أنهم وصلوا التانيث بالفتحة لآلة على تانيث الفاعل فكان كجزء منه الخامس أنهم قالوا القيا وقصا مكنا القيا وقفت ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أتيت مثله السادس أنهم نسبوا إلى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الشاعيل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع أنهم ألغوا الطنث إذا توطئت أو تأخرت ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لفاعل له ومثل ذلك لا يعمل الثامن انتفاعهم من تقديم الفاعل على الفعل كما انتفاعهم من تقديم بعض حروفه التاسع أنهم جعلوا أحدا في جزئه واحدا لا يقيم عنه فعل وفاعل العاشر أن النحويين من جعل حيدا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا هي بها والحادي عشر أنهم جعلوا إذا في حيدا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر أنهم قالوا في تصغير حيدا ما أحيد ففغروا الفعل والشاعيل وحذفوا من الفعل إحدى الألف ومن الاسم الألف ومن العرب من لا يقول لا تحيد فاشق منهما (قوله كافي زيد قام) أي على الأصح وقال المبرد ومثابه برجح أن ذلك على الفاعلية (قوله وأما فاعلا بفعل محذوف الخ) أي على الأصح وجوز الأخفش والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بالمذكورة تقدم الشرط أو فتمه بالظرف بعده (قوله أو مؤول بأن مشها مبتدأ حذف شيء) أي يظهر ويؤيدا كقولهم حكمت مسعطا فانظرا شوضج وشترسه (قوله كما يقال مع المفرد الخ)

الزنا  
مألعمال مشها ويؤيدا  
فضرورة أو مؤول (و) منها  
أن عامله لا لظفقه علامة  
تثنية إذا كان الفاعل متني  
ظاهرا (ولا) علامة (جمع)  
إذا كان مجرعا وظاهرا فلا  
يقال على اللغة الفصحى قاما  
رجلان وقاموا رجلا وقن

نسوة (بل يقال قام رجلا ون) قام (رجال و) قام (نساء) يتخيريد العامل من علامة التثنية والجمع وبه اجاء التنزيل نحو قال رجلا وقال نسوة (كأشبال) مع المفرد (قام رجل) يتخيريد الفعل إذا قيل قاما رجلا مثلا لتوهم أن الاسم الظاهر مبدأ ومؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم يتخيريد العامل دفعا لهذا الإيهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشد) الحاقها بالاعض المسند لما بعدها

ما مصدرية والمصدر المنفصل منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف  
معمول ليقال أي يقال قولاً كالقول فأم رجل (قوله من مثني ومجموع) أي حقيقة  
أو حكماً فيعمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلماه) عجز  
بيت لعبد الله بن قيس بن ثعلبة بن الزبير صدره \* تولى قتال المارقين بنفسه \*  
والمارقين الخوارج والمبعدة ما اسم فاعل أو اسم مفعول والخيم القريب والشاهد  
في الخاق الألف في أسلماه (قوله يلوموني الخ) قائله أمية والشاهد في يلوموني  
حيث لحقت العلامة مع اسناده لظاهر وكلامهم مبتدأ أو الموم يقع الواو وغيره هموز  
خبره اسم تفضيل من أيم بالبناء للمفعول (قوله نتج الربيع الخ) الربيع الزمان  
المعروف والمراد بالبحاسن الأزهار وفيه التلحيم معنى أولئك فلما عداه إلى ضمير  
الحاسن ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في ألقها حيث لحقت  
العلامة (قوله وهذه لغة طي الخ) قال لدمام بنى وينبغي أن يكون أصحاب هذه اللغة  
يتركون العلامة إذا قالوا قام اليوم أخوالك جوازاً وإذا قالوا قام الأخوال وجوباً  
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى ونضية هذا التخريج أن  
من يجوز الخاق التاء وعدمه مع الفصل بالأجوز الخاق الألف أيضاً هنا وفي المعنى  
ومنع أبو حيان على هذه اللغة جازي من جاءه كلام التميمي الألف أيضاً هنا وفي المعنى  
إذا كان سبب دخولها بيان أن الناعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لأن الجمعية  
خفية وتأمل في ذلك فراجمه مع حواشيه <sup>في فائدة</sup> قال لدمام بنى إذا قال أرباب  
هذه اللغة قاسوا قعد الأخوال وأعملوا أحدهما قائمهم يضمنون في الآخر ضمير اثنين  
فتصل بكل من الفعلين ألف وليكن في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة انتهى  
وانظر لو قلت قام غلامك أو اخوتك أو عكسه فإن الناعل غير واحد فطعافيل  
يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز الخاق علامة التثنية أو الجمع وبظهر مراعاة  
ما اتصل بالعامل وفي المعنى ما يؤيده (قوله وعليها ظاهراً الخ) انما قال ظاهر  
لاحتماله تغييرها بأن يكون مبتدأ وخبر على التقديم والتأخر أو يكون بلائكة  
بدلاً من الواو في تعاقبون ولائكة خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة  
الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخاري وغيره أن الله ملائكة  
يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم  
تعود الأولى عقب الثانية (قوله وأخرجني هم) بشق الواو لأنها لا تعطف وقد تمت  
همزة الاستفهام لصدار تم وقيل الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف  
وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة بخلاف كلام ابن مالك في التوضيح  
فإنما ناذ كذلك على جهة التجويز وبدا بقوله مخرجي خبر مقدم وهم مبتدأ

من مثني ومجموع كقول

الشاعر

وقد أسلماه بعد وحيم

وقوله

يلوموني في اشتراء الفيل

أهل فكلهم أوم

وقوله

نتج الربيع محاسنا

ألقها غير الحجاب

وهذه لغة طي أي تميمها

التحويون لغة أكلوف

البرغيث وعلما جاء ظاهراً

قوله عليه الصلاة والسلام

في الحديث (يتعاقبون فيكم

ملائكة بالليل والنهار)

وقوله أيضاً لو قم بنوفل

(أوأخرجني هم) تشديد

الياء حين قال له ورقعة ليتني

أكون معك أذيتخرجك

قوله

مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن الذمكة لان اضافة مخرجي  
غير محضة قال ولور وبني يخفف الباء على انه غير مقدمه في الجاز وجعل مبتدأ  
ومابعد فاعل سمد الجبر كما تقول أنتخرجني بنوفلان وقال ابن الحاجب انه خبر  
مقدم قال وكذلك جاء تشديد الباء لانه جمع أي ويتنوع كونهم فاعلا لان مخرجي  
جميع والوصف ومابعد به اذ انطأ بقافي غير الافراد كان الاول خبر مقدم ماوالثاني  
مبتدأ مؤخر ولا يجوز غير ذلك وقال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خذت لم يجوز  
لانه لا يكون هم مبتدأ مخبرا عنه مخرجي اذ لا يخرج عن الجمع مقدر ولا يكون  
مخرجي مبتدأ وهم فاعل لانه لا يجوز للعامل أن يكون مفعلا منفعلا الى جانب  
عالمه لا تقول قام انما انما تقول قلت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو  
أومخرجي قوم قال وهذا فعل بديع (قوله وأسلمه أو مخرجي هم) الاصل الاصل  
أومخرجي قوم سقطت نون الجمع للاضافة (قوله وكسر ما قبلها) أي بدلا عن الضمة  
للتخفيف كما فسحت الباء (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أي على الاصح اقول اللغة  
ان ذلك لغة قوم معينين وقبل انما هاترا افعاء من ومابعد هم مبتدأ وخبر على التقديم  
والتاخير وتابع على الابدال من الضمير يدل كل من كل والوجه الاول لا يتأني  
في قوله وان كانا له نسب وخبر لان ان الشرطية لا تدخل على الجمل الاسمية على  
الصحيح والوجه الثاني لا يتأني فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضمير متصل نحو ما قاما  
الا هما وما قاما والا هم وما لقن الا هن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع  
المتصل تو كيد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير والابدال لا يختصان باللغة قوم  
بأعيانهم الا أن يقال الذي لا يختص جواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب  
أحدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء في قامت) أي بجماع  
الفرعية عن التعيين فالتاء والمجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله  
المتعاطفة) أي بغير أوفان عطفت باو قلت قام زيد او عمر وقال الدمامي يمتنع  
البيات العلامة لان الفاعل واحدا لئلا ينافي ان ذلك الواحد غير معين فان  
قلت قام اخوك أو غلامك فينبغي أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد  
التعيين فان قلت قام أخوك أو غلامك أو قام غلامك أو أخوك فينبغي أن لا تلحق  
لانهم لا يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لانك قدمت المفرد انتهى  
ويحتمل أن تلحق في المثال الثاني لان الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تحقق  
فاعلية من جهة المعنى لا تدخل له في ذلك وهل قياس ما فعله من اللفاق في قام  
زيد وعمر ولحق الواو في قام أخوك أو غلامك فيقال قاموا أخوك أو غلامك وبقي  
بالعطف بالفاء أو نحو ذلك فخذ من قوله لان الفاعل واحدا لئلا ينافي لحاق العلامة

وأسلمه أو مخرجي هم  
اجتمعت الواو والياء  
وسبقت احدهما بالسكون  
فقلبت الواو ياء وأدغمت  
في الياء وكسر ما قبلها فصار  
أومخرجي هم وفهم من كلامه  
أن هذه الاخرف اللاحقة  
للفاعل ليست بضمائر  
وهو كذلك على هذه اللغة  
بل هي علامات للفاعل  
كالتاء في قامت هذا والعصب  
ان هذه اللغة لا تتنوع مع المفردين  
أو المفردات المتعاطفة



لان الفاعل اثبات وقوله المتعاطفة نعت المفردات وحذف نعت المفردين  
لذلك لعله عليه (قوله خلافا للخضراوى) حيث قال لا نعلم أحد يعجز عما زيد وعمر وولا  
قاموا زيد وعمر ووبكر وروى عليه أبو حيان بقوله وقد أسلمنا معه وعد وخم \* وقوله  
وان كانا نسب وبكر وقياس. وروى ما قاموا زيد وعمر ووبكر. قال فى المغنى  
وايس شئى لا يمنع التخرىج لا التركيب (قوله بهيمان من أظنه دائماً) لان المراد  
عليه ما من الألف ان علامته أبدأ ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعد فلا يريد  
فه قد يسمى المفرد بثنى أو جمع اسكن قد يتوقف فيه فان مثل من الموصولة لا يعلم من  
ألفظه ان المراده اثنان أو جمع وقد مر من المغنى ان علامة الجمع لتحق الفعل المستند  
اليها واعلم ان كلام الشارح يوهم انه لم يعلم عما سلف علمه بتغير يد الفعل من علامة  
التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك قريبا حيث قال اذ لو قيل فالماخ فاسكن عليه  
ان يقول هنا قيل وقوله لان تثنيته الخ لماسم من رفع الالباس ثم يقول ولان الخ هذا  
وفى قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المنفى وفى المغنى وجميع المواقف انما يختص  
بالمثب (قوله بأن يكون مقدرا للتأنيث) ولانه قد يكون مؤنثا لفظيا من غير تأنيث  
المغنى كطليحة (قوله مع ان فى الحاق الخ) فيه تأمل وفوق فى النص يرجع ما هو أظهر  
فراجع (قوله لتحقه علامة التأنيث) للتأنيث من أول الامر بان الفاعل مؤنث  
وسوى ابن مالك بالتأنيث بالنون (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فاعل ضمير  
الوحدة المخاطبة أو المتكلمة مع انه لا يجوز ان تلحقه علامة التأنيث بل لا يمكن  
وقوله مضارع مضارع الواحدة المتكلمة مع انه لا يجوز تأنيث فعله وانما تدخل  
فى هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكلم والخطاب معينة للثبوت فلا  
التياس فلما رد ان عامله تلحقه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ويستثنى  
من الوصف ما يستوى فيه المذكر والمؤنث كتنزيل بمعنى مفعول ومفعول بمعنى فاعل  
واسم التفضيل فى بعض احواله وخرج الماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف  
واسم الفعل فلا تلحقها علامة التأنيث (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى  
تأنيثا معنويا اما لفظيا أيضا أو دون لفظ وروى ما لا يميز مذكروه من مؤنثه ونحو  
برغوث فلا يؤنث وان أريد به مؤنث كذا كره أبو حيان وذكر ان ما فيه من التأنيث  
ولا يميز مذكروه من مؤنثه ونحو ثعلب مؤنث وان أريد به مذكروه المسئلة مشهورة  
وما يتعلق بها من حكاية أى خبيثة وللمبين مناقشة مع أبى حيان لا تطيل بها وقد  
انظمت فى النظم اياها الأس با برادها وهى .

ما فيه من التأنيث حيث يعلم \* تذكرة: تذكرة: كبره: كبره: شتم  
كطليحة والتاء ليست تعتبر \* الا اذا ميز أنى أردكر

خلافا للخضراوى وانما  
كان النصيب لك علامة تثنية  
انما فعل وجهه عكس علامة  
تأنيثه لان تثنيته وجهه بهيمان  
من انظره قد لا يعلم من  
تأنيثه فانه قد لا يدرى به  
انظره بأن يكون مقدر به  
التأنيث مع ان فى الالحاق  
فتأنيثه قد لا يدرى به  
(و) منها ان عامله (يلحقه  
علامة التأنيث) فى آخره  
ان كان مؤنثا أو مضافا  
أقوله ان كان مضارعا (ان  
مكون) الفاعل (مؤنثا)  
حقيقيا كان وهو ما لا يفرج  
(كلمات ههنا) وتقوم  
عدو زيد قائمة أمه أو حيان يا

وحيث لم  
واحكم بنذ كبر الذي تجرد \* من تاء تأنيث سوى ماورد  
مؤنثا فحرص على اتباع \* فذلك مقصور على السماع  
هذا اذا كان مجازيها \* أما اذا كان حقيقيا  
فان تميزه فأنث ان يرد \* مؤنثا وعكس كهنذ وأد  
أما اذا التميز صار ساقطا \* فذكر الكلفة في الضابط

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو أنته كتابي فاحتقرها فأنث الكتاب  
ليكون في معنى الحقيقة وما اكتسب التأنيث بإضافته الى المؤنث اذا كان المضاف  
صاحبا للخصف نحو كثر قت صدر القنا من الدم (قوله متصل) هو الذي لم فصل  
بينه وبين عامله شيء وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الحلق ففعل  
نحو كفي يند فيهم جوارزا لم يند فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه  
في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لاجلها فلذا استثناء بعضهم كذا قيل وفيه نظرا لانه  
لا يقتضي عدم جوارز التأنيث اذا جاز الفاعل المؤنث بغير الباء لانه في سورة الفضلة  
وسبأ في جوارز الوجهين في الجورور عين وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما  
هو لارادة الجنس والحلق ان عدم التأنيث خاص بكفي في نحو كفي يند لان العرب  
التزمت ذلك كما مر صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذ كر نحو  
قامت هندوزيد كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه  
السفاقي (قوله ولو متني) أو أمتني ابتناى فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على  
انه ما ص ولا ضرورة اليه كما في الغسقي لجواز جعله مضارعا محذوقا من أوله إحدى  
التأنيث (قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل أن المراد لم ينصل من العامل وان يراد به  
المنفصل اسطلاحا ويظهر أثر الاحتمالين في نحو فلام هندة تقوم هي معه وقضية  
الاحتمال الثاني في وجع المنفصل سواء ان ينصل بالان نحو هندة مقام الالهى أو لا نحو  
غلام هندة حضرت هي معه ومرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل  
بغير الأول وفي كلام الدمامي ما يفيد جوارز الوجهين (قوله مطلقا) أى سواء كان  
حقيقيا التأنيث كهند طاعت أو مجازيها كمثل ومن المجازي اسم الجنس واسم  
الجمع والجمع المكسر وبحت الشهاب القاسمي أخذ من الرضي انه يجوز تذكير  
ضمير جمع التذكير وكذا اسم الجمع والرضي اعتمد ذلك في الخبر في الشهاب  
فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعا لافرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول  
بعضهم الخ) هذا مفرغ على وجوب التأنيث في الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله  
وأما قوله الخ) هذا مفرغ على وجوب التأنيث في الاسناد الى الضمير المتصل وهو

(وهو بخلافه نحو) طلعت  
الشمس) وتغرب الشمس  
واليوم طلعت الشمس فيه  
من جهة الجنوب والخاصة  
له واجب اذا أسند الى  
ظاهرة متصل حقيقيا التأنيث  
ولو متني أو مجعوعا بالانف  
واتاء كقامت الهندات  
أو الى ضمير متصل عائدا الى  
مؤنث. طلقا كالشمس  
طلعت وشذ قول بعضهم قال  
قلانه وأما قوله ولا أرض  
أقبل انقالها \* فضرورة  
(ويجوز الوجهان)

(ق) العامل اذا أسند الى  
(بحار التأنيت الظاهر)  
المتصل (نحو) طلعت أو طلع  
الشمس والمنفصل (نحو) قد  
جاءتكم موعظة) ونحوه قد  
جاءكم بيته وكلامه فى  
الشرح يقتضى ان التأنيت  
فى هذا أرجح وكلامهم  
صريح فى خلافه كما ستراه  
(و) الثانية (ق) العامل  
اذا أسند الى حقيق التأنيت  
(المتفصل) من العامل بغير  
الان (نحو) قامت اليوم هند  
(وحضرت القاضى امرأة)  
ونحوها جاءك المؤمنات  
وفوه

ان امره اغره منسكن واحدة  
وخرج بقوله الحقيقى غيره  
نحو طلع اليوم الشمس فترك  
العلامة أحسن الظاهر الفضل  
الحقيقى على غيره قاله  
الدامينى فى شرح القسطل  
تقلا عن النخاعة ثم قال والذي  
يظهرلى خلاف ذلك فان  
التكباب العزيز قد كثر  
فيه الاتيان بالعلامة عند  
الاستناد الى ظاهر غيره  
الحقيقى كثره فاشية فوقع فيه  
من ذلك ما يثبت على ما ترى

عجز بيت لعامر بن جوين الطائى صدره \* فلا مزنه ودقت دقاها \* وانظر الكلام  
عليه فى التصريح واعلم ان الهاء السبكية ذكر فى عروس الافراح ان من اخراج  
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكريه المؤنث وعكسه قال فالاول تفخييمه ونحو  
فن جاء موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكريه كقول مؤنث مجازى ومنه ولا أرض أبطل  
اباها لانه اراد تفخيخ الارض فعبر عنه بما يعبر به عن السكك وبذلك يخفى لك انه  
لا ضرورة فى البيت لانه انما يكون شاذ اذا اريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير  
الغائب منه كرافل يتأمل (قوله أى الحاق العامل بالعلامة) الظاهر الحاق العلامة  
للعامل ولعله اراد ذلك قلب (قوله والالحاق أرجح فى جميعها) فى الدامينى ان  
الحذف احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كذوف وجميع المد كرجال بالاف  
والقاء العاقول وغيره كطلحات ودرهمات لكن تأنيثها بالتأويل وهو كون كل  
منها جماعة (قوله اذا أسند الى حقيق التأنيت المتفصل الخ) دخل فيه المتفصل بمن  
وقال المصنف فى حواشى الاقضية لوقيل ما جاءنى من امره هل يجوز الفصل بمن قال  
الوخشبرى فى قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا يمينه من قرأ الى ما فعل ان النجوى  
تأنيثها غير حقيق ومن فاصلة أو على معنى شئ من نجوى انتهى رأ قول محل النظر  
انها هو اذا كان المتفصل بمن حقيق التأنيت كما مثل المصنف والنجوى ليست  
كذلك فكلام الخشبرى ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة فى الآية فى التذكريه  
للفصل بمن ولا التأويل لان مجازى التأنيت يجوز فيه الامران وسياق جواز  
التذكريه فى مثال المصنف لا لفصل بل لارادة الجنس ودخل المتفصل بالباء فى مثل  
كفى من تدوتهم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكريه بى ما ذى كان المؤنث  
الحقيقى المتفصل منفولا من اسم مذكر كمالوسمى أثنى زيد قال الجاسمى ينعين  
الاثبات دفعا للالباس وفيد العمام بما اذا تم قرينة على التأنيت ونحو جاءنى  
اليوم زيد التكريرة فلا يجب التأنيت قال شيخنا وقد يقال القرينة فى هذا المثال  
مؤخرة والمطاول دفع الالباس من أول الامر (قوله ان امر الخ) صدر بهت بحجزة  
\* بعضى وبعدك فى الدنيا مغرور \* والشاهد فيه لما هر كنهانه بتقدير غيره ممكن  
امر أو واحدة وقد مره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التأنيت مجازى  
هذا وقال ابن سيده اراد لغرور جدا ولولا ذلك لم يكن فى الكلام فائدة لانه قد علم ان  
كل من غرور ومغرور وأى فائدة فى قوله لغرور وانما هو على ما ذكرنا فسرنا (قوله  
والذى يظهرلى الخ) ان كان ما ذكره أولا فى المحترز منقول الاثمة أمسكا

موضع وقوعه مما ركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة ونحو تحسين موضعها وكثيرة  
أحد الاستعمالات دليل على أرجحية فبني المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة فى ذلك أحسن انتهى  
ورافق مقتضى عبارة الشرح والمالية هو المشار اليها (بقوله أو المتصل) بعامله كما

الجواب ان كثرة الاثبات في القرآن لعله لاقتضاء الحال ايها (قوله في باب نعم  
وبئس) انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس)  
أي والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي وهذا يقتضي ان كل فرد حقيقي التأنيث  
اذا قدمه الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل  
وصاروا مشبه بمخافه جنسهم وليس من ذلك ما قام من امرأة وان كان في معنى ما قام  
أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد بهما الجنس بل المراد واحدة  
والعموم لاجتماع من الثاني قاله الشاطبي وقال قبل ذلك اذا قلت ما قامت امرأة فلا  
يد من التاء بخلاف ما قامت من امرأة فأنبت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس  
وقال المصنف لا يقال كفت بهذا بل تعين كفي فانظر الفرق بين الباع من الزائدة  
وفي الرضى التوبة بينهما في جواز الأمرين وأقول مران وجوب التذ كبر خاص  
يكفي في كفي بهذا وروجه وبه يعلم الفرق بين الباع من وان التوبة بينهما  
مطلقا لا تصح ونقل المصنف في التعليل عن ابن عصفو وان الاكثر في المؤنث  
المقرون من الزائدة أن لا تحقه علامة التأنيث لانها لا تدخل الا في ما يراد به الشيء  
وعجم الجنسية والظاهر خلاف ذلك لان التاء التي ان المراد بالها لام الحقة ولا  
شأنه ما مر في بحث خبر المبتدأ ان الرابطة قد يكون العموم كز يد نعم الرجل لجواز  
أن يراد بالعموم صدقة على المبتدأ لا شموله للمبتدأ والغيره بقى ان الحكم لا يختص  
بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تشبيل المصنف والاشارة  
كالألفية نعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاسناد الى الضمير المميز بكرة  
مؤنثة نحو نعم امرأة هند كاصرح به السيوطي وقال ابن أبي الربيع لا يلحق استغناء  
بتأنيث المضمر (قوله اذا أسند الجمع) المراده كما يعلم مما يأتي ما يدل على جماعة الجمع  
الصبيغ واللام يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع (قوله فائدة حسنة) قال ابن جني اذا  
أثبت الجمع العاقل اعترض البنية الضمير مؤنثا وان ذكرته اعترض البعذ كرا تقول  
قامت الى حال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم (قوله نحو قالت الاعراب) الصحيح انه  
اسم جمع (قوله أم مؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات نحو قال  
الهمود لان الجازي الطاري أزال حكم الحقيقي كما أزال التذ كبر الحقة بقى في رجال  
(قوله أم اسم جمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه  
قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص  
بالمذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كاللات واللاتي لكن في الشاطبي انه يجوز في اسم  
الجمع المبني الوجهان ممثل بذهبت للذون وذهب للذون وفي الاوضعي في الجواب  
عن التذ كبري اذا جاءك المؤنث ان التذ كبري جاءك للامسأل ولأن الاصل

(في باب نعم وبئس) وذلك  
نحو (نعمت) أو نعم (المرأة  
هذه) قالت أئيب على مقتضى  
الظاهر والتذ كبر على  
ارادة الجنس اذ ليس المراد  
امرأة واحدة بل المرأة  
الجنس فدحوه أو ذمعه  
محموما ثم خصوا من أرادوا  
مدحه أو ذممه بما غلب ذكره  
مستثنى (و) الرابعة (في)  
العامل اذا أسند الى  
(الجمع) سواء كان جمع  
تذكير أو تذكير (نحو قالت  
الاعراب) أو أثبت كقامت  
الهمود أو اسم جمع كقامت  
النساء

النسب المؤنثات أولان آل مقدرة باللاق وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاق اسم جمع مبنى (قوله اسم جنس) أي جبهى بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيد في الجمع بالثبوت وأطلق في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فهم ما كالجمع وفي الرضى كلامه بتعين مراجعته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت جبهى بأن التأويل بالجماعة في التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكور وان بالجمع في التذكير عند الاسناد اليه يجري عند الاسناد الى ضمائرهما من غير فرق فلا وجه لاقول بأنه يلزم على طرد تعديل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث الاسناد اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفردة مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ في فرد مؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذي اذا أغنى عن الذين كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذي استوفد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذي مخفف الذي يحذف الذون لم يجوز افراد الضمير انما ند اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ جماعة اذا أسند الى ضمير فمخو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما شرنا اليه وانه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا التأويل به بجماعة مخو واذا الرسل أقيمت وضمير الغائب قليلا لتأويلهم بواحد منهم مخو وبالبدوننا اسدية يحفظوننا اذا الاسد واحد منهم مخو أحسن القتبان وأنبه ومنه وان اسكم في الانعام اعبر بفسقكم عما في بطونهو يعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد فعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة مخو واذا النجوم انكدرت أو الغائبات مخو فابين أن يحملها وفعلت ومخو أولى من فعلن ومخو باكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس (قوله الاحجبي التهجيم) هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذلك الجمعين أو المراد به ما يشمل المحققين ما ظاهر كلام الشارح حيث قال وتضية هذه العلة جواز الوجهين في تخويل البنون ان المراد من ما يشمل المحققين ما حدث لم يتغير واحده لا مطلقا وهو شمل كل فقد صرح الدماميني بان الواجب ان حكمه جواز لحوق العلامة بواحدكم واحده امتناع لحوقها وأمر فيه بالتأمل وصرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شرطه وقال أيضا ما حاصله ان الجمع السالم اذا لم فيه تغيير الواحد وليس فيه شرطه كالرضين

أو اسم جنس سكرونت  
التجوز التأنيث في ذلك على  
التأويل بالجماعة  
والتذكير على التأويل  
بالجمع ولا يستقيم من الجمع  
(الاحجبي التهجيم) المذكر  
والمؤنث (فكمه فرديهما)  
أي في التذكير والتأنيث  
فيجب التذكير على الأصح  
في (تخو قام الزيدون) عما  
هو جمع لذكركم السالم كما يجب  
في (تخو قام زيد) لان سلامة  
نظمه تدل على التذكير وتضية  
هذه العلة جواز الوجهين

وعز من وسمن جاز فيه الوجهان فقول مقتضى سستون ومضى سستون وذهب  
 الذنون وذهبت الذنون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف وائاء نحو لهات  
 حكم الاء معه التخيير ومن ذلك عند الناظم يعني ابن مالك بنون وبنات فانما  
 لم يسلم فهم بما بناء الواحد (قوله في نحو جاء البنون) أى من كل ما لز في تغيير  
 الواحد أو غلب قل بعضهم وقضيت أيضاً ان نحو المظنين والقاضين يجوز  
 فيه التانيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور  
 البصريين) وقال الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتانيث ودليلهم  
 ورد في التوضيح (قوله واستثنوا) أى جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع  
 الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشككة وأشكل منها قول السيوطي أوجعا  
 بالالف والتاء لذكر معنى يستوي فيه الحالق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت  
 الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت  
 الهندات الاعلى لغة قال فلا ياتى فأنظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز  
 الوجهين واعتبر التانيث فقط في وجوب الحالق الا انه عل بسلامة نظم واحده  
 ولا يتخالف ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يجيزون  
 الوجهين في الجمعين من غير استثناء شيء أصلاً وان جمهور البصريين يوجبون التذكير  
 في جميع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف الحقيقي ويوجبون  
 التانيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحدهم وثباتاً حقيقياً سامعاً التغيير  
 أيضاً وما عداه من مذكر حقيقة أو حكماً أو مؤنث حقيقي متغير أو غير حقيقي  
 مطلقاً يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين في  
 المغير جوازه ما في حملات وهو غير بعيد لان ابن الحاحب وأتباعه يجوزوا  
 الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جميع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدها  
 ما يكون لمذكر حقيقة أو حكماً نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر  
 ووجهه ثم قال والثاني يكون للمؤنث المجازي التانيث نحو تورات وخطوات فجواز  
 الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضاً ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التانيث  
 نحو الهندات والزيبان وظاهر اطلاق النظم الخ (قوله في حكمه) أى كل واحد  
 من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق  
 في المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون في نسخة تحرير أو  
 اختلاف **وفائدة** قال أبو حيان افرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر  
 الاسماء قال وهذا من أحسن ما يذكر به عن التذكير في قوله فلما رأى الشمس  
 بازغة قال هذا ترى فأشار بلفظ المذكر حكايته لقول إبراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال

في نحو جاء البنون انتغير نظم  
 واحدهم به سرح بعضهم  
 بل نقل الشاطبي الاتفاق  
 على ذلك (ويجب التانيث  
 في نحو قامت الهندات)  
 شياء وجمع مؤنث السالم كما  
 يجب في نحو قامت هند وهذا  
 مذهب جمهور البصريين  
 وصححه الرازي وغيره  
 واستثنوا منه ما يكون واحده  
 مذكراً كالطلحات أو غيرا  
 كبنات فحمله حكم جمع  
 التذكير ونقل الشاطبي  
 الاتفاق على ذلك أيضاً في  
 الصورة التانيث

فلم نعم التأنيت في نحو  
ما قامت الامة مع أنه حقيق  
التأنيت أشار الى دفعه بقوله  
(وإنما امتنع في التثنية) أن  
يقال (ما قامت الامة)  
تأنيت الفاعل (لأن الفاعل)  
في الحقيقة ليس هو ما بعد  
الاول وانما هو (مذكر  
محذوف) والفاعل مسند  
اليه وما بعد الابدل منه  
والقدير مقام أحد الاهد  
وقضية هذه العلة امتناع  
نحو ما طاعت الا الشمس  
وافهم كلامه جواز التأنيت  
في النظم وهو مذهب  
الاخفش كقول الشاعر  
ما برئت من ربه وذم  
في حربنا الابنات العم  
وقضية كلام الالفية  
والتههيل جوازه في التثنية  
وصححه المراد بقوله وصرح  
المصنف في الشذور  
بمرجوحية ومنه قراءة أبي  
جعفر ان كانت الاسمية  
واحدة بالرفع وحذف الفاعل

شخصنا وأحسن منه انه ذكر مرعاة الخبر وأعتبرارا الكوكب (قوله ولما كان هنا  
مظنة سؤال) لا داعي له سوى أن فيما استعمل هنا غير ظرف الكونه اسم كان من فروع  
المحل والخبر مظنة سؤال لانه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال انما  
اسكان مؤخر اول وجه لانه عاد ذلك فان تقدم الخبر خصوصاً بالطرف مما اشتهر  
(قوله لان الفاعل الخ) قضية هذا التعليل ان الفصل بغير المعنى أدوات الاستثناء  
كالفصل بالاول ولا ينافيه ان غير مثلاً مذكراً لانه يكتب التأنيت من المضاف اليه  
(قوله وما بعد الاميل منه) هذا البديل يخاف سائر الابدال من وجهين الاول عدم  
احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوده في بدل البعض لان الاستثناء  
المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائماً مقام الضمير  
والثاني مخالفة للابدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتساق في غير باب  
الاستثناء (قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيت في نحو ما قامت  
ما ذكره مما المسند اليه فيه مجازي التأنيت أخفى من امتناعه في نحو ما قامت  
الاهند حتى احتاج الى أخذه من تعادل ذلك ولا ينبغي ما فيه لانه اذا امتنع التأنيت  
فيما أسند الى الحقيق التأنيت امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى (قوله ما برئت الخ)  
الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل نبات وهو جمع تكسيرة فليس نحو قامت  
الهندات مما يقوى حجة الاخفش لا مما يردعها كما ظن لانه اذا جاز في المكسر  
التأنيت جاز في السالم بالاولى كما عرفت آتفاعلى انه ينبغي أن يقول وليس نحو  
ما قامت الاهدات ليكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المراد الخ) وجهه  
أن يقدّر الفاعل المحذوف مؤنثاً عاملاً لا مثنى وغيره كنبات في البيت وصحبه في الآية  
وفي شرح الشذور ويجوز التأنيت باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع  
فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لانه ان القسم المعنى في مفهوم  
الفعل فانها تحتاج الى الشاعل المخصوص الغير المعلوم لا لاجل الحدث (قوله  
لا يعنى وفي) أمّا التي يعنى وفي فلا ترداد الباء في فاعلها نحو كفت هذا بها ومنه  
قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال (قوله ويضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضاً

في هذا جاز مطرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر (في نحو وأطعمهم في يوم ذي مسغبة يتيماً) فاعطام  
مصدر وفاعله محذوف والتقدير وأطعمهم يتيماً بالإضافة الى الفاعل (و) كحذفه في باب التنبية عن الفاعل (نحو  
قضى الامر) أسله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (أجمع بهم  
وأبصر) أي بهم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأسله أفعال بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في  
بابه لم يكن الما غير الصيغة فمرفوعه للظاهر انك وبه على صورة الامر في بيت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما يثبت  
في فاعل كفى التثنية وفيه أنه ربه ماضٍ بطرد حذف الفاعل فموا يضاف اليها فاعل فعل الجماعة لا يثبت  
بالتثنية واصر بن باز يدون واصر بن ياهند كافر في محله (ويتمنع) حذفه (في غير من)

وذلك لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ فذلك واضح والافوه غير

مستقر راجع الى ما ذكر  
كأنه قامت أولا دل عليه  
الفعل كقوله عليه الصلاة  
والسلام ولا يشرب الخمر  
حين يشربها أى لا يشرب  
الشارب وحسن ذلك تقدم  
نظيره في قوله ولا يزي الزاني  
أولما دل عليه الحال أى  
المشاهدة فوكلا اذا بلغت  
الترقي أى بلغت الروح  
(والاصل) فى الفاعل (أن  
يلى عامله) لأنه كالجزء منه  
ولذلك سكن له آخر الفعل  
اذا كان ضميرا كراهة قولى  
أربع متحرركات وانما  
يكرهون ذلك فى كلمة واحدة  
فدل ذلك على أنهما كالسكامة  
الواحدة بخلاف المفعول  
فالاصل فيه أن يفصل عنه  
ويتأخر عن الفاعل لأنه  
فضله (وقد) يجاء بخلاف  
الاصل فى المفعول الفعل  
(و يتأخر) الفاعل (عنه)  
اما (جوارا) كفى (فخو) وقد  
جاءت فرعون النذر) وقوله  
جاء الخلافة أو كانت قد را  
(كأنى ربه موسى على  
قدر) ولا يضر فى هذا اتصاله  
بضمير الفاعل المتأخر  
لتقدمه فى الرتبة (و) اما

فخو اضر بوا القوم يضره بالقوم يضره بالقوم يضره بالقوم يضره بالقوم  
الواو والألف والياء لا تقا الساكنين وحده اذا قام مقامه حالان نحو  
فتلقه فاحر جل رجل لان أصله فتلقه فيها الناس رجلا رجلا لانهم أجتمعوا على ان  
الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه جعلنا كشي واحد ولم  
يتعاطفا وصرافيهما كرفع واحد فوجر رجل رجل بمنزلة قولك الناس مفضلين  
وبهذين والمسئلة التى زادها الشارح به ترض الحلاق قوله ويمنع فى غيرهن ويمكن  
الجواب قد بين (قوله) لأنه همدة وكالجزء من السكامة (العله) مجموع الأمرين لاكل  
على انفراد ليرد على الأول ان المسند همدة ويحذف ويتحتاج الى الجواب بأن  
المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمستدلان به صفة والصفة تتوقف على الموصوف  
والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وار جزء السكامة يحذف وقال بعضهم انما  
لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ الا ان الفعل عرض فامه بالو حذف  
لزم قيام العرض بنفسه (قوله) بل ان ظهر الخ) أى وجد حقيقة وهو ظاهر او حكما  
بان يكون معدوما فى حكم الموجود كفى صورة الحذف المقدمة ولولا ذلك أشكل  
قوله والافوه غير مستتر اذا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله)  
أى ولا يشرب الشارب) لوقال أى ولا يشرب هو أى الشارب كان أوفى بقوله ولا  
فهو ضمير (قوله) أى بلغت الروح) فيه ما عرفت قبله (قوله) والاصل فى الفاعل الخ) أى  
الاولى فباحث الوجوب عدله لم يدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به  
ن أنه اوضح لان فى لفظ الاصل لمحا إلى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة  
لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولى اقرب  
وباشترط تقدم العامل عليه تعيين الولي بالتأخر اى ان يتصل به وتأخر عنه أى يقع  
بعده حقيقة أو حكما كالاسترفان ابعده فيه حكمية كوجوده (قوله) وهذا أسكن  
الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه  
ممنوع ولهذا لم يسكن فى نحو ضربك (قوله) بخلاف المفعول الخ) لا يبنى عنه ما قبله  
لاحتمال أن يكون الاصل فى كل منهما أن يلى عامله كما قاله ابن جنى والاختش  
والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الاعم لكن قد  
يمنع خلاف الاصل فى بعضها كالنفعول معه وذلك لا يقدح فى صحة السكامة (قوله) جاء  
الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير المدد وح وأومع الواو وقد رأى مقدره من غير سعى  
والسكامة للتشبيه وما صدر به من الجمل فى محل نصب متعلقا بدور محذوف أى آتينا  
كاتبان موسى (قوله) اذ لو اخرج الخ) يؤخذ من هذا التعايل انه لو قدم المفعول على

(وجوبا) وذلك فى ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كفى فى نحو واذا تبلى ابراهيم) اذ لو اخرج  
لزم عدم الفاعل بى على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة وأما زه ابن خن



المفعول ضميرا متصلا  
بالفعل (و) ذلك نحو ضربني  
زيد اذ لو قدم والحالة هذه  
لا تفصل الضمير مع تأتي  
اتصاله وهو لا يجوز الا فيما  
استثنى الشائبة أن يحصر  
الفاعل بانما نحو انما  
يخشى الله من عباده العلماء  
أو بالاعلى الاصح نحو ما  
ضرب عمر الا زيد (وقد  
يجب) ذلك الاصل الذي هو  
ايلاء الفاعل لعمله (وتأخر  
المفعول) عنه وذلك في ثلاث  
مسائل أيضا أحدها أن  
يكون الفاعل ضميرا متصلا  
بالفعل (كقصر بت زيدا)  
اذ لو قدم على الفاعل  
لا تفصل الضمير مع امكان  
اتصاله ولا يخفى عليه أن  
تأخير المفعول انما يجب  
اذا كان ضميرا متصلا أيضا  
والا فتقديمه على عامله جائز  
كما صرح به في الاوضح  
واعترض فيه على ابن مالك  
بأن كلامه في الاقضية بهم  
امتناع التقديم الثانية أن  
يجوز التباس أحدهما  
بالآخر لعدم ظهور الاعراب  
وعدم قربته غير أحدهما  
عن الآخر سواء كانا  
مقصودين أم اهي اشارة  
أم وهو ان المضامين الى ماء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامى غلامى

الفعل لم تمنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول  
وجب تأخير الفاعل ولك في المفعول التقديم على الفعل والتوسط بينهما بين الفاعل  
انتهى المراد منه واعتراض على جده في الاوضح حيث عد هذه الصورة ضرورة  
الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد قال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره  
أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله  
يوم لا تنفع الظالمين معذرتهم وهل اذولا يمنع ان من التقديم علم ما وعلى الفعل فقط  
وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أى والفاعل ظاهرا ذلوا كان  
ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كسابقى وخرج بقوله متصلا نحو ضرب يدا  
ابن اتمان الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله ان يحصر الفاعل بانما) ان قلت المحصور  
هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه قلت اذا حصر الفعل  
الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أى من وقع منه ذلك  
الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل في كلامه مفهومه أى من وقع منه  
الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالحكم كونه محصورا هو الامر الكلي ولم يؤخر بل  
الذى أخر فرد لا ناقول تأخير فرد تأخير له لا لتأخذه به مع ان المراد بقوله ان  
يحصر الناعل انه لم يوجد غيره والذى لم يوجد غيره هو بعينه الذى أخر وتقدم  
عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح)  
مقابله ما ذهب اليه الكسائى وبجته ورد ما نطلب من التوضيح وشرحه (قوله  
اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أى المفعول  
(قوله أيضا) أى كالفاعل أى ولا حصر فى أحدهما كما في الاوضح به يعلم ان  
الشارح قصر في عبارته (قوله والا) أى وان لم يكن ضميرا متصلا بان كان ظاهرا  
كفى مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا متصلا أيضا نحو  
ما ضربت الابنك وليس مرادا كالا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعتراض  
فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه حذف الواو مع معطوفها والتقدير  
ان انصرف الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الاشائى أى بالنسبة الى التوسط بين  
الفعل والفاعل أو يحتمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب  
عن المصنف هنا (قوله الشائبة أب يخاف الخ) انما لا يجوز في هذه الصورة تقديم  
المفعول على العامل ولا اليس بالفاعل لا نه لا يتقدم ثم لا يلتبس بالابتداء كما قاله  
الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكتب بقوله ولا قرينة لان  
القرينة لا تشمله اذ هي أمر يدل بالوضع وان يؤتى في هذا (قوله سواء كانا) أى  
الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغي أن

أوهذاذاك أو من في الدار من (٧٣) على الباب فيعين في مثل هذا كون الأول فاعلا والثاني مفعولا خلافاً لـ

الحاج محتجاً بأن العرب تغيبن  
تصغير عمرو وجمراً على محير  
وبأن الأفعال من مقاصد  
العقلاء وبأنه يجوز ضرب  
أحدهما الآخر وبأن  
تأخير البيان لوقت الحاجة جائز  
عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح  
وبأن الزاجي نقل الاتفاق  
على أنه يجوز في نحوفا  
زالت تلك دعواهم كون تلك  
أفعالهم ودعواهم خبرها  
و بالعكس (تخلاف) ما إذا  
وجدت قرينة لفظية  
أومعنية فلا يجب التأخير  
بل يجوز التقديم (نحو)  
أرضعت الصغرى الكبرى  
وضربت موسى هدى  
الثالثة أن يحصر المفعول  
بأنها نحو وإنما ضرب يزيد  
جمراً أو بالأعلى الأصح نحو  
ماضرب زيد لا جمراً (وقد  
تقدم المفعول على العامل  
والفاعل أما جواز نحو  
فريقاً هدى) وفريقاً حق  
هائم الضلالة وأما جواز  
وذلك في مستثنين أن يكون  
له صدر الكلام (نحو) إنما  
تدعوا) فأما اسم شرط  
مفعول مقدم تدعوا ووط  
صلة تدعوا وجمراً وبأن كل  
منهما عامل في عامله من

يزيد أم محتجاً في وليس في عبارته أو ليقال أنها المنع الخ لو هذا أو بقى نحو ضرب سيدي به  
سيدي به والذي قائم بوجه أو هذا أو غلامى أو عيسى ولو كان أحدهما اعتراضاً مفعلاً  
والآخر اعتراضاً ظاهراً وهذا ليس نحو ضرب سيدي سألني (قوله محتجاً بأن  
العرب) ما ليحج به من الإوجاه الأولى مبنى على عدم الفرق بين اللبس  
الموجود هنا وهو أن يسبق إلى أنهم خلاف الراود بين الأفعال وهو أن ينف  
الذهن فلا يحكم شيئاً وأما الوجه الخامس فضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافاً  
و بتسليمه فليس في اللبس فيه محذور إذا مصادق اسم زال وخبرها واحد وليس  
مختللاً في تخالف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الأعراب الظاهر في  
تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف عيسى واتصال ضمير الثاني بالأول نحو  
ضرب فقام موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنو يتفان العقل  
يدرك أن الموضع المكبري (قوله وضربت الخ) مثال للقرينة اللفظية وهي اتصال  
علامة الفاعل المؤنث بالفاعل ولا يرد أن القرينة أمر يدل بالوضع واتناء موضوعة  
لتأنيث المستند إليه فكيف تسكون قرينة لفظية لان اتناء موضوعة لتأنيث مطلق  
المستند إليه لا لتأنيث هذا بنحوه (قوله أن يحصر المفعول الخ) فيه ظهير مأمور وأما  
وجوب تقديم الفاعل على المفعول المحذوف فلا تلاؤم آخر انقلب المعنى المراد كلاً  
يحيى قال الولي عبد الغفور وهو ظاهر إذا كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا نحو  
ماضرب أحد الأزيد وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضمراً به قل  
العصام قلت فيما إذا كان الفاعل عاماً لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه إذا  
أبقى الفاعل على عموميه لبداهة كذب حصر ضارية كل أحد في زيد والكواذب  
لا يبالى بها ولا تدخل تحت التصدد والقصد الصحيح من المثال المذكور ماضرب  
أحد من الجماعة المحتملة التي تخص مقام الأخبار العام بها وحينئذ يصح أن  
يكون زيد مضمراً بالغدير وأما دعوى ظهوره فيما إذا كان الفاعل خاصاً فذهول  
يجب كيف هو ولا يصح في مثل ما خلق الله تعالى على أحسن الصور الأيواف  
لا يصح أن يقال فيه المقصود وحصر خاتمة الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون  
يوسف مخلوقاً غير الله تعالى فيفتح بالانقضاء ثباتي فيه الامثلة منسلة ودفع  
الاشتباه أن المراد يجوز كون المفعول معه ولا فاعل آخر الجواز بالنظر إلى  
الهيمية التركيبية فإن هيئة التعمير في المثال المذكور تقع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا  
المفعول ولا تقع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولاً لغير هذا الفاعل والمنع إنما  
بأن في فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز (قوله على الأصح) مقابله  
قول البصر بين والكسائي واخترنا وابن الأنباري يجوز تقديمه مع لا ما نظر

جهتين مختلفتين الثانية أن يقع عامله

التوضيح وشرحه (قوله هذا الجزء الخ) انما وجب التقديم حينئذ لئلا من أن  
 ظهر الفاعل أما (قوله في جواب أما) أى الظاهرة أو المستدرة كما أشار إليه بالمتأين  
 (قوله غيره) أى المفعول وقوله مقدمت متصوب احتراز عما إذا كان للمفعول  
 منصوب غير المفعول مقدم على الفاعل يكتفى بالنصل بذلك المنصوب ولا يجب  
 تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو أما اليوم فما ضرب زيد أو مفعولا  
 آخر نحو اما درهما فاعطيت زيدا أو حالا نحو أما مجردا فاننا سار بك أو مفعولا  
 مطلقا نحو أما ضرب الأمير فاننا سار بك أو مفعولا له نحو أما تأديبا فاننا سار بك  
 والاضابط صادق على نحو أما زيدا فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال  
 ولم يحصل الفصل بين اما والباء شئ آخر كان أولى وانما حمل ما بعد الفاعل قبلها  
 لانها ليست في مركزها الاصل بل مؤخره من تقديم (قوله أو مضمرة) أى مستتر  
 أو بارز (قوله امامه الخ) خرج مائه آل وليست مائة نحو والله الذى (قوله  
 مذكور في الطولات) فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله  
 وانعم دار المتقين الخ) ان قات المتقين جمع مقق والمتكبرين جمع متكبر واللام في  
 اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كان بمعنى الحدوث اماماهو بمعنى الثبوت  
 فكما صفة الشبهة آل فيه لا يعرف لا يقال المصنف لم يقل مضاف للعرف بأل ليتجه  
 السؤال بل لماهى فيه وذلك سادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة  
 لم تكن الاضافة لماهى فيه بل لنفس آل ولوقال مضافا للعرف بأل كما عبر أولا بقوله  
 امامه فبال كان أولى ليخرج مامر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل في  
 كلام المصنف بأن يجعل المعنى او مضافا لماهى فيه ولو بواسطة (قوله قد دخل في  
 الاخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه آل كقوله

\* فعم اخو الهيماء ونعم شهابا \* قال الله ما بيني فان قلت هذا وان كان  
 بعضهم اجازة قياسا فان الذى يحمله الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت  
 الذى اجازى الاضافة \* الواهب لائمة الهجان وعيدها \* قياسا بلزومه ان  
 يعجز هذا انتهى وقد يفرق بأن نحو وعيدها تابع لما فيه آل ويعترض في التابع  
 ما لا يعترض في غيره (قوله مقردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم جليس قوم  
 عمرو (قوله أو مؤوّل) أى على جعل ذلك الخصوص والفاعل مضمرة حذف تفسيره  
 (قوله فقال في البسيط الخ) قال الشهاب القاسمى فيه أمران الاول انه يبنى في

في كبر والحاصل أن لفاعل  
 ثلاث حالات تأخره جوارزا  
 أو وجوبا وتوسطه وجوبا  
 وللمفعول أربع حالات تأخره  
 وجوبا وتوسطه وجوبا  
 وتقدمه علم ما وجوبا وعلى  
 الفاعل جوارزا ويوجد في  
 بعض النسخ (وان كان  
 الفاعل) العامل في الفاعل  
 (نعم وبش فافعال) اما  
 ظاهرا أو مضمرا فالظاهر  
 يجب أن يكون (معرفا بال  
 الجنسية) على أحد القولين  
 أو العهدية على القول  
 الآخر والقول بأن الجنس  
 حقيقة أو مجازا أو لاهد  
 انتهى أو الشخصى مذكور  
 في الطولات (نحو نعم العبد)  
 انه أو اب وبش الشراب  
 (أو مضافا لماهى) أى آل  
 الجنسية (فيه نحو ونعم  
 دار المتقين) وبش مقوى  
 المتكبرين أو مضافا الى  
 مضاف لماهى فيه كنعم  
 ابن أخت القوم وبش  
 ابن غلام الرجل واشترط  
 كبر الظاهر بأل أو مضافا  
 لماهى فيه هو القالب كما

قال المراءى قدسكى الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بهم النكرة مفردة ومضافة  
 وأجاز الحمى أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوابت وهذا ونحوه مما يوم  
 ظاهر أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ ومؤوّل وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعلتهما  
 وأما من يرى أنها قال صاحب البسيط ينبغي أن يكون ناهيا للنعم أو بدلا

الكلام في نحو نعم رجلا لا يبدو ويحتمل أن يقال إن رجلا لا يتميز عن النسبة التي  
تضمها أنهم بمعنى المدح أو أي المدح ومن جهة الرجولة زيد ويحتمل أنه حال  
والثاني أنه قد أسما ذلك في نعم الرجل جمل الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي  
بنعم الولد أي ما هي بالممدوح الولد فلهذه هم يروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه  
بالرفع فلهذه منطوق عما قبله أو تابع على المحل يجعل البارزائدة في الخبر أو المبتدأ  
وكذا يقال في بنس العبر ولا ينظر ماذا يقال في قول الرازي  
صحيح الله خير يا كرم \* بنعم طير وشباب فاخر

فانه ان جربير لم اتبع نعم بذكره اذ لا تقدير حيثذا المدح طير امكنه لا مانع  
من ابدال التكررة من المعرفة ويحتمل ان جربير مضافة نعم اليه وبنعم بدل من خير  
انتهى والذي نقله عنهم أبو البقاء في البين ان ما بعده نعم وبنس مرفوع مما كما  
يرتفع بالمدح والمذموم وعليه لا اشكال (قوله مستترا وجوبا) فلا يبرز في تنزيه ولا  
جسم خلافا للتكررين ونحو نعم ارجلين ونعم ارجلا شاذ ذلك من أحكام هذا  
الضمير ومنها انه لا يتبع شي من التوابع المشبهة بضمير الشأن في قضائهم ما تعظما  
لمعناه وانما نحو نعمهم هم قوما أنتم فشاذا وما التمييز فيجوز وصفه بنحو نعم رجلا صالحا  
زيد بنقله أبو حيان عن البسيط (قوله بقرين) بشرط أن يكون ذكره عامة فلو قلت نعم  
شمس هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفردة في الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم  
جاز قل ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديره على نعم وبنس  
(قوله قابل لأل) لانه خلف عن فاعل مفروق بما فلا بد من صلاحية لها فلا يقسم  
بمثل وغيره وأفعال التفضيل وهذا يشكل على ما في نحوه وما هي فانها تتميز عند  
الاكثرين الا أن يقال حالت محل ما قبل آل (قوله مذكور غالبا) هو ما صححه ابن  
عصفور واختاره في التسهيل والكافية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه في \* بيان نعمت فلذا به اكتفى  
ونص سيبويه على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه فهم او نعمت شاذ (قوله بنس للظالمين  
بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالنظر وهو كذلك ولا يفصل  
بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأه رم) فطعمت من بيت نعمة  
لم نعوذنا به الا وكان سرائع بما وازرا أي خلافت بها الحما (قوله فتأمل) امرأه تأمل  
لما في العموم في الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم يدر رجلا) في الرضى ولا يجوز  
تأخير التمييز عن الخصوص وأما قوله نعم يدر رجلا فتأدر

باب النائب عن الفاعل

هكذا ترجمه ابن مالك و ترجم غيره بفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذور

أو عطف بيان ونعم اسم يراد به  
المدح أو ما أفعال الضمير  
فقد أشار اليه بقوله  
(أو ضميرا) مفردا (مستترا)  
وجوبا (مفسرا) لكونه  
مهما (بقرين) بعده قابل  
لأنه مذكور غالبا (مطابق)  
ذلك التمييز (للمخصوص)  
بالمدح أو الذم افرادا  
وتد كبر او فرعهما (نحو)  
بنس للظالمين بدلا (ونحو نعم  
امرأه رم ونعم رجلين  
الزيدان نعم رجلا الزيدون  
والخصوص بالمدح أو الذم  
مبتدأ أو خبر مقدم  
علما أو حواريات بينهما  
العموم فيما اذا كان الناعل  
ظاهرا كما مر وكذا اذا  
كان مضمرا تأمل ولا يجوز  
توسطه بين الفعل والفاعل  
ولايته وبين التمييز فلا  
يقال نعم زيد الرجل ولا نعم  
زيد رجلا ويجوز حذفه  
للدليل نحو انا واحدنا صابرا  
نعم العبد أي أوب

باب

في ذكر النائب عن الفاعل

والعبارة الاولى اولى لوجهين أحدهما ان التائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره  
والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيد ديناراً يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي  
لم يسم فاعله وليس مفعولاً لهم انتهى ونارعه الجوهرى بأن المفعول الذي لم يسم  
فاعله صار في العرف علماً بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث  
لواطاق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجاب عما قيل ان العبارة  
الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف  
الفاعل فتواضعا بالقوة وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم لانهم  
يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما  
اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا مرح أهل المعاني وعلى هذا فاعبارتهم  
أولى لانها لا تشمل غير المقصود وأما صدقها فمذموم بان كلامهم في المرفوعات وفيما  
قاله أولاً وأيده بكلام أهل المعاني نظراً ليجنى على من للمعاني يعاقب وذكري المغنى  
ليبين الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انما أخصر والثاني انما أفصح في المراد  
والعرب ينبغي أن يتجاوز الاوضح والاخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم  
لانه لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية ما قصدوا وأما الاوضح فمحملة في وجوده أيضاً  
(قوله وهو مالم) أى لنظف فيشمل الاسم المصرح بنحو ضرب زيد والمؤول بحرف  
مصدرى يستحسن ماقت أى قيا، ملكاً أو بغيره نحو لا يبالى أقت أم قدمت وقوله  
حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاسناد لادنى  
ملاسة والمراد فاعله الاصطلاحي فلا ينقض التعريف بنحو أنت الربيع البقل  
حيث حذف فاعل أنت وقام الربيع مقامه وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع  
الى ما وقوله هو تأكيده للمستتر فيه تنبيه على مكانه والضمير في مقامه يرجع الى فاعله  
وخرج بذلك بقية المفاعيل التي نعلمها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله  
بالغرض اللفظي والمعنوي فاشعرانه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب في ذلك ولم  
يخط الغرض وادخل ابن مالك له في الغرض المعنوي ليس بظاهر وان تبعه بعضهم  
ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصرح  
باسم الفاعل لأن يحذف كيف وكل فعل يجوز ذلك أن تستند الى اسم الفاعل  
المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سام ثم وهذا لا يعوزك في وقت ما  
ودفعه الدماميني في شرح التسهيل بأن التقي السبكي ذكر انه يقال جاء شئ ولا يقال  
جاء جائى وان كان الجائى أخص من شئ لان جاء مستند والمشتد اليه الفاعل ومعرفة  
المستند اليه سابقة على معرفة المستند في عرف المجى فلا يفتى في الاسناد فائدة  
والشئ قد لا يعرف بحقيقته قال ولده الهاء في العروس وما ذكره الولد صحيح ولا يرد

وهو ما حذف فاعله وأقيم  
هو فاعله (يحذف الفاعل)  
للجهل به كسرق التامع  
أو انقضت كالتعظيم  
الزخم أو من يرى أحكامه  
فغيب عنه في أحكامه  
كلها) من وجوب الزعم

عليه أني آن ونحوه هـ ر بـ ر ودعها وان لام لانهم \* فان التنكير في ذلك المعنى خاص  
وصكلا منا انما هو في جاء جائي من غير ارادة شئ انتهى أقول ارادة المعنى الخاص  
بالتنكير يمكن في كل موضع فصح قول المصنف ان الاستناد الى اسم فاعل  
المصدر لا يعوق في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى  
المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جائي فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن سابقة  
لتحصل الفائدة بل هي مقارنة فلا فائدة فيه ولهذا قال في عرف الخ أي متى عرف  
المجيء وحيد في معنى جاء علم ان هناك جائي أي شخص متصف بالمجيء وحيد فلا  
يبقى في الاستناد الى جائي فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا  
يبقى في الاستناد فائدة لان فائدة الاستناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل  
بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكن لقائل أن يقول ان أراد  
عدم الفائدة بالنسبة الى التكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع  
لا افادة نفسه لانه مستفيد بذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى  
السامع فهو غنوع لانه لا يسمع المسند اليه أولا ففي سماع التركيب يستفيد بواسطته  
الاستناد فيه ثبوت المسند افاعل تنازع يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاستناد لحصول  
المقصود منه بخلافه يحصل مجيء الا ان عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل  
انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه أولا يعني على ما فهمه عن السبكي  
من ان المراد بقوله في عرف المجيء المفهوم من المسند اليه فكأنه أخذ من قوله  
ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بحجة وانما معنى كلامه ما قررنا ثم اعترض على  
الدعوى في رعه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند  
الخاص بالنظر لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسندا آخر وهو كذلك هنا  
بأن يقال الجهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه ولا يقتضي أن يحذف لجواز أن يعبر  
عنه بأمر يشمله وصدق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم الا أن  
يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمي لم يكن  
مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه اللفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها  
لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدي ان التعبير عنه بنحو شئ أو مخلوق ولا يفيد  
اشته الا بهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وارجع انتهى  
ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته  
ولهذا أمر بالتأمل لان هذه الاستفادة التي رعم انما احصاها من سماع التركيب  
حاصلة من المستدق في سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحديث بل لو قلنا انه  
يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل تارة قوله

والتأخير من العامل أي وجوب التأخير من العامل عند جمهور البصريين قوله  
وتأنيث العامل تأنيثه أي جواز وجوده بان كان مؤنثا ولا بد نحو مريم نذلان  
الفاعل مقام الفاعل انظرا فعلى الجار والمجرور من حيث هو وليس يؤنث ولذا لم  
يستثنه (قوله من الاحكام) أي من بنية الاحكام للفاعل المذكورة في باب  
كصيرورته كالجزم منه فن للبيان لكن على تقدير مضاف (قوله احسن من عبارة  
الوضع) وهي فنوب عنه في رفعه ومحمد بنه ووجوب التأخير من فعله واستحقاقه  
للا اتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحدا من أربعة وذلك لانه أدخل به بعض الاحكام  
لانها اسنادا انزل أو شمه اليه بان أسند اليه الفعل معنى فصار هو معه كلاما تاما  
وتفاوت الاسنادين لا يضر ثم لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن  
اذ كل من الثلاثة واجب والتأنيث في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل  
ومحمد بنه لكن يرد على عبارته هنا انه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع  
باسم الفعل وبالظرف والمجرور والامثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ولا يرتفع  
التأنيث الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المخل خلافه وان اذ أقدم  
الفاعل سار مبتدأ ولا يلزم في التأنيث ذلك لانه اذا كان ظرفا أو عديلا لا يكون  
مبتدأ اذا تقدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غير مدغم وجوده  
ولا يمنع تأنيثه مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختيار يرد  
الرجال والاصل اخترت زيدامن الرجال والجمهور على المنع (قوله وهذا التأنيث  
الح) ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو أعطيت زيدا دينار واضارب زيدا عراجا حتى  
أن بعضهم يجوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع راشدة  
شبهه بالفاعل في توقف تدفق العمل عليهم ولأن غير المفعول به انما ينوب بعد أن  
يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ولا يلزم تقديم  
الرفع على الاصل بالاموجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه  
ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التسليم به اذ لا مانع  
من التسليم بالمجاز مع امكان التسليم بالحقيقة ثم لا يظهر لكون الاسناد الى المفعول  
به حقيقة والى غيره مجاز وجمهوره وجهه وذكر الاسناد المفقود ما يقتضي ان الاسناد  
الى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذو هب الصنفون  
وتبعهم ابن مالك في سبيل المنظوم الى جواز تأنيثه غير مدغم مطلقا والاختصاص بشرط  
تقدم التأنيث (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع تأنيثه زمان ومكان اذا  
لم يختصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله صم رمضان) ظرف زمان متصرف  
مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامر) ظرف مكان متصرف مخصوص

والتأخير من الفعل  
واستحقاقه للاتصال به  
وتأنيث العامل تأنيثه  
وامتناع حذفه وغير ذلك  
من الاحكام للفاعل وهذه  
العبارة لعدمها أحسن  
من عبارته في الوضع  
(مفعول به) اذا وجد هو  
التأنيث عنه بالاصالة ولهذا  
لا ينوب عنه غيره مع وجوده  
نحو وقع الامر كما ينبغي من  
قوله (فان لم يوجد) في اللفظ  
(ف) ينوب عنه (ما) أي الذي  
أو نفي (اختص وتصرف  
من ظرف) زمان ومكان  
نحو صم رمضان وجلس  
امام الامر والمتصرف  
نحو ما يستعمل في الظرفية

بالإضافة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها (قوله أو غيرها) كالوصف  
 نحو سبر وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقتدر كما  
 يأتي في المصدر لأن الفائدة تحصل بالوصف إذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف  
 وانما يدل على إطلاق المكان والزمان التزاما في الأول ووضع في الثاني ويمتنع نيابة  
 نحو عندك وبعك ونحوه وعوض لانها لا تصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفعت  
 وعن الانقش نيابة غير المتصرف مع بقائه على النصب (قوله غير تعليل) وذلك  
 كاللام والياء ومن لان الجورر بها مفعول لاجله والجمه ور على منع نيابة خلافا  
 للانقش وعلة المنع كإقال الخفاف ان المفعول لاجله مبنى على سؤال فكأنه من  
 جملة أخرى وهذا يعطل منع نيابة الحال في كون الجورر بحرف تعليل مفعولا له  
 عند الجمه ور نظر لانه لا يوافق المفعول عنه وانما هو مذهب ابن الحاجب هذا  
 ولا يرد على منع نيابة الجورر بحرف تعليل قوله \* يغضى من مهابة \* لان النائب  
 ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام  
 الغرض بل لا بد أيضا أن لا يكون الجورر به في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في  
 المغني بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعاقبا محذوف حالا أو صفة وأن لا يكون  
 علة نحو خرج لا كرام محمرو وكان من حق الشارح أن يضم مثله الحال والصفة  
 الى قوله بحرف غير تعليل فان اقتصره على ذلك يوهم جواز نيابة الجورر التعاقبي  
 محذوف على أنه صفة أو حال اللهم الا أن يقال انما امتنعنا نظرا لاصلاحها في الحقيقة  
 قال شيخنا ولم يبين كونه متصرفا يدفهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص  
 وهو محتمل نظرا فقد صرح الرضي بما نصه وكذا يشترط الفائدة المتحددة في كل  
 ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضربت شيئا وجلس مكانا أو زمانا أو في موضع لان هذه  
 الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متحددة في ذكرها انتهى فإمل محموم قوله  
 وكذا اشترط الفائدة المتحددة في كل ما ينوب الخ مع تنبيهه بقوله أو في موضع اذ يعلم  
 منه انه لا بد من اشتراط التخصيص في الجورر كما شرط ذلك في المصدر أيضا انتهى  
 ولا يخفى ان الظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في  
 الجورر كالظرف والمصدر وفي حواشي الألفية ما نصه والجار والمجرور شرطه أمران  
 التصرف فيخرجت السبعة التي قصرتم العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة  
 اما الاختصاص بالإضافة نحو سبر أيك أو بال نحو بال رجل أو بالوصف نحو رجل  
 حسن أو بالعلمية نحو سبر يزيد أو بفتح بيد الفعل نحو سبر في طريق سيرا شيدا ولم أر  
 أحداذا كر شرطى الجار والمجرور إلا أن الناطم أخلص اشتراط التخصيص أو  
 التقييد المذكورين فتمت الظرف والمصدر والجورر ولا يرى ذلك في المصدر بل

وغيرها والمختص بالاختصاص  
 بعلمية أو إضافة أو غيرها  
 (أو مجرور) بحرف غير  
 تعليل نحو والماسقط في  
 أيديهم ومعنى كونه متصرفا  
 أنه لا يلزم الجار وجها  
 واحدا في الاستعمال كذا  
 ورر وما يخص بقسم  
 أو استثناء



والكوفيين وقال ابن مالك  
النائب المجرور مع مجروره  
وفي الارتشاف انه لم يقل به  
أحد وقال الفراء النائب  
المجرور فقط وهو بعيد  
اذ الحرف لاحظ له في  
الاعراب لا فقط ولا محلا  
(أو مصدر) نحو فاذا انفخ في  
الصورة نفخة واحدة  
والتصرف منه ما فارق  
النصب على المصدرية  
والمختص ما اختص شئ  
من الاختصاص كتحديد  
العدد وكونه اسم نوع وأفهم  
عطفا لهذه الأشياء بأنه  
لا أولوية لبعضها على  
بعض واختار في الجامع  
تبعا لابن عصفور وأولوية  
المصدر وفهم من تخصيصه  
النيابة عما ذكر أنه لا يجوز  
نيابة الحال ولا التميز ولا  
المستثنى ولا المفعول ولا  
المفعول معه ومن في قوله  
من ظرف للبيان وقد أشار  
إلى ما لا تنافي النيابة بدونه  
بقوله (و يضم أول الفعل)  
التصرف عند ارادة استناده  
إلى النائب انظروا تقدير  
(مطلقا) أي ماضيا كان  
أو مضارا عائلا أو باعيا  
مجردا أو مزيدا (وشاركه)

لا بد من كون المصدر مختصا لان أحد شرطى الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا  
من الآخر (قوله و ظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهرا لاحتمال انه غير  
بالمجرور عن الجار تسمية لكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف أو  
زائد نحو ما قرب من أحد واعلم أن هذه الأقوال تجري بها في نحو مررت برجل  
قاله المامني (قوله مع مجروره) معناه الجار ومجروره لانه الذي قاله ابن  
مالك في التسهيل فليس المجرور هو النائب بالاصالة والجار تابع له كما تقتضيه  
مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على أصالة الجار في النيابة عنه اقتضاره  
في الافية عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لو اصابته  
لم يحسن التجوز فتدبر (قوله الجار فقط) بناء على قوله ان البايع مررت برجل في  
موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرجه وصفه فلا يقال في سيره حيث  
سير حيث بل يجب نصبه وأجازة الكوفيين (قوله ما فارق النصب الخ) بخلاف  
ما لم ينصب على المصدرية نحو سبحان فتمنع سبحان الله بالصم على أن يكون نائب  
فعله المقدر على أن الأصل يسبح سبحان الله اعدم تصرفه ومثله ما الله وحناك  
(قوله والمختص منه ما اختص شئ الخ) ولو بعد نحو ضرب الضرب أي المجهود  
بخلاف المهم نحو سير سير فتمنع لعدم الفائدة فلا بد لو يوصف بمحذوف جازت  
نيابته في الغنى أجازوا سيره بتقدير الصفة أي واحد وفي نكت المصنف على  
الافية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون  
المراد الأهم فيضرب قال تعالى فمن عني له من أخيه شئ أي نوع تمان أنواع العفو  
وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين  
الاختصاص أو تقييد الفعل فلا بد عليه الآية لكن الظاهر ان حصول الفائدة  
بتقييد الفعل لا يطرر بدليل اعتد في زيد أمر وأثبت له شئ ومصرع المصنف  
انه لا بد من كون المصدر مختصا فلا يكفي التقييد في شرح الشذور وكلام يتعلق  
بالآية يراجع اليه وانما لم يكن مفعولا لانه عفا لا يتعدى الى المفعول به الا بواسطة  
شئ في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب بيدك في شئ كثير شئ  
من الدلالة على ذلك قوله مفعول به لكن ليكون بواسطة حرف الجر كان مساويا  
للمصدر وغيره في جواز الاستناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وان يكون  
حالا من شئ (قوله باو) أي الدالة على مطاق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول  
الفعل اليه بنفسه والمساويا بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) أي مع كونه في  
مقام بيان النائب والافال نص على الشئ لا يفي ما عداها (قوله انه لا يجوز نيابة الحال)  
أي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا تعبير المصدر بخالف التميز الكسافي

(نحو انطلق) واستخبر ج  
(ويقع ما قبل آخره لفظا)  
أو تقدير ان كان مضارعا)  
مجردا أو مزيدا فان كان  
مفتوحا في الاصل بقي عليه  
وكذا ان كان أوله مضموما  
في الاصل (وبكسر) كذلك  
(ان كان مضيا كضرب)  
زيد بضم أوله وكسر ما قبل  
آخره وضرب عمرو بضم  
أوله أيضا ونفع ما قبل الآخر  
وأنما الفعل الجامدة فلا يبنى  
للتائب اتفاقا وفي كان وكاد  
وأخواتهم ما خلا من ذهب  
الجمهور والجواز وعليه فلا يصح  
أنه لا يقام خبرها بل ان قلنا  
انها تعمل في الظرف أفيم  
والأعين ضمير المصدر ولم  
بتعرض لرفع التائب اذا  
كان اسما وذكر في الجامع  
أنه لا يغير اذا كان مصدرا  
ويحول اسم الفاعل الى اسم  
المفعول (ولأن في) فاء الفعل

ولا خبر كان وتوجه ذلك يطلب من محله ومبرعه وقال الاستاذ الصفوى وجاز  
عند البصريين نيابة أن فعل مضاف الى المصدر ونحو ضرب أشد الضرب (قوله معتادة)  
انظر ما معني الاعتية وادعومه وبالجملة فهو احتراز عن ترمس الشيء بمعنى رمسه  
أي ستره فانها زاد قوله لا يقيم فعلها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب  
المعروف لان الظاهر انه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتضروب) التاء في الأول  
للطلاوعة وفي الثاني لغيرها (قوله مجردا أو مزيدا فيه) فيه نظيران المضارع لا يكون  
الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف  
وكالجامد فعل الامرو والافعال المراد بها الانشاء مستندة الى التكلم أبدا كما  
قاله بعضهم (قوله وفي كان وكاد الخ) ظهره استواء بابهم ما في الخلاف وليس  
كذلك قال في الارشاف ان كان ناقصا من باب افعال المقاربة فلا نعلم أحد أجاز  
بناءه للمفعول الا الكسائي والفرأ أجازا جعل فعل في جعل زيد بفعل انتهى  
المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أي المشرذ خلافا للفرأ والجملة خلافا له  
وللكسائي (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يصح كسر كسيتين في آس واخذ  
(قوله ومعنى الاشغام الخ) هذا كلام اللامعيني وقيل غير ذلك فانظر التصريح  
(قوله بجذف حركة العين الخ) اغما حذفت حركة العين لاستقلال الكسرة على حرف  
علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلبت الواو لكونها بعد حركة تجانسها وقلت الياء  
واو الكون في الضمة ففي ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان (قوله  
حوكت الخ) صدر بيت يحزله \* تختبط الشوك ولا تشاك \* الحياكة  
النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره ورفاهه وكذا فيهما بعده والتوب  
اذا نسج على نيرين كان أصفقا واصفا قمتا تختبط الشوك ولا يؤثر في (قوله ليت  
الخ) يحزيت صدره \* ليت وهل نفع شأيت \* وشبا باسم ليت الاولى  
وجملة بوع خبرها وليت الثانية فاعل ينفع والثالثة توكيد للاولى ولا عمل لها

اليس في الثلاثي المعتل العين (نحو قال) بمعانيه واو (وباع) بمعانيه باء (الكسر  
مختلصا) نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستقلالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء  
اسكونها وانكسرها ما قبلها وسلبت الياء في الثاني اسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشعا ضما)  
تدبها على أن الضم هو الاصل ومعنى الاشغام هنا شوب الكسر شأ من صوت الضمة ولا تغير الياء اعموا هذا قيل ينبغي  
أن يسمى روماع أن الفراء قد عبره وهذه اللغة الوسطى وما قرأ ابن عامر والكسائي في قبل وغيض (والضم مختلصا)  
نحو قول رومع بجذف حركة العين وقلب الياء واسكونها وانضمها ما قبلها ومنه قوله \* حوكت على نيرين اذ تخلص  
وقوله \* ليت شبا يابو عفا شربت \* وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل  
ليس وهو ذهب سيور يرخس ابن مثل الجواز بما اذا لم يكن ليس فان حصل ليس بين فعل الفاعل وفعل المفعول  
بأحد الوجهين الثلاثة اجنبيت

والجمله معتزضية بين المؤكد والمؤكد وشيأ مفعول مطلق أى نفعاً شياً لا مفعول  
به خلافاً للعنى (قوله كبرت وعفت) والاصل باعنى عمر ووعاقتى عن كذا ثم  
بنياً للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء الاشتراكهم فى الدلالة على المتكلم بلوفيل  
بعت بالسكمر وعفت بالضم لتوهم انهم فاعل وفاعل وانعكس المرادفتين فهم ما  
الاشتماء أو الضم فى الاول والسكمر فى الثانى (قوله نحو اختاروا نقاد) يمكن  
ادخال ذلك فى كلام المصنف بأن يراد بنحو قال وباع ما اعتادت عينه وهو لا فى أو على  
افعل أو انفعول

### باب الاشتغال

(قوله أن يتقدم اسم) اراده الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال الرضى وقد  
يتوالى اسمان منصوبان لمقترنين أو أكثر نحو زيد أخاه ضربه أى اهنت زيداً  
ضربت أخاه وزيداً أخاه غلامه ضربه أى لا يستزيد أخاه ضربه  
غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواران كان الناصب المقدر متعدد العدد المشغول  
عنه فلو كان الناصب لالاكثر فعلا واحداً مقدراً لانتفىض الاعداد لاخفش كما بدت  
الشالحي (قوله ويتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضرب زيداً لان العامل لم يتأخر  
والاسم الذى عاد اليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع  
فهو مبتدأ أخبره ما قبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون وسفاهو  
هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثله المبدأ العتدون غيرها وان يكون عاملاً وان يكون  
صالحاً للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) وقال أو لاسبه  
اكان أولى لئلا ناول نحو زيد امرت به ويداد من الشغل عن الشئ احتياجاً اليه  
فيخرج المستغنى عما به يشغول يد فى الدار فأكرمه وجوز عمل ذلك العامل فيما  
قبله واللام يكن الضمير أو لاسبه شأغاله بحيث لو فرغ من الضمير أو لاسبه عمل  
فى الاسم المتقدم فيخرج ما يمنع عمله فيما قبله لذاته كعمل التهب وأفعال التفضيل  
والصفة المشبهة واسم الفعل فأن لا تصح أن تطلب المتقدم قضية ذلك ان الاشتغال  
لا يحرقى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرفع المتأخر  
فيه ذاتي ويؤيده انه لما قال فى المعنى فى بحث اذا ولا يعمل فى هذا الباب لا يفسر  
عاملاً قال الدمامنى المراد باب المنصوبات على شرطية التفسير وهو المعنى بباب  
الاشتغال انتهى فأفاد ان المرفوع على تلك الشرطية لا يسمى اشتغالا ويؤيده  
قول التوضيح فى التمهات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل كفى  
المنصوب بلكن سأتى ان الشارح يقول ان الاشتغال يجري فى المرفوعات وصريح  
به السيوطى فى التكملة وغيرها ويوافق قول التسهيل وان رفع المشغول ضمير

كجاءت وعفت مبنيين  
للمفعول فلا يجوز عنده  
السكمر فى الاول ولا الضم  
فى الثانى وخبر به فى الجامع  
ومثل قال وباع نحو اختار  
وانقاداً على عينه  
باب الاشتغال  
أى اشتغال العامل عن  
المفعول وهو أن يتقدم اسم  
ويتأخر عنه عامل مشغول  
عن العمل فيه بالعمل فى  
ضميره

شاعه الخ وحيداً فالتعريف المتقدم خاص بالاستعمال في المنصوبات والمراد  
الشارح بالعمل وإن أطلقه عمل النصب كاصريح به غيره واشترط صحة عمل  
المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لولم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ولا ينظر  
وجه الفرق والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقاً كما قررناه والخراج مسائل  
وجوب الرفع لكن الشارح ذكر انما التماذ كرت فتمه وان الضابط غير صادق  
عليها فان كانه فهم جواز العمل مطلقاً وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تاسع  
للمنافع في الاوضح وقد تعقبه غير واحد وقوابين ما لا مانع فيه ذاتي مما تقدم وبين  
هذه اسكن يرد عليهم قول الالفية

وسوفيذا الباب وصفنا ذاهل \* بالهمل ان لم يمتنع حصول

اذهوا احتراز عن الوصف الواقع صله لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا  
أن قال التقييد صحة النصب لا لكونه من الاشتغال قال المحشي وترك من الشروط  
اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه لخراج به اجلس مكانه فلا يجوز  
لان زيداً منه صوب على المعنوية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيه انتهى  
وفيه أن قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فان جلت  
لا يمكن أن يعمل في زيد وقد صرح أبو حيان بأن الصحاح انه لا يشترط اتحاد جهة  
النصب في المشغول به والمشغول عنه لان الاختشاح في الاوسط عن العرب  
أزيداً جلت منه فقل وبهذه المسئلة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون  
المشغول جازراً العمل فيما قبله (قوله أو لا يمتنع) أي لا يمتنع ضميره بأن يعمل في  
مضاف الى ضميره ونحو زيداً ضربت أخاه أو غير ذلك كافي التوضيح (قوله ليعمل  
هو) أي ان لم يمتنع مانع وقوله أو مناسبه أي ان منع مانع (قوله والمراد بالاعمال الخ)  
لا حاجة لذلك العلم به مما قبله (قوله لعدم احتياجه الى تقدير) وان استلزم كون الخبر  
جملة والاصل فيه الأفراد لانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أي اسمية  
الصدر فعلمية العجز (قوله على الاصح) مقابله قول السكاكي النصب بالفعل  
الظاهر المؤخر على كونه مانعاً غير عامل في الضمير ورد بأن الضمير قد لا يمتنع اليه  
الاجزاف الجرف فكيف يمتنع ويصحب الظاهر وهو لا يمتنع الى اليه أيضاً الاجزاف  
الجرف وأيضاً لا يمكن الانعفاء في السببي لانه مطلوب الفعل في الحقيقة فنحو زيداً  
ضربت غلاماً رجلاً يحبه وقال الفراء الفعل عامل في الاسم والضمير معا ورد  
يلزم وم يمتنع على واحد لاثنين وهكذا وهو خرم لاقواعد وقيل غير ذلك (قوله  
الامتناع) أي كالحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدرة ونحو أي ضم ضربته أولاً لانه  
يلزم على تقديمه الفصل بين أماوا الفاء ونحو وأما وقد يمتنعهم في قراءة النصب

أو لا يمتنع لولا ذلك لعدم  
هو أو مناسبه فيه والمراد  
بالاعمال هنا ما يجوز عمله  
فيما قبله ثم الاسم السابق  
بحسب الاعراب على خمسة  
أقسام ما يرجع رفعه على  
نصبه وما يرجع نصبه  
وما يجب رفعه وما يجب نصبه  
وما يستوي فيه الامران  
هكذا ذكره النحويون  
وتعهم المصنف تشرع في  
بيانها قوله (يجوز في نحو  
زيد ضربته أو) زيداً ضربت  
به أو) زيداً ضربت أخاه  
أو رجلاً يحبه (رفع زيد)  
بالابتداء وهو الراجح لعدم  
احتياجه الى تقدير (فالجملة)  
في محل رفع على أنها (خبره)  
والرابط بينهما الضمير ووجه  
الكلام حقيقة اسمية ذات  
وجهين (ونصبه بافعال)  
عامل على الاصح موافق  
لذكر كورافظا ومعنى أو معنى  
فقط مقدم على الاسم الا  
لما منع في المثال الاول  
(ضربت) فيقال ضربت زيدا  
ضربه لعدم مانع من ذلك

(قوله وفي الثاني جاوزت) فيه بحث لأن كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور بن يمتلا وهو محاذاته وقت الدير فيه مدق حينئذ على المحاذي انه مانع بزيلا بجاوز وكيف يكون المرور وهو المجاوزة في قوله

أمر على الديار ديار إلى \* أقبل الدار والدار وذا الجدار

و يجب أن المفهوم من المرور المعدي بالسائر اداف المجاوزة بخلاف المعدي بغير كاليت فانه يرادف المحاذاة والمنازع في الأول سناعى وفي الثاني معنوى و يقدر في زيد امررت بأخيه لابت لا جاوزت وفي زيد اضربت عسوة أو كرمت زيدا ضربت عسوة والمنازع فهما معنوى كالأول وقس على ذلك قال في المغنى وليس المنازعان في كل متعدي بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى انه لا مانع في زيدا شكرت له لان شكروا متعدي بالحارو بنفسه وكذا مسئلة الطريق نحو يوم الجمعة صحت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذا لا مانع في نحو زيد أهنأ أخاه لان أهنأ أخيه أهانة له بخلاف الضرب (قوله وفي الثالث أهنأ) في كون الأهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد بالمعنى مدل عليه اللفظ بالاطابقة أو الالتزام كانت الأهانة من معنى الضرب ولو قال فيقدر في المثال الأول ضربت وفي بقية الصور من معناه أو لا زمه أو قال من مناسب كان وانما والمراد الزوم المعادى المعنى فلا يرد انه لا لازم بين ضرب شخص وأهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا أو كرمت أخاه وعلى هذا يجوز أن يقدر ضربت زيدا ضربت أخاه ويكون الضرب المقدركناية عن الأهانة (قوله أو رجلا يحبه) أشار به الى أن العاقبة كما يحصل بالاسم الشاغل شخص يتابع الشاغل الاجنبى لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبي زعمنا كالمثال لان الهاء من محبة حصل بها الرابطة أو بان نحو زيد اضربت عمرا أخاه اذ لم يجعل الاخذ لا أو نسقا بالواو وخاصة بشرط أن لا يعاد العامل كفى التسهيل نحو زيد اضربت عمرا أو أخاه بخلاف ماذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل لان الواو لطاق الجمع في المفردات فلا حسان أو الأسماء معها اعتزلة المتنى أو أجمع لكن الطابق الرضى العاطف واستظهره الحفيد وفي القصريات ان بعض أصحابنا يحيز وهو مع إعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية فتوكيد الاول وان سبويه لم يقدرها لا معطوفة واستثناء البديل معنى على ان عامل البديل غير عامل المبدل منه على كدام فيه والافهوكا بيان قال في التصريح وبق من التواضع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أي فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى وهذا في المعنوى وأما اللفظي فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع

(و) في الثاني (جاوزت)  
فيقال جاوزت زيدا امررت  
به اذ لا يصل مرت الى  
الاسم بنفسه (و) في الثالث  
(أهنأ) فيقال أهنأ زيدا  
فصرت أخاه أو رجلا يحبه  
لأن من ضربه قتله أهانة  
زيدا فالاسم في هذه الامة  
منه ورجل أو رجل مضمرة  
(واجبة الحذف) لان  
المدكور عوض من المدح

عاصف من القصر مات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يريد عليه التقص بقوله تعالى اني  
 رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا  
 الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتت للتبيين الجملة الاولى قبل  
 تمامها باعتبار ما تعلق به من كونهم ساجدين له كقولك علت زيدا علمته كاتباً  
 ويؤخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضاً عن  
 المفسر بفتحها فلا يريد نحو عدي عبيد أي ذهب وقول بعضهم ان الاولى التعليل  
 بالاحترار من العيب لا يريد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدرفه المحذوف من لوازم  
 المذكور نحو اهت زيدا اشترى أخاه فالاولى التعليل بما يعم جميع افراد الباب  
 (قوله لمكونه مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح  
 كما يفسر في المعنى وقال قديمين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تعمى في  
 الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر  
 السين الفعل المذكور لا الجملة باسمها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون  
 خبرها لا محل له ألا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمر والجزء فيه لا فعل وحده لا الجملة  
 باسمها (قوله فان لم يصلح كما في رجلاً كرمته) لكونه مذكراً غير مخصوصة (قوله  
 خلافاً للقارسي) فانه قال في قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على  
 شرط التفسير وواقعه البدن مالاً وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التي  
 يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعاً بالابتداء  
 قنائه وتدين في المعنى في الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أي على  
 من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان ابن  
 السجري رد عليه فراجع به يعلم ما في قول المحسني ان أبا علي أجاز النصب على  
 الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أي بنفسه أو غيره فلا فرق بين  
 طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيد اغفر الله له ولا يذهب والياء  
 في الصيغة للالاسة (قوله بل منعه بعضهم) أي واذا تردد أمر بين متفق عليه وتختلف  
 فيه فالخالف بالمتفق عليه أولى وان كان منشأ المنع التباس الخبر المقابل للالاسة بخبر  
 المبتدأ على ما صرح في باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال  
 مقدر كالا يخفى لكن السؤال لا يتجه لأن الفعل في التجب لا يدل على الطلب كما  
 يأتي في بابها وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبني على الظاهر (قوله في محل رفع)  
 أي على الفاعلية وزيدت الباء للاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا  
 ان مات الضمير في محل نصب لان التجب جامد لا يعمل فيما قبله ولا يعمل لا يفسر  
 عاملاً (قوله وأما نحو لا سارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يريد على كون النصب

فلا يجمع بينهما (قوله  
 موضع للجملة) التي هي  
 (بعده) من الاعراب لمكونها  
 مفسرة وجملة الكلام جند  
 فعلية ومحل جواز الوجهين  
 صلاحية الاسم السابق  
 للابتداء كما لم يصلح  
 كما في نحو رجلاً كرمته  
 تعين نصبه خلافاً للقارسي  
 (و يرفع النصب) على  
 الرفع (في نحو زيد اشترى)  
 أو لا تضربه عما الفعل  
 المشغول ذو طلب ولو بصيغة  
 الخبر وانما رجع (الطلب)  
 الواقع بعد الاسم اذ في الرفع  
 الاخبار بالطلب عن المبتدأ  
 وهو خلاف القياس بل منعه  
 بعضهم وأول ما ورد من ذلك  
 وانما وجب الرفع في نحو  
 زيد احسن به لان الضمير في  
 محل رفع (و) ان نحو  
 واسارق والسارق فاقطعوا  
 أيدهما) فانما اجتمعت  
 القراء السبعة على الرفع فيه  
 مع أن الفعل ذو طلب لانه

راجع قبل الفعل الظلي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان  
 لم يكن منجوزا غير واقع أو قليل الوقوع جدا وتقرر الجواب ظاهر هذا وذكر السعد  
 عند قوله تعالى وما علمت من سوء تود الآلية أنه لا يمنع اجماع القراء على أحد  
 الحائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمع  
 الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فصل (قوله متاقل) أي عند سبويه بما  
 ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقصصا الشارح على تأويل  
 سبويه وهو يروهم ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على  
 حذف الخبر) جواز الهدى فيه ان يكون خبر مبتدأ محذوف أي هذا بان حكم  
 السارق الخ (قوله ثم استوفى الحكم) اشارة الى أن الفاء استثنائية لا عاطفة  
 لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وإذا كان مستأنفا لم تكن الآية من الاشتغال  
 لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى بشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل  
 بالضمير بحيث لو لم يشتغل به لم يفسد المعنى (قوله في نحو هذا) أي مما  
 لم يكن المبتدأ موصولا ومشتغلا بنفسه (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت  
 المرفوعة تفعل بالقوة والرجل أقوى (قوله السارق والزانية فعل بالشهوة  
 والمرأاة كثر شهوة قدمت الزانية) كانت الألف لام التثنية (أي اللام السابقة وفيه  
 مسامحة اذا عطوف عليه انما هو الخ) كما يأتي وأطلق العاطف فثمل  
 الواو والفاء وشو أو (قوله على جملة فعلية) أي مصدرية تفعل وكالفعل الصفة  
 الناصبة للفعل لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا رتبة ثلها  
 بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سبويه من الجملة الفعلية التعجيبة نحو  
 أحسن بز يد عمر ويضرب به لكون فعل التعجب لعموده وتجرده عن العوارض  
 لاحقا بالاسماء واعتراض بأن الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة لانه  
 لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك لما تقدم في المثال فيجعل المثال أحسن بز يد  
 والله أحسن بز يد عمر مع أنهما يضرب به استعمل في انشاء التخزين والتخصر على أنه مبني  
 على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والشهور خلافه قال العصام وما أظنه  
 ينبغي أن يستثنى ما اذا كانت الجملةتان مقولتي القول نحو قال ز يد عمر وقائم بذكر  
 اضربه فإنه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى  
 يتفاوت الاحسية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما قولان ولاتفاوت في  
 المقولية بين الاشياء (قوله لان ما الخ) لكونهما من الحروف التي يتبدأ بها الكلام  
 فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم يرجح رفعه قيل لعدم احتياجه  
 الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفا بعد ما ان الواو والفاء دخلتا عليه لا استئناف

متاقل) عند سبويه على  
 حذف الخبر والمضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه والتقدير  
 مما يتلى عليكم حكم السارق  
 والشارفة ثم استوفى  
 الحكم وذلك لان الفاء  
 لا تدخل عنده في الخبر في  
 نحو هذا ومثله الزانية  
 والزاني فاجلدوا (و) يترجح  
 أيضا في نحو والانعام خلقها  
 لكم بعد خلق الانسان من  
 نقطة مما لا مع السابق  
 واقع بدعاطف له على جملة  
 فعلية ولم يفصل ذلك  
 العاطف بأما واعتراض ج  
 (للتناسب) بين المعطوف  
 والمعطوف عليه بعطف جملة  
 فعلية على مثالها وهو أولى  
 من التخالف فان فصلهما  
 قبله بأما نحو فامزيد وأما  
 صمروفا كرهتم ترجع الرفع  
 لان أما تقطع ما بعدها عما  
 قبلها وحتى وان كان قبل

فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع ما لم يوجد مرجح التصب نحو أو ما  
زيدا فأكرمه والاستوى الأمران لتقابل المرححين بلا مرجح ثالث لا جددهما عند  
بعض أو ترجح النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخره وفي حكم  
أما إذا التبعائية نحو رأيت عبدا لله وإذا زيد اضرب به عمر وفان إذا من أدوات  
الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف)  
انما قال كالعاطف لأن المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا  
فعل فعملت هذه الحرف منزلة العاطف في إعطاء حكمه (قوله نحو ضربت  
القوم حتى زيد اضرب به) هذا مرجح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر  
لا معطوف على المنصوب قبله بخلاف ما صرحوا به في قوله \* والزايد حتى زعمه  
ألقاها \* من أن نصب الفعل بالعطف تله الاقاسي قال الشهاب القاسمي قد يحجب  
بانهم انما صرحوا هناك بما ذكره لا يمكن حمل ألقاها على التوكيد لقوله  
ألقى الصحيح ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك إذا قلت ضربت القوم  
حتى زيد اضرب به أخاه فحتى حرف ابتداء فلما وافى اللفظ بعض ما قبلها أشبهت  
العاطفة فأعطى تأليها ما يعطى تألي الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيد اضرب به  
فلا جود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضرب به توكيدا فلو قلت ضربت  
زيدا حتى عمرو ضرب به تعيين رفع عمرو لأن وال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة  
إذا وقع العاطف الاين كل وبعض انتهى فانت تراهم جعل الوجود هنا العطف  
وجعل جملة ضرب به توكيدا وما اعترض به من أنه إذا دار الأمر بين التوكيد  
والتأسيس فالحمل على التأسيس أولى والتأسيس هنا يمكن يجعل النصب هنا من  
باب الاشتغال لا يجمع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ما هو المؤكد قلت  
ضرب زيد الثابت بقضية العطف فهو توكيد لبعض ما فهمه الكلام السابق بقى  
أن تعيين الرفع في ضرب زيد حتى عمرو اضرب به محمل نظر لانه اذا كان حتى  
الابتدائية تختص بالاعمال يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فضلا عن  
ترجيحه وقد جوزوه ورجحه والافا المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى  
داخلية على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب (قوله  
كان ولا التانيين) أى ولا بد ان يكون التاني أحد هذه الثلاثة كفى التوضيح  
لأن غيرها لم يقع بعده الاشتغال أصلا أو يقع ليسكن في الشعر فالاول ليس والثاني  
كقوله

ظننت فقيرا إذا غني ثم نلت به \* فلم دار جاء القم غير واهب

أراد أن دار جاء القم وفي التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو

كما أضاف  
القوم حتى زيد اضرب به  
في الأوضح (و) ترجح أيضا  
في نحو (أشبهنا واحدا  
تبعه وما زيد أربته) عما  
الاسم السابق واقع بعرضي  
فعل دخول على الفعل  
لأن ولا التانيين وحيث



لم ولما ولن وفي الرضى أن لم ولما ولن مختصة بالضارع ولا بقدر معلولها  
 في العمل فلا يقال لم زيداً تضربه مثلاً وكأنه أراد أنه لا يقدر وجوباً لأنه يكون  
 هو بصدد نفى وجوب التقدير فلا يريد أن يجوز حذف فعل لما (قوله بمجرد من  
 لانها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يلزم بأغلب الأهل فان اقترنت بما صارت  
 شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح بوجه ظاهر كلام الرضى وشراح الشكا  
 أن التي ترجع بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون  
 بدون ما قبلها جميع (قوله الغلبة دخول الفعل بعدها مزية الاستفهام) . وانما لم يجب  
 دخولها على الأفعال كذا في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في الامهات  
 (قوله فالتحتمار الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبني على أن أنت  
 مبتدأ كما هو رأي سيويه ررجع الاخفش النصب وهو مبني على قوله ان الضمير  
 فاعل فعل محذوف وانفصل بعده حذفه (قوله ويترجع النصب أيضاً) لطابق  
 الجواب السؤال في الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام  
 مرفوعاً نحو ايم ضمير به مرفوع أى فأنت تجيب بالرفع لطابق الجواب السؤال  
 في الاسمية (قوله أو كن رفعه يوهم الخ) انما قال يوهم دون بلس لان الرفع  
 لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بغير ضمير وترجع النصب لا غنائم عن تكاف  
 القرينة ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كالماضي (قوله نحو انا كل شئ  
 خلقناه الخ) قال في التصريح لانه اذا رفع كل اجتمع خلقه انا ان يكون خبره  
 فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خبرا كانت أو شراً كما هو  
 مذهب أهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقه ناسفة لشيء يقدر خبر كل  
 والتخصيص بالصفة يوهم أن ما لا يكون موصوفاً بما لا يكون بقدر والصفة هي  
 الخلقية المنسوبة له بالخلقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فوهم أن ثم  
 مخلوقاً غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وهذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية  
 لا يسم الرفع الصفة المحللة بالمراد قال لانه لا يفتاوت فهم بالمعنى سواء جعلت الفعل  
 خبراً أو صفة لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه  
 اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شئ فكل  
 شئ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله كل شئ قدير لان معناه أنه قادر على  
 كل شئ غير منزهة بمعنى كل شئ خلقناه بقدر على أن خلقناه والخير كل مخلوق  
 مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد  
 اذ لفظ كل شئ في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبراً وليس  
 مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاهي انظر على

بمجردة من ما نحو حيث  
 زيداً تلقاه فأكرمه وانما  
 رجع (الغلبة) وقوع  
 (الفعل) بعدها مزية  
 الاستفهام وما التافية نعم  
 ان فصل بين الاسم والهمزة  
 بغير طرف نحو أنت زيد  
 تضربه فالتحتمار الرفع  
 ويترجع النصب أيضاً اذا  
 وقع الاسم السابق جواباً  
 لاستفهام منصوب كزيد  
 ضمير به جواب انا قال ايم  
 ضربت أو من ضربت أو كان  
 رفعه يوهم أن الفعل  
 المشتغل بالضمير صفة لما  
 قبله نحو انا كل شئ خلقناه  
 بقدر وانما لم يوهم ذلك مع  
 نصبه

فلا معنى يكون الرفع أرفع إذا لم يلب لغيره ولا مسوى (قوله لان المصطفى الخ) أى  
زيد إنما يكون خلقاً ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو كل رجل ضربته  
بضم زاء وان علت في الدار اضربه صم أيضاً فيه الاشتغال وان علت في محذوف  
أما بوجه المتع لان الجملة الفعلية حينئذ مفعلة (قوله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) أى  
الإبواب المنصوبات على شريطة التفسير بان يكون المشغول عوضاً في اللفظ عن  
العامل المقهر ما المرفوعات على شريطة فيصيح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملاً  
كما صرح به الدماميني في شرح المعنى في بحث اذا واغترض على المعنى في بحث حيث  
لا يام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصاً بالمصنوبات  
لقوله فيسمل لولا هو لم يعمل الخ ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك  
المنصوبات لا على تلك الشريطة بأن يكون المذكور دليلاً على المحذوف من غير  
تعويض كما في شرح التسهيل لمصنفه وقضية صحة النصب في زيد ما أحسنه اذا لم يكن  
من الاشتغال جوازاً للتفسير في نحو زيد قام أو يكون المفسر غير مشغول بتفسير  
المفسر لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالنا كيد بأحد النونين وهذا  
ينفع كثيراً من الشبهة فاحفظه فان قيل الاسم المشتغل بالضمير حال عمله في الضمير  
لا يصح أن يعمل في المتقدم فكيف يفسر عاملاً المراد أخذ من التعريف وقواهم  
لولا هو الخ وما لا يعمل لذاته بان يقوم مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله أو فعل نجيب  
أو عرضي غير العمل في الضمير (قوله ومتى همرا تاقه الخ) وجه الجزم في تاقه مع أنه  
ليس بياناً ولا بدلاً ولا فعل شرط انه مفسر للعبزوم فأعطى حكمه (قوله هل زيد  
حدثته) فيه نظراً إلى تاقه والكمال مفروض فيما اذا كان الشاغل فلا يردانه  
اذا كان بعد فعل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيد اناضربه لا يتعين نصب  
الاسم الذي يليه انهم ليس في كلامه اشعار بيقع هل زيد اضربه وكلام الرضى صريح  
في فحجه (قوله فلجواز الرفع الخ) أى على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف  
رجوب النصب فلا ينافي جواز رفعه على الناعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر  
أما لفظي كما في \* لا تجزى ان منفسر اهـ بـ كـ تـ في روايته رفع بنفس أى  
ان هلك منفس أو معنوى كما في \* لا تجزى ان نفس اناهاجها \* أى ان هلك  
أو مات نفس اذا ذلك لازم لانها جامها (قوله الا في الشعر) استدراكه الثاني  
بقوله تعالى وأما محمد فهدى بهم بنصب ثم دفاه منصوب على الاشتغال بمقدر هده  
وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمي يجب باستثناء ذلك بدليل  
أن الفعل الذي يشترط أن يلمها هو الشرط وشرط أن محذوف وصريحاً ويجوز  
عمل ما بعد الفاء التي في جواب أمافيها ايها اذا كان من بعض اجزاء جزاء كما

لان المصطفى لا تفعل  
في الموصوف وما لا يعمل  
لا يفسر عاملاً كما أشترنا إلى  
ذلك أول السباب (ويجب)  
النصب اذا وقع الاسم السابق  
بعده ما يخص بالفعل كما  
اذا وقع بعد أداة شرط  
(في نحو) ان زيد اقبلته  
فاكرم (ومتى همرا تاقه  
فأحسن اليه أو أداة  
تخصيض كما في نحو الأعرام  
أمتهم (وهل زيد أكرمه)  
أو أداة استفهام غير  
الهمزة فنحو هل زيد حدثته  
وانما وجب (لوجه) أى  
لوجوب وقوع الفعل بعد  
هذه الأدوات فلجواز الرفع  
لخرجت عن اختصاصها  
بالأفعال وصرح في الاوضح  
بان أدوات الاستفهام أى  
غير الهمزة وأدوات الشرط  
لا يقع الاشتغال بعدها  
الا في الشعر الا اذا كانت  
أداة الشرط اذا

مطلقاً أو أن والفعل ماض  
 يقع في الكلام (ويجب الرفع)  
 على الابتداء إذا وقع الاسم  
 بعد ما يخص بالابتداء كذا  
 الفجائية كما (في نحو)  
 خرجت فإذا زيدا يصير به  
 صمرو) لأن إذا الفجائية  
 لا يلزم الابتداء أو خبر نحو  
 إذا لم يكرر فلا يجوز  
 التعميد بفعل ماض  
 (للمتناع) أي لا متنازع  
 ونوع الفعل بعدها وهذا  
 قدره تعالى الخبر بعدها  
 اسماً كما في باب المبتدأ  
 وكذا يجب الرفع إذا وقع  
 الفعل المشتغل بالتمهيد  
 بعد ماله صدر الكلام  
 كلاً استنهام ومالنافية  
 وأدوات الشرط نحو زيد  
 هل أكرمه وصمرو محتمية  
 وخالفه إن رأيت أكرمه  
 لأن ماله صدر الكلام  
 لا يعمل ما بعده فيما قبله  
 ومالا يعمل لا يفسر عملاً  
 وذكره لهذا القسم إفادة  
 إتمام التسمية وإن كان ليس  
 من هذا الباب لعدم صدق  
 ضابط الباب عليه كما قاله  
 في الأوضع (و يستويان)  
 أي الرفع والنصب إذا وقع  
 الاسم

يدنو في مجبب أماناً نظره ويحتمل أنه جرى على أن أماناً است إذا شرط  
 في عروس الافراح عن شبهة أي حيان ونصير بجمع بانهم ثا حروف شرط  
 تضمن المعنى الشرط لا باعتبار انهما وضوعه ولا إضافة لادني ملازمة  
 مطلقاً أي سواء كان الفعل ماضياً أو غيره (قوله والفعل ماض) أي  
 أو معنى نحو أن زيداً لم تلقه فانتظره (قوله في الكلام) أي في ثمر الكلام  
 كذا (الفجائية) أي على الأصح وقبل يجوز النصب على الاشتغال بعد إذا  
 وهو ظاهر كلام سيو به ومشي عليه ابن الحاجب وهو مع امتزاجها بانها تلزم المبتدأ  
 بعدها مشكل لأن لا يريد الزوم في غير كيب الاضمار على شريطة التفسير أو يرى  
 به غلبة الوقوع وقيل يجوز في نحو فإذا زيداً قد ضرب به صمرو والمنع يدون قد وجهه  
 المصنف بأن التزام الاسم معهما التماهول لا فرق بينهما وبين الشرطية المختصة  
 بالفعلية وقد يحصل بها الفرق إذا تفرقت الشرطية بها (قوله لا يلزم الابتداء  
 أو خبر) أي أو ان المفتوحة المؤقولة مبتدأ والمكسورة لأن الكلام معها مبتدأ لمبتدأ  
 وخبر والمراد لا يلزم الفعل ظاهر ولا مضمرة واجاز الزعفراني الإلزام المضمرة إذا لم  
 الحذف بخور نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالفه إن رأيت أكرمه) ينبغي  
 أن يقرأ أكرمه على سبقة المضارع الجزم لا الأمر والافكان يجب فأكرمه  
 بالغاء (قوله كلاً استنهام الخ) أي من كل ماله الصدر ومنه أدوات العرض  
 والتخصيص والتقي بالاختلاف الجزم والى حيث جعل توسط التخصيص وأخويه  
 قرينة ترجع بها النصب أو يمنع عمل ما بعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر كان  
 المفتوحة قال الرضي وأما ان المفتوحة فانه وإن لم يجب تصدرها لكن لا يعمل  
 ما بعدها فيما قبلها وأعلم أنه يقدار من كلامه ان بقية الحرف النافية لا تكون كما  
 وهو كذلك لأن لا على خلاف مروفي الرضي وكذا أي من الواجب التصدير ما  
 وإن من جملة حروف النفي بخلاف لم وإن ولا إذا العامل قد يتخطاها قال

قد أصبحت أم الحبار تدعى \* على تناسلها لم أصنع

يروي برفع كل نصيبه ثم قال ومع هذا فالرفع خارج نظراً إلى كونها نافية إلى جهتها  
 صدر الكلام وأداة الاستثناء يجوز ما يضرب به الأمر ولا أن لا يعمل ما بعدها فيما  
 قبلها ولهذا رد على من زعم في وإن كلاً استنهام بفتحهم كون ان نافية واللام من لسانه  
 الأو كلاً منصوب بخلاف يفسره ليوفيههم وفيه مانع آخر وهو لأم القسم (قوله لأم  
 صدق ضابط الباب الخ) لا باعتبار الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من  
 الضمير ليعمل في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كلاً لا يخفى ولا يتقدم عدم صدق  
 الضابط بصكون العامل لو فرغ لا يتقدم نصبه فإذا قد شرنا فيما لم يلب بان المراد

فلا مفعول في ذاته لا مطلقاً (قوله بعد عاطف) أي أو ما هو بمنزلة وهو حتى  
 زيد الخليل (قوله غنيمته مفعول باما) احتراز عن زيد قام وأما عروفاً كرمته فان  
 بعض فيه راجع ولا أثر لعطف ومجمله كما هو خذ ما تقدم اذا لم يوجد مرجح للنصب  
 أما ان يكون الفعل المشغول فعل ملتبس وانظر الفصل اذا الفعالية فان نصبته  
 إلا بالذم بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجحه (قوله ذات وجهين) أي اسمية  
 بعد درفعية النجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالنقل نحو زيد ضارب  
 عمرو بكراً كرمته بخلاف ما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكر  
 كرمته لان مشابهته للمفعول غير تامة وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير  
 النجبية) احتراز عن التعجيبة نحو ما أحسن زيد وعمرو كرمته فلا أثر لعطف  
 على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ووجهه ومافيه (قوله لاجله) أو  
 فعمرو كرمته فالرابط اما الظاهر من لاجله أو المصاعف المفسدة للجملة (قوله ولا  
 مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من الحذف وروض  
 بأن النصب مرجح فرب قرينة وهي معارضة بقرب المعطوف عليه قال الخليل فان  
 قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذا الكبري أيضاً قرينة غير مفصلة عنها  
 قلنا هذا باعتبار الانتهاء وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب بانتهى واعتزله  
 العاصم فراجع بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتبع اذا عطف مفردات الجملة  
 الثانية على الاولى وأما اذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الاولى فلا يتحقق  
 بعد الا أن يقال بتقدير النصب تعيين القرب بتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون  
 حينئذ من عطف المفردات وفيه الم يلزم على عطف المفردات العطف على  
 معمولي عاملين مختلفين (قوله ببطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بمتدا  
 المعطوف عليها (قوله جزمته في الجامع) أي تبعاً للتسهيل حيث قال وان ولى  
 العاطف جملة ذات وجهين أي اسمية المصدر فعلية النجز استوى الرفع والنصب  
 مطلقاً خلافاً للاختلاف ومن وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف  
 خبراً انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقسم قد نرانا معنازل  
 قرأ الرميان وأبو عمرو بالرفع والباقيون بالنصب وهي في النصب معطوفة على  
 تجرى من قوله تعالى والنفس تجرى مستقر لها وليس في الجملة المعطوفة  
 ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء فيها وهي معطوفة على  
 يعبد ان من قوله تعالى والشم والشمج يعبد ان وليس فيها ضمير يعود على  
 النجم والشمج (قوله ومنع النصب الخ) أي لانه لا يجوز العطف على الصغرى  
 لانها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ومنع عليه والواجب

بما عطف غير مفعول باما  
 مسبوق بجملة ذات وجهين  
 غير تعجيبة كالنحو زيد  
 قائم وعمرو كرمته لاجله  
 أو فعمرو كرمته فيجوز في  
 عمرو والرفع والنصب (لأنه كافٍ)  
 الحاصل على كل تقدير لان  
 الجملة الاولى اسمية المصدر  
 فعلية النجز فان راعيت  
 صدرها رفعت وان راعيت  
 مجزها نصبت فانتشأ كل  
 من المتعاطفين حاصل على  
 كلا التقديرين ولا مرجح  
 وظاهره تنبيهه بما ذكرناه  
 لا يشترط في الجملة المعطوفة  
 وجود رابط يربطها  
 بالمعطوف عليها وهو ما جزم به  
 في الجامع حيث قال ولا  
 يشترط الرابط ان نصبت  
 وفقاً لسبويه والشاربي  
 لكن خاف في أوجهه فحرم  
 باسقاط ذلك ومنع النصب  
 في نحو المثال المذكور لعدم  
 الرابط

تبعاً للاخفش والسيرافي

قال وهو المختار (وليس

منه) أي من باب الاشتغال

(وكل شيء فعلوه في الزر)

أي المكتوب لعدم صحة

تسلط العامل على ما قبله

اذلومح لكان تقديره فعلوا

كل شيء في الزر وهو باطل

فرفع كل واحد على الابتداء

وجله فعلوه في موضع رفع صفة

كل أو في موضع جر صفة شيء

وفي الزر خبر كل والمعنى وكل

شيء مفعول لهم ثابت في الزر

(و) كذا ليس منه (أز يد

ذهب) به البناء المول وفاقا

لسيدي به لعدم صدق ضابط

الباب عليه اذ لوسط العامل

على ما قبله لا متنع أعماله

النصب فيه فرغ زيد واجب

اماعلى الابتداء أو على افعال

فعل تقديره أذهب يد

ذهب به ولم ينهه على هذا في

الشرح (تمة) الاشتغال

كما يعبر في النصب بيجري في

الرفع بأن يكون الرفع على

الابتداء أو على الفاعلية

باعتبار فعله وبأي فيه الاقام

الخمس ذكره في الالوض

والجامع وابن مالك في التمهيد

والسكافية السكري فيجب

الابتداء في نحو خرجت فاذا

يدريك

في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتغالها على رابط يربطها به وهو  
ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن الإشكال  
أكثرى لا كلي فقد يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الأوائل نحو  
وسخطها وعن الثاني بأن الاعراب لم تظهر في المعطوف عليه جازية  
عليه جملة لا اعراب لها ثم انه ما مانع من النصب وقدر الجملة العجز  
معطوفة على جملة المبتدأ والخبرتان عطف الاسمية على الفعلية وعكسهما  
الآن يقال امكان ان عطف على السكري جازع الرفع والنصب فلا وجه للتحديد  
بالنصب (قوله تبعاً للاخفش والسيرافي) اغنامنا العطف بناء على الصغرى  
فلا ينافي ما سبق عن التمهيد من أن الاخفش ومن واقعه رفعهوا الرفع (قوله  
وهو باطل) قال الخاسي لأنه يصح تقديره فعلوا كل شيء فعلوه في الزر بقوله في  
الزبان كان متعلقاً بفعلوا انسداً معني لأن صحائف أعمالهم ليست محللاً لأفعالهم  
لأنهم لم يفعلوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وإن  
كأصمة شيء مع انه خلاف ظاهر الآية فالتعني المقصود ان المصدران كل شيء  
مفعول لهم كائن في الزر مكتوب فيهما وفاقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير  
متطيران كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر حواشيه (قوله  
وفاقا لسيدي) وأجاز السيرافي وابن السراج والمراد نصب يد في المثال ونحوه  
فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون الجرور في موضع نصب  
والثابت عن الفاعل ضمير المصدر والثوى الذي تضمنه الفعل وردّه ابن مالك بأن  
الفعل لا يتضمن الامدادا غير مختص والاسناد اليه منطوق به غير مفيد فكيف  
إذا كان غير منطوق به (قوله لا متناع أعماله النصب فيه) لأن الجار والجرور  
في موضع رفع يذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذلك ما نسبته أعني اذهب قال  
الخاسي فان قلت لا ينحصر المتناصب في اذهب فليست بمناسبة آخر نصبه من قبل  
بلاسه أو اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد بلاسه اذهب أو بلاسه  
أحد بالذهب قلنا المراد بالمناصب ما يراف الفعل المذكور ولازم مع اتحاد المصدر  
اليه والاتحاد فليما ذكره مفقود وفي كلام الشارح ماعرفه مما سبق (قوله أو  
على افعال فعل الخ) هذا هو المختار لمكان الهمزة (قوله الاشتغال كما يعبر  
الخ) مرافيه (قوله باضماء فعل) أي سبب اضماء فعل والسبب أعم من العامل  
أو بفعل مضمرة على انه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ)  
أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكره من كل ما وجد فيه مانع من الالوان  
المذكورة في النوع الاول لأن اذا الفجائية لا تدخل على الأفعال على الاصح

فلا يجوز أن يرفعها بقوله (قوله) ويرجع في نحو زيد قام الخ قال المرادى  
فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما  
أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا تعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أى فعل محذوف  
الإن العريف قال الدماميني وزاد غيره المبرد وينبغي ان يراد السكونيون لانهم  
قائلون بجواز تقديرهم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أنيس  
من جواز عدمه من قال لا يتقدم (قوله) ونحو الفاعلية في نحو ان امرءا هلك أى من  
كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يخص بالفعل ويبحث فيه ان الامر الاتفاقى بأن  
اداء الشرط انما يقتضى فعلا ما أعظم من أن يكون ناصيا أو رافعا وكون  
تستشارك في تقدير الرفعين لجواز أن ينصب أحد ما يوجد مثلما يقرينة المقام  
فاستشارك تحت لا تقبل برأى انتهى وقد يجب أن الغرض التيسر لا الاستشهاد  
والتشيل بكيفية الاحتمال ولو سلم ان التراد الاستشهاد على وجوب الرفع على  
الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويحب الرفع بفعل مقتررا كان  
أولى بدخول نحو ان يرفع بـ أو غضب عليه بالبناء للفعل (قوله) ويرجع  
في نحو أشر بهدونا أى يرجع الرفع أى أو التأييد عن الفاعل على الابتدائية  
في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الأفعال فيترجع الرفع  
على ما ذكر في كل موضع يرجع فيه النصب في النوع الاول (قوله) ويستويان  
في نحو الخ أى فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية  
الصدر فعليه العجز وانما استوي بالوصول والتناسب فهمه فان قلت يرجع  
الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل قلت عند قصد  
العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفاعلية يرجع  
من التخاف وهو يقتضى الرفع تقدير فعل وأيضا تقرب المعطوف عليه معارض  
للسلامة من الحذف وهو ما أتى هنا

### باب التنازع

(قوله عاملان) ودخل فيه المذكوران والمحذوفان لقريظة كقولك زيداني جواب  
من ضربت أو أكرمته وعليه فعل يجوز افعال الاول فيضمير الثاني فيقول اياهم زيدا  
يصل الضمير به محذوف العامل لكن ذكر في التصريح انهم الابدان يكونوا  
مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله متصرفان)  
عبارة الاوضع فعلا متصرفان أو اسمان يشبهان ما أو فعل متصرف واسم يشبه  
انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تنبيه بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابه  
ويحتمل أن المراد اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمزيدون

ويرجع في نحو زيد قام  
عند المبرد ونحو الفاعلية  
في نحو ان امرءا هلك وينبغي  
في نحو أشر بهدونا  
ويستويان في نحو زيد قام  
وعمره وقد  
باب التنازع  
في العمل وهو أن يتوجه  
عاملان متصرفان

قيدہ وکذا قوله أو اسم يشبهه أى الفعل فى العمل بان يتضمن الحجب بخلاف  
الاسماء الجامدة التى ليس فيها معنى الحدث (قوله فاكثروا) كذا وقع فى عبارة ابن  
عصفور قال المصنف فى الحواشى تبعه لابي حسان وهو يوهىم انه سمع فى أكثر من  
ثلاثة وليس كذلك فالأولى ان يقال عاملان أو ثلاثة قال الدمياينى فى شرح التفسير  
قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعدى فى شرح الحاشية شهادة على تنازع أكثر من  
ثلاثة قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى ولبقى \* فعدت ولم أسخ الندى عند سائب

(قوله ليس أحدهما مؤكدا للآخر) خرج نحو أنك أنتك اللاحقون وقديما قال  
لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لان المؤكد لم يتوجه للمعمول أو لا ولم  
يطلب له لانه يؤتى به للاستناد بغيره لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثانى  
امام معمولا للأول وخوفه تعالى وانه كان يقول سفيان على الله وانهم طغوا كما ظننتم  
أو معطوف فعليه نحو أوجوا أو أختبى وأعدوا لله أو جوا الله معنوا بانحو يستفاد  
قل الله فبكم فى الكلاله أو صناعا بنحو أوتى أفرغ لانه بمعنى أن يستفاد منك فقل  
وأن أوتى أفرغ قال المصنف فى الحواشى ولينظر فى هاؤم أفرغوا كتابيه فقد يقال  
ان الثانى مسبب عن الأول (قوله الى معمول فاكثروا) شمل الظاهر والضمير وقول  
ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهرا ان أراد مقابل المسبب فذلك والالزمه أن  
لا يكون نحو ما ضربت وشتمت الاياك وقت وفعدت بل من باب التنازع مع ما  
مذهبنا عليه جرى على الغالب أولان فى الضمير فمضيا كما بينه الرضى والحامى وحاصله  
ند لا يصح التنازع فى الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمول لا غيره ولا فى  
المرفوع او وقع بعد الا كظاهر الواقع بعد المسبب أى (قوله متأخر عنهما) علم  
منه انه لا يقع فى متقدم ثم دالمتقدم بأخذه الأول قبل وجود الثانى ويستحقه قبل  
وجوده فلا يكون فيه مجال تنازع لان الثانى قبل وجوده لا يمكن أن ينازع فيما  
أخذه الأول فلا يرد ان استحقاق الأول قبل الثانى لونه التنازع لتعنى أعمال  
الأول لان استحقاق الأول قبل استحقاق الثانى لا يمنع وانما يمنع استحقاق الأول  
قبل وجود الثانى وبينهما فرق جلى وقال ابن مالك لانه اذا قلت زيدا اكرمه  
و يكرمنى أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد ينازع فيه بان  
ذلك الأخذ لظاهره بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرى دالى الاسم  
السابق فيكمل منهما ما طلب له وقد صرح الهندي بان التنازع فى القاب بمعنى ان  
يقصد توجه الفعلين مثلا الى اسم واحد اما بعد الترتيب فلا تنازع لكن يبحث فيه  
بالهندى بان المخدوف فى باب التنازع مخدوف نسبيا كما أشار اليه الرضى ولا معنى له

فأكثروا ليس أحدهما  
مؤكدا للآخر الى معمول  
فاكثر متأخر عنهما  
(يجوز) لانه اذا تنازع  
عام لان اتفاقا فى العمل  
كقاسم وقعد أنحو  
اختلعا (في نحو ضربت  
وضربت زيدا أعمال  
الأول) بينهما

سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول يجعل المتعدى كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضي المفعول فكذلك الجعل وبان التنازع انما يتحقق في المعمول المتأخر ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذ المتوسط والتقدم انما يكون في التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما في هذا الاحبر وأما الاول ففيه انه اذا نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدى في منصوب عدلى انه معمول لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم تنازع في المتقدم وعليه ربحا وجب نحو أى رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا فيترجح اعمال الاول لاجتماع صفتي القرب والسبق ولا يمتوسط لما تقدم في تعاليل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي في ذلك وظاهر كلام الاوضح ان الفائل يجوز في المتقدم لا يقول يجوز في المتوسط وان الفارسي لا يقول يجوز في المتقدم فليحذر ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسي اذ تنازع ثلاث معمولا تأخر عن اثنين منها وأعمت الثاني هل يحذف الضمير من الاخير منها أولا لانه لا يلزم اضمار قبل الذكر والظاهر المتعين انه يضم في الاخير لعدم لزوم المحذور ويصدق ان الثاني أولى بالسمية الى الاخير والظاهر ايضا على الجواز في المتقدم جواز الاضمار في المعنى أولا كان أو غيره لانه لا يلزم فيه اضمار قبل الذكر (قوله في الاسم الظاهر) ينع فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثاني) أى ترك اعماله (قوله فيضم في الثاني) أى يثوق معه يضم التنازع فيه فاعلا أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز لهما لا يضم ان فاذا قلت رجت سمر عا أو تصببت وامتلأت عرقا كان من الحذف لابل لامن التنازع (قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة) كقوله \* بعكاط يغشى الناطرين اذا هم لمحو شامعه \* (قوله الا ان يمنع مانع فيظهر) وذلك اذا كان الضمير خيرا عن اسم وكان بذلك الاسم مخالفا في الافراد والتدكير وغيرهما للاسم المفسر له وهو التنازع فيه نحو اظن و يظنان أخا الزيدين أخوين وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في هذه المسألة وشرحها والحق كما قال الأشموني ومكي وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التنبية انما حصلت بعد تسلط الظن واعماله (قوله اختاره البصريون) أى لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح قال أبو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليجزى نحو قوله

كأنهم خلأ في أجسد قوم \* ولي يسبقه بالامر الحرب

في الاسم الظاهر واهمال  
الثاني (و) هذا الوجه  
(اختاره البصريون)  
لقونه بالسبق (فيضم في  
الثاني) الهمل (كل  
ما يحتاجه) من مرفوع  
ومنصوب ومجرور مطابق  
للتنازع فيه اذ لا محذور  
فيه لرجوع الضمير الى  
متقدم متبوع لانه معمول  
للاول نحو تام وقعد أخوالك  
أرقام وضربتهما أخوالك  
وقام ومرت بهما أخوالك  
وقد يحذف منصوبا  
للضرورة وعن السيرافي  
اجازة حذف غير المرفوع  
واختاره ابن الحاجب الا  
أن ينسج مانع فيظهر (و)  
اعمال (الثاني) في الظاهر  
واعمال الاول (و) هذا  
الوجه (اختاره البصريون)

أقربه



فهذا من اعمال الاول ولا يجوز أن يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون مقسرا  
 لاضمه الى الذي في اولي ولا يمكن منع ان يتخطاها الى تفسيره فانه لا يستعمل ما بعدها على  
 ما قبله لأن المفسر نائب المفسر كانه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ  
 ما يرجح أحد العاملين وجب اهماله فان عطف الثاني بعرف الاضرب نحو ضربت  
 بل اكرمته زيد اوجب اهماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمته زيد اوجب اهمال  
 الملغى نحو كان أرى زيد اذاهما (قوله وسلامته من الفصل الخ) أي فيما اذا لم  
 يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يراد منه غير مطرد في نحو جاءني لا اكرامه زيد  
 وكاد يخرج زيد وهذا يجري في سورة العطف وغيره اوسلامته من العطف على  
 الشيء وقد بقيت منه بقية في سورة العطف فان قيل الفصل بالايجبي لامتاعه  
 يقتضي وجوب اهمال الثاني قلت نص الرضي على جواز الفصل بالايجبي عند  
 قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اهمال السابق  
 موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن  
 عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من التنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى  
 والجواب بان الاقرب انما يعتبرا اذا استويا قوة وضاهما بخلاف ما اذا اختلفا  
 فالاعتبار للاقوى والمتقدم من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف  
 المتنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة صرد ودوران التنازع فديقع بين القوي  
 والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدارع على السابق فهم ما عند السكوفين والقرب  
 عند البصريين كما يؤخذ من الملاحقهم وصرح به ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي  
 في وقت انه يترجح اعمال الاول في كان قائما زيدا لانه فعل فهو أولى بالاهمال وقوى  
 ذلك عند قول الرمح شري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولما  
 وثقت على قول أي خراش الهذلي

بلى انما اتعوه والمكالم وانما \* يوكل بالادنى وان جل ما يقتضي

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما أنظفه وهذا الميت ما أحسن طمعا فاعلم ثلثتنا  
 انتهى أي لانه قال انما يوكل الامر بالاقرى وان كان المسافر جليلا فادنى المصائب  
 الى الانسان يشغله عن أبعادها عهداته وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن  
 محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكنوا الخ) قال العصامي في شرح السكاكية  
 واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية لا قرب انتهى  
 وقال الدمايني في شرح التسهيل وما أحسن تعبيرا لمصنف بالاقرى والاسبق  
 لكونه أفايد الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما اذا كان  
 التنازع بين أكثر من عاملين وان كان هناك بعدد كرا عاملين على الخصوص

ولسلامته من الفصلين  
 العامل ومعه وله أجنبي  
 وهو اجمع لان اهماله في  
 كلام العرب أكثر من  
 اهمال الاول ذكر ذلك  
 سيبويه قال المردى واذا  
 تنازع ثلاثة فالأحكم  
 كذلك بالنسبة الى الاول  
 والثالث قال الشيخ خالد  
 الأزهرى وسكنوا عن  
 المتوسط فهل يلحق بالاول  
 لسبقه على الثالث أو الثاني  
 لقربه من المعمول بالنسبة  
 الى الاول أو يستوى فيه  
 الاصران لم أرى ذلك نقلا  
 (فيهم في الاول) المهم  
 (مرفوعة نقط) فاعلا  
 كان أو نائبه

انتهى وينظر كيف يقال ان الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الأوّل  
 عند البصريين بين قوليه في التصريح لم يسمع أعماله عند تنازع ثلاثة (قوله  
 مطابقا للاسم الخ) أي غالبا كما في التسهيل وقد لا يطابقه أجاز سيبويه ضربني  
 وضرب قومك نصب القوم أي ضرب بني من ثم وحكم بفتحهم وأجاز وافي \* تعق  
 بالارطى لها وارتادها \* رجال \* أن ينوي الضمير في تعق مفردا باعتبار تأويله  
 بالذكور (قوله لا متنازع حذف العدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يقيد وجوب  
 الأضمار لا مكان وجوب الظهار وجواز انتهى وأجيب بأن المقصود إثبات  
 وجوب الأضمار بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الظهار فله دليل آخر  
 وهو لزوم التكرار كما قرر في محله نعم في هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل  
 في مواضع معروفة بعبارة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر  
 أو الإتيان به لجرد التفسير كما في نعم رجل لا يدرك قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في  
 ضمير الشأن والثلاثة معقودة في ضمير المتنازع نبيه (قوله لو وقع في غير هذا  
 الباب الخ) بحث فيه اللقاني بأن جواز الأضمار فيه لغرض إيراد الشيء مجملا  
 ثم مفعلا ~~ليكون~~ أو وقع في النفس لا يقيد بجواز مطلقا وأجيب بأن المقصود  
 الاستدلال على أن الأضمار قبل الذكر في حذ ذاته ليس أمرا متعاضدا ولا شبة  
 أن وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك إذ لو كان في نفسه متعاضدا  
 لما جاز مطلقا لحاصل الكلام أنه لا يورد الأضمار قبل الذكر في غير هذا الباب  
 دل على أنه ليس متعاضدا في نفسه وحينئذ لا يمنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود المدعى  
 اليه وهو امتناع حذف العدة ولا متعاضدا لالتكرار بالظهار فتنع الأضمار  
 قتأله فانه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وانظر ما للمانع من  
 كون الغرض هنا الاجمال ثم التفضيل (قوله بل وفي هذا الباب الخ) فان قلت  
 هذا لا يفيد الطراد الجاز لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد ذات لوصح  
 لم يثبت في العربية تحكم من الاحكام لور ودذلك في كل محال بل الواجب حمل  
 ما ثبت عن العرب على الاطراد ما يدل دليل على خلافه لا يقال ما تمسك به  
 السكاقي يدل على خلافه لانا نغني ذلك لانه يثبت شعري يمكن تأويله باسمه ارا مفرد  
 فلا يوافق النظم والنثر البصري يحين في الأضمار قبل الذكر (قوله حكاه سيبويه)  
 أي عن العرب فلا حاجة لقول المرادى فان قلت قد قيل انه لم يقله عن العرب بل  
 هو مثل ما خرج على مذهبه قلت هو بخلاف الظاهر (قوله حفي في الخ) عزاه  
 ابن الناطم لبعض الطائفتين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب السكاقي  
 حذفه) قبل ما قرأ اليه أشنع مما قرأ منه فان حذف الفاعل أشنع من الأضمار

مطابقا للاسم الظاهر  
 لا متنازع حذف العدة  
 وان لم يمتنع الأضمار قبل  
 الذ كر لو وقع في غير هذا  
 الباب كباب نعم وشم بل  
 وفي هذا الباب نثر ونظما  
 (نحو) ضربوني وضربت  
 قومك حكاه سيبويه وقوله  
 (حفي في الخ) أجب الأضمار  
 اني \* اغير قبل من  
 خذ لي مهمل  
 السكاقي حذفه هو ما من  
 الانه ارفق الذكر لفظا

والفراء الضماره مؤخر

ان طاب الثاني منسوبا

يلزم من الضمار قبل الذكر

أوحذف الناعل والا

أعملهما في المرفوع وهو

مشكلا فان اجتماع مؤخرين

على أثر واحد منسوع في

الاصول والنحو يكون

يجزئ العوامل كالمؤثرات

الحقة في قوله الرضى وأتهم

كلام المصنف حذف غير

الرفوع وهو كذلك ان

استغنى عنه كضربت

وضرب بن زيد ومرت ومرت

زيد ولا يجوز ضمارة مثلا

يلزم الضمار قبل الذكر

من غير ضرورة فان لم

يستغن عنه بأن وقع حذفه

في ليس كرجبت ورجبت في

الزيدان عنهما أو كان عمدة

في الاصل بأن كان العامل

من باب كان أو ظن نحو كنت

وكنت زيد صدقتاياه

وظنني وظننت زيدا فاعلمنا

اياه وجب ضمارة مؤخر

عن المتنازع فيه لحذف

الليس في الاول ولكون

المضروب عمدة في الاصل في

الثاني لكن صحح في الاوضح

جواز حذفه في الثاني قال

لانه حذف الدليل (وليس)

في هذا الباب نحو ما قام

وقعد الا زبد

قبل الله كبرلانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وحطائي وهذه تخطئة في القياس  
 والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب تضرع ولا تحذف وهذا هو المشهور عن  
 المكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما ذكره البصريون عن المكسائي  
 أنه يجوز حذف الناعل في نحو ضرب بن وضربت الزيد بن باطل وهو عند من استترقى  
 الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح فيهم أنه انما عمل الاول  
 وألغى الثاني لم يحذف المرفوع عند المكسائي فنقول على هذا ضربت وضربوني  
 قومك كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله واقرأ الضماره الخ) اعلم ان النقول  
 عن الفراء متناقضة وما نقله الشارح هو ما في المعنى لكن قد صدقوا استواء العاملين  
 في طاب يكون العطف بالواو نحو قام وقعد أحوك (قوله حذف غير المرفوع)  
 أي من منصوب انظرا ومحلا والمراد بالنصب انظرا ما يصل اليه العامل بنفسه  
 وبالنصب محلا ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالتمثال (قوله كرغبت  
 الخ) وجه اللمس أن المتبادر من رغبت انما هو رغبت في الزيد بن بشر بنه معمول  
 الفعل الثاني مع ان المراد رغبت عن الزيد بن أمارا ويرغبت في الزيد بن فيبغني  
 جواز الحذف اذا لم يدرى لان الذي يتبادر عن ضمارة هو المراد فقوله التصريح تعليلا  
 لللمس لانه مع الحذف لا يدرى هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه فلا يناسب  
 فانه اجتنال اللمس والمحذور انما هو اللمس كمر (قوله لانه حذف الدليل) هذا  
 لا يجري في باب كذلك لان خبره لا يحذف قياسا الدليل كما مر في باب كان وقال القاني  
 ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل  
 المنع من الثاني وهو تسمية العامل وقطعه جار في الحذف من الاول فيمتنع وقد بين أنه  
 جاز فقلت التسمية عبارة عن ابتلاء العامل ما هو معمول له معنى وقطعه عن العمل فيه  
 هو عدم عمله في انظرة وفيما يراده ولا ينبغي أنه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله  
 من معمول بالاعمال الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور  
 بجواز حذف الفضله مع ان عاملها متبني للعمل في الالاهة التي بالمعنى الذي  
 ذكرناه من متبني من عامل الفضله (قوله نحو ما قام وقعد الا زيدا الخ) بل هو  
 شمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعترض بأنه يلزم حذف  
 العامل وأجيب بان المتبني حذف الناعل انظرا ومعنى ما حذف انظرا مع وجوده  
 معنى فلا متنازع فيه وهنا كذلك فان الذي يدافع له ما معني وان كان من حيث  
 اللفظ لاحدهما موضوعة غير خفي وأشار الى أنه لا فرق في الاسم المرفوع والواقع  
 بعد الابن الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من انفصال ابن الحاجب  
 على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك من باب المتنازع فان أراد

ان ذلك على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين فمكن ان يكون القصد تخريج  
 على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب مجموع  
 (قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير لانهما  
 موجهان الى الفاعل وعند ذلك يتفق أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود  
 حصرهما في وجه وعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل الثاني من  
 الايجاب ولزم في نحو ما قام ونعمد الا اننا عاده ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه  
 المصنف لزوم اخلاء الثاني من الايجاب بقوله لان الفعل الثاني انما يصير موجبا  
 بمقارنة الاعمولة لفظا أو معنى وعلى تقدير التنازع يقارن الاعمول للمعنى لفظا  
 ولا معنى فيلزم بقاؤه على الثاني (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله في  
 الاوضع المدار على كون السببي مرفوعا لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع  
 وصريحه في الحواشي ان المدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببي المرفوع  
 والمنصوب والربط اما بالضمير أو بالعطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقعدا ابواه  
 قاله الله مابني قال في الحواشي يجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عنده وتعد  
 لاجله أخوه ويتبع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى  
 والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام  
 الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك في قوله تعالى والذين  
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن والاصل يتربصن أزواجهن ثم جى بالضمير  
 مكان الأزواج لانه قد ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان النون لا تصاف وقد قالت  
 العرب ب يدايم ابواه لاقاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا بهذا وأجاز بعضهم  
 التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى لكان يتعين أعمال مطول  
 كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القيام وانما سمع في  
 الثاني لا في الاول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه ابية ومنع مررت برجل  
 ابية عاقلة أمه بافتقار لام في البيت وهذا يرجع الى قولهم يفتقر في الثواني لا يفتقر  
 في الاوائل وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبيت ان غيرهما ان رفع  
 معنى كان فيكون مطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع  
 بمطول لزم ذلك وحمل الاسم العامل على الفعل مع وصفه واعتراضه بهذا  
 لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر ما دعا على قول الكوفيين  
 اذا جرت الصفة على غير من هو له ولطهر المراد جازا استتارها واذا لم يكن البيت من  
 التنازع تعين كون عزة مبدأ أول وغيرهما مبدأ ثاني ومطول معنى خبر ان  
 أو مطول خبر بمعنى لاقعة بناء على ان المشتق يوصف فيه مذهبان وبناء على أن

لا انعكاس معنى الماهل ولا  
 نحو \* وعزة مطول معنى  
 غيرهما \* لزوال الارتباط قاله  
 في الجامع ولا قول است  
 القيس  
 ولو أن ما سجي لادنى معيشة  
 سكتاني ولم أطلب قليل من  
 المال

الوصف العامل بوصف وفيه مذهب ثالث وهو بوصف بعد العمل لا قبله ارحال  
من ضميره لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوباً بالاحال من نفس محطول خلاطين  
غاط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبهما عند  
الجمهور وجوز ان يكون وغيره كونه تأكيداً ومحاميد على فسادهم جوفوا  
كونه خبراً والخبر لا يكون تأكيداً (قوله فساد المعنى) انظر المعنى في بحث الاشياء  
التي تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام وما أجاب به عنه الكوفيون بأننا لانعلم  
ان الواو لطف فلتسكن واو الحال أو واو الاعتراض سيما انه لا عطف فلتسكن  
للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لا لما قيل ان الاحتمال الرابع في  
الواو والعطف والرابع هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا  
استلزم الرابع فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد به منه الحالة  
والخبر بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن معناه ولم أطلب اللطف  
والجذب بقرينة قوله \* ولكهما اسمي لمجد مؤثر \* ولا يخفى انه وان خرج هذا  
التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجتناب بين معمول  
كفافي ونفسه الآن يجوز ذلك في الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام  
البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق

ومامته في الناس الامم ملكا \* أو أمه حتى أبوه يتقاربه

ونحن نقول الحق مع السكوني ولا تناقض لان المعنى ان كان سعي المشاهد لا دنى  
معيشة كفافي قليل من المال ولم أطلبه لان القليل من المال يحصل للمنى على تقدير  
الاعتناء بادن المعيشة من غير طلب لمصلحة جميع الاشراف معي وانعامهم في حق  
ولكنهما اسمي لمجد مؤثر فصار الثامن خصم مائى واحتجت الى طلب قليل من المال  
فبردا استدلالهم بأن اختار غير الافصح على الافصح من شعبة البلبيع اذا دعا اليه  
التمام واستناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه  
لان الاول ينبئ عن اشرف والثاني عن الزيادة انتهى وفي كتاب ثمار الصناعة  
للديوري ان معي ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعذر فذلك لم يحصل به ولم يعمل الا  
الاول قال ولا أدري كيف خفي على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت  
شاهداً لخواز اعمال الاول انتهى أقول والعجب ان هذا معني ظاهر خفي على  
اصحابنا فكافوا ما نكفوا (قوله لزم اجتهاد جامع الخ) أى طلب القليل وعدمه  
ولو قال لزم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لا لولا الخ) أى يدل على امتهاع الجزاء  
واتفاقه لامة امتناع الشرط واتفاقه غالباً يعنى ان الجزاء متيق بسبب اتفاق الشرط  
هنا هو المشهور بين الجمهور واعتزله ابن الحاجب ورداع قراضه السعدني

فساد المعنى اذ لو وجه  
كفافي ولم أطلب الى  
قليل لزم من ذلك اجتماع  
التقييد لان لولا امتناع  
الشيء لا امتناع غيره

وامتناع النفي اثبات فيكون

السعي لادنى معينة منفيًا

اذ هو مثبت في سياق لو ولو

وجه ولم أطلب الى التل

اسكان طلب القابل مثبتا

اذ هو منفي في سياق جوابها

وهما واحد في المعنى فيؤدى

الى اثبات الشئ ونفيه في

كلام واحد وهو باطل

فتعين أن يكون مفعول

أطلب محذوف قدره ولم

أطلب الملك والمجدريد

عليه قوله بعد

ولكنهما أسعي للمجروئل

وقيد ذلك الحد المثل امه الى

باب

في ذكر انصوبات ويدانها

بالمفاعيل لام الاصل في

النصب وغيرها محمول عليها

فقال (المفعول منصوب)

أبدا كما أن الفاعل مرفوع

أيد او سبب ذلك أن الفاعل

لا يكون الا واحدا بخلاف

المفعول والرفع انقل والفتح

أخف فاعطوا الأقل الاثقل

والاخذ الاكثر ليكون

نقل الرفع موازنة لثقل الفاعل

وحقة الفتح موازنة لثقل

المفعول (وهو خمسة) على

المشهور أحدها (المفعول

به) وقدمه على غير من

المفاعيل لانه أيجوز الى الاعراب ازالة لامه بالفاعل

شرح التحصيل والمطول (قوله فلان لم كون مثبت الخ) أى في الواقع اذا كان صادقا  
والقصود ان هذا معنى الكلام فلا يراد عليه الكواذب (قوله وامتناع النفي اثبات)  
أى نفي النفي اثبات أى مستلزم للاثبات لانه معينة فان تصور نفي النفي يتوقف على  
تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد في  
المعنى) لان السعي هو الطلب والادنى هو الأقل فلا يمكن تحقق طلب الأقل  
بدون السعي (قوله في كلام واحد) كان ينبغي أن يرد في وقت واحد وتقدم في  
كلام العمام دفع المناقاة

### باب المنصوبات

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل المذكور ظرفا لانه أعم من الباب الذي هو  
العبارة الخاصة الصادرة من المصنف لمصولة بغير تلك العبارات أيضا والاعم  
مكانه طرف ويجوز أن تكون في التعليل والتقدير باب مفعول ذلك المنصوبات  
(قوله المفعول منصوب) أبهم ناصبه ليحري على كل الاقوال والصحح انه الفعل  
وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا بمجموع الفعل والفاعل ولا  
معنى المفعولية (قوله لا يكون الا واحدا) أى لا يكون للفعل الواحد الفاعل واحد  
وأما ملققة هارجل رجلان الاسمين فيه في معنى اسم واحد أى تلقفها الناس  
(قوله بخلاف المفعول) أى فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل)  
لانه بالضمة التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف وأما الالف فليس  
رفعا أصليا بل نصب أصلي على ان غلبة الالف تكفي (قوله والفتح أخف) لوقال  
والنصب أخف لان علامته فتحة وهي أخف الحركات كان أولى (قوله وخفة النتن)  
لوقال وخفة الفتحة كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به  
الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصرح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم  
فهو نظير الحكماء اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تفصح  
الاخبار والا جاز الرجل ثلاثة والرجل فاثموز وجهه للفران عدم التفصح لعدم  
ارادة التقسيم ألا ترى الى خمسة الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لارادته تقدير  
(قوله على المشهور) مقابله ذكره المصنف في الشرح (قوله المفعول به) قال العمام  
ولا ضمير في المفعول به وضميره الى اللام وكذا المفعول فيثوله ومعه ومن قال الضمير  
المستتر في المفعول راجع الى الفعل أى الذي فعل فعل بسميه أو فيه أو لاجله أو معه  
ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو لاجله أو معه لان مستندة جارية على  
غير من هي له ولا يتجه على كون الصمتائر الجرورة راجعة الى اللام أيضا لو كان  
كذلك لما جاز حذف اللام وانما كبر المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا

بلازمة ونسبة التحقيق انه راجع لى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام  
ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصفوي ان  
أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فى به اما للسببية  
فتعلق بالفعل أو للصلة فتعلق بما تضمنته من معنى التعلق (قوله وهو ما وقع عليه الخ)  
أى اسمه اذ زيدمة لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع  
عليه ذلك وليس مفعولا به لان إنبات النخلة لاتعلق لها بالاعيان الخارجة بل  
بالانفاذ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يحركون  
صفات المدلولات المطابقة على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا  
به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقة بل تضمنته لان المتضمن  
للمعنى الاستفهام مثلا دل على المعنى الاسمي مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام  
طارة وتولذا عدا عما والمراد أيضا ما ذكر كليل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر  
للعلم بالتمسك وفخر ج المبتدأ فى نحو زيد شر به لانه لم يذكر كليل على ما وقع الفعل  
عليه بل ذكر كليل على انه المستند اليه وانما اتفق انه وضعه فى المفعول واحد  
فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المشعول لم يسمه مفعولا بل  
باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فى الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد  
ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل  
الاخفى معروفا لا يظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة  
أو حكما كخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى  
فاعله وهذا لما يحتاج اليه لولم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الا ليق  
بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكون مفعولا على ما لم يسم فاعله لا يدل على  
تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهما فى نحو اعطى زيدا درهما لانه يصدق عليه انه  
وقع عليه فعل الفاعل الحسمى المتعبر اسناده الى المفعول على ما لم يسم فاعله  
فى حكم الفاعل وبما ذكر طهرا فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه  
الفعل لكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحي ولم يخرج  
شبه الفعل والمساحة فى اسناد الوقوع (قوله وذلك) إشارة الى أن قوله كضربت  
زيدا خبر مبتدأ محذوف (قوله من يدا مفعول به) إشارة الى أن فى العبارة مساححة  
والمراد كزيدا من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به  
بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا به الساكن  
بواسطة فن زاد بعد لا واسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد اعم (قوله  
يجب لا يعقل الخ) أو رد عليه ان كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف

(وهو) كما قال ابن  
الماجب (ما وقع عليه  
فعل الفاعل) وذلك  
(كضربت زيدا) فزيدا  
مفعول لوقوع فعل الفاعل  
عليه وهو الضرب والمراد  
بوقوع الفعل تعاقبه بشئ من  
غير واسطة بحيث لا يعقل  
الا بعد توقف ذلك الشئ  
فقط ما قبل من أنه غير  
جامع

عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضرب بتزيد ابل  
يتوقف على شخص ما أو أجب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص مافيه  
فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الماعل  
لانهم كذلك أجب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على  
الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا امطلا حابل قياسا واستنادا والتعاقب  
مخصوص بالفضل لا كقوله السيد في حواشي الرضي على ان المنعبر بما ذكر ليس  
بمجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله  
السيد لدفع دخول عروفي اشتراكه يدوم وقد نقض الرضي به التعريف وأشار  
المعزى لدفعه ونحوه بمثل ما عابرة عن منصوب (قوله نخرج نحو ما ضربت زيدا  
الخ) اذا الفعل فهم الم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج  
نحو عباد الله وشافهت زيدا وأوجدت ضربا وضربت يد عمر بن عبد الرحمن وأجاب  
العصام عن صورة التقي والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والمعيرة  
دلت على وقوع الفعل على المفعول فهم ما ولولا دلالة لم يشد دخول حرف التقي في  
الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم وللثاني في باب أعلم  
نظر اذا العلم والاعلام المتساويان على غيرهما اقلتا تأمل (قوله اذا المفعول المطلق  
نفس فعل الفاعل) اذا مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبني  
على المساواة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر رأى الاثر لا المصدر الذي هو  
التأثير واتقار بهما لم يفرق أهمل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب  
دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في المبالغاتهم فلا يرد مصدر الفعل المتقي نحو  
ما ضربت ضربا ولا نحو ضربت ضربا كذا ولا نحو ضربت موتا وجسم جسامه  
لان ما ذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور وأجب عن هذا ايضا بان الكلام  
مبنى على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي ولا يرد نحو ضربته وسوطا لانه ليس  
بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا ولا نحو كرهت كراهتي ففيه كلام يطلب من  
الجامعي (قوله اما فعل) أي منه مدنام فلا ينصبه للآلزم ولا الناقص (قوله او وصف)  
يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصب وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال  
الغريزة (قوله وسع رفعه ونصب الفاعل) مر مائة على يدى الفاعل (قوله ورفعهما)  
قال في المعنى كقول

نخرج نحو ما ضربت  
زيدا ولا تنصب  
الفعل لم يقع فهمه  
الفعل ونخرج بقوله رفع عليه  
فعل الفاعل بقية الماعل  
اذا المفعول المطلق نفس  
فعل الفاعل والمفعول له  
وقع فله المفعول فيه  
وقع فله المفعول معه وقع  
معه والناسب له المفعول  
نحو وضربت سليمان داودا  
ونصب نحو ان الله بالغ امره  
او مصدر نحو ولولا دفع الله  
الناس أو اسم فعل نحو  
عليكم انفسكم ومع رفعه  
ونصب الماعل ورفعها  
ونصبها والمفعول له كاه  
فهم المعنى وعدم الالباس  
ولا قياس على من ذلك

ان من مائة مائة المشوم \* كيف من مائة مائة  
(قوله ونصبها) قال في المعنى كقوله قد سالم الحيات منه القدامى في رواية من نصب  
الحيات وقيل الله ما ينبغي حذف توبه للضرورة كقوله هما خطنا ما مارومنة \*



فمن رواء برفع اسار ومئة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم ما فيه (قوله للعلم به)  
 أى اقرينة مقالية كالمثل لان اقرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جوارا) أى  
 جازا أو جوار (قوله قالوا خيرا) أى انزل خيرا (قوله أو على الاختصاص الخ)  
 كل من هذه باب تكميل بيانه فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق  
 بالمقام (قوله أو على النداء) أى وما نصب على تقدير فعل النداء ولا محل النداء  
 وهو بكسر النون وضمها لان ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه  
 وضمها والهاءزة فى آخره بدل من الواو بدليل ثبوت القوم اذا حملت معهم  
 فى النداء وهو مجلسهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى)  
 أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجواب الاسم المنادى عند سبويه لان  
 التامص عنده المفعول واجاز لم يرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما سخن فيه  
 (قوله وهو المطلوب اقباله) أى المسئول اجابته بذكر المزموم واردة الا لازم فلا يرد  
 نحو يا الله أو ما نحو يا جبال أو يا أرض فمن باب الاستعارة بالكناية وندوها استعارة  
 تخيلية وطلب الاقبال فهم ادعائى وذلك انما شبه الجبل بالحيوان المسمى  
 فى الانتداب الامر ان ثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب  
 الاقبال الحقيقى فى الادعاء فيقبل ويجوز ان يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم  
 تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل  
 التخييل ويمكن الجواب بان المنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهى اثبات المثال  
 المتفق بالعدل والنص والافاشتراك القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة  
 والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيكم بناء الاستعارة على  
 هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال ادائه  
 ولا يخرج عن التعريف نحو يارب لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه  
 ونحو قول احد المتعاقبين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى  
 ومنهى عن الاقبال بعد تقوجه فاختلقت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما  
 لكونه مسئول الاجابة وعن الثاني بانه من باب الاستعارة أولا لان المقصود  
 طلب الاقبال اتماحدونا أو بقاء (قوله بحرف) متماعى بالمطلوب أى بواسطة  
 حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب ادعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف  
 نائب وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جار يجرى لفظ  
 مكان لكونه ذا معنى فيه معنى الاستمرار أى بواسطة حرف قائم مقام ادعو فى شغل  
 محله لافى العمل والالم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة (قوله انظرا  
 أو تدبرا) دفع اليه ليهيئ اليه ما به من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا

والضمير المجرور فى قوله هم  
 مثلا المفعول به عائد الى آل أى  
 الذى يفعل به فعل وقد  
 يحذف عامله للعلم به اما  
 جوارا نحو قالوا خيرا أو  
 وجوبه بقاء أو ذلك فيما  
 نصب على الاشتغال كما  
 تقدم أو على الاختصاص  
 نحو نحن العرب أو على  
 التامص للضيف أو على  
 الاغراء نحو السلاح  
 السلاح أو على التهديف  
 نحو السلاح الاسد أو على  
 النداء كما اشار اليه بقوله  
 (ومنه) الاسم المنادى  
 بجميع أنواعه وهو المطلوب  
 اقباله بحرف نائب مناب  
 ادعو انظرا أو تدبرا فان  
 قولنا ملا يارب

خاصة كافي المغني والتصریح الا في ثمان مسائل ذكرها في الاوضع وفي جواز  
حذف حرف النداء مع كونه نائباً بدفعه يمكن دفعها بأن النائب يحذف اذا كان له  
نائب كافي ضرب زيد افعالاً والقرينة هنا ثابتة (قوله أصله أدعوزيداً) المتبادر  
منه ان أدعوزيداً قد قبل المتأدى كالأصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن  
سيبويه ان الأصل يا أياك أعني وكأنه رأى ان التأدي مقصود الاختصاص  
من بين المتعددين فناسب التقديم فلا اختصاص وقد سدر أدعواً أنسب بتمام النداء  
وأنسب منه تقدير نادى وقد سدر الفعل لا يتلزم كون الجملة خبرية بل يجوز  
ان يفسر به الانشاء لأن الأولى تقديره بلفظ الماضي لأن الأغلب في الأفعال  
الانشائية تجيئها بلفظ الماضي فاندفع اندعوى حذف الفعل وإثابة الحرف عنه  
يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كإسماها وهو خلاف المقصود منها وقال  
بعضهم يازيد أصله أدعوك فأقيم الظاهر مقام المضمحل وحرف النداء موضع  
أدعوا وقوانا أدعوك لا يحتمل الحكم بغير غير المخاطب فكذلك ما مقام تمامه وهو  
يا زيد فاندفع ان أدعوزيداً يحتمل الحكم بغير غير ولا يصح إثابة يازيد عنه لأنه  
لا يحتملها وأورد على كون الأصل ذلك أنه نادى الغائب ومن لم يكن مواجهاً  
للتأدي وأجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع بذلك فهو حاضر فهو  
(قوله وليس يدلى على الانشاء) أي نسا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) برده عليه  
المستغاث اذا جاز باللام والمضاف الى ياء المنكلم اذا كان مقصوداً أو صحيح الآخر  
و يرد ذلك على طرد تعريف المبني (قوله وهو بخلافه) أي ملتبس بخلافه للأعراب  
فهو الذي لم يظهر فيه النصب (قوله لفظاً) مراده ما قبل المحلى فيدخل فيه النصب  
تقدير نحو يا فتى و يا غلاماً أي لم يكن يرد نحو يا قوم لا ينفع مال ولا بنون و يا مثل ما ينبغي  
و يا غير من يضمن وقد يقال كلامه مبني على الأعم الأغلب (قوله كياء عبدالله)  
التمثيل به للمضاف ظاهر ان لم يكن علماً وان كان علماً ففيه مسامحة لأن العلم مجموع  
المضاف والمضاف اليه (قوله لاستلزام اجتماع التقيضين) لوعبر التناقض لكان  
أولى لان دعوى الاستلزام قد تتحقق لان دلالة الإقفاط وضعية لا يلزم من وجودها  
وجود المدلول والأولى التعليل بأنه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لان الكاف  
للمخاطب والغلام غير الذي له الكاف وإنما جاز في الندة لان المندوب ليس من نادى  
حقيقته وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما لأن أحدهما ينبغي عن الآخر فيل نظر  
(قوله أو كاشيه) وجه الشبهة ان الأول عامل في الثاني وأنه يتخصص بهما بعده  
ويقتصر اليه كان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبهة  
بالمضاف بين أن يكون علماً أو يذكر مقصوداً أو غير مقصود لأن النصب انما هو

أصله أدعوزيداً الحذف  
الفعل وعوض من حرف  
النداء للتخفيف ولابد على  
الإنشاء وانما وجب الحذف  
لامتناع الجمع بين العوض  
والعوض منه ثم التأدي  
فسمان معرب وهو ما يظهر  
فيه النصب ومبني وهو  
بخلافه والاول ثلاثة أنواع  
وقد أشار الى ذلك بقوله  
(وأنما ينصب) المتأدي لفظاً  
اذا كان (مضافاً) سواء  
كانت الاضافة محضة (كياء  
عبدالله) أم لا كياء حسن  
الوجه وجميع الأسماء  
المضافة يجوز أن تكون  
متأدي الا المضاف الى ضمير  
المخاطب فلا يقال يا غلاماً  
لا يتلزام اجتماع التقيضين  
لان الغلام مخاطب من  
حيث انه متأدي وغير  
مخاطب من حيث انه  
مضاف الى المخاطب لوجوب  
تغايرهما (أو) كان (مشبهة)  
وهو ما اتصل به شئ من تمام  
معناه

لأنهم - وهي في الجميع ويظهر الفرق بالثبوت فإذا سميت رجلا طالعا جبالا  
أو واجهت رجلا يطالع الجبل بذلك كان نعمهما معرفة والآن كان تنكرة (قوله  
أما يعمل) أي فيما بعده فلو قلت إذا ذهب بنيت على الضم ولا نظار إلى الضمير  
المستكن فيه ولو قلت إذا ذهب وز يدان عطف تزيدي على ذاهب بنيت به أيضا على  
الضم أو على الضمير المستتر في ذاهب نصب ذاهبا عمله في زيد واسطة الحرف ولذا  
وجب نصب مشتر كما من قولك يا مشتر كاوز يد عطفنا على الضمير لادم استغناؤه  
بواحد (قوله قبل النداء) انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شيئا بالمتضاف  
لجواز جعله مفردا معرفة لانه متقلله نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد  
العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الأول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك  
لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميت به ذلك) ظاهره أنه لا بد من كونه علما وبذلك  
يصرح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما  
لشي واحد سواء كان علما أو لم يكن علما لان المجموع اسم لدمعين كأربعه  
فهو تكمة عشر لانه لم يركب وانظر الاوضح وشرحه في الكلام على هذا النوع  
(قوله اما في فاعل) لوعبر بمرفوع مثل النائب نحو يا محمد وادفعه (قوله واطالعا  
جبالا) فيه انه ان لم يعتبر اعتمادا على موصوف مقدم ليصح عمله وان اعتبر كان  
مفردا معرفة ويحجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن  
مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر  
سكن بقي شيء وهو ان طالع اجاز أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح  
أن يكون موصوفه تنكرة الا أن يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد  
تعريفه انتهى وقال الهندي تقدير الموصوف بدرجة في باب يا رجلا طالعا فهو بما يمتنع  
تعريفه خلافا للكهاساني وقوانا ياطالعا جبالا معرفة بدليل تعريف صفته في نحو  
يا طالعا جبالا الظريف وأجاب الهمدي بأن تقدير الموصوف لا يدرجه في باب يا رجلا  
صالحا لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف ياطالعا جبالا الذي المنادى فيه  
الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع  
لا يستلزم امتناعه في الصفة بعد ما قامت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانما ذكرت  
فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وذكره  
الرضي وجعل طالع اجبالا من كلام المولدين ثم المالم يصح الاكتفاء بالموصوف  
المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد أصله يا أيها الطالع جبالا حذف اللام اكتفاء  
ببأساستغنى عن أيها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا  
التقدير الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله وانجهر ور) عمل المنادى في

أما يعمل أو عطف قبل  
النداء وأما في فاعل  
(كما جبالا وجهه) أو مفعول  
كما صار بازديا (يا طالعا  
جبالا) أنجهر ور كما خبرا  
من زيد (يا رجلا طالعا  
جبالا) أو مفعول عليه قبل  
ومثال المعطوف عليه قبل  
النداء ثلاثة وثلاثين فيمن  
سميت بذلك ويمنع إدخال  
بالحلى ثلاثة لانه من العلم

الجبر والنصب محلا (قوله ومن المشبهة الخ) هو منه عند المصنف لان جملة بر جي في  
 موضع نصب على الخال من فاعل عظماء المستتر فيه والعامر في الحال هو العامل في  
 صاحبها وعند الرضي لانه جعل الاتصال اما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لانه  
 لدلالته على معني في المتبوع عنيزة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من المحقق بالشبهة لانه  
 عن من المضاف وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى  
 فاقضى خروج النعت واقضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبهة بالمضاف  
 وقضية ذلك تقدير الفهم في آخره وذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام ان  
 الموصول شبهه بالمضاف وكلام ابن الحارثي في الايضاح يدل عليه في تنبيهه بـ **يجوز** بشرط  
 في النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو لا ياخذ من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه  
 لو كان النعت مفردا لجاز جعل المنادى مفردا مع معرفة جعل النعت المفرد وصفه  
 محو بار جل الظرف بخلاف ما اذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز أن يجعل المنادى  
 مفردا معرفة والجملة والظرف وصفه لانه الجملة والظرف لانه مان صفه للمعرفة  
 وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار والذي هو المطلوب في النداء ألا ترى الى ترقيم  
 المنادى في السبعة وحذف صيغة النداء في كلهم يضطر ون الى جعل المنعوت بالجملة  
 أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف وانهذا لم يجعلوا في باب المضارعا  
 للمضاف فلا يقال لا ظرفا في الدار بل يقال لا ظرفا في الدار ولا يجوز أن يجعل حالا  
 اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا في الحواشي الغفورية وقر بعضهم بأن  
 الموصوف بالجملة أو الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لانه وصف المنادى  
 والالزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل  
 من وصف المنفي لانه في الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم لا لا يكون الا ذكره لكن  
 في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصدوا اقبال وهو شامل للوصف  
 بالمفرد وفي شرحه للاماميني والمسئلة مشككة لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها  
 الا التسمية وكذا الظرف والجار والجبر و ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل  
 يجوز في مثل بار جل عالما ان يتقدم في رجل انه معرف بالقصد والاقبال  
 فكيف جاز وصفه بصرح التسمية وغاية ما تجعل له انه وصف بها قبل النداء فاجاء  
 النداء اخلا على الموصوف وصفته جميعا لا اذا خلا على المنادى فقط ثم وصف به  
 ذلك انتهى وينبغي أن يجوز تعريف الوصف فنقول بار جل الظرف فاعل تكملي  
 الشبهة بالمضاف اذا اراد به معين وبذلك صرح الرضي ونصه وكان القياس في  
 الموصوف بالجملة أو الظرف ايضا أن يجوز زجر يا حليما لا يجمل القدمين وادارا  
 بجري الدواسة لكن كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالتسمية على تقدير انه

ومن المشبهة عند المصنف  
 والرضي قولهم يا حليما لا يجمل  
 ويا جوادا لا يجمل (أو)  
 كان (تسمية غير موصوفة)  
 سواء أكانت جامدة  
 أو متحركة (كقول الاعشى)  
 وفي معناه الغريق (بارجلا)  
 خذ يدى) ويا وانا أنشدني  
 وقد أشار الى الثاني بقوله  
 (والمفرد) وهو ليس مضافا  
 ولا شبيه به

كان موصوفاً بتلك الصفات المذكورة قبل الذاء فتقول يا حليم لا يجعل غفارا للذنوب  
انتمى (قوله ولا ذكره لم يقصد) الصواب حذفه لانه ليس بمعبر في معنى المقرد  
في باب الذاء وايضا فاحذفه في تعريف الفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف  
المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل الذاء) هو العلم بخوبياز يدفان قبل العلم  
اذا ريد ان يضافته كرفا الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود من الاضافة  
الاتعريف المضاف أو تخصيصه فلو انضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا  
لعدم فائدتها وليس المقصود من الذاء التعريف بل طلب الادعاء لافاء  
السكرام فلا حاجة الى تنكير المادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو التكرار المقصود  
(قوله انظما) انما قال ذلك لقول المصنف على ما رفع به لانه لا يتناول المبني وكان ينبغي  
ان يزيد او تقدير او يستغنى من كلامه المستغاث الذي في أوله اللام أوفى آخره  
الاف (قوله على ما رفع به) أى قبل الذاء احواله الا عراب والمراد على ما رفع به لم يناد  
فيدخل مالا استعماله الا فى الذاء ويرفع مستندا الى الحار والمجرور أعني فلاغير  
شبهه والمعنى على ما يقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم على المادى لان  
المادى لا يرفع بحال وبعده ان الضمير في يبنى عائد على المادى فيلزم انتشار  
الضمائر وهو قبيح (قوله مشابهة كلف الخطاب الخ) أى وكان الخطاب مشابهة  
لكلف الخطاب الحرفية انظما ومعنى في اليك فمكانهما مقاسا لان فلا يلزم الاستعارة  
من المستعير وهو ممنوع لكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السيد في شرح  
الكافية العلة مشابهة لكلف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث  
الافراد) خرج المضاف وبطلت دعوى انه انما اعرب مع وجود الشبه بالكاف لان  
الاضافة تمنع البناء لانما انما اقاب التثنية في المنافي للبناء امكها الارتفاع فلا تزد الظروف  
البنية اللازمة للاضافة وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا مشابهة الحرف أو الفعل  
(قوله اذلو بنى على السكر الخ) سيأتى ان المادى المضاف يجوز فيه الضم عند  
حذف يائه فكيف يحصل الفرق ويوجب بأنه قليل وانما فعل فيما يكثير ان لا ينادى  
الامضا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بقساده لاحتمال أن  
اقتصاره على الضم لانه الاصل أو من باب الاكتفاء (قوله وللبنى على الاف الخ)  
ان قبل العلم اذ شئ ارجع لزوم فيه اللام فكيف مع يازيدان و يازيدون قيل مع  
اقسام يام تمام للام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللامه لزم اجتماع ادنى  
تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما لا يردو وظي عما هو  
معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو يا قاضي) بحذف التثنية لحدوث البناء  
وابتداء البناء اذ لا موجب لحذفه قاله الخليل وذهب المبدى الى أن البناء محذوف

ولانكره لم يقصد (المعرفة)  
أى العين سواء أكان معرفة  
قبل الذاء أم بعده نصب  
محللان اعراب المبني  
اعراب محله (ويبنى) انظما  
(على ما رفع به) من حركة  
أو حرف لمشابهته كلف  
الخطاب في نحو اذلو بنى  
حيث الافراد والتعريف  
والخطاب ووقوعه موافقه  
وبنى على الحركة للاعلام  
بأن بناء غير أصل وكانت  
على صورة الرفع للفرق بينه  
وبين المادى المضاف الى ياء  
السكرام في بعض لغاته  
اذ لو بنى على السكر لا تنبس  
عند حذف يائه اكتفاء  
بالسكره عنها أو على الفتح  
لا تنبس به عند حذف ألفه  
اكفاء بالفتحة عنها أو بعينه  
بما ذكر أولى من قول  
بعضهم بنى على الضم لقوله  
للبنى على الضم (ك يازيد)  
ولللبنى على الاف نحو  
( يازيدان ) وللبنى على الوار  
نحو ( يازيدون ) من المبني  
على الضم التكرار المقصود  
نحو ( يا رجل لعين ) ثم المبني  
على الضم ان كان صحيح  
الاخر ظهرت فيه الضمة  
والا قدرت نحو ياموسى

الى تنوينه جاز أن ينون مضموه و ماوه و صواوه

أقوى واذا كان علما وصوتا

بأن متصل به مضاف الى العلم

جاز أن يفتح فتحة اتباع لما

بعده نحو باز يدن عمرو

فصل في الكلام

على النادى الصحيح الآخر

المضاف الى باء الملة كالم أوالى

المضاف اليها (ويقول) في نحو

(يا غلام) مرديا بالاضافة

الى الباء اغلام (يا) حركات

(ثلاث) على الميم بمن غير ياء

(وبالياء فتحة) أى مفتوحة

نحو باء (أى) الذين أسرفوا

(واسكانا) أى ساكنة نحو

يا عبدي فانقوت (وبالالف)

نحو يا أسفا على يوسف فهذه

ست لغات لكهناء متعارفة

في القوة والضعف أضعفها

حذف الباء ككفاء

بالكسرة ثم اثباتها ساكنة

ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم

حذف الالف اكفاء بالفتحة

ثم ضم الاسم اكفاء بنية

الاضافة وانما يفعل ذلك

فما يكثر أن لا نادى

الامضاء حاملا للأفيل على

الكثير كقول بعضهم

يا أم لا تنعلى يا ضم حكاه

بونس ثم جواز هذه اللغات

مشروط بما الاضافة فيه

للتخصيص كما في المسهل

والجامع احترازهما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي يا ضاري

قول من النساء دخل على اسم منون محذوف الباء فبقى حذفها بحاله وتغير الضمة فيها  
انظر قوله وبارق نخره) فضمته ان المحكى مبنى وبه صرح الشيخ خالد وصرح السيد  
قوله موصف عين من حاشية المتوسط بأن اعرا به تقديري (قوله جاز أن ينوي الخ)  
لأنه الضم استحباب الاصل والنصب انه المنون أشبه المضاف وظاهر كلامه  
جواز الامر من ولو فيها ضمة مقدروا يفرق بين هذا وما يأتي بأن القصدي ثم الانواع  
للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفان) أى مجرور عن التاء أو ملحوقا  
بها أى ابنه ولم يبدأ الموصوف بالافراد وقيدته في الاضمة والكلام على هذه  
المسئلة بسبوط فيه فلا تظلم به

فصل  
(قوله الصحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما بدخل نحو طي ودلو قبل الصحيح الآخر  
مخرج نحو يا مسلمي قال العصام وأما ما سلمى جمعا وتنبيه فينبغي أن يجوز فيه  
أسقاط الباء للدلالة على الجمع والتنبيه على الاضافة وعدم الالتباس بالفرد المعرنة  
في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكفاء بالكسرة أو ما في حكمها أو ما اذا  
كان اكفاء بالاشارة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء  
فينبغي أن يجوز نحو يا فتا اذا اشتهر باضافته الى باء المتكلم ولا يخفى على ما انه كان  
الاكفاء بالكسرة مخصوصا بغير ياقبى كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر  
في الجمع لا تلباس حذفت في صورة اثباته ساكنة (قوله أى مفتوحة)  
أو ذات فتح والتأويلان نحو بان في قوله واسكانا (قوله اضعفها حذف الباء) لأنها  
اكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها الفا) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الباء الفا  
لنحرها وافتتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها متقلبة عن اسم وينبغي أن  
يحكم بانها مضاف اليه وانما في محل جرح قد يدعى أن هذه الالف باء المتكلم غاية  
الامرانها تغيرت صيتها وينبغي أن يكون نصب يا غلاما فتحة مقدرة والفتحة  
الظاهرة لاجل الالف المتقلبة عن باء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر في توجيه  
ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عمل معاملة الاسم المفرد المعين فينى على  
الضم قال أبو حيان ان حكمه في الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم  
المضاف للياء انتهى وقاس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما في  
سائر اوصاف المضافات للياء والوجه وفاقا لما رادى انه معرف بالاضافة لا بالقصد  
والا لم يكن لغة في المضاف وحيد متصفا به مقدروا ويجوز في ناعه الوجهان ودعوى  
أن الاتباع جرى على حكمه العارض لا دأبل عليها (قوله وانما يفعل ذلك)  
أى الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوى فلا يضم ولا تحذف الفه  
(قوله مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص) وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة

والجامع احترازهما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي يا ضاري

كسبي فليس فيه الا المكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرار من توالي  
 الياء آثم من التالفة كان يتخارح حذفه فيل وجود التئان وليس بعدا حقه الرائي  
 الا ان وجهه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت الفاعل التزم  
 حذفه الا انما بدل مستعمل انما ان تالفة ياء يني حذف ثم ادغمت أولاهما في ياء  
 المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما في يدي ونحوه قاله ابن مالك في شرح الكافية  
 وعلى القول بأن أصلها السكون بوجه الفتح بأنه دفع التقاء الساكنين وانفتح أخف  
 (قوله فليس فيه الالتئان) ينبغي أن يستثنى منه المثنى والجمع على حده نحو  
 يا ضاري ويا ضاري فليس فيه الالتئان الباء مفتوحة والظرف مائة قدم عن  
 العصام (قوله المادى المعتل) يستثنى منه نحو طي ودولان حكمه حكم الصبح  
 ونحو بني وأما ح المحذوف لانه فلا تردح لافا للمبرد (قوله الالائي ساكنان)  
 وتسكين ورش يحاي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله انقله ما على الياء)  
 أي الساكن ما قبلها (قوله ياءت وامت) قال صاحب الكشف فان قلت كيف  
 جاز الحاق تاء التانيث بالذكر قلت كجاء حافة كمر وشاذة كرفان قبل  
 كيف جازعوه يضاه تانيث من ياء الاضافة قالان التانيث والاضافة  
 متساويان في أن كلامهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره انتهى واعلم ان  
 كلاما من ياءت وامت محذوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بنقطة مقدرة  
 على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالنقل لاجل التاء لاستدعائهم افصح  
 ما قبلها على التالفة في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها (قوله يا ابن  
 أم ويابن عم) قال الله - تعالى أن يقول الالف عوض عن الياء حذف الالف  
 يستلزم حذف العوض والعوض وذلك غير صحيح انتهى ومنه في الهمع عن أبي  
 حبان لكن قال الدماميني لا نسلم ان العوضية تنافي الحذف بدليل واقام الصلاة  
 وأجاب اجابا انتهى وفيه ان الالف هنا يدل عن الباء فهي بمنزلة ما أفرق بين العوض  
 والبدل (قوله أو بالياء أم أو بالياء عم) خرج لفظ بنت لكن قال الحامي انهم  
 يقولون بنت أم وبنت عم على الأوجه الاربع (قوله كدكمها في غير التداء)  
 أي من ثوب الباء لا غير وهي اماما كنة أو مخرفة (قوله ولحاق الالف الخ) كان  
 الظاهر أن يقول ولحاق الياء أو الالف بتقدم الباء لانها الاصل ومن ثم قدم  
 الشارح رحمه الله تعالى للاحاق الياء ككسر ما في القتبيل كلام المصنف

أنهم مفتوحة لا غير المادى  
 المعتل المضاف الى الياء نحو  
 يا تاي ويا قاضي ولا يجوز  
 حذفه الا بالياء ولا ساكنها  
 التالفة في ساكنان ولا  
 تحريكها بالضم ولا بالمكسر  
 لتقايها على الياء (و) تقول  
 في يائي ويا أي زيادة على  
 اللغات الست (ياأبت  
 وياأمت) بفتح وكسر لتاء  
 المزيدة نحو يا ابن المتكلم  
 والمكسر أكثر في كلامهم  
 ولكن الفتح أدنى وجمع  
 ضمها تشبها بنحو ثوبه وهبة  
 وهو شاذ وقد قرئ في هذه  
 تسع لغات جائزة في الالب  
 والامضاء في ثوب في التداء  
 وسأيت أن فيهما لغتين  
 آخرين فالجمع واحد  
 عشر لغة على خلاف  
 في بعضها (و) تقول فيما  
 اذا نوى المضاف الى المضاف  
 الى الياء وكان لفظ أم  
 أو عم (يا ابن أم ويا ابن عم)  
 أو بالياء أم و بالياء عم  
 (بفتح) آخر كل منهما للتحفة  
 وقيل انهما ركبا وجهلا  
 اسم واحد منهما على الفتح

(و) ذلك أيضا وهو الأكثر على حذف الياء والاجتزاء بالمكسر وقد قرئ  
 في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في التداء فغفرا بالحذف بخلاف غيرهما  
 في الباء فبها كدكمها في غير التداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحب (والحاق الالف أو الياء لا ولين) وهما  
 أبوت وياأمت (تبيع) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه أو بدله

يسير في مستخفرا لاجب  
وقوله

يا أبقى لازلت فينا فاعنا  
(والحافهما للاخيرين)  
وهما ابن أم وابن عم  
(ضعيف) لا يكاد يوجد  
الافى الضرورة كقوله

يا نة عمالاتوى واجعي  
وقوله

يا ن أي ويا شقي بقى

فصل في أحكام نواع

المنادى (و يجرى ما أورد

أو) ما (أنشيف) حالة كونه

(مقرونا بأل من نعت)

المنادى (المبني) العلم

والنكرة المقصودة

(وتأ كيد) وعطف يانه

(و) عطف (نساء المقرون

بأل على لفظه) أى المبني

فيرفع مراعاة لافظ (أو)

على (محله) فينصب مراعاة

للجعل نحو يا زيد الكرم

أو الكرم الأب بالرفع

والنصب و يا تميم أجمعون

واجمعين و يا سعيد كرز

و كرزو يا جبال أوي معه

وقوله وسبيل ذلك الشعر) منه في الاوضع وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك  
نظا بالشعرو يؤيده انه قرئ بأبى انى أخاف وفي المرادى وأجاز كثر من السكوفين  
أقول الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة أنى جعفر يا حسرناى فجمع بين العوض  
والنوع العوض (قوله يسير في مستخفر) في القاموس المستخفر الطريق استعمال

### فصل في أحكام نواع المنادى

(قوله وتأ كيد) أى أنوى والمطامع عمدا على اشهار أمر اللفظي فقد علم أن  
حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقولوا يا زيد يد اليمين لا فتأتى به  
على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المنفرون بأل) أى المنعند دخول باءه لا حترانا  
من لفظ الله (قوله على لفظه) أى جلا على لفظه والمراد به ما قبل المحلى بدليل  
معاداة له فشمع ما كان معه مقدرا عما كان مبنيا قبل التدافعوا يا سيوه العالم  
ولاحاجة لما أطال بعضهم (قوله تنبها على أنه منادى ثان) ان قلت فينبغي أن  
يختار الرفع إذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه أعجب بأنه أراد  
التنبه على الاستدلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك إذا كان المتبوع  
مضموما و به في حال رفع التابع أن لا يكون محله نصبا اذ ليس مفعولا به بل تابع له  
(قوله لكن عبارة تقتضى أن الصورة ثمانية) حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة  
التي اشتمل البيان علمها في القسمين اللذين اشتمل علمها المبين وما اقتضاه كلامه  
مشكل لان التأ كيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بأل وكذا عطف  
البيان و ما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافا وان كان مقرونا بأل نحو  
يا زيد الضارب الرجل قد يكون الصورا التي يجوز فيها الامران ستة لخمسة (قوله  
وأنما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع  
المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا قلت انما تعين  
النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر  
او بناء وانما يجوز الرفع في التابع لان مكان التبعية في ضم المتبوع لم يشبه للرفع  
فتأمله ولعله مراد الحفيد بقوله لا يلزم من إيجابهم نصب المنادى المضاف إيجاب  
نصب النعت المضاف أفرد وأجاب الشهاب القاسمي في حواشي الاشعري بما لا يخلو

والظفر قرئ بالرفع والنصب والأول مختار الخليل والمسار في تنبها على أنه منادى ثان والتأ في مختار أى محم و يونس  
لان ما فيه أل لا يلى حرف التدافع لم يجعل لفظه كافظ ما و به وفصل المبردين ما فيه أل للتعريف بالنصب وما لا مازع  
كالسبع فهدد خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارة تقتضى أن الصورة ثمانية فان من قوله من نعت المبني  
يدان لم يأت قوله ما أفرد أو أضيف وإنما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الإضافة غير  
مختصة فلم يعد بها وأخرج بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وتو كيد و بيان ونسق مقرون بأل



الله كرنا ويا عبد الله  
والخارث وسبأ في حكم البدل  
والنق المجرد واما تابع  
المتضاف المجرد فقد أشار إليه  
بقوله (ويجوز ما أضيف)  
من نعمت وقوكيد وبيان  
حالة كونه (مجردا) من ال  
(على محله) دون انظره  
فينصب فقط كما لو كان  
المتنادي نحو يا زيد صاحب  
عمر ورو يا نعيم كلهم أو كلكم  
ويا زيدا يا عبد الله وانما  
لم يجز في نفسه لثلاثة فصل  
الفرع الاصل (و) يجزى  
(نعت أى) وأيضاً تبعيته  
لتنوعه (على لفظه) فيرفع  
فقط لانه المقصود بالنداء  
نحو يا أيها الانسان يا أيها  
الانفس وجوز المارئي  
صبه على المحل وقرئ شاذاً  
قل يا أيها الكافرين ولا  
تعت الا بما فيه آل أو باسم  
اشارة عامر من كاف الخطاب  
نحو يا أيها الرجل (والبدل  
والنق المجرد) من آل  
(كالمنادي المستقل)  
في بيان على ما رفعان به  
حيث يبنى المتنادي ونصبان  
حيث ينصب وان كان

عن نظر فانظره (قوله منصوب لا غير) لانه اذا وقع متنادي نصب فنصبه اذا وقع تابعاً  
أولى لان حرف النداء لا يباشره ويرد عليه تابع المستغاث المجزوء باللام فانه لا يجوز  
في تاءه الا الجر **تنبيه** تابع نعت المتنادي محمول على اللفظ كما في التسهيل  
فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمر وفان قدرت الثاني نعمتاً للمتنادي نصب لا غير  
أو نعتاً لمتابع المتنادي لفظه كما يلفظ بالنعت (قوله كلهم أو كلكم) لانه اذا جى مع  
تابع المتنادي بضمير جارية أن يأتي باللفظ النغمية باعتبار الامل وبلفظ الخطاب نظراً  
لان المتنادي مخاطب في المعنى وانما لم يجز أن يقول المسمى بزيد يذخر بسلامه  
ليس فيه دليل التسمك وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وانما لم يجز في نفسه)  
أجاز الكسافي والقراء وابن الانباري الرفع في يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور  
على القطع لكن جزم شيخ الاسلام في حاشيته ابن الناطم في باب التثنية كيد بتج قطع  
(قوله لانه المقصود بالنداء) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها  
غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متوعها لانها غير مقصودة أسلاً فالرجل  
وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المتنادي اذ لو كان كذلك لوجب أن يكون  
بادخله فيه لكنه مقصود في الاصل والحقيقة وهذا عتلة المستثنى من قاعدة جواز  
الوجهين في صفة المتنادي ومع ذلك لا ينبغي أن يكون محله نصباً لانه بحسب الصناعة  
ليس فهو لا يبل تابع له لكن في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه في محل نصب ومع  
ذلك لا يتبع على محله وقرئ يذخر وبين فاعل المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على  
المجرم ما فافيراجع (قوله الاجمافيه ال) أى الجنسية لا الغالبية على الاسم  
كالصقولا التي يجبرهم ا فقد العلمية كالزيدان وقد نبت على هذا في التسهيل بقوله  
ويوسف بمصهورها الجنسي وأراد بالجنسي ما يقابل العلم لما يقابل الوضعي لجواز  
يا أيها النبي وأما قول المرادى ان صارت بعد أى للضرورة فمرأ ان مانيه آل لما وقع  
صفة لاى المفيدة لحضور معناه لكن فيه مقصودا كان معناه حاضر لا ان المراد  
انها للبعد (قوله أو باسم اشارة الخ) لم يبق معه اذا وصف بذي الاف واللام تبعاً  
للتسهيل ولك في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله أيها اذا كان كذلك (قوله وسبب  
ذلك أن البدل الخ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل في  
البدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع ما وافق على هذا الحكم ولكون البدل  
كلمة تنقل لا يصح الا اذا صغ مباشرة حرف النداء ولا يا صاحبنا هـ لان اسم الاشارة  
الرجل لان الرجل لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هـ لان اسم الاشارة

المتبع بخلاف ذلك ولهذا قال طهناى ميبنا كان أو معرباً نحو يا سعيد كرر  
ويا عبد الله كر زو يازيد وكرر يا عبد الله وخالفه وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف  
كالتاء على الامل وقيد النفس بالمجرد

لا يجب حذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) فضيحه تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين أو أل نحو يا رسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الأخذ بالما لا تعين وحمل التعديل على امتناع التقدير على أنه اعتبار ما من شأنه (قوله ولك في تكرير لفظ المنادى المبني على الضم مضافاً) الظاهر أن تكرير بمعنى مكرر رأى مكرراً لفظ (أدى أي اللفظ الذي كرر به اللفظ للمنادى المبني على الضم أي صورة فعلية في قوله مضافاً) يقال المراد المبني على الضم في الجملة ومضافاً في الجملة ووصف الشيء بصفتين متماقتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا يجبي محالين متماقتين ولك أن تجعل قوله مضافاً لاسم المنادى بدون ضمة والمراد أنه مضاف في الجملة لا يرد عليه أن من جملة الوجوه الآتية ضم الأول على أنه مفرد فلا إشارة حينئذ واختار زبالي من نحو يا تيم عدي تيم عدي بتكرير الضم اليه وهو قو كيد وقوله مضافاً من نحو يا زيد فذلك في الثاني الضم على أنه منادى ثان ولا يجوز أن يكرر في الأكثرين المدلية بأنه لا يتجدد لفظ البدل والمبدل منه الاسم الثاني زيادة بيان ليست مع الأول أو توكيد لفظي والرفع وإن نصب عطفي بيان على اللفظ وعلى المحل واعتطف البيان بأن الشيء لا يبين نفسه (قوله ففهمهما) لا قل نسهم ما مع كونهما مبرزين ليكون الكلام جارياً على كل الأقوال (قوله وهو فهم) أي الثاني زائد قال في التصريح وهذا مبني على جواز إتمام الاسم وأكثروهم بأياه على جواز ه فقه فصل بين المتضامين وهما كالأشياء الواحد وكان يلزم أن يكون الثاني اهدم إضافة انتهى قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضامين بغير الظرف أي في هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام التصريح أن الاسم الثاني غير مضاف مطلقاً وإن المراد بزيادة الزيادة المرادة في زيادة الحروف كالأسماء من في النبي ففتحته حينئذ غير أعراب ذهبي حينئذ غير مطلوبة لعمال وانما حرك بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ولا ينافي ذلك وأولهم في بيان هذا الوجه وأصل ياتيم عدي تيم أو ياتيم عدي تيم عدي ملو أن يكون المراد أنه ترك هذا الأصل لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني توكيداً وبوافقه تفسير الحفيد الإتمام بالتأكييد للفظي وقال الله ما مبني أن التأكييد اللفظي يأتي ولا يفهم ما قبله وما بعده مما كان عليه انتهى ولا يصح أن يعرب حار الإتمام بدلاً أو عطفي بيان كما في صورة الرفع لانه إنما يدل من الاسم بعد كماله والأول لا يكمل إلا بالاضافة بخلاف سورة الرفع فإنه غير مضاف (قوله أو يا ضمار يا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف وأفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن هذا يجوز معه حذف حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وإن قيل إن البدل على تقدير تكرار العمل لانه كالتقدير المعتبر (قوله وهو ضعيف)

لانه لو كان أل لم يبط حكم المستقل انتهى يمنع من تقديره منادى أذ حرف النداء لا يجمع معها (ولك) في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم كما في نحو قوله (يا) يزد يد اليعملات الغزل فطاول الليل عليك فالتزل ودهان الأول (فقههما) على أن الأول مضاف لما بعده الثاني وهو متعمم بينهما ونصبه على التأكييد أو على أن الأول منادى مضاف إلى محذوف مما قبله أضيف إلى الثاني على أنه عطفي بيان أو بدل أو باعتماداً أو أراعى وقال الشراء كلاهما مضافان إلى ما بعده الثاني وهو ضعيف لانه من قوارع علمين على معمول واحد (و الوجه الثاني) ضم الأول منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الارجح ونصب الثاني

على ما سبق ومنهم من كادهم  
أنه لا يجوز ضم الثاني ولا  
يختص الوجهان بالعلم بل  
اسم الجنس والوصف كذلك  
تخواري جل رجل القوم  
وأيضا صاحب عمرو

**فصل في ترخيم**  
النشادي وهو لغة تزيين  
الصوت وتليينه يقال صوت  
رخيم أي رقيق واصطلاحا  
حذف بعض الكلمة على وجه  
مخصوص وهو ثلاثة أنواع  
ترخيم نداء وترخيم فم ورة  
وترخيم تعبير وعلى الأول  
اقتصر فقال (و يجوز  
ترخيم النادى) لا مطلقا  
بل (المعرفة) لأنها أكثر  
نداءها فدخلها التحفيف  
بحذف آخرها فلا يرخم نحو  
يارجل اخذ يدى لأنه تنكرة  
وكذا لا يرخم المستغاث ولا  
المتدرب انتفاها ولا المضاف  
نظرا للكوفي ولا المحكي  
خلة لأن مالك ولا المبني  
قبل النداء كذا لم يخلو  
ليضمهم قاله في الجامع  
(وهو) اصطلاحا (حذف  
آخره تحفيها) على وجه  
مخصوص ونخص الآخر  
بذلك لأنه محدد التغيير ثم  
نادى في بيان تخوم نداء  
التأنيث ويحذفها (فتدو  
الباء) يرخم (مطلقا)

أنفسه من تواردها لمن على معول واحد لكنه يقول به وقد قال إن العالمين  
لما اتحداده بنى وعملان منزلة العامل الواحد (قوله على ما سبق) أي على أنه عطف  
سان على المحل أو بدل أو باضمار يأ وأعني قال ابن مالك أرتو كيد لفظي واعتزله  
أبوحيان والمصنف بما أحبيب عنه

### فصل في الترخيم

(قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما في أول البعض تزيلا فيشمل التعريف  
حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الأخير وباء التأنيث وأما الجواب  
بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها فبقية ما لا يدل على أن معنى الترخيم  
حذف بعض الكلمة وغيره البعض شامل للآخر وغيره ألا يخفى أن هذا تعريف  
لترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف في ترخيم التضعيف غير الآخر والمراد بكونه على  
الوجه المخصوص أن يكون اعتبارا لما جاوز النجز الخ الحذف في باب عوا وفاض  
لأن الحذف لعل وكذا نحو أب أسله أو أخذت أو الولا لا الوقيت ما كذا لثبات  
الأمر المطلوب من الأعراب ولو تخيرت لصل النقل لخصها لعل تصير بنية  
ويخرج أيضا حذف لام يدوم لأنه واجب لكن يرد وجوده فانه مقوص من  
البدن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من الألفين جائز فقد ثبت أن بعض  
الكلمات حذف آخرها اعتبارا لما جاوز ما مع أنه ليس ترخيها (قوله المعرفة)  
المراد ما في المؤنث بالياء المعين اسم التنكرة المقصود نحو يا شأوا يا عار لعينين  
وفي غير العلم (قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ) لما ذكر في المطولات  
وأشار الشارح إلى ورود ذلك على الحلاق المصنف (قوله ولا المضاف) أي حقيقة  
أو حكفا فدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولا المحكي) المراد به المركب الاستنادي  
واحترازه عن المزجي وبعضهم يقول السماع مقصود من التعريف في ترخيم  
المركب المزجي وإنما أجازوه بعضهم قياسا على ما فيه تاء التأنيث لأن الجزء الثاني  
يشبه تاء التأنيث من وجوه فتم مقابلة غالبها وحذفه في النسب وتضعيف صدره كما أن  
تاء التأنيث كذلك (قوله حذف آخره) أي النادى وذلك معن على كلام الشارح  
كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجي عنها تخير الجاهل أراجاع الضمير  
المرفوع إلى الترخيم والتضمير الجبروري إلى الاسم وخروج الآخر المحذوف في غير الآخر  
ولم يشير الآخر بكونه حرفا كما قد ابن الحاجب فمثل كلامه الحرف والحرفين وخز  
المركب من غير تكاف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية **تنبيه**  
قال المرادى أجاز الحذف وروصف المرخم ومنعه القراء والسيرافي واستفهمه ابن  
السراج انتهى وأما أنه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تاءه من إعادة لفظ وأما

وهو المجرد منها غير مخم  
(بشرط ضمه) تغير المضموم  
كالاضائي والمحملي لا يرخم  
وان كان علماً (وعلمه) <sup>م</sup>  
فغير العلم كالنكرة لا يرخم  
وان كان ضمهما وخوثر  
بعضهم ترخمها فبما سألني  
قولهم اخرج كروا يا صاح  
وهو قياس على شاذ  
(ومجاوزه ثلاثة أحرف)  
فلا يرخم الثلاثي وان كان  
محركاً الوسط وجوزه  
الاخفش مطلقاً والفراء  
محركاً الوسط اجزاء لحركة  
الوسط مجرى الحرف قياساً  
على اجرائهم نحو سد فمجرى  
زينب في اتياب منع  
الضمر والمشهور ما ذهب  
اليه المصنف فاذا احتوت  
المجرى هذه الشروط جاز  
ترخمه (كبا جف) في بدء  
جمع ثم المرخم فيه الغنان  
احداهما قطع النظر عن  
المحذوف للترخم فيجعل  
الباقى كأنه اسم تام موضوع

على لغة لا يتظار فيه نظر الا ضم في اللفظ ويظهر جوار رفعنا بعلان الحرف  
الذي حقه الضم في حكم الحائز ويؤيد جوار رفع التابع قبل الشاء فتأمل (قوله  
أي سره كان علم الخ) اشار الى أنه أراد بالاطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرى  
لانه لا يشترط فيه شيء أصلاً فلا يفي أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة الى آخر  
ما تقدم (قوله فيما سألني اجرائهم سقرا الخ) قبل الفرق أن حركة الوسط تمتعاً اعتبرت  
في حذف معرفاً ودعى الكلمة وهو التثوين وهما هاتني حذف حرف أصلي وأيضاً  
ليس الحذف هاتنا واراد على حرف بعينه وهو ملاحظة الالتباس (قوله ثم المرخم فيه  
الغنان) ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللفظين في كل ما رخم ولا ينافي انه  
لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه ليس علماً كالأوصنة خلافاً لما قال ان  
اشتهار العلم بسماء مما يزيل الالتباس في اللغات ولا يجوز الترخيم على عدم نية فيما  
يلزم بتقدير تمامه عدم الظاهر كظلمان في لغة من كسر اللام ونحوه مما في المطولات  
(قوله وغيره) من الصفة والاعلال ومن ظهور الضمة ان كان حرفاً فصاح نحو  
يا هرق ولو وصف بابت نحو يا هرق بن فلان جاز الفتح وتديره ان كان معناه ضم  
يا ساري وثبوت الياء دليل على التقدير كذا في المراد وفيه انه لا ينافي الا على تقدير  
على سارية يختص بمئة اللبس بالصفة ولا فساري ملبس فضيئة انه لا فرق  
بين الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو ساري بقوات حية وقد قال التزام لغة من  
ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا لبس كل منهما في منع ترخمه رأينا نحو  
فتا فانه على الوجهين بل ليس ينافي غير مخرج لم يكن قضية تجوز ابن ماث  
ترخم نحو المثنى والجمع بتخفيف زائد به عدم موافقته على ما ذكره اول الفرق  
انها التانيث وضعت لتقدير المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لانافاته الغرض  
من وضعها ولا كذلك ما عداها (قوله أي ضم) فيه ان التنبه يفرغ الخافض  
سماحي والاولى انه منصوب على الحال لئلا حال كونه ضمّاً وأذا ضم (قوله وهي  
الاكثر في كلامهم) لان المحذوف لا يترخم في حكم الموجود لانه مرادو يدعى قوله  
فيبقى الخ ما كان مدغم في المحذوف ولولم يكن بعد انشائه ان كان له حركة أصلية

على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه ولم يحد منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر  
فتقول في جعفر يا جعفر (ضمّاً) أي ضم آخره في منصور بانص بتدوير ضمة في بناء غير تلك الصيغة التي  
كانت قبل الترخيم يدل أن هذه يجوز اتباعها وثبات لا وفي نحو داغي بناب الضمة كسرة الواو يا تطرفها بعد  
ضمها لا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم الظاهر اذ ليس لها اسم معرب آخر ولا لزومة قبلها ضمة (و) التانيث ان  
ينوي المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله ولا بد ان كان حرف علة وهي الاكثر في كلامهم ثم يقول في جعفر  
يا جعفر (فتحاً) فتحاً في منصور بانص بتدوير ضمة الصاد وفي نحو داغي بقاؤها الواو على صورتها  
من غير ابدال الهم في حشو الكلمة لتثنية المحذوف وفي بعليل يا بعليل بقاؤها في منصور ثم اعلم ان المحذوف لا يترخم

وقد أشار إلى الثاني بقوله

(و يحذف من نحو سلمان

ومنه صور ومسكين خرفان)

الجرف الأخير وما قبله مما

استكمل شروط الترخيم

وكان ما قبل آخره حرف لين

سا كننا زائد ما لا أرى دعة

آخر فصاعدا قبله حركة

من جنسه ولو قد برافقة قول

فيها يا سلم وباء نص ويا سلم

بجلاف نحو سفر رجل وهيخ

ونحنهم وسعيد وفرعون

وغريق وإلى المثال بقوله

(ومن نحو معدى كرب)

مما هو مركب تركب

مترجما (المكاملة الثانية)

فتقول فيه يا معدى وتعمل

كلامه ما آخره به كسبويه

وما يسمى به من العدد المركب

كخمسة عشر ولم يسم ترخيمه

من العرب وإنما أجازوه

القويبيرو قياسا وقد تقدم

أن الجرد الأخير لم يشترط

تقدمه وكان هاء مفتحة وكا

يجوز ترخيم الاسم في النداء

يجوز ترخيمه في الممررة على

الغتين بشرط صلاحيته

لأن يادى ومجاورته ثلاثة

أحرفان لم يكن بالباء

فصل في

والندبة فالأسماء

من يخلص من شدة أو عين عن دفع شدة

(قوله)

حرك بها نحو مضار ومحتاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وإن كان أصله السكون  
حرك بالفتح نحو اسعد واسم نبت إذا جعل علما أو كذا نحو خوخ بص تصغير خاص وقود  
التوب لو سميت بهما (قوله أما حرف الخ) لم يرد الحصر لأنه قد يكون كلمة وحرفا نحو انبي  
عشر واثني عشر وعلمين لأن عشر وعشرة بمنزلة التون لكن قال ابن الخاجب الثاني  
اسم برأسه ولا يلزم من معاينة التون حذف الألف مع التون وقد يكون ثلاثة أحرف  
نحو هونا ورغبونا إذا سمى به ما عدا الالف كوفيين فيقولون يا رغب ويلز هرب ولم  
يحذف البصريون الألف (قوله وهو الغالب) لأن الحذف خلاف القياس  
فتقبله أولى (قوله وكان ما قبل الآخر الخ) أي زيادة على ثلاثة الشروط وبشترط أيضا  
ليجوز حذف الحرفين أن لا يكون محتوما بالفاء لأن ما قبله التاء أثبت اختصاص بأحكام  
منها أنه إذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها  
فتقول في عقبها يا عقبيا بالالف (قوله ما كنا) المحققون لا يطبقون أحرف اللين على  
أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة وقوله ساكنة وصرف كاشف (قوله ولو قد برافقة) كافي  
مصطفون ومصطفين مسمى بهما الحرف اللين فيها ليست الحركة المجاسة له ظاهرة  
وأما هي متدرة إذا أصل مصطفون ومصطفين مصطفين مسمى بهما مصطفون  
في الأول ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه يا مصطفي بحذف الواو والتون كما  
مشى عليه ابن مالك وكان الأصل في ترخيمه أن قال يا مصطف بحذف الألف لا لتقاء  
الساكنين وترك ما قبله على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يؤدي إلى الحذف  
من غير موجب إذ موجب حذفها أو الجمع وإاؤه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا  
إلى رد الألف لزوال موجبها قالوا يا مصطفي وأما غيره من مالك فذهب إلى عدم الرد  
لأن الترخيم على من نوى بصير المحذوف كالوجود (قوله بخلاف نحو سفر رجل الخ)  
محتوزات قوله حرف لين ساكن الخ على الترتيب والهجج دفع الهاء والباء الموحدة  
وتشديد الياء القمية وبالحاء المعجمة الغلام المعنوي (قوله وإنما أجازوه النخولون)  
أي بعضهم وقد تقدم أنه يحذف من اثني عشر واثني عشر ومع الجوز الألف (قوله وكان  
هذا مستثنى) لا يعمين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلغة عرابه أعراب مالا  
يصرف (قوله بشرط صلاحية لأن يادى) احتراز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأن  
ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله \* قواطن مكة من ورق الحمى \* وإنما  
هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاورته ثلاثة أحرف الخ)  
مثال الآخر قوله \* انعم الفتي نعشوا لي ضوئنا \* طريقه ما قبله الجوع  
وأخضر \* ومثال الثاني قوله \* ليس لي حتى ألبن خطن \* أراد حنطة

وهو مصروف الاستغناء والندبة

(قوله وتضمن الخ) أي تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذي تضمنه المعنى واتباع الاستغاثه على الاسم اصطلاحى والاف المستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا يقال في المستغاث من أجله (قوله الايا) ذكر بعضهم ان اى لنادى العبد أو كالعبد فيلزم أن لا يستغاث بالقرىب الا ان كان كالعبد أو يقال الاستغاثه كالعبد لاحتياجها الى مد الصوت لانه اعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها (قوله أن يجزى بالام مفتوحة) أى عما كان يجزى به قبل النداء ما يجزى باللام المناسبة معناها المعنى الاستغاثه وهى لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالنداء (قوله الثانية أن يزداد في آخره الخ) فصرح الجاحى كالرضى بأنه حينئذ ينبنى على النفع وان تواليه لا ترفع ومقتضاها أن ألف الاستغاثه اذا لحقت المثني والجمع على حذف مراميين على الماء ثم انظر وجه البناء على النفع وعدم تقدير الضم فان الالف لا تنقض كون النفع بها بناء بل مناسبة وعلى كونه مضافا على النفع هو في محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل (قوله لا تنزله منزلة الضمير) أى فصحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذى تنفع لأم الجر معه ويرد عليه نحو بالهكول وللشبان فانه يجب كسر لام المطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق ان افتتح لامين هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو بالاطلوم أى باقوم لاطلوم وجعل الجاحى هذا الاخير علة فتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الاسم وتنبه على محل ما ذكر في الاشياء الظاهرة لأم الاصل فاعتبر الفرق فيما أسمع المضمير فتفتح للام معهما الاعم الياء فتكسر فمما قال في المغنى ذاقير يالكو يالى اجمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وان يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن حنى في قوله \* فباشرف ما بقى ويالى من النوى \* وأوجب ابن عصفور فى يالى أن يكون مستغاثا من أجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا أدعولى وذلك غير جائز فى غير باب طننت وقد تمت وهذا لازم لابن حنى (قوله انول) أى فم أقوال وانقول باز يادة نسب لابن خروف ووجهه ان الفعل فى النداء يعتدى بنفسه وبدايز محبة اسما طها ودمافته الا لا يورد بان الزيادة على خلاف الاسر والاقول بانها متعلقة بـ يذهب اليه ابن حنى جريا على مذهبه ان حرف النداء اسم فعل وغيره لا فى حرف الذراع معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى الجبرور وفيه نظر لانه قد عمل فى الحال فى قوله \* كان قلوب الطير وطيار يابدا \* وانول بانها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيويه واختاره ابن عصفور باعتبار أن فصل النداء يعتدى بنفسه وأجيب بأنه لما انتمزاضها ضعف

وتضمن المستغاث والمستغاث من أجله والمستغاث ولا يستعمل معهما من أحرف النداء الا الخاصة ويجب ذكرها لأن الغرض من ذلك الحالة الصوت والحذف من احواله لثلاثة أحوال احداها أن يجزى باللام مفتوحة وهى أكثر أحواله الثانية أن يزداد في آخرها ألف تعاقب اللام الثالثة أن يجزى من اللام والالف ويجعل كالنادى المستغاث وهذه أمثاله واذا تقرر هذا فعلى الاول (يقول المستغاث اذا استغاث بالله بالله للمسلمين فتفتح لام المستغاث وجوبا لتغزله منزلة الضمير ووجهه التخصيص على الاستغاثه وهى زائدة أو متعلقة بها أو المحذوف أو الاء أعرب المستغاث لتركبه مع اللام

قوى ورد بان اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة واعترض أيضا  
 أن اللام لا تدخل في نحو زيد امرئ مع ان التماس ملتهم الحذف وأحيب بأنه  
 الماذكر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك  
 حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة  
 لم يحذف منه ثم انه ليس باللفظ المحذوف فلم يزل مغتلة من كل وجه وأجاب ابن  
 أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا زيد امرو والتعجب في نحو  
 يا لادواهي (قوله فاشبه المنادي المضاف) ولان علمه نائه مشابهة للجرف واللام  
 الخارجة من خواص الاسم فبدلخواها منعت المشابهة فأعرب على الأصل (قوله  
 واذا نعت جاز في نعته الجراح) أي ولا موضع رفع له نعت بالرفع وقيل ان باسار  
 حكمها في النداء حكم العامل اذا البناء فمما يشبه الاعراب فلما دخل الحرف  
 اعتاد زال عمل اللفظ او صار بمنزلة ما زيد يجيار فعمل هذا هو موضع رفع فنبعت بثلاثة  
 أحده وجزم الرضي بامتناع ما عد الجرح (قوله غالبا) من غير الغالب فتحاه مع  
 اذا كان ضميرا غير باع المتكلم وقد يعبر المستغاث من عن لانها تأتي للتعجب كاللام  
 كقوله \* بالرجال ذوي الالباب من زفر \* كذا في التسهيل وقد اختلفت  
 في شرح الكافية بالتعجب وقال وقد نفخ من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة  
 معنى التعجب وقال المصنف في الحواشي الحق عندي ان ما بعد المستغاث ما ان يراد  
 الخلاص منه او يراد تخليصه مما نزل به أو بما وقع من له به فعمل الاول يصح المجيء  
 باللام والمجيء من نحو يا زيد للظالم ويا زيد من الظالم وعلى الثاني يعين اللام ومعنى  
 يا زيد للظالم ادعوك له لتخلصنا منه (قوله متعلقة محذوف) أي فعل محذوف  
 تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملة من قبل انها تتعلق بفعل النداء وذهب اليه ابن  
 الصانع ورد بان فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفا جرو قيل بحال محذوف  
 فالكلام جملة واحدة (قوله الا في المعطوف) الخلافه شامل للعطف بغير او او كالبناء  
 وتم ولا مانع منه اذ قصد الاشارة الى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الاول  
 في النجدة والاعانة (قوله يا لادواهي) يحذف بتصدره \* يكيفنا يا بغيد الدار  
 مغرب \* والتشاهد فيه ظاهر (قوله لأن اللبس) يفهم منه ان الالتباس  
 موجود فيما اذا كررت يا ووجهه ان المستغاث له فبدل حرف النداء اذا حذف  
 المستغاث ثم انه انما يحسن ما ذكره هنا لعل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما  
 فعل غيره (قوله يا زيد العمرو) المتبادر في هذا الحالة من بني على الفتح وصار  
 الكافية وشرحها للجامع يفتح أي يبي المتبادر على الفتح لخالق الفها أي ألف  
 الاستعانة بأخوه لا قضاء الا لف فتح ما قبلها انتهى وحينئذ فلا يس في تابع هذا

فأشبه المنادي المضاف  
 واذا نعت جاز في نعته الجرح  
 على اللفظ والتعجب على  
 المحذوف يا زيد العادل  
 لظالم وأما المستغاث له  
 دلالته وكسرة على الأصل  
 فمما يشبه متعلقة محذوف  
 بخلاف المستغاث فلا منه  
 مفتوحة (الا في المعطوف  
 الذي لم تذكر معه يا نحو  
 يا لادواهي ولا شباب للجب)  
 فتم تكسره لانه لا من اللبس  
 اذ عطفته على المستغاث  
 الذي قبله فيضحي أنه مستغاث  
 أيضا لا مستغاث من أجله  
 وكذا تكسر اذا كان بناء  
 المتكلم نحو يا لي لثانسة  
 فاذا تكررت معه يفتح  
 اللام نحو  
 يا قومى والامثال قومى  
 (و) على الحالة الثانية تقول  
 (يا زيد العمرو) يا غافق  
 ألب في آخره عوضا من  
 اللام في أوله

ولا يجوز أن يزيد العرو (و) على (119) الحسالة الثامنة تقول يازيد العرو وهم من يد كلنا يد المنادى

ومن ذلك قوله

(ألا يا قوم للحبب الحبب)  
والاعتدلات تعرض للارباب  
وقد يكون المستغاث مستغاثا  
له نحو يازيد لزيد أي  
أدعوك لتتصنف من نفسك  
وأما التذبة فهي تذاة  
المتفجع عليه أفقده حقيقة  
أرحمك أوالمتوجع منه  
ليكونه محل ألم أو سبب له نحو  
حلت أسرا عظيمه أفاطربن له  
وقت فيه بأمر الله يا عمرا  
وقوله

فرا كبدان حب من لا يحبني  
ومن عبرات ما هن فناء  
وهي من كلام النساء  
في الغائب والغرض منها  
الاعلام بعظمة المصاب ومن  
ثم لا يندب إلا المعروف وأما  
قوامهم وأمن حفر يترضاه  
فهو في قوة قولهم وأعيد  
المطلوب أومن المعلوم أن من  
حفر يترضاه هو عيد  
المطلب ولا يستعمل مع  
المنسوب من حروف النداء  
الأحرفا وأوهي الغالية  
فيه والمختصة بهويا إذا لم  
يلتبس بالنداء المحض  
وحكمه حكم المنادى فيضم

النداء إلا النصب وبذلك صرح الجامي (قوله ولا يجوز أن يزيد العرو) لأن اللام  
تقبض في الجرو والاف التفتح في أثرهما تنافي فلا يجتمع الجمع بينهما (قوله وقد  
يكون المستغاث الخ) أي شربا وشربا (قوله فهي تذاة الخ) أي اصطلاحا وأما  
لغة فالتفجع على الميت وذكر خلافة أخيه في لزوم النادب ثم المراد أنها تذاة  
سورة لاحتمال التفتيح (قوله أرحمك) كقول عمر رضي الله عنه وقد أخبر  
يجيب شدة صاب قوما من العرب وأعمراه (قوله نحو وقت الخ) مثال للمتفجع  
عليه (قوله وقوله ذوا كبدان) مثال للتوجع منه لكونه محرا ألم ومثال التوجع  
منه لكونه سبب ألم قوله تبكم دهماء عرولة \* وتقول سلى وارزيت  
وارزيت سبب التفتيح (قوله ومن ثم لا يندب إلا المعروف) فلا يندب المكروه فلا  
يقال وارزيت خلافاً لأن أجاز ذلك مستلذا بقول صهيب حين طعن عمر الأصم  
وأوجب بأن التكره هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال وعمره ومنه قضى كلامه  
في الأوضح أن العلم يندب وإن لم يكن معروفاً ثم هذا في المتفجع عليه أما المتوجع منه  
فإنه تقول وامصيته وإن كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى)  
فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك إذ لم يطلب إقباله بحرف  
مخصوص نائب مناب أدعو ومن ثم شتموا في النداء يا غلامك لأن خطاب أحد  
المؤمنين بنافذ خطاب الآخر ولا يجتمع بين خطابين وأجازوا في التذبة وأغلامك  
وتقدم سبب آخر تابع يا غلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعني إذا وقع  
الندب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الأعراب والبناء حكم ذلك  
القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع  
تذبة كالتقدم ولا إشارة إلى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأفهم كلامه أنه  
إذا انشطر إلى تنوين جازمه وفتح كقوله \* واقفعا وابن بني قيس \* (قوله  
واضار يازيداه) مثله وأثلاثاؤه ثباته (قوله وللزيادة ألف في آخره) أي  
مع آخره أي بعد آخره وأحرما تصل به على ماسيا في وظاهره سواء كان واوا أو ياء  
لكن أوجب بعضهم لحاق الألف بالثلاث لا يتيسر بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير  
الحاق الألف في المستغاث وهو صرحوا هناك بأنه حينئذ يندب إلى التفتيح وقاسه  
أن يكون هذا أيضا بما قبل التفتح وعلى هذا ليس في نعتة إلا النصب لكن  
الشالبي جوز تقدمه فيضم مع ألف التذبة ولم يصرح بحكم التابع حينئذ فحصر  
المقام (قوله وأضمر نحو وأرأساه) هذا على لغة من قال يا عبدا كسر أو يا عبدا

إن كان مفردا نحو وازيدو نصب إن كان مضافا أو شبهها بنحو وعبدا لله واضار يازيدا ولتزيد الألف في  
آخره وهي أكثر أحواله وألها أشار بقوله (والنداب) أي يقول (وازيدا) بالفتح في آخره مفردا كان أو مضافا  
لظاهره (وأما المثنوية) أولضمر نحو (وأرأساه) أو شبهها بالنصب نحو والها العاجم لأو سكب



نحو واء مدى كز باو يحذف  
 اهذه الالف ما قبلها من ألف  
 نحو واء وساء أو توين في  
 نلة أو غيرها نحو واء من  
 نصر محمد أو نحو رأيا بكره  
 أو ضمة عرابية أو بنائية  
 نحو واء من ذه فحين انعمه من  
 أو كسرة كذلك نحو واء عبد  
 الملك أو أحد ما فان أوتغ  
 تحذف الضمة أو والكسرة  
 في ايس اقبيا وقلت الالف  
 يا بعد الكسرة نحو واغلامكي  
 وواو بعد الضمة نحو  
 واغلامهم واغلامكمو  
 لأنك لو أبقيت الالف  
 لا وهم الاضافة الى كاف  
 الخطاب وهاء الغائبة والتمنى  
 (ولت زيادة الهاء) بعد ألف  
 التبدية أو بدلها (وقفا)  
 نحو وازيد واغلامكيه  
 واغلامكموه لان الغرض  
 من هذا الصوت والتطويل  
 وأقوه كلامه أنه الاتزاد  
 وصلاتهم تزداد فيه ضرورة  
 مع مومنة مكسورة ومن ذلك  
 قوله  
 ألا يا عمرا وعمرا  
 وعمرو بن الزبير

بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالالف أما على لغة من قال يا عبدى بفتح الباء  
 أو يا عبدى باسم فكأنه في النسخة بأرأى بألف الفتح على الأول واحتلامه  
 على الثاني (قوله من ألف) أى مقصورة غير متونة كما مثل فاب كانت متونة كفى  
 عصافانك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلقى مع ألف التبدية فتحذف  
 وتبقى ألف التبدية حلا فالللكوفيين فأنهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها  
 عن ألف التبدية يرتد ان الطائفة من بل حكم الثابت وان ألف المقصور جزء كلمة  
 وألف التبدية كلمة وان ألف التبدية اجتمعت لمعنى تحذفه الا تبقى أما المدد  
 فأنهم لا يحذفون سواء كانت للتأنيث كعمراء أو لغيره كزكريا (قوله نحو واء وساء)  
 لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في حواشي الاشعوى للشهاب الباقى ففى وقبه  
 ان المندوب المحذوف بالالف مبنى على الفتح كما هو التحقيق وينبى أن يكون الفتح  
 مستترا على الالف المحذوفة لاعلى السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء  
 كالأعراب من أحوال الاخر (قوله عرابية) فتقول وأقام زيدا (قوله كذلك)  
 أى عرابية أو بنائية (قوله واء بعد الملك أو أحد ما) الاول لما كسرت عرابية  
 والثاني لما كسرت بنائية وينبى أن يكون المضاف اليه هنا أعنى الملك معربا  
 مقدرا للجر ولا يقال انه مبنى على الفتح كفى وازيد لأنه غير مندوب فليس متنادى  
 حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهوره وجره الفتح لاجل الالف فيقدر الحر  
 والمتنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره وألف التبدية  
 لا تنقض البناء على الفتح الا اذا لحقت المتنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف  
 اليه أو شبهه وكان ذلك المتنادى مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب الفاسى عند  
 قول الائمة وقابل واعدى واعدى ما نصه الظاهر ان عباد هذا ونحوه منصوب  
 بفتح مقدرة منع من ظهورها الفتح لاجل الالف لانه الفتحه الظاهرة لانها  
 لاجل الالف ولا هو مبنى لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فلينأمل (قوله  
 نحو واغلامكي) قدام ماذ كفى عبد المسكان يكون غلام في هذه الائمة منصوبا  
 وان الضم ثل المضاف اليها فى محل جاز لا يصور فيها الاعراب التقديرى (قوله  
 والمتنى) فان قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدرة لان الواو مرادة ولذلك وجب الضم  
 فى قولك غلامكم اليوم رد اللين الى أصلها (قوله أو بدلها) أى الواو والياء  
 (قوله ألا يا عمرا) هذا البيت من مجزوء المصارع وتامه مفاعيلن مفاعيلن  
 فاعلان مرتين والجزء اسقاط جزء لا يفرق بين كونهما العروض والقرب  
 أو حشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الأول العروض ومن الثاني  
 الحشو ونقط طبعه ألا يا عم مفاعيلن ر واء مفاعيلن واء مفاعيلن

ن الزمراء فاعلاش وبهم الظهران الهاء التي لحقت المذنب الاول وقعت في  
الوصل متحركة (قوله أو أجزأه القراء الخ) قال الرازي هو عند الجمهور من اجراء  
الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال أما يجوز ان في الوصل فغاسب لاجراء  
الوصل مجرى الوقف وأما كسرهما وأرضهما فليس كذلك

### في المفعول المطلق

قوله أي الذي يصدق عليه أي لغة وأما اصطلاحا فيصم المصلافة على كل من  
سمايل الخمسة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كقوله  
وعلمت وليس متخيلا بالذي يوجد مخالفة الجماعة وبما تقرر من أن المراد صحة  
الصدق لغة اندفع ما في المعنى من قوله وحري اصطلاحهم على أنه اذا قيل مفعول  
وأطلق لم ير دالا للمفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خفوا اسمه وانما كان حق  
ذلك أن لا يصدق الاعلى المفعول المطلق وليكن لهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول  
الاعتقاد بقيد الإطلاق انتهى لان ذلك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة  
وأياها هنا باعتبار ما ينبغي وما هنا لا بهذ الاعتبار (قوله اسم مفعول) أي  
اسم هو لفظ مفعول فالأضافة بيانية والمراد هذه المادة التي هي ميم الخ وليس المراد  
باسم المفعول الذي يشق من مصدر فله دلالة على من وقع عليه ما حدث فان ذلك  
مقابل لاسم الفاعل وألم يذكر بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي  
ما ينبغي منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أي يتحذف حرف أو اسم لانه المفعول  
الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بأن إطلاق المصدر  
والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر  
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر  
تأثيرا كان أو أثرا ولا يعني بكونه مفعولا إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وهذا  
وقيل انما يسمى المفعول المطلق لان المفعول عند الإطلاق لا يصرّف اليه أولاته  
مفعول لكل فعل اذا من فعل والاله مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل وفيه  
نظرا ذللا فاعال الخامة كنعيم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشري  
الخ) يعني انما قدمناه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك ما ذكره المفعول  
حقيقة كما مر آنفا فقط ما قبل ان في كلام الشارح نظرا لانهم لم يقدموا لذلك  
بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولا حقيقة وتسمية  
كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه  
وبذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان ذات من ضرورة  
صدق القيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد غير انفي لا بقيد فلا تقييد

وأجاز القراء ان يسموا ما في  
الوصل بالوجهين وهو ما فرغ  
من المفعول به بشرع يتكلم  
على المفعول الثاني (و) هو  
(المفعول المطلق) أي الذي  
يصدق عليه اسم مفعول من  
غير قيد ومن ثم قدمه  
الزمخشري وابن الحاجب  
على القول به بخلاف بقية  
الماعيل اذ صدق المفعولية  
عليها بقيد بالاداة

الاحتمال الصوري وقوة الطلاق المقدم حسب الصور فلا يلائم صحة الحلاق  
الطلق لانه ليس في هذا المقدم معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أي الصريح فلا  
يجوز أن يقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أمره لان أن تخلص  
الفعل الى الاستقبال والتأكيدها يكون بالمصدر والمهم ولأن أن يفعل يعطى  
محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسمع لها أن تقع مع صحتها  
موقع المصدر وأورد على الخلد نحو كرهت كراهتي فإن المنسوب مفعول به وأوجب  
بأن الكراهية لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق  
منها فعل اسند اليه وكونها بحيث رفع عليها فعل الكراهية فإذا ذكرت بعد الفعل  
بالاعتبار الأول نحو كرهت كراهية فمفعول مطلق أو بالاعتبار الثاني نحو  
كرهت كراهتي فمفعول به (قوله الفضلة) أي ليس جزء من الكلام بأن لا يكون  
مسنداً او اسنداً اليه (قوله تخرج بالفضلة) لم يذ كر ما خرج بالمصدر وهو  
الجملة فلا تقع مفعولاً مطلقاً ومأقوله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول  
مفعول مطلق رده في المعنى وحديث الإخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن  
التنبية عليه (قوله نحو قبال الخ) أي نحو قيام من ذلك وقس عليه ما بعده لانه  
خير فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضرب المضرتان وان حصل به  
بيان العدد (قوله وجدده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جذر جديد جداً ثم  
قصد المبالغة في وصفه الجرف اسند الى الحد مجاز للالاسه بينها وهو مصدر ورده  
(قوله مؤ كد اعامله) أي مقرر راعنا وفائدته دفع توهم السهولة والتخويز وعليه  
حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً أي كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم  
لومعي فهو من قبيل التأكيده اللفظي كما مرح به ابن جني خلافاً للابدي حيث قال انه  
ليس من التأكيده اللفظي بل عما يعين به البيان لانه يرتفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا  
لا يأتي التأكيده في المجاز وقوله

بكي الخ من روج وان كرجلده \* وعجت محجيمان جذام المطارف

فادري لا يقاس عليه واجراء للمجاز بحجوى الحقيقة مما لغة ويرده ان السعد مخرج بأن  
التأكيده اللفظي يرتفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير وأقره السيد ومراحده وقوله  
مؤ كد انه يحكي لمجرد التأكيده لا فالنوعى والعددى يفيدان التأكيده أيضاً ولعله  
انما اقتصر فهما على غير التأكيده لان الغالب عند فائدة النوع والعدد أن يكون  
المقصود بالذات مجرد بيانهما (قوله ان كان) أي العامل (قوله والا فلا مصدر) أي  
وان لم يكن العامل مصدر بل فعلاً أو وصفاً فالقول المطلق مؤ كد لا مصدر المفهوم  
من ذلك العلل وبعضهم أطلق ان المصدر مؤ كد اعامله توسعاً ومن العجب شرح

(وهو المصدر الفضلة) أي  
الاستغنى عنه (السلط عليه  
عامل) بنصبه (من) مدة  
(لفظه) وذلك (كضربت  
ضرباً أو) عامل (من معناه)  
بأن واقعه في المعنى ولم يكن  
من مآذنه وذلك (كفعدت  
جلوساً) ألا ترى أنهم  
متخذان في المعنى دون  
المادة تخرج بالفضلة  
العمدة نحو قيام لقيام  
حسن وجدده وعاملها  
نحو عجت حديثك وقت  
احلالك واتصاف المصدر  
الموافق بالفعل المذكور  
وهو مذهب المازني والمنقول  
عن الجمهور أن ناصبه فعل  
من لفظه مقدّم المفعول  
المطلق ثلاثة أقسام مؤ كد  
اعامله ان كان مصدر والا  
فالمصدر المفهوم منه

تخوض ضرباً بالصفات  
صفا وأنت مطلوب طلباً  
وهذا لا يجوز تنبيهه ولا جمعه  
باتفاق لأنه بمثابة تكثير  
الفعل ولا نه اسم فعل محتمل  
للقيل والمكثير ومبين لنوع  
عامله بأن دل على هيئة صدور  
الفعل أما ما تم خاص نحو  
رجع القهقري أو إضافة  
كضربت ضرباً بالأمير  
أو بوصف كضربت ضرباً  
ألباً أو بالام العهد كضربت  
الضرب أى الذى عهد  
ويسمى المختص ويجوز تنبيهه  
وجمعهم ان ختم بناء لوجدة  
كضربة وظاهر كلام سيويه  
المتع واختاره الشلوطين  
ومبين لعدد عامله بأن دل  
على مرات صدور الفعل  
كضربت ضربتين وضربان  
وهذا جازم تنبيهه وجمعه  
باتفاق وأدرجه ابن مالك  
فى التسهيل فى المختص  
وجعل المفعول المطلق  
قسمين هما ومختصا فعلى  
المختص قسمان معدود وغير  
معدود وناسبه ما انفله  
أو وصفه كمر أو مصدر مثله  
كجئت من غير بك ضرباً  
شديداً

الضرب ككلام من أطلق ولا يعتذر عنه والتحقيق ما ذكره الشارح لأنك  
بضرب ضرباً بالمتأ كذا لغاه والمصدر المضمون وحده لا للأخبار والزمان  
من تفهم ما تفهم فيدل ويلزم أن يكون مثل ضربت ضرباً فى الزمن الماضي  
كبد حقيقة (قوله نحو ضربت الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لأنه  
أنه تكثير بالفعل) أى والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابة وفية أشكال  
لأنه اسم مؤنث كبد مصدر والمصدر يثنى ويجمع وقيل لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع  
ككلام مفهومة فإن قلت فيجب أن لا يصح الاستناد إليه كالأصح الاستناد إلى الفعل  
أيضاً مفهومة المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فأن يكون  
مفهومه مفهومة الفعل وأوجب أن المصدر بغير مفهوم الفعل حقيقة ويتقدم  
مفهومه باعتبار من جهة أن الحدث هو الأصل فى مفهوم الفعل والزمان كالقيد  
فى اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاستناد إليه وباعتبار الاتحاد الحكمى لا يثنى ولا  
يجمع عملاً بالاعتبارين (قوله محتمل للقيل والمكثير) لأنه دال على المساهية  
مراعاة عن الدلالة على التعدد والنثية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث  
من المصدر كسائر أسماء الأجناس فى الدلالة على المساهية والفرديتها لا ترى  
هنا ولا كل أ كلاً كان عاماً حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر  
نفس المساهية المعرفة عن الوحدة والكثرة لما كان عاماً فلا يقبل  
لأنه ليس من المصدر بل مفهومان من الفعل وأنه لو قال أن كات نوى أ كلاً  
ولاً كل لا يعمل بثبته (قوله ومبين لنوع عامله) أراد به ما يدل على نوعه فقط  
وفى ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو ضربت به جميع أنواع الضرب  
أوله لعدد عامله أى وحدته أو كثرته (قوله بأن دل على مرات صدور الفعل)  
بإضافة مرات للجنس الصادق بالمرة والاكثر (قوله ما انفله) لا يتبع حمل الفعل  
بمصدرين ولا ثلاثة إذا اختلفت عنها وفاقاً للسيرافى وابن طاهر وإن منع  
كلاً لا خفيش والمبرد وابن العراج والأكثر وفى البدیع اذا قلت ضربت  
مر بأشديداً ضربتين كان ضربتين بدلاً من الأول ولا يكونان مصدرين لأن الفعل  
لا يحذف إلا بنصب مصدرين فأما قوله

ووطئت اوطأ على حق \* ووطئ المقيد ثابت القدم

لا يكون الثاني فيه بدلاً لأنه غير مذكور مكنى عن موطئ المقيد وعلى افتراضه  
قوله أو مصدر مثله) ينبغي أن يحمل المثل على المماثل ولو فى المعنى ليشمل نحو  
ماتك تصديقا (قوله كجئت من ضرب بك الخ) لم يثنى بقوله تعالى فان جهنم  
وكم جزاء موقر إلا أن جزاء وان كان بلاغاً المصدر لا يثنى مناء الجزى به

لحمه على جهنم فالمعنى أن جهنم هي الشيء الذي يحترق منه ولذا قال الكشف  
 وانتصب جزء بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو بانها عار تجازون  
 أو على الحال لان الجزاء موصوف بالمؤنور ولا يتحقق ان ذلك غير معين لان المصدر قد  
 يتغيره عن اسم العين من غير تأويل قصد المبالغة على حذف ما هي اقبال وإدبار  
 (قوله وشرط الفعل التصرف) خرج ما فعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقد  
 قال قوله وفعله بالاضافة أى فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعله المصدر  
 وذلك مفعول في الجامد (قوله والتمام) خرج به كان واخواتها فان العرفنى نص على  
 انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام لها مقامه (قوله المد على الحدوث) خرج به أفعال  
 التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر مفعول  
 هما ما عن عمل الاعمال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببى وما فعل  
 التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد أو ما قوله \* أما الملوك  
 فأنت اليوم الأمام \* ثم لوما \* فلوما منصوب بحذف (قوله وقد يحذف ناصب غير  
 المؤكد) هو المبين للثبوت أو الابدال يدل على معنى زائد على معنى فعله فأشبهه المفعول  
 به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله انه لا يجوز حذف عامله وبحيث معه ولده وتحرير  
 ذلك يطلب من شروح الالقية ويشهد للحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق  
 والاعناق أى مسح مسحا (قوله جوارا) أى حذف جوارا أو جوارا (قوله لقرينة  
 حالية أو مقالية) أى وقت حصول قرينة فالام للتوقيت كقوله تعالى أتم الصلاة  
 لدلوك الشمس الى غسق الليل والقرينة الحالية يقال لها المعنوية ناصر جمعها الى  
 المعنى من شهادة أو غيرها والافظية ناصر جمعها الى اللفظ (قوله كقولك للقادم  
 أى فالقرينة حالية وقوله أو لئن قال أى فالقرينة مقالية (قوله خير مقدم أى  
 قدمت قدوم خير مقدم فغير اسم تفضيل ومصدرية باعتماد الموصوف أو المضاف  
 اليه لان اسم التفضيل له حكم ما أضيف اليه (قوله ووجوب اسماعيا) أى حذف  
 واجبا أو ذا وجوب اسماعيا موقفا على السماع لا فاعله (قوله وحيداً وشكراً)  
 اعترض بأنهم قالوا حمدت الله حمداً وشكراً وأوجب أحجب أب ذلك ليس من كلام  
 الله \* وبأن وجوب الحذف عند البعض وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبراً  
 لا انشأوا الكلام عند قصد الانشاء وعند يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث  
 ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقد اضافى مواضع) أى حذفاً قاساً أو ذاتاً من يعلم  
 له شاطئ كل يحذف معه المدخل (قوله تخوفاً مما) أى من كل ما يكون نفسه لا لعلاقبة  
 ما فيه بل طبعاً وخبر المراد بها اقبة الطلب والخبر القوائد التي تترتب عليها ما أتى  
 على أثرها فالطلب كالأية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر

فشرط الفعل التصرف  
 والتمام والوصف الثلاثة  
 على الحدث وقد يحذف  
 ناصب غير المؤكد جوارا  
 لقرينة حالية أو مقالية  
 كقولك للقادم وليس قال  
 ما قدمت عليك خير مقدم  
 أى قدمت ووجوب اسماعيا  
 تخوفاً مما أو شكراً  
 وقباساً في مواضع تخوفاً مما  
 ما عدوا ما نذره

من المصادر والخبر كقول الشاعر

لأحمد بن قماره وانعة \* تخشى وأما بلوغ السؤال والامل

واحتمال كون مناء مفعولاً لا شذلاً بطوى هذا القسم اعدم الاحتمال في  
وهبت الفأفا ماعانة وكراما لا يصح تقدير الامل فيه لعدم اتحادها فاعمل  
الفعل المعال واحترزوا بعيد القبلية عن نحو ما ينادى بيدا الضرب نادياً أو يملك  
هلا كما يشر به فلا يجب الحذف فيه وقد ابن الحاحجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب  
الحذف فيه أيضاً فغضب لا عاقبة مضر دخول زيد مضر فاما يصح صحة أو يقتضيه اغتناما  
ويجعل المصنف في الارض كإبن الناطم هذه الامة من الآتي بدلان اللفظ بفعله  
فهل اعتد بالبدلية واجب فيه يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظراً وقضى  
ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطابق تقصير  
مباحة بمعنى ان له دخلاً في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض  
المفصل (قوله وأنت سيراسير الخ) أي من كل مصدر مستقر للجمال لا منقطعاً ولا  
مستقبلاً كإص عليه سيبويه ولم يشترط المصنف كإبن مالك مكرراً أي ذكر  
مكرر أو محصوراً بما والأو بالمتساو عام له خبر عن اسم عين وان دخلت  
عليه التواضع نحو ان زيداً سيراسير اقال الرضى ويجوز أن يكون ما كان زيداً سيراسير  
من هذا وقد مضى كلام ابن مالك في شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم  
لا يكون المفعول المطابق خبراً عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاحجب وحينئذ في مفهوم  
اسم العين تفصيل فليتنا مل (قوله وهذا بنى حقاً الخ) أي من كل مصدر مؤن كذا نفسه  
أي لثله لان النسي لا يؤكده نفسه وهو الواقع بعرجة هي نص في معناه كالتمثال الثاني  
فان الجملة نص في الاعتراف لا تختمل لها غيره أي بما يضافه ويقابلها أو لغيره  
وهو الواقع بعد جملة تختمل معناه وغيره بما يضافه كالتمثال الاول فان الجملة  
تختمل عقلاً بالباطل والكتب وبهذا التقرير اندفع ما قيل ان أريد أن الجملة في  
المؤكد كذا نفسه لا تختمل غير معناه مطلقاً فمنوع ان تختمل الجزاء ولا تختمل  
غير معناه حقيقة فالمراد كغيره كذلك اذا احتمل هذا بنى غير معناه عقلي ليس  
مدلولاً للفظ هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو ان يقال  
له على أفت درهم اعتراف زيد فيجوز تنبيهه وجمعه حينئذ نظر ولا يبعد صحة وقوعه  
كذلك فيجوز النقل واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين ان تقدم خلافاً لمن أجازاه  
واسدزل بقوله أحقاز بدمطابق وأول على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على  
المصدر أي في حق نص عليه سيبويه ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجازاه  
الزجاج نحو زيد حقا أخوك وان التقدير في هذا بنى حقاً أو حقا

وأنت سيراسير أو ما أنت  
الاسير وهذا بنى حقاً  
على أن عزفاً أو كثر ما يكون  
المفعول المطابق مصدر

من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين  
 فالقصد حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع ~~ص~~ كونه على شئ فانه من محتملات  
 الجملة كان الباطل والكذب من محتملات الانما تتحمل البنية والتبني ويجوز  
 أن يكون مفعلة مصدر محذوف أى قولاً حقاً لمقاله الراضى من أن جميع الامثلة  
 المورودة لما ذكره لغیره اما صريح القول أو ماى معنى القول قال الله تعالى ذلك  
 عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التثنية الأصل فى مثل هذا المصدر مفعولا  
 مطلقا قلت بياناً للنوع فالقول التامب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا  
 تكلم بالجملة فهى مقوله (قوله وهواسم الحدث الجارى الخ) ماى اللفظ الدال  
 على الحدث مطابقة كالضرب أو قضمنا كالجلسة والحاسة بفتح الحميم وكسرها  
 والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والاوردان  
 اللون قائم بغيره وليس حدثاً سوا مصدر عنه كالضرب والشيء أولم يصدر كاطول  
 والقصر والجذر بان على الفعل اشتقاله على حر وفه انظروا تقديره ما ليس له  
 فعل كالعالمية وبلا لا يسمى مصدر ارم هذا المعنى وان سعى مصدر ارم معنى آخر  
 وخرج به هذا القيد اسم المصدر فعلى هذا وهواسم لفظي لا لفظ المصدر والاخر ج  
 بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علماء اسم الحدث اذا كان علمائهم مثل غار وحماد  
 وأما المبدوء بجميع زائدة غير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته فى بعض الاحيان اسم  
 مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ) لوقال عن المصدرى ما هو جار  
 مجرأ كان أولى (قوله على المصدر) أى معناه الذى هو الحدث وفى قوله وقوله  
 يثوب عنه الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكد يثوب عنه مرادفه ومشاكوه فى  
 المادة بقاسمه الثلاثة والثائب عن المبتين مانقى (قوله اسم الآلة) أى اللفظ  
 الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضرب بته  
 محمود الاله لا يعهد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضرب بته بحجر لان  
 الحجر عهد الرمي به ولا رمية آخرة لان آخرة لم تعهد للرمي (قوله وأقيم مابعده  
 مقامه) أى فاعطى ماله من اعراب وافراد أو تننية أو جمع تقول ضرب بته  
 سوطاً وسوطين واسوطاً (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر  
 وليس بمصدر مفعول له وذلك اما مصدر يحيز بالصدر كالمثل أو غير محيز نحو  
 ضرب بته أنا (قوله مادل على كاية أو بعضه) إشارة الى انه لا يختص بكماتى  
 كل وبعض كما هو سمه كلام الا وضع قد دخل ضرب بته جميع الضرب وعامة  
 الضرب ونحو لا تظلمون نفسى ولا تضربونه شيئاً وضرب بته يسير الضرب فلاحاجة  
 الى زياده بعضهم كاتى ما الشريطة والاستفهامية نحو ما شئت فقم أى اقام

وهواسم الحدث الجارى  
 على الفعل وليس علماء وقد  
 ينقل عن المصدرية الى  
 ما هو جار مجرأ كما أن  
 المصدر يكون غير مفعول  
 مطابق فينم ما هو مفعول من وجه  
 كما يفهم من التعريف مع قوله  
 (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر  
 (غيره) فينصب على أنه  
 مفعول مطابق لما فيه من  
 الدلالة على المصدر فباناب  
 عن المبتين للعدد اسم الآلة  
 (كضربته سوطاً) أى  
 ضربته سوطاً فحذف الجار  
 والمصدر وأقيم مابعده مقامه  
 واسم العدد نحو (فأجلدهم  
 ثمانين جلدة) أى جلدا  
 ثمانين جلدة فحذف المصدر  
 وأقيم العدد مقامه وعما  
 ناب عن المبتين للنوع مادل  
 على كاية أو بعضه مضافاً  
 للمصدر نحو (فلا تلبوا كل  
 المبل) أى مبل كل المبل  
 (و) لوقول عاتينا بعض  
 (الاقاويل) وعما ناب عن  
 المؤكد ما شاركه فى مادته  
 وهو ثلاثة

شئت ثم ومنه في الاستقاموا لكم فاستقيموا اليهم ونحو ما تضر بزيد أي  
 ضم تضر بوا ما أغنى عني ماليه (قوله اسم مصدر) فيده في التسهيل  
 بغير اسم احتراز من نحو حماد علما لله فلا يستعمل مؤكدا لأن معنى العلم  
 لا يدل على معنى العامل ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينهما فعمل وأورد على ذلك  
 سبحانه فانه من علم التسيح وقد استعمل مؤكدا للعامل المحذوف  
 وقد يجب أن يجمع عليه وهو رأى ابن مالك (قوله والله أنبئكم من الأرض نبأنا)  
 تبع في جعله من الألفاظ كرا لا وقع وجعله النجاة من الألفاظ العينية وقد يجمع  
 بينهما بأن الثبات يستعمل تارة بمعنى ثبت وثارة اسمها للشيء الثابت ويجوز أن يكون  
 مثالا للثبات فيه مصدر فعل آخر كالمثال الذي رده خلافا لما تضر الماقي فقد صرح  
 الساقاني في قوله تعالى فاخر جناحه أي أوجاهه بنات شتى بأن الثبات مصدر بمعنى  
 به الثابت كما هي بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال ثبت الفعل بنات قال الساجي  
 وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فيمكن تأنيدها عن انباتا (قوله  
 لو مصدر لفعل آخر نحو وتبتل إليه تبتيلا) وذلك لأن تبتيلا مصدر وليت لا تبتيلا  
 وهو مصدر وتبتل تبتيلا لا تبتيلا لأن معنى تبتيلا تبتيلا فبمعنى تبتيلا تبتيلا فبمعنى  
 مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه أن الثابت في جميع الأقسام المذكورة  
 منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي أن أقائل أن يقول إن كان مراده  
 باسم المصدر ليس جار ياعلى الفعل العامل فيه وإن كان جار ياعلى فعل آخر فكان  
 يندفع أن يدخل فيه تبتيلا وإن كان مراده ما ليس جار ياعلى فعل أصلا فنحو الفعل  
 والوضوء والعطاء ليس كذلك لجر ياءه على غرض وضوء وعطى أي اخذ لا أن يجاب  
 بأن مراده ما ليس جار ياعلى فعله مادخله تنص لبعض الحروف التي في فعله (قوله  
 وجعل في الأوضع الخ) هو مذهب المازني والمعدو السبائي واختاره ابن مالك قال  
 الرضي وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بالضرورة فليتم إليه ومذهب سيبويه  
 أن المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منتول عن الجملة وهو رواتق تقديره وجعله مقته مقته  
 وفرحت وجذلت جذلا والمقته بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمجعة والجذلة بذال  
 مجعته وبفتحين مصدر جذل بكسر الميم (وتتمتع) مما ينوب عن المصدر  
 أيضا فغيره نحو عي الله أظنه جالدا وهل هو نائب عن مصدر مؤكدا ونحوي انظر  
 التصريح واسم الإشارة يشار به إلى المصدر كضمير به ذلك الضرب ولا يسترط  
 جعل المصدر تاء بحال اسم الإشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك في اشتراطه  
 ذلك وتخطئه من حمل قول المتنبي \* هذي برزت لنا فبهجت ريسنا \* على أنه  
 أراد هذه البروزة وعلمه بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لأن من كلام العرب

اسم مصدر نحو وغسل غسلا  
 واسم عين نحو والله أنبئكم  
 من الأرض نبأنا ومصدر  
 افعل آخر نحو وتبتل إليه  
 تبتيلا وجعل في الأوضع  
 مما ناب عنه ما رادفه نحو  
 أحبته مقته وفرحت جذلا  
 (وليس منه) أي من الثابت  
 عنه مقته كرا غدا في قوله  
 تعالى (فكلامهم غدا)



لحنت ذلك يشيرون به لافطن ولذلك انقصر واعليه والوقت كقوله • ألم  
 تقدم من عندك ليله أورد • بنصب ليله نبيه عن المصدر والتقدير اغتماضا  
 مثل اغتماض ليله الارمد فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه  
 كثير نحو جئت صلاة العصر وأسماء اعيان على خلاف في ذلك يقال ترابوا جندلا  
 في معنى تربت يده أي لا أصابت خبير أو التراب والتراب والجندل الحجارة قال  
 سيبويه جعله بدلًا من قولك تربت يدك فأنصب ترابا وجندلا عند السلوين  
 وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فقول ترباك كما تقول سيبالك والاصح  
 وهو ظاهر كلام سيبويه انه منصرف بان على المصدر به والتقدير أن لم الله ترابا  
 وجندلا والقيمة تحركات مبنية جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وانما هو حال  
 من المصدر الخ) عبارة المغني والمنصوب حال من ضميره مصدر الفعل والاصل فكلاهما  
 أي فكلاهما كل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زاد في المغني وبدليل انه لا يحذف  
 الموصوف الا والصفة خاصة بنفسه تقول رأيت كاتبًا لا تقول رأيت طويلا لأن  
 السكينة خامسة تحذف الانسان بخلاف الطول وقال وعندي فيما احتجوا به نظر  
 اما لا قول فجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف  
 وتصير الصفة مفعولا على الامة وهذا يقولون دخلت الدار يحذف في توصفها  
 ومنعوا دخلت الامران فعلق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز  
 وبوجه انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سيرة عليه زمن طويل فاذا حذفوا  
 الزمان قالوا طويلا بالنسب لما ذكرنا وما الثاني فلان التحقير ان حذف الموصوف  
 انما يتوقف على وجود الدليل لا على الاختصاص بدليل وأما له الحد يدان العمل  
 ساغات أي دروعا ساغات وعما يقدح في قولهم مجي نحو قولهم اشتمل السماء أي  
 الشملة السماء والحالة متعذرة لتعريفه انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون  
 بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة مع استتلال كل منهما بالارادة  
 كإضافة قليلا فيهما مثل به وتقدمها وحذف موصوفها فلا ينقض كلامه بنحو أحيانا  
 الارض شباب الزمان قال الدماميني ولا حاجة لما أجاب به الشعمي عما هو في محل المنع  
 كما حررنا ذلك في رسالته بدعيه سميناها احكام المجاز الى احكام تعدد المجاز بينها  
 ما وقع انفصاله العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها ان أقسام تعدد المجاز  
 أربعة الاول ان يجمع معاني كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منه  
 فالجيب للدماميني من ايراده الثاني ان يجمع معاني كلمة من جهتين مختلفتين وفي  
 الحقيقة انما اجتمع فيه جهتا مجاز وأمثله كثيرة الثالث أن يجمع معاني كلمة  
 ويكرر أخذها مبغيا على الآخر ويكرر به المجاز في المرتبتين قال الفري وهو غير

وانما هو حال من المصدر  
 المفهوم من الفعل والتقدير  
 فكلاهما كون الأكل رغدا  
 بدليل اقامتهم الجار والمجرور  
 دون المصدر في قولهم سبر  
 عليه طويلا فدل ذلك على  
 أنه حال لا مصدر ولا جار  
 اقامته مقام الفاعل اذا المصدر  
 يقوم مقامه اتفاق القول  
 يمنع اقامة صفة مقامه تنبع  
 فيه سيبويه لكن خالفه  
 في الاوضح بما لا ينالك  
 (و) الثالث من التفاعيل

عزير وقد أوردنا منه في رسالتنا المثلثة وذكر منه أمثلة في الأساس عنون عليها بقوله  
ومن مجاز الجواز الرابع أن يجتمع على كلمة وتكون إرادة كل مستقلة وهذا  
ادعى المدعي الاتفاق على بطلانه وفي جميع الجوامع تصح وقوعه وهو الذي أراد  
ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة

### في المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية  
وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مفعولا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه  
لان احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة (قوله ويوقع  
لأجله) أي بان يكون هو المقصود من الفعل وغرضه سواء تقدم على وجود مفعول  
الفعل كما في قد حدث عن الحرب جينا أو تأخر كما في حدثت له حال فان قلت من  
أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع ان الضرب سبب التأديب وعلة فكيف يكون  
التأديب سببا وعلة للضرب قلت الضرب علة في إيجاد التأديب وتصور التأديب  
وسبب في الإقدام على الفعل الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سببا غير  
الوجه الذي كان به سببا فالوجهان مختلفان قال الرضوي وإذا كان الحدث المعنى  
تفصيلا لا وقتا فالصدر الجمول كما في ضربته تأديبا وأعطية مكافأة فليس هنا  
حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى  
أدته بالضرب وكفائه بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة فالعلة  
هنا في الحقيقة ليس هذا المصدر للمفعول لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي  
آثره أي ضربته تأديبه لكن لو صرح بها هو العلة لم يثبت سبب عند النحاة لعدم  
المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب  
في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قوة من زيفه لم يقم التثنية منه ما اتوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل  
والزمان اذ هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظرا لانتميع ان التأديب عين الضرب  
لان التأديب يحصل بالادب وما يليق بالشخص أو أحداث التأديب والضرب سبب  
ذلك ووبيلته كالشتم وأيضا فلم يمنع تاهت السفر (قوله وهو المصدر) لاردعا به أما  
العبيد فقد وعيد بنصب العبيد لانه مؤول فانظر المعنى والوضع (قوله الفضلة) أي  
ليس جزأ من الكلام لان لا يكون مصدر اوله من الابه (قوله قد شاركه الخ) حال  
من المعامل لمجهل النصب والراط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود إلى المعامل وضميره  
المضروب يعود على الحدث فجاء اشارة اليه الشارح ويجوز أن يكون نصفا للحدث

(المفعول له) أي الذي يفعله  
له فعل ويوقع لأجله (وهو  
المصدر) التأديب  
(المعنى) بغير اللام أي  
الواقع علة (لحدث) نفسه  
(شاركة) المعامل (وقد)  
وفاعلا أي في الزمان  
والفاعل

والمراد فاعل شارك اذ هو على هذا غير يعود الى الحدث وضعية المصوب يعود  
 على الفعل والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب  
 آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الحرب بدليل جملته اصلا  
 لخالته وشهدت الحرب باقاعالهدنة وأول زمان الاصلاح وايقاع الهدنة لا يلزم  
 أن يكون هو آخر زمن الحربي والشهود بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يعود أخذنا  
 من النظائر الا كقائه في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس  
 بالتغزيل ما لغة ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في الحديث وقد نصبت النوم في أيام  
 من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بفتح الثياب لا لانه  
 الا اتصال المذكور بل نفس النوم متصل قطعا عن نزاع الثياب كما هو معلوم ثم  
 لا فرق في المشاركة في الفاعل بين النطقية ككسر به تأديبا والتقدير به كقوله  
 تعالى يركم البرق خوفا وطمعا لان معنى يركم يجعلكم ترون وجعل الزمخشرى  
 نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعنا وغاية) أي سواء كان باعنا من  
 حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجملتان مختلفتان (قوله  
 وانما اشترط فيه أن يكون مصدر الخ) قال الجاهلي وانما اشترط هذه الشروط لانه  
 بهذه الشروط يشبه المصدر فترتبط بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف  
 ما اذا اختلف شيء منها انتهى (قوله والاعمال تكون بالصادر الخ) أي غالباً فلا يرد  
 والارض وضعه الا انما ويحويه (قوله والاعمال تكون بقراءة الخ) قال  
 الرضي وترتبط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على افعال الفعل  
 والحامل على الشيء متقدم عليه موافقاً لالجوارح كالضرب والقفل تتلشى  
 ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل وأما افعال الابلان كالعلم والخوف والارادة  
 فانها تبقى والجواب انه ان أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممتنع وان أراد  
 وجوب تقدمه اما وجودا أو تصوراً فمسلّم ولا يمتنع ويقتضى يجوز نحو جئت  
 اصلا لا حرفاً وضرر به تأديبا اتفاقا قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلا  
 و ارادة تأديب قلنا يجوز أيضاً جئت انكر ما كنتى وجئت اليوم انكر ما كنت  
 غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئت ممنا وسلا فظهر ان الفعل له هو  
 الظاهر لا المقدّر فتقول المفعول له على ضرر من امان ان تقدم وجوده على مضمون  
 عام له نحو قد جئت فممن من افعال القلب كقائلوا واما ان يتقدم على الفعل  
 تصورا أي يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضرر به تنقير بما رجسته اصلا  
 (قوله و يؤخذ منه) أي من اجازته هذا المثال لان عدم اشتراط كون المصدر  
 قلبياً اذا لا يلزم من كونه غير قلبى اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئت

سواء كان باعنا وغاية  
 (قوله اجلالان) أم  
 باعنا فقط كقوله عن  
 الحرب جئت باعنا لا مصدر  
 فاقبى علة لا في ايام باعنا عليه  
 وغاية له وزمنه وزمن القيام  
 وفاعلهما واحد وهو المتكلم  
 وجبنا مصدر فاقبى علة لا يعود  
 عن الحرب باعنا عليه  
 وابست غاية له وعلاوة  
 المفعول له وقوله في جواب  
 لم تلت وانما اشترط فيه أن  
 يكون مصدر لانه علة للفعل  
 والعلل انما تكون بالصادر  
 لا بالذوات وخرج به غيره  
 ككسائي وبالقلبي نحو جئت  
 قواة للعلم كما اعتمد  
 في الاوضح تبعاً لابن الخباز  
 وغيره وخاف في هذا  
 الفارسي فأجاز جئت  
 ضرب زيد أي لتضربه  
 ويؤخذ منه أنما يشترط  
 الاتحاد في الماعل أيضاً  
 وبالفعله نحو حصل لي رغبة  
 في الخير وبالمعل الحدث بقية  
 المذاعيل اذ لا تعاقب فيها  
 ومجاهاه

العمل) حدث عامه (شبرها)  
 بماتمه انزعج (جر)  
 وجوبا (بحرف التعليل)  
 وهو اللام ونحوهما بماتمه  
 التعليل وومن والباء في  
 والكاتب والظاهر أنهم  
 أرادوا بالشرط ما لا بد منه  
 والا فقيه نظر ففاسد  
 المصدرية (نحو خلق لكم)  
 فالخطابون علة للخلق  
 وليس ضميرهم مصدر  
 فذلك جر باللام ومثله قوله  
 عليه الصلاة والسلام ان  
 امرأة دخلت النار في هرة  
 أى لاجل هرة وفاقد  
 الاتحاد في الفاعل (نحو)  
 (وان تعرفني لذكر كرامة  
 هرة) \*  
 كما تنفص العصور بالام  
 القطر  
 فالذكرى هي علة  
 عرو الهرة وزمنها  
 واحد ولكن فاعلها  
 مختلف وامل العرو الهرة  
 والذكرى هو المتكلم لان  
 المعنى لذكرى بالفتنة  
 جر باللام والهرة في التام  
 والانتياح ومثله نحو فظلم  
 من الذين هادوا حرمنا عليهم  
 طيبات أحلت لهم  
 واذكروه كما هداكم  
 وفاقد الاتحاد في الوقت نحو

قراءة العلم وما مثل به الرضى وجم هذا ظهر ان مائة له في التصريح عن الشاخي من  
 ان الشترط الاتحاد الفاعل يعني عن الشترط كون فاعله ليس ظاهرا فتدبر (قوله)  
 ما يختلف فيه زمان الفعل والاعل وما يختلف فيه فاعلها) استثنى أوجهان تبعها  
 لان ما لا من المباشرة في الزمان والفاعل أن وأن اذا تابعا المصدر تقول جئتكم  
 أنزجدا بكم ونى وجئتكم أن بكم نى زيد وجئتكم الساعة أن وعدتكم أمس ويجذف  
 معهما حرف الجر أيضا قال المرادى في شرح التسهيل يجوز في كي إذا كانت ناصبة  
 بنفسه أن تقع ما ولله لانه اذا ذلك ينسب منها مصدرية تكون مثل أن وأن وهل  
 تجرى ما المصدر تجرى أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أنزجروا أنزجروا  
 الى أى لاحدا قال الشيخ أن لا يعرف في ذلك نصا عن أحد (قوله جرو جوبا  
 بحرف التعليل) أى عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في  
 شرح اللغات حروف السبب سبعة اللام ونحوها الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا  
 والباء ونحوه فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفى نحو لكم فيما أفضم فيه  
 صواب عظيم أى بسببه ومن نحو الذى أحلنا دار القامة من فضله أى بسبب فضله  
 لا باها ان هذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة  
 والسكف نحو اذكروه كما هداكم أى لهداية ما لكم وكى نحو جئتكم كي تكرمنى  
 وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانه لا تكون لتعليل الاعم الفعل المقرون بالحرف  
 المصدرى انتهى وهذا قد بلى ما سبق أن وأن وصاتهما وكى وما ساقى من التعليل  
 باذكروه كما هداكم لأن يقال المراد ادم لا تدخل على ما ساقى في الشرط وما ذكروا  
 لم يستوفوا فلا يمكن من المفعول فليتامرل ومما يفهم التعليل عن نحو تبارك آلهتنا  
 عن قولك (قوله فالخطابون علة للخلق) في هذه العبارة خزارة قال الجلال الدواني  
 اعلم انه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها التنازع وادكن لاشئ  
 فيها باعث له على الفعل وان كانت معلومة تعالى كما أن من يغرس غرسا لاجر  
 الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخرى على ذلك الغرس كالاستغلال له والانتفاع بما منه  
 وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غرض بجمع تلك الفوائد والمصالح  
 بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والآلات والاحاديث  
 الموهمة بالاعل والاعراض مؤقولة تلك الحكيم والمصالح اذا تيسرت ذلك كله علمت  
 ان ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعالى يعامل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية  
 بالحكم والمصالح ظاهرا كتحريم الحدود والكفارات وتحرير المسكرات وما أشبه  
 ذلك وأما معجبه أنه لا يجوز فصل من أفعاله عن غرض فجعل بحيث وكلام غير  
 مخلول فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية رابعة فلا شئ من أفعاله

وأحكامه كذلك غاية الامر أن بعضها مما يظهر علمنا وبعضها مما يخفى الاعمال  
 الراسخين المؤيد من نور من الله (قوله ونضت بتخفيف المضاد) قال الجوهرى نضا  
 ثوبه أى خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتسكير (قوله لا لوجوبه  
 وتعينه) لو انضمر على أحدهما كفى وحيت جع بينهما فالانطلاق تأخير الوجوب لانه  
 أوضح فيه من ما قبله (قوله ويجوز فيه أن يحذف بحرف التعليل) قال فى الارتشاق  
 ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنتان الا على جهة البدل أو اللفظ سواء حذف بحرف  
 السبب أو أحدهما أم نصبا أم ما قبله تعالى الا نذكره من يخشى فيصوب بفعل  
 مضمر انتهى واهدم جواز تعدد المفعول له منع فى قوله تعالى ولا تسكوهن ضرارا  
 لتعدوا واتفقوا لتعدوا يسكوهن على جعله رارا مفعولا له وانما يتعلق به على  
 جعله ضرارا محالوا فى الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى ان عصره قال فى  
 تفسير قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة  
 بجوز أو بالموت لا يجعلون الثلاثة تعدد المفعول له من غير عطف واعتراض عليه  
 فى اعرابه ثم قال وقد أجيب بأن الأول نعليل للعامل مطلقا والثانى مقيد بالأول  
 والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد فى المعنى وان اتحد فى اللفظ انتهى أقول هذا  
 يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف  
 مفعولا له وما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور ان المجرور بالحرف  
 مفعول به بواسطة الحرف من ح به عطف هنا والجائى فى المفعول فيه بقى ان بعضهم  
 قال ان من تعدد على وجه العطف قوله تعالى والخيول والبغال والحمير اتركبوها  
 وزينة وان فقد الشرط فى الاول لان قوله اتركبوها بقى كبرها وهو علة  
 خلق المذكورات وحجى به مقرون باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله  
 جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم وأما الثانى فلم يفد فيه الشرط لان فاعل  
 الخلق والتركيب هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقد الشرط فى الاول  
 انما يأتى على ما تقدم من أنى حيوان يعال ابن مالك فى تظن \* خاتمة \* ويجوز  
 تقديم المفعول له كما فى قوله

فما جز عارب الناس أبكى \* ولا حرضا على الدنيا اعترانى

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطى من أخذ هذه الحكمة من قول ابن مالك  
 كلز هذا قنع لانه مع الجرائس مفعولا له كما نرى نعم يدل له تجوزهم فى قول الناظم  
 ترخيها أن يكون مفعولا له ومنع تغلب تقديمه مردودا لبيت المتقدم بقوله  
 \* وما شوق الى البياض أطرب \* ومحل التقديم لم يكن العامل معنويا راجع شرح  
 الشواهد للناصف

(نضت وقد نضت لنوم نياما)  
 لدى السترا لينة المتفضل  
 فالنوم على طالع الثياب  
 ولكن ونهما مختلف  
 فوقت الطلع سابق على وقت  
 النوم فلذلك جريا للام  
 ونضت بتخفيف المضاد  
 المجهمة من النضو وهو الخلع  
 وليسته بكسر اللام هيئة من  
 اللبس والمتفضل هو الذى  
 سبق فى نوب واحد ومثله نحو  
 كما أرادوا أن يخبروا منها  
 من غم أى لاجل الغم واعلم  
 أن هذه الشرط مقبلة  
 لجواز النصب للوجوب  
 وتعينه حتى ان المستوفى  
 لجمية بما يجوز فيه أن يحذف  
 بحرف التعليل كما قال  
 فى الاقبة وليس يتنعم مع  
 الشرط سواء كان مجزوا  
 من آل والاضافة أم مضافا  
 أم محلى بالاسكن الارجح  
 فى الاول النصب وفى  
 الثالث الجز و يستويان  
 فى الثانى

## المفعول فيه

(قوله ما ساط عليه الخ) أي بالمراد بأن لا يختص اللفظ به بل فخرج خود دخلت  
 الدار اذا يقال صليت الدار ويستثنى من الأطراد ما يصح من مصدر عامله وينبغي  
 أن يستثنى أيضا المقادير اذا لم يعمل فيها الامدل على حركة لا يقال فعدت ميلولا  
 رقت ميلولا ولذا ذهب السهلي الى ان نصبه اعلى المصدرية وأسقط بعضهم قيد  
 الأطراد لان نحو دخلت الدار منصوب على اتوسع ولم يتفهم معنى في فهو خارج  
 له على معنى في فتدبر (قوله نصبه) بين به ان معنى ساط عليه عامل نصبه عامل  
 بذلك المفعول ما قال لم يعرف في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا يذم وهو قد يستعد  
 ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا  
 لذلك (قوله من فعل أو شبهه) بان العامل لذ كان مفعولا شاملا لكل عامل وان لم يكن  
 واقعا فيه نحو ما صحت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلط على المفعول به  
 لوقوعه عليه وعلى المفعول لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه  
 (قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحو ارجعوا وراءكم فوراءكم اسم فعل معنالا  
 ارجعوا وانما جامع بينهما ما أتاكبدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجيء بالتحديد  
 عامله وهو متف من اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان مجزلة ارجع  
 في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف  
 لا يكون كذلك قاله جماعة عتروده السمين يجوز كونه ظرفا اذا المعنى ارجعوا الى  
 الموقف الذي أعطينا فيه نوروا القسوافيه نوراع من يقبض أو الى الدنيا فالقسوا  
 نوراً يخص به وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفاداً من الفعل انتهى  
 ويرد أيضاً بأن الظرف قد يكون لتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا في النسخ  
 بنصب مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الآن يشكاف وقد بل يكون مفعولا به  
 (قوله لوقوع الفعل عليه لافيه) لانه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم  
 والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم  
 نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه  
 في مكان لكن هذا المعنى على تصرف حيث وهو كما في التسهيل نادر فلا ينبغي تخرجه  
 التزبد عليه وله هذا قال الله ما بين في حواشي المعنى ولو قيل ان المراد يعلم  
 الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ما جاء حيث على ما عدها من ظرفيتها  
 والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أوتى رسوله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من  
 الظهارة والفضل والصلاحية لا لارسال واسم كذلك انتهى واعتبر بما بعده  
 لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو مفعوله وبعض مفعول ذلك الموصول

(و) الرابع من الفاعيل  
 (المفعول فيه) وهو المسمى  
 لمرأ (وهو ماساط) عليه

(عامل) نصبه من فعل  
 أو شبهه وان لم يكن واقعا فيه

(على معنى في) الظرفية  
 وخرج مما هذا القيد بقرينة

المعامل فان تسلط العامل  
 علمه ليس على معنى في لما

تقدم كما في نحو يخافون  
 يوم الله أعلم حيث يجعل

رسالة فليس المنصوب فيها  
 مفعولا فيه بل مفعولا به

لوقوع الفعل عليه لافيه

ولأن المعنى كما مر أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشتباقه في العلم  
 ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السبعة أو مفعول به على غير السبعة تأباه  
 قواعد النحو لأن النجاة لم تأمل أن حيث من الظرف التي لا تصرف ونسوا  
 على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الامتصاص وإذا كان كذلك امتنع نصب  
 حيث على المفعول به لا على السبعة ولا على غيرهما والذي يظهر لي أفرأ حيث على  
 الظرفية المجازية على تضمين العلم معنى ما ينعدي إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ  
 علما حيث يجعل رسالته أي هو أن هذا العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية  
 مجازية قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه خذاني هذا المعنى من أن  
 حيث لا تصرف وأما اختاره ففقيه نظرا لأن اشكاله لم يندفع ولو قدر أنفذ  
 لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره قال الشافعي وأقول في كلامه ما يدفع  
 هذا النظر وهو قوله أي هو أن هذا العلم فانه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون  
 التفضيل قال السفاقي ثم لا حاجة إلى ذلك راذلا مانع لعمل أعلم في الظرف والذي  
 يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال المتأخر من حيث مفهوم  
 الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع  
 الدليل المانع (قوله وناصب حيث الخ) سكت عن ناصب يوم الظهور أنه يتحافون  
 (قوله لا ينصب المفعول به إجماعا) كذا في الأوضح وفيه نظرا فنظر التصريح (قوله  
 بيان لما) أي هذا وما بعده بيان الجنس الحد الذي هو إذا كان معهما أصلا حتمه  
 لكل ما لا يعقل والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان  
 بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكما كان أو بآب هذه الفنون يتسامحون في التعريف  
 فلا يرجع عليه ما زاد في الأوضح من قوله أو اسم عرضت دلالة على أحدهما  
 أو جاز مجراه أو يقال أنه تعريف بالاختصاص أو أن المقصود تعريف المفعول فيه  
 أصالة ومازاده في الأوضح من قبيل التائب ويوافق ذلك ما سكت عنه في المفعول  
 المطلق واليه يرشد قول الأئمة \* وقد يوجب عن مكان مصدر \* فتدبر لأنه  
 يبعد أن المصنف هنا لم يقل وقد يوجب عنه كذا وكذا كصنع في المفعول المطلق  
 ولينظر وجه الخلاف بين المفسر المفعول المطلق وما هنا في كلام الأوضح حيث  
 لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل التائب عنه أو يجعل ما دخله في تعريف المفعول  
 فيه من أسماء معدودات هنا تابا (قوله والمختص بخلافه) أي ملتبس بخلافه لأنهم  
 في معناه ولو أوقف الباء لكان أوضح وأخصر (قوله كأسماء الأيام) كالتب  
 والآن وكأسماء الشهور والصيف والشتاء وما اختص من الأسماء بصفة أو إضافة  
 أو دخول آل عليه (قوله وهو الريحان وريحان) أي فلا يضاف إليها الشهر

وناصب حيث يعلم محذوف  
 دل عليه أعلم لا هولان اسم  
 التفضيل لا ينصب المفعول  
 به إجماعا وقوله (من اسم  
 زمان) بيان لما تم اسم الزمان  
 فبيانهم ومختص وذلك  
 مستفاد من قوله (كصمت  
 يوم الخميس أو يومنا أو  
 أسبوعا) فالهم ما دل على قدر  
 من الزمان غير عين كوقت  
 وحين وساعة فينصب على  
 جهة التاكيد المعنوي لأنه  
 لا يزيد على دلالة الفعل  
 والمختص بخلافه كأسماء  
 الأيام قال المرادي وأما  
 المعدود فهو من قبيل المختص  
 خلافاً من جعله قسما ثالثا  
 انتهى وبعبارة المصنف  
 في الجامع وما صلح من الزمان  
 حوايا إلى كسهر رمضان  
 فمختص أو اسكنكم كيومين  
 معدود أو له ما يختص بمعدود  
 كأسماء الشهور غير  
 ما نصب إليه شهر وهو  
 الريحان وريحان وغيره من  
 مهم كمين (أو اسم مكان مهم)

وفي المطلب ان رجبا مثلها وليس كذلك ونظم ذلك فقال

ولا تنقص شهر الى اسم شهر \* الا لما اوله الرافدور

واستثنى منها رجبا فيمنع \* لانهم فيما روه ما منع

وكأن وجه ذلك مع قاعدة العرب تنقضي خلافه لانهم بقرون من اجتماع الثمان  
كأنه هذه الادغام اليك كبير لا في محروا في نظر ربيع مشترك بين اسم الشهرين  
واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الاربع وأنه وردان رمضان من اسماء الله تعالى  
فانقص شهر اليها للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان  
فما شاء الله تعالى أو اعتقد على القرينة وهي صام كما هو أحد الاقوال الثلاثة التي ذكرها  
الزوري (قوله بالجر) أي عطفنا على اسم زمان (قوله مطلقا) أي مهما كان أو مختصا  
(قوله الا ما كان معها) لان أصل العواميل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من  
دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضيئا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالة  
على الزمان قوية تعدى الى المهيم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالة على  
المكان شائعة تعدى الى كل اسمائه بل الى المهيم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة  
والى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه بحيث  
(قوله وهو ما لا يختص بمكان بعينه) دخل في عمومه ما دخل وخارج وجوف وباطن  
وطاهر ونحوه من اذأر يدبشي من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز انتصابه على الظرفية  
بل يجب التصريح بالحرף وقول بعضهم سكنت ظاهرا باب المفتوح لجن (قوله  
الجهات الست) أي اسماءها في الكلام حذف مضاف والمراد بالجهات اسماءها  
من تسمية الدال باسم المدلول والتجهيز بالجهات صارت حقيقة في اسمائها (قوله  
وعكسهن) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) واسماؤها أكثر من ست اذ منها أقسام  
وخلف وذات العين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفها على الجهات أي  
ونحو الجهات الست ويجوز حرم بالعطف على أمام أي ونحو أمام (قوله كعند هي  
اسم لمكان حاضر أو قريبي بالاول نحو فلما رأته فراعنده والثاني نحو وادراة  
قوله أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب  
معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد تنفع  
قوة وقد تنقص ولا تقع الامتنوعة على الظرفية أو مخفوضة عن وعن الغرض الحزري  
بقوله وما نصيب أبدا على الظرف ولا يختص به سوى حرف وقول العامة  
ذهب الى عند لجن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى (قوله ولدى)  
هي لغة في لدن والهجج انها مرادفة لصد فتكون للقرب الحضي نحو اذ الغلوب لدى  
الحلج والهنوي نحو قولنا لديه علم وتقلب ألهايا مع الضمير في لغة الجمهورة

بالجر وهو ما لا يختص بمكان  
بعينه وهذا التقيد يشيران  
اسم الزمان لا يتصّب مفعولا  
فيه مطلقا وان اسم المكان  
لا يتصّب منه الا ما كان  
مهما (وهو) ثلاثة أقسام  
أحدها (الجهات الست  
كلاما والفروق واليمين  
وعكسهن) أي ورأى تحت  
وشمال وسميت الجهات  
الست باعتبار الكائن  
في المكان فان له ست جهات  
(ونحوهن) في الابهام  
(كعند ولدى) واحدية كان



(و) ثانيها (المفادير) أي الله تعالى مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (١٣٦) (و) ثالثها (المصباح) أي الشق

(من مصدر عامه) الساطع عليه (كقوله تعالى عز وجل) ورعبت مرعى حمرو وقت مقام خاله وأثاقنا من مائة وسرى جلوسى مجلسا فان صبغ من غير مصدر عامه تعين حرو في كجاست في مرعى زيد كما تعين ذلك مع غيره هذه الاقسام الثلاثة من أسماء المكان كهلكت في المسجد وأخت في الدار وأما نحو قولهم دخلت الدار فذهب على المفعول به توسه أو شذ قولهم هومنى مقعد القابلة وفرض جركاب ان قدر عامه مستقرا أو نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ وما أذهمه كلامه من أن المقيد لا قدر قسم من المهم هو مذهب الجهم ونظرا الى أنه لا يختص بصفة معينة وبهم جعله قسمه الى نظر الى أنه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما أفهمه أيضا من أن ما صبغ من مصدر عامه قسم من المهم بخلافها في الاوضاع والجامع والشذور من أنه قسم لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في

وهي معرفة والظاهر ان اعرابا مقدر على البناء نصب أيضا وتمازج لدى عنه من أوجه مذكرة في الغنى والادفع (قوله وثانيها المفادير) زعم السهيلي ان انصباب هذا النوع انصباب الماصد لا الظروف لأنه لا يقدر في ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم خطي معدودة فكان سرت خطوة مصدر فكذلك لا ميلا ونحوه (قوله من مصدر عامه) قدر لفظ مصدر ووافق ما هو المختار من أسئلة المصدر ما يكتنه لا يقول ما اذا كان العام من مصدر فاذا راج الشارح في الامثلة محل نظر (قوله فان صبغ من غير مصدر عامه تعين حرو في) صرح في الغنى في النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر قالوا فارق ان انصباب هذا النوع على النظر فسيح على خلاف القياس لكونه مختصا فيجب أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دفع له من القياس وقد ذكرنا جواب أبي حيان عن ردائي على قول الزجاج في واقع قدوا لهم كل مرصد أن كل طرف باله انما يكون ظرفا كما يسمي كان هم ما حيث قال أقعدوا البصر على حذيفة بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذلك يصح قعدت كل مرصد وظاهر كلام الرضى عدم اشتراط ذلك انظر حاشية الاوضاع للعقيد ومثل في ما معناها وهو بالانظر فسيح بالاسجد (قوله من أسماء المكان) أي المختصه وهي ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد وكذا يعين الجرجي مع فغير الظرف مكانا أو زمانا مهم أو غير مهم وأما قوله وما شهدناه فتأذ (قوله توسعا) أي باسقاط الجار واجزاء القاصر مجرى المتعدى وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره فتصعب على الظرفية قبل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل انه مفعول به صريح على اسقاط الخافض ودخل به في نفسه وبحرف الجر وأكثريه الامرين فيه تقتضي انه ما أصلان وهو مذهب الاخفش (قوله وشذ قولهم هومنى مقعد القابلة الخ) أي فلا يرد تنصا على اشتراط أن يصاغ من مصدر عامه (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال في شرحه وحقيقة القول فيه ان فيه اهما من جهة أنه لا يختص بصفة معينة واختصاصا من جهة دلالة على كمية معينة فبقي هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح السكاكية) عبارة فيه وأما السكان فلا يكون من اسمائه طرفا صناعا الا ما كان مهم أو مشتقا من اسم الحدث الذي اشتق منه عامه الخ ولا ينبغي ان يجلس زيد مثلا وان تعين بضاعته اليه لكنه معهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبيرا وصغرا وعدم

شرح السكاكية وصححه أبو حيان ويمكن حمله في الاقضية عليه وقد تحذف ناصب المفعول منه

كونه محدودا في الواقع فيصعب فيه الاعتباران (قوله جوارا) أي جائزا أو جوارا  
وقر عليه ما بعده (قوله كما إذا وقع صفة الخ) انما يجب الحذف في هذه المواضع  
الاربعة ان قدرا العامل المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدأ والخبر ومثلها  
ظاهرة واعلم انه ليس في كلامه الا أن الواقع في هذه المواضع يجب حذف ناصبه  
لأن كل طرف يقع فيها فلا يرد أن ما قطع عن الاضافة وبني على الضم لا يقع فيها  
ولهذا ردت في المعنى قول من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف  
ثم ما ينشأ على انها مصدرية وهي وصلت في موضع رفع بالابتداء لكنه استشكل  
بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الله تعالى وهذا الاشكال مبني  
على أن قوله من قبل هو صلة الوصول وهو ممنوع من الصلة هي أكثرهم شركين  
انتهى وأجاب الاستاذ اني سمعت بأن للمتنوع وقوع نفس الظرف أحد  
المذكورات والواقع في الآية خبرا أو صلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه  
أن أباحيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يجز بالحرف أولا فالخ في الجواب  
أن محل المنع إذا لم يكن المضاف اليه معلوما لعدم الفائدة وهو في الآيتين معلوم في أن  
بما يحذف فيه ناسب المفعول نفسه وجوبا ما إذا وقع الظرف مستغلا عنه نحو يوم  
الخميس سمعت فيه أو يستعمل المتعالي محذوف في مثل أو شهره كشولهم من ذكر أو شرا  
قد تقدم عهد محذوف الآن أي كان ذلك حينئذ وسمع الآن

### في المفعول معه

مر في المفعول به ما يتعلق به فلا تغش (قوله للخلاف في كونه فياسيا) الاصح انه  
مقبس (قوله ولم يقع في القرآن بيقين) قال في المعنى في حرف الواو فاما قوله تعالى  
فأجمعوا أمركم وشركاءكم في قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم  
بالتعب فتعطل الواو فيه وذلك لأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف  
أي وأمر شركاءكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أي واجمعوا شركاءكم بتوصل الهمزة  
وموجب التقدير في الوجهين أن اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولنا اجمعوا  
فلي كذا بخلاف جمع فانه مشترك بذليل فجمع كبده الذي جمع مالا وعدده وقرا  
فأجمعوا بالوصل فلا إشكال ويشترأ برفع الشركاء عطفا على الواو لفصل بالمفعول وهو  
أمركم (قوله بعد واد الخ) لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه قاله في الجهة  
الثالثة من الباب الخامس من المعنى ويريد لك قول بعضهم في ومالك أن لا نقال في  
سبيل الله أن الأصل ومالك وان لا نقال أي ومالك وترك القتال كما تقول مالك وزيدا  
انتهى وقال في الحواشي واختار بعضهم حذفها مستدلا بما قرأ من أصلها أو  
المطابق وهي قد تحذف وفيه نظر ألا يلزم من التوسع في الأصل التوسع في الفرع

جواز الدليل كقولك يوم  
الجمعة لمن قال متى سمعت  
وجودها كما إذا وقع صفة  
أروسة أو خبرا أو مالا (و)  
الخامس من المفاعيل  
(المفعول معه) أي الذي  
يفعل معه فعل وآخره  
للخلاف في كونه قبا - ادون  
غيره ولو وصل العامل اليه  
بواسطة الواو دون غيره ولم  
يقع في القرآن بيقين (وهو  
اسم فضلة) واقع (بعد واو  
أريد بها التخصيص على  
المعنى) حالة كونه (م- ب) بوقته  
بذلك

ولو تقدير (أو) اسم (مشغل على ما فيه حروفه) أى الفعل (١٣٨) ومثناه فالأول (كسرت والنيل و)

الثاني (أنا سائر والنيل)

والثالثة متروكة ونصبها

نخرج بالاسم غيره نحو

لا تنعم عن خلقى وتأتى مثله

بناء على أن المؤول من أن

والفعل لا يسمى مفعولا معه

و بالفضلة العمدة نحو

اشترك زيد وحمرو وبالعدية

بقية المقاهيل وبحجرو مع

وباء المصاحبة نحو جئت مع

زيد وبتك العبد يشابه

وإن أفاد المعية ونحو

خرجت عسلا وما أذ الوار

فيه للعطف والمعية استعبدت

من العامل ومعناها

مشاركة ما بعدهما سابقا

في العامل في وقت واحد

وعما بعدها كل رجل

وضعية لعدم سبق شئ من

ذلك ونحو هذا وأياك فلا

يشكك به خلافا لى على

لعدم حروف الفعل وإن

كان فيه معنى أنه وأشير

واستقر قال بعض العلماء

واغما لم يقدر والفعل فيه

كما قدروه في مالك وزيدا

(قوله ولو تقدير) نحو مالك وزيدا (قوله بناء على أن المؤول الخ) هو ما قاله المصنف

قال حفيده هو بمنزلة الاسم فيبقى أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم بأنه مفعول

معه وهو الحق انتهى وعليه فخرج الواو عن العطف (قوله ومثناه مشاركة

ما بعده الخ) أى معنى المشاركة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة

في قولك - رث وزيدا - مشاركة للتكلم المدلول عليه بما أتاه الذى هو معمول

الفعل الناصب للمفعول معه في السرى وقت واحد أى رفع سرهما جميعا في وقت

واحد وفي قولك سار زيد وحمرو تشارك زيد وحمرو في السرى أيضا لكن لا يلزم

أن يكون ذلك في وقت واحد (قوله وما بعده الخ) أى خرج بما بعده العريته وهو

قوله مسبوقه بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضعية) أى فلا يستقيم فيه النصب على

المفعول معه بسبب يجب الرفع عند الجمهو ر وخالف الصيرى فأجاز النصب على

المفعول معه عند تقام الاسم كالتميز بلا تأويل وقال الهدي اغما يشعير هذا

الاحتراز وقد راجع من نحو مقر ونان أو مقران أن أمال قد مر فردا وبطلف وضعية

على انه غير المتصل أى كل رجل مقرون هو وضعية فلا لا على هذا يكون من قبيل

جئت أنا وزيد (قوله وأياك) بالوحدة (قوله خلافا لى على) فانه أجاز معه - دلا

بقوله هذا رادى مطو ياوسر بالا وأجيب بان العامل في سر بالامطوبا (قوله

وان كان فيه معنى أنه الخ) معنى أنه معنى حرف التنبيه وأشعره معنى ذا واستقر

معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالدا الأهرى (قوله بسبب تقدم

ما الاستفهامية الخ) يشكك عليه نحو ما أنت وزيدا أفوات معاوضة الاستفهام

بما ر آخر وفي حواشى الحفيدان قلت لم اكتفى الجمهو ر بتقدير الفعل في ما أنت

وزيدا ولم يكتفوا به في هذا وأياك مع أن الفعل فيه مقدّر لأن معنى هذا أن هذا

استقر لك قلت قبل بين التقديرين فرق فان تقديره في هذا لك وأياك على جهة

امتناع ذكره بخلافه فيما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة

تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك وأياك (قوله لما فيه

من الامصالح) وذلك لأن النهى عن الشئ أمر بضده وعلل الغما مبنى الامتناع

هنا لعدم الفائدة لأن لا تنعم عن الصبيج معناه لا تنعم عن اتیان الصبيج لأن النهى

حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه اتقوا الداعى الى تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب اغما

تقدم ما الاستفهامية التى هى بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولا قضاء ما يتعلق به وجوب اختلاف هذا لك وأياك

فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات

والها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لما منع منع من العطف معنوا كان (قوله لمن نهى

من الصبيج وبأنه) لانه عن الصبيج واتباه) فلو عطف اسكان المعنى لانه عن الصبيج وعن اتباه وهو خلاف المعنى

المراد بل فيه الامر بتقرير الصبيج واتباه ومثله ما تزد يدو لم يلوع الشيم

لاستوى الماء والخشبة أو شاعيا (١٣٩) (ومعنى وزيد أو مررت بك وزيدا) فالوعطف الازم في الاول العطف

على الضمير المرفوع المتصل من  
غيره كزيد بضمير متصل  
أو ما صلنا وفي الثاني  
العطف على الضمير المجرور  
من غير إعادة الخاضع وذلك  
لا يجوز (على الاصح) من  
القوانين (فهما) ويرجح  
النصب على القول الآخر  
(ويرجح في نحو كان انت  
وزيدا كالاخ) من جهة  
المعنى اذ لو عطف زيد على  
ما قبله لكان الامر متوجها  
اليه أيضا وانت لا تريد ان  
تأمره وانما تريد ان تأمر  
مخاطبك بأن يكون معه  
كالاخ كذا في النسخ قلت  
مقتضى هذا التعليل وجوب  
النصب لا رجحانه وبنتقدير  
جواز الرفع بالعطف فظاهر  
كلامه أنه من عطف  
المفردات وفيه نظر اذ شرط  
عطف المفرد على مثله  
صلاحية المعطوف أو ماني  
معناه مباشرة العامل وهو  
هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره  
لازم أن يكون فعل الاصح  
رافعا للظاهر وهو ممتنع  
ولهذا قدر ابن مالك في نحو

انما يكون من الافعال فيكون قولك بعد ذلك وانما به منتهى عنه وهو من عطف  
الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينقض ما نعايد ابل فها وهو ما اصابهم في سبيل الله  
وما ضغفوا (قوله واستوى الماء والخشبة) لان استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى  
ارتفع كماله قوله تعالى ذمرة فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لاجمع في استقام  
ولا ان تقع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشبة في الارتفاع وصل الماء الى الخشبة  
فليس الخشبة ارفع من الماء (قوله وذلك لا يجوز) أى عند جمهور البصريين  
فامتناع العطف مبنى على مذهبهم وان اختار المصنف كابن مالك في باب العطف  
بخلافه (قوله فالت مقضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدماميني في شرح  
التسهيل (قوله أو ماني معناه نحو قام زيد وأنا) اذ لا يصح قام انا لكن يصحفت  
والتاء بمعنى أنا (قوله ما بعدوا والمفعول معه) أى من خبر كالتال أو حال نحو جاء  
البرء والطيان تشديدا لا يجوز تشديد بن (قوله فلا يجوز كالاخوين) هو مذهب  
ابن كيسان واختاره أبو حيان لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين  
لا يقبلونه وقال الجوهري قد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا  
كالاخوين قال الدماميني وينبغي أن يشعير ما فله ابن كيسان عند الجوهري في نحو  
كان زيد ومؤدبه كالعبد (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلاف في كان  
المقدمة نص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع  
من الحال واماما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها الاسوال  
عن الحال والهجج انها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها واتقدير على أى  
ال يكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من  
الغني بعد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي  
التحرر في ذلك من ذلك ما أنت وباشأ أنك فاعلم ما مبتدأ وخبره اذ لم تأت بعدهما بنحو  
قوله زيد فان جئت به فانت مرفوع بهل محذوف والاصل ما نصنع أو ما تكون  
فليس حذف الفعل بل زال الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان  
وما انت تدبر ما يكون وما انت في موضع نصب خبر ما يكون أو مفعولا لتصنع ومثل  
ذلك ما انت زيد الا انت اذا قدمت نصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به  
(قوله ما نصنع فعل أو ماني معناه) أى من فعل لازم او متعد خلافا لن زعم انه  
لا يثبت الاصح الازم فلا يقال ضربت بك وزيدا على انه مفعول معه أو ماني على دال على

سكن استوى وجعل الخفة فعلا محذوفاً وليسكن وأقره عليه في الغني بل تابعه عليه في الاوضع وافهم قوله كالاخ  
أن ما بعد المفعول به بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين (و يضعف في نحو قام زيد ومهمرو) لان العطف هو  
الاصح فلا سكن ولا ضعف ومثله ما أنت وزيد او كيف أنت وقصه من تريد والنصب فيها ما يكون مضمرة وليست  
بقصه هو الاصح انما لم يجره ما بعده من فعل أو ماني معناه

معناه وفيه حرورية لكن بواسطة الواو يستثنى عما في معناه اسم التفضيل فلا تقول  
 أنا أسير الناس والتيل وهل كلامه المفعول الناصب وهو كذلك خلافا لما قال أنه  
 لا يتبعه لانه ليس فيه معنى حدث يعدي بالواو وهو مردود لأن الهمزة ان الفعل  
 الناقصة متشقة وانما تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر \* تكون واباهيا  
 مثلا يعدي \* وقال \* فسكروا أنتم وبنى أبيكم \* وأفهم قوله ماسية انه  
 لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أهل واوه العطف والماعطوف لا يتقدم  
 على عامل المعطوف عليه اجماعا وقال الرضي وانا لا أرى منعيا من تقدم  
 المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو  
 الاصل جائز نحو زيد او صهر اقبلت وذهب عبد الله الى أن عامله الواو قبل غير  
 ذلك مما لا تظيل به (قوله وانه مقيس) أى والاصح انه مقيس واختلاف القائلون به  
 فقوم قاسوه في كل شئ وقوم خصوا به بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا  
 يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع عطف في الاصل ولا حيث يمتنع  
 معنى العطف لان دخول معنى مع والذي سقو غروجه عما يتبعه العطف من  
 المشاكاة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وقال المبرد والسيباني فيما كان  
 الثاني مؤثرا لاؤل وكان الاؤل سبالة نحو جاء البرد والطيا سبة وبعض النحاة  
 يقتصر في سائله على السماع قال ابن مسعود وروى عنه انه لا يجوز فيه الاحي  
 لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما يورد به هناك وقال الاستاذ  
 أبو علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حتمية في المعنى ضعف النصب  
 كقولك ما قام زيد وعمر وهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه  
 \* نبيك عليك نجوم الليل والقمر \* أى مع القمر فاذا كان العطف ليس به نص  
 في المعنى نحو استوى الماء والخشب أو كان مجازا نحو شبت والتيل فينبغي أن يكون  
 الخلاف في هذا أقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أى والاصح  
 انه لا يجوز تقدمه على المصاحب حذرا قال ابن جني ~~تسمي~~ كباؤه قد جاء ذلك في  
 العاطفة كقوله \* عليك ورحمة الله السلام \* وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله  
 \* جعت وخنثا غيبة ونجمة \* ورد بأن وقوع مثله في العاطفة شاذ أو محذور  
 بالضرورة فلا يقاس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم اوسع مجالا من باب  
 التامية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الأصل بقلة واضطرار  
 جاز هنا بكثرة وسعة وبأن قوله جعت البيت من العطف لامن المفعول معه  
 (تقدم) لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه نظرا ولا غيره فلا يقال  
 قام زيد واليوم همرا وان جاء الفصل بالطرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها لكن

وانه مقيس  
 على المصاحب  
 وأنه لا يتقدم

الواو هنا زلت مسقرة الجواز المحرور وفي النهاية استوى والخسبة وش في الواو  
 جاءت شيناً فقال الواو الاولى واو مع والتانية واو العطف قلت فهل يجوز اظهار  
 واو بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا وقد قيل ان واو المعجمة أصلها واو العطف فإذا كان  
 أصلها واو العطف لم يجوز الجمع بينهما وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان معني  
 (قوله ولما انتهى الكلام على المقاميل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن  
 لان التبادر منه ان انقط الحال مبتدأ محذوف أو بالعكس أي الحال من  
 المنصوبات وهذا الحال وظاهر قوله يذكروا ويؤث انه والخبر المحذوف وهو  
 خلاف مقتضى التوطئة الا ان يقال التقدير ههنا يذكروا ويؤث وصنيع المتن  
 حيث قال والحال ياو العطف كافي لجميع نسخ المتن يقتضي أن قوله والحال عطف  
 على المفعول به على الاصح في المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على  
 مقابلة أي والحال منصوب وإعل الواو التي قبل قول الشارح لما انتهى من المتن  
 فانه المناسيب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

### الحال

(قوله يذكروا ويؤث انقطا) فيقال حال وحالة ومن التأنيت انقطا قوله  
 على حالة لو أن في القوم حاتما \* على جوده لضم بالماء حاتم  
 وحاتم بالبيت مخفوض يدل من الهاء في جوده (قوله ومعني) أي باعتبار ان ذكر  
 الفعل المستند اليه أو تأنيده ويذكر كير الوصف وتأنيده ونحو ذلك فيقال أعجبك حال فلان  
 وأعجبتك قال

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ \* فدفعه ووا كل امرء واللبا  
 ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو أفصح أي التأنيت معني أفصح في اللغة  
 (قوله وهي نون) أي باعتبار التبيين والتأكيده (قوله وسباني) أي في التمييز (قوله  
 وهو وصف) هو ما دل على حدث معين وذات مهمة وذلك كاسم الفاعل واسم  
 المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل (قوله ولو تقديرها)  
 مثل الجملة وشبهها فانها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انفر واثبات  
 فانه بمعنى متفرقين (قوله أي ليست أحد جزئي الكلام) أي وليس المراد بالفضلة  
 ما يستغنى الكلام عنها والالم تدخل في التعريف نحو كمال من قوله تعالى  
 قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع في جواب  
 كيف) أي يصح أن تقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكورا البيان الهيئته أي للدلالة  
 على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للأفعال حين وقوع الفعل عليه  
 أو لهما (قوله تخرج بالفضلة نحو القائل يزيد الخ) أي المبتدأ المشتق والمؤول به

ولما انتهى الكلام على  
 المقاميل أخذتكم على  
 بقية المنصوبات مبتدأ  
 بالحال فقال (والحال)  
 يذكروا ويؤث انقطا وهي  
 وهو الافصح وهي نون  
 مؤكدة وسباني ومؤسدة  
 وهي ملايسة فادعها  
 بدون ذكرها والباء آثار  
 بقوله (وهو وصف) ولو  
 تقديرها (فضلة) أي ليست  
 إحدى جزئي الكلام (يقع  
 في جواب كيف) فتخرج  
 بالفضلة نحو القائل يزيد  
 قائم ومجاها نعتها جو  
 رأيت رجلا فضلا

والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به بقي انه يخرج  
 بذلك كالموصف نحو الفهقرى فى رجعت الفهقرى كما فى الاوضح وكان الشارح  
 تركه لان فيه الاحتمال من الجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول وبعض أمثلة  
 التمييز أو يقول التمييز المشتق وكله اعتمد على المثال ثم ماذا كرمبى على الصحيح  
 ان فارسا ونحوه فى المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى أنجب منسبة فى حال كونه  
 فارسا ورد بانها لا يستقيم كونه حاله لا يرد لان لم ترد به المدح فى حال الفخر وسببه  
 بل المدح مطلقا بديل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب ولا مؤكدة لان شرطها  
 أن يكون الحال فهو ما من الجملة التى قيامها والله دره محتمل للفروسية وغيرها  
 وقال الرضى وأنا لأرى بينهما افرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا مدحه  
 فى حال فروسيته الا بهنا وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه فى حال  
 فروسيته (قوله اهدم صلاحيتها لذلك) أى للوقوع فى جواب كيف لانها عالم يذ كرا  
 لبيان الهيئته فمما يدل لبيان نفس المتعجب منه وهو الفروسية والتعديد الموصوف  
 وجاء بيان الهيئته ضمنا (قوله أن تكون مشقة) أى غير لازمة لها احكام لانها مأخوذة  
 من التحول وهو التفضل فلا تكون أمرا خلقيا فلا يجوز جاز بدأ حراما وطوبى لا  
 ومن غير الغالب أن تقع وصفان أو ثلاث مسائل ذ كرها فى المعنى والوضع  
 (قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غيره واحد ولا ية يد كونه من المصدر كما  
 فى مستخرج من المحرر مستنسر من النسر ولأن تجعل اشتقاق هذه من المصدر  
 كالاستحجار والاستنثار وانما كان الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك فى ثلاث  
 صفة والصفة مشتقة ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك فى ثلاث  
 مسائل وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك فى سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه  
 (قوله كما عز يدرا كبا) أى كرا كبا من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن  
 المفعول) منه المتأدى وفى جواز مجيى الحال منه مذهب اصحابها كما فى الجامع الجواز  
 (قوله نحو لقيه را كبين) فرا كبين حال من الفاعل وهو التامر ومن المفعول وهو  
 الياه لان ذ كرا لبيان هيئته ما أى صدر واللقى من التمسك حال كونه را كبا فوقع  
 اللقى فى المفعول حال كونه را كبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ)  
 فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلاما فبن جادة لم يميز  
 مجيى الحال منه وأدعى ابن مالك فى شرح التفسيريل الاتفاق على ذلك وتبع مؤلده  
 وفيه نظرون ان الفارسى ذهب الى الجواز ومن نقله عنه ابن الشجرى فى الامالى قال  
 فى التصريح وانما اشتراط واحد هذه الشروط الثلاثة تخفى فاهمهم وهى ان العامل  
 فى الحال هو العامل فى صاحبها او صاحبها اذا كان مضافا اليه يكون مغضولا للمضاف

والتمييز فهو لله دره فارسا  
 اهدم صلاحيتها لذلك  
 والهاب فى الحال أن  
 تكون مشقة أى غير لازمة  
 لصاحبها مشتقة من المصدر  
 للدلالة على متصفها وتأتى  
 من الفاعل كما يزيد  
 راجعا ومن المفعول  
 كضربت الاصمدة (قوله  
 ومنهما معا نحو لقيه  
 را كبين ومن المضاف اليه  
 ان كان المضاف بعضه نحو  
 وخرنا فى صدره سم من  
 نخل اخوانا أو كان كعبه  
 فى حبه خذفوا لاغتناء عنه  
 المضاف اليه فهو ان اتبع  
 ملة ابراهيم حنينا أو كان  
 عاملا فى الحال عمل الفعل

والضام لا يعمل في الحال اذ لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة  
 فاقاعدة موافقة لان الحال وصاحبها معه ولان الشيء واحد واذا كان المضاف جزأ  
 من المضاف اليه أو كجزءه فلكثرة اتصال الجزء بكاء أو بما تزل منزلة صار المضاف  
 كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن  
 كذلك فإنه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح ان الحال  
 لا تكون مبنية لهينة مبنية ولا خبر وظاهر كلام سيدي به مجيئها من المبتدأ وهي  
 بعد الخلاف في الخبر وغيره يؤي ذلك بالفعل والمفعول بخلافه في نحو زيد  
 على الدار جاء ساحل من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معني أو حال من زيد  
 وهو وان سمي مبتدأ سورة الآن معني الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو  
 فاعل معني والفعل العامل في زيد وان لم يكن مذكرا في الكلام لانه مبتدأ لكنه  
 مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخنا في هذا يعي شيئا  
 حال من يعلى وهو مفعول معني لان التقدير أنه على يعلى أو أشير الى يعلى وجرى  
 على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا  
 أو معني نحو ضربت زيدا قائما أو زيد في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه  
 مجيئها من المضاف اليه فاعله لا يتبعه ولهذا لم يذكره وأما مجيئها من الخبر و  
 بالحرف فراجع للفعل معني وبقي الكلام في اسم كان قال السعد في قوله  
 تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجزوا الحال من اسم كان  
 فاعلى انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في اسم كان لكن الملاقى بالنظر  
 المحوى انه فاعل قد أسند اليه الفعل فعلى طريقه القيام وان لم يكن قائما ولهذا لم  
 يردوه في المحققات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع  
 لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها الافعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل  
 انتهى وأما قيد النظر بالمحوى لان أهمل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد  
 منطلقا هو المستند حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد منطلقا (قوله اليه  
 مرجعكم جميعا) أي رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع  
 والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كما مجيئها من مضمير زيد  
 (قوله من حيث هي) أي من غير نظرائي كونها مؤكدة أو مؤسدة متينة أو لازمة  
 من الفاعل أو غيره فالجينية لبيان الالحاق لا للتقيد والتعليل (قوله التنكير)  
 أي ولو صورة فلا يريد ما قيل ان كلامه نصب على الحال نحو أخذت المال كلام  
 انه معرفة لكونه مضافا الى التفسير لانه مذكورة بصورة (قوله مطلقا) أي سواء انفع من  
 معنى الشرط كما يأتي أولا نحو جازم يدارا كيب وجنهم في ذلك القياس على الخبر

نحو اليه من جعلكم جميعا  
 (و) الحال (نكرها) من  
 حيث هي (التنكير) خلافا  
 لـ (نكرها) من حيث هي  
 والـ (نكرها) من حيث هي



فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها (١٤٤) ان هيئة صاحبها أى كيفية وقوع

وعلى ما منع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) يجوز به الراكب أحسن منه  
 الماشي فان الراكب والماشي حالان وقد تعريفا لهما بالاشراط  
 اذا التقدير يزيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى وان زيدا أشهر منك عمرا أى  
 اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والجمع وزلوا المنصور في الأول بتقدير  
 اذا كان وفي الأخيرين فعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى ان كان  
 صاحبها فعلا ولونا أو لا وقوله أو عليه أى ان كان فعلا ولا كذلك (قوله وذلك حاصل  
 بلفظ التنكير الخ) اعترض عليه بأنه ينبغي أن يصح تعريفا ان كان التبيين مقصودا  
 والمنع مطلق وعلى بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر في المعنى وفيه ان الخبر لا يجب  
 تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذا المدعى أن التنكير شرط واجب والدليل  
 يقتضى أن يكون جائزا لا واجبا وعمله بعضهم بعدم قوله م كونها انصاعا ذهب  
 صاحبها أو خفاء عرابها وفيه ان التوضيح حاصل اذا كان ذوا الحال فمكررة مفعلية  
 مثلا منصوبة (قوله نحو اجتمع وحدث) أى من كل ما عرف بالاشارة وقوله وادخلوا  
 الأول فالأول أى من كل ما عرفت بأل وقد دعي المؤول بذكره علما كقولهم  
 جاءت الخيل يداد فد اداعلم جنس وقع حالا لتأويله بذكره كأنهم قالوا جاءت الخيل  
 متبذرة (قوله لانه مخبر عنهم في المعنى الخ) أولى منه أنه يقول لانه متبذرة في المعنى  
 وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو بذكره مـ و غ (قوله حال من ضمها انما فعل  
 في يخرجون) يجوز أيضا كونه مفعلة مفعول مخذوف أى يوم يدع الداع الى شئ تنكر  
 قولنا شاعا انصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطلقا لا ضميرا انما فعل (قوله ومنه)  
 أى الثاني لكثرة من المختص بالوصف وانما قال ومنه لاحتمال كون منهونا حالا  
 من الضمير المستتر في ما خرجتم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن  
 أو يقول فيما سلف باضافة أو وصف والفلك في البيت يضم الادم وما خرج بكم  
 المجموعة مفعلة وهو الذي يشق الماء والي البحر والشاهد في مشغونا أى ملأوا حيث وقع  
 حالا من فلك مع انه بذكره لتخصسه بالوصف (قوله وقولك عجت الخ) أى ونحو قولك  
 فهو بالجر عطا على في أربعة أيام والشاهد في شديدا حيث وقع حالا من ضرب ع  
 انه بذكره لتخصسه بجمع مفعول غير مضاف اليه وهو القاعل (قوله والثالث) أى  
 التعميم (قوله يا صاح الخ) قطع مصدر بيت ببيتته \* قترى \* لتفكك العز في ابعادها  
 الاملا \* هل للإدانة هاهنا الانكارى وحتم يضم الحاء المهملة بمعنى قدر والشاهد

القول منه أو عليه وذلك  
 حاصل بلفظ التنكير فلا  
 حاجة الى تعريفا لصونا للفظ  
 عن الزيادة والخروج عن  
 الاصل لغير غرض وقد تقع  
 بلفظ المعرفة فتقول بذكره  
 محافضة على ما استقرها من  
 لزوم التنكير نحو اجتمع  
 وحده ذلك أى متفردا  
 وادخلوا الأول فالأول أى  
 مرتبين (و) شرط (صاحبها)  
 وهو من الحال وصفه  
 في المعنى (التعريف) لانه  
 مخبر عنهم في المعنى  
 والاصل فيه التعريف  
 (أو) ما يقوم مقامه من  
 المستوفات في ايضاح المعنى  
 وهو ما (التخصيص) بوصف  
 أو اضافة أو بجمع غير  
 مضاف اليه (أو التعميم)  
 بأن يتلوه نسيا أو شبهه من  
 نسي أو استنهام (أو الأخير)  
 بان يتأخر عن الحال فالأول  
 (نحو خاشعاً انصارهم  
 يخرجون) نفي شاعا حال من  
 ضمير القاعل في يخرجون  
 وهو أعرف المعارف والثاني

نحو (في أربعة أيام سواء للسائلين) فهو حال من أربعة لا خصصها بالاشارة ومنه قوله في  
 الحيت يارب نوحا واستجبت له \* في فلك ما خرج اليه مشغونا \* وقولك عجت من ضرب أخوك شديدا الثالث  
 نحو (وما أهلكا من قرية الا الهام نذرون) فجملة الهام نذرون حال من قرية لوقوعها في سياق التثنية ونحو  
 يسبح امرؤ على امرئ متسهلا \* ونحو قوله \* يا صاح هل حم عبس باقيا \* (و) الرابع نحو

في باقيها ثبت وقوع حال من عيش مع انه منكرة لتقدم الاستفهام (قوله كأنه خال)  
 بكسر الهمزة المعجمة جمع خسله بكسر هاء ايضا وهي بظانة كانوا يفتشون بها أحفان  
 السوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا تورتلدس نظور سبقي القوس  
 وقال اللغوي والخال من الاسناد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني  
 انتهى وعترض أنه لا معنى للقبية آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع  
 ان اسرى يطلق على العظيم والحقير أعماها والخال بالحجم المنقوشة (قوله وسوغ بجي)  
 الخال منه تأخره عنها في المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسريع  
 الخال منها بل لالفاظ تدل على الصفة حال كونه صاحبها منصوبا وفي الرضى  
 ما وافقه (قوله أو الوصف) أي بجملة يلوح (قوله وقيل حال من الضمير في قبلة) زعم  
 ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جارا وبحرور الا ضمير فيه عند سيديويه وانغراء  
 الا اذا تأخر واستدل بأنه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف  
 عليه وان يبدل منه قال في المعنى وهو متخالف لالفاظهم ولقول أبي الفتح في  
 \* عليك ورحمة الله السلام \* ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم  
 العطف على المعطوف عليه وقد اعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل  
 وزوده في التكرار وتبرجل سواهما وعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون  
 من قبيل الخ) كذا في النسخ والصواب اسقاط لا كما لا يخفى وقيل في الكلام قلب  
 هذا الكلام في تأخر صاحب الحال لاني تأخر الحال (قوله والقولان مبنيان على جواز  
 الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها) أي وعامل صاحبها وفي كلامه حذف  
 معطوف مع عاطفه والتقدير وعدم جواز ذلك أي الاختلاف لاف فكونه حال من لطل  
 بني على جواز الاختلاف لان لطل حينئذ مبتدأ لافاعل بالظرف قبله لعدم اعتدائه  
 الاعلى مذهب الاختصاص والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الحال الاستقرار  
 الذي يتعلق به الظرف ولم يجوز ان يعمل معنى الابتداء في الحال لانه ليس المعنى  
 على أن الابتداء بالمفظة لطل للاسناد اليه قيد بكونه موحشا فكم يعمل في الحال  
 ليس مقيد به وكونه حال من الضمير مبني على عدم جواز الاختلاف بين العامل  
 في الحال وصاحبها اذا العامل على هذا واحد وهو الاستقرار (قوله وصحبه في  
 الجامع) استشهد به في المعنى في الباب السادس بأمر ثم ردها وهذا قال الدماعيني  
 في شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور والقائلين بأن  
 العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه سابق مذهب سيديويه في هذه المسئلة في  
 معرض الرتبة على المعربين في أمور اشهرت بينهم والصواب خلافها وان لك ان

(التي موحشا لخال)  
 يلوح كأنه خال  
 موحشا حال من لطل الذي  
 هو صاحبها وسوغ بجي  
 الخال منه تأخره عنها أي  
 الوصف أو هما وقيل حال  
 من الضمير في آية وحينئذ  
 لا يكون من قبيل تأخير  
 الخال عن صاحبها والقولان  
 مبنيان على جواز الاختلاف  
 بين عامل الحال وصاحبها  
 وصحبه في الجامع والمشهور  
 المزمع وقد يقع صاحبها منكرة  
 من غير موحشا ومنه الحديث  
 وصلى وراءه رجال قداما فلا  
 يقاس عليه

الخركلاهما بنافض أوله (قوله عند الخليل ويونس) وأما سيبويه فذهب إلى جواز  
 كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انتملأ خلت لتفصيل العامل  
 فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها)  
 أشعر كلامه بأن الأصل فهم التأخير وهو كذلك كالخبير (قوله إلا مانع) كان تكون  
 نكرة محصورة نحو ومات رسول المرسلين الأمشربين مؤذرين أو مجرورة بخرف  
 جر غير زائد أو بإضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح التسهيل قال لأنها  
 في نية الانفصال قال في شرح العمدة ومما منع فيه تقديم الحال على صاحبها أن  
 يكون منصوبا بكان أو ليت أو فعل توجب أو اتصل بمسئلة أو نحو أقامك سائلا  
 زيدا أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو أعجبني أن فترت زيدا مؤدبا (قوله أو صفة  
 تشبه) أي الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة والمصرف في  
 المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر التائب عن فعله كضرب زيد بمجرد أن  
 الظاهر أنه كالتصرف واعدلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو  
 الأصح وفي أقوال الناطيل بها (قوله إلا مانع) نحو ولا صبر من حبسها ولا عكف من  
 صائمها فان في حيز لام الابتداء ولا م القسم لا يتقدم عليها (قوله وقد يجب ذلك)  
 راجع لكل من السمتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها إذا كان محمورا نحو  
 ما جاء راكبيا الأزدي يجب تقديمها على عاملها إذا كان لها مصدر الكلام نحو  
 كيف جاء زيد أو كنت فاضلة وكان العامل فاعل تفصيل عامل في حالين لا صبرين  
 متحدى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر وبسط هذا الكلام يطلب  
 من المطولات (قوله نائية عن خبر) عبارة التيهيل ويجوز حذف العامل ما لم تنب  
 عن غيرها انتهى أي سواء كانت نائية عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل  
 الشارح عنها لأن الثاني لم يتضح له مثال لأن الظاهر في نحو أتمها موقوفا أخرى  
 انتصابه على المصدر ونحو قائما وقد تعدد الناس صاحب الحال فيه قائما  
 والعامل قائما (قوله أو منها عا) أي التوقف المراد على ذكرها لئلا يشار إليها  
 في ذلك وأكثر ما يقع ذلك في النبي وشبهه ونحو وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما  
 إلا بعين وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا وبأق في غيره كقوله تعالى وهذا بل شينا  
 وقول الشاعر \* انما الميت من يعيش كثيرا \* (قوله كضرب زيد قائما  
 تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أهلك عطوفا) سيأتي الكلام  
 عليه في باب التمييز

✽ التمييز ✽

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف

عند الخليل ويونس ويجوز  
 تقديمها على صاحبها إلا  
 مانع وكذا على عاملها إذا  
 كان فعلا متصرفا أو صفة  
 تشبه إلا مانع أيضا وقد  
 يجب ذلك ويجوز حذفها  
 إلا مانع ككونها نائية عن  
 خبر كضرب زيد قائما  
 أو جوابا لنحو راكبيا قال  
 كيف جئت أو منها عا  
 نحو لا تقرروا الصلاة وانتم  
 سكارى ويجذف عاملها  
 حوازا كقولك للمسافر  
 راشداهديا أي اذهب  
 وجوبا كضرب زيد  
 قائما وزيد أهلك عطوفا  
 (أو) من المنصوبات (التمييز)

والظاهر عطف على المفعول به أو على الحال على ما مررت الإشارة إليه في باب  
 الحال (قوله أي المميز بكسر الباء الخ) فهو مجاز من المطلق المصدر واردة أهم  
 الشاعل وقوله لكن أشهر الخ أي فيكون المطلق المصدر على الاسم المذكور  
 حقيقة عروفة فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله أفاط مترادفة) أي لغة  
 واصطلاحاً وهي في اللغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى واعتاز واليوم أجمعها  
 الجرمون أي انفصلوا من المؤمنين شككهم من الغيظ أي بفصل بعضهما من  
 بعض (قوله وهو اسم) أي مرجح لأن التمييز لا يكون جملة (قوله غالباً ومن غير  
 الغالب أن يكون مشتقاً كما يأتي (قوله والنسب) الذي دل عليه كلام ابن  
 الجلباب أن التمييز دائماً بما في الذات غايته أن الذات إما مذكورة وإما مفردة  
 حادثة عنه عن الثاني بأنه مرفوع الإجماع عن النسبة نظر الظاهر وفي المثال الصافي  
 الدامني النسبة على الحقيقة فلا إجماع في الطيب في الذوق الطيب يزيد أمر معلوم وإنما  
 الإجماع في المتعلق الذي نسب إليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد إذ يحتمل أن  
 يكون داراً وعلماء وأبوة وغير ذلك ولأنه لا يصلح جعله للنسبة إذا الدار ليست هي  
 النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الإجماع عنها وقال الأستاذ الصغوي عند قول ابن  
 الجلباب الثاني عن نسبة في جملة أو مناهها مثل طاب زيد نفس الخ وفدعرت  
 أن التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة إنما هو عن أمر معتد بالقدرة  
 طاب شيء من زيدوا التمييز بين ذلك الشيء (قوله نخرج بالفضلة) أي وأما قوله اسم  
 نفس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح راى  
 أن الجنس من شأنه الإدخال وإن جاز الإخراج إذا كان بيته وبين الفصل عموم  
 وخصوص وجهي كنهنا كما لا يخفى (قوله وطبت النفس الخ) قطعة من عجز بيت  
 بقيته \* رأيت لما نعرفت وجودها \* صددت \* قائده رشيد الشكري  
 يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الشكري وأراد بالوجوه أعين القوم ومثله في  
 يحيى التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنسبة الحديثة امرأة كانت تهرق  
 الدماء فلهذا تميز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون متعولاً على أن الأصل  
 تهرق ثم قلت بالكسرة فتحة والياء ألفاً كقولهم جارة وناساة قال في المغني وهذا  
 مردود لأن شرط ذلك تحريك الياء كجارية وناسية أي لأن الغرض إنما يحصل  
 عندئذ وأما في تهرق فلا حاجة قلب الياء ألفاً لأنها أكمة فاندفع قول الثعني أن  
 ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لا كرضي لأن اشتراط ذلك ظاهر لا يصح  
 حداً للغة فندبروا ما قولهم في العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفي العقود  
 عشر ومن الدراهم ونحو ذلك ليس الجورور بين تمييز اصطلاحاً بدليل عدم

أي المميز بكسر الباء على  
 البناء للفاعل لكن أشهر  
 المطلق المصدر عليه والتمييز  
 والتبيين والنفسير ألفاظ  
 مترادفة (وهو اسم فضلة  
 مذكرة جامدة) غالباً (بفسر  
 ما به من الدوات)  
 أو النسب نخرج بالفضلة  
 غير متعولاً فاقم بالنسبة  
 المعرفة تخويز وجهه  
 وقد يأتي لفظ المعرفة  
 في قول بنسبة معنى كقوله  
 وطبت النفس يا قيس عن عمرو  
 أي نفساً وبنسبة هاساثر  
 الفضلات كالحال فإنه مبين  
 للهبة لأرفع لإجماع ذات  
 ولا نسبة وكانت فاته  
 شخص أو مقيد ورفع  
 الإجماع إنما حصل ضمناً  
 لافصلاً ورب شئ بقصد  
 معنى خاص وإن لم منه  
 معنى آخر وأعلم أن التمييز  
 كالحال

افراد هو أما طرث معيشته اقليل لطرف يتقدم المدة وان المعيشة معدوم مثل واحد  
 النجوم أى مدة عيشها ومدة أديار النجوم وأما صفه نفسه فقبيل نأ كيد وقيل غير ذلك  
 فهم ما قاله المصنف في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التفسير  
 أقرب نفسه من قوله تعالى الامن سفة نفسه تو كيد المن ومن ثم هو به على  
 الاستثناء وفي رغب فغيره وفاعله واعترض بأن المعنى على الرفع والتفريع اذ المعنى  
 ما يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفة نفسه ويؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله  
 الا أن النصب يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس من معاني اللبيب  
 بعد ان اعترض على التفسير في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في  
 السموات الآتية ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم  
 الامن سفة نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تو كيد فعمل قراءة السبعة على  
 النصب في مثل ما قام أحد الازيد الى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا  
 الخ) ومن جهة كونه اسما نكرة ولذا قال في المعنى انهما يشتر كان في خمسة أوجه  
 بقى انهما يشتر كان في انهما يخدان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر في المعنى انها سبعة  
 وزاد على ما هنا ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تغش  
 في الارض مراحلا بخلاف التمييز قال الثماني ولما نزل أن يقول ان التمييز قد يتوقف  
 معنى الكلام عليه نحو ما طاب ريد الانفسا وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان  
 فعلا متصفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن  
 مالك على الجواز بقوله

من جهة كونه منصوبا  
 وقوله وفسر الامام الا  
 أن الحال بخلافه من ثلاثة  
 أوجه أحدها أنها في  
 الغالب تكون مشتقة  
 أو موقولة بالتمييز الغالب  
 فيه كونه جامدا ووقوعه  
 مشتقا قبل

رددت بمنى السيد عدم قلص \* كبش اذا عطاها ماء تجلجا  
 وقوله \* اذا المرء عينا فرب العيش مثرها \* فسهولان عطاها والمرء صرفوعان  
 بخذوف يفسره المذكور والنصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله  
 \* وما رعب وشديار أسى اشغولا \* وقوله \* أنفسا طيب بنيل المتى \*  
 فضرورتان وانما لم يقدر للرفع فمما فعل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فمما سبق  
 لان عدم التقدير يؤدي الى دخول اذا على الجملة الاسمية وأما هنا فلا محذور فمما سبق  
 ما للامام يبنى في المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهولة ولا يصح  
 استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانفسا بالانفسا  
 في ذلك فسقط ما لشمى فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز  
 كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب حيث قال وقد يتوكد ان وأن  
 الحال تعدد أقوله

على اذا لم يزل الى تخفية \* زيارة بيت الله رجلان حافيا

بـخلاف التميز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيمنا ومولانا انهما  
 تميزان والاصواب لرحماننا منصوب باضماراً خص أو امدح ورحيمنا حال منه  
 لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ايس بصيغة بل علم وهذا أيضاً  
 يطل كونه تميزاً وقول قوم انه حال واعلم انه قد صنف بعض فضلاء النصارى به وهو  
 الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العجلي الجبائي في هذه المسئلة رسالة قد ذكر ان  
 سبب تصنيفها وقوع انكلام فيها بين جميع من أهل الادب من أهل مصر وأهل حلب  
 وان سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكتبة وهو ما نعه عند فلان عشرون قطاراً  
 على سلاصيا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد التميز بل كل  
 واحد تميز لما قبله وهذا يقتضي ان التميز غير وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب  
 في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولينوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فانه  
 لما نقل في المفصل ان الزجاج قال لو ان تصبب سنين على التميز لوجب أن يكونوا  
 قد اشبوا تصبباً قال هذا الذي ذكره يده قراءة الاخرين اذ لا وجه لها الا التميز  
 وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التميز مفرداً لا جماعاً فانه مثله في ثلاثة  
 اثواب على ان الاصل في التميز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل  
 الجميع جعل على الاصل لا على الوجه الذي أزمه ولعل الشارح انما أقصر على  
 ما ذكره من الفروق لان ما عداها ما محل نزاع أو فيه خلاف وبعضه اعتماد المصنف  
 في غير المعنى خلافاً لقوله هاتان التميز يؤكد (قوله نحو لله دره فارسا) قال قوم ان  
 انتهاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي  
 المفصل لا لا يتخلل ما أن يكون علماً مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مقيد أما  
 المقيدة فلان قول الله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما تربيته المدح  
 مطلقة لا يدل انك تقول لله دره كاتباً وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وأما  
 المؤكدة فلان شرطها أن يكون معنى الحال مثلاً ومن الجملة التي قبلها وأنت  
 لوقلت لله دره كان محتملاً للفروسية وغيرها وقال الرضي وأتالا أدري بينهم ما فرق فلان  
 معنى التميز ما أحسن فروسيته فلا تمدح في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو  
 المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله انما البيان الهيمه) قال المصنف  
 في حواشي التسهيل المراد بالهيمه الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كاهو  
 المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقاً ومات مسلياً وعاش كافراً وان أرادوا  
 الصفة فالتعبير بها أرض لمقصودهم لكن يخرج منه جائز يدور الشمس طالع وجاء  
 زيد وعمر وجالس قال الدماميني هـ ما في معنى جاء مفارنا لظهور الشمس وجلس  
 عمر وفجسب التأويل لا يخرج ان لانهم حينئذ ميثان للهفة انتهى وقال السيد

نحو لله دره فارسا انما  
 البيان الهيمه وهو تارة بيان  
 الذات وأخرى لبيان  
 جهة النسبة ثالثاً انما تقع  
 جملة أو ظرفاً بخلافه وقد علم  
 مما سأل التميز فوجان تميز  
 نسبه ونسباني وتعيين فردوه  
 المراد به قوله

كفريق را (وماع ثرا) أو  
ورن كطران (ومنون)  
علا) والجرب مقدار  
معلوم من الأرض ومثوب  
ثنية من باب الخفيف والقصر  
كصبي وهو آلة الوزن  
يعرف بها مقادير الموزونات  
وقد قبح بعد ما شبه المقادير  
نسبه المساحة نحو ما في  
السماع موضع راحة سحابا  
وشبه الكيل نحو نقي منها  
وشبه الوزن نحو مثقال ذرة  
سبر أو قواسم على القمرة  
مثله ازبد احتتمل الوزن  
والمساحة وقد يقع بعد ما هو  
فرع له نحو هذا خاتم حديد  
فان الخاتم فرع الحديد (و)  
أكثر وقوعه أيضا بعد  
(العدد) الصريح (وهو)  
من أحد عشر فما فوقها إلى  
تسعة وتسعين بادخال الغاية  
(نحو) اني رأيت (أحد)  
عشر كوكبا) وبعثناهم  
اثني عشر نقيبا واعدنا  
موسى ثلاثين لبسة الآية  
وهكذا (إلى) آخر ذلك نحو  
ان هذا أخيه تسع  
(وتسعون نجمة ومنه) أي  
تبيين العدد (تبيينكم  
الاستفهامية) بأن تكون

ركن الدين اذا قلت آتيتك وزيد قائم فان الحال لم تبين حيث التفاعل ولا المتعول  
وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم التفاعل أو المتعول وقد شذهر التعبير عن اللازم  
بالزوم فكانه بين ذاتهما انتهى وقد تسكلم في المعنى على تأويل الجملة الواقعة تسلا  
في الترجمة التي نصها أقسام الحال (قوله بعد ما يشهد المقادير حال المقادير في عبارة  
المتن على انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج الى تقدير له ما يفيد لان التمييز  
في الأمثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشيء كالجرب ولو جرح المقادير جمع مقدار  
بمعنى ما يعرف به قدر الشيء لم يحتج الى حذف وهو أظهر مع انه يلزم على صيغة حذف  
الموصول وبعض الصلة ان جعلت ما موصولة وقال في القواعد الخفية بعد ان فسر  
المقدار بما يعرف به قدر الشيء والمراد بالمقادير في هذه الأمثلة هو المقدرا الآلة التي  
يقع بها التقدير والالوجيت الانفاقة نحو اشتريت قميصا بثلث دينار الذي يكال  
به البراءة هي فأنمله فان كلامه أولا يقتضي ان المقدار اسم للآلة وثانيا انه مصدر  
بمعنى اسم المذعول وهو الظاهر لان الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدرا لا نفس  
المقدار (قوله ثنية من باب الخفيف والقصر) ولغة في المن بالتشديد (قوله فشمه  
المساحة الخ) انما كانت هذه الامور شبه ما ذكرنا ليعتد به لانها ليست بمعددة  
لذلك وانما تشبهه ومثل في التوضيح شبهه المساحة بالوجهة باعتدله مددا وقال وحمل  
على هذا اننا غير ما بالا (قوله نحو نقي سمننا) النقي بكسر النون واسكان الحاء  
المجملة وبعدها يا اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ما هو فرع الخ) هذا مقابل  
الاكثر واعلم انه يجوز في مثل هذا خاتم حديد ثلاثة أو خمسة النصب اما على  
التمييز كما ذكرنا وعلى الحال وينبغي علمهما الخلاف في الاتباع في خرج النصب  
على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرج به على الحال قال انه نعت والاول أولى  
لانه جاء مجودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولان متا والاتباع والاضافة وهي  
أرجحهما فانها من الخفيف تحذف التثوين (قوله الصريح) انما يقيد به مع  
أن المصنف ذكر العدد المكنانية وهو كانه لا فضله بجمه فعلم أنه لم يراد التعميم  
كإشعار السارح اليه فتدبر (قوله ويتعين افراده) وكذا نصبه لانها كانت  
كنانية عن العدد جعلت كنانية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت  
كنانية عن أحد طرفي العدد لمكان تحكيار وسط العدد بمنزلة منصرف مفرد ولما  
كان الوسط عدلا بين الطرفين ذا حظ من كل منهما لم يلزم التحكم في الحمل  
عليه فقط اعترض الحدبثي (قوله مهم الجنس) أي الحقيقة بأن لا يدري أنه  
من الأحاد أو غيرهما وقوله والمقدار أي الكمية بأن لا يدري أنه خمسة أو غيرها

بمعنى أي عدد ويتعين افراده وكذا نصبه نحوكم عبد الله كمت (لم تجزكم بحرف ك كما سيأتي فعبد الله)  
منسوب على تمييزكم وهو مفعول مقدم كناية عن عددهم الجنس والمقدار

أبد انما افهم اليه حلالها

عسى ما هي مشابهة له من

العدد وهو جند اما (مفرد)

وهو أكثر من واحد (كقوله)

اللائحة في قوله (من

المئين والالف فانه مجرد

مفرد فقول كم عدد ملكك

بالجر والافراد كانه قول مائة

عبد أو ألف غلام ملكك

وفي معنى المفرد ما يؤدى

معنى الجمع نحو كم قوم

سعدوني وقد تميز المائة بمفرد

منصوب كقوله

إذا عاش الفتى مائتي عاما

وقد تضاف الى جمع نحو

ثلاث مائة تسنين على قراءة

الاضافة (أو مجموع كتميز

العشرة) مفردة (فما دونها)

من التسعة الى الثلاثة فانه

مجرد ومجموع الا اذا كان

المفرد المائة كعشر مائة

أو ثلاث مائة رجل فمجردون

مفرد فتقول كم رجال

ملكك بالجر والجمع كما

تقول عشرة رجال أو ثلاثة

رجال جاؤك وقد يكون تميز

العشرة فمادونها اسم جنس

أو اسم جمع فيخرج بمن في

البشعر عسدي ثلاثة من الغنم

وعشرة من القوم وقد يميز بالاضافة نحو تسعة عشر قط

وليس فيما دون خمس ذود

هذه وعبارة توم أن الواحد واثنين يميزان وليس كذلك في الشذو وقد علم من كلامه رحمه الله أن تميز بالاحد

هو التميز بين واحد منهم ومفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا بالتمييز محذوف أى فرقة

أى لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح (قوله)

فان قلت مالم معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر

هو قسم الطلب وهو الذى يحتمل الصدق والكذب لاسم معنى الخبر الذى

الاستدلال ترى أن قول القائل كم عبد ملكك يحتمل صدق قوله

أو كذب الى فانه فيما أكثره واكثر (قوله فمجرد و) أى

مالم يفهم قال فى الجمع فان فصل نصب جملا على الاستفهامية كقوله

كم تانى منهم فضلا على عدم \* ورجا نصب غير مفصول روى كم جمعة

لأن النصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة تميم وذكره يديويه عن

العرب قال أبو حيان وهى لغة قبلية انتهى وفى المختصر للعرف والواو افضل

من كم الخبرية ومعها يفعل متعد وجب الاتيان بين اللابئس بالمفعول (قوله

حلالها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لاسم مشابهة للعشرة فى

جمع المميز ولما تبنى افراده (قوله كقوله إذا عاش الفتى) صدر بيت لاربعين

شذيع اقترار عجزه \* فقد ذهب المسرة والافتاء \* (قوله على قراءة الاضافة) وهى

قراءة الاخوين محذوف الكسافى قبل وجهه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت

عشر العشرات والعشرة عشيرا للأحاد وقيل انهم من وضع الجمع موضع المفرد

ومن أوفى قيل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبه لا لازمة فلا يراد به على البدل

يصير المعنى ولشوا فى كنههم شبيهة قوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون تسنين

تميز الما أسلفناه فى بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فمادونها)

فيه تحميص مجموع قوله فمادونها اصادق بالواحد والاثنتين لانهم لا يميزان

فاخر جهما من مجموع الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف بوجه انهما يميزان

(قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تميز الخ) أى حيث قال والعدد وهو من

أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنية لوجوب الافراد محل نظر ثم ان

غرض الشارح من هذا التوطئة أقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب

عن سؤال حاصله أنه مدعى ان تميزاً أحد عشر باباً واجب الافراد والقبيل يميز في

الآية وهو أسباط جمع وتقرر الجواب ان اسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف

ولو كان تميزاً لذكر العدد لان السبط مذكور (قوله واسباطا بدل من اثنتي عشرة)

أى بدل كل من كل قال فى التصريح والقول بالبدلية مشكل على قولهم ان البدل

بالشعر عسدي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يميز بالاضافة نحو تسعة عشر قط

وليس فيما دون خمس ذود هذه وعبارة توم أن الواحد واثنين يميزان وليس كذلك فى الشذو وقد علم من كلامه رحمه الله أن تميز بالاحد

هو التميز بين واحد منهم ومفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا بالتمييز محذوف أى فرقة

الاسباطا بدل من اثنتي عشرة (ولكن فى تميز كم الاستفهامية)



أظهارها لا بإضافة كم اليه  
لأنه بمنزلة عدد مركب وهو  
لا يعمل الجذر في ميزه  
وكذلك ما كان بمنزلة  
(ونصب) على التمييز قوله  
بكم درهم أو بكم درهم  
أشترت عبدك وقبدها  
بالمجرورة لأنها إذا لم تكن  
كذلك وجب نصب تمييزها  
كما إذا جرت بالحرف ولم تصل  
إلى وفي كلامه دليل على  
أن كم اسم سواء كانت  
شبهامية أم عبرية ويشتري  
الاسمية والبناء على  
السكون وزوم التصدير  
والاحتياج إلى التمييز  
وبتفرقان من عشرة أوجه  
كرها ابن الأنباري في شرحه  
على الألفية وأشار إلى  
النوع الثاني بقوله (وقد  
يكون التمييز ضمرا للنسبة)  
في الجمل كما سبقت  
وفي الوصف إلى مفعلة  
كزبد من عذب عرقا وشهد  
طبيب نقيا وفي الاتفاق  
كأعني طبيب زيدا وقرب  
محمد دارا أي طبيب علم زيد  
وقرب دار محمد ووقسان  
لأنه إما أن يكون (محذولا)

منه على نية الطرح قالوا ولوقبل وقطعناهم أسباها فافادة كمية العدد  
على غير الغالب لا يجد من يتجزع القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه  
الاخوين في ثلاث مائة سنين مع قرب المحامين (قوله إذا كان متصلا) أفهم أنه يميز  
فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار  
وان لم يجز في عشرين وأخواته الا اضطرارا وبكثر ما نظرف والمجرور وقد ينصل  
بها ما يواو بالخبر نحوكم ضربت رجلا وكم أنالك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل  
والا قوى وما أوجه جواز اتصال فهم انهم المألزم الصدر ونظيرهما من الاعدا  
التي نصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدر او غير صدر جعل هذا القدر من التصرف  
عوضا عن ذلك التصرف الذي سلمته انتهى وتقييد جواز جزم تمييز المجرورة بالحرف  
بمن بالاتصال لم يند كره في الاوضح والجامع ولم يند كره السيوطي في جمع الجوامع  
وطاهر كلام الهمع أنه اذا فصل بين كم الاستفهامية ومميزها بدفع معدة لا تجب من  
وفي المطول في باب الانشاء أنهم قالوا بوجوب زيادة من في التمييز لئلا يلتبس  
بالمفعول كفي الخبرية (قوله ويجوز أظهارها) كذا في التصريح لسكن في المغنى  
ان الاضمار واجب (قوله لأنها بمنزلة عدد مركب) مر حكمة ذلك فلا تعقل (قوله  
كما إذا جرت بالحرف) ولم ينصل بها هذا مفهوم شبيهه السابق لكلام المتن بالاتصال  
وهو مانع (قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لأنه ذكر ان الخبرية تضاف  
والاستفهامية تجز بالحرف والمضاف والمجرور لا يكون الاسما لكن لا يخفى انه  
لم ينص على ان جزم تمييز الخبرية بإضافته اليها وعلى بعضهم اسميتها بانها ما جرت  
بالحرف والاستفهامية نحو بكم درهم أشتريت وغلامكم مديكت (قوله والبناء على  
السكون) انما بنينا تضمنا معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام وانما التمييز  
لأنه الحرف وضعه اخلافا لمن زعمه لان شرطه كون الثاني حرفا ليس وقد مر ما يتعلق  
بذلك في باب العرب والبنية (قوله وزوم التصدير) أي على غير الجار حرفا كان أو اسما  
وذلك في الاستفهامية طاهر وفي الخبرية لأنها لا انشاء التسمية فوجب لها صدر  
الكلام كجواب لرب (قوله والاحتياج إلى التمييز) وذلك لأنها ما همها الا همها  
موضوعا للعدد الماهم ولذا زاد في الغنى وغيره من وجوه الاشتراك الايام وعددها  
خمس (قوله وبتفرقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري الخ) الاول ان تمييز  
الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجرا انما في أن تمييز الاستفهامية  
مفعول وتمييز الخبرية يكون مفردا أو جمعا وان كان الافراد أكثر والمبلغ الثالث

أقسام محذولة عن مضاف فاعل (كشعبي الرأس شديا) أسهل اشتعل شيب الرأس ان  
محذولة عن المضاف إلى المضاف اليه شيء عا مضاف بعد ذلك تمييزا لاسم الغنة وتأكيده اذ ذكر الشيء بجمعه  
ثم مفعلة في الوقوف في النفس من ذكره مفعلة أولا

أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جازئي السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها  
إلا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية  
تدل عليه خلافاً بل ظاهر وتليده ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعطف  
علمها بالواو والخبرية يعطف علمها بـ **أقول** كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين  
السادس أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والاجود في جوابها  
أن يكون على حسب موضعها من الأعراب ويجوز رفعه مطلقاً السابع أن الخبرية  
تختص بالمبايضة ~~كسرب~~ بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبداً ساماً لكة الثامن  
أن الخبرية يتوحد العلم بالتصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع أن  
المبدل من الخبرية لا يفترونهم من الاستفهام العاشر أن الاستفهامية إذا فصل  
مميزها في السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب ومميزها خبرية إذا فصل  
في الضرورة فنصبه بخلاف على الاستفهامية ويجوز جرهما بالإضافة وبالطرف  
وقد نظم الهادي في العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبر في عشر استوضحت كالانجم الزهر  
نصب المفسر مع أفرادها ابدأ \* وحذفه تارة والفصل في فطر  
ويقتضيه لشدوا في السؤال \* ومبدلاً بقتضيه الحرف في الأثر  
وليس من خبرها التكثير ثملاً \* عطف عليها بلا في سائر الزبر  
ولا تضاف إلى ما بعدها شها \* وقد ترى بعدها الإعتدال  
وكل هذا فلا استفهام يحكمه \* وضده في كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصر في المغنى والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الأول والثاني والسادس  
والسابع والثامن عما أسلفناه (قوله ومحوّل عن مضاف مفعول الخ) انكروا هذا  
القديم الشلوطين وتبعه تليداه الأبدى وابن أبي الربيع وتاؤل الشلوطين عيوننا  
في الآية على أمحال مقدرة لأنها حال التغير لم تكن عيوننا وانما سارت عيوننا بعد  
ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف  
الضمير أي عيوننا مثل كلت الرغبة ثلثاً أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولاً  
بامتطال الجارور وبأنه لو كان كذا لم يترجم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير  
عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت رأينا فليس العيون مفعولاً بل هي نفس  
الشيء المفجّر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي أن تبيين الجملة الفعلية في المعنى  
مستند إليه بنفس الفعل أو مطاوعه أو أسله أو مستند الفعل إلى مصدره فإنه لا يخرج  
من هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسه والثاني نحو ونجونا الأرض عيوننا لأن  
مطاوعه قفجرت عيون الأرض والثالث نحو أملاً لأن طارعه ملاً الماء

ومحوّل عن مضاف مفعول  
نحو ونجونا الأرض عيوننا  
أسله ونجونا عيون الأرض  
فقول المفعول وجعل تمييزاً  
انتهى وأوقع الفعل على  
الأرض ومحوّل عن مضاف  
غيره ما كحمول عن مبدل  
(و) ذلك بعد اسم التفضيل

الا انما قد استعملت والرابع نحو ما احسن زيدار جلالان اصله يجوز ان يقال  
 فيه حسن رجل زيد ويصح كون زيد بدلا والخامس كفي بالله شهيد الان المعنى  
 كفت شهادة الله بدليل اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد (قوله الصالح  
 للاخبار به عنه) أى عن التمييز خرج به نحو مال زيد أكثر مال فيجب انخفض فان قلت  
 بردى هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح أن يقال  
 الامدا احصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل لا ماضى لا افعول تفضيل  
 فليس محصيا فليس فيه وامدا مفعول والمالبثوا حال من امدا وامدا مصدر يلبث لان  
 التذكير اذا تقدمت اعربت حاد و قبل احصى افعول تفضيل من الاحصاء  
 بحذف الزوائد لان افعول التفضيل لا يؤخذ من المزيد وامدا منصوب بفعل دال  
 عليه التفضيل كقوله واخرى من السوف القوانا فان قلت بردى قوله تعالى  
 او اشد خشية او اشد كرا قلت الاول حال تقرير كيدوى خشية الله والثاني اما  
 عطف على آياته كم أو خبر لمكونه مقدر امدا لولا عليه بالمعنى أو حال من ذكر  
 لانه زعمت له في الاصل تقدم عليه وساغ محيى الحال منع مع ذكره لتقدمه عليه  
 أو ذكر كرامه دلل ذكره واو اختار هذا أبو حيان وانه قد مر المصنف باله ليزم منه  
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدرنا المصنف في باب شعراعر  
 فيصح جعله ما حينئذ بنى على كونه ما عاين في المعنى مجازا ان قلت بردى قوله  
 زيد افضل الناس رجلا قلت انما نصب هذا لتعذر زيادة فعل مرتين (قوله  
 نحو املا الاناء ماء) كون هذا غير محمول معنى على انه لا بد في التمييز المحمول أن يكون  
 فاعلا للفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفي الاسناد للآزمة واوله قد  
 فاقبال من المحمول عن الفاعل بالاصل مالا الماء الاناء وقد مر عن المصنف في  
 الحواشي ما يؤيده (قوله والله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو ياله رجلا  
 وياله امرأة وكون ما ذكر من تمييز النسبة طهران عرف المقصود من الضمير  
 يرجوعه الى سابقه نحو اقبلت زيد فقلت دره فارسا جاءني زيد فديله الرجل ونحو  
 ذلك أو كان كان الخطاب الشخص معين أو اسم مظهره ونحوه وكر رجلا والله در زيد  
 رجلا فان كان الضمير مالا يعرف المقصود منه كان التمييز الفردي لان النسبة  
 لان الضمير حينئذ يقتضئ أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو شيئا أو عبدا أو اعلم  
 أن اللام في ياله رجلا أو ياله امرأة لام المستغاث لنحو بالمالا (قوله فالحال المؤكدة  
 الخ) قد تكرر الحال محتملة للتأكيك والتأسيس نحو هيا لك بحسب ما تدره  
 وقواهم أناعلم فاعلم لان العامل ان قدره المالحى وما بعد الفاعل أى فالحال المؤكدة  
 عالم ودوال حال ضمير الخبر فى مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر وهو ما يند كرا زمان

الصالح للاخبار به عنه نحو  
 (أنا أكثر منك مالا) أصله  
 مالى أكثر من مالك فحذف  
 المضاف وأقيم ضمير المتكلم  
 مقامه فارتفع وانفصل فصار  
 أنا أكثر منك ثم جى بالمحذوف  
 تمييزا ومثله زيد أكثر منك  
 أو أو اجل منك وجهها (أو غير  
 محمول) عن شيء أسلا وهذا  
 هو القسم الثاني (نحو املا  
 الاناء ماء) والله دره فارسا  
 ونحوه مما يفيد التعجب  
 لان مثل هذا التركيب  
 وضع ابتداءه كذا غير محمول  
 وهو قليل في الكلام  
 (و) الحال والتمييز (قد  
 يؤكدان) فلا يفسران  
 هيئة ولا ذاتا بلس يفيدان  
 مجرد التأكيك فالحال  
 المؤكدة وهى ما يستفاد  
 معناها من غيرها ثلاثة  
 أقسام لانها إما مؤكدة  
 لعاملها لفظا ومعنى

في حال علم فهي مبنية ومن هذا بدأ ما في نحو ما علم ما هو وذو علم أو فانه عالم أو فلا  
 علم له (قوله نحو وأولناك لنا سر رسولاً) أي فرس ولا حال من الكاف وهي  
 مؤكدة لعالمها وهو أولناك انظر ما معنى اتواقة ما في اللفظ والمعنى (قوله  
 واما لمضمون جملة) مضمون الجملة هو الأخوة من مادة الكلام وهي شبه من حيث  
 دلالتها على الاستناد فقط كقيام من يدين زيد قائم واختصاص الحامد بالله تعالى  
 من الحمد لله واسعاد المهورى من هو اى مع الركب اليمانيين معصود انتهى وهذا  
 أولى من قول الخامى في باب المفعول المطلق انه معصود مرها المضاف الى الفاعل  
 أو المفعول لأنه يحتاج الى أن يراد الفاعل بل هو معنى يشتمل المبتدأ ثم انه يرد  
 عليه انه لا حاجة الى قوله أو المفعول لان المضمون متلافي ضرب زيد يدهم ضرب  
 زيد هم وفي شدوا الوثاق شد كم الوثاق تأمل (قوله ومثله ولى مدبر الخ)  
 لان الادبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين  
 الخ) فلو كانت الجملة فعالية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في  
 قوله تعالى قائماً بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهيد ونحو قوله تعالى انا  
 أنزلناه قرآناً عربياً فاما المنزول لا يشتمل الا كونه قرآناً عربياً وذهب ابن الخاحب  
 الى انه لا يجوز كون الحال مؤكدة فجعل قرآناً بدلاً من الضمير وكذا لو كانت  
 مركبة غير معرفتين او غير جامدين نحو والله شاهد قائماً بالقسط لان العامل  
 حينئذ ملوك وكوفيكيف يكون حذفه واحداً واشترط ابن مالك أن يكون الجمود  
 محضاً احترازاً من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ  
 مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك جعل زيداً بولك عطوفاً من  
 المؤكدة لعالمها على تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لما فيه من معنى  
 الاشتقاق (قوله فعطوفاً حال المضمون زيداً بولك) مضمون هذه الجملة العطوفية  
 وهي تقرر الابوة ولا تقيد بها فان الأب لا يكون الا عطوفاً ولو في الجملة (قوله تقديره  
 حقه) أي يفتح المهور وضمها من حقت الاسرى معنى تخففت ومرت منه على  
 يقين أو من أحتقت الامر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبتته أي تخففت أبوة لك  
 وصرت منى على يقين أو أثبتت لك عطوفاً وبحس تقديره ما ذكر ان كان المبتدأ غير انا  
 فان كان انا فانه تقديره حقى أو أعرفى وأشار المصنف الى الجامع الى انه يقدر بعد  
 غير انا أحق مبنياً للفاعل وبعده مبنياً للمفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان  
 صاحب الحال هو المفعول المخوف فواجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قالت  
 لا شأن للأبوة بلزمتها إعادة فاعلموا اعطى كما أنه لفتا فكون الأب عطوفاً متفاد  
 من قولنا زيداً بولك فالتقدير من عطوفاً متفاد بما قبله فلذلك كان مؤكداً

نحو وأولناك لنا سر رسولاً  
 أو معنى فقط (نحو ولا تهموا  
 في الأرض مفسدين) لان  
 العبوة والفساد معنى ومثله  
 ولى مدبراً قبسم خا حكا  
 واما مؤكدة لصاحب الخ  
 لأن من في الأرض كاهم  
 جميعاً وجاء الناس قائمية  
 واما المضمون جملة قبلها  
 مركبة من اسمين معرفتين  
 جامدين كزيداً بولك عطوفاً  
 فعطوفاً حال مؤكدة  
 المضمون زيداً بولك وعاملها  
 محذوف وجوباً بقية دبره  
 أحقه وأعره

(نوله ومثله قوله أنا ابن دارة الخ) هو صدر بيت أسلم بن دارة البريحي يسوع وفرارة  
 بحزبه وهول بدارة للناس من عاربه والشاهد في معروفا قامه حال مؤ كدة لمضمون  
 الجملة الاسمية أعني أنا ابن دارة وهما نائب عن القاعير ويروي لها ونسي فاعل  
 معروفا وهول استفهام على وجه الانكار من رائدة والتهير هل عار بدارة وبالناس  
 معترض من المبتدأ والخبر وبالجزء التنبيه أو لانداء والمتأدى محذوف أي يا قوم قاله  
 العبي ويرد على الأول وإن اشترأه كالأنداء إلا لا معار لانه الإلهي وعلى الثاني  
 أن المتأدى لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر كقراءة البيت في الآية  
 اسجدوا أو دعاء كقوله لا يا سلمى نصيبه ابن مالك في التوضيح واللام في قوله  
 بالناس فتدوغة للتعجب (قوله ووافقه في الغنى) حيث قال ولا يقع التمييز  
 كذلك أي مؤ كدا فأما نعمة الشهور عند الله ثمانية عشر شهرا مؤ كدا فهم  
 من ان عنة الشهور وأما بالنسبة إلى عامه وهو ثمانية عشر شهرا وأما ما جازمه المبرد  
 ومن واقعه نعم الرجل رجلا زيد فزود وأما قوله  
 تر وقد مثل زاد أي كذا فبنا \* قدم الزاد زاد أي كذا  
 فالصحيح ان زاد ما معول تر وقد ما معول مطلق ان أريد به التزود أو معول به ان  
 أريد به الشيء الذي يتزود من أفعال البر وعليه ما نحن نعت له نفسه فمفسر حالاً  
 وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت \* رد التحية نظماً أو بامياء  
 فتاة حال مؤ كدة أقول أنا أول في مثل من خبر أديان العربية دنيا مديد ولقد الم  
 يتعرض له في المغني واقتصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغليون الخ) أي قول  
 جرير يسجدوا لا تخطئ والتغليون جميع تغليي الغنمين المججمة وكسر اللام نسبة إلى  
 بني تغلب قوم بن نصارى العرب بقرب الروم هم الأخطل واللاء بفتح الزاي  
 ونقش ديد اللام هم مدودة وهي اللامعة المجز خفيفة الآية ومنطق بكسر الميم  
 صيغة مبالغة تستوي فيه المذكر والمؤنث وهو الياء في المراتب ههنا المراتبة تآزر  
 بحشية تغلظ م المحرز ما والتغليون مبتدأ وخبره بئس الفعل فخلهم فخل خبره وخلهم  
 من هذه الجملة فمخصوص بالذم بتدخيره بئس الفعل على أحد أعراب  
 والشاهد في فخل لا حيث جمع بينه وبينه وهو تميز وبين الفاعل الظاهر لئلا كبد (قوله  
 مفسرة ان كان فردا) اختلف في صحة اجتماعه مع ما جاءه في قولهم بئس الفاعل  
 لانه لما اقبل في المعنى كعشرين درهما فامه شبهه بضار بن زيد وأورط لئلا قامه  
 شبهه بضارب صمرا في الاسمية والطالب العنوي ووجود ما به التمام وهو التوحيب  
 والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المفرد أن يكون تاماً بان يكون منوياً ومع نون

ومثله قوله  
 أنا ابن دارة معروفا وهما نسي  
 (و) التميز المؤ كد شعور  
 (قوله) هو أبو طالب بن  
 عبد المطلب  
 وقد علمت بأن دين محمد  
 (من خبر أديان العربية دنيا)  
 قد يتأخر في مؤ كدا كما قال ابن  
 مالك والجمهور منعوا  
 وقوع التمييز مؤ كدا وأولوا  
 ماورد ووافقه في الغنى  
 (ومثله) على القول بجواز  
 الجمع بين فاعل نعم وبئس  
 الظاهر وتميزهما قوله  
 والتغليون (بئس الفعل  
 فخلهم فخل) وأهم زلاء  
 منطبق \* وصحة ابن مالك  
 قال لان التميز في دعاءه  
 فوكيداً ككسرى (خلفاً  
 لسبويه) وموافقته في منع  
 ذلك لاستغناء الفاعل  
 بظهوره من التمييز المبين له  
 فمفعلا عنده حال مؤ كدة  
 واعلم أن ناصب التمييز مفسر  
 ان كان مفرداً والفاعل  
 أو شبهه ان كان نسبة  
 ولا يتقدم على ناصبه

التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا قال الرضي قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشئ  
وذلك في اثنين الضمير واسم الإشارة فحافظه وقيل شبهه بفعل وذلك في خامس  
مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمدا واسم الفاعل  
لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي  
لا تعمل الا في السببي وهي أصل لا تعمل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في  
مسئلة الكل وهو أصل للقادر لانه يحمل الضمير وهي لا تتحمل (قوله مطاوعا)  
أي متصرفا كان أو جامدا (قوله ووافقه في التسهيل الخ) تلك بما أسلفناه مع  
رد فيهما افرق فيه الحال والتبيز (قوله ولك في تمييز المفرد جره الخ) أي اذا حذف  
ماهية ما من تنوين ظاهر او مقدر او تنوين تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا)  
أي فان تعدد واحد يمتنع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشرين رجلا  
أضيف الى المميز لزم الاتباس فلا يعلم هل هو تميز او لا ولم يعكس الامر دفعا  
لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التميز في المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه  
يقضي امتناع اضافة العدد لمطابقة الى تميز مع ان تميز الثلاثة واللهه قومايينهما  
والمائة والألف واجب الجر بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشئ  
مترتين (قوله وجره من الخ) أي ولك جره من واختلاف في معناها قبل التبعض  
ولذلك لم تدخل في طابعا لان نفسا ليست أعم من المهم الذي انطوت عليه الجملة  
وقال المشايخ بين زائدة عندهم يدعي التبعض قال في الارشاق ويدل على  
محتمه انه عطف على موضعه انصبا قال الخطيئة

طافت امامة بالركبان آتية \* يا حسن من قوام ما رمتقبا

وجئت الموضع في الحواشي ان البيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب  
النحويين ما عدا لا خفى ان من لا تراد في اليجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا)  
أي لا يجوز جره من اعدم محتمل ما بعدهاء في ما قبلها السكون العدد دالا على  
متعدد والتمييز مفرد من المبيضة شعرا كما يأتي أن يجعل ما بعدهاء على ما قبلها (قوله  
فلا يجوز بالاضافة) لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ويجوز من اذا كان غير  
محمول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان ونوع من المبيضة أن يفسر  
بها ويجوزها اسم جنس سابق على الحمل ما بعدهاء عليه نحو من اساور من  
ذهب والحمل متعنى في المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز في  
غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى

مطابقة لافلا لا كما في  
والبيان والمبرد في الفعل  
التصرف ووافقه في  
التسهيل والعمدة ونص في  
الافقية على قلته ولك في تميز  
المفرد جره باضافة المفرد  
اليه الا اذا كان المفرد عددا  
كعشرين رجلا أو مضافا  
سلك الأرض ذهابا وجره  
أيضا من الا اذا كان المفرد  
عددا أو ما تميز بالنسبة فلا  
يجوز بالاضافة ويجوز من  
اذا كان غير محمول نحو  
ما أحسنه رجلا والله دره فافرا  
ونهم رجلا لا يندخل خلاف ما  
أحسنه أدا وطاب حجر  
نفسا وزيدا كثر لا

(قوله ومنها المستثنى) جعل المستثنى مبتدأ الخبر محذوف وفيه ما س (قوله وهو كما قال  
الرضي المذکور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حذف المستثنى بجملة بار المعنى بعد واحد  
لان أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يميز به عن المنقطع والآخر غير  
مخرج وإذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بعد واحد نعم يمكن حدهما بعد  
واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذکور بعد الأول أو إحدى أخواتها كذا  
في شرح الكافية وقوله المذکور جنس شامل للمنقطع وغيره مما يندرج  
في الكلام ولم يقل المخرج إلا يخرج المنقطع وفيه ان في المنقطع اخراجا من حكم  
مفهوم الكلام وان لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا بجي  
ما يتعلق بهم أيضا لقولهم الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما مرح بذلك البدر  
ابن مالك ولذلك أخذوا هذه في التسهيل المخرج جنسا وجعه في النصل تحقيقا وفي  
المنقطع تقديراف قال هو المخرج تحقيقا أو تقديراف من مذكور ومذكور بالأول ما  
معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا يراد على ابن الحاجب في دعواه انه لا يمكن  
حذف المستثنى باعتبار المعنى بعد واحد بل لان هذا في قوة حين لا أحد واحد  
أذا وفي قوله أو تقديراف للتفصيل نعم يراد به تعريف المطلق لا تقتصر على جميع  
أنواعه في التعريف الآن قال مرادها انه لا يمكن ذلك بحيث تميز أنواعه في  
التعريف واعلم أن المراد باخراج المستثنى ان ذكره بعد الامتنان انه لم يرد دخوله  
فيما تقدم فبين ذلك للسامع بذلك القرينة لا مراد لكم ثم اخرجوه فلا يلزم  
التناقض كذا قوله السالحي وأورد عليه انه يلزم ان لا يكون الاستثناء من التثنية  
اثباتا وبالعكس لان ما لم يرد دخوله لا يمتنع ان حكم المستثنى معيار الحكم  
المستثنى منه لجواز ان يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمه تمييزا بين الحاجب  
والرضي المذکور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الأول أو إحدى أخواته فصل مخرج لما  
هذا المستثنى وقوله بخلافه لما قبله الخ حكم وليس من الحد ولذا اسقطه ابن  
الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذي احتج به عما كان  
المستثنى منه منكرة في الجواب لم تخصص نحو جاني ناس الا يزيدا ومعرفة والمستثنى  
منكرة لم تخصص نحو قام القوم الارجلا فلو كان المستثنى منه منكرة في نفي نحو  
ما جاني أحد الارجل أو الا يزيدا وخصت نحو قام رجال كلوا في دارك الارجلا  
أو كان المستثنى من المعرفة منكرة مخصصة نحو قام القوم الارجلا منهم جار كما  
في الجمع واعلم ان كون الاستثناء من التثنية اثباتا وبالعكس مبني على ان اللفاظ  
موضوعة بآراء المعاني الشارعية مثلا لدلول جاني القوم الا يزيدا وقوع التسمية  
الخارجية بين القوم الظار جاني الجهم الظار جاني الجهم وقد اخرج زيد عن هذا الحكم

(و منها) (المستثنى) وهو كما  
قال الرضي المذکور بعد الأول  
أو إحدى أخواته انما  
لما قبلها نفيًا وإثباتًا

الذي هو الثبوت الخارجي فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد  
وعدمه في الخارج أما إن قلنا أنهم موضوعه بالإنعاف الذهنية فلا مانع من لدوله هو  
الصورة الذهنية وهي أفعال النسبة الذهنية بين القوم للذهني والمجيء الذهني وقد  
أخرج زيد عن هذا الحكم الذهني فلا دلالة في اللفظ على أن المستثنى حكما عما إذا  
لحكم الصادر فانه يجوز أن يرتفع الإبقاء رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم  
البراءة الأصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفي  
مثل ليس على الاستثناء لا يثبت شيئا بدلالة اللفظ لثبوت المعرفة وطريق الإشارة  
كافي كلمة التوحيد بحيث يجعلهم الإيمان من المشرق بحسب عرف الشرع (قوله  
وهو) أي المستثنى وقوله من حيث هو أي سواء كان بالأو غيرهما سواء كان  
المستثنى بالامتصاص أو منقطعاً تاماً أو مفرغاً لحقيقة حيثية الحقائق (قوله على سبيل  
الاستطراد) هو ذكر الشيء في غير محله لما نسبة وذكر المستثنى المرفوع هذا ليس  
محله لأن الكلام في المنصوبات لكن ذكر الاستثناء أقسام المستثنى (قوله وإفادة  
الح) عطف على معلول (قوله وأما الاستثناء) أي الذي هو مصدر المستثنى وفيه  
إشارة إلى أن آية البراءة المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لأن الذي من  
المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من غير الاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم  
المفعول لكن قال السعدي في أن يعلم أن إذا قلنا جاء القوم إلا زيدا فلا استثناء يطلق  
على إخراج زيد وعلى زيد بالخرج وعلى لفظ زيد المان كونه الأوسع على مجموع  
لفظ الأوزيد أو بهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في نفسه فيجب أن يعمل  
كل نفسه على ما يناسب من العاني (قوله حقيقة أو حكما) نعم في الإخراج  
ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لكان المحذوفة جوازاً وإن لم يمتد لها  
أن ولو أي حقيقة كان لإخراج كافي اتصال أو حكما كافي المنقطع ويجعل انهما  
منصوبان على الحالية من الإخراج جاء على جواز مجيء الحال من الخبر والاقرب  
أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير إخراجا حقيقة أو حكما فهو بمثابة  
فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالإخراج ولا فرق في المتعدد بين أن يكون  
مذكوراً كافي الاستثناء أو لم يذكر كافي لمفرغ والظاهر أن هذا حكم من  
أحكام الاستثناء وليس من الحدود فكان ينبغي أن يقول وشرطه أن يكون من متعدد  
والإلم بصور الإخراج (قوله وهو حقيقة في المتصل الخ) قال في التلويح قد اشتهر  
فيهم بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء  
وأما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسمين بالاتزان ثم انكر على من صدر  
الشرية أن لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صبيغ

وهو من حيث هو منصوب  
وغيره ذكر غير المنصوب  
مع انهما هو وعلى سبيل  
الاستطراد وإفادة التمام  
الاستثناء وان كان مما ليس  
الكلام فيه وأما الاستثناء  
فهو وإخراج بالأو أحده  
أخواته حقيقة أو حكما من  
متعدد وهو حقيقة في المتصل  
مجاز في المنقطع



الاستثناء وهو ظاهر كلام العبد (قوله وادوات الاستثناء ثمانية) أي على الأصح فلا  
يرد عليه بل ولا سيما المذكر يرد عليه لما قال المصنف في الحاشية من حروف الاستثناء  
لما ذكرنا أنهم أربعة أقسام ما هو حرف وهو لا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو  
مشتراك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير سوى  
بلغاتهم أو بدأ بالكلام على

المستثنى (بالا) لأن الأصل

أدوات الاستثناء وغديرها

يقدر بها وإن كان الأولى

البداءة بما هو متعين نصبه

على كل حال كالسكتي

بليس ولا يكون كما فعل

في الشذوذ ثم المستثنى باله

أحواله لأنه ان كان (من

كلام تام) بأن كان المستثنى

منعذ كورا (موجب)

ينفع الجيم بأن لم يسبق في

أوشم وجوب نصبه بها على

الأصح سواء كان الاستثناء

متصلا (بخوفته بواضحة لا

نملا) أو متقطعا بخوفام

القوم الاحكاما آخر المستثنى

عن المستثنى منه كما مر أم

يقدر بخوفام الازيد القوم

(فان) كان الكلام تاما ولا يكن

(قد) منه (الاجاب) بأن

قد على في أوشم

وأدوات الاستثناء ثمانية

وهي أربعة أقسام ما هو

حرف وهو لا وما هو فعل

وهو ليس ولا يكون وما هو

مشتراك بين الفعل والحرف

وهو خلا وعدا وحاشا وما

هو اسم وهو غير سوى

بلغاتهم أو بدأ بالكلام على

المستثنى (بالا) لأن الأصل

أدوات الاستثناء وغديرها

يقدر بها وإن كان الأولى

البداءة بما هو متعين نصبه

على كل حال كالسكتي

بليس ولا يكون كما فعل

في الشذوذ ثم المستثنى باله

أحواله لأنه ان كان (من

كلام تام) بأن كان المستثنى

منعذ كورا (موجب)

ينفع الجيم بأن لم يسبق في

أوشم وجوب نصبه بها على

الأصح سواء كان الاستثناء

متصلا (بخوفته بواضحة لا

نملا) أو متقطعا بخوفام

القوم الاحكاما آخر المستثنى

عن المستثنى منه كما مر أم

يقدر بخوفام الازيد القوم

(فان) كان الكلام تاما ولا يكن

(قد) منه (الاجاب) بأن

قد على في أوشم

ففي كلمات خبراته غيرانه \* جوادا لما بقي من المال ما بقا

لأن كونه جوادا خبرا لا يكن زاد في هذا الخبر على غيره مما هو خير (قوله وهو وايض)

أي عند الجمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير إلى حرفته مطلقا كما مر

أول السكتا وبه فهم إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى

الا (قوله ولا يكون) اغترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وأجيب

بأنهم لما مركبا غلب الفعل على الحرف اشرف الفعل فعلى الجمع فعلا (قوله وهو

خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فإنه لم يحفظ فم الا الافعلية (قوله

وحاشا) أي عند الحرشي والمنازني وجماعة وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى

حرفيتها دائما وجهه الكوفيون إلى أنها فعل دائما (قوله وان كان الأولى البداءة

بما هو متعين نصبه الخ) أي لأنه المناسب للأقسام لأن الكلام في المنحوبات (قوله

أوشمه) هو الذي ولا استفهام الانكاري (قوله وجوب نصبه) لأنه شبهه بالفعل

والمراد وجوب نصبه في لغة لا كثر فلا ينافي أنه يجوز تباع لمؤخر في لغة حكاهما أبو

حيان وخرج علمهما أقراءه فشر بواضحة الاقوال والكلام فيما إذا كان الاستثناء

كما هو صريح قوله والمستثنى بالافلا يردان غير انصب جائز في نحو قام القوم الازيدا

إذا جرت الاستثناء على الأول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الازيد اقابلنا وفي

القرآن لو كان فهم ما آتاه الله فاسدنا (قوله بها على الأصح) ومذهب ابن مالك

وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد وجهه ما قاله الرضي ان الامور بقية الاستثناء

ومحصله والاعمال ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وان الانائية عن استثنى

كما ان حروف الذم انائية عن انادى ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها

في التصريح (قوله فشر بواضحة الاقوال) فان قلت بشكل على التمثيل لوجوب

النصب بذلك قوله بعضهم لا قليل بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على أن شر بوا

في معنى لم يكونا متى يدل على شر بواضحة فلا معنى فهو من الاستثناء المقصود وما

لانه على لغة كثر من عن أبي حيان وقيل الا وما بعد هاء فقل ان الضمير بوصف  
 في هذا باب وقيل من ادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يتخلص من الاعتراض  
 ان كما لا زلزالان عطف البيان كالتعق فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف  
 خبره لم يشر بوا كذا في القاعد الاولى من البسائط الثامن من معنى اللبيب  
 على الاخير والاستثناء قطع ويكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه  
 مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق فغيرهم والحكم  
 المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله ترجح البديل)  
 للشا كافي في الاعراب (قوله بدل بعض) هو كقال الابدى يعوز فيه مخالفة الثاني  
 لا دل فانه قد رغب في ثبوت بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منق (قوله  
 والتساق عند الكوفي) لان الاعزدهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة  
 وهي علة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالفا لما قبلها واعتراض مذهبه ثم غالب  
 بانها لو كانت عاطفة لم يتأثر العامل في نحو ما قام الاز يدلان ذلك ليس شأن حروف  
 العطف وأجاب في المعنى بانها لم يتأثر العامل في التقدير اذ الأصل ما قام أحد  
 الازيد (قوله بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يراد به ان قول القائل  
 جاءني بولك الابنوز يد منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل  
 بالذي يكون بعض المستثنى منه والمتقطع بعده هذا وترجع الاتباع في المتصل  
 مشروط بكونه غير مذكور به كلام يتضمن الاستثناء ولا تعين التصيب قصد التوافق  
 بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الازيدا وأنت تعلم خلافة تقول ما قاموا  
 الازيدا بكونه غير متراخ عن المستثنى منه كافي التسهيل فان كان مترخبا عنه  
 ترجح التصيب لان الاثبات انما كان مختارا للتأصيل وهو بالتشاعغل بطول  
 الفصل يضعف وذلك نحو ما عدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا  
 ثم احتسبه الابنية ووقع الزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله  
 تعالى الا من خطف الخطفة بدل من الواو في لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين  
 الا الشيطان الذي خطف ولم يذكّر التصيب فيجوز (قوله خلافا للمازني كاسباقي)  
 يأتي ان شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البديل على اللفظ الخ) انما تعذر  
 لان لا الجنسية في المثال الثاني لا تعمل في معرفة ولا في وجوب وما ذكر من الابدال  
 على المحل في ذلك المثال مشكل فان اعتبر محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا  
 قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لامع اسمها على أنها في محل مبتدأ عند سيويه  
 لا يتوجه عليه فقد بدخول لا على أحد وحينئذ يفوت النفي والاثبات ويبان عدم  
 توجهه لا للدخول على أحد ان احد اعلى هذا التقدير بدل من لامع اسمها لا من

(ترجم) عند البصريين  
 (البديل) اي اتباع المستثنى  
 للمستثنى منه في اعراجه بدل  
 بعض من كل والتساق عند  
 الكوفيين على التصيب  
 (في الاستثناء) المتصل  
 بان كان المستثنى من جنس  
 المستثنى منه (نحو ما فعلوه  
 الا قليل) برفع قليل على أنه  
 بدل من الواو في فعلوه وقرا  
 ابن عامر بالتصيب على  
 الاستثناء والدليل على ان  
 الاتباع ارجح اجماع السبعة  
 على الرفع في قوله تعالى ولم  
 يكن لهم شهداء الا أنفسهم  
 وقوله تعالى ومن يهبط من  
 رحمة ربنا الا الضالون ولا  
 يمنع ترجيح البديل تأخر صفة  
 المستثنى منه عن المستثنى  
 خلافا للمازني كاسباقي  
 واذا تعذر البديل على اللفظ  
 أبدل على الموضع نحو ما جاءني  
 من أحد الازيد لا أحد  
 فهم الا عمرو وماز يدبشي  
 الاثنى لا يعبأ به بالرفع  
 في الثلاثة

الاعم فقط فاذ اخل على الحلالة انما هو الابداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها  
 لان البديل على نسبة تكرار العامل والمختار ان احدث بدل من انضمير المستتر في الخبر  
 العائد لاعم لا ومن والباء الزائدتان في المثال الاول والثالث لا يعمدان في  
 موجب واحد وزيدهما موجبان بدخول الاعم ما فز بد في المثال الاول  
 مرفوع على البدلية من احدث لانه في موضع رفع بالفاعلية وشيأ في المثال  
 الثالث منصوب على البدلية من محل ثل لانه في موضع نصب على الخبرية  
 وليس (قوله على البدلية) أى بدل الغلط كما شرحه الرضي فقال أهل الجواز  
 يوجبون نصب المنقطع مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في النص من كلام  
 العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الاثامهم لوجوهل الثواب بدلا كان  
 بدل اشتغال الا أن يمنع كونه اشتغالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب  
 منتظرا للبدل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله في المنقطع) يقدر  
 البصر بين الا في المنقطع وبين غيرهم بسوى ويرجع الاول أمورا أحدها انه  
 تأويل حرف يعرف الثاني انه تفسير لما موضع له بما في موضع له الثالث انه تفسير  
 ناصب بنائب وذلك تفسير بنائب تخاف الرابض الرابع ان فيه بيان للعنى وان المنقطع  
 بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج  
 حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى (قوله بان كان المستثنى من غير جنس  
 المستثنى منه) تفسير ما يراد به في تعريف المتصل وبقوله قال الشارح في شرح  
 الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه مانصه سواء كان من غير  
 جنس ما قبله وهو ظاهر من جنسه كجاء القوم الا زيد امشيرا بالقوم الى جماعة  
 ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس  
 يعمل الاقطاع والاتصال فعرّف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس  
 المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف المبدل منه الخ) بان يصح تسلط  
 العامل على البديل فخرج فعوماز اذهب المال الامانة نص فيجب نصه اذا يقال  
 زاد النص ومثله قوله تعالى لا علم اليوم من أمر الله الامن رحم وذلك اذا جعل  
 عام على حقيقة ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله  
 تعالى ونفعه قوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير  
 لا علم اليوم البتة من أمر الله له كن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع  
 ولا يصح هنا تسلط العامر على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الامن  
 رحم ولو رد المحذوف منه أى الخبر لم يجوز ذلك لانه لا يقال لا لهم اليوم الامن رحم  
 لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قالوا في قولنا لا اله الا الله

على البدلية حلا على المحل  
 والاصب على الاستثناء  
 (ق) ترجع (النصب) على  
 البديل (في المنقطع) بان  
 كان المستثنى من غير جنس  
 المستثنى منه (ع) (ن) (تقديم)  
 نحو مقام أحد الأجزاء  
 بالنصب على الاستثناء مع  
 سوا الرفع أيضا على البدلية  
 ان رفع حذف المبدل منه  
 وإقامة البديل مقامه

ان اسم الله يدل من محمل لامع اسمها ومنعوا هذا الابدال كثرى وأيضا ما منه قيل  
في لامع اسم الآلة لم يصح الابدال اعدم صحة الاحلال محمل الاول فقلت لم يصح  
قيل لان لا لا تـ محمل في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم انشدوا

الا لا يحير اليوم عما مضى به \* صوارمنا الا امرادان معلنا

وقالوا ان الاتباع هنا مجتمع وهذا كونه وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل  
لا يحذف وقيل يصح فيه التفرغ نحو ما قلنا لا زيد ولا كذلك هنا فقلت لافي الدار  
الارجل لم يحذف لانها فصلت بين لا وما تر كبت معه وقدمت الحبر على الاسم فقلت  
لو كان المعبر فلا تـ لم يحذف لانه لا في لا لا الله وأيضا فلا بد من اعتبار المحل  
لما باعتبار لفظ لان لا تـ محمل في الموحى فقلت انما يشترط صحة الابدال كون  
الثاني صالحا للحوال مثل الاول في الاستثناء المنقطع لافي المتصل البحث كما ناقضه  
سؤال وجوابا ولم يتحرر بعد انتهى وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد  
من رحم الباري وكأنه قيل لا علم اليوم الا بالراحم او ان علمه ما يعني معصوم  
وفاعل قد يعني بمعنى معصوم نحو ما قد أفى أي مـ مدفوع ومن مرادها المعصوم  
والقدير لا معصوم اليوم من أمر الله لان من رحمه الله فانه معصوم أو اوفى الكلام  
مضافا نحوذوقا والتقدير لا يعصم اليوم معصوم قط من جمل وتكونه سوى معصوم  
واحد وهو ممكن من رحمه الله تعالى ونجاه يعنى في السفة وقول على هذا اقتصر  
الشيخ شري (قوله استدلالا بقوله) أي استدلالا بنوعه على جواز الرفع استدلالا  
بقول عامر بن الحارث و بلدة ليس بها انيس الخ فابدل اليعافير والعيس من انيس  
والا الثانية مؤسكة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية  
والعيس بكسر العين جمع عيساء كل بيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخاطب  
بها ضاهي من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أي ما لهم به من اتباع علم  
بل الذي لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم الملقى وفي العلم شامل للظن  
فلا استثناء متصل أجيب بأن الاستثناء انما يعبرج المستثنى منه فقط ولا عبرة  
بالحكم قال البيضاوى ويجوز ان يفسر السلك بالجمل والعلم بالاعتقاد الذي  
تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فبصل الاستثناء انتهى وتتم بقرون الرفع  
على انه يدل من العلم باعتباره الموضع كما في شرح المصنف والتصریح وولد نظر المسوغ  
اقرأهم بذلك فان القراءة الرواية لا بالرأى وكلام التصريح يومه خلافه (قوله)  
ومالى الآل احمد الخ الاصل وملى شيعة الا آرا احمد ومالى معب الامم الحق  
والشعب الطريق والشعبة الاعوان قال ابن عمرون وهذا البيت مشكل لان  
الاعمال في شيعة الابتداء وهو لا يعبر في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى

استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها انيس

الا اليعافير والاعيس

(ووجب عند الحجازيين)

وبلغتهم جاء التفريل (نحو)

ما لهم به من علم الاتباع

الظن بالنصب في قراءة

السبعة ونحو من نعمة

تجزى الاتباع وجسه ربه

الاعلى بالنصب وأجيب

عن البيت بان المراد بالانيس

ما يوافق فهو أعم من

الانسان فيكون متصلا

لامنقطه او هذا كله (مالم)

يقام) المستثنى على

المستثنى منه (فهم) أي

في المتصل والمقطع الكائنين

في كلام تام غير موجب فان

تقدم (فالنصب) حينئذ

واجب كقول الدكيت

وملى الآل احمد شيعة

ومالى الامذهب الحق مذهب

وانما اتبع فيه الابدال لان

التابع لا يتقدم على متبوعه

ومنه وفي وجوب النصب عند  
 المازني تقدم المستثنى على  
 صفة المستثنى منه نحو ما أتى  
 أحد الأئمة بالخبر من زيد  
 والراجح ما تقدم وأما تقدم  
 المستثنى على جزئي الكلام  
 فهو الأثر ما جاء أحد  
 في غير جائز (أو فقد التمام)  
 من الكلام المتني بأن لم يصرح  
 فيه بالمستثنى منه (فعل)  
 حسب العوامل الواقعة  
 قبل الياكون المستثنى ولا  
 محل لا لا في قبل العمل لا  
 قبلها فان اقتضى الرفع رفع  
 ما بعدها (نحو ما أمرنا الا  
 واحدة) والنصب نصب  
 نحو ولا تقولوا عمل الله الا  
 الحق أو الجبر نحو ولا تجادلوا  
 أهل الكتاب الا بالتي هي  
 أحسن (و يسمى) هذا  
 الاستثناء (مفرغا) لان  
 ما قبل الا تفرغ للعمل فيما  
 بعده وان كان المستثنى منه  
 مقدرا في التحقيق لجواز  
 اقام الاهداء امتناع قام هند  
 بشرط صحة التفرغ  
 تقدم في أشبهه

في الجار والمجرور فلم يتم المستثنى ووجه كلامهم ما ذكره لهم في لمة موحشا طحال  
 اذ قالوا ان الحال من الزكرة قال المصنف في الحواشي خبره بكون شبهة مقدمة  
 مردود بل الأرجح نفع فاعل لا يمتنع ما دال الظرف قد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه  
 (قوله ومنه وفي وجوب النصب عند المازني الخ) أي كما يشهد ابن خلدون في النهاية  
 والاصواب ما نقله عنه في التوسيع انه في هذه الحالة يختار النصب فقد نسب أبو عثمان  
 صاحب النهاية للغلط وانما واجب المازني أو رجح النصب والحالة هذه لانه ينزل  
 التقديم على الصفة مغزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه يلغى في بعض الوجوه  
 والموصوف مرعي الخائب قد افعا كذا في التصريح فليتأمل (قوله والراجح  
 ما تقدم) هو الابدال (قوله بكون المستثنى) بيان لتعلق الجار والمجرور والمراد  
 بكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول بكامل أو المفعول لا جملته  
 نحو ما تسمى به لك الاجد لا أي لاجل الحدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل  
 أو المفعول فيه نحو ان ليتم الايام ولا يجوز التفرغ في المفعول المطلق المهم ونحو  
 ان نظن الاطنامين بقدر ارافة نحو لا تأتكم الا بغنة ويجوز كون هذا حالا  
 أو مفعولا مطلقا موقدا حذف هو وعامله أي لا يتبعكم الا بغنة فالمستثنى  
 المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفرغ للخال نحو ما كان لهم أن يدخلوها  
 الا خافين ونحو لا تحرفا لثقال ولا في المفعول معه لا يقال ما ممرت الا والنيل وأما  
 التواسع فلا يجوز التفرغ فيها الا في البذل وأجازة التخصيص أو البقاء والرضى  
 في الصفات وكلام النحويين كافي في المعنى بخلاف ذلك (قوله أو الجرح) عبارة  
 التصريح ورجح وان كان يطلب منصوبا فلفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا  
 جريحا يتعلق به (قوله من مقدرا) شرط هذا المقدر كونه عامما ناسبا للمستثنى في  
 جنسه وفي صفة وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر في مقام الازيد مقام  
 انسان وفي ما يثبت الاقيصة ما يثبت بملو أو في ما جاء الاشاح كما جاء على حالة من  
 الاحوال (قوله لجواز مقام الاهداء) أي يجوز به الفعل من علامة التأنيث مع كون  
 الفعل في الظاهر حقيقيا التأنيث (قوله تقدم في) نحو ما مر من قوله تعالى وما أمرنا  
 الا واحدة (قوله أو شبهه وهو الهنئ) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله  
 الا الحق والاستهزاء لا ينكرى خوفا هل يلائم الا القوم انما اشقون ولا يتأق  
 التفرغ في الاعجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيد الله يلزم  
 منه انك رأيت جميع الناس الازيد وذلك محال عادة نظرا للظاهر فادفع ذلك  
 غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص الحد وفي محبت لا يلزم ذلك وجوز ان  
 الحاسب التفرغ في الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن الا يوم كذا فاما

(بشيء) عبارة ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل  
 أو شبهه على قاعده أحرف الجر والحواب عندي الأول لأن ما لا تعدى الأفعال  
 إلى الإسماء أى لا توصل معناها اليها بل ترتيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية  
 بالحروف الزائدة ولا تها بمنزلة الأوهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني أن  
 تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل إلى الجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف  
 وقد سرح بذلك فى على الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتحقيق  
 حاشا بما قبلها من قال بما لأنما أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضراب  
 والاخراج (قوله فى فتح رقام القوم حاشاك) أى بما اتصل فيه بحاشا خبر المخاطب  
 وهذا الكلام منذ كورى المغنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب  
 الخامس (قوله كون الضمير مفعولاً) أى بما على أن حاشا فعل (قوله فإذا قلت  
 حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشا خبر المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ  
 للحرية إذ لو كانت فعلاً لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشا فى تعين النصب)  
 لتعين حاشا الانعالية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هذه منها  
 (قوله والصحيح أنها حينئذ اسم الحرف) مقابلة ما ذهب إليه المبرد وأن جنى والكوفيون  
 من أمهات الفعل ليس يفهم فيها بالحذف ولا خالهاهم إياها على الحرف لأن هذين الدليلين  
 انهما يفيان الحرورية ولا يثبتان الانعالية ولو كانت فعلاً لوقع بعدها فعل منصوب  
 والقول بأنه محذوف والتقدير بجانب يوسف المعصية لأجل الله لا يتأتى فى كل موضع  
 يقال لك أنت فعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لأم التقوية  
 هى الزائدة التقوية عامل شريف لما يتأخره أو بكونه فرعاً فى العمل ومنه ما هنا  
 (قوله ويؤيد هذا) أى القول بالانعمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة  
 لبناء حاشا شبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على النغم هذا الشبه  
 كما أن بنى تم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبالك) لا يخفى أن  
 اللام فى رعبالك للتمييز لا للتقوية فهذا أعقاب ما قبله قال فى المغنى بعد أن قسم لام  
 التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال المبدئة للمفعول ليست مقية بالزيد وجذعها فهذه اللام  
 ليست متعلقة بالمصدرين ولا تعلم ما المقدرين لأنهم مائة مائة ولا هى مقوية  
 للعامل لضعفه بالفرعية أن قدرانه المصدر أو بالترام الحذف أن قدرانه الفعل لأن  
 لام التقوية صالحة للقطوط وهذه لا تقط لا يقال سعيان يدار لأجزاء إياها خلافاً  
 لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولا هى مخفوضه مائة للمصدر فتعلق  
 بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذا أقيم مقامه وانما هى لام مبدئة للمفعول  
 أو عليه أن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان أن كان معلوماً وليس التقدير

فلو قال أو قد أى التمام  
 والاعجاب لكان أولى  
 (ويستقى بغير وسوى  
 خافضين) لا تستنى دائماً  
 باضاً فتم اليه (ممر بين)  
 أى غير لفظا وسوى تقديراً  
 (يا هرأب الاسم الذى) يقع  
 (بعد الأ) وهو المستثنى عما  
 على التفصيل السابق فيجب  
 النصب فى نحو قام القوم  
 غير أو وسوى زيد ويرجع  
 عند تنعيم فى نحو سافهم أحد  
 غير أو وسوى زيد

في حواشي الالفية فان قلت به ترقى غير والافى احكام أحدهما ان نحو ما جاء في أحمد  
غير زيد الارجح اذا أتيت أن يكون على الوصف لا البدل وفي الالباء العكس والثاني  
أن نصب تالى الالف بالاعمال قبلها ونصب غير على العكس والثالث أن مستثنى  
غير يجوز في تابعه من إعادة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والالمستثنى بهما  
لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لافى التوجيه والتسوية بين كلمة الاوكلة  
غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير  
وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدال في نحو ما جاء في أحمد غير أريد زيدا)  
ترجع البدل على النصب لا يافى ان الذى يرجع في غير العلة لا البدل كما  
يرجع به المصنف في حواشي الالفية (قوله حسب ما يقتضيه العوامل) أى اذا لم  
يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد نتج في الرفع والجر لاضافة التالى مبنى أى  
كقوله

والبدال في نحو ما جاء أحمد غير  
أوسوى زيد على حسب  
ما يقتضيه العامل من فاعل  
أو مفعول أو غير ذلك في نحو  
ما قام غير أوسوى زيد وما  
رأيت غير أوسوى زيد وما  
مررت بغير أوسوى زيد  
وكون أوسوى كغير فيما تقدم  
وهو ذهب الزجاج واختاره  
ابن مالك وأورد ما عا لافى  
حكاية ان شاء أنا في سواله  
ومبدأ في قوله \* فوالك  
بأنها وأنت المستثنى \* والها  
لا في قوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت \* حمامة في غصون ذات أوقال  
قال الدمامي وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غيرا في البيت اضيفت لمبنى  
مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تصف في الحقيقة الا معرب  
فقلت المعرب انما هو الاسم الذى تؤول به وأما الحرف المصدورى واصله مبنى  
ألتراهم يقولون الاسم في موضع كذا رجا يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه هو  
مجموع أن نطقت حمامة اذا قيل بأنه معرب لم يخل أن يكون اعرابه نظما أو تفسيرا  
وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر  
المعرب وهذا ليس كذلك قطعاً وهذا كله انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه  
الجملة وفيه أمران الاول انما يربى على أن الجملة توصف بالبناء والذى صرح  
به الرضى ان البناء كالأعراب من عوارض الكلمة التالى في الرضى ما نصه قال  
الفرع يجوز أن يبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء أشيف الى معرب أو مبنى لكونه  
معنى الحرف معنى الا ومنع البصر بين لانه في ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا  
أشيف الى أن فلا خلاف في جواز بناءه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير  
أن نطقت انتهى وهذا هو الذى يستفاد من كلام الغنى في الباب الرابع من  
الترجمة التى زعمها الامور التى يكتبها الاسم بالاضافة لىكن قال المصنف  
في الحواشي في أثناء كلام ذكره وجهه ما ذكرناهم جملا وما يلاقي المضاف من  
المضاف اليه كانه المضاف اليه ونظير هذا تمثيل بعضهم أظنه الرضى فى البناء في  
يوم لا تملك نس بان لا حرف والحروف مبنية مع علما بان أحد الالتماس بالاضافة  
للعرف انتهى (قوله في قوله فوالك بانها الخ) يحز بيت صدره

\* واذا تابع كريمة أو تشترى \* الواو للاستفتاح واذا شرط وخبره فسواك وفيه الشاهد حيث وقع حرفا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية وأراد ذكر بتمفعلة كريمة أي حسنة وأجمعى الواو قاله النعماني وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره غيرهما وبما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون قال في المغني والزائدة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه \* خفاطا وينوي من سفاهته كسرى

انتهى وبمعهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقعة بعدهما مضارع مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب بخوانين لهم ونقرى الارحام ما يشاء أو مجزوم بخولا تأكل السمك وتشرب اللبن كما شربه كلامهم فقدر بجعل أوفى قوله أو تشترى بمعنى الواو لا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد أنه اذا وجد أحد هذين الأمرين من شخصين فسواك يا سابع وأنت مشترى (قوله أترك لي الخ) الاستفهام للاستفهام لا الاستفهام وبين وبينهما متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد وان تقدير ليس سوى لي ليله كائنة بيني وبينها وحلة ليس ومعهما حال ولا يحتاج إقدا كما يأتي قرينة المحملة لا تكون من فاعل أترك المستتر أو مفعوله وهو لي والرباط على كل ضمير صاحب الحال من بيني أو بينهما واذا في قوله اني اذن ظرفية محذوف الجملة التي أضيفت اليها وعوض عنها لتعويض والتقدير اذا تركتها في هذه الحالة وليست اذن الناصبة كما توهم (قوله الاطراف) أي طرف مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختاره في الأوضح والجامع) لان ما استدله ابن مالك لا ينهض حجة لا أكثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الظرف عن الزوم وهو الجرو وبعضه قابل للتأويل (قوله وفقهما مدودة) لا بمعنى وسط كاتي في قوله تعالى فأتوه في سواء الجحيم ولا بمعنى قام كقوله هذا درهم سواء ولا بمعنى مستو كاتي في قوله تعالى فهم فيه سواء أي مستوون نعم الواو الى كلمة سواء بيننا أي متوالية بيننا (قوله ولا تعجب ما) أي خلافا لبعضهم واستدل به ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بدرج ورده في المغني بأن ما نافية لا مصدرية وما حاشا فعل متصرف بمعنى استثنى لا الاستثنائية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة بأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي بدا بل ان في محجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فانا نحن أفضلهم فعلا

فقد ادرا ما حاشا فعل متصرف من حاشية بمعنى استثنى واستثاقه من الحاشية

أترك لي ليس بيني وبينها  
سوى ليله اني اذا صبور  
ومجروزة في قوله عليه  
الصلاة والسلام دعوت ربي  
ان لا يسلط على امتي عدوا  
من سوى أنفسهم ومذهب  
الجمهورية لا تستعمل  
الاطراف ولا تخرج عنه الا  
في الضرورة وقال الرماني  
انما تستعمل طرفا غالبا  
وصغيرة قليلا واختاره  
في الاوضح والجامع زفها  
أربع لغات كسر السين  
مدودة وممدودة وضعها  
مدودة وفقهما مدودة  
(و) يستثنى (بخلا وعدا)  
مجردين عن ما (وحاشا) ولا  
تعجب ما (نواب) للاستثنى  
على تقدير كرم الأعمال



كان المراد انه أخرجه منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والفعل اذا  
 وقع موقع الحرف يصير جامداً كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف فيصير مبنيًا (قوله  
 متعددة اليه) قال المصنف في شرح اللوحة فان قلت هذا ان وقع في عند الحكمها  
 متعددة قبل الاستثناء كقولك عدداً فلان طوره أى تجاوزه لم يصح في خلاصتها  
 قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت نعم هو فى الاستثناء بمعنى جاوز حرج ذلك  
 ان كل من خلا من شئ فقد جاوزه (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل  
 السابق) فاذا قلت قاموا خلاً وعداً أو عاشوا زيداً فالقاعدة تدبر عدواً هو أى القائم زيدا  
 وقس عليه وأورد انه غير مطرد لاختلافه فيما اذا لم يكن فى الكلام فعل ولا ضم ونحو  
 القوم اخوتك ما عدا زيدا وقول المصنف فى الحواشي وقد يقال فاعله ضمير الاخوة  
 وكذا القوم بنوك ما عدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء المحمّدون  
 ما عدا هذا فاعله ليس من المحمدين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه  
 تبين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب الله ما بينى فى شرح التسهيل بما يدفع  
 الايراد حيث قال اذا لم يوجد الفعل يتبع من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه  
 فاعنى فى المثال خلا هو أى من نسب الاخوة الى زيدا أو خلا المنسوب اليك بالاخوة  
 زيدا وهذا كالمجاوز فى القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف  
 مضاف والتقدير خلا هو أى نيامهم قيام زيدا لكن أورد عليه ان فيه تقدير محذوف  
 لم يلاحظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أورد عليه ان المقصود من  
 قولك قام القوم خلا زيدا مثلاً ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من خلو بعض القوم  
 منه ومجاوزه البعض اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل وأجيب بأن المراد البعض  
 ما عدا المستثنى وفيه ان الحلاق البعض على الاكثر قليل والظاهر الجواب بأن  
 البعض الذى هو الفاعل مهم ومجاوزه البعض المهم ليدمّن لاو خلا وذلك البعض  
 من لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه أو ان البعض فى سياق التثنية يعنى كل بعض  
 (قوله هل هو حال) أى على انما يربط باسم الفاعل ومعنى قاموا وعاد زيدا قاموا  
 مجاوزين زيدا (قوله أو مستأنفة الخ) المراد بكونها مستأنفة عدم تعلّقها بما قبلها  
 فى المعنى بل فى الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الازيد او هي لاموضع لوا من  
 الاعراب مع تعلّقها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروها وانما كون  
 الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فاتهم قالوا انهم انصوبه اما  
 على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير فى قاموا ما عدا زيدا  
 وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغى أن يعبرى هنا وان يعتمد عليه فانه كثيراً  
 ما يجرى فاسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار فى المعنى انما غير متعلقة

جامدة متعددة اليه استمر  
 فاعلها قام وهو عائد على اسم  
 الفاعل المفهوم من الفعل  
 السابق أو على البعض  
 المفهوم من الكل السابق  
 وجلة الاستثناء هل هو حال  
 فتخلوا الاستثناء  
 ولا يحملها قولان صحيحان  
 عندهم منهما التام  
 (أو نحو انض) له على تقدير  
 كونه حرف جر واختار فى  
 المعنى انما غير متعلقة بشئ  
 وقد يعبر

بشي عبارة ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعاقب بما قبلها من فعل  
 أو شبهه على قاع له أحرف الجر والاصواب عندى الأول لأن لا تعدى الأفعال  
 إلى الإجماع أى لا توصل معناها اليها بل تزيد معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية  
 للحروف الزائدة ولاها بمنزلة الأوهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني أن  
 تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل إلى الجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف  
 وقد سرح بذلك فى على الاستدراك حيث قال ونعلق على هذه بما قبلها كنعاق  
 حاشا عما قبلها عند من قال بما لأنما أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضراب  
 والاخراج (قوله فى فتح مقام القوم حاشاك) أى عما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب  
 وهذا الكلام مذكور فى المعنى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب  
 الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بما على أن حاشا فعل (قوله فإذا قلت  
 حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ  
 للعرفية ذلك كانت فعلا لأن نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاى تعين الضمير)  
 تعين حاشا للانعالية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف أيت هذه منها  
 (قوله والصحيح أنها حينئذ اسم المجرى) مقابلة ما ذهب إليه المبرد وأن جنى والكوفيين  
 من أمها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخلها لها على الحرف لأن هذين الدليلين  
 انهما يقيان الحرفية ولا يشيران إلى الغاية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب  
 والقول بأنه محذوف والتقدير بجانب يوسف المعصية لأجل الله لا يتأتى فى كل موضع  
 يقال لك أنت فعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لأم التوقية  
 هى الزائدة لتقوية عامل شيعى ما يتأخره أو بكونه فرعاً فى العمل ومنه ما هنا  
 (قوله ويؤيد هذا) أى القول بالانسية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة  
 لبناء حاشا الشبه بها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه  
 كما أن نون أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبالك) لا يخفى أن  
 اللام فى رعبالك للتبيين لا للتقوية فهذا أعقاب ما قبله قال فى الغنى بعد أن قدم لام  
 التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال المدينة للمنع وليس مقبلاً زيد وجند عاله فهذه اللام  
 ليست متعلقة بالمصدرين ولا تعلم حال المصدرين لأنهم مائة مديان ولاهى مقوية  
 للعامل أضغته بالفرعية أن قدرانه المصدر أو بالترام الحذف أن قدرانه الفعل لأن  
 لام التقوية صالحة للقسوط وهذه لا تسقط إلا بقال سبى زيدا لا جزاء ما خلافا  
 لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولاهى وتخفوضها مائة للمصدر فتعلق  
 بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذلك أقام مقامه وانما هى لام مدينة للأفعول  
 أو عليه أن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان أن كان معلوماً وليس التقدير

فى فتح مقام القوم حاشاك  
 كون الضمير منصوباً أو كونه  
 مجروراً فإذا كانت حاشاى  
 تعين الجرأى وحاشاى تعين  
 النصب وكذا القول فى  
 خلا وعدا انتهى وأدولى  
 حاشا مجرور باللام فأرقت  
 الحرفية قطعاً فلا يدخل  
 جارى على جارى والصحيح أنها  
 حينئذ اسم متصّب  
 انتصاب المصدر الواقع  
 بدلا من اللفظ بالفعل  
 ومعناه التنزيه فن قال  
 حاشا لله كانه قال تنزيها  
 لله واللام حينئذ مقوية  
 للعامل كما فى نحو فعال لما  
 يريد قال فى الغنى ويؤيد  
 هذا أقرا بعضهم حاشا لله  
 بالتنوين فهذا كقولهم  
 رعبالك (و) يستثنى (بما)  
 خلا وما عدا وليس

ولا يكون نواصب) ليستثنى  
 قسط ولو كان مائنه متغيا  
 وانما وجب النصب بعد  
 الاقرب لوقوعهما بعد  
 المصدرية التي لا يليها الحرف  
 اسكن نص في التسهيل اما  
 لا توصل فعل جامد قد دخلوا  
 على هذا مشكل وجوز  
 بعضهم الجر بما يتقدر  
 ما زاد وقدرته في المغنى  
 وموضع ما وصلها نصب بلا  
 خلاف اسكن هل هو على  
 الحال والمعنى قاموا مجاوزين  
 فريد او على الظرفية على  
 حذف مضاف والمعنى قاموا  
 وقت مجاوزتهم زيد فيه  
 قولان وانما وجب نصب  
 المستثنى بعد الاخيرين لانه  
 خبرهما واسمهما مستتر  
 فيهما والكلام فيما يعود  
 عليه وفي محل الجملة كالسكلا  
 السابق في خلا وعدا وحاشا  
 المستثنى بخلا وما بعدها  
 منقطع وأفهم كلامه أن  
 جواز الوجهين في خلا  
 وهذا اذا انفردا عن ما وان  
 حاشا لا تقترن بما هو كذلك

### باب

في ذكر المحفوضات وهي  
 ثلاثة أقسام \*  
 فوض بالحرف ومحفوض  
 بالمضاف ويرجع اليهما  
 المحفوض من التوابع

اعني كازعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير اذ قل لا يدا تسمى واعلم  
 انه ليس في المغنى ان اللام في حاشا لله للتغوية ولا التنظير برعيالك وعبارته في بحث  
 حاشا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما  
 يقال تنزيه الله من كذا (قوله ولا يكون) هي حيث حاشا حادة بمنزلة ليس لتضعها معني  
 الحرف (قوله التي لا يليها الحرف) أي قعيبت فعليتها (قوله قد دخلوا على هذا  
 مشكل) أخذ ذلك من التصريح وقد أجيب بان محل امتناع وصلهما بالخامد  
 الجامد أسالة وهذا من متصرفان في الاصل (قوله وجوز بعضهم الجر بما الخ) هو  
 الجر بما والربعي والسكاني والفارسي وابن جني (قوله وزده في المغنى) قال فيه فان  
 قالوا بالزيادة قياسا فساد لان ما لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عمما قبل  
 وان قالوا ذلك سمعا فهو من الشذوذ حيث لا يقاس عليه (قوله على الحال) أي  
 على التأويل باسم الماعل (قوله أو على الظرفية) أي الزمانية وهذا القول ينبغي  
 أن يعتمد عليه فانه كغير ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان)  
 بقي قول ثالث ذكره في المغنى والتصريح فقال أو على الاستثناء كانه نصاب غير  
 في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف (قوله وفي محل الجملة) فان قلت كبرت  
 يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا مع قد ظاهرة أو  
 مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو جحان في انكسرت الحدا ونحوها وانظر ما قلنا  
 لذلك وهلا قيل يتقدر (قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ) ظاهرا به لا فرق بين  
 كون خلا وعدا فعلين أو حرفين والذي في الارشاف والحرف والاسم الذي يستثنى به  
 يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع وأما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء  
 المنقطع لو قلت ما في الراء قد دخل احراما لم يجز (قوله وأفهم كلامه ان جواز  
 الوجهين الخ) أي النصب بالحذف لا لما ذكره حاشا ما قال نواصب  
 أو خوافض ولما ذكرهما معا اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترن  
 بما) لانه انما ذكرهما مع غير المتقرن بما لا مع ما يقتربهما (قوله وهو كذلك) أي في  
 الحكمين وأما يتجوز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد مرده  
 فلا تغفل

### باب في ذكر المحفوضات

(قوله ويرجع اليهما المحفوض من التوابع) جواب مما ردد على الحصر في الثلاثة  
 وذلك لانه في رابع وهو المحفوض بالتبعية وحاصله انه لا يراد ان الصحيح ان العاقل  
 في التوابع هو العاقل في المتبوع لا التبعية والعاقل في المتبوع اما الحرف  
 أو المضاف وكان عليه أن يقول والمحفوض بالتوابع كقول الشاعر

بدالى اتي استمدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان آتيا  
يجر سائق على توهم دخول الباء في خبر ليس فكأنه قال بدرك لانه واردة ايضا على  
الحصر والحواب انه يرجع الى المحفوض بالحرف المتوهم (قوله وتخفوض  
بالمجاورة) كقوله هم هذا جرح ضرب خرب بخفض خرب بالمجاورة اضرب وحقه الرفع  
لانه صفة للجرح وقول امرئ القيس

كأن أبا نافي عراني وبه \* كسبر أناس في جحاد مزم

وذلك لان مزم - لاسفة كسبر فكان حقه الرفع واسكن خفض للمجاورة المحفوض  
وهو بجاد كاسر حبه المصنف في بعض تعاليمه لكونه في الرضى آخر باب التعت  
مانسه وانحصر مزم لمجاورته لأناس لا لجاد لان الجار والمجرور يتعلق بمزم - ل  
والقدير كبير أناس مزم لم في جاد انتهى فليتنا مثل قوله لان الجار والمجرور الخ فقد  
يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض للمجاورة بجاد المتقدم لفظا وأما قراءة وأرجلكم  
بالخفض مع انه معطوف على أيديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة  
فليس من هذا الباب لان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في التعت  
قليلًا كما تملأوا في التوكيد نادرا كقوله

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم \* أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع انه توكيد لذرى ولا يكون في النسق لان العالمف  
يجمع من التجاور بل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة  
تقل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم ثم عطففت على الممسوح  
لا لتسمع ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ولهذا جى بالغاية  
وهو قوله تعالى الى السكعين اما لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح بضر  
له غاية في الشريعة (قوله واسقطه لشذوذه كالرفوع ما) فيه ان الخفض بالمجاورة  
في التعت قليل لا شاذ كما في المعنى وسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة كرهى الى جميع  
الجوامع ولم يعمها في الشرح وقد رأيت مسألة للشخ أبي حيان رحمه الله في العطف  
على الجوارز كراؤها ان فأنى القضاء في الدين بن دقيق العيد سأله عنه مانسه  
وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقدونه مخصوصا بالمجرور قال وقد جاء في المرفوع  
وأشدد

السالك التمرة البقطان كالها \* مشى الهلوك عالم الخيل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله اقرب به قلت وليس الرفع كاذرا اتباعا للخيل بل رفعه  
على انه نعت للهلوك على الموضع لان معناه كما تشي الهلوك الفضل وعلمنا ان الخيل  
انتهى (قوله وقدم الاول لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضاد لا العكس

وتخفوض بالمجاورة واسقطه  
لشذوذه كالرفوع ما وقدم  
الاول لانه الاصل ثم انه  
نوعان ما جرح الظاهر والمضمون  
وما جرح الظاهر فقط وأشار  
الى الاول مبتدئا بامثلة  
بقوله (بخفض الاسم اما  
بحرف مشترك بين الظاهر  
والمضمون)

ودليل التقدير انهم الامم ولا يحمل الاسم دون حمل الحرف في التماس ولان  
 المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار ألا ترى ان أبا الفتح ذكر في باب تدريج  
 اللغة انه انما جازع لام من تصوب اضرب خلا على بن تمر وأمر وذلك لان الأصل  
 ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا يعيد والحرف الجر سيدلان بعاقبه  
 استحياز وفيه ذلك فلما صاغ لهم أعماله فيه تدريجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم  
 (قوله وهو سبعة) أي بالنظر لانه كور في هذا الباب فلا ينافي أن خلا وعدا وحاشا  
 ولعل معنى كذلك قال المصنف في حواشي الالفية عند قولها بالظاهر اخصص الخ  
 مفهوما ان ما عدا هذه السبعة يعبر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد  
 قام القوم حاشا أو خلاه وعدا احتل المفعولية والجر وكذا أنت قام القوم حاشا  
 وخلا وعدا كأمالي التكم فأنك تقول قاموا عدائي وخلافي وحاشائي ان قدرته  
 فعلاو بغير تون ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو لم يفعل أو لم يفعل  
 احتل الوجهين وان سمع ذلك من عتيل فهو على الجروا لا فهو على التصب هذا اذا  
 كان عتيل بوجوب الجر بهما والافهوعلى الاختمال واذا قلت زيدا أخذت  
 الثوب ما جمعي منه جارا أيضا عند الهزلي انتهى (قوله وهي لبيان الجنس) هذا  
 المعنى اشتهه جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول ووتبعها  
 اذا بينت معرفة كناية التي مثل ما أي الذي هو الاوثان فان كنت تذكرك فقهسي  
 ومجروروها في موضع جملة نحو يحلون فيها من أساور من ذهب أي هي ذهب (قوله  
 وللتبعيض) هذا المعنى اشتهه الفارسي والجمهورو وصحبه ابن عصفور وعلامتها  
 جوارا الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعيضية ان ما قبل الاولى  
 أكثر مما بعدها لان الجنس مثلا أكثر من الأوثان وما قبل الثانية أقل لان من  
 يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تدبروا واعلم أن التبعيضية المعتمدة  
 في من التبعيضية هي البعوضة في الاجزاء لا البعوضة في الافراد على خلاف التنكير  
 الذي يكون للتبعيض على رأى السيد فان الاعتبار فيه البعوضة في الافراد لا البعوضة  
 في الاجزاء به تقارن من التبعيضية من البيانية على ما مر ح به الرضي حيث قال  
 وتعرف من البيانية أن يكون قبلها أو بعدها ما يصلح ان يكون المجرور من  
 نفسه يراله ويقع ذلك المجرور على ذلك المسمى كقوله مثلا للرجس انه الاوثان  
 والعشر وانما الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية  
 فان المجرور به لا يطلق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها لان ذلك المذكر كور بعض  
 المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشرفت  
 بالدراهم الى ذراهم معينة أكثر من عشر من ثمن تبعيضية لان العشر من

(وهو) سبعة (من) نحو  
 ذلك ومن نحو وهي لبيان  
 الجنس نحو فاجنبوا الرجس  
 من الاوثان والتبعيض  
 نحو ومن الناس من يقول  
 آمنا بالله

ضها وان أردت بالدرهم جنس الدراهم فهي بيانية لصفة الإطلاق الجزر وعلى  
 بشر من انتهى وبنى السد في حواتي المطول على ما رآه الرد على السعد في قوله  
 وكذا قيل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده الامراء لا يكون  
 الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى به في بعض الليل حيث قال الدلالة على  
 البعضية مذكرة في الكشف واعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير  
 هي البعض الاغراض لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ايلان  
 الاسراء كان بعض من اجزاء اليلة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم الاسراء في ليل  
 أولا فائدة تعظيمه واعترضه ابن كمال باشا بان ما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فانه  
 قال في دلائل الاحراز ان التنكير في حياة في قوله تعالى ولكنكم في القصص حياة  
 للدلالة على ان تلك الحياة قليلة واعلم ايضا ان البعضية التي تدل عليها من هي  
 البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التي هي اعم من ان تكون في ضمن  
 الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة  
 على ذلك حيث احتاجوا الى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر  
 الذنوب جميعا الى ان قالوا لا يبعد ان يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم  
 أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وعنود كما يقتضيه سياق آية سورة ابراهيم فتحصيص  
 النجاة قوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب أحد الى ان  
 التبعيض لا ينافي الكلية وأما بحث السيد فيه بأن الرضى سرح بعدم المنافاة بينهما  
 حيث قال ولو كان أيضا خطأ للامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران  
 كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه لان كلام الرضى غير مرضي لما عرفت  
 ويرشد لان مدلول من التبعية المجردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى واما  
 رزقناهم فيفقون وأدخل من التبعية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير  
 المنهى عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعية في قوله تعالى وآمنوا به  
 يغفر لكم من ذنوبكم فانه لو كانت دلالتها على طلاق البعضية الشاملة لما نفي  
 الكليتها ما عانت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على ان المغفور بالايان بعض الذنوب  
 لا كلها قال البضاوي وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فان  
 المظالم لا تغفر بالايان والحب له انهم مع نصر محبه هذا قال في تفسير سورة نوح  
 بعض ذنوبكم هو ما سبق فان الاسلام يحبه فلا يؤخذكم به في الآخرة حيث أخذ  
 حب الاسلام عام لتوحي الذنوب فافادة في قبل حتى عمن في خطاب الكفرة دون  
 المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البضاوي في تفسير سورة  
 ابراهيم واعلم المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على

الايمان وحيث جاءت في خطاب المؤمن من مشفوعة بالطاعة والتجيب عن الغامض  
 ونحو ذلك في تناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يستعمل في  
 الخطاب للكثرة على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل  
 للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف **في فائدة أخرى** في قضية كلام  
 الزمخشري في قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كانت من  
 للبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا  
 لانه حينئذ مصدر قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسماء كمن في قوله  
 من عن يميني مرة وأما انتهى ولهذا قال بعضهم الذي يقتضيه جزالة النظم الترتيل  
 في مثل ومن الناس من يقول كون من التبعية اسماء تدل على قول خبر اذا لم  
 يستعمل على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ قل امكن قال السيد من الثمرات  
 على تقدير التبعية مفعول به لا على ان من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره  
 شيئا من الثمرات وما يقال من ان معناه فأخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى وقال  
 السعد في ومن الناس من يقول رد كلام قرر فالحال ان يجعل مضمون الخبر  
 والجور ومبتدأ (قوله ولا ابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان  
 سائر ما فيها راجعة اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لا اسم  
 الجزء على السكل اذا الغاية هي النهاية وليس اما ابتداء وهو هذا الظاهر معنى قوله هم الى  
 لانتهاء الغاية قاله في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء  
 والشيء انما ينتهي بفساده فكيف يكون خزانة بل انما يطلق على آخر جزء منه  
 لجاء وفيه شبهة وبين النهاية قال الفناري وللآب تقول غاية ما في الباب ان تكون  
 الغاية في المسافة مجازا في المرتبة ومثله غير عزير قال الرضي وتعرف من الابدائية  
 بأن يحسن في مقابلته الى اوما في فائدة نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان  
 معنى أعوذ به التجني اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من  
 البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند الكوفيين والاعنص وان در ستويه  
 ومنع ذلك أكثر البصريين وأولوا ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشاطبي معتذرا  
 عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للسكان هو الاصل  
 وما سواه راجع اليه بالمجاز فكله جعل الاشخاص اما كن بالتأويل الملازمة الا كن  
 لها اذ لا يقال من فلان الى فلان الا وهما مكانان بينهما مسافة ويصل السكبان من  
 أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله  
 من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم ورده السهيلي بأنه  
 لو قيل هكذا لا احتج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال للابتداء غيرهما

ولا ابتداء الغاية مكانا  
 أو زمانا أو غيرهما فتكون  
 المسجد الحرام من أول يوم  
 انه من سليمان

(قوله ولابد الخ) أنكر قوم محبي عن لابد وقالوا التقدير أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا  
 بدلا من الآخرة فالجواب لابد لمة متعلقها المحذوف وأما هي فلا بد (قوله ولتعاليل)  
 أي عند جماعة (قوله خطأ يا هم أغرقوا) أي أغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت  
 العلة على العلول للاختصاص (قوله ولتأ كيد) هذه هي الزائدة وهي الدالة  
 على التنصيص على العموم إذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفي نحو وما جاني من  
 رجل أو أنا كيد التنصيص عليه وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو  
 ما جاني من أحد المواد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل بدونها  
 فتصير مقجمة بين ما لم يطلب وان كان سقوطها محذولا بالمعنى المراد كما قالوا في لا  
 أنها زائدة في قولهم حدثت بالزاد مع ان سقوطها محذول بالمعنى (قوله ورني الخ) لابد  
 أيضا أن يكون مجرورا نكرة وابتدأ بمافعل لا نحو ما يأتهم من ذكر أو مفعول به  
 نحو وهل نفس منهم من أحد أو مبتدأ ككامل والراد شبه النفي النهي بلا  
 والاستفهام هل وأجابه ضمهم زائد بشرط تنكير مجرور مافعل نحو وقد كان  
 من مطروا قول هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو بعض المطروا والمطر  
 مخفف شيء وأقيمت السفة مقامه والاخفش والكسافي وهشام بلا شرط ووافقه  
 ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد تزايد في معمول فعل نسبه لعموله لا على سبيل  
 الإيجاب في اللفظ إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفي نحو ما بود الذين  
 كفروا من أهل الكتاب ولا المبشرين أن ينزل عليكم من خير من ربكم لأن المعنى  
 يودون أن ينزل عليكم من خير من العرب وقد تدخل النفي على شيء ومزادها نفي  
 غيره إذا صح استلزامه له بوجه ومن هذا ما علمت أحدا يقول ذلك الآن بدلا من معناه  
 ما يقول أحد ذلك في علمي ولهذا تأولوا \* وما خال لدينا منكم ينزل على \* على معنى  
 الخال أن لا تتوكلنا وقد أشار إلى هذا أبو العباس فطلب في أماليه (قوله ونحو هل من  
 خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ أو غير الله نعت على المحل والخبير محذوف  
 تقديره ليحكم وليس برزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على  
 الإصع انتهى وقوله على المحل مبنى على أن المجرور بحرف فائدة اعرابه محلى وان  
 الاعراب المحلى لا يختص بالنيات بدليل فاعل المصدر المحقق بانساقه اليه  
 ونحو ذلك فقد سرحو بأن اعرابه محلى وقد أسلفنا في باب المبتدأ أن القياس  
 أن يكون جميع ذلك من الاعراب التقديرى اقولهم ان الاعراب المحلى ان تكون  
 السكامة في محل لو كان فيه اسم معرب لسكان اعرابه كذا وهذا لا يصح في السكامة  
 المعربة وقواهم المانع في الاعراب المحلى قائم بجملة السكامة وفي التقديرى بالحرف  
 الأخير وأي فرق بين المتبوع والمحبى والمدغم فان اعرابهم تقديرى وبين المجرور

ولابد نحو أن نسينم بالحياة  
 الدنيا من الآخرة والتعليل  
 نحو خطأ يا هم أغرقوا  
 ولتأ كيد ورني أو شهم  
 نحو ما بالغ من مفعول  
 من خالي غير الله



بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه إلا أن يقال لما كانت حركة الحروف بإضافة  
المصدر والحرف الزائد وشبههما امرائية أصلاً بعدوا أن يكونوا تقدير التلاصيص  
الاسم مع بابا عربيين في شغل واحد وان كان أحدهما فقطياً والآخر تقدير ياولاً  
فظهر به اختلاف غيره مما جملوا إعرابه بحملها فان حركته إما بزيادة أو لا إعرائية  
ولابنائية (قوله ولا استعلاء) عند الإخفاء والكوفيين وغيرهم في المغنى عن هذا  
والذي بعده قوله مرادفة على مرادفة في وكذا ما شبهه مما استعملت فيه من بمعنى  
هو المعنى إلا على سائر غيرها وكذا صحت في بعض الحروف كفي وفي بعضها كالباء  
جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف وجميع ابن مالك في ٢ لاقيته بين الطرفين  
وله في التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من إمام أن الحرف مشترك  
بين تلك المعاني والحققة فيها وليس كذلك بل هو محجاز ما في الفعل أو الحرف على  
ما ستعرفه (قوله ونحوه) ونحوه من القوم أي إمامهم وخرجها المانعون على التضمين  
أي معنى بالضم من القوم كذا في المغنى وهو مبني على أن التضمين اشتراك لفظ  
معنى لفظ آخر وهو ما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال  
خمس في التضمين والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي  
مع حذف حال ما تنوع من اللفظ الآخر بمعنى القرينة اللفظية بمعنى يقرب كقوله  
على كذا أي نادى على كذا وقد يعكس كما في يؤمنون بالغيب أي يعرفون به  
مؤمنين وبما لا يدفع أن اللفظ المذكور أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر  
وان كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي وان كان في معناه الجمع بين  
الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام في التضمين يطلب من رسالتنا المعمول عليه فقام  
جميع غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله ولا ظرفية) عند الكوفيين مكانة  
أوزمانية فالأولى كالأية التي مثلها أي ما دخله في الأرض والظاهر أنها البيان  
الحسن مثلها في ما تنسخ من آية والثانية نحو إذا أودى للصلاة من يوم الجمعة أي  
في يوم الجمعة وأوصل في المغنى معاني من إلى خمسة عشر وأعلم أنه قال في المغنى في  
حرف الباء مذهب البصريين أن أحرف الجرا لا يوجب بعضها عن بعضها بعضاً كما  
أن أحرف الجزم وأحرف نصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إمام مؤول  
تأويله باللفظ كما قيل في ولا يلزمكم في جذوع النخل أن في لبست جمع على  
واسكن شبه المصوب أتم كنه من الجذع بالحال في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى  
فعل يتعدى بذلك الحرف كما شمن بعضهم شرب في قوله شرب من عسل النحل معنى  
شرب وأحسن في وسد أحسن في معنى اطغى وإما على شذوذ ثانية كنه من أخرى  
وهذا الأخير هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يحتمل

ولا استعلاء نحو ونحوه  
من القوم ولا ظرفية نحو  
ماذا خافوا من الأرض  
(والى) نحو إلى الله من يعبدكم  
جميعاً واليه ترجعون

ذلك شاذاً ومذهبهم أقول تمسقا انتهى وقال في الباب السابع الثالث عشر أي من  
 الامور التي اشتهرت بها المعري والاصواب خلافها قولهم شوب بعض حروف الجوز  
 عن بعض وهذا ايضا مما ابتدأ ولونه ويستدلون به ويحكمونه باذخال قد على قواهم  
 شوب وحينئذ فيعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم  
 ان هذا مما وقعت فيه النباية ولو صرح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت  
 من عمرو وكتبته الى انسلم على ان البصر بين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي  
 ادعيت فيها النباية ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معني عامل يتعدى  
 بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف انتهى وفيه امور الاول ان  
 كلامه في حرف الباء يقتضي ان الذي يقول بالتضمن انما هو البصر بين وان  
 الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينفه أحد عن تكلم على التضمن على  
 الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين الثاني ان كلامه يقتضي ان البصريين  
 يميزون فيما اومأ به حرف عن حرف مما سمع يتخفف عنه على الاوجه الثلاثة وكان  
 ينبغي ان لا يشار الى اثبات الاحيث تعذرا لا ولان وكذا لا يشار الى التضمن الا  
 حيث تعذر التأويل الذي يقبله اللفظ لانه صرح في المعنى في الجملة لثلاثة محال  
 محل من الباب الثاني ان التضمن لا يتناس و به صرح ابن جني امكن في التصريح  
 آخر باب المفعول معه ان الاكثرين على انه قياسي وظاهر كلام الجماعة حيث  
 يتكلمون على معاني الحروف ان انابة حرف عن حرف لا تثبت الا ان يتدرا التضمن  
 فانهم كثيرا ما يردوا شاهد الانابة باحتمال التضمن وهذا ما بناء على ان التضمن  
 قياسي او على ان التجوز في الفعل أهمل كما اشار اليه في المعنى في الباب السابع  
 و به يدفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمن على تلك الانابة مع ان كلا لا يتناس فليحذر  
 الثالث يرد على ما قل في الباب السابع أنه يجوز كون المعريين تبعوا الكوفيين  
 وبعض المتأخرين فان مذهبهم أقول تمسقا كما اعترف به في حرف الباء الرابع  
 صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذاً ان القاعذة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يهيج  
 ما ادعاه في حكمه اذ ادخل قد وقوله ولو صرح ذلك لجاز ان يقال التجوز عليه انه  
 كان مذهبهم ان الانابة لا تتوقف على سماع ما ذكر ولا خارج منه وان كان  
 مذهبهم انما اتوب بها ما وان تلك الانابة المسموعة ليست بشاذة فيحمل عليها ما سمع  
 من غير احتياج الى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه في حرف الباء فلا يلزم جواز  
 أن يقال ذلك لعدم سماعه قائل وقوله لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف  
 لانه قبل لا يجوز في الحرف واليه ذهب الفخر الرازي واتباعه استدادا الى ان  
 مفهومه غير مستقل بنفسه فان فهم الى ما ينبغي فهمه كان حقيقة والافوه مجاز

في التركيب لا في المفرد وكلامنا في المفرد دورة هذا التمشوا في بان الحرف له مد لود  
في الجملة يظهر في الوضع سواء استعمل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل فيما وضع له  
كان حقيقة وان استعمل في غيره لعلامة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل  
المعاني (قوله وهي لا تنها الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يمتثل له  
وذلك نحو إلى هرقل ملك الروم (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التوبيخ والمطلي  
المدهون وفي الصالح القار القير وقبرت السفينة طلبتها بالقار قال في المغني وتأول  
بعضهم البيت على تعاقب إلى بخدوف أي مطلي بالقار ضاها إلى الناس فيذف وقاب  
الكلام أي لأنه حذف الحال أعني مضافا وأدخل الباء على غير ما حقه ان تدخل  
عليه لأنه ادخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي وكان  
حقها ان تدخل على القار ورفع الضمير بمطلي وهذا على رأي القار وأما على  
رأيه فوجه فهو بدل من الضمير الجوز وروا قلب فيه وقال ابن عصفور هو على تضمين  
مطلي معنى مبغض قال ولو صح نجي إلى بمعنى في الجواز زيد إلى السكونية وفي قوله لوضع  
الخ بحث بعلم عما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أوصلها في المغني إلى ثمانية معان (قوله  
وهي للجمهورية) لم يذكروا البصريون لها سوى هذا المعنى (قوله وللعبودية) بالباء  
الموحدة (قوله تتركني طبعه من طبق) أي حاله بعد حال ويحتمل أن تكون عن  
على بابها والتمديد طبعه ما بعد في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم  
في الشدة مما قبله قاله الدماميني (قوله فأنما ينجل عن نفسه) أي علم أو يحتمل  
التضمين والمعنى فأنما يعد الخبر عن نفسه بالنجل قاله الدماميني وقوله ما مروع على  
طريق المحققين فتقدير التضمين فأنما ينجل مبعدا بالنجل الخبر عن نفسه (قوله  
وغير ذلك) أوصلها في المغني عشرة معان (قوله وعلمها وعلى الفلك في البر  
الزنجشري معناه وعلى الأنعام وحدها لا تضمون ولا مكن علمها وعلى الفلك في البر  
والبحر قال شيخ الإسلام قاضي القضاة أبو الحسن على السبكي رحمه الله تعالى  
توفقت في هذا الكلام ونظري في شين أحدهما مدلول وحده والثاني ما كتبه  
في مسألة كل اما الأول فقال النجاة في وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم  
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحاد واتحادا موضع  
موجودا ومع الفعل المتعدي نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أي ضربته  
في حال اتحادا له بالضرب ومذهب المبرد انه حال من المفعول أي ضربته في حال انه  
مفرد بالضرب وبوذهب أبو بكر بن طحمة إلى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا  
ارادوا الفاعل قالوا ضربته وحده كقال \* والذهب أنشاء من مرثية  
وحده \* وذهب جماعة إلى انه مصدر موضوع موضع الحال فهم من قال

وهي لا تنها الغاية مطلقا  
نحو إلى المسجد الأقصى  
ثم أتوا الصيام إلى الليل  
ولما حادثة نحو ولا تأكلوا  
أموالهم  
والظرفية نحو  
فلا تتركني بالوعيد كتنى  
إلى الناس مطلي به القار أجرب  
وغير ذلك (وعن) نحو  
يوسف أعرض عن هذا إذا  
الله عنك وهي للمجازاة  
كسرت عن البلاد والعبودية  
نحو طبعه من طبق وللبدل  
نحو يوم لا تجزي نفس عن  
نفس شيئا ولا يستعلاء نحو  
فأنما ينجل عن نفسه ولله ليل  
نحو لا عن موعده موعدها  
أياه وغير ذلك (وعلى) نحو  
وعلمها وعلى الفلك تضمون  
وهي للاستعلاء

مصدر على حذف حرف الزيادة أى اتخاذه ومنهم من قال مصدر لم يوضع له  
فعل وذهب يونس وهشام فى أحد قوليه الى أنه متعصب ان تصاب الظروف  
والتخاوصا قاله ابن الحنفية وقول سيبويه فى حال اتخاذه له بالضرر بمحمول عليه لانه  
انما يتوحد بالضرر باذالم يكن غيره مضروبا به وقد يشترك الضارب غيره فى  
ضرب ذلك الضرر وبالأثرى أنك تقول ضرب بناريدا وحده وضربت وحدى  
زيدا وعمرانعلم أن معناها افراد ما تضاف اليه اما المتكلم واما المخاطب كوحدة  
واما الغائب فى معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا فى قولك زيد وحده فانه زيد  
استقر وحده فعنى الحصر والافراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير  
نحوى والمعنى لا يختلف وانما النظر فى ان وحد المضاف الى الضمير أى ضمير كان هل  
هو المحصور فى الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده وارتدت  
لامضروب لك سواء هل حصرت فى ضربك أو حصرت ضربك فيه فتبين ان المراد  
الثانى فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلامضروب لك غيره وقد  
يكون له هو الضارب آخر فهذا معنى الافراد الذى قدمنا والتقييد انما هو للفعل فى  
المفعول وبما بين هذا ان الحال تقييد للفعل لا للمفعول وهو فى قوة خبر ناك فاذا  
قلت رأيت زيدا راكبيا فكان لك أخبر برؤيته وكونه فى حال الرؤية بخلاف قولك  
رأيت زيدا راكبا لم تخبر برؤيته بل قيده بالركوب وصفه فوحده اذا امر به  
حالا ظهريه هذا وان امر به ظهريا وهو بعيدة كذلك لان العام فى الظرف هو  
الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلا ولا تقييد بخلاف الصفة بذلك تبين لك  
معنى وحده فاذا قلت أكلت من الانعام وحدها فقد افردت أكلت وحصرته فيها  
فليس لك ما كول غير الانعام فكان لك قلت أكلت بعض الانعام ولم أكل شيئا غير  
ذلك فهى فى قوة قضيتين نفى وإثبات ولهذا لم يصح أن تقع فى صغرى الضرر الاول  
من الشكل الاول لاشتراط أن تكون موجبة هذا اذا قلت أكلت من الانعام  
وحدها فلو ادخلت حرف النفي قلت ما أكلت من الانعام وحدها احتمل النفي  
أن يكون نكلا من القضيتين فلا تكون أكلت شيئا من الانعام بل أكلت من  
غيرها ويصح كون التقييد لنفي الاكل لالاكل النفي واحتمل أن يكون النفي  
للقضية النافية فقط فممكن قد نفيت عدم أكلت من غيرها فتكون قد أكلت  
من غيرها واحتمل أن تكون أكلت منها وان لا تكون فصار هذه القضية  
بدخول حرف النفي تحت حمل ثلاث معان أن لا تكون أكلت شيئا الا منها ولا من  
غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها  
وانما احتمل هذه المعانى الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب

من اثنين ثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلنا فلو أخرته نقلت  
 الانعام وحدها لم آكل منها هل نقول انه كذلك كالموت قدم النفي أو تقول يختلف  
 المعنى كما في تقدم النفي على كل وتأخيرها عنها والذي اذوقه من قولك لا انعام  
 وحدها لم آكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئا وانك قد تكون أكلت من غيرها  
 ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لأن التقييد للنفي الاكل فنفي الاكل مقيد  
 بالانعام وايض المراد في الاكل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه  
 القضية هو النفي فهي في حكم المعدولة وأما ما سبق في حكم السالبة للشيء اذا  
 صرفت هذا في قولنا على الانعام وحدها لا تتحملون معناه تقييد في الحمل بالانعام  
 لا في الحمل المقيد بالانعام كقوله الزنجري ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين  
 سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان  
 المحكوم به واحدا اتفق وان كان مركبا اتفق المركب والمركب يتفق بانتفاء أحد  
 افراده واذا تأخر النفي فلا يتخلو ما أن يصح تسلطه على ما قبله واما في قوله  
 صح واقتضت العربية اعماله فيه فكذلك تقدم كقولك من الانعام وحدها لم آكل  
 فيحتمل المعاني الثلاثة كالموت تقدم كما قال الشاعر كالم آسبح بضمب كاه وان لم يعمل فيه  
 كان اتفق هو المحكوم به فيتعين ما قبله سواء استعمل بضمير بحيث لم يشر بضمير  
 لعمل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تتحملون من هذا لا تتحملون والحالة  
 هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الانعام  
 وحدها لا تتحملون لكن عليها وعلى الفاعل فذلك لم يتجسر على ما قبله الزنجري  
 أول ما رأته ونفرط يحي منه ثم عرسته على الميزان فظهر لي ما قبله ملك وأما كتابة  
 في مسألة كل فلا حاجة اني ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت به والله أعلم انتهى  
 ما حرره الامام السيدي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزيمه وكثرة فوائده واختمت  
 منه شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وحده (قوله أي العلو) يعني ان السلب في  
 الاستعلاء لا يسب للطلب ثم ان العلو اما على الجور وهو الغالب كما قيل أو على  
 ما يقرب منه نحو أو أجد على الذار هدى (قوله على ملك سليمان) أي في زمن ملكه  
 ويحتمل أن تتلوا ضمن معنى تقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا (قوله اذا رضيت  
 الخ) صدر بيت الخفيف انما يرى عجزه لعمر الله أعجبتني رضاها وبنوشتي رضم  
 القاف وقفع الشين المجتمعة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثة ويحتمل أن يكون  
 رضى ضمن معنى عطف قاله في المعنى وقال الكسائي حمل على نفضه وهو مخط قال  
 في التمهيج بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساع هذا لان معناه اقبلت على  
 انتهى والظاهر ان هذا ارجح لطريق التضمن فابته انه ضمن رضى معنى اقبل

أي العلو وهو وحدي كما  
 ومعنى نحو على العرش  
 استوى للمصاحبة نحو وان  
 ريك الذومغرة الناس على  
 ظاههم ونظروا في نحو على  
 ملك سليمان والعجاوز نحو  
 اذا رضيت على بنو قشير  
 لعمر الله أعجبتني رضاها  
 والتعليل نحو

وهي للظرفية أى حلول  
الشيء في غيره حقيقة أو مجازاً  
قال الجرجاني فالظرفية  
الحقيقية حيث كان للظرف  
احتواء والظروف تخير  
نحو الدرهم في الكيس  
والمجازية إذا فقد الاحتواء  
نحو زبد في البرية أو التخير  
نحو في صدر فلان علم أو قدنا  
مع انخوف في نفسه علم  
وللمساحبة نحو أدخلوا  
فيهم وللبيدية نحو لمسك  
فيما أفضت فيه ولاستعلاء  
نحو ولاسلبكم في جذوع  
النخل وغير ذلك (واللام)  
نحو لله ما في السموات له ما فيها  
وهي للامثال لزيد  
وللاستعلاء نحو الجنة  
للتقين وللإستحقاق نحو  
النار لكافرين أى عذاب  
وللتعليل نحو  
وأتى تعرفون لئلا كراهة  
وللتعجب نحو \* لله درك  
فارسا ولاستعلاء نحو  
يخرون للادقان ولاستعلاء نحو  
لله لا يؤخر الأجل وللعاقبة  
نحو  
لله الموت وابنوا للخراب  
فسلككم يصبر إلى التراب  
ولغير ذلك (والباء) ولا فرق  
بين أن تكون (للتسم) نحو  
بأنه لا فعلان و به لا فعلان (أو غيره) من تبع بعض نحو ما يشرب بها عباد الله

لأنه فعل الذي يدعي تضمين الفعل المذكور له لا يدعي تضمين بل الشرط صحة تعليله  
على الحرف المذكور يذير (قوله ولنكبروا الله على ما هداكم) في الكشف وإنما  
مدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد كانه قيل ولنكبروا  
الله جامدين على ما هداكم واعتزله المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا  
التقدير يبعده قول المداعى على الصفات والمراد الله أكبر على ما هداكم والحمد لله  
على ما ولا تأفاني بالحمد بعد تعدية التكبير على قال المداعى وفيه نظر لأن  
المستفاد من لا تأفاني المستفاد من الثاني ثم قال المصنف وأيضاً على الثانية ظاهرة  
في التعليل فكذلك الظاهر الأولي قال المداعى قد يمنع ظهور شيء مما في التعليل  
(قوله وغير ذلك) أوصل في الغني معانيها إلى تسعة (قوله الظرفية) أى مكانية  
أو زمانية (قوله ولاسلبكم في جذوع النخل) في هذا ليست بمعنى على وإن كان شبه  
المصلوب لتكبره من الجذوع بالحال في الشيء كالمقبول للقبور (قوله وغير ذلك) أوصل  
معانيها في الغني إلى عشرة (قوله ولاستحقاق) فسر في الغني بأنها الوااقعتين  
معنى وذات نحو الحمد لله والمال لله والامر لله قال ومنه وللشكاف من النار أى عذابها  
ففيه على أن اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر يضاف إلى النار أقيمت هي مقامه في  
إعرابه وإنما قدر ذلك لأن الكافرين لا يستحقون ذات النار وإنما يستحقون  
عذابها - ثم يجعل اللام فيه للاختصاص كافي الجنة للمؤمنين لأن النار ليست  
مختصة بالكافرين بل تكون أيضاً لغيرهم من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون  
للمؤمنين وتبعه الشارح في ذلك (قوله واتي تعرفون) صدر بيت لا في سحر الهذلي  
عجزه \* كما تنفض العصفور بله القطر \* ومر الكلام عليه في باب المنعول له  
(قوله لله درك) أى ما كثر درك بالدال المهملة (قوله ولاستعلاء) حقيقة كما قيل  
ومجازاً نحو وان أسأمت فلها أى علمها (قوله ولاستعلاء) ويتخصص بالجملة لا بالامخلاف  
عن التاء المتأنة (قوله وللعاقبة) وتسمى لام الفصير وروى المآل (قوله له الموت وابنوا  
للخراب) تمامه \* فسلككم يصبر إلى ذهاب \* فإن الموت ليس علة للولادة والخراب  
ليس علة للبناء ولكن صار عاقبة ما واما إلى ذلك ومنع بعضهم الفصير وروى في  
اللام وروى إلى التعليل بخلاف السبب واقامة السبب مقامه وأهل البيان يجعلون  
ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتسميه يطلب من موضعه (قوله وغير ذلك)  
أوصل معانيها في الغني لاثني وعشرين (قوله من تبع بعض) أثبتة الأصمعي والقاري  
وابن مالك (قوله عينا يشرب بها عباد الله) قيل فمن يشرب معنى يروى وقال  
الشيخ شري المعنى يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم  
ولو كانت الباء لتبع بعض لصغر يد بالاقوم تريد من القوم وقبضت بالدرهم أى من

بأنه لا فعلان و به لا فعلان (أو غيره) من تبع بعض نحو ما يشرب بها عباد الله

الدرهم اه وقد قدمنا ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كانه غير  
ما قاله الشافعية فتلا عن اللغة من أن الفعل المهدى اذا عدى بالباء كان المقصود  
التبعية لان هذا يختص بالمعدى انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله ولستعانة)  
هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو نسم الله لان الفعل لا يأتي  
على هذا الوجه الا كل الاء على أحد القوانين فيها (قوله ونظرية) زمانية كما مثل  
أو كانه نحو وما كنت بجانب الغربي (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول  
الاظهر عند الزمخشري (قوله وسببية) قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا  
انصرف علمها في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل قال أبو حيان  
وأصحنا في قوانين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل  
على سبب الفعل وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل  
ومفعوله الذي هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على  
الاعراض والأشياء حسا كما مثل أو بمعنى نحو كافات احسانه بضعف قال في المغني  
ومنهم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدروا باء السببية كما قال المعتزلة  
وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى يعوض فديعطي مجازا  
وأما المسبب فلما وجد دون السبب وهذا يبين انه لا تعارض بين الحديث والآية  
لاختلاف محل الباعين جمعا بين الأدلة (قوله وتوكيد) وهي الزائدة وزيدتم ساق  
سنة مؤاضع الفاعل وزيدتم آية مؤاجدة وغاية وجازة ضرورة والمفعول والمبتدأ  
والخبر وهو ضرر بان غير موجب فينتاس وموجب فيتوقف على السماع والحال المتني  
عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتسهيل ذلك يطلب من المغني (قوله  
نحو كفي بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال في المغني والغالبة في فاعل كفي  
(قوله وكفي يجسمي الخ) صدر بيت للمتنبي \* لولا مخاطبتي اياك لم ترني \* قال في  
المغني في أوائل الباب السابع وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطن  
كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

واستعانة نحو كيت بالقلم  
ونظرية نحو كيتا بهم بغير  
ومصاحبة نحو ادخلوا  
بالص وسببية نحو فيما  
تقضون ميثاقهم وتعويض  
نحو رعت هذا جذا ونوكيد  
نحو كفي بالله شهيدا  
وكفي يجسمي نحو لا اني رجل

كفي يجسمي نحو لا اني رجل \* لولا مخاطبتي اياك لم ترني

ولهذا أريد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبله ما لا اله الا انتهى به يعلم انه لا تغليب  
في الخطاب في تجهلون خلافا لما في التخصيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ  
خلافا لما في عروس الافراح ولما في المغني في القاعة عدة الراية من الباب الثامن  
لانهم مبنى على أن الضمير يتجهلون لقوم لانهم به يعلم أيضا ردة قول الدماميني في الشرح  
المرج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء وأنى ضمير الحضور وفي صفة رجل  
مع أن طريقة الغيبة اذ هو اسم ظاهر لا يكون مسندا الى ضمير الخاخر من قوله اني

ومثله يجوز فيه الامر ان نظرا الى الخبر عنه والى الخبر تقول اننا رجل وقت واننا رجل  
 قام (قوله وبدل) قال الشهاب القاسمي كانوا انما فرق بين التعويض بان المراد  
 بتلك ما وقع فيه مقابلة شئ بشئ بان يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب  
 الآخر شئ في مقابله والمراد به أنه ان يختار أحد الشئتين على الآخر بحيث لا يسد  
 الآخر عنه مسد الأول ولا يكون هناك دفع ومتابلية من الجانبين وقال السيوطي  
 الظاهر ان باء العوض داخله في باء البدل انتهى وفي قوله بان يدفع الح نظر لانه  
 لا يظهر في العوض المعنوي الابتكاف (قوله وتعدية) قال حفيد الموضع في  
 حواشيه فان قلت أليست الباء للتعدية في شئ من المواضع قلت بلى ولكنكم انقضت  
 للتعدية ولم تعد غيرهما بخلاف بقية المواضع فانها أفادت مع شئ آخر فلذلك أفرد معنى  
 التعدية وجعل قسمها على حدة انتهى وهذا يقتضي ان المراد بالتعدية المفردة مطلق  
 ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعدية بهم هذا  
 المعنى ليست من المعاني التي وضعت الحروف اها وانما ذلك أمر لا نظير يشترك  
 فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسماء وكان يلزمهم  
 أن يعدوا التعدية معنى اكل حرف جارا اذا لم يظهر له معنى غيرهما ولم يفعلوا ذلك نعم  
 هذا بن مالك التعدية من معاني اللام واعتبره الشافعي بأنه لم يذكر أحد من  
 النحويين هذا المعنى في اللام فيما أعلم وما ذكرناه وتبع المصنف ابن مالك في التوضيح  
 قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم مال له سالم من الاستعمال وهذا يدل على ان  
 التعدية المعدودة من معاني الباء تعدية خامسة وهو الحق لان المراد بها التعدية  
 المعقدة للهزمة في تصغير الفاعل مفعولا قال الجاهلي عند قول الكافية والتعدية أي  
 جعل الفعل اللازم متعديا تضمنه معنى التصغير باذخال الباء على فاعله فان معنى  
 ذهب زيد صدر الذهب عنه ومعنى ذهب زيد صدرته ذهبيا والتعدية به هذا  
 المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف  
 الجر فالجرف الجارة كلها سواء الاختصاص لها بحرف دون حرف (قوله ونحو  
 ذهب الله بنورهم) فيه إشارة الى رد قول المبرد والسهلي ان بين التعدية والباء  
 والهمزة فراقا وانك اذا قلت ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهاب كما في المعنى  
 ونور عني ذلك انه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به  
 كما وصف نفسه بالبحر في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال في المعنى وأما لو شاء الله  
 للذهب جمعهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق وانكون المراد بالتعدية المذكورة  
 في معاني الباء ما ذكرنا تعرض على من مثل اها بمرت بالوادي اذ لا يصح أن يقال  
 المعنى صيرت الوادي مارا (قوله ومجاورة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل

وبدل نحو ما يبرق أنسى  
 شهدت بدرا بالعقبة  
 وبعد تشعروا ذهب الله بنورهم  
 ومجاورة تشعروا فاسأل به خبيرا



لا تختص بدليل و يوم تسبق السماء بالعمام (قوله والاصاق) قل في المعنى قبل وهو  
 معنى لا ينفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره  
 والبدء به كما صنع في المعنى (قوله حقيقة) وهو نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرف  
 كسطوت يزيد وما يصل الفعل اليه بدون نحو أمسكت يزيد فان الباء اقادت ان  
 اما كان لا يكون بياضه من ذلك بخلاف أمسكت زيدا فانه يشيد منه التصرف  
 بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على بدليل وانكم  
 لقرون عليهم مصححين ورده في المعنى بما حمله ان كلامه الاصلاق والاستعلاء  
 لم يكن حقيقة بانه واستعمل حرف الاصلاق مع المروء أكثر من استعمال حرف  
 الاستعلاء كان الاولى جعل الباء الاصلاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه  
 يندفع اللدما مبي و اعلم انه ذكر في المعنى للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح  
 أن يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وان لم يذكر في المعنى من معانيها التعليل وقد  
 ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبا وتخوف ظلم  
 من الذين ثم قال واحترز بغالب من قول العرب غضبت فلان اذا غضبت من أجله  
 وهو حى وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أوجيان لم يذكر أصحابنا  
 هذا المعنى وكذا التعليل والسبب عندهم شئ واحد دل السيوطي هذا هو الحق  
 انتهى وفي شرح جميع الجوامع للجلال الحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا  
 بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشياء والنظر ا لصاحب جميع  
 الجوامع مولانا التاج السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحو وشرعا  
 قال الغويون السبب كل شئ يتوصل به الى غيره ومن ثم سموه الخليل سببا وذكروا  
 ان العلة لمرض وكلمات يدو ومعناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكروا  
 النجاشة ان اللام للعليل ولم يشروا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا  
 للعليل وذكروا ان مالت السببية والتعليل وهذا سراج بانهم ما غير ان وذكروا  
 أيضا ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والاصل ان الباء الداخلة على الاسم الذي  
 لوجوده أثرت في وجوده متعلقة ان نسبة العامل الى معكوبها مجازا فباء للاستعانة  
 نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على أسماء الآلات والافان كان المتعلق انما  
 وجد دل لاجل وجوده مجرور بها فباء العلة نحو فظلم ألا ترى أن وجوده التحريم ليس  
 الوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لخلول اللام محله وان لم يكن المتعلق  
 كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ألا ترى ان اخراج الثمرات  
 مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا  
 التفسير علمت أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال

والاصاق حقيقة نحو تباي  
 غرام أي اصق بجمع في قامه  
 أو مجازا نحو مررت بزيد  
 أي أصقت مروى بكان  
 قريب منه

أهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عند لابه والعلة ما يحصل به وأنشد ابن  
السكيت على ذلك

• المتران الشيء لشيء علة \* تكون به كالنار تدهح بالزبد

والمعلوم يتأثر عن عائلته ولا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده  
والسبب انما يقضى الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى  
توجد الشرائط وتفتق المواضع وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها الا بشرط اهل متى  
وجدت أو جبت معلولها بالاتفاق حكاه امام الحرمين والابدى وغيرهما ووجهه  
بدلائل كثيرة وهو ان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الاحتياج  
بنفسها ومعنى احتياج العلة ههنا مع انه لا احتياج للفعل تلازم العلة والمغلول  
واستحالة ثبوت أحد مبادئ الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق  
بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر  
في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالقدرة والخزاة لم  
يؤثر في الزهوق ولكنه أثر في حصوله فهو السبب انتهى لمخلصا وانما سببه  
لنفاسته (قوله ثم الثاني) أي ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجزى الظاهر فقط  
(قوله أو يختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوز الى الغير فالإدخال  
على المقصور عليه قال السبب في حواشي الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص  
والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصل أن تدخل الباء على المقصور وعليه  
فيقال اختصاص الجود برب أي صار مقصورا عليه لا يتجاوز الى غيره وهذا عربي  
جيد لأن الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور وبناء على أن تخصيص  
شيء بأخرى قوة تميز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا زاد في حواشي  
المطول حتى صار كانه حقيقة فيه وأما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى  
فيلاحظ العنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للتضمن وقد عرفت منه أنه  
أخرى فيقال في خصك بالعبادة بمنزلة المخصوصة اياها بك انتهى وقد عرفت منه أن  
دخولها على المقصور وعليه سر المفهوم الاختصاص الاصل وان دخولها على  
المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية  
هذه قوله والاسم قد خصص بالجر وان السيد موافق للسيد في أن دخولها على  
المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد  
والسيد اتفاقا على جواز الامرين واختلاف في الغالب قال بعد قال الغالب دخولها  
على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اختصت بالظاهر  
لاختصاصها بالمتنكر وتعرف وجهها علم ان رب حرف زائد في الاعراب أي غير

ثم أشار الى الثاني بقوله  
(أو يختص بالظاهر) أي  
بخصه (وهو) سببه أيضا  
(رب)

متعلقة بشئ دون المعنى لئلا تلحق على التذكير أو التثنية لئلا يختص من بين حروف  
 الجبريد ذلك خلافا لما في المغني لمشاركة لولا وعمل في لغة من جزمها لها في هذا الحكم  
 كما نص على ذلك في بحث عمل والباب الثالث وقول الشنفي المراد اختصاصها بذلك  
 عن الحروف المشهورة دون الشاذة كاملة والغير المشهورة كالولا بهم أن الشاذة  
 كلها لا تتعلق وفيه شبهة متى في لغة هذا بل وكفى من الحروف المشاذة وظاهر كلامهم  
 انها ما يتعلقان كمنعها ما استعمل لا بمناء فان متى بمعنى من وكفى بمعنى اللأم واذا علمت  
 ان رب حرف زائد في الاعراب فعمل محجور بها في نحو رب رجل صالح عندى رفع  
 على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المشعولة ولا يجوز ان  
 يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرباط محذوف أى لقيت لانه في ذلك تهمة العامل  
 للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح لقيت مرفوع أو نصب ويقدر نصب  
 بعد المحجور ولا قبل الجار لانها المصدر ويجوز مراعاة محله كثير نحو رب امرأة  
 سالحة لقيت ورجلا صالحا وان لم يجز نحو ممرت يزيد وعمر الا قليلا لانه عليه  
 في المغني لكنه قال في الكلام على أقسام العطف وله أى للعطف على المحل شروط  
 ثلاثة عند المحققين أحدها إمكان ظهور ذلك المحل في النصيح وهذا الشرط  
 مفقود هنا فاما مستثناة فلم يجز (قوله وهى موضوعة للتكثير والتقليل) أى  
 لانها (قوله لكن استعما لها الخ) أى وليست للتقليل دائما خلافا لالكثيرين  
 ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه رعايوا الذين  
 كفر والوا كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضى أن هذه الآية من الثاني فانه قال  
 فان قلت متى يكون واداتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال  
 المسلمين وقتل اذ اراوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فسامعنى التقليل قلت  
 هو وارد على مذهب العرب في قولك اعطاك ستندم في فعلك ورجعنا ندم الانسان  
 على فعل ولا يشكون في تدمه ولا يصدقون تقليله واسكنهم أرادوا لو كان الندم  
 مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق علينا أن لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرون  
 من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك المعنى  
 في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا اليه فكيف وهم  
 يودونه كل ساعة وقيل تدهشهم أحوال ذلك اليوم فيبقون معهم وان كان منهم  
 آفاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تنووا ذلك قل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية  
 وادادتهم وانما سجي به على لفظ الغيبة لانهم يخبر عنهم كقولك حلف الله لفلان ولو  
 على ولو كانوا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها صدر الكلام) لانها وضعت للانشاء  
 وكل ما هو كذلك موضوعة المصدر ولان التقليل جار مجرى التثنية والمراد تصديرها

وهى موضوعة للتكثير  
 والتقليل لكن استعما لها  
 في الاول كثير ومنه رعايوا  
 يود الذين كفروا والوا  
 مسلمين ولها صدر الكلام  
 من بين أحرف الانقاص

كلامه في نفسه وان كان ذلك الكلام مبنياً على غيره لا ترى ان ما حو في له صدر  
كلامه وانما يصح ان زيد ما قام فاندفع ايرادنا وقعت خبر الان المشددة في قوله  
\* أماوى اتى رب واحد أمه \* قلت فلا قيل لدى ولا أسر  
وان الحذف في قوله

تيفت ان رب امرئ خيل خائلاً \* أمين وخوان بخال أميناً

على انه قد يدعى ان ذلك ضرورة (قوله ولا يجربها الا فسر دخال من الظاهر وهو  
السكر) علامه الرضى بان رب علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والسكر  
حتى يصير بالعلاقة نصافي أحد المحتملين والمعرفة ما دلت على القلة فقط كما فرد  
المعرفة أو السكر فقط كالجموع وأما السكر فلقلة والسكر معاً نحو جاءني رجل  
أى واحد وما جاءني رجل أى هذا الجنس انتهى لمخلصه أو يمكن ان يخص منه  
الوجوبه وان قلنا انه لا يكثر كثيراً ولتفضل قليلاً ثم المراد لا يجربها الا ذلك  
بقرار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو  
أب رجل وأخيه) فرجل نكرة اعطاه معنى وأخيه نكرة بمعنى فقط لتأويله  
السكره قال المصنف في حواشي التسهيل وجوز رب رجل وأخيه شبهة بقول الهذلي  
واذا المتينة انشبت الظفارها قال الدماميني روجه الجمع انه أخوه في نفسه تشبيه  
التيبة بالسبع ودل على ذلك به كزنى من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم  
قال المذكور يروى بالمضاف للسكر ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم  
سكره انتهى ولا يجوز جرهما للثاني الا بطريق التبعية للاول فلو قيل رب أخيه  
يجزى كما في القاعدرة الثانية من الباب الثامن من المغنى (قوله والغالب  
في هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتأويل الذى هو مدلولها انه  
اذا وصف الشيء ساراً خص وأقل مما يوصف قال في التسهيل خلافاً للبريد ومن  
واقفه قال المرادى وقد اعتل ملتزمه بعلى لا تهوى واستدل من يلتمزه بالسماع  
قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام النصيب وأنشد على ذلك أياناً ما  
قول أم معاوية

يارب قائلة غدا \* يا لهف أم معاوية

وللاول ان يقول الموصوف محذوف أى يارب امرأه قائلة لا ترى ان جميع ما في  
الآيات التي استشهد بها مصافات (قوله كما ان الغالب حذف متعلقها) هذا ما ذكره في  
الفتى في بحث رب حيث قال في عدم ما تفرده وغلبة حذف معداها ومراجم معداها  
متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع أى مما استثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من  
متعلق رب في رب رجل صالح لقبته أو لقبت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ

ولا يجربها الا فرد خاص  
من الظاهر وهو السكر  
لفظاً ومعنى أو معنى فقط  
نحو رب رجل وأخيه والغالب  
في هذا الظاهر وصفه كما أن  
الغالب حذف متعلقها

في الاقول أو مفعول على حذو يذخر به ويشدرا لتأنيب بعد الجرح ولا قبل الجار  
 لان ربها المصدر من بن حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التاكيد أو  
 التقليل لا تعديته عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور روى فهم ما حرف  
 جرهما فان قالوا انما عدت العامل المذكر خطأ لأنه لا يتعدى بنفسه ولا يستيفاته  
 معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفاً فديره حصل أو نحوه كما طرح  
 جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى في محب  
 رب شى على كلام الجمهور ~~لكن~~ دعوى ان الغالب حذف المفعول لم يكره من  
 الجمهور ولكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان  
 بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه  
 هناك ان ر حرف جر زائد في الاعراب وانما يناسب كلام الرمانى وابن طاهر ومن  
 ثم اعترضه الدمامي هناك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشافعي في الجواب  
 مراده بالمعدي الفعل الذى يحجر ورها مفعوله لا يتعدى بنفسه هذا وقوله لان  
 يحجر ورها مفعول في الثاني فيه امران الاول ان كونه مفعولاً لا ينشأ من التعلق  
 والثاني ان التعلق بمعناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا ان يراد أنه مفعول  
 لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته لانه لا بد من دليل مقابله هذا  
 الكلام بقوله وقال الجمهور روى فهم ما حرف جرهما عد ثم انه يمكن الجواب عن  
 اعتراضه على الجمهور باختار الثاني الاول وتعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته  
 بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف فانه لو عدى هاتبعه فاته  
 معنى التقليل أو التاكيد ونظيره محبة قولك أخذت من البرقة ديت الفعل بمن  
 لافادة معنى التبعض وان كان يتعدى بنفسه وأخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع  
 جعله معمولاً لكفى زيادة ترتيبه واعترض الدمامي على الجمهور بأنه لو كان كما  
 يقولون لم يعطف على محل مجرور رها فعا ونصباً في المصباح وقسموا تقول ربيد جل  
 وأخاه أكرمت فيعملون له احكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة في المعنى  
 ولا يجوز في المصباح يزيد وأخاه مررت وتجاوب بأنه انما سمع العطف على محل  
 مجرور رها لأنها كالأندجختلف ما نظره فليتامل (قوله ومضيه) أى والغالب مضى  
 متعلقه او من غير الغالب وقوعه مستقبلاً كما في قول بجدر

ومضيه وقد تحذف فيجب  
 بقاها وذلك بعد الواو  
 كثير كموله

فان اهلك فرب فتى سيبكى \* على مذهب رخص البنان

وقوعه محالاً كقوله \* رب سرى في وقتنا مستريح \* وهذا ما شى عليه  
 في المعنى ومذهب البرد والفارسي وأكثرا النحويين انه يجب مضيه وبيت بجدر  
 مؤول على حكاية حال ماشية هذا ان جعل سيبكى جواباً وان وأما ان جعل صفة

حرورهما وحذف الجواب أي لم أقض حقه فلا يبقى في البيت حجة وذهب ابن  
 المراج إلى أنه يجوز أن يكون حالا منع أن يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل  
 مفعول لا أن يرب رجل موصوفهم هذا الوصف (قوله وليل كجوج البحر) الخ  
 صدر بيت لامرئ القيس بحجزة \* على بابواغ الهوم ليتلى \* والشاهد  
 في وليل حيث حذف ريب فيه بعد الواو أي ريب ليل كجوج البحر في كثافة ظلمته  
 وأرخص سدوله صفة لليل أي استوره وقوله ليل في أي ليل نظر ما عند من الصبر  
 والجزع أو يجذبني وأصله ليتليني حذف المفعول (قوله ذلك حبل الخ) صدر  
 بيت لامرئ القيس بحجزة \* فالهيئة من ذي ثمام حبل \* والشاهد في قوله  
 ذلك حيث حذف ريب فيه بعد الفاء ومعنى طرقت أتيها ليلاه ومعنى ألتيتها اشتغلنا  
 والتسامم التعاو بذواحدتها تيمم والمغبل بضم الميم وسكون الغين المجعومة وفتح الباء  
 آخر المخر وف وهو الموضع وأمه حبل أو الذي يربيع وأمه تجامع وأما الغيلة بكسر  
 الغين فهي التي توثق وهي ترشح أو حامل ويروي محمول على الأصل والقياس محمل  
 (قوله بل بال الخ) صدر بيت لروبة بحجزة \* لا يشترى كتفاه وجهه \*  
 والشاهد في قوله بل بال حيث حذف ريب بعد بل أي بل رب بال والفجاء الطرق  
 والفتح الغبار وقوله جهرمه أصله جهرمية بياء التثنية وهي بسط شعر تلبس إلى  
 قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم أو جعل الجهرم اسمها بإخراج ياء النسبة عنه  
 وبقي أن ريب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله  
 \* رسم دار وقت في طلة \* أي ريب رسم دار وقد جعل في التوضيح الحذف بعد  
 القاء كثيرا وهذا الواو أكثر وبعدها قليلا وبدونهن أقل (قوله وقد تجرب  
 ضمير القيمة) اختلاف في هذا الضمير قليل معرفة وإليه ذهب الفارسي وكثيرون  
 وقيل تنكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التنكير  
 (قوله فيلزم أفراد الخ) استغناء عطابقة التمييز للجنى المراد هذا مذهب البصريين  
 وحكي الكوفيون جواز عطافته لفظا نحو ربهما امرأة أو ربهما رجلين ورهيم  
 رجلا ونهين نساء (قوله ومذومذ) لانها الماخنة ما الوقت اختصاصا بالظاهر  
 الاطهر في الدلالة على الوقت لظهور الاختصاص (قوله ولا يجربها ما الانواع خاصا  
 الخ) قد يوجب ان معناها ما اذا كانا اسمين الوقت فخصا بجزر الاوقات المناسبة بين  
 معناهما اسمين وحرفين وأما قولهم ما رأيتهم منذ أن الله خلقه فتعديده مذبذب من أن الله  
 خلقه (قوله المعين) خرج المهم فلا يقال منذ أو مذموم أو غدا لانها انما يخلخل على  
 الوقت الذي يجاب به متى وكه وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رأيتهم مذمومين ولهذا  
 قال المصنف في الحواشي شرط الوقت أن يكون معدودا أو موقفا وقال وكالزمان

وليل كجوج البحر أرخص سدوله  
 وبعدها فاعقل كقوله  
 قتال حبل قد طرقت ومربح  
 وبعدها أقل كقوله  
 بل بال مدل الفجاء قومه  
 وقد تجرب ضمير القيمة فيلزم  
 أفرادها وكبره وتفسيره  
 بغير مطاوع لا في ظهوره  
 رجلا أو امرأة أو رجلين  
 ولا يجربها الانواع خاص  
 من الظاهر وهو الزمان  
 المعين غير المستعمل

ما يستلزمه عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل طرفا في الالزام من ذلك ثلاثة أيام  
 فتقول منذ كم ويقال ما رأيت منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومذاى وقت ولا يجوز  
 مذ ما لان لا تكون طرفا وأجاز بعضهم لان ما قد تشبه بالظرف الا انرا ههنا تكون  
 مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون طرفا نحو سبحان ما سبحركن لنا وسبحان  
 ما سبح الرعد بحمده وقال وشروط الوقت أيضا لا تصرف فلا يجوز منذ سحر ترديده  
 سحرا بعينه لانه لا يتصرف فلا يتكرر ولا يرفع (قوله ما مضيا كان الخ) هذامع المعرفة  
 كما مثل فان كان الجورور بهما متكررة معدودة كانا بمعنى من والى بقي هنا شي وهو  
 أن عاماهما اذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ما مضيا  
 كما في أمثالهم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا ما مضيا لم أو غير متعني بمعنى الحال وأما اذا  
 كان بمعنى المستقبل فالظاهر المنع لانهم ما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الامر  
 فدخل على زمانين الحال والمستقبل نظرا الى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول  
 ونحو ذلك فيجوز أمرها كذا يحط شيخنا الغني بهامش الاشعري (قوله ولك  
 رفع تالم ما أخبرا عنهما) سوغ الابتداء بهما انه ما معرفة فان بمعنى الامد والمدة  
 وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحاجب وسرح به مذهب المحققين قال  
 اللدما مبنى وهو مشكل بعينه مذ ومن في الظروف لان كونهما مبتدأين مناف  
 لكونهما ظرفين ويمكن الجواب بانه لا يلزم التنافي الا لو سرح بانهما ظرفان  
 لا يتصرفان ويجرد عدهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية  
 فليتأمل نعم قال المرادى لا تكون مذ ومن عند الاخفش الامتداد أن فهو ناقض  
 لغزوله ظرفيتهما اذا اولهما اسم مفرد وقال الاخفش وجماعة طرفان نحو بهما  
 هما بعدهما ومعناه ما بين وبين مضافين فعنى ما قبلته منذ يومان بيني وبين لقائه  
 يومان وقيل هما طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى منذ كان أو مذ مضى  
 يوما وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مستملا على جملة بيني وعلى الفواين قبله يكون  
 كلامين وتكون جملة من لا نحن لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما مذ  
 ذلك وعلى الثاني ما مذ نحن وبين لقائه وقال السيرافي في موضع الحال والرايط موجود  
 بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى بيني وبين لقائه يومان قال ابن  
 الصائغ في رسالته في ان مذ ومنذ واعلم ان من اعرب منذ ومذ مبتدأين ينبغي أن  
 بعدهما فيما يجب فيه تقديم المتبدا ومن اعرب بهما خبرين ينبغي أن بعدهما  
 فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شئ خطري ولكن يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن  
 تعليله بقوله تمكثهما وبان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك  
 انهما اذا كانا حرفي جري لم تقدمهما على الجورور فيلزم تقديمهما اذا كانا اسمين

مضيا كان وهما فيه لا ابتداء  
 الثانية نحو ما رأيت منذ يوم  
 الجمعة أو حاضر وهما فيه  
 للظرفية نحو ما رأيت منذ  
 يوم قال في الجامع والرفع  
 تالم ما أخبرا عنهما

(قوله لغيرها - ما الابتداء) ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامدان كان الزمان  
 حاضرا أو معددا (تقريبه) قال المصنف في التذكرة كان يحظر لي ان قائلا  
 قد بدأ بل لا دليل على حرفة مذوم مذبل قد ثبت اسميتها اذا ارتفع ما بعدها  
 أو كما بقلة فعلية فليحكم عليها حالة الجر بانها اسمان اضية الى ما بعدهما وهو  
 كما يضافان الى الجملة حتى رأيت منقولاً انتهى ومن خطه نقلت (قوله  
 كف) لان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين نحو كك نظرد  
 المنع قاله الرضوي وعلامه الجاهلي بالاستغناء عن اجمل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ رد عليه  
 أنه لا استغنى عن ونحوه في المظهر أيضا ويحتاج بالشرق باحتياج الضمير لضعفه  
 بخفا عمناء وقلة حر وقد غالب الى لفظ قوى يتصل به وفيه ان الضمير جري غير  
 الكاف الا ان يقال المناسبة لا يلزم المرادها (قوله للتشبيه) أى ايمان ان شيئا له  
 مشاركة تامع مدخوله في شئ (قوله ولا يتعلق) أثبتة قوم ومثله بالآية التي مثلها  
 الشارح ونفاه الا كثر ونوأجاب بان في الآية وضع الخاص موضع العام اذا ذكر  
 والهداية يشتر كان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة وأحسن كما  
 أحسن الله اليك (قوله وللتوكيد) هي الزائدة واشترط في التسهيل لزبادتها أمن  
 اللبس (قوله نحو ليس كمنه شئ) أى ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس  
 شئ مثل مثله لم المحال واثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد في المثل لان  
 زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما  
 زيدت في فان آمنوا بجدل ما آمنتم به وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال  
 في المغنى واقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل بزيادة الاسم لم تثبت  
 وقيل غير ذلك قال الشهاب القاسمي وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتفصيل  
 بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا ان يقال مال الاحتمالات واحدا يقال اذا صرح  
 ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولا غير ذلك) أوصل معانيها الى المغنى الى خمسة (قوله  
 وجها للضمير شاذ) كقوله \* وأم أو عال كه أو اقربا وجعل ذلك في التوضيح  
 ضرورة والكوفون والقراء لا يقتصرون ذلك بالضرورة وعليه يخرج ما يقع في  
 عبارات المصنفين ثم ان الشارح قصد بذلك الجواب عما رد على جعل الكاف مما  
 يخص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التي تختص  
 بالظواهر فهي معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات اذا  
 تكررت والشارح لم يرد في كلام المصنف لفظ كذلك الا انها ولعل حكمه  
 ذلك ليقيد أيضا ان جرها للضمير كقوله

أنت حالك قصد كل فنج ترجى منك أن لا تخيب

لغيرها الابتداء أو الامدان  
 ويزدان تحرفين مضافين  
 للفعلية بكثرة والاسمية بقلة  
 (والكاف) وهي التشبيهية  
 نحو زيد كذا لدر والتعادل  
 نحو زكرو كذا كذا كهم  
 والتوكيد نحو ليس كمنه  
 شئ ونحو ذلك وجها للضمير  
 شاذ (و) كذلك (حتى)



شاذ فخل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله في الكاف وجوها للضمير شاذ ومثل  
اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كباين ذلك في المعنى وعلمه ابن الحاجب بما  
معناه انه الودخلت على المضمرة لم يخل من أن تبقى الفها أو قلب بامر ~~كلامها~~  
لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمرة اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان  
القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن يقلب باءا اذا اتصل  
بها ضمير نحووا اليه وعليه قوله ولا سبيل الى الثاني وهو قلب الفها بياء لان القاعدة  
ان المضمرة لا تغير الكلمة الا للحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى الى انتهى  
وعليه سؤال وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم الحاجة  
نظرا لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا انظروا الى  
ذلك في مواضع المترادفات حاجة أي حاجة وعلمه الحامي بان الودخلت على الضمير  
لانتمير الضمير بالجرور بالنصب لجواز وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية  
مطلقا) أي زمانية أو مكانية بقى من معانها انها تكون اتملا ولو بمعنى  
الا الاستثنائية وكنه لم تعرض لذلك تقدمه في باب التواصب (قوله ولا تكون  
جارة الا آخر الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المعنى والشرط الثاني أي من  
شرطي حتى خاص بالسبوق بذى اجزاء وهو أن يكون الجرور آخرها فتعذر  
الاسمكة حتى رأسها أو لا قبلها آخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت  
البارحة حتى ثلبتها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل  
به الا الزنخشري واعترض عليه بقوله

عينت ليلة فهازلت حتى \* نصفها ارجيا فعدت نؤسا

وهذا الير محل الاشتراط اذ لم يقل لها زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان  
المعنى عليه ولكنه لم يصرح به وتأشبه الدماميني بانها في حكم المفعول بها ولا أثر  
لخصوصية الناقبم في ذلك (قوله فالجر بها متعين) أي ويتمتع العطف أما في الاول  
لان حتى انما يعطف بم اعضاء على كل وأما في الثاني فلان العطف بها مراد به ادخال  
ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا تعذر (قوله اصحها الدخول مع حتى) زعم  
الشهاب القراني انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك لالخلاف  
فهما مشهور (قوله والواو) انما اخذت بالظاهر خطأ لها عن رتبة أصلها وهو  
الباء بتخصيصها باحد القسمين خص الظاهر لاصاته (قوله ولا يجوز الا انظ  
الله الخ) أي فهي شتمة نظاهر معين وذلك لحظ لمرتبة اعم مرتبة أصلها الذي هو  
الواو بتخصيصها ببعض المضمرة وخص منه ما هو أشد لبياب القسم وهو اسم الله  
والحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم (قوله وقد صغر الكلام عليها) أي

سهرت البارحة حتى نصفها  
ثم ان كان ما بعدها اسما غير  
داخل فيما قبلها انما يكون  
غير جزء نحو سلام هي حتى  
مطلع الفجر أو لا يكون جزءا  
كيوم لم يقع الفعل عليه نحو  
صعدت الايام حتى يوم العيد  
فالجر بها متعين وان كان  
جزءا عما قبلها ولم تعذر  
دخوله فتعذر الايام حتى  
يوم الثلاثاء فالجر بها جائز  
ويجوز اللفظ (فائدة)  
مقيدات قرينة هي دخول  
الغاية في حكم ما قبلها أو على  
عدمه فواضح أنه يعمل به  
والا فاقوال اصحها الدخول  
مع حتى دون الى جملة على  
الغالب لان الاكثر مع  
القرينة عدم الدخول في  
الى والدخول في حتى فان  
كانت حتى عاطفة دخلت  
انفا لانها بمنزلة الواو  
(والواو) أي واو القسم نحو  
والله والني والكعبة وهي  
مع ما قبلها لا تختص بظاهر  
معين (والتاء) أي تأو ولا  
يجوز الا لفظ الجلالة ورب  
مضافا للكعبة أو بقاء  
المتكلم نحو تالله ورب  
الكعبة وربى لافعلن  
وقوله تالرحمن وتعالى  
تادروهم حروم انخفض خلا وعدا وحاشا وقد صغر الكلام عليها ومنها أيضا

لعل ومتى وكى ولولا وإنما  
أسقطه إلا أن الجر بما شاذ  
(تنبيه) قال ابن عصفور  
في شرح الجوهل حروف  
الجر على أربعة أناس قسم  
لا يستعمل إلا حرفا وقسم  
يستعمل حرفا واسما وهو هذا  
ومذ وعن وكاف التشبيه  
وقسم يستعمل حرفا وفعل  
وهو ما شاذ وخلا وقسم يستعمل  
حرفا واسما وفعل وهو على  
انتهى وكذا عدا كامن  
وفي الخبيص أن اللام جاءت  
فعلا في قولك لزيدا ومن  
كذلك إذا كان أمرا من مان  
عين وإلى اسماء بمعنى التهمة  
وفي فعل أمر مؤنث من وفي  
بقي واسماء الاسم الستة  
ولما فرغ من القسم الأول  
أخذه بكم على الثاني فقال  
(أو بإضافة اليهم) أي  
يخفف الاسم بما مر  
أو بسبب إضافة اسم اليه  
إذا عامل في المضاف اليه  
هو المضاف كافي الأوضح  
وغيره وهو الأسع لا اتصال  
الضمير المضاف اليه وهو  
لا يتصل إلا بعامله لا  
الإضافة نفسها

في باب الاستثناء (قوله لعل) أي في لغة عقيل كقوله \* لعل الله فضلكم علينا \*  
ونحو ررها في موضع وقع بالابتداء لتزيل لعل مقولة الجار الزائد بجماع عدم التعلق  
بعامله (قوله ومتى) أي في لغة هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية بمعنى من  
بعضهم أخرجهما حتى كنه أي نكه (قوله وكى) انما يخرج بها ثلاثة أشياء  
ما لا استغناء عنه كقولهم في السؤال من لغة الشيء كنه وما المصدرية وصلتها كقوله  
\* فاعلم \* براد الفتى كنهما يضر وينفع \* أي لضر الزفع وأن المصدرية وصلتها نحو  
حيث كنى تكبر منى إذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أي إذا واهم انه غير مرفوع  
نحو ولولا لولا لولا لا غندسيو به والوجه هو رفاهم قالوا انها جارة للضمير مختمعة  
به كما اختصت حتى والكاف الظاهر ولا تعلق بشئ وموضع الجور بها رافع  
بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا جارة واسمهم أنابوا  
الضمير المحذوف عن المرفوع كما عكسوا في ما أنا كانت ورد بأن الزيادة انما وقعت  
في الضمائر المنفصلة اسمها بالاسماء الظاهرة وكأنه في التوضيح جع الكلام  
الاخفش فلم يبعثها في حروف الجر (قوله وهو مذومند) تقدم الكلام عليهم ما (قوله  
وعن) وذلك إذا دخلت عليهم من كقوله \* من عن يميني مرة \* وما ممي \* فعن اسم جمعي  
جانب لان حروف الجر مختمعة بالاسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح ان اسمها  
خاصة بالشعر كقوله \* يصحكن عن كابر الدنهم \* \* \* \* \* فرع على ما زيد كعمرو ولا شيبها  
به ان نصبت شيئا فاعطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور ان  
جعلتم احرفا فان خفض المعطوف فقد نفى ان يكون كشيء عمر وفأثبت له شيئا وان  
زيد لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه \* \* \* \* \* هكذا قاله سيوي به والاخفش وأجاز الفارسي  
أن لا يكون أثبت له شيئا وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش إذا نصب لم تثبت  
له شيئا وهذا الذي قاله نص عليه سيوي به قال المصنف في هامش الالفية لم ينظر  
في فائدة النصب فان قولك \* زيد كعمرو يعني المشابهة فكيف جاز ولا شيبها وهو  
بتقدير ولا هو شيئا انتهى وفيه دلالة على أن اسمية الكاف لا تختص بالشعر (قوله  
وهو على) أما حرفية افتقدت وأسماءها ما إذا دخلت عليهم من كقوله  
\* غدت من عليه \* عندما تم طعنها \* فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعلية فتكون  
فرعون علا في الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن) كذلك إذا كانت  
أمر الخ قد مر أن الطيبي جعل من التبعيضية اسما فالادوات التي ترد اسماءها  
وحرفا لا تعلق ومن وفي

❖ الإضافة ❖

(قوله إذا عامل في المضاف اليه هو المضاف الخ) عمله لجعل الباع في قول المصنف

أو بإضافة للسببية للاستعانة التي يعبر عنها بالآلة وهذا التسمية على الفرق  
بينهما أو قد مر ما يتعاقب (قوله كما هو ظاهر عبارته) لأنه المناسب لقوله أو لا يحرف  
(قوله ولا بالحرف المقدر) أي الذي ناب عنه المضاف كما في التصريح وفيه أنه  
لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافه بعضهم هو أن البادش ورد هذا  
القول بأن الحار لا يحذف ويبقى عمله إلا في ضرورة أو نادر كلام ويبقى قول رابع  
ذهب إليه الزجاج أن العامل معنى اللام (قوله والاضافة استناد الخ) أي اصطلاحاً  
وأما غة فهي الاصاق والامالة قال امرؤ القيس  
فلمأخذنا ماء أضفة نأرجلنا \* إلى كل حارٍ حديد مشطب

ومراد به الاستاد ضم كلمة إلى أخرى مطلقاً لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي  
سبق أول الكتاب واللام يصح الحذف لأنه حينئذ هما من المجدود ولا فرق في الاسم  
المستبد به أن يكون جامداً أو مشتقاً وقال إلى غيره ولم يقل إلى اسم غيره لأن الثاني  
من جزأى الإضافة قد يكون جهة تخويف حينئذ وقد يكون موصولاً حرفياً ووصلته  
شكوك من بعد ما تلوه من قبل أن يأتي يوم لا كذا كذا قدر في شرح الحدود فقط اسم فقال  
إلى اسم غيره ثم قال ولولا أن لا نتمن قوله استناداً إلى غيره جفس شامل للمجدود  
مما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل أحدهما أحد ثنائى الأخرى أو وصفاً لها  
أو غير ذلك وقوله بتزيله أي الغبر من الأول أي الاسم الأول منزلة تنوينه أي  
الأول أو ما يقوم مقام تنوين الأول وهو التون التي تلى الأعراب وتلك تون المثني  
وما الحق به تون الجمع وما الحق به فصل مخرج للماعد المجدود ووجه التزيل أجزاء  
الأعراب على الجزء الأول من جزأى الإضافة كما جرى على الحرف الذي قبل  
التنوين وجعل الجزء الثاني ملازماً للحالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله ولهذا  
وجب تجريد المضاف) أي لما ذكر من تزيل المضاف اليه من المضاف منزلة تنوينه  
أو ما يقوم مقامه وقوله ولهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده أن المضاف اليه  
لما تزل منزلة ما لم يجمع معهما لأن الجمع بينهما كما للجمع بين العوض  
والمعوض وعال غيره ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على  
الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتي التعليل بذلك أيضاً كلامه عند قول المصنف  
ولا يتجمع تنويناً والتون المذكورة تشبه التنوين في أنها تلي علامة الأعراب ولهذا  
لا تحذف التون التي تلها علامة الأعراب نحو استثنين زيد ولا فرق في التنوين  
بين أن يكون ظاهراً أو مندرجاً كدراهم زيد أصله دراهم بغير تنوين لأنه غير  
منصرف فلما أريد الإضافة نوى صرفه وقدر فيه التنوين ثم حذف حينئذ أضيف  
(قوله لتقدم المضاف اليه مقامه) أي التون وقوله في نحو ضار باز يد أي والاصل

كما هو ظاهر عبارته بخلاف  
للاختصاص بالحرف المقدر  
خلافاً لبعضهم والاضافة  
استناداً إلى غيره بتزيله  
من الأول منزلة تنوينه أو ما  
يقوم مقامه ولهذا وجب  
تجريد المضاف من التنوين  
ومن التون أقيام المضاف  
اليه مقامه في نحو ضار باز يد

ضار بان ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعها في محلها ولا يخفى عدم  
 انضمام هذا مع ما قبله وكان الظاهر ان يقول كافي شرح الحدود لقيامها في ذلك  
 مقام تنوين المفرد لكون ذلك مما نال قيام النون مقلم التنوين الذي جعله علة  
 لحذفها وظاهر صفة انه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها قد تمت في قوله  
 له نانا فان اراد انه علة ثانية لتلخيص حذف النون فكان يجب العطف مع ان  
 لم يوصى غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين في هذا ضارب زيد  
 تدبر (قوله يوصى بادي ملازمة) فتحصل بالاضافة خصوصية تناخوص كوكب  
 الحرقاء لام الانسب فعلا هو الغزل في زمن ملابس الكوكب ونحو الاعشبية  
 بنحوها انا نسف الضمى الى العشبية لا يدينه ما من الملازمة باعتبار كونها  
 رقي النار ونحو ولا نكتم شهادة الله ان نسف الشهادة الى الله لانه حكم الله  
 قال السيد في شرح المفاتيح الهيئة التركيبية في الاضافات اللازمة موضوعية  
 للاختصاص الكامل الصحيح لان خبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا  
 استعملت في أدنى ملازمة كانت مجاز الغويا لا حكما كما يكونه لان المجاز  
 في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الا ان المحل آخرا لاجل ملازمة  
 بين المحلين فظاهرها لم يعمد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الحرقاء بواسطة  
 ملازمة بينهما بل بنسب الكوكب اليها اظهروا جردها في هيئة ملابس الشتاء  
 فجعلت هذه الملازمة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف وارادة الرد على  
 السيد حديث قال في شرح المفاتيح فلاضافة بادي ملازمة تكون مجازا حكما مشعر  
 بتحويل تلك الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الاضافة ورده مردودا ما ولا فلان أدنى  
 مرتبة المجاز للغوى ان يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك واما انما  
 فلان لزوم صرف النسبة عن محلها الا ان المحل آخرا فانه هو مذهب غير الشيخ  
 والحق مذهب كما اعترف به السيد في موضعه (قوله ومراده بالاسم ما يقابل الوصف  
 الخ) أي لا ما يقابل الفعل والحرف الشامل للعطف والمناسب لقول المصنف الآتي  
 أو باضافة الوصف الى معوله أن قول ما يقابل الوصف المضاف لعموله ثم يد كوفيما  
 دخل خالق السماء لان المراد بعمول الوصف ما يصح ان ترفعه الصفة أو تنسب به يكون  
 مفعولا به قال الرضي وفيه فقيرا الوصف المضاف لعموله يشمل الوصف المضاف لغير  
 القاع والمفعول كنهاله والمضاف الى أحد ههنا المكن لم يتحقق فيه شرط العمل  
 اما لكونه بمعنى الماضي كما قلنا أو بمعنى الزمن المستقر وهذا ما جزمه في المعنى  
 وكذا الرخصى هذا الكلام على ما لا يوم الدين لكنه خاف ذلك عند الكلام  
 على قوله تعالى وجاء على الليل سكا والشمس والقمر فانه يجوز ان يكون الشمس

وقد أدى ملازمة  
 بالاسم ما يقابل الوصف  
 العامل عمل القول بدليل  
 العطف الآتي الدال على  
 المتابعة قد دخل نحو كوكب  
 التماسي وأعجبني نرب  
 زيد عمرا اذا المضاف في  
 الاول وان كان وصفه ليس  
 عاملا في الثاني وان كان  
 عاملا ليس يوسف

والقمر في قراءة النصب عطفا على محل الليل ذاهبا إلى أن المراد بالليل جعل مسمر  
 في الأزمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فقد تكون إضافته محضة  
 فلا تعمل فيظهران بين كلاميه تعارضا وأجاب الدماميني بتعالحواشي الكشف  
 بأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستقرار في إضافته اعتبارا أن أحدهما أنها محضة  
 باعتبار معنى المضى فيه وهذا الاعتبار يقع صفة للعرض ولا يعمل وثانيهما أنها  
 غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وهذا الاعتبار يقع صفة للذكر وهو  
 فيما أنضيف اليه بقي أن من الأنشافة المعنوية إضافة أفعال التفضيل وهي بمعنى  
 اللام على ما حققه الرضى وقال ابن عصفور راعا الفظة تبايل مررت برجل أفضل  
 القوم ولو كانت معنوية لزم وصف الذكر بالعرضة وتغير بجوهر على البديل فيه أن  
 البديل بالمشقة يقل والعرب تقول مررت برجل أفضل القوم كثيرا وهو خارج من  
 الأنشافة اللفظية لأن الوصف لم يصف له موله في أفضل القوم ودخل في المعنوية  
 على ما قلناه دون كلام الشارح لأن أفعال التفضيل وصف بعمل عمل الفعل  
 فتدبر (قوله وهذه الإضافات ثلاثة أنسام) سيأتي إلا أن أكثر جعلها قسمين  
 وزاد الكوفيون الإضافات بمعنى عند نحو شاة رقدوا الحلب وأجيب بأنه يمكن جعل  
 رقدوا صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بأنه رقدوا كما كان الرقاد عنده  
 فجعل رقدوا بالغة (قوله التي للالك أو لشبهه) الملك ما حقيق نخو غلام زيد  
 ومال عمرو أو مجازي نخو ي زيد ورجل خالد وأنشبه الملك فهو الاستحقاق  
 حقيقة بأن يكون الثاني مستحقا للأول نحو حصر المسجد ودرج الداعية وب  
 التماس لأن التماس يستحقون ربابعدونه أو مجازا نحو إذا كوكب الخرفاء لاح  
 بسحرة (قوله تحقيقا حيث يمكن الخ) هذا ما أشار إليه في التسهيل وقال  
 حفيد الموضع ليس المراد من قولنا إن الإضافات بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام  
 أو من مقدرة وإنما المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف إنما يعمل الجرام فيه من  
 معنى الحرف لأن الأسماء المحضة لا حظ لها في الأعراب انتهى قال الجاهلي أخذنا  
 من الرضى وأعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح أن يصح ما به لا يكفي إفادة  
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولنا يوم الأحد وعلم الفقه ونحو الأراك  
 بمعنى اللام ولا يصح الظاهر للام فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من  
 مراد الإضافات اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل  
 واحد (قوله إذا كان المضاف إليه كالمضاف الخ) فان اتفقت الشرط الأول نحو  
 يذربذا ريدا وان كان كاللبد لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه اليد  
 زيد فاضاها من إضافة الجزء إلى كاه وهي على معنى اللام أو الشرط الثاني نحو يوم

وهذه الإضافات ثلاثة أنسام  
 لأنها إما على معنى اللام  
 التي للالك أو لشبهه تحقيقا  
 التي لا يمكن أن تطلق بها  
 حيث يمكن (قوله) وتدبر  
 كلامي ذلك سدي  
 بحيث لا يمكن أن يكون  
 نال وعندي ومع بكر  
 نال وعندي بأن يوثق مكان  
 وامتحان هذا بأن يوثق مكان  
 المضاف بجبار دفة أو بداريه  
 ونحو صاحب ومكان  
 ومصاحب (أو) على معنى  
 (من) البيانبة وذلك إذا  
 كان المضاف إليه كالمضاف  
 وصالحا لاخبار به عنه

الخسيس فانه وان صح الاخبار بالخسيس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخسيس  
 لكن الخسيس ليس كلال اليوم فاستثمن من اضافة المعنى الى الاسم وهي على معنى  
 اللام ايضا والشرطان معا نحو ثوب زيد وغدا لا وجدير المسجد وقد يله فان  
 المضاف اليه ليس كلال المضاف ولا سالحا للاخبار به عنه فالاشارة على معنى لام  
 المالك كافي الاولى او الاختصاص كافي الاخرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب  
 الشرط الثاني واشترط الجاهلي أن يكون المضاف ايضا اسما على غير المضاف اليه  
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط ايضا أن يكون المضاف اليه أصلا  
 للمضاف والا فلهي معنى اللام قال فاشارة خاتم الى فضة بيانية واشارة فضة الى خاتم  
 بمعنى اللام ورد هذا الشرط الشهاب القاسمي تبعا للاستاذ العنوي بانه لا يوافق  
 نهر يحجم بان اضافة المقادير والاعداد كسبر ارض ومائة رطل بمعنى اللام واعلم  
 ان الاضافة التي هي معنى هي السمعة بالاشارة البيانية لان المراد من من  
 البيانية وقد أشار لذلك الجاهلي بقوله فاشارة خاتم الى فضة بيانية وقد علمت  
 اختلافهم في شرط الاضافة التي هي معنى من فلذا اختلفوا لاقاتهم في الاندابة  
 البيانية فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي أن يعترض عليه ومن العجب قول  
 شيخنا العلامة الغنبي الاضافة البيانية لها معنيان لغوي وهو ما يكون المضاف  
 اليه كشيء المضاف وبيانه سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أو لا  
 ومن ثم قيل ان اضافة شجر أو كلب بيانية واسطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم  
 وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاسطلاح على ذلك وليس كذلك  
 واشارة شجر أو كلب على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعهم ما ساندته  
 وأعجب منه قول المصنف وطى في التناوي ان الاضافة البيانية هي اضافة شئ الى  
 مرادفه وانما ليست على تقدير حرف (قوله كذا ثم جديد) هذا المثال مستوف  
 للشرطين ألا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويجوز بالحديد عن الخاتم فيقال  
 هذا الخاتم حديد فان الاخبار عن الموصوف اخبار عن مشقة وقس عليه  
 قوله وثوب خزوما اشبهه (قوله اذا كان الثاني طرف الاول) سواء كان طرف زمان  
 كئثال الاول أو مكان كالثاني والمراد من حيث انه طرف أى اذا قصد بيان  
 الظرفية فان أضيف الى الطرف لشيء الاختصاص والمناسبة كإلى مصارع معمر  
 ويبيع الدار فهو بمعنى اللام لاني كما شرحه ابن الحاجب في الاسالي ثم  
 الظرف انما تنسب الى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في (قوله  
 واختاره ابن مالك) خائفه ولده محمدا بامور واحد انه يلزم كثرة الاشتراك في  
 معناها وانه خلاف الاصل الثاني ان حل ما احتج به على محبته اعني في على معنى لام

كذا ثم جديد  
 ولا في هذا نصب التناوي  
 على التمييز والحال واتباعه  
 الاول بدلا أو عطف بان  
 أو تعنا بئنا و يله بالشتق أى  
 معصوم عن جديد (أو) على  
 معنى (في) الظرفية عند  
 بعضهم وذلك اذا كان الثاني  
 طرف الاول (كسبر الدليل)  
 وشهد الدار واختاره ابن  
 مالك لكثرة وقوعه في الكلام  
 التصحيح بالنقل الصحيح  
 وأكثرهم في هذا القسم  
 وسأؤوهم معنى في فهو على  
 معنى اللام بجازا (وتسمى)  
 هذه الاضافة المنقصة  
 ذكره محمضة لانها خاصة  
 من تقدير الانفصال  
 و(معنوية) لا فادام أسرا  
 معنويا (لانها) مفيدة  
 (للتعريف)

الاختصاص المجازية يمكن فربح المصير اليه من وجهين أحدهما أن  
 المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثاني ان الاضافة للمجاز الملائم  
 والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى في مختلف فيها والحمل على المتفق  
 عليه أول من الحمل على المختلف فيه والثالث ان الاضافة في نحو مكر الابل اما معنى  
 اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى في على بقاء الظرفية وتكون  
 الاول حمل على المتفق عليه كما في صيد عليهم مات وولد له ستون غلاما والثاني حمل  
 على المختلف فيه وأجاب الشاطبي عن الامر الاول بان الدليل هو التوسع وقد دل  
 على وجود اضافة في فلا بد من اتباعه وعن الوجه الأول من وجهين الامر الثاني  
 بانهم ارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسئلة خلافية كما قرر في  
 الأصول وعن ثانيهما بان الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به  
 اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاسر في  
 الظرف الذي وقع فيه الشغل ان يبقى على طرفية كما اذا سبكت من المضاعف فعل نحو بل  
 مكرتم الليل والنهار وكلام الرضي يوافق ما ذهب اليه ابن الناطم فانه لما قرره  
 يكفي في الاضافة التي بمعنى اللام اختصاص الذي هو مدلول اللام قال فالاولى  
 اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام ولا تقول اضافة المظروف  
 الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملازمة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام نحو  
 كوكب الخرقاء وهي الاضافة التي قال ابن الاذني ملازمة وتبعه الجاهلي وقال  
 فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص  
 الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قلب لا ردوها الى  
 الاضافة بمعنى اللام لتلا للاحكام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم  
 فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة اه وذهب ابن الصائغ الى ان الاضافة  
 لا تكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو جيان تبعا لابن  
 درستويه الى ان الاضافة ليست على معنى حرف والالزم تساوي الفعلين في المعنى  
 وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلاما لزيد تنبيه برامطاً بقا من كل  
 وجه اذ معنى المعرفة غير معنى التسمية وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة  
 من جهة الملائم والاختصاص لام جهة أخرى (قوله أي لتعريف المضاعف  
 بالمضاف اليه) لان الاضافة المعنوية وضعت لتفيد ان لواحد ما دل على المضاف مع  
 المضاف اليه فربما يخصصه فاذا قلت غلاما زيدا كبرت ولا بد لزيد غلامان كثيرة فلا بد  
 ان تشير الى غلام من غلاماته فربما يخصصه بزيد اما العظيمة أو شهيرة أو يكون  
 غلاما مع غيره فربما يخصصه بالرائي وتبعه الجاهلي وقد يقال لجا في غلام زيد

أي التعريف بالمضاف  
 المضاف اليه ان كان معرفة  
 فصار بزيد أمس  
 (أو التخصيص) أي التخصيص  
 المضاف بالمضاف اليه ان  
 كان نكرة كضارب رجل  
 أمس قال في المعنى

من غير إشارة الى واحد معين لكنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الصفوي  
وأقول لا يصير بذلك تنجيحاً فأن التحقيق أن التعريف الإضافي بقصده أحد  
الغاني الاربعه المعروفة باللام (قوله والمراد بالتحخيص الخ) كانه جواب  
عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انها تخصص وتعريف ليس بصحيح لانه  
من جعل القسم قسمين وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص  
لا قسم له فالإضافة انما تقسم التخصيص فيكون أقوى مراتب التعريف وهو  
إضافة الحمل لتعريف كمال اليه أو حيان لان في تأويل المصدر المضاف  
الى فاعله أو التخصيص كما ينظر هذه المراد لان الحمل تكرار وتقدير المصدر تقدير  
معنى فلا تنفت اليه كالألف يعرف غلام رجل وأنت تريد واحد بعينه وأيضاً لا يلزم  
في المصدر ان يقدر مضافاً بل يقدر مؤنثاً عاماً الأوجه الأول لان المختار ان المضاف  
اليه لا يكون إلا اسماً فلا بد من تأويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث  
بفاعله تقدير المصدر مضافاً اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر  
مضافاً لفاعله وقوعها مضافة للتكرار لا يتوقف على تأويل فصح نظر الظاهر وهذا  
واضح اذا كان الفاعل معرفة وهـل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون  
نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغلاً في الإهمام) أي شديد الدخول يقال  
وغل في الشيء اذا دخل فيه دخوله يغل (قوله اذا أريد به ما مطلق المغايرة والمماثلة)  
أي لا كما هو ما وبيان الإهمام انك اذا قلت غريب زيد فكل شيء أريد اغربه وكل  
ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحداً واشتركا في  
وصف من الاوصاف ولا تسكدها بالمماثلة فتخصر وما ذكره من ان المنافع من  
التعريف شدة الإهمام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين وردان كثرة  
المغايرين والمماثلين لا توجب التمييز كما ان كثرة الغلمان زيد لا توجب كون غلام  
زيد نكرة وذهب سيبويه والبردعي ان سبب تسميته ما ان اضافته ما للتحقيق  
لشابهة اسم الفاعل الأخرى ان غريبك ومماثلة مغاربك ومماثلان وجه عمل  
بعضهم المقتضى ان يعرف غير اغناه ووقوعه في كقولهم الحركة غير السكون  
وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً وموجبه من منه شك وجعلك  
وألفاظ جمع قال المصنف في شرح التسهيل ولم يشررحون الى تحقيق  
شدة الإهمام في جعلك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف بقوله متوغلاً أي  
أو كان واقعاً موقع نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة  
(قوله كجاء زيد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أماله) لان لا لا تعمل في  
المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها) لان رب وكم لا يحيران المعارف

والمراد بالتحخيص الذي لم  
يلزم من جهة التعريف فان  
غلام رجل أخص من غلام  
أكثره لم يقم بعينه كما تميز  
غلام زيد وكم ناقة ورب رجل  
ما كان متوغلاً في الإهمام  
كغيره ومثل اذا أريد به ما  
مطلق المغايرة والمماثلة  
أو واقعاً موقع نكرة لا تقبل  
التعريف كجاء زيد وحده  
ولا أماله ورب رجل وأخيه  
وكم ناقة وفصيلها (أو إضافة  
الوصف) عطف على قوله  
أو إضافة اسم فتسكون  
فتسببه أي ينخفض الاسم  
بإضافة الاسم كلبس أو إضافة  
الوصف العامل عمل الفعل



واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التي على معنى الحرف انما هي المعنوية كما  
لا يخفى وعلى هذا فاللفظة ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل  
والآلية ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التي على معنى  
في ومن قال واللام لما سوى ذلك ولا شك في دخول اللفظة في سوى ذلك وقضية  
كلام ابن الحاجب في الكافية انما على معنى حرف ~~لكن~~ لم يثبت في الاستاذ  
الصفوى ونقل أبو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه  
وسكت عن الاضافة الى الفاعل قليل فيم أيضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير  
من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك شرح به ابن جني والشاويين وبه يفتضح انه  
لا اشكال في قول بعضهم ان مطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى مطر  
لنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافي انما اللفظة فصع جعل مطرنا معنا  
له عارض ولم يلزم ثبت الله كونه بالمعرفة وكون الاضافة في مطرنا اللفظة شرح به  
المولى أبو السعود وهو الموافق لقواعد دلالة بمعنى الاستعمال كالتوضيح نظم  
الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشقة على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا  
مقطوعا واستدل الشاطبي على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في  
قوله تعالى صدقنا ما معهم وقوله فقال لما يريد وقيدت في ذلك بان هذه اللام  
اللام المسماة بالام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام  
المصنف في المغني فانه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة  
بالتحمة وهي المعترسة بين المتضامين وذلك في قولهم يارؤس العرب وهل انجرار  
ما بعدهم أو بالضاف قولان ارجمهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق ثم  
قال ومنها اللام المسماة بالام التقوية وهي الزائدة تقوية عاملة على تسعيف ما بدأ خبره  
أو بكونه مرفوعا في العمل نحو مصدقا ما معهم فقال لما يريد هذا وفي جعل  
الضافة اللفظية على معنى اللام نظرا لظاهر في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن  
مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو وكافه الدمايني في شرح التسهيل وبه أيضا  
يسقط قول بعضهم ان الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن  
لم يعلم ان أي شيء منه حسن فبين بالاشارة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أي  
ما يصح أن يرفع أو ينصب به بكونه مفعولا به كما قد به كثير من المحققين بل ادعى  
التننازي الاتفاق عليه وهم الرعي المعمول الا انه قال لا يضاف الوصف الا الى  
الشامل أو المفعول به أو نية فلم يبق الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والمحصل  
أنه منصوب بمعنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع بمعنى وهو معمول اسم المفعول  
والصفة المشبهة (قوله سواء كان) اسم فاعل ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل

(الى معموله) بأن كان  
يعني الحال أو الاستقبال  
سواء كان اسم فاعل  
(كما في السكتة) ضارب  
زيد الآن أو غدا أم اسم  
مفعول

الوجه ونسبى) هذه الاضافة

غير مخصصة لانها في تقدير

الانفصال (والظنية)

لا فادتها أمر القضا (لانها)

جى بها (لمجرد التخفيف)

في اللفظ تحذف التثوين

أو ما تقوم مقامه أول رفع الفج

كأني نحو حسن الوجه فان

في جره تخلصا من قبح رفعه

لخلو الصفة لفظا من ضمير

يعود على الموصوف ومن قبح

انصبه باجراء وصف القاصر

مجرى المتعدي فلا تعبد

المضات تعربا ولهذا مع

وسبب التكرار به في نحو

هديا بالغ الكعبة وقومعه

حالا في نحو ثاني عطفه ولا

تخصيصا لان أصل ضارب

زيد ضارب زيد لا ضارب كما

توهم فلا اختصاص موجود

قبل الاضافة (ولا تتجمع

الاضافة وجوبا (توينا)

ولو لم تزل لانها بدل على

الانفصال والاضافة تبدل على

الاتصال فلا يتجمع بينهما

(ولا توينا ناللة للأعراب)

وهي تون المتنى والمجموع

على حد وشبههما كضاربا

زيد وضاربو عمرو

طابقا) عن التقييد بما يأتي بخلاف تون المفرد وجع التكسير شيطان

وشياطين فان تتجمعان غير ناللة للأعراب بل هو نال لها وأعلها (ولا طافيه (أن) لان المقصود منها اصاله

التعريف وهو حاصل لما فيه أن يعبرها

(قوله كمر وع القلوب) بفتح الواو والشددة من الروع وهو الخوف (قوله لانها في تقدير  
الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد افعال غير المستتر  
في الصفة فاصل بينهما وبين مجرورهما تقدير (قوله فان في جره تخلصا الخ) قال في  
التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لا تنفعا نفع الرفع ونحو الحسن وجهه لا تنفعا نفع  
النصب لان التكرار تنصب على التبيين (قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك  
كأني المعنى في الامور التي يكسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كأي الاشياء التي  
تحتاج الى رابط قاله قيل أل نابت عنه (قوله ولا تخصيصا) عطف على تعريف أي  
ولا تقييد تخصيصا (قوله ضارب زيد) فال تخصيص حاد بل بالمعمول قبل أن تأتي  
الاضافة (قوله كما توهم) المتوهم ابن مالك فله رد على ابن الحاجب في قوله ولا قيد  
الاختصاصا فقال بل قيد أيضا بالتخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب واعلم  
ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وزاد في التمهيل قسما  
ثالثا وهو الشبه بالخفض وحصر ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة  
واضافة المسمى الى الاسم واضافة المفعلة الى الوصف واتساق الموصوف الى التام  
مقام المفعلة واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة المعتبر الى المتنى واضافة المتنى  
الى المعتبر ونوع في بعضها فابرأجس شروحه وما ينبغي أن ينبه عليه ان الاضافة  
في جميعها بمعنى لام الاختصاص كقوله الشهاب القاسمي وفي حواشي المطول  
للفناري عند قوله في الديباجة فصل الخطاب ان اضافة المفعلة الى الوصف بمعنى  
من البيانية (قوله ولو لمقدرا) كما اذا كان المعرف غير منصرف كحاصر (قوله  
والمجموع على حده) وأما قوله \* لا يزالون ضاربين القباب \* فتوول بارجحه  
في المعنى والتصريح باب اعراب جميع المذكور السالم منها ان الجمع معرب  
حينئذ بالفتحة على النون كما كين لا بالنون (قوله عما يأتي) في الصور والمستثناة  
من عدم تجامعة أل (قوله بل هو نال لها أو علها) أي على الخلاف في أن الأعراب  
واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له وبق قول ثالث انه قبله لكنه لا يوافق فرض  
المسئلة فلذا أسقطه وقد مر من تعليق ذلك أول الكتاب في بحث الأعراب وقد  
أشار الجعبري في توثيقه الى الأقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده \* قولان والتحقيق معتبران

(قوله ولا مابه أل) وأما الثلاثة أنواب فالنونية زائدة أو الانواب بدل (قوله لان  
المقصود منها) أي الاضافة وقوله أسالة التعريف أي والتخصيص وان قصد

منها قل بسطر بقى الاصاله وقوله وهو أى التعريف حاصل لمافيه أل بغيرها أى  
غير الاضافه وهو أل فلو أضيف مافيه أل لزم تخصيص الحاصل وعلى كلامه فمع اضافه  
المعرفه الى التكرار يكون بستر بقى التسبع وعلة بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو  
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعه م اضافه المعرفه  
جعلها علما في نحو أبو النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما فى لزوم تعريف المعرفة  
وأجيب بانه ليس فى جعلها علما تعريف المعرفة بل تبديل تعريف تعريف فانه حين  
صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة الى معلومتها بالالام والاضافه فتأمل قوله ولهذا  
لا يتجامع العلم الخ أى لتكون المقصود من الاضافه اسالة التعريف لا يضاف العلم  
باقيا على علمية حصول المقصود من الاضافه بتعريف العلميه (قوله ويقدر فى زيد  
الشيوخ) لا يبق على علمية ومن ذلك قوله

غلاريدنا يوم النقا رأس زيدكم \* بأبيض ماض الشفرة من ماني  
وقوله فان قرأش الحق ان تتبع الهوى \* وأن يقبلوا فى الله لومة تلائم  
والاضافه فى ذلك الادنى ملاسبه وجعل ابن ماني فى التسهيل ذلك من اضافة  
الموصوف الى المقام مقام وصفه أى غلاريدنا صاحبنا رأس زيد صاحبكم وان  
قرئ أصحاب الحق \* فمع لا يتجامع الاضافه اذ انشاء التأنيث ان أمن اللبس  
قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر \* وأخاف قوله عد الامر الذى وعدوا \*  
أى عد الامر فان حصل ليس لم يجر حذفها نحو شجرة زيد وثرة عمرو (قوله فهذه  
المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافه) لان المقصود من الانشافه  
الملاحظة التى هذه الخمس منها التخفيف أو رفع الفج وذلك حاصل فى الصفة المشبهة  
التي هى الاصل فى ذلك فكان ينبغي للمصنف أن يثبتها كالجمع الشعر بحذف  
الضمير أو الجار والمجرور لان الاصل الجمع شعره أو شعره من فلما اضيف حذف  
الضمير المجرور بالاضافه أو بالحرف فحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بال  
عوضه فانه من الضمير أو التنوين لان التنوين وأل تبع اقباع على الاسم فولى  
المضاف كالمثله التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشابه  
لها من حيث ان المضاف فى صورتين مسفة متسوية بأل والمضاف اليه متقرون  
بها واذا كانت أل فى المضاف اليه الثانى كانت كأنها فى الاول لان المضاف والمضاد  
اليه كما كانت الواحد والضمير العائد الى مافيه أل منزل مسئلة الاسم المقرون بأل  
ولما لم يلزم الوصف المثنى والمجموع واحتاج لزيد التخفيف لم يتبع فيه لاشتراط أل  
فى المضاف اليه (قوله وباعداهما لا يجوز فيه ذلك على الراجح) فتمتنع الضارب زيد  
وأجازه الضارب والضمير فى الضارب بل والضارب ونحوه ما منصوب المحل على

واهدى الاجتماع العلم باقيا على  
علمية فلا قال الغلام ولا  
زيدكم بل يجب حذف أل  
من الغلام ويشترى زيد  
الشيوخ (الافى نحو الضارب  
زيد) مما المضاف فيه وصف  
مثنى والمضاف اليه مموله  
(و) نحو (الضارب زيد)  
مما المضاف فيه وصف  
مجموع على حد المثنى  
والمضاف اليه مموله (و)  
نحو (الضارب الرجل)  
مما المضاف اليه الوصف  
بأل أيضا (و) نحو (الضارب  
رأس الرجل) مما المضاف  
اليه مضاف لماهى فيه (و)  
هو ممررت (بالرجل الضارب  
غلامه) مما المضاف اليه  
مضاف للضمير عائد على ماهى  
فيه فهذه المسائل الخمس  
اغتفر فيها الجمع بين أل  
والاضافه وباعداهما  
لا يجوز فيه ذلك على الراجح

المفعولية لا يجوز وبالاضافة والتون سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتقصيل ذلك بطلب من المطولات (قوله والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر في المعنى انها أخذ عشر أربعة منها علمت من هذا التعريف والتخصيص والتحقيق وبصرف البقع والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو توفي أكلها كل حين والسابع بتكبير المؤنث كقوله \* انارة العقل مكوف بطوع هوى \* والثامن تأنيث المذكر كقوله \* قطع بضع أصابعه وشروط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر يدفين أعربه والاكثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها ان يكون المضاف مفعلا كغيره مثل ودون الثاني ان يكون المضاف زمانا مفعلا والمضاف اليه اذ الثالث ان يكون زمانا مفعلا والمضاف اليه فعل مبي بناء أصليا والحادي عشر وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المتدريج في غلام من عندك وذكر الرضى ان المضاف يكتب من المضاف اليه التثنية نحو مائة مثل أخيك ولا يثنى قولان والجمع كقوله \* فلاحب الديار شغن قلبي \* ورادى التشبيه والنظر انه يكتب التثنية وهو سلب تعريف العملية

### باب في ذكر الاسماء العاملة على عمل افعالها

(قوله المعقدين) أي عن نفي أو سندهام أو وسوف أو موصول أو محجب عنه فينبذ يترجم في المرفوع مذهبها كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما وهذا المختار ابن سلك وظاهر كلامه في الشذور بقضيه وقيل يترجم كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين رحيب أعرب فاعلا ما وجوباً أو جوازاً راجحاً أو مرجوحاً فهل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما التاب عنه استشر وفيه من الفعل بالاعتماد فيه خلاف والمختار الثاني يدلان أحدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جاسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقائهما قوله \* فان فزادى عندك الدهر أجمع \* حيث رفع أجمع الذي هو تو كيدا الضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون تو كيدا الضمير محذوف مع استقران التوكيد والحذف متنافيان ولا تو كيدا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان لما اب المحل قد زال بوجود الناسخ هذا كله في حالة الاعتماد فان لم يعتمد في الدار أو عندك زيد يدين عند الجمع وكون زيد مبتدأ أو ما قبله خبر وجوز الاختش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله في الفعل لان الاعتماد عندهم ليس شرطاً قال ابن جماعة هذه

والامور التي يكتسبها  
الاسم بالاضافة عشرة  
ذكرها في المعنى  
باب  
في ذكر الاسماء العاملة  
عمل أفعالها  
يصل عمل فعله من الاسماء  
(سبعة) وزاد في الشذور  
اسم المصدر والظرف  
والمجور والمعين فعلى  
هذا تسكون عشرة أحدها  
(اسم الفعل)

مصادرة واثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر  
 من نيابة عنه أن يفيد ما يفيد من الحدث والزمان وهذا ما دق بالقول بأن مدلوله  
 لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وافادته ما يفيد على الأول واسطة وعلى الثاني  
 بلا واسطة والمراد الأول لموافقة الاصح الآتي لكن لا يحتاج على هذا القول وليس  
 فضلة التصديره اخراج الحرف في نحو يازيد وازيد اقام لان الحرف لا دلالة  
 له على زمان أصلاً فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج ان يفيد  
 يخرجوه ويحتمل انه أراد بنية عنه انه يفيد ما يفيد من الحدث فقط وعلى هذا  
 فيصدق أيضاً بالقول بأن مدلوله المصدر الثابت عن الفعل (قوله ولا متأثر بعامل)  
 فصل خرج به المصدر في نحو ضر يازيد والصفات في نحو أفاقم يذفاقم وان ثابت  
 عن الفعل الا انها متأثر بالعوامل (قوله والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل) فصح مثلاً  
 اسم للفظ اسكت قال الرضي وهذا ليس بشئ اذا العربي الفصح الخالص ربما يقول  
 سمع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمع به أصلاً وقبل مدلوله المصدر  
 وبحاجة عليه لا لفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بني اسم الفعل وأعرّب المصدر  
 وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان الآن الفعل يدل على الزمان بالصيغة  
 واسم الفعل لا موضع وقيل انه فعل حقيقة (قوله وانه لا موضع له من الاعراب) أي  
 والصحيح انه لا موضع له وهذا الصحيح بمعنى على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم  
 الفعل فعل حقيقة أما على القول بأنه اسم بمعنى الفعل فوضع رفع بالابتداء وأغنى  
 من رفعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فوضعه نصب بالفعل الذي ناب  
 المصدر عنه واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب  
 لا يدل من موضع وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفعل لا موضع له  
 يقتضي انه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب  
 في حكاية الأقوال انه الاصح وسرح به في التصريح في باب الاضافة لكن كلامه  
 في هذا الباب في شرح تعرضه يدل على انه على الاصح يتأثر بالعوامل المعنوية  
 واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه ثابته عن الفعل  
 في الاستعمال لان الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وقد يتأثر بالعوامل اللفظية  
 كالواصب والجواز وقد مر ماله تعاقبنا في بحث الكلام عند تمثيل الشارح  
 بزبد هيات (قوله بثبوت التاء) ذكر في التصريح ان فيها احدى وأربعين لغة وفي  
 شرح التسهيل للصنف والحجازي يفتح تاءه والاسدي والنهمي يكسرانها وبعضهم  
 يضمها والفتح قراءة الجمهور والكسر قراءة يزيد بن القعقاع والكسر والتنوين  
 قراءة عيسى وقرأ ابن أبي حنيفة بالضم والتنوين ثم قال فأما من قرأ هيات هيات

وهو ما ناب عن الفعل وليس  
 فضلة ولا متأثر بعامل  
 ويدل على اسميته قوله  
 بعض علامات الاسم  
 كالتنوين والتعريف  
 ومخالفة أوزانه  
 الفعل والصحيح ان مدلوله  
 لفظ الفعل وأنه لا موضع  
 له من الاعراب وهو ثلاثة  
 أنواع ما هو بمعنى الماضي  
 (كهيأت) بثبوت التاء

فالمجوز خبر عند الفارسي وفي أحد وجهي ابن جني ويكون ههنا اذ دل المصدر  
 بني في قول أبي علي لعل لم يتكلم به وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فهل لان اسم  
 الفاعل لا موضع له وقيل التثنية ههنا هو أي التصديق وقيل في كل منهما ما عير  
 الاخراج لانه قد عير في ههنا كقوله ههنا قد سمعت أمية رأيا \* أي ههنا  
 هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند غاب انما اذا كررت كانت  
 كبيت بيت وردة الفارسي بأن التركيب غير معهود في اسم الفاعل ويرد عليه جبهل  
 وألف ههنا عن ياء كاف حاحيت فيكون من الهيم وهو زجر واعد كقوله

\* ههنا من مخرف ههنا \* أي بعد بعده كقولهم حن حنونه فبني منه مصدر على  
 فعال كالزوال وأيضا فاعب ساس قليل باب حاحيت أكثر منه (قوله وشتان)  
 بفتح الشو وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرهما (قوله وأف) ذكره في أوّل  
 التصريح بأربعين لغة ومحل كونه اسم فهل مالم تؤن بالتاء فتصب مصدر او ذلك  
 قولهم في الدعاء أقم وقمة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كخز عا وقد رفع فيه يكون أيضا  
 دعاء وهو مبتدأ وحذف خبره وقد ينصب اليه نحو كان الامر على أفه أي حيمته وأوانه  
 (قوله وهو دون الأول) بل لم يشته ابن الحاجب قال الجامي فما قيل ان أف بمعنى  
 أتصبر أو أف بمعنى أتوجع فالمراد به تصغير وتوجعت عبر عنه بالماضى الحال (قوله  
 كقوله ههنا الخ) قاله جرير من قصيدة من الطور بل الداء للعطف والعقيق موضع  
 بالحجاز فاعل ههنا الأول والثاني تا كيد لم يثبت به لانه اذا تلا تارة ع في العام ابن  
 خلا فالأبي على أن كمال ابن عصفور في شرح الايات لكلام أبي علي ومنع التوكيد  
 لان وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره لئلا تكيد منا قرض لذلك قال ما أ كدت  
 الجملة كلها جاز كز لزال ومن في محل رفع عطف على العقيق ويرى وأهله  
 وخل بكسر الخاء أي صديق وبالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في ويجوز  
 أن يكون حال من الهاء في نحو ولوه جملة نحو وله في موضع رفع على انها سبعة لخل من  
 حاولت الشئ اذا أردته (قوله بمعنى اقترق) كذا أطلق الجمه ورؤيته المتخشي  
 يكون الاقترق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والهمة والسهم فلا يستعمل  
 في غير ذلك لا يقال شتان لخصمان عن مجلس الحكم (قوله شتان هذا والعناق  
 الخ) أي اقترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة  
 بقوله العناق الخ والدوم تخير المفضل (قوله وقد تراد ما الخ) عبارة المصنف في شرح  
 السندور ولازادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما نوى على كورها \* ونوم جبان أخى جابر

ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمر ويجوز غيرهما محتملا بقوله

وشتان وهو قليل (و) ماهو  
 بمعنى الامس نحو (وه)

ودونيكه وعليه وهو  
 الغالب (و) ماهو بمعنى

المضارع نحو (و) وأوهو أف  
 وهو دون الأول فهما

(بمعنى دون) كقوله  
 ههنا ههنا العقيق ومن به

وههنا نخل بالعقيق فاعله  
 وشتان بمعنى اقترق كقوله

وشتان هذا والعناق والنوم  
 والمشراب البار في نخل الدوم

وقد تراد ما قبل فاعل شتان  
 كقوله \* شتان ما بين الزبيرين

في الزاد \* وههنا بمعنى اسكت  
 ودونيكه بمعنى خذ وعليك

بمعنى الزم ونحو عليك  
 أنفككم (و) وأبمعنى

(أعجب) كقوله

اثنان ما بين اليزيد في الندى.

وأما قول بعض المحدثين

جازي قوني بالوصال قطبجة \* شتان بين صنيحكم وصنيحي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اشهار ما موصولة بين وذلك على قول السكونيين

ان ما الموصولة يجوز حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح وان

الصواب الاستعانة على زيادة ما قبل فاعل شتان بقوله شتان ما نوي لان نوي فاعل

شتان والمعنى افترق نوي على كور الابن ونوم الشخص المذكور وما ساقى قوله

اثنان ما بين فليس ترا دة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لا بد ان يتعدد

و بين لا تقع على المتعدد بل ما موصولة وهي الفاعل و بين صلتها بما قبل واللام في قوله

اثنان مؤنوبة للقسم وقعة البيت \* يزيد تسليم والاغر بن حاتم \* نصف أحدهما

بالكرم الزيد دون الآخر واعلم أن شبهة الاصل هي ان شتان سمع فيه الكسرة و

تنبيه شت الاسم فعل بمعنى افترق ولا ملوكون بعماء لجاز ان يبيح الفاعل على أكثر

من اثنين يعطف أو دونه ولم يخرج وحيداً لوجار شتان ما بين زيد وعمر وزم لاخبار

بالمشي عن المفرد لان ما زائد و بين مبتدأ وشتان خبر ويردشتم به ان اللغة العليا فتح

التون قال الرضي ينبغي أن لا يجوز لا لما قبله الاصل على لا لما قبله لان ما ماضياً فبين

هي الفاعل و فاعل شتان لا بد أن يكون متعدداً و بين ليست كذلك و اما أن تسكون

موصولة وهي الفاعل فليس هنا ما يدل على التنبيه فان قيل ما اسم مشترك قلت

يلزم أن يقال اقتران اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين

مقتا و بين في التسمية كأن يقال بيني وبين زيد راية والغرض في قوله اثنان ما بين

اليزيد في الندى ان اليزيدين افترقا في صفتي أحدهما متصف بالجل والآخر

بالكرم فلا يصح دخول بين الآن يكون شتان بمعنى بعد ذلك أن تقول ليس المعنى

ذلك بل أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد استمر كافي صفة

الكرم فتأمل (قوله ويا بني الخ) صدر بيت راخر من رجزهم عجزه \* كأنما ذر

عليه الزرنب \* فوا اسم فعل بمعنى أعجب ويا بني جار مجرور وخبر مقدم وأت بكسر

التاء مبتدأ مؤخر وقوله كسر الكاف مبتدأ والاشتباق من الشب يتخمين

وهو وحدة الاسنان وخبره كأنما ذر من ذررت الحب والزرنب ضرب من الثب طيب

الرائحة (قوله ومثله وي) كقوله تعالى وي كأنه لا يبلغ السكاكرون فوى اسم فعل

بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية أي أعجب لعدم فلاح الكافرين

هذا قول الخليل وسيو به وقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله

\* وواها السلي ثم راها وواها \* (قوله وأف بمعنى اتفجر) أي بالشرط المتقدم (قوله

ما صبح من فعل الخ) أي منصرف تصرفاً كاملاً لا يخرج بالثاني نحو دحرج لانه رباعي

و يا بني أنت وفوك الاشتب  
كأنما ذر عليه الزرنب  
أوز تجبل وهو عندي أطيب  
ومثله وي وواها وواها بمعنى  
أفوجع وأف بمعنى  
أفجبر وهذه الأنواع كلها  
سماعية و يا بني من اسم  
الفعل ما صبح من فعل ثلاثي  
تام على وزن فاعل كسزأل  
وتصوغه من الرباعي  
كقصر فار بمعنى فر وقد  
يؤخذ مما ذكرنا أن اسم  
الفعل نيران من فعل وهو  
ما وضع من أول الاسرار  
للهل كستان

وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبئس لانهما جامدان ونحو يذرو يدع لانهما  
 ناقصا التصرف (قوله ومنقول) هو اماه قول من ظرف للمكان نحو ذنوبك زيد بمعنى  
 خذوه مكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور كمثل وأغالب في الجور وفي القسمين  
 أن يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير المتكلم كقول بعضهم على بمعنى أولئك وقد  
 يكون ضمير غائب نحو علمه رجلا يسني فعليه بالسوم وقد يكون ظاهرا حكى  
 الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظير اياي وان  
 يحذف أحدكم الازنيب والثاني نظير \* فلا تحب الخا الجهل واياك واياه \*  
 والثالث نظير اياه واياك والشوايب كذا في حواشي الخلاصة للصف واسنة قيد منه ان  
 على فيما حكاه الاخفش مخففة لام شذوذ خلافا للاماميني حيث فهم ان على بتشديد  
 الداء على انها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لا بدال الظاهر من ضمير  
 الحاضر بدل كل غير مفيد لا لحالته والاقرب انه عطف بيان واعلم أن كلامهم في  
 تقسيم اسم الفعل لم يتجمل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور  
 وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب بخلافه ويقضي ان اسم الفعل انما هو  
 الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا في الكاف المتصلة بعليل واخوته فقال ابن ابي شاذ  
 حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال  
 الكسائي نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم أنت  
 نفسك وانظرا للنائب حينئذ لما بعدها اذا وجد نحو عليكم أنفسكم وقد يقال  
 ان على تنعدي لاثنتين وفي حواشي الاشعري للشماب التامني أو نصب عند  
 النكاح على المفعولية ويرده قولك عليلك زيد بمعنى خذ وخذ انما تنعدي لواحد  
 وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول  
 الشهاب في حواشي الاشعري ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في الغنى ان  
 نيا به ضمير عن ضمير انما جاءت في المتصل بثلاثة شروط كون المبوب عنده متصلا  
 وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كتوله \* أن لا يحاورنا الاكدار \*  
 الا أن يقال الشراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم القراءة أن ضمير الرفع لا تنسب ترقيها  
 فمجرور وقال البصريون جرة قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها  
 اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر والمعنى الزامك  
 واختاره المصنف في الحواشي فقال ان على مثل اسم للزوم تقول عليك بمعنى  
 الزامك فلا كف موضع خفض ورفع وانظر هذامع ناصر حوايه وسيأتي في كلام  
 الشارح ان أسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان  
 غير المناسبي يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عمل مسماه) أي غالبا كما قيد

ومنقول وهو ما وضعه غيرهم  
 نقل اليك كما ليك واليك ثم انه  
 يعمل عمل مسماه



مطلقاً والتحرر من العوامل  
وأن منه ما يشوب لزوماً وتخو  
واهاو وبها وجوازاً كصه  
ومنه وذلك للتسكير وأنه  
لا يشوب بالزور ولا يتخلف ولا  
يبرز فيه ولا يضاف ولا  
ينصب المضارع في جواب  
الطلب منه كما يأتي (ولا  
يتأخر عن مفعوله) أقصو  
درجته عن مسماه بسبب  
كونه فرعاً في العمل خلافاً  
للكسائي (و) تنسكه بقوله  
تعالى (كتاب الله عليكم)  
وما أشبه ذلك لا حاجة فيه لأنه  
(متأول) على أنه مصدر  
مفعول بانفعال فعل مؤكد  
لضمون الجملة السابقة من  
قوله تعالى حرمت عليكم  
فكانه قال كتب الله ذلك  
عليكم كتاباً وعليكم متعلق  
بالمصدر أو بالفاعل المخدوف  
(ويحذف الفعل) المضارع  
في جواب الطلب منه أي  
من اسم الفعل كما يحذف في  
جواب الطلب من الفعل

يدل في التسهيل إذ قد يكون مسماه متعدداً ويكون مفعولاً ما نحو آمين فإنه لازم  
ومسماه استجب وهو متعد وهذا انما يصار اليه اذا تعذر الجريان على الاسل  
ولهذا اغترض في شرح الشذور على من فسر مبهماً ككف بان اكف مع عدمه  
لازم فالاولى أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب لا يمكن الجري على الغالب  
هنا بخلاف آمين (قوله فيرفع الفاعل) أي مطلقاً (قوله وتعدى الى المفعول  
بواسطة) ان كان مسماه يتعدى بم أو غيرهما ان كان مسماه يتعدى بغيرها (قوله  
بلزوم البناء مطلقاً) أي سواء كان بمعنى الأمر والماسي أو المضارع والفاعل  
منه مبني وهو الأمر والماسي ومنه معرب وهو المضارع شترطه (قوله والتحرر  
من العوامل) أي اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية كما أشرنا اليه أول  
الباب (قوله ولا يتخلف) ولهذا رد على ابن مالك حيث جوز في قوله

\* أيها الماسح دلوى دونك \* أن يكون دلوى منصوباً بدولك مضمرة مدلولاً عليها  
بدولك المقنونة (قوله ولا يبرز فيه) بشكل على بعض الأقوال السابقة في الكاف  
المستقلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه ان هذا من جملة الامور التي  
يتخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر قال في شرح التمام عند قوله ولا يضاف  
مأنه كان مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في لزوم بدور بدز بد الجرائم ما  
مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب انتهى لكن مقتضى ذلك انه على القول  
بأن مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المستقلة  
بعليك ونحوه و يتحمل التزام أيدل يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مسماه خالف فيه  
مسماه فليتامل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجزيت لعمر وبن الاطباء مصدر  
\* وقول كالمجاشات وجاشت \* والضمير ان في جاشت وجاشت انفسه وهي  
جاشت فمضت وجاشت غثت (قوله واكسبه لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك  
في الكلام على التواصب

### الكلام على افعال المصدر

(قوله اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث فلا تافه من انشافة الدال الى المفعول

(نحو) قوله \* مكانك فمضى أو تستريحى \* فكانت بمعنى اثنى وتعمدى مجزوم بفعل شرط ثم  
مخدوف تقديره فان تثبتت فمضى (و) انكسر لا ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل  
فلا تقول نزال فمضى ثبت بالنصب على الأرجح \* (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل  
على فعله الذي اشق منه فيرفع الفاعل وتعدى الى المفعول بواسطة وغيره وقد تعدى الى منعواين فأكثر وقد صر  
أنه مجزوم بنفس فاعله وأنه لا يغير عند اسناده الى نائب الفاعل وفي تنبيه المصدر بقوله (كضربوا كرام) اشارة  
الى أن المصدر المزمع يعمل المجرد لكن فعل المصدر مشروط بامر من أحدهما وجودي واليه أشار بقوله (ان  
حل بحله فعل مع أن) المصدر بقران ما مضى أو مستقبل كحجبت من ضربك بذا آمين أو غداً أي من أن ضربته

ثم الحدث اما قائم ضاعل كقرح زيد فرحاً أو صادر عنه حقيقة كقعد فعوداً أو مجازاً  
 كقرح مرضاً أو واقع على مفعول كصدر الم اسم فاعله كره ووجنون وقوله الجارى  
 على الفعل مخرج الاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل  
 منه تأكيده وبيان النوع أو عدده مثل جلست جلوساً و جلسته جلوساً  
 القادر يقر العالم مثل ويلاله ووجهه ما اشتق الفعل منه لا يكون مصدر أو ان كان  
 الا خبران مفعولاً مطلقاً كدأى الجملح ويحتمل أن المراد بالجرى بان على الفعل  
 الاشتغال على جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم المصدر الى زيادة الجارى الخ  
 مبنى على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد الدلالة على الحدث  
 ولو بواسطة والاسم المصدر دائماً يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث  
 ويتعدى الى مفعولين كجئت من طينك زيداً قائماً وقوله فاكتر كجئت من  
 اعلامك زيداً غير افاضلاً (قوله فقط) قيد لخلول الفعل وما محل المصدر والمقصود  
 بالقييد ما را الغرض انه اذا كان الزمان حالاً لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر  
 بل ما وليس الغرض ان لا اتصل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالاً لانما اتصل معه  
 مطلقاً غاية الامر أن أم الحروف المصدرية بحيث أمكن حلولها لا يعدل الى  
 غيرها وهى اذا كان الزمان حالاً غير ممكنة الحلول للمناقامه فعدل الى ما لاها  
 لاتتافه ولا غيره ومثله التاويل عازية رقة من ذكرها من النجاة (قوله كما  
 في نحو ضرباً زيداً) أى من المصدر النائب عن فعله وقوله وضربت ضرباً زيداً أى  
 من المصدر المؤكد لعماله (قوله خلافاً لابن مالك فى الاول) فانه ذهب الى جواز  
 اعماله وصحح المصنف فى شرح التفسير النسب وعمله بأن المصدر هنا انما يحل محل  
 الفعل وحده بدون ان وما فى زيد فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك و بالفعل  
 المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثانى فلا يصح نعتيه بد افتقافاً قال  
 فى الحواشى بل لو قلت ضربت ضرباً فى الدار وعندك لم يميز أن متعلقه به وهما ما هما  
 فى التعلق بكل غاد وراخ الا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثانى فى قام  
 قام لم يأت للاسناد انتهى لكنه فى شرح بانت سعاد قال ان المصدر انما يتدر بان  
 أو ما الفعل اذا كان فيه معنى الحدث بخلاف نحو ليد معرفة بالخورد كفاء فى  
 الطب قال ولا يقدح فى ذلك عمله فى الظرف وان قدح فى عمله فى القاع بل والمفعول  
 الصريح قال لان الظرف يكفيه راحة الفعل انتهى وهذا لا ينأى ما فى حواشى  
 ابن الناطم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما فى الامثلة التى ذكرها واذا كان  
 المصدر فى معنى الثبوت وعمل فى طرف جاز تقدم الظرف لاتتفاءل ما منع من تقدمه  
 وهو تقدم ما فى حين الحرف المصدرى عليه لان ذلك انما يكون عند التاويل وهذا

أمس ومن أن تضربه  
 غدا (أو) مع (ما) آخرها  
 والزمان حال فقط كجئت  
 من ضرباً زيداً الآن أى  
 مما تضربه الآن فان لم يحل  
 محله ذلك امتنع عمله كما فى  
 نحو ضرباً زيداً وضربت  
 ضرباً زيداً فلا يصح نصبك  
 زيداً تضربه يا خلافاً لابن مالك  
 فى الاول ولها هذا جعل الثانى  
 فى فتوح فاذاله صوت صوت  
 حارة منصوب بالفعل محذوف  
 لا بالمصدر لاسم الثانى  
 عدوى وهو المشار اليه بقوله  
 (ولم يكن) المصدر (مضارعاً)  
 فلا يقال أن تضربه ضرباً  
 زيدا

المشي عس ومن هو الحسن  
 قبح لعدم حروف الفعل  
 وأما هذا المفعول محذوف كما  
 سابق (ولا محذوف) بالتاء  
 فلا يقال أعجبتني ضربت  
 زيد إلا أن صيغة الوحدة  
 ليست الصيغة التي اشتق  
 منها الفعل فإن ورد حكم  
 بشدوذه (ولا منعوتاً قبل)  
 تمام (عله) فلا يقال عرفت  
 سوقاً للالفيف إلا بل لأنه مع  
 معموله كوصول مع سته  
 فلا يقال بينهم ما فأنعت  
 بعد جاز نحو أن هجرنا  
 أبائنا المقطوع لهلك ولوقال  
 ولا يتبعو السكك أولى فإن  
 حكم سائر التوابيع حكم  
 التمت (ولا محذوف) لعدم  
 وجود حروف الفعل (ولا  
 مفعولاً من المفعول) أى  
 من معموله بأجنبي لأن  
 معموله بمنزلة الصلة من  
 الموصول فلا يفصل بينهما  
 (ولا متأخر عنه) أى عن  
 معموله ولو ظرفاً فلا يقال  
 أعجبتني زيداً ضربت بالشماس  
 من أن معموله بمنزلة الصلة  
 وهي لا تقدم على الموصول  
 قال التفتازاني والحق حواز  
 تقديم معمول المصدر إذا

لا يقول فظهر صحة قول المصنف في المعنى أنه يجوز في قوله وهو الله في السموات وفي  
 الأرض يعلم سركم وجهركم تعلق في السموات وفي الأرض سركم وجهركم  
 لأن المصدر ليس مما يخص لأن والفعل وغفل الدما يعني عن مراده فقال المصدر  
 إذا لم يخل لا دوا الفعل يخل لما والفعل المحذوف فظن أن المراد في التأويل  
 بخصوصه أن والفعل والتأويل مطلقاً تأمل (قوله ليعدهم عن الفعل  
 بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سبأني من أن المصدر إنما يعمل لأنه أصل الفعل  
 لا المشابهة له فالتأويل أن يعلمه بأن صيغة المصدر ليست الصيغة التي اشتق منها  
 الفعل (قوله ولا مضمر) أى خلافاً للكوفيين وبشدهم قوله  
 وما الحرب إلا ما علمت وذقت \* وما هو عها بالحدث المترجم  
 فإ قوله عها متعلق به والعائد إلى الحديث لكن إنما في هذا عمله في الجار والمجرور  
 (قوله ولا مفعولاً من مفعوله الخ) لهذا ارد على التخصيص أن يوم تسلي السرور  
 معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالجر وهو اذ قاله في الغنى ويؤخذ من ذلك  
 أنه لا يعمل مفعولاً ولو كان معمولاً لظروفاً يؤخذ من اعتبار اسمه على التخصيص  
 ادع على أيامنا الصيام من قوله تعالى كتب عليكم الأيام كما كتب على الذين من  
 قبلكم أياماً ما ن في الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب أنه لا يعمل مفعولاً ولو  
 القائل جازاً ومجروراً فاقبل لعل التخصيص بقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون  
 متعلقاً بكتب فأنما يخرجه محذوفاً وهو اتباع المصدر قيل أن يكمل معموله (قوله  
 لأن معموله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن معمول ليس صلة حقيقة  
 وفيه نظر لأنه عند العمل مؤول بأن أو فعل أو ما أو الفعل فهو صلة لموصول حرفي  
 (قوله قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما أشار إليه  
 التفتازاني أن المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج إلى تأويله بأن أو ما أو الفعل  
 لأن الظرف يعمل فيه العامل السوى والضعيف لئلا يله من الشيء منزلة نفسه  
 لوقوعه فيه وعدم انفكاك عنه وقال الرضي يجوز تقديم معمول إذا كان ظرفاً  
 واختار أنه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشئ لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقاً فلا  
 يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدرى عليه إذا كان ملفوظاً به أن يمنع ذلك  
 إذا كان مقدراً أو يؤيده أن لا مع الفعل لا يله من فاعل ولا يتأخر لوجوه الدلالة على  
 الزمان أو غير ذلك مما اتفق فيه المصدر المؤول والصريح وعبارة الشارح توهم  
 أن التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولاً بالحرف المصدرى  
 والفعل ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول تأمل وفي حواشي ابن

كان ظفاله مما يكفره راحة الفعل ونظام اقتصاره على ما ذكره لا يشترط في أعماله أن يكون جماعة  
 بمعنى أو الاستقبال وهو كذلك لأنه عمل لسكنى أشل الفهم

فيعمل فيما بعده الرفع  
والنصب نحو عجبت من  
ضرب يوم الجمعة زيد عمرا  
(و) اعماله حال كونه  
(موتوا) أى مجردا من آل  
والإضافة (أفيس) من  
اعماله مضافا بال لأنه يشبه  
الفعل لكونه مكررة (نحو)  
أو اطعمام في يوم ذي مسغبة  
يتيم أى أن يطعم يتيمها  
(و) اعماله مفعولا (بال)  
شاذ لبعده عن مشابة  
الفعل باقترانه بال (نحو)  
قوله

(عجبت من الرزق المسمى الله)  
ينصب المسمى ورفع الله  
بال رزق الذى هو مصدر  
وعروض بأن الانسافة  
كالتعريف بال فلا بعده  
المصدر عن الفعل وأجيب  
بأنها متأخرة عنه فهو قبلها  
واقع موقع الفعل بخلاف  
المقرون بال (تمة) يجوز  
في تابع الفاعل المجزوء  
بالمصدر كعجبت من ضرب  
زيد الظرف الجرحلا  
على اللفظ والرفع حلا على  
المحل وفي تابع المفعول  
كما عجبت أى كل اللهم والخير  
الجرح أيضا على اللفظ  
والنصب على المحل أن قدر  
المصدر بأن وفعل الفاعل

استطاع ما في ذمته من فرض العين فإذا علمت ذلك ظهر لك أن هذا الاعراب مدخول  
من قبل أنه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد نحو من حج المستطيع لا عموم  
حج البيت وظهر أن جعل من شرطية أربح لأن حاصله أن الله على الناس أن يكون  
البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغي أن يقدر الجواب  
هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه قدبر (قوله وقد يضاف الى الطرف توسعا فيعمل  
فيما بعده الخ) أى فتكون حينئذ كالمثون في أنه يرفع وينصب ويمنزله للمصدر  
المضاف خمسة أحوال وهذا كله في مصدر الفعل التعدى الواحد فان كان  
مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان إضافة الى فاعله وإضافة الى طرف متع فيه  
كالعجبي قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد أو متعد لاثنين أو ثلاثة جاز فيه وجوه  
كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لأنه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا تشبه  
الفعل فلا يظهر أن يقال لأن التشبيه أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن  
اعمال المثون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحوام القرآن أى من أن قرئ  
قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غير عاين الرفع بالمصدر المثون والمستعمل  
كثيرا بالنصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب وإذا اقتصر  
على أحد ههما فالرفع أحق والأكثر الواقع ما ذكرت انتهى وقال المصنف فى  
حواشى الألفية أعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا أعمال المثون وأما  
ذو آل فاعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول ونخص أن عمل المصدر فى الفاعل  
ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ) مصدر بيت مجزؤه \* ولترك بعض  
الصالحين قفرا \* (قوله فى تابع الفاعل) طاهر هذا جواز الرفع على المحل فى جميع  
التوابع وفصل أبو عمر فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت (قوله)  
الجرحلا على اللفظ هو أحسن من الاتباع على المحل وقد ذهبت التسهيلات بما ائتم  
لم يمنع مانع قال الدمامسى كفى أى عجبت أى أكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجرحلا  
إلى العطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الخاض وهو ممنوع كما ستعرفه  
فى باب التثنية (قوله والرفع حلا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن  
أو لئلا علمهم اعتنوا الملائكة والناس أجمعون وحمل عليه بعضهم قوله فى الحديث  
أمر بقتل الأبر وذا الطافيتين وأنشد سديوه

يا عنة الله والاقوام كلهم \* والصالحون على نعمان من جاز  
(قوله والنصب على المحل) أى وإن لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم (قوله إن قدر بان  
وفعل الفاعل) أى والرفع إن قدر بان وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع  
نائب الفاعل ويغير بالحرف المصدرى وفعل مالم يسم فاعله وهو ما ذهب إليه

جمهور البصريين ومشي عليه في التسهيل ومنه بعضهم لما فيه من الالباس لانه  
يتبادر من صيغة المصدر انه من المبنى للفاعل ومنه يؤخذ انه لا منع فيما كان فعله  
لازم لطلب البناء للمفعول كز كم فيجوز ان يجني ز كام زيد ولا من الاتيان بحرف مصدرى  
موصول بفعل مبنى للمفعول نحو يجني أن يضرب زيد فظهر صحة جعل ما في قوله  
تعالى فاصدغ بما تؤمر مصدرية وسقط كلام أبي حيان واعلم ان الشارح لم يحل  
في جوابه الاتباع على المحل هذا خلافا وحكما في اسم الفاعل فاوهم الاتفاق عليه هنا  
وليس كذلك فانما يجوز من لا يشترط وجود المحرر ومن اشترطه أشهر عاملا  
كافي الباب الرابع من معنى اليب

### اعمال اسم الفاعل

(قوله ولو متني أو مجموعا) كقول عنتره \* والناذر بن اذالم اتته مادي \* فدمي  
منعوب بالناذر بن وهـ ما تنبى ناذر بالذال المعجمة وقوله تعالى والذاكرين الله  
كثيرا فان قلت لم تنفع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص  
بالاسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فاعلم تطرق الخلل الى سبعة مفردة  
من حيث ذاتها بالخاق علامتي التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل  
تحققه صورة علامة التثنية والجمع في الأفعال الخمسة بخلاف الوصف فلي تأمل  
(قوله لمن قام به) أي لذات قام بها الفعل ولوقال لمقام به الفعل لكان أولى لان  
ما جهل أمره مذكر بلافظ ما وعله قصد تعليب العاقل على غيره فان من لم يفعل  
(قوله على معنى الحدوث) أي الوجود بعد ان لم يكن يعني انه وضع لذات حصل لها  
الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضار به معناه شيء ثبت له  
الضرب بعد ان لم يكن وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث  
كافي الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاسفة الصنفى وهذا يخاف  
ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق هل أكثر من ثبوت  
الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاين  
فتأمل ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر  
على الوضع فلي تأمل وقوله ما شئت من مصدر فعل شامل للحدود وغيره وقوله من  
قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المقادير من قولنا ما شئت  
لمن قام أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضح له من غير  
زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى  
الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم أخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه

(و) الثالث منها (اسم  
الفاعل) ولو متني أو مجموعا  
وهو ما شئت من مصدر  
فعل لمن قام به على معنى  
الحدوث

والثاني ودلائله على المصدر  
واحتماله أحد الزمانين  
ودخول لام الابتداء عليه  
وفي تمثله لاسم الفاعل بقوله  
(كضارب وكرم) إشارة  
الى أنه يصاغ من الثلاثي  
على زنة فاعل ومن غيره على  
زنة المضارع بابدال حرف  
المضارعة ميماء وكسر ما قبل  
آخره ثم انه ان صغرا أو وصف  
لم يعمل لمبايسته الفعل  
حينئذ اذا تصغير الوصف  
من خصائص الأسماء فان  
لم يصغرو لم يوصف (فان كان)  
مقرونا (بال) كالضارب  
(عمل) عمل فعله (مطلقا)  
أي ماضيا وحالا ومستقبلا  
معقدا أو غير معقد لوقوعه  
حينئذ موقع الفعل اذحق  
الصفة أن تكون فعلا ككراه  
الضارب زيد أمس أو الآن  
أو غدا (أو) كان (مجردا)  
منها (فبشرطين) لا بد منهما  
لصفة عمله في المنصوب (كونه)  
خاليا أو استقبالا لتعقبي  
مشايته للمضارع (واعقاده)  
ولو تقدير (على نقي) نحو  
ماضرب زيد عرا الآن  
أو غدا (أو) على (استفهام)  
نحو أضارب زيد بذكر الآن

خرج بمبايسته (قوله ويعمل عمل فعله) الأنداسم الفاعل نحو زاضافته لمعموله  
ولا يجوز ذلك في الفعل وان الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر وهذا  
يجوز فيه ذلك نحو وما يك بظلام للعبيد وأن اسم الفاعل اذا كان خبرا عن معنى  
لا يعمل في متقدمه قول هذا ضارب زيدا وتاركه ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركه  
لان الفعل لا يصلح هنا على هذا لا يجوز مررت برجلين ضاربين عرا وتاركه وجا في  
رجلان ضاربين عرا وتاركه (قوله ثم انه ان صغرا أو وصف لم يعمل) قال المصنف  
في حواشي الاقضية قال قلت قباياكم تمنعون افعال المصغر وقد حكى أطنى  
مرحلا وسوير افرسنا قلت ما أحسن قول أبي الطيب  
وشر ما قصته واحق قصص \* شهب البراة سواء فيه والرخم  
يعني أن الظرف وعديله يستوي افعال القربى والضعيف في العمل فيهم ما قاله في  
عمل المصغر في غيرهما فان قلت فكيف أضافهوا افعال الموصوف وقد أجاز  
الكسائي أناز يداضرب أي تدارب وقال الشاعر  
اذ افاق خطباء فرحين رجعت \* ذكرت سلمى في الخلط المزابل  
قلت الاول من كلامه مبني على مذهبه فلا يتجوز ما أوله ابن مالك على أن يا خبر ثاب  
وابس بشي لان يا لا يندف موصوفا الاشياء مسموعا لانهم تمكن فيمكن  
الصفات والثاني قالوا بتقدير قد فرحين وقالوا أيضا لاجل مخالفتهم الاخفش  
اذا رجعت فيبي التفسير اذا رجعت فاود خطباء قد فرحين رجعت في فصل في  
التقدير بين الجملة المفصلة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامر ان ارتكاب  
الابتداء في فاقدا ما عمل له فلا لانه ليس له لاله لانه قد فرحت من علامة التأنيت مع  
انه لمؤنت بدليل خطباء ولا يكون الخبر قد فرحت فرحين لانه يزيل ارتباط رجعت بـ  
رجعت الخبر وثالث جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبدية لما تقود ما هو على طريق  
الاستثناء وفي التصريح ان الكسائي طالب في الشرطين وظاهر كلامه ان  
اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد العمل وان الكسائي يحرر عمله لطلعا  
وكلام بعضهم يقتضي خلافه لانه قال اجاز الكسائي أناز يداضرب أي تدارب  
دون أن اضا ضرب أي ضارب زيدا فقولوه دون كذا يقتضي انه لا يغير افعاله الا اذا وصف  
بعد العمل وفي شرح التسهيل لمصنفه ووافي بعض أصحابنا الكسائي في الموصوف  
قبل العمل لان ضعف يحصل بعده لا قبلها (قوله لا بد منها لصفة عمله في المنصوب)  
أي بخلاف عمله في الرفع وظاهره ان عمله في الرفع لا يتوقف على واحد منهما  
والاول صرح به غيره واهر فاعل اذا كان بمعنى الماضي مضربا لا خلاف

كما قال ابن عصفور يمكن رد بيان ابن خروف وشيخه ابن طاهر من معاصره في المظهر  
وطاهرا على ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جني والشلو بين وأكثر  
المتأخرين انه لا يرفعوه وأما الثاني ففي الغسي ان الابطهران الجمهو ومنعوا قائم  
الزيدان لقوات شرط الاكتفاء بالرؤفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستثناء  
لأقوات شرط وهو الاعتماد وعلى ذلك يامرين ثانیها بالاشتراط الاعتماد  
وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو لا عمل في المنصوب لا لما تلقى  
العمل واستندل على ذلك بصحة زيد قائم أبو أمس وانهم لم يشترطوا الصحة نحو  
أقامم لزيد ان يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما  
يأتي بقوله تعالى مختلف ألوانه وانما عمل لرفع فذبر (قوله ومختلف ألوانه) أي  
صنف أشار الى أن الاعتماد على القدر كاعتماد على الملقوط به لكنه جعل الاعتماد  
في الآية على الخبر عنه لمقتضى التصريح انما أمثال للاعتماد على الموصوف المقدر  
وكلاهما صحيح والنظر في الارجح منهما لان الموصوف المحذوف في الاصل مخبر  
عنه وبحسب الظاهر لخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل (قوله ومنه نحو  
يا طالع اجلا) أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما وهمه  
كلام لا فية لان حرف النداء يعود من الفعل لكن ليس في الافية ادعاء ان النداء  
مستوعب ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وذلك سادق أن المستوعب الاعتماد  
على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز اضافة الى مفعوله) أي وما أشبهه كالخبر  
الحكي أنا كئن أخيمك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتميز ونحوهما وأما  
الوصف الذي لم يوجب فيه الشرط ان يخفض ما يليه لا غيره وماء داه أمره شكل  
اذ لا يضاف اليه صيرين ولا يصح اذ لم يسم فيه أهلية ذلك وأجاز الـ برقي نصه لانه  
اكتسب بالاضافة الى لاول شهما بحسب الالف واللام من حيث التعريف لان  
الاضافة محضة بل المبتدأ من حيث انه لا يضاف وقال ابن الذاظم الصحيح انصب اسم  
الفاعل بمعنى الضمى غير المفعول الاول هو اقضيه اسم الفاعل اياه لا بد من عمله  
فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الخبر فوجب انصب المكان  
الضرو رفائتمى ونقض بقوله هذا ضارب اليوم زيد أمس فاهم لا يجوزونه وقيل  
العامل في غير الاول محذوف واعترض بأنه غير ماض في هذا المكان زيد انما طاقا  
لانا لم تقدمه المفعول الاول فلا يجوز حذف اقضيه ان قد زناه فانه صبه  
وأجيب باوجه أحسن انما يمنع حذف اقضيه اذا لم يكن المفعولان مذكورين  
(قوله ولا في ناسع المحسرو رالح) بخلاف ناسع المنصوب لا يجوز زجره لان شرط  
الاتباع على الموضع أن يكون يحق الاسالة والاصل في الوصف المستوي شرط

ومختلف ألوانه أي صنف  
(أو) على (موصوف) نحو  
صيرت برجل ضارب عمرا  
الآن أو غدا ومنه يا طالع  
اجلا أي بارجل أو على ذي  
حال كجاء زيد بارجل  
الآن أو غدا ثم ان وجود  
هذين الشرطين لا يوجب  
عمله بل تجوز اضافة الى  
مفعوله وقد قرئ بالوجهين  
ان الله بالغ أمره هل من  
كاشفات سره فان اقضى  
مفعولا آخره من نصبه نحو  
أنت كاشف ما لي بالخوف الآن  
أو غدا ولك في تابع المفعول  
المجوز باسم الفاعل كقبحي  
جاء والامن غرض

العامل عمله لا إضافة لاحقة ما قبله وأجازه الغداديون تسكوتاً وقوله  
 فظل طهارة اللحم ما بين منضج \* ضعيف سواء أو تقدير مجمل  
 وأجيب بأن الأصل أوطأ فتحذف ثم حذف المضاف وأبقى جراً مضاف إليه (قوله  
 الجر على اللفظ) وهو الوجه إلا أن منع مانع نحو الضارب الرجل وزيد كعلم من  
 باب الانساق وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بأنه يغتفر  
 في التواني ما لا يغتفر في الأوائل نحو رب رجل وأخيه وأى فتى هيأه أنت وجارها  
 واحتج لهما بأن العاطف كالتامم مقام العامل في المعطوف عليه وإنما  
 جاز ما أورده المحقق لان اتفاقه في تقدير الانفصال إذا التقدير رب رجل وأخيه  
 ولا سبيل إلى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط  
 في العطف على المحل وجود المحرز الطالع لذلك المحل (قوله من وصف) أى متون  
 وقوله أو فعل إما ماض أو مضارع واتهمار الوصف أرجح لأنه مطابق للذكور  
 ولأن حذف المقدر أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب بأنهما ما ذكر  
 جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المحرور وإذا لم يكن عاملاً وان كان كلام  
 الشارح أنما هو في العامل (قوله ما يفرض ما وقع أفعال الآتي) قيل وإنما فعل  
 ذلك في الماضي المستغرب كأنك تحضره للعاطف وتصوره فيشبه منه وقبل  
 معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك محروم في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت  
 تتلفظ به إذ ذاك كما في قولهم دعنا من تمرنا ورد بان المقصود بحكاية الحال حكاية  
 المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبر بنو لهب الخ) لا يخفى  
 أن الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر أن الشرطين أعلاه العمل في  
 المنصوب، أما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد أو العمل المنصف في هذا  
 الكتاب يرى أن الاعتماد شرط لعمله ملطاً وإن حقق في المعنى خلافه فكان  
 ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله في المعنى واعلم أن  
 حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لأن المرفوع انما يبدأ بمسند الخبر إذا اعتد  
 على ما في المعنى فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل  
 (قوله ولو لم يثنى أو جمعه) سواء كان جمع تصحيح أو تكسير وهو في التنبيه وجه  
 التصحيح أقل إسلامة نظماً الواحد فالحامزة حاصلة بالتعليل لا بالقوة (قوله للباغية  
 والتكثير) هما متعاربان فالباغية باعتبار الكمية والتكثير باعتبار السكمية قال  
 الشافعي في شرح اللبنة هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام  
 أحدها هذا الذي ذكره والثاني أن تأتي للباغية في الصفة لا في كثره الفعل

من كلامه أن اسم  
 الفاعل إذا كان بمعنى  
 الماضي ولم يعتمد لم يعمل  
 وقد خاف في الأول السكافي  
 فأجاز عمله محتملاً بقوله  
 تعالى وكلهم (بسط  
 ذراعيه) فبسط بمعنى  
 الماضي وقد عمل في ذراعيه  
 النصب ولا حاجة فيه لأنه  
 (على) إرادة (حكاية الحال)  
 الماضية بأن يفرض ما وقع  
 واقعاً الآن فيعبر عنه  
 بالمضارع بدليل أن لو أوفى  
 وكلمهم للعالم ولهذا قال  
 وقلمهم ولم يقل وقلمناهم  
 وخاف في الثاني الاحتش  
 فأجاز عمله (و) احتج بقوله  
 (خبر بنو لهب) فلا تشبه لغياً  
 مقالة لهي إذا أظهرت  
 ولا حاجة فيه لجواز عمله  
 (على التقديم والتأخير)  
 يجعل الوصف خبراً مقدماً  
 ولما كان هذا المحل يلزم  
 منه الأخبار بالمفرد عن  
 الجمع قال (وتقدير خبر  
 كظهير) في والملائكة بعد  
 ذلك ظهير وقيل على زنة  
 المصادر كالصهيل والتعيق  
 والمصدر يخبر به عن المفرد  
 والثاني والجمع فاعطى



كذلك وكذا إذا دخلها معنى التسبب خوفاً وقال فإن معناه المبالغة في القول  
وتكثيره لاهي بمعنى الفعل بل على معنى ذى كذا كأنه يقول ذوق قول أو على المبالغة  
كأنه يقول نولي في قول فهذا ليس على معنى الفعل المبالغة كخاض وطأ مثلاً ولذلك  
لا تدخلها المبالغة لأن ذلك لا يعمل على الفعل أصلاً ما دخلها من معنى التسبب  
كما لا يعمل نحو تبارك والثالث أن تأتي الفعل مبالغة لا نحو كرم فهو كرم  
وشرف فهو شريف وصديق فهو صديق وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله مبالغة  
في البناء فهذا القسم أيضاً لا يعمل على اسم الفاعل إذا ليس هذا بدلالة عن فاعل (قوله  
الثلاثي) فَيُبدلُ لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل والعمل في فعال  
أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الاسم (قوله على جواز اسمها)  
أى بالشرط المذكور فلا تعمل بمعنى الماضي بدون الرفع من طاهر وتليذه ابن  
غرف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من الرفع بالمبالغة ولأن اسمها  
ورد بذلك وجى على ذلك الرقي وهو مردود لأن دلالة الفعل بالمبالغة متعددة لها  
من شبه الفعل وما أوجهه اسمها محمول على حكاية الحال (قوله حلال على  
أصلها) فيجب أن تعمل على أصلها الذي حوت عنه ومن ثم رد قول كثير من  
الفقهاء في الظهور أنه الطاهر في نفسه الطاهر لغيره فإن الطاهر رصغته بدليل ماء  
طهوراً وهو محمول على طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كأن صبورا  
كذلك لأنه عن صابر بخلاف قطوع فإنه عن قاطع وقاطع يتعدى وأوجب أما أولاً  
فقد كررنا قاض أنه مع محمد بن هارون يقول سمعت نعلما يقول الظهور الطاهر  
في نفسه الطاهر لغيره انتهى وفي الحديث هو الطهور ماؤه بعد قولهم أنتوضأ بها  
الجروفيه وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وعن الثاني بأنه إنما يتعدى فاعل  
وفعول في التعبير إذا لم يكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة  
التكرار كصبور وصابر ولا يمكن الفرق في ظهور وظاهر من غير جهة التعدى وكان  
الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لا فادتها ما يشبهه مكرراً) هذا في على أن  
الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري وذكر أن من فهم لهم  
لمن يكثرون السؤال سائل وسائل وان الصواب سائل وسائل وقد رده  
فعال خاص بالكثير وفاعل عام في القابل والمكثرات انتهى وحينئذ فهمى عن  
فاعل في التخصيص على الكثرة قال الشاطبي في شرح الائمة اسم الفاعل دال على  
الفعل كثيراً كان أو قليلاً فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثروا من وقع منه فعل ما  
لكونه من جهة نفسه لا لشعاره بخصوص فاعل فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة  
وضهوا لها لا دالاً على ما في الحقيقة إنما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة

الثلاثي (الى) صبغة (فعال)  
بتشديد العين كضرب (أو)  
فعل) يقع الفاء كضرب  
(أو فاعل) بكسر الميم  
كضرب والتحويل إلى  
هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا  
وافق جميع البصريين  
سبويه على جواز اسمها  
(أو فاعل) بكسر العين  
وبعداء كجميع (أو)  
فعل) بكسر العين من غير باب  
كندر والتحويل إلى  
(بقلة) ولهذا منع بعضهم  
اسمها وأما الكوفيون  
فذهبوا إلى العمل الخمسة نظراً  
إلى أنم لا تجرى الفعل  
وزادت عليه بالمبالغة فيعد  
شبهها عنه وقد روي المنسوب  
بعداءه لا والصحيح جواز  
اسمها لاجل غلب أصلها  
وهو اسم الفاعل لا فادتها  
ما يشبهه مكرراً ولورود  
السماعية (نحو) ما حكاه

سبويه

(أما العسل فأنشرب) بنصب العسل وأنه الخمر أو الكحل أو قوهم (٢١٨) إن الله غفور ذو نيل العاصين وإن الله

جميع دواء من دواء وقوله  
أناني أنهم مفرقون عرني  
والشهور أن هذه الامثلة  
لا تتفاوت في المبالغة (و)  
الطامع بها (اسم المفعول)  
ولو منه نبي أوحى وعاء وهو ما  
اشتق من مصدر فعل لمن  
وقع عليه ومنه له بقوله  
(كفر وبومكرم) إشارة  
إلى أنه يصاغ من الثلاثي على  
زنة مفعول ومن غيره على  
زنة المضارع عجم مضمومة  
في أوله وفتح ما قبل آخره ولا  
يصاغ من اللازم إلا بعد أن  
يعدى بحرف الجر إذ ليس  
له مفعول كمرور به أو  
بهم أو بهم أو بهن ولا يثنى  
حقيق ولا يجمع كالنعل  
بخلاف المصوغ من المتعدى  
(و يعمل عمل نعله) المبني  
للمفعول فيرفع نائب الفاعل  
تقول زيد مضروب عبده كما  
تقول ضرب عبده وما سواه  
بما يتعاق بالرفع إن كان  
منصوبا لنظا أو محلا  
(وهما) أي المثال وادع  
المفعول (كسم الفاعل)  
في جميع ما شرط فيه لجهة  
عمله حتى في عدم التصغير  
والوصف والذم في اسم المفعول  
خاصة إضافته إلى مرفوعه

لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل فتبين أن كل واحد منهما بديل من فاعل في المعنى  
(قوله أما العسل فأنشرب) فيه دليل على جواز تعدد مفعولها (قوله أنه الخمر  
أو الكحل) منشار الحاء المهملة مبالغة في نحر أو البوائك جمع بالكسرة وهي الهينة  
الحسنة من النوق (قوله وقوله أناني أنهم) صدر بيت لبيد الخليل عزة  
\* بحاش الكرمين لهم فديد \* والشاهد في نصب مرفوعه مفرقون جمع  
خزق بالزاي مبالغة في مازق وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسية  
و بحاش عنه وقوله بحاش جمع بحش وهو الحمار الغصير خبره بيت لبيد الخليل  
أي هم بحاش والكرمين كسر المكاف وقع اللام اسم وضعه والقيد التصويت  
وفي الكلام تشبيه بآيسخ أو فلاء القوم بالبحاش الكائنين في هذا الموضع أو استعارة  
على الخلاف في نحوه (قوله والمشهور أن هذه الامثلة) ذكر الحريري  
أن العرب بنوا لمن فعل مرة فعلا كقتال وضارب بولس كرر الفعل فعلا  
كقتال وقتال ولن بالغ في الفعل وكان قويا عليه فعلا نحو سبور ولن اعتاد  
الفعل فعلا كمرأة منذ كر أو مينا أو معقاب إذا كان عاداتها أن تلتد  
الذكور أو الالان أو نوبة كذا ونوبة كذا ولن كان آلة للفعل وعدة له فعلا وكتب  
عليه ابن بري هذا الذي ذكره بسببه في فعل وفعل لا تعرفه النحويون وكذلك  
مفعلا كالحاشي واحد نحو ضرب وضارب وضرب

### اسم المفعول

(قوله من وقع عليه) أي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمرفوع موضوع  
لذات ما وقع عليه الضرب وفي التعبير عن ماضى في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من  
مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله من وقع عليه مخرج لما  
عدا الحدود (قوله في جميع ما شرط فيه لجهة عمله) أي النصب على ماضى وكان  
الظاهر أن يقول في أنهما إذا كانا بالعلاما قاطا والافعال الشروط المتقدمة (قوله  
ولكن في اسم المفعول خاصة) يريدان هذا مستثنى من تشبيه باسم الفاعل فإنه خالفه في  
هذا الحكم وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب  
أي زيد لأنه إضافة الشيء إلى نفسه إذ كان مدلول ضارب هو الارب وكان الأصل  
في اسم المفعول أن يجري مجراه في أنه لا يضاف إلى مرفوعه لكن لما كان إذا  
يعدى إلى واحد كما هو شرط المسئلة وإن أطلق الشارح اذ لاية مرفوعة في غير المتعدى  
الإضافة والمتعدى لا كثرطاب بجعله للمصوب فيكون معنى العلاج باقية وشروط  
اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف وبقائه في العلاج وإن لم

خاصة إضافته إلى مرفوعه أي إذا تحول الاستناد إلى ضمير موهو فهو نحو زيد مضروب العبد يذكره

يذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدى لاكثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببا فلا يظهر له عمل في ثني الا في السببي أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه مجاز فيها والمراد انه انفراد بجواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والافاعلم الفاعل يضاف الى مرفوعه مخوز يد كآب الاب فيمن نسب أبو دقوع واعلم أن ابن مالك صرح بأن اسم للفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافته لمرفوعه ان كان من فاعله اتفاقا ومن متعددا لو اُحد على خلاف أما اذا كان متعددا لاكثر من واحد فالملح قوله انه لا يجوز والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حجة في صفة مشبهة كيدل عليه قول المصنف في التوضيح في باب أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة ان الفاعل اذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالة على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة ولم يعتبر وفي تعريفه الدلالة على حدوث وان وقع للحدث في ذلك ما فيه خفاء فهو وان دل على الثبوت لا يصير وقوع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولا رسالة الحسن في ذلك بهت فرأى المقتال مجراعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضروب عبده الخ) مثله في شرح اللفظة لابن الناطم ونقله المصنف في الحواشي وقال وعندي انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤل الى الاخبار عن زيد بأنه مضروب وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقاصد فان من جملة مقاصده لا يمنع أن يقال فيه محمود المقاصد

### الصفة المشبهة

(قوله في أمور ستاني) هي الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفصيل ومن ثم لم يحذف في مشيخواه ومع لجوءه من الشيخ والعلم أن يعمل الرفع خلافا للشارح لانه لا يفرق بين التأنيث والاسماء الجارية وأجانب الفارسي عن الثاني بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبه للجاري لانه ثني ويجمع وله مؤنث بخلاف مالهس بجار ولا شبهه بجار انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصاله المشابهة كما يأتي (قوله وهذا عمل عمل النصب) أي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فبعمله بطريق الاصاله (قوله ولو لم يكن أمأخوذة من القاموس) أي اصاله أو عروضا كما في رخص ورحم واسم الفاعل المتعدى لو اُحد اذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر فانها لازمة بالتغزيل أو انقل الى الفعل ضم العين

والاصل مضروب عبده  
فجاءت الاسماء انما أضفت  
وهو حجة في جاز مجرى الصفة  
المشبهة (و) السادس منها  
(الصفة المشبهة اسم الفاعل  
المتعدى لواحد) في أمور  
ستاني وله انما عمل  
النصب وان كان الاصل  
أن لا تعمل لمبايتم الفعل  
بدلائمه على الثبوت  
ولم يكن أمأخوذة من القاموس  
(وهي الصفة المصوغة) من  
فعل قاهر (غير تفصيل  
لأفاده) نسبة الحدث الى  
موصوفه على جهة (الثبوت)  
فاذا قلنا زيد حسن فعناه  
اثبات الحسنة

(قوله واسم الفاعل) استشهد كل عامر حبه أئمة المعاني من أنه لا دلالة لفعلية الاسم على أكثر من الثبوت وجمع بأن للاسمية دلالتين أفطمت على مجرور الثبوت وهو قلب على الاستمرار والتقي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والثبت هنا العقلي لأن الأصل في كل ثابت استمراره (قوله ويدل على ذلك نحو بل اللفظة على سبيل الالطراد الخ) طاهره ان اللفظة لا يدل على الحوادث وفي التصريح بما يقتضي أن يدل عليه لأنه لما قال في التوضيح في باب ابدية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بجميع الصفات صفات مشبهة قال الا اذا قصد بها الحدوث انتهى وهو يدل على ان النحو يدل الى فاعل عند قصد الحدوث ليس فواجب نعم اذا قصد النص على ذلك وجب النحو بل كابدل عليه قول الرضي استدل لا أنشؤ كره وهذا الطرد نحو بل الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد بما مر) أى في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها تنصب المفعول المطلق فيعارض قول النهاية انها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لأنه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطها فيها لأنه كتحصيل الحاصل ثم الاعتماد بشرط فهم المطابق على الأصح من أن اللاحقة عليها معرفة ومالم تكن صلة لأل ان كانت موصولة (قوله من اللازم) أى ولو بطريق العروض كما مر (قوله وبجارية) هذا بناء على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وهذا ذهب الرخشي وابن الحاجب الى انها لا تكون مجازية وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورده ابن مالك بظاهر القلب ونحوه قال المرادى ولما قيل أن يقول ابضام او مطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المعارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما عرفت من باب اسم الفاعل (قوله لا يتقدم معمولها) أى دائما متوله بخلاف منصوبه أى اسم الفاعل فانه قد يتقدم منصوبه قال في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيد اضارب الا اذا كانت فيه آل وقد جاء بظاهر التقديم على ما فيه آل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم الفاعل مجرورا بإضافة أو بحرف جر غير زائد ونحو هذا غلام قاتل زيد وامرأت يضارب زيد فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد ونحو ليس زيد يضارب عمرا فيقول عمر يضارب ومنع ذلك المبرد هذا وقيد المعمول بالبناء وبأنه لا يحل التمييز

ويدل على ذلك نحو بل الصفة على سبيل الالطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما قال في حسن حاسن وفي شيق ضائق قال تعالى وضائق به مدرك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدوث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما يمكن النصب هناك على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثبت وتميز عنه بأمر من انما تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها أم الزمن الحاضر الدائم أى الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انما تكون غير مجازية للذراع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبتدئين الثلاثي (كحسن وطريف و) مجازية بل نحو (طاهر وضامر) ولم الفعل لا يكون الامتياز (و) منها أنما (لا يتقدم معمولها) المنصوب عامها انما فرع اسم الفاعل في الفعل بخلاف منصوبه ومن ثم مع النصب في

اذ المرفوع والجزور لا يتقدم بينهما لان المفاعل لا يتقدم والمضاف اليه  
 لا يتقدم على المضاف (وقوله يجوز يدأناضاربه) أي لان ما يعمل في التقدم عليه  
 يصح أن يسمى علاماً ثم انه كان الصواب أن اضارب بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون  
 من مسئلة تقديم منصوب اسم المفاعل بل من عمله ثمذوقا وهي ستأتي في كلامه  
 وهذه العبارة وقعت في الاوضح هكذا فقلها غافلا عن كونه لم يد كرفي المرفوع  
 مسئلة الحذف وانه أراد التثنية عليها بقوله ولهذا الخ لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا  
 (قوله في يجوز يدأبوه حسن وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محدوفة معتمدة على  
 ز يد يفسر ما المذ كورة المشغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في  
 متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة  
 خبرية يد كما متنع أن يقال وجهه الاب زيد حسنه بنصب الوجه (قوله أي اسما ظاهرا)  
 فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما في قوله حسن الوجه  
 طلعه أنت وفي الحرب كالح مكنه قال المصنف في الحواشي عند قول الافيعة كونه  
 ذا سبيبة وجب فيه نظران معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا او الضمير يذكروه  
 النحاة في مقابلة السببي قال الصيرى الصفة المشبهة تعمل في شيئين ضمير الموصوف  
 وما كان من سببه ويحتمل أن يقال احترز بالسببي عن الاجنبي فقط فيدخل الضمير  
 لانه ليس باجنبي وقد أشار الى هذا من قال يعمل في السببي دون الاجنبي انتهى  
 فكان ينبغي للشارح أن يعمد في السببي ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرده على  
 اشارح لقوله الآتي والمراد بمعمولها الخ وعملها في المرفوع ليس بحق النسبة لانا  
 نقول ذلك بالنسبة لتقدمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد أو بالنسبة لاشتراط  
 كونه سببيا لا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به اذا كان العمل حسنا  
 نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على  
 تقسيم عملها الى متنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث ثمة تأتي بعمد انها تعمل  
 في الضمير لا نصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتي (قوله ما عملها فيه بحق الشبه)  
 وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقضية ذلك  
 ان مرفوعها لا يشترط أن يكون سببيا وهو ما شرح به الشاطبي في شرح الافيعة  
 والرنبي وعبارة الرضي تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخرها ضمير  
 صاحبها نحو برجل طبيب في داره قوله وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو  
 أحسن الزيدان وما تبع العمران فانما الا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه  
 انتهى على هذا لا يرده على ما يؤخذ من كلامهم الذي اسلفناه لان ذلك يفرض في غير  
 هذه الامثلة تدبر (قوله ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قد مر حيث قال

يجوز يدأناضاربه وامتنع  
 في يجوز يدأبوه حسن وجهه  
 (و) منها أن معمولها  
 (لا يكون أجنبيا) بل سببيا  
 أي اسما ظاهرا متصلا  
 بضمير مرفوعها ولو تدبر  
 كما في يجوز يد حسن وجهها  
 أي منه فلا يقال زيد حسن  
 محمدا كما يقال زيد ضارب  
 محمدا لانها مأخوذة من  
 فعل لازم وقد جرت على  
 الاسم فلا تنبغي حيث لا  
 ضمير أو سببية كما في اسم  
 الفاعل الا لازم والمراد  
 بعملها ما عملها فيه بحق  
 الشبه ولا يرده على ذلك  
 ادخلها في الطرف وعنده  
 لما فيها من معنى الفعل  
 ومنها أن معمولها مشبه  
 بالمفعول به

لكن النصب هنا هنا الخ (قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل  
 الحسن الوجه نفسه وهذا قوى البدن والرجل مخرج سدبو به بأن ذلك ممنوع وأنه لم  
 يسمع وأجازته القراء هذا في موضع الرفع وأما في موضع النصب فتعبر وحسن الوجه  
 والبدن فمما وكلهم على أنه لا يجوز وأما في اسم الفاعل فيجوز أن يختلف وأما في  
 تأويله فمبني على الموضوع وقيل بانماز عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجه لأن  
 أن أنصرت فعلا فاعل لا يشبه أو وصفا فالصفة المشبهة لا تعمل بخدوة بخلاف  
 اسم الفاعل وعمل قوله وغيره الصفة وقضيت أن معه ولها يجوز أن توصف ونص  
 الزجاج وبعض المغارب على خلافه وإن استشكل في المعنى بالحدوث في صفة  
 الهجاء لا غور عنه المعنى لأنه يمكن أن يكون شاذ أو من هذا يظهر أنه كان ينبغي  
 للشارح أن يذكر أولاً فيما امتازت به أن معمولة لا يتبع بالصفة المشبهة بانه يتبع  
 بغيرها ثم يذكر أن التابع لا يراعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو طرفاً) قال أبو حيان  
 ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بينهما وبين معمولة امر فوعا وهو بائنه  
 مفتحة لهم الأبواب انتهى وكنه أراد أن اسم المفعول هنا الحق بالصفة المشبهة (قوله  
 وإنما لا تعمل بخدوة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال  
 الأرنؤاف ثم العمول أمان يكون مضمراً أو ظاهراً إن كان مضمراً امر فوعا استتروا  
 الصفة أو غير مرفوع وبشرته الصفة خالية من آل غير متصل بها ضمير غير فالضمير  
 مجرور نحو حسن الوجه جميله وأجاز القراء التنوين والنصب فتقول جميل أياه  
 أو متصل بها ضمير غير فالنصب على التشبيه نحو ما روى الكسائي هم أحسن الناس  
 وجوهاً وأنضرموها لاختلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوه أو مرفوعة بال  
 وهي متصرفة في الأصل نحو الحسن الوجه الجميلة في هذا الضمير خلاف قبل في  
 موضع نصب وقيل في موضع جر وقبل بالتفصيل على حسب إعراب الصفة في نحو  
 الحسن وجهها الجميلة الهاء في موضع نصب عند سدبو به يظهر من كلام القراء ترجيح النصب  
 يجوز فيه النصب والجذر أو غير متصرفة في الأصل وقرنت بال نحو الحسن الوجه  
 الآخر فالضمير في موضع نصب عند سدبو به يظهر من كلام القراء ترجيح النصب  
 على الجرو عن البدن الجروان لم تتقرن بالن نحو رأيت رجلاً حسن الوجه أحمره تعين  
 الجرو وأجاز الكسائي فيه الجرو والنصب وتبعه ابن مالك ولم يجر فيه أحد من القدماء  
 النصب إلا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجرو أنك إذا قصدت الإضافة  
 قلت مررت برجل أحمر الوجه الأصفره وإن لم تقصد الإضافة قلت لأصفره (قوله  
 ولا تعرف بالاضافة دائماً) أي واسم الفاعل قد تعرف بالاضافة إذا كان بمعنى  
 الماشي أو أراى يديه الاستمرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي

ولا يراعى له محل بالعطف  
 وغيره ولا يعمل بینه وبينها  
 فاعل ولو طرفاً وأنها  
 لا تعمل بخدوة ولا تنصب  
 الضمير ولا تعرف بالاضافة  
 دائماً

غير ضعف ولا قوة في الكلام  
 وأن الال الداخلية عليها حرف  
 تعرف واسم الفاعل على  
 الخلاف منها في ذلك كله  
 (و) المعمول بها بالنسبة لعملها  
 فيه ثلاث حالات احدها  
 أن (يرفع على الفاعلية)  
 باتفاق بعد اخلاص ضرورة  
 من ضمير موصوفها كزيد  
 حسن وجهه (أو) على  
 (البدال) عند بعضهم من  
 الضمير فيها (و) ثانيا أن  
 (ينصب على التمييز أو) على  
 (التشبيه بالمفعول) به ان  
 كان نكرة كزيد حسن وجهه  
 أو عليه فقط ان كان معرفة  
 كزيد حسن الوجه ولهذا  
 قال (والثاني متعين في المعرفة  
 و) ثالثها أن (يخفض  
 بالاشارة) أي بسببها كزيد  
 حسن الوجه الا اذا كانت  
 المستقبل وهو مجردها  
 والاشارة الحسن وجهه  
 أو مضاف للمجرد منها  
 كالحسن وجهه أب أو مضاف  
 لضمير الموصوف كالحسن  
 وجهه أو مضاف لضميره  
 كالحسن وجهه أي لا متنازع

الجامعي وانظر هذا مع قواعده ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضي  
 وغيره كسرو ح التفسير بل بدالاتها على الاستقرار بل ومع قول التوسيع ان اسم  
 الفاعل اذا ريد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون  
 اضافة اسم الفاعل المذكور افظمة أولى لانه أقرب الى مشابهة الفعل التي هي سبب  
 في كون اضافة لفظية لان دلالة على الثبوت والاستقرار طارئة بخلاف الصفة  
 المشبهة فدلائلها على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبهة  
 (قوله واما تثويث بالالف) أي كالتثويث بالياء واما اسم الفاعل فلا يثبت الا بالياء  
 (قوله من غير ضعف ولا قوة) أي بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه  
 على ضعف وقلة فتوزيد كتب الاب وهذا انما يظهر اذا لم يكن في هذه الحالة صفة  
 مشبهة (قوله حرف تعرف) أي على الامح وبق عليه تمايز به ما ذكره المصنف  
 في الحواشي وهو مبنى على هذا الأخير وهو انه لا يجوز الجمع بين وجهيها ولا الحسنة  
 وجهيها يحذف التثنية مع التثنية وذلك فيما عزم بعض المغاربة وقال ومن  
 جاز ذلك فهو مخطئ لانه لا يسمع مع ذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوخ في ذلك في اسم  
 الفاعل انما هو الطول بالموصول والصفة والاصل وأل هذا ليست موصولة لان الموصول هنا  
 لا يكون في تأويل الفعل لان الفعل لا يشبهه وطاهر كلام سيدي جواز ذلك (قوله  
 أو على الببدال) أي بدل بعض من كل ويرد حكاية القراء مررت بامرأة حسن  
 الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الفاء وانه يجوز رجل مضروب الاب بالرفع  
 وليس هذا البديل كالأول بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو علي الفارسي  
 (قوله أي تشبها) فلا ينافي ان الصحيح ان العامل للخفض المضاف لا الانضافة  
 ولا الحرف المقدر (قوله اذا كانت الصفة بأل وهو مجرّد الخ) محله اذا كانت الصفة  
 مفردة اذا التثنية والجموعه تجاوز اضافة الى ما ذكره حصول القاعدة من التخفيف  
 يحذف التثنية وفي الرضي بعد ان وجه الامتناع في العوار الاربع ما منه واما  
 المثني والجموعه نحووا الحسن وجهها والحسن وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة  
 فيكون عند سيدي به لكن على قبح كافي حسن وجهه على ما ينبغي من الخلاف (قوله  
 كالحسن وجهه) أطلقوا الامتناع هذا التركيب ولم ينظروا الى امكان أن الأصل  
 بالرجل الحسن وجهه أو وجهه أي فيكون المضاف فيها مضافا لضمير ال أو مضاف  
 لضمير ال اذ لا يتعين أن يكون الأصل زيد الحسن وجهه وقد نص في التسهيل على  
 جواز مررت بالرجل الحسن وجهه لكن قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف

اضافة ماقبله الى شيء من ذلك واذا خفض المعمول بالاشارة فلا يخرج بذلك عن كونه صفة مشبهة لان الخفض

تأخر عن النصب لاعتبار الرفع الا لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذا الصفة عن مرفوعها في المعنى وغيره موصوفها راعى  
 أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها

في صفة فان الذي يمنع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تختص من تعجز لغيره  
لولا نصف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحبيب وجهه اذ العود الى  
ما فيه آل لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن  
افرادها وتذكيرها وانضمامهما) أي وأما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وقد  
أنهى صورها بضمهم بالنظر الى ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا  
ومائتان وستة وخمسون صورة فانظر الضمير مع (قوله فالتصريح أربع صور) ضابطها  
أن ترفع الصفة مطلقا المنكرة وتخت هذا أربع صور حسن وجهه والاب الحسن  
كذلك وهي مع بعضها جائرة في الاستعمال اقيام السببية في المعنى مقام وجودها  
في اللفظ لان المراد من الحسن وجه الحسن وجهه له وأوردناهم عدوا في أمثلة الحسن  
الحسن الوجه مع اتقاء السببية في اللفظ انها لا يمكن أن يجاب بجمع اتقاء السببية في  
اللفظ لان القائمة مقام الضمير عند الكوفيين وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم  
وان مشي ابن الناطم والمصنف في باب الاضافة على ان كلام الرفع والنصب في باب  
مررت بالرجل الحسن الوجه فيجوز ان في الخبر اختصاص ذلك فانه مبني على رأيهم  
البصريين كما أن هذه الصورة في جميع ما بني على ان معهما مطلقا لا يكون اجتماع  
ولم يرفعا وتدمر ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف) ضابطها ان تنصب الصفة  
المنكرة المعرفة مطلقا أو تختص صاحب الضمير أو صاحب صاحبها فالاولى نحو  
حسن الوجه والثانية حسن وجه الاب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه  
أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه ووجه الضعيف ان في  
النصب اجراء الوصف انما هو مجرى التعدي وبهذا عبر عنه المصنف في باب  
الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت فلم يخصوا  
الضعيف بكونها منكورة وأجاب الشهاب في حواشي الاشعري بان في الصفة المعرفة  
اعتمادا على آل وان كانت معرفة لا موصولة لا نه قيل بانها موصولة فهو على ذلك  
القول لكنه منافي لما مر به المصنف أول باب الاضافة من قبيل الرفع  
والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه وان في الاضافة تعلقا منها انتهى  
وأقول الاعتماد على آل لا يدخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك في  
عمل الرفع ان قبل ان آل موصولة لا نه حينئذ لا يحتاج في عمل الرفع الى اعتماد على  
غيرها وفي الجر شبه اضافة الشيء الى نفسه وأورد على ذلك انهم عدوا ومن صور  
الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه الجدة في ذلك شبه اضافة  
الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في الصورين هذا العدول الى الرفع  
ولا محذور بخلافه في تلك الصور لكن يرد أنه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى

مع قطع النظر عن افرادها  
وتذكيرها وانضمامهما  
ست وثلاثون صورة لان  
الصفة اما منكورة او معرفة  
وهي اما رافعة او ناسبة او  
جائرة فهذه هي حالاتها  
شرب اثنين في ثلاثة  
ومع موالاته أيضا ست  
حالات لانه اما بال كالوجه  
أو مضافا لصفة آل كوجه  
الاب أو للضمير كوجهه أو  
مضافا لمضاف للضمير كوجه  
أبيه أو مجرد من آل والاضافة  
كوجهه أو مضاف للمجرد  
منها كوجه أب فالصور  
ست وثلاثون صورة من  
شرب ست في مثلها الممتنع  
منها الاربع التي استثنيت  
والبقية جائزة الآن فيما فيها  
وضعيها وحسنها فالتصريح  
أربع صور والضعيف ست  
والباقي حسن



وأخره لان عمله في الرزوع  
انظار غير مطرد كما  
ستعرفه (وهو الصفة الدالة  
على الشاركة والزيادة)  
لصاحبه على غيره في أصل  
الفعل وشرط التفضيل أن  
يكون على وزن أفضل سواء  
صينغ من فعل لازم  
(كأكرم) أم من متعدّد  
كضرب وأعلم ولا يردّ خبير  
وشرفا لم التفضيل لان  
أصلهما الأخير وأشرّ خفيا  
بالخلف لكثرة الاستعمال  
وربما جاء على القياس وأما  
قوله \* وحب شيء الى الانسان  
ما نفعه فضرور وقول لا يصاغ الا  
عما صينغ منه فعل التعجب  
كسأني في بابه ويستعمل  
عن ولو تقدير جارة للتفضل  
عليه اذا جرد من آل والاضافة  
تحوّلنا كثر منك مالا  
وأعزّزوا وهي لا تستداه  
الغاية ارتفاعا وانحطاطا أو  
للحجازة ولا يفسد بينهما  
وبين مجرورها بأجنبي ولا  
يجوز تقديمه معها على اسم  
التفضيل الا ان يكون اسم  
استفهام أو مضافا الى  
استفهام فيجب حينئذ  
كمن أنت أفضل ومن غلام  
من أنت أجمل

التصنيف وفي لا ولي العبدول الى الرفع بناء على ان ال قائمة مقام الاضافة الى  
التصنيف وبالجملة والمقام لا يتخلو عن الاشكال (قوله وبيان ذلك يطلب من  
المصنفات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع  
غاية التحرير والاتقان

## اسم التفضيل

قال المصنف في حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بأفضل الزيادة لانه قديني مما  
لا تفضيل في نحو أبخل وأجمل ويمكن أن تنجبان هذه العبارة في الاصطلاح  
صارت اسماء لادال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهم لم  
يستقام من فعل خوفا فأنظما فعلى هذا فهم ما شذوذ ان حذف الهمزة وكونها  
لا فعل لهما (قوله وربما جاء على القياس) كقوله \* يلال خيرا الناس وابن الأخير  
(قوله ولو تقدير) أي لا يعلمها كافي وأعزّزنا (قوله ارتفاعا) في نحو أفضل منه (قوله  
وانحطاطا) في نحو شر منه وهذا قول سيوييه والمبرد الا أن سيوييه أشار الى انهم  
ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وباطل  
ابن مالك أفادتها التبعيض بعم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما  
تحوّلنا أعظم من كل عظيم والابتداء لا يقع بعدها الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد  
قال المرادى وليس بالزعم لان الانتهاء قد ترك الاخبار به لكونه لا يعلم اوله لكونه  
لا يتصل الاخبار به ويصحبون ذلك بالغ في التفضيل اذ لا يتقف السامع على محل  
الانتهاء (قوله وللحجازة) هو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل فان القائل  
زيد أفضل من عمر و كانه قال جاوز زيد عمر في الفضل (قوله كمن أنت أفضل)  
كذا مثل ابن مالك في الاشية ومثل المصنف في التوضيح قوله أنت عن أفضل قال  
شارحه وتمثيل الموضع أحسن لما في تمثيل الناظم من الفضل بين العامل ومعه وله  
بأجنبي لان المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معه وله على الصحيح وسأني انه  
لا يفصل بين فعل ومن بالمبتدأ لان ما جازلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل  
الموضع تأخير ما له صدر الكلام عن صدر ربه لان ذلك انما يتبع بالنسبة الى العامل  
فقط اه وفي قوله انما يتبع الخ الظن وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذي  
الصدر مع عمله لفظا في نحو صحيفة أي يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال العدا  
في صورة الاضافة صارت المضاف لان المضاف اليه كالثاني الواحد  
والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثاني انهم سرحوا في  
صورتهم تقديم معمول ذي الصدر ولا يخرجهم عن صدارته من ذلك خبر ما النافية

للفضل وجوبا (فيقر  
ويذكر) في هذه الحالة  
وكذا في التي قبلها وجوبا  
وان كان الفضل بخلاف  
ذلك فتقول في الحالة الاولى  
زيدا وهذا والزيدان  
والهندان أو الزيدون أو  
الهندات أفضل من محرو  
وأما قوله

كان صغيرا وكبرى من  
فراقهما فاما الحسن أول  
بعضه حقيقة المفاضلة وفي  
التي قبلها بدأ أفضل رجل  
والزيدان أفضل رجلين  
والزيدون أفضل رجال  
وهذا أفضل امرأ أو الهندان  
أفضل امرأتين والهندات  
أفضل نسأ وأما قوله تعالى  
ولا تكونوا أول كافرية  
فالتهديد أو قول فريق كافرا  
ولا يكن كل منكم أول  
كافرا (بفتح ميم) مقرونا  
(بال فيطائ) وجوبا  
موصوفة أفرادا وتذكرا  
ومفعولها مقول زيدا لأفضل  
والزيدان الأفضلان  
والزيدون الأفضلون أو  
الأفضل وهذا أفضل  
والهندان الفضليان  
والهندات الفضليات  
أو الأفضل

لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان الله تعالى يتحسّل من كلامهم انه  
يتبع أن يقدم على ماله الصدر ما يعمل في حفظه الا ان ساقط لما مر وأما واحد  
أركان جملته واعلم انه تعارض في هذه المسئلة امرأنا خير ماله الصدر ان آخر  
معمول أفعل عنه ومعمل العامل الضعيف وهو فاعل في ما قبله ان قدم ويرجع ابن  
مالك التقديم بحافظة على منسوب ماله الصدر لان التقديم موهول أفعل عهد كما اشار  
له بقوله ولدي اخبار التقديم نزار وردا وفيما سلكه الأنصف في التوضيح بقا  
المخزورين كالابنحي لئلا في السلامة من الفصل بين أفعل ومعموله بالاجنبي  
وقد يقال ان أفعل ومعموله كالضاف والمضاف اليه فهلا فاعل على التبدل أو تكون  
الصدارة سر لا فاعل من معمولة الا أن يقال تلك الصرية خاصة بالاضافة وقد يقع  
هذا التقديم معمولة عليه فكان يقال عن أفضل انت ولا يلزم على ذلك شيء وهو  
المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شأن فاعل مع معمولة مفرد لا جملة  
ليقال يكفي صدره في جملته نحو زيدان داره بقي ما اذا كان الاستفهام بالهمزة  
نحو أن زيدا أنت أفضل فهل يجب التقديم أيضا وبجمله ان يقال ان أريدا الاستفهام  
عن الفضل عليه وجب التقديم فقد تقر في المعاني ان المسؤول عنه بالهمزة هو  
ما يابها فيجب التقديم ليس يكون المؤول عنه هو الذي ولم وان أريدا الاستفهام عن  
الفضل وجب التأخير فتقول أنت أفضل من زيدايها المسؤول عنه وفاء بالعادة  
(قوله ومضافا للكرة مطابقة الخ) لا تكون التكررة المضاف اليها أفعل الامن  
جنس ما ذكرنا اليه أفعل فلا يقال زيدا أفضل امرأ لان أفعل بعض مضاف اليه  
(قوله وكذا التي قبلها) لا تظهر للافضل بكذا حكمه بل الظاهر ان يقول في هاتين  
الحالتين (قوله فاما الحسن) أي حيث أنت صغير وكبرى وكان يجب أن يقول كان  
أصغرا وأكبر بالتذكير وكان يأتي بال أو الانساق ولا يأتي بين (قوله أولم يقصد  
حقيقة المناشلة) فهو كقول العروشين فاصلة صغيرة وفاصلة كبرى وقول الفرزدق  
\* وأنتم ما أقام الأثم \* أي لثام وهذا يدل على أن المجرّد كالضاف لمعرفة بؤقول  
بما لا تقتضيه فيطابق وتندص على ذلك في التمهيل قال في المغني وقول بعضهم  
ان من زائدة وانها مضافان على حد \* بين ذراعي وجهه الاسد يردده ان الضم ان  
من لا تحسم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى وفيه انه لا يلزم المخرج  
الخروج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع اللعن أن يكون الكلام جائزا على قول  
بعض الأئمة وقد أجاز لا خشم والكسافي وشامز باده من مطلقا واختاره ابن  
مالك (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرية) جواب محارده على قوله بعد  
قول المصنف ومضافا للكرة مطابقة لأفضل عليه فان التكررة في الآية مفردة

والفضل عليه هجر الجمع وأجاز ابن مالك في التسمية المشتقة الافراد مع جمعية ملقب  
المضاف فلا نزاع الآية عطف لفظا وقد تضمن المطابقة والافراد قوله

والاهم طعاما فالألم طعام \* واذاهم جاعوا فشر جباع

قال وانما جاز الوجهان مع التثنية لانه وافضل مقدران بين والمعنى أول من كفر به

والفعل ومن اذا أريد بها جمع يجوز في ضميرها الافراد والجمع باعتبار المعنى قال أبو

حيان ومقتضى كلامه جواز الافراد والتثنية اذا كان قبل الفعل تنقيح نحو الزيدان

أفضل مؤمنين وأفضل مؤمنين \* (قائمة) قال القرطبي الضمير به قبل له عليه

الصلوة والسلام وقيل للقرآن وهو ما أنزلت وقيل للتوراة وهو ما معكم انتهى فان

قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى أول من كفر به من أهل

الكتاب قال المصنف في حواشي الالفية قد ترجح هذا ان الضمير الم معكم هذا وأورد

أيضا على وجوب المطابقة في المضاف لشكركه قوله تعالى ثم رد دناؤه أسفل ساقلين

وأوجب بأن الانسان مناعا موال فيه للجنس فعاد الضمير في رد دناؤه الى اللفظ وجمع

ساقلين جملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافا لعرقة فوجهان)

لا تكون المعرفة لبعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف

أحسن اخوته على هذا القصد بل يقال أحسن ابناء يعقوب وخاف في ذلك ابن

عصفور وقال الفصح انه ليس ببعض ما يضاف والالزم تفضيل الشيء على نفسه قال

ولكن العرب لا تضيفه الى ما يصلح ان يكون بعضها عند المفاضلة (قوله وهو الغائب)

أوجب ذلك ابن السراج وأكبر غير مضاف قبل مفعول ثان ومجرم مفعول أول

مضروب لا يجوز وانما يلزم الافراد والتذكير في أكبر لانه غير تفضيل فهو مثل

وأنتم ما أقام لأنتم وله محسن وهو شبه ما يضاف في اللفظ وقال الجواليقي الاحود

المطابقة ورد على صاحب الفصح وقال كان الأولى أن يقال فهاهن لأنه الأنفع

كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والانشع) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك

ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والانشع لقب عمر بن عبد العزيز

رضي الله عنه لقب بذلك لشدة كانت يجيئه (قوله لا يستعمل بين) وأما قوله

نحن بغرس الودى \* أم لنا \* منابر كض الجياذ في السدف

فلاستعمل بين مع الانافاة وقوله

ولست بالأكثر منهم ههنا \* وانما العزة للكثر

فلاستعمل بين مع آل فشاذان ومؤذولان فانظر المعنى في الباب الثالث فانه تكلم على

البيت الأول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب

الخامس على الثاني (قوله والتمييز) ان كان فاعلامه معنى ولم يصف غيره (قوله على

(ومضافا لعرقة فوجهان)

اي المطابقة لاجزائه مجرى

المعرف بالانشعواكابر

مجرمها وعدمه وهو الغائب

اجزائه لا مجرى المجرد نحو

ولتجدنهم احص الناس

نعم ان استعمل الفعل لغير

تفضيل وجبت المطابقة

فكوالهم الناقص والانشع

أعد لابني مروان أي

عادلهم اذ ليس فهم عادل

غيره ما حتى قصد التفضيل

ولا يقاس على ذلك خسلافا

للبرد في هذه الحالة والفتن

فيلها لا يستعمل بين واعلم

انه ينصب التمييز والحال

والظرف (ولا ينصب)

المفعول له ولا معه ولا المطلق

ولا (المفعول به) على

الاصح (مطلقا) اى سواء  
كان ظاهرا أم غيره بل يصل  
إليه باللام كزيد أسمى العلم  
وأبذل المعروف أو بالباء  
كما أنه أعرف بالخصو  
وأجمل بالفقه فإن كان فعله  
يتعدى لاثنتين نصب الآخر  
بفعل مقدر كزيد أسمى  
للفقراء الثياب اى يكسوم  
الثياب وأجار بعضهم نصبه  
بهم مطلقا ونصبه المصنف في  
حواشي التسهيل عن ابن  
مسعود وبعضهم أن أول  
بما لا تفضيل فيه قال  
اللام مثنى وهذا الراى  
حسن فينصب حدين  
التأويل كانه يضاف حيث  
إلى ما ليس بعينه فيجوز  
حكمه نصب والجر على  
طريقة واحدة كما أنه إذا  
حل الفعل محل له وقع الظاهر  
فقد استغنى لك أن ما في  
الشرح من حكاية الإجماع  
على منع عمله فيه منظور فيه  
ويرفع الظاهر المستتر في كل  
لغة (ولا يرفع في الغالب)  
اسما (ظاهرا) أو ضميرا  
منفصلا لكونه ليس له من  
بجانبه (الافى مشددا السكحل)  
فانه يرفع ذلك إجماعا لانه  
يصح وقوع فعل بجانبه  
ورفعه وشاؤها

الاصح) لانه لا يتحقق بالافعال الغريزية (قوله الى ما يثبت بعينه) اى مع كون المضاف  
معرفة (قوله اى ما في الشرح الخ) عبارة أشرح وأجمل على ان لا ينصب المفعول  
به وله مذاق لوانى قوله تعالى أدركت ما أعلم من فضل عرسيله انتم ايت  
منه بى تعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضاف اليه لان الفعل بعض ما يضاف اليه  
فيكون التثنية راعى المضمين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم اى يعلم من  
يفعل انتهت (قوله ولا ضمير اذ فصلا) يحكى ادخاله في كلام المصنف بأن زيد با الظاهر  
المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بعينه موقعه) قال الهذلي بن مالك قصير فعه  
الظاهر كما يصح أعمال اسم الفاعل معنى الماضي في صلة الألف واللام واعتراض بأن  
أل الموسوعة تطلب الفعل وليس ههنا ما تطلبه هذا والتعليل لرفع الظاهر بجانبه  
للفعل ذكره ابن مالك وتقتضى ذلك أوجهان لان التثنية في صورة اسم التفضيل  
منصب على الزيادة في عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالساواة وتصلها عن  
عين زيد وفي صورة الفعل التثنية منصوب على المعاملة وهى تصديق بشيئين الزيادة  
والانقص وأجاب ابن الصائغ بأن المراد بالاسم التثنية في الصورة الاولى التصان وفي  
الثانية اثبات الزيادة لثاني قضا على التشبيه فان قلت حيث كانت على العمل  
ورفعه موقع الفعل فكان ينبغي جواز رفع الفعل التفضيل لاسمى نحو مارأيت رجلا  
أحسن منه أبوه وفي الاثبات نحو مارأيت رجلا أحسن في عينه السكحل لانه يصح في  
ذلك وقوع الفعل موقع أفعول فأتى أجب البديهي ابن مالك بأن المعتبر في المراد رفع  
أفعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذى يبنى منه مقبدا فانه هو  
أورد ليس كذلك الا ترى انك لم قلت مارأيت رجلا بحسن أبوه كحسنة فأتيت موضع  
أحسن بمضارع حسن فأتت الدلالة على التفضيل أوقات مارأيت رجلا بحسنة  
أبوه فأتيت بمضارع حسنة اذ افاقى في الحسن كنت قد بحثت بغير الفعل الذى يبنى  
منه أحسن وفأت الدلالة على التميز المستفادة من أفعل التفضيل ولوروت  
أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو  
رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه بحسن  
مكان أحسن فقلت رأيت رجلا بحسن في عينه السكحل كحسنة في عين زيد وأجبت  
في عينه السكحل كخلا في عين زيد فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى  
الغريزة في الثاني انتهى والحاصل ان قوله في صدر الجواب الذى يبنى منه شرط  
وقوله مقبدا فانه شرط آخر فخرج بالاول أن يبنى مقام أحسن في المثال بحسنة  
اى يغلبه في الحسن وفي الثاني أن أتى بحسن قال المصنف في الحواشي قال لى  
طالب بعد ما قرررت له هذا الموضع أفليس اذا قيل زيد مارأيت رجلا زيد بحسن

به على حسنه خطبت الى بابي زيد افهامها قلت هذا فعل مخالف لما دله  
 الفعل البتة فلا يعتد به وقال ايضا ان قلت هلا قال في الثاني والاثبات باق فعل الذي  
 هي منه فانه يثبت كخالف في المثال السابق اذ هو للمناسيب المسمى به كلامه أول  
 ثم كراغزة ثم قلت المعنى واحد فان حسنه فاقه في الحسن وحسن هو غريزة  
 كغارف فكانه قال وفات معنى الفعل الذي اشتق منه أفعل وهو معنى الغريزة الذي  
 وضع له فعل كظرو وشراف انتهى وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق  
 بين صورة الجواز وما أورده في السؤال وما وجهه به المنع جار في تلك الصورة كما قاله  
 الشهاب انما هي والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لمتعرفه  
 في الخياط قد ب (قوله أن يكون صفة لاسم جنس) فضيحه اعتبار مودوفله وهو  
 فضيحه قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر الا اذا كان شئى اى صفة شئى وهو  
 ظاهر عبارة التسهيل ووجهه ذلك قبل لبتا في التفضيل واعتراض بان مجرد دعوى  
 وقيل لان الاستعمال العامة لا بد له من الاعتماد واعتراض بان ذلك يكفي فيه التثني  
 فتقول ما أحسن في عين زيد العمل منه في عين زيد كما تقول ما فاقم الى يدان فرغ  
 الوصف مكتمل في عينه ولولم يبق لاسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب  
 اليه قول به مطلقا على الصحيح لا وجد في مظهر رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل  
 وقال الجاهلي وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا شئى وهو في المعنى لسبب العمل  
 لها حجب يعقده عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه  
 كالصفة المشبهة لا شطاط وبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده  
 سواء كان من مملقات الموصوف أو لم يكن (قوله مسبوقا في أو شمه) يعنى التهمى  
 والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل واعتراض بعدم السماع في ذلك وليس  
 موضع قياس وأجيب بأنه قد استقر ان التهمى والاستفهام الانكارى يعجزان  
 محرى التثني في أخوات كان الاربعة والاستثناء وتوربغ محى الحال من الذكر  
 في النصيح واقتصر ابن الحاجب على التثني قال الجاهلي وانما اشترط أن يكون اسم  
 التفضيل منفيا اذ عند كونه متفيا يكون معنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا  
 انه عند كونه متفيا يكون معنى الفعل لانه بمعنى حسن وهذا العبارة تحتسمل  
 معنيين أحدهما أن يكون أحسن بعدا نفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على  
 اسم التفضيل توجه النفي الى قبله الذي هو الزيادة فيه بدانه ليس حسن كح  
 عين رجل زائدا على حسن كحل عين زبد فيبقى أصل حسن كح عين رجل مقبلا  
 الى حسن كحل عين زيدا ما أن يساويه أو يكون دونه والمساواة باباها مقام المدح  
 مرجع المعنى الى أنه حسن في عين كل أحد ان كحل دون حسنه في عين زبد فيكون

ان يكون متفيا  
 مسبوقا في أو شمه

أحسن مع النسي يعني حسن وثمنها أن يجعل أحسن قبل تسلط النفي عليه مجرّداً  
عن الزيادة عرفاً لأن نفي الزيادة لا بلائم المدح فبقى أصل الحسن وتوجه النفي إلى  
حسن رجل مقيساً إلى حسن زيداً ما بالمساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه  
لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى ما رأيت رجلاً حسن في عينه السكحل حسن في  
عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن  
يقصد نفي المساواة نفي الزيادة أيضاً لأن في الزائد على شيء ما بساوياً مع زيادة  
فيه مع أن يقصد به عرفاً نفي المساوى مطلقاً ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضاً  
فتحصل من جميع ذلك أن حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كمال  
المدح فإن قلت لو كان زوال الزيادة اللغوية بالنفي يقتضي جواز حمل اسم التفضيل  
في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلاً أفضل أبوه من زيد جائزاً كما جاز  
في المثال المذكور فلنا فرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور  
متحدان بالذات والأصل في اسم التفضيل أن ~~يكون~~ المفضل والمفضل عليه فيه  
مختلفين بالذات في صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فإذا زال بالنفي زال السكينة  
ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلاً أفضل أبوه من زيد  
فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ينعف في معناه التفضيلي وله قوة أن  
يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى حتى سقناه به لأنه  
يتضح الحال ويزول الاشتكال (قوله ومرفوعه أجنبياً) صرح بذلك الدرر بن مالك  
قال الشمس بن الصانع وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحجاب اشترط السببية  
والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فإن أراد بدر الدين بالاجتهدي نفي السببي  
الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من ما رأيت رجلاً أحسن منه  
أبوه فلا شك أن أفضل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة أمكن هذا القيد كان  
مستغنى عنه بقوله مفضل على نفسه باعتبارين وإن أراد به نفي السببي الذي  
للوصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبياً بهذا المعنى وهو الذي يحمل  
كلام الشيخ أبي حمزة عليه وإن يكون أجنبياً بالمعنى الأول لخبر جرجل أحسن منه  
أبوه لكن قد قدمنا أن هذا انحارج من قيد آخر (قوله مفضل على نفسه باعتبارين)  
قال الحاملي وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلاً من وجه ومفضلاً عليه من وجه  
بعد اتحادهما بالذات لخبر ج عنه مثل قولك ما رأيت رجلاً أحسن كل عينه من  
كل عين زيد فإنه مختلفان بالذات بخلاف السكحل المحوطة مطقة القيد تارة بهذا  
وتارة بذلك فإنه واحد بالذات مختلف بالتعريف والتلايق على ما هو الأصل في اسم  
التفضيل وهو التعاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل إخراجه

ومرفوعه أجنبياً مفضلاً  
على نفسه باعتبارين نحو ما  
رأيت رجلاً أحسن في عينه  
السكحل منه في عين زيد وبه  
هو وقت المسئلة عسيلة السكحل

في التفضيل بالتقي كما ستضح فائدة انتهى وأشار بقوله كما ستضح فائدة الى  
ما قدمناه عنه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصائغ واعلم أن رفع أفعل الظاهر  
على ما هو المختار شروط بالشروط السابقة لكن من هذا الفعل من أول فعل في  
جميع ما ستمعنا لانه لم يجد في القليل في هذه المسئلة والذي ينبغي أن يقال هذا مبني  
على اختلاف في تقليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل  
ولا الوصف المشبه لافعل وهو الصفة المشبهة في لحاف العلامات وهو ظاهر عبارة  
سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا  
انضم عمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل أو لانه  
ينبغي ويجمع اذ ذلك وكذا اذا اضيف الى معرفة يجوز يدا أفضل الناس أو لانه يجوز  
تثنيته وجمعه حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال  
معنى التعليل بالاول ان اسم التفضيل للم قبل العلامات في بعض الاحوال انخط  
عن غيره مطلقا (قوله وأفردت بالتأليف) أفرد هابذاك الشيخ شمس الدين ابن  
الصائغ من أجل تلامذة أبي حيان وسعى مؤلفه الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر  
وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام الكيا فيجي رحمه  
الله أفرد هابذاك غير نحو ورقين هاهنا ترهة الاحصاء وذيبل عليه بأخر نحو ربع  
الاول هاهنا من الاسرار ولم يتقيد بكلام القوم وحاصل ما أشار اليه ان عمل افعل  
في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لان العامل اللفظي  
انما يعمل في معوله باعتباره اقضاء معناه ما دام من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه  
في التحقيق هو معنى مضاف الى أمرتها فبضاف العمل الى لفظه ليكون محتاجا اليه  
في تفهيم معناه لاسماع قال وما الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلال  
بالخفي على الحلي وهو باطل وبالعقول على النقول فلا يتم التتريب ولان معنى  
الفعل ليس مناط الاعراب وانما مناطه في أفعل التفضيل وفي معوله هو المعنى  
النجوى لان محل الاعراب انما هو المعاني النجوية لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب  
ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منقيا (قوله باجني) وهو  
المبتدأ قال الرضي ونعني به هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي  
لا يتعلق له بذلك العامل بوجه كيف والتكامل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعلق من  
هذا الوجه قال البدر ابن مالك فان قلت وأي حاجة الى ذلك ولم يجعل مبتدأ آخر  
عن من يقال ما رايت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل أو قدما فيقال  
ما رايت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يؤخر تخنبا عن فتح  
اجتماع تقديم الظاهر على مفسره واهمال الخبر في ضميرين لمعنى واحد وليس هو

وأفردت بالتأليف والاصل  
ان يقع هذا الظاهر بين  
ضميرين أولهما للمارصوف  
وثانيهما للظاهر كما في المثال  
وقد يختلف الضمير الثاني  
وتدخل من افعال الظاهر  
نحو من كحل عين زيد أو  
نحو من عين زيد أو ذي  
محل نحو من زيد ولم يقع هذا  
المحل نحو من زيد ولا  
التركيب في القرآن ولا  
يجوز أن يهرب المرفوع فيه  
مبتدأ أو أفعل خبره لئلا يلزم  
ان الفصل بين افعل ومن  
باجني وقد يرفع الظاهر  
مطلقا في لغة هكاهنا سيبويه  
نحو من رايت رجلا أفضل منه  
أو به وعنها اجتزأ بقوله  
في الغالب

من أفعال القلوب ولم يقدم صكرامة ان يقدموا الغير ضرورة ما ليس بأهم فان  
الامتناع من رفع فعل التفضيل الظاهر ليس أهله وحيته ما هو لا من استحقاق  
فيحوز التخاف عن مقتضاه اذ انزاجه ما هو عايناً أولى وهو تقديم ما هو أهم وإيراد في  
الذكر أتم وبين لك مما ينبغي مراجعته وكتب المصنف بما مشهده عند قوله فحينئذ يعان  
قيح الخ قيل لا يوجب في ذلك اذ هو مؤخر في النية فهذا عمل فأوجب في نفسه خيفة موسى  
ومثل في دار زيد وأما العمل أفعال في ضمير من فنظيره لازم على رفع الكسمل بالفعل  
اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير انا اذ رعى  
الكسمل انما عاد باعتبار افظه لا باعتبار افظه ومعنى فهو كمال آخر لا نفس ذلك  
الكسمل الاول انتهى ومن طه نقات وقال الشهاب أورد على قوله لئلا يلزم  
الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها  
الكسمل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في أسهلها وان  
المحذور واقع في التدبير لان تقديره ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكسمل  
منه في غيرها

### باب التوابع

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج هذا حال المرفوع وتغييره ونحو ذلك وخرج بقوله  
والتجسد حال المنصوب وتغييره والمفعول الثاني من باب أعطى وجواب الشرط  
المحذوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاعل وقد خبر مبتدأ فلا يشارك الاول وخرج  
بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلوا ماض فانه وان شارك ما قبله في ذلك لسكونه  
ليس تابعاً لانه خبر واعترض بعضهم هذا بأن حاضراً خبر لا خبر فزاد وليس خبراً  
ولا جزء خبر واعلم أن المشاركة في ما يشبه الاعراب كالشركة في شبهة فحينئذ يشمل  
التعريف فنحو يارب الفاضل وباسع يد كرزو ياتسم أجعون مما تتبع فيه  
المتأدى على افظه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله والالاق التاسع على الحرف)  
أى في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل أى في قولهم يؤكداً الفعل  
الماضي والامر بملهم وأما قولهم يدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على  
الفعل وعلى اسم يشبهه فذلك فيما فيه الفعل بحرف كمال يخفى ومثل ذلك الالاق  
التبعية على الجمل التي لا يحملها من الاعراب (قوله الغير المعرب) فيه ادخال أل  
على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحويين ينعون ذلك وعلمه بأن غير  
لا تعرف بالاناسفة وفيه انه قال غير واحد بانها تعرف بها بأن المقصود من دخول  
أل تشخيص مدنى لها واذا قيل لا تغير لا تشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد

باب التوابع  
وهي جمع تابع وهو المشار  
ما قبله في اعرابه الحاصل  
والتجسد غير خبر والالاق  
التابع على الحرف والفعل  
الغير المعرب



المذنب الذي هو في الغنى كالسكران (قوله مجاز اذا الاعراب الخ) هذا بيان اقربية  
 المجاز ولبيان علاقته وذلك اهم فانه غير ظاهرة وأجاب بعضهم بأن الراد أعرب  
 بالاعراب سابقه ان كان له اعراب وبعضهم بأن الراد أعرب بالاعراب سابقة وجودا  
 وهذا (قوله والاعراب في التابع الخ) أى على الاسع (قوله بدليل ظهوره في بعض  
 المواضع) نحو تكون لنا عيد الا وثنا وأخرنا (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الاولى  
 ان يقول بذل أجنبي مابين فانه قد يكون أجنبيا وليس مابيننا ولذا قال بعضهم يجوز  
 الفصل بغنى مابيننا بالكتابة كعمول الموصوف نحو ذلك خبر علينا يسير والموصوف  
 نحو سبحان الله هما يصفون عالم الغيب والاعراب فيه نحو أن يذات رب العالم  
 المفسر فنحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمتبدل الذي خبره متعلق بالموصوف  
 نحو في الله شلت فاطر السموات والارض والخبر نحو يدا قائم العاقل وجواب القسم  
 نحو بلى وري ثنائيتهم عالم الغيب والاعراب نحو وانه اقسم لوتعلمون عظيم  
 والاستثناء نحو جاءني أحد الارز يخبر منه ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد  
 ولا يجوز ويرضين بما آتينهن كاهن وبين التعاطف وامسكوا برؤسكم بين الايدي  
 والارجل في قراءة نصب الارجل وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد  
 الاعلام بترتيبه وبين البدل والبدل منه ثم الليل الا قليلا نفسه بخلاف المابين  
 بالكتابة فلا يقال مررت برجل على فرس عاقر ولا يجوز الفصل اذا كان المعنوي  
 مبهما ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت  
 الشعري العبور ضرب هذا زيدا الرجل والشعري طلعت العبور وكان التعت  
 ملازم للتبعية كما يضي بقى ولا بين جرأى منه فلا يستغنى باحدهما عن الآخر ولا  
 بين كل ونوابهما ولا بين التأكيد والمؤكد بما خلا فاللكنسأى واشراء في هذه (قوله  
 ولا تقدم عليه) وأما قوله عليه ورحمة الله السلام فضرورة وخرجه ابن جني  
 على العطف على المستتر في الطرف لانه يتحمل ضمير المتد او ان تأخر على الاصح  
 وناقته المصنف في المفسر بأنه تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير  
 المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا أسهل وبعض الشراؤون من بعض وقد  
 ذكروا مسئلة فمفهومها ان التعت اذا صلح مباشرة العامل جاز أن يتقدم بشرط  
 جعله مستقلا والاثاني بدلا منه كررت بالكريم زيدا يقال ان الكريم نعمت  
 مقدم بل متعلق بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البدع تقديم الصفة على  
 الموصوف اذا كانت لاثني أو جماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة  
 ومنه في ذلك هي الاكرمان وخاليا \* وأجاز الكوفيون تقدم معمول التابع  
 على المتبوع كهذا المعامل رجل يأكل وتبهم الرخمى في قوله تعالى وفل اثم في

مجاز اذا الاعراب فيه اتفق  
 فيه التبعية والاعراب في  
 التابع هو العامل في  
 المتبوع الا في البدل فان  
 العامل فيه مقدر خالفا  
 للمبدل بدليل ظهوره في بعض  
 المواضع ولا يجوز الفصل بين  
 الزايم ومتبوعه بأجنبي  
 ولا تقدم عليه في اعرابه  
 (تدفع ما قبله في اعرابه  
 خمسة) بالاستقراء نعمت  
 وتوكيد وعطف بيان ونسقي  
 وبدل ومن فصل في التوكيد  
 جعلها مستقلا ومن أطلق  
 العطف وجعله جاملا لبيان  
 جعلها أربعا

أنفسهم قولاً بليغاً فعلق في أنفسهم بليغاً (قوله والاولى أن يتدأ منها) الثاني  
 الترتيب بدليل ما بعده (قوله و برادفة الوصف والصفة) قال ابن باز في شرح  
 الفصول قال بعض المتأخرين أن الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى شدة والتبع  
 لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال سمات الله ولا يقال نعوتة انتهى ووقع في  
 عباراتهم ما حافله وقال المصنف في شرح الحجة المقتضية والتبع واحد وقيل  
 التبع يكون بالحيث كان طوبى والعصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى  
 هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعتون وعلى الاقول يقال  
 موصوف ومنعتون فحين غير ذلك (قوله منها) أى الخمسة (قوله ما دل على حدث الخ)  
 هذا فسر ابن مالك في شرح الكافية وقد دعى بعضهم انه اصطلاح نحوي لان  
 المشتق عند العرب فحين ما أخذ من انظر المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر  
 فمثل اسم الزمان والمكان ولآلة وهى لا يعتد بها فلو افسر في شرح الكافية بما  
 ذكره المشرح والاقرب انه تفسير مرادف وانما يجاز من الطلاق العام على الخاص  
 على ما فيه مما مقرر ومجمل لانه لا يعرف اصطلاحاً للحدث في المشتق (قوله  
 والتفصيل) سواء كان في الفاعل كخارج حل أو فعل من محرو وفي المفعول كاجن  
 من زيد (قوله كاسم الاشارة) أى غير المكانيه كنهان قلت ما وجه اخراجها مع  
 انه يعتد بها نحو مررت برجل هنا مات الكلام فيما يكوب بعتابه فده حقيقة والالم  
 يصح التفتيد بالمشتق وشبهه والتبع حقيقة في المكان هو المتعلق وهو اما مفرد  
 فيدخل في المشتق أو فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكر في الظرف والمجرور  
 (قوله وذى معنى صاحب) ومثله ابروءه هارأولى أو توكذا ذو الطائفة وسائر  
 الموصولات المبدوءة بهمزة قول كفى التسهيل فخرج ما ليس مبدوءاً بهمزة كن وما  
 وما هو مبدوء بهمزة قطع كأى ولم انف على علمه عدم التبع ما قال ابن هشام ينبغي  
 أن يفيد ذلك أى التبع بذى معنى صاحب بالتبع الذى هو شبه المذوت فلا يجوز  
 برجل ذى مال أو نه نص عليه ابن الخطيب وعلته ان فيه جمعاً بين مجازين وان الوصف  
 بالجامد اذا يقتصر فيه على مورد السماع انتهى ولا يظرو وجه الجمع بين مجازين  
 ثم هو ليس بمعنى مطلقاً كما هو رافى رسالة ههناها الحكم الجار الى أحكام تعدد  
 الجازهم بتل ابن جني من الاكثرين منع التبع بذى الصاحبة في غير ما ذكر  
 وأنهم علوه بثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه ضعف عن العصل في  
 الظاهر الثاني انه يلزم الاضافة وذلك يهده من الفصل الثالث انه على حرفين  
 وذلك أيضاً يهده انتهى قال الحفيد وقوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع  
 فليس كذلك وان أراد باعتبار الصور فليس كذلك وليس ههنا ههنا من شبه الفعل

والاولى أن يتدأ منها  
 بالتثنية ثم بالبيان ثم  
 بالتوكيد ثم بالبدل ثم  
 بالتسليم بل قيل هو الصواب  
 لأنها اذا حقت في التبعية  
 رتب كذلك كما في  
 التسهيل أحدها (التبع)  
 و برادفة الوصف والصفة  
 (وهو التامع) هذا  
 كالمفرد (المشتق والمؤول  
 به) أخرجه غيره منها ما عدا  
 التوكيد واللفظ المشتق  
 في قوله (البيان للفظ  
 متبوعه) المشتق ما دل  
 على حدث وصاحبه كاسماء  
 الفاعل والمفعول والتفصيل  
 والصفة المشبهة والمأولة  
 ما أقدم مقام من الاسماء  
 العارية عن الاشتقاق  
 كاسم الاشارة وذى معنى  
 صاحب

(قوله والنسب) أي المقصود انتسابه سواء كان بالباء كما مثل أولاً ونحو ما مر وخرج  
 المقصود ونحو قوله **تتمناه** ونسب في الأصل انتهى غلب على جفس لا تعرض فيه  
 لا انتساب (قوله أي الخائن) أو أشار إليه (قوله من المؤلف به الجملة) أي فيصم  
 التبعيم لا مبدل على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك مع التبعيم لا مانع  
 (قوله الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الظلمية فلا يصح التبعيم إرماً وأهم ذلك  
 مؤول وأصح الأخبار بما لا ان العتبعين المتبوعين ويخصه فلا بد أن تكون  
 الجملة الواقعة نفعاً معلومة لا مانع من قبل أي يمكن التبعيم والتخصيص ولا يكون  
 كذلك إلا خبرية لأن لها خارجاً يمكن أن يكون معلوماً بخلاف الانشائية إذا خرج  
 ما (قوله ونحو ما مر) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط  
 والمهور منه كرا لظاهرة معني كالأية أو معني لا مطلقاً كالشاهد (قوله ولا بد  
 في الرابط هنا أن يكون ضميراً) قال الحنفية ذلك أنه قول ما الحكمة في أهم جعلوا  
 في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أهم من أن يكون ضميراً وقصره هنا على  
 كونه ضميراً أي أن المقصود في كل منهما رابط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب  
 في هامش قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر في طلبه لفا كفي بأي رابط  
 بخلاف التبعيم المستلزم للمهور ضعف طلبه له فالتبعيم أقوى الروابط وهو  
 الضمير وبشكل على ذلك أن حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر  
 قليل ومنه تنفي هذا الفرق العكس الآن يقال شدة الاحتياج في الخبر اقتضت  
 مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للأخبار انتهى وأقوله بتقرير الأشياء التي  
 تحتاج إلى رابط أحد عشر رابطاً فمما يختلف كما هو مبسوط في النسخة ونظائر  
 أن المرجع للمعجم فلا حاجة إلى هذا النزاع هذا وقال لمصنف في حواشي الألفية  
 أن رابط هنا يكون بإعادة الظاهر واستشهاده عليه قول كثير

من وصل عزه لا وصل غايته \* في وصل غايته من وصلها خاف

(قوله وقوله) هو رجل من بني سلوا وعجز البيت فاعف ثم أول لا يعني \* جملة  
 يسبى في موضع جر نهى للشم وهو الذي الأصل الصحيح لنفسه ومع نفعه بالجملة  
 نظراً إلى معناه فإن المعروف بالجنسية أطلقه معروفاً ومعناه ذكره قبل ولا يظهر  
 كون الجملة الحالية ما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف انفراد الجملة  
 ورد بانه ليس المعنى على أنه بسببه حال المرور بل الغرض أن ذلك داعياً نعم أن جعل  
 الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لثماً لا ثم ذلك لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم  
 دواعيه لا تفيده بحال المرور وقبل الحالية أولى لأن أدل على المقصود لأن  
 الوصفية تختمل أمرين أحدهما موصوفه وهو أن هذا الوصف داعياً وبديته مرأول

والنسب كما في قوله هذا  
 أي الحاضر ورجل ذوال  
 أي صاحب ورجل ذهني  
 أي منسوب إلى ذهني ومن  
 المؤلف به الجملة الخبرية في  
 نحو قوله وأبو بكر جهنم فيه  
 إلى الله وقوله ولقد أسمى  
 على الأسماء

وذي عدل عند البصريين  
(وقالنه) حقيقة كان أو  
غيره (تخصيص) لمتبوعه  
أن كان مذكورة كذا في رجل  
تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص  
تقابل الاشتراك في  
النكرات (أو توضيح) أن  
كان معرفة كذا في زيد  
الفاسل أو الفاضل أبوه  
والتوضيح رفع الاشتراك  
في المعارف (أو) مجرد  
(مدح) له نحو الحمد لله رب  
العالمين (أو دم) نحو أعوذ  
بالله من الشيطان الرجيم  
(أو ترميم) عليه نحو اللهم  
الطاف بعبادك الضعفاء (أو  
توكيد) لئلا يدعي عليه مدحه  
كضرب شربة واحدة  
لأنه قد علم من شربة أم  
شربة واحدة فلم يفسد  
الثبت المجرد التوكيد  
ومنه قوله يسم مضى أمس  
الدابر وقال بعضهم أو تعميم  
نحو أن الله يحشر عباده  
الأوليين والآخرين أو  
تفصيل نحو مرتب برجلين  
عربي يفهم أي أولاهم نحو  
تصدق بصدق قليلة أو كثيرة

عمر وثانيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف يأتسبه في الجملة ولا دراهمه  
يتطاع حال مروره وأما الحالية فلا تتحمل خلاف القهوه ولا حقه ما الله يحرم  
السبب وهو يعرض عنه منكرنا (قوله وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدر  
ثلاثي أو غير مبدع - در ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون مفعولاً وقد يشير إلى ذلك قوله  
في نحو الخ فإن قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماع وسينفذنا التفت فيه  
الشروط غير مسموع فإفادة هذه الشروط قلت فائدة اضبط ماسمع وأفهم كلامه  
أنه من المأثور بالاشتقاق على القولين وهو كذلك أما عند الكوفيين فواضع وأما عند  
البصريين فلأنه على حذف ذي الصاحبة فالنعت به في الحقيقة هو هي من المتيقن  
بالاشتقاق وأنه ملتزم الأفراد والتذكر كبره على القولين وهو كذلك إذا المصدر من حيث  
هو مصدر لا شئ ولا يجمع فأجروه على أصله وبعبارة التوضيح فهم خلاف ذلك في  
الأمري من هذا وقد خاف كل من الفرقين ما قرره في باب الحال في أثبتة ركضاً قد  
قال البصريون إن ركضاً جمعه نكرات كضوا الكوفيين أنه على حذف مضاف وقد  
يقال إن كذا ذكر في كل من الموضعين وهو بعض الجائز عنده (قوله أي عادل الخ)  
وقيل جعل العين نفس الماني مباغلة مجازاً أو أدعاء وهو مختار الاسم عند القاهر  
قال في قول الخنساء \* فأنساهي آقبال وأدار \* لم يرد بالآقبال والاداء غيرهما  
حتى يكون المجاز في الدكامة وإنما المجاز في ادخلتها الكثيرة ما قيل وتذكر كأنها  
تجسمت من الآقبال والاداء وليس أيضاً على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه  
مقامه وإن كوايد كروته منه أذوقنا أريد أنساهي ذات آقبال واداء أو فسدت  
الشعر على أنفسنا وأخرجنا إلى شئ مقبول وكلام عني مرذول لا مبالغه عند  
من هو صحيح الذوق والمعرفة مناسبة للماني (قوله تقدير الاشتراك في النكرات) قال  
السيد في حواشي المطول أظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي لأن التقابل إنما  
يتصور فيه بلا تتعل كفي رجل عالم وفائز فلا تكون جارية في قوائم عين جارية  
صفة مخصوصة وقد يجعل فعل الاشتراك على ما هو أهم من المعنوي واللفظي  
وتجعل جارية بصفة مخصوصة لأنها قالت الاشتراك بأن وقت مقتضى الاشتراك  
اللفظي وسينت معني واحد فلم يبق في عين جارية إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد  
ذلك المعنى اه وصلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن  
التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) يجعل الوصف في ذلك شخصاً ما يندفع

قال البند والدعوى عن بعضهم أو إعلام الخاطب بأن المنكح عالم بحال من ذكر  
فقال لك أيتها فاني بلدنا تقول رأيت فاضلكم الكريم الفقيه وبيس هذا التوضيح لأن مرادهم به الإباح  
للخاطب وهو بالغرض في مثالنا عالم إذا كره غير محتاج إلى إيضاحه ولا لمدح فان غرض المنكح إعلام  
بأنه عالم هذا المصدر فلا يحد التنا على (و) التعت

سؤال

قال مشهور قال ابن عرفه رحمه الله رد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان  
 استعاذة استجارة والاستجارة ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالانحصار لان  
 شيطان الرجيم انحصر من مطلق الشيطان وفي الانحصار لا يستلزم نفي الاعم فلا  
 يتم من الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان  
 اجاب بان النعت قسمان نعت بتخصيص ونعت لجرد اللفظ وقال ايضا كون الوصف  
 دمجيا على النرجيم بمعنى مرجوء والمراد مرجوم بالشهب اما اذا ارى مدحرجوم  
 من جهة المقت وعدم الرحمة فالنعت لتأكيد لان كل شيطان كذلك انتهى  
 لما في هذا يدفع السؤال وفي شرح التوضيح ان كون النعت لتغيير التخصيص  
 احتماهو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير مواضع له  
 من حيث هو (أي سواء رفع ضمير استعراؤه بغير اشارة واسما ظاهرا  
 مابعد قوله واحد من أوجه الاعراب) ولو اختلفا لفظا وتقديرا ومجلا كما  
 في صامرون الاختلاف هذا بخلاف خبر ببحر خرب فانه تابع بخبر ورفعه مقدر  
 مع منه اشتغال المحل بحركة الجاء ورفعه هذا يدفع ان التامع والمتبوع في  
 المثال اختلفا في الاعراب (قوله فلا ينبع معرفة الخ) لا يراد قوله تعالى ويل  
 اسكن همزة لمزة الذي جميع لانه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي  
 وذلك لان الذي يدل لا وصف او وصف مقطوع وهو يتجوز مخالفة للموصوف تعريفها  
 وتذكيرا ولا قوله تعالى ما لك يوم الدين حيث وقع بالانصاف للمعرفة وهو نكرة  
 لان إضافة الوصف له محولة لفظية لان محل ذلك كما صاف ما لم يرد به الاستمرار في  
 جميع الأزمنة والافعال إضافة معنوية (قوله يجوز أن ينبع بنكرة مخصوصة)  
 لانه قريب المسافة من النكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد (قوله  
 كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الاخفش الى تذكير الراجح في القار على زياده ال  
 والتحليل الى تعريف خبر عن تقدير أو ما ذكره الشارح فيه سلامة من تكلف  
 الزيادة والتقدير والتخصيص في مثل بالاضافة وخبره نك بالعلم (قوله وينبغي في  
 النعت ان يكون مساويا الخ) هذا مذهب اليه الجمهور قال المرادي وقيل  
 بسبب ذلك ان الاختصار يؤثر في التطور بل فوجب لذلك أن يبدأ بالانحصار  
 يقع الاكفاء فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفع الا المساوي انتهى وفي قوله لم  
 يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان ينبغي ان يقول أو اللون لانه  
 قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك جواز النعت بالانحصار يؤيده قول  
 ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما  
 ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله بدل) أي لان المضاد للضمير في مرتبة

من حيث هو (ينبغي معنوية  
 في اثنين من خمسة (واحد  
 من أوجه الاعراب) الثلاثة  
 الرفع والنصب والجر (و  
 واحد (من التعريف  
 والتذكير) سواء رفعه  
 ضميره أم اسما ظاهرا فلا  
 ينبع معرفة بنكرة ولا  
 يمكنه نعم المعرفة بلا  
 الجنس يجوز أن ينبع بنكرة  
 مخصوصة كقولهم ما ينبغي  
 للرجل مثلك أو خبره نك  
 أن يفعل كذا وينبغي في  
 النعت ان يكون مساويا  
 لتبوعه في التعريف  
 أردونه فنحو بالرجل  
 أخذك بدل (ثم ان رفع)  
 النعت ضمير استعراؤه عائد  
 على الدعوت (ينبغي معنوية  
 ولو كان بغيرها لما عطفه

(و) واحد (من الافراد  
وفرعيه) من تشبيه وجمع  
فيصير بهذا مع ماض  
مطابقه في أربعة من  
هشيرة ما لم يمنع مانع من  
التبعية كأنى الماتزم افراده  
وتذكيره كالفعل من أو  
تذكيره كفعل بمعنى فاعل  
وتعبدل بمعنى مفعول كمرأة  
ص: ورجح أو تأنيبه  
كرجل ربعة وهمة أو  
امرأة ربعة وهمة (والا)  
أي وان لم يرفع ذلك بأن يرفع  
ظاهراً أو ضميراً بارزاً (فهو)  
فاناسبة الى الخمسة الباقية  
(كافعل) الحال محله مفرد  
رفعه ذلك ويطابق في  
التذكير والتأنيب المرفوع  
لا المنعوت كزوت برجلين  
فاناسبة أمهما وبرجل قائم  
آبائهم كأنى الفعل الحال  
محله وبمعنى حيث تدسبياً

أوفى رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعروف باللام. (قوله كأنى نحوها في زجل  
الخ) أي لان معنى حسن للوجه لا للرجل (قوله ربعة تأني ليس بطويل ولا قصير  
(قوله كالفعل) ظاهره انه في القسم الاول ليس كافعل وأنت اذا تأملت نحو  
كالفعل أيضاً الآن فاعله الضمير الرابع الى موصوفه وافتعل ذا أسند الى الضمير  
نخسة الالف في التثنية والواو في الجمع المذكرا للتعادل والنون في الجمع المؤنث  
و يؤنث في الواحد المؤنث لكن المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الموصفين  
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الايام العشرة  
وكان لا يخرج منه شائبة للفعل في الخمسة الباقية عن هذه التبعية كما كفي فيه  
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة  
الاول لم يكف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعية  
له بكونه كافعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليقيين حاله عدم التبعية (قوله نعم ان  
رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمعة ككبريا. ككون  
القول كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسألة التعدد  
لا خلاف فيها بخلاف مسألة الانفراد قال السبوطي في التذكير حكم المفردة  
في ذلك حكم المتعددة خلافاً لمن ذهب الى انه لا يجوز قطع الاعم تعدد المنعوت  
(قوله على التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعت التوضيح) ومنه قول الاقنية  
قال محمود هوابن لك (قوله على مشاربه) نحو هذا الرجل (قوله او كانت للتوكيد)  
نحو نخسة واحدة وبقى صور ان ذكره ما في النكت اذا كان النعت حاسماً  
جري عليه واذا بنى المنكاه كلامه على ذكر الصفة (قوله اذ لم يعلم موصوفه الا بها)  
منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت الكثرة لا تعلم بدونه ولهذا شرط في  
قطع نعم ان تقدم نعت آخر فانه لم يميز القطع الا الى الشعور بيجب أن يكون

نعم ان يرفع نحوها جازاً ان يجمع جمع تذكير بجر ياء مجرى المفعول بفتح على الافراد ولهذا  
قال والاحسن نحوها في رجل يعود غلماؤه بافظ التذكير (ثم فاعده) علمانه بالا افراد لئلا هو قياس الفعل لانك  
تقول قعد غلماؤه لا قعدوا غلماؤه في اللغة الفصحى وقبل افراده أرجح مطلقاً لجر ياء مجرى الفعل وقيل ان تبس  
مفرد او متنى (ثم) افراده باقنى (فاعدون) علمانه بجمع سلامه وهو غريب لانه خاص بلغة كافي  
البراعث (و يجوز قطع لفظه) ولو تعددت عن التبعية (المعلوم موصوفه) بدونه (حقيقة أرادعاء) ما يفرز  
منزلة المعلوم لا مرقما (رفعا تقدير مرمو) في حالة النصب والجر وانصبا يتقدر فعل في حال النصب والجر تقديره  
(اعنى) في نعت التوضيح (أو أمدح) في المدح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في ترحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة  
ولا يجوز اظهار المقدار الا في نعت التوضيح والخصيص وذا جرت الصفة على مشاربه أو كنت لتوكيد أو  
ملزمة اليه كذكر كلبهم الغفير امتنع قطفها فابتاع اذ لم يعلم موصوفه الا به ولا فرق

\* ونعرب بكان فتر: أى هو قشر كافى الادلول وان أمكن أن يقال انه  
 دور تسدرا لا اشتغال بالآخر صرح الروى (قوله حينئذ) أى حين اذ لم يعلم  
 وهو الايام (قوله انما احتاج) أى الموصوف (قوله تعددها) أى الصفات  
 وله تقدم التسبع) أى على القطوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض  
 على فلا يحكم له وقد قال تعالى والقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وقالت الخمر  
 لا يبعدون قومي الذين هم \* سم العداوة افة الجزر  
 انما انا من بكل معتزك \* والطيبون عاقد الازر  
 أى يرفعها ما وتضم ما أو تضيد الاول ورفع الثانى وعكسه وأجيب بأن الرفع فيه على  
 رواية نصب الاول وى الآية على الاتية انهم هم هلا وما هو الا مع من وجوب  
 الاتباع ثلاثة اوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت وبين النعتين بجعله اجنبية  
 وان طباع العرب تأتي الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التسفل بعد  
 التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع ابلغ فى المعنى المراد من الاتباع اعتبارا  
 بتكثر الجمل وعلى الاخير من لا يرد ان يقال منع الفصل لا يجيى على مذهب من  
 يجوز الفصل بالا حنى تمام طلقا واذا لم تنحصر اجنبية وسقط التوقف فى عدم  
 تجوز الوجهين فى بسم الله الرحمن الرحيم وهما جرح الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه  
 (قوله وكذا الضمير) أى مطابقة اخلاقا للكبشاني فى زعت ذى الغيبة فمساكها مع  
 من نحو صلى الله عليه وسلم الزوف الرحيم وغيره بجعله بدلا للوضوحه فى غير الغائب  
 جملته على اخواته وعلاء عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة الى  
 صف برب ايماءه وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفقة المدح والذم أو الترحم  
 لا يجوز ان يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما لا ذكره ويمكن  
 ان يجاب بأن الصفة الموضحة هى الاصل وغيرها محمول عليها وأجاز الكسافى  
 ان نعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم قال البدر الدمامى فى المجلد الصافى  
 اذا وضع الظاهر موضع الضمير هل يمنع وصفه قلت وقع فى عبارة بعضهم  
 فتضيق بذلك لانه ما ل عن الحكمة فى افتراق آيتى السجدة وسبا حيث قيل  
 فى اى ذوقا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون وفى الثانية ذوقوا عذاب  
 النار ان كنتم به ان كذبون وأجاب بان النار فى آية السجدة وضعت موضع الضمير  
 لتقدم ذكرها فى قوله تعالى وأما الذين فسقوا فآواهم النار كما أرادوا أن  
 يخرجوا منها اعيىسا وفاقها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابهم ما لم يكن  
 لما وضعت موضع الضمير امتنع وصفه لان الضمير لا يوصف فكذلك ما محل جملة وأما  
 آيتسبا وهى قوله تعالى وتقول ذوقوا عذاب النار ان كنتم به ان كذبون فلم تقدم

حية تدبر تعددها واقتدارها  
 او احتاج فى حال تعددها  
 الى بعضها فقط جاز فنيا  
 عدا ذلك البعض القطع  
 والاتباع والجمع بينهما  
 بشرط تقدم التسبع وفى  
 قوله رفع الى آخر إشارة  
 الى حقيقة القطع قال  
 الشاطبى وجلة الصفقة المظروعة  
 مع عاملها لا تحملها من  
 الاعراب اذ القطع مقتضى  
 للاستئناف (فاذنه) اعلم أن  
 الالهام فى نعتها والنعت بها  
 على أن رتبة أقسام قسم  
 لا نعت ولا نعت به كلامهم  
 الفعل وكذا الضمير ولو غائب  
 لانه لما شبه الحرف من جهة  
 اقتدار الى ما يفسر لم  
 نعت ولكونه ليس بمشتق  
 ولا فى حكمه لم ينعقدوا  
 أحسن قول القائل

لأنه ذكر بزلها مستزلة المضمرة فصحة التمهيد وهو منتهى  
 ذكره في فتح الرحمن فإنه نقل هذا الكلام وأقره وهو يجب منه التمهيد  
 المعاني بأنه بعد دل عن المظهر إلى الظاهر لا غرض منها التمسك من الوصف  
 في قوله \* الهى عبدك العاصى أنا كاهن وفى الكشف فى تفسير قوله تعالى فأتوا  
 بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته أنه لم يقل بالله وبلى بل عمل عن  
 المظهر إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات ولما فى الالتفات من خبر يد البلاغة  
 وكالمضمر أسماء الشروط والاستفهام وكل متوغل فى الإيهام وكم المخبرية لكن  
 سرح الرضى يحوازه فى كم من قرينة هاهنا كفى فى قرينة صفة لكم (قوله هوى  
 شاذن) يقال طي قد شذن أى نزع

### التوكيد

(قوله من الملاقاة المصدرة من الخ) أى فهو مجاز مرسل والدعى إلى ذلك أن  
 الكلام فى التوابع والذى منها الف هو المؤكد لا المعنى المصدري (قوله) ويقال فيه  
 التأكيدي (لاول أفصح) عبارة لقاموس والتوكيد أفصح من التأكيدي وتؤكد  
 وتأكيدي وأصله للمحتاج وفى الكشف فى قوله تعالى ولا تتقوا إلا ما وعد  
 توكيد ما وكذا كذا فى اقتان فصيحان والأصل الواو والهمزة قبل وفى شرح  
 التوضيح وكذا كذا فى اقتان ولا يرد أى بما أكثر استعماله فى كلام العرب انتهى فإن  
 أراد بكثرة الاستعمال الأفحمة فهو مخاف لما نقلناه وإن أراد مجرد وجود كثرية  
 الاستعمال فيقيد أن تكون الأفحمة مع عدم كثر استعماله هذا وقال السعد  
 فى بحث التوكيد لأن كذا من شرح الفتاح قال فى الديوان التوكيد بمعنى التأكيد  
 عربى مولدة قال الفناى اعترض عليه بأن عبارة الديوان هكذا وكذا وكذا  
 بمعنى ويقال هذه عربى مولدة والظاهر أن قوله عربى مولدة ابتدأ كلامه فى  
 بيان لغة وكذا لغة بيان لغة التوكيد والقربة أن صاحب الديوان لم يذكر لغة  
 التوكيد فى غير هذا الموضع وأقول ذكرى فى المغرب أن الوكدة بمعنى التأكيدي  
 ليس محتمة وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى  
 وأهل من يحصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخافا لما فيه لأن الذى فيه  
 أمر أن أن وكذا كذا بمعنى وليس فى هذا إشعار بأن أحدهما أصل للأخر ولعل  
 ضربة تقديم وكذا وقوعه فى القرآن وليس فيه الجزم بأنه مولدة وكلام الشارح  
 بهم ذلك لاستطاعه ويقال مع أن كلامه بما أورد اسم الإشارة إلى أن كذا  
 أقرب به وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة وجواب الفناى غير سديد ثم نبى  
 صاحب القرب كون الوكدة من كذا إشعاره بأن كذا أصل لو كذا

أشهرت فى القالب هو كذا  
 مستعمل بالنحو لا يصف  
 وصفت ما أشهرت بوماله  
 فقال فى المظهر لا يوصف  
 وقسم يبعث ولا يبعث  
 كالعلم وانما بعثت لآلة  
 الاشتراك ولم يبعثه لما  
 الاشتراك يبعث ويبعثه  
 صرقة يبعث ويبعثه  
 وهو اسم الإشارة وقسم  
 يبعثه ولا يبعث وهو أى  
 كذا من رجل أى رجل (و)  
 التا فى من التوابع  
 التا فى أى المؤكد  
 (التوكيد) أى المؤكد  
 بكسر الكاف من الملاقاة  
 المصدر من اسم الفاعل  
 ويقال فيه التأكيدي  
 والاول أفصح وعرفه ابن مالك



ونحو قوله **كأنه** من التوكيد لامن التأكييد (قوله بأنه تابع الخ)  
 جمع احبس وقوله يقصد به معنى انه قرر أمر المتنوع في التسمية والشمول يخرج  
 ما عدا التوكيد (قوله أو مؤرقه) كافي في سلاسل الجواهر كافي أجل جبر الاقوى (قوله نحو  
 قوله أهلك أهلك) قاله مسكين الدارمي والشاهد في أهلك أهلك ونهض ما على  
 الاغرام والهجاء الحرب غدو قهر (قوله ومنه تو كيد الضمير المتصل بالمفصل) ان  
 كان المنفصل ضمير رفع كدبه المتصل مطلقا فهو عام منصوص باو مجرور نحو  
 أنت وأكرمك أنت وممرت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا  
 عند البهرتين ويؤى كدما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ويؤى كدما كان  
 منصوبا عندهم نحو رأيتك أياك ويؤى كدمله نحو فإياك أياك المراء عند الجميع ثم  
 كلام الالفية والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يؤى كدمله ولا ضمير منصوب  
 حيث سكنه من ذلك وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاوالة في مقتضى منسج الثاني انه  
 لا يجوز اياك أنت أكرمك وما أكرمك الا اياك أنت (قوله في قوله فإياك الى أين  
 الخ) الفاء للعطف وإين للاستفهام تتعلق بحذف أى الى أين تذهب الرجاء بالمد  
 الامراع مبتدأ خبره الى أين مقدما وفي قوله أياك أياك توكيد الفعل بالذلل لان  
 الفعل الاول رفع الظاهر وهو الاا حقون ولا ضمير فيه والثاني جى به لمحض التأكييد  
 فلا يطلب عاملا ولا الم يحصل تنازع بين الجاملين والاقبال أو لؤ أو أياك  
 أو لؤ ويرى الملاحقون بالاضافة الى كاف الخطاب ويسقوط النون واحبس فعل  
 أمر وفاعله مستتر فيه وجوباً ومفعوله محذوف تقديره نفسك لعل جملة احبس الثاني  
 لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً ياتو كيد لا لاولى فقد اجتمع في البيت الامران  
 (قوله لا لا أبوح الخ) قاله جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي في الجلس  
 للتوكيد وياح بسره اذا أظهره وأفشاه وبثقة بفتح الباء الموحدة وسكون اللاء  
 المثلثة وفتح النون وفي آخره هاء اسم محبوبة والموافق جمع موقوف بمعنى الميثاق  
 أو أصله مواثيق جمع ميثاق خذفت الياء للضرورة وفي غالب نسخ شرح التوضيح  
 سقط لانه فيها ماصورة ومواثيق جمع موقوف بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كصايع  
 خذفت ياؤه للضرورة وفيه انه اذا كان جمع موقوف خذفت الياء هو  
 القياس كجحدومساجد وعهودا عطف تقديره جمع عهد (قوله أجل جبر الخ)  
 يحز بيت صدره \* وقلان على الفردوس يقول مشرب \* والدعائر جمع  
 دعائر وهو الحوض والضمير في دعائره للفردوس (قوله غير الجواني) وأما الجواني  
 فلا يشترط في توكيده شئ ومنه ما تقدم من لا لا أبوح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ)  
 كقوله

بأنه تابع يقصد به كون  
 التبعوع على ظاهرة (و) هو  
 فسمان لانه (الماضي)  
 وهو عادة اللفظ الاول او  
 موافقه ويجرى في جميع  
 الانقاط فيكون في الاسم  
 (نحو) قوله

(أهلك أهلك ان من لا  
 آحاله) \* كدع الى الهيجا  
 غير سلاح \* ومنه نو كيد  
 الضمير المتصل بالمفصل  
 (و) في الفعل وحده وفيه  
 مع فاعله وقد اجتمع في  
 (نحو) قوله

فإياك الى أين التبعة يفتا  
 أياك أياك الاا حقون  
 احبس احبس \* (و) في  
 الحرف (نحو) قوله

(لا لا أبوح بحب بته انما)  
 آخذت على موافقه وعهودا  
 ومنه قوله

أجل جبران كانت أبيت  
 دعائره \*

و يشترط في الحرف غير  
 الجواني أن لا يعاد الاعم  
 مما اتصل به كجبت منك منك  
 وان زيدا ان زيدا أو انه  
 قائم وما ورد بخلاف ذلك  
 فشاذ



وبشي لا يلتزم ابتداء ثم يلزم أعارض انتهى فمنه يؤخذ الجوانح من قال ان الثاني  
 من التوكيد اللفظي بان يقال ذلك الاول بمعنى ذلك كما تسكر او صفا الاول بمعنى  
 صفوه كثيرة والثاني منهما أنا كيد جعل أماره على المقصود بالاول فلذا الزم  
 (قوله أي مصطنع) أي على التأويل باسم الفاعل (قوله اودى صفوف) أي  
 على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه في الشذو في ذلكا) أي بخلاف صفا صفا  
 وعلى ذلك جرى الرضى في بحث عدم تأكيد الاسم التسمية (قوله لان مجموعهما  
 هو الحال) أي أي فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن اعرابه من حيث  
 هو مجموع واعراب أحدهما دون الآخر تحكم اعراب كل جزء بالاعراب  
 الذي استحقه المجموع وهو التحكم كما في حلول ماض (قوله في الستة) هي عبارة  
 ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز في هذا القسم على ان يكون التجوز في  
 الاسناد وقول الشارح بان يرفع الخ مطابق له ان كان هذا ظاهرا اذا كان المسند  
 فعلا أو مفعلا الا ان يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العلى ذلك وقول  
 المصنف في التوضيح يؤيد بانفس والغرض من رفع المجاز عن الذات يقتضي ان المجاز  
 لغوي وانه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيجعل أنه ارادة الخليفة أنبأه واستعمل  
 لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهر اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجوز في  
 الاعلام كائن عليه في جميع الجوامع وقول شارح التوضيح في تقريره فيجعل  
 انه على حذف مضاف فيمنظر لان صاحب التوضيح قال ان كل وأخواته يؤيد كيدها  
 لرفع احتمال تقدير مضاف قبل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على  
 حذف مضاف لا تجوز في اسم الذات الية لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه  
 غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه حذف توسع انهم قال  
 بما عرفتهم المبرر ان مالك ان التوكيد بالنفس والذين لرفع تقدير مضاف والذي  
 تجوز ان نحو جاء الخليفة نفسه فيجعل الاسناد المجازي والتعبير بتقرير النسبة ناظر  
 اليه والمجاز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس في الكلام مجاز  
 المعنى المشهور وان أطلق عليه المجاز لغو اعرابه توسعا كما هو مقرر في محله  
 (قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ) ظاهره ان اتنا كيد في هذا القسم  
 يرفع توهم المجاز اللغوي ويمكن توهم المجاز العلى بان يظن في جاء القوم ان المجيء  
 لما وقع من بعضهم واسند الى الجميع مجاز للعلاقة ويمكن توهم تقدير مضاف  
 ان قدر لفظ بعض اندفع بالتاكيد بكل وأخواته وان قدر لفظ غسان أو أنال أو  
 نحو ذلك فاما يؤيد كيد بانفسهم أو أعينهم امالانه يرفعها أو لانه يضعفه على ما يأتي وتقدم  
 ان المصنف في التوضيح قال ان كل وأخواته ساو كيد في الرفع احتمال تقدير مضاف

أي مصطنع اودى  
 صفوف كثيرة وقيل ان  
 الكسر فيما ذكره كيد وعلية  
 كيد من النجاة وجرى عليه  
 في الشذو في ذلكا كالواحد  
 في نحو علته الحساب بابا بابا  
 ان المكسر وما قبله منصوبان  
 بالعامل المتقدم لان  
 مجموعهما هو الحال ونظير  
 في الخبر هذا حل وحاضر  
 (أومعوى) قسم قوله  
 لفظي (وهو) تسمان ما يقرر  
 أمر المتبوع في النسبة بأن  
 يرفع توهم الاسناد الى غيره  
 وما يقرر أمره في الشمول  
 بأن يرفع توهم ارادة الخصوص  
 بما ظاهره العموم فالاول  
 يكون (بالنفس والعين) كجاء  
 زيد بنفسه أو عينه فلما قصرت  
 على المؤكد بفتح الكاف  
 لاحتمال أن الجاني خبره  
 أو متاعه بازسكاب الجاني  
 فبذلك التوكيد

ومن ذلك يعلم وجه تسميته ان الحقائق التوكيدية تتجتمع ويبدأ بالنفس والعين وأن  
 الاقتصاد فيما اذا كان المؤكدة متعددة على التأكيدي بكل ليس لتعريفه وانما على بعض  
 هذه الاحتمالات ينسب هذا القسم في نفس رتبة هذا وأورد على  
 الشرح انه يشمل الدليل في نحو صررت بقولهم وأخبرهم بصغيرهم وكثير  
 قال المياء السبكي في هر وس الافراج في كون التأكيدي بقى ارادة الشخص  
 بالعض نظر الأثرى الى قوله فاحرموا كلهم الا باقتداء لم يحرم كيف دخله الشخص  
 مع تأكيدهم ونحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ان كان الاستثناء مع  
 وان تخيل في جوابه ان التأكيدي قد درج حوله بعد الاخراج فأنه كذا انما هو غير  
 المخرج ورد قوله تعالى واقعدأر بناء آياتنا كلها والاستغراق فيه معذور لان  
 آيات الله تعالى لا تنقضي انتهى وفي الكشف في نفس رتبة هذه الآية بما في عدم  
 الاستدلال بها (قوله ان رفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف انه بضعف  
 ولا يرتفع قال ولهذا باتى الاتيان بانقاط متعددة ولو سار بالاول فالمراد بضعفه  
 وأورد عليه ان الجملة ههنا قالوا ان العرب قد تواتر كدحيث لا يرد رفع الاحتمال  
 كما أتوا بجمع وأكتنع بعد كل ولا احتمال يرتفع مع الرفع بكل والظاهر في تعليل عدم  
 رفع الاحتمال انه مع التأكيدي بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على  
 السهو أو الغلط ولهذا سرح السيد كالسعد بان النسيان والغلط انما يرتفعان  
 بالتأكيدي اللفظي (قوله لان النفس الح) به يعلم ان التأكيدي مع انما هو عند  
 استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان استعمالهما بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم  
 نحو أرقب زيدا بنفسه واستعمال العين بمعنى الحارحة نحو طرفت زيدا عينه  
 لم يكن تأكيديا بل بدلا (قوله يجوز جرحهما الخ) أملاجا وأبجعههم بضم الميم فليس  
 من التوكيد لان الباء لازمة له والاتيان بالضمير لو كان تأكيديا لكان وروده بدورا  
 غائبا و بدون الضمير واجبا وانما هو يمتنع فهو لا يجمع كالناس جمع فليس قوله غائبا  
 كذا في السهيل) واحتراز به عما حكاه الاخفش من أنه يجوز على ضعف قائل  
 أنفسهم (قوله لا بعد توكيده بمتصل) وأفاضل نحو هل لكم انفسكم فانه جائز  
 بلا خلاف كما في الارشاد للفصل بالكم وخرج بالنفس والعين توكيد  
 الضمير المذكور بغيره او بالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك في نحو قام الزيدون  
 انفسهم بمتنع التأكيدي بالضمير لا يلو كذا الظاهر وفي نحو نسي بنهم انفسهم  
 وصررت بهم الله هم وقاموا كلهم التأكيدي بالضمير جائز (قوله وعلم بما امرانه  
 لا كذا الخ) لانه قال جمع فله على فعل فخرج جميع الكثيره وجميع القلة اذ لم يكن  
 على فعل وقضيه انه لا يلو كذا بيان ان يمكن نقل الكلام بغيره عن شرح العمدة

ارتفع ذلك الاحتمال مما  
 ظاهر الحقيقة وتكون  
 العين (مؤخرتها) أي عن  
 النفس وجوبا (ان اجمعا)  
 في اللفظ كجاء بـ بنفسه عينه  
 لان النفس عبارة عن جملة  
 الشيء والعين مستعاره في  
 التعبير عن الجملة (ويجوعان)  
 جمع فله (على فعل) بضم  
 العين (مع ضمير المفرد من)  
 اثنين أو جماعة لكن ذلك  
 مع الجماعة واجب ومع  
 الاثنين أريح وبليه الأفراد  
 تقول جاء الزيدان أوزيد  
 وعمر وأنفسهما أو أعينهما  
 وجاء الزيدون أوزيد وعمر  
 وبكر أنفسهم أو أعينهم  
 وجاء الهندات أنفهم  
 أو أعينهم ويختصان بجواز  
 جرحه لسان الله ولا يلو كذا  
 بهما غالبا بغير رفع متصل  
 الا بعد توكيده بمتصل  
 مطابق لآلو كذا كز بداء  
 هو نفسه والزيدان جاءهما  
 أنفسهما وعلم بما امرانه  
 لا يلو كدقيقة وس وعيون

والمفصل وكفاية ابن الخطيب جواز في هذا الباب (قوله وأنه يجوز على مرجوح  
الخ) عبارة أن توسيع وترجيح أفرادها على تشبيهها بعند التألم وغيره يترك ذلك  
انتهت وهي صريحة في جواز التشبيه وإن بعضهم رجحها على الأفراد وذلك يطل  
مد إلى حيان على ابن التألم جوازها وأنه لم يقل به أحد من النحويين ورد بعضهم  
عليه بأن الرضي نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادي بأن ابن أياز أجاز التشبيه لكن  
تعب بان أبا حيان لا يده من النحويين على أنه متأخر عن ابن التألم هذا وجواز  
التشبيه يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل منفي في المعنى اضيف إلى متضمنه يجوز  
فيه الجمع والأفراد والتشبيه وإن اختلفت بالارضية والرجحان والضعف (قوله  
كعبت العبد كاه) قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشترت العبدتين واشتريت  
العبدتين من افتراق الأجزاء حكماً حتى المفرد اعني اشترت العبد كاه لكنه لم  
يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيدها لوقولت اشترت العبد كلهم لرفع افتراق  
الأجزاء حكماً لا تشبيه برفع افتراق الأجزاء والاحتمال الثاني الظاهر لكون افتراق  
الثاني أشهر بسبق الفهم اليه فلا يتحصل المقصود فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني  
قلت اشتريت جميع أجزاء العبدتين وجميع أجزاء العبيد انتهى وقد فهم جواز  
التأكيدها إذا أريد رفع الاحتمال الثاني ومنعه إذا أريد الأول لكن قوله فإذا  
أردت فهم المنع في الثاني متأمل (قوله ويحتمل أنه الثاني وأريده واحد) في المطول  
وأما نحو جافى الرجاء لأن كلاهما في كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لأن الثاني  
نص في مدلوله لا يطاق على الواحد أصلاً لا يتوهم فيه عدم الشمول بل الأولى أنه  
لرفع توهم أن الجافى واحد منهم ما والأسناد إليهما اتفاقه وهو أوأما أنه إذا توهم  
السامع أن الجافى رسولاهما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه  
جاء الزيدان كلاهما بل أنفسهما أو أعينهما وكذا إذا توهم أن الجافى أحدهما  
والآخر محرض باعت وضح ذلك فائتيا دفع تأكيدها لمدلول توهم المجازاة اتفاق  
فيه انتهى ويوزع أنهم قالوا إن العرب تتطابق الواحد بصيغة المنى كما قرره  
محمدة (قوله لعدم صحة ذلك) وأما احتماله لكون الأصل عبد الزيدين ثم لما حذف  
المضاف أو رفع المضاف إليه فائتيا يؤكد لرفعه بالنفس والحين فقوله المضاف في  
التوضيح أن التأكيدها بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وإن اختصم الزيدان  
لا يحتمل ذلك صحيح لأن مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد بالفاظ الشمول (قوله  
واختد معنى المسند) أي وإن اختلف لفظه فيجوز إطلاقه بغيره بمرور كلاهما

مرجوحاً وإن كان هو  
الأصل كراهية اجتماع  
تنتين في ما هو كالشيء الواحد  
وعدل إلى الجمع لأن التشبيه  
جميع للمعنى (و) القسم  
الثاني يكون (بكل) وكذا  
يجمع وعامة وأسطهما  
لقرابة التوكيدهما (الغير  
المنى) من مفرد أو جمع  
ولكن انما يثبت كدهما (أن  
تجزأ) الغير أي كان ذا أجزاء  
يصح وقوع بعضها موقعه  
أما (بنفسه) جاء القوم  
كلهم أو جميعهم أو عامتهم  
(أو عامه) كعبت العبد  
كلها أو جميعها أو عامتها ولما  
كان الغرض من هذه الألفاظ  
رفع توهم أن يراد بالتبويح  
الخصوص اشترط فيه  
ما ذكر لي يمكن توهم ارادة  
البعض الكل فيرفع بالتوكيد  
(و) يكون (بكلها) كالتأكيدها  
للمنى (ان صح وقوعه للمفرد  
موقعه) لكن توهم أراد  
البعض بالكل كما جاء الزيدان  
كلاهما والمرأتان كالتأكيدهما  
أدبصح حلول المفرد محل  
التوكيد - ما ويحتمل أنه  
أطلق المنى وأريده واحد

فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين ويدل على المنع اجتماعهم على  
على منع جاز يده لعدم الفائدة هذا ما ذهب إليه جميع والنقول عن الجمهور وجواز وعليه ابن مالك محتمل بأن  
التوكيد قد يأتي للتفوية لا لرفع الاحتمال (واختد معنى المسند) إلى التوكيد فلا يقال ما زيد وعاش بكر كلاهما

وهو ما حرمه ابن مالك تبعاً للاختصاص قال ابو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب  
حتى يصير قانوناً والذي تقتضيه القواعد المتع لانه لا يتحقق عام لان عمل مقبول واحد  
فلا يتحققان على تاييده (قوله يضمن وجوباً بالضمير) أي انفاً ولا يكتب في بيته كابد عليه  
قول الاقية بالضمير وسلا والاتصال من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس  
من التوكيد وقوله تعالى تعالى خاق لكم ما في الارض جميعاً وهو هم ابن عقيل  
والسقا قسماً فقالا جميعاً تو كيداً للموسولة الواقعة في قول الخلق ولو كان كذلك  
يقال جميعه ثم التاء كيداً بجميع قليل فلا يحتمل عليه التثنية بل في الغنى ولا قراءة  
بعضه - م انا كلاً في هذا الالفاظ والزمخشري يسل جميعاً في الآية الأولى حال  
مؤكد لان الموصول من أدوات العهوم خصوصاً والمقام مقام الامتنان فان  
قيل الحاشية تقتضي ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع وليس  
كذلك اوجب بان خلق بمعنى قدر وفي القراءة قبل من اسم ان أوجال من الضمير  
المرفوع في فهم السكن شعته في الغنى بتقدمه على عامله الظرفي وتذكير كل قطعه  
عن الاضافة لفظاً ومعنى لان الحال واجبة التذكير وقال في الحواشي وقول  
أي حيان يدل كل من كل اسكونه مفيد الاضافة لم تخيل صحته لاني لم أجد البديل  
الذي من هذا النوع الامتنان لا يضمن المبدل منه فان قال مقدراً قلنا فاجعله تأ كيداً  
على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بانه لا يد من الاضافة هنا انفاً ولا يكتب في بيته  
بجمل البديل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت سمي أي انهم  
اكتفوا في الجمع واخوانه بتثنية الاضافة على قوله وتركوا الاضافة رأساً على القول  
بأن تعز بها بالعلية قلت لما كانت في الاغلب تاييده توسعوا في أمرها (قوله  
مطابق للثمة كذا افراد الخ) قال المراد في الكلام على التاء كيداً بكل فتقول جاء الجيش  
كاهوا لقبيلة كاهوا والزيدون كلهم والرجال كاهم أو كاهها أو كاه على قياس هو أحسن  
القيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كاهن أو كاهها وحكي الخطيب  
كاهن عن بعض العرب انتهى ووجه كاهها في الرجال انه على معنى الجماعة عموماً  
يجوز منه في جمع التخصيص لان له حكم مفرده لاسلامته فيه ووجه كاهها في معنى  
الجمع (قوله وأما قوله بأشبه) أي مما أنيف فيه كل الى ظاهر مثل المؤكد  
وهذا بخبر بيت لسكتة برعة صدره \* كم قد ذكركم لو أجزى بذكركم \* وكم  
خبرية مبتدأ وقد ذكركم لخبر واستشهد ابن مالك في شرح اتسهيل به ذاعلى قوله  
في اتسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة الى  
ضميره ونازع ابو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ اسكن قال المصنف في

لاختلاف المسند وكما يؤكد  
بشكل الجمع وبكلامه  
بذكرهم ما في معنى ذلك  
كجاء زيدو بذكرهم وكاهم  
وجاء زيدو بذكرهم كاهها  
(و) جميع هذه الالفاظ  
التقدمة (يضمن) وجوباً  
لضمير) مطابق (للمؤكد)  
افراداً وتثنية وجمعاً  
وتذكيراً وتثنية ليرتبط به  
وليدل على من هو له كما ثلثناه  
وأما قوله \* بأشبه الناس  
كل الناس بالضمير \* فكل  
فيه نعت أي السكاه في  
الحسن كافي مررت بالرجل  
كل الرجل (و) يكون  
(باجمع) للثمة المذكور  
(و) للثمة (و) جمعاً  
بجمع أجمع أجمعون وجمع  
جها

لغني ان قول أبي حيان ليس بشيء لان التي يفت بها دالة على السكال لا على عموم  
 لا افراد الحب من النار خ كيف لم يستحضر مع شغفه بكلام المصنف ومن  
 الشهاب القاسمي حيث اجاب بان الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا  
 مردخ في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استحضر كلام المغني اغناه  
 هذا التكلف (قوله جمع) يضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكده) اللفاظ  
 كثيرا لا يعد كل) أنهم أن المؤكدهم متبوع كل لا كل ومراده بما أفهمه  
 معهم قلة التأكد بهم بدون كل انه قليل بالنسبة لحجته ما بعدهما فلا ينافي انه كثير  
 فيه فصالح كثير مؤروده كقوله تعالى لا غويهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير  
 مضافة) أي لفظا وهي مضافة نية على ما ساقى وعلى القول بأنها معارف بالعبية  
 الجنسية على اللفاظ والشمول فلا نافية للفظ ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو  
 افراء (قوله وهو مراد بقوله تعالى لا غويهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد  
 للفرأين بترفع ماذ كواذ وقعت بعد كل لا مطلقا فاللارء بالآية (قوله وفهم من  
 كلامه) حيث اقتصر على جمعه ما لم يذكر ترتيبها فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان  
 ولا الهندان جمع او ان خ لا مال كوفيين والاختصاص أجازوا ذلك قياسا مع اعتراهم  
 بعدم التماع (قوله وان ما عداهما من اللفاظ التوكيد معروفة) لانه ذكر انه مضى  
 لضمير المؤكدهم فلهذا معرفة بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا  
 القول لاسبويه وقيل بالعبية لانها اعلام للتوكيد علفت على معنى اللاحاطة بما تتبعه  
 كسامة ونحوه من اعلام الاختصاص وهذا قول صاحب البدیع وغيره واختاره  
 ابن الخاحب وحمده أبو حيان قالو يؤيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شهها  
 وما منه وليس كذلك وهو معرفة فالمازع هو تعرف العبية ولا نه جمع بالواو  
 والتون ولا يجمع من المعارف بما الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب  
 هو انص الصريف (قوله ومنه جمعا) وكذا نوافع الآية (قوله يا كنع الخ) قيل لا معنى  
 لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بن وقيل كنع مشتق من حول كنع  
 أي تام وأصح بالمهالة من بصح العرق أي سالو بالمجمعة من بصح أي روى وأتبع  
 من البنع وهو طول النع مع شدة مغرزه وعلى هذا فليت من التوكيد من  
 بالمرادف وبه صرح الهندي وكلام الرضى يفهم خلافة لانه قال ان التأكيد باللفظ  
 اما إعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بما يربح انماها في الحرف الأخير يسمى  
 اتباعا وهو على ثلاثة اشرب لانه ما يكوون لاني معنى ظاهرا ونحوه ثانيا واولا  
 يكون له معنى أسلا بل ضم الى الاول تزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم  
 يكن له في حال الافراد معنى فهو حسن بسن أو يكون له معنى بتكاف غير ظاهرا ونحو

جمع ولا يؤكدهم  
 اللفاظ في الاكثر  
 كان (غير مضافة)  
 لضمير المؤكدهم الجيم  
 كاهم أجمع والقبيلة كلها  
 واقوم كاهم أجمعون  
 والنساء كاهن جمع والطاهر  
 أن التوكيد بعد كل  
 توكيد بالمرادف وزعم  
 بعضهم أن كل ترفع احتمال  
 التخصيص وأجمع ترفع  
 احتمال التفرع وهو  
 مردود بقوله تعالى  
 لا غويهم أجمعين اذا لا غوا  
 لا يخص بوقت واحد فلا  
 دلالة لجمع على التعداد  
 الوقت وفهم من كلامه أن  
 أجمع وجمعا لا يشبان وان  
 ما عداهما من اللفاظ  
 التوكيد معروفة وأما جمع  
 فصرح في الشارح بأنه  
 معرفة بنية الاضافة ومثله  
 جمعا (نقطة) أكدوا بعد أجمع  
 بأن كنع فأنصع فأنصع وبعد  
 جمعا كنع فبصع فبصع

أبصعون أتبعون ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها لتكرره بخلاف التبع كما قال (و) هي (بخلاف التبع) المتعددة لواحد نحو جاء زيد الله الكاتب الشاعر يجوز أن تتعاطف لا خلاف معانيها بقوله تعالى سج اسم ربك الأعلى الآية (و) يجوز أن تتعاطف المؤكدات بدل توردها متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معانيها فترت منزلة الشيء الواحد وإذ انتمت بفرد ونظرف وحده قال في الجامع قاله جمع أن يبدأ بالفرد فالظرف (ولا أن يبدئ بتكرره) مطلقا عند البصر بين ما تضمن من أفعالهم عطف بالاشارة (وبدرة قوله) لكنه شافه أن قبل ذار جيب (بالت حول كله وجب) وأجاز بعض الكوفيين ذلك تطاقوا بعضهم أن أقامت

خبيث نبيث من نبت الشيء أي استخرجوه وقولهم أكتفون أبصعون أتبعون قبل من القسم الأول أي لا معنى لها عند قوله من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا (قوله وشرحي الخ) كقول بعضهم أجمعه أصعبه وقول آخر جمع تبع وقوله من الزلفاء حولا أجمعها ونقل المصنف في التذكرة عن ابن الخياط أنه لا ترتيب واتباع وقال ابن مالك في سكت المحاسبة تلك أن تبدأ بأحد التبع بأيهما شئت ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع أي لأنه يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد المعنى مع المؤكد معني ويقارن التبع بان المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير و ثم يحذف نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطرار تعاطفها أو ينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معانيها (قوله ولا اتباعها لتكرره) لأنهم عارف بالاشارة لفظا وأدوية أو بالعلية الجنسية على ما صرح به في التذكرة لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد بالاصح وأجازوا الفراء صرت بالقوم أما أجمعين وأما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابعاً للحذف عند المتأخرين وأجازوه الخليل وسيديويه كما ينفى في مباحث الحذف من معنى اللبيب (قوله لاتحاد معانيها) لأنهم أوان تعدت عن المؤكد (قوله فالأرجح أن يبدأ الخ) من ذلك قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم آياته وحيداً فلا حاجة لقوله بـ التحصين المفتاح انما تقدم من آل فرعون على ما بهدله أنه لو أخرتوهم أنه صلة يكتم ولم يقدا من آل فرعون لأن الشيء إذا جاء على الأصل لا يسأل عنه مع ما ذكر معترض كما ينفى في حواشي شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذله وجعله بلا تعقيب لأنه مشتق وهذه الآية فجعل على ابن عسقلاني قوله أن ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلناه مبارك فحتمل أن يكون مبارك خبر محذوف ولا أدري وجه ذكر هذه المسئلة وحقق أن تذكرة في باب التبع (قوله لأنهم عارف بالاشارة) أو بالعلية (قوله لكنه شافه الخ) الشوق نزاع النفس إلى الشيء وإن بالقض في محل رفع على أنه فاعل شافه وبالمجرد التبع (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أي أقامت ألم تشبه وقول الأوضح وإذا لم تعد التكررة لم يحز باتفاق بشكل (قوله بأن تكون التكررة محدودة) اتفق كلام الرضي والشاطبي أن مذهب الكوفيين جواز تأكيد التكرار إذا كان

التكررة وجهه في الأوضح وقال ابن مالك هو أولى بالصواب لجهة السماع بذلك ولأن من قال سمعت شهراً قد يراد به معرفة قدر بدأ أكثره في تارة احتمال رفعه التوكيد واسم في السماع إلى شواهد من كلام العرب أو ردها من الواردة في عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شهراً كله الأرواحان تشمل الفائدة بأن تكون التكررة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاطاعة كأي البشير لزم شهرامكان حول فقد حزنه قاله في الأوضح (و) الثالث منها



ما لو المقدار وان لم يكن زمنا محدودا لانها ملائمة ليدار ودرهم

### عطف البيان

(قوله لى معطوف) اشار الى ان العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه سار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوسع الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح في المكشاة ان اليب الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد في قوله يا نصر نصرنا وبعه المصنف في الشذور وحق ما يتعلق بذلك في المعنى في البامر جامع (قوله في انه جامد) قال في التسهيل او بمنزلة أى بان كان من نصار علمائنا كما معق الرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشقة) أى فيكنى جموده ظاهر وان كان مما يمكن تأويله بمشقة (قوله بقية التوابيع لا يردان البديل والتركيد قد يوضحان لانه غير مفهوما بالذات فان قيل يشكل على خروج البديل ان كما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البديل الاما استثنى وذلك يدل على ان المعهود فيها واحد واجب بان جواز الامرين على مقصد من (قوله فيوافق متبوعه الخ) تقرير على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر اللفظ الحقيقي وتوافقها في الالزام المعارض لكونه مما يستوى فيه المذ كرو المؤنث (قوله كاقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعراى لا روية كزعمه ابن يعيش لانه لم يدرك امر المؤمنين محمرا بالبيت وعجزه \* ما به من نقب ولا دبر \* وأصل قوله ذلك انه استعمل الامام محمد وقال ان ناقتي قد نقيت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعرفنا وتذكر الاشكاله موافقه له في ذلك قال في التوضيح وقول الرشحى ان تمام ابراهيم عطف على آيات يثبت مخالفا لاجماعهم وحكم عليه بالسهم وفي الباب الرابع من المعنى واعتذر عن في الجهة السادسة من الباب الخامس بانه عبر عن البديل بعطف البيان لتأخير ما هذا الاعتذار لا يصح لان البديل والبديل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعة في بديل كل من كل كاهوا لئلا يدركها وهذا انصوا على ان لا يبدل منه اذا كان متعددا وكان البديل غير وافي بالعدة تعين القطع وحينئذ تمام ابراهيم مبتدأ حذف خبره أى منها والخامس ان في الآية مانعين من البيان التخالف تعريفنا وتذكيرا والتخالف افراد جمعية لان التوافق فيها مشروط في البيان كما عرفت ومانعا من البديل والمصنف لم يدرج في المانع من البيان الاعلى التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا باقى له الاعتذار بالمتقدم وذلك اما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعية الاولان وحده باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة اظهر شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام

(عطف البيان) أى معطوف

البيان مجئى بذلك لانه

تكررت زيادة بيان فكذلك

ردته على نفسه ولم يتج الى

حرف لانه عن الاول (وهو

تابع موضوع) لم يتبعه ان

كان معرفة (أو شخص) له

ان كان نكرة كالنعت لانه

مخالف له في انه (جامد غير

مؤول) بمشقة وقد تقدم معنى

التوضيح والتخصيص

وخرج بقوله موضع أو

بمخصص بقية التوابيع غير

النعت وبما بعده النعت

(فيوافق متبوعه) أى أربعة

من عشرة تقدمت في النعت

(كاقسم بالله أبو حفص

محمد) فمع عطف بيان لأبى

حفص ذكر لا يضاحق وقد

تبعه في الرفع والافراد

والنذكر والتعرف (وهذا

خاتم حديث) فحذف عطف

بيان خاتم ذكر لتخصيصه

وقد تبعه في الثلاثة الاول

والتكبير وأفهم كلامه ان

عطف البيان لا يخالف

متبوعه تعريفيا وتذكيرا وأنه

يكون في التكررات ومنع

بعضهم ذلك وخصه بالمعارف

وأوجب البديلية

لا يبين المجهول ودفع بأن  
بعض النكرات قد يكون  
أخص من بعض والاخص  
يعني غيره (ويعرب بدل  
كل من كل) لما فيه من  
تقرر معنى الكلام ونحوه  
بكونه على نية تكرار  
العامل وذلك مطرد (ان لم  
يتمتع) الاستغناء عنه أو  
(احلاله محل الأول) فان  
امتنع ذلك تعين كونه عطف  
بيان كقولك هذا قام زيد  
أخوها فاحلها عطف بيان  
على زيد لبدل لان البدل  
في نية تكرار العامل فهو  
من جملة أخرى فتخلو الجملة  
المخبر بها عن رابط لها  
بالمبدأ أو كقوله أي الشاعر  
(أنا ابن التاركة الكبرى  
بشر) \* عليه الطير  
ترقبه وقواها فبشر عطف بيان  
على الكبرى لبدل اذا جعل  
محله لانه يشترط إضافة  
الوصف المفرد المقرون بأل  
الى الخالي عنها وعن الإضافة  
لأنها وهو غير جزئي كما تقدم  
وقوله  
أنا أخو بني آدمس ونوفلا  
أعبد كما ياله أن تعدنا حرا  
فبعد شمس ونوفلا عطف  
بيان على أخو بني آدمس  
لأنهم كانوا كذلك لكان في تقدير جرف النداء فليزم ضم نون لانه مفرد معرفة

أو باعتبار اشتغاله على آيات كثيرة فان كل واحد منهما أثر قدم في صفة معناه  
وغرضه فيها إلى المكعبين والآن بعض الصغور دون غيره بقائه دون سائر آيات  
الانعام وحفظه من كثرة الأعداد آية مستقلة يؤيد بها القرائة على التوجيه  
أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وان سيج بالقطع على البدلية  
هذا وقال الدماميني حيث أراد التخصيरी البدل فلا تعين القطع الا اذا لم ينو  
معطوف محذوف يحصل به منضمما الى المذكور المطابقة للبدل منه لما اذا نوى فلا  
يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ويجوز أن ينوي معطوف في الآية أي مقام  
ابراهيم وأمن من دخله وكثير سدواها انتهى مع تغيير وهذا كرهه في تحت الأشياء  
التي تحتاج الى رابط عند قول المصنف ولا شترط الرابط في بدل البعض وجب  
في نحو قولك مرت ثلاثة زيد وجمروا القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع اسكان بدل البعض  
من غير ضمير فقال الدماميني لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق بل هو مفيد  
بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على ما قاله التخصيरी في الآية واقضى  
كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد محالين واقفا بالعدة  
بدل البعض بتقدير الضمير وقيد وقف فيه بأن الضمير في بدل البعض والاشتمال  
يقتدر وقد قيل في مقام ابراهيم انه بدل بعض فتأمل وبق عليه أن يقول ان  
كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه  
بالرفقة في مطابق التعريف قال في التوضيح وقول التخصيरी والجرحاني يشترط  
كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في باب هذا إذا الجملة ان هذا الجملة  
عطف بيان مع ان الإشارة أوضح من المضاف الى ذى الاداة انتهى وهذا القول  
اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة اذا كان جامدا ما لا نعتا ورد على من  
جعل نعتا وقال أكثر المتأخرين يقاد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه  
نوعهم أن عطف البيان لا يكون الأخص من متبوعه وليس كذلك فانه في  
الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المفعول أخص من النعت وقد  
هدى ابن السبكي الى الحق في المسألة فجعل ذلك عطف لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى  
وفي التأييد الذي قاله في التوضيح فنظر لاحتمال أن سيبويه في ذلك على ان في  
الجملة لتعرف الحضور وهو اعرف من اسم الإشارة على ما نقله المصنف في المغني  
عن ابن عصفور في بحث آل والجملة السادسة وأقره وان كان مخالفا لاطلاقهم  
ان اسم الإشارة أعرف من الماعرف بأل كما أسلفنا التذية عليه في بحث المعرفة  
والنكرة (قوله فيما استدل به الجبر) من نحو قوله تعالى من ما سديد ومن شجير  
مباركة زينة (قوله لسانية) أي البدل (قوله عليه الطير الخ)

وعا والطيرة ندأو جملة ترغيبه خبر والجملة لاجل من بشر وقوعا مفعوله أى  
 لاجل الوقت عليه (قوله وعما يمنع أحلاله محمل الأول نحو يازيد الحارث  
 ما فيه) أى لا ينادى الامع أى أو كان لفظ الجلالة أو علما بحكما من جملة (قوله  
 أيم الرجل زيد) لأن صفة أى يجب أن تكون مفعولة بال ولتويز زيد (قوله  
 لا أفضل الرجل والنساء) هذا أضيف فيه أفعلى إلى عام اتبع بقسميه لأن أفعلى  
 ضيل به فم ما يضاف إليه فيلزم كون خالد بعض النساء وعما يمنع أحلاله محمل  
 الأول نحو يازيد هذا مما اتبع فيه المنادى باسم إشارة لأنه لا يحذف حرف النداء  
 باسم الإشارة وأحسن من ذلك أن يقال لأنه يلزم هذا اسم الإشارة من غير وصف  
 قوله لا بد أن يكون سالحا) هذا لا يظهر في نحو هند قام يداخوها وانما وجهه  
 عدم الاستغناء كما سنرى (قوله لا نهم يغتفرون الخ) قضيت جواز نصب البدل المفرد  
 ما اتبع منادى وبالاداء قبل البدل من التواني وهذا ردة قواهم ان البدل فى  
 النداء كالمستقل فان خص الجوز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين  
 البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى نظرا اليه فهم ما الآن يفرق بينهما  
 ضعف استقلال المعطوف على البدل لعدم مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع  
 قوله وقد يجوز الخ) قد يفرق بين هذه المستندات وما يجوز به بان ما معنى  
 أنت مع امرأه يجوز أن يلى أن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه  
 وكذا يقال فى الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخنتها مع ان رب مختصة بالذكورة  
 لأن ما معنى سخنتها فى الجملة كقولك وسخنتها بالارب ولا يرد نحو امرأه أنت فانت  
 تو كيد لفظي مع ان الامر لا يعمل فى المبالغة فقد اعترفوا فى التانى ما لم يغتفر وفى  
 الاول وذلك لتسامح فى التاكيد اللفظي لأنه غير مخصص للحكم فليتأمل (قوله  
 وقال الامام الرازى وهذا الاستغناء الخ) كلامه ظاهر فى جميع الصور (قوله  
 يطلب من المطولات) ذكرتم فى الباب الرابع جملة وكذا فى شرح التوضيح وزاد  
 عليه من الفروق انه لا يتبع ضمير الان فى البيان بمنزلة التبع فى المشتقات قال فى  
 المعنى فى بحث ان زهد عن هذه النكحة المتخشع فأجاز أن يكون ان اعبدوا  
 انالاه فى الاما مرتبه به قال الدمامينى وليست هذه النكحة بانى تصل فى القوة  
 بحيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على ان ما يزل  
 لة الشئ لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل  
 لة الضمير والضمير لا يثبت مطافا على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعم المنادى عند  
 هو وانتهى وقال فى الباب الرابع ان الكسافى أجاز أن ينع الضمير بعت  
 اؤذم أو ترجم وأجاز الزمخشري مجي عطف البيان للحد فعملى ذلك لا يمنع

وعما يمنع أحلاله محمل الأول  
 نحو يازيد الحارث وبأىها  
 الرجل زيد وخالد أفضل  
 الناس الرجال والنساء  
 (تنبيه) تعين عطف البيان  
 فيما ذكرتمنى على ان  
 البدل لا بد أن يكون سالحا  
 للأحلال محمل الأول قال  
 المصنف فى حاشيته على  
 التسهيل وفيه نظر لانهم  
 يغتفرون فى التواني ما لا  
 يغتفرون فى الاوائل وقد  
 أجازوا فى انك أنت كون  
 أنت تو كيد او كونه بدلا مع  
 أنه لا يجوز ان أنت وقال أبو  
 سعيد على بن مسعود فى  
 كتابه المستوفى أولى ما يقال  
 فى نعم الرجل زيد أن زيدا  
 بدل من الرجل ولا يلزم أن  
 يجوز زعم زيد وقال الامام  
 الرازى وهذا الاستغناء مبني  
 على أن البدل منه ليس  
 مهذبا بالكسبة لأنه قد  
 يحتاج اليه اغرض آخر  
 كقولك زيد رايت غلامه  
 رجلا سالحا فلو اسقطته لم  
 يصح الكلام وعليه السعد  
 وقد ذكرنا فى آخر بين  
 البيان والبدل يطلب من  
 المطولات (و) الرابع منها

مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى لمخاضها وان عطف البيان  
 تابع الجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في  
 والوصل وجعلوا جملة فقال بالآدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وانما لم  
 لم يحذف في المعنى فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا في جوارز وقوع البدل الجملة  
 ولا في بحث الجمل التي اهاجمل لكنه في بحث الجمل التي لا يحمل اها في الكلام على  
 الجملة المفسرة قال مانصه ولم يثبت الجملة هو وقوع البدل والبيان جملة انتهى وفي  
 المرادى في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى ان  
 قال وفي الارتشاف ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحذر ذلك وما يمكن أن يجعل  
 من الفروق ولم يذكر في المعنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف  
 المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوارزه واختلاف في البدل منه كما ذكره في بحث  
 الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبي علي في البغداديات انه لم يثبت ولم يذكر في معاني  
 الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وحذف البدل منه ونفسه غيره عن  
 ابن مالك والاختفاء وانما ما خرجا عليه ولا تقولوا لما نصفت ألسنتكم بالكذب وان  
 الال لسانا تصفه والكذب بدل من الهاء ومن الفروق التي لم يذكرها في المعنى ان  
 البدل يقطع كما سيأتي في باب خلافا عطف البيان

### عطف النسق

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الانشائي انما ما سطحا  
 للتابع الخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق (قوله  
 وهو تابع الخ) قال أبو جيبان لا يحتاج عطف النسق الى حد دلالة تابع بأدوات  
 محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذلك  
 ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا فسيب نظرا لان تلك العبارة ان  
 كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان  
 هذه حدود دلالة لا معنى للحد في هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد انه  
 يكفي أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون  
 قصوره عنه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذا كتر جنس (قوله بتوسط) أي  
 أي انظروا تقدير الالحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عسى  
 النسق ونحوها في يدينه وصرحت بعضه فمرأى أسد وقوله الآية فصل آخر  
 هذين لان الباء أو أي لسان من الحروف الآية اذا الباء ليست من حروف العطف  
 مطلقا وأي ليست منها على الصحيح وشمل التعريف التعريف المعطوفة وهو صحيح  
 اعبر بها بالعطفية لا بالتيهية لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح وقد

(عطف النسق)  
 بقوله السين اسم مصدر عطف  
 اسم المفعول يقال نسقت  
 الكلام أنسة أي عطف  
 بعضه على بعض والمصدر  
 بالنسكين وهو تابع بتوسط  
 بينه وبين متبوعه في الاتباع  
 أحد الحروف الآية ثم  
 العطف اما على اللفظ وهو  
 الاصل وسطره

امكان توجه العامل

الى المعلوم أو على المحل  
وله شروط ثلاثة امكان  
ظهور ذلك المحل في التصحيح  
وكون الموضع بحق الاسالة  
ووجود المحرر رأى الطالب  
لذلك المحل أو على التوهم  
وشروط خمسة دخول ذلك

العامل المتوهم وشروط خمسة  
كثرة دخوله هناك وحروف  
الوطف تسعة وهي قيمان  
ما يقتضي التثنية في اللفظ  
والمعنى وهو ستة الواو والفاء  
وتم وحسنى واو وأوما  
يفتحى التثنية في اللفظ  
فقط وهو ثلاثه بل وليسكن  
ولا والعطف يكون (بالواو  
لمطلق الجمع) بين المتعاطفين  
في الحكم لا بغير ترتيب ولا  
معينة فتعطف الشيء على  
مصابحه في الحكم نحو  
فأنجينا وأصحاب السفينة  
وعلى سادة نحو وأرسلنا  
نوحا وإبراهيم وعلى لاحقه  
نحو كذلك نحو اليك وإلى  
الذين من قبلك بالوقيل جاء  
يزيد وعمر واحتمل المعاني  
التي لا تسد كورة وهي  
مختلفة في الكثرة والقسمة  
فمعينها للعبادة أكثر  
ولترتيب كثير ولعكسه قليل

بأن يكون العامل في اللفظ زائدا بديل  
فإن لم يزد من دون عدنان والدا \* ودون معاذ فترتكب العواذل  
وقوله تعالى ومن آتاه الليل فسيح الخراف النهار فخراف منسوب عطف على  
محل آتاه ويست من زائدة وقوله وكون الموضع بحق الاسالة فلا يجوز هذا شارب  
زيد أو أخيه لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعجماله لا انما فيه  
لا اتصافه بالفعل واجاز ذلك المتعددون تسكبه قوله

فقل ما أقال لهم ما بين منفتح \* ضعيف سواء أو قد ير مجمل  
بعطف تقدير بالحر على مجمل ضعيف المنسوب والقدير المطبوع في القدير واجب  
بأن الاصل طابع فغير ثم حذف الخاف وأبقى جرا المضاف اليه أو انه عطف على  
ضعيف وليسكن خفض على الجوار أو على توهم ان الضعيف مجرور بالاضافة (قوله  
وجود الطالب الخ) بهذا المتع مسائل منها ان زيد او عمر أو قائمان لأن الطالب  
رفع زيد هو الابتداء والتجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف في  
هذا الشرط بعض البصريين ومروى باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك (قوله  
حصة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذات رب فهم \* ولا تمش فهم مجمل  
الرب الجمية والمحل الكثير التهمة والتمش المضادة البين وقوله ولا تمش فهم  
تمش عطف على ذاهل توهم أنه مجرور بإيالة الجمية دخول الياء على خبر كان وان  
كان قليلا (قوله كثرة دخوله هناك) كقوله

يداني أفى لست مدرك ماضى \* ولا سابق شأ إذا كان آتيا  
بحر سابق على مدرك توهم أنه مجرور بالياء ودخول الاء في خبر ليس كثير واعلم  
انه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ووقع أيضا في المرفوع كما هو في المنسوب  
اعما وفعلا وفي المركبات فانظر الباب الرابع من المعنى (قوله لمطلق الجمع) قال في  
المعنى وقول بعضهم انه الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقدير الاطلاق وانما  
هي للجمع لا لبيانهم واعترض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بجهل من

قد ظهر لك أن استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

معية أو غيرها فالتمييز بالطلاق إطلاق في المعنى فلا فرق بين المبالغة وبين ولا يشبه هذا  
 تفرقة الفقهاء بين مطلق ما هو الماء المطلق لأن الماء المطلق غلب في عرف الشرع على  
 شيء خاص أشهر (قوله استعمال حقيقي) لأنه استعمال للكلمة فيما وضعت له  
 وقيد بقوله من حيث أنه جمع لأنه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجازاً وهذا  
 جارئ في كل عام استعمال في فرد من أفراد (قوله فعل بك بالمطولات) فقد ذكرها  
 في شرح التوضيح وأقصر في المعنى على خمسة عشر ولا حاجة لنقلها الفهرست شرح  
 التوضيح نعم ينبغي التنبيه على أنهم جعلوا ما انفردت به في ضبط سببي على أجنبي  
 في الاشتغال ونحوه يجوز بداهة بتعجزاً وأما وزيد مبرت بقولك وقوله  
 وقد يقال هـ لا كقولنا بالربط بالعام كما كتبت وما عند الاحتياج إلى الربط في  
 الجملة واللام بأن تجعل الجملة واحدة ويقادراً أن إذا كفت في ربط الجملة  
 يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى وإن شارح التوضيح قد ساءت فيه امتناع  
 الحكاية معها قال فلا يقال وزيد بالانصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر  
 لأنهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه بين الحكاية وبعضهم خصه بالو والفاء  
 ولم أر من خصه بالوا فقط وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا المعنى لا يطل حكاية التابع بها  
 نحو من زيد أو عمر إلا أنهم اشتروا بالحكاية العلم بعدم أن لا يسمع إلا إذا كان التابع  
 اسماً متصلاً بعلم أو علماً معطوفاً بالواو يبقى هنا مسألة لا بأس بذكرها وهي أن الرضي  
 قال في حقه في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم أن المتبوع وقع عن سهر  
 وغلط والثاني تداركه له أو أن المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم أنك إذا نصبت نحو  
 جاءني زيد وعمر ومثلاً قلت ما جاءني زيد وعمر وفيه لفي المركب أعني الجيمين  
 والمركب كما ينبغي بالانفصال جزأه معاً ينبغي أيضاً بالانفصال أحد جزأه دون الآخر  
 فتحتمل أن يكون معناه انفي الجيمين كلاهما وأن يكون المعنى انفي أحد الجيمين  
 فإذا نصبت التنصيص على المعنى الأول جئت بدلاً الزائدة بعد الواو والعطف فقلت  
 ما جاءني زيد ولا عمر وقد تراءى طرداً حيث لا يمكن أحدهما أن يكون المعنى الثاني  
 ولا يستوي الحسن ولا السيئة ولا يستوي الأحياء ولا الأموات لأن الاشتواء  
 بمعنى التساوي فإذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفاء من الآخر  
 وما قيل من أن زيادة لا دفع وهم أن المنفي هو الجيمين المقيدان بقيد الاجتماع  
 في وقت ليس بشيء لأن نفي الشيء مطلقاً وإرادة تنقيته مقيداً بخلاف الظاهر كما تقول  
 ما جاءني رجل وترديد جلاءه ونحوه فإن كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني  
 عمر وفيه وعند سبيل نفي الجيمين المنقطع أحدهما عن الآخر كان الخاطب توهم  
 أنه حصل محيى لكل واحد منهما ما سكن منقطعاً عن محيى الآخر فنفيت هذا الكلام

استعمال حقيقي وقيد  
 ذكر واللام أحد وعشرين  
 حكى تنصيصها من بين  
 آخرها السنابل دد كرها  
 فعل بك بالمطولات (والفاء)  
 للجمع في الحكم

وهو وعند المنازني هو لفظي مطابق للحيثين معاً كما كان من دون تكرار العامـل  
وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار اللفظ كفاية زيادة لا بعد الوانعم تكرار  
الفعل المنفي في ذلك الغرض أمر ح (قوله مع الترتيب المعنوي والد كرى) المعنوي  
هو أن يكون المعطوف مع الاحتمال كقوله تعالى خلقناك فسد والوالد كرى هو أن  
يكون وقوع المعطوف مع ما بعد المعطوف عليه بحسب الذي كلفنا لا أن معنى  
الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وخصه الرضى بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى  
الترتيب لانه على حقيقته غير حاصل لامن المتكلم ولامن الفاعل (قوله وأكثر  
ما يكون هذا) أى ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغنى فراجع لانه قال وذ كرى  
وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الاكثر ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها  
فيئس مشوي المتكلمين وقوله تعالى يتقوا من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين  
فان ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جرى ذكره (قوله الآية) انما احتاج لذلك لان تمام  
التعقيب في بقیته (قوله لكنه في كل شئ بحسبه) كذا في المغنى قال الدماميني يشير  
الى ما قاله ابن الحاجب من ان الاعتبار ما بعد في العادة مترتباً من غير مهلة فقد يطول  
الزمان والعادة تقتضى في مثله بحد مهلة وقد يتصور العادة تقتضى بالعكس فان  
الزمان الطويل قد يسهل قرب النسبة الى عظم الامر فتسهل الفاء وقد يسهل بعد  
الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقتضى العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت  
والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه  
من الاول سواء قصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز و كلام المصنف  
ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيباً وان طال الزمن استعمال حقيقي  
فتأمل انتهى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطف مفرد على مفرد  
امامى ملازمة للمعنى العام بان لا يسهل ما قبلها قبل ما يسهل ما بعدها أو في تعاقب  
مدلول العامل لوصفها بخبر يقدم الاقرب فلا قرأ المعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر  
الحكم باستحقاق الاقرب التقدم بعد الحكم باستحقاق الاقرب أو في تحقق  
الاتصاف بهما باجافى زيد الا كل فالانتم أى الذى انصف بالنوم عقب اتصافه  
بالاجل كل فالترتيب في مصادر تلك الصفات وان عطف جملة على جملة فأذن ان ابتداء  
حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة  
وإن كان حصولها بتمامها في زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهلككم هاهنا الخ)  
جواب عن ايراد الآية على الترتيب لان مجيئ البأس قبل الاهلاك وقد يقال لا وجه  
لإيراد بعد حمل الترتيب على ما شغل المتكلمى وانما يتجه اذا خص بالمعنوي  
بأن يدل ذلك انه ما قال في المغنى ان الفراء احتج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال

معن (الترتيب) المعنوي  
والذ كرى وأكثر ما يكون  
هذا في عطف مفصل على  
مجمل نحو ونادى نوح ربه  
فقال رب ان ابني من أهلي  
الآية (والتعقيب) وهو  
وقوع المعطوف عقب  
المعطوف عليه بلا مهلة  
لكنه في كل شئ بحسبه  
فقال فام زيد فعمرو اذا عقب  
قيام عمرو وقام زيد ودخلت  
البصرة فالسكوة اذا لم تقم  
في البصرة ولا بينهما وترتج  
فلان قوله اذا لم يكن بين  
الترتج والولادة الامدة  
الحمل مع لحظة الوطء  
ومقدمته وأما قوله تعالى  
أهلككم هاهنا بأسنا  
فغناه أردنا ههنا كما خافها

وأجيب بأن المعنى أردنا هلاكها أو بأن الترتيب المذكور متأمل (قوله وقوله  
 فجعله غناء الخ) ايراد على التعقيب لأن جعله غناء لا يتصل بإخراجهم وقد يقال هذا  
 لا يرايد بقوله ان التعقيب في كل شيء بحسبه وانما يظهر اذا حمل على المتبادر منه  
 وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لانه لم يفسره وأورد ما ذكره  
 بتنبه شارحه لذلك وهو الذي أرفق الشارح وبان ذلك ان الفاء في الآية متلوه في  
 ترويح زيد فوله ويدل على ذلك ان المصنف في المعنى مثل للتعقيب بعلة تنبيه بما  
 ذكر بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصنع الارض مخضرة ثم قال وقيل  
 الفاء في هذه الآية للسببية وهي لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتي في  
 الشرح فتدبر هذا أو ورد ان تقدير فضت مدة لا يدفع الاعتراض لأن معنى المدة  
 لا يعقب ما قبله ويجب بأنه يكفي ان أول أجزاء المعنى يعقب الانخراج وان لم يحصل  
 بتمامه الا في زمن طويل كما أثرنا اليه آتفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول  
 وجعلوا منه فصيح الارض مخضرة واعلم انه ان فسر الاحوى بالاسود من الحفاف  
 واليبس فاحوى مدة لغناء وان فسر بالاسود من شدة الخضرة كما تكرر في كافي  
 مداهما ان فهو حال من المرحى وآخر تناسب الفواصل وجعله صفة لغناء كيجعل فيما  
 صفة لعوجا قاله المصنف في الباب الخامس من المعنى (قوله بين الجمل) أو الصفات  
 تتحولاً كونه من شجر من زقوم فاللون منها البطون فشاربون عليه من الحميم  
 (قوله وقد تأتي الفاء لجرد السببية الخ) قال الرضي بعد ان تكلم على الفاء العاطفة  
 والتي تعمير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص  
 بالجمل وتتدخل على ما هو جزء مع تقدم كاسته الشرط نحو ان اقبله فأكرمه ويدونها  
 نحو زيد فأنزل فأكرمه وتعر يفه بأن يصلح تقدير اذا لشرطية قبل الفاء وجعل  
 مضمون الكلام السابق شرطاً لان المعنى في مثالان كان كذا فأكرمه وهو كثير  
 في القرآن المجيد وغديره قال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال  
 فاخرج منها أي اذا كان كذلك هذا المكبر فاخرج وقال رب فانظري أي اذا كنت  
 اعنتي فانظري وقال فانك من المظنر أي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من  
 المظنر بن وتقول أكرم زيد فانه فاضل فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى  
 كان الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ولا تأتي بين السببية والعاطفة  
 فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمر ولكن لا يلزم  
 العطف نحو ان اقبله فأكرمه وقد يؤتى في الكلام بقاء تقع موقع الفاء السببية وهي  
 زائدة وفائدة تزيدها التنبية على ان ما بعده لا يلزم لما قبله الزم الجزاء للشر  
 وذلك كما في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسد

وقوله فجعله غناء أحوى  
 فغناء فضت مدة فجعله أو  
 الغناء بمعنى ثم وقد تأتي  
 للسببية فيلزمها التعقيب  
 وهذا هو الغالب على الفاء  
 المتوسطة بين الجمل  
 المتعاطفة نحو فوكره  
 موسى فتصفي عليه وقول  
 كعب يات سعد فاقلي  
 اليوم متبول

وقد تأتي الفاء لجرد السببية  
 والربط لا غير نحو ان جئتني  
 فأنا أكرمك وحينئذ  
 لا يلزمها التعقيب وعلى هذا  
 يحمل الطلاق قول ابن  
 الحاجب في أماليه ان الفاء  
 السببية لا يلزمها التعقيب  
 (وتم) للجمع مع (الترتيب)  
 كما تقدم (و) المسئلة أي  
 (الترجيح) في الزمان نحو  
 ثم اذا شاء أشهره ونحو  
 اجتباها به فتاب عليه وهوى



وتفهم كلامه ان اذ البشرية تختلف مع فعل الشرط وعليه يتخرج ما يقع  
 المستثنى كثيرا من تقدير اذا وفعل الشرط لكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط  
 في قوله وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم الخ يدل على ان خلقكم من نفس واحدة  
 وجعل منها الواو في الاعراف والنسب واحدة واعلم ان قومنا هموا انها لا تقدر  
 الترتيب ونسبها بالآية التي ذكرها الشارح وأجاب المصنف في الغني عنها  
 بحجة أجوبة ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى الواو اذ هذا ان العطف على محذوف أى  
 من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على  
 تأويلها بالفعل أى من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية  
 أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصبره الرابع ان خلق حواء من آدم  
 لم يجز عادة بمثله أى ثم ايدنا بترتيبه وترأخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا الترتيب  
 الزمان وترأخيه الظاهر ان ثم الترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تختلف  
 عن الموهلة والترأخي بدليل قولك ما عجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعجب لان  
 ثم في ذلك الترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار يس قال في المغني وجعل منه ابن مالك  
 ثم أتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك يعني ان ثم في الترتيب الاخبار  
 ومن العجب قول شرح التوضيح انه في الغني قال في هذه الآية والظاهر ان ثم فيه  
 واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر انه واقعة موقع الفاء  
 في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب ووقعها في الآية بمعنى الفاء لا يخلص من  
 الاشكال في ترتيبه قال الرضي وقد تكون ثم الفاء مجرد التدريج في الارتقاء وان  
 يكن الثاني من بابي الله كرمي الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظ مفتوح والله  
 والله وواته ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين  
 قوله تعالى كلا سمعوني وما أقوله تعالى فاليوم مرجعهم ثم الله  
 ثم يد على ما يفعلون أى ثم يخافهم بما عملوا لانه كاشهه الله على ما يعملون فاما  
 العلة فقام المعلول وقوله تعالى والى لغفار لناب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى أى  
 بقى على الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح فاستعمل ثم نظر الى تمام  
 البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليهم من مرتبة ابتدائها الان البقاء عليها أنضل انتهى  
 وقد تبيى ثم فصحة كما قيل في قول المفتاح ثم يفرع لا فصاحها عن محذوف أى  
 فحصل الایاء ثم يفرع وفي شرح المشارق انما اتقى مجرد استفتاح الكلام وزعم  
 الاخفش والسكوفون ان ثم تقع زائدة ومحلها على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم  
 جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة ورد بالفتح وان الجواب محذوف تقديره فاستأوا الى  
 فاستغفروهم ثم تاب عليهم وفي البحر فديره تاب عليهم وكررتوا كبد أو أريد

وقوله تأتي بمعنى الواو نحو  
 خلقكم من نفس واحدة  
 ثم جعل منها زوجها وبمعنى  
 الفاء كقوله  
 كره الرضي تحت الحاج  
 جرى في الانابيب ثم اضطرب  
 (وحسن الجمع مع الغاية)  
 بان يكون ما بعدها غائبا  
 قبلها

بلاول انشاء التوبة والثاني استدماها وقيل ان اذاه مدحى قد يحذف عن ا  
 وتبقى لمجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو نحو قوله  
 واما قول زهير

اراه اذا أصبحت أصبحت ذاهوى \* فتم اذا أصبحت أصبحت عاريا

فانما فيه زيادة لان (قوله في زيادة أو نقص) اجتمع في قوله

فهرنا كم حتى السكاه فأنتم \* ثم ابونا حتى بينا الاصاغرا

(قوله يقطع الحكم عنده) أى ما ذكر من الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان

أولى لان أوهنا تنوينية وحكمها احكم الواو في وجوب الطابقة نص عليها لا بدى قال

المصنف في بحث الجملة المعتنسة من المعنى وهو الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لان

الغاية والذريع انما يوجد اذا كان كذلك (قوله كفى قوله ألقى الخ) قاله ابن

مروان في قصة التماس وهي مشهورة والهيمنة الكتاب الذى ألقاه في النهر وبالغ

بالقاء الزاد والفعل ليخفف عن راحته ويخون عدوه ويخفف منسوب بان

مضمره يركى والزاد بالتصبي عطف على رحله والشاهد في حتى نفعه لان الفعل ليس

بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذى ذكره الشارح هذا ومقتضى كلامهم في باب

الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نفعه منصوب بفعل محذوف بفسره

المذكورة وقد علم ذلك مع جوابه وما يقضى به (قوله وتشرط المعطوف به ان يكون

اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانها مقولة من الجارية وهي مختصة

بالاسماء ولولتا وبلاوهمذا تعلم ان قوله اسماء أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج

الفعل لانه مضمر ودعا في المعنى عدم عطفها الجمل بل بشرط معطوفها ان يكون

جزء اسماء يلها أو كجزء ولا يتأق ذلك الا في المفردات وأورد عليه الدماميني انه لو قيل

فعلت من زيد ما قد در عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة

وقد صرح النجاشي وأهل المادى بان الجملة تبدل عما قبلها بديل بعض من كل نحو امدكم

بما تعملون امدكم بانعام وسين والفعل بدل من الفعل كذلك فى المعنى وان تبعه

عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعمل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل

فما قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو وكونه اسما عطفا على مدخول اشتراط

وبذلك اشتراط الظاهر مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع المطول

في قول باب الفصل والوصل ما يقتضى ان حتى تعطف الجملة لانه لما ذكر صاحب

التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقولا بالواو ونحوه ان

يكون بينهما اجهة جامعة قال الظاهر اريد نحو واو او من حرف العطف الدالة

على التضمن كالقائم وحسنى لكن صرح بعد ذلك بان لا تعطف الجملة قال

في زيادة أو نقص يقطع  
 الحكم عنده (واتدريج)  
 بأن ينفى ما قبله أو يثبتها  
 الى أن يبلغ الغاية ولهذا  
 اشترط في المعطوف به أن  
 يكون اسما  
 تقدير كفى قوله  
 ألقى الهيمنة على تخفيف رحله  
 ألقى الهيمنة نفعه ألقاها  
 والزاد حتى نفعه ألقاها  
 اذا الراد ألقى ما قبله حتى  
 نفعه أو شيئا بالبعض نحو  
 المحبتي الجارية حتى كلامها  
 ويتبع حتى ولدها وشيئا  
 المعطوف بها أيضا أن يكون  
 اسما ظاهرا

السيد ونظام افتتاح بشعر يوقعها بين الجملة حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبغي غفوة قوله

وكفت حتى من جدي الميسر فارتقى \* في الحال غنى صار الميسر من جدي  
إذا التبادر أنه مثال لحتى بالعاطفة وحينئذ يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى  
العاطفة المفردات و ~~تتضمن~~ أن يقال حتى في البيت استشفافية فإنها والعاطفة  
بحر جعان إلى أصل واحد هي الجارة باعتبار التدرج في أحدهما يغني عن اعتباره  
في الأخرى رعاية الجانب الأسفل بقدر الامكان ويمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف  
المصدرية ولا تعطف الصغرى لا يقال قام القوم حتى أتوا هذا الشرط نقله المصنف  
عن هشام الخضراوي وقال أنه لم ينف عليه غيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم  
من العاطفة منتزعة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا  
للمبني والمبني في نعم على اشتراط ذلك في ما مر ومنها ما يقتضي اعتبار هذا  
الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة وردة ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط  
وزاد المصنف في الحواشي شرطا آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز  
صمت الأيام حتى يوم الفطر انتهى أي لأنه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل  
صومه وظن شيخنا العلامة الغنيمي أن العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا  
المثال شرعي والكلام في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الإباحة التي من معاني  
الواو وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فاعلمه أو نفع من مثله وان  
كان لا يتخلو عن شيء نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط (قوله قال المصنف  
والضابط) ينبغي تقديره على قوله وشروط العطف ولأنه متعلق بما قبله كما لا يخفى  
(قوله والتفتازاني في المطول) عبارته والتحقى أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء  
لما قبلها ذهنا من الانعكاس إلى الأقوى أو بالعكس ولا يمتثل لترتيب الجار مجرى  
لما قرأ أن تكون ملاسة الفعل لما بعدهما قبل ملاسته للأجزاء الأخر فحومات كل  
أبلى حتى آدم أو في أنثائها فحومات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد نحو جاء  
القوم حتى خاله إذا جاؤك جميعهم ويكون خاله أضعفهم أو أقواهم (قوله وردة  
أبو حيان) الأولى أن يقول وإن رده أبو حيان قال في المعنى وردة أبو حيان وقال هي  
في المثال جارة إذ لا شرط في نال الجارة أن يكون بعضا أو كيعض بخلاف العاطفة  
هذان معنوا أعجبتني الجارية حتى ولدها وفي البيت يعنى الذي مثل به ابن مالك  
أقوله

جود بمنال فاض في الخلق حتى \* بائس دان بالاساءة دينا

مخلة وأقول أن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بها بعضا أو

قال المصنف والضابط أن  
ما صاع استثنائه وصح دخولها  
عليه وبالأفلا (لا لترتيب)  
فلا تقيد به بل هي كالواو للجمع  
لا كالفاء خلافا لماز تخشعي  
لأنك تقول حفظ القرآن  
حتى سورة البقرة وإن كانت  
أول ما حفظت ومات كل  
أبلى حتى آدم ومن أذغى  
أنه الترتيب فمراده الترتيب  
الذهني على سبيل  
التدرج كما أضع به  
من المحاب والتفتازاني  
في المطول والسكاكيني في  
شرح القواعد وإذا عطف  
على مجرور فلا حسن إعادة  
الجار فراقبها وبين الجارة  
وقال في التسهيل يجب مالم  
يتعين العطف كيجب من  
اقوم حتى ينهم واستحسنه  
المصنف والمهماني وجرمه  
في الجامع وردة أبو حيان  
والعطف بها قليل ولذا  
أنكره السكونيون (واو  
لأحد الشئين) نحو لانيوما  
أو بعض يوم (أو الأشياء)  
نحو فكفارة الطعام عشرة  
مسكين الآية

كبر بعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من  
 امتناع التخييل الجارية حتى إنها امتناع عجبت من اقوم حتى منهم لان اسم القوم  
 يشمل ابتداءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان  
 الموضوع الذي يصح أن نحمل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارية فيعتمد  
 يحتاج الى إعادة الجارية عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى آخره بخلاف  
 المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدماميني لاني حيان أن قول انما يشمل اسم  
 القوم ابتداءهم اذا لم تقم قرينة على خلافه وهذا قامت قرينة وهي اضافة الاء الى  
 ضمير القوم وأجاب التتبي بأن المراد شهول اسم القوم للاناء في الجملة وفي تركيب  
 من التراكيب لاني هذا الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شهول  
 القوم للبين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالمضمر في قوله تعالى  
 وبعوثهم أحق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان  
 المراد به الرجعيات وغيره من الامتناع في ذلك كالمكرر الاسم الظاهر وخصص  
 وقال الدماميني ان قوله ان الى لا تحل في المثال والبيت محل حتى دعوى عارضة عن  
 الدليل وأي مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى الى اليهم وان فيض الجود  
 في الخلق انتهى الى الناس فيكون المحل صالحا لاني وأجاب التتبي بأنه ليس المانع  
 من ذلك معنوا بل سناحي أساقف المثال فلان حتى الجارية لا تقابل من وأما البيت  
 فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المحرور بها بعضا  
 أخيرا أو كبر بعض والبائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض أخير قال  
 وفي هذا انظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذي قدمناه (قوله بعد  
 الطلب) أي بعد صبغة الطاب وان لم يكن هناك طلب نفس اذا لطلب في الاباحة  
 والتخير ثم الحمل على الصفة بعد صبغة الامر ظاهر بخلاف غيرهما من صيغ  
 الطاب كالاستفهام بما في الرضى حيث قال واذا كان في الامر فله تغاير التخيير  
 والاباحة ثم قال وأما باقي أقسام الطلب فالاستفهام يجوز ان يكون عندك امم محرو  
 لا تعرض فيه شيء من المعاني المذكورة وأما التخيير فتعويذ لي في رسا أو جازا  
 فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في الاغلب من يمتنى أحدهما لا ينكر حصوله ما معا  
 وأما التخصيص فتعويذ تعلم الفقه والخو ولا تضرب بزيدا أو حمرا فكلاهما في  
 احتمال الاباحة والتخير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهما ما جواز الجمع  
 في الاباحة الخ) قال المصنف في الحواشي يقولون أو التخيير تنافي الجمع وأما  
 لاداءة فلا يابغون انما الاتافيه و يقولون ان التخيير فيما أسله الخطر والاباح  
 فيما أسله الجواز ويرد على الأول ترى ج هندا أو اختا وترى ج هندا أو بنت عم

(مقدمة بعد الطلب) اما  
 (التخيير) بين المعاني  
 فتعويذ ترى هندا أو اختا  
 (أو الاباحة) فتعويذ  
 أو نحو أو الفرق بينهما جواز  
 الجمع في الاباحة دونه قال  
 التتبي وليس المراد بها  
 الاباحة الشرعية لان  
 الكلام في معنى أو بحسب  
 اللغة قبل ظهور راسم على  
 المراد الاباحة بحسب العقل  
 أو بحسب العرف في أي  
 وقت كان وقد أي قوم كانوا

فأقولوا الأصل الإباحة في الإرضاع فسد بالتلبيل الأول وإن قالوا المتم فسد بالتباني  
 لأن في الأول للتخبر معنى فالتباني للإباحة والحق أن أو مشد تر كوا غما يتبين أحد  
 من أنهما بالقروية كسائر المشتراك انتهى وفي المطول والفرق بينهما أن التخبر  
 يندبوت الحكم لاجدهما فقط بخلاف الإباحة فإنه يجوز فهم الجميع أيضا لكن  
 لأن من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر ما لا شك  
 الخ) فظاهره أن ماعد التخبر والإباحة أغما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح  
 وبذلك من ج الاشعوى فقال وماسواهما بعد الخبر وصرح الشاطبي بأن الشك  
 والإهم يختصان بالخبر والباقي يستعمل في الموضوع وكلام المغني يشعر به (قوله  
 نحو أنما أو أكرم) قال في المغني شاهد في الأولى وقال الدماميني فيها والأقرب أن  
 الشاهد الثاني قط لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو غما يتحقق بقوله على  
 هدى شاهد ليس إلا ما إلى هذا أشار في شرح التوضيح فقال فأنما أو أكرم على  
 هدى كلام خبري وأوفي سلال مبن للامام فيكون الشاهد في الثانية انتهى لكن  
 قد يقال إن أعلى هدى أوفي سلال مبن خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو  
 بالعكس ألا يتعين كونه خبرا غما أو صلح لذلك لأنه جار ومجرور وبقى انه قال  
 في التلبيل السائر غما خوفاً بين الحرفين في الدخول على الحق والباطل لأن صاحب  
 الحق كانه مستعمل على جوادير كضربه حيث شاء وبساحب الباطل كانه مستعمل في  
 ظلام مخفض فيه لا يدري أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) أشرعت صوبت  
 تقول أشرعت الرمح نحو العدو إذا صوبته إلى جهة وقصدت طعنه به أراد أنه لا بد  
 من القتل أو الأسر فأشار بأشراع صوره الرماح إلى الحالة الأولى وبالسلال إلى  
 الحالة الثانية وأغما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما فحذف  
 المضاف كما قيل في يخبر ج منهما اللواثر والمرجان (تنبيه) من مجيء الواو التوسيم  
 قوله تعالى أن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أرقى السمع وهو شهيد وقديتهم  
 أنها بمعنى الواو والواو والفاء ألقي منها لأن القلب عبارة عن محل الإدراك والقاء  
 السمع عن الجد والاجتهاد وتخصيل ذلك الإدراك والمعارف ومع ما علم أنه لا بد من  
 الأمر من جميعها فالقيام مقام الواو الجامعة وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان  
 منها ما يكون في غاية السكال والاشراق ويكون مخافة السائر القوى العقلية بالحكم  
 واليكف أمما الحكم فلان حصول المقدمات البديهية والحسية والخبرية يتيسر بها أكثر  
 وأما الكيف فيستر كب المقدمات على وجه ينساق إلى النتائج الحقة بأسهل وجه  
 وأسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغنى في معرفة حقائق الأشياء عن الغير  
 لأن ذلك في غاية الندور والبيه الإشارة بقوله أن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ومفيدة (بعد الخبر) أكرم  
 (الشك) من التمسك كراه  
 زيد أو  
 (الشك) السامع أي  
 أبقاها في الشك وبعبر  
 عنه بالاهتمام نحو أنا أو  
 أكرم على هدى أوفي  
 ضلال بين أو التوسيم  
 الاسم فمكرة أو معرفة ومنه  
 قوله لا تلتان لا بد منهما  
 صدور رماح أشرعت أو  
 سلال \*

وذ كره بافظ التشكير ليدل على الشكال التام أي لمن كان له قلب عظيم الاستعداد  
 للوقوف على عالم القدس فان التشكير يأتي للتعظيم وقوله أن النبي السميع وهو ثمينة  
 اشارة الى الثاني واكثر هذه التسمي أمري أكثر الآيات بالطلب واليكسب نحو  
 أفلم يسير وافي الارض فتسكون لهم قلوب يعقلون بهم أو أذان يسمعون بهم افتأمل  
 (قوله قال بعضهم أو الانزب) قال ذلك سيدي به بشرط تقديم في أوهمى واغادة  
 العامل وقوله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقا والآية انما يظهر  
 القول بالانزب فهم اعلی هذا وقد اواه في المعنى بامور فرجعه وظاهر هذا أن  
 أو التي للانزب عاطفة وان كان لا يقع بعدها الا الحمل لان العطف لا يختص  
 بالمفردات وكلام الرضي يقتضي انما غير عاطفة بل استثنائية (قوله بمعنى الواو)  
 فتكون لطاق الجمع واعلم أن ابن جني اثبت يحيى أو بمعنى أو او وجه له من  
 تدرج الغدوة غفله بابا في الخصائص قال وذلك أن شبهة شي شيئا في موضع فيضى  
 حكمه على حكم الأول ثم يترقى منه الى غيره فمن ذلك قولهم جالس الحسن أو ابن  
 سيرين ولو جالسهما جميعا كان مطيعا لهما لئلا كان كانت أو انما هي في أصل  
 وضعها لاحد الشئين وانما جاز ذلك في هذا الموضع لشي يرجع الى نفس أو بل  
 لقرينة من جهة المعنى انضمت الى أو وذلك لانه انما رغبت في مجازة الحسن  
 لما في مجازة من الحظ وذلك موجود في مجازة ابن سيرين ثم لما جرت أو في هذا  
 الموضع مجرى الواو تدرج من ذلك الى موضع عار من هذه القرينة كقوله  
 فسكان سيات أن لا يسرحوا غمها \* أو يسرحوه ما واغبرت السوح  
 وسواء وسدان لا تستعمل الا بالواو (قوله بجاه الخلافة الخ) البيت الجري يمدح به  
 سيدنا حمزة بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال في المعنى والذي رأته  
 في ديوانه اذ كانت قال الدماميني هو لا يمدح في رواية الجماعة ويحتمل أن أوفيه  
 لاشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه أحق بها أو قد ردت له من غير طلب اعتناء  
 من الله وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التي من أجلها أحق  
 بالخلافة من غيره ومن حيث انه من الذي يعنى الله بهم فيلحقهم أعلام المراتب  
 (قوله والتسوية تقتضي نفس أحدهما) الظاهر ان بقول والتسوية تقتضي متعدد  
 والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التي لا تقوم الا بين فصحاء والعطف  
 فيها انما اختصت به الواو وفي المعنى ان أم المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحو  
 سوا على أقت أم قد ردت بما لا يستغنى لسكنه قال في الحواشي ان هذا الكلام  
 منظور فيه الى حاله الاصلية والأصل سواء قيا مك وقعوده فالعطف بطريق  
 الاصل انما انما راء واو فثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله)

قال عنهم أو الانزب نحو  
 وأرساها الى مائة ألف أو  
 يزيدون وقد تأتي بمعنى الواو  
 كقوله  
 جاء الخلافة أو كانت له قدرا  
 فائدتان الأولى لا يعطف  
 بأو بعدها من التسوية لئلا ياتي  
 بينهم لأن أو تقتضي أحدا  
 الشئين أو الاشياء  
 والتسوية تقتضي الشئين  
 نحو سواء على أقت أو قد ردت  
 فان لم توجد الهمزة جاز  
 العطف بها نص عليه السراي  
 في شرح الكتاب نحو سواء  
 على قنة أو قد ردت ونحو قول  
 الفقهاء سواء كان كذا أو  
 سوا ذوا قنة ابن محسن أو لم  
 تدرهم وأما مخطئة المصنف  
 لهم في ذلك

فقد ناقشه فيها الدماميني) سنده في المناقشة عبارة السري قال اعلم أن السري قال  
 ما هذا نصه وسواء اذ دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء  
 على أقت أم فعدت انتهى قال وهو نص صحيح في بعض النسخ قول الفقهائي أن قال  
 فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأييداً لما يقتضيه شيئين نساءدا  
 أو لأجل جد الشئين أو لأجل ما قبلت وجه السري بأن الكلام محمول على معنى  
 الجار ما إذا قلت سواء قلت أو فعدت فعدت فعدت فعدت فعدت فعدت فعدت فعدت  
 وعليه فلا يكون سواء خبراً مذكوراً لا مبتدأ ليس التقدير قيامك أو فعدت سواء  
 وسواء على قيامك أو فعدت بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء  
 وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وهو ح الزنى يمثل ذلك وحكي  
 أن أبا علي الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء ورده واهل السنة المصنف والمجيب  
 أنه أو رد كلام الفقهائي في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح  
 والغرض أنه لا مذهب في شيء من ذلك وكما هو فهم أهل اللغة بعد كذا سواء في  
 أول جملتها فقد تراهمزة إذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء  
 وغيرهم وهو من دفع بما انتهى لمخصراً أو أقول ليس في العبارة التي نقلها عن  
 السري في ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلاً عن كونه نصاً لا لم يتعرض  
 للعطف بأو بعد سواء إذا لم توجد همزة وانما نص على لزوم أم بعد سواء إذا دخلت  
 ألف الاستفهام واحترز بذلك عما إذا كان ألف الاستفهام بدون سواء فانه يعطف  
 بأو ولا تعين أم ولا اعتراض على الفقهائي لم ينشأ من الهمزة وانما نشأ من التسوية  
 لما علمت من أن معناها منافي لمعنى أو وما وجهه العطف محتاج اليه مطلقاً  
 وجدت الهمزة ولا يعطف بأو أو أم كما تقدم غاية الأمر أن هذا الموضوع سمع  
 فيه العطف بأو والقياس العطف بالواو أو فأول ما سمع ولا تتجاوز ورد السماع وإن  
 أمكن فيه ذلك وما يتصدر الهمزة فلا هم نصوا على تقديرها إذا حذف مع أم أو  
 أول ذلك هذا وقد قال في تقرر أن أو تأتي بمعنى الواو وحلوا على ذلك ما أشع لا يقتضي  
 المعطوف عليه نحو ما بين سابقهمه وأولجهم فها قد قبل بمثل في كلام الفقهاء وقراءة  
 بن يحيى من لم يجر المقام (قوله إذا نسي عن المباح) ليس المراد المباح الشرعي  
 كما تقدم فصح تمثيل المصنف ذلك في الغني بقوله تعالى ولا تطع من هم آثم أو  
 كفور وإذا دفع توقف الدماميني بأن طاعة الآثم والكفور في الآثم والكفور  
 فبإباح أصل بل يحرم الكفر قال بعد ذلك وأجل الإباحة انما لحظ فيها ما كان  
 كفراً يعتقدونه من أن طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها  
 وله وهذا القولان جار بيان في نحو ما جاء في زيد وعمرو (أي مما وقع فيه العطف

فقد ناقشه فيها الدماميني  
 الثانية إذا نسي عن المباح  
 أعتنع فعل جبيع ما كان  
 مباحاً باتفاق من النجاة  
 وحكم المخير في حكم المباح  
 عند السري وواقعه في  
 الغني وصححه ابن عصفور  
 وجوز ابن كيسان كون  
 النسي عن واحد وعن  
 الجميع فإذا قلت لا تأخذ  
 ديناراً أو أبجاز عنده أن  
 يكون نهائياً من الجميع وعن  
 فحدهما على مقابلة الأمر  
 لأن الأمر مكان يأخذ  
 أحدهما وهذا القولان  
 جار بيان في نحو ما جاء في زيد  
 أو عمرو (وأما طلب  
 التعيين) أن وقت (بعد  
 همزة داخل على أحد  
 المستويين) في الحكي في  
 طن المتكلم نحو أن زيد عدل  
 أم عمرو إذا كانت عالماً بأن  
 أحدهما عدل الخاطب  
 لا يعم وهو نال في تعيين  
 أحدهما لا يندى أحدهما  
 لأنه معلوم للسائل وعلمتها

بأو بعد التثنية فعلى القول الأول يكون المنفى الجميع وعلى الثاني يجوز أن يكون  
 التثنية واحدة أو كونه الجميع وعلى القول الأول جرى ابن الحاجب في قوله تعالى  
 لا جناح عليكم إن طلقتم النجا ما لم تمسوهن أو تفضروا لهن فريضة وقال ليس  
 المعنى مدة انتفاء أحدهما بل يدانه إذا انتفى الفرض دون الميسر لم مهر المثل  
 وإذا انتفى الميسر دون الفرض لم ينفى المسمى فكيف يصح في الجناح عند  
 انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكن واحدا منهما وذلك صادق بينهما جميعا  
 لأنه ذكر في سياق التثنية الصريح بخلاف الأول فإنه لا ينفي أحدهما ولا  
 حاجة لجعل أو بمعنى إلا في الاستثناء والمضارع بعربها منصوب بان ومثله قوله تعالى  
 الله عليه وسلم البعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للأخر اخترا فاحفظه بقي  
 هنا فائدة وهي أن الدماميني قال في حاشية البخاري عند قوله ففزلت هذه الآية  
 وإذا راوا تجارة أولهوا انفصوا المهم بالحضرة بالقاهرة في سنة تسع وثمانين  
 وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشفونية عند بعض حذاق المالكية فافضى الكلام  
 إلى أنه إذا ذكر متعاطفان بأوفانه يعاد الضمير إلى أحدهما فقل ذلك المدرس وزعم  
 بعض أصحابنا أن منه هذه الآية وهو خطأ لأنه لم يعد إلى أحدهما لا بعينه بل إلى  
 أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم أما الحذف أو الاتيان  
 بما لا فائدة فيه والأول خلاف الأصل والثاني باطل لأنك إنما أن تقدر إليه فيلزم الأول  
 أو لا تقدر شيئا البتة فيلزم الثاني لأن ذكر اللهو يكون ضائعا فقال لا يقدر إليه  
 للدلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير أن اناعنه من دوحه عنه فاستبعد ذلك وكاد  
 يقطع باستحالة فقلت له يمكن أن يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية  
 كأنه قيل وإذا راوا تجارة أولهوا انفصوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو  
 فاستحسنه ثم رأيت بعد ذلك بخود عشر من سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي  
 غيره انتهى أقول وقوله أنه يعاد الضمير إلى أحدهما محمول على ما إذا كانت أول الثالث  
 ونحوهما تكون فيه لاحد الأمرين لا التي للتوزيع لأنها بمنزلة الواو كأنه عليه  
 الأبدى وأقره في المغنبي في بحث الجملة المعترضة كما مر في باب كثير من المعارف  
 يبقى الكلام على عمومته وليس كذلك وعمد على أن التنوين يعيد إلى الضمير  
 معهما ما ذكر قوله تعالى أن يكن غنيا أو فقيرا فآله أولى بهما والتأويل الذي  
 قاله الرشي في الآية المتقدمة متعين لأنه لم يقل الهمما وإنما قال والرضي قال ولذا ك  
 بقية أحكام العطف إلى أن قال ومنه أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو  
 وحتى مع العطف عليه يجب أنهما مطلقا يجوز يدوم رجاء أي ومات الناس  
 حتى الأنبياء فتوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم أشار إلى دفع ما به وهم أي



من أفراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من أفرادها بقوله  
وأما قوله تعالى والذين يكفرون الفضة والذهب ولا ينفقونها إلى أن قال وقوله تعالى  
ذأروا تجارتهم أولها وانفقوا إليها إلى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا  
منظر أداها هو الان حرف العطف فيها أو وقد نسلكم عليها حين نسلكم على  
زوجه قال لما كانت آتية سأتي بعبارة وهي جملة الواو ذكرها هنا إذ كره في  
الكلام على أو نظرا للفظها هذا أو وأوردناه كيف يصح أن تكون الرؤية منفصلا لها  
مع أنها مقدمة على الانفصاض وسبب له هذا بعيد سيما إذا كانت الرؤية الثانية  
في الأولى المستفادة من قوله ولا ذأروا أو يمكن توجيه كلامه بمحمل الأولى على غير  
البصر بقا الثانية على البصرية لا يمكن يلزم اختلاف الضمير ومرجعه إلا يقال  
لما كانت غير البصرية بفتحها الأدرالك وهو من حيث ويصدق بالمعنى الخامل  
بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا في مرجع الضمير أو أن الرؤية في  
الأصل تصدق بالبصرية بتوغيرها فعملت الرؤية على غير البصرية بقواعد الضمير  
المعنى على الماسد في الثاني على طريق الاستخدام وقال الشاعر الثاني وقد سئل عن  
لأنه الرؤية في جزئين أحدهما من بعيد وهو مكالم الصداقة سابقة على  
الانفصاض حاملة عليه والآخرى من مكالم قريب لاحقة للانفصاض لا يمكن بينهما  
جدا مشترك حاصل في ضمن كل منهما هو طاق رؤية أي جنسهما المعقول عليهما  
فهما معنى الرؤية في الجزئين متغيرتان بحسب الشخص ومحددتان بحسب  
الجنس ولا استحالة في تصادق المتضادين على شيء باعتبارين في نفسه إذا كان  
العطف بالفاء أو ثم جاز الأفراد والمطابقة والأفراد مع ثم أحسن وإن كان  
العطف بلا فقال في الارتشاف الذي يقتضيه النظران الحكم في ذلك للأول وقال ابن  
عصفور الضمير على حسب المتأخر وإن كان العطف بـ أو بل كن قال في الارتشاف  
الذي يقتضيه النظران الحكم الثاني وقال ابن عصفور على حسب المتأخر منهما  
وثرة القواسم قطرها إذا كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء  
فيها بأى) أى مضافة لضمير المتكلمين فيقال في المثال أيهما عندك (قوله فتسميتها  
ذلك الخ) أى لأن الاتصال على هذين السابق واللاحق فالحاق عليهما اتصال  
اعتبار متعاطفهما المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لا مخرج عنها وقيل سميت  
بصفة لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تاني افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة  
يرى أنهم جميعا بمعنى أى واعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الأول لانه  
يجمع الى نفسها اسمها انما يأتي في المسبوبة تهمزة الاستفهام فيترجم الأول لشعوره  
لوعين (قوله نحو ما أدري الخ) إشارة الى انه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله

صحة الاستغناء عنها بأى  
وتسمى حينئذ متصلة لأن  
ما بينهما ما بعدها لا يقتضي  
أحدهما عن الآخر فتسميتها  
بذلك لا مخرج عنها  
ويقال لها المادلة مادتها  
الهمزة في افادة الاستفهام  
وتسمى أيضا بذلك ان وقعت  
بعد همزة التسوية وهي  
الداخلية على جملة في محمل  
المصدر نحو ما أدري أقت أم  
فعدلت سواء عليكم  
أدعوتهم أم أنتم صاعتمون  
فان وقعت أم بعد ضمير همزة  
التسوية وهو همزة يطلب  
بها وأيام التعبين كانت  
منطقة مني بل

وهي الداخلة الخ وإن أوهم قولهم ههـ ههـ من القسوة الاختصاص (قوله هفتة  
بالجمل) أى خلافاً لبل ماله كما أتى (قوله وقد تنقن مع ذلك الاستفهام الخ)  
فتكون بمعنى بل والهمزة (قوله أى بل أى شاء) قال في التوضيح وأما ما قبلها  
ببداً لأنها لا تدخل على مريد وقال ابن مالك إنما قد تدخل على المفرد ولم يقدّر مريد  
واستدل بأنه قد سمع أن هـ لا بلاماً شاء بالنصب وأجيب بإمكان حمل هـ على  
أما متصلة وحذفت الهمزة قبل أن والتقدير أن أو منقطعة وانصب شاء بخذوف  
أى أم أرى شاء والتوكيد بأن المألان المخاطب شك في أن هـ تلك أيسلاً أو منكراً  
وعلى الأول فالتأكيدي مستحسن وعلى الثاني واجب كما لا يخفى على معاني المعاني  
من العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوري بما مشى شرح التوضيح من قوله انظر  
رفاعة التوكيد بأن وأدعى في المعنى أن ابن مالك خرق إجماع النحويين وهو تابع  
في ذلك لابي حبان ونافس الدماميني ابن هشام فراجعوه (قوله نحوام تقولون هل  
الله ما لا تعلمون) قال النحوي يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أى الامرين كشي  
على سبيل التقرير بحصول العلم بكون احدهما ويجوز أن تكون منقطعة (قوله أما  
نصر افراد) ان كان المخاطب يعتقد الشركة (قوله أو قلب) ان كان المخاطب يعتقد  
العكس كما يعلم بما بعد (قوله أو أم) في معنى الامر الداعي نحو رحم الله زيد الامهرا  
والخصص نحو هـ لا تقرب زيدا لكانه أوجباً وفي الرضى خلافه (قوله  
قال في الأوضح وهو الحق) لا أمام أبي الحسن على السبكي رسالة سماها نيل العلاء في  
العطف بلا حذف فيها الكلام على هذا الشرط وبين أنه لا يبقى أمثلة أهل المعاني  
في انقصر بنحو زيد كاتب لاشاعر لحسن التصوّد في حاشية المختصر (قوله  
نفعل جئت لا كذلك) اعلم أن أصل المثل هكذا جئت لا كذلك وقالوا في نفسه  
ما في الشرع فالرد بقولهم لا مفاعلة ما قبل لا دليل فيه لجواز كون التقدّم رافعاً  
جئت لا أو نفعل هذا وفي هذا المثل على تقدير كون جئت مفاعلة فعل مخذوف حذف  
الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الأربعة المذكورة في باب الفاعل (قوله رداً  
على من اعتقد ان الخ) هذا في بل ظاهر وأما لكن فقله السعيد عن المقتار  
والابيض ثم قال والمذكور في كلام الخاطب لا يمكن ما جاء في زيد يمكن محموله  
وعم المخاطب ان عمراً أيضاً لم يجئ كمن يدينه على ملائمة يدينه أو ملائمة لا  
لا يمكن ذلك وهو رفع توهم تولد من الكلام السابق رفعاً فيها بالاستعانة بهن

الجبني نحوها لا بل أم  
شاء أى بل أى شاء أو  
الانكارى بنحو ما له البنات  
ولكم البنون اذ توجهات  
للاضراب المحض لزم الحال  
وقد ندر بحقيقة الاتصال  
والانقطاع نحوام تقولون  
على الله ما لا تعلمون وسهبت  
منقطعة لوقوعها بين  
جملتين متباعدتين فما  
بعدهما منقطع عما قبلها  
(وللرد) أى يرد السامع عن  
الخطأ في الحكم الى  
الاصواب فيه (لا) فهي تأتي  
الحكم عن نالها وقصرها  
هل متلوها ايها فمفراد  
أو قلب ولهذا لا يعطفها الا  
(بعد ايجاب) أو أم او ذاء  
كزيد كاتب لاشاعر رداً  
على من اعتقد انصاف زيد  
بالشعر والسكابة أو تصافه  
بالشعر فقط زد  
المهمل والأيدي أن يمين  
شرط العطف ما أراد لصديق  
أحدهما عطفها على الآخر  
فلا يجوز جاني رجل لا زيد  
بجملتين لا امرأته قال في  
الأوضح وهو الحق ومنع

الزجاء العطف به على م... ول الفعل الماضي وبقية قوله هم نفعل جئت  
لا كذلك (و) لا تدرى الخطأ في الحكم (لكن وبل) واقعين (بعدني) أو هي فهو ما التقى برحمتكم متلوها ما وثابا  
تخصه لتأنيدهم نحو ما جاء زيد لكن ورأى بل محمول ولا تقرب زيد الممكن عمراً بل محمولاً على من اعتقد  
بل محمولاً والمفرد وبل لا محمولاً في غير

سريخ في انما قال لما في خبره لكن محمول على اعتقاد المجي معتد عنهم جميعا  
 لا لمن اعتقد ان زيد اعمى لا يكون محمول على ما وقع في المختار وامانه يقال ان اعتقد  
 انهما اعمى لا يمكن ان يكون قصرا افراد فلهذا يأخذ (قوله ومن ثم) أي من أجل  
 انهما اعمى ربحكم فتلوها واثبات نفيضة لتألف ما وجب الرفع في نحو (الح) أي  
 لان فتلوها من نفيضة مثبت وما لا تعمل في مثبت فلا يجوز انصب على احتمال  
 ما يل يجب الرفع على ان الواقع بهما خبر مبتدأ محذوف ولا يكون لكن وبل من  
 حروف العطف فلما يأتي من أن شرطه مطوفا بهما الا افراد (قوله وشرط العطف بل من  
 افراد مطوفا بها) استكن عن اشتراط ذلك على بل فأوهم انما ان يكون عاطفة في الجمل  
 وجرى على ذلك ابن الناطم فقال فان كان المعطوف بها جملة ولا يصح خلافه قال  
 الزكشي وكان بعض الاكابر يقول لم تصح عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما  
 الفرق بينهما وبين الواو والباء في نظره في الفرق ان بل لما كان اسما الاغراب  
 صار ما قبلها كأنه لم يذكر فكأنه لا شيء يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا يعطف  
 المفردات لكن لما حصل التشريك في الاغراب وكان ما بعدها جملة ولا لما قبلها  
 امكن التقاؤه من هذا الوجه فلما بقي تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاغراب الا  
 في نسبة الحكم لما قبلها فقط امكن مقتضى هذا ان تكون حتى عاطفة اذا وقع  
 بعدها الجملة الا انه لم يكن اسما العطف بل اسما للغاية كالي فاما وقع بعدها  
 الجملة لم يطرأ ماؤها على اسماها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها للغاية  
 تحقت حرف عطف ولو هذا يدعى فها مع كونها عاطفة بمعنى للغاية انتهى ولا يخفى  
 ما فيه أما أولا فلا خصوصية بل في كونها غير عاطفة للجعل على ما عرفت فيما مر  
 من ان لا يمكن ولا كذلك لما وجد تخصيص السؤال بها غاية ما دل كلامه على  
 ان حتى تشاركها في ذلك لما قلناه وامانا فلان كلامه هو هم ان معنى للغاية  
 لا يظهر في حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفها لا يفسد ان يكون غاية  
 ما قبلها (قوله ووقعها بعد نفي) هذا لا حاجة له كره للعلم به من كلام المصنف  
 كان ينبغي أن يقول وعلم من كلامه ان شرط العطف بل من وقوعها بعد نفي  
 ونفي وبقي من شروط افراد (الح) (قوله أو امر فمسمى) اطاد ان في هذه الحالة  
 يكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التسهيل فلا يجوز له ز يد  
 في امكن محمول ولم يتم (قوله وله صرف الحكم الح) الحاصل انها تنفي مع النفي  
 المسمى امرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيدي وهو اثبات نفيضة لما بعدها  
 بعد غيرهما امرين تأسيديين ازالة الحكم عما قبلها ارجعه لما بعدها (قوله  
 في قوله المبرود عبد الوارث) قال في شرح التوضيح ويزعمه ان لا تعمل ما في قائما

ومن ثم وجب الرفع في نحو  
 ما زيد قائما لكن أو بل  
 فاعد وشرط العطف بل من  
 افراد مطوفا بها ووقعها  
 بعد نفي أو نفي وعدم  
 افتراها بالواو وان تلتها جملة  
 أو تلت واوا أو وقعت بعد  
 اثبات أو امر فمسمى حرف  
 ابتداء للاستدراك (ولصرفه  
 الحكم) عن التلويا بل يفتي  
 (الي ما بعدها) ويصرف التلو  
 كأنه مستكن عنه (بل) واقعة  
 (بعد ايجاب) أو امر بكاء  
 زيد بل محمول واخر بل زيدا  
 بل محمول واخرها بل الحكم  
 المجيء والامر بالضرب من  
 زيد واثبات ذلك لعدم رواهم  
 كلامه ان امكن لا يعطف  
 بما بعدها الا ايجاب وهو مذهب  
 البصريين لانه لم يجمع  
 وجوزوه لهم في ما سأل على بل  
 وان بل في غير الايجاب  
 لا تنفي صرف الحكم الى  
 ما بعدها وجوزوه المبرود كما بعد  
 الايجاب فعلى قوله يجوز  
 ما زيد قائما بل فاعدا بالانصب  
 على معنى ما هو فاعدا  
 واستعمال العرب على  
 خلاف ذلك في تنبيهه يجوز  
 عطف الفعل على منه

شدة الان شرط عملها بغاء النفي في العمل وقد انتقل عنه انتهى وقد يقال انتقاله  
بعد مضي العمل لا يضرب قياسا على النصب بعد فاء السمية أو واو المعية بعد النفي  
المتنقص بعدهما نحو

وما صاحب من قوم فأذكرهم \* الأبرار يدهم عيا اليهم

فيجوز في أذكرهم النصب مع انتقال النفي بعد واو وقد مرّت هذه المسئلة في باب  
التواصب (قوله ان اتحد في الزمان) أي الماضي والاستقبال (قوله ولا يضرب  
اختلافهما في اللفظ) مثال اتحداهما في نوع الفعلية التي هي ببلدة قويتنا وانسقبه  
ومثال اختلافهما في اللفظ قوله يوم القيامة فأوردتهم النار ونحو تارك الذي  
ان شاء جعل لك خبيرامن ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا  
قال المصنف قال بعض الطلبة لا يتصور لهذا أي عطف الفعل على الفعل مثال  
لان نحو قام زيد وقعد عمر والمعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان في  
أحد الفعلين ضمير اقلت له فاذا قلت بجمعي ان تقوم ونحو جرح ولم تقم ونحو جرح فبالها  
نحو جرح وقع فيها انتهى ووجه ما ذكره في تصور ذلك أن الفعل المعطوف منصوب  
أو مجزوم بلولان العطف للفعل لم يأت نصبه أو جزمه وقد ظهر النصب في ونسقيه  
والجزم في ويجعل وهذا أولى من قول المرادى فان قلت ليست هذه المثل من عطف  
الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما  
هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول فتح أن يقال انما من  
عطف الفعل على الفعل انتهى لانه يقتضي انما في الحقيقة من عطف الجملة على  
الجملة وهذا لا يظهر فيها اذا نصب الفعل أو جزم لان ذلك يقتضي انه من عطف  
المفردات واعلم انه لا يشك على كون العطف للفعل وحده في مثل ويجعل ان  
الواقع جوابا لجملة ويجعل وان كان المجزوم محلا للفعل وحده كادل كلام الغني في

بحث الجملة التي لها محل حيث عدمها الجملة الواقعة جوابا بالشرط جازم ولم يقرن  
بالقائم منها انما نحو ان تقوم وان قلت وانما كان المعطوف ويجعل وحده لظهور  
الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لانه مفرد وجملة انما هي غيبة معطوفة فلا يمكن  
جعلها جوابا لعدم التبعية لانه يكتفي في كونها جوابا بتبعية فعلها (قوله وعلى اسم  
يشبه) نحو فاعلان صحبا فائرن ونحو وما يكفر بها الا الفاسقون أو كما عاهد  
قرأ ما ابن السمك يسكون الواو قال الرخشي على أن الفاسقين بمعنى الذين  
فسقوا فكانه قبل وما يكفر بها الا الذين فسقوا وفسقوا عاهد الله مرارا كثيرة و  
واقرضوا الله قرضا طيبا فليس اقرضوا معطوفا على مصدرين للفعل باء معطوف الله  
هو المصدريات بين الموصول والاصلة على هذا التقدير ولكنه معطوف على مجعوم

ان اتحد في الزمان ولا يضرب  
اختلافهما في اللفظ وعلى  
اسم يشبه

المصدقين والمصدقات صكاً أنه قبل أن الذين تصدقوا أو أقرضوا على أن يكون الذين  
 تصدقوا شاملاً لذلك كبري والمؤثقات أو اعتراضين أن ونسبها أو مستأنف (قوله  
 وبالعكس) جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج الخبيث من الميث  
 ويخرج الميت من الخبيث وليس مذهب اليه بجمعة من بدل هو مخرج قال الزنجشيري  
 يخرج عطف على فائق ويخرج الخبيث من الميت جملة مبيضة فائق الحب والنوى لان  
 فاقه سماعت من جنس الخراج الخبيث من الميت لان النامي كالحب وانتهى وعند هذا  
 يخرج بل يعين بغيره في علم المعاني عطف يخرج على فائق الحب والنوى لا على  
 يخرج لعدم صلاحية اثنين فائق الحب والنوى بغيره انه على تقدير كون ويخرج  
 عطف على يخرج ~~مكون~~ من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة لان جملة  
 يخرج خبران لان الله ويحتاج لاعتذار المراد السابق لكن كان ينبغي أن ينص  
 على ذلك وقد صرح في الارشاد بغيره بغيره على المفرد ومثله بقوله  
 تعالى بيانا أنهم قائلون وقال السبوطي في الجمع يعطف المفرد على الجملة وبالعكس  
 ومثل الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه قائماً أو قاعداً قال فقاعداً عطف على  
 جنبه لانه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى وعطف المعنى من الجمل التي لها محل الجملة  
 التابعة المفرد وقال انها ثلاثة أنواع أحدها المطفوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه  
 اذهب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف اللاحقة على الفعلية وبالعكس) ذكر  
 في المعاني ثلثاً ثانياً أو الالجواز طاقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال  
 في مثل قائم ويخرج وأصكره ان نصب مخرج وأرجح لان تناسب الجملة  
 المتعاطفة في أولى من تخالفهما والجمع مطلقاً والثالث لاني على انه يجوز في الواو  
 فقط قال وأضعف الثلاثة القول السابق وقد لخص به الرازي في تفسيره (قوله  
 والاعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كمررت برجل سواه  
 والاعطف أي مستو هو والاعطف فان فصل جائز من غير ضعف وأحسن الفصل المفصل  
 بالتوكيد بالضمير المفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم وأقله الفصل بلا بين العاطف  
 والمطوف نحو ما أشركنا وآباؤنا خلافاً لما في حيث جعل الآية من العطف  
 من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف ويعطف  
 على الظاهر والضمير المفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كما في زيد ويخرج  
 وبالله والاسد وجهناكم والاقارب وانما اشترط في العطف على المرفوع المتصل  
 الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به انظر ومعنى فلو عطف عليه صكاً كالعطف  
 على بعض حروف المكاملة والفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول  
 الكلام بطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضى امرأه والحاقلة وعورة

وبالعكس وعطف اللاحقة  
 على الفعلية وبالعكس  
 والعطف على الضمير المرفوع  
 المتصل من غير فاصل ضعيف  
 ولا يجب إعادة الخافض  
 إذا أريد العطف على  
 الضمير المجرى

قال ابن مالك وجعاعة  
 خلافة الله هو وقال جدي  
 رحمه الله والشواهد لما  
 قاله كثيرة والاحتمالات  
 لا تنفي الظهور فلا بدخ  
 اذا المسئلة ليست قطعية  
 فليدعي المصير اليه ورفض  
 القياس اذا لم يثبت للقوى  
 (و) الخامس من (البدل)  
 وهو تابع مقصود بالحكم  
 المنسوب الى متبوعه انما  
 اوفيا (بلا واسطة) فخرج  
 بمقصود غيره من تحت  
 وتوكيد وعطف بيان فانها  
 مهمات للمقصود بالحكم  
 وعطوف بلا وسيل يحدني  
 و يمكن وبني الواسطة  
 المقصود بها هو المعطوف  
 ببقية آخر العطف  
 والافرض منه أن يذكر  
 الاسم مقصودا بالنسبة  
 بعد التوطئة لذكره  
 بالتصريح بذلك النسبة الى  
 ما قبله لافادة توكيد  
 الحكم وتقريره وهذا  
 لون البدل في حكم  
 ار العامل

العشرة بالثبوت منه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المتصل (قوله كما  
 قال ابن مالك وجعاعة) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن يقتضيان يكون الحرف ليس  
 مختصا بجزء الضمير كما تراز لمن الضمير المحرور ولولا فانه لا يجوز له طغ الظاهر  
 غايته بالجاء (قوله خلافة الله هو) أي جهم والبصريين وأجتمعا بان ضمير الجاء  
 شبهه بالتثنية وحقا قبله لم يجر العطف كالتثنية وبان حق التثنية المحقق أن  
 يصلح الحول كل منهما محل الآخر وشبه الجاء لا يصلح لمثله محل المعطوف عليه وأجاب  
 ابن مالك بان شبه الضمير بالتثنية لو منع من العطف عليه ملتح من توكيده  
 والابدال منه كالتثنية ولا يمنع منه ما جاءح وان الحول لو كان شرطا لم يميز رب  
 رجل وأخيه وكل شاة ومثلها بذرهم وأجاب ابنه عن الأول بان البدل في نية  
 تكرار العامل فتابعه الضمير المحرور في الحقيقة اتباعه وللجاء جميعا لان البدل  
 في قوة المصريح فعبا العامل وأجاب بعضهم بان البدل هو البدل منه في المعنى وكذا  
 التوكيد الا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر رفعه ما في به وقرئ الحريزي بين المنع  
 هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب سلا تكرير بانهم ما ساجل  
 عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما وكان كانه مراده عطف المنصوب به  
 فصله الجائز والمجرور لا فصل

### في البدل

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحى برأى الى اللغة فمعناه العوض وفي الترميز  
 صمى بان يدل على اخبرائها (قوله ومعطوف لا) أي به لا لا يعاب ولذا أعاد  
 الياء في قوله وسيل لثابتهم وجوع قوله بدني للاثبات أعادتها مع ان كان تقتضى  
 ان ان كان يعطف بها بعد الاثبات ولا تعطف المقررات في الاثبات الاعلى قول  
 الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود ويخرج العطف بلا بعد الاعجاب وسيل  
 ولكن به - ذاتي أما الأول فلان الحكم السابق منفي من التتابع وأما الآخران  
 فلان الحكم السابق منفي والمقصود به انما هو الأول (قوله ببقية آخر العطف)  
 ومنه ما عطف به على هذا الاعجاب (قوله وهذا) يقولون البدل في حكم تكرار  
 العامل اعلم أن هذه المسئلة - ثلاثيات خلاف وان أهم كلامه الاتفاق عليها  
 وخاصة القول فيها انه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وبهتهم ان  
 العرب قد تكرر العامل في بعض المواضع واختلف هؤلاء هل تضمن حبه العرب  
 مطلقا أو بشرط كونه جاريا على مذهبين أحدهما انهم يصرحون به مطلقا ولكن  
 فلان كثيرا يكون جاريا نحو قال المأ الذين استكبروا ومن قومه الذين استضعفوا  
 لمن آمن منهم وقوله لعلنا لن يكفر بالرحمن ليوهم سنة فامن ففصة كما ارادوا

أن يغفر - وإمناهم غم ولقد نجيتنا بنى إسرائيل من العذاب المهين من فرعون  
 وقيل إذا كان غير جار وأمن الألباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من  
 لا يسألكم أجرا والثنائي أنه أنما يذ كر إذا كان جارا ونحو اتبعوا من لا يسألكم  
 أجرا من باب التوكيد لا من باب البدل وإذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح  
 التلويح في باب الاشتغال أن عامل البدل ليس كاللفظ به من كل وجه حتى يصح  
 أن يكون خبرا أو مفعلا غير لهذا امتنع زيد אשר بت ضمرا أخاه بالرفع والنصب  
 وإن هو غديره مفعول لم يكن من بدل المفرد وما في قوله هذا المثل لبدل الظاهر  
 من الضمير المفرد لا الحاجة بقوله تعالى تكون لنا عيدا الأولنا وآخرنا أولنا وآخرنا  
 بدل من الضمير المجرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لأن كلامه أولا يقتضي أنه  
 لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو محتلف الكلامه ثانيا وقوله واللام يمكن من بدل المفرد  
 لا يتصور عن نظرية مدرجوا في التوكيد اللفظي بأن تجوزت وقت من توكيد الضمير  
 فقط كما هو وكلامه ثانيا يقتضي أنه يلفظ به بالفعل وهو الحق يمكن تخصيصه به عامل  
 في قول وتخصيص الجار باللام لم يذهب إليه أحد هذا وقال أيضا قولهم المبدل  
 في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضرب  
 ما يذهب إليه إذ لو لم يعتد بزبد أصله لما كان للضمير ما يعود إليه انتهى وفي الفصل قوله هم  
 في حكم تسمية الأول إذا كان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته التوكيد والصفة في  
 كنههم ما تميز به لما يقع عليه لا أنهم يعنون ههنا الأول والجار حرفة لا يمنع ابدال  
 الضمير المقصوب من المجرور في علمهم لوجود العائد حسا وانما يلزم الخلو منه لو كان  
 المبدل منه مهذرا بالكتابة لكن خاف هذا في الكتاب في قوله تعالى ما قلت لهم  
 إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله فقال تمتع أن تكون ما موصولة بالفعل وإن أعيدوا  
 الفعل بدلا من الهاء في بلانك لوقت أن أعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت إلا  
 ما أمرتني به أن أعبدوا الله في الموصول بلا عائد عليه من صلاته انتهى وقال في  
 التسهيل والكتبة يكون البدل معقدا عليه وقد يكون في حكم الملقى انتهى وقال  
 المصنف في الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة بقرن ثم كان  
 هو المعقود كونه قد حسمه فاقن ونحو \* كانه \* ما حاجبه معين بسواد \* مؤول انتهى  
 وقال في التذكرة سلكك العرب في المبدل منه مسلكين أحدهما أنه ليس في تقدير  
 الطرح ولذلك أخبرته بعد أن أبدل منه نحو

أن السيف غدوها ورواحها \* زكمت هو وزن مثل قرن الاغضب  
 غدوها بدل اشتمال وما أنفاه الا الشيطان أن أدكره \* كانه \* ما حاجبه معين  
 بسواد \* وقول الملقى مررت به أي عبد الله ولو فرضت أطراح الاول لحالت الصلة

من عائد وأما لو أنهم عدم الاعتدال فيه ففي قولهم في الغلط مررت برجل حمل لانه  
لم يقصد بالخطبر انتهى ومن خطه ثلث وفيه نص صحيح بأن ما عدا بدل الغلط ليس  
في تقدير الطرح وقوله ما حاجيه الخ من آيات الكتاب مصدره وكانه لوق النشأة  
مكانه يصف نور وحش أيضا المرأة وهي اعلا الظهور اسبق مأحول عينيه  
وما في قوله ما حاجيه زائدة وقوله معين خبر عن حاجيه وهو بدل لمن الهاء المنصوية  
في كانه وفي ذلك مراعاة المبدل منه والاقوال معنيان وأراد بنحو ما روي في ذلك  
كقوله ان السيف الخ وتأويله أما في كانه ما حاجيه الخ فلان ما هو مسمى في البدن  
يجوز افراد خبره وصحته على المعنى وتنبه على اللفظ ومن الافراد قوله العنابان  
تهل \* أولان معين مصدر كعز في قوله تعالى ومنه قناهم كل عمزق واذا اخبر  
بالمصدر كان موحدا وأما ان السيف الخ فلان نصب غنوهما رويها على الظرف  
كخبر في التجم وكانه قال ان السيف وقت غنوهما ورواها وهذا الذي شئ  
عليه في الجامع هو رأي ابن عصفور وادعى انه لم يجز ساطره الاعتقاد على المبدل  
منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ما سلمت  
به مسلك الطرح وقولهم ان زيدا عينه حسنة وان هند اجمة فاقتر بنصب العين  
والجفن فأنت الخبر في الأول وذكر في الثاني لان المعقود عليه هو المبدل والمبدل منه  
في تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامي الكشف والوقوف عند أحدهما قصورا كما  
وقع للسعد وأني حيان في المطول في آخر بحث بيان المزدالية لان اسم ان المبدل  
يجب محضة قيمه مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكر صاحب الكشف في قوله  
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاءه فعولا لجعلوا والجن بدل من شركاء  
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن انتهى وقال أبو حيان ما أجاز لا يجوز  
وعلى ذلك بأن شرط المبدل ان يكون على نسبة تكرار الاعمال على اشهر اقوال ابن  
او معولا للعامل في المبدل منه على قول وذلك لا يصلح هنا اذ لا يصح ان يحمل الجن  
على شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشف في هذه القاعدة مضطرب  
لبناؤه القول في بعض المواضع على احدى المسلكين السابقين وفي بعض آخر على  
المسلك الثاني وهذا ينبغي ان يحجزر المقام (قوله وهو ستة اقسام) قال أبو حيان  
ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو قيمه غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون  
ظرفا ثانيا لان العمل لا يعمل في نوع من المعمولات الا في واحدة منه الاعلى طريق  
الاتساع ولا يكون غلط لان اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السبكي  
قد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك الذين يتلون الكتاب ولا  
يظلمون شيئا جنات عدن (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الأول) فيه نظر والظاهر

(وهو ستة اقسام) احدها  
(بديل كل) من كل وهو ما  
سكن المدلوله مدلول الأول  
(نحو ما ذكرنا احدها) وجباني  
زيد انكول وسماه ابن  
قال المبدل الطاهر لوجوده



وهو ما كان مصادقه ماصدق الأول إذا المدلول يختلف الآن يقال أراد بالمدلول  
 الماصدق قال الجلال المجلى في شرح جميع الجوامع في مسئلة حدوث الموضوعات  
 والقوى والملاقى المدلول على الماصدق شائع والتمهل الحلاقة على المفهوم وهو  
 ما وضع له اللفظ انتهى ويوافق الأصل ما قبل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى  
 اعتبارى باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه وعنايته أى قصده منه  
 واعتبره من أى الما قول بان اتحاد الماصدق في هذا البديل بمنزلة ما زيد أخوك قال  
 لهم بما يستحقون فيه مصادقا عليه اذ ليس زيد ماصدق عليه وقال الأولى أن يقال  
 ان بديل الكل من الكل ما تخد فيه المبدال والمبدال منه في الوجود فان زيدا وأخاك  
 مع وجودان بوجود واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من الماصدق الذات ولا يختص  
 بما يكون كذا ولا لا شك ان زيدا وأخاك يتحدان في الذات الجامعة لهما ما يؤيد  
 فهم لا بد في المبتدأ والخبران يتحدان ماصدقا يختلفان مفهوما وهو شامل لزيد  
 وعمر في الما قول بالاتحاد في الذات قل في قدر بديل الكل من الكل  
 انه عين ذات المبدال منه وان كان مفهوما لها متغايرين انتهى ثم  
 ان بديل من يتكون ذاته بعضها من ذات المبدال منه وان لم يكن  
 فهو بعضها من نفسين اذا جعلنا بديلا يكون بديل الكل  
 دون البعض لان ماصدق على اثنين عين ماصدق عليه الهين انتهى وهو صريح  
 في أن الماصدق بمعنى الما قول  
 والخبر لا يطلق عليه  
 الحق في قراءة الخبر فإ  
 كل اذ كل انما يقال فيما يتفر  
 على الصحيح) ومذهب الك  
 ان يقال بعض الرجلين  
 في عرف الناس مطلقا الاعلى الاقل من النصف خصه الكسافي  
 مة ورد بقوله

فما لا يطلق عليه كل ولا  
 يحتاج الى تعبير بهوداني  
 المبدال منه كالمصلحة التي  
 هي عين المبتدأ (و) فانها  
 بديل (بعض) من كل وهو  
 ما كان مدلوله بعض مدلول  
 الاول سواء كان ذلك  
 البعض نصفاً أو اقل ام  
 اكثر على الصحيح

دايت أروى والمليون تقضى \* فقلت بعضها وأدت بعضا  
 طاناذلك في التنزيل قال الله سبحانه أقتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون  
 ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع سائر في حديث وفارق سائر من طاعة على  
 اى اى الا كثيرا بعض العلم باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السور وهو  
 الحق في الحديث واذا شئت تأشروا بالموتى بظواهر الاشفاق وبهذا الحديث  
 على عكس هذا المذهب لشي في الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر

إذا احتملت رأسي وفي الرأس كثرة \* ونحوه عند المتن في ثم سائر  
واعلم أنه اختلاف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض أو الأضراب أو ليس  
من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل قم الليل إلا قليلا نصفه فقال ابن خروف  
نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكأنه قيل قم الليل إلا نصفه وذلك لأنه  
سمى النصف قلبا لا والقليل ميم فبينه بالنصف فهو من نصفه ليل قال المصنف  
لأن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير انتهى والضميران بعده للنصف واستدل بالآية  
على استثناء النصف قال ولو أعيد الضميران الآخر لليل لزم أي يقوم إلى كثير  
الليل ورد ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وإن كان  
القليل ميم حالان القليل قد تعين بالعادة أي قم ما يسمى في العرف قلبا لا قل ولا  
فن قام نصف الليل لا يقال قام القليل ورد ابن الصائغ على ابن عصفور فقال  
إن أراد أن العادة عين القليل مقدار واحد وكأنه قيل أوال ربع فقط  
فباطل وإن أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيان أنه بالنصف لأنه لو قيل أكلت قليلا  
من الرغيف نصفه أي نصف القليل لم يكن له معنى لأن ذلك النصف قليل أيضا قال  
بدل النصف بدل من الليل بدل اضرب وابن خروف يحيزه وقال الأبدى الواجب  
عندي أن يكون النصف لا يطابق عليه أنه قليل أو يكون نصفه مقعولا تقدير قم  
نصفه قال أبو حيان وفيه نظر لأنه لا يكون أمرا ولا يقيام الكثير ثم قيل قم النصف  
أو انقص منه أو زد عليه وذلك بخلاف الأمر الأول فيكون تاممحا والظاهر لا بد  
من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت في أصول الفقه وأغرب السمعين نصفه بدل بعض  
من الليل وبه قال الزجاج (قوله ولا بد من اتصاله) هذا ما ذهب إليه  
أكثر النحويين ومشي عليه المصنف في التوضيح وقال إن مالكا في الكفاية  
الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل  
أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام لكن مثل لما يقوم مقام  
بيد الاشتغال وسأقي في كلام الشارح (قوله ونحوه على الناس الخ) مر  
الكلام على هذه الآية في باب انضمام المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أو يده  
خاص) فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله فعمومه ليس مراد الانشغال ولا  
وهذا مكان مجازا بخلاف العام الخصوص فهو لفظ أو يده معناه مخرجا  
بعضه فعمومه مرادنا ولا حكا وهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطلب من جهة  
الخواص الأصولية وشروحه وليكون الأول مجازا احتاج إلى قرينة ولهذا ابتدأ ابن  
برهان بقوله لأن الله احتج فتدبر (قوله للآية لا إضافة) اما انقطاعه وأنه لا يحكي  
سبب وهو رب بكل قائما فلولا أنه معرفة مجازا نصب الحال عنه كذا قيل وفيه إن

ولا بد من اتصاله بهضم يعود  
إلى المبدل منه من ذكر  
سما كانت الرغيف نصفه أو  
ثلاثة أو مقدار (نحو) وقوله  
على الناس حج البيت (من  
استطاع إليه سبيلا) أي  
منهم من بدل بعض من  
الناس لأن المستطاع بعض  
الناس لا كاهم وقال ابن  
الذهبان بدل كل والمراد  
بالتام المستطاع فهو  
عام أو يده خاص لأن الله  
لا يكلف الحج من لا يستطيع  
فمنع إدخاله على كل  
وبعض هو مذهب الجمهور  
للازمتها بالإضافة وهي  
لا تحتاج إل خمس

ساحب الحال قد يكون منكره من غير موصو غ نحو عليه مائة ضاوسى وراءه رجال  
 نياما (قوله وأجازه الاخفش والقارني) حكى الاخفش مررت بهم كلابا نصب  
 على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أى تعلق بغیر الكلابية والحزنية) أى اما  
 على الحال الاول على الثانى نحو أعجبتنى زيد على أو باشتغال الثانى على الاول  
 أعجبتنى زيد أو باشتغال اما على الثانى بمعنى تعلق به وان تعلق في اللفظ  
 فحاله أعجم من الاقتصار في بيان الاشتغال على بعض الالوجه ان كورة  
 تسمى به بغير الكلابية بدل كل من كل وبقوله والحزنية بدل بعض من كل  
 لان الله تعالى يعنى ان تعلق الخلاف في المشتغل في بدل الاشتغال هل هو الاول أو  
 الثانى لا يعلم قال قال المصنف الاول هو الصحيح لان الثانى والثالث لا يطران  
 لانه من بدل الاشتغال أعجبتنى زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيد اخبره وسأنى خالد  
 فطرط رجه والثانى في هذه وانما غير مشتغل على الاول فلم يطرده كون الثانى  
 مشتغلا ما عديم الطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتغال يسألونك عن الشهر  
 الحرام قتال فيه والاعمال ليس مشتغلا على بدل الاشتغال ثم قال فى آخر كلامه عن  
 اختلاف نحو نريت زيدا عده فانه بدل غلط لان نريت زيدا مقيد بغير  
 محتاج الى شئ آخر ولا تقول فى بدل الاشتغال قتل الامير يافو بنى الامير وكلاؤه  
 لان شرط بدل الاشغال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة الى  
 المبدل بالجمال أى فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفان قولك قتل  
 الامير ان القاتل يافو وكذا فى امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أسلا انتهى ويرد  
 عليه ان الاول لم يشتمل على الثانى فى سلب زيدا بل الثانى اشتمل على الاول لان  
 المبدل اشتمل على لابه الا أن يقال ان الاول اشتمل على الثانى بطريق التعليل  
 وهو ما عديم الطراد الثالث فظاهر لان الخ فيه نظرا لما تقدم من أن معنى اشتغاله  
 عليه تعلقه به وان تعلق في اللفظ بغيره (قوله ونحو قتل اصحاب الاخود) ذهب  
 القارني عن ابن الطراوة الى أن التاريد كل من كل عبر بالاخذود عن التاريد  
 المشتغل لاعلمها كقوله هم عندهم الزار وقال بن هشام الاولى أن يكون على  
 المضاف أى اخذود النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب قاله المرادى  
 ونفاه بعضهم مطلقا ودعى الخ هو خطاب وادعى ابو محمد بن السيدانه  
 وجده فى قول ذى الرمة

لمياه فى شفتها حوة لس \* وفى اللثا وفى أنيابها شنب

وهو محمول على اضمار بدل (واخامها بدل غلط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق انبه الله ان خصه بعضهم بالشعر  
 لانه لا يجره دون انثرو عكس بعضهم لان الشعرا ما يقع عن ترؤف وفكر ونفاه بعضهم مطلقا ودعى انه طلبه فلم  
 يوافه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيديو به والاكثرين

والحزنية وأمره فى الضمير  
 كما مر بدل بعض من كل  
 (نحو) يسألونك عن الشهر  
 الحرام (قتال فيه) فقال  
 بدل اشتغال من الشهر  
 الابسته له بوقوعه فيه ونحو  
 قتل اصحاب الاخود والنار  
 أى فيه أو الاصل ناره ثم  
 نابت آل عن الضمير وشرط  
 صحته امكان فهمه مناه عند  
 حذفه وحسن الكلام بتقدير  
 حذفه وهذا جعل نحو  
 أعجبتنى زيدا حو به بدل  
 اضراب الا يمكن فهم المعنى  
 عند حذفه وامتنع نحو  
 أسرجت زيدا دأشه لانه  
 وان فهم معناه عند الحذف  
 لا يحسن استعماله بل  
 لا يستعمل بوقوعه في ورود  
 مثله يجعل على الغلط أو  
 نحو (و) راهل بدل (انضراب)  
 وهو ما يقصد كونه متبوعه كما  
 يقصد كره ولا علاقة  
 بينهما أو يسمى بدل البداء  
 لان التكلم يخبر بشئ ثم  
 يبدؤه أن يخبر آخر من غير  
 ابطال للأول ونفاه بعضهم  
 ودعى أن ما استدله به على

جواز مطلقاً (و) سادساً بديل (نسيان) وهو ما يشهد بمشروعه ثم يبين (٢٧٦) فساد قصده (تقصو صدقة بغيرهم

نار) هذا يصلح من الاثلاث  
الاخيرة ان يتحقق ان يكون  
لتسليم قصد الاخبار  
بالتصدق بالدرهم ثم  
اضرب عنه الى الاخبار  
بالتصدق بالمدياري وحمل  
الاول في حكم المتروك فيكون  
بديل اضراب وهذا معنى قوله  
(بحسب قصد الاول  
والثاني) وان يكون قصد  
الاخبار بالتصدق  
بالمديار سبق لسانه الى  
الدرهم فيكون بديل غلط  
أي بدلا من اللفظ الذي  
ذكر غلطاً وهو البديل منه  
وهذا معنى قوله (أو الثاني  
وسبق المان) الى الاول  
وان يكون قصد الاخبار  
بالتصدق بالدرهم ثم يبين  
انه ان العواب الاخبار  
بالتصدق بالمديار ظهور  
الخطأ في القصد الاول فيكون  
بديل نسيان أي بديل شيء  
ذكر نسياناً وهو هذا معنى قوله  
(أو الاول نسيان الخطأ) في  
قصده الاحسن أن يعطف  
التاسع في هذه الثلاث بديل  
فيكون من عطف التاسع

قال فاعلم بديل غلط لان الحوة السوداء بعينه واللعين السوداء مشرب بجمعة وروايت  
من باب التعميم والتأخير والتقدير في شقيها حوة وفي الثالث لعين وفي انيام اشيب  
(قوله جواره مطلقاً) أي نثر ونظماً (قوله في واحد من أوجه الاعراب مطلقاً) أي  
سواء كان بديل كل من كل أم غيره (قوله بأن يكون أحدهما مصدراً) نحو ما قال  
حدائق وأما ما قاله أبو حيان قال الدماميني وفيه نظر لان المراد المطابقة في المعنى  
والصدر يشتر على الاثنين والجماعة فذلك ابدال الجملة عن منه (قوله أو قصده  
التفصيل) كقوله في الحديث أدب لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف قال  
الدماميني وفيه يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضاً فان ابدل ليس واحداً من  
شقي التفصيل وانما هو مجموعهما ومطابق لا ترى ان قوله نفس في الشتاء ليس  
على انفراد بديل من نفسين وانما البديل هو مجموع العطف والعطف عليه وهما  
متطابقان من حيث هما اثنان والبديل كذلك غير ان هنا بحثاً وهو انه اذا كان  
مجموعهما هو البديل فما هو العامل في كل منهما مع انه بغيره غير بديل وهذا في  
البال كقولهم في الخبر انما حلوا معاص انتهى أي قول قد مر في باب الخبر الجواب  
وحاصله ان العامل في الحقيقة مجموعهما السكينة من حيث هو معمول لا يمكن  
ظهور اثر العامل فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر فتحكم فظهر في كل  
منهما مدفعاً للتذكير (قوله فتبديل المعرفة من مثلاً) نحو الى صراط اعز من الجملة الله  
في قرا فمن جر (قوله ومن النكرة) نحو وانما انتهى الى صراط مستقيم صراط الله  
(قوله والنكرة من مثلاً) نحومة زاحداً وقوياً وأغنياً (قوله ومن المعرفة) نحو  
انفسها بالنار نسبة ناصية قال ابن الحاجب ان قبل لم حسن الجمع بين الناصية  
وناصية فانت ذكرت الاولى للتنبص على ناصية المذكور و ذكرت الثانية لتنبها  
بالاصقة على علو السمع لشمس بذات ظاهرها كل ناصية هذه صفاتها (قوله اشترط أن  
يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جائية كل أمة تدعى الى كتابها  
قال أبو الفتح بديل الثانية من الاولى لأن في الثانية ذكر سبب الحقواقضى كلامه  
انه لا يشترط في ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا في ابدال النكرة  
من المعرفة في اشتراط وصفها كالبحر والدين والرخس والجراني قالوا  
لان البديل لا يذبح واشي لا يوضع بها هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة

(تتمة) اعلم ان البديل يوافق مشروعه واحد من أوجه الاعراب مطلقاً كذا في واحد من التذكير (قوله  
والاخر دوزخ) يعني ان كان بديل كل ما يمنع من التنبية والجمع لكون أحدهما مصدراً أو قصده التفصيل  
يضاف في التعريف والاطهار وضديهما فتبديل المعرفة من مثلاً ومن النكرة النكرة من مثلاً وهو  
المعرفة ليعلم ان اخذ اللفظ في ابدال النكرة من مثلاً اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

(قوله كما في ابدال الفعل من مثله) أي في انه يشترط فيه أن يكون مع الثاني زيادة بيان وهذا القيد كرم في التسهيل فقال ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان انتهى ولم يفت به في غيره ولا تعرض له أبو حيان في الارتشاف بنفي بولاء اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي فقالوا يبدلوا الفعل من الفعل اذا كان معناه قال ابن الخباز انما يكون ذلك اذا ترادف اللفظ كقولك من يأتي عيش إلى أ كانه لا يشي في معنى يأتي فاني فان قلت من يأتي يفهم أن كانه معروفت يصحك وجعلته حالاً لانه ليس في معنى يأتي انتهى والظاهر ان ذلك ميسر على أن يبدل الفعل من الفعل ببدل كل فقط والحق كما قال الشافعي مجي الاقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط الضمير في بديل الاشتغال والبعض الظهور ان ذلك خاص بالاسماء المذروعة والضمير على الافعال كما يأتي عن شرح التوضيح وادعاء السيوطي في الخلاف على عدمه وتعليله بقوله لان الفعل لا يتبع فيه نظر لانه ان أراد اللفظ الفعل لا يتبع بعض فالاسم كذلك وان أراد معناه فهو مته وتوفي معنى الفعل أي الحدث لاشتهت في ان المصنف قال في حواشي الالفية ينبغي أن يشترط لا يبدال الفعل من الفعل ما شرط اعطف الفعل على النعر وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان يجتنب في نفس إلى أ كرمك وما يبدل على أن البديل في نحو بلقي أنا ما يصاف للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم في لفظه فاندفع قول الخليل في حواشي التوضيح انه من يبدل الجملة من الجملة وتوابع ان الاستاذ السيد الصفوي التزم انه لا يكون مضارعاً مرفوعاً بقبعية على البدلية أو اعطف أو غيرهما المضارع مرفوع لانه أجاب عما أورد على البضاوي في قوله أن يترك بديل من يؤتى في قوله تعالى الذي يؤتى ماله يترك من ان البديل تابع والتابع كل ثان اعرب باعراب سابقه ويترك هنا ليس معرباً باعراب يؤتى لان سبب الاعراب وثوقه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد ورفقه التجرد لانه لا يكون تابعاً بل ثان اعرب باعراب سابقه ولم يكن معرباً بقبضية الاعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون هذا عار عن أدبانية مرفوعاً بالتبعية واد كان فيه مقتض آخر للرفق وهو التجرد وفيه نظر (قوله ويبدل لظاهر من مثله) كما تقدم في الأمثلة (قوله ومن المضممر) نحو على حالة لو أن في القوم حاقماً \* على جوده لضم بالهاء حاقماً فقام الجرم بل من الهاء من جوده وهذا البيت دخله الخليلين (قوله والمضممر من مثله) نحو من أياك وقال المكوفيون وابن مالك توكل بديل قال ابن مالك لان نسبة المضموم المفصل من المضموم المفصل كنسبة المرفوع المفصل من

كما في ابدال الفعل من مثله  
ويبدل الظاهر من مثله  
ومن المضموم والمضممر من مثله

المرقوع المتصل بخوف فقلت أنت والمرقوع تو كيد باجماع فليكن المضموم تو كيد فان  
الفرق بينهما انكم لا تدل على وجوب الشاطي بما نقله في شرح التوضيح ولا يتخلو  
عن نظر ان تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضموم من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف  
بدل بعض أو اشتغال فلا يجوز ثلث التفاحية أو كاتم الأياه وحسن الجارية أعجبي  
هو وأجازة قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو انما مل  
فيه عامل المتبوع فعلى الأول يمنع لثلاثي للارباط لان المضموم يعود على المضاف له  
وعلى الثاني يجوز الا أنه يحتاج الى جماع انتهى وقوله لثلاثي للارباط فيه ما تعرفه  
عن قريش (قوله وكذا من الظاهر عند الجاهل) نحو رأيت زيدا أياه  
(قوله لكن خافهم في الاوضح تبعا لابن مالك) قال في الاوضح ولا يبدل المضموم  
من ظاهر ونحو رأيت زيدا أياه من وضع الكوئين وليس بمجموع انتهى ومقتضاه  
الامساق في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقه حيث قال ولا يبدل مضموم من  
مضموم لكن في جميع الجوامع وشرحه ومع ابن مالك بدل المضموم من الظاهر بدل  
كل قال لا بد لم يسمع لا نظاما ولا نثرا ولو سمع لسكان تو كيد لا بدلا وأجازة الاصحاب  
نحو رأيت زيدا أياه وفي حوازي بدل البعض والاشتغال خاف قيل يجوز نحو  
ثلث التفاحية أو كاتم الأياه وحسن الجارية أعجبي الجارية به وهو وقيل يمنع  
قال أبو حيان وهو كخلاف في ابدال مضموم مضموم ومقتضاه ترجيح المنع انتهى وفي  
شرح الاقبة لابن الصائغ ومعهما أي بدل المضموم من مثله ومن ظاهرا ابن عصفور  
في البعض والاشتغال لظواهر لجملة عن رباط نحو ثلث التفاحية أو كاتم الأياه وثلث  
التفاحية أو كاتم الأياه وحسن الجارية به أعجبي الأياه وحسن الجارية به أعجبي  
الجارية به أو كاتم الأياه وحسن الجارية به أعجبي الجارية به أعجبي الجارية به أعجبي  
فأ كاتم الأياه فاما ان لا يعطى المنع او يعطى بعلامة عامة وتعليقه انما يأتي على ان البدل  
على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذهب فيه ثلاثة فلو قيل بان  
عامله العام في المبدل أو غيره وقد انبأ عامل المبتدأ ما يحصل الرطب على أنه  
لو قيل بالاول أمكن أن يقال الرطب يحصل بان البعض والاشتغال داخلان في الاول  
على حدز يدغم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا  
عيدا لا ولنا وآخرنا فان لم يفسدها نحو رأيتك زيدا امتنع خلافا للاختش لانه  
انما يحى للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وانما  
قوله فاعمالكم ليجمع منكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم  
فالف ، كسر واستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج يبدل كل بدل البعض  
والاشتغال في بدل من الظاهر من غير شرط نحو \* أوعدني بالسجين والاداهم \*

وكذا من الظاهر عند  
الجاهل وواقعه في شرح  
التسهيل لكنه خافهم  
في الاوضح تبعا لابن مالك  
ولا يبدل ظاهر من ضمير  
تجانب بدل كل الا اذا افاد  
الاحاطة

رجلى \* وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله  
واليوم الآخر (قوله وتبدل الجملة من مثلها) أي بدل بعض من كل كقوله تعالى  
أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنيين واشتمل كقوله \* أقول له ارحل  
لا تقين عندنا \* وغلط نحو قوم أقصد قال في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط  
الضمير في بدل البعض والاشتغال في الأفعال والجملة لتعذر عود الضمير عما  
وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف (قوله ومن  
المفرد) فبيده في شرح التوضيح يبدل كل من كل كقوله

إلى الله أشكروا بما لدية حاجة \* وبالشام أخرى كيف بلغة بيان

وفي شرح الألفية للفارسي أنه بدل اشتغال \* بقية بقية أبدال الفعل من اسم  
يشبهه والعكس وأبدال المفرد من الجملة وأبدال الحرف من مثله أمّا الأول فقد رأيت  
في كلام المصنف في الحواشي قال وينبغي أن يجوز أبدال الاسم من الفعل وبالعكس  
كما جاز أعطف نحو زيد من يحذف الله أو يحذف الله منق انتهى وكون هذا من  
أبدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف وأمّا الثاني فقال أبو حيان والبحر  
أن في أبدال من جملة لم يجعل له عوضا لأن معنى المفرد أي جعله مستقيما قيعا وأمّا  
الثالث فقد قال لشهاب القاهي أنهم سكتوا عنه وأقول قد ذكره سيوطي وجعل  
منه أ بعد كم أنكم إذا تم وكنتم ترايا وعظما ما أنكم مخرجون فجعل أن الثانية بدلا  
من الأولى لأنك كذا كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في أنه من عمل منكم  
سواء الآية يثبت أن تكون الفاعل زائدة كزيادة ما وأن بعدها بدل من التي قبلها  
وأمّا والكسر وجعل الفاعل جزء (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل) أي سواء  
فصل به جميع نحو مرت برجال طوبى وقصير وربعة أو عدد نحو بنى الإسلام على  
تحمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث أول فصل به شيء نحو مرت بزيدا خولك نص  
سيوطي به ولا يخفى ومنه يشر من ذلكم النار واقتصر في القسهل على القطع  
في الفصل فقال وما فصل به مذكور وكان واقفا فنية البدل والقطع وإن كان غير  
واقف تعين قطعه إن لم يتوحد في انتهى ومثله جواز قطع البدل عريضة حتى إن  
بعضهم فرأى العلم أنكر أنه يقطع وقال المعروف انما هو قطع التعريف وتقدم ذلك  
في باب (قوله ويجوز مع الفصل) ففضية كلام الارتشاف وستأتي عبارته أن هذا  
غير البدل الذي فصل به ما قبله أما هو فيجوز مطلقا وتبعه السيوطي في جميع  
الجوامع فقال ويجوز أن يقطع فيما فصل به جمع أو معدود وكذا غيره وقيل يقع ما لم يطل  
كالكلام (قوله مع الفصل) أي بين البدل والبدل كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله  
بن ذلكم (قوله ويجوز أن يقطع الخ) لم يذكر هذا السيوطي في جميع الجوامع وهو

وتبدل الجملة من مثله ومن  
المفرد قال في الجامع ويجوز  
قطع البدل ويجوز مع  
الفعل نحو أشتر من ذلكم  
النار ويجب أن يقطع متعديا  
ولم يف به نحو اتقوا الموت

الشركة

عجيب فانه ملخص من التسهيل ولا رتشاف وقد أسقطت عبارة التسهيل وقال  
في الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو عدد الاتباع والقطع ان كانوا بايا بالفصل  
وان لم ينف بان لا يطبق عليه اسم الفصل قطعت فتقول مروت برجال زين وهو عمرو  
وبثلاثة بكر وخالد أي مهم وأيس من شرط القطع التسهيل بل يجوز في مروت  
يزيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه شديوه والاختصاص وهو قبيح عند  
بعضهم إلا ان طال نحو بشر من ذلكم الذارقان جاع جمع وتبعه ما ليس وافيا فيقول  
الجمع على انه محذور فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعني به وبالمذكور  
الاطلاق على الجمع وذلك بخلافه

توهمت آيات لها ففرقتها \* ستة أعوام رذا العام ما تبع  
رمادا كسكحل العين لا يئنه \* وثو يا كيجدم الحوض أن لم خاشع  
ير وي برنج رماد وثو على القطع من آيات أي منها رماد وثو وبصمهم على تأويل  
آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على اقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف  
بمعنى الاتباع أي رمادا وثو بأوثية انتهى تطبيق بصمهم في أوله بحذف الامة  
وقبسه شرح لكلام التسهيل في مسألة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت أن وجوب  
القطع في اتقوا الموبقات ونحوه انما هو حيث لم ينوع عطوف يحصل بانضمامه  
لأن كورا الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جاز الابدل كانه قيل وأخواتهم إلا ان  
الموبقات سبع كما جاء في حديث آخر واقتصر على هاتين تنبيها على أهمها أحق  
بالاجتناب وجاء في حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسكر وروى  
بالرفع على القطع وبالنصب على الابدل ونية عطوف محذوف \* تنبيهان الأول  
الاحسن أن لا يفصل بين الابدل والمبدل منه وقيد فصل بالظرف والصفة  
ومعقول انه على نحو كات الرغيف في اليوم ثلثة وقام زيد الظير بف أخوك  
وقال تعالى ثم الليل الا قليلا نصفه \* الثاني يجوز الابدل من الابدل قال شيخنا العلامة  
الغني واستشكاه شيخنا العلامة محمد الخوري بان مقتضى كونه بدلا أن يكون  
هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشيء الواحد  
مقصودا وغیر مقصودا محالا يصح وأجاب عن ذلك بعض طائفة ارتخا الأباه لا مانع  
من كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود باعتبارين فباعتبار كونه بدلا  
مقصودا وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله  
الشيخ شری فی تفهیم صوره غافری الکلام علی قوله تعالی حم تنزیل الکتاب  
الله لعزیز العلم الایة واعتزله أبو حیان فمار وقوله انما كلها الابدال فيه تنكر  
الابدال اما ببدل الابدال فقد تكررت فيه الابدال وأما غير فلا نص عن أحد



## باب في ذكر حكم ألقاط العذد كبراً وبائناً

وهو ما وضع الحكمة آحاد  
الاشياء قاله ابن الحاجب  
فالواحد عنده عدد وثق  
الماضي بقول النخاعة ان  
الواحد والاثنين وما وزن  
فاعلا يجربن على القياس  
(العدد من ثلاثة الى تسعة)

جارى على خلاف القياس لانه  
(يؤث مع المذ كرويد كرو  
مع المؤث) ولو يجوز باعتراف  
كان العدد (ثغو) ثلاثة  
رجال وتسع نسوة و (سبع  
ايال وثمانية ايام) امر كبا  
مع العشرة ثغو ثلاثة عشر  
رجلا وتسع عشرة امرأة  
(وكذا العشرة) تؤث مع  
المذ كرويد كرو مع المؤث  
(ان لم يركب) بان كانت  
مفردة كعشرة رجال وعشر  
نسوة فان ركبت جرت على  
القياس وأما تخوم جاء  
بالحسنة فله عشر أمثالها  
فعلى حذف متضاف أى عشر  
حسنات أمثالها ولولاه  
أقيل عشرة لان المثل مذ كرو  
والمتغير مع الجمع حال مفردة  
في التذ كبير والتاثير كافي  
الافعية والقسهيل ومحل  
ماذ كروا الم تحذف المعداد  
فان حذف جاز حذف التاء  
مع المذ كرو نحو أربعة أشهر

التحريك يعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه في المعنى في بحث ادولاً يعرف ان  
البدل يتكرر الا في بدل الأخرى اب وتأتش بأحضان الامام بنى في شرح الحضر رجمة  
بما من بجانه ان ابن الحاجب قال في الامالى والاكتيس في ذى الطول انه بدل ان  
من البدل انتهى وفيه ان هذا التماثل على جواز البدل من البدل لانه لا يتكرر  
البدل لانه لا يقل بدل ثان من البدل منه فتأمل

## باب المعداد

(قوله فالواحد عنده عدد) أى بخلاف من قال كالسبب الواحد مساوى نصف  
تجمع حاشيته القريتين أو العديتين فان الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ  
للعديد اذ ليس له حاشية سقلى (قوله لانه يؤث مع المذ كراخ) قال ابن مالك واعدا  
حذفت التاء من عدد المؤث واثبتت في عدد المذ كرو في هذا القسم لان الثلاثة  
وأخواتها اسماء جماعات كزمرة وأمة وفرة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق  
نظائرهما فاستحب الاصل مع المذ كروا تدم رتبة وحذفت مع المؤث فالتأخر  
رتبة (قوله ولو يجوز يا) كالأول وأيام (قوله ولولا ذلك لقبل عشرة) كذا في التوضيح  
وفي الملازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذ كبير بشر بان الامثال حسنات وبعضهم  
بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التاثير (قوله حال مفردة) فان كان مفردة  
مذ كروا أنت عدده وان كان مؤثناذ كرو فتقول ثلاثة اسطبلات وثلاثة حمامات  
اعتبار بالاصطبل والحمام فلفظ مامذ كروان ولا تقل ثلاث اعتبار بالجمع خلافا  
للبغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال اقله ولا حال  
معناه وبسط ذلك في التوضيح (قوله ومحل ماذ كروا الم تحذف المعداد فان حذف  
جاز حذف التاء) ظاهره ان اثباتها هو الارجح وفيه مرجح في شرح التوضيح وفيه  
ما تعرفه قريبا وأنه لا فرق بين أن يكون المعداد الايام أو غيرها وكذا أطلق غير  
واحد منهم المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك بنى الاسلام على خمس أى اصول  
أواركن وقيد الشيخ الامام في الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى ابراز الحكم  
من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعداد الايام خاصة دون ما سواه ما من المذ كرو  
وبنى على ذلك ارجحاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير  
هأ لا أصل له وأنه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعداد أن يكون حذف الهاء هو  
الافصح من ان الذى ثبت في جميع طرقه ثلاثة ايام أو ايام أو ايام في تفسير ذلك  
والحاصل انه اذا كان المعداد من الايام والايام وحذف نحو سرت نخه أو أنت  
يريد هاء الايام فقط خصوصت نخه لان الصواب لا يكون الا في الايام حذفت  
لتأنيق العددا ما في الاول فلنعليب اللباني على الايام على عكس قاعدة التعليب

وعشر وفي الحديث وأتبعه بست من شوال (ومادون الثلاثة)

من تغليب المذكور على المؤنث اذا عدهم بما يلفظ واحدا ومن اعادة السابق منهما  
اذا كان في شيء يتعلق بهما كقولهم يند اليهما وعدد عشرين ما خضعه في سببين  
جوار وعبد وستة بن عبيد وجوار وتقصيل المقام بطالب من التسهيل وشيخه  
وفي الغني ان المؤنث تغلب على المذكور في هذه المسئلة وفي قولهم غنمنا في ثنية  
ضبع ونسبعان للمذكر اذ لم يقلوا نضعان فلما غلبت المبالى على الايام جعلت  
الايام تابعة لها اجري على الايام حكم المبالى وما في التاني فلانه سطر اليوم كأنه  
مندرج تحت الليلة وجزء منه فيدل عليه باسمها واذا كان الحكم للمبالى خذف التاء  
هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه وله اقل تغييره ان أثبتهم اذ يجوز  
في القياس ولا يخدع في كلام العرب وكلام المتخصري موافقه وما ذكره الثوري  
من نحو بر الوحي من العرب محل توقف واذا كان العدد ومن غيره ما وجب  
مطابقة القاعدة من التذكير مع العدد والمؤنث والتأنيث مع المذكور ولا وجه  
لخالفه ذلك لان وجه المخالفة مع المبالى والايام تغليب المبالى ومع الايام الاندراج  
الحكمي كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكور ليس على القياس ولا يتصور  
الاندراج في غير الايام فتدبره ان وقت الاستدلال في شرح كتابه ابن  
الحاجب عن الثوري انه نقل عن العلماء عن محل ذلك أيضا اذا كان المبرز كورا  
بعد اسم العدد وما اذا قدم فيكون حذفي اسم العدد الحاق التاء وحذفها مع كل  
من المذكور والمؤنث وقال الصوري فاحفظها فانما عزيته وخرج عليها المحشى  
في حواشي شرح الآجرومية قولها والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع  
والزوائد جميع زائدة فكان القياس أحد الزوائد وشيخنا العلامة الغني قال  
الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلا يحسن قول الاكل القياس  
أن يقول ست لان الفرائض جميع فريضة يمكن قاله على تأويله بالشروط الذي هو  
جميع فرض ولا يقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث ورع العرب  
ما يخالف القياس في باب العدد وليس ان اتركه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن  
العرب وأقول يكفي في منازعة الصوري في هذا المقيد الذي لم يذكره ابن مالك في  
التسهيل ولا أوجب ان في الارشاف ولا المصنف في شيء من كتبه اني رجعت شرحه  
على مسلم فلم أرفقه غير المقيد الذي ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع  
المذكر محله اذا ذكر العدد وقال قد سطت المسئلة في تهذيب الاسماء واللقات  
وشرح المذهب فراجع ما لم أرفقه من ايداعه على ما في شرح مسلم الاعز والتقييد  
المذكور في الشرح لطائفة من الأئمة (قوله بمعناه مجردا) أي من الاتصال بال عشرة  
(نزلت في آيات الخ) معناه وقع في وهي أي ذهني علامات لاسرارة فعرفت

عنه واحدا واثنين (و)  
تلاوته (فاهل) من ألقاظ  
العدد (كثالث ورابع)  
الى هاشم يعربان (على)  
القياس) فخذ كرا من مع  
المذكر ويؤنثان مع المؤنث  
(دائما) مفردا كان العدد  
أو مركبا تقول في المذكور  
واحد واثنان والجزء  
الثالث أو الخامس عشر  
أو السادس والعشرون في  
المؤنث واحدة واثنان وثلاثة  
والعشرة اربعة أو الخامسة  
عشر أو السادسة والعشرون  
ولاسم الفاعل المصوغ من  
اثنين فافوق الى العشرة  
أربعة أحوال (في غير دفاع ل)  
من الاضافة فيشد حينئذ  
الانصاف بمعناه مجردا  
كثالث ورابع ومعناه واحد  
موصوف بهذه الصفة قال  
التابع  
توهمت آيات اها فرفتها  
لسته أعوام وهذا يوم سابع  
(أو يضاف لما اشتق منه)  
ففي حديثه أن الموصوف  
به بعض تلك العدة المعينة  
لا غير كرا ربع أربعة أي بعض  
جاعة مضمرة في أربعة

من الوردية بد حينئذ معني  
التصغير والتحويل كهذا  
رابع ثلاثة أي جاعل الثلاثة  
بنفسه أربعة قال تعالى  
ما يكون من نجوى ثلاثة إلا  
هو رابعهم ولا خمسة إلا هو  
سادسهم وهذه اضافة  
ان كان بمعنى الماشي والا  
جارية وبنيه والتصغير كما  
قال (أو ينصب مادونه)  
لكونه اسم فاعل حقيقة  
ليكن بشرط الاعتقاد على  
واحد مما سمي اسم الفاعل

فيقال هذا رابع ثلاثة كما  
يقال هذا اثنان ربيذا  
ويستثنى من الملاحظة ان فلا  
تجوز اضافته لمادونه ولا  
اعماله نص عليه سيوري  
واجازة الكسائي وحكا  
عن العرب

## باب

في ذكر موانع الصرف  
اعلم ان الاسم ان اشيا  
الحرف بسني وهي غير  
مممكن والا أعزب وهم  
ممكن كما يمكن ان لم يش

العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي تافيه سابع (قوله وهذه الاضافة)  
أي اضافته لاصله ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنان وثلاثة ثلاث ومن هنا  
غلط المصنف في أقسام في قوله

وقد شققت النفس من برائها \* أن صار يابث جاوما زيار  
ثانيه في كيد البعها ولو يكن \* كائنين نان اذهما في الفار  
وأجاب الخلال الباقيني بأن في الكلام تقديم وتأخير أو تغليا لان تركيب وتغييرا  
والتمدد ولو يكن كائنين اذهما في الفار وان المراد انه لم يكن لهذه القضية قضية  
أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما المصنف في الغلط فغاط في واضح واعتراضه  
لنفسه فاضع وقد صدقنا قص ذهنه عن الكلام في حذف تركيب استاذ الادباء أبي  
تمام حيث لم يفرق بين كائنين نان وبين كئاني اثنين والفرق ظاهر عند سماع  
عار عن الافة اذا لا أول تركيب جملة والثاني تركيب اضافة وظهور الزن جعلهما  
كائنين والنون

## باب موانع صرف

(قوله وسمى امكر) اسم تفضيل وفيه قوم من ممكن مكانة اذ بلغ الغاية في التمكن لان  
تممكن خلا فلا في جيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد  
شاف وقد أكرن غيره للاضافة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أي  
من العال التسع الآية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان الى اللفظ  
كأثر بيجان لا يمنع من الصرف ولها قول بعضهم انه احتراز عن أجهال اذ فيه  
التصغير وهو فرع التسكير والجمع وهو فرع الافراد وجهها اللفظ وعن حائض  
وطا مثل ان فيه التأنث وهو فرع عن التذكير والودف وهو فرع عن  
الموصوف فيه نظر لان التصغير ليس من العلل المعتمدة والتأنث راجع مطلقا الى  
اللفظ وليس من العلل ما يرجع للعبثي الا العلمية والوصفية (قوله وهي اشتقاق من  
المصدر) هذا في قول البعض بين ان الفعل مشتق من المصدر أو اما على قول  
الكونيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم  
كالمفرد لباطة مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان

الفعل مدرف وسمى امكن والاضاع الصرف وسمى غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف  
مكون الاسم فيه فرعتان احدهما اللفظية والاخرى معنوية او فرعية تقوم مادام حالان في الفعل فرعية  
عن الاسم احدهما اللفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي اقتضائه الى الفاعل والقاعد  
مكون الا اسماء لا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يجعل عليه في الحكم الا اذا وجد فيه الفرعية  
تماما مقامها واحد بثلاثين كالفعل



خارجا عن صيغ الآحاد العزئية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثة أف بعد ما حرفان  
أو ثلاثة الأوالة مضموم كنهذا فربا عين المهمة والذال المججمة والقاف والراء الجمل  
الشديد والالف عوضا عن احدى ياءى النسب تحقيا كيمان وشأمو أصلهما عني  
وشأني أو تقديرهما كنهام فان الالف في تمامة موجودة قبل النسب فهي كالعض  
كأنه نسب الى فعل كشام يسكون العين أو نعل كين يفتح العين أو ما بالي الالف  
كن **ع** عبال يفتح العين المهمة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبال وهي  
العمل يقال انى عليه عباله أى نقله أو مفتوح كبرا كايضخ الموحدة والراء  
وهو الثبات في الحرب أو مضموم كندارك مصدر ندرارك تدار كأوعارض الكسر  
لاجل احتلال الآخر كتموان وتدان أصلهما ما توافى وتدانى يضم التون فيهما قلبت  
الضمة كسرة وأعلال قاض أو ثاني الثلاثة محرك كطوا غم وكر اهية مصدرين  
أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوى بهما الالفصال وضابطه أن لا يسبقا  
الالف في الوجود سواء كانا مبينين بالالف كظفارى ووبارى نسبة الى  
ظفار ووبارى بئنين أو غير مبينين عن الالف كقوارى وهو الناصروحوالى وهو  
المتمثل بخلاف نحو قارى وكراسى فان الباءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قارى  
وكراسى فليست الباءان عارضتين في الجمع فقامارى ونحوه بمنزلة ما يبع (قوله  
وما بالي الالف مكسورا الخ) أى انظما كساجد وما يبع أو تقديرها كدواب ومدارى  
أصلهما دواب ومدارى بالكسر فيهما وهذا حكمه تكرير الشارح المثال وقوله  
لا عارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يستأثر بالجمع)  
لهذا قالوا وهم من قال في حواء امثاع للتأنيث والعلية واستعرب قول أبى على  
في الايضاح حراما لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها)  
لان التأنيث ليس لازما لماهى فيه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يراد أن من المؤنث  
بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر ان ينفكا كما لو جده نظير كهمزة فلان همز  
تخطم ومنه مالا ينفك عنهم استعمالا ولو قدر ان ينفكا كما لم يوجد له نظير كذرية  
وعرة ذليس في كلامهم فعلى ولا فعل لولان ذلك من غير الغالب (قوله في المؤنث  
بها الخ) كذا وقع في كلام غيره ولا يخفى ما فيه أما أولا فلانه لا يناسب ما تفر رأولا  
من أن هذه الالف قائمة مقام عينين وهذا التفرير يقتضى ان في المؤنث بها علتين  
واحدة تقوم مقامهما والمناسب أن يقول في المؤنث بها افرعية ذات جهتين  
جدة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فلما نسب أن تجعل  
بالتأنيث رجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يشبه لزوم  
لولة لماء رت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى

وما بالي الالف مكسورا  
له ارض كصايح ودواب  
(كل واحد منهما) على  
انفرادها (يستأثر) أى يستل  
(بالمع) من الصرف من غير  
جماعة مانع آخر لتمام مقام  
عالتين أما الالف فلا تفر  
زيادة لازمة لتمام ماهى فيه  
دالة على تأنيثه بخلاف غيرها  
ففى المؤنث بها افرعية عظيمة  
وهي لزوم الزيادة حتى  
كأنها أصابية وافرعية عظيمة  
وهي دلالة على التأنيث

العلمية والوصفية قد مر ولا تدخل عندك في رتبة التقليد فانه آفة الخاطب وحرمان  
 المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله ولا يظهر أن يقال فلان فيه  
 فرعية لما جاهدنا وجهه راجعة للفظ وفي الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم  
 التظير لانما تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم التظير (قوله نظر الى أصله)  
 لانه من قول عن الجمع فانه في الأصل جمع حقيقي بمعنى عظيم البطن عني به  
 الضيق مباينة في عظم بطنها كن كل فرد منها اجزاء من هذا الجنس وان كان  
 في الحال ليس بها (قوله لذلك) أي نظرا الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو  
 اسم جنس يطلق على الواحد والسكنين ولا جمعية فيه لاني الحال ولا في الأصل  
 (قوله حل على موازنه والعريية) لانه في حكمه امن حبس الوزن فهو واجب لم يكن  
 من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير أهم من  
 أن تكون حقيقة أو كفاية هذا الجواب على تعميم الجمعية لاني زيادة سبب  
 وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سرولة تقدير) أي كانه سمي كل قطعة من  
 السراويل سرولة ثم جمعت سرولة على سراويل وقيل انه جمع سرور والحققة  
 لقوله عليه من الثمر سراويله يريد بانه مصنوع قال العصام في شرح السكاكية وقد  
 سألني الولد الاعز اسماعيل في صباه حين قرأ على هذا الدرس في بلد هراة فجمع  
 الفضلاء الهداه انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربا حتى اجتمع الى  
 تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجتبه بان المجعبي غريب  
 في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارفا بحال  
 الآخر فانه اذا عرضه حاله بسبب يتلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا  
 العارض فاستحسن كما استحسن سؤالا (قوله المناسب مانع) لقوله أولا كل منهما  
 يستأثر بالمانع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلة والمنازع (قوله ما أوضح) أي  
 اسم وضع أو الذي وضع في انكسرة مودودة أو معرفة مودولة والجملة بعد هاتفة  
 أو صلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصيح الملاق ذلك الامم على كل من نصف بذات  
 المعنى كالحجر يطلق على كل من له حجرة (قوله مقصود بالوضع) فيه تصور لانه لا يشمل  
 أربع في نحو موزن بنسوة أربع فانه موزن على رتبة معينة من مراتب العدد  
 ولا وصفية فيه بحسب الوضع وانما عرضت له في الاستعمال فلا بد من زيادة أو  
 الاستعمال (قوله وهي المراد بالعرفة) أي في البيت الذي جعلت فيه العلة ولما قال  
 ابن الحاجب المعرفة شرهما أن تكون علمية قال الحاشي وانما جاهدت شروطا  
 بالعلمية لان تعريف المصمرات والمهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من  
 احكام المعربات والتعريف بالالام والأضافة يجعل غير المنصرف تعريفا كما

وأما الجمع فلان فيه فرعية  
 لظنية من جهة عدم التظير  
 وفرعية معنوية من جهة  
 الجمع واذا هي به كضاجر  
 منع الصرف نظرا الى أصله  
 وكذا الوطأ أنسكبه بعد  
 التسمية لذلك وأما منع  
 سراويل فاما لانه أعجمي  
 حل على موازنه في العريية  
 اعتدادا بشبه الجمع أولا لانه  
 موزن جمع سرولة تقدير  
 (والبواقي) من المواضع (لا)  
 يستأثر كل منهن بالمانع بل  
 لا (بذ) في تحققة (من جماعة  
 كل علة) المناسب مانع  
 (منهن) أحد أمرين اما  
 (الصلة) وهي ما وضع للاث  
 مهمة باعتبار معنى معين  
 مقصود بالوضع (أو العلمية)  
 وهي المراد بالعرفة وانما  
 وجب ذلك

ينبغي فلا يتصور كونه مبداء المنع الصرف فليبق الا التعريف العلي وانما جعل  
 المنع مبداء والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعيتها  
 التعريفية ليست كبر أظهر من فرعيتها العلمية (قوله لما مر من انه الخ) هذا لا يقيد  
 اعتبار خصوصيات هاتين العلميتين المنعيتين فيما يرجع للعنى اذا اعلل الراجعة للعنى  
 كثيرة والمفيد لذلك الاستقرار كما اعتبار خصوص السمة اللفظية مع كثرة ما يرجع  
 للفظ (قوله وما فهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يتجهان) لان الظاهر ان أولى قوله أو  
 العلمية نفسها حقيقة (قوله وتعين العلمية مع التركيب) الحاصل انها تتعين مع  
 التركيب والتأنيث والجمعة وانما تعينت مع التركيب لبا من الزوال فيحصل له  
 قوة فيؤثر بها في منع الصرف ومع التأنيث ليسير التأنيث لازما لان الاعلام مخفوفة  
 عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه  
 لا يتصل من الكلمة ومع الجمعة الثلاثية تصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم  
 فتضعف فيه الجمعة لا تصلح سبب المنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمية في هذه  
 الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله اذ هو المانع من الصرف) أى  
 المرجح المحذور غيره (قوله بخلاف ما ختم بويه) كسبويه ونظوه (قوله وما  
 ركب من الاعداد) كعدد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان بأثنين صباح  
 مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو  
 أنعمت قلت صباح مساء لجاز أى صاحبة تمامه قاله المصنف في شرح الشذور  
 وظهر ان العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفي الرضى انه الفاء حيث قال  
 وانما يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر  
 النهار ويصغر الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يتجمل أن يكون بتقدير  
 الحرف وأن لا يكون مادا قدرنا هاتين معنى اقية يوم يوم وصباح مساء وحين حين  
 أى يومافيو وما وصباحا فاصح وحينافينا أى كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء  
 تؤدى هذا العموم كما في قولنا انتظر ساعة فساعة أى كل ساعة اذا فائدة الفاء  
 التعميق فيكون المعنى يومافيو وما فيو ما فيو بلا فصل الى ما لا يتناهى انتهى وبعلم من  
 قول المصنف أى صاحبة تمامه تراجمه ساءر دما قاله الحريري في درة الغواص من  
 ان الظواص يومه من ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان  
 اراد به مع الاضافة انه بأثنين في الصباح وحده اذ تقدير الكلام بأثنين في صباح  
 مساء والراد به عند التركيب انه بأثنين في الصباح والمساء لان الاسل صباحا ومساء  
 اراد به ابن بري وقال هذا الفرق ليقه أحد وصرح السيرافى بخلافه وعلله بانك  
 اذ لمزدان السير وقع فيه ما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة

لما مر من أنه يضرب في اللاح  
 أن يكون احدي الطرفين  
 لفظية والاخرى معنوية  
 والصفة والعلمية معنويتان  
 والست البوائى كلها لفظية  
 وأفهم كلامه أن الصفة  
 والعلمية لا يتجهان وهو  
 كذلك (وتعين العلمية مع  
 التركيب) أى المرجح  
 المحذور غيره وبه  
 كركب اذ هو المانع من الصرف  
 بخلاف ما ختم بويه وما  
 ركب من الاعداد  
 والظروف

المسكنية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتهما حذف  
 ما أضيف اليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان (قوله  
 والاحوال) فهو جارى بهت بيت قال المصنف في شرح الشذور وأصله بيتا  
 بيت أى ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الالفان وعامل الحال ما في  
 قوله جارى من معنى الفاعل فانه فى معنى يجارى ويجوز أن يكون الجار المقدر  
 الى وأن لا يقدّر جارا أصلا بل العاطف (قوله فني) أما المختوم فهو يفعلى الكسر  
 أما البناء فلا نه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التثنية الساكنين ولا يجوز فيه عنده  
 سبويه إلا الكسر وزعم الجرجى انه يجوز أن يهرب اهزاب ما لا ينصرف قال أبو  
 حيان وهو مشكل لأن يستند الى سماع واللام يقبل لأن القياس البناء لا يخلط  
 الاسم بالهوت وصير ورثتهما اسمها واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها  
 فعلى التثنية كما مر فى الكتاب وسبق هنا إشارة اليه وليس البناء فني واجبا  
 أما ما عدا العددى فلا نزاع فيه وإنما اوردى فرعن الرنى ما يقتضى وجوب بناءه  
 وقول المصنف فى أول الكتاب فى لزوم التثنية هو منه ومن الجواب عنه انه وإذا  
 اضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشر كيجوز فيه اعراب التجزيع بقاء المصدر  
 مقبوحا واعراب المصدر مع جرائز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشارح ان  
 المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى وفى كلام بعضهم ما يؤيده  
 وقد صرح جميع بانهم من أقسامه ولذا أوردوه على قول ابن مالك \* وما يخرج مركبا  
 ذا ان غير ويهتم اعراب \* وكلام المصنف فى الجوابين مصرح به كما يعلم مما مر فى أول  
 الكتاب وتعريف المركب المزجى بانه كل كلمتين تزلتان بينهما صلة تامة انما ثبت مما  
 قبلها يجتمعان الجزء الاول ملازم للتثنية ان لم يكن باءا والثاني معربا باعتبار أكثر  
 أنواعه يدل على ان المختوم هو به مزجى اتفاقا وهو مبنى فلا يلزم أن لا تكون المركبات  
 المذكورة منه أو يقال يكفي فى كونها منه صدق تعريفه علمنا باعتبار بعض  
 أحواله ومثل ذلك يقال فيما اذا اضيف أول جزأى المزجى الى ثانيهما أو بناء على  
 التثنية فان ذلك جائز فيه كما فى التوضيح وغيره أو يقال مرادهم ما يسمى مزجيا فى أشهر  
 أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك فى كونه مزجيا ظاهرا وأنه  
 اذا اضيف أول جزأيه الى الثاني يكون من المركب الاضافى (قوله والاضافى  
 خصموف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر فى  
 المضاف اليه ما يضافه (قوله فعلى) لان التسمية بها التماهي لإلتها على قصة غريبة  
 فلون طريق التماهي للتغيير يمكن ان نشوت تلك الدلالة لكن فيه انما مع الحكاية معرفة  
 تقدير اوردى لا يتأنى مع الصرف الاعلى قول ابن فلاح ان المقصود الذى فيه علتان

والاحوال فني والاضافى  
 خصموف والاضافى فمحمى



بافتحة (د) مع (ت) التانيث  
(أى بغير الألف)  
لاستقلالها بالفتح كما مر سواء  
أكان علما المؤنث أم المذكر  
زائد على ثلاثة أحرف  
أم لا يحرك الوسط أم لا  
أهمه - يا أم لا منقول من  
مذكر إلى مؤنث أم لا لكن  
شرط فتح التانيث  
المعنوي في منع الصرف أحد  
أمر ورأى زيادة على  
ثلاثة أحرف كزنيب  
لتزبل الزائدة مثله التاء أو  
تحرك الوسط كسفر لتزبل  
الحركة منزلة الزائد أو  
الجمعة كالج اسم يلد  
لتزبلها - منزلة الحركة أو  
الزمن من مذكر إلى مؤنث  
كزبد اسم امرأة لأنه منقلبه  
إلى المؤنث حصل تقل عادل  
حقه اللفظ وماء - لذلك  
من الثلاثي كهن - ديحوز  
فيه الوجهان كما يجيء  
وإذا سمي بالمؤنث المعنوي  
مذكر فشرطه في منع  
الصرف الزيادة على ثلاثة  
أحرف ولتقدير (فائدة)  
أسماء القبائل والبلاد  
والكلم وحروف الهجاء

ومضى تقديره في الكسرة جزاها لا مانع من هاء في غيره التقل ولا تقل مع التقدير وكون  
العلم الاسنادى محكما هو ما شرحه صاحب اللباب والسيد في حواشي المتوسط  
وهو من الحجاب إلى أنه مبني وحينئذ نقرر وجعظ ظاهر لان منع الصرف من  
كلم العربات (قوله والافضع فيه) أى في المركب غير ما تقدم ومقابل الافضع  
الضمان اليه آتيا من هاء الحذف على الضعف وأعراب الأول واضافة للتانيث ثم ان  
كان في التانيث ما يقتضى منع الصرف منع كرام همرز وإذا كان آخر الأول ياء  
فمنعت الحروف كان التانيث لا تظهر الفتحة تشبها بالالف المزمى في التركيب لزيادة  
العمل ما كان جائزا في الأفراد وقيل يفتح في التعجب ما لم يكن آخره ياء ففسكن للتقل  
بالتعجب والاعلال كعدي كرب وقالي فلا وزاد بعضهم ما لم يكن فواتحوا بزيادة  
فيكون أيضا وبدل على تركيب بزيادة بكونه في بعض العرب في تصغيره وان غير  
ترجم بزيادة يفتح النون قبل الجيم ولكن القياس في التصغير هو بزيادة (قوله)  
الكان شرط فتح التانيث المعنوي أى ما ليس علامته لفظية والافالة التانيث مطلقا  
راجع لفظ كما تقدم (قوله والجمعة كالج) انما لم يعتبر الجمعة مانعة والتانيث  
شرط لفتحهم معهما مع كون الوسط اقوة التانيث يظهر علامته القدرة في بعض  
التصرفات (قوله لتزبلها منزلة الحركة) لا يخفى ما في دعوى ذلك من الحفاء وعال  
في التصريح بقوله لان الجمعة لما انضمت الى التانيث والعلية فتح المنع وان كانت  
الجمعة لا تقع صرف الثلاثي لانها انما تؤثر في منع الصرف وانما أثرت فتحته (قوله)  
ولتقدير (أ) قبله رادى في شرح اللفظة بقوله كاللفظ قال ان هاءى يعنى بقوله  
تقدير كاللفظ ما ان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كاللفظ  
به ومنه محو تخفيف حواب اسم بقعة وشعل تخفيف شمال واحد تركبه هاهو  
على غير قياس كاي في أيمن باب هين وهه فليس المحذوف من هذا كاللفظ به  
فان قيل لم يكن متواضعا تحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه  
ما كان المعنى مذكرا ضعف هاءى التانيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا  
باحتمالها الى قوة معنى التانيث باقوى الامور القائمة مقام التانيث وهو  
الحرف الزائد على الثلاثة في قيامه مقام التاء اقوى من تحريك الوسط  
دليل انه يمنع من ردها في التصغير كما في غير بزيادة حركة الوسط لا تمنع من ذلك  
كما في قديمة ولهذا لم يكتفوا بالجمعة (قوله أيا أوحيا) أى في أسماء القبائل  
ارادة الابد كمن وعيم والحي ككفر بش وتقيم وقوله أو مكانا أى في أسماء

صرفها ومنعها من بناء على المعنى الذي يقصده المتكلم فان أراد  
يا أوحيا أو مكانا أو فظا أو حرفا صرف ذلك أو ما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك (و) مع (الجمعة)  
هى كون الدكامة من أوضاع غير العرب (وشرط الجمعة) في المنع (عليه) (الجمعة)

الارضين وقوله اوله ظاهرا في اسماء الكمال وقوله اوله اربعة الخ على هذا  
الترتيب وكما كرر المعنى في الاول والاخير في ارادة معنى المذكور كرهه في ارادة  
معنى الوثق و ارادة الام في القليلة كدالة والتبعية لهمود واعلم انه قال في  
التسهيل وقد بين اعتبار القليلة او البقية او الخي ارا المسكان قال الدمايني في  
شرحيه قبل ذلك وهذا مورد بينه علم احدها ان الملاهمة القول يجوز ان الامر  
محمول على ما لا يصدق بانها من الهوى فان تحققها في الصنف لكل حال نحو  
تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك الثاني فهو من الامرين بحسب الاستعمالين  
انما هو وكول الى اسم ما لا في اللفظ نحو كونه زيد فاعلم انه قد كتبت ترتيب  
فا جدهما اسما معا وذلك فخرط باستعمال العرب في ذلك الخاص فاعلم به فيه  
من صرف ومنع اعتد مرناه وليس انما نقرر ذلك من انفسنا التام ان المصنف  
سوى بين الجميع في المذكور فيتمضي ان الحرك في الانواع كلها واحده ويقوى  
ارادته ذلك قوله بالترتيب المذكور ونحو الخ انتهى ومنه انما بين فيه اعتبار القليلة  
بهمود ومحموس والبقية بمشوق والخي بكاء بالمسكان يدر (قوله بان تنقل الكامة)  
هذا خلاف المشهور في الهمع وهذا يشترط ان يكون علما في اسان الهمع قولان  
المشهور لا وعلية الجمع ورفها تله ابو حيان والثاني نعم وعلمه ابو الحسن المداح  
وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وبينني على ذلك صرف نحو قولون  
وبزار في صرف على الثاني لانه لم يكن علم في لغة الهمع دون الاول لانه لم يكن  
في اسان العرب قبل ارضي به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثاني اي قوله  
في الكافية ان شرط الهمجة ان تكون علمية في الهمجة لكن في الحاشي ان معنى  
كون العلمية في الهمجة ان تكون مصحفة في معنى العلم في الهمج حقيقة كابرهم  
او حكايات نقله العرب من لغة الهمج الى العربية من غير ان تصرف فيه قبل النقل  
كما توافقه كان في لغة الهمج اسم جنس للجدى يسمى به احدهم واما القراءة لمودة  
قرافة قبل ان تصرف فيه العرب فكأنه كان علما في الهمجية انتهى فقوله  
الشارح بخلاف ما نقل من لسانهم الخ مبنى على تقديره المخالف للهمع وهو رول البنادرة  
تجار يلزمون العادل وفي بعض النسخ نأ غير قوله بخلاف ما نقل الخ بدو قوله بخلاف  
الثلاثي الى قوله ونوح وخينته فيكون في كلام الشارح لب وشر مشوش ويحتاج  
لزيادة واو قبل اذلة بخلاف الثانية اذ لا ريب ان له ابدون اما الحذف ومعه لا حاجة  
اليها (قوله كشر) يفتح شين الهمجة والتاء المذوق اسم فاعلم فيه اشارة الى ان  
حركة لوسط لا اثر له مع الهمجة بخلافها مع التانيث وذلك لانها معه موقوم مقام  
صلاته والهمجة لا علامة لها ويجوز كون الهمجي ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن

فان تنقل الكامة فهو علم  
في الهمج الى اسان العرب  
بخلاف ما نقل من لسانهم  
وهو كشر كطعام وما كان  
نكر في لسانهم ثم نقل الى  
اول احوانه علما كشرار  
فيصرف أيضا لانها  
عليه في لغة الهمج (وزيادة  
على الثلاث) كابرهم  
بخلاف الثلاثي فيصرف  
وان كان علما في الهمجة الاسم  
كشر وعرف الهمجة الاسم  
بما ورد من اخروجه من آنية  
العرب .

بقي ان شتر اذا كان اسم قلمة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان الجملة اذا انضمت  
 الى ثلث السلائي الساكن الوسط تحت المتع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا ان يقال  
 ان ثلثا ثلثه غير منعين لحوازا رادة المسكان (قوله نحو ما عايل) فان مثل هذا  
 مقفود في ابيته لا يسماع في المسان العربي ومنها ان يكون في آخره هاء  
 نحو ترجس أو آخره زاي قلهما اذ اله نحو هذفا ذلك لا يكون في كلمة عربية  
 لو الزاى سيدة اقوالا وهذفا ومنها ان يكون عاريا من حرف اللزاقة وهو  
 عي أو ياء محي وحرف اللزاقة ستة يتجمعهما قولك مر بفتل قال صاحب العين  
 سبعة واخذ في كلام العرب كذا خمسة ثبناؤها من الحروف المصغرة خاصة ولا  
 في خمسة لان الالف واحدة وهي عبيد لخفة السين وهاشها (قوله وهو ذا)  
 في الحاشي وقيل هو سورج عني يجمي صرف له كونه ثانيا وأيدبان العرب رولد  
 اسم اصل انتهى وفيه نظر قال ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل  
 اسماء بل وقار لهم الرب العاربة أي الخالص منهم من قبل بل اليل وظل  
 فليهم اذا أرادوا المبالغ في شئ يأخذون من لفظ صفة ويؤكدها بهم  
 انهم عاديثود وتخطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم ولد  
 اسماء بل وهو أخذ العربية من جرهم (قوله رأ لحق بها في الصوف فوح الخ) أي مع  
 كونها الجميلة لا تكون وسطا ما ههنا يعلم ان ماشع من اسماء الانبياء ممنوعة  
 من الصرف الاستتة ولم يعدو شيئا ليس بظاهر وبقى أيضا عزير قال البيضاوي  
 في تفسيره ورثا قنوين عزير بناء على انه عربي منصرف وركن بنو اسماء  
 على انه أجمي أو لغوي ذلك انتهى قال الشهاب القاسمي فليتامل فانه اذا ثبت  
 كل منهما في اقرأ كما هو قضية القراءة فمما وجب جوازهما فلا يجب ان يكون  
 ههنا ما يباعي انه عربي والآخر على انه أجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا  
 بل مما لا أحد ههنا فقط وأيضاً شرط الجمعي زيادته من الثلاثة بغیراء التصغير  
 في وفد قال بكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وانها لو افق توجيه  
 المرأة الاخرى كالا يخفى وقد رى قنونا بالتقنين على ان الالف لا لخلق وزك  
 على ان التثنية ولا يمكن ان يكون في الواقع ههنا وليس المراد من كون الاسم  
 أجمي ان مدوله أجمي بل ان لفظه ليس من الاوران العربية لان النحوي  
 انه يبيح من الالف غاية الامر انه يلزم مع منعه الصرف أن يقول انه ليس من  
 الاوران العربية ومنه أن يقول انها وذلالة لا يقتضي كونه عربيا او أجميا  
 بل ان يريه خلافا كالا يخفى ومثل ذلك كثير تدبر واعلم ان رأيت بخط الامام  
 في الدين السبكي رحمه الله ما من موالات اليهود عزير بن الله الفراء المشهورة

كما عايل ومنها نقل الائمة  
 ومنها ان يجتمع فيه مالا يقع  
 في كلام العرب كالجماد الصاد  
 ككحلان أو اذناف  
 كخشب أو والصكان  
 كسكركه فهو جميع اسماء  
 الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام أجمية الأربعة  
 محمد صلى الله عليه وسلم  
 وصالحا وشعيا وهو ذا  
 والخ في الصوف فوح  
 ولولا وشيت هذه السبعة  
 منصرفة وجميعها  
 تذكر شيئا ثم نوحا وصالحا  
 وهو اولها ثم شيئا محمد

بغير عتق من قبل لانه لا يصرف وقيل لان ابن مسفة لا خير واوردا نلو كان صفة  
 لسكان الخير مقدار تقديره معبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا يصرفهم  
 اياه بالبدوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير في كلامهم المحكي به في  
 الحكاية لان الخير اذا وصف الخير عنه بصفة له وأراد الاسم انكار ذلك من غير  
 تعرض للحكم فظهر منه انكار الوصف فقط فكذلك هنا كانت قلت قالوا هذه اللفظة  
 المشكورة ولم تعرض لما قالوه خبرا عنها والله أعلم انتهى واعلم ان الابرار الشجعان  
 القهار في دلائل الحجج كانت له الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب البيهقي  
 والعجب لا يحكي كيف لم يستحضر ذلك ونحو الابرار على انكار ما يكون منه كذبا  
 انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس  
 بلام وان كان أكثر كما ذكره ولذا الهاء في العروس والتاج في جميع الجوامع في  
 بحث الاخبار من الكتاب الثاني وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة  
 التي انهم اليه غير كتمان في زيد بن عمر واثم لابن زبدي ومن ثم قال مالك  
 وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة مطابقة وبالنسبة  
 ضمنا والوكالة لا انتهي ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون في غير الخبر وكون  
 التقدير في المحكي لا يدخل له في الجواب وانما هو لان المبتدأ لا بد له من خبر وكان  
 الظاهر ان يصدق بلفظ الكلام فيقال له بعد وفاقا أماما تقديره ان من الحكاية  
 فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة ليكون لمبتدأ اسمها ظاهرا  
 وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده انهم في العروس  
 واستدل لرجوع التكذيب للنسبة لان افعه تجمعا في البحر يصر فوايقال  
 للتصاري يوم القيامة ما كنتم تعدون فيقولون كنا نعد المسبح ان الله فيقال كدتم  
 ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة اليه بغيره فمودة بالحكم نحو  
 الكرم بن الكرم الحديث ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب  
 اليها وفي المطول قبيل الباب الاول ما فيه شعر يراد المقام وقيل ان التنوين حذف  
 لاتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قليلا كما في المغني ومنه قراءة ق هو الله احد  
 الله الصمد ولا دليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق وبه نصب النهار (قوله)  
 وأفهم كلامه ان هذه المواضع الثلاثة (الح) الاولى أن يحول الكلام على انه أفهم انها  
 لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للاصناف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان  
 أفهم هذا الكلام لسكنه ليس مجردا منه لانه علم بما مر من أن ما منع صرفه  
 بعلمين لا بد أن يكون احداهما مضمونا ولا أخرى لفظية وما ذكره انما جتمع فيه  
 علمتان لفظية ان تقدير (قوله) وطريق العلم بعد ما جاء (الح) قيل به دور ولا ينبغي على

وأفهم كلامه ان هذه المواضع  
 الثلاثة لا تؤثر في منها في  
 المنع مع غير العلمية وهو  
 كذلك وتصرف صفة  
 وقائمة وان وجد في حاشية  
 أخرى مع التأنيت وهي  
 الجمجمة في صفة واصفة في  
 قائمة و بصرف أذر بجان  
 اذا انكر وان وجد فيه  
 الجمجمة وانتركب والزيادة  
 وأن غيرهما من العدل  
 والوزن والزيادة لا تنع  
 العلمية وهو كذلك أيضا  
 فيمنع مع العلمية تارة ومع  
 الصفة أخرى فقال العدل  
 مع العلمية هو وزفره دواين  
 عن عامر وزافر تقديره  
 وطريق العلم بعد ما جاء  
 على فعل علماء سمعاه غير  
 مصروف عاريا من سائر  
 المواضع فان ورد مصروفا في  
 معدول وكذا ان ورد مجزوعا  
 وفيه مع العلمية مانع آخر  
 سطوي فان فيه مع العلمية  
 التأنيت باعتبار البقعة فلا  
 حاجة الى تكافف العدل مع  
 إمكان غيره وماله مع الصفة  
 انتهى وثلاثون باع

من تأمل دفعه لأن معناه عيبه مفرقه لا يتوقف على معرفة أنه معدول لأنه أمر  
مستحسن واحد ادراكه يثبت عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أي  
وليس معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال في اللغة نفي في بحث أم أن التنبئ لحن  
في قوله **أحاد أحاد** سداس في أحاد \* ليللة المتوسطة التناد  
حيث استعمل أحاد سداس بمعنى واحدة وست وثقله في الباب السادس عن  
أبي طاهر حمزة بن الحسين الأحفشاني في كتابه المعنى بالرسالة العربية عن شرف  
الإعراب وأما في قوله فراجع به تعرف شروط السؤل المشهور أن الوصف في  
هذه الالتقاط عارض لأنما يناب العدد وذلك كعرض الوصف بأربع في قولك  
صرت بنسوة أربع مكيف أثر الوصف فيها ولا يؤثر في أربع وأجيب بأن هذا  
التركيب المعدول لم يوضع إلا ليعرف ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف  
اسم العدد نحو أربع فله لم يوضع وصفا في الأصل وإنما تحصل له الوصفية بطريق  
العرض لأن ذلك المعنى على أصل اثنين وثلاثة وكذا (قوله وجوز بعضهم المعدل  
إلى عشرة وعشر) على قوله يتخرج كلام التنبئ في البيت السابق ولا يكون قوله  
سداس ملحقا بقول المعنى أنه لحن ثلاث ثلاثيات متقدمة وهذه وتصغير ليللة على ليللة  
وأنما صغرتم العرب على لولبية زيادة الباع على غير قياس تحامل (قوله اختصه  
بالفعل) المراد باختصاصه به أن لا يوجد في غيره إلا في علم أو أنجمي أو يدور  
(قوله كثرهم) بالشين المحجمة وتشد الميم على الفرس (قوله وضرب) أي على  
وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أكونه أولى) أحال كونه غالبا  
فيه أولا كونه ميذا أو زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ولا بد من كون  
الوزن لازما قابضا غير مخافا لطرقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الألفاظ (قوله  
التي وزن فعلا) أي يفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلية) لأم أن تكون مع  
فعلا المتقويع الفاء وغيره نحو غطاة وعثمان وعمران (قوله منها) زيادة الألف  
والنون (قوله صرفا) لأن النون حيثئذ أصلية وإذا أبدل من النون الزائدة لا يمنع  
من الصرف إعطاء البدل حكم الجدل منه وذلك نحو أصيلا مسمى به أصله أصيلا  
ثم غير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصل فنون صرف نحو حنان مسمى به  
أصله حناء أبدلت همزة نونا (قوله اجز على الخ) هذه الأيات ما عدا الأخير لأن

على فعلي بالضم كفضل أو فعل بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلا نوناً تأمل فعل الأربعة عشرة قلقة  
جاءت مؤنثات على مؤنثات تصريف ويجمعها أحزمت فعلا نونا \* إذا استثبتت حيلنا ودخنا ونمحنانا \*  
وسفينا ونصعبنا وصونا وعلانا ونشوانا ومصانا ومونا ونومنا \* وأنبهين نصرانا وزدقين نخصانا  
على لغة وآياتنا وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو العاقلة للنا لا أثر لها في المنع

بمعنى (ذليل) أى ضعيف  
(مقصوفة) أقبل الاقولين  
النافع قول عربائنا وأرمل  
وله وضروفة الأخيرة  
اذم سفوان في الاصل  
وضع اسمها للجر الاصل  
وأرباب وضع اسمها لانه  
بهروفة فلا أثر لبطور الوصفية  
كلا أثر لبطور الاسمية كاطبع  
وأدهم وأرهم (ويجوز في)  
شعور (هند) عما هو ساكن  
الوسط (وبهان) الصرف  
لا تفتقر بشرط وجوب تأثير  
التأنيث المعنوي وعدمه  
وهو أولى نظرا الى وجود  
العلمين فيما يؤثران جواز  
منع الصرف لاقتضاه  
وأوجب الصرف في الصرف

مالك والاخير للرادى وتفسر هذه الالفاظ الجبلان المنى ليحفظا ويوم دخان  
فيه كدرة وسواد ويوم سخنة حار ورجل سيقان طويلا مشقوق ضامر البطن  
ويوم صبيان لا غيم فيه وبعير سيجان نائر الظهور ورجل علان صغير حقيق ورجل  
سفوان دقيق الساقين ورجل مصان لثيم ووثبان الفؤاد أى غير حديد وذي مان من  
لثامسة لان الدم ينصران واحدا النصارى الشكل لم يجهل الا اء النسب  
والا لبيان كبر الالية والخمصان الضامر البطن (قوله وله ذقال فخر بان الخ)  
أنت خير بان الكلام في صفة على وزن فعلان المفتوح الفله لان التي لها حالان  
قبول التاء وعدمه وأما فعلان المضموم الفاعل فتم بالتاء ليس غير وفعلان المنكسر  
الضام لم يسمع في الصفات وحيث سكا المناسب للمصنف أن باقى بدل عربان  
باطق من الاربعة عشر المتقدمة في النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء واما  
عربان فخارج عن الاعتبار من المقسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح  
الفاء لانه المقصود في قوله أو فعلان المبتأمل (قوله وقد صر الكلام عليهم الخ) صر  
لنا هناك مائة اتي بذلك (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله  
مدول مما فيه أله) لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه أريد كرمه فبال

باب صبغى التجب واسم التفضيل

(قوله افعال يحدث في النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثير الشيء من غيره مادام  
تأثيرا كانه قطع مادام يقطع والمفعول مادام يتخفف فهو عبارة عن تأثير النفس

نظرا الى أن سكن الوسط قابل احدى العلمين فلهذا قطعاً فبقى لا سبب واجرى المبرد  
والجرى الوجهين في تحوير يد اسم اسراف (بخلاف زيب وسقرو الخ) وزيد اسم اسراف فامم نوعا الصرف حقا  
لوجود العلمين فيها مع وجود شرط تختم منع صرفها كما تقدم (وكدم) في منع الصرف العلمية والعدل (مذ) جهور في  
(تيم باب حذام) وهو ما كان على وزن فاعل علمائنا وث وهوم مدول عن فاعلة (الم يحتم ترا) فان ختم تم (كسافر)  
بنى على الكسر عند دم كالحظيرين القائلين بالبناء مطعنا (وأمرس لعين) بأ- يراده اليوم الذي نزل يوم وهو  
مدول مما فيه أله وهو الأمر (ان كان صرفوعا) نحو مضى أمر بالرفع موبعير نحو برمان كان منمى بأو  
مجرور باني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطعنا (وبعضهم) أى تيم (لم يشترط) ما اشترطه  
الجمهور (م) (فهما) أى في باب حذام وفى أمر بل ذهب الى اعراب ما اعراب لا ينصرف مطعنا وقد صر الكلام  
عليها في صدر الفمدم (كدم) (مجرعند الجميع) من العرب (ان كان) طرعا (معينا) بأ- يراده صر يوم  
بعينه وهوم مدول مما فيه أله وهو الصخر نحو حشمة وم الجمعة صر فاك منهم أى تذكر في صر نحو عيناها  
نصر أومع لا غير طرف وجب ذكره بال أو الاضافة نحو طاب الصخر صر ابلتارن كابال أو صا صر  
أيضا بكتلنوا الجمعة الصخر أو صر باب صر في ذكر صبغى التجب وما يبنى منه فعلا التجب واسم  
التفضيل التجب انه مال يحدث في النفس عند الشعور بأمر حتى يبدى



عنه والفعل خبرها والتقدير  
أي شيء أحسن زيد أي  
بهله حسنا قال ابن الخطيب  
وهذه التفسيرات ما تثار  
الأصل قبل نقلها إلى التهجيب  
لأنها الآن بهذا المعنى وإنما  
معناها الانشاء كما تقول في  
نعت فعل ماض وفاعله يعني  
في الأصل إذا كنت مريدا  
به معنى الانشاء فكذلك  
هذا (و) الثانية (أفعل به)  
كأحسن يزيد (وهو بمعنى  
ما أفعله) فلولو ما من حيث  
التعجب واحد وأفعل بهن  
تعجب لأزعم صيغة الأمر وليس  
بأمر حقيقة إذ لا معنى له  
(وأصله) عند سيبويه  
(أفعل) بصيغة الماضي  
وهي مزية للضرورة (أي صار  
ذا كذا) كأعد البعير أي  
صار ذا عسدة) وأقبلت  
الأرض أي صارت ذات بقل  
وأثمرت الشجرة أي  
صارت ذات ثمرة (فقد  
اللفظ) من صيغة الماضي  
إلى صيغة الأمر (وزيدت  
الباء في الفاعل) فتعددا  
(إصلاحه) لأن أفعل لما  
غيرت صيغته وقع استناده

السؤال أن هذا البيت يدل على أن أفضل اسم لا قبل لأن الثما صغره وشروط  
المعثر أن يكون اسمًا وتقرير الجواب أن هذا الصغرى لا تثبت إلا بتبعية الاسم (قوله  
فأظهره زور أي شيء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظامين وجهين أحدهما  
تقديم الانهاء بالهلة أو صفة وتأخير الإيحاء بالترام حذف الظاهر والاعتقاد فيما تضمن  
من الكلام أقصاهما وإيها ما تقدم الإيحاء وإن الثاني الترام حذف الظاهر ونحوه  
... (قوله) وعند بعضهم استنفاة (هو الفاعل من درشتو به) ونحو هذا القول  
في شرح التسهيل دور الكونيين وهو: وأقول لقولهم باسمه أفعل فإن الاستنفاة  
المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء (قوله وليس بأمر) أحسن من قوله تنويع  
أفعله الأمر ومعناه الظاهر لأن معنى الصيغة مع بعدها التعجب والتعجب من قبل  
الإنشاء فكيف يحكم عليه بأنه خبر (قوله تغير اللفظ الخ) وعلى هذا الظاهر أنه  
مبنى على فحة مقدرة على آخره منع من ظهورها بثبوتها على صورة الأمر ونقل شيئا  
الغفوي عن شأنيته ينبغي أن يكون مبنيا على الكسرة إن كان صحيح الآخر وعلى  
حذف الآخران كمن معتل فاعلم الصورة الآخر (قوله إلا إذا كان الفاعل أن وصلتها)

كقول الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وقال أبا المصلين تقدموا \* وأحب البنات أن تكون المقدمة

وفي شعر النضر بن الرضي حذفها لكن الفاعل أن المشدود حيث قال

أهوز على إذا امتلأت من الكرى \* أنى أبيت ليلة الماسوع

وفي النهاية لا يجوز حذفها وهو أو أهلك أو ابن ذلك قال في شرح التسهيل ولو اضطر  
شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن هذا فعل لزمه أن يرفع وعلى حذف الفراء  
الترام التعجب أي لأن ذهب أن فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا محله في قول الشاعر  
لقد طرقت رجال القوم إلى \* فأنه دار مصر تحمل مزارا

لأنه كان جعل أهد دعاه على معنى أهد الله داوود فحمل عن مزار محبوبة مكانه  
بمعروض نفسه في الإقامة في نزل طرقت إلى لأنه صار بطرقها مزارا ولا محله في  
قول الآخر وأجد مثل ذلك أن يكون لا محال أن يكون أحد فعل (أي ما رايهم  
التعجب بمعنى أجعل مثل ذلك جديرا أن يكون أي حقيقا بالكسرة) قال جديرا كذا  
جدار أو أحد رثبه أي حالته جديرا أي حقيقا ونحوه أن يكون أحد فعل  
تعجب ثم حذف الباء فطردوا واسحق مرفوعها الرمي على الفاعلية لكنه مبنى  
لإساقته إلى مبنى (قوله كقول كفي الخ) يحذف بيت له حكم صدره \* عسيرة روع أن

تجوز

الاستنباح (من ثم) أي من

أجل ذلك (لزم) الباء هنا فلا يجوز حذفها إلا أن كان الفاعل أن وصلتها (بجملته في فاعل كفي) فيكون رثبه كما

كأنه كفي الشيب والاسلام للرهنا



تجوزت عاديا فمجرور منصوب بعوض وهو اسم محمودة وغاديا من الغد وهو المذهب  
والشاهد في قوله تكي المذهب حيث ترك الباء في فاعل كفي (قوله فعل في هذا يكون  
أما حقيقة) وبأنه محمل للصدق والكذب لظواهر ان هذا يراد على الاول لان  
الاصح ود الصيغة ابتداء التعجب وبأنه لا يجب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو  
أحسن منك ولا يجوز ذلك في الامر ما فيه من اعمال فاعل واحد في ضمير فاعل  
نقول للمجي واحد وبأنه لو كان التام في امر المذهب لم يكن مستجبا كالا يكون  
الامر بالقيام حالفا (قوله أحسن بزيد) أي دمه (قوله ثم أجرى مجرى الامثال)  
حيث مما يقال لاذ كل الضمير المذهب بلزم أن يطابقه تأنيذا وتنسية وجمعا  
والصيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احتززه مما ورد من ساء فعل  
التعجب وأفضل التفضيل من غير ما وجدت فيه اشروط كقولهم ما أقبحه بكذا وما  
أجدره وهو أقبح به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره (قوله مطاقا) أي  
مجردا أو مزيدا لان البناء منه يثبت الدلالة على المعنى المصود أما ما ساء له أربعة  
فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول والاختلاف في الاخلاق بالادلة لقوام المزيد فلانه  
يؤدي الى حذف الزيادة الله الله على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثي مزيد) الامر  
من ان حذف الزيادة يحل بالمقصود وفي افعال خلاف فاعل يجوز البناء منه مطاقا  
وقيل منع مطاقا وقيل يجوز ان كانت همزة تغير الفعل نحو ما أظم الليل (قوله فلا  
يبيح من مقي) ثلاثا لئلا يفسد المعنى بالثبوت لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيما في  
وايست الصيغة سالحة لاني (قوله وان لم يكن ملازما لاني) أي سواء كان ملازما له  
أولا والمثال الاول ان خبر الملازم هو ما بعد النغاية والثاني الملازم وهو ما قبلها في  
التفضيل الف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى اتنع ملازما لاني قاله ابن مالك في شرح  
العمدة وعبارته عاج يعجب بمعنى اتنع لم يستعمل الامتيا وعاج يعوج بمعنى مال  
استعمل مثبنا ومنه ما يوزع في اختصاص الاول بالاني مانه ورد  
ولم أر شيئا بعد ايلي الله ولا مشرأ روى به فاعجب

٣٨ يس في من ثلاثي مزيد كد خرج وتخرج وانطلق واستخرج (مثبت فلا يبيح  
منفي وان لم يكن ملازما لاني نحو ما نربيد وما عاج بالذوات أي ما انتفع به (متفاوت) في المعنى أي قابل للتفاضل  
لنفسه لمن يقوم به فلا يبيح من غيره كالت وفي لان حقه فتمهالا تفاوت فيها (تام) فلا يبيح من ناقص ككان وكاد (مبني  
ففاعل) فلا يبيح من مبني للفعل كضرب يد خوف لانه اس بالفاعل فان آمن ان ليس بأن كان ملازما للبناء  
جاز ذلك وقد منع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بما جلت من شعر وأعجب وهو في البناء  
وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون أو عيب  
بما هو كذلك كعور وروشول

للتعددية فعل في هذا يكون  
أقول امر حقيقة لا خبر  
وفيه ضمير مستتر هو الفاعل  
اكن ذلك الضمير ضمير  
المصدر عند بعضهم كانه  
قيل يا حسن أحسن بزيد  
وعند بعضهم ضمير المخاطب  
أمر لكل واحد بان يحسن  
زيدا حسنا أي ان يصح  
بالحسن ثم أجرى مجرى  
الامثال فلم يغير عن لغة  
الواحد تقول يا رجل  
ويا هند ويا رجلا  
ويا رجلا أحسن بزيد ولما  
شارك افعال التفضيل فاعل  
التعجب فمما يبين منه قوله  
الم ما حفظ على الاختصار  
قال (واغياي) قياسا  
(فعله) التعجب وافعل  
التفضيل من فعل  
متصرف فلا يبيح من اسم ولا  
من فعل غير متصرف كنعيم  
ونس (لاني) مجرور فلا  
يبيح من رابعي مطاقا ولا

لثلاثين اسم الفعل  
منه باسم الفاعل وقيل  
حلت له فعل التعجب  
لأن أو هم أوزنا ومعنى  
وجريانها مجرى واحد  
في أمور كثيرة قال ابن مالك  
يؤتى به إذا اردت  
التعجب أو التفضيل من  
فعل صدم بعض هذه  
الشروط فتوصل اليه بأشدة  
أو أشد أو أشدهم أو واحد  
مصدر العادم منصوب به  
أشدة وشدهم ما مجرى  
خالفه أشدة وشدهم تقول  
زيد أشد سائداً وما أشد  
سائده وأشدهم سائده وما  
أكثر أن لا يقوم وما أعظم  
ما ضرب وأما الجامد ومالا  
يشاوت معناه فلا يتعجب  
منه البتة قاله في الاوضح  
وإذا هم التمتع منه  
جاز حذفه كقوله تعالى  
أجمعهم ثم وأبصر أي هم  
يقول على رضى الله تعالى عنه  
جزي الله غنى والجزاء بفضله  
وسمى خبراً مأخوفاً واكرما  
أي ما أعظمها وما أكرمها  
ولا يجوز تقديمه على الفعل  
والقول ان المجزوء بالباء  
مفعول بعد ما حرف الفعل  
ولا الفصل فهو ما غير ظرف  
أو مجزئ من متعلقين بالفعل

(قوله لا يتعجب الخ) وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى المثلث  
الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها وأورد ابن الحارث  
بأنه يقال ما أشد سوادها أكثر جزمته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد في  
التعجب ليس إلا السواد وتعدلهما إنما كان من جهة المعنى لأن من حصة اللفظ (قوله  
فيتوصل اليه بأشدة وأشدهم إلى آخره) المتبادر منه أن أشد وأشدهم هما أفعال  
ينبئ من مآذ كرويه نظراً من وجهين الأول أن الكلام فيه يحصل بالبناء معناه  
الخلاص من البذاء من فاقد الشروط وأشدهم معناه من حصة فاقد الشروط إذ ليس  
مثلاً الثاني أن ذلك يتوقف على ورود أشد وشدهم فعلاً وهو غير معلوم إلا ما قال في  
الاصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة والبنا من هذا في نحو أشد  
استخرجاً بعيداً بغير (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار إلى أن المصدر الواجب  
بمدح أشد وشدهم ما ضرب ويجوز ذلك فمعناه المنق والمبني للفعل وأما مؤول ذلك  
فمعناه ما قال في التوضيح وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر في النوع الأول أي الذي  
يقول له مصدر مبرمج والآخر الثاني أي الذي يقول له مصدر مبرمج وقول وجه الاتيان  
بالمؤول في المنق التمكن من أن يتم عمل معه الخفي ويعمل فيه الفعل الذي يتعجب  
بسمه كافي التصريح وفيه بحث إذا استعمال التي يتصور من المصدر الصريح نحو  
ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكان وجه التعجب من المنق بأكثر دون أشد لأن المنق  
لا تناف في شدة وفي المبني للفعل أن يبقى لفظ الفعل المبني للفعل لثلاثين  
مصدره مصدر المبني للفعل قال البدري مالاً فلو آمن اللبس جازاً لا يؤه المصدر  
الصريح نحو ما أسرع نفاسه من هذا وأسرع نفاسها قال الشهاب القاسمي قد يقال  
لم يؤمن للابس هذا لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفعل إلا أن تصور  
هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض بقي أن بعضهم نقل البناء  
للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس إلا أن يؤججه جواز التعجب بأن مال  
المبني للفعل والمبني للفعل هنا واحد فليقل (قوله وأما الجامد الخ) لأن الجامد  
لا مصدر له فينصب أو يجزئ أما الذي لا يتفاوت معناه فانه وإن كان له مصدر  
ليس قابلاً للتفاضل إلا أن أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيدا فمعناه  
وأجمع جوده كما أشار إليه البدري مالاً (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك  
لأنه محل الخلاف وصح في التوضيح تعالى أن مالاً جواز الفصل حينئذ نحو ما حسن  
بالرجل أن يصدق وما أفصح أن يكذب ما إذا ذاق الظرف والمجرور مع معمول فعل  
التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقاً كما في التسهيل نحو ما حسن معتكفاً في المسجد  
وأحسن بجاء أس عندك

باب الوقت

بقوله وهو قطع الخ لم أر هذا الاختيارى بالياء في المنة المختارة لا الاختيارى  
 بالوحدة ولا الاستباق كقولك أوبن قال جافوم ولا التذكير كقولك  
 قالنا فانطعت تذكرا لمقول ولا التبرع كقوله \* ألقى اللوم عادل والعابن \*  
 (قوله لروم) هو احق الصوب الحركة (قوله الاشعاع) وهو خاص بالمفهوم وحقيقته  
 الا اشارة الى الحركة عدالسا كان من غير توصيت (قوله في الافصح) سبأني  
 ابله (قوله لا تيسر بالضمير المفعول) أى وحمل مالا ليس فيه على ما فيه ليس  
 (قوله كاخت وبنيت قضيت ان التاء فيم التانيث وهو ياذ كره في الاوضع في هذا  
 الباب لكونه في باب الاسباب سلم قول يونس ان التاء فيم البيت للتانيث لان  
 ما قبلها الساكن صحيح وتاء تانيث اذا كان ما قبلها صحيحا فتحذفه وسبأني في كلام  
 الشارح في بحث الخط الجزم بان تاء التانيث (قوله وكسلمات هـ) في  
 التوضيح ان هـ هي من الجمع تقدير فاعلم الى التذيير جمع هـ هي والاصل  
 هـ هي ان حذف اللام وهي الباء وحذف قول الشارح فيما سبق وان معنى به أى  
 بالجمع تحقيرها واللام يجمع اذ كرهه من تشبيه هـ هي بكسلمات أو بكو مشى  
 على القول باب هـ هي فردد أصله هـ هي على وزن فعلة من المضاعف كقوله  
 قلهم الباء اتى بعد الهاء الثانية الفتح كرها وانفتاح ما قبلها الساكن برده على هذا  
 القول ان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تسكت هاء لاء فليتم (قوله وأولات)  
 هو اسم جمع لا واحد منه فقطه وانما له واحد من معناه وهو ذات كانه قد مر  
 الكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل  
 من أرى يرى أصله مرى فاعل اعلال فاض وحذف عينه وهي الهمزة بعد حذف  
 حركته او يجب اذ وقف عليه رد الياء لاه الوحذف لم يبق الهمزة على أصل واحد  
 وذلك الخوف بالكلمة قال المرادى فان قلت هذا الازم في حالة الوصول أيضا قلت

وفيه وجه فتلحق في الحسن  
 والمحل وهو أحمد عشر  
 بالاستمرء الاسكان المحرر  
 الروم الاشعاع ابدال تاء  
 التانيث الامة هاء زيادة  
 الالب الحاق هاء السكت  
 اثبات الواو والياء أو  
 حذفهما ابدال الهمزة  
 التضعيف نقل الحركة اذا  
 علمت ذلك فيوقف  
 (في الافصح) من اللغتين  
 (على نحو رمة) من كل اسم  
 أخره تاء التانيث قبلها  
 متحرك ولو قد تدا كناية  
 وقافة فان أصل هذه الالف  
 حرف علة متحرك انقلب  
 عنه (بالهاء) أى ابدال التاء  
 هاء فرباين التاء اللاحقة  
 للاسم واللاحقة للعل ولم  
 يسكتوا لانهم لو قالوا في  
 ضربت ضربت لالتبس  
 بالضمير المفعول فان كان  
 ما قبل التاء ساكنا صحيحا

كأخت وبنيت عليها من غير ابدال كلاحقة لاهل والحرف يوقف في الافصح (على نحو كسلمات) مما هو جمع  
 مؤنث سأل وان معنى به (بالتاء) من غير ابدال لالتاء على التانيث والجمعية جميعا فكروا ابطال صورتها  
 بخلاف التاء في المفرد فقام بدل على التانيث المحض وكسلمات هـ هي وأولات (وهى) نحو (قاضي) مما هو مؤنث  
 مؤنث غير محذوف العين (رفعها وجرا بال حذف) أى بحذف الياء لأن التثنية ياق تقديرها وهو الموجب للحذف تقول  
 هذا قاضي ومررت بقاضي وفهم من كلامه أنه اذا وقف عليه نصبه لا تحذف ياقه كسبأني ومنه في الحذف عند سبوي  
 المنادى المقصود منه كيا فاض لان التاء باب حذف وتغير مع عدم اختلال الكلمة هنا واثارا للخليل اثبات الياء  
 لانها انما تسقط في غيرين وهو تميم في المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضي) مما هو مؤنث فمررون بال  
 (قهما) أى في الرفع والجرا (بالتانيث) الياء اذا لموجب للحذف فان الوقت يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها  
 وأما المعروف منه بالإضافة فهو قانونى مكة



ذلك والايكون الفعل على الاسم

منية (و) على (نحو واستزيدا) مما هو منصوب

بالفتحة ممتون بحر من البناء  
(بالالف) اي بابدال تنوينه  
الفتان التنوين حرف جي  
به للدلالة على الامكنة  
وليس في ابداله التناقل  
بخلاف المرفوع المجزئ  
التنوين فلا يبدل التنوين  
في الاول واو او في الثاني  
ياء بل يحذف لثقل الواو  
والتياس الياء المتكلم  
وفيل يبدل حرف مد  
في الاحوال الثلاثة فيقال  
جاء زيد وورأيت زيد او مررت  
بزدي لانه يجري مجرى حركة  
الاعراب لانه تاسع له فسكنا  
لا يوقف عليه الا يوقف عليه وقبل

سورته اذن صورة التنوين في اللفظ ويرد عليه ان هذا ما طرد في ان ونحوها  
(قوله في ذلك) اي لان صورته تن التوكيد الحقيقية في اللفظ صورة التنوين (قوله  
والاصرف في كتابة كل كلمة) مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة وما خرج عنها  
ومدار ما خرج منها في خمسة اشياء كقَالَ ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا  
صورة تحجب وفيما خالف يوسر اوز زيادة او نقص او بديل الاول المهموز وهو اول  
بواسط واخر الاول يكتب القامط لثقا والوسط اما سا كن فيحذف حركة ما قبله واما  
مختزل قبله سا كن فيكتب بحرف حركته واما مختزل وقبله مختزل فيكتب على  
ما قبله والظرف الذي لا يوقف عليه لا اتصال غيره كالوسط واما اللول فقد درجوا  
الحروف وشبهها بما الحرفية نحو انما الهك الله وانما كن اكر وكلما اتيتي  
اكر مليا يخلاف ان ما عدى حسن واين ما عدى تبي وكل ما عدى مدى حسن واما  
الزيادة فياتي مثالها في كلام المصنف واما النقص فحذف الف ابن بشر وطفه واتف  
الحلالة في بسم الله الرحمن الرحيم واما البديل فسياتي في كلام المصنف وتفصيل  
تمام يطلب من الشافعية وقد افرد هذا الفن بتصنيف (قوله ومن النحاة من  
يأذن بالنون) قال أبو العباس محمد بن زيد اشتهر ان اكرى من يكتب اذن  
بلام امثل ان وان ولا يدخل التنوين في الحرف (قوله او مضارع) على

يحذف غير ايهال في الثلاثة فيقال فيها زيد بها حذف حركة الاعراب وكما في غير المتن وقوله بالالف متعلق  
بالمسائل الثلاثة ويوقف عليها بالالف (كما يكتبين) اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب  
هي صورة افظه لا يغير الا بناء على الوقف عليها ولذلك كتب من اسلك به مزة وصل لانك لو ابدأت بالاسم لم يكن بدء  
منها وكتب اثنى بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجمه ياء لان الوقف عليها كذلك ونحو اخت ومسلمات  
وقامت بالشاء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا غير ياء ونحو الصائغ فهو ما بالياء لان الوقف عليها  
كذلك ومن النحاة من يكتب اذ بالنون لانه من نفس الكلمة كزوت من وعن وهو الاول لما رقب بدنها وبين اذ التي  
هي طرف ومجمل كتابة النون الحقيقية بالوقف عند عدم الالتباس اما ان حصل لبس نحو لا نصر بن زيد او اضربن عمرا  
فتكتب بالنون على الاصح لانه ليس اسر الواحد او غيره بأسر الاثنين او نهم في الخط (وتدأب ال) بزيادة  
في الخط (بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بقوله ماض (كفوالوا) او امر كقولوا او مضارع كان يقولوا فقايدوا  
وبه واو العطف قال الجار يزدى فاه وان لم يجعل التباس في نحو كانوا وانهم بالواو ومن كتب متصلة بخلاف  
واو العطف امكن قد يجي عن الافعال ما اتصل به الواو وسورة نحو جاد وراسادو فيحصل الالتباس فجعلوا الباب  
كله واحدا طرداله (دون) الوار (الاصلية) في ائبة السكامة فلا يكتب بعدها ألف (كر يدعوا) ويغزو لغدم  
الالتباس وان قد لا اتصال لان المفرد ليس يدعو يغزو ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لا ياء  
لالتباس واو العطف الذي يحى بعد تمام السكامة

كالمثل من مائة مع انه صغير  
منفصل واتا الواو المتصلة  
بالاسم كقار بواز يدفهم  
من يكب بعدها السا كا  
في الفعل والاكثر يحذفونها  
لفعل اتصال الواو والجمع  
للإسم فلم يال فيه بالتياس  
ان وقع ومنهم من يحذف  
الالف في الفعل والاسم  
وان لم يزل التباس اندوره  
وزواله بالقرائن (وترسم  
الالف) المتطرفة في الخط  
(ياء) عند الجمهور (ان  
تجاوزت) الف (الثلاثة)  
الحرف بأن كانت رابعة  
هـ اعدا ولم يكن ما قبلها ياء  
سواء كانت زائدة لاحاق  
أم لتأنيث أم لغيرة ذلك  
وسواء كان ما في فيه فعلا  
(كسندى) وانقصى  
أو اسما

ما اختاره الكسائي من أن الف تنكتب بعد الواو المتصلة مؤنثا نحو يغزو  
ويدعو ونصب نحو ان يغزو وواقعه الفراء في حالة الرفع والخلاف في ذلك يبيح على  
الخلاف في سبب زيادتها ولعله التي ذكرها شارح رسم في الرفع للآخرين  
وابن دق العسيد ونقل عن الخليل انه علل ذلك بأنه لما كان وضع الواو على الالف  
وعلى أ لا تحرك أصلا زادوا بعدها الف لأن صوت المديح ينتهي الى مخرج  
الالف وانه علل مذهب الكسائي بأنها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفراء ما  
زيدت بين الواو والمتحركة والواو الساكنة بذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله  
عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن القاري أنه زعم ان جميع  
ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل ردأو كساء تنكتب  
على صورتها لا على أصلها وروى بان الف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض  
لاحوال كرجبان وريث فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود  
لى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي  
وانما مراده انه القياس وله أن يقول ان كانت الة الرجوع الى الياء فلتكتب  
المنقلبة عن الواو أو واو وان كانت الة التفرق لزم الاعتراض بالهمزة قبل  
الاولى أن يقال للفارسي فرت العرب بين هذين الالفين بالالة فصر الخط فيهما  
على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الابجي وري) الحق المبرج يبيح كل علم  
منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروا في علم في كتبه  
بالياء فرقا بين يمين واو بالجمع (قوله وكون الف أخف من الياء) قديقال  
الخفة أمرير جمع لافظ لا لرسم (قوله وكون الفاعواو) ويكون الفاء ياء لان  
اللام حينئذ أو لاء لانه ليس في كلامهم ما فاقوه ولا مبه ياء الا يديت بمعنى انعمت

(والصافى) فان كان قباه بالمرسعت أنما كدنيا ومجيا واحيا كراهة اجتماع ياءين في الخط  
الابجي وري عاب فريمان ياء فرقا بين ما علم وديهم ما فعلا وصلة ولم يعكسوا النقل الفعل والصفة وكون الف أخف  
من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولو تكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها سواء كان ذلك في فعل (كروى)  
وهدى أم اسم كالرعى (والفتى) فان اتصل بالالف ضمير متصل فالتخارر رسمها أنما كرمه أو استدعاه ومه طفاه  
(و) ترسم الف (أنما) على حالها (في غيره) أى غير ما صر بأن كانت تالفة منقلبة عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل  
أم لا وسواء كان ما في فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالعفا (و) انما ثم اشار الى ما يعرف به الواو من الياء  
قوله (و) ينكتب امراف الفعل بالياء أى باتصال تاء الفاعل به فمما ظهر فهو واسله (كربت وصفوت) فلم  
بالقول ان الف ربح منقلبة عن ياء والثاني ان الف شعاع ونز ووقال بالضمير المرفوع المتحرط امكان أهم لشهره  
تحرر من ينكتب أيضا بالماضارع كيرى وهو قولان التامس الباقي مكتسور العين والواو مضمومة ويكون  
اللام حينئذ ياء أو لاء

البدني يبدى قوله ادنسي كلامهم مافأوه ولا مءواو قال السعد الا لفظ  
او ولا حاجة لذلك لان النقي بالنسبة للافعال ركانه قدس بان ان الحكم عام لم يثبت  
لا بهذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غيره الافعال قوله  
يكون العين واو الظاهر ان يقول وتكون العين يا لان الالف حذفت واو لا يا  
ادنسي في كلامهم ماعينه يا ولا مءواو قال السعد عند قول القراء الرابع المعتل  
العين واللام وقال له الفيف المقرون ما يصحوا القصة فتقضى ان يكون هذا النوع  
اربعة اقسام لكن لم يبح في ماعينه يا ولا مءواو انتهى اتمام عينه ولا مءواو  
خود في كلامهم مخوف في فاد امله فو ويقو فاعل اعلال رضى يرضى ولولا قول  
الارجح فمما ساقى في الاسم وتكون الفاء والعين واو الساكن وشذخوا القوى  
والصوى بلزمت بان في عبارة الشارح مخربا فاعل مراده انه ليس في كلامهم  
ما كرم على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمال  
لا سيما في اجتماع واو بن مستعمل وكانه لم يقل هنا ناسا اعلى ما باقى وشد  
مقرى وصوى لانه غير محتاج اليه لاكتشاف امره لانه في اللفظ فلي تأمل  
قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كتابا حلا علم او كان القياس ان تكتب بالياء  
في الشارح اربعة قوله لان الالف مقلبة عن واو عند البصريين) اما من زعم ان الالف  
مقلبة عن يا وكذا ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حملا على الى)  
قال الامامى وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تتصل فراقبن دخولها على  
الضمة والمضمة فزمت الالف مع المضمة حين قالوا احتاي وحتاك وحتاه  
والضمة الى الالف مع الظاهر حين قالوا احتاي زيدا وحتل كتابة الى وعلى وحتى  
بالياء لتصل بها الاستعانة والاصح ان يكتب بالالف لو وقعوا وسط انحر والام  
وعلم وحتام واعلم ان رسم المصحف متبع لما صدر من السلف رضى الله عنهم وقد  
وقع فيه اشياء اعلى خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض مخالفا لما تقرر لان أهله  
يكتبون طمع خاصة لان العتدية في صفتهم أنهم مراعون الحروف التي يقوم بها  
الوزن فيكتبون التوين ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين واعلم ايضا  
ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو جابن نقط الفاء والنون والتاء  
وصلا لا فصلا واختار بعضهم نقط الشين واحدة لان المقصود هو الفرق بينها  
وبين السين حاصلها والا كثر على نقلها بلاث واختار الرمحاني وجماة نقطها  
التأنيث في نحو رحمت فرقا بينها وبينها الضمير وها السكت والاداءتهم الحبرى  
يحدونها في الحروف غير المنقطعة ولهذا ألواها في الايات والرسائل التي اقرعوا  
لحرفها في حرف منقط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل

اذ ليس في كلامهم مءواو  
ولا مءواو ويكون العين  
واو اكسوى لان الالف  
حينئذ ياء واو اذ ليس في  
كلامهم ماعينه ولا مءواو  
(و) امر الف (الاسم  
بالثنية) فهما ظهر فها هو  
اسله (كعدو بن وقين)  
فعلم ان الف عاصم واو  
الف فتى عن ياء وشكف  
ايضا بالجمع بالالف والتاء  
كالثنيات والنون ويكون  
الفاء والعين واو الساكن  
وشذخوا القوى والصوى  
فان جهل حال الالف متقلبة  
عن واو يا بان لم يكن هها  
شي من العلامات المذكورة  
فان أميلت كتبت بالياء  
كحتى والالف والتاء  
كتبوا بالياء لا تقبل  
الفاء مع الضمير في ذلك  
وكلا يكتب بالالف اذ لم  
يضع فى الضمير لان الالف  
مقلبة عن واو عند البصريين  
واما الحروف فتم تكتب منها  
بالياء غير بالالف الالف  
والى وعلى لا تقبل الفاء  
مع الضمير فى الياء وعلى  
وحتى حملا على الى لانها عاصم



بسم الله الرحمن الرحيم  
 همزة الوصل هي  
 همزة تسمى همزة وجود في  
 الابتداء مفقودة في الارج  
 هيبت بذلك لان المتكلم  
 يتوصل بها الى لفظ  
 بالساكن ويسمى الخليل  
 سلم الاسان ذلك وقيل  
 انهم قالوا همزة الوصل الكلمة  
 بما قبلها ومذهب الجمهور  
 انهم انزلت ساكنة لما فيه  
 من تقليل الزيادة ثم لما  
 احتجوا على تحريكها حركت  
 بالسكون كما هو الاصل وظاهر  
 مذهب سيبويه انها انزلت  
 متحركة بالسكونة السقيمة  
 امدل لانها تحتاج الى تحريك  
 لتكون اول الكلمة  
 فزيادتها ساكنة ليست  
 بوجه قاله الثعلباني وقد

مبالغة في الايضاح الالهاء اذ لو كانت لا تسمى بالهمزة والله اعلم

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل

( قوله وهيبت بذلك ) أي مع انها تقط في الوصل ( قوله لان المتكلم يتوصل بها الى لفظ )  
 قد يقال هذا يظهروا لو سميت همزة الوصل ( قوله وقيل انهم قالوا انما ) أي  
 ما قبلها بما بعدهما وهذا قول الكوفيين وقيل ان تعميمها بذلك اتساع ( قوله ولا  
 يكون في مضارع مطلقا ) هذا قولوا لا يجوز الادغام في مشرتك كذا في بحر  
 اجتماع همزة الوصل ( قوله وأصله عند البصريين هو كفتو ) وقيل ان  
 أصله وسم يفتح الواو ( قوله لتسكبيرة على اسماء الخ ) قوله كان أصله وسم تسكبيرة  
 جمعة أو ساما وتصغيره وسم واعة أو آرقاب بعد ( قوله للثقل تتعاقب الحركات  
 الاعرابية عليها ) أو رد عليه دلوه وطبي فان الحركات الاعرابية تتعاقب على لامها ولم  
 يحذف وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرفا متوقفا ما قبله كيدعو  
 ويرمي ( قوله أصله سته ) حذف لامه وهي الهاء تشبه بحروف العلة وسكر أوله  
 وحجيها همزة وقيل لغتان أخريان سبه بحذف الهمزة فوزنه فوزن كفتو وحذف اللام  
 وهي الهاء فوزنه فع ( قوله لتسكبيرة على اسماء ) هذا دليل على تحريكها عنيته وأما  
 دليل كون الحركات فحقة فالخفة ودليل حركتها وانما افخعة قولهم يتنون ( قوله سمع )  
 أي في قوله

وهي لأم غير هاء ان ذكرتها \* أي الله الا أن أكون لها ابنة

( قوله يتخلفا تاء بنت وأخت فانها بدل الخ ) هذا خلاف ما قلناه في أول باب الوتر

تفتح خة يثا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض تلاثي ولا رابعي ولا  
 حرف غير لام التعريف ولا اسم غير مسمي بل تكون في مواضع أشار اليها الى بيان حركة الهمزة بقوله ( همزة  
 اسم ) مبتدأ خبره سابق وأصله عند البصريين هو كفتو لتسكبيرة على اسماء وتصغيره على معنى حذف لامه  
 للثقل تتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل تكون الميم الى السين تتعاقب تلك الحركات عليها ثم اني بالهمزة في  
 قوله ( بكسر ) لها ( وضم ) وهه وقيل والجور في محل نصب على الحال ( و ) همزة ( است ) هو الذي أصله سته يفتح أوله  
 وثانيه لتسكبيرة على اسماء وتصغيره على سته ( وابن ) اسله بنو بنحو أوله وثانيه أيضا لتسكبيرة على اسماء  
 افعال حذف لامه خفة يفاوسكت فاؤدتكون الهمزة موضعا من الحذف ثم اني بها للترسل الهاء  
 بالسكون ( وابنم ) هو ابن زيدت فيه مع المبالغة سمع فحفظ ولم يفس عليه وثبوتها تابعة لهما في الاعراب كقول  
 وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لانه عوض ( واية ) الهمزة  
 كشجرة لا يها مؤنثة ابن فالتا ثبوت بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل من اللام لانها ليست اسكون ما قبلها  
 لونها ميم وانما استقيد التائت من ميمتها ( وامر وامرأة ) أصلها امر وامرأة وهما لغتان أخرى سمع  
 أولهما آخر زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامها همزة ولحقها ما التحفيف فيقال امر وامر  
 بغير ياء ( وابنم ) أي السبعة المذكورة





من الهمزة أو أصله  
 من ثلث تنقلت الكسرة  
 في أولها إلى ما قبلها  
 من ثلث أو لا تنقل  
 الكسرة (أو فربوا) أو  
 الكسرة (أي بكسر  
 حواشي وجوب مراعاة  
 من الثقل في الأول وكذا  
 الثاني إذا جازية عارضة  
 أصله أم أو فاستقلت  
 الهمزة على الياء فنقلت إلى  
 ياء ثم حذفت الياء لا تنقل  
 الكسرة وأما الثالث فأنما  
 مراعاة المراعاة فأوجبوا  
 كسر ثلثا بليس  
 الحواشي البدوء بالهمزة  
 في أول الوقت وفهم من المثل  
 أن الهمزة في الأخر من  
 الثلاث للوصل سواء أكان  
 من مضارع أو مقنوعة أم  
 مقنوعة أم مكسورة وأنه  
 لا اعتداد بعروض الكسرة  
 في الهمزة (أي كالباقى) كما

من تأمل لكتبتهم لما اشتقوا الأمر جئتوا الهمزة  
 همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها الزوال الابتدائي  
 واجب في حذف كل بخلاف ما فإنه أكثر استعماله  
 أغزوى الخ) فالضم نظر إلى أن الهمزة الأصلية مفردة لأن المقدر  
 نظرا إلى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعرض وعدمه  
 التصريح ولم يجز هذان الوجهان في أمثاله لأن الأصل كسرة الهمزة  
 بأصل الكسرة فأنهى العارض لمعارضته الأصليين ولا كذلك  
 دأب الأصل هو الكسرة فإزا الاعتداد به دون التمسك به (قوله  
 الوصل) أي سواء كانت مكسورة كما في قراءة غير من الأعراس  
 سخر بأوقراء الجميع استغفرت لهم والأصل أن لا تهمز  
 للاستفهام في كسورة لا وصل فحذفت همزة الوصل للاستفهام  
 أو مضهومة نحو أو ضطر الرجل والأصل أن يطرهم همزة مضهومة  
 الاستفهام حذفت (قوله فبذل القام) أي على الوجه قال الخليل  
 على وجاعة غير البذل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء في كلامه  
 همزة الوصل لا تثبت في الدرج الأخرورة كقوله  
 \* على حدثنان الدهر منى ومن جلى  
 وقد سهل بين الهمزة والالف مع التضرع وهو القام لان الأبدال  
 وقد قرئ في السبع بالمذوال سهل نحو أله كرين (قوله لا يلبس  
 مقتضى القياس مع المقنوعة (قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا  
 في هذه الحواشي جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفرق  
 الوهاب الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله  
 الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

في الهمزة (أي كالباقى) كما  
 كسر الكسرة في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ومصدره واثني فقام  
 المقدم وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستفهام  
 فبذل القام على الفصح نحو الحسن عندك وأمين الله يمينك ثلاثا بمن الاستفهام بالخبر  
 همزة الاستفهام وليكن هذا آخر ما أردنا برأيه على هذه المقدمة والمسؤل من فضل من العلم  
 إلى إصلاحه أن لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن  
 على الخلل وعدمه أو ربه فيه أهل فقه فان واضع معرف بقصر الباع وكثرة الفقه لتكليم  
 من الذي إذا جازية عارضة ولا عرض فذكره  
 أدخله رحمه الله في عدله العباد

بِقَوْلِ رُحِيِّ عَفْوِ الصِّدِّيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَ فِيهِ رُحِيَّ رَاحِبَهُ وَنَصَبَهُ أَعْلَى مَلِكِ رَاحِ الْوُصُولِ إِلَى خِيَابِهِ وَالصَّلَاةُ  
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ بِمَعْدَرِ الْأَفْعَالِ الْحَمِيدَةِ وَعَلَى آلِهِ وَأَحْبَائِهِ الْمَوْصُولِينَ  
أَهْوَاؤُهُ الْبَصَرُ فِي الْمَوَاطِنِ الْعَشِيدَةِ أَمَّا بَعْدُ فَالْحَاشِيَةُ تَحْقِيقُ الْعُلَمَاءِ وَقَطْبُ دَائِرَةِ  
الْأَدْيَاءِ الْعَلَامِيَّةِ الشَّيْخُ بَيْتُ الْعُظَمَى الْحَمَصِيُّ ابْنُ زَيْنِ الدِّينِ مِنْ أَجْلِ مَا سَنَفَّ عَلَى  
شَرَحِ الْفَائِزِ فِيهِ عَلَى طَرَاثُورِ الْمُنَافِقِينَ مِنْ الْأَجْعَالِ الشَّرِيفَةِ وَالْحَقِيقَاتِ الَّتِي  
تَحْتَوِيهَا الصِّدْقُ وَالْمُسَامَعُونَ الرَّاعِبِينَ رَامِقَةِ الْهَمَاءِ وَلِعِزَّةٍ وَجُودِهَا لَمْ يَفُتْ

غَايَمُهَا عَلَيْهِمْ حَتَّى كَسَاهَا الطَّبِيعُ ثَوْبَ الظُّهُورِ وَلَمْ يَزَلْهَا بِشَرَحِهَا

فِي بَيْتِ كَالْتَمَسْنَ فِي بَرُوجِهَا تَدْوِيرُ وَكَانَ الْمُسْتَرْقِمُ طَبِيعَهَا

وَالْمَعْدِلُونَ نَفَعَهَا الْمُسْكِرُ الشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِزُ

سَلَّمَ اللَّهُ بِمَا وَبِهِ سَبِيلُ الْفَائِزِ بِالطَّبِيعَةِ الْوُحْيِيَّةِ

آلِهِمْ أَحَدِي الْمَطَاعِ الْمَصْرِيَّةِ وَذَلِكَ

فِي أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ حَتَامِ

عَامِ ١٢٩٢ أَثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ

وَمِائَتَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنْ

هَجْرَةٍ مِنْ هُوَلِ الرَّسَلِ

حَتَامِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ

وَالْمُسَامِعِينَ

عَلَى مَنَوَالِهِ

آمِينَ

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)